كرسي القرآن الكريم وعلومه
Chair of Qur'anic Sciences

الإصدار الرابع والثلاثون

اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير

دراسة وموازنة

من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم

تأليف

د. محمد بن عبد الله بن محمد الوزرة الدوسري

القسم الثاني

دعم هذا الكتاب من وقف الشيخ
محمد بن عبد الله المعيذر
رحمه الله تعالى وبارك في ذريته

كرسي القرآن الكريم وعلومه
جامعة الملك سعود

مخفض السعر

اختيارات ابن القيم وترجيحاته

في التفسير

٢

ح كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القحطاني، محمد عبد الله جابر
اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير: دراسة مقارنة./ محمد عبد الله جابر القحطاني؛ محمد عبد الله محمد الدوسري.- الرياض، ١٤٣٦هـ.
٢مج.
ردمك: ٤ - ٠ - ٩٠٦٩٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
٨ - ٢ - ٩٠٦٩٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج٢)
١ - ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، ت٧٥١هـ ٢ - القرآن - تفسير
أ. الدوسري، محمد عبد الله محمد (مؤلف مشارك) ب. العنوان
ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٣٦/٧٨٠٤

جميع حقوق الطبع محفوظة
لكرسي القرآن الكريم وعلومه
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ

يهتم الكرسي بنشر البحوث المتميزة والجادة
في التفسير وعلومه تحقيقاً ودراسة

جامعة الملك سعود - كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية - مبنى ١٥
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٤٧٤٤ - جوال: ٠٠٩٦٦٥٥٢٣٥٥٢١٣ - ص.ب. ٢٤٢١٩٩ الرياض ١١٣٢٢
بريد إلكتروني: quranchair@ksu.edu.sa - الموقع: http://c.ksu.edu.sa/quranchair
تويتر: @quranchair

منافذ البيع
الرياض: ٠١١ / ٤٤٥٦٢٢٩ - مكة المكرمة: ٠١٢/٥٧٦١٣٧٧ - المدينة النبوية: ٠١٤/٨٤٦٧٩٩٩

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقدِّمة

إنَّ الحمدَ للهِ، نَحمَدُهُ، ونَستَعِينُهُ، ونَستغفِرُهُ، ونَعُوذُ باللهِ من شُرورِ أنفُسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهَدُ أنْ لَا إلٰهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شريكَ له، وأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عَبدُهُ ورسولُهُ صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آلِهِ وصَحبِهِ، ومَنِ اهتَدَى بهُداهُ إلى يومِ الدِّينِ.

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ اللهَ ﷻ كما تَكَفَّلَ بحِفظِ ألفاظِ القُرآنِ الكريم، فقد تَكَفَّلَ ببَيانِهِ؛ كما قالَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧ ـ ١٩].

وقد هَيَّأَ اللهُ لهذه الأُمَّةِ المباركةِ مَن يُبيِّنُ لها معانِيَ القُرآنِ على مَرِّ العُصورِ والأزمانِ؛ حيثُ تَصَدَّى لهذه المُهِمَّةِ عُلماءُ أَجِلَّاءُ وأئِمَّةٌ نُجباءُ، فَسَّرُوا آياتِ القُرآنِ الكريم كاملةً، وبَيَّنُوا معانِيَهُ الخافيةَ، وأظهَرُوا أسرارَهُ الكامنةَ، وكُنوزَهُ المدفونةَ، كلٌّ بحَسَبِ عِلمِهِ، وما أدّاهُ إليهِ اجتهادُهُ.

فتَرَكُوا لِمَنْ بَعدَهُم ثروةً علميَّةً هائلةً، تَمَثَّلَتْ في كُتُبِ التَّفسيرِ المشتهرةِ، الَّتي تَلَقَّتْهَا الأُمَّةُ بالقَبول، واستفادَ منها العُلماءُ وطَلَبَةُ العِلمِ جِيلًا بعدَ جِيل.

كما أنَّ هناكَ ثروةً تفسيريَّةً مباركةً أودَعَها العُلماءُ السَّابقونَ كُتُبًا صَنَّفُوها في عُلومٍ أُخرَى - غيرِ التَّفسيرِ؛ كالحديثِ والفقهِ والآدابِ والرَّقائقِ والسِّيَرِ - يَجدُرُ بالمهتمِّينَ بالتَّفسيرِ مُطالَعَتُها وجَمعُها والإفادةُ منها، فهي لا تَقِلُّ أهميَّةً عمَّا في كُتُبِ التَّفسيرِ، بل قد يوجَدُ فيها منَ الفوائدِ التَّفسيريَّةِ والعُلومِ القُرآنيَّةِ ما لا يُوجَدُ في كُتُبِ التَّفسيرِ المعروفةِ.

ومِن هؤلاءِ العُلماءِ الَّذينَ تَركُوا مِيرَاثًا تَفسِيرِيًّا مُبارَكًا مع أَنَّهُم لم يُصَنِّفُوا كِتابًا في التَّفسِيرِ -: الإمامُ الكبيرُ والعالمُ النِّحريرُ والمفسِّرُ اللُّغويُّ والفقيهُ الأُصوليُّ، أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أبي بَكرِ بنِ أَيُّوبَ الدِّمَشقِيُّ الحَنبلِيُّ، الشَّهيرُ بابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ.

فقد تَمَيَّزَ تفسيرُ هذا الإمامِ الجليلِ بأنَّهُ من أفضلِ التَّفاسِيرِ دِقَّةً ومَنهَجًا واستِنبَاطًا وتَحَرِّيًا للصَّوابِ، مع ما امتازَ به من سَلَفِيَّةِ المُعتَقَدِ، والرَّدِّ على أهلِ البِدَعِ والضَّلالاتِ.

كما تَمَيَّزَ تفسيرُهُ أيضًا بحُسنِ الجَمعِ بينَ الأقوالِ المتنوِّعَةِ، ودِقَّةِ اختيارِ الرَّاجِحِ منها عندَ تعارُضِها وعدمِ إمكانِ الجَمعِ بَينَها.

فعَزَمتُ على دراسةِ اختياراتِهِ وترجيحاتِهِ وموازنتِها بأقوالِ أئمَّةِ التَّفسيرِ، واستنباطِ الفوائدِ التَّفسيريَّةِ منها لِتَكُونَ موضوعًا لبَحثِ رسالةِ الدّكتوراه في القُرآنِ وعلومِهِ، ووَسَمْتُهُ بـ: «**اختياراتُ ابن القَيِّم وترجيحاتُهُ في التَّفسيرِ من أوَّلِ سُورَةِ الكَهفِ إلى آخِرِ القُرآنِ الكريمِ، دراسةٌ ومُوازَنَةٌ**».

أسألُ اللهَ التَّوفيقَ والسَّدادَ في القَولِ والعَمَلِ؛ إنَّهُ سَميعٌ مُجيبُ الدُّعاءِ.

❁ ❁ ❁

أهمِّيَّةُ المَوضوعِ وأسبابُ اختيارِهِ

تَبرُزُ أهميَّةُ الموضوعِ وأسبابُ اختيارِهِ في الأمورِ التاليةِ:

١ ـ أنَّ منزلةَ هذا الموضوعِ تَعلُو بعُلُوِّ منزلةِ الإمامِ ابن القَيِّم الَّذي قالَ فيه الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «بَرَعَ في علومٍ متعدِّدَةٍ؛ لا سِيَّما عِلمُ التَّفسيرِ والحديثِ والأَصلَينِ، ولمَّا عادَ ابنُ تَيْمِيَّةَ من مِصرَ سنةَ: ٧١٢هـ، لازَمَهُ إلى أن ماتَ؛ فأَخَذَ عنه عِلمًا جَمًّا، مع ما سَلَفَ له من الاشتغالِ؛ فصارَ فَرِيدًا في بابِهِ في فُنونٍ كثيرةٍ»[1].

وقالَ فيه الحافظُ ابنُ رجبٍ: «كانَ عارِفًا بالتَّفسيرِ لا يُجارَى فيه، وبأُصُولِ الدِّينِ وإلَيهِ فيها المُنتَهَى... ولا رأيتُ أوسَعَ منه عِلمًا، ولا أعرَفَ بمعاني القرآنِ والسُّنَّةِ وحقائقِ الإيمانِ، وليسَ هو بالمعصومِ، ولكن لم أَرَ في معناهُ مِثلَهُ»[2].

٢ ـ وتَظهَرُ أهميَّةُ هذا الموضوعِ من خلالِ تعلُّقِهِ بأَهَمِّ جوانبِ التَّفسيرِ، فهو مُتعلِّقٌ بدِراسةِ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ، ولا يَخفَى على أهلِ العِلمِ أنَّ معرفةَ الرَّاجِحِ منَ الأقوالِ، والموازنةَ بَينَهَا مع بيانِ نَوعِ الخلافِ يعتبرُ من أهمِّ مقاصدِ الدارسِينَ للتَّفسيرِ، لذلكَ اتَّجهَتْ دراساتُ بعضِ الباحثِينَ إلَيهَا؛ حيثُ سُجِّلَتْ عِدَّةُ رسائلَ في هذا البابِ.

---

(١) البداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨).

وما هذا الاتِّجاهُ إلى دراسةِ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ إلا دليلٌ واضحٌ على أهميَّةِ هذا الجانبِ من جوانبِ دراسةِ التَّفسيرِ.

٣ ـ قُوَّةُ اختياراتِ ابن القَيِّمِ وترجيحاتِهِ في التَّفسيرِ، مع ذِكرِهِ ـ في الأعَمِّ الأغلَبِ ـ لوُجوهِ التَّرجيحِ وأسبابِ الاختيارِ، واعتمادُهُ على قواعدَ وضوابطَ تُؤَيِّدُ ما يُرجِّحُهُ أو يختارُهُ بأُسلوبٍ علميٍّ رصينٍ، قَلَّ أن يوجَدَ مِثلُهُ في أكثرِ كُتُبِ التَّفسيرِ.

٤ ـ أنَّ هذا الموضوعَ مُعتَمِدٌ على الدِّراسةِ التَّحليليَّةِ، والمقارنةِ بينَ الأقوالِ مع المناقشةِ والتَّرجيحِ، وهذا من أهمِّ ما يُكسِبُ الباحثَ مَلَكَةً تَفسيريَّةً نافعةً، مع تدريبِهِ على حُسنِ التَّعامُلِ مع الخِلافِ ودِقَّةِ الاستنباطِ للقواعدِ التَّرجيحِيَّةِ والفوائدِ التَّفسيريَّةِ.

* * *

○ أهدافُ البَحثِ:

تتَلَخَّصُ أهدافُ البَحثِ في الأُمورِ التَّاليةِ:

١ ـ جَمعُ اختياراتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ في التَّفسيرِ: من أوَّلِ سُورَةِ الكَهفِ إلى آخِرِ القُرآنِ الكريمِ.

ودراسَتُها دراسةً تحليليَّةً، ومُوازَنَتُهَا باختياراتِ وترجيحاتِ وأقوالِ عُلماءِ التَّفسيرِ منَ المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ من أصحابِ كُتُبِ التَّفسيرِ المعتَمَدَةِ مع الإفادةِ منَ الدِّراساتِ المتخَصِّصَةِ الَّتي لها صِلَةٌ مُباشِرَةٌ بمَوضُوعِ البَحثِ.

وسأحرِصُ ـ بعَونِ اللهِ ـ على الوُصولِ إلى أرجَحِ الأقوالِ وأقرَبِها إلى الصَّوابِ، مع الاهتمامِ بإبرازِ القواعدِ التَّفسيريَّةِ والوُجوهِ التَّرجيحِيَّةِ قَدْرَ الإمكانِ.

٢ ـ دراسةُ منهجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في عِلمِ التَّفسيرِ في المقدارِ المُحَدَّدِ.

٣ ـ المقارنةُ بينَ منهجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ ومنهجِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ، وذلكَ لنَفيِ القَولِ بأنَّهُ لم يَزِدْ على ما جاءَ به شَيخُهُ.

❊ ❊ ❊

○ الدِّراساتُ السَّابقةُ حَولَ الموضوعِ:

بعدَ البَحثِ في فهارسِ الرَّسائلِ العلميَّةِ والدِّراساتِ التَّفسيريَّةِ اطَّلَعْتُ على بعضِ الدِّراساتِ الَّتي قد يكونُ لها تعلُّقٌ بمَوضوعِ هذا البَحثِ.

وهذه الدِّراساتُ يُمكِنُ تَقسِيمُها ثلاثةَ أقسامٍ:

ـ **القِسمُ الأوَّلُ**: كُتُبٌ جَمَعَتْ أقوالَ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ، وهي ثلاثةُ كُتُبٍ:

١ ـ **التَّفسيرُ القَيِّم، لابنِ القَيِّم**: جَمعُ العلَّامةِ محمَّد أويس الندوي.

٢ ـ **الضَّوءُ المُنِيرُ على التَّفسيرِ من كُتُبِ ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ**: جمعُ علي الحمد الصالحي.

٣ ـ **بدائعُ التَّفسيرِ، الجامعُ لتَفسيرِ الإمامِ ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ**: جمع: يسري السيد محمد.

وهذه الكُتُبُ الثَّلاثةُ لا صِلَةَ لها بصُلبِ موضوعِ بحثِي؛ إذ إنَّها جَمَعَتْ أقوالَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ من بُطونِ كُتُبِهِ على سبيلِ العُمومِ، ولم تَتناوَلْها بالدِّراسةِ والتَّعليقِ عدا الكتابَ الأخيرَ الَّذي اشتَمَلَ على بعضِ التَّعليقاتِ وتخريجِ الأحاديثِ.

ـ **القِسمُ الثَّاني: دِراساتٌ حَولَ منهجِ ابنِ القَيِّمِ وآثارِهِ في التَّفسِيرِ:**

وقد وَقَفْتُ على ثلاثِ دراساتٍ في هذا الشَّأنِ:

١ ـ رسالةٌ بعنوانِ: «**مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ**»، لمحمد أحمد السنباطي.

وتَكَوَّنُ هذه الرِّسالةُ من ثلاثةِ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بابنِ القَيِّمِ.

البابُ الثَّاني: وهو مُكَوَّنٌ من فَصلَينِ:

الفَصلُ الأوَّلُ: المدرسةُ الحنبليَّةُ السَّلَفِيَّةُ ومَنهَجُها.

الفَصلُ الثَّاني: الصِّراعُ الفِكرِيُّ بينَ المدرسةِ الحنبليَّةِ والمذاهبِ الأُخرَى في مُشكِلَتَيِ الصِّفاتِ والأفعالِ.

البابُ الثَّالثُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ:

وهو مُكَوَّنٌ من تمهيدٍ في التَّعريفِ بتفسيرِ ابنِ القَيِّمِ، وخمسةِ فُصولٍ:

الفَصلُ الأوَّلُ: مَنهَجُهُ حولَ الوَحدَةِ الموضوعيَّةِ للسُّورةِ.

الفَصلُ الثَّاني: تَصديرُ ابنِ القَيِّمِ النَّصَّ القُرآنيَّ كأصلٍ للمَعاني وأولَوِيَّةُ تفسيرِهِ بالنَّصِّ.

الفَصلُ الثَّالثُ: مَنهَجُهُ في التَّعرُّضِ للنَّحوِيَّاتِ والبلاغيَّاتِ والقِراءاتِ.

الفَصلُ الرَّابعُ: مَنهَجُهُ في تفسيرِ آياتِ الصِّفاتِ والأفعالِ.

الفَصلُ الخامسُ: مَوقِفُهُ منَ الإسرائيليَّاتِ.

٢ ـ رسالة ماجستير بعنوان: «**ابنُ القَيِّمِ وآثارُهُ في التَّفسيرِ**»، لقاسم بن أحمد القثردي.

وتكوَّنُ هذه الرسالةُ من ثلاثةِ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: دراسةٌ مُوجَزَةٌ عنِ المفسِّرِ وعصرِهِ.

البابُ الثَّاني: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ: ويَشتَمِلُ على مَدخَلٍ وفصلَينِ:

المَدخَلُ: مؤلَّفاتُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ وعُلومِهِ.

الفَصلُ الأوَّلُ: التَّفسيرُ بالمأثورِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفَصلُ الثَّاني: التَّفسيرُ بالرَّأيِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

البابُ الثَّالثُ: الشُّموليَّةُ في تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ: وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفَصلُ الأوَّلُ: شُمُوليَّةُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ على مباحثِ العقيدةِ.

الفَصلُ الثَّاني: شُمُوليَّةُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ على مباحِثِ الفِقهِ وأُصولِهِ.

الفَصلُ الثَّالثُ: شُمُوليَّةُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ على مباحثِ علوم العربيَّةِ.

الفَصلُ الرَّابعُ: شُمُوليَّةُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ على مباحثِ السُّلُوكِ وعلومِ عَصرِهِ.

٣ ـ رسالةُ دكتوراه بعنوان: «**منهجُ أهلِ السُّنَّةِ في تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ، دراسةٌ موضوعيَّةٌ لجهودِ ابنِ القَيِّمِ التفسيريَّةِ**»، لصبري المتولي.

وهي مُكوَّنَةٌ من بابَينِ:

البابُ الأوَّلُ: النَّظريَّةُ والتَّطبيقُ: وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفَصلُ الأوَّلُ: نظريَّةُ التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفَصلُ الثَّاني: الاتِّجاهُ النَّقليُّ في التَّفسيرِ.

الفَصلُ الثَّالثُ: الاتِّجاهُ العقليُّ في التَّفسيرِ.

الفَصلُ الرَّابعُ: الاتِّجاهُ الصُّوفيُّ في التَّفسيرِ.

البابُ الثَّاني: وفيه فصلانِ:

الفَصلُ الأوَّلُ: مُصطلحاتُ علومِ القُرآنِ.

الفَصلُ الثَّاني: مُصطلحاتُ العُلومِ المساعدةِ.

وهذه الرَّسائلُ الثَّلاثُ السَّابقةُ لا صِلَةَ لها بمَوضوعِ بحثي؛ لأنَّها

تُعنَى بدراسةِ منهجِ ابنِ القَيِّمِ وطريقتِهِ في التَّفسيرِ، مع ذِكرِ آثارِهِ ومؤلَّفاتِهِ.

ومن هنا يَتَبَيَّنُ أنَّ هذه الرَّسائلَ تُعنَى بجانبِ المَنهَجِ والطَّريقةِ.

وأمَّا دراسةُ اختياراتِهِ وترجيحاتِهِ، فلم تَتَطَرَّقْ إلَيهَا، كما أنَّها لم تَتَعَرَّضْ لمَنهَجِهِ في التَّرجيحِ والاختيارِ؛ كما هو ظاهرٌ منَ العَرضِ السَّابقِ لمفرداتِها ومباحِثِها.

ـ القِسمُ الثَّالثُ: دراساتٌ حَولَ اختياراتِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ في التَّفسيرِ:

وقد وَقفتُ على دراسةٍ واحدةٍ في هذا الشَّأنِ: وهي رسالة دكتوراه بعنوان:

«اختياراتُ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتُهُ في التَّفسيرِ من أوَّلِ القُرآنِ الكريمِ إلى آخِرِ سورةِ الإسراءِ ـ دراسةٌ ومُوازَنَةٌ»، للباحثِ: محمد بن عبد الله القحطاني.

وهذه الرِّسالةُ مُكَوَّنةٌ من: تمهيدٍ، وقِسمَينِ، حَسَبَ التَّفصيلِ التَّالي:

التَّمهيدُ: الاختيارُ والتَّرجيحُ وأهميَّتُهُ في علمِ التَّفسيرِ، **وفيه ثلاثةُ مباحِثَ:**

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ الاختيارِ والتَّرجيحِ، والفَرقُ بينَهُما.

المبحثُ الثَّاني: أثرُ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ في عِلمِ التَّفسيرِ.

المبحثُ الثَّالثُ: ترجمةُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ بإيجازٍ.

القِسمُ الأوَّلُ: منهجُ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسِيرِ. وفيه ثلاثةُ فُصولٍ:

الفَصلُ الأوَّلُ: مَنهجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ، وفيه ثلاثةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: جهودُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ.

المبحثُ الثَّاني: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسِيرِ.

المبحثُ الثَّالثُ: مَزَايَا تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ.

الفَصلُ الثَّاني: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ في التَّفسيرِ، وفيه مَبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: صِيَغُ وأساليبُ الاختيارِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

المبحثُ الثَّاني: قواعدُ الاختيارِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفَصلُ الثَّالثُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّرجيحِ في التَّفسيرِ، وفيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: صِيَغُ وأساليبُ التَّرجيحِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

المبحثُ الثَّاني: وُجوهُ وقواعدُ التَّرجيحِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

القِسمُ الثَّاني: اختياراتُ وتَرجيحاتُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ من أوَّلِ القُرآنِ الكريمِ إلى آخِرِ سُورةِ الإسراءِ، دراسةٌ ومُوازَنَةٌ.

والفَرقُ بينَ هذه الرسالةِ وبينَ موضوعِ بحثِي: أنَّها تُمَثِّلُ القِسمَ الأوَّلَ منَ الجانبِ التَّطبيقيِّ لاختياراتِ وتَرجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ.

- وعلى هذا فالجديدُ في موضوعِ بحثي، يتلخَّصُ فيما يلي:

○ أوَّلًا: فيما يتعلَّقُ بالقِسمِ الأوَّلِ، الجديدُ فيه:

١ - مبحثٌ: المكانةِ العلميَّةِ لتَرجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التَّفسيريَّةِ.

٢ - مبحثٌ: وُجوهِ الاختيارِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

٣ - الفَصلُ الثَّاني: أسبابُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

٤ - الفَصلُ الرَّابعُ: أنواعُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

٥ - الفَصلُ الخامسُ: مصادرُ ابنِ القَيِّمِ في تَرجيحاتِهِ.

٦ ـ الفَصلُ السَّادسُ: طريقةُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ المسائلِ الخلافيَّةِ الواردةِ في ترجيحاتِهِ.

٧ ـ الفَصلُ السَّابعُ: المقارنةُ بينَ منهجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ ومنهجِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ.

○ **ثانيًا: فيما يَتَعَلَّقُ بالقِسمِ الثَّاني، الجديدُ فيهِ:**

جمعُ اختياراتِ وترجيحاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ من خلالِ كُتُبِهِ من أوَّلِ سُورةِ الكَهفِ إلى آخِرِ القُرآنِ الكريمِ، ودراسَتُها دراسةً تفسيريَّةً، ومقارنَتُها بأقوالِ المفسِّرينَ الآخرينَ، ومحاولةُ الوُصولِ إلى القَولِ الرَّاجحِ فيها بالدَّليلِ.

❁ ❁ ❁

خُطَّةُ البَحثِ

هذا البَحثُ مكوَّنٌ من مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وقسمَينِ، وخاتمةٍ، وفهارِسَ:

- **المقدِّمةُ:** وفيها: أهميَّةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختيارِهِ، وأهدافُ البَحثِ، والدِّراساتُ السَّابقةُ حَولَهُ، وخُطَّتُهُ، ومنهجُ الكتابةِ فيه.
- **التَّمهيـدُ:** ترجمةٌ موجزةٌ لابنِ القَيِّمِ.
- **القِسمُ الأوَّلُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ، وفيهِ: تمهيدٌ، وسبعةُ فُصولٍ:**

التَّمهيدُ: معنَى التَّرجيحِ وشُروطُهُ وقواعدُهُ: وفيهِ ثلاثةُ مباحِثَ:

المبحـثُ الأوَّلُ: معنَى التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ.

المبحـثُ الثَّاني: شُروطُ التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ.

المبحثُ الثَّالثُ: القواعدُ التَّرجيحيَّةُ في التَّفسيرِ.

الفصلُ الأوَّلُ: مكانةُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ: وفيه ثلاثةُ مباحِثَ:

المبحـثُ الأوَّلُ: أُصولُ التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

المبحـثُ الثَّاني: خصائصُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ.

المبحثُ الثَّالثُ: المكانةُ العِلميَّةُ لتَرجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التَّفسيريَّةِ.

الفصلُ الثَّاني: أسبابُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ: وفيه مبحثانِ:

المبحـثُ الأوَّلُ: أسبابُ الاختيارِ.

المبحـثُ الثَّاني: أسبابُ التَّرجيحِ.

الفصلُ الثَّالثُ: وُجوهُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ:
وفيهِ مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: وُجوهُ الاختيارِ.

المبحثُ الثَّاني: وُجوهُ التَّرجيحِ.

الفصلُ الرَّابعُ: أنواعُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ:
وفيهِ مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: أنواعُ الاختيارِ.

المبحثُ الثَّاني: أنواعُ التَّرجيحِ.

الفصلُ الخامسُ: مصادرُ ابنِ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ واختياراتِهِ: وفيهِ خمسةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: القُرآنُ الكريمُ.

المبحثُ الثَّاني: السُّنَّةُ والأثرُ.

المبحثُ الثَّالثُ: الإجماعُ.

المبحثُ الرَّابعُ: اللُّغةُ العربيَّةُ وقواعدُها.

المبحثُ الخامسُ: العلماءُ الَّذينَ استفادَ منهُمُ ابنُ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ.

الفصلُ السَّادسُ: طريقةُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ المسائلِ الخِلافيَّةِ الواردةِ في ترجيحاتِهِ: وفيهِ سِتَّةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: منهجُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ الأقوالِ.

المبحثُ الثَّاني: أنواعُ الخلافِ الواردِ في ترجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ واختياراتِهِ.

المبحثُ الثَّالثُ: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ المخالِفِ.

المبحثُ الرَّابعُ: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ التَّرجيحِ بينَ القِراءاتِ.

المبحثُ الخامسُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّعامُلِ مع وُجوهِ التَّرجيحِ المتعارِضَةِ.

المبحثُ السَّادسُ: أسبابُ تنوُّعِ أساليبِ التَّرجيحِ وصِيَغِها عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفصلُ السَّابعُ: المُوازنةُ بينَ مَنهجَي ابنِ القَيِّمِ وابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ: وفيه أربعةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الثَّاني: أساليبُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الثَّالثُ: قواعدُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الرَّابعُ: نتيجةُ الدِّراسةِ والمُوازنةِ.

- **القِسمُ الثَّاني: اختياراتُ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتُهُ في التَّفسيرِ، دراسةٌ ومُوازنةٌ، من أوَّلِ سُورةِ الكَهفِ إلى آخرِ القُرآنِ الكريمِ، وستكونُ طريقةُ عرضِ المادَّةِ العِلمِيَّةِ على النَّحوِ التَّالي:**

١ ـ نصُّ الآيةِ الَّتي وَرَدَ فيها اختيارٌ أو ترجيحٌ.

٢ ـ نَصُّ كلامِ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ أوِ التَّرجيحِ.

٣ ـ الدِّراسَةُ والمُوازنةُ.

٤ ـ الخُلاصَةُ والتَّرجيحُ.

- **الخاتِمَةُ:**

وفيها أهمُّ النَّتائجِ والتَّوصِيَاتِ.

- **الفَهارِسُ الفنيةُ للبَحثِ؛ وهي:**

١ ـ فهرسُ الآياتِ القُرآنيَّةِ.

٢ ـ فهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ.

٣ ـ فهرسُ الآثارِ.

٤ ـ فهرسُ الأبياتِ الشِّعريَّةِ.
٥ ـ فهرسُ الأعلامِ المترجَمِ لهم.
٦ ـ ثَبتُ المصادِرِ والمَراجِعِ.
٧ ـ فهرسُ المسائلِ مَحَلِّ الدِّراسةِ.
٨ ـ فهرسُ الموضوعاتِ.

* * *

○ مَنهجُ البَحثِ:

سأَتَّبِعُ في هذا البحثِ المنهجَ الاستقرائيَّ التَّحليليَّ، وسيكونُ منهجُ الكتابةِ فيه على النَّحوِ التَّالي:

أوَّلًا: منهجُ دراسةِ اختياراتِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ في التَّفسيرِ:

١ ـ استخراجُ اختياراتِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ من مَظانِّها.

٢ ـ سأَقتَصِرُ في بحثي هذا على الخلافِ المتعلِّقِ بتفسيرِ الآيةِ وبيانِ معناها؛ أمَّا الخلافُ المتعلِّقُ بالأحكامِ الفقهيَّةِ أوِ المسائلِ اللُّغَويَّةِ، فلا أَذكُرُهُ إلَّا إذا كانَ مُرتَبِطًا بمعنَى الآيةِ ارتِباطًا وَثِيقًا.

٣ ـ بعدَ جَمعِ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ وتَرتِيبِها حَسَبَ ترتيبِ السُّورِ أقومُ بدِراسَتِها حَسَبَ الطَّريقةِ التَّاليةِ:

أ ـ أذكُرُ الآيةَ الَّتي وَرَدَ خِلافٌ في معناها.

ب ـ أذكُرُ نصَّ اختيارِ ابنِ القَيِّمِ أو ترجيحِهِ في موضعِ الخِلافِ.

ج ـ أُقارِنُ بينَ اختيارِهِ أو تَرجيحِهِ واختياراتِ وترجيحاتِ المفسِّرينَ الآخَرينَ مع بيانِ أوجُهِ الاختيارِ والتَّرجيحِ.

د ـ أذكُرُ خُلاصةَ تلكَ المقارنةِ؛ ببيانِ القولِ الَّذي أراهُ راجحًا مع بيانِ سببِ التَّرجيحِ ودليلِهِ.

ثانيًا: المنهَجُ العامُ لكتابةِ البَحثِ:

سألتَزِمُ ـ بعَونِ اللهِ ومشيئتِهِ ـ عندَ الكتابةِ في البَحثِ بالمنهجِ العلميِّ المُتَّبعِ في كتابةِ مِثلِ هذه البُحوثِ العلميَّةِ والمتمَثِّلِ في النِّقاطِ الآتيةِ:

١ ـ عَزوُ الآياتِ القُرآنيَّةِ الواردةِ في الرِّسالةِ إلى سُوَرِها.

٢ ـ تَوثِيقُ القِراءاتِ من مصادرِها الأصليَّةِ.

٣ ـ تخريجُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ، والآثارِ المَرويَّةِ حَسَبَ الطَّريقةِ المتَّبَعَةِ مع الحِرصِ على ذِكرِ حُكمِ العُلماءِ المُحَدِّثِينَ على تلكَ الأحاديثِ إذا لم تكن في الصَّحيحَينِ.

٤ ـ أُتَرجِمُ للأعلامِ الَّذينَ وَرَدَ ذِكرُهُم في نَصِّ كلامِ ابنِ القَيِّم، مِمَّنْ لهم قَولٌ في معنَى الآيةِ ـ: ترجمةً مختصرةً تُفِيدُ التَّعريفَ بهم؛ وأَمَّا مَن وَرَدَ ذِكرُهُ عَرَضًا إمَّا في إسنادٍ أو في سِياقِ كلامٍ، فلا أَلتَزِمُ التَّرجمةَ له، ما لم يكن هناكَ مَصلَحَةٌ أو حاجةٌ إلى ذلكَ.

٥ ـ تَوثِيقُ النُّصُوصِ من مصادرِها الأصليَّةِ، مع الحرصِ على العَزوِ إلَيهَا بالطُّرُقِ المتعارَفِ عليها.

٦ ـ النُّصُوصُ المتعلِّقَةُ بآياتِ الدِّراسةِ يكونُ تَوثِيقُها في أوَّلِ مَوضِعٍ تَرِدُ فيهِ من قِسمِ الدِّراسةِ، وأمَّا النُّصوصُ غيرُ المتعلِّقَةِ بآياتِ الدِّراسةِ، فيكونُ تَوثِيقُها في أوَّلِ مَوضِعٍ تَرِدُ فيه مِنَ الرِّسالةِ.

* * *

○ صُعُوباتُ البَحثِ:

واجهَتْنِي بعضُ الصُّعوباتِ، أثناءَ إعدادِ هذا البَحثِ، وقد ذُلِّلَتْ بعَونِ اللهِ وتَوفِيقِهِ؛ ومنها:

١ ـ أنَّ كلامَ الإمامِ ابنِ القَيِّم في التَّفسيرِ مُنتَشِرٌ، ومَبثُوثٌ في كُتُبِهِ الكثيرةِ، وبأساليبَ مختلِفَةٍ، ثمَّ إنَّهُ كثيرًا ما يَتَكَلَّمُ عنِ الآيةِ في عشراتِ

المواضِعِ، وهذا يحتاجُ إلى تقليبِ كُتُبِهِ، والمقارنةِ بينَ تفسيراتِهِ، وهل له اختيارٌ في المسألةِ أو لا؟ وما النَّماذِجُ المختارةُ من كلامِهِ لإثباتِها في البَحثِ، وربما لا يَتَبَيَّنُ ذلكَ إلَّا بعدَ بحثِ المسألةِ، ولا يَخفَى الفَرقُ بينَ هذا وبينَ دراسةِ اختياراتِ مُفسِّرٍ له كتابٌ مُحدَّدٌ في التَّفسيرِ، ومَنهَجٌ مُعيَّنٌ في الاختيارِ والتَّرجيحِ.

٢ ـ طُولُ نَفَسِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في بحثِ بعضِ المسائلِ، واستطرادُهُ الطَّويلُ، وتكرارُهُ الأدِلَّةَ والرُّدودَ بأساليبَ مختلفةٍ؛ حيثُ يَتَحَدَّثُ عنِ المسألةِ في بعضِ الأحيانِ في عشراتِ الصَّفحاتِ في الموضعِ الواحدِ، ولذلكَ يَصعُبُ تحديدُ اختيارِهِ أحيانًا، ويحتاجُ الباحثُ إلى مُراجعةِ جميعِ نُصوصِهِ في المسألةِ أكثرَ من مرَّةٍ، بتَدَبُّرٍ وتأمُّلٍ، ثمَّ مُراجعةِ كُتُبِ التَّفسيرِ، ولَعَلَّ ذلكَ راجِعٌ إلى سُرعتِهِ في الكِتابةِ، واعتمادِهِ على حِفظِهِ، وعَدَمِ نَظَرِهِ فيما يَكتُبُ مرَّةً أُخرَى؛ لِكَثرَةِ تآليفِهِ، وقيامِهِ بأعباءِ التَّعليمِ، والجهادِ، والدَّعوةِ، ويَظهَرُ ذلكَ بالمُقارنةِ بينَ كُتُبِهِ، وكُتُبِ تلاميذِهِ، رحمةُ اللهِ على الجميعِ.

٣ ـ صُعوبةُ حَصرِ الأقوالِ في كُلِّ مسألةٍ، وتحريرِ اختيارِ المفسِّرينَ منَ السَّلَفِ وغَيرِهِم، حيثُ التَزَمْتُ أنْ أذكُرَ جميعَ الأقوالِ المعتَبَرَةِ في كلِّ مسألةٍ، على أنَّني استَفَدتُ ممَّنِ اعتَنَى بهذا الجانبِ منَ المفسِّرينَ كالماوَرْدِيِّ، وابنِ الجَوزِيِّ، ولكنَّهُم لا يستوعبونَ جميعَ الأقوالِ، ومَن قالَ بها مِنَ السَّلَفِ في بعضِ الأحيانِ، وقد يُشَقِّقُونَ بعضَ الأقوالِ مع أنَّ مُؤَدَّاها واحدٌ.

ـ هذا وقد بَذَلْتُ جُهدِي في بَحثِ مسائلِ هذه الرِّسالةِ وتحريرِها، ومراجعتِها، وكُنتُ أُحِبُّ أن أُطِيلَ الوُقوفَ عندَ بعضِ المسائلِ، وأَرجِعَ إلى المَزيدِ منَ المصادرِ في الفُنونِ الأُخرَى غيرِ التَّفسيرِ، لكنَّ ضِيقَ

الوقتِ حالَ بَينِي وبينَ هذه الرَّغبَةِ، فقَدَّمْتُها معترفًا بالقُصورِ، والتَّقصِيرِ، راجيًا ممَّن يَطَّلِعُ على مواضعِ الخَلَلِ ألا يَضَنَّ عليَّ بما يُصلِحُ الزَّلَلَ.

❁ ❁ ❁

شُكرٌ وتَقدِيرٌ

في ختامِ هذه المقدِّمَةِ أَحمَدُ اللهَ تعالى حَمْدًا كثيرًا طَيِّبًا مُبارَكًا فيهِ، يَلِيقُ بجَلالِ وَجهِهِ وعظيمِ سُلطانِهِ، وأُثنِي عليه الخَيرَ كُلَّهُ على ما أنعَمَ به عليَّ من نِعَمِهِ الكثيرةِ الَّتي لا أُحصِيهَا، وأعظَمُها أنْ هداني لدِينِ المؤمنِينَ، وسَلَكَ بِي سَبِيلَ طَلَبِ عُلومِ الدِّينِ، فأعانَنِي على القيامِ بهذا البَحثِ وإتمامِهِ.

فلَكَ الحَمدُ سبحانَكَ أوَّلًا وآخِرًا، وظاهرًا وباطنًا، لا نُحصِي ثَناءً عليكَ؛ أنتَ كَمَا أَثْنَيْتَ على نَفسِكَ.

وأُثَنِّي بالشُّكرِ والتَّقدِيرِ لوالِدَيَّ الكريمَينِ ـ مَتَّعَهُما اللهُ بالصِّحَّةِ والعافيةِ ـ على ما بَذَلَاهُ في تَربِيَتِي وتَعلِيمِي ممَّا أَعجِزُ عن وَصفِهِ؛ فجَزَاهُمُ اللهُ عَنِّي خَيرَ الجزاءِ وأوفَرَهُ، وأحسَنَ عاقِبَتَهُما في الدُّنيا والآخرةِ!

كما أَشكُرُ الزَّوجَةَ على ما قَدَّمَتْهُ لي من عَونٍ ومساعدةٍ خلالَ مُدةِ عملِ هذه الرِّسالةِ.

وأَخُصُّ بالشُّكرِ والعِرفانِ ذلكَ المُرَبِّيَ الجليلَ والشَّيخَ الفاضلَ؛ فضيلةَ الأستاذِ الدكتور: **زاهر بن عواض الألمعي**، الَّذي تفضَّلَ بالإشرافِ على هذا البَحثِ منذُ أن كانَ فكرةً، ثم حَرَصَ على متابعتِي في جميعِ مراحلِ البَحثِ؛ وذلكَ بالتَّوجِيهاتِ الكريمةِ، والتَّصويباتِ السَّديدةِ، كلُّ ذلكَ بخُلقٍ حَسَنٍ وتَواضُعٍ جَمٍّ، وصَدْرٍ رَحْبٍ، فاستَفَدتُ من عِلمِهِ وفَضلِهِ

وخِبرتِهِ الشَّيءَ الكثيرَ، وبفَضلٍ منَ اللهِ تعالى ثُمَّ بفَضلِهِ وَصَلَ العَمَلُ في هذا البَحثِ إلى مُنتهاهُ؛ فلَهُ مِنَ الشُّكرِ أجزَلُه، ومِنَ الثَّناءِ أعطَرُه، وأسألُ اللهَ أن يجعلَ ذلكَ في ميزانِ حسناتِهِ، وأن يَجزِيَهُ عنِّي خيرَ ما يَجزِي به عبادَهُ الصَّالحِينَ.

كما لا يَفُوتُنِي ـ في هذا المقامِ ـ أن أَتقدَّمَ بالشُّكرِ والتَّقديرِ لكُلٍّ من فضيلةِ الأستاذِ الدكتور: إبراهيم بن سعيد الدوسري، وفضيلة الدكتور: عبد العزيز بن ناصر السبر رئيسَي القِسمِ السَّابقَينِ واللَّذَينِ كانَ لهما الفَضلُ بعدَ اللهِ في قَبولِ تسجيلِ هذا الموضوعِ؛ فجزاهما اللهُ عنِّي خيرَ الجزاءِ.

كما أَتقدَّمُ بالشُّكرِ لكُلٍّ مَن أعانَنِي على إعدادِ هذا البَحثِ بأيٍّ وَجهٍ كانَ، وأسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ ذلكَ في مِيزانِ حسناتِهِم.

والشُّكرُ مَوصُولٌ إلى فضيلةِ أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ؛ لتَفَضُّلِهِم بقراءةِ الرِّسالةِ وإبداءِ المآخِذِ والتَّوجِيهَاتِ المُفيدةِ حَولَها؛ فأسألُ اللهَ أن يَنفَعَ بعِلمِهِم وأن يَجزِيَهُم بذلكَ خَيرَ الجزاءِ.

كما أَشكُرُ كافَّةَ المسؤولِينَ بجامعةِ الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ على ما تقومُ به الجامعةُ من جُهدٍ كبيرٍ في سبيلِ نَشرِ العِلمِ الشَّرعِيِّ على المنهجِ الصَّحيحِ، وخِدمَةِ طُلَّابِهِ، والعنايةِ بتُراثِ السَّلَفِ الصَّالحِ؛ دراسةً وتَحقِيقًا ونَشْرًا.

وأَخُصُّ بالشُّكرِ عميدَ كليَّةِ أُصولِ الدِّينِ ووَكِيلَيْهِ، وأصحابَ الفضيلةِ أعضاءَ مجلسِ الكليَّةِ وأعضاءَ مجلسِ قِسمِ القُرآنِ وعُلُومِهِ.

فجَزَى اللهُ الجميعَ خيرَ الجزاءِ وأعظَمَهُ، وجَعَلَ ذلكَ في مِيزانِ حسناتِهِم يومَ لا يَنفَعُ مالٌ ولا بنونَ إلَّا مَن أَتَى اللهَ بقَلبٍ سَليمٍ.

وأَخِيرًا: فإنَّ هذه الرِّسالةَ جُهدُ مُقِلٍّ، وعَمَلُ بَشَرٍ، النَّقصُ صِفَتُهُ

اللَّازمةُ، لكن حَسبِي أنِّي أفرَغتُ فيه وُسعِي، وبَذَلْتُ فيه غايةَ جُهدِي، فما كانَ فيه من صوابٍ، فهو من فَضلِ اللهِ وتَوفِيقِهِ، وما كانَ فيه من خطإٍ أو زَلَلٍ، فذلِكَ منَ النَّفسِ والشَّيطانِ، وأستَغفِرُ اللهَ تعالى منه.

وأسأَلُ اللهَ - جلَّ وعَلَا - أن يجعلَ هذا العملَ خالِصًا لوَجهِهِ الكريمِ، وذُخرًا لي يومَ الدِّينِ، وآخِرُ دَعْوَانا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالمِينَ.

وصلاةً وسلامًا على المبعوثِ رَحمَةً للخَلقِ أجمَعِينَ.

❊ ❊ ❊

التَّمْهِيدُ

تَرجَمَةٌ موجزةٌ لابنِ القَيِّم

١ ـ نَسَبُهُ:

هو أبو عبدِ اللهِ، شَمسُ الدِّينِ، محمَّدُ بنُ أبي بَكرِ بنِ أيُّوبَ بنِ سعدِ بنِ حُرَيزِ بنِ مَكِّيٍّ، الزُّرعِيُّ[١]، ثمَّ الدِّمَشقِيُّ الحنبَلِيُّ، الشَّهيرُ بابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ[٢].

اشتَهَرَ هذا الإمامُ بينَ أهلِ العِلمِ المتقدِّمِينَ بِـ: «ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ»؛ لأنَّ والِدَهُ كانَ قَيِّمًا على المدرسةِ الجَوزِيَّةِ بدِمَشْقَ مُدَّةً مِنَ الزَّمَنِ؛ فقِيلَ له: «قَيِّمُ الجَوزيَّةِ»، واشتَهَرَتْ ذُرِّيَّتُهُ وحَفَدَتُهُم من بعدِ ذلكَ بهذه النِّسبَةِ؛ فصارَ الواحدُ منهم يُدعَى بِـ: «ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ».

وقد شاعَ عندَ المتأخِّرينَ اختِصارُ هذه النِّسبةِ إلى: «ابنِ القَيِّم»، غيرَ أنَّهُ يَنبَغِي التَّنبيهُ على خَطَإِ مَن يقولُ: «ابنُ القَيِّمِ الجَوزِيَّةِ»؛ لأنَّ المُعَرَّفَ بالإضافةِ لا يُعَرَّفُ بِـ: «ال»[٣].

* * *

---

(١) الزُّرعِيُّ ـ بضَمِّ الزَّايِ المشدَّدةِ ـ: نسبةً إلى: (زرع)؛ قرية في دمشق، قرب: (حُوران)، وكان اسمها قديمًا: (زرا). انظر: معجم البلدان: (٣/ ١٣٥).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧٠)، وشذرات الذهب: (٦/ ١٦٨).

(٣) انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ٩٥)، والدرر الكامنة: (١/ ٤٧٢)، وابن قيم الجوزية حياته وآثاره: (٢٣).

٢ ـ وِلادتُهُ:

اتَّفقَتْ كُتُبُ التَّراجِمِ على أنَّ ابنَ القَيِّمِ وُلِدَ سنةَ إحدَى وتِسعِينَ وسِتِّ مِئَةٍ بعدَ الهجرةِ.

وذَكَرَ بعضُهُم أنَّها كانَتْ في اليَومِ السَّابعِ من شَهرِ صَفَرٍ(١).

❊ ❊ ❊

٣ ـ أُسرَتُهُ:

نَشَأَ ابنُ القَيِّمِ في بيتِ عِلمٍ ودِينٍ:

١ ـ فوالِدُهُ، أبو بَكرِ بنُ أيُّوبَ بنِ سَعدٍ الزُّرعِيُّ الحَنبَلِيُّ، كانَ رَجُلًا صَالِحًا، وعابِدًا تَقِيًّا، تَوَلَّى قِوَامَةَ الجوزِيَّةِ، وعنهُ أَخَذَ ابنُهُ محمَّدٌ الفَرائِضَ.

٢ ـ وأخُوهُ زَينُ الدِّينِ، أبو الفَرَجِ عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي بَكرٍ، من تلامذتِهِ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ.

٣ ـ وابنُ أخيهِ زينُ الدِّينِ، عمادُ الدِّينِ أبو الفِداءِ إسماعيلُ بنُ زَينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمٰنِ، كان من أفاضِلِ العُلماءِ.

٤ ـ وابنُهُ عبدُ اللهِ، شَرَفُ الدِّينِ بنُ محمَّدٍ، تَسَلَّمَ التَّدريسَ بالصَّدْرِيَّةِ بعدَ والدِهِ، وكانَ رَجُلًا صَالحًا عَالِمًا وَرِعًا.

٥ ـ وابنُهُ إبراهيمُ، بُرهانُ الدِّينِ بنُ محمَّدٍ، أفتَى ودَرَّسَ بالصَّدْرِيَّةِ، وكانَ عَالِمًا بالعربيَّةِ، شَرَحَ أَلفِيَّةَ ابنِ مالِكٍ في كتابٍ أسماهُ: «**إرشادُ السَّالِك، إلى حَلِّ أَلفِيَّةِ ابنِ مَالِك**»(٢).

تلكَ هي أُسرةُ ابنِ القَيِّمِ، أُسرَةُ عِلمٍ وتُقًى وطهارةٍ، نالَتْ مِنَ العِلمِ حَظًّا وافِرًا؛ فَسَجَّلَهَا التَّاريخُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧٠)، وبغية الوعاة: (١/ ٦٢).

(٢) انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ٩٥)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧٠)، والبدر الطالع: (٢/ ١٤٣).

٤ ـ حياتُهُ ونَشأَتُهُ:

نَشأَ ابن القَيِّم في بيتِ والدِهِ قَيِّم الجَوزِيَّةِ، في مدينةِ دمشقَ، الَّتي كانت حاضِرَةً من حواضرِ العِلمِ آنذاكَ، فتَلَقَّى العِلمَ مُنذُ الصِّغرِ.

وكانَ عَصرُهُ خليطًا منَ المذاهبِ والأفكارِ المخالِفَةِ للكتابِ والسُّنَّةِ فمستَقِلٌّ ومُستكثِرٌ، ولعلَّ ابنَ القَيِّم قد تأثَّرَ بذلكَ في بدايةِ نشأتِهِ العِلمِيَّةِ، فلم يَتَحَرَّرْ سَلَفِيًّا إلَّا بعدَ اتِّصالِهِ بشَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، وقد أشارَ إلى ذلكَ في قصيدتِهِ النُّونِيَّةِ.

وكانَ رَحِمَهُ اللهُ ذا عبادةٍ، وزُهدٍ وورَعٍ، وشَغَفٍ بالمَحَبَّةِ والذِّكرِ والاستغفارِ، وكانَ يُطيلُ الصَّلاةَ ويَمُدُّ رُكوعَها وسُجودَها، وكانَ إذا صَلَّى الصُّبحَ، جَلَسَ مكانَهُ يَذكُرُ اللهَ تعالى، حتَّى يَتَعَالَى النَّهارُ ويقولُ: هذه غَدْوَتِي، لو لم أقعُدْها، سَقَطَتْ قُوَايَ.

وكانَ على خُلُقٍ عالٍ، لَطِيفَ المَعشَرِ، كَثِيرَ التَّوَدُّدِ، لا يُؤذِي أَحَدًا ولا يَحسُدُهُ[١].

* * *

٥ ـ طَلَبُهُ للعِلمِ:

عُرِفَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ بالرَّغبَةِ الشَّديدةِ في طَلَبِ العِلمِ، وبالجِدِّ والعزيمةِ في تَحصِيلِهِ، وبالجَلَدِ والمُثابَرَةِ في البَحثِ منذُ نُعومةِ أظفارِهِ.

وقد وَهَبَهُ اللهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ ذَكَاءً مُفرِطًا، وذِهنًا وَقَّادًا، واستِعْدَادًا فِطرِيًّا للعِلمِ والتَّعلُّمِ.

وكانَ يَتَلَقَّى كُلَّ عِلمٍ عن نوابغِ المتخَصِّصِينَ فيهِ.

ولَمَّا أتَمَّ تَحصِيلَهُ على كبارِ شيوخِ عَصرِهِ مباشرةً، وأصبَحَتْ لديهِ

(١) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨)، والبداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

مَلَكَةٌ عِلمِيَّةٌ يَقْدِرُ معها على الفَهمِ الصَّحيحِ، وتَمييزِ وتَرجِيحِ الأَصَحِّ، أَخَذَ يَدْرُسُ على مَن سَلَفَ من أهلِ عِلمِ كُلِّ فَنٍّ بواسطةِ القِراءَةِ والاطِّلاعِ على كُتُبِ السَّلَفِ، ومَن بعدَهُم منَ العُلماءِ.

وكانَ رَحِمَهُ اللهُ دَؤُوبًا على المطالَعةِ، صَبُورًا، شديدَ الحِفظِ لِمَا يَقْرَأُ، شَغُوفًا بجَمعِ الكُتُبِ، وكانَ لَدَيهِ مكتبةٌ عامرةٌ، ومَن قَرَأَ في شيءٍ من كُتبِهِ، عَلِمَ كَثْرَةَ كُتُبِهِ وسَعَةَ اطِّلاعِهِ[١].

قالَ ابنُ حَجرٍ: «وكانَ مُغْرًى بجَمعِ الكُتُبِ، فحَصَّلَ منها ما لا يُحصَى، حتَّى كانَ أولادُهُ يَبِيعُونَ منها بعدَ مَوتِهِ دَهْرًا طَويلًا، سِوَى ما اصطَفَوْهُ لأنفسهم»[٢].

تَوَلَّى التَّدريسَ بالصَّدرِيَّةِ والإمامةَ بالجَوزِيَّةِ، ورَحَلَ إلى الحَجِّ مرَّاتٍ، وجاوَرَ بمَكَّةَ[٣]، وسافَرَ إلى القاهرةِ أكثَرَ من مَرَّةٍ[٤].

ولَمَّا كانَ السَّفَرُ يَستَغرِقُ وَقْتًا طَويلًا، فقد كانَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ يَشتَغِلُ بالكتابةِ والتَّأليفِ في سَفَرِهِ، وهذا يَدُلُّ على غَزارَةِ عِلمِهِ وسَعَةِ اطِّلاعِهِ لبُعدِهِ عن كُتُبِهِ، مع ما في السَّفَرِ من عَناءٍ ومَشَقَّةٍ.

وقد أَلَّفَ في سَفَرِهِ: «مِفتاحَ دار السعاده، ومنشور ولاية العلم والإرادة»، و: «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»، و: «زاد المعاد في هدي خير العباد»، و: «بدائع الفوائد»، و: «تهذيب سنن أبي داود»[٥].

وكانَ رَحِمَهُ اللهُ قد جَمَعَ إلى العِلمِ العَمَلَ والجهاد؛ فكانَ مِنَ الَّذينَ

---

(١) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٩)، والبداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

(٢) الدرر الكامنة: (٤/ ٢٢).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨).

(٤) انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: (٢/ ٨٣٤)، وإغاثة اللهفان: (١/ ١٧).

(٥) ابن القَيِّم حياته وآثاره: (٣٦).

لا يخافُونَ في اللهِ لَومَةَ لَائِمٍ، قائمًا بالأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المُنكَرِ، مُتَحمِّلًا في سبيلِ ذلكَ ما يَلْقَاهُ مِن أذًى، فقد أنكَرَ شَدَّ الرِّحالِ لزيارةِ قَبرِ الخَلِيلِ فأُوذِيَ وسُجِنَ بسَبَبِ ذلكَ(١).

* * *

٦ ـ شُيُوخُهُ:

تَلمَذَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ لِنُخبَةٍ من عُلماءِ عَصرِهِ في سائرِ الفُنونِ، وسأذكُرُ جُملَةً من شُيوخِهِ مُرَتَّبِينَ حَسَبَ وَفَيَاتِهِم:

١ ـ أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عبدِ المُنعِمِ بنِ نِعمَةَ الحنبليُّ، أبو العبَّاسِ، المعروفُ بالشِّهابِ العابِرِ؛ لأنَّهُ كانَ يُعَبِّرُ الرُّؤيا، (ت٦٩٧هـ)(٢).

٢ ـ محمَّدُ بنُ أبي الفَتحِ البَعلَبَكِّيُّ، شَمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ الفَقِيهُ النَّحْوِيُّ (ت٧٠٩هـ)، أخَذَ عنهُ ابنُ القَيِّمِ: عُلُومَ اللُّغَةِ العربيَّةِ(٣).

٣ ـ بِنتُ جَوهَرٍ، فاطمةُ بنتُ الشَّيخِ إبراهيمَ بنِ محمودِ بنِ جَوهَرٍ البَطَائِحِيُّ البَعْلِيُّ، المُسنِدَةُ المُحَدِّثَةُ، (ت٧١١هـ)، أَخَذَ عَنهَا الحديثَ(٤).

٤ ـ سُلَيمانُ بنُ حمزةَ بنِ أحمدَ بنِ قُدَامَةَ، تَقِيُّ الدِّينِ أبو الفَضلِ المَقدِسِيُّ الحَنبَلِيُّ، (ت٧١٥هـ)(٥).

٥ ـ محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ محمَّدٍ الأُرمَوِيُّ الشَّافعيُّ،

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨).

(٢) انظر: البداية والنهاية: (١٣/ ٣٣٥)، وشذرات الذهب: (٥/ ٤٣٧).

(٣) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٣٥٦)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١)، والدرر الكامنة: (٤/ ٢٥٧).

(٤) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٧)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٩١).

(٥) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٣٦٤)، وشذرات الذهب: (٦/ ٣٦)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٩١).

صَفِيُّ الدِّينِ الهِندِيُّ الفَقِيهُ الأُصُولِيُّ (ت٧١٥هـ)، أَخَذَ عنهُ: أُصُولَ الفِقهِ والتَّوحِيدَ[١].

٦ ـ إسماعيلُ بنُ يُوسُفَ بنِ مَكتُومِ القَيسِيُّ الدِّمَشقِيُّ الشَّافعيُّ، أبو الفِدَاءِ صَدرُ الدِّينِ (ت٧١٦هـ)[٢].

٧ ـ عليُّ بنُ المُظَفَّرِ بنِ إبراهيمَ بنِ عُمَرَ بنِ زَيدٍ الكِندِيُّ، علاءُ الدِّينِ الوَدَاعِيُّ، ويُعرَفُ بكاتِبِ ابنِ وَدَاعَةَ (ت٧١٦هـ)[٣].

٨ ـ أبو بَكرِ بنُ المُنذِرِ بنِ أحمَدَ بنِ عبدِ الدَّائمِ بنِ نِعمَةَ المَقدِسِيُّ، (ت٧١٨هـ) أَخَذَ عنهُ الحديثَ[٤].

٩ ـ أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ قاسِمٍ التُّونِسِيُّ الشَّافعيُّ، مَجدُ الدِّينِ، (ت٧١٨هـ)، أَخَذَ عنهُ العربيَّةَ[٥].

١٠ ـ عِيسَى بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ مَعَالِي بنِ أحمدَ الصَّالحيُّ، شَرَفُ الدِّينِ، (ت٧١٩هـ)، أَخَذَ عنهُ الحديثَ[٦].

١١ ـ والدُهُ أبو بَكرٍ، قَيِّمُ الجَوزِيَّةِ بنِ أيُّوبَ، (ت٧٢٣هـ)، أَخَذَ عنه الفرائِضَ[٧].

---

(١) انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ٦٥)، والدرر الكامنة: (٤/ ١٣٢)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٣٨)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١)، والدرر الكامنة: (٤/ ٢١).

(٣) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٣٩)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٤) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٤٧)، والذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٧)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٥) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٤٧)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١)، والدرر الكامنة: (٤/ ٢١).

(٦) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٥٢)، والذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٧)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٧) انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ٦٥)، والبدر الطالع: (٢/ ١٤٣).

١٢ ـ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السَّلامِ، ابنُ تَيْمِيَّةَ النُّمَيرِيُّ أبو محمَّدٍ شَرَفُ الدِّينِ أخو شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، (ت٧٢٧هـ)، أَخَذَ عنهُ الفِقهَ[١].

١٣ ـ أحمدُ بنُ عبدِ الحَلِيمِ بنِ عبدِ السَّلامِ، ابنُ تَيْمِيَّةَ النُّمَيرِيُّ الحَرَّانِيُّ، شَيخُ الإسلامِ تَقِيُّ الدِّينِ، (ت٧٢٨هـ).

وقد تَأَثَّرَ به ابنُ القَيِّمِ تَأَثُّرًا كبيرًا، وَقَرَأَ عليهِ، ولَازَمَهُ أكثَرَ من خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً.

أَخَذَ عنهُ: الأَصلَينِ والتَّفسيرَ والحديثَ والفِقهَ والفرائضَ وعِلمَ الكلامِ[٢].

١٤ ـ إسماعيلُ بنُ محمَّدٍ الفَرَّاءُ الحَرَّانِيُّ، مَجدُ الدِّينِ، (ت٧٢٩هـ)، أَخَذَ عنه الفَرَائِضَ والفِقهَ والأُصُولَ[٣].

١٥ ـ أيُّوبُ بنُ نِعمَةَ النَّابُلُسِيُّ ثمَّ الدِّمَشقِيُّ الكَحَّالُ، زَينُ الدِّينِ، (ت٧٣٠هـ)[٤].

١٦ ـ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ جماعةَ القاضي؛ بدرُ الدِّينِ الكِنانِيُّ الحَمَوِيُّ الشَّافعيُّ، (ت٧٣٣هـ)[٥].

١٧ ـ يُوسُفُ ابنُ زَكِيِّ الدِّينِ عبدِ الرَّحمٰنِ القُضَاعِيُّ الكَلبِيُّ،

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: (٢/ ٣٧١)، وشذرات الذهب: (٦/ ٧٦)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١)، وطبقات المفسرين: (٢/ ٩١)، والبداية والنهاية: (١٤/ ١١٧).

(٣) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٨٩)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١)، والدرر الكامنة: (٤/ ٢١).

(٤) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ٩٣)، والوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٥) انظر: الدرر الكامنة: (٣/ ٣٦٧)، وشذرات الذهب: (٦/ ١٠٥)، والبداية والنهاية: (١٤/ ١٤١).

الدِّمشقِيُّ الشَّافعيُّ، جمالُ الدِّينِ المِزِّيُّ، (ت٧٤٢هـ)[١].

* * *

٧ ـ تَلامِيذُهُ:

تَصَدَّى ابنُ القَيِّم للتَّدرِيسِ والإفتاءِ والدَّعوةِ والمُناظَرَةِ فتَلْمَذَ له نُخبَةٌ مِنَ النَّابِهِينَ ممَّنْ أعطَوُا العِلمَ جُلَّ اهتمامِهِم؛ فكانَ منهم عُلماءُ بَرَرَةٌ؛ مِثلُ:

١ ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الهادي المَقدِسِيُّ الحَنبَلِيُّ، شَمسُ الدِّينِ، (ت٧٤٤هـ)[٢].

٢ ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عُثمانَ بن قايمازَ الذَّهَبِيُّ التُّرْكُمَانِيُّ الشَّافعيُّ، (ت٧٤٨هـ)[٣].

٣ ـ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ، شَرَفُ الدِّينِ، (ت٧٥٦هـ)[٤].

٤ ـ عليُّ بنُ عبدِ الكافِي بنِ عليِّ بنِ تَمَّامٍ السُّبكِيُّ، تَقِيُّ الدِّينِ أبو الحَسَنِ، (ت٧٥٦هـ)[٥].

٥ ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي بَكرٍ القُرَشِيُّ المَقَّرِيُّ التِّلِمْسَانِيُّ، (ت٧٥٩هـ)[٦].

---

(١) انظر: البداية والنهاية: (١٤/ ١٦٦)، وشذرات الذهب: (٦/ ١٣٦)، وحادي الأرواح: (٦٧).

(٢) انظر: شذرات الذهب: (٦/ ١٤١)، والذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٩)، والبداية والنهاية: (١٤/ ١٨١).

(٣) شذرات الذهب: (٦/ ١٥٣).

(٤) انظر: الدرر الكامنة: (٢/ ٣٩٦)، والبداية والنهاية: (١٤/ ٢١٨).

(٥) انظر: الدرر الكامنة: (٣/ ١٣٤)، والبداية والنهاية: (١٤/ ٢١٧).

(٦) نفح الطيب: (٨٥).

٦ ـ صلاحُ الدِّينِ خَلِيلُ بنُ أَيْبَكَ بنِ عبدِ اللهِ، أبو الصَّفَا الصَّفَدِيُّ الشَّافعيُّ (ت٧٦٤هـ)(١).

٧ ـ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ، بُرهانُ الدِّينِ، (ت٧٦٧هـ)(٢).

٨ ـ إسماعيلُ بنُ عُمَرَ بنِ كثيرٍ القُرَشِيُّ، الشَّافعيُّ أبو الفِداءِ، عمادُ الدِّينِ، (ت٧٧٤هـ)(٣).

٩ ـ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ، زَينُ الدِّينِ، أبو الفَرَجِ ابنُ رَجَبٍ الحَنبَلِيُّ (ت٧٩٥هـ)(٤).

١٠ ـ محمَّدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ مُحيِي الدِّينِ عُثمانَ النَّابُلُسِيُّ شَمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ الحَنبَلِيُّ، (ت٧٩٧هـ)(٥).

١١ ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ الخَضِرِ الغَزِّيُّ الشَّافعيُّ، (ت٨٠٨هـ)(٦).

١٢ ـ محمَّدُ بنُ يَعقُوبَ بنِ محمَّدٍ مُحيِي الدِّينِ أبو الطَّاهِرِ الفَيرُوزاباديُّ الشَّافعيُّ، (ت٨١٧هـ)(٧).

* * *

٨ ـ ثَناءُ العُلماءِ عليهِ:

بَرَعَ الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ رَحِمَهُ اللهُ في شَتَّى العُلومِ، وفاقَ أقرانَهُ،

---

(١) الأعلام للزركلي: (٢/ ٣١٥). (٢) شذرات الذهب: (٦/ ٢٠٨).

(٣) انظر: الدرر الكامنة: (١/ ٣٩٩)، وشذرات الذهب: (٦/ ٢٣١).

(٤) انظر: الدرر الكامنة: (٢/ ٤٢٨)، وشذرات الذهب: (٦/ ٣٣٩)، وأنباء الغمر: (١/ ٤٦٠).

(٥) شذرات الذهب: (٦/ ٣٤٩).

(٦) انظر: البدر الطالع: (٢/ ٢٥٤)، وشذرات الذهب: (٧/ ٧٩).

(٧) انظر: البدر الطالع: (٢/ ٢٨٠)، والتاج المكلل: (٤٦٦).

وحَصَّلَ ما لم يُحَصِّلْهُ غيرُهُ، وذلكَ بفَضلِ اللهِ أوَّلًا وتَوفِيقِهِ له، ثُمَّ بجِدِّهِ واجتهادِهِ، وجَلَدِهِ في طَلَبِ العِلمِ.

وقَدَّرَ له أهلُ العِلم هذا الفَضلَ، فحَظِيَ بحُبِّ كثيرٍ من مشايخِهِ وتلاميذِهِ، إذ كانَ رَجُلًا قَرِيبًا منَ القَلبِ، بَاذِلًا للمَعرُوفِ، مُحِبًّا للخَيرِ، مُسدِيًا للنَّصيحَةِ، فخَلَّدَ مَن عَرَفَهُ ذِكرَهُ، وأثنَى عليهِ ثَناءً حَسَنًا؛ ومِنهُم:

١ ـ تلميذُهُ الصَّفَدِيُّ؛ فقد قالَ في ترجمتِهِ: «اشتَغَلَ كَثِيرًا، وناظَرَ واجتَهَدَ وأَكَبَّ على الطَّلَبِ، وصَنَّفَ، وصارَ منَ الأئمَّةِ الكِبَارِ، في عِلمِ التَّفسِيرِ والحديثِ والأُصولِ، فِقهًا وكَلامًا، والفُرُوعِ والعربيَّةِ، ولم يُخَلِّفِ الشَّيخُ العلَّامةُ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تَيْمِيَّةَ مِثلَهُ»[1].

٢ ـ وقالَ الإمامُ ابنُ كَثِيرٍ: «سَمِعَ الحديثَ، واشتَغَلَ بالعِلمِ، وبَرَعَ في عُلومٍ مُتَعَدِّدَةٍ، لا سِيَّما عِلمُ التَّفسيرِ والحديثِ، والأصلَينِ، ولَمَّا عادَ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تَيْمِيَّةَ منَ الدِّيارِ المِصرِيَّةِ في سنةِ ثِنتَيْ عَشْرَةَ وسَبعِ مِئَةٍ، لازَمَهُ إلى أن ماتَ الشَّيخُ، فأَخَذَ عنه عِلمًا جَمًّا، مع ما سَلَفَ له من الاشتغالِ، فصارَ فَرِيدًا في بابِهِ، في فُنونٍ كثيرةٍ مع كثرةِ الطَّلَبِ لَيْلًا ونَهارًا، وكثرةِ الابتهالِ.

وكُنتُ مِن أصحَبِ النَّاسِ له، وأَحَبِّ النَّاسِ إلَيهِ، ولا أعرِفُ في زمانِنَا هذا أكثَرَ عِبادَةً منه»[2].

٣ ـ وقالَ ابنُ رَجَبٍ: «وتَفَقَّهَ في المَذهَبِ، وبَرَعَ وأَفْتَى، ولازَمَ الشَّيخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وأَخَذَ عنه، وتَفَنَّنَ في عُلومِ الإسلامِ، وكانَ عارِفًا بالتَّفسيرِ، لا يُجارَى فيه، وبأُصولِ الدِّينِ، وإلَيهِ فِيهِمَا المُنتَهَى، والحديثِ ومعانِيهِ وفِقهِهِ، ودقائقِ الاستنباطِ منه، لا يُلحَقُ في ذلكَ، وبالفِقهِ وأُصولِهِ، وبالعربيَّةِ، وله فيها اليَدُ الطُّولَى، وتَعَلَّمَ الكلامَ، والنَّحوَ...

---

(١) الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٧١).

(٢) البداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

وغيرَ ذلكَ، وكانَ عالِمًا بعِلمِ السُّلوكِ، وكلامِ أهلِ التَّصوُّفِ، وإشاراتِهم، ودقائقِهم، له في كُلِّ فَنٍّ من هذهِ الفُنونِ اليَدُ الطُّولَى.

وكانَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذا عبادةٍ وتَهَجُّدٍ. . . لم أُشاهِدْ مِثلَهُ في ذلكَ، ولا رأيتُ أوسَعَ منه عِلمًا، ولا أعرَفَ بمعاني القُرآنِ والسُّنَّةِ وحقائقِ الإيمانِ منهُ، ولَيسَ هو المعصومَ، ولكنْ لم أرَ في معناهُ مِثلَهُ»[1].

٤ ـ وقالَ ابنُ حَجَرٍ: «وكانَ جَرِيءَ الجَنانِ، واسِعَ العِلمِ، عارِفًا بالخِلافِ، ومذاهبِ السَّلَفِ.

وكلُّ تصانيفِهِ مَرغُوبٌ فيها بينَ الطَّوائفِ، وهو طويلُ النَّفَسِ فيها، يَتَعَانَى الإيضاحَ جَهْدَهُ فيُسهِبُ جِدًّا»[2].

٥ ـ وقالَ ابنُ العِمادِ الحَنبَلِيُّ: «الفقيهُ الحَنبَلِيُّ؛ بلِ المجتَهِدُ المُطلَقُ المفسِّرُ النَّحْوِيُّ الأُصولِيُّ المتكلِّمُ الشَّهيرُ بابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ»[3].

٦ ـ وقالَ الشَّوكانيُّ: «بَرَعَ في جميعِ العُلومِ وفاقَ الأقرانَ واشتَهَرَ في الآفاقِ وتَبَحَّرَ في معرفةِ مذاهبِ السَّلَفِ.

وله من حُسنِ التَّصرُّفِ مع العُذُوبَةِ الزَّائدةِ وحُسنِ السِّياقِ ما لا يَقدِرُ عليهِ غالِبُ المصنِّفِينَ بحَيثُ تَعشَقُ الأفهامُ كلامَهُ، وتَمِيلُ إليهِ الأذهانُ، وتُحِبُّهُ القُلُوبُ، وليسَ له على غَيرِ الدَّليلِ مُعَوَّلٌ في الغالِبِ، وقد يَمِيلُ نادِرًا إلى المَذهَبِ الَّذي نَشَأَ عليهِ، ولكنَّهُ لا يَتَجاسَرُ على الدَّفعِ في وُجوهِ الأدِلَّةِ بالمَحامِلِ البارِدَةِ، كما يَفعَلُهُ غَيرُهُ منَ المُتَمَذْهِبِينَ، بل لا بُدَّ له مِن مُستَنَدٍ في ذلكَ، وغالبُ أبحاثِهِ الإنصافُ، والمَيلُ مع الدَّليلِ حيثُ مَال، وعَدَمُ التَّعويلِ على القِيلِ والقال.

وبالجُملةِ: فهو أحدُ مَن قامَ بنَشرِ السُّنَّهْ، وجَعَلَها بَينَهُ وبينَ الآراءِ

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨). (٢) الدرر الكامنة: (٤/ ٢٢).
(٣) شذرات الذهب: (٦/ ١٦٨).

المُحدِّثِ أعظَمَ جُنَّهْ، فرَحِمَهُ اللهُ، وجَزَاهُ عنِ المسلِمِينَ خَيْرًا!»[١].

* * *

٩ ـ مُؤَلَّفاتُهُ:

تَـرَكَ الإمامُ ابنُ القَيِّم تَـرِكَـةً عظيمـةً مِنَ المصنَّفاتِ المُطَوَّلةِ والمتوسِّطَةِ والمُختَصَرَةِ، فكانَ مِنَ العُلماءِ الَّذينَ أثْرَوُا المكتبةَ الإسلاميَّةَ بمُؤَلَّفاتٍ قَيِّمَةٍ، في شَتَّى العُلوم بأسلوبٍ عِلمِيٍّ رَصِينٍ، فقد جَمَعَ فيها بينَ عُمقِ الفِكرةِ وسَلاسَةِ وجاذبيَّةِ الأسلوبِ؛ فأنتَ تَقرَأُ له في الرَّدِّ على المتكلِّمِينَ والفلاسفةِ، وكأنَّكَ تَقرَأُ في أحدِ كُتُبِ الأدبِ الَّتي تَجمَعُ النِّكاتِ الظَّرِيفةَ والحِكَمَ البَلِيغَةَ، وخَيرُ شاهِدٍ على ذلكَ: نُونِيَّتُهُ المعروفةُ بِـ: «الكافية الشَّافِيَة»، الَّتي عَرَضَ فيها عقائدَ الجَهمِيَّةِ والمعتزلةِ والأشاعرةِ، مع الرَّدِّ عَلَيهِم بأبياتٍ مِنَ الشِّعرِ الَّذي لا تَمَلُّ سماعَهُ ولا قراءَتَهُ، فابنُ القَيِّم يَتَمَيَّزُ بأُسلوبِهِ الفَذِّ، وعبارتِهِ الرَّشِيقَةِ، وهو يَكتُبُ هذا العِلمَ ـ رَغْمَ ما فيه من عُمقِ الفِكرةِ وصُعوبةِ الرَّدِّ والمُناقَشَةِ ـ شِعرًا، فكيفَ إذا كَتَبَ نَثْرًا؟![٢].

وقدِ اهتَمَّ المترجمونَ له بسَردِ مؤلَّفاتِهِ، والبَحثِ عنها، وبيانِ طَبعاتِها، وقد تَوَسَّعَ الشَّيخُ الدكتور بكر بنُ عبدِ الله أبو زيدٍ في ذلكَ، وأَتَى بما يَشفِي ويَكفِي؛ فبَذَلَ جُهدًا مَشكُورًا في حَصرِ مؤلَّفاتِ ابنِ القَيِّم، وضَبْطِ أسمائِها، وبيانِ ما كَتَبَهُ فِعلًا وما نُسِبَ إلَيهِ؛ في كتابِهِ القَيِّم: «ابنُ القَيِّم: حَياتُهُ وآثارُهُ»[٣] وقد بَلَغَتْ سِتَّةً وتِسعِينَ كِتابًا سَطَرَهَا هذا العالِمُ الفَذُّ بقَلَمِهِ العَمِيقِ، وأُسلوبِهِ السَّاحِرِ.

---

(١) البدر الطالع: (٢/ ١٤٣).

(٢) شرح القصيدة النونية: (٢/ ٢٦).

(٣) ابن قيم الجوزية حياته وآثاره: (١١٨).

وسأقتَصِرُ هنا على ذِكرِ مُؤلَّفاتِهِ المطبوعةِ، من غيرِ تفصيلٍ في التَّعريفِ بها؛ لأنَّ هذا يحتاجُ إلى دراسةٍ مُستَقِلَّةٍ، وقد بُذِلَتْ فيه جُهُودٌ تُغنِي عنِ التَّكرارِ:

١ ـ اجتماعُ الجُيُوشِ الإسلاميَّهْ، على غَزْوِ المُعَطِّلَةِ والجَهمِيَّهْ.

٢ ـ أحكامُ أهلِ الذِّمَّةِ.

٣ ـ أسرارُ الصَّلاةِ والفَرقُ والمُوَازنةُ بينَ ذَوقِ الصَّلاةِ والسَّماعِ.

٤ ـ إعلامُ المُوَقِّعِين، عن رَبِّ العالَمِين.

٥ ـ إغاثةُ اللَّهفان، من مصائدِ الشَّيطان.

٦ ـ إغاثةُ اللَّهفان، في حُكمِ طَلاقِ الغَضبان.

٧ ـ بدائعُ الفَوائِدِ.

٨ ـ التِّبْيَان، في أقسامِ القُرآن.

٩ ـ تحفةُ المَودُود، في أحكامِ المَولُود.

١٠ ـ تهذيبُ مُختَصَرِ سُنَنِ أبي داوُدَ.

١١ ـ جِلاءُ الأفهام، في الصَّلاةِ والسَّلامِ على خَيرِ الأنام.

١٢ ـ حادي الأرواح، إلى بلادِ الأفراح.

١٣ ـ حُكمُ تاركِ الصَّلاةِ، ويُسَمَّى: كتابَ الصَّلاةِ.

١٤ ـ الدَّاءُ والدَّواءُ، المعروفُ باسمِ: «الجَوَابُ الكافي لِمَنْ سَأَلَ عنِ الدَّواءِ الشَّافِي».

١٥ ـ رسالةُ ابنِ القَيِّمِ إلى أحدِ إخوانِهِ.

١٦ ـ الرِّسالةُ التَّبُوكِيَّةُ.

١٧ ـ رَوضَةُ المُحِبِّين، ونُزهَةُ المُشتاقِين.

١٨ ـ الرُّوحُ.

١٩ ـ زادُ المعاد، في هَدْيِ خَيرِ العباد.

٢٠ ـ شِفاءُ العَلِيل، في مسائلِ القضاءِ والقَدَرِ والحِكمَةِ والتَّعليل.

٢١ ـ الصَّواعقُ المُرسَله، على الجَهمِيَّةِ والمُعَطِّله.

٢٢ ـ طريقُ الهجرتَين، وبابُ السَّعادَتَين.

٢٣ ـ الطُّرُقُ الحُكمِيَّه، في السِّياسةِ الشَّرعيَّه.

٢٤ ـ عِدَةُ الصَّابرِين، وذَخِيرَةُ الشَّاكِرِين.

٢٥ ـ فُتيَا في صِيغَةِ الحَمدِ.

٢٦ ـ الفُرُوسِيَّةُ.

٢٧ ـ فوائدُ حَدِيثِيَّةٌ.

٢٨ ـ الفوائدُ.

٢٩ ـ الكافيةُ الشَّافيه، في الانتصارِ للفِرقةِ النَّاجِيَه، وهي القصيدةُ النونية.

٣٠ ـ كَشفُ الغِطَاء، عن حُكمِ سماعِ الغِناء، وهو كتاب: «الكلامُ على مسألةِ السَّماعِ».

٣١ ـ لامِيَّةُ ابنِ القَيِّمِ.

٣٢ ـ مدارجُ السَّالِكِين، بينَ منازِلِ إيَّاكَ نَعبُدُ وإيَّاكَ نَستَعِين.

٣٣ ـ مِفتاحُ دارِ السَّعاده، ومَنشُورُ وِلايةِ العِلمِ والإراده.

٣٤ ـ المنارُ المُنِيف، في الصَّحِيحِ والضَّعِيف.

٣٥ ـ هدايةُ الحيارَى، في أَجوِبَةِ اليَهُودِ والنَّصارَى.

٣٦ ـ الوابلُ الصَّيِّب، ورَافِعُ الكَلِمِ الطَّيِّب، أو: «الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالحُ».

وبهذا تَمَّ ثَبتُ مؤلَّفاتِ الإمامِ ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ المطبوعةِ، وقد حُقِّقَ أكثَرُها أكثَرَ من تحقيقٍ، وطُبِعَتْ طَبعاتٍ عديدةً؛ فعَمَّ النَّفعُ بها، ولله الحَمدُ والمِنَّةُ.

* * *

١٠ ـ عَقِيدَتُهُ:

ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ إمامٌ من أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ومِنَ المُنافِحِينَ عن عقيدةِ السَّلَفِ الصَّالحِ، المُنابِذِينَ لأهلِ البِدَعِ والأهواءِ، ولا أدَلَّ على صفاءِ عقيدتِهِ، وكَونِها على منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ من تلكَ المؤلَّفاتِ العظيمةِ الَّتي صَنَّفَها في بيانِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، والرَّدِّ على أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ؛ مِثلِ: «الصَّواعقِ المُرسَلَة»، و: «اجتماعِ الجُيُوشِ الإسلاميَّة»، و: «هِدايَةِ الحَيارَى»، وقصيدته النُّونِيَّة الشَّهيرة، إضافةً إلى ما سَطَرَهُ في ثنايا كُتُبِهِ مما يَدُلُّ دلالةً أكيدةً لا يَتَطَرَّقُ إلَيهَا شَكٌّ أنَّهُ كانَ على منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

وقد كانَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَعَ في بدايةِ طَلَبِهِ للعِلمِ في تأويلِ بعضِ الصِّفاتِ، ولم يَتَحَرَّرْ سَلَفِيًّا إلَّا بعدَ لِقائِهِ وملازَمَتِهِ لشَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا ما يَظهَرُ من خلالِ أبياتٍ له في: «الكافيةِ الشَّافيةِ»؛ حيثُ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

يَا قَوْمِ وَاللَّهِ العَظِيمِ نَصِيحَةٌ ... مِنْ مُشْفِقٍ وَأَخٍ لَكُمْ مِعْوَانِ
جَرَّبْتُ هَذَا كُلَّهُ وَوَقَعْتُ فِي ... تِلْكَ الشِّبَاكِ وَكُنْتُ ذَا طَيَرَانِ
حَتَّى أَتَاحَ لِيَ الإِلَهُ بِفَضْلِهِ ... مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي
حَبْرٌ أَتَى مِنْ أَرْضِ حَرَّانٍ فَيَا ... أَهْلًا بِمَنْ قَدْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِ
فَاللَّهُ يَجْزِيهِ الَّذِي هُوَ أَهْلُهُ ... مِنْ جَنَّةِ المَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ
أَخَذَتْ يَدَاهُ يَدِي وَسَارَ فَلَمْ يَرِمْ ... حَتَّى أَرَانِي مَطْلَعَ الإِيمَانِ[1]

* * *

(١) شرح القصيدة النونية: (٢/٦٨).

١١ - مَذهَبُهُ الفِقهِيُّ:

أغلَبُ مَن تَرجَمَ لابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ أنَّهُ حَنبَلِيٌّ، وهذه النِّسبَةُ لها حَظٌّ وافرٌ منَ الصِّحَّةِ؛ فإنَّهُ قد فَتَحَ عَينَيهِ وتَفَقَّهَ في بدايةِ طَلَبِهِ للعِلمِ على المذهبِ الحنبليِّ؛ فأبوهُ كانَ قَيِّمًا للمَدرسةِ الجَوزِيَّةِ الَّتي كانت وَقْفًا على الحنابلةِ، كما أنَّ المَذهَبَ الحنبليَّ كانَ سَائِدًا في قريتِهِ الَّتي نَشَأَ فيها.

وبعدَ اتِّصالِهِ بشَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ على وَجهِ الخُصوصِ، وبغَيرِهِ منَ العُلماءِ المجتهِدِينَ الكِبارِ، وبعدَ أن رَسَخَتْ قَدَمُهُ في العِلمِ أصبَحَ مُجتَهِدًا، وحَظُّهُ منَ المَذهَبِ الحنبليِّ ما أَيَّدَهُ الدَّليلُ، ولَيسَ التَّقليدَ.

وقدِ اتَّخَذَ طريقًا وَسَطًا؛ فلم يَجفُ عنِ اتِّباعِ الأئِمَّةِ الأربعةِ؛ كبَعضِ المغالِينَ في التَّحذيرِ منَ المذاهبِ الفِقهيَّةِ، ولم يَغْلُ في تقليدِ المذهبِ كما يَفعَلُهُ مُتَعَصِّبَةُ المذاهبِ، بل تراهُ يَحكِي أقوالَ أصحابِ المذاهبِ الأربعةِ، ويَستَأنِسُ بِهِم، ويُورِدُ المذهبَ الحنبليَّ، ويُخالِفُهُ إنْ خالَفَ الدَّليلَ، كما رَجَّحَ كثيرًا منَ المسائلِ المخالِفَةِ للمَذهَبِ.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وكثيرًا ما تَرِدُ المسألةُ نَعتَقِدُ فيها خِلافَ المذهبِ، فلا يَسَعُنا أن نُفتِيَ بخِلافِ ما نَعتَقِدُهُ، فنَحكِي المذهبَ، ثم نَحكِي المذهبَ الرَّاجحَ ونُرَجِّحُهُ، ونقولُ: هذا هو الصَّوابُ، وهو أَولَى أن يُؤخَذَ به، وباللهِ التَّوفِيقُ»(١).

* * *

١٢ - وَفاتُهُ:

اتَّفَقَتْ مصادرُ تَرجمةِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ على أنَّ وفاتَهُ كانت ليلةَ

---

(١) إعلام الموقعين: (٦/ ٧٤).

الخميسِ، الثَّالِثَ عَشَرَ من رجبٍ، سنةَ إحدَى وخمسِينَ وسَبْعِ مِئَةٍ للهجرةِ، وكانَ عُمُرُهُ عندَ وفاتِهِ سِتِّينَ سَنَةً[1].

رَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ رَحْمَةً واسعةً، وجَزَاهُ عنِ الإسلامِ وأهلِهِ خَيْرَ الجزاءِ، وأَسكَنَهُ جَنَّاتِهِ جَنَّاتِ النَّعيمِ، مع النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهَداءِ والصَّالِحِينَ، وحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

❋ ❋ ❋

(١) البداية والنهاية: (١٤/٢٤٦).

القِسْمُ الأَوَّلُ

مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ

وفيه تمهيد، وسبعة فصول:

التَّمهيدُ: معنَى التَّرجيحِ وشُروطُهُ وقَواعِدُهُ.

الفصلُ الأوَّلُ: مكانةُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسيرِ.

الفصلُ الثَّاني: أسبابُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفصلُ الثَّالثُ: وُجوهُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفصلُ الرَّابعُ: أنواعُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

الفصلُ الخامسُ: مصادرُ ابنِ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ واختياراتِهِ.

الفصلُ السَّادسُ: طريقةُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ المسائلِ الخِلافيَّةِ الواردةِ في ترجيحاتِهِ.

الفصلُ السَّابعُ: المُوازنةُ بينَ مَنهجَيِ ابنِ القَيِّمِ وابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ.

التَّمْهِيدُ

معنَى التَّرجيحِ وشُروطُهُ وقَواعِدُهُ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ: معنَى التَّرجِيحِ عندَ المفسِّرِينَ.

المبحثُ الثَّاني: شُروطُ التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ.

المبحثُ الثَّالثُ: القواعدُ التَّرجيحيَّةُ في التَّفسيرِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

معنى التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ

هو: اعتمادُ أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ لدَلِيلٍ يَدُلُّ على قُوَّتِهِ أو على ضَعفِ ما سِواهُ[١].

فقَولُهُ: «لدَلِيلٍ يَدُلُّ على قُوَّتِهِ»: يَشمَلُ جميعَ أنواعِ الأدِلَّةِ الَّتي تَصلُحُ في تقويةِ الأقوالِ، سواءٌ كانت من دلالةِ ألفاظِ الآيةِ أو سِياقِها، أو قرائنَ احْتَفَّتْ بالخطابِ، أو من دليلٍ خارجٍ عنِ اللَّفظِ المذكورِ؛ كوُرُودِ حديثٍ صحيحٍ يَدُلُّ عليهِ أو موافقةِ أُصولِ الشَّرعِ أوِ اللُّغَةِ العربيَّةِ... ونحوِ ذلكَ؛ كما سَيأتي في وُجوهِ التَّرجيحِ.

وقولُهُ: «أو على ضَعفِ ما سِواهُ»: لأنَّهُ إذا ضَعُفَ غيرُهُ منَ الأقوالِ، صارَ ذلكَ حَصْرًا للصَّوابِ فيه، وهذا من أَوجُهِ التَّرجِيحِ[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) **أما معنى الاختيار عند المفسرين فهو**: المَيلُ إلى أحد الأقوال في تفسير الآية لسبب معتبر، مع تصحيح بقية الأقوال. **انظر**: ترجيحات ابن جرير في التفسير للحربي: (١/ ٦٦)، واختيارات ابن القَيِّم للقحطاني: (٢١).

(٢) **انظر**: قواعد الترجيح: (١/ ٣٥)، واختيارات ابن تَيْمِيَّةَ للزيلعي: (١/ ٧٩).

المَبحَثُ الثَّانِي

شُرُوطُ التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ

وَضَعَ العُلماءُ للتَّرجيحِ شُروطًا يَنبَغِي الأخذُ بها عندَ اللُّجوءِ إلى التَّرجيحِ، **ومن أهمِّ هذه الشُّروطِ ما يلي**:

١ ـ أن يقومَ دليلٌ قويٌّ على التَّرجيحِ.

٢ ـ أن يكونَ التَّرجيحُ بينَ الأدِلَّةِ، فالدَّعاوَى لا يَدخُلُها التَّرجيحُ، فالتَّرجيحُ بيانُ اختصاصِ الدَّليلِ بمَزِيدِ قُوَّةٍ، فهو لَيسَ بدَلِيلٍ، وإنَّما هو قُوَّةٌ في الدَّليلِ.

٣ ـ أن يكونَ التَّرجيحُ بمَزِيَّةٍ في الدَّليلِ غيرِ مُستقِلَّةٍ عنه؛ كالتَّواتُرِ في المتواتِرِ المرجَّحِ على خبرِ الواحِدِ، واختُلِفَ في التَّرجيحِ بالدَّليلِ المُستَقِلِّ على قَولَينِ:

أ ـ أنَّهُ جائزٌ، لكَونِهِ كالمَزِيَّةِ، بل هو أولَى؛ لأنَّ المُستَقِلَّ أقوَى من غَيرِ المُستَقِلِّ.

ب ـ أنَّهُ لا يجوزُ ـ وهو قولُ الأكثرِينَ ـ لأنَّ الرُّجحانَ وَصفٌ للدَّليلِ، والمستَقِلُّ ليسَ وَصْفًا له.

٤ ـ أن تكونَ الأدِلَّةُ قابِلَةً للتَّعارُضِ، فإذا لم تكن قابلةً للتَّعارُضِ، فلا تَرجِيحَ؛ لأنَّ القَطعِيَّاتِ لا تَرجِيحَ فِيهَا؛ لأنَّها تُفِيدُ عِلمًا يَقِينِيًّا؛ كمسائلِ العقيدةِ والأخبارِ المتواترةِ، ولأنَّ التَّرجيحَ عبارةٌ عن تقويةِ أحدِ الطَّرَفَينِ على الآخَرِ كي يَغلِبَ على الظَّنِّ صِحَّتُهُ، والأخبارُ المتواترةُ مَقطُوعٌ بها؛ فلا يُفِيدُ التَّرجيحُ فيها شَيْئًا.

٥ ـ ألا يُمكِنَ الجَمعُ بينَ المتعارضَينِ حقيقةً أو تقديرًا، فإنْ أمكَنَ ذلكَ، تَعيَّنَ المصيرُ إلَيهِ، ولم يَجُزِ المَصِيرُ إلى التَّرجيحِ؛ لأنَّ العَمَلَ بكُلِّ واحدٍ منهما في وَجهٍ أَولَى منَ العَمَلِ بالرَّاجِحِ مِنهُمَا.

٦ ـ تَكافُؤُ الدَّليلَينِ المتعارضَينِ في الحُجِّيَّةِ.

٧ ـ ألا يُعلَمَ تأخُّرُ أحدِ الدَّلِيلَينِ؛ لأنَّ المتأخِّرَ حِينَئِذٍ يكونُ نَاسِخًا للمُتقدِّمِ.

٨ ـ أن يَمتَنِعَ العَمَلُ بكُلِّ واحدٍ منَ الدَّلِيلَينِ على انفرادٍ[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: أصول السرخسي: (٢/ ٢٤٩)، وإرشاد الفحول: (٢/ ٣٧٢)، والتعارض والترجيح: (٢/ ١٢٨)، وأدلة التشريع المتعارضة: (٧٠).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

القَوَاعِدُ التَّرجيحِيَّةُ في التَّفسيرِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

تَعريفُ قواعدِ التَّرجِيحِ عندَ المُفَسِّرِينَ

قواعدُ التَّرجيحِ عندَ المفسِّرِينَ هي: ضوابطُ وأُمورٌ أغلَبِيَّةٌ يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفةِ الرَّاجِحِ منَ الأقوالِ المختلفةِ في تفسيرِ كتابِ اللهِ.

فقَولُهُ: «**ضَوابِطُ وأُمورٌ**» باعتبارِ عَدَمِ التَّفريقِ بينَ القاعدةِ والضَّابطِ؛ كما هو نَهجُ بعضِ العُلماءِ، وقد فَرَّقَ بَينَهُما آخَرُونَ[١].

وقَولُهُ: «**أغلَبِيَّةٌ**»: باعتبارِ أنَّها لا تَنطَبِقُ على جميعِ الجُزئِيَّاتِ في كُلِّ قاعدةٍ، بل هي حُكمٌ أغلَبِيٌّ؛ إذ إنَّ كثيرًا منَ القواعدِ تَشِذُّ عنها بعضُ المسائلِ، فتُعَدُّ مُستَثْنَاةً منها، ولا يَقدَحُ ذلكَ في كَونِهَا قاعدةً في بابِها.

وقولُهُ: «**يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفةِ الرَّاجِحِ**»: خَرَجَ به القواعدُ الَّتي يُتَوَصَّلُ بها إلى استنباطِ الأحكامِ وغَيرِها، فالتَّرجيحُ لا استنباطَ فيهِ منَ الآيةِ وإنَّما هو نَظَرٌ في الأقوالِ المستنبَطَةِ منَ الآيةِ، للتَّرجيحِ بَينَها من خلالِ هذه القاعدةِ.

قولُهُ: «**مِنَ الأقوالِ المختَلِفَةِ**»: خَرَجَ به ما كانَ مَوضِعَ وِفاقٍ بينَ العُلماءِ؛ فلا مجالَ للتَّرجيحِ فيه، وهو ما يُعرَفُ بالإجماعِ.

---

(١) القواعد الفقهية: (٤٦).

قولُهُ: «في تفسيرِ كتابِ اللهِ»: خَرَجَ به التَّرجيحُ في غَيرِهِ مِنَ العُلومِ؛ كالفِقهِ والنَّحوِ... وغَيرِهما[١].

المَطلَبُ الثَّاني

ضَرُورَةُ مَعرِفَةِ القَواعِدِ التَّرجيحيَّةِ للمُفَسِّرِ

إنَّ معرفةَ القواعدِ الَّتي يَستَطِيعُ بها المفسِّرُ التَّرجيحَ بينَ الأقوالِ ـ: أَمرٌ ذُو أهميَّةٍ بالغةٍ، لا يَقدُرُ قَدْرَها، ولا يُدرِكُ مَنزِلَتَها إلَّا مَن وَفَّقَهُ اللهُ تعالى للتَّأمُّلِ الدَّقيقِ في آياتِ القُرآنِ، والنَّظَرِ العميقِ في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ومُدارَسَةِ كُتُبِ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ الَّذينَ بَذَلُوا كُلَّ أَوقاتِهِم لإيصالِ العِلمِ الشَّرعيِّ إلى النَّاسِ كافَّةً.

ويمكنُ بيانُ الأسبابِ الَّتي جَعَلَتْ معرفةَ هذه القواعدِ أَمْرًا ضَرُورِيًّا في الأمورِ التَّاليةِ:

١ ـ تَعَلُّقُ هذه القواعدِ بالقُرآنِ العظيمِ، الَّذي هو أشرَفُ الكُتُبِ، وأعظَمُها، إذ إنَّ مَنْ فَهِمَهُ وأحسَنَ التَّعامُلَ معه، نالَ الشَّرَفَ العظيمَ في الدُّنيا والآخرةِ، قالَ الإمامُ الشَّافعيُّ: «فإنَّ مَن أدركَ عِلمَ أحكامِ اللهِ في كتابِهِ نَصًّا واستِدْلالًا، ووَفَّقَهُ اللهُ تعالى للقَولِ والعَمَلِ بما عَلِمَ منه، فازَ بالفضيلةِ في دِينِهِ ودُنياهُ، وانتَفَتْ عنه الرِّيَبُ، ونَوَّرَتْ في قَلبِهِ الحِكمَةُ، واستَوْجَبَ في الدِّينِ الإمامةَ»[٢].

٢ ـ حثُّ أهلُ العلمِ على ضرورةِ معرفةِ القواعدِ العامَّةِ، وبيانِها، لِيَتَكَلَّمَ المَرءُ بعِلمٍ وعَدْلٍ، ويَسلَمَ مِنَ الوُقوعِ في المزالِقِ، قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تَيمِيَّةَ: «لَا بُدَّ أن يكونَ مع الإنسانِ أُصولٌ كُلِّيَّةٌ، تُرَدُّ إلَيهَا الجُزئِيَّاتُ، لِيَتَكَلَّمَ بعِلمٍ وعَدْلٍ، ثمَّ يَعرِفَ الجُزئِيَّاتِ كيفَ وَقَعَتْ؟ وإلَّا

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٣٢).

(٢) الرسالة للشافعي: (١٩).

فيبقَى في كَذِبٍ وجَهلٍ في الجُزئيَّاتِ، وجَهلٍ وظُلمٍ في الكُلِّيَّاتِ؛ فيَتَوَلَّدُ فَسادٌ عظيمٌ»[١].

وقالَ الزَّركشيُّ: «ومعلومٌ أنَّ تفسيرَهُ يكونُ بعضُهُ من قَبِيلِ بَسطِ الألفاظِ الوَجِيزَةِ، وكَشفِ معانِيهَا، وبعضُهُ من قَبِيلِ تَرجِيحِ بعضِ الاحتمالاتِ على بعضٍ؛ لبَلاغَتِهِ ولُطفِ معانِيهِ، ولهذا لا يُستَغْنَى عن قانونٍ عامٍّ يُعَوَّلُ في تفسيرِهِ عليه، ويُرجَعُ في تفسيرِهِ إلَيهِ؛ من معرفةِ مفرداتِ ألفاظِهِ، ومُرَكَّباتِهَا، وسِياقِهِ، وظاهِرِهِ، وباطِنِهِ، وغَيرِ ذلكَ ممَّا لا يَدخُلُ تحتَ الوَهمِ، ويَدِقُّ عنه الفَهمِ»[٢].

٣ ـ وممَّا يُبَيِّنُ ضرورةَ معرفةِ هذه القواعدِ بالنِّسبةِ للمُفَسِّرِ ـ: أنَّ معرفةَ هذه القواعدِ تَفتَحُ له ـ بعدَ توفيقِ اللهِ تعالى ـ منَ المعاني ما يَجِلُّ عنِ الوَصفِ، ويصيرُ بيدِهِ آلةٌ يَتَمَكَّنُ بها من الاستنباطِ والفَهمِ، مع مَلَكَةٍ ظاهرةٍ، تُصَيِّرُهُ ذا ذَوقٍ واختيارٍ في الأقوالِ المختلفةِ في التَّفسيرِ، فيَقوَى على الفَهمِ، والاستنباطِ والتَّرجيحِ[٣].

٤ ـ أنَّ في معرفتِها معرفةَ أصحِّ الأقوالِ وأَولَاها بالقَبُولِ في تفسيرِ كتابِ اللهِ، ومن ثَمَّ العَمَلَ بها: اعتِقَادًا إن كانت من آياتِ العقيدةِ، وعَمَلًا بالجوارحِ إنْ كانت من آياتِ الأحكامِ العَمَلِيَّةِ، وسُلُوكًا وأَدَبًا إن كانت منَ الأخلاقِ والآدابِ.

٥ ـ أنَّ في معرفتِها تصفيةً وتنقِيَةً لكُتُبِ التَّفسيرِ ممَّا قد عَلِقَ ببَعضِها، من أقوالٍ شاذَّةٍ أو ضعيفةٍ، أو مَدسُوسَةٍ فيها لمذهبٍ عَقَدِيٍّ فاسدٍ، ونحوِ ذلكَ[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٠٣). (٢) البرهان في علوم القرآن: (١/ ٣٦).

(٣) قواعد التفسير: (١/ ٣٨).

(٤) انظر: ترجيحات ابن جرير في التفسير للسحيباني: (١/ ٦٤)، وقواعد الترجيح: (١/ ٣٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

عِنايَةُ المفسِّرِينَ وغَيرِهِم بالقَواعِدِ التَّرجِيحِيَّةِ في التَّفسِيرِ

للمفسِّرِينَ وغيرِهِم من أئمَّةِ العِلمِ وأركانِهِ اهتمامٌ كبيرٌ ببيانِ القواعِدِ الَّتي تُعِينُ على التَّرجِيحِ بينَ الأقوالِ، ويُمكِنُ بيانُ هذا الاهتمامِ من خلالِ أمرَينِ؛ هما:

أ ـ نَصَّ كثيرٌ منهم على ضرورةِ معرفةِ القواعدِ العامَّةِ الَّتي تُعِينُ على الفَهمِ الصَّحيحِ للكتابِ والسُّنَّةِ، ومن هؤلاءِ الأئمَّةِ:

١ ـ أبو حَيَّانَ؛ حيثُ قالَ ـ في مقدِّمَةِ تفسيرِهِ ـ: «فَلْنَذْكُرْ ما يَحتاجُ إلَيهِ المفسِّرُ منَ العُلومِ على الاختصارِ، ونُنَبِّهْ على أحسَنِ الموضوعاتِ الَّتي في تلكَ العُلومِ المحتاجِ إلَيهَا، فنقولُ: النَّظَرُ في تفسيرِ كتابِ اللهِ تعالى يكونُ من وُجُوهٍ...»، ثمَّ سَرَدَ أبو حَيَّانَ جملةً منَ العُلومِ، هي بمثابةِ قواعدَ مُهِمَّةٍ يحتاجُ إلَيهَا المفسِّرُ عندَ بحثِهِ في معاني كلامِ اللهِ تعالى[(١)].

٢ ـ ابنُ جُزَيٍّ الكَلْبِيُّ؛ قالَ ـ بعدَ ذِكرِهِ في مقدِّمَةِ تفسيرِهِ أنَّهُ يُرَجِّحُ بينَ الأقوالِ: «وهذا الَّذي منَ التَّرجيحِ والتَّصحيحِ مَبنِيٌّ على القواعدِ العِلمِيَّةِ، أو ما تَقتَضِيهِ اللُّغَةُ العربيَّةُ»[(٢)].

وقالَ في المقدِّمَةِ كذلكَ: «البابُ الخامسُ: أسبابُ الخلافِ بينَ المفسِّـرِينَ، والوُجوهُ الَّتي يُرَجَّحُ بها بينَ أقوالِهِم» وذَكَرَ اثنَيْ عَشَرَ وَجْهًا من وُجوهِ التَّرجيحِ[(٣)].

---

(١) تفسير أبي حيان: (١/ ١٤).
(٢) تفسير ابن جزي: (١/ ٣).
(٣) تفسير ابن جزي: (١/ ٩).

٣ ـ ابنُ تَيْمِيَّةَ، وقد تقدَّمَ كلامُهُ في المبحثِ السَّابقِ[١].

٤ ـ ابنُ القَيِّمِ؛ حَيثُ قالَ: «كُلُّ أمرَينِ طُلِبَتِ المُوازنةُ بَينَهُما، ومعرفةُ الرَّاجحِ منهما على المرجوحِ؛ فإنَّ ذلكَ لا يمكنُ إلَّا بعدَ معرفةِ كلٍّ مِنهُمَا»[٢].

٥ ـ الزَّرْكَشِيُّ، وقد تَقَدَّمَ كلامُهُ في المبحثِ السَّابقِ[٣].

٦ ـ السُّيوطِيُّ، قالَ في كتابِهِ: «الإتقان، في عُلومِ القُرآن»: «النَّوعُ الثَّاني والأربعونَ: في قواعِدَ مُهِمَّةٍ يحتاجُ المفسِّرُ إلى معرفتِها»، ثمَّ سَرَدَ مجموعةً منَ القواعدِ الَّتي لا يَستَغنِي النَّاظِرُ في كتابِ اللهِ تعالى عن معرفتِها[٤].

٧ ـ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ ناصرٍ السَّعديُّ؛ قال في مقدِّمةِ كتابِهِ: «القَوَاعِدُ الحِسانُ، في تَفسِيرِ القُرآنْ»: «فهذه أُصولٌ وقواعِدُ في تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ، جليلةُ المقدارِ، عظيمةُ النَّفعِ، تُعِينُ قارِئَها ومُتَأَمِّلَها على فَهمِ كلامِ اللهِ، والاهتداءِ به، ومَخبَرُها أَجَلُّ من وَصفِها؛ فإنَّها تَفتَحُ للعَبدِ من طُرُقِ التَّفسيرِ، ومِنهاجِ الفَهمِ عنِ اللهِ ما يُعِينُ على كثيرٍ منَ التَّفاسِيرِ الخاليةِ من هذه البُحُوثِ النَّافعةِ».

وقال كذلكَ: «إذا انْفَتَحَ للعَبدِ البابُ، وتَمَهَّدَتْ عندَهُ القاعدةُ، وتَدَرَّبَ منها بعِدَّةِ أمثِلَةٍ تُوَضِّحُها، وتُبَيِّنُ طريقَها ومَنهَجَها، لم يَحتَجْ إلى زيادةِ البَسطِ، وكثرةِ التَّفاصيلِ»[٥].

ب ـ أنَّ عددًا كبيرًا من أهلِ العلمِ بالتَّفسيرِ، والأُصولِ، واللُّغةِ، وغيرِ ذلكَ نَثَرُوا مجموعةً من هذه القواعدِ في كُتُبِهِم، فعندَما يُرَجِّحُ قولًا

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/٢٠٣).
(٢) عِدَّةُ الصابرين: (٢٤٩).
(٣) البرهان في علوم القرآن: (١/٣٦).
(٤) الإتقان في علوم القرآن: (١/٣٩٧).
(٥) القواعد الحسان: (٣).

على قَولٍ يَذكُرُ القاعدةَ في ذلكَ، فيقولُ مَثَلًا: «لأنَّ الحقيقةَ مُقَدَّمَةٌ على المجازِ»، أو: «لأنَّ العِبرةَ بعُمومِ اللَّفظِ لا بخُصُوصِ السَّبَبِ»، أو: «لأنَّ التَّأسِيسَ أولَى مِنَ التَّأكِيدِ»... وهكذا.

وحَسْبُكَ في ذلكَ أن تُراجِعَ كتابَيْ: «قواعدِ التَّفسيرِ»، و«قواعدِ التَّرجيحِ عندَ المفسِّرينَ» لتَقِفَ على جملةٍ وافرةٍ من تلكَ القواعدِ، وهو الأمرُ الَّذي يُشِيرُ بكُلِّ وُضوحٍ إلى ضَرُورَةِ معرفتِها لكُلِّ ناظِرٍ ومُتَأمِّلٍ في كتابِ اللهِ تعالى، وأنَّهُ لا يَحِقُّ لأحدٍ أن يُفَسِّرَ كلامَ اللهِ ﷻ إلَّا بعدَ دراسةِ هذهِ القواعدِ، وفَهمِهَا[1].

المَطلَبُ الرَّابِعُ

استِمدَادُ القَواعدِ التَّرجِيحيَّةِ

ـ استُمِدَّتِ القواعدُ التَّرجِيحِيَّةُ ممَّا يأتي:

١ ـ **أُصُولُ الدِّينِ**: ويُقصَدُ بذلكَ أُمُورُ الوَحيِ، والعقيدةُ، والغَيبيَّاتُ:

نحوُ قاعدةِ: «لا يَصِحُّ حَملُ الآيةِ على تفسيراتٍ وتفصيلاتٍ لأُمورٍ مُغَيَّبَةٍ لا دليلَ عليها منَ القُرآنِ أوِ السُّنَّةِ».

وقاعدةِ: «كُلُّ قَولٍ طَعَنَ في عِصمَةِ النُّبُوَّةِ ومقامِ الرِّسالةِ، فهو مَردُودٌ».

٢ ـ **لُغَةُ العَرَبِ**: ومما يُمكِنُ ذِكرُهُ منَ القواعدِ التَّرجِيحِيَّةِ المستَمَدَّةِ من لُغَةِ العَرَبِ ـ: قاعدةُ: «الأصلُ في استعمالِ: «مَنِ» المَوصُولَةِ أنَّها للعاقِلِ، و: «مَا» لغَيرِ العاقلِ».

(١) ترجيحات ابن جرير في التفسير للسحيباني: (١/ ٦٤).

وقاعدةُ: «يُستَدَلُّ على افتراقِ معانِي الحُروفِ بافتراقِ الأجوبةِ عنها».

٣ ـ **أُصُولُ الفِقهِ**: ومنَ القواعدِ المُستَمَدَّةِ من هذا الفَنِّ:

قاعدةُ: «يَجِبُ حَملُ نُصوصِ الوحيِ على الحقيقةِ».

وقاعدةُ: «إنَّ كُلَّ مُبهَمَةٍ في القُرآنِ لا يجوزُ رَدُّ حُكمِها على المُفَسَّرَةِ قِيَاسًا».

٤ ـ **القواعدُ الفِقهِيَّةُ**: ومنَ القواعدِ المستَمَدَّةِ من هذا الفَنِّ:

قاعدةُ: «الأصلُ في الأوامرِ أنَّها للوُجُوبِ، وفي النَّواهِي أنَّها للتَّحرِيمِ».

وقاعدةُ: «العِبرَةُ بعُمومِ اللَّفظِ لا بخُصُوصِ السَّبَبِ».

٥ ـ **عُلُومُ الحديثِ**: ومنَ القواعدِ المستَمَدَّةِ من هذا الفَنِّ:

قاعدةُ: «إذا ثَبَتَ الحديثُ، وكانَ نَصًّا في تفسيرِ الآيةِ، فلا يُصَارُ إلى غَيرِهِ».

وقاعدةُ: «كُلُّ قَولٍ خَالَفَ السُّنَّةَ الصَّحيحةَ، فهو مَردُودٌ».

٦ ـ **عُلُومُ القُرآنِ**: ومنَ القواعدِ المُستَمَدَّةِ من هذا الفَنِّ:

قاعدةُ: «لا تَصِحُّ دَعوَى النَّسخِ في آيةٍ من كتابِ اللهِ إلَّا إذا صَحَّ التَّصرِيحُ بنَسخِهَا، أوِ انتَفَى حُكمُها من كُلِّ وَجهٍ».

وقاعدةُ: «إذا صَحَّ سببُ النُّزُولِ الصَّرِيحُ، فهو مُرَجِّحٌ لِمَا وافَقَهُ من أَوجُهِ التَّفسِيرِ».

٧ ـ **استِقْرَاءُ تَرجِيحَاتِ أَئِمَّةِ التَّفسِيرِ**: وذلكَ نحوُ هذا الكَمِّ الكبيرِ منَ القواعدِ الَّتي سَيُشِيرُ إلَيهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ هنا، ونحوُ ما سَأَذْكُرُهُ من قواعدَ أثناءَ الدِّراسةِ التَّطبيقِيَّةِ بإذنِهِ تعالى؛ إذ سَوفَ أُشِيرُ

إلى عددٍ منَ القواعدِ التَّرجيحِيَّةِ الَّتي دَوَّنَهَا عددٌ منَ المفسِّرِينَ؛ مِثلِ أبي حَيَّانَ، وابنِ جُزَيٍّ الكَلبِيِّ، والرَّازيِّ، والشَّوكانيِّ، والشِّنقِيطِيِّ... وغَيرِهِم[١].

(١) انظر: قواعد الترجيح: (١/ ٤٠)، وقواعد التفسير: (١/ ٣٨).

ٱلْفَصْلُ ٱلْأَوَّلُ

مكانةُ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسِيرِ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ: أُصولُ التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ.

المبحثُ الثَّاني: خصائصُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ.

المبحثُ الثَّالثُ: المكانةُ العِلميَّةُ لتَرجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التَّفسيريَّةِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أُصُولُ التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

الأَصلُ في اللُّغَةِ هو: ما يُبنَى عليهِ غَيرُهُ، سواءٌ أكانَ البناءُ حِسِّيًا؛ كأساسِ البيتِ الَّذي يُشَيَّدُ عليه البناءُ، فهو أصلٌ له، أم كانَ البناءُ عَقلِيًّا؛ كبناءِ الأحكام الجزئيَّةِ على القواعدِ الكُلِّيَّةِ.

والأصلُ في الاصطلاحِ الشَّرعيِّ: هو كلُّ ما يَثبُتُ دَلِيلًا على معرفةِ معاني كلامِ اللهِ تعالى[١].

فكلُّ مُفسِّرٍ يَنطَلِقُ في تفسيرِهِ من منطلقاتٍ محدَّدةٍ هي مُجمَلُ نظرتِهِ لكثيرٍ من أُصولِ التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ الَّتي تُبنَى عليها طريقةُ التَّفسيرِ.

وقد قَسَمَ الزَّركشيُّ والسُّيوطيُّ أُمَّهاتِ مآخِذِ التَّفسيرِ للنَّاظِرِ في القُرآنِ أربعةَ أقسامٍ؛ يقولُ الزَّركشيُّ: «لطالبِ التَّفسيرِ مآخِذُ كثيرةٌ أُمَّهاتُها أربعةٌ:

الأوَّلُ: النَّقلُ عن رسولِ اللهِ ﷺ.

الثَّاني: الأخذُ بقَولِ الصَّحابيِّ.

الثَّالثُ: الأخذُ بمُطلَقِ اللُّغَةِ.

الرَّابعُ: التَّفسيرُ بالمُقتَضَى من معنَى الكلامِ، والمقتَضَبِ من قُوَّةِ الشَّرعِ[٢]».

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة: (أصل): (١١/ ١٦)، والإحكام للآمدي: (١/ ٢٣)، والتعريفات للجرجاني: (١/ ٤٥)، وإرشاد الفحول: (٣).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٧٥)، والإتقان في علوم القرآن: (٤/ ١٨٠).

لكن منَ العُلماءِ - ومنهمُ ابنُ تَيْمِيَّةَ وكذا الزَّركشيُّ في مَوضِعٍ آخَرَ وعلماءُ آخَرُونَ - مَن يَرى أنَّ من مصادرِ التَّفسيرِ: ما فَسَّرَهُ القُرآنُ نفسُهُ؛ وبذلكَ فإنَّهُم يَعُدُّونَ القُرآنَ أصلًا من أُصولِ تفسيرِهِ.

وعليه: فإنَّ الأُصولَ الَّتي يَلزَمُ مُفَسِّرَ القُرآنِ الرُّجُوعُ إلَيها يُمكِنُ إجمالُها في أُصولٍ كُليَّةٍ أربعةٍ:

أوَّلًا: الأصلُ القُرآنيُّ.

ثانيًا: الأصلُ النَّقليُّ.

ثالثًا: الأصلُ اللُّغويُّ.

رابعًا: الأصلُ العَقليُّ[١].

وقدِ اعتَمَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ هذه الأُصولَ في تفسيرِهِ؛ وذلكَ على النَّحوِ التَّالي:

١ - الأَصلُ القُرآنيُّ:

القُرآنُ الكريمُ يُفَسِّرُ بعضُهُ بَعضًا في كثيرٍ من مواضعِهِ؛ فقد يَرِدُ النَّصُّ مُجمَلًا في موضعٍ ومُبَيَّنًا في موضعٍ آخَرَ، ويَرِدُ عَامًّا في مكانٍ ومُخَصَّصًا في مكانٍ غَيرِهِ، ونحوَ ذلكَ.

ولا شَكَّ أنَّ تفسيرَ القُرآنِ بالقُرآنِ هو أَصَحُّ طُرُقِ التَّفسيرِ وأدَقُّها بالنِّسبَةِ للنَّاظِرِ فيه؛ لأنَّ المتكلِّمَ أعرَفُ بمُرادِهِ من كلامِهِ، يقولُ ابن تَيْمِيَّةَ: «فإنْ قالَ قائلٌ: فما أحسَنُ طُرُقِ التَّفسيرِ؟ فالجوابُ: إنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ في ذلكَ أن يُفَسَّرَ القُرآنُ بالقُرآنِ؛ فما أُجمِلَ في مكانٍ، فإنَّهُ قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بسط في موضع آخر»[٢].

لهذا كانَ على المُفَسِّرِ النَّظَرُ في القُرآنِ أوَّلًا، فيُقابِلُ بينَ الآياتِ

---

(١) علم التفسير أصوله وقواعده: (٨٢). (٢) مقدمة في أصول التفسير: (٩٣).

ويَعرِضُ بعضَها على بعضٍ؛ لِيَستَعِينَ في تفسيرِ ما وَرَدَ في مَوضِعٍ مُوجَزًا، أو مُجمَلًا، أو مُبهَمًا بما فُصِّلَ في مَوضِعٍ آخَرَ؛ لأنَّ صاحبَ الكلامِ أعرَفُ بمعاني كلامِهِ من غَيرِهِ.

وقدِ اعتَمَدَ على هذا المصدرِ كثيرًا في معرفةِ معاني كلامِ اللهِ تعالى ـ: عددٌ منَ العلماءِ؛ كابنِ تَيْمِيَّةَ وابنِ كَثِيرٍ، وجَعَلَهُ الشِّنقِيطِيُّ الأساسَ والمنهجَ الَّذي أقامَ عليه تفسيرَهُ «أضواءَ البيانِ»، واعتَمَدَهُ عبدُ الكريمِ الخطيبُ أساسًا في تفسيرِهِ «تَفسِيرُ القُرآنِ للقُرآنِ»، وهو أصلٌ لم يَخْلُ أيُّ تفسيرٍ منَ الرُّجوعِ إلَيهِ، سواءٌ أكانَ قديمًا أم حَدِيثًا.

ومِن أقوالِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في تقريرِ هذا الأصلِ وبيانِهِ:

«إنَّ تفسيرَ القُرآنِ بعضِهِ ببَعضٍ هو أولَى التَّفاسيرِ ما وُجِدَ إليهِ السَّبيلُ؛ ولهذا كانَ يَعتَمِدُهُ الصَّحابةُ ﷺ والتَّابعُونَ، والأئِمَّةُ بَعدَهُم»[١].

وقالَ: «وتفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ من أبلَغِ التَّفاسِيرِ»[٢].

- ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ الَّتي تُؤَكِّدُ اعتمادَ ابنِ القَيِّمِ لهذا الأصلِ في تفسيرِهِ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قَولِ اللهِ تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

حَيثُ قالَ: «قالَ ابنُ عبَّاسٍ، وقَتادَةُ، ومُجاهِدٌ: على قُلوبِنا غِشاوَةٌ؛ فهي في أَوعِيَةٍ لا تَعِي ولا تَفقَهُ ما تَقُولُ»[٣].

وهذا هو الصَّوابُ في معنَى الآيةِ لتَكَرُّرِ نظائرِهِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى...﴾ [الكهف: ١٠١] ونظائرِ ذلكَ.

وأمَّا قولُ مَن قالَ: هي أوعِيَةٌ للحِكمةِ؛ فلَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ١٠٢٠). (٢) التبيان في أقسام القرآن: (١٨٥).
(٣) تفسير الطبري: (٢/ ٣٢٦).

عليهِ البَتَّةَ، وليسَ في القُرآنِ نَظِيرٌ يُحمَلُ عليهِ»[١].

٢ ـ الأَصلُ النَّقلِيُّ:

المرادُ به أن يَقِفَ النَّاظرُ في القُرآنِ بقَصدِ تفسيرِهِ على ما رُوِيَ مِنَ التَّفسيرِ القَطعِيِّ منه والظَّنِّيِّ، وأن يُحَقِّقَ الرِّوايةَ في طُرُقِها ودَلالَتِها، فيأخُذَ بالصَّحيحِ منها، ويَتَحَرَّزَ مِنَ الضَّعيفِ والموضوعِ، ولا يَغتَرَّ بكُلِّ روايةٍ وكلِّ مَأثُورٍ؛ لأنَّ الضَّعيفَ والموضوعَ كثيرٌ فيهِ.

وهذا الأصلُ يَنقَسِمُ قِسمَينِ:

أ ـ التَّفسيرُ النَّبوِيُّ:

فالسُّنَّةُ المُطَهَّرَةُ هي المَصدَرُ الثَّاني في التَّشريعِ في دِينِ هذه الأُمَّةِ.

وذلكَ لأنَّها شارحةٌ للقُرآنِ؛ تُفَصِّلُ مُجمَلَهُ، وتُبَيِّنُ مُشكِلَهُ، وتُخَصِّصُ عُمُومَهُ، وغير ذلكَ من وُجوهِ البيانِ، فكثيرٌ من آياتِ الأحكامِ لا تَفصِيلَ لها إلَّا في السُّنَّةِ.

وقدِ اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ من غيرِ خلافٍ على حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، سواءٌ منها ما كانَ على سبيلِ البَيانِ، أو ما كانَ على سبيلِ الاستقلالِ؛ قالَ الإمامُ الشَّوكانيُّ: «إنَّ ثُبوتَ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ المطهَّرةِ واستقلالَها بتَشرِيعِ الأحكامِ ضرورةٌ دِينِيَّةٌ، ولا يخالِفُ في ذلكَ إلَّا مَن لا حَظَّ له في الإسلامِ»[٢].

وقد أفاضَ القُرآنُ والسُّنَّةُ بحُجِّيَّةِ كلِّ ما ثَبَتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ، قالَ تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

---

(١) شفاء العليل: (١/ ٢٩٥).

(٢) إرشاد الفحول: (٢٩).

ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، والرَّدُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ بعدَ حياتِهِ يكونُ بالرُّجوعِ إلى سُنَّتِهِ، وقالَ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]؛ فجَعَلَ أَمْرَ رسولِ اللهِ ﷺ واجِبَ الاتِّباعِ له، ونَهيَهُ واجِبَ الانتهاءِ عنه، وبهذه الآيةِ كانَ يَستَدِلُّ الصَّحابةُ على رُجوعِ جميعِ ما جاءَتْ به السُّنَّةُ إلى القُرآنِ، وأنَّها كُلَّها تفسيرٌ له.

والإمامُ ابنُ القَيِّمِ يَرَى أَنَّ حالَ السُّنَّةِ مع القُرآنِ من ثلاثةِ أَوجُهٍ:

أحَدُها: أن تكونَ مُوافِقَةً له من كُلِّ وَجهٍ؛ فيكونَ توارُدُ القُرآنِ والسُّنَّةِ على الحُكمِ الواحدِ من بابِ توارُدِ الأدِلَّةِ وتَضافُرِهَا.

الثَّاني: أن تكونَ بَيَانًا لِمَا أُرِيدَ بالقُرآنِ وتَفسِيرًا له.

الثَّالثُ: أن تكونَ مُوجِبَةً لِحُكمٍ سَكَتَ القُرآنُ عن إيجابِهِ، أو مُحَرِّمَةً لِمَا سَكَتَ عن تحريمِهِ. ولا تَخرُجُ عن هذه الأقسامِ[1].

وقدِ اعتَمَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ السُّنَّةَ أَصلًا من أُصولِ تفسيرِهِ للقُرآنِ وعَوَّلَ عليهِ وأكثَرَ منه.

يقولُ ـ رَحِمَهُ اللهُ، في بيانِ هذا الأصلِ ـ: «ومِن هذا أخبارُ الآحادِ الصَّحيحةُ المَروِيَّةُ في أسبابِ نُزولِ القُرآنِ، وبيانِ المرادِ منه؛ فإنَّها تَشهَدُ باتِّفاقِ القُرآنِ والحديثِ.

فهذه الأحاديثُ تُقَرِّرُ نُصوصَ القُرآنِ وتكشِفُ معانِيَها كَشفًا مُفَصَّلًا، وتُقَرِّبُ المرادَ وتَدفَعُ عنه الاحتمالاتِ، وتُفَسِّرُ المُجمَلَ منه، وتُبَيِّنُهُ، وتُوَضِّحُهُ؛ لِتَقُومَ حُجَّةُ اللهِ به، ويُعلَمَ أَنَّ الرَّسولَ ﷺ بَيَّنَ ما أُنزِلَ إلَيهِ من رَبِّهِ، وأَنَّهُ بَلَّغَ أَلفاظَهُ ومعانِيَهُ بلاغًا مُبِينًا حَصَلَ به العِلمُ اليَقِينِيُّ، بلاغًا أقامَ الحُجَّةَ، وقَطَعَ المَعذِرَةَ...

(١) بدائع الفوائد: (١٤٠).

ولهذا كانَ أئِمَّةُ السَّلَفِ وأتباعُهُم يَذكُرُونَ الآياتِ في هذا البابِ، ويُتبِعُونَها بالأحاديثِ الموافِقَةِ لها؛ كما فَعَلَ البُخاريُّ ومَن قَبلَهُ ومَن بَعدَهُ مِنَ المُصنِّفِينَ في السُّنَّةِ... ولا يُنكِرُ ذلكَ مَن له أدنَى مَعرِفَةٍ وإيمانٍ.

وإنَّما يَحسُنُ الاستدلالُ على معاني القُرآنِ بما رواهُ الثِّقاتُ وَرَثَةُ الأنبياءِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثمَّ يُتبِعُونَ ذلكَ بما قاله الصَّحابةُ والتَّابعُونَ وأئمَّةُ الهُدَى.

وهل يَخفَى على ذِي عَقلٍ سليمٍ أنَّ تفسيرَ القُرآنِ بهذه الطَّريقِ خَيرٌ ممَّا هو مَأخُوذٌ عن أئِمَّةِ الضَّلالِ من أهلِ التَّفرُّقِ والاختلافِ، الَّذينَ أحدَثُوا في الإسلامِ ضَلالاتٍ وبِدَعًا، وفَرَّقُوا دِينَهُم شِيَعًا؟!»[(١)].

- ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ الَّتي تُؤَكِّدُ اعتمادَ ابنِ القَيِّمِ لهذا الأصلِ في تفسيرِهِ: ما ذَكَرَهُ عندَ قَولِ اللهِ تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ حيثُ قالَ: «فلَمَّا بَعَثَ اللهُ رسولَهُ ﷺ، استجابَ له ولخلفائِهِ بعدَهُ أكثَرُ أهلِ الأديانِ طَوعًا واختيارًا، ولم يُكرِهْ أحَدًا قطُّ على الدِّينِ، وإنَّما كانَ يقاتِلُ مَن يُحارِبُهُ ويقاتِلُهُ، وأمَّا مَن سَالَمَهُ وهادَنَهُ فلم يُقاتِلْهُ، ولم يُكرِهْهُ على الدُّخولِ في دِينِهِ امتِثالًا لأمرِ ربِّهِ سبحانه؛ حيثُ يقولُ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾، وهذا نَفيٌ في معنَى النَّهْيِ؛ أيْ: لا تُكرِهُوا أحدًا على الدِّينِ، نَزَلَتْ هذه الآيةُ في رجالٍ مِنَ الصَّحابةِ كانَ لهم أولادٌ قد تَهَوَّدُوا وتَنَصَّرُوا قبلَ الإسلامِ، فلَمَّا جاءَ الإسلامُ، أسلَمَ الآباءُ، وأرادُوا إكراهَ الأولادِ على الدِّينِ، فنهاهُمُ اللهُ سبحانه عن ذلكَ حتَّى يكونُوا هُمُ الَّذينَ يختارُونَ

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٤/ ١٤٠٠).

الدُّخولَ في الإسلامِ(١).

والصَّحيحُ أنَّ الآيةَ على عُمومِها في حَقِّ كلِّ كافرٍ، وهذا ظاهرٌ على قولِ مَن يُجوِّزُ أَخْذَ الجِزيَةِ من جميعِ الكُفَّارِ، فلا يُكرَهُونَ على الدُّخولِ في الدِّينِ، بل إمَّا أن يَدخُلوا في الدِّينِ، وإمَّا أن يُعطُوا الجزيةَ؛ كما يقولُهُ أهلُ العراقِ وأهلُ المدينةِ، وإنِ استَثنَى هؤلاءِ بعضَ عَبَدَةِ الأوثانِ.

ومَن تأمَّلَ سِيرةَ النَّبيِّ ﷺ، تَبَيَّنَ له أنَّهُ لم يُكرِهْ أحدًا على دِينِهِ قَطُّ، وأنَّهُ إنَّما قاتَلَ مَن قاتَلَهُ، وأمَّا مَن هادَنَهُ، فلم يقاتِلْهُ ما دامَ مُقِيمًا على هُدنَتِهِ؛ لم يَنقُضْ عَهدَهُ، بل أَمَرَهُ اللهُ تعالى أن يَفِيَ لهم بعَهدِهِم ما استقامُوا له؛ كما قالَ تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

ولمَّا قَدِمَ المدينةَ، صالَحَ اليهودَ وأَقَرَّهُم على دِينِهِم، فلَمَّا حارَبُوهُ ونَقَضُوا عَهدَهُ وبَدَؤُوهُ بالقتالِ، قاتَلَهُم، فمَنَّ على بعضِهِم، وأَجلَى بعضَهُم، وقَتَلَ بَعضَهُم.

وكذلكَ لَمَّا هادَنَ قُرَيشًا عَشْرَ سِنِينَ، لم يَبدَأْهُم بقتالٍ حتَّى بَدَؤُوا هم بقتالِهِ، ونَقَضُوا عَهدَهُ، فعندَ ذلكَ غَزَاهُم في ديارِهِم، وكانُوا هم يَغزُونَهُ قبلَ ذلكَ كما قَصَدُوهُ يومَ أُحُدٍ ويومَ الخَندَقِ، ويومَ بَدرٍ أيضًا فقد بادَرُوا بقتالِهِ، ولوِ انصَرَفُوا عنه، لم يُقاتِلْهُم.

والمقصودُ: أنَّهُ ﷺ لم يُكرِهْ أَحَدًا على الدُّخولِ في دِينِهِ البَتَّةَ، وإنَّما دَخَلَ النَّاسُ في دِينِهِ اختِيَارًا وطَوعًا، فأكثَرُ أهلِ الأرضِ دَخَلُوا في دَعوَتِهِ لَمَّا تَبَيَّنَ لهمُ الهُدَى، وأنَّهُ رَسُولُ اللهِ حَقًّا»(٢).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٤/٥٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (ح٢٦٠٩)، (٢/ ٤٩٣)، والواحدي في أسباب النزول: (٥٧).

(٢) هداية الحيارى: (٢٣٧).

ب - التَّفسِيرُ الأَثَرِيُّ:

إذا لم يجدِ المُفَسِّرُ تفسيرَ آيةٍ في السُّنَّةِ، رَجَعَ إلى أقوالِ الصَّحابةِ؛ فإنَّهُم أدرَى بذلكَ؛ لِمَا شَهِدُوهُ منَ القرائنِ والأحوالِ الَّتي اختصُّوا بها، ولِمَا لَهُم منَ الفَهمِ التَّامِّ، والعِلمِ الصَّحيحِ، لا سِيَّمَا كُبَرَاؤُهُم وعُلماؤُهُم؛ كالأئمَّةِ الأربعةِ الخُلفاءِ الراشِدِينَ وابنِ عبَّاسٍ وابنِ مَسعُودٍ وأُبَيِّ بنِ كَعبٍ... وغَيرِهِم[1].

فإذا كانَ تفسيرُهُم ممَّا كانَ مَرفُوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ، فلا يَجُوزُ رَدُّهُ أو تجاوُزُهُ اتِّفَاقًا، وكذلكَ إذا كانَ ممَّا لَيسَ للرَّأيِ فيه مَجالٌ؛ مِثلُ المَروِيِّ عنهم في أسبابِ نُزولِ الآياتِ وأخبارِ الغَيبِ ممَّن لا يُعرَفُ بأَخذِهِ عن بني إسرائيلَ، فإنَّ له حُكمَ المرفوعِ أيضًا، فلا يجوزُ رَدُّهُ، وهو حُجَّةٌ؛ يَجِبُ الأَخذُ به[2].

ولهذا جَعَلَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أقوالَ السَّلَفِ؛ منَ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ منَ الأُصولِ العظيمةِ في التَّفسيرِ فأَوجَبَ الرُّجُوعَ إلَيهِم في معرفةِ الحَقِّ، واعتَمَدَ أقوالَهُم في تفسيرِهِ، وقَدَّمَهَا على أقوالِ مَن جاءَ بَعدَهُم.

وذلكَ لأنَّ الصَّحابةَ أَخَذُوا عِلمَ معانِي القُرآنِ عنِ النَّبيِّ ﷺ، والتَّابِعِينَ عنهم أَخَذُوا، كما أنَّهُم أَعلَمُ باللِّسانِ العربيِّ ممَّن بَعدَهُم.

وممَّا قاله الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في فَضلِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ على مَن بَعدَهُم في التَّفسيرِ، وأنَّ الرُّجوعَ إلى أقوالِهِم من أَهَمِّ طُرُقِ التَّفسيرِ المعتبرةِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ:

«لا رَيبَ أنَّ تفسيرَ الصَّحابةِ أَولَى بالقَبولِ من تفسيرِ مَن بَعدَهُم؛ فَهُم أعلَمُ الأُمَّةِ بمُرادِ اللهِ ﷻ مِن كتابِهِ؛ فعَلَيهِم نَزَلَ، وهُم أَوَّلُ مَن

---

(١) تفسير ابن كثير: (١/ ٤).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٥٣٠).

خُوطِبَ به منَ الأُمَّةِ، وقد شاهَدُوا تفسيرَهُ منَ الرَّسولِ ﷺ عِلمًا وعَمَلًا، وهمُ العَرَبُ الفُصَحَاءُ على الحقيقةِ؛ فلا يُعدَلُ عن تفسيرِهم ما وُجِدَ إليهِ سَبِيلٌ»(١).

ويقولُ: «وإنَّما يَحسُنُ الاستدلالُ على معاني القُرآنِ بما رواهُ الثِّقاتُ وَرَثَةُ الأنبياءِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ يُتبِعُونَ ذلكَ بما قاله الصَّحابةُ والتَّابعونَ وأئمَّةُ الهُدَى. . .

وهل يَخفَى على ذِي عَقلٍ سَلِيمٍ أنَّ تفسيرَ القُرآنِ بهذه الطَّريقِ خَيرٌ مِمَّا هو مَأخُوذٌ عن أئمَّةِ الضَّلالِ مِن أهلِ التَّفرُّقِ والاختلافِ، الَّذين أحدَثُوا في الإسلامِ ضَلالاتٍ وبِدَعًا، وفَرَّقُوا دِينَهُم شِيَعًا. . .

فحَمْلُ كلامِ اللهِ سبحانه على ما يُؤخَذُ مِنَ النَّظائرِ في كلامِهِ، وكلامِ رسولِهِ، وكلامِ الصَّحابةِ؛ الَّذينَ كانوا يَتَخاطَبُونَ بلُغَتِهِ، والتَّابعِينَ الَّذين أَخَذُوا عنهم ـ: أَولَى من حَملِ معانيهِ على ما يُؤخَذُ من كلامِ بعضِ الشُّعراءِ والأعرابِ».

ويقولُ: «الصَّحابةُ ﷺ قد سَمِعُوا مِنَ الرَّسولِ ﷺ الأحاديثَ الكثيرةَ، ورَأَوْا منه الأحوالَ الشَّاهدةَ، وعَلِمُوا بقُلُوبِهِم من مقاصدِهِ ودَعوَتِهِ ما يُوجِبُ لهم فَهْمَ ما أرادَ بكلامِهِ ما يَتَعَذَّرُ على مَن بعدَهُم مُساوَاتُهُم فيه؛ فلَيسَ مَن سَمِعَ وعَلِمَ ورَأى حالَ المتكلِّمِ كمَن كانَ غَائِبًا لم يَرَ ولم يَسمَعْ، أو سَمِعَ وعَلِمَ بواسطةٍ أو وسائِطَ كثيرةٍ.

وإذا كانَ للصَّحابةِ من ذلكَ ما ليسَ لمَن بعدَهُم، كانَ الرُّجوعُ إلَيهِم في ذلكَ دُونَ غَيرِهِم مُتَعَيِّنًا قَطْعًا؛ ولهذا قالَ الإمامُ أحمَدُ: «أُصُولُ السُّنَّةِ عِندَنا التَّمسُّكُ بما كانَ عليهِ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ»(٢).

---

(١) إغاثة اللهفان: (١/ ٣٦٣).

(٢) أصول السُّنَّة لإمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل: (١٤).

ويقولُ: «منَ المعلومِ أنَّ التَّابعِينَ لهم بإحسانٍ أَخَذُوا ذلكَ عنِ الصَّحابةِ، وتَلَقَّوْهُ منهم، ولم يَعدِلُوا عمَّا بَلَّغَهُم إيَّاهُ الصَّحابةُ؛ فإذا كانَ ذلكَ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إلى الصَّحابةِ والتَّابعِينَ، فكيفَ بالأحاديثِ الصَّحيحةِ الثَّابتَةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ؟!»[(١)].

ويقولُ: «ومَن تَأَمَّلَ كُتُبَ الأئمَّةِ ومَن بَعدَهُم، وَجَدَهَا مَشحُونَةً بالاحتجاجِ بتفسيرِ التَّابعيِّ»[(٢)].

لهذه الأسبابِ وغيرِها أكثَرَ الإمامُ ابنُ القَيِّم من ذِكرِ أقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ في تفسيرِهِ مع دراسَتِها وتَوجِيهِهَا والجَمْعِ بَينَها، ما كانَ إلى ذلكَ سَبيلٌ.

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ الَّتي تُؤَكِّدُ اعتِمادَ ابنِ القَيِّمِ لهذا الأصلِ في تفسيرِهِ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]:

حَيثُ قالَ: «والصَّحيحُ في أهلِ الأعرافِ: أنَّهم قومٌ تَساوَتْ حَسَنَاتُهم وسَيِّئَاتُهم؛ فقَصُرَتْ بهم حسناتُهم عنِ النَّارِ، وقَصُرَتْ بهم سَيِّئَاتُهم عنِ الجنَّةِ؛ فبَقُوا بينَ الجنَّةِ والنَّارِ[(٣)]، كذا قالَ غيرُ واحدٍ منَ الصَّحابةِ، منهم حُذَيفَةُ[(٤)]، وأبو هُريرةَ، وغيرُهُما»[(٥)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٤/ ١٤٠٠).

(٢) إعلام الموقعين: (٦/ ٣٨).

(٣) تفسير الطبري: (١٠/ ٢١٢).

(٤) هو: **حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي**، أسلم مع أبيه، وحضر أُحُدًا، صاحِبُ سِرِّ رسولِ الله ﷺ، كان من أعلم الصحابة بالفتن، فتح الدِّينَوَرَ عَنوَةً، واستعمله عمر بن الخطاب على المدائن، ومناقبه كثيرة، توفي سنة: (٣٦هـ). **انظر ترجمته في:** حلية الأولياء: (١/ ٢٧٠)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٣٦١).

(٥) أحكام أهل الذمة: (٢/ ٦٤١).

٣ ـ الأَصلُ اللُّغَوِيُّ:

عَدَّ المُفَسِّرونَ اللُّغَةَ العربيَّةَ أَصلًا من أُصولِ تفسيرِ كتابِ اللهِ؛ فإذا لم يَجِدِ المُفَسِّرُ تَفسِيرًا للآيةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ، فإنَّهُ يَرجِعُ إلى لُغَةِ العربِ؛ لأنَّ القُرآنَ نَزَلَ بلِسانِهَا، فيُحمَلُ كلامُ اللهِ تعالى على المعهودِ من كلامِ العَرَبِ في ألفاظِها ومعانِيهَا وأسالِيبِهَا، مع مراعاةِ سِيَاقِ الآيةِ والقواعدِ الشَّرعيَّةِ(١).

يقولُ الزَّرْكَشِيُّ: «واعلَمْ أنَّهُ ليسَ لغَيرِ العالِمِ بحقائقِ اللُّغَةِ ومَوضوعاتِهَا تفسيرُ شَيءٍ من كلامِ اللهِ، ولا يَكفِي في حَقِّهِ تعلُّمُ اليَسِيرِ منها، فقد يكونُ اللَّفظُ مُشتَرَكًا وهو يَعلَمُ أحدَ المَعنَيَيْنِ والمُرادُ المعنَى الآخَرُ»(٢).

ويقولُ الشَّاطبيُّ: «القُرآنُ نَزَلَ بلِسانِ العَرَبِ على الجُملَةِ؛ فطَلَبُ فَهمِهِ إنَّما يكونُ من هذا الطَّريقِ خاصَّةً؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]»(٣).

ويقولُ الرَّازيُّ: «إنَّ اللُّغَةَ والنَّحوَ يَجرِيَانِ مَجرَى الأصلِ لتَفسِيرِ النُّصُوصِ»(٤).

ولهذا كانَ للإمامِ ابنِ القَيِّمِ عنايةٌ كبيرةٌ بلُغَةِ القُرآنِ، واهتمامٌ بالغٌ باستخراجِ كُنوزِها وأَسرَارِها من خلالِ التَّدبُّرِ العميقِ في دَلالاتِ الألفاظِ والتَّراكِيبِ، وبيانِ ما تَضَمَّنَتْهُ منَ المعاني البديعةِ، والمفاهيمِ الدَّقيقةِ.

ومَن تَصَفَّحَ كتابَهُ: «بدائِعَ الفَوائِدِ»، ظَهَرَ له بجَلاءٍ أنَّ أكثَرَ المباحثِ التَّفسيريَّةِ في هذا الكتابِ تُعَدُّ من بابِ التَّفسيرِ اللُّغَوِيِّ للآياتِ.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: (٣/ ٨٧٧)، وقواعد الترجيح: (١/ ٦٣١).
(٢) البرهان في علوم القرآن: (١/ ١٩٥).   (٣) الموافقات: (٢/ ١٠٢).
(٤) المحصول: (١/ ٢٨٩).

- ومنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ الَّتي تُؤَكِّدُ اعتمادَ ابنِ القَيِّم لهذا الأصلِ في تفسيرِهِ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]:

حَيثُ قالَ: «فإنْ قِيلَ: ما تقولُونَ في قولِهِ ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]:

قالَ الشَّافعيُّ: ألَا تَكثُرَ عيالُكُم؛ فدَلَّ على أنَّ قِلَّةَ العيالِ أولَى[(١)].

قيلَ: قد قالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذلكَ، وخالَفَهُ جمهورُ المُفَسِّرِينَ منَ السَّلَفِ والخَلَفِ، وقالوا: معنَى الآيةِ: ذلكَ أدنى ألا تَجُورُوا ولا تَمِيلُوا؛ فإنَّهُ يُقالُ: عالَ الرَّجلُ يَعُولُ إذا مالَ وجارَ؛ ومنه عَولُ الفرائضِ؛ لأنَّ سِهامَها إذا زادَتْ، دَخَلَها النَّقصُ، ويُقالُ: عالَ يَعِيلُ عَيْلَةً؛ إذا احتاجَ؛ قالَ تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ﴾ [التوبة: ٢٨]، وقالَ الشَّاعرُ:

وَمَا يَدْرِي الفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ ... وَمَا يَدْرِي الغَنِيُّ مَتَى يَعِيلُ[(٢)]

أي: مَتَى يحتاجُ ويَفتَقِرُ.

وأمَّا كَثْرَةُ العيالِ؛ فلَيسَ من هذا ولا من هذا، ولكنَّهُ من: أفعَلَ؛ يُقالُ: أعالَ الرَّجلُ يُعِيلُ، إذا كَثُرَ عيالُهُ، مِثلُ: ألْبَنَ، وأتْمَرَ؛ إذا صارَ ذا لَبَنٍ وتَمْرٍ؛ هذا هو قَولُ أهلِ اللُّغَةِ...

---

(١) تفسير ابن عطية: (٣/ ٤٩٣).

(٢) القائل هو: أُحَيحَةُ بنُ الجُلاحِ الأوسِيُّ. انظر: جمهرة أشعار العرب، باب: اللفظ المختلف ومجاز المعاني: (١/ ٥)، والتذكرة السعدية، باب: الأدب والحكم والمعاني: (١/ ٣٥)، ولباب الآداب للثعالبي، باب: الأعشى: (١/ ٣٨).

قُلتُ: ويَدُلُّ على تَعَيُّنِ هذا المعنَى منَ الآيةِ ـ وإنْ كانَ ما ذَكَرَهُ الشَّافعيُّ لُغَةً حَكاهَا الفَرَّاءُ عنِ الكِسَائِيِّ؛ أَنَّهُ قالَ: ومِنَ الصَّحابةِ مَن يقولُ: عَالَ يَعُولُ إذا كَثُرَ عيالُهُ.

قالَ الكسائيُّ: وهو لُغَةٌ فَصِيحَةٌ سَمِعْتُهَا منَ العَرَبِ(١).

لكن يَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ لوُجوهٍ:

أحدُهَا: أنَّهُ المعروفُ في اللُّغَةِ الَّذي لا يكادُ يُعرَفُ سِواهُ، ولا يُعرَفُ: عالَ يَعُولُ إذا كَثُرَ عيالُهُ، إلَّا في حكايةِ الكسائيِّ، وسائرُ أهلِ اللُّغَةِ على خِلافِهِ»(٢).

٤ ـ الأَصلُ العَقلِيُّ:

جاءَ القُرآنُ الكريمُ يَستَحِثُّ العَقلَ على النَّظَرِ والتَّدبُّرِ العقليِّ، ويُوَجِّهُهُ إلى التَّفكيرِ بكلامِهِ وآياتِهِ الظَّاهرةِ في الأنفُسِ والآفاقِ، ويَهْزَأُ ويَتَهَكَّمُ منَ الَّذينَ يُعَطِّلُونَ عُقُولَهُم وطاقاتِهِمُ الإدراكيةَ في كثيرٍ منَ الآياتِ؛ مثلُ قَولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، وهكذا تَرَى القُرآنَ لا يَنِي يُخاطِبُ العقلَ بالتَّدبُّرِ والتَّفقُّهِ والتَّفكُّرِ في آياتِهِ البَيِّناتِ للوُصولِ إلى الحَقِّ والرُّسوخِ في الإيمانِ، كما وَجَّهَ رسولُ اللهِ ﷺ أصحابَهُ إلى هذا، وضَرَبَ لهمُ الأمثالَ فيه، فأَخَذَ أصحابُهُ الكِرامُ يَجتَهِدُونَ في بعضِ معاني القُرآنِ كُلَّما ظَهَرَتْ لهمُ الحاجةُ إلى الاجتهادِ وتابَعَهُمُ التَّابعُونَ لهم في ذلكَ، ففَسَّرُوا القُرآنَ الكريمَ بالأُصولِ الَّتي اعتَمَدُوها، ومنها اجتهادُهُم فيما كانَ طريقُهُ الاجتهادَ، بعدَ أنِ التَزَمُوا

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (١/ ٢٥٥)، وغريب الحديث: (٤/ ٣٨٣).

(٢) تحفة المودود: (٤٣).

بضَوابِطِ الاجتهادِ وأُصولِهِ، فلم يَخرُجُوا عن إطارِ قواعدِ اللُّغَةِ، وعُرفِ الاستعمالِ، ومُقتضياتِ اللِّسانِ، ومُوجِبَاتِ الشَّرعِ(١).

وممَّنِ اعتَمَدَ هذا الأصلَ في تفسيرِهِ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ؛ فقد أُوتِيَ مِنَ العِلمِ والحكمةِ نَصِيبًا وافِرًا، فكانَ يَجمَعُ في تفسيرِهِ المأثورَ بأنواعِهِ، ثمَّ يُعمِلُ عَقلَهُ، ويُبدِي رَأيَهُ في تحليلِ تلكَ النُّصوصِ المأثورةِ، ويَجتَهِدُ في التَّوفيقِ بينَ الأقوالِ الَّتي ظاهِرُها الاختلافُ، ويَرُدُّ منها ما لم تَثبُتْ صِحَّتُهُ، وما ظَهَرَ له مخالَفَتُهُ للأُصُولِ المعتَبَرةِ، والقواعدِ المقرَّرَةِ(٢).

وقد بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أقسامَ النَّاسِ في اعتبارِ الرَّأيِ، وذَكَرَ أَنَّهُم ثلاثةُ أقسامٍ: طَرَفانِ مُفرِطَانِ مَذمُومَانِ، ووَسطٌ مُصِيبٌ محمودٌ:

فالطَّرَفُ الأوَّلُ: أصحابُ القياسِ وأهلُ الرَّأيِ، الَّذينَ حَمَّلُوا النُّصوصَ منَ المعاني فوقَ ما حَمَّلَهَا الشَّارِعُ، وقَصَّرُوا في حِفظِ النُّصوصِ وتَمحِيصِها.

والطَّرَفُ الثَّاني: أصحابُ الألفاظِ وأهلُ الظَّواهِرِ، الَّذينَ قَصَّرُوا بمعانِيهَا عن مُرادِ الشَّارِعِ، وبالَغُوا في ذَمِّ الرَّأيِ، بل وأنكَرُوا القياسَ الصَّحيحَ.

والوَسطُ المَحمُودُ: أهلُ الفَهمِ والاستنباطِ، الَّذينَ هم أهلُ العِلمِ حقيقةً؛ فجَمَعُوا بينَ تعظيمِ النُّصوصِ وحِفظِها، وفَهمِ معانِيهَا والاستنباطِ منها(٣).

كما بَيَّنَ رَحِمَهُ اللهُ حُكمَ التَّفسيرِ بالرَّأيِ، وجَمَعَ بينَ النُّصوصِ الَّتي وَرَدَ فيها ذَمُّ القَولِ بالرَّأيِ في تفسيرِ القُرآنِ، والآثارِ الواردةِ عنِ الصَّحابةِ ومَن بعدَهُم في التَّفسيرِ بالرَّأيِ؛ فقالَ: «عَنِ الشَّعبيِّ قالَ: سُئِلَ أبو بَكرٍ عنِ

(١) علم التفسير أصوله وقواعده: (١١٩). (٢) الوابل الصيب: (١٣٦).
(٣) إعلام الموقعين: (٢/ ٣٩٢).

﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]: فقالَ: «إنِّي سَأَقُولُ فيها برَأْيِي، فإن يكن صوابًا، فمِنَ اللهِ، وإن يكن خَطَأً، فمِنِّي ومِنَ الشَّيطانِ، أراهُ مَا خَلَا الوَالِدَ والوَلَدَ»[١].

فإن قيلَ: كيفَ يَجتَمِعُ هذا مع ما صَحَّ عنه من قولِهِ: «أيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِنْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِي؟!»[٢]، وكيفَ يُجامِعُ هذا الحديثَ الَّذي تقدَّمَ: (**مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)[٣]؟!:

فالجوابُ أنَّ الرَّأْيَ نوعَانِ:

أحدُهُما: رأيٌ مُجرَّدٌ لا دليلَ عليهِ، بل هو خَرْصٌ وتَخمِينٌ؛ فهذا الَّذي أعاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ والصَّحابَةَ منه.

والثَّاني: رأيٌ مُستَنِدٌ إلى استِدلَالٍ واستِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحدَهُ، أو من نَصٍّ آخَرَ معه؛ فهذا من ألطفِ فَهْمِ النُّصُوصِ وأدَقِّهِ، ومنه رَأْيُهُ في الكلالةِ؛ أنَّها ما عَدَا الوَالِدَ والوَلَدَ»[٤]:

فهذا النَّوْعُ مَقبُولٌ بالشُّروطِ الَّتي ذَكَرَهَا ابنُ القَيِّمِ؛ **وهي:**

١ ـ ألَّا يُناقِضَ معنَى الآيةِ.

٢ ـ أن يكونَ معنًى صحيحًا في نفسِهِ.

٣ ـ أن يكونَ في اللَّفظِ إشعارٌ به.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٨/ ٥٣)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: (١/ ٤٩٠)، وقال محققه: «رجاله ثقات، إلا أن الشعبي لم يدرك أبا بكر».

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن: (٢/ ٢١١)، والطبري في تفسيره: (١/ ٧٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه؛ كتاب تفسير القرآن، باب: ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه: (ح٢٨٧٥)، (١٠/ ٢٠٧)، وقال: «هذا حديث حسن، وإسناد الحديث ضعيف»، ووافقه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١٧٨٣)، وأخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم: (ح١٩٦٥)، (٤/ ٤٩٧).

(٤) إعلام الموقعين: (٢/ ١٥٤).

٤ ـ أن يكونَ بَينَهُ وبينَ معنَى الآيةِ ارتباطٌ وتلازُمٌ.

فإذا اجتَمَعَتْ هذه الأُمورُ الأربعةُ، كانَ قَولًا حَسَنًا محمُودًا(١).

ـ ومِنَ الصُّورِ التَّطبيقِيَّةِ الَّتي تؤكِّدُ اعتمادَ ابنِ القَيِّمِ هذا الأصلَ في تفسيرِهِ:

ـ ما ذَكَرَهُ عندَ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «وقد حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حَولَ معنَى هذه الآيةِ، وما أَوْرَدُوا، فرَاجِعْ أقوالَهُم، تَجِدْهَا لا تَشفِي عَلِيلًا، ولا تَروِي غَلِيلًا.

ومعناها أَجَلُّ وأعظَمُ ممَّا فَسَّرُوا به، ولم يَتَفَطَّنُوا لوَجهِ الإضرابِ بِـ: «بَلْ»، ولا للأمرِ الَّذي بَدَا لَهُم وكانُوا يُخفُونَهُ، وظَنُّوا أنَّ الَّذي بَدَا لَهُمُ العذابُ؛ فلَمَّا لم يَرَوْا ذلكَ مُلتَئِمًا مع قولِهِ: ﴿مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ قَدَّرُوا مُضافًا مَحذُوفًا، وهو: خَبَرُ: ﴿مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾؛ فدَخَلَ عليهم أمرٌ آخَرُ لا جَوابَ لهم عنهُ؛ وهو أنَّ القَومَ لم يكونوا يُخفُونَ شِركَهُم وكُفرَهُم، بل كانُوا يُظهِرُونَهُ ويَدْعُونَ إلَيهِ ويُحارِبُونَ عليهِ.

ولمَّا عَلِمُوا أنَّ هذا وارِدٌ عليهم، قالُوا: إنَّ القَومَ في بعضِ مواردِ القيامةِ ومَواطِنِها أخفَوْا شِركَهُم وجَحَدُوا وقالُوا: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فلمَّا وُقِفُوا على النَّارِ، بَدَا لَهُم جزاءُ ذلكَ الَّذي أَخفَوْهُ.

قالَ الواحديُّ: «وعلى هذا أهلُ التَّفسيرِ»(٢).

ولم يَصنَعْ أربابُ هذا القَولِ شَيئًا؛ فإنَّ السِّياقَ، والإضرابَ بِـ: «بل»، والإخبارَ عنهم بأنَّهُم ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ وقولَهُم:

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٥١)، والموافقات: (٣/ ٢٦٤).

(٢) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٥٢).

﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ـ: لا يَلتَئِمُ بهذا الَّذي ذَكَرُوهُ، فتَأَمَّلْهُ.

وقالت طائفةٌ منهُمُ الزَّجَّاجُ: «بل بَدَا للأَتباعِ ما أَخفاهُ عنهمُ الرُّؤَسَاءُ من أمرِ البَعثِ»(١).

وهذا التَّفسيرُ يحتاجُ إلى تفسيرٍ، وفيه مِنَ التَّكلُّفِ ما لَيسَ بخافٍ.

وأَجوَدُ مِن هذا: ما فَهِمَهُ المُبَرِّدُ منَ الآيةِ؛ قالَ: كأنَّ كُفرَهُم لم يكن بَادِيًا لهم إذ خَفِيَتْ عَلَيهِم مَضَرَّتُهُ:

ومعنَى كلامِهِ: أنَّهُم لمَّا خَفِيَتْ عليهِم مَضَرَّةُ عاقِبَتِهِ، ووَبالِهِ، فكأنَّهُ كانَ خَفِيًّا عَنهُم لم تَظهَرْ لهم حقيقتُهُ، فلمَّا عايَنُوا العذابَ، ظَهَرَتْ لهم حقيقتُهُ وشَرُّهُ.

قالَ: وهذا كما تقولُ لمَنْ كُنتَ حَدَّثْتَهُ في أَمرٍ قَبلُ: قد ظَهَرَ لكَ الآنَ ما كُنتُ قُلتُ لَكَ، وقد كانَ ظَاهِرًا له قَبلَ هذا(٢).

ولا يَسهُلُ أن يُعَبَّرَ عن كُفرِهِم وشِركِهِمُ الَّذي كانُوا يُنادُونَ به على رُؤوسِ الأشهاد، ويَدعُونَ إليهِ كُلَّ حَاضرٍ وباد، بأَنَّهُم كانوا يُخفُونَهُ لخفاءِ عاقِبَتِهِ عنهم، ولا يُقالُ لمَنْ أَظهَرَ الظُّلْمَ والفساد، وقَتْلَ النُّفُوسِ، والسَّعْيَ في الأَرضِ بالفساد ـ: إنه أَخفَى ذلكَ لجَهلِهِ بسُوءِ عاقِبَتِهِ، وخَفائِهَا عليهِ.

فمَعنَى الآيةِ ـ واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ ـ: أنَّ هؤلاءِ المشركِينَ لمَّا وُقِفُوا على النَّارِ وعايَنُوهَا، وعَلِمُوا أنَّهُم داخِلُوها، تَمَنَّوْا أنَّهُم يُرَدُّونَ إلى الدُّنيا فيُؤمِنُونَ باللهِ وآياتِهِ، ولا يُكَذِّبُونَ رُسُلَهُ؛ فأَخبَرَ سبحانه أنَّ الأَمرَ ليسَ كذلكَ، وأنَّهُم ليسَ في طبائِعِهِم وسجاياهُمُ الإيمانُ، بل سَجِيَّتُهُمُ الكُفرُ والشِّركُ والتَّكذيبُ، وأنَّهُم لو رُدُّوا، لَكانُوا بعدَ الرَّدِّ كما كانُوا قَبلَهُ، وأخبَرَ أنَّهُم كاذِبُونَ في زَعمِهِم أنَّهُم لو رُدُّوا لآمَنُوا وصَدَّقُوا.

---

(١) معاني القرآن للزجاج: (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر: تفسير البغوي: (٣/ ١٣٨)، وتفسير الرازي: (١٢/ ١٦٠).

فإذا تَقَرَّرَ مقصودُ الآيةِ ومُرادُها، تَبَيَّنَ معنَى الإضرابِ بـ: «بل»، وتَبَيَّنَ معنَى الَّذي بَدَا لهم، والَّذي كانُوا يُخفُونَهُ، والحاملُ لهم على قولِهم: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] فالقَومُ كانُوا يَعلَمُونَ أنَّهُم كانُوا في الدُّنيَا على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ صَدَقُوهُم فيما بَلَّغُوهُم عنِ اللهِ وتَيَقَّنُوا ذلكَ وتَحَقَّقُوهُ، ولكنَّهم أخفَوْهُ ولم يُظهِرُوهُ بَينَهُم، بل تَواصَوْا بكِتمانِهِ؛ فلم يكنِ الحامِلُ لهم على تَمَنِّي الرُّجوعِ والإيمانِ معرفةَ ما لم يَكُونُوا يَعرِفُونَهُ من صِدقِ الرُّسُلِ؛ فإنَّهُم كانوا يَعلَمُونَ ذلكَ ويُخفُونَهُ، وظَهَرَ لهم يومَ القيامةِ ما كانوا يَنْطَوُونَ عليهِ من عِلمِهِم أنَّهُم على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ على الحَقِّ، فعايَنُوا ذلكَ عِيانًا بعدَ أن كانُوا يَكتُمُونَهُ ويُخفُونَهُ، فلو رُدُّوا لَـمَا سَمَحَتْ نُفوسُهُم بالإيمانِ، ولَعادُوا إلى الكُفرِ والتَّكذيبِ؛ فإنَّهُم لم يَتَمَنَّوُا الإيمانَ لعِلمِهِم يومَئِذٍ أنَّهُ هو الحَقُّ وأنَّ الشِّركَ باطِلٌ، وإنَّما تَمَنَّوْا لمَّا عايَنُوا العذابَ الَّذي لا طاقةَ لهم باحتمالِهِ.

وهذا كمَن كانَ يُخفِي مَحبَّةَ شخصٍ ومُعاشَرَتَهُ وهو يَعلَمُ أنَّ حُبَّهُ باطِلٌ، وأنَّ الرُّشدَ في عُدولِهِ عنه، فقِيلَ لهُ: إنِ اطَّلَعَ عليه وَلِيُّهُ، عاقَبَكَ، وهو يَعلَمُ ذلكَ ويُكابِرُ، ويقولُ: بل مَحَبَّتُهُ ومُعاشرتُهُ هي الصَّوابُ، فلمَّا أَخَذَهُ وَلِيُّهُ لِيُعاقِبَهُ على ذلكَ، وتَيَقَّنَ العُقوبةَ، تَمَنَّى أن يُعفَى مِنَ العُقوبةِ وأنَّهُ لا يَجتَمِعُ به بعدَ ذلكَ، وفي قَلبِهِ من مَحبَّتِهِ والحِرصِ على مُعاشَرَتِهِ ما يَحمِلُهُ على المُعاوَدَةِ بعدَ مُعايَنَةِ العُقوبةِ، بل بعدَ أن مَسَّتْهُ وأنهَكَتْهُ، فظَهَرَ له عندَ العُقوبةِ ما كانَ يُخفِي من مَعرِفَتِهِ بخَطَئِهِ وصوابِ ما نَهاهُ عنه، ولو رُدَّ، لَعادَ لِمَا نُهِيَ عنهُ.

وتأمَّلْ مُطابقةَ الإضرابِ لهذا المعنَى؛ وهو نَفيُ قَولِهِم: إنَّا لَو رُدِدْنَا، لَآمَنَّا وصَدَّقْنَا؛ لأنَّهُ ظَهَرَ لنا الآنَ أنَّ ما قالَهُ الرُّسُلُ هو الحَقُّ؛ أيْ: ليسَ كذلكَ، بل كُنتُمْ تَعلَمُونَ ذلكَ وتَعرِفُونَهُ وكُنتم تُخفُونَهُ، فلم

يَظهَرْ لكم شَيءٌ لِتَكُونُوا عالِمِينَ به لتُعذَرُوا، بل ظَهَرَ لَكُم ما كانَ مَعلُومًا وكُنتُم تَتَوَاصَوْنَ بإخفائِهِ وكِتمانِهِ، واللهُ أعلَمُ»(١).

ففِي هذا النَّصِّ بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أقوالَ المُفَسِّرينَ في معنَى الآيةِ وناقَشَها ثم استَنْبَطَ القَولَ الصَّحيحَ كما يَفهَمُهُ مُصَدِّرًا له بقَولِهِ: «فمَعنَى الآيةِ، واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ».

هذه أهمُّ الأُصولِ الَّتي انْطَلَقَ منها الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِهِ، والَّتي كانَ لها الأثرُ البالِغُ على اختياراتِهِ في التَّفسيرِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) عِدَةُ الصابرين: (٢٩٨).

المَبْحَثُ الثَّانِي

خَصائِصُ تَفسيرِ ابنِ القَيِّمِ

١ ـ اعتِمادُهُ أحسَنَ طُرُقِ التَّفسيرِ:

إنَّ أحسَنَ طُرُقِ التَّفسيرِ الَّتي قَرَّرَها العُلَماءُ هي تفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ، وبالسُّنَّةِ، ثمَّ بأقوالِ الصَّحابةِ، ثمَّ بأقوالِ التَّابعِينَ(١).

وقدِ اعتَمَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ هذه الطَّريقةَ في تفسيرِهِ، **ومن أقوالِهِ في تقريرِ ذلك:**

إنَّ تفسيرَ القُرآنِ بعضِهِ ببَعضٍ هو أولَى التَّفاسيرِ ما وُجِدَ إليهِ السَّبيلُ؛ ولهذا كان يعتَمِدُهُ الصَّحابةُ ﷺ، والتَّابعُونَ، والأئمَّةُ بعدَهُم.

ويقولُ: «وإنَّما يَحسُنُ الاستدلالُ على معانِي القُرآنِ بما رواهُ الثِّقاتُ وَرَثَةُ الأنبياءِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثم يُتبِعُونَ ذلكَ بما قالَهُ الصَّحابةُ والتَّابعُونَ وأئمَّةُ الهُدَى»(٢).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصية في تفسير ابن القَيِّم:

ما ذَكَرَهُ مِنَ الآياتِ المُؤَيِّدَةِ لتفسيرِ السَّلَفِ للفِتنةِ الواردةِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]:

---

(١) انظر: منهج أهل السُّنَّة في تفسير القرآن الكريم: (١٢٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (١٤٠٨/٤).

حَيثُ قالَ: «وأكثَرُ السَّلَفِ فسَّرُوا الفِتنَةَ ها هُنَا بالشِّركِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ويَدُلُّ عليهِ قولُهُ: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ أيْ: لم يَكُنْ مَآلُ شِركِهِم، وعاقبتُهُ وآخِرُ أمرِهِم إلَّا أنْ تَبَرَّؤُوا منهُ وأنكَرُوهُ.

ثمَّ قالَ: «وحَقِيقَتُها أنَّها الشِّركُ الَّذي يَدعُو صاحبَهُ إلَيهِ، ويُقاتِلُ عليهِ، ويُعاقِبُ من لم يُفتَتَنْ بهِ؛ ولهذا يُقالُ لهم ـ وَقتَ عذابِهِم بالنَّارِ وفِتنَتِهِم بها ـ: ﴿ذُوقُواْ فِتۡنَتَكُمۡ﴾ [الذاريات: ١٤]، قال ابن عباس: تكذِيبَكُم»[(١)].

وحقيقتُهُ: ذُوقُوا نهايةَ فِتنَتِكُم وغايَتَها ومصيرَ أَمرِهَا؛ كقَولِهِ: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ﴾ [الزمر: ٢٤]، وكما فَتَنُوا عبادَهُ على الشِّركِ، فُتِنُوا على النَّارِ، وقِيلَ لهم: ﴿ذُوقُواْ فِتۡنَتَكُمۡ﴾.

ومنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ﴾ [البروج: ١٠]؛ فُسِّرَتِ الفِتنَةُ ها هنا بتَعذِيبِهِمُ المؤمنِينَ، وإحراقِهِم إيَّاهُم بالنَّارِ.

واللَّفظُ أعَمُّ من ذلكَ، وحقيقتُهُ: عَذَّبُوا المؤمنِينَ لِيُفتَتَنُوا عن دِينِهِم، فهذه الفِتنَةُ المُضافَةُ إلى المشرِكِينَ»[(٢)].

فانظُرْ إلى هذا التَّحقيقِ الَّذي يُقَدِّمُهُ في التَّفسيرِ مُستَشهِدًا بالآياتِ القُرآنيَّةِ على ما يَذكُرُهُ منَ التَّفسيرِ وهو هنا يُفَسِّرُ الفِتنةَ الَّتي تُضافُ للمُشرِكِينَ، فهو هنا يَذكُرُ تفسيرَ السَّلَفِ، ويُوافِقُهُم عليهِ، ويُؤَيِّدُ ما ذَهَبُوا إليهِ منَ التَّفسيرِ بإيرادِ ما يُفَسِّرُها من آياتِ الذِّكرِ الحكيمِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٠٠).

(٢) زاد المعاد: (٣/ ١٦٨).

٢ ـ اعتمادُهُ على اللُّغَةِ العربيَّةِ مَصدرًا من مصادِرِ التَّفسيرِ:

لابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ عنايةٌ كبيرةٌ بلُغَةِ القُرآنِ، واهتمامٌ بالِغٌ باستخراجِ كُنوزِها وأسرارِها؛ من خلالِ التَّدبُّرِ العَميقِ في دَلالاتِ الألفاظِ والتَّراكِيبِ، وبيانِ ما تَضمَّنَتْهُ منَ المعاني البديعةِ، والمفاهيمِ الدَّقيقةِ.

ومَن تَصَفَّحَ كتابَهُ: «بدائعَ الفوائدِ»، ظَهَرَ له بجَلاءٍ أنَّ أكثَرَ المباحثِ التَّفسيريَّةِ في هذا الكتابِ تُعَدُّ من بابِ التَّفسيرِ اللُّغَويِّ للآياتِ(١).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ:

ما ذَكَرَهُ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن: ٧٤].

حَيثُ قالَ: «قالَ أبو عُبَيْدَةَ: لم يَمَسَّهُنَّ؛ يُقالُ: ما طَمَثَ هذا البَعِيرَ حَبْلٌ قَطُّ؛ أيْ: ما مَسَّهُ.

وقالَ يُونُسُ: تَقُولُ العربُ: هذا جَمَلٌ ما طَمَثَهُ حَبْلٌ قَطُّ؛ أي: ما مَسَّهُ.

وقال الفَرَّاءُ: «الطَّمْثُ الافتِضَاضُ، وهو النِّكاحُ بالتَّدْمِيَةِ، والطَّمْثُ هو الدَّمُ، وفيه لُغتانِ: طَمَثَ يَطمِثُ ويَطمُثُ».

قالَ اللَّيثُ: طَمَثْتُ الجاريةَ إذا افتَرَعْتَهَا، والطَّامِثُ في لُغَتِهِم هي الحائضُ.

قالَ أبو الهَيثَمِ: يُقالُ للمَرأةِ: طُمِثَتْ تُطْمَثُ؛ إذا أُدمِيَتْ بالافتِضاضِ.

وطُمِثَتْ على «فُعِلَتْ»، تُطمَثُ: إذا حاضَتْ أوَّلَ ما تَحِيضُ؛ فهي طامِثٌ.

---

(١) انظر: منهج ابن القَيِّم في تفسير القرآن الكريم: (١٢٠).

وقالَ ـ في قَولِ الفَرزْدَقِ ـ:

خَرَجْنَ إِلَيَّ لَمْ يُطْمَثْنَ قَبْلِي وَهُنَّ أَصَحُّ مِنْ بَيْضِ النَّعَامِ

أيْ: لم يُمْسَسْنَ.

قالَ المُفَسِّرونَ: لم يَطَأْهُنَّ ولم يَغْشَهُنَّ ولم يُجامِعْهُنَّ...

قُلتُ: ظاهرُ القُرآنِ أنَّ هؤلاءِ النِّسوَةَ لَسْنَ من نساءِ الدُّنيَا وإنَّما هُنَّ منَ الحُورِ العِينِ، أمَّا نساءُ الدُّنيَا، فقد طَمَثَهُنَّ الإنسُ، ونساءُ الجِنِّ قد طَمَثَهُنَّ الجِنُّ، والآيَةُ تَدُلُّ على ذلكَ»[1].

٣ ـ جَمعُهُ في تفسيرِهِ بَينَ المأثورِ والمَعقُولِ في التَّفسيرِ، واعتمادُهُ الرَّأْيَ المَحمُودَ:

أُوتِيَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ مِنَ العِلمِ والحِكمةِ نَصِيبًا وافِرًا؛ فكانَ يَجمَعُ في تفسيرِهِ المأثورَ بأنواعِهِ، ثم يُعمِلُ عَقلَهُ، ويُبدِي رَأيَهُ في تحليلِ تلكَ النُّصوصِ المأثورةِ، ويَجتَهِدُ في التَّوفيقِ بينَ الأقوالِ الَّتي ظاهِرُها الاختِلافُ، ويَرُدُّ منها ما لم تَثبُتْ صِحَّتُهُ، وما ظَهَرَ له مُخالَفَتُهُ للأُصولِ المُعتَبَرَةِ، والقَواعِدِ المُقَرَّرَةِ.

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصية في تفسير ابن القَيِّم:

ما ذَكَرَهُ عندَ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]:

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾:

فقيلَ: المَملُوءُ، هذا قَولُ جميعِ أهلِ اللُّغَةِ.

قالَ الفَرَّاءُ: المَسجُورُ في كلامِ العَرَبِ المَملُوءُ؛ يُقالُ: سَجَرْتُ الإناءَ، إذا مَلَأْتَهُ، قال لَبِيدٌ:

---

(١) حادي الأرواح: (١٥٣).

فَتَوَسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِرًا قُلَّامُهَا

وقالَ المُبَرِّدُ: المَسجُورُ المملُوءُ عندَ العَرَبِ، وأنشَدَ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ:

إذَا شاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً ....

يُرِيدُ: عَيْنًا مَملُوءَةً ماءً.

وكذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ: المَسجُورُ المُمتَلِئُ.

وقالَ مُجاهدٌ: المَسجُورُ المُوقَدُ.

قالَ اللَّيثُ: السَّجْرُ إيقادُكَ في التَّنُّورِ تَسْجُرُهُ سَجْرًا، والسَّجْرُ اسمُ الحَطَبِ، وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ وكَعبٍ.

وغَيرُهُما قالَ: البَحرُ يُسجَرُ فيَزدَادُ في جَهَنَّمَ.

وحُكِيَ هذا القَولُ عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ ﵁؛ قالَ: مَسجُورٌ.

قالَ الفَرَّاءُ: وهذا يَرجِعُ إلى القَولِ الأوَّلِ؛ لأنَّكَ تَقُولُ: سَجَرْتُ التَّنُّورَ إذا مَلَأْتَهُ حَطَبًا.

ورَوَى ذُو الرُّمَّةِ الشَّاعرُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ المَسجُورَ اليابِسُ الَّذي قد نَضَبَ ماؤُهُ وذَهَبَ.

وليسَ لذِي الرُّمَّة روايةٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ غيرَ هذا الحَرفِ.

وهذا القَولُ اختيارُ أبي العاليةِ.

قالَ أبو زَيدٍ: المَسجُورُ المَملُوءُ، والمَسجُورُ الَّذي ليسَ فيه شَيءٌ؛ جَعَلَهُ مِنَ الأضدادِ.

وقد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ المَسجُورَ: المَحبُوسُ؛ ومنه سَاجُورُ الكَلبِ، وهو القِلادَةُ من عُودٍ أو حَدِيدٍ تُمسِكُهُ.

والمعنَى على هذا: أنَّهُ مَحبُوسٌ بقُدرةِ اللهِ أن يَفِيضَ على الأرضِ

فيُغرِقَها؛ فإنَّ ذلكَ مُقتَضَى الطَّبيعةِ أن يكونَ الماءُ غَامِرًا للأرضِ فوقَها، كما أنَّ الهواءَ فَوقَ الماءِ، ولكنْ أمسَكَهُ الَّذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرضَ أن تَزُولَا، وفي هذا حديثٌ ذَكَرَهُ أحمدُ مَرفُوعًا: (**مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَالبَحْرُ يَسْتَأْذِنُ رَبَّهُ أَنْ يُغْرِقَ بَنِي آدَمَ**).

وهذا الموضِعُ ممَّا هَدَمَ أُصولَ الملاحدةِ والدَّهرِيَّةِ؛ فإنَّهُ لَيسَ في الطبيعةِ ما يَقتَضِي حَبْسَ الماءِ عن بعضِ جوانبِ الأرضِ، مع كَونِ كُرَةِ الماءِ عاليةً على كُرَةِ الأرضِ بالذَّاتِ، ولو فُرِضَ أنَّ في الطبيعةِ ما يَقتَضِي بُرُوزَ جَوانِبِها، لم يَكُنْ فيها ما يَقتَضِي تخصيصَ هذا الجانبِ بالبُرُوزِ دُونَ غَيرِهِ.

وما ذَكَرَهُ الطَّبائِعِيُّونَ والمُتَفَلسِفَةُ أنَّ العنايةَ الإلٰهيَّةَ اقتَضَتْ ذلكَ لمصلحةِ العالَمِ، فنَعَمْ هو كما ذَكَرُوا، ولكنَّ عنايةَ مَن يَفعَلُ بقُدرتِهِ ومَشِيئَتِهِ، وهو بكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ، وعلى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، وهو أحكَمُ الحاكمِينَ ـ: غيرُ مَعقُولَةٍ.

فإنَّ العنايةَ الإلٰهيَّةَ تَقتَضِي حياتَهُ، وقُدرَتَهُ، ومَشِيئَتَهُ، وعِلمَهُ، وحِكمَتَهُ، ورَحمَتَهُ، وإحسانَهُ إلى خَلقِهِ، وقيامَ الأفعالِ به، فإثباتُ العنايةِ الإلٰهيَّةِ مع نَفْيِ هذه الأُمورِ مُمتَنِعٌ، وباللهِ التَّوفِيقُ.

وأقوَى الأقوالِ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦] أنَّهُ: المُوقَدُ، وهذا هو المعروفُ في اللُّغَةِ مِنَ المسجورِ.

ويَدُلُّ عليهِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]:

قالَ عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ: «أُوقِدَتْ فصارَتْ نَارًا».

ومَن قالَ يَبِسَتْ وذَهَبَ ماؤُها، فلا يُناقِضُ كَونَها نارًا مُوقَدَةً، وكذا مَن قالَ: مُلِئَتْ؛ فإنَّها تُملَأُ نَارًا.

وإذا اعتَبَرْتَ أُسلوبَ القُرآنِ ونَظْمَهُ ومُفرداتِهِ، رأيتَ اللَّفظةَ تَدُلُّ على ذلكَ كُلِّهِ؛ فإنَّ البَحرَ مَحبُوسٌ بقُدرةِ اللهِ، ومَملُوءٌ ماءً، ويَذهَبُ ماؤُهُ

يومَ القيامةِ ويَصِيرُ نَارًا، فكُلٌّ مِنَ المُفَسِّرينَ أَخَذَ معنًى من هذه المعاني، واللهُ أعلَمُ»(١).

٤ ـ عنايَتُهُ بالاستنباطِ وذِكرِ فوائدِ الآياتِ:

أولَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ عنايةً بالغةً بهذا الجانبِ، وذَكَرَ في تفسيرِهِ للقُرآنِ من الاستنباطاتِ والفوائدِ والأحكامِ ما يَدُلُّ على سَعَةِ عِلمِهِ، ودِقَّةِ فَهمِهِ، وعُمقِ نَظَرِهِ.

وهو إذ يَذكُرُ تلكَ الفوائدَ والاستنباطاتِ يَنطَلِقُ من أساسٍ مَتِينٍ قدِ اقتَنَعَ به، وهو أنَّ الإيمانَ لا يَتَمَكَّنُ منَ القَلبِ، ويَرسُخُ فيه إلَّا بدَوامِ التَّفكُّرِ في كتابِ اللهِ، وتَدبُّرِ آياتِهِ.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ في تقريرِ ذلكَ: «ورَأسُ الأمرِ وعَمُودُهُ في ذلكَ إنَّما هو دوامُ التَّفكُّرِ، وتدبُّرُ آياتِ اللهِ، بحَيثُ يَستَوْلِي على الفِكرِ، ويَشغَلُ القَلبَ؛ فإذا صارَتْ معاني القُرآنِ مكانَ الخواطِرِ من قَلبِهِ، وهي الغالبةَ عليهِ، بحَيثُ يَصِيرُ إلَيهَا مَفزَعُهُ ومَلْجَؤُهُ، تَمَكَّنَ حِينَئِذٍ الإيمانُ من قَلبِهِ، وجَلَسَ على كُرسِيِّهِ، وصارَ له التَّصرُّفُ، وصارَ هو الآمِرَ المطاعَ أمرُهُ؛ فحِينَئِذٍ يَستَقِيمُ له سَيْرُهُ، ويَتَّضِحُ له الطَّريقُ، وتَراهُ سَاكِنًا وهو يُبارِي الرِّيحَ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

ثمَّ قالَ: فإنْ قُلتَ: إنَّكَ قد أَشَرْتَ إلى مقامٍ عظيمٍ فافتَحْ لي بابَهُ، واكشِفْ لي حجابَهُ، وكيفَ تَدَبُّرُ القُرآنِ وتَفَهُّمُهُ والإشرافُ على عجائِبِهِ وكُنوزِهِ؟ وهذه تفاسيرُ الأئمَّةِ بأيدِينَا فهل في البَيانِ غيرُ ما ذَكَرُوهُ؟

قُلتُ: سَأَضرِبُ لكَ أمثالًا؛ تَحتَذِي عليها، وتَجعَلُها إمَامًا لكَ في هذا المَقصَدِ:

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٨).

قَولَ اللهِ تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٢٧﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٣٠]:

فعَهدِي بكَ إذا قَرأْتَ هذه الآيةَ، وتَطلَّعْتَ إلى معناها وتَدَبَّرْتَها؛ فإنَّما تَطَّلِعُ منها على أنَّ الملائكةَ أَتَوْا إبراهيمَ في صُورةِ أضيافٍ يَأكُلونَ، وبَشَّرُوهُ بغُلامٍ عليمٍ، وأنَّ امرأتَهُ عَجِبَتْ من ذلكَ؛ فأخبرَتْهَا الملائكةُ أنَّ اللهَ قالَ ذلكَ، ولَم يُجاوِزْ تَدبُّرُكَ غَيرَ ذلكَ.

فاسمَعِ الآنَ بعضَ ما في هذه الآياتِ من أنواعِ الأسرارِ، وكم قد تَضَمَّنَتْ مِنَ الثَّناءِ على إبراهيمَ؟

ـ وكيفَ جَمَعَتْ آدابَ الضِّيافةِ وحُقوقَها؟ وكيفَ يُراعَى الضَّيفُ؟

ـ وما تَضَمَّنَتْ مِنَ الرَّدِّ على أهلِ الباطِلِ مِنَ الفلاسفةِ والمُعَطِّلَةِ.

ـ وكيفَ تَضَمَّنَتْ عَلَمًا عظيمًا من أعلامِ النُّبُوَّةِ؟

ـ وكيفَ تَضَمَّنَتْ جميعَ صِفاتِ الكمالِ، الَّتي مَرَدُّها إلى العِلمِ والحِكمَةِ؟

ـ وكيفَ أشارَتْ إلى دليلِ إمكانِ المعادِ بألطَفِ إشارةٍ وأَوضَحِها، ثم أفصَحَتْ بوُقُوعِهِ؟

ـ وكيفَ تَضَمَّنَتِ الإخبارَ عن عَدْلِ الرَّبِّ وانتقامِهِ مِنَ الأُمَمِ المُكَذِّبَةِ؟

ـ وتَضَمَّنَتْ ذِكرَ الإسلامِ والإيمانِ، والفَرْقَ بينَهُما.

ـ وتَضَمَّنَتْ بَقاءَ آياتِ الرَّبِّ الدَّالَّةِ على تَوحيدِهِ، وصِدقِ رُسُلِهِ، وعلى اليَومِ الآخِرِ.

ـ وتَضَمَّنَتْ أنَّهُ لا يَنْتَفِعُ بهذا كُلِّهِ إلَّا مَن في قَلبِهِ خَوفٌ من عذابِ الآخِرَةِ، وهمُ المؤمنُونَ بها، وأمَّا مَن لا يخافُ الآخِرَةَ ولا يُؤمِنُ بها، فلا يَنتَفِعُ بتِلكَ الآياتِ».

ثمَّ بَدَأَ في تَفصِيلِ ما أجمَلَهُ هنا(١).

٥ ـ سَلَامَةُ المُعتَقَدِ:

الإمامُ ابنُ القَيِّمِ إمامٌ من أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وقد قَرَّرَ في مُصنَّفاتِهِ أُصولَ أهلِ السُّنَّةِ، ورَدَّ على المخالِفِينَ لها مِنَ المبتدِعَةِ الضَّالِّينَ، والصُّوفِيَّةِ المُنحَرِفِينَ، إضافةً إلى بيانِهِ لضَلالِ الكُفَّارِ مِنَ اليَهُودِ والنَّصارَى والمشركِينَ(٢).

كما في كُتُبِهِ التَّاليةِ: «الصَّواعِقُ المُرسَلَهْ، على الجهميَّةِ والمُعَطِّلَهْ»، و: «اجتماعُ الجُيُوشِ الإسلاميَّهْ، على غَزْوِ المُعَطِّلَةِ والجَهمِيَّهْ»، و: «شِفَاءُ العَلِيلْ، في مسائلِ القَضاءِ والقَدَرِ والحِكمَةِ والتَّعليلْ».

وقد ظَهَرَتْ هذه الخاصِّيَّةُ بوُضوحٍ في تفسيرِهِ؛ حَيثُ فَسَّرَ الآياتِ الَّتي تَحمِلُ جانبًا عَقَدِيًّا على وَفقِ أُصولِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ورَدَّ على مَن تَأَوَّلَها تَأوِيلًا فَاسِدًا لتَقرِيرِ ضلالتِهِ.

وقد أوضَحَ الكثيرَ من جوانبِ هذه الخاصِّيَّةِ الدكتور صبري المتولي في دراستِهِ لمنهجِ أهلِ السُّنَّةِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ من خلالِ الدِّراسَةِ المَوضُوعِيَّةِ لتفسيرِ ابنِ القَيِّمِ(٣).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ:

ما ذَكَرَهُ حَولَ قولِ اللهِ تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة: ٨٠]:

---

(١) انظر: الرسالة التبوكية: (٧٠).
(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ٩٢٩).
(٣) انظر: منهج أهل السُّنَّة في تفسير القرآن الكريم: (٤٤٥).

حَيثُ قالَ: «وأفادَ كونُهُ ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة: ٨٠] مَطلُوبَينِ عَظِيمَينِ من أَجَلِّ مطالِبِ الدِّينِ:

أَحَدُهُما: أنَّهُ المتكلِّمُ، وأنَّهُ منه نَزَلَ، ومنه بَدَا، وهو الَّذي تَكَلَّمَ به.

ومِن هنا قال السَّلَفُ: منه بَدَا، ونظيرُهُ: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣].

وقولُهُ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢].

والثَّاني: عُلُوُّ اللهِ سبحانه فَوقَ خَلقِهِ؛ فإنَّ النُّزُولَ والتَّنزِيلَ الَّذي تَعقِلُهُ العقولُ، وتَعرِفُهُ الفِطَرُ، هو وُصولُ الشَّيءِ من أعلى إلى أسفَلَ - والرَّبُّ تعالى إنَّما يُخاطِبُ عبادَهُ بما تَعرِفُهُ فِطَرُهُم وتَشهَدُ به عُقُولُهُم[(١)]».

فانظُرْ هنا كيفَ أثبَتَ صِفَةَ الكلامِ وصِفَةَ العُلُوِّ من قَولِهِ: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهاتانِ الصِّفتانِ مِمَّا خالَفَ في إثباتهما بعضُ الطَّوائِفِ.

٦ - سُهُولَةُ تَفسيرِهِ ووُضُوحُهُ، وجاذِبِيَّةُ أُسلوبِهِ وبيانِهِ:

معلومٌ أنَّ التَّفسيرَ أصلُهُ منَ الظُّهورِ والبيانِ، والقَصْدُ منه تَيسِيرُ معاني القُرآنِ وإيضاحُها وإظهارُ ما فيها منَ الفوائدِ والأحكامِ، هذا هو التَّفسيرُ الأمثَلُ للقُرآنِ الكريمِ.

وابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ يُقرِّرُ أنَّكَ لا تَجِدُ كَلامًا أحسَنَ تَفسِيرًا، ولا أَتَمَّ بَيانًا من كلامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ ولهذا سَمَّاهُ اللهُ بَيانًا، وأخبَرَ أنَّهُ يَسَّرَهُ للذِّكرِ: يَسَّرَ ألفاظَهُ للحِفظِ، ومعانِيَهُ للفَهمِ، وأوامِرَهُ ونواهِيَهُ لِلامتِثالِ[(٢)].

كما أنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ يُؤَكِّدُ على أنَّ العالِمَ الفاضِلَ لَيسَ الَّذي يَأتِي إلى

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٤٥).

(٢) انظر تقرير ذلك في كتابه: الصواعق المرسلة: (١/ ٣٣٠).

الواضِحِ فيُعَقِّدُهُ ويُعَمِّيهِ، بل هو الَّذي يَأتِي إلى المُشكِلِ فيُوَضِّحُهُ ويُبيِّنُهُ(١).

ولِذَلِكَ كانَ رَحِمَهُ اللهُ طَوِيلَ النَّفَسِ في مُؤَلَّفاتِهِ، يُعاني الإيضاحَ جَهْدَهُ؛ فيُسهِبُ في البيانِ جِدًّا(٢).

قالَ الشَّوكانيُّ في تَرجَمَتِهِ: «ولَهُ من حُسنِ التَّصرُّفِ، مع العُذُوبَةِ الزَّائدةِ، وحُسنِ السِّياقِ ما لا يَقدِرُ عليهِ غالِبُ المصنِّفِينَ، بحَيثُ تَعشَقُ الأفهامُ كلامَهُ، وتَمِيلُ إليهِ الأذهانُ، وتُحِبُّهُ القُلُوبُ»(٣).

وعلى هذه الأُسُسِ الواضحةِ البَيِّنَةِ قامَ تفسيرُ ابنِ القَيِّمِ للقُرآنِ؛ فكانَ تفسيرًا سَهْلًا مع عُمقِهِ، بَيِّنًا مع غَزارَةِ مَعانِيهِ، مَفهُومًا مع كثرةِ فوائِدِهِ.

٧ ـ شُمُولِيَّةُ تفسيرِهِ، وكَثرَةُ المواضِيعِ العِلمِيَّةِ الَّتي احتَوَاهَا:

ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ العلماءِ المَوسُوعِيِّينَ، وهو إمامٌ في عِدَّةِ عُلومٍ، بل هو مِنَ المُتَبَحِّرِينَ في أكثَرِ عُلومِ الشَّريعةِ، وقد ظَهَرَ أثرُ هذه المَوسُوعِيَّةِ في تفسيرِهِ؛ فتَجِدُ فيه تقريراتِ مسائِلِ الاعتقادِ، وتحقيقاتِ عُلماءِ الأُصولِ، وأبحاثَ الفُقهاءِ، ومسائِلَ النَّحوِيِّينَ، وعُلومَ البَلاغِيِّينَ، إضافةً إلى تَعَرُّضِهِ لعُلومِ الفَلَكِ، وأسرارِ الخَلْقِ.

كلُّ هذه الموضوعاتِ تَجِدُ منها ما يَشفِي العليلَ، ويَروِي الغَلِيلَ وأنتَ تَقرَأُ في تفسيرِهِ رَحِمَهُ اللهُ!

وقد تَوَسَّعَ في بيانِ هذه الشُّمولِيَّةِ عندَ ابنِ القَيِّمِ الدكتورُ قاسم القثردي في رسالته: «ابنُ القَيِّمِ وآثارُهُ في التَّفسِيرِ»(٤).

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ٩٤٣).
(٢) البداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).
(٣) البدر الطالع: (١/ ١٤١).
(٤) ابن القَيِّمِ وآثاره في التفسير: (٢١٧).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّم:

ما ذَكَرَهُ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ ـ ٢١]:

حَيثُ قالَ: «فآياتُ الأرضِ أنواعٌ كثيرةٌ:

منها: خَلقُهَا وحُدُوثُها بعدَ عَدَمِها، وشواهِدُ الحُدوثِ والافتقارِ إلى الصَّانِعِ عليها لا تُجحَدُ؛ فإنَّها شَواهِدُ قائمةٌ بها.

ومنها: بُرُوزُ هذا الجانبِ فيها عنِ الماءِ مع كَونِ مُقتَضى الطَّبيعةِ أن يكونَ مَغمُورًا به.

ومنها: سَعَتُها وكِبَرُ خَلْقِهَا.

ومنها: تَسْطِيحُها؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ﴾ [الغاشية: ٢٠]، ولا يُنافِي ذلكَ كَونُها كُرِويَّةً؛ فَهِيَ كُرَةٌ، وفي الحقيقةِ لها سَطحٌ يَستَقِرُّ عليهِ الحيوانُ.

ومنها: أنَّهُ جَعَلَهَا ﴿فِرَٰشٗا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لِتَكُونَ مَقَرَّ الحيوانِ ومَسكَنَهُ.

وجَعَلَهَا ﴿قَرَارٗا﴾ [النمل: ٦١]، وجَعَلَهَا ﴿مِهَٰدٗا﴾ [النبأ: ٦] ﴿ذَلُولٗا﴾ [الملك: ١٥] تُوطَأُ بالأقدامِ وتُضرَبُ بالمعاوِلِ والفُؤُوسِ، وتَحمِلُ على ظَهرِهَا الأبنيةَ الثِّقالَ، فهي ذَلُولٌ مُسَخَّرَةٌ لِمَا يُرِيدُ العَبدُ منها.

وجَعَلَهَا ﴿بِسَاطٗا﴾ [نوح: ١٩]، وجَعَلَهَا ﴿كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥]؛ للأحياءِ تَضُمُّهُم على ظَهرِها، وللأمواتِ تَضُمُّهُم في بَطنِهَا.

وَ: ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦] فمَدَّهَا وبَسَطَها ووَسَّعَهَا ودَحَاها فهَيَّأَهَا لِمَا يُرادُ منها؛ بأنْ ﴿أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١]، وشَقَّ فيها الأنهارَ، وجَعَلَ فيها السُّبُلَ والفِجَاجَ.

ونَبَّهَ بجَعلِهَا ﴿مِهَٰدٗا﴾ [النبأ: ٦] و﴿فِرَٰشٗا﴾ [البقرة: ٢٢] على حِكمَتِهِ في جَعْلِهَا ساكنةً، وتلكَ آيةٌ أُخرَى إذ لا دعامةَ تَحتَها تُمسِكُها ولا علاقةَ

فَوقَها، ولكنَّها لمَّا كانت على وَجهِ الماءِ، كانت تُكْفَأُ فيه تَكَفُّؤ السَّفِينةِ فاقتَضَتِ العنايةُ الأزلِيَّةُ والحِكمةُ الإلٰهيَّةُ أنْ وَضَعَ عليها رواسِيَ يُثبِّتُها بها؛ لِئَلَّا تَميدَ ولِيَسْتقِرَّ عليها الأنامُ.

وجَعَلَها ﴿ذَلُولًا﴾ [الملك: ١٥] على الحكمةِ في أن لم تكن في غايةِ الصَّلابةِ والشِّدَّةِ كالحَدِيدِ؛ فيَمتَنِعَ حَفرُها، وشَقُّها، والبناءُ فيها، والغَرسُ والزَّرعُ، وبَعثُ النَّومِ عَلَيها والمَشيُ فيها.

ونَبَّهَ بكَونِها ﴿قَرَارًا﴾ [النمل: ٦١] على الحكمةِ في أنَّها لم تُخلَقْ في غايةِ اللِّينِ والرَّخاوةِ والدَّماثةِ؛ فلا تُمسِكُ بِنَاءً ولا يَستَقِرُّ عليها الحيوانُ ولا الأجسامُ الثَّقيلةُ؛ بل جَعَلَهَا بينَ الصَّلابةِ والدَّماثةِ.

وأشرَفُ الجواهرِ عندَ الإنسانِ الذَّهَبُ والفِضَّةُ والياقوتُ والزُّمُرُّدُ، فلو كانتِ الأرضُ من هذه الجواهرِ، لفاتَتْ مصالحُ العبادِ والحيوانِ منها وتَعَطَّلَتِ المنافعُ المقصودةُ منها.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ جواهِرَ التُّرابِ أشرَفُ من هذه الجواهرِ وأنفَعُ وأبرَكُ، وإنْ كانت تلكَ أغلَى وأعَزَّ، فغَلاؤُها وعِزَّتُها لِقِلَّتِها وإلَّا فالتُّرابُ أنفَعُ منها وأبرَكُ وأنفَسُ.

وكذلكَ لم يَجعَلْهَا شفَّافَةً؛ فإنَّ الجِسمَ الشَّفَّافَ لا يَستَقِرُّ عليهِ النُّورُ، وما كانَ كذلكَ لم يَقبَلِ السُّخونَةَ فيَبقَى في غايةِ البَردِ؛ فلا يَستَقِرُّ عليهِ الحيوانُ ولا يَتَأتَّى فيه النَّباتُ.

وكذلكَ لم يَجعَلْهَا صَقِيلَةً بَرَّاقَةً؛ لِئَلَّا يَحتَرِقَ ما عليها؛ بسَبَبِ انعكاسِ أشِعَّةِ الشَّمسِ؛ كما يُشاهَدُ مِنِ احتراقِ القُطنِ ونحوِهِ عندَ انعكاسِ شُعاعِ الجِسمِ الصَّقِيلِ الشَّفَّافِ.

فاقتَضَتْ حِكمَتُهُ سبحانه أنْ جَعَلَهَا كثيفةً غَبرَاءَ، فصَلَحَتْ أن تكونَ مُسْتَقَرًّا للحيوانِ والأنامِ والنَّباتِ.

ولمَّا كانَ الحيوانُ الهوائيُّ لا يُمكِنُهُ أن يعيشَ في الماءِ كالحيوانِ المائيِّ، أَبرَزَ له جانِبَها كما تَقَدَّمَ، وجَعَلَهُ على أوفَقِ الهيئاتِ لِمَصالِحِهِ، وأنشأَ منها طعامَهُ وقُوتَهُ، وكذلكَ خَلَقَ منها النَّوعَ الإنسانيَّ وأعادَهُ إلَيهَا ويُخرِجُهُ منها»(١).

٨ ـ سَلامَةُ تَفسِيرِهِ منَ الإسرائيليَّاتِ الباطلةِ، والأحاديثِ الواهِيَةِ:

الإمامُ ابنُ القَيِّمِ كانَ ذا عِلمٍ واسِعٍ بالحديثِ؛ سَنَدًا ومَتْنًا، وله في ذلكَ دراساتٌ نافعةٌ.

ولذا كانَ يَنْتَقِدُ بشِدَّةٍ مَن يَعتَمِدُ الإسرائيليَّاتِ في احتجاجِهِ دُونَ الْتِفَاتٍ لمُعارَضَتِها لأُصولِ الدِّينِ أو للصَّحِيحِ منَ الآثارِ.

وفي ذلكَ يقولُ: «وإنَّما يَحسُنُ الاستدلالُ على معاني القُرآنِ بما رَواهُ الثِّقاتُ وَرَثَةُ الأنبياءِ عن رسولِ اللهِ ﷺ»(٢).

بل نرى الإمامَ ابنَ القَيِّمِ يُعرِضُ بالكُلِّيَّةِ عن ذِكرِ ما فيه مَساسٌ وعَدَمُ صَونٍ للكتابِ الكريمِ، أو ما يَشُوبُ سِيَرَ أنبياءِ اللهِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عَلَيهِم، ممَّا قد لا يَحذَرُ منه كثيرٌ مِنَ المؤلِّفِينَ.

فهو يَعلَمُ مقدارَ ما أفسَدَتْ هذه الآفاتُ في عقائدِ المسلِمِينَ، ورَغَّبَتْهَا في تَحويلِ الإسلامِ إلى رَهبانِيَّةٍ وقِصَصٍ وحكاياتٍ لصَرفِهِم عنِ المَقصَدِ الأَسمَى؛ أَلَا وهو العِلمُ الصَّحيحُ النَّافعُ مع العَمَلِ الصَّائبِ.

ولذا فإنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ لم يَنقُلْ منَ الأخبارِ ما يُكَذِّبُهُ الشَّرعُ، أو يخالِفُ العقيدةَ، أو يَقدَحُ في عِصمَةِ نبيٍّ إلَّا بَيَّنَ ذلكَ ووَضَّحَهُ وفَنَّدَهُ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٨٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (١٤٠٨/٤).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّم:

ما ذَكَرَهُ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]:

حَيثُ قالَ: «فأَخبرَ سُبحانَهُ أنَّهُ ليسَ لمُؤمِنٍ أنْ يختارَ بعدَ قضائِهِ وقضاءِ رسولِهِ ﷺ، ومَن تَخَيَّرَ بعدَ ذلكَ، فقد ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا»(١).

وقالَ: «وأمَّا ما زَعَمَهُ بعضُ مَن لم يَقدُرْ رسولَ اللهِ ﷺ حَقَّ قَدرِهِ أنَّهُ ابْتُلِيَ به في شأنِ زَينَبَ بنتِ جَحشٍ(٢)، وأنَّهُ رآها فقالَ: سُبحانَ مُقَلِّبِ القُلُوبِ، وأَخَذَتْ بقَلبِهِ، وجَعَلَ يقولُ لزَيدِ بنِ حارِثَةَ(٣): أَمسِكْهَا حتَّى أنزَلَ اللهُ عليهِ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

فظَنَّ هذا الزَّاعِمُ أنَّ ذلكَ في شأنِ العِشقِ، وصَنَّفَ بعضُهُم كِتابًا في العِشقِ، وذَكَرَ فيه عِشقَ الأنبياءِ وذَكَرَ هذه الواقعةَ.

وهذا من جَهلِ هذا القائلِ بالقُرآنِ وبالرُّسُلِ، وتَحمِيلِهِ كلامَ اللهِ ما لا يَحتَمِلُهُ، ونِسبَتِهِ رسولَ اللهِ ﷺ إلى ما بَرَّأَهُ اللهُ منه؛ فإنَّ زَينَبَ بنتَ جَحشٍ كانت تَحتَ زَيدِ بنِ حارِثَةَ، وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ قد تَبَنَّاهُ، وكانَ

---

(١) إعلام الموقعين: (١/ ٨٦).

(٢) **هي**: أم المؤمنين زينب بنت جحش الأسدية، أسلمت قديمًا، تزوجها زيد بن حارثة ثم طلّقها، فتزوجها النبيُّ ﷺ بأمرِ الله تعالى، ماتت سنة: (٢٠هـ). صفة الصفوة: (٢/ ٤٦)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٢١١).

(٣) **هو**: **زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي**، مولى رسول الله ﷺ، شهد المشاهد كلَّها، كان منَ الرماة المجيدين، استشهد في معركة مؤتة سنة: (٨هـ). **انظر**: أسد الغابة: (٢/ ٢٢٤)، وسير أعلام النبلاء: (١/ ٢٢٠).

يُدْعَى زَيدَ بنَ مُحمَّدٍ، وكانت زينبُ فيها شَمَمٌ وتَرَفُّعٌ عليهِ، فشَاوَرَ رسولَ اللهِ ﷺ في طلاقِها، فقالَ له رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وأخفَى في نَفسِهِ أن يَتَزَوَّجَها إن طَلَّقَها زَيدٌ، وكانَ يَخشَى مِن قالَةِ النَّاسِ: أنَّهُ تَزَوَّجَ امرأةَ ابنِهِ؛ لأنَّ زَيْدًا كانَ يُدعَى ابنَهُ، فهذا هو الَّذي أخفاهُ في نفسِهِ(١)، وهذه هي الخشيةُ منَ النَّاسِ الَّتي وَقَعَتْ له؛ ولهذا ذَكَرَ سُبحانَهُ هذه الآيةَ يُعَدِّدُ فيها نِعَمَهُ عليهِ لا يُعاتِبُهُ فيها، وأَعلَمَهُ أنَّهُ لا يَنبَغِي له أن يَخشَى النَّاسَ فيما أَحَلَّ اللهُ له، وأنَّ اللهَ أَحَقُّ أن يَخشَاهُ، فلا يَتَحَرَّجُ ما أَحَلَّهُ له لأَجْلِ قَولِ النَّاسِ.

ثمَّ أَخبَرَهُ أنَّهُ سبحانه زَوَّجَهُ إيَّاهَا بعد قضاءِ زَيدٍ وَطَرَهُ منها لِتَقْتَدِيَ أُمَّتُهُ به في ذلكَ، ويَتَزَوَّجَ الرَّجلُ بامرأةِ ابنِهِ منَ التَّبنِّي لا امرأةِ ابنِهِ لِصُلبِهِ، ولهذا قالَ في آيةِ التَّحريمِ: ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ [النساء:٢٣] وقالَ - في هذه السُّورةِ -: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقالَ في أوَّلِها: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، فتَأَمَّلْ هذا الذَّبَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ ودَفْعَ طَعنِ الطَّاعنينَ عنهُ. وباللهِ التَّوفيقُ»(٢).

٩ ـ حِرصُهُ على التَّوفِيقِ بينَ أقوالِ السَّلَفِ في التَّفسِيرِ:

اعتَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بذِكرِ أقوالِ السَّلَفِ في تفسيرِهِ، وإذا صَحَّتْ عنهم عِدَّةُ أقوالٍ في تفسيرِ آيةٍ أو لَفظَةٍ قُرآنِيَّةٍ، وكانَ بَينَها تعارُضٌ في الظَّاهرِ، أو اختِلافٌ في المعنَى؛ فإنَّهُ يَحرِصُ على الجَمعِ بَينَها ما

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة الأحزاب: (ح٣١٣١)، (١٠/٤٩٦)، والحاكم في المستدرك: كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر زينب بنت جحش ﵂: (ح٦٨٦٤)، (١٦/١٨).

(٢) زاد المعاد: (٤/٢٦٦).

استطاعَ إلى ذلك سَبِيلًا، ويَحمِلُها على أحسَنِ المحامِلِ؛ تَقدِيرًا منه لهم، وثِقَةً منه بحُسنِ فَهمِهِم، وثاقِبِ نَظَرِهِم.

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّم:

ما ذَكَرَهُ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦]:

حَيثُ قالَ: «فهذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ للأصنامِ الَّتي لا تَسمَعُ ولا تَنطِقُ ولا تَعقِلُ وهي كَلٌّ على عابدِها، يحتاجُ الصَّنَمُ إلى أن يَحمِلَهُ عابِدُهُ ويَضَعَه ويُقِيمَه ويَخدُمَه، فكيفَ يُسَوُّونَهُ في العبادةِ باللهِ الَّذي يَأمُرُ بالعَدلِ والتَّوحيدِ، وهو قادرٌ مُتَكلِّمٌ غَنِيٌّ، وهو على صِراطٍ مستقيم في قَولِهِ وفِعلِهِ؛ فقَولُهُ صِدقٌ ورُشدٌ ونُصحٌ وهُدًى، وفِعلُهُ حِكمَةٌ وعَدلٌ ورَحمَةٌ ومَصلَحَةٌ.

هذا أَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ وهو الَّذي لم يَذكُرْ كثيرٌ مِنَ المُفَسِّرينَ غيرَهُ، ومَن ذَكَرَ غيرَهُ قَدَّمَهُ على الأقوالِ ثمَّ حكاها بعدَهُ؛ كما فَعَلَ البَغَوِيُّ؛ فإنَّهُ جزَمَ به وجعَلَهُ تفسيرَ الآيةِ، ثمَّ قالَ: وقالَ الكَلبِيُّ: «يَدُلُّكُم على صراطٍ مُستَقِيم»[(١)].

قُلتُ: ودَلالَتُهُ لنا على الصِّراطِ هي من مُوجَبِ كَونِهِ سبحانه على الصِّراطِ المستقيم؛ فإنَّ دَلالتَهُ بِفِعلِهِ وقَولِهِ، وهو على الصِّراطِ المستقيم في أفعالِهِ وأقوالِهِ، فلا يُناقِضُ قَولَ مَن قالَ: إنَّهُ سُبحانَهُ على الصِّراطِ المُستَقِيم.

قالَ: وقِيلَ هو رسولُ اللهِ ﷺ؛ يَأمُرُ بالعَدلِ وهو على صِراطٍ مُستَقِيم.

قُلتُ: وهذا حَقٌّ لا يُناقِضُ القَولَ الأوَّلَ؛ فاللهُ على الصِّراطِ

---

(١) تفسير البغوي: (٥/ ٣٣).

المستقِيمِ، ورسولُهُ عليهِ؛ فإنَّهُ لا يَأمُرُ ولا يَفعَلُ إلا مُقتضاهُ ومُوجَبَهُ.

وعلى هذا يكونُ المَثَلُ مَضرُوبًا لإمامِ الكُفَّارِ وهادِيهِم وهو الصَّنَمُ الَّذي هو أبكَمُ لا يَقدِرُ على هُدًى ولا خَيرٍ، ولإمامِ الأبرارِ وهو رسولُ اللهِ ﷺ الَّذي يَأمُرُ بالعَدلِ وهو على صراطٍ مُستَقِيمٍ.

وعلى القَولِ الأوَّلِ يكونُ مَضرُوبًا لمَعبُودِ الكُفَّارِ ومعبودِ الأبرارِ.

والقَولانِ مُتلازِمَانِ؛ فبَعضُهُم ذَكَرَ هذا، وبعضُهُم ذَكَرَ هذا، وكِلاهُمَا مرادٌ منَ الآيةِ.

قالَ: وقيلَ كِلاهُمَا للمُؤمِنِ والكافِرِ يَروِيهِ عَطِيَّةُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

وقالَ عطاءٌ: «الأبكَمُ أُبَيُّ بنُ خَلَفٍ، ومَن يَأمُرُ بالعَدلِ حَمزَةُ وعُثمانُ بنُ عَفَّانَ وعُثمانُ بنُ مَظعُونٍ»[1].

قُلتُ: والآيةُ تَحتَمِلُهُ، ولا يُناقِضُ القَولَينِ قبلَهُ، فإنَّ اللهَ على صراطٍ مُستَقِيمٍ ورسولُهُ وأتباعُ رسولِهِ، وضِدُّ ذلكَ مَعبُودُ الكُفَّارِ وهادِيهِم والكافِرُ التَّابعُ والمَتبُوعُ والمَعبُودُ.

فيكونُ بعضُ السَّلَفِ ذَكَرَ أعلَى الأنواعِ، وبعضُهُم ذَكَرَ الهادِيَ، وبعضُهُم ذَكَرَ المستَجِيبَ القابِلَ، وتكونُ الآيةُ مُتناوِلَةً لذلكَ كُلِّهِ، ولذلِكَ نظائِرُ كثيرةٌ في القُرآنِ»[2].

ففِي هذا النَّصِّ نَجِدُ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ جَمَعَ بينَ الأقوالِ وصَوَّبَها جَمِيعًا ونَظَمَهَا في سِلكٍ واحِدٍ بحَيثُ يَقبَلُهُ القَارِئُ والنَّاظِرُ فيه على أحسَنِ وَجهٍ وأنظَمِهِ.

---

(١) تفسير البغوي: (٥/ ٣٤)، **وعثمان بن مظعون هو**: الصحابي الجليل أبو السائب عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، مات في شعبان سنة: (٣هـ). **انظر**: سير أعلام النبلاء: (١/ ١٥٣)، والإصابة: (٢/ ٤٥٧).

(٢) مدارج السالكين: (١/ ١٨).

١٠ - عِنايَتُهُ بالتَّرجِيحِ بينَ الأقوالِ:

للإمامِ ابنِ القَيِّمِ عنايةٌ كبيرةٌ بالاختيارِ والتَّرجِيحِ بينَ الأقوالِ؛ فهو - في الغالبِ - يَستَدِلُّ للصَّحِيحِ منها، ويُبَيِّنُ وجهَ ضَعفِ الضَّعيفِ، ويُناقِشُ أدِلَّةَ القَولِ المَرجُوحِ، من غيرِ تَعَصُّبٍ لمَذهَبٍ أو رَأيٍ أو هَوًى، وهذه مَيزَةٌ كبيرةٌ تَشتَدُّ الحاجةُ إلَيهَا عندَ الدَّارِسِينَ، ولا سِيَّما إذا كانَ التَّرجِيحُ صَادِرًا عن إمامٍ كبيرٍ، حافِظٍ للمَنقُولِ، رَأسٍ في المَعقُولِ؛ كالإمامِ ابنِ القَيِّمِ.

وقد كُتِبَ لاختياراتِ هذا الإمامِ في التَّفسيرِ وغيرِهِ منَ الفُنونِ القَبولُ عندَ النَّاسِ؛ وذلكَ لِمَا تَشتَمِلُ عليهِ منَ البَراهِينِ السَّاطعةِ؛ والأدلَّةِ الواضحةِ.

فقد كانَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجتَهِدُ اجتهادًا عظيمًا في معرفةِ القَولِ الحَقِّ في معنَى الآيةِ، ويَلجَأُ إلى اللهِ تعالى ويَسأَلُهُ الهدايةَ إلى ذلكَ.

ومَسائِلُ هذه الرِّسالةِ دَلِيلٌ واضحٌ على إمامةِ هذا العالِمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ.

١١ - شُمُولِيَّةُ تَفسِيرِهِ على العنايةِ بسُلوكِ الإنسانِ وتَربِيَتِهِ:

إنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ يَستَهدِفُ في توجيهاتِهِ التَّفسيريَّةِ وتَأَمُّلاتِهِ القُرآنيَّةِ هدايةَ النَّاسِ إلى هذا الكتابِ والأخذِ بتعاليمِهِ.

فاهتَمَّ كثيرًا في كتاباتِهِ بتَقويمِ النُّفُوسِ، ومعالجةِ القُلُوبِ وتَهذِيبِها، ورَبطِها باللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وتَلَمُّسِ الآفاتِ الَّتي قد تَعرِضُ لها، ثم بتَسلِيطِ الأضواءِ على هذه الآفاتِ واستئصالِها بالأدويةِ النَّافعةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ.

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ القَلبَ يَعرِضُ له مَرَضَانِ عظيمانِ، إن لم يَتَدَارَكْهُما

العبدُ، ترامِيًا به إلى التَّلَفِ ولا بُدَّ: وهما الرِّياءُ والكِبرُ، فدَواءُ الرِّياءِ بـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ودواءُ الكِبرِ بـ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ...﴾

فإذا عُوفِيَ من مَرَضِ الرِّياءِ بـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ومن مَرَضِ الكِبرياءِ والعُجبِ بـ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ومِن مَرَضِ الضَّلالِ والجَهلِ بـ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، عُوفِيَ من أمراضِهِ وأسقامِهِ، ورَفَلَ في أثوابِ العافيةِ، وتَمَّتْ عليهِ النِّعمَةُ، وكانَ منَ المُنعَمِ عليهم؛ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وهم أهلُ فسادِ القَصدِ الَّذينَ عَرَفُوا الحَقَّ وعَدَلُوا عنهُ، وَ: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ وهم أهلُ فسادِ العِلمِ؛ الَّذينَ جَهِلُوا الحَقَّ ولم يَعرِفُوهُ»[(١)].

فانظُرْ له في هذا النَّصِّ كيفَ قَرَّرَ أنَّ الفاتحةَ عِلاجٌ للقَلبِ وأنَّ أمراضَ القَلبِ عِلاجُهَا في كَلِمَتَيْنِ منَ الفاتحةِ!

وحُقَّ له هذا الفَهمُ؛ فإنَّ العبادةَ الصَّحيحةَ تَنزعُ منَ القَلبِ الرِّياءَ وفسادَ القَصدِ، والاستعانةُ باللهِ تَنزعُ منَ القَلبِ الغُرُورَ والكِبرَ فما كانت له الاستقامةُ لَولَا إغاثةُ اللهِ عَلَيهِما، فإذا صَحَّ وتعافَى، ظَهَرَتْ آثارُ هذه العافيةِ عليهِ؛ وهي الاستقامةُ على الصِّراطِ المستقيمِ، وحَمِدَ العاقبةَ إذا عَرَفَ هَلاكَ مَن حولَهُ ممَّنْ لم يَتَدَاوَ بالفاتحةِ الَّذينَ هم أهلُ غَضَبِهِ، أوِ الضَّالِّينَ عن صِراطِهِ[(٢)].

فمَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ أنَّ القُرآنَ لم يَنزِلْ إلَّا للهِدايةِ، فإذا قُرِنَتِ اللَّطائفُ التَّفسيريَّةُ والنِّكاتُ العِلمِيَّةُ بالتَّوجِيهِ الهادفِ، كانَ ذلكَ من أعظَمِ الخِدمةِ لكتابِ اللهِ ولمَن يَتَأَمَّلُ تَفسِيرَهُ[(٣)].

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٥٤).
(٢) ابن القيِّم وآثاره في التفسير: (٢٢٩).
(٣) ابن القيِّم وآثاره في التفسير: (١٩٩).

١٢ ـ عنايتُهُ بلَطائِفِ النَّظمِ القُرآنيِّ:

أَخَذَ النَّظمُ القُرآنيُّ بلُبِّ ابنِ القَيِّمِ؛ فأطرَقَ فيه الفِكرَ إطراقا عَجِيبًا وأَتَى منه بالدُّرَرِ واللَّطائفِ التَّفسيريَّةِ الرَّائعةِ.

فابنُ القَيِّمِ يَرَى أنَّ فصاحةَ القُرآنِ وبلاغَتَهُ ونَظْمَهُ فَرْدٌ من أفرادِ إعجازِهِ[١].

ولذا وَقَفَ عندَ كثيرٍ من كلماتِ القُرآنِ يَتَدَبَّرُ مواضِعَها ممَّا بَعدَها وما قَبلَها أحيانًا، ووَقَفَ وَقفاتٍ أُخرَى في صياغةِ بعضِ الآياتِ المُشابِهَةِ لغَيرِهَا، وتَساءَلَ لماذا كان نَظْمُها غيرَ نَظمِ تِلكَ، ووَقَفَ عندَ بعضِ الآياتِ، وقالَ: لماذا كانت كُلُّها في القُرآنِ على وَتِيرَةٍ واحدةٍ، ووَقَفَ عندَ آيةٍ خالَفَ مَبناها جميعَ الآياتِ المماثلةِ لها في القُرآنِ وقالَ: لماذا كانت هنا بهذا المَبنَى دُونَ غَيرِهِ منَ المواضِعِ، بل وَقَفَ عندَ الأحرُفِ وقالَ: لماذا هذا الحَرفُ هنا، وكيفَ لو أُبدِلَ بغَيرِهِ، ولماذا ذُكِرَ هذا الحَرفُ هنا، ولم يُذكَرْ هناك، بل وَقَفَ عندَ صياغةِ الكلمةِ الواحدةِ، وقالَ: لماذا عَبَّرَ بها ولوِ استُعِيضَتْ بغَيرِهَا الَّتي تُعطِي مَعنَاها هل سَتُؤَدِّي ما تُؤَدِّيهِ هذه الكلمةُ، كما وَقَفَ عندَ مناسبةِ الفاصِلَةِ القُرآنِيَّةِ للآيةِ، كُلُّ هذه الوَقفاتِ يُجِيبُ عنها بإظهارِ بدائعَ عَجِيبَةٍ في النَّظمِ القُرآنيِّ.

وهذا النَّمَطُ منَ الدِّراسةِ للنَّظمِ القُرآنيِّ يُظهِرُ قُوَّةَ المُفَسِّرِ المتأمِّلِ لكلامِ اللهِ كما يُظهِر للقارِئِ الَّذي يَطَّلِعُ على هذه الدِّراسةِ ما لكتابِ اللهِ من ترابُطٍ بينَ أجزائِهِ وما له أيضًا من صَدارَةٍ على جميعِ الكلامِ.

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ:

أنَّهُ بَيَّنَ جملةً من أسرارِ تَقدُّمِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على: ﴿وَإِيَّاكَ

---

(١) بدائع الفوائد: (٤/ ١٣٥).

نَسْتَعِينُ﴾؛ فقالَ: «وتَقدِيمُ العبادةِ على الاستعانةِ في الفاتحةِ من بابِ تقديمِ الغاياتِ على الوسائلِ، إذِ العبادةُ غايةُ العبادِ الَّتي خُلِقُوا لها، والاستعانةُ وَسِيلَةٌ إِلَيها، والآيةُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مُتَعلِّقٌ بأُلُوهِيَّتِهِ واسمِهِ: «اللهِ»؛ فقُدِّمَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ عَلَى ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ كما قُدِّمَ اسمُ «اللهِ» على «الرَّبِّ» في أوَّلِ السُّورةِ.

ولأنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ قَسْمُ الرَّبِّ؛ فكانَ منَ الشَّطرِ الأوَّلِ، الَّذي هو ثناءٌ على اللهِ تعالى؛ لِكَونِهِ أولَى به، و: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَسْمُ العَبدِ، فكانَ منَ الشَّطرِ الَّذي له؛ وهو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى آخِرِ السُّورَةِ».

إلى آخِرِ ما ذَكَرَ من أسرارِ التَّقدِيمِ في ذلكَ.

ثم ذَكَرَ بعدَ ذلكَ لماذا قُدِّمَ «المَعبُودُ والمُستَعانُ» على «نَعبُدُ ونَستَعِينُ»؛ فقالَ: «وأمَّا تقديمُ المعبودِ والمُستعانِ على الفِعلَينِ، ففِيهِ أدَبُهُم مع اللهِ؛ بتَقدِيمِ اسمِهِ على فِعلِهِم، وفيه الاهتمامُ وشِدَّةُ العنايةِ به، وفيه الإيذانُ بالاختصاصِ المُسَمَّى بالحَصرِ، فهو في قُوَّةِ: «لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَلَا نَستَعِينُ إِلَّا بِكَ»، والحاكمُ في ذلكَ ذَوقُ العربيَّةِ والفِقهُ فِيهَا، واستِقرَاءُ مَوارِدِ استعمالِ ذلكَ مُقَدَّمًا[(١)]».

إلى آخِرِ ما ذَكَرَ من تأمُّلٍ في ألفاظِ الآياتِ بما يُؤَدِّي إلى معرفةِ جوانبَ قَيِّمَةٍ من بديعِ النَّظمِ القُرآنيِّ الجليلِ[(٢)].

١٣ ـ اشتِمَالُ تَفسيرِهِ على كثيرٍ من أُصولِ التَّفسيرِ وقواعِدِهِ:

ذَكَرَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أثناءَ تفسيرِهِ للآياتِ الكثيرَ من أُصولِ التَّفسيرِ وقواعِدِهِ، وبَنَى عليها كثيرًا من ترجيحاتِهِ واختياراتِهِ في التَّفسِيرِ.

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٧٥).

(٢) ابن القَيِّم وآثاره في التفسير: (١٨٢).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تفسيرِ ابن القَيِّم:

قاعدةٌ: «إذا احتَمَلَ الكلامُ الإضمارَ وعَدَمَهُ؛ فالأصلُ عَدَمُهُ إلا بدليلٍ»[(١)]:

فقد ذَكَرَ ابنُ القَيِّم أنَّ الإضمارَ ثلاثةُ أنواعٍ:

النَّوعُ الأوَّلُ: نوعٌ يُعلَمُ انتفاؤُهُ قَطْعًا، وأنَّ إرادتَهُ باطلةٌ.

وهو حالُ أكثرِ الكلامِ؛ فإنَّهُ لو سُلِّطَ عليهِ الإضمارُ، فَسَدَ التَّخاطُبُ، ولم يَفهَمْ أحدٌ مُرادَ أحدٍ؛ إذ يُمكِنُهُ أن يُضمِرَ كَلِمَةً تُغَيِّرُ المعنَى، ولا يَدُلُّ المخاطَبَ عَلَيهَا.

النَّوعُ الثَّاني: ما يَشهَدُ السِّياقُ والكلامُ به؛ فكأنَّهُ مَذكُورٌ في اللَّفظِ، وإنْ حُذِفَ اختِصَارًا.

وقد ذَكَرَ أمثلةً على كُلِّ نوعٍ من هَذَينِ النَّوعَينِ.

النَّوعُ الثَّالثُ: كَلامٌ يَحتَمِلُ الإضمارَ ويَحتَمِلُ عَدَمَهُ.

وهذا النَّوعُ إذا كانَ المتكلِّمُ به يُريدُ البيانَ والهدايةَ والإيضاحَ بكُلِّ طَرِيقٍ، فإنَّ كلامَهُ يُحمَلُ على الأصلِ فيه، وهو عَدَمُ الإضمارِ، إلَّا أن يُقِيمَ للسَّامِعِ دَلِيلًا يَدُلُّ على ما أَضمَرَ.

وإن لَم يَجعَلْ له عليهِ دَلِيلًا، فإنه لم يَقصِدْ بيانَهُ له، بل عَدَلَ عن بيانِهِ إلى بيانِ المَذكُورِ؛ فلا يُقالُ: إنَّ كلامَهُ دَلَّ عليهِ بالإضمارِ؛ فإنَّ هذا كَذِبٌ صريحٌ عليهِ[(٢)].

ومنَ الأمثلةِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه القاعدةِ:

ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٦]، فقد رَجَّحَ أنَّ الأمرَ هنا أَمرٌ كَونِيٌّ لا شَرعِيٌّ،

---

(١) انظر: شفاء العليل: (٢/ ٧٦٩)، وقواعد التفسير: (١/ ٤١٦).

(٢) الصواعق المرسلة: (٢/ ٧١٠).

وذَكَرَ وُجُوهًا تَدُلُّ على القَولِ الَّذي رَجَّحَهُ؛ ومنها: «أنَّ الإضمارَ على خِلافِ الأَصلِ؛ فلا يُصارُ إلَيهِ إلَّا إذا لم يُمكِنْ تَصحِيحُ الكلامِ بدُونِهِ»[١].

١٤ ـ أنَّهُ يَحرِصُ في تفسيرِهِ على الإضافةِ إلى ما ذَكَرَهُ السَّابقونَ، والانطلاقِ من حَيثُ انتَهَى المُتَقَدِّمُونَ:

فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ عندَما يَتَعَرَّضُ للمباحثِ التَّفسيريَّةِ الَّتي هي صُلبُ التَّفسيرِ منَ المباحثِ اللَّفظِيَّةِ، وذِكرِ الأقوالِ والمُوازنةِ بينَها؛ فإنَّهُ مَعدُودٌ في هذا البابِ من مُتَوَسِّطِي المُفَسِّرِينَ في الغالِبِ، ولا يَصِلُ إلى درجةِ أئمَّةِ التَّفسيرِ البارزِينَ؛ كابنِ جَرِيرٍ، وابنِ عَطِيَّةَ، ومَن في طَبَقَتِهِما.

وأمَّا فِيمَا بعدَ ذلكَ منِ استخراجِ كُنوزِ نُصوصِ القُرآنِ، واستنباطِ فوائدِها، وإبرازِ أسرارِها، والعنايةِ بمَقاصِدِها؛ فهو البَحرُ الَّذي لا ساحِلَ له، والإمامُ الَّذي لا يُجارَى.

فهو رَحِمَهُ اللهُ يَعلَمُ أنَّ المُفَسِّرينَ قد أشبَعُوا تِلكَ المسائلَ التَّفسيريَّةَ بَحثًا، وأَوْلَوْهَا عنايةً كبيرةً، ووَصَلُوا فيها إلى نتائجَ ربما لا يَستَطِيعُ مَن بَعدَهُمُ الوُصولَ إلَيهَا، والمَطلُوبُ الأَهَمُّ ممَّن بَعدَهُم أن يُتِمُّوا البناءَ، ويَجبُرُوا النَّقصَ، لا أن يُكَرِّرُوا ما سَبَقَ ذِكرُهُ، وهذا ما تَمَيَّزَ به ابنُ القَيِّمِ؛ فهو يَعتَمِدُ ما ذَكَرَهُ المتقدِّمُونَ، ويُحَقِّقُهُ لِيَجْبُرَ خَلَلَهُ ونَقْصَهُ، ثمَّ يَجتَهِدُ في إتمامِهِ وتكميلِهِ لِيَصِلَ به إلى الهدفِ المَنشُودِ، والغايةِ المَرجُوَّةِ.

وهذا ما جَعَلَ لتَفسيرِ ابنِ القَيِّمِ طابَعَهُ الخاصَّ، وأسلوبَهُ المُمَيَّزَ[٢].

---

(١) شفاء العليل: (٢/ ٧٦٩).

(٢) اختيارات ابن القَيِّم للقحطاني: (٦٨).

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في تَفسِيرِ ابنِ القَيِّمِ:

ما نَقَلَهُ عنِ السُّهَيلِيِّ(١) في المقارَنةِ بينَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، ولماذا قالَ في الأُولَى بِـ: (عَلَى)، وفي الثَّانيةِ بِـ: (الباء) وما الفَرقُ؟

قالَ السُّهَيلِيُّ: فالفَرقُ أنَّ الآيةَ الأُولَى وَرَدَتْ في إظهارِ أمرٍ كانَ خَفِيًّا وإبداءِ ما كانَ مَكنُونًا، فإنَّ الأطفالَ إذ ذاكَ كانُوا يُغَذَّوْنَ ويُصنَعُونَ سِرًّا، فلمَّا أرادَ أن يُصنَعَ مُوسى ويُغَذَّى ويُرَبَّى على حالِ أمنٍ وظُهورِ أمرٍ، لا تَحتَ خَوفٍ واستِسْرَارٍ، دَخَلَتْ ﴿عَلَىٰ﴾ في اللَّفظِ تَنْبِيهًا على المعنَى؛ لأنَّها تُعطِي معنَى الاستعلاءِ، والاستعلاءُ ظُهورٌ وإبداءٌ فكأنَّهُ سبحانَهُ يقولُ: «ولِتُصْنَعَ على أمنٍ، لا تَحتَ خَوفٍ» وذَكَرَ العَينَ لِتَضمُّنِها معنَى الرِّعايةِ والكَلأ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] و﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] فإنَّهُ إنَّما يريدُ برعايةٍ منَّا وحِفظٍ، ولا يريدُ إبداءَ شَيءٍ ولا إظهارَهُ بعدَ كَتمٍ، فلم يَحتَجْ في الكلامِ إلى معنَى ﴿عَلَىٰ﴾ بخِلافِ ما تَقَدَّمَ(٢).

قالَ ابنُ القَيِّمِ: «هذا كلامُهُ، ولم يَتَعَرَّضْ رحمه الله تعالى لوَجهِ الإفرادِ هناك، والجَمْعِ هنا، وهو من ألطَفِ معانِي الآيةِ، والفَرقُ بَينَهُما يَظهَرُ من الاختصاصِ الَّذي خُصَّ به مُوسَى؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾؛ فإنَّ هذه الإضافةَ إضافةُ تخصيصٍ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾:

---

(١) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ السهيلي الخثعمي الأندلسي المالكي، كان عالمًا بالعربية، والقراءات، والتفسير، وصناعة الحديث، من مصنفاته: الرَّوضُ الأُنُف، والتعريف والإعلام، توفي سنة: (٥٨١هـ). انظر: طبقات المفسرين: (١/ ٢٧٢)، وبغية الوعاة: (٢/ ٨١).

(٢) البرهان في علوم القرآن: (٢/ ٨٧).

فلَيسَ فيه من الاختصاصِ في صُنعِ مُوسَى على عَينِهِ ﷺ واصطناعِهِ إيَّاهُ لنَفسِهِ.

وما يُسنِدُهُ سبحانه إلى نفسِهِ بصِيغَةِ ضميرِ الجَمعِ قد يُرِيدُ به ملائكتَهُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَأَتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، وقولِهِ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ...﴾ [يوسف: ٣] ونظائرِهِ، فتَأَمَّلْهُ»[1].

فانظُرْ له هنا كيفَ نَقَلَ هذه اللَّطيفةَ في المقارنةِ بينَ الآيتَينِ ثمَّ زادَ عَلَيها لطيفةً أُخرَى من عِندِهِ يَرَى أنَّ بها يَتِمُّ الفَرقُ بينَ الآيتَينِ.

وقد سارَ على هذا المنوالِ في كثيرٍ من آياتِ القُرآنِ وهو مع ذلكَ يَرَى أنَّ هناكَ الكثيرَ الَّذي لم يَصِلْ إلَيهِ، فأسرارُ التَّنزيلِ فَوقَ ما ذُكِرَ وأَجَلُّ.

❁ ❁ ❁

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٦٠٥).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

المَكانَةُ العِلمِيَّةُ لتَرجِيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التَّفسيريَّةِ

تَظهَرُ المكانةُ العِلمِيَّةُ لتَرجِيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التَّفسيريَّةِ من خلالِ الأمورِ التَّاليةِ:

أ ـ مكانةُ هذا العِلمِ:

فمَعرِفَةُ الصحيحِ منَ الأقوالِ من أَهَمِّ ما يَجِبُ على طالبِ العِلمِ أن يَهتَمَّ به، والتَّمييزُ بينَ صحيحِ الأقوالِ وسَقِيمِها هو العِلمُ الحقيقيُّ النَّافعُ لصاحِبِهِ.

هذا ما قَرَّرَهُ ابنُ القَيِّمِ، وأَكَّدَ عليهِ في أكثَرَ من مَوضِعٍ.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «فلَيسَ العِلمُ كثرَةَ النَّقلِ والبَحثِ والكَلامِ، ولكن نُورٌ يُمَيِّزُ به صَحِيحُ الأقوالِ من سَقِيمِها، وحَقُّها من باطِلِها، وما هو من مشكاةِ النُّبُوَّةِ ممَّا هو من آراءِ الرِّجالِ»[١].

وقالَ أيضًا: «أعلَى الهِمَمِ في طلبِ العِلمِ: طَلَبُ علمِ الكتابِ والسُّنَّةِ، والفَهمِ عنِ اللهِ ورسولِهِ نَفسَ المُرادِ، وعِلمِ حُدودِ المُنزَلِ.

وأخَسُّ هِمَمِ طُلابِ العِلمِ: قَصرُ هِمَّتِهِ على تَتَبُّعِ شَوَاذِّ المسائلِ، وما لم يَنزِلْ ولا هو واقعٌ؛ أو كانت هِمَّتُهُ معرفةَ الاختلافِ، وتَتَبُّعَ أقوالِ النَّاسِ، وليسَ له هِمَّةٌ إلى معرفةِ الصَّحيحِ من تلكَ الأقوالِ»[٢].

فتحقيقُ أقوالِ المُفَسِّرينَ، والتَّمييزُ بَينَها، ومعرفةُ مراتِبِها من مقاصِدِ

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٨٨). (٢) الفوائد: (١٥٢).

عِلمِ التَّفسيرِ، وذلكَ أنَّ أقوالَ النَّاسِ على مراتِبَ: فمِنهَا الصَّحيحُ الَّذي يُعَوَّلُ عليهِ، ومنها الباطِلُ الَّذي لا يُلتَفَتُ إلَيهِ، ومنها ما يَحتَمِلُ الصِّحَّةَ والفسادَ، ثُمَّ إنَّ هذا الاحتمالَ قد يكونُ مُتَساوِيًا أو مُتَفاوِتًا، والتَّفاوُتُ قد يكونُ قَلِيلًا أو كَثِيرًا»(١).

وكلُّ هذا لا يُعلَمُ إلَّا بدراسةِ مواضِعِ الخِلافِ وتحقِيقِ مراتِبِ الأقوالِ، وبيانِ مَنزِلَتِها، وهذا هو المقصودُ الأهَمُّ من دراسةِ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ.

ب ـ مَكانَةُ هذا العالِم:

نشأ الإمامُ ابن القَيِّمِ في بيتِ عِلمٍ ودِينٍ، وفي مدينةِ دِمَشقَ، الَّتي كانت حاضِرَةً من حواضِرِ العِلمِ والمعرفةِ، فتَلَقَّى العِلمَ منذُ الصِّغَرِ، وتَلمَذَ لنُخبَةٍ من علماءِ عَصرِهِ في سائرِ الفُنونِ، كأحمدَ الشِّهابِ العابِرِ، ومحمَّدِ بنِ أبي الفَتحِ البَعْلَبَكِّيِّ، وسُلَيمانَ أبي الفَضلِ المَقدِسِيِّ، وشَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، ومحمَّدِ بَدرِ الدِّينِ الكِنَانِيِّ الحَمَوِيِّ.

وكانَ لدَيهِ مَكتَبَةٌ عامرةٌ، ومَن قَرَأَ في شَيءٍ من كُتُبِهِ، عَلِمَ كثرةَ كُتُبِهِ وسَعَةَ اطِّلاعِهِ(٢).

وقد أثنَى عليهِ العلماءُ ثناءً حَسَنًا؛ ومن ذلكَ ما قالَهُ تلميذُهُ ابنُ رَجَبٍ: «وتَفَقَّهَ في المذهَبِ، وبَرَعَ وأَفتَى، ولازَمَ الشَّيخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وأَخَذَ عنهُ، وتَفَنَّنَ في عُلومِ الإسلامِ، وكانَ عَارِفًا بالتَّفسيرِ، لا يُجارَى فيه، وبأُصولِ الدِّينِ، وإلَيهِ فِيهِمَا المُنتَهَى، والحديثِ ومَعانِيهِ وفِقهِهِ، ودقائقِ الاستنباطِ منه، لا يُلحَقُ في ذلكَ، وبالفِقهِ وأُصولِهِ، وبالعربيَّةِ، وله فيها اليَدُ الطُّولَى، وتَعَلَّمَ الكلامَ، والنَّحوَ وغيرَ ذلكَ، وكانَ عَالِمًا

---

(١) تفسير ابن جزي: (١/ ٥).

(٢) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٩)، والبداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

بعِلم السُّلوكِ، وكلام أهلِ التَّصوُّفِ، وإشاراتِهم، ودقائِقِهم، له في كُلِّ فَنٍّ من هذه الفُنونِ اليَدُ الطُّولَى.

وكانَ رَحِمَهُ اللهُ ذا عبادةٍ وتَهَجُّدٍ. . . لم أُشاهِدْ مِثلَهُ في ذلكَ، ولا رأيتُ أوسَعَ منه عِلمًا، ولا أعرَفَ بمعاني القُرآنِ والسُّنَّةِ وحقائقِ الإيمانِ منه، ولَيسَ هو المعصومَ، ولكن لم أرَ في معناهُ مِثلَهُ»[1].

وقالَ فيه الشَّوكانيُّ: «بَرَعَ في جميعِ العُلومِ وفاقَ الأقرانَ واشتَهَرَ في الآفاقِ وتَبَحَّرَ في معرفةِ مذاهبِ السَّلَفِ.

وله من حُسنِ التَّصرُّفِ مع العُذُوبةِ الزَّائدةِ وحُسنِ السِّياقِ ما لا يَقدِرُ عليهِ غالِبُ المصنِّفِينَ بحَيثُ تَعشَقُ الأفهامُ كلامَهُ، وتَمِيلُ إلَيهِ الأذهانُ، وتُحِبُّهُ القُلوبُ، ولَيسَ له على غيرِ الدَّليلِ مُعَوَّلٌ في الغالبِ، وقد يَمِيلُ نادِرًا إلى المذهبِ الَّذي نَشأَ عَلَيهِ، ولكنَّهُ لا يَتَجاسَرُ على الدَّفعِ في وُجوهِ الأدِلَّةِ بالمَحامِلِ الباردةِ، كما يَفعَلُهُ غيرُهُ منَ المتمَذْهِبينَ، بل لا بدَّ له من مُستَنَدٍ في ذلكَ، وغالبُ أبحاثِهِ الإنصافُ، والمَيلُ مع الدَّليلِ حيثُ مال، وعَدَمُ التَّعويلِ على القِيلِ والقَال.

وبالجُملةِ: فهو أحدُ مَن قامَ بنَشرِ السُّنَّه، وجَعْلِهَا بَيْنَهُ وبينَ الآراءِ المُحدَثَةِ أعظَمَ جُنَّه؛ فرَحِمَهُ اللهُ وجَزاهُ عنِ المسلمِينَ خَيرًا»[2].

فهذه المكانةُ العِلمِيَّةُ لهذا العالِمِ الجليلِ كان لها الأثرُ الواضحُ على قُوَّةِ تَرجِيحاتِهِ وصِحَّتِها.

ج ـ خصائصُ هذه التَّرجيحاتِ:

١ ـ حُرِّيَّةُ التَّرجيحِ والاختيارِ:

لم يكنِ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ يَقنَعُ بالتَّقليدِ، أو يَكتَفِي بتَرجِيحِ مَنْ قَبْلَهُ

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/٤٤٨). (٢) البدر الطالع: (٢/١٤٣).

منَ الأئمَّةِ المتقدِّمِينَ، بل كانَ في غالبِ تفسيرِهِ يُعَلِّلُ ويُدَلِّلُ، ويُرَجِّحُ ما يَراهُ الصَّوابَ، أو يَختارُ منَ الأقوالِ ما هو أقوَى وأصحُّ، مُستَنِدًا على وُجوهٍ عِدَّةٍ من أوجُهِ الاختيارِ والتَّرجيحِ، وهذا هو اللَّائقُ بمِثلِهِ ممَّن بَلَغَ رُتبَةَ الاجتهادِ.

وقد وَعَظَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ المُفتِينَ والمُوَقِّعِينَ عن رَبِّ العالمِينَ بخَطَرِ التَّقليدِ والتَّرجيحِ انتِصَارًا للمَذهَبِ مع الاعتقادِ بأنَّ الحَقَّ خِلافُهُ، وفي ذلكَ يقولُ:

«لِيَحذَرِ المُفتِي الَّذي يَخافُ مقامَهُ بينَ يَدَيِ اللهِ سبحانه أن يُفتِيَ السَّائلَ بمَذهَبِهِ الَّذي يُقَلِّدُهُ وهو يَعلَمُ أنَّ مَذهَبَ غَيرِهِ في تلكَ المسألةِ أرجَحُ من مذهبِهِ وأصَحُّ دَلِيلًا فتَحمِلَهُ الرِّياسَةُ على أن يَقتَحِمَ الفَتوَى بما يَغلِبُ على ظَنِّهِ أنَّ الصَّوابَ في خلافِهِ فيكونَ خَائِنًا للهِ ورسولِهِ وللسَّائِلِ وغَاشًّا له و﴿اللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ الْخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢] وحَرَّمَ الجَنَّةَ على مَن لَقِيَهُ وهو غَاشٌّ للإسلامِ وأهلِهِ، والدِّينُ النَّصيحَةُ والغِشُّ مُضادٌّ للدِّينِ كمُضادَّةِ الكَذِبِ للصِّدقِ والباطلِ للحَقِّ، وكَثِيرًا ما تَرِدُ المسألةُ نَعتَقِدُ فيها خلافَ المَذهَبِ فلا يَسَعُنا أن نُفتِيَ بخِلافِ ما نَعتَقِدُهُ فنَحكِي المَذهَبَ الرَّاجِحَ ونُرَجِّحُهُ ونقولُ هذا هو الصَّوابُ وهو أَولَى أن يُؤخَذَ به، وباللهِ التَّوفيقُ»[1].

ويقولُ: «الآنَ حَمِيَ الوَطِيسُ وحَمِيَتْ أُنُوفُ أنصارِ اللهِ ورسولِهِ لنَصْرِ دِينِهِ وما بُعِثَ به رسولُهُ، وآنَ لحِزبِ اللهِ ألا تَأخُذَهُم في اللهِ لَومَةُ لائِمٍ، وألَا يَتَحَيَّزُوا إلى فئةٍ مُعَيَّنَةٍ، وأن يَنصُرُوا اللهَ ورسولَهُ بكُلِّ قَولٍ حَقٍّ قالَهُ مَن قالَهُ، ولا يَكُونُوا منَ الَّذينَ يَقبَلُونَ ما قالَهُ طائفتُهُم وفَرِيقُهُم كَائِنًا مَن كانَ، ويَرُدُّونَ ما قالَهُ مُنازِعُوهم وغيرُ طائفتِهِم كائنًا ما كانَ، فهذه

(١) إعلام الموقعين: (٤/ ١٧٧).

طريقةُ أهلِ العَصَبِيَّةِ وحَمِيَّةُ أهلِ الجاهليَّةِ، ولَعَمْرُ اللهِ، إنَّ صاحِبَ هذه الطَّريقةِ لَمَضْمُونٌ له الذَّمُّ وغيرُ مَمدُوحٍ إنْ أصابَ، وهذا حالٌ لا يَرضَى بها مَن نَصَحَ نَفْسًا وهُدِيَ لِرُشدِهِ، واللهُ الموفِّقُ»[1].

ويقولُ: «فانظُرْ إلى هذَينِ البَحرَينِ اللَّذَينِ قد تلاطَمَتْ أمواجُهُما والحِزبَينِ اللَّذَينِ قدِ ارتَفَعَ في مُعترَكِ الحَربِ عَجَاجُهُما، فَجَرَّ كُلٌّ مِنهُما جَيشًا منَ الحُجَجِ لا تقومُ له الجبال، وتَتَضاءَلُ له شَجاعَةُ الأبطال، وأَتَى كلُّ واحدٍ منهما منَ الكتابِ والسُّنَّةِ والآثارِ بما خَضَعَتْ له الرِّقاب، وذَلَّتْ له الصِّعاب، وانقادَ له عِلمُ كلِّ عالم، ونَفَّذَ حُكمَهُ كُلُّ حاكِم، وكانَ نهايةُ كلِّ قَدَمِ الفاضِلِ النِّحريرِ الرَّاسخِ في العِلمِ أن يَفهَمَ عَنهُما ما قالاهُ ويُحِيطَ عِلمًا بما أَصَّلاهُ وفَصَّلاهُ، فلْيَعرِفِ النَّاظِرُ في هذا المقام قَدرَهْ، ولا يَتَعَدَّى طَورَهْ، ولْيَعْلَمْ أنَّ وراءَ سُوَيْقَتِهِ بِحَارًا طامِيَهْ، وفَوقَ مَرتَبَتِهِ في العِلمِ مراتِبَ فَوقَ السُّهَى عالِيَهْ، فإنْ وَثِقَ من نَفسِهِ أنَّهُ من فُرسانِ هذا المَيدَان، وجُملةِ هؤلاءِ الأقران، فَلْيَجْلِسْ مَجلِسَ الحُكم بينَ الفريقَين، ويَحكُمْ بما يُرضِي اللهَ ورسولَهُ بينَ هذينِ الحزبَين؛ فإنَّ الدِّينَ كُلَّهُ لله، وإنِ الحُكمُ إلَّا لله، ولا يَنفَعُ في هذا المقامِ قاعدةُ: «المَذهَبُ كَيتَ وكَيتَ، وقَطَعَ به جمهورٌ مِنَ الأصحابِ، وتَحَصَّلَ بنا في المسألةِ كَذَا وكَذَا وَجهًا، وصَحَّحَ هذا القَولَ خَمسَةَ عَشَرَ، وصَحَّحَ الآخَرَ سَبعَةٌ، وإنْ علا نَسَبُ عِلمِهِ، قالَ: نَصَّ عليهِ فانْقَطَعَ النِّزاعْ، ولُزَّ ذلكَ النَّصُّ في قَرَنِ الإجماعْ، واللهُ المُستعانْ، وعليه التُّكلانْ»[2].

ومِنَ الأمثلةِ على أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ كانَ حُرًّا في تَرجيحاتِهِ:

ما ذَكَرَهُ عندَ تفسيرِ قولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ

(١) إعلام الموقعين: (٢/ ٥٥).

(٢) إعلام الموقعين: (١/ ٣٣٠).

ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢]:

حَيثُ قالَ: «عنِ السُّدِّيِّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] قال: يَتَوَفَّاهَا في مَنامِها، فيَلتَقِي روحُ الحيِّ وروحُ المَيِّتِ، فيَتَذَاكَرَانِ ويَتَعَارَفَانِ، قالَ: فتَرجِعُ رُوحُ الحَيِّ إلى جَسَدِهِ في الدُّنيَا إلى بقيَّةِ أَجَلِها، وتريدُ رُوحُ المَيِّتِ أن تَرجِعَ إلى جَسَدِهِ فتُحبَسُ»(١).

وهذا أحدُ القَولَينِ في الآيةِ وهو: أنَّ المُمسَكَةَ مَن تُوُفِّيَتْ وفاةَ المَوتِ أوَّلًا، والمُرسَلَةَ مَن تُوُفِّيَتْ وفاةَ النَّومِ، والمعنَى ـ على هذا القَولِ ـ: أنَّهُ يَتَوَفَّى نفسَ المَيِّتِ فيُمسِكُها ولا يُرسِلُها إلى جَسَدِها قبلَ يومِ القيامةِ، ويَتَوَفَّى نفسَ النَّائِمِ ثمَّ يُرسِلُها إلى جَسَدِهِ إلى بقيَّةِ أجلِها فيَتَوَفَّاهَا الوفاةَ الأُخرَى.

والقَولُ الثَّاني في الآيةِ: أنَّ المُمسَكَةَ والمُرسَلَةَ في الآيةِ كِلاهُمَا تُوُفِّيَ وفاةَ النَّومِ، فمَنِ استكْمَلَتْ أَجلَهَا، أَمسَكَهَا عِندَهُ، فلا يَرُدُّها إلى جَسَدِهَا، ومَن لم تَستَكْمِلْ أَجلَهَا، رَدَّها إلى جَسَدِهَا لِتَستَكْمِلَهُ.

واختارَ شَيخُ الإسلامِ(٢) هذا القَولَ الثَّانِيَ، وقالَ: عليهِ يَدُلُّ القُرآنُ والسُّنَّةُ.

قالَ: فإنَّهُ سُبحانَهُ ذَكَرَ إمساكَ الَّتي قَضَى عليها المَوتَ من هذه الأنفُسِ الَّتي تَوَفَّاهَا وفاةَ النَّومِ، وأمَّا الَّتي تَوَفَّاها حينَ مَوتِهَا، فتِلكَ لم يَصِفْهَا بإمساكٍ ولا بإرسالٍ؛ بل هي قِسمٌ ثالثٌ(٣).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٠/٢١٦).

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تَيْمِيَّةَ الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين: تصانيفه كثيرة؛ منها: منهاج السُّنَّة النبوية، ومقدمة في أصول التفسير، وتفسير آيات أشكلت، توفي سنة: (٧٢٨هـ). انظر: البداية والنهاية: (١٤/١٣٥)، وذيل طبقات الحنابلة: (٢/٣٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٥/٤٥٢).

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّم: والَّذي يَتَرَجَّحُ: هو القَولُ الأوَّلُ؛ لأنَّهُ سبحانه أخبَرَ بوفاتَينِ: وفاةٍ كُبرَى وهي وفاةُ المَوتِ، ووفاةٍ صُغرَى وهي وفاةُ النَّومِ، وقَسَمَ الأرواحَ قِسمَينِ:

قسمًا قَضَى عَلَيها بالمَوتِ فأمسَكَها عِندَهُ، وهي الَّتي تَوَفَّاهَا وَفاةَ المَوتِ.

وقِسْمًا لها بقيَّةُ أجَلٍ، فرَدَّهَا إلى جَسَدِها إلى استكمالِ أجَلِها، وجَعَلَ سبحانَهُ الإمساكَ والإرسالَ حُكمَينِ للوفاتَينِ المذكورتَينِ أوَّلًا، فهذه مُمسَكَةٌ، وهذه مُرسَلَةٌ، وأخبَرَ أنَّ الَّتي لم تَمُتْ هي الَّتي تَوَفَّاها في منامِها»(١).

فالإمامُ ابنُ القَيِّم هنا خالَفَ شَيخَهُ ابنَ تَيْمِيَّةَ في ترجيحِ المرادِ بالآيةِ؛ وذلكَ طَلَبًا للحَقِّ، واتِّباعًا للدَّليلِ.

٢ ـ العِنايَةُ بعِلَلِ الأحكامِ ووُجوهِ الاستدلالِ:

فقدِ اعتَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّم عنايةً تامَّةً بعِلَلِ الأحكامِ ووُجُوهِ الاستدلالِ في ترجيحاتِهِ، وهذا واضِحٌ لمَنْ ألقَى نَظرَةً على بعضِ مسائلِ العِلمِ الَّتي بَحَثَها وساقَ لها صُنُوفَ الأدلَّةِ، وفي ذلكَ يقولُ:

«يَنبَغِي للمُفتِي أن يَذكُرَ دليلَ الحُكمِ ومَأْخَذَهُ ما أمكَنَهُ من ذلكَ، ولا يُلقِيهِ إلى المستفتِي ساذَجًا مُجَرَّدًا عن دليلِهِ ومَأْخَذِهِ، فهذا لِضِيقِ عَطَنِهِ وقِلَّةِ بِضاعَتِهِ مِنَ العِلمِ.

ومَن تَأمَّلَ فتاوَى النَّبيِّ ﷺ الَّذي قولُهُ حُجَّةٌ بنفسِهِ، رآها مُشتَمِلَةً على التَّنبِيهِ على حِكمَةِ الحُكمِ ونَظِيرِهِ ووَجهِ مَشرُوعِيَّتِهِ؛ وهذا كما سُئِلَ عن بَيعِ الرُّطَبِ بالتَّمرِ، فقالَ: (**أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إذا جَفَّ؟**) قالُوا: نَعَمْ، (**فَزَجَرَ عَنهُ**)(٢) ومِنَ المعلومِ أنَّهُ كانَ يَعلَمُ نُقصانَهُ بالجفافِ، ولكن نَبَّهَهُم

---

(١) الروح: (٢٠).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه: كتاب البيوع، باب: البيع المنهي عنه: (ح٥٠٨٧)، =

على عِلَّةِ التَّحرِيمِ وسَبَبِهِ. . . والمقصودُ أنَّ الشَّارِعَ مع كَونِ قَولِهِ حُجَّةً بنَفسِهِ يُرشِدُ الأُمَّةَ إلى عِلَلِ الأحكامِ ومَدارِكِها وحِكَمِها، فوَرَثَتُهُ من بَعدِهِ كذلكَ»(١).

٣ ـ نَقْلُ العُلماءِ لتَرجيحاتِهِ واعتِمادُهُمُ الأَخذَ بها:

اعتَمَدَ العُلماءُ على مؤلَّفاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ، واعتَدُّوا بآرائِهِ وترجيحاتِهِ، وأَثنَوْا على تحقيقاتِهِ الَّتي يَرَوْنَ أنَّهُ قد أَوضَحَ فيها الحَقَّ، وأنارَ بها مذهبَ السَّلَفِ، وأنَّ مَن لم يقفْ عليها، فاتَهُ عِلمٌ غَزيرٌ، وفُرقانٌ مُنيرٌ(٢)؛ ومن هؤلاءِ العُلماءِ:

١ ـ **شِهابُ الدِّينِ الآلُوسِيُّ**؛ حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]:

«وضميرُ: ﴿بَلَغَتِ﴾ للنَّفْسِ لانفِهَامِهَا منَ الكلامِ وإنْ لم يَجرِ لها ذِكرٌ قَبلُ، والمُرادُ بها الرُّوحُ، بمعنى البُخَارِ المُنبَعِثِ عنِ القَلبِ دُونَ النَّفسِ النَّاطقةِ؛ فإنَّها لا تُوصَفُ بما ذُكِرَ، وكأنَّهُ مَبنِيٌّ على القَولِ بتَجَرُّدِ النَّفْسِ النَّاطقةِ وهي المُسَمَّاةُ بالرُّوحِ الأَمرِيَّةِ، وأنَّها لا داخِلَ البَدَنِ ولا خارِجَهُ، ولا تَتَّصِفُ بصِفاتِ الأجسامِ كالصُّعودِ والنُّزُولِ وغَيرِهِما؛ على ما اختارَهُ حُجَّةُ الإسلامِ الغزاليُّ وجماعةٌ منَ المحقِّقِينَ.

ومذهَبُ السَّلَفِ أنَّ النَّفْسَ النَّاطقةَ وهي الرُّوحُ المُشارُ إلَيهَا بقَولِهِ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] ـ: جِسمٌ لَطِيفٌ جِدًّا سارَ في البَدَنِ سَرَيَانَ ماءِ الوَردِ في الوَردِ وهو حَيٌّ بنَفسِهِ يتَّصِفُ بالخُروجِ والدُّخولِ وغَيرِهما من صفاتِ الأجسامِ.

= (٢١/ ٢٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (ح٥٣٩٠)، (١٣/ ٣٩٤).

(١) إعلام الموقعين: (٤/ ١٢٠).

(٢) القاسمي ومنهجه في تفسيره: (١٥٤).

وقد رَدَّ العلَّامةُ ابنُ القَيِّم[١] قولَ الغزاليِّ ومَن وافقَهُ بأدلَّةٍ كثيرةٍ ذَكَرَهَا في كتابِهِ: «الرُّوحِ»، ووَصْفُهَا ببُلوغِ الحُلقُومِ عليهِ ظَاهِرٌ»[٢].

٢ ـ **جمالُ الدِّينِ القَاسِمِيُّ**، حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥]:

«هذه الآيةُ الكريمةُ ـ آيةُ النُّورِ ـ منَ الآياتِ الَّتي صُنِّفَتْ فيها مُصنَّفاتٌ خاصَّةٌ؛ منها «مِشكاةُ الأنوارِ» للإمامِ الغزاليِّ، وقد نَقَلَ عنه الرَّازيُّ في «تفسيرِهِ»[٣] هنا جملةً سابِغَةَ الذَّيلِ.

ورأيتُ للإمامِ ابنِ القَيِّمِ في كتابِهِ «**الجُيُوشِ الإسلاميَّةِ**»[٤] ما يَجمُلُ إيرادُهُ، تعزيزًا للمقامِ واستِظْهَارًا بزيادةِ العِلمِ؛ حيثُ يقولُ: واللهُ ﷻ سَمَّى نفسَهُ نُورًا، وجَعَلَ كتابَهُ نُورًا، ورسولَهُ ﷺ نُورًا، ودِينَهُ نُورًا، واحتَجَبَ عن خَلقِهِ بالنُّورِ، وجَعَلَ دارَ أوليائِهِ نُورًا يَتَلأْلأُ . . .

وقدِ اختُلِفَ في مُفسِّرِ الضَّميرِ في ﴿نُورِهِۦ﴾:

فقِيلَ: هو النَّبيُّ ﷺ؛ **أيْ**: مَثَلُ نُورِ محمَّدٍ ﷺ.

وقِيلَ: مُفسِّرُهُ المُؤمِنُ؛ **أيْ**: مَثَلُ نُورِ المؤمِنِ:

والصَّحيحُ أنَّهُ يَعُودُ على اللهِ ﷻ، **والمعنى**: مَثَلُ نُورِ اللهِ ﷻ في قلبِ عبدِهِ، وأعظَمُ عبادِهِ نَصِيبًا من هذا النُّورِ رسولُهُ ﷺ»[٥].

٣ ـ **عبدُ الرحمٰنِ السَّعدِيُّ**، حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن

---

(١) الروح: (١/ ١٧٧). (٢) تفسير الآلوسي: (٢٠/ ٢٨١).
(٣) تفسير الرازي: (٢٣/ ٢٢٢).
(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية: (١/ ١٢). (٥) تفسير القاسمي: (٥/ ٣١٢).

يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]: «وهذا الوَعِيدُ له حُكمُ أمثالِهِ من نُصوصِ الوَعِيدِ على بعضِ الكبائرِ والمعاصي بالخُلودِ في النَّارِ أو حِرمانِ الجَنَّةِ.

وقدِ اختَلَفَ الأئِمَّةُ ـ رَحِمَهُمُ اللهُ ـ في تأويلِها مع اتِّفاقِهِم على بُطلانِ قَولِ الخوارجِ والمعتزلةِ الَّذينَ يُخَلِّدُونَهُم في النَّارِ ولو كانوا مُوَحِّدِينَ.

والصَّوابُ في تأويلِها: ما قالَهُ الإمامُ المحقِّقُ: شَمسُ الدِّينِ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في «المَدَارِجِ»[(١)]؛ فإنَّهُ قالَ ـ بعدَما ذَكَرَ تأويلاتِ الأئمَّةِ في ذلكَ وانتَقَدَهَا؛ فقالَ: «وقالت فِرقَةٌ: هذه النُّصوصُ وأمثالُها ممَّا ذُكِرَ فيه المقتَضِي للعُقوبةِ، ولا يَلزَمُ من وجودِ مقتَضِي الحُكمِ وُجودُهُ؛ فإنَّ الحُكمَ إنَّما يَتِمُّ بوُجودِ مُقتَضِيهِ وانتِفَاءِ موانِعِهِ... وصاحِبُ هذا المقام مِنَ الإيمانِ يَستَحِيلُ إصرارُهُ على السَّيِّئاتِ، وإنْ وقعَتْ منه وكَثُرَتْ، فإنَّ ما معه من نُورِ الإيمانِ يَأمُرُهُ بتَجدِيدِ التَّوبةِ كُلَّ وَقتٍ بالرُّجُوعِ إلى اللهِ في عددِ أنفاسِهِ، وهذا من أَحَبِّ الخَلقِ إلى اللهِ»، انتَهَى كلامُهُ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، وجَزاهُ عنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرًا»[(٢)].

٤ ـ **محمَّدٌ الأمينُ الشِّنقِيطِيُّ**؛ حيثُ قال في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٤]:

«وقالَ بعضُ العلماءِ: المُرادُ بالمُحصناتِ في الآيةِ: الحرائرُ، وعليهِ فالمعنى: وحُرِّمَتْ عَلَيكُمُ الحرائرُ غَيرُ الأربَعِ، وأُحِلَّ لكم ما مَلَكَتْ أيمانُكُم منَ الإماءِ؛ وعليه فالاستثناءُ مُنقَطِعٌ...

وصَرَّحَ العلَّامةُ ابنُ القَيِّمِ[(٣)] رَحِمَهُ اللهُ بأنَّ هذا القولَ مَردُودٌ لَفْظًا

(١) مدارج السالكين: (١/ ٣٩٧).
(٢) تفسير السعدي: (١/ ١٩٣).
(٣) بدائع الفوائد: (٣/ ٧٣).

ومعنًى، فظَهَرَ أنَّ سياقَ الآيةِ يَدُلُّ على المعنَى الَّذي اختَرْنَا، كما دَلَّتْ عليه الآياتُ الأُخَرُ الَّتي ذَكَرْنَا، ويُؤَيِّدُهُ سَبَبُ النُّزولِ»[1].

٥ - **عَطِيَّة محمَّد سالم**؛ حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]: «وقد ذَكَرَ المُفَسِّرونَ وابنُ القَيِّمِ وصاحبُ القاموسِ: للتِّينِ خَوَاصَّ، وقالُوا: إنَّها ممَّا تَجعَلُهُ مَحَلًّا للقَسَمِ به، وجَزَمَ ابنُ القَيِّمِ: أنَّهُ المُرادُ في السُّورةِ...

وقالَ ابنُ القَيِّمِ[2]: «ولمَّا لم يَكُنِ التِّينُ بأرضِ الحجازِ والمدينةِ، لم يَأتِ له ذِكرٌ في السُّنَّةِ؛ فإنَّ أرضَهُ تُنافِي أرضَ النَّخلِ، ولكنْ قد أقسَمَ اللهُ به في كتابِهِ لكَثرةِ منافعِهِ وفوائدِهِ، والصَّحيحُ أنَّ المُقسَمَ به هو التِّينُ المعروفُ».اهـ.

فتَرَجَّحَ أنَّ المرادَ بالتِّينِ هو: هذا المَأكُولُ، كما جاءَ عمَّنْ سَمَّيْنَا»[3].

٤ - اقتِرَانُ اختياراتِهِ بالأقوالِ الأُخرَى الَّتي لا يختارُها بأدِلَّتِها:

كثيرًا ما يَذكُرُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أقوالَ العُلماءِ الآخَرِينَ في تفسيرِهِ الآياتِ عندَ وجودِ الخِلافِ ويُناقِشُ هذه الأقوالَ، وذلكَ لأنَّ الوُصولَ إلى معرفةِ الرَّاجحِ مِنَ المَرجُوحِ، والفاضِلِ مِنَ المفضولِ منَ الأقوالِ إنَّما يَتِمُّ بعدَ معرفةِ كلِّ قَولٍ وتصوُّرِهِ تَصَوُّرًا كاملًا، وهذا بالضَّرورةِ يَعنِي: أنَّ دراسةَ الاختياراتِ والتَّرجيحاتِ من أهمِّ سُبُلِ إتقانِ عِلمِ التَّفسيرِ والعُلومِ المساعدةِ له.

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «**كلُّ أمرَينِ طُلِبَتِ الموازنةُ بَينَهُما، ومعرفةُ الرَّاجِحِ منهما على المَرجُوحِ، فإنَّ ذلكَ لا يُمكِنُ إلَّا بعدَ معرفةِ**

---

(١) تفسير الشنقيطي: (١/ ٢٧٥).
(٢) زاد المعاد: (٤/ ٢٩٢).
(٣) تفسير الشنقيطي: (٩/ ٢٢٥).

كُلٌّ مِنهُما»[1].

ولهذا تأتي مرحلةُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ في آخِرِ مراحِلِ تفسيرِ الآيةِ؛ لتكونَ النتيجةُ الَّتي يُبنَى عليها ما بعد التَّفسيرِ من الاستنباطِ والعملِ.

ويقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «فهذا أحسَنُ ما يكونُ في حكايةِ الخلافِ: أن يَستوعِبَ الأقوالَ في ذلكَ المقامِ، وأن يُنَبِّهَ على الصَّحيحِ منها، ويُبطِلَ الباطِلَ، ويَذكُرَ فائدةَ الخلافِ وثَمرتَهُ؛ لِئَلَّا يَطُولَ النِّزاعُ والخلافُ فيما لا فائدةَ تَحتَهُ، فيُشتَغَلَ به عنِ الأَهَمِّ.

فأمَّا مَن حَكَى خِلافًا في مسألةٍ، ولم يَستَوْعِبْ أقوالَ النَّاسِ فيها، فهو ناقصٌ؛ إذ قد يكونُ الصَّوابُ في الَّذي تَرَكَهُ، أو يَحكِي الخِلافَ ويُطلِقُهُ، ولا يُنَبِّهُ على الصَّحيحِ منَ الأقوالِ؛ فهو ناقِصٌ أيضًا، فإنْ صَحَّحَ غيرَ الصَّحيحِ عامدًا، فقد تَعَمَّدَ الكَذِبَ، أو جاهلًا، فقد أخطأَ.

وكذلكَ مَن نَصَبَ الخلافَ فيما لا فائدةَ تحتَهُ، أو حَكَى أقوالًا مُتعدِّدَةً لَفْظًا ويَرجِعُ حاصِلُها إلى قَولٍ أو قَولَينِ معنًى؛ فقد ضَيَّعَ الزَّمانَ، وتَكَثَّرَ بما لَيسَ بِصَحِيحٍ، فهو كلابِسِ ثَوبَيْ زُورٍ، واللهُ المُوفِّقُ للصَّوابِ»[2].

وسيأتي في ثنايا هذه الرِّسالةِ الكثيرُ منَ الأمثلةِ لهذه الخاصِّيَّةِ في ترجيحاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ.

٥ ـ شُمُولِيَّةُ تَرجِيحاتِهِ:

ممَّا جَعَلَ ترجيحاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ مُنتَشِرَةً عندَ أهلِ التَّفسيرِ أنَّها شاملةٌ لجوانبَ كثيرةٍ، فلا تَقِفُ عندَ التَّفسيرِ فحَسْبُ؛ بل تَتَعَدَّاهُ إلى ما

(١) عِدَةُ الصابرين: (٢٤٩).
(٢) مقدمة في أصول التفسير: (٨٩).

يَتَّصِلُ بالآيةِ من جوانبَ تَخدُمُها من علومِ اللُّغةِ وعلومِ القُرآنِ؛ كأسبابِ النُّزُولِ والنَّاسِخِ والمَنسُوخِ وغَيرِها، فله ترجيحاتٌ وتعليلاتٌ ومناقشاتٌ في مِثلِ هذه الجوانبِ.

فالإمامُ ابنُ القَيِّم قلَّ أن يَتَعَرَّضَ لخلافٍ في مسألةٍ مِنَ المسائلِ إلَّا ويَحرِصُ على المُوازنةِ بينَ الأقوالِ فيها، وذِكرِ الصَّحيحِ منها، أوِ المختارِ، كما يَحرِصُ على بيانِ الضَّعيفِ المَردُودِ منها، أوِ المفضولِ الَّذي لا ينبغي تقديمُهُ على ما هو أولَى منه.

د ـ الخصائصُ العامَّةُ لتفسِيرِهِ والَّتي مِنهَا:

١ ـ اعتمادُهُ لأحسَنِ طُرُقِ التَّفسيرِ الَّتي هي تفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ، وبالسُّنَّةِ، ثم بأقوالِ الصَّحابةِ، ثم بأقوالِ التَّابعِينَ.

٢ ـ اعتمادُهُ على اللُّغَةِ العربيَّةِ مَصدرًا من مصادرِ التَّفسيرِ.

٣ ـ جَمعُهُ في تفسيرِهِ بينَ المأثورِ والرَّأيِ المَحمُودِ.

٤ ـ سلامةُ المُعتَقَدِ والمُوافَقَةُ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلكَ.

٥ ـ سلامةُ تفسيرِهِ مِنَ الإسرائيليَّاتِ الباطلةِ، والأحاديثِ الواهيةِ.

٦ ـ حِرصُهُ على التَّوفيقِ بينَ أقوالِ السَّلَفِ في التَّفسيرِ.

٧ ـ اشتِمالُ تفسيرِهِ على كثيرٍ من أُصولِ التَّفسيرِ وقواعِدِهِ.

٨ ـ أنَّهُ يَحرِصُ في تفسيرِهِ على الإضافةِ إلى ما ذَكَرَهُ السَّابقُونَ، والانطلاقِ من حيثُ انتَهَى المتقدِّمُونَ.

فهذه الخصائصُ لتفسيرِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ أكسَبَتْ تَرجِيحَاتِهِ أهميَّةً وقَبُولًا عندَ أهلِ العِلمِ وطُلَّابِهِ.

❁ ❁ ❁

ٱلْفَصْلُ ٱلثَّانِي

أسبابُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوَّلُ: أسبابُ الاختيارِ.

المبحثُ الثَّاني: أسبابُ التَّرجيحِ.

إنَّ منَ المعلومِ عندَ أهلِ العِلمِ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّم لم يُؤَلِّفْ تَفسِيرًا كاملًا لِلقُرآنِ من أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ؛ كما فَعَلَ غَيرُهُ منَ الأئمَّةِ المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ، وإنَّما كانَ يُفَسِّرُ بعضَ الآياتِ، لأسبابٍ ودوافِعَ تَدفَعُهُ إلى ذلكَ، بَعضُها صَرَّحَ به، وبَعضُها لم يُصرِّحْ به.

وقد قُمتُ باستقراءِ هذه الأسبابِ والدَّوافعِ من سِياقِ اختياراتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ، **وقَسَمْتُها مَبحَثَيْنِ**:

أحدُهُما: ذَكَرتُ فيه أسبابَ الاختيارِ في تفسيرِهِ.

والثَّاني: ذَكَرتُ فيه أسبابَ التَّرجيحِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أسبابُ الاختيارِ

١ ـ الاختيارُ ابتِدَاءً دُونَ الإفصاحِ عن سَبَبٍ:

وهو أن يَبتَدِئَ الكلامَ عن آيةٍ أو آياتٍ، فيَذكُرَ الأقوالَ ويختارَ، دُونَ إبداءِ سببٍ لذلكَ، ولعلَّ في نفسِهِ سَبَبًا لم يُفصِحْ عنه.

ومثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «أقسَمَ سُبحانَهُ بالنَّجمِ عند هُوِيِّهِ على تَنْزِيهِ رسولِهِ وبراءتِهِ ممَّا نَسَبَهُ إليهِ أعداؤُهُ منَ الضَّلالِ والغَيِّ.

واختَلَفَ النَّاسُ في المرادِ بِـ: ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾:

فقالَ الكَلبِيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أقسَمَ بالقُرآنِ إذا نَزَلَ مُنَجَّمًا على رسولِهِ: أربَعَ آياتٍ، وثلاثًا، والسُّورةَ، وكانَ بينَ أوَّلِهِ وآخِرِهِ عِشرُونَ سَنَةً، وكذلكَ رَوَى عطاءٌ عنهُ.

وهو قَولُ: مُقاتِلٍ، والضَّحَّاكِ، ومُجاهِدٍ، واختارَهُ: الفَرَّاءُ.

وعلى هذا سُمِّيَ القُرآنُ نَجْمًا: لتَفَرُّقِهِ في النُّزُولِ. . .

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عليِّ بنِ أبي طَلحَةَ وعَطِيَّةَ ـ: «يَعني: الثُّرَيَّا إذا سَقَطَتْ وغابَتْ»، وهو الرِّوايةُ الأُخرَى عن مُجاهِدٍ. . .

وقالَ أبو حَمزَةَ الثّماليُّ: «يَعني: النُّجُومَ إذا انتَشَرَتْ يومَ القيامةِ».

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ - في روايةِ عِكرِمَةَ -: «يعني: النُّجُومَ الَّتي تُرمَى بها الشَّياطينُ إذا سَقَطَتْ في آثارِها عندَ استِرَاقِ السَّمعِ».

وهذا قَولُ الحَسَنِ، وهو أظهَرُ الأقوالِ، ويكونُ سُبحانَهُ قد أقسَمَ بهذه الآيةِ الظَّاهرةِ المُشاهَدَةِ الَّتي نَصَبَهَا اللهُ سُبحانَهُ آيةً وحِفظًا للوَحْيِ مِنِ استِراقِ الشَّياطِينِ له على أنَّ ما أَتَى به رسولُهُ حَقٌّ وصِدقٌ، لا سبيلَ للشَّيطانِ ولا طريقَ له إلَيهِ، بل قد أَحرَسَ بالنَّجمِ إذا هَوَى رَصَدًا بينَ يَدَيِ الوَحيِ، وحَرَسًا له.

وعلى هذا: فالارتباطُ بينَ المُقسَمِ به والمُقسَمِ عليهِ في غايةِ الظُّهورِ، وفي المُقسَمِ به دليلٌ على المُقسَمِ عليهِ»(١).

٢ - الاستِطْرَادُ:

فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ كَثِيرًا ما يَستَطْرِدُ في الحديثِ عن بعضِ المسائلِ، ويَستَشهِدُ ببعضِ الآياتِ، فلا يَمُرُّ عَلَيهَا مُرُورَ الكرامِ، بل - في الغالبِ - يَقِفُ عندَها، ويختارُ ما يراهُ الأقوَى والأمثَلَ.

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثمَّ ذَكَرَ الأمرَ المُستَدَلَّ عليهِ والمعادَ بقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]؛ **أيْ**: على رَجعِهِ إلَيهِ يومَ القيامةِ، كما هو قادِرٌ على خَلقِهِ مِن ماءٍ هذا شَأنُهُ.

هذا هو الصَّحيحُ في معنَى الآيةِ، **وفيها قولانِ ضَعِيفانِ**:

أحدُهُما: قَولُ مجاهِدٍ: «على رَدِّ الماءِ في الإحليلِ لَقَادِرٌ».

والثَّاني: قَولُ عكرمةَ والضَّحَّاكِ: «على رَدِّ الماءِ في الصُّلْبِ».

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٢).

وفيه قَولٌ ثالثٌ: قالَ مُقاتلٌ: «إن شِئتُ رَدَدتُهُ من الكِبَرِ إلى الشَّبابِ، ومِنَ الشَّبابِ إلى الصِّبَا، إلى النُّطفَةِ».

والقولُ الصَّوابُ هو الأوَّلُ؛ لوُجوهٍ: . . .

السَّابعُ: أنَّ رَدَّ الماءِ إلى الإحليلِ أوِ الصُّلبِ بعدَ خُروجِهِ منه غيرُ مَعرُوفٍ.

ولا هو أمرٌ مُعتادٌ جرَتْ به القُدرةُ، وإن كانَ مَقدُورًا للرَّبِّ تعالى، ولكن هو لم يُجرِهِ، ولم تَجْرِ به العادةُ، ولا هو ممَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فيه؛ نَفْيًا أو إثباتًا.

ومِثلُ هذا لا يُقَرِّرُهُ الرَّبُّ، ولا يَستَدِلُّ عليه ويُنَبِّهُ على مُنكِرِيهِ.

وهو سُبحانَهُ إنَّما يَستَدِلُّ على أمرٍ واقعٍ ولا بُدَّ، إما قد وَقَعَ ووُجِدَ أو سَيَقَعُ.

فإنْ قيلَ: فقد قالَ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]؛ أيْ: نَجعَلَهُ كخُفِّ البَعِيرِ.

قيلَ: هذه أيضًا فيها قولانِ:

أحدُهُما: هذا.

والثَّاني ـ وهو الأرجَحُ ـ: أن تَسوِيَةَ بَنانِهِ إعادَتُها كما كانت، بعدما فَرَّقَها البِلَى في التُّرابِ.

الثَّامِنُ: أنَّهُ سُبحانَهُ دعا الإنسانَ إلى النَّظَرِ فيما خُلِقَ منه لِيَرُدَّهُ نَظَرُهُ عن تَكذِيبِهِ بما أخبَرَ به، وهو لم يُخبِرْهُ بقُدرَةِ خالقِهِ على رَدِّ الماءِ في إحليلِهِ بعد مُفارَقَتِهِ له، حتَّى يَدعُوَهُ إلى النَّظَرِ فيما خُلِقَ منه، لِيَستَقْبِحَ منه صِحَّةَ إمكانِ رَدِّ الماءِ»[1].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).

٣ ـ الاستدراكُ على بعضِ أهلِ المعاني واللُّغَةِ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ أنكر سُبحانَهُ عليهم مُكابَرَتَهُم وجَحدَهُم له على ما رآهُ، كما يُنكَرُ على الجاهلِ مُكابَرَتُهُ للعالِمِ ومُمارَاتُهُ له على ما عَلِمَهُ، وفيها قراءتانِ:

﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ و﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾ وهذه المماراةُ أَصلُها منَ الجَحدِ والدَّفعِ؛ يقولُ: مَرَيْتُ الرَّجُلَ حَقَّهُ، إذا جَحَدتَّهُ؛ كما قالَ الشَّاعِرُ:

لَئِنْ هَجَرْتَ أَخَا صِدْقٍ وَمَكْرُمَةٍ لَقَدْ مَرَيْتَ أَخًا مَا كَانَ يَمْرِيكَا

ومنهُ المُمارَاةُ، وهي المُجادَلَةُ والمُكابَرَةُ.

ولهذا عُدِّيَ هذا الفِعلُ بِـ: ﴿عَلَىٰ﴾، وهي على بابِهَا.

ولَيسَتْ بمعنَى «عن»؛ كما قالَهُ المُبَرِّدُ.

بلِ الفِعلُ مُتَضَمِّنٌ معنَى المكابرةِ، وهذا في قراءةِ الألِفِ أظهَرُ.

ورَجَّحَ أبو عُبَيدٍ قراءةَ مَن قَرَأَ ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾؛ قالَ: وذلكَ أنَّ المشركِينَ إنَّما شَأنُهُمُ الجُحُودُ لِمَا كانَ يَأتِيهِم منَ الوَحيِ، وهذا كانَ أكثَرَ منَ المماراةِ منهم.

يعني: أنَّ مَن قَرَأَ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ فمَعناهُ: أَفَتُجادِلُونَهُ؟ ومَن قَرَأَ ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾ معناهُ: أَفَتَجْحَدُونَهُ؟ وجُحُودُهُم لِمَا جاءَ به كانَ هو شَأنَهُم، وكانَ أكثَرَ مِن مجادَلَتِهِم له، وخالَفَهُ أبو عليٍّ وغيرُهُ، واختارُوا: قراءةَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.

قالَ أبو عليٍّ: مَن قَرَأَ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، فمَعناهُ: أَفَتُجادِلُونَهُ جِدالًا تَرُومُونَ به دَفعَهُ عمَّا عَلِمَهُ وشَاهَدَهُ؟

ويُقَوِّي هذا الوَجهَ قولُهُ تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، ومَن قَرَأَ ﴿أَفَتَمْرُونَهُۥ﴾ كانَ المَعنَى: أَفَتَجْحَدُونَهُ؟

قالَ: والمجادَلَةُ كأنَّها أشبَهُ في هذا؛ لأنَّ الجُحُودَ كانَ منهم في هذا وغيرِهِ، وقد جادَلَهُ المُشرِكُونَ في الإسراءِ.

قُلتُ: القَومُ جَمَعُوا بينَ الجِدالِ والدَّفعِ والإنكارِ، فكانَ جِدالُهُم جدالَ جُحودٍ ودَفعٍ لا جِدَالَ اسْتِرشَادٍ وتَبَيُّنٍ للحَقِّ.

وإثباتُ الألِفِ يَدُلُّ على المجادَلةِ، والإتيانُ بِـ: ﴿عَلَىٰ﴾ يَدُلُّ على المكابَرةِ.

فكانت قراءةُ الألِفِ مُنتَظِمَةً للمَعنَيَيْنِ جميعًا؛ فهي أولَى، وباللهِ التَّوفيقُ»[(١)].

٤ ـ الاستدراكُ على بعضِ المُفَسِّرينَ:

كثيرًا ما يَذكُرُ ابنُ القَيِّمِ أقوالَ بعضِ المُفَسِّرينَ في معنَى الآيةِ، ثُمَّ يَستَدرِكُ عليهم بذِكرِ ما يراهُ الصَّوابَ.

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]:

حَيثُ قالَ: «وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ أنَّ المعنَى: من قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

وقالَ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾؛ ولهذا قُطِعَتْ ﴿قَبْلُ﴾ عنِ الإضافةِ وبُنِيَتْ؛ لأنَّ المضافَ مَنوِيٌّ معلومٌ وإن كانَ غيرَ مَذكُورٍ في اللَّفظِ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥).

وذَكَرَ سُبحانَهُ هؤلاءِ الثَّلاثةَ وهم أئمَّةُ الرُّسُلِ وأكرَمُ الخَلقِ عليه: محمَّدٌ وإبراهيمُ وموسى.

وقد قيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في حالِ صِغَرِهِ قَبلَ البُلُوغِ.

ولَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي: من قبلِ ما ذُكِرَ.

وقيلَ: المَعنِيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في سابِقِ عِلمِنا.

وليسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ بإبراهيمَ، بل كلُّ مُؤمِنٍ فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابقِ عِلمِهِ»(١).

٥ ـ تَصحِيحُ مفهوم خاطِئٍ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤١ ـ ٤٢]:

حَيثُ قالَ: «والأَصَحُّ أنَّ «المِثْلَ» المخلوقَ هنا هو: السُّفُنُ، وقد أخبَرَ أنَّها مخلوقةٌ، وهي إنَّما صارت سُفُنًا بأعمالِ العبادِ.

وأبعَدَ مَن قالَ: إنَّ «المِثْلَ» ههنا هو سُفُنُ البَرِّ وهي الإِبِلُ، لوَجهَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّها لا تُسَمَّى مِثْلًا للسُّفُنِ لا لُغَةً ولا حقيقةً، فإن المِثْلَينِ ما سَدَّ أحدُهُما مَسَدَّ الآخَرِ، وحقيقةُ المُماثَلَةِ أن يكونَ بينَ فُلكٍ وفُلكٍ، لا بينَ جَمَلٍ وفُلكٍ.

الثَّاني: أنَّ قولَهُ: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾

---

(١) شفاء العليل: (٣٢).

[يس: ٤٣]، عَقِبَ ذلكَ دليلٌ على أنَّ المُرادَ: الفُلكُ الَّتي إذا رَكِبُوها قَدَرْنَا على إغراقِهِم، فذَكَّرَهُم بنِعَمِهِ عَلَيهِم من وَجهَينِ:

أحدُهُما: رُكُوبُهُم إيَّاهَا.

والثَّاني: أن يُسَلِّمَهُم عندَ رُكوبِها منَ الغَرَقِ»(١).

٦ ـ تَوضِيحُ معنًى خَفِيَ أو قَصُرَ عنه كثيرٌ منَ المُفَسِّرينَ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «وقد حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حولَ معنَى هذه الآيةِ، وما أورَدُوا، فراجِعْ أقوالَهُم تَجِدْهَا لا تَشفِي عَلِيلًا، ولا تَروِي غَلِيلًا.

ومعناها أَجَلُّ وأعظَمُ ممَّا فَسَّرُوا به، ولم يَتَفَطَّنُوا لوَجهِ الإضرابِ بِـ: «بَلْ»، ولا للأمرِ الَّذي بَدَا لَهُم وكانُوا يُخفُونَهُ، وظَنُّوا أنَّ الَّذي بَدَا لَهُمُ العذابُ؛ فلَمَّا لم يَرَوْا ذلكَ مُلتَئِمًا مع قولِهِ: ﴿مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ قَدَّرُوا مُضافًا مَحذُوفًا، وهو: خَبَرُ: ﴿مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾؛ فدَخَلَ عليهِم أمرٌ آخَرُ لا جَوابَ لهم عنهُ؛ وهو أنَّ القَومَ لم يكونوا يُخفُونَ شِركَهُم وكُفرَهُم، بل كانُوا يُظهِرُونَهُ ويَدْعُونَ إلَيهِ ويُحارِبُونَ عليهِ.

ولمَّا عَلِمُوا أنَّ هذا وارِدٌ عليهِم، قالُوا: إنَّ القَومَ في بعضِ موارِدِ القيامةِ ومَواطِنِها أخفَوْا شِركَهُم وجَحَدُوا وقالُوا: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فلمَّا وُقِفُوا على النَّارِ، بَدَا لَهُم جزاءُ ذلكَ الَّذي أخفَوْهُ.

قالَ الواحديُّ: «وعلى هذا أهلُ التَّفسيرِ»(٢).

---

(١) بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣).

(٢) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٥٢).

ولم يَصنَعْ أربابُ هذا القَولِ شَيئًا؛ فإنَّ السِّياقَ، والإضرابَ بِـ: «بل»، والإخبارَ عنهم بأنَّهُم ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وقولَهُم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ـ: لا يَلتَئِمُ بهذا الَّذي ذَكَرُوهُ، فتأَمَّلْهُ.

وقالت طائفةٌ منهُمُ الزَّجَّاجُ: «بل بَدَا للأتباعِ ما أَخفاهُ عنهمُ الرُّؤَسَاءُ من أمرِ البَعثِ»[(١)].

وهذا التَّفسيرُ يحتاجُ إلى تفسيرٍ، وفيه مِنَ التَّكلُّفِ ما لَيسَ بخافٍ.

وأَجوَدُ مِن هذا: ما فَهِمَهُ المُبَرِّدُ منَ الآيةِ؛ قالَ: كأنَّ كُفرَهُم لم يكن بَادِيًا لهم إذ خَفِيَتْ عَلَيهِم مَضرَّتُهُ:

ومعنَى كلامِهِ: أنَّهُم لمَّا خَفِيَتْ عليهِم مَضَرَّةُ عاقِبَتِهِ، ووَبالِهِ، فكأنَّهُ كانَ خَفِيًّا عَنهُم لم تَظهَرْ لهم حقيقتُهُ، فلمَّا عايَنُوا العذابَ، ظَهَرَتْ لهم حقيقتُهُ وشَرُّهُ.

قالَ: وهذا كما تقولُ لمَنْ كُنتَ حَدَّثْتَهُ في أمرٍ قَبلُ: قد ظَهَرَ لكَ الآنَ ما كُنتُ قُلتُ لَكَ، وقد كانَ ظَاهِرًا له قَبلَ هذا[(٢)].

ولا يَسهُلُ أن يُعَبَّرَ عن كُفرِهِم وشِركِهِمُ الَّذي كانُوا يُنادُونَ به على رُؤوسِ الأشهاد، ويَدعُونَ إليهِ كُلَّ حَاضرٍ وباد، بأنَّهُم كانوا يُخفُونَهُ لخفاءِ عاقِبَتِهِ عنهم، ولا يُقالُ لمَنْ أَظهَرَ الظُّلْمَ والفساد، وقَتْلَ النُّفُوسِ، والسَّعْيَ في الأرضِ بالفساد ـ: إنه أَخفَى ذلكَ لجَهلِهِ بسُوءِ عاقِبَتِهِ، وخَفائِهَا عليهِ.

فمَعنَى الآيةِ ـ واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ ـ: أنَّ هؤلاءِ المشركِينَ لمَّا وُقِفُوا على النَّارِ وعايَنُوهَا، وعَلِمُوا أنَّهم داخِلُوها، تَمَنَّوْا أنَّهم يُرَدُّونَ إلى الدُّنيا فيُؤمِنُونَ باللهِ وآياتِهِ، ولا يُكَذِّبُونَ رُسُلَهُ؛ فأَخبَرَ سبحانه أنَّ الأَمرَ ليسَ كذلكَ، وأنَّهُم ليسَ في طبائِعِهِم وسجاياهُمُ الإيمانُ، بل

---

(١) معاني القرآن للزجاج: (٢/ ٢٤٠).

(٢) **انظر:** تفسير البغوي: (٣/ ١٣٨)، وتفسير الرازي: (١٢/ ١٦٠).

سَجِيَّتُهُمُ الكُفرُ والشِّركُ والتَّكذيبُ، وأنَّهُم لو رُدُّوا، لَكانُوا بعدَ الرَّدِّ كما كانُوا قَبلَهُ، وأخبَرَ أنَّهُم كاذِبُونَ في زَعمِهِم أنَّهُم لو رُدُّوا لآمَنُوا وصَدَّقُوا.

فإذا تَقَرَّرَ مقصودُ الآيةِ ومُرادُها، تَبَيَّنَ معنَى الإضرابِ بِـ: «بل»، وتَبَيَّنَ معنَى الَّذي بَدَا لهم، والَّذي كانُوا يُخفُونَهُ، والحاملُ لهم على قولِهِم: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] فالقَومُ كانُوا يَعلَمُونَ أنَّهُم كانُوا في الدُّنيَا على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ صَدَقُوهُم فيما بَلَّغُوهُم عنِ اللهِ وتَيَقَّنُوا ذلكَ وتَحَقَّقُوهُ، ولكنَّهم أخفَوْهُ ولم يُظهِرُوهُ بينَهُم، بل تَواصَوْا بِكِتمانِهِ؛ فلم يكنِ الحامِلُ لهم على تَمَنِّي الرُّجوعِ والإيمانِ معرفةَ ما لم يَكُونُوا يَعرِفُونَهُ من صِدقِ الرُّسُلِ؛ فإنَّهُم كانوا يَعلَمُونَ ذلكَ ويُخفُونَهُ، وظَهَرَ لهم يومَ القيامةِ ما كانوا يَنْطَوُونَ عليهِ من عِلمِهِم أنَّهُم على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ على الحَقِّ، فعايَنُوا ذلكَ عِيانًا بعدَ أن كانُوا يَكتُمُونَهُ ويُخفُونَهُ، فلو رُدُّوا لَـمَا سَمَحَتْ نُفوسُهُم بالإيمانِ، ولَعادُوا إلى الكُفرِ والتَّكذيبِ؛ فإنَّهُم لم يَتَمَنَّوُا الإيمانَ لِعلمِهِم يَومَئِذٍ أنَّهُ هو الحَقُّ وأنَّ الشِّركَ باطِلٌ، وإنَّما تَمَنَّوْا لمَّا عايَنُوا العذابَ الَّذي لا طاقةَ لهم باحتمالِهِ.

وهذا كمَن كانَ يُخفِي مَحَبَّةَ شخصٍ ومُعاشَرَتَهُ وهو يَعلَمُ أنَّ حُبَّهُ باطِلٌ، وأنَّ الرُّشدَ في عُدولِهِ عنه، فقِيلَ لهُ: إنِ اطَّلَعَ عليه وَلِيُّهُ، عاقَبَكَ، وهو يَعلَمُ ذلكَ ويُكابِرُ، ويقولُ: بل مَحَبَّتُهُ ومُعاشرتُهُ هي الصَّوابُ، فلمَّا أَخَذَهُ وَلِيُّهُ لِيُعاقِبَهُ على ذلكَ، وتَيَقَّنَ العُقوبةَ، تَمَنَّى أن يُعفَى مِنَ العُقوبةِ وأنَّهُ لا يَجتَمِعُ به بعدَ ذلكَ، وفي قَلبِهِ من مَحَبَّتِهِ والحِرصِ على مُعاشَرَتِهِ ما يَحمِلُهُ على المُعاوَدَةِ بعدَ مُعايَنَةِ العُقوبةِ، بل بعدَ أن مَسَّتْهُ وأنهَكَتْهُ، فظَهَرَ له عندَ العُقوبةِ ما كانَ يُخفِي من مَعرِفَتِهِ بخَطَئِهِ وصوابِ ما نَهاهُ عنه، ولو رُدَّ، لَعادَ لِمَا نُهِيَ عنهُ.

وتأمَّلْ مُطابقةَ الإضرابِ لهذا المعنَى؛ وهو نَفيُ قَولِهِم: إنَّا لَو رُدِدْنا، لآمَنَّا وصَدَّقْنَا؛ لأنَّهُ ظَهَرَ لنا الآنَ أنَّ ما قالَهُ الرُّسُلُ هو الحَقُّ؛

أيْ: ليسَ كذلكَ، بل كُنتُمْ تَعلَمُونَ ذلكَ وتَعرِفُونَهُ وكُنتُم تُخفُونَهُ، فلم يَظهَرْ لكم شَيءٌ لِتَكُونُوا عالِمِينَ به لتُعذَرُوا، بل ظَهَرَ لَكُم ما كانَ مَعلُومًا وكُنتُم تَتَوَاصَوْنَ بإخفائِهِ وكِتمانِهِ، واللهُ أعلَمُ»(١).

❁ ❁ ❁

(١) عِدَةُ الصابرين: (٢٩٨).

المَبۡحَثُ ٱلثَّانِي

أسبابُ التَّرجيحِ

١ ـ الاختيارُ ابتِدَاءً دُونَ الإفصاحِ عن سَبَبٍ:

ومِثالُ ذلك: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [النور: ٣٥]:

حَيثُ قالَ: «قولُ اللهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ﴾ [النور: ٣٥]، هذا مَثَلٌ لنورِهِ في قَلبِ عَبدِهِ المُؤمِنِ، كما قال أُبَيُّ بنُ كَعبٍ وغَيرُهُ.

وقدِ اختُلِفَ في مُفسِّرِ الضَّميرِ في ﴿نُورِهِۦ﴾:

فقِيلَ: هو النَّبيُّ ﷺ؛ أيْ: مَثَلُ نُورِ محمَّدٍ ﷺ.

وقِيلَ: مُفَسِّرُهُ المُؤمِنُ؛ أيْ: مَثَلُ نُورِ المؤمِنِ:

والصَّحيحُ أنَّهُ يَعُودُ على اللهِ ﷻ؛ والمعنَى: مَثَلُ نُورِ اللهِ ﷻ في قلبِ عبدِهِ، وأعظَمُ عبادِهِ نَصِيبًا من هذا النُّورِ رسولُهُ ﷺ»[١].

٢ ـ الاستطرادُ:

ومِثالُ ذلك: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى:

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٤٩).

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]:

حَيثُ قالَ: «فَصلٌ في بيانِ مَنزِلَةِ صاحبِ السُّنَّةِ وصاحبِ البِدعَةِ:

فصاحِبُ السُّنَّةِ حَيُّ القَلبِ مُستَنِيرُهُ، وصاحبُ البِدعَةِ مَيِّتُ القَلبِ مُظلِمُهُ.

وقد ذَكَرَ اللهُ سُبحانَهُ هذَينِ الأصلَينِ في كتابِهِ في غَيرِ موضِعٍ وجعَلَهُمَا صِفَةَ أهلِ الإيمانِ، وجَعَلَ ضِدَّهما صِفَةَ مَن خَرَجَ عنِ الإيمانِ.

فإنَّ القَلبَ الحَيَّ المُستَنِيرَ هو الَّذي عَقَلَ عنِ اللهِ وفَهِمَ عنهُ وأذعَنَ وانْقادَ لتَوحِيدِهِ ومُتابَعَةِ ما بَعَثَ به رسولَهُ.

والقَلبُ المَيِّتُ المُظلِمُ الَّذي لم يَعقِلْ عنِ اللهِ ولا انقادَ لِمَا بُعِثَ به رسولُ اللهِ، ولهذا يَصِفُ سُبحانَهُ هذا الضَّربَ منَ النَّاسِ بأنَّهُم ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١] وبأنَّهُم «في الظُّلُماتِ لا يَخرُجُونَ منها» ولهذا كانتِ الظُّلمَةُ مُستَولِيَةً عَلَيهِم في جميعِ جِهاتِهِم: فقُلوبُهُم مُظلِمَةٌ؛ تَرَى الحَقَّ في صورةِ الباطلِ والباطلَ في صورةِ الحَقِّ، وأعمالُهم مُظلمةٌ وأقوالُهم مُظلمةٌ، وأحوالُهم كُلُّها مُظلمةٌ، وقُبورُهُم مُمتَلِئَةٌ عَلَيهِم ظُلمةً، وإذا قُسِمَتِ الأنوارُ دُونَ الجِسرِ للعُبورِ عليه، بَقُوا في الظُّلماتِ، ومَدخَلُهم في النَّارِ مُظلِمٌ، وهذه الظُّلمةُ هي الَّتي خُلِقَ فيها الخَلقُ أوَّلًا، فمَن أرادَ اللهُ ﷻ به السَّعادةَ، أخرَجَهُ منها إلى النُّورِ، ومَن أرادَ به الشَّقاوةَ، تَرَكَهُ فيها...

وقالَ ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾؛ فسَمَّى وَحيَهُ وأمرَهُ ﴿رُوحًا﴾؛ لِمَا يَحصُلُ به من حياةِ القُلوبِ والأرواحِ، وسَمَّاهُ ﴿نُورًا﴾ لِمَا يَحصُلُ به منَ الهُدَى واستِنارَةِ القُلوبِ والفُرقانِ بينَ الحَقِّ والباطلِ.

وقدِ اختُلِفَ في الضَّميرِ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ [الشورى: ٥٢]؛ فقِيلَ: يعودُ على الكتابِ.

وقِيلَ: على الإيمانِ.

والصَّحيحُ: أنَّهُ يعودُ على الرُّوحِ في قولِهِ: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]:

فأخبَرَ تعالى أنَّهُ جَعَلَ أمرَهُ رُوحًا ونُورًا وهُدًى، ولهذا تَرَى صاحبَ اتِّباعِ الأمرِ والسُّنَّةِ قد كُسِيَ منَ الرُّوحِ والنُّورِ وما يَتبَعُهما منَ الحلاوةِ والمَهابَةِ والجَلالَةِ والقَبُولِ ما قد حُرِمَهُ غَيرُهُ»[١].

٣ ـ الاستدراكُ على بعضِ أهلِ المعاني واللُّغَةِ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]:

حَيثُ قالَ: «وقالَ ـ في صِفَةِ النَّارِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، بغَيرِ «واوٍ»، **فقالت طائفةٌ**: هذه «واوُ» الثَّمانيةِ، دَخلَتْ في أبوابِ الجَنَّةِ لكَونِها ثمانيةً، وأبوابُ النَّارِ سَبعَةٌ، فلم تَدْخُلْها «الواوُ»:

وهذا قَولٌ ضعيفٌ لا دليلَ عليهِ ولا تَعرِفُهُ العَرَبُ ولا أئمَّةُ العربيَّةِ وإنَّما هو مِنِ استنباطِ بعضِ المتأخِّرِينَ.

وقالت طائفةٌ أُخرَى: «الواوُ» زائدةٌ، والجوابُ الفِعلُ الَّذي بعدَها؛ كما هو في الآيةِ الثَّانيةِ:

وهذا أيضًا ضَعِيفٌ، فإنَّ زيادةَ «الواوِ» غيرُ معروفٍ في كلامِهِم، ولا يَلِيقُ بأفصَحِ الكلامِ أن يكونَ فيه حَرفٌ زائدٌ لغَيرِ معنًى ولا فائدةٍ.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٥).

وقالت طائفةٌ ثالثةٌ: الجوابُ مَحذُوفٌ، وقَولُهُ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] عُطِفَ على قولِهِ: ﴿جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

وهذا اختيارُ أبي عُبيدةَ، والمُبَرِّدِ، والزَّجَّاجِ، وغيرِهِم.

قال المُبَرِّدُ: «وحَذفُ الجوابِ أبلَغُ عندَ أهلِ العِلمِ».

قال أبو الفَتحِ بنُ جِنِّي: وأصحابُنَا يَدفَعُونَ زيادةَ «الواوِ»، ولا يُجِيزُونَهُ، ويَرَوْنَ أَنَّ الجوابَ مَحذُوفٌ للعِلمِ به»[١].

٤ ـ الاستدراكُ على بعضِ المُفَسِّرِينَ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]:

حَيثُ قالَ: «وقد قيلَ: إنَّ الثِّمارَ في آيةِ الكَهفِ وفي آيةِ البقرةِ المُرادُ بها: المنافعُ والأموالُ، والسِّياقُ يَدُلُّ على أنَّها الثِّمارُ المعروفةُ لا غَيرُها.

لقَولِهِ في البقرةِ: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿فَأَصَابَهَآ﴾؛ أي: الجَنَّةَ، ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [٢٦٦].

وفي الكَهفِ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، وما ذلكَ إلَّا ثِمارُ الجَنَّةِ»[٢].

٥ ـ تَصحِيحُ مفهومٍ خاطئٍ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]:

---

(١) حادي الأرواح: (٣٨). (٢) طريق الهجرتين: (٣٣٩).

حَيثُ قالَ: «وكانَ اليومُ نَحْسًا عَلَيهِم؛ لإرسالِ العذابِ عَلَيهِم.

أيْ: لا يُقلِعُ عنهم كما تُقلِعُ مصائبُ الدُّنيا عن أهلِها؛ بل هذا النَّحسُ دائمٌ على هؤلاءِ المكذِّبِينَ للرُّسُلِ.

وَ: ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]: صِفَةٌ للنَّحسِ لا لليَومِ.

ومَن ظَنَّ أنَّهُ صِفَةُ «اليومِ» وأنَّهُ كانَ يومَ أربعاءَ آخِرَ الشَّهرِ، وأنَّ هذا اليَومَ نَحسٌ أَبدًا، فقد غَلِطَ وأخطأَ فَهْمَ القُرآنِ؛ فإنَّ اليومَ المَذكُورَ بحَسَبِ ما يَقَعُ فيهِ، وكمْ للهِ من نِعمَةٍ على أوليائِهِ في هذا اليَومِ، وإنْ كانَ له فيه بَلايَا ونِقَمٌ على أعدائِهِ، كما يَقَعُ ذلكَ في غَيرِهِ منَ الأيامِ، فسُعُودُ الأيَّامِ ونُحُوسُها إنَّما هو بسُعُودِ الأعمالِ وموافَقَتِهَا لمَرضاةِ الرَّبِّ، ونُحوسُ الأعمالِ مُخالَفَتُها لِمَا جاءَتْ به الرُّسُلُ.

واليَومُ الواحدُ يكونُ يومَ سَعدٍ لطائفةٍ، ونَحسٍ لطائفةٍ؛ كما كانَ يومُ بَدرٍ يَومَ سَعدٍ للمُؤمِنينَ، ويومَ نَحسٍ على الكافرِينَ.

فما للكَوكَبِ والطَّالعِ والقراناتِ وهذا السَّعدِ والنَّحسِ، وكيفَ يُستَنبَطُ عِلمُ أحكامِ النُّجُومِ مِن ذلكَ؟!

ولو كانَ المؤثِّرُ في هذا النَّحسِ هو نفسَ الكَوكَبِ والطَّالعِ، لَكانَ نَحسًا على العالَمِ، فأمَّا أنْ يقتَضِيَ الكَوكَبُ كونَهُ نَحسًا لطائفةٍ، سَعْدًا لطائفةٍ، فهذا هو المُحالُ»(١).

٦ ـ الفَصلُ بينَ طائفَتَينِ:

قد يَنصِبُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ نفسَهُ حَكَمًا بينَ طائفَتَيْنِ، فيَقضِي بَينَهُما بما يراهُ الصَّوابَ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن

(١) مفتاح دار السعادة: (٥٣٧).

أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا﴾ [طه: ١٢٤ ـ ١٢٥]:

حَيثُ قالَ: «اختُلِفَ فيهِ: هل هو مِن عَمَى البصيرةِ، أو مِن عَمَى البَصَرِ؟:

ـ والَّذينَ قالوا: هو مِن عَمَى البَصِيرَةِ إنَّما حَمَلَهُم على ذلكَ:

قولُهُ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨].

وقولُهُ: ﴿لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ [ق: ٢٢].

وقولُهُ: ﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقولُهُ: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦ ـ ٧].

ونظائرُ هذا ممَّا يُثبِتُ لهمُ الرُّؤيَةَ في الآخِرَةِ...

ـ والَّذينَ رَجَّحُوا أنَّهُ مِن عَمَى البَصَرِ قالُوا: السِّياقُ لا يَدُلُّ إلَّا عليهِ؛ لقولِهِ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا﴾ [طه: ١٢٥]، وهو لم يكن بَصِيرًا في كُفرِهِ قَطُّ، بل قد تَبيَّنَ له حِينَئِذٍ أنَّهُ كانَ في الدُّنيا في عَمًى عنِ الحَقِّ، فكيفَ يقولُ: وقد كُنتُ بَصِيرًا؟!

وكيفَ يُجابُ بقولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٦]؛ بل هذا الجوابُ فيه تَنبِيهٌ على أنَّهُ مِن عَمَى البَصَرِ، وأنَّهُ جُوزِيَ مِن جِنسِ عَمَلِهِ؛ فإنَّهُ لَمَّا أعرَضَ عنِ الذِّكرِ الَّذي بَعَثَ اللهُ به رسولَهُ وعَمِيَتْ عنه بصيرتُهُ ـ: أَعمَى اللهُ بَصَرَهُ يومَ القيامةِ، وتَرَكَهُ في العذابِ؛ كما تَرَكَ الذِّكرَ في الدُّنيا، فجازاهُ على عَمَى بصيرتِهِ عَمَى بصرِهِ في الآخرةِ، وعلى تَركِهِ ذِكرَهُ تَرْكَهُ في العذابِ...

وفَصْلُ الخِطابِ: أنَّ الحَشرَ هو الضَّمُّ والجَمعُ، ويُرادُ به تارةً: الحَشرُ إلى مَوقِفِ القيامةِ؛ كقَولِ النَّبيِّ ﷺ: (**إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ**

حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا)، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

ويُرادُ به الضَّمُّ والجَمعُ إلى دارِ المُستَقَرِّ، فحَشرُ المُتَّقِينَ: جَمعُهُم وضَمُّهُم إلى الجَنَّةِ، وحَشرُ الكافِرِينَ: جَمعُهُم وضَمُّهُم إلى النَّارِ؛ قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، وقالَ تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢ ـ ٢٣]؛ فهذا الحَشرُ هو بعدَ حَشرِهِم إلى المَوقِفِ، وهو حَشرُهُم وضَمُّهُم إلى النَّارِ؛ لأنَّهُ قد أخبَرَ عنهُم أنَّهُم قالُوا: ﴿...يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [الصافات: ٢٠ ـ ٢١]، ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ وهذا الحَشرُ الثَّانِي.

وعلى هذا: فهم ما بينَ الحَشرِ الأوَّلِ مِنَ القُبورِ إلى المَوقِفِ، والحَشرِ الثَّاني مِنَ المَوقِفِ إلى النَّارِ:

فعِندَ الحَشرِ الأوَّلِ: يَسمَعُونَ ويُبصِرُونَ ويُجادلونَ ويتكلَّمُونَ.

وعندَ الحَشرِ الثَّاني: يُحشَرُونَ على وُجوهِهِم عُمْيًا وبُكمًا وصُمًّا فلِكُلِّ مَوقِفٍ حالٌ يليقُ به، ويَقتَضِيهِ عَدْلُ الرَّبِّ تعالى وحِكمَتُهُ، فالقُرآنُ يُصَدِّقُ بعضُهُ بعضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»(١).

٧ ـ تأكيدُ أقوالِ المُفَسِّرينَ وتأييدُها:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن: ٥٦]:

(١) مفتاح دار السعادة: (٤٦).

حَيثُ قالَ: «وَصَفَهُنَّ سُبحانَهُ بقِصَرِ الطَّرْفِ في ثلاثةِ مواضِعَ:
أحدُها: هذا.
والثَّاني: قَولُهُ تعالى في الصَّافَّاتِ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨].
والثَّالثُ: قولُهُ تعالى في ص: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢].
والمُفَسِّرونَ كُلُّهم على أنَّ المعنَى: قَصَرْنَ طَرْفَهُنَّ على أزواجِهِنَّ فلا يَطمَحْنَ إلى غَيرِهِم.
وقيلَ: قَصَرْنَ طَرْفَ أزواجِهِنَّ عَلَيهِنَّ؛ فلا يَدَعُهُم حُسنُهُنَّ وجمالُهُنَّ أن يَنظُرُوا إلى غَيرِهِنَّ.
وهذا صحيحٌ من جهةِ المعنَى، وأمَّا من جهةِ اللَّفظِ: فقَاصِرَاتٌ صِفَةٌ مُضافةٌ إلى الفاعلِ الحِسَانِ الوُجوهِ وأَصلُهُ «قاصِرٌ طَرْفُهُنَّ»؛ أيْ: ليسَ بطامحٍ مُتَعَدٍّ.
قالَ آدمُ: حدَّثَنا وَرْقَاءُ، عن ابنِ أبي نجيحٍ، عن مُجاهدٍ ـ في قولِهِ: ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الرحمٰن: ٥٦] ـ قال: يقولُ قاصراتُ الطَّرْفِ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يَبغِينَ غيرَ أزواجِهِنَّ.
قالَ آدمُ: وحدَّثَنا المباركُ بنُ فَضالَةَ، عنِ الحَسَنِ، قالَ: قَصَرْنَ طَرْفَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يُرِدْنَ غيرَهُم، واللهِ ما هُنَّ مُتَبَرِّجَاتٍ ولا مُتَطَلِّعاتٍ.
وقالَ منصورٌ عن مُجاهِدٍ: قَصَرْنَ أبصارَهُنَّ وقُلُوبَهُنَّ وأنفُسَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يُرِدْنَ غيرَهُم.
وفي تفسيرِ سعيدٍ، عن قتادةَ، قالَ: وقَصَرْنَ أطرافَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فَلَا يُرِدْنَ غيرَهُم»(١).

---

(١) حادي الأرواح: (١٥٢).

٨ ـ الرَّدُّ على الفِرَقِ الضَّالَّةِ:

إنَّ ممَّا شَغَلَ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ في حياتِهِ الرَّدَّ على الفِرَقِ الضَّالَّةِ؛ حيثُ تَصَدَّى للرَّافضةِ، والجَهمِيَّةِ، والمعتزلةِ، والأشاعرةِ، وغَيرِهِم، وفنَّدَ شُبَهَهُم.

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]:

حَيثُ قالَ: «ومِن أقبحِ الغَلَطِ والتَّلبِيسِ تأويلُ اليَدَيْنِ بالنِّعمَةِ.

ولا رَيبَ أنَّ العَرَبَ تقولُ: لِفُلانٍ عِندِي يَدٌ.

وقالَ عُروةُ بنُ مَسعُودٍ للصِّدِّيقِ: «لَوْلَا يَدٌ لَكَ عِندِي، لم أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ»، ولكنَّ وُقُوعَ اليَدِ في هذا التَّركيبِ الَّذي أضافَ سُبحانَهُ فيهِ الفِعلَ إلى نفسِهِ ثمَّ تَعَدِّيَ الفِعلِ إلى اليَدِ بالبَاءِ الَّتي هي نَظِيرُ: كَتَبْتُ بالقَلَمِ وهي اليَدُ.

وجَعْلَ ذلكَ خاصَّةً؛ خَصَّ بها صَفِيَّهُ آدَمَ دُونَ البَشَرِ، كما خَصَّ المسيحَ بأنَّهُ نَفَخَ فيه من رُوحِهِ، وخَصَّ موسى بأنْ كَلَّمَهُ بلا واسطةٍ.

فهذا ممَّا يُحِيلُ تأويلَ اليَدِ في النَّصِّ بالنِّعمَةِ، وإنْ كانت في تركيبٍ آخَرَ تَصلُحُ لِذَلِكَ، فلا يَلزَمُ من صلاحيةِ اللَّفظِ لمعنًى ما، في تركيبٍ، صلاحيتُهُ له في كلِّ تَرِكيبٍ»[1].

٩ ـ بيانُ غَلَطِ بعضِ الفُقَهاءِ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]:

---

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٣).

حَيثُ قالَ: «وتفسيرُ الآيةِ عندَ جماعةِ المُفسِّرينَ: أنَّكَ لا تقولُ لشَيءٍ: أفعَلُ كَذَا وكَذَا حتَّى تقولَ: «إنْ شاءَ اللهُ»، فإذا نَسِيتَ أن تقولَها، فقُلهَا مَتَى ذَكَرْتَها، وهذا هو الاستثناءُ المُتَرَاخِي، الَّذي جوَّزَهُ ابنُ عبَّاسٍ، وتَأوَّلَ عليه الآيةَ، وهو الصَّوابُ.

فغَلِطَ عليهِ مَن لم يَفهَمْ كلامَهُ ونَقَلَ عنهُ: «أنَّ الرَّجُلَ إذا قالَ لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا، أو قالَ: نِسائِي الأربعُ طَوَالِقُ، ثمَّ بعدَ سَنَةٍ يقولُ: «إلَّا واحدةً»، أو: «إلَّا زَيْنَبَ»، أنَّ هذا الاستثناءَ يَنفَعُهُ».

وقد صانَ اللهُ عن هذا مَن هو دُونَ غِلمانِ ابنِ عبَّاسٍ بكثيرٍ، فَضْلًا عنِ البَحرِ حَبْرِ الأُمَّةِ وعالِمِها، الَّذي فَقَّهَهُ اللهُ في الدِّينِ، وعَلَّمَهُ التَّأويلَ.

وما أكثَرَ ما يَنقُلُ النَّاسُ المذاهبَ الباطلةَ عنِ العلماءِ بالأفهامِ القاصرةِ، ولو ذَهَبْنَا لنَذكُرَ ذلكَ لَطالَ جِدًّا، وإنْ ساعَدَ اللهُ، أفرَدْنَا له كِتابًا.

والَّذي أجمَعَ عليهِ المُفَسِّرونَ: أنَّ أهلَ مَكَّةَ سَألُوا النَّبيَّ ﷺ عنِ الرُّوحِ وعن أصحابِ الكهفِ وعن ذي القَرنَينِ؛ فقالَ: (أُخْبِرُكُمْ غَدًا)، ولم يَقُلْ: إنْ شاءَ اللهُ، فتَلَبَّثَ الوَحيُ ثمَّ نَزَلَتْ هذه الآيةُ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٌ، والحَسَنُ وغَيرُهُم: معناهُ: إذا نَسِيتَ الاستثناءَ، ثمَّ ذَكَرتَ فاسْتَثْنِ»[1].

هذا ما ظَهَرَ لي من أسبابِ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ، وهي تَدُلُّ على عُلُوِّ شَأنِهِ، وارتفاعِ قَدرِهِ، حَيثُ نَذَرَ نَفسَهُ لنُصرَةِ هذا الدِّينِ، ونَفْيِ تَحريفِ الغَالِينَ، وانْتِحَالِ المُبطِلِينَ.

❁ ❁ ❁

(١) مدارج السالكين: (٢/ ٤٣١).

ٱلْفَصْلُ ٱلثَّالِثُ

وُجُوهُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسِيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

وفيه مبحثان:

المـبـحـثُ الأوَّلُ: وُجوهُ الاختيارِ.

المبحثُ الثَّاني: وُجوهُ التَّرجيحِ.

الإمامُ ابنُ القَيِّم شديدُ الاعتناءِ بذِكرِ وُجوهِ التَّرجيحِ؛ فأغلَبُ ترجيحاتِهِ مَقرُونَةٌ بالوُجوهِ الَّتي تَدُلُّ عليها، حيثُ يقولُ: «والصَّحيحُ كذا لِوُجُوهٍ»، أو: «وهذا هو المُتَعَيِّنُ لِوُجُوهٍ»... ونحوَ ذلكَ.

والإمامُ ابنُ القَيِّم لا يَكتَفِي - في الغالبِ - بوَجهٍ واحدٍ من أَوجُهِ الاختيارِ والتَّرجيحِ في الآيةِ الواحدةِ، بل يَحشُدُ عَدَدًا منَ الوُجوهِ المُتَنَوِّعَةِ لقَطعِ الحُجَّةِ على المخالِفِ.

فالوُجوهُ الَّتي يَذكُرُها عندَ التَّرجيحِ كثيرةٌ ومُتَنَوِّعَةٌ، وقد تَتَبَّعْتُ ما ذَكَرَهُ منها في المواضِعِ الَّتي اشتَمَلَتْ عليها هذه الدِّراسةُ فوَجَدتُّها لا تَخرُجُ في الغالبِ عنِ الوُجوهِ الآتي ذِكرُها.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

وُجُوهُ الِاختيارِ

المرادُ بوُجوهِ الاختيارِ في التَّفسيرِ: هي الطُّرُقُ الَّتي يَسلُكُها المُفَسِّرُ لتَقوِيَةِ أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ[1]، وهي عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ على النَّحوِ التَّالي:

١ ـ الاختيارُ بدَلالَةِ سِياقِ الآياتِ:

المُرادُ بسِياقِ الكلامِ: تتابُعُهُ وأُسلوبُهُ الَّذي يَجرِي عليهِ[2].

والمرادُ بدَلالةِ السِّياقِ: دَلالةُ سَابِقِ الكلامِ، ولاحقِهِ على معناهُ.

والتَّرجيحُ بالسِّياقِ من أقوَى وُجوهِ التَّرجيحِ المعتَمَدَةِ عندَ المُفَسِّرينَ؛ فقد قَرَّرُوا أنَّ الأولَى بالآيةِ أن تَدخُلَ في معنًى ما قَبلَهَا وما بَعدَها إذا كانت في سياقٍ واحدٍ، فلا تَخرُجُ عن معنَى السِّياقِ إلَّا لِدَليلٍ[3].

وذلكَ لأنَّ السِّياقَ هو الغَرَضُ الَّذي سِيقَتِ الآيةُ من أَجْلِهِ.

وقد أَولَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ هذا الوَجهَ عِنايةً كبيرةً ورَجَّحَ به في مواضِعَ كثيرةٍ، كما ضَعَّفَ به كثيرًا مِنَ الأقوالِ.

كما بَيَّنَ أنَّ من أنواعِ التَّأويلِ الباطِلِ: تأويلَ اللَّفظِ بما لا يَحتَمِلُهُ

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٣٩).
(٢) المعجم الوسيط: مادة: (سوق): (١/ ٤٦٥).
(٣) قواعد الترجيح: (١/ ١٢٥).

سِياقُ الآيةِ وتَركِيبُها، وإنْ كانَ مُحتَمَلًا في سِياقٍ آخَرَ[(١)].

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختُلِفَ في الكتابِ ههنا؛ هل هو القُرآنُ أوِ اللَّوْحُ المحفوظُ؟ على قولَينِ:

فقالت طائفةٌ: المرادُ به القُرآنُ، قالوا: هذا مِنَ العامِّ المرادِ به الخاصُّ؛ **أيْ**: ما فَرَّطْنَا فيه من شَيءٍ يحتاجُونَ إلى ذِكرِهِ وبيانِهِ، لقَولِهِ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقالت طائفةٌ: المرادُ بالكتابِ في الآيةِ: اللَّوْحُ المَحفُوظُ الَّذي كَتَبَ اللهُ فيه كُلَّ شَيءٍ، وهذا إحدَى الرِّوايتَينِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ[(٢)].

وكأنَّ هذا القَولَ أظهَرُ في الآيةِ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليهِ؛ فإنَّهُ قالَ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمۚ﴾، وهذا يَتَضَمَّنُ أنَّها أُمَمٌ أمثالُنا في الخَلقِ والرِّزقِ والأَجَلِ والتَّقدِيرِ الأوَّلِ، وأنَّها لم تُخلَقْ سُدًى، بل هي مُعَبَّدَةٌ مُذَلَّلَةٌ قد قُدِّرَ خَلْقُها وأَجَلُها ورِزقُهَا وما تَصِيرُ إلَيهِ، ثمَّ ذَكَرَ عاقِبَتَها ومَصيرَهَا بعد فنائِهَا؛ فقالَ: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾؛ فذَكَرَ مَبدَأَها ونِهايَتَها، وأدخَلَ بينَ هاتَينِ الحالتَينِ قَولَهُ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ﴾؛ **أيْ**: كُلُّها قد كُتِبَتْ وقُدِّرَتْ وأُحصِيَتْ قبلَ أن تُوجَدَ، فلا يُناسِبُ هذا ذِكرَ كتابِ الأمرِ والنَّهيِ، وإنَّما يُناسِبُ ذِكرَ الكتابِ الأوَّلِ»[(٣)].

---

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٨).

(٢) أخرجها الطبري في تفسيره: (١١/ ٣٤٥).

(٣) شفاء العليل: (١/ ١٦٤).

٢ ـ الاختيارُ بدَلالةِ مَوضُوعِ الآيةِ أوِ السُّورَةِ:

عنـدَ احتمـالِ الآيةِ لأكثَرَ من معنًى صحيحٍ، فإنَّ الأبلَغَ منها، والأقرَبَ هو ما كان مُناسِبًا لمقصودِ الآيةِ، ومُتَّفِقًا مع الغَرَضِ الَّذي سِيقَتِ الآيةُ من أجْلِهِ.

فإنَّ لِكُلِّ سُورَةٍ من سُوَرِ القُرآنِ مِحوَرًا أساسًا تَدُورُ حولَهُ آياتُ السُّورةِ، وتَرتَبِطُ به ارتباطًا وَثِيقًا، وهو ما يُسَمَّى بمَوضُوعِ السُّورةِ، ولمعرفةِ ذلكَ أثَرُهُ في التَّرجيحِ.

وهذه القاعدةُ تَدُلُّ على أهميَّةِ معرفةِ أغراضِ الآياتِ والسُّوَرِ، ومقاصِدِها، وهو عِلمٌ جليلٌ يَنبَغِي لمَن يُفَسِّرُ كلامَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ أن يَعتَنِيَ به، ويَقْدُرَهُ حَقَّ قَدرِهِ لِيَنْتَفِعَ بالقُرآنِ على الوَجهِ الصَّحيحِ[١].

وكثيرًا ما يَعتَمِدُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في حُكمِهِ على الأقوالِ الَّتي تَحتَمِلُها الآيةُ على مُراعاةِ مَقصودِها، ومعرفةِ مُرادِ اللهِ منها؛ فيُرَجِّحُ القَولَ المُوافِقَ لذلكَ، ويُضَعِّفُ ما جاءَ بخِلافِ ذلكَ[٢].

ومنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «وقد حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حَولَ معنَى هذه الآيةِ، وما أورَدُوا، فراجِعْ أقوالَهُم، تَجِدْهَا لا تَشفِي عَلِيلًا، ولا تَروِي غَلِيلًا.

ومعناها أَجَلُّ وأعظَمُ ممَّا فَسَّرُوا به، ولم يَتَفَطَّنُوا لوَجهِ الإضرابِ بـ: «بَلْ»، ولا للأمرِ الَّذي بَدَا لَهُم وكانُوا يُخفُونَهُ، وظَنُّوا أنَّ الَّذي بَدَا

---

(١) انظر: اختيارات ابن القَيِّم للقحطاني: (٨٠)، واختيارات ابن تَيْمِيَّةَ للمسند: (١/ ٧٩).

(٢) انظر: عدة الصابرين: (١/ ١٥٥)، ومفتاح دار السعادة: (١/ ١٦١).

لَهُمُ العذابُ؛ فلَمَّا لم يَرَوْا ذلكَ مُلتَئِمًا مع قولِهِ: ﴿مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ قَدَّرُوا مُضافًا مَحذُوفًا، وهو: خَبَرُ: ﴿مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾؛ فدَخَلَ عليهم أمرٌ آخَرُ لا جَوابَ لهم عنهُ؛ وهو أنَّ القَومَ لم يكونوا يُخفُونَ شِركَهُم وكُفرَهُم، بل كانُوا يُظهِرُونَهُ ويَدْعُونَ إلَيهِ ويُحارِبُونَ عليهِ.

ولمَّا عَلِمُوا أنَّ هذا وارِدٌ عليهم، قالُوا: إنَّ القَومَ في بعضِ مواردِ القيامةِ ومَواطِنِها أخفَوْا شِركَهُم وجَحَدُوا وقالُوا: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فلمَّا وُقِفُوا على النَّارِ، بَدَا لَهُم جزاءُ ذلكَ الَّذي أخفَوْهُ.

قالَ الواحديُّ: «وعلى هذا أهلُ التَّفسيرِ»(١).

ولم يَصنَعْ أربابُ هذا القَولِ شَيئًا؛ فإنَّ السِّياقَ، والإضرابَ بـ: «بل»، والإخبارَ عنهم بأنَّهم ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وقولَهُم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾: لا يَلتَئِمُ بهذا الَّذي ذَكَرُوهُ، فتَأمَّلْهُ.

وقالت طائفةٌ منهُمُ الزَّجَّاجُ: «بل بَدَا للأتباعِ ما أخفاهُ عنهمُ الرُّؤَساءُ من أمرِ البَعثِ».

وهذا التَّفسيرُ يحتاجُ إلى تفسيرٍ، وفيه مِنَ التَّكلُّفِ ما لَيسَ بخافٍ.

وأَجوَدُ مِن هذا: ما فَهِمَهُ المُبَرِّدُ منَ الآيةِ؛ قالَ: كأنَّ كُفرَهُم لم يكن بَادِيًا لهم إذ خَفِيَتْ عَلَيهِم مَضَرَّتُهُ:

ومعنَى كلامِهِ: أنَّهم لمَّا خَفِيَتْ عليهِم مَضَرَّةُ عاقِبَتِهِ، ووَبالِهِ، فكأنَّهُ كانَ خَفِيًّا عَنهُم لم تَظهَرْ لهم حقيقتُهُ، فلمَّا عايَنُوا العذابَ، ظَهَرَتْ لهم حقيقتُهُ وشَرُّهُ.

قالَ: وهذا كما تقولُ لِمَنْ كُنتَ حَدَّثْتَهُ في أمرٍ قَبلُ: قد ظَهَرَ لكَ الآنَ ما كُنتُ قُلتُ لَكَ، وقد كانَ ظَاهِرًا له قَبلَ هذا.

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٥٢).

ولا يَسهُلُ أن يُعَبِّرَ عن كُفرِهِم وشِركِهِمُ الَّذي كانُوا يُنادُونَ به على رُؤوسِ الأشهاد، ويَدعُونَ إليهِ كُلَّ حَاضرٍ وباد، بأنَّهُم كانوا يُخفُونَهُ لخفاءِ عاقِبَتِهِ عنهم، ولا يُقالُ لمَنْ أظهَرَ الظُّلْمَ والفساد، وقَتْلَ النُّفوسِ، والسَّعْيَ في الأرضِ بالفساد ـ: إنه أخفَى ذلكَ لجَهلِهِ بسُوءِ عاقِبَتِهِ، وخَفائِهَا عليهِ.

فمَعنَى الآيةِ ـ واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ ـ: أنَّ هؤلاءِ المشركِينَ لمَّا وُقِفُوا على النَّارِ وعايَنُوهَا، وعَلِمُوا أنَّهُم داخِلُوها، تَمَنَّوْا أنَّهُم يُرَدُّونَ إلى الدُّنيا فيُؤمِنُونَ باللهِ وآياتِهِ، ولا يُكَذِّبُونَ رُسُلَهُ؛ فأخبَرَ سبحانه أنَّ الأمرَ ليسَ كذلكَ، وأنَّهُم ليسَ في طبائِعِهِم وسجاياهُمُ الإيمانُ، بل سَجِيَّتُهُمُ الكُفرُ والشِّركُ والتَّكذيبُ، وأنَّهُم لو رُدُّوا، لَكانُوا بعدَ الرَّدِّ كما كانُوا قَبلَهُ، وأخبَرَ أنَّهُم كاذِبُونَ في زَعمِهِم أنَّهُم لو رُدُّوا لَآمَنُوا وصَدَّقُوا.

فإذا تَقَرَّرَ مقصودُ الآيةِ ومُرادُها، تَبَيَّنَ معنَى الإضرابِ بِـ: «بل»، وتَبَيَّنَ معنَى الَّذي بَدَا لهم، والَّذي كانُوا يُخفُونَهُ، والحاملُ لهم على قولِهِم: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] فالقَومُ كانُوا يَعلَمُونَ أنَّهُم كانُوا في الدُّنيَا على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ صَدَقُوهُم فيما بَلَّغُوهُم عنِ اللهِ وتَيَقَّنُوا ذلكَ وتَحَقَّقُوهُ، ولكنَّهم أخفَوْهُ ولم يُظهِرُوهُ بَينَهُم، بل تَواصَوْا بكِتمانِهِ؛ فلم يكنِ الحامِلُ لهم على تَمَنِّي الرُّجوعِ والإيمانِ معرفةَ ما لم يَكُونُوا يَعرِفُونَهُ من صِدقِ الرُّسُلِ؛ فإنَّهُم كانوا يَعلَمُونَ ذلكَ ويُخفُونَهُ، وظَهَرَ لهم يومَ القيامةِ ما كانوا يَنطَوُونَ عليهِ من عِلمِهِم أنَّهُم على باطلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ على الحَقِّ، فعايَنُوا ذلكَ عِيانًا بعدَ أن كانُوا يَكتُمُونَهُ ويُخفُونَهُ، فلو رُدُّوا لَـمَا سَمَحَتْ نُفوسُهُم بالإيمانِ، ولَعادُوا إلى الكُفرِ والتَّكذيبِ؛ فإنَّهُم لم يَتَمَنَّوُا الإيمانَ لعِلمِهِم يَومَئِذٍ أنَّهُ هو الحَقُّ وأنَّ الشِّركَ باطِلٌ، وإنَّما تَمَنَّوْا لمَّا عايَنُوا العذابَ الَّذي لا طاقَةَ لهم باحتمالِهِ.

وهذا كمَن كانَ يُخفِي مَحَبَّةَ شخصٍ ومُعاشَرَتَهُ وهو يَعلَمُ أنَّ حُبَّهُ

باطِلٌ، وأنَّ الرُّشدَ في عُدولِهِ عنه، فقِيلَ لهُ: إنِ اطَّلَعَ عليه وَلِيُّهُ، عاقَبَكَ، وهو يَعلَمُ ذلكَ ويُكابِرُ، ويقولُ: بل مَحَبَّتُهُ ومُعاشرتُهُ هي الصَّوابُ، فلمَّا أَخَذَهُ وَلِيُّهُ لِيُعاقِبَهُ على ذلكَ، وتَيَقَّنَ العُقوبةَ، تَمَنَّى أن يُعفى مِنَ العُقوبةِ وأنَّهُ لا يَجتَمِعُ به بعدَ ذلكَ، وفي قَلبِهِ من مَحَبَّتِهِ والحِرصِ على مُعاشَرَتِهِ ما يَحمِلُهُ على المُعاوَدَةِ بعدَ مُعايَنَةِ العُقوبةِ، بل بعدَ أن مَسَّتْهُ وأنهَكَتْهُ، فظَهَرَ له عندَ العُقوبةِ ما كانَ يُخفِي من مَعرِفَتِهِ بخَطَئِهِ وصوابِ ما نَهاهُ عنه، ولو رُدَّ، لَعادَ لِمَا نُهِيَ عنهُ.

وتأمَّلْ مُطابقةَ الإضرابِ لهذا المعنَى؛ وهو نَفيُ قَولِهِم: إنَّا لَو رُدِدْنَا، لَآمَنَّا وصَدَّقْنَا؛ لأنَّهُ ظَهَرَ لنا الآنَ أنَّ ما قالَهُ الرُّسُلُ هو الحَقُّ؛ أيْ: ليسَ كذلكَ، بل كُنتُمْ تَعلَمُونَ ذلكَ وتَعرِفُونَهُ وكُنتُم تُخفُونَهُ، فلم يَظهَرْ لكم شَيءٌ لِتَكُونُوا عالِمِينَ به لتُعذَرُوا، بل ظَهَرَ لَكُم ما كانَ مَعلُومًا وكُنتُم تَتَوَاصَوْنَ بإخفائِهِ وكِتمانِهِ، واللهُ أعلَمُ»(١).

٣ ـ الاختيارُ بدَلالةِ آيةٍ أُخرَى منَ القُرآنِ:

أجمَعَ العُلماءُ على أنَّ أشرَفَ أنواعِ التَّفسيرِ وأجَلَّها تفسيرُ كتابِ اللهِ بكتابِ اللهِ، إذ لا أحدَ أعلَمُ بمعنَى كلامِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ مِنَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ!

فما أُجمِلَ منه في مكانٍ، فإنَّهُ قد فُسِّرَ في موضعٍ آخَرَ، وما اخْتُصِرَ منه في مكانٍ، فقد بُسِطَ في مَوضِعٍ آخَرَ(٢).

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «تفسيرُ القُرآنِ بعضِهِ ببَعضٍ هو أَولَى التَّفاسِيرِ ما وُجِدَ إليهِ السَّبِيلُ؛ ولهذا كان يعتَمِدُهُ الصَّحابةُ ﭬ،

(١) عِدَةُ الصابرين: (٢٩٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦٣)، والبرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٧٥).

والتَّابعُونَ، والأئمَّةُ بعدَهُم»(١).

وقدِ اهتَمَّ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بالتَّرجِيحِ بدَلالةِ تفسيرِ القُرآنِ بالقُرآنِ اهتِمامًا بالِغًا، فهو من أكثَرِ وُجوهِ التَّرجيحِ الَّتي استَعْمَلَها.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلك: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾ [الطور: ١ - ٣]:

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ في هذا الكتابِ:

قيلَ: هو التَّوراةُ الَّتي أنزَلَ اللهُ على مُوسَى:

وكأنَّ صاحبَ هذا القَولِ رَأى اقتِرَانَ الكتابِ بالطُّورِ؛ فقالَ: هو التَّوراةُ.

ولكنَّ التَّوراةَ إنَّما أُنزِلَتْ في ألواحٍ لا في رَقٍّ، إلا أن يُقالَ: هي في رَقٍّ في السَّماءِ وأُنزِلَتْ في ألواحٍ.

وقِيلَ: هو القُرآنُ؛ ولَعَلَّ هذا أرجَحُ الأقوالِ؛ لأنَّهُ سُبحانَهُ وَصَفَ القُرآنَ بأنَّهُ: ﴿فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ ۝١٣ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ ۝١٤ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ۝١٥ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ [عبس: ١٣ - ١٦]؛ فالصُّحُفُ هي الرَّقُّ، وكونُهُ بأيدِي سَفَرَةٍ هو كَونُهُ مَنشُورًا.

وعلى هذا: فيكونُ قد أقسَمَ بسَيِّدِ الجبالِ وسَيِّدِ الكُتُبِ، ويكونُ ذلكَ مُتَضَمِّنًا للنُّبُوَّتينِ المُعَظَّمَتَيْنِ: نُبُوَّةِ مُوسَى ونُبُوَّةِ محمَّدٍ، وكثيرًا ما يَقرِنُ بينَهُما وبينَ مَحلِّهما؛ كما في سورةِ التِّينِ والزَّيتونِ»(٢).

٤ ـ الاختيارُ بدَلالةِ ظاهرِ القُرآنِ:

التَّرجيحُ بظاهرِ القُرآنِ من وُجوهِ التَّرجيحِ المُعتَبَرَةِ عندَ المُفَسِّرينَ:

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ١٠٢٠).

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٦).

والمرادُ بظاهرِ الكلامِ: هو ما يَسْبق إلى العَقلِ السَّليمِ منه لِمَن يَفهَمُ بتلكَ اللُّغَةِ[١].

ويُعَبَّرُ عنهُ: بظاهِرِ القُرآنِ، ودَلالةِ القُرآنِ، والمَفهُومِ منَ القُرآنِ.

فالأصلُ في نصوصِ القُرآنِ، أن تُحمَلَ على ظواهِرِها، وتُفَسَّرَ على حَسَبِ ما يَقتَضِيهِ ظاهرُ اللَّفظِ، ولا يجوزُ العُدُولُ عن هذا الظَّاهِرِ إلَّا بدليلٍ صحيحٍ يَجِبُ الرُّجوعُ إليهِ، فمَن خالَفَ ظاهِرَ القُرآنِ، فقَولُهُ مَرجُوحٌ[٢].

وقد نَصَّ ابنُ القَيِّمِ على هذا الوَجهِ واعتَمَدَ عليهِ في اختيارِهِ لبَعضِ الأقوالِ في التَّفسيرِ، كما رَدَّ أقوالًا عديدةً؛ لأنَّها مخالِفَةٌ لذلكَ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «أقسَمَ سُبحانَهُ بالنَّجمِ عند هُوِيِّهِ على تَنْزيهِ رسولِهِ وبراءَتِهِ ممَّا نَسَبَهُ إليهِ أعداؤُهُ منَ الضَّلالِ والغَيِّ.

واختَلَفَ النَّاسُ في المرادِ بِـ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾:

فقالَ الكَلبِيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «أقسَمَ بالقُرآنِ إذا نَزَلَ مُنَجَّمًا على رسولِهِ: أربَعَ آياتٍ، وثَلاثًا، والسُّورةَ، وكانَ بينَ أوَّلِهِ وآخِرِهِ عِشرُونَ سَنَةً، وكذلكَ رَوَى عطاءٌ عنهُ.

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عِكرِمَةَ ـ: «يعنِي: النُّجُومَ الَّتي تُرمَى بها الشَّياطينُ إذا سَقَطَتْ في آثارِها عندَ استِرَاقِ السَّمعِ».

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥٦).

(٢) انظر: قواعد الترجيح: (١/ ١٣٧)، ومجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥٦)، وقواعد التفسير: (٢/ ٨٤٣).

وهذا قَولُ الحَسَنِ، وهو أظهَرُ الأقوالِ، ويكونُ سُبحانَهُ قد أقسَمَ بهذه الآيةِ الظَّاهرةِ المُشاهَدَةِ الَّتي نَصَبَهَا اللهُ سُبحانَهُ آيةً وحِفظًا للوَحْيِ مِن استِراقِ الشَّياطِينِ له على أنَّ ما أَتَى به رسولُهُ حَقٌّ وصِدقٌ، لا سبيلَ للشَّيطانِ ولا طريقَ له إلَيهِ، بل قد أَحرَسَ بالنَّجمِ إذا هَوَى رَصَدًا بينَ يَدَيِ الوَحيِ، وحَرسًا له.

وعلى هذا: فالارتباطُ بينَ المُقسَمِ به والمُقسَمِ عليهِ في غايةِ الظُّهورِ، وفي المُقسَمِ به دليلٌ على المُقسَمِ عليهِ».

وليسَ بالبَيِّنِ تَسمِيَةُ القُرآنِ عندَ نُزولِهِ بـ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ولا تَسمِيَةُ نُزولِهِ هُوِيًّا، ولا عهدَ في القُرآنِ لذلكَ؛ فيُحمَلَ هذا اللَّفظُ عليهِ.

وليسَ بالبَيِّنِ تخصيصُ هذا القَسَمِ بالثُّرَيَّا وَحدَها إذا غابَتْ.

وليسَ بالبَيِّنِ أيضًا القَسَمُ بالنُّجومِ عندَ انتِشارِهَا يومَ القيامةِ، بل هذا ممَّا يُقسِمُ الرَّبُّ عليهِ ويَدُلُّ عليهِ بآياتِهِ، فلا يَجعَلُهُ نَفسَهُ دَلِيلًا، لِعَدَمِ ظُهورِهِ للمُخاطَبِينَ، ولا سِيَّما مُنكِرُو البَعثِ، فإنَّهُ سُبحانَهُ إنَّما استَدَلَّ بما لا يُمكِنُ جَحدُهُ ولا المكابرةُ فيه.

فأظهَرُ الأقوالِ قَولُ الحَسَنِ، واللهُ أعلَمُ»(١).

٥ ـ الاختيارُ بدَلالةِ عُرْفِ القُرآنِ:

والمرادُ بعُرْفِ القُرآنِ: ما عُرِفَ في القُرآنِ بالاستقراءِ والتَّتبُّعِ.

ويُعَبَّرُ عنهُ: بعادةِ القُرآنِ، ولُغَةِ القُرآنِ، والمَعهُودِ في القُرآنِ، والغالِبِ مِن استعمالِ القُرآنِ.

وهو وَجهٌ مُعتَبَرٌ من أوجُهِ التَّرجِيحِ في التَّفسِيرِ(٢)؛ لأنَّهُ إذا عُرِفَ

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٢).

(٢) انظر: قواعد الترجيح: (١/ ١٧٢)، وقواعد التفسير: (٢/ ٨٧٩).

المتكلِّمُ، فُهِمَ من معنَى كلامِهِ ما لا يُفهَمُ إذا لم يُعرَفْ؛ لأنَّهُ بذلِكَ يُعرَفُ عادتُهُ في خِطابِهِ[١].

ولأنَّ حَمْلَ الكلامِ على غَيرِ المعروفِ من لُغَةِ المتكلِّمِ وعادَتِهِ، يُعتَبَرُ تَحرِيفًا لكلامِهِ وتَبدِيلًا لمقاصِدِهِ، وكَذِبًا عليهِ[٢].

وسَبَقَ الإشارةُ إلى أنَّ من خصائصِ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ اهتمامَهُ بتفسيرِ القُرآنِ بالقُرآنِ:

ومِنَ الصُّوَرِ التَّطبِيقِيَّةِ لهذا الاهتمامِ: اعتمادُهُ على عُرْفِ القُرآنِ، والمعهودِ مِنِ استعمالِهِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ، فهو يُرَجِّحُ القَولَ المُوافِقَ لعُرْفِ القُرآنِ، ويَرُدُّ القَولَ الَّذي يُخالِفُ عُرْفَ القُرآنِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]:

حَيثُ قالَ: «. . . وقد قيلَ: إنَّ هؤلاءِ القَومَ همُ الأنبياءُ.

وقيلَ: أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ.

وقيلَ: كلُّ مُؤمِنٍ.

هذه أُمَّهاتُ الأقوالِ بعدَ أقوالٍ مُتَفَرِّعَةٍ عن هذه؛ كقَولِ مَن قالَ: هُمُ الأنصارُ، أوِ: المهاجرونَ والأنصارُ، أو: قَومٌ من أبناءِ فارِسَ.

وقالَ آخَرُونَ: همُ الملائكةُ. . .

قُلتُ: السُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، والإشارةُ بقَولِهِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إلى مَن كَفَرَ به مِن قَومِهِ أَصْلًا، ومَن عَداهُم تَبَعًا، فيَدخُلُ فيها كُلُّ مَن كَفَرَ بما جاءَ به من هذه الأُمَّةِ.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ١١٥)، (١٢/ ١٠٦).

(٢) الجواب الصحيح: (٤/ ٤٤).

والقَومُ المُوَكَّلُونَ بها هُمُ الأنبياءُ أَصلًا، والمؤمنونَ بهم تَبَعًا، فيَدخُلُ كلُّ مَن قامَ بحِفظِها، والذَّبِّ عنها، والدَّعوةِ إِلَيهَا.

ولا رَيبَ أنَّ هذه للأنبياءِ أَصْلًا، وللمُؤمِنِينَ بهم تَبَعًا، وأَحَقُّ مَن دَخَلَ فِيهِم من أتباعِ الرَّسُولِ خُلفاؤهُ في أُمَّتِهِ ووَرَثَتُهُ؛ فهُمُ المُوَكَّلُونَ بها، وهذا يَنتَظِم في الأقوالِ الَّتي قِيلَتْ في الآيةِ.

وأمَّا قولُ مَن قالَ: إنَّهُمُ الملائكةُ؛ فضَعِيفٌ جِدًّا، لا يَدُلُّ عليه السِّياقُ، وتَأبَاهُ لفظةُ ﴿قَوْمًا﴾ [آل عمران: ٨٦]؛ إذِ الغالِبُ في القُرآنِ - بلِ المُطَّرِدُ - تخصيصُ القَومِ ببَنِي آدَمَ دُونَ الملائكةِ»[(١)].

٦ - الاختيارُ بدَلالةِ مُوافَقَةِ اللُّغَةِ العربيَّةِ وقَواعِدِهَا:

أَنزَلَ اللهُ تعالى القُرآنَ على نَبيِّهِ محمَّدٍ ﷺ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]؛ ولذلكَ يَجِبُ أن يُفَسَّرَ هذا الكتابُ الكريمُ على مُقتَضَى لُغَةِ العَرَبِ في مُفرداتِهِ وتَراكِيبِهِ.

قالَ مجاهدٌ: «لا يَحِلُّ لأَحَدٍ يُؤمِنُ باللهِ واليَومِ الآخِرِ، أن يَتَكَلَّمَ في كتابِ اللهِ إذا لم يكن عَالِمًا بلُغاتِ العَرَبِ»[(٢)].

فالرُّجُوعُ إلى لغةِ العَرَبِ واستعمالِهِم، أمرٌ مُعتَبَرٌ بإجماعِ العُلماءِ، وعليهِ عَمَلُ المُفَسِّرينَ منَ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ ومَن بَعدَهُم[(٣)].

وعلى هذا: فهو وَجهٌ مُعتَبَرٌ من أَوجُهِ الاختيارِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ، فالقَولُ الموافِقُ لِلُغَةِ العَرَبِ مُقَدَّمٌ على ما لم يكن كذلكَ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله

---

(١) مفتاح دار السعادة: (١٦١).
(٢) البرهان في علوم القرآن: (١/ ٣٦٢).
(٣) قواعد التفسير: (١/ ٢١١).

تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]:

حَيثُ قالَ: «العَجَبُ منَ الفارسيِّ أنَّهُ يقولُ: إنَّها بَدَلٌ مِنَ الأخدودِ بَدَلَ اشتِمالٍ:

والنَّارُ جَوهَرٌ قائِمٌ بنَفسِهِ، ثم لَيسَتْ مُضافَةً إلى ضميرِ الأُخدُودِ، ولَيسَ فيها شَرطٌ من شرائطِ الاشتمالِ.

وذَهِلَ أبو عليٍّ عن هذا، وتَرَكَ ما هو أَصَحُّ في المعنَى وأَلْيَقُ بصِناعةِ النَّحوِ، وهو: حَذفُ المُضافِ وإقامةُ المُضافِ إلَيهِ مُقامَهُ.

فكأنَّهُ قيلَ: أصحابُ الأُخدُودِ أُخْدُودِ النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ.

فيَكُونُ من بَدَلِ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، وهما لعَينٍ واحدةٍ؛ كما قالَ الشَّاعرُ:

رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ....

على روايةِ الجَرِّ في «ثَدْيِ أُمٍّ؛ أرادَ: لِبَانَ ثَدْيٍ» فحذف المضاف»[1].

٧ ـ الاختيارُ بقاعدةٍ من قواعدِ الاختيارِ:

فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ يختارُ بدَلالةِ عُرْفِ القُرآنِ، وبدَلالةِ السِّياقِ، وبالمَعرُوفِ من كلامِ العَرَبِ أو لُغَةِ القُرآنِ، وبغَيرِ ذلكَ من قواعدِ الاختيارِ الَّتي سَيأتِي بيانُها مع التَّمثِيلِ لها في الفَصلِ السَّابعِ.

❁ ❁ ❁

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٢).

المَبْحَثُ الثَّانِي

وُجُوهُ التَّرجِيحِ

المرادُ بوُجُوهِ التَّرجيحِ في التَّفسِيرِ: الطُّرُقُ الَّتي يَسلُكُها المُفَسِّرُ لتَصحِيحِ أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ، وهي عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ كالتَّالي:

١ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ سِياقِ الآياتِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلك: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]:

حَيثُ قالَ: «وقد تَأوَّلَ قومٌ الآيةَ تأويلاتٍ باطلةً: فمِنهُم مَن قالَ: كُلُّهَا في المسلِمِينَ، وقولُهُ: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾؛ يعنِي: من غيرِ قَبيلَتِكُم:

وهذا باطلٌ؛ فإنَّ اللهَ افتَتَحَ الخطابَ بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ثمَّ قالَ: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾، ومعلومٌ أنَّ غيرَ المؤمنِينَ هُمُ الكُفَّارُ، ولم يخاطِبِ اللهُ سُبحانَهُ بهذه الآية قبيلةً دُونَ قبيلةٍ، بلِ الخطابُ بها على عادةِ خطابِ القُرآنِ لعُمومِ المؤمنِينَ.

وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ صَرِيحٌ في المرادِ بها، وأنَّ الشُّهودَ من

أهلِ الكتابِ[(١)].

وقال بعضُهُم: الشَّهادةُ هنا بمعنَى الحضورِ، لا الإخبارِ.

وهذا إخراجٌ للكلامِ عنِ الفائدةِ وحَمْلٌ له على خِلافِ مُرادِهِ، والسِّياقُ يُبطِلُ هذا التَّأويلَ المُستَنْكَرَ.

وقالَ بعضُهُم: الشَّهادةُ هنا بمعنَى اليَمِينِ.

وظاهرُ السِّياقِ، بل صَرِيحُهُ يَشهَدُ بأنَّها شهادةٌ صريحةٌ، مُؤَكَّدَةٌ باليَمِينِ؛ فلا يَجُوزُ تعطيلُ وصفِ الشَّهادةِ»[(٢)].

٢ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ مَوضُوعِ الآيةِ أوِ السُّورَةِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ١ ـ ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ خَتَمَ السُّورةَ بالإخبارِ المؤكَّدِ بواوِ القَسَمِ ولامِ التَّأكيدِ والنُّونِ الثَّقيلةِ عن سُؤَالِ النَّعِيمِ؛ فكلُّ أحدٍ يُسأَلُ عن نَعِيمِهِ الَّذي كانَ فيه في الدُّنيَا: هل نالَهُ من حلالِهِ ووَجْهِهِ أم لا؟

---

(١) المراد بالحديث: ما أخرجه البخاري عن ابن عباس، قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته، فَقَدُوا جامًا من فِضَّةٍ مُخَوَّصًا من ذَهَبٍ، فأحلَفَهُما رسولُ اللهِ ﷺ، ووَجَدُوا الجامَ بمَكَّةَ، فقيلَ: ابْتَعْنَاهُ من تَمِيم وعَدِيٍّ، فقامَ رَجُلانِ من أولياءِ السَّهميِّ فحَلَفَا باللهِ لَشَهادَتُنَا أحَقُّ من شهادَتِهِما، وأنَّ الجامَ لِصاحِبِهِم، قالَ: وفِيهِم نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوصايا، باب: قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾: (ح٢٧٨٠)، (٦/ ٢٤٥)، والترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة: (ح٣٠٥٩)، (٤/ ١٢٤)، والطبري في تفسيره: (١١/ ١٨٦).

(٢) تهذيب مختصر سنن أبي داود: (٥/ ٢٢٢).

فإذا تَخلَّصَ من هذا السُّؤالِ، سُئِلَ سُؤَالًا آخَرَ: هل شَكَرَ اللهَ تعالى عليهِ، فاستعانَ به على طاعتِهِ أم لا؟...

وقد زَعَمَ طائفةٌ مِنَ المُفَسِّرينَ أنَّ هذا الخطابَ خاصٌّ بالكُفَّارِ، وأنَّهم همُ المَسؤولُونَ عنِ النَّعِيمِ.

وذَكَرُوا ذلكَ عنِ الحَسَنِ ومُقاتِلٍ...

قُلتُ: لَيسَ في اللَّفظِ ولا في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا في أدِلَّةِ العَقلِ ما يَقتَضِي اختِصاصَ الخطابِ بالكُفَّارِ.

بل ظاهرُ اللَّفظِ، وصريحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بإلهاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخِطابِ ببَعضِ المُتَّصِفِينَ بذَلِكَ...

وأمَّا ما ذَكَرُوهُ عنِ الحَسَنِ: لا يُسألُ عنِ النَّعِيمِ إلَّا أهلُ النَّارِ:

فباطِلٌ قطعًا، إمَّا عليهِ وإمَّا منهُ، والأحاديثُ الصَّحيحةُ الصَّريحةُ تَرُدُّهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ.

ولا يَخفَى أنَّ مِثلَ هذه السُّورةِ مع عِظَمِ شَأنِهَا وشِدَّةِ تَخوِيفِها، وما تَضَمَّنَتْهُ من تحذيرِ الإنسانِ عنِ التَّكاثُرِ المُلهِي، وانطباقِ معناها على أكثَرِ الخَلقِ، يَأْبَى اختصاصُها من أوَّلِهَا إلى آخِرِها بالكُفَّارِ، ولا يَلِيقُ ذلكَ بها.

ويَكفِي في ذلكَ تأمُّلُ الأحاديثِ المرفوعةِ فيها، واللهُ أعلَمُ»[1].

٣ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ آيةٍ أُخرَى مِنَ القُرآنِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]:

حَيثُ قالَ: «اختُلِفَ في معنَى قولِهِم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾:

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

فقالت طائفةٌ: **المعنَى**: قلوبُنَا أوعِيَةٌ للحِكمةِ والعِلمِ، فما بالُهَا لا تَفْهَمُ عنكَ ما أَتَيْتَ به، أو لا تَحتَاجُ إليكَ، وعلى هذا فيكونُ غُلْفٌ جَمعَ غِلَافٍ.

والصَّحيحُ قَولُ أكثَرِ المُفَسِّرينَ أنَّ **المعنَى**: قلوبُنَا لا تَفقَهُ ولا تَفهَمُ ما تقولُ؛ وعلى هذا فهو جَمعُ أَغلَفَ كأَحمَرَ وَحُمْرٍ...

وهذا هو الصَّوابُ في معنَى الآيةِ لتَكَرُّرِ نظائرِهِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥]، وقوله تعالى: ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى...﴾ [الكهف: ١٠١] ونظائرِ ذلكَ.

وأمَّا قَولُ مَن قالَ: «هي أوعِيَةٌ للحِكمَةِ»؛ فلَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ عليهِ البَتَّةَ، وليسَ في القُرآنِ نَظِيرٌ يُحمَلُ عليهِ»(١).

٤ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ قراءةٍ قُرآنِيَّةٍ(٢):

مع أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ لا يَتَوَسَّعُ في ذِكرِ القراءاتِ في الغالِبِ؛ إلَّا أنَّهُ يُرَجِّحُ بها في بعضِ المواضِعِ؛ حيثُ يُرَجِّحُ القَولَ الَّذي دَلَّتْ عليهِ قِراءةٌ أُخرَى، سواءٌ كانت مُتواتِرَةً، أم شاذَّةً صحيحةَ السَّنَدِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]:

حَيثُ قالَ: «قالَ سعيدٌ عن قتادةَ: ذُكِرَ لنا: أنَّهُ كانَ بينَ آدمَ

(١) شفاء العليل: (١/ ٢٩٥).

(٢) انظر: قواعد التفسير: (١/ ٣١٢)، وقواعد الترجيح: (١/ ٣١٥).

ونُوحٍ عليه السلام عَشَرَةُ قُرُونٍ، كُلُّهُم على الهُدَى، وعلى شريعةٍ مِنَ الحَقِّ، ثمَّ اختَلَفُوا بعدَ ذلكَ؛ فبَعَثَ اللهُ عز وجل نُوحًا، وكانَ أوَّلَ رسولٍ بَعَثَهُ اللهُ تعالى إلى أهلِ الأرضِ، وبُعِثَ عندَ الاختلافِ بينَ النَّاسِ وتَرْكِ الحَقِّ(١).

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحدةً: كانُوا على الإسلامِ كُلُّهم(٢)...

وهذا هو الصَّوابُ قَطْعًا، فإنَّ قراءةَ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ: «فاختَلَفُوا فبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ ومُنذِرِينَ»(٣).

ويَشهَدُ لهذه القراءةِ: قولُهُ تعالى - في سُورةِ يُونُسَ -: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [١٩]:

والمقصودُ: أنَّ العَدُوَّ كادَهُم وتَلاعَبَ بهم حتَّى انقَسَمُوا قِسمَينِ، كُفَّارًا ومُؤمِنِينَ، فكَادَهُم بعبادةِ الأصنامِ، وإنكارِ البَعثِ»(٤).

٥ - التَّرجِيحُ بدَلالةِ ظاهرِ القُرآنِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ١ - ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ خَتَمَ السُّورةَ بالإخبارِ المؤكَّدِ بواوِ القَسَمِ ولامِ التَّأكِيدِ والنُّونِ الثَّقيلةِ عن سؤالِ النَّعيمِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٤/ ٢٧٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٢/ ٣٧٧).

(٢) عزاه السيوطي في الدر: (٢/ ٢٩٦) لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي يعلى والطبراني، وانظر: التفسير الصحيح: (١/ ٣٢٣).

(٣) أخرجها الطبري في تفسيره: (٣/ ٦٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٢/ ٣٧٦).

(٤) إغاثة اللهفان: (٢/ ٢٩٢).

فكلُّ أحدٍ يُسألُ عن نعيمِهِ الَّذي كانَ فيه في الدُّنيَا: هل نالَهُ من حَلالِهِ ووَجهِهِ أم لا؟

فإذا تَخلَّصَ من هذا السُّؤالِ، سُئِلَ سُؤَالًا آخَرَ: هل شَكَرَ اللهَ تعالى عليهِ، فاستعانَ به على طاعتِهِ أم لا؟...

وقد زَعَمَ طائفةٌ منَ المُفَسِّرينَ أنَّ هذا الخطابَ خاصٌّ بالكُفَّارِ، وأنَّهم همُ المَسؤُولُونَ عنِ النَّعِيمِ.

وذَكَرُوا ذلكَ عنِ الحَسَنِ ومُقاتِلٍ...

قُلتُ: لَيسَ في اللَّفظِ ولا في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا في أدِلَّةِ العَقلِ ما يَقتَضِي اختِصاصَ الخطابِ بالكُفَّارِ.

بل ظاهرُ اللَّفظِ، وصريحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بإلهاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخِطابِ ببَعضِ المُتَّصِفِينَ بذَلِكَ»[١].

٦ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ عُرْفِ القُرآنِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]:

حَيثُ قالَ: «فهذا الدُّعاءُ، المشهُورُ أنَّهُ دُعاءُ المسألةِ، وهو سَبَبُ النُّزولِ، قالوا: كانَ النَّبيُّ ﷺ يَدعُو رَبَّهُ فيَقُولُ مَرَّةً: «يا اللهُ»، ومَرَّةً: «يا رَحمَنُ»، فظَنَّ الجاهلونَ مِنَ المشركِينَ أنَّهُ يَدعُو إلَهينِ، فأنزَلَ اللهُ تعالى هذه الآيةَ[٢]...

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٥/ ١٢٣)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (٩/ ٤٦١).

وقيلَ: إنَّ الدُّعاءَ ههنا بمعنَى التَّسمِيَةِ؛ كقَولِهِم: «دَعَوْتُ وَلَدِي سَعِيدًا، وادْعُهُ بعَبدِ اللهِ» ونحوِهِ؛ والمعنَى: سَمُّوا اللهَ أو سَمُّوا الرَّحمٰنَ؛ فالدُّعاءُ ههنا بمعنَى التَّسمِيَةِ، وهذا قولُ: الزَّمخشَرِيِّ[1].

والَّذي حَمَلَهُ على هذا قولُهُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فَإِنَّ المرادَ بتَعَدُّدِ معنَى ﴿أَيًّا﴾ وعُمُومِها ههنا تعدُّدُ الأسماءِ ليسَ إلَّا، والمعنَى: أيُّ اسمٍ سَمَّيْتُمُوهُ به من أسماءِ اللهِ تعالى: إمَّا اللهِ، وإمَّا الرَّحمٰنِ؛ فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى؛ أيْ: فلِلمُسمَّى سُبحانَهُ الأسماءُ الحُسنَى، والضَّميرُ في: ﴿فَلَهُ﴾ يعودُ إلى المُسمَّى.

فهذا الَّذي أوجَبَ له أن يَحمِلَ الدُّعاءَ في هذه الآيةِ على التَّسمِيَةِ.

وهذا الَّذي قالَهُ هو من لوازمِ المعنَى المرادِ بالدُّعاءِ في الآيةِ، وليسَ هو عَيْنَ المرادِ، بلِ المرادُ بالدُّعاءِ معناهُ المعهودُ المُطَّرِدُ في القُرآنِ، وهو دُعاءُ السُّؤالِ ودُعاءُ الثَّناءِ»[2].

٧ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ زَمَنِ نُزولِ الآيةِ:

مِنَ المعلومِ أنَّ القُرآنَ نَزَلَ مُفرَّقًا، فمِنهُ ما نَزَلَ قبلَ الهجرةِ، ومنه ما نَزَلَ بعدَ الهجرةِ، ومنه ما تَقَدَّمَ نُزُولُهُ، ومنه ما تَأَخَّرَ، فيكونُ تاريخُ نُزولِ الآيةِ ـ إذا كانَ معلومًا ـ دَلِيلًا لرُجحانِ أحدِ الأقوالِ، أو رَدِّ بعضِهَا.

وقدِ اعتَمَدَ العلماءُ هذا الوَجهَ في ترجيحاتِهِم[3].

ومنهُمُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ؛ فقدِ استخدَمَ هذا الوَجهَ في ترجيحاتِهِ في مواضِعَ عديدةٍ.

---

(١) تفسير الزمخشري: (٢/ ٣٧٨).

(٢) بدائع الفوائد: (٣/ ٨٤٠).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٢٥٨).

ومن أمثلةِ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]:

حَيثُ قالَ: «كما يقولونَ في كلِّ مَوضِعٍ ذُكِرَ فيه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾: إنَّهُ عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ[(١)]:

وهذا باطلٌ قَطْعًا؛ فإنَّ هذا مذكورٌ في سُورَةٍ مَكِّيَّةٍ؛ كسُورَةِ الرَّعدِ، حيثُ لم يَكُنْ عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ قد أسلَمَ، ولا كان هُناكَ»[(٢)].

ومن تطبيقاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ لهذا الوَجهِ: التَّرجيحُ به في بابِ النَّسخِ؛ فمَعرِفَةُ زمنِ نُزولِ الآيةِ يُعِينُ على قَبُولِ النَّسخِ أو رَدِّهِ.

قالَ ابنُ القَيِّم ـ في سِياقِ ذِكرِهِ لبَعضِ الأقوالِ الباطلةِ في تفسيرِ آيةِ المائدةِ: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] ـ: «وقالَ بَعضُهُم: الآيةُ مَنسُوخَةٌ:

وهذه دَعوَى باطلةٌ؛ فإنَّ المائدةَ من آخِرِ القُرآنِ نُزُولًا، ولم يَجِئْ بعدَها ما يَنسَخُها، فلو قُدِّرَ نَصٌّ يُعارِضُ هذا من كلِّ وَجهٍ، لَكانَ مَنسُوخًا بآيةِ المائدةِ»[(٣)].

٨ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ الصَّحيحةِ:

السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ هي المَصدَرُ الثَّاني من مصادرِ التَّفسيرِ، بعدَ القُرآنِ الكريمِ؛ فإنَّها مُوَضِّحَةٌ للقُرآنِ الكريمِ ومُبَيِّنَةٌ له في مواطِنَ كثيرةٍ، فقد كانَ

---

(١) هو: عبد الله بن سَلَام بن الحارث، صحابي جليل،كان من علماء اليهود، وكان اسمه الحصين فسَمَّاهُ رسولُ الله ﷺ عبدَ اللهِ، أسلَمَ عند قدوم النبي ﷺ المدينة، وروى عنه، مات بالمدينة سنة: (٤٣هـ). انظر: التاريخ الكبير: (٥/ ١٨)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٤١٣).

(٢) الصواعق المرسلة: (٢/ ٧٠٢).

(٣) تهذيب مختصر سنن أبي داود: (٥/ ٢٢٢).

النَّبيُّ ﷺ يُبيِّنُ لأصحابِهِ ما أُنزِلَ إلَيهِ من رَبِّهِ امتِثالًا لقَولِهِ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ [النحل: ٤٤][١].

فإذا وَرَدَ قولٌ في تفسيرِ آيةٍ معناهُ مخالفٌ لِمَا دَلَّ عليه حديثٌ ثابتٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ فهو قولٌ باطلٌ.

وإذا ثَبَتَ الحديثُ وصارَ نصًّا في تفسيرِ الآيةِ، فلا يُصارُ إلى غَيرِهِ، أمَّا لو كانَ في معنَى أحدِ الأقوالِ، فهو مُرَجِّح له على ما خالَفَهُ.

فالتَّرجيحُ بالسُّنَّةِ منَ الأوجُهِ المعتَبَرَةِ في التَّفسيرِ[٢].

وممَّن قَرَّرَ هذا الأصلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ؛ حَيثُ قالَ: «ومِمَّا ينبغي أن يُعلَمَ: أنَّ الألفاظَ الموجودةَ في القُرآنِ والحديثِ إذا عُرِفَ تفسيرُها من جِهَةِ النَّبيِّ ﷺ، لم يُحتَجْ في ذلكَ إلى الاستدلالِ بأقوالِ أهلِ اللُّغةِ ولا غيرِهِم»[٣].

كما قَرَّرَ هذا الأصلَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ؛ فقالَ: «وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ، ونَصُّهُ الصَّريحُ المُحكَمُ الَّذي لا يَحتَمِلُ إلَّا ما دلَّ عليهِ أولَى بالاتِّباعِ»[٤].

وقالَ: «والتَّأويلُ إذا تَضَمَّنَ تكذيبَ الرَّسولِ، فَحَسْبُهُ ذلك بُطلانًا»[٥].

وكانَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ يَتَحَرَّى الصِّحَّةَ فيما يَذكُرُهُ مِنَ الأحاديثِ في تفسيرِهِ، ويَرَى أنَّ الحديثَ الضَّعيفَ لا تَقُومُ به حُجَّةٌ في معارَضةِ الكتابِ والسُّنَّةِ الصَّحيحةِ.

وقدِ استَدَلَّ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بالسُّنَّةِ القَولِيَّةِ والفعلِيَّةِ في تقويةِ بعضِ الأقوالِ في التَّفسيرِ، كما استَدَلَّ بها في تَضعِيفِ بعضِ الأقوالِ المخالِفَةِ لِمَا ثَبَتَ بها.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير: (٨٢).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ١٩١، ٢٠٦).
(٣) مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٨٦).
(٤) إعلام الموقعين: (٢/ ٣٩٩).
(٥) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٢).

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]:

حَيثُ قالَ: «تَفسيرُ ﴿وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ بقِبلَةِ اللهِ وإنْ قالَهُ بعضُ السَّلَفِ؛ كمُجاهدٍ[١]، وتَبِعَهُ الشَّافعِيُّ[٢]؛ فإنَّما قالُوهُ في مَوضِعٍ واحدٍ لا غَيرُ؛ وهو قَولُهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ فهَبْ أنَّ هذا كذلكَ في هذا المَوضِعِ، فهل يَصِحُّ أن يُقالَ ذلكَ في غَيرِهِ منَ المواضعِ الَّتي ذَكَرَ اللهُ تعالى فيها الوَجهَ؟ فما يُفِيدُكُم هذا في قَولِهِ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقولِهِ: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠]، وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

على أنَّ الصَّحيحَ في قولِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أنَّهُ كسائِرِ الآياتِ الَّتي فيها ذِكرُ الوَجهِ؛ فإنَّهُ قدِ اطَّرَدَ مَجِيئُهُ في القُرآنِ والسُّنَّةِ مُضافًا إلى الرَّبِّ تعالى على طريقةٍ واحدةٍ، ومعنًى واحدٍ؛ فلَيسَ فيه معنيانِ مُختلفانِ في جميعِ المواضِعِ غيرِ المَوضِعِ الَّذي ذُكِرَ في سورةِ البَقرَةِ؛ وهو قولُهُ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، وهذا لا يَتَعَيَّنُ حَملُهُ على القِبلَةِ أوِ الجِهَةِ، ولا يَمتَنِعُ أن يُرادَ به وَجهُ الرَّبِّ حقيقةً؛ فحَملُهُ على موارِدِهِ ونظائِرِهِ كُلِّهَا أولَى، لِوُجُوهٍ: . . . الوَجهُ السَّابعُ: أنَّكَ إذا تَأَمَّلْتَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ وَجدتَّها مُفَسِّرَةً للآيةِ مُشتَقَّةً مِنهَا؛ كقَولِهِ ﷺ: (**إِذَا قَامَ أَحَدُكُم إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَستَقبِلُ رَبَّه**)[٣]. . . وقولِهِ: (**إِنَّ اللهَ يَأمُرُكُم بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّيتُم، فَلَا تَلتَفِتُوا؛**

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب التفسير، باب: ومن سورة البقرة: (ح٢٩٥٨)، (١٠/ ٢١٧)، والطبري في تفسيره: (٢/ ٥٣٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (ح٦٧٠)، (٢/ ١٠٧)، وقال محققه: «إسناده حسن».

(٢) انظر: أحكام القرآن للشافعي: (١/ ٦٤)، والأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ١٠٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد: =

فَإِنَّ اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ»[١][٢].

٩ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ أقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ:

مِنَ الوُجوهِ المُعتَبَرَةِ في التَّرجيحِ: أقوالُ الصَّحابةِ، والتَّابعِينَ[٣].

فالصَّحابةُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُم جميعًا ـ هُم خَيرُ البَرِيَّةِ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ، فَهُم كما وَصَفَهُم عبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ ﷺ: «أَبَرُّ هذه الأُمَّةِ قُلُوبًا، وأعمقُها عِلْمًا، وأَقَلُّها تَكَلُّفًا»[٤].

وكلامُهُم خَيرُ الكلامِ بعدَ كلامِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ فما دَلَّ عليهِ كلامُهُم أرجَحُ ممَّا دَلَّ عليهِ كلامُ غَيرِهِم ممَّنْ جاءَ بَعدَهُم.

وذلكَ لِمَا اختَصُّوا به من مُشاهَدَةِ التَّنزِيلِ، ومعرفةِ أسبابِ النُّزولِ، ولِمَعرِفَتِهِم أوضاعَ اللُّغَةِ وأسرارَها، ولِقُوَّةِ أفهامِهِم، وصَفاءِ أذهَانِهِم، وسَعَةِ إدراكِهِم، وسلامةِ مَقاصِدِهِم[٥].

= (ح٤٠٦)، (٢/ ٧٢)، وأحمد في مسنده، مسند باقي مسند المكثرين من الصحابة: (ح١٠٧٥٦)، (٢٢/ ٣٠١)، والحاكم في المستدرك: كتاب الإمامة وصلاة الجماعة: (ح٨٩٩)، (٢/ ٤٥٥)، وقال: «هذا حديث صحيح مفسر في هذا الباب على شرط مسلم».

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الأدب، باب: ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة: (ح٢٧٩٠)، (١٠/ ٨٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وأحمد في مسنده: مسند الشاميين: (ح١٦٥٤٢)، (٣٥/ ٣٢)، والحاكم في المستدرك: كتاب الإمامة وصلاة الجماعة: (ح٨٢٨)، (٢/ ٣٨١)، وقال: «والحديث على شرط الأئمة صحيح محفوظ».

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ١٠١٠).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧١).

(٤) أخرجه الآجري في الشريعة: باب: ذكر فضل جميع الصحابة: (ح١١٤٣)، (٣/ ٢٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب: ما تكره فيه المناظرة والجدال: (ح١١١٨)، (٣/ ١٨٥).

(٥) التفسير والمفسرون: (١/ ٦٣).

وقد قَرَّرَ ذلكَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ؛ فقالَ: «لا رَيبَ أنَّ أقوالَهُم في التَّفسيرِ أصوَبُ من أقوالِ مَن بَعدَهُم، وقد ذَهَبَ بعضُ أهلِ العِلمِ إلى أنَّ تَفسيرَهُم في حُكمِ المَرفُوعِ»(١).

وأمَّا تفسيرُ التَّابِعِينَ، فهو أقرَبُ لإصابةِ الحَقِّ مِمَّنْ بعدَهُم لأخذِهِم عنِ الصَّحابةِ، ولأنَّهُم أقرَبُ إلى عَصرِ التَّنزيلِ، وأعلَمُ بمُرادِ الشَّارِعِ، وقد رَجَعَ الأئمَّةُ إلى أقوالِهِم واعتَمَدُوها واستَأنَسُوا بها(٢).

وكذا كانَ حالُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ؛ فقد جَعَلَ أقوالَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ وَجْهًا من أَوجُهِ التَّرجِيحِ كما جَعَلَهَا وَجْهًا من أوجُهِ الرَّدِّ للأقوالِ الضَّعيفةِ والمُحدَثَةِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]:

حَيثُ قالَ: «والأعرافُ جَمعُ عُرفٍ، وهو المكانُ المُرتَفِعُ، وهو سُورٌ عالٍ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ، عليهِ أهلُ الأعرافِ.

قالَ حُذَيفَةُ، وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هُم قَومٌ استَوَتْ حسناتُهُم وسَيِّئاتُهُم، فقَصَّرَتْ بهم سَيِّئاتُهُم عنِ الجَنَّةِ، وتجاوَزَتْ بهم حَسَنَاتُهُم عنِ النَّارِ، فوَقَفُوا هناكَ حتَّى يَقضِيَ اللهُ فيهم ما يشاءُ، ثُمَّ يُدخِلُهُمُ الجَنَّةَ بفَضلِ رَحمَتِهِ(٣).

وقِيلَ: هم أُولُو الفَضلِ منَ المؤمنِينَ، عَلَوْا على الأعرافِ، فيَطَّلِعُونَ على أهلِ النَّارِ وأهلِ الجَنَّةِ جَمِيعًا.

وقيلَ: هُمُ الملائكةُ، لا من بني آدمَ.

---

(١) إعلام الموقِّعين: (٤/ ١٥٣).
(٢) مقدمة في أصول التفسير: (٨٤).
(٣) تفسير الطبري: (١٢/ ٤٥٢).

والثَّابتُ عنِ الصَّحابةِ هو القَولُ الأوَّلُ، وقد رُوِيَتْ فيه آثارٌ كَثِيرَةٌ مَرفُوعَةٌ لا تكادُ تَثبُتُ أسانِيدُها.

وآثارُ الصَّحابةِ في ذلكَ هي المُعتَمَدَةُ.

وقدِ اختُلِفَ في تفسيرِ الصَّحابيِّ: هل له حُكمُ المَرفُوعِ، أوِ المَوقُوفِ؟ على قَولَينِ:

الأوَّلُ: اختيارُ أبي عبدِ اللهِ الحاكمِ[1].

والثَّاني: هو الصَّوابُ؛ ولا نقولُ على رسولِ اللهِ ﷺ ما لم نَعلَمْ أنَّهُ قالَهُ.

وقولُهُ تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٌ﴾ صَرِيحٌ في أنَّهُم من بني آدمَ، لَيسُوا مِنَ الملائكةِ.

وقولُهُ تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡ﴾ يَعنِي: يَعرِفُونَ الفَرِيقَينِ بسِيماهُم، ﴿وَنَادَوۡاْ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: نادَى أهلُ الأعرافِ أهلَ الجَنَّةِ بالسَّلامِ.

وقَولُهُ تعالى: ﴿لَمۡ يَدۡخُلُوهَا وَهُمۡ يَطۡمَعُونَ﴾ الضَّميرانِ في الجُملَتَينِ لأصحابِ الأعرافِ، لم يَدخُلُوا الجَنَّةَ بعدُ، وهم يَطمَعُونَ في دُخولِها.

قالَ أبو العاليةِ: «ما جَعَلَ اللهُ ذلكَ الطَّمعَ فِيهِم إلَّا كرامَةً يُرِيدُها بِهِم»[2].

وقالَ الحَسَنُ: الَّذي جَمَعَ الطَّمعَ في قُلوبِهِم يُوَصِّلُهُم إلى ما

---

(١) **انظر**: المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٢٨٣).
وأبو عبد الله الحاكم هو: محمد بن عبد الله بن حمدويه، شيخ المحدثين، من مصنفاته: المستدرك على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث، توفي سنة: (٤٠٣هـ).
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٧/ ١٦٢).

(٢) أخرجه البغوي في تفسيره: (٣/ ٢٣٣).

يَطمَعُونَ[(١)].

وفي هذا رَدٌّ على قَولِ مَن قالَ: إنَّهم أفاضِلُ المؤمنِينَ عَلَوْا على الأعرافِ يُطالِعُونَ أحوالَ الفريقَينِ:

فعادَ الصَّوابُ إلى تفسيرِ الصَّحابةِ، وهم أعلَمُ الأُمَّةِ بكتابِ اللهِ ومرادِهِ منه»[(٢)].

١٠ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ إجماعِ جُمهورِ المسلمِينَ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ:

وهذا الوجهُ من أكثَرِ الأوجُهِ المعتَبَرَةِ في التَّرجِيحِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ.

ولذا تَنَوَّعَتْ عباراتُهُ في ذلكَ، ومنها: «عامَّةُ السَّلَفِ والخَلَفِ»، «كثيرٌ مِنَ السَّلَفِ»، «عامَّةُ المُفَسِّرينَ»، ونحوُ ذلكَ منَ العباراتِ.

فإذا ذَهَبَ أحدُ المُفَسِّرينَ إلى قَولٍ مُخالِفٍ لِمَا عليهِ الجُمهورُ؛ فإنَّهُ يَرُدُّهُ، ويَعتَمِدُ ما عليهِ الجُمهورُ[(٣)].

وممَّا قالَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تقريرِ ذلكَ: «إحداثُ القَولِ في تفسيرِ كتابِ اللهِ الَّذي كانَ السَّلَفُ والأئمَّةُ على خلافِهِ يَستَلزِمُ أحدَ أمرَينِ:

إمَّا أن يكونَ خَطأً في نفسِهِ، أو تكونَ أقوالُ السَّلَفِ المخالِفَةُ له خَطأً؛ ولا يَشُكُّ عاقلٌ أنَّهُ أولَى بالغَلَطِ والخَطَإِ من قَولِ السَّلَفِ»[(٤)].

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]:

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٢/ ٤٦٥). (٢) طريق الهجرتين: (٦٢٥).

(٣) انظر: اختيارات ابن تَيْمِيَّةَ للمسند: (١/ ١٠٠)، واختيارات ابن القَيِّمِ للقحطاني: (١٠٢).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ٨٩٢).

حَيثُ قالَ: «ومن ذلكَ قولُهُ ـ في قِصَّةِ لُوطٍ عليهِ السَّلامُ، ومُراجَعَتِهِ قَوْمَهُ لَهُ: ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ نَنۡهَكَ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٠ قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ۝٧١ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٠ ـ ٧٢] ـ: أكثرُ المُفسِّرينَ منَ السَّلَفِ والخَلَفِ ـ بل لا يُعرَفُ عنِ السَّلَفِ فيه نِزاعٌ ـ أنَّ هذا قَسَمٌ منَ اللهِ بحياةِ رسولِهِ ﷺ، وهذا من أعظَمِ فضائِلِهِ أن يُقسِمَ الرَّبُّ ﷻ بحياتِهِ، وهذه مَزِيَّةٌ لا تُعرَفُ لغَيرِهِ.

ولم يُوافِقِ الزَّمخشَرِيُّ على ذلكَ، فصَرَفَ القَسَمَ إلى أنَّهُ بحياةِ لُوطٍ، وأنَّهُ من قَولِ الملائكةِ، فقالَ: هو على إرادةِ القَولِ؛ أيْ: قالتِ الملائكةُ لِلُوطٍ ـ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾(١).

وليسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على واحدٍ منَ الأمرَينِ، بل ظاهرُ اللَّفظِ وسِياقُهُ إنَّما يَدُلُّ على ما فَهِمَهُ السَّلَفُ، لا أهلُ التَّعطِيلِ والاعتزالِ»(٢).

١١ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ مُوافقَةِ مُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]:

حَيثُ قالَ: «فهذا مِيراثُ العِلمِ والنُّبُوَّةِ والدَّعوةِ إلى اللهِ، وإلَّا فلا يُظَنُّ بِنَبِيٍّ كريمٍ أنَّهُ يخافُ عَصَبَتَهُ أن يَرِثُوهُ مالَهُ فيَسأَلَ اللهَ العظيمَ وَلَدًا يَمنَعُهُم ميراثَهُ ويكونُ أحَقَّ به مِنهُم، وقد نَزَّهَ اللهُ أنبياءَهُ ورُسُلَهُ عن هذا وأمثالِهِ، فبُعدًا لِمَنْ حَرَّفَ كتابَ اللهِ ورَدَّ على رسولِهِ كلامَهُ ونَسَبَ الأنبياءَ إلى ما هُم بُرَآءُ مُنَزَّهُونَ عنهُ، والحمدُ للهِ على توفِيقِهِ وهِدايَتِهِ»(٣).

---

(١) تفسير الزمخشري: (٢/٣١٧).
(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٤٢٨).
(٣) مفتاح دار السعادة: (٧٣).

١٢ ـ التَّرجيحُ بدَلالةِ اللُّغةِ العربيَّةِ وقواعدِها:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥]:

حَيثُ قالَ: «قالَ تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [النساء: ١٥٥]؛ أخبرَ سُبحانَهُ أنَّ كُفرَهُم بالحَقِّ بعدَ أن عَلِمُوهُ كانَ سَبَبًا لِطَبعِ اللهِ على قُلوبِهِم ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ حتَّى صارَتْ غُلْفًا.

والغُلْفُ: جَمعُ أغْلَفَ؛ وهو القَلبُ الَّذي قد غَشِيَهُ غِلافٌ؛ كالسَّيفِ الَّذي في غِلافِهِ، وكُلُّ شَيءٍ في غِلافِهِ فهو أغلَفُ، وجَمعُهُ: غُلْفٌ؛ يُقالُ: سَيفٌ أغلَفُ، وقَوسٌ غَلْفَاءُ، ورَجُلٌ أغلَفُ وأَقْلَفُ، إذا لم يُخْتَتَنْ.

والمعنَى: قلوبُنا عَلَيها غِشاوَةٌ وغِطاءٌ، فلا نَفقَهُ ما تقولُ يا مُحمَّدُ ﷺ.

ولم يَصنَعْ شَيئًا مَن قالَ: إنَّ المعنَى: أنَّها غُلفٌ للعِلمِ والحِكمةِ؛ أيْ: أوعِيَةٌ لها، فلا نَحتاجُ إلى قَولِكَ، ولا نَقبَلُهُ؛ استِغْنَاءً بما عِندَهُم لوُجوهٍ:

أحدُها: أنَّ ﴿غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨] جَمعُ أغْلَفَ؛ كقُلْفٍ وأَقْلَفَ، وحُمْرٍ وأحْمَرَ، وجُرْدٍ وأجْرَدَ، وغُلْبٍ وأَغْلَبَ، ونظائرِهِ، والأغْلَفُ مِنَ القُلوبِ: هو الدَّاخِلُ في الغِلافِ، هذا هو المعروفُ مِنَ اللُّغةِ.

الثَّاني: أنَّهُ ليسَ من الاستعمالِ السَّائغِ المَشهُورِ أن يُقالَ: قَلْبُ فُلانٍ غِلافٌ لِكَذا، وهذا لا يكادُ يُوجَدُ في شَيءٍ من نَثرِ كلامِهِم، ولا نَظمِهِ، ولا نَظِيرَ له في القُرآنِ؛ فيُحمَلَ عليهِ، ولا هو مِنَ التَّشبيهِ

البَدِيعِ المُستَحْسَنِ؛ فلا يجوزُ حَملُ الآيةِ عليهِ»[١].

١٣ ـ التَّرجِيحُ بدَلالةِ القَواعِدِ الأُصُولِيَّةِ:

استَعمَلَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ القواعدَ الأُصُولِيَّةَ للاستدلالِ بها على رُجحانِ أحدِ الأقوالِ على غَيرِهِ، ومن هذه القَواعِدِ الأُصُولِيَّةِ الَّتي استَدَلَّ بها:

قاعدةُ: «العِبرَةُ بعُمُومِ اللَّفظِ، لا بِخُصُوصِ السَّبَبِ»[٢]:

حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]:

«والصَّحيحُ أنَّ الآيةَ على عُمومِها في حَقِّ كُلِّ كافِرٍ، وهذا ظاهرٌ على قَولِ مَن يُجَوِّزُ أَخْذَ الجِزيَةِ من جميعِ الكُفَّارِ، فلا يُكرَهُونَ على الدُّخولِ في الدِّينِ، بل إمَّا أن يَدخُلُوا في الدِّينِ، وإمَّا أن يُعطُوا الجِزيَةَ؛ كما يقولُهُ أهلُ العراقِ وأهلُ المَدِينَةِ، وإنِ استَثْنَى هؤلاءِ بعضَ عَبَدَةِ الأَوثانِ»[٣].

١٤ ـ التَّرجِيحُ بقاعدةٍ من قواعدِ التَّرجِيحِ:

فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ يُرَجِّحُ بدَلالةِ عُرْفِ القُرآنِ، وبدَلالةِ السِّياقِ، وبالمعروفِ من كلامِ العَرَبِ أو لُغَةِ القُرآنِ، وبِغَيرِ ذلكَ من قواعدِ التَّرجيحِ الَّتي سَيأتِي بَيانُها مع التَّمثِيلِ لها في الفَصلِ السَّابعِ.

ـ هذا ما ظَهَرَ لي من أَوجُهِ الاختيارِ والتَّرجِيحِ في التَّفسيرِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ، وهي تَدُلُّ دَلالَةً واضحةً على عُلُوِّ شَأنِهِ في التَّفسيرِ، وتَبَحُّرِهِ فيه.

---

(١) مفتاح دار السعادة: (١/ ٣٤١).
(٢) البحر المحيط للزركشي: (٣/ ١٩٨).
(٣) هداية الحيارى: (٢٣٧).

ٱلْفَصْلُ ٱلرَّابِعُ

أنواعُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ في التَّفسِيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوَّلُ: أنواعُ الاختيارِ.

المبحثُ الثَّاني: أنواعُ التَّرجيحِ.

اختِياراتُ الإمامِ ابنِ القَيِّم وترجيحاتُهُ أنواعٌ شَتَّى؛ فمِنها ما يَتَعَلَّقُ بالقِراءاتِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بالمَأثُورِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ باللُّغَةِ وفُروعِهَا، ومِنهَا ما يَتَعَلَّقُ بأُصولِ الفِقهِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بتاريخِ النُّزُولِ، ولا غرابةَ في ذلكَ فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ إمامٌ في جميعِ الفُنونِ:

قالَ فيه ابنُ رَجَبٍ: «وتَفَقَّهَ في المَذهَبِ، وبَرَعَ وأفتَى، ولازَمَ الشَّيخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وأَخَذَ عنه، وتَفَنَّنَ في عُلومِ الإسلامِ، وكانَ عارفًا بالتَّفسيرِ، لا يُجارَى فيه، وبأُصولِ الدِّينِ، وإلَيهِ فِيهِمَا المُنتَهَى، والحديثِ ومعانِيهِ وفِقهِهِ، ودقائِقِ الاستنباطِ منه، لا يُلحَقُ في ذلكَ، وبالفِقهِ وأُصولِهِ، وبالعربيَّةِ، وله فيها اليَدُ الطُّولَى، وتَعَلَّمَ الكلامَ، والنَّحوَ وغيرَ ذلكَ، وكانَ عالِمًا بعِلمِ السُّلُوكِ، وكلامِ أهلِ التَّصوُّفِ، وإشاراتِهِم، ودقائِقِهم، له في كُلِّ فَنٍّ من هذه الفُنونِ اليَدُ الطُّولَى.

وكانَ رَحِمَهُ اللهُ ذا عبادةٍ وتَهَجُّدٍ... لم أُشاهِدْ مِثلَهُ في ذلكَ، ولا رَأيتُ أوسَعَ منه عِلمًا، ولا أعرَفَ بمعاني القُرآنِ والسُّنَّةِ وحقائقِ الإيمانِ منه، وليسَ هو المعصومَ، ولكن لم أرَ في معناهُ مِثلَهُ»[١].

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/٤٤٨).

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

أنواعُ الاختيارِ

١ ـ الاختيارُ المُتعلِّقُ بالقُرآنِ وعُلومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]:

حَيثُ قالَ: «وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ أنَّ المعنَى: من قبلِ نُزولِ التَّوراةِ.

فإنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

وقالَ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ثُمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ ولهذا قطعت ﴿قَبْلُ﴾ عنِ الإضافةِ وبُنِيَتْ لأنَّ المضافَ مَنوِيٌّ مَعلُومٌ وإنْ كانَ غيرَ مَذكُورٍ في اللَّفظِ.

وذَكَرَ سُبحانَهُ هؤلاءِ الثَّلاثةَ، وهُم أئِمَّةُ الرُّسُلِ وأكرَمُ الخَلقِ عليهِ محمَّدٌ وإبراهيمُ ومُوسى.

○ وقد قيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في حالِ صِغَرِهِ قبلَ البُلوغِ.

وليسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي: مِن قَبلِ ما ذُكِرَ.

○ وقيلَ: المعنيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في سابقِ عِلمِنَا.

وليسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ بإبراهيمَ؛ بل كُلُّ مُؤمِنٍ، فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابقِ عِلمِهِ»(١).

٢ ـ الاختيارُ المُتَعَلِّقُ بالحديثِ وعُلومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ١ ـ ٣].

حَيثُ قالَ: «الشَّرُّ الثَّاني: ﴿شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾، فهذا خاصٌّ بعدَ عامٍّ.

وقد قالَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ: إنَّهُ اللَّيلُ...

فإن قيلَ: فما تقولُونَ فيما رَواهُ التِّرمِذِيُّ من حديثِ ابنِ أبي ذِئبٍ، عنِ الحارثِ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ، عن أبي سَلَمَةَ، عن عائشةَ، قالَتْ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِي، فنَظَرَ إلى القَمَرِ، فقالَ: (**يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**).

قالَ التِّرمِذِيُّ: هذا حَسَنٌ صحيحٌ، وهذا أولَى من كُلِّ تَفسيرٍ، فيَتَعَيَّنُ المَصِيرُ إليهِ.

قِيلَ: هذا التَّفسيرُ حَقٌّ، ولا يُناقِضُ التَّفسيرَ الأوَّلَ، بل يُوافِقُهُ، ويَشهَدُ لِصِحَّتِهِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، فالقَمَرُ هو آيةُ اللَّيلِ، وسُلطانُهُ فيهِ؛ فهو أيضًا غاسِقٌ إذا وَقَبَ، كما أنَّ اللَّيلَ غاسِقٌ إذا وَقَبَ.

والنَّبِيُّ ﷺ أخبَرَ عنِ القَمَرِ بأنَّهُ غاسِقٌ إذا وَقَبَ، وهذا خَبَرُ صِدقٍ، وهو أصدَقُ الخَبَرِ، ولم يَنفِ عنِ اللَّيلِ اسمَ الغاسِقِ إذا وَقَبَ.

---

(١) شفاء العليل: (٣٢).

وتَخصِيصُ النَّبيِّ ﷺ له بالذِّكرِ لا يَنفِي شُمولَ الاسمِ لغَيرِهِ.

ونظيرُ هذا: قولُهُ في المسجِدِ الَّذي أُسِّسَ على التَّقوَى، وقد سُئِلَ عنه، فقالَ: (هُوَ مَسْجِدِي هَذَا).

ومعلومٌ أنَّ هذا لا يَنفِي كَونَ مسجدِ قُباءٍ مُؤَسَّسًا على التَّقوَى؛ مِثلَ ذاكَ...

ونَظِيرُهُ: الغَسَقُ، والوُقُوبُ، وأمثالُ ذلكَ.

فكذلكَ قولُهُ في القَمَرِ: (هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ): لا يَنفِي أن يكونَ اللَّيلُ غَاسِقًا، بل كِلاهُمَا غَاسِقٌ»(١).

٣ ـ الاختيارُ المُتَعَلِّقُ باللُّغَةِ وعُلُومِهَا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٧]:

حَيثُ قالَ: «ولا خِلافَ أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿ٱلصُّلْبِ﴾: صُلبُ الرَّجُلِ.

واختُلِفَ في ﴿التَّرَائِبِ﴾:

فقيلَ: المرادُ به: تَرائِبُهُ أيضًا، وعظامُ الصَّدرِ ما بينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّنْدُوَةِ.

وقيلَ: المرادُ بها: تَرائِبُ المَرأَةِ.

والأوَّلُ الأظهَرُ؛ لأنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ ولم يَقُلْ: «يَخرُجُ مِنَ الصُّلبِ والتَّرائِبِ» فلا بُدَّ أن يكونَ ماءُ الرَّجُلِ خارجًا من بينِ هَذَينِ المختَلِفَينِ؛ كما قالَ في اللَّبَنِ: يَخرُجُ ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: ٦٦].

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٤).

وأيضًا: فإنَّهُ سُبحانَهُ أخبَرَ أنَّهُ خَلَقَهُ مِن نُطفَةٍ في غيرِ مَوضِعٍ، والنُّطفَةُ هي ماءُ الرَّجُلِ، كذلكَ قالَ أهلُ اللُّغَةِ:

قالَ الجَوهَرِيُّ: والنُّطفَةُ: الماءُ الصَّافِي قَلَّ أو كَثُرَ، والنُّطفَةُ: ماءُ الرَّجُلِ والجَمعُ: نُطَفٌ.

وأيضًا: فإنَّ الَّذي يُوصَفُ بالدَّفْقِ والنَّضحِ إنَّما هو ماءُ الرَّجُلِ.

ولا يُقالُ: نَضَحَتِ المَرأَةُ الماءَ ولا دَفَقَتْهُ.

والَّذي أَوجَبَ لأصحابِ القولِ الآخَرِ ذلكَ: أنَّهُم رَأَوْا أهلَ اللُّغَةِ قالُوا: التَّرائِبُ: مَوضِعُ القِلادَةِ مِنَ الصَّدْرِ.

قالَ الزَّجَّاجُ: أهلُ اللُّغَةِ مُجمِعُونَ على ذلكَ، وأنشَدُوا لِامْرِئِ القَيسِ:

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنْجَلِ

وهذا لا يَدُلُّ على اختصاصِ «التَّرائِبِ» بالمَرأَةِ؛ بل يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمرأةِ.

قالَ الجَوهَرِيُّ: «التَّرائِبُ»: عظامُ الصَّدرِ ما بينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّنْدُوَةِ»[1].

٤ ـ الاختيارُ المُتَعَلِّقُ بالعَقِيدَةِ وأُصولِهَا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]:

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ في هذهِ ﴿الْعَقَبَةَ﴾؛ هل هي في الدُّنيا، أو في الآخِرَةِ؟

فقالت طائفةٌ: ﴿الْعَقَبَةُ﴾ ههنا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ تعالى لمُجاهَدَةِ النَّفْسِ والشَّيطانِ في أعمالِ البِرِّ...

---

(١) إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤).

وقالت طائفةٌ: بل هي عَقَبَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، يَصعَدُها النَّاسُ.

قال عَطاءٌ: هي عَقَبَةُ جَهَنَّمَ.

وقالَ الكَلبِيُّ: هي عَقَبَةٌ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ.

وهذا قَولُ مُقاتِلٍ: إنَّها عَقَبَةُ جَهَنَّمَ.

وقالَ مُجاهِدٌ والضَّحَّاكُ: هي الصِّراطُ، يُضرَبُ على جَهَنَّمَ.

وهذا لَعَلَّهُ قولُ الكَلبِيِّ.

وقولُ هؤلاءِ أصَحُّ نَظَرًا، وأثَرًا، ولُغَةً.

قال قتادةُ: فإنَّها عَقَبَةٌ شَدِيدَةٌ، فاقْتَحِمُوها بطاعةِ اللهِ...

فهذا القَولُ أقرَبُ إلى الحقيقةِ، والآثارِ السَّلَفِيَّةِ، والمَأْلُوفِ من عادةِ القُرآنِ في استعمالِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ [الطارق: ٢] في الأُمورِ الغائبةِ العَظِيمَةِ كما تَقَدَّمَ. والله أعلم»[١].

❁ ❁ ❁

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٤٣).

المَبْحَثُ الثَّانِي

أنواعُ التَّرجِيحِ

١ ـ التَّرجِيحُ المُتَعَلِّقُ بالقُرآنِ وعُلُومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]:

حَيثُ قالَ: «الصَّحِيحُ أنَّ الضَّميرَ يَرجِعُ على ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الطارق: ٥]:

أيْ: إنَّ اللهَ على رَدِّهِ إلَيهِ لَقادِرٌ يومَ القيامةِ، وهو اليَومُ الَّذي تُبلَى فيه السَّرائرُ.

ومَن قالَ: إنَّ الضَّميرَ يَرجِعُ على الماءِ؛ أيْ: إنَّ اللهَ على رَجعِهِ في الإحليلِ أو في الصَّدرِ أو حَبسِهِ عنِ الخُرُوجِ لَقَادِرٌ:

فقد أبعَدَ، وإنْ كانَ اللهُ سُبحانَهُ قادرًا على ذلكَ، ولكنَّ السِّياقَ يَأْبَاهُ، وطريقةَ القُرآنِ؛ وهي الاستدلالُ بالمَبْدَإِ والنَّشأةِ الأُولَى على المَعادِ والرُّجُوعِ إلَيهِ.

وأيضًا: فإنَّهُ قَيَّدَهُ بالظَّرْفِ؛ وهو ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]»(١).

٢ ـ التَّرجِيحُ المُتَعَلِّقُ بالحَدِيثِ وعُلومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]:

---

(١) إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤).

حَيثُ قالَ: «فإنْ قِيلَ: فالسِّحْرُ يكونُ مِنَ الذُّكُورِ والإناثِ، فلِمَ خَصَّ الاستعاذةَ منَ الإناثِ دُونَ الذُّكُورِ؟

قيلَ في جوابِهِ: إنَّ هذا خَرَجَ على السَّبَبِ الواقِعِ، وهو أنَّ بناتِ لَبِيدِ بنِ الأعصَمِ سَحَرْنَ النَّبيَّ ﷺ.

هذا جوابُ: أبي عُبَيدَةَ، وغَيرِهِ.

وليسَ هذا بسَدِيدٍ؛ فإنَّ الَّذي سَحَرَ النَّبيَّ ﷺ هو لَبِيدُ بنُ الأعصَمِ، لا بناتُهُ، كما جاءَ في الصَّحِيحِ.

والجوابُ المُحقَّقُ: أنَّ ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٤] هنا: هي الأرواحُ والأنفسُ النَّفَّاثاتُ، لا النِّساءُ النَّفاثاتُ.

لأنَّ تأثيرَ السِّحرِ إنَّما هو من جهةِ الأنفُسِ الخَبِيثَةِ والأرواحِ الشِّرِّيرَةِ، وسُلطانُهُ إنما يَظهَرُ منها.

فلهذا ذُكِرَتِ النَّفَّاثاتُ هنا بلَفظِ التَّأنِيثِ، دُونَ التَّذكِيرِ، واللهُ أعلَمُ.

ففِي الصَّحيحِ: عن هشامِ بنِ عُروَةَ، عن أبيهِ، عن عائشةَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ طُبَّ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَمَا صَنَعَهُ، وأَنَّهُ دَعَا رَبَّهُ، ثُمَّ قالَ: أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟!

فقالت عائشة: وما ذاكَ يا رسولَ اللهِ؟

قال: (**جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ الآخَرُ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي مَاذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعِ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي ذِرْوَانَ؛ بِئْرٍ فِي بَنِي زُرَيْقٍ**)، قالت عائشةُ ﵂: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إلى عَائِشَةَ، فَقَالَ: (**وَاللهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**).

قالت: فقلت له: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَّا أَخْرَجْتَهُ؟!

قالَ: (أَمَّا أَنا، فَقَدْ شَفَانِي اللهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا)، فأَمَرَ بها، فَدُفِنَتْ.

قالَ البُخاريُّ: «وقالَ اللَّيثُ، وابنُ عُيَينَةَ، عن هشامٍ: في مُشطٍ وَمُشَاقَةٍ».

ويقالُ: إنَّ المُشاطَةَ: ما يَخرُجُ مِنَ الشَّعْرِ إذا مُشِطَ، والمُشاقَةُ: مِن مُشاقَةِ الكَتَّانِ.

قُلتُ: هكذا في هذه الرِّوايةِ: أنَّهُ لم يُخرِجْهُ؛ اكتِفَاءً بمُعافاةِ اللهِ له وشِفائِهِ إيَّاهُ»[1].

٣ ـ التَّرجِيحُ المُتَعَلِّقُ باللُّغَةِ وعُلُومِهَا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسِيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٧]:

حَيثُ قالَ: «ثمَّ أخبرَ سُبحانَهُ أنَّهُ خَلَقَهُ ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾؛ والدَّفْقُ: صَبُّ الماءِ.

يُقالُ: دَفَقْتُ الماءَ، فَهُوَ مَدفُوقٌ ودَافِقٌ ومُنْدَفِقٌ.

فالمَدفُوقُ الَّذي وَقَعَ عليهِ فِعلُكَ؛ كَالمَكسُورِ، والمَضرُوبِ.

والمُندَفِقُ: المُطاوِعُ لِفِعلِ الفاعِلِ؛ تَقُولُ: دَفَقْتُهُ فَانْدَفَقَ؛ كما تقولُ: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ.

والدَّافِقُ: قِيلَ: إنَّهُ فاعِلٌ بمَعنَى مَفعولٍ؛ كقَولِهِم: سِرٌّ كاتِمٌ، وعِيشَةٌ راضِيَةٌ.

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/٤٤٨).

وقِيلَ: هو على النَّسَبِ لا على الفِعلِ؛ أي: ذِي دَفْقٍ، أو ذات، ولم يُرِدِ الجَرَيانَ على الفِعلِ.

وقيلَ - وهو الصَّوابُ -: إنَّهُ اسمُ فاعلٍ على بابِهِ؛ ولا يَلزَمُ من ذلكَ أن يكونَ هو فاعِلَ الدَّفقِ، فإنَّ اسمَ الفاعِلِ هو مَن قامَ به الفِعلُ، سَوَاءٌ فَعَلَهُ هو أو غَيرُهُ.

كما يُقالُ: ماءٌ جارٍ، ورَجُلٌ مَيِّتٌ، وإن لم يَفعَلِ المَوتَ، بل لِمَا قامَ به منَ المَوتِ؛ نُسِبَ إلَيهِ على جِهَةِ الفِعلِ.

وهذا غيرُ مُنكَرٍ في لُغَةِ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ، فَضْلًا عن أوسَعِ اللُّغاتِ وأفصَحِها.

وأمَّا «العِيشَةُ الرَّاضِيَةُ»: فالوَصفُ بها أحسَنُ منَ الوَصفِ بالمَرضِيَّةِ؛ فإنَّها اللَّائِقَةُ بهم؛ فشَبَّهَ ذلكَ برِضَاها بهم كما رَضُوا بها، كأنَّها رَضِيَتْ بهم ورَضُوا بها، وهذا أبلَغُ من مجرَّدِ كَونِهَا مَرضِيَّةً فقط، فتَأَمَّلْهُ.

وإذا كانوا يقولون: الوقت الحاضر والساعة الراهنة، وإن لم يفعلا ذلك، فكيف يمتنع أن يقولوا: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]؟»[(١)].

٤ ـ التَّرجِيحُ المُتَعَلِّقُ بالعَقِيدَةِ وأُصُولِهَا:

أَتَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في عَصرٍ تَرَعْرَعَتْ فيه الفِرَقُ الضَّالَّةُ مِنَ المُؤَوِّلَةِ والمُشَبِّهَةِ والنُّفاةِ في الصِّفاتِ فجاهَدَهُم بقَلَمِهِ ومُناظَرَتِهِ، وتَصَدَّرَ مع شَيخِهِ ابنِ تَيْمِيَّةَ الدِّفاعَ عن مُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ.

ولذلكَ فهذه القَضِيَّةُ من كُبرياتِ القَضايا الَّتي نافَحَ ابنُ القَيِّمِ من أَجْلِهَا وسَخَّرَ لها قَلَمَهُ مُتَسَلِّحًا بعِلمٍ غَزِيرٍ وبَصَرٍ نافذٍ، فنَرَى كتاباتِهِ قد

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).

لا تَنفكُّ عن قَضِيَّةِ تقريرِ العقيدةِ الصَّحيحةِ في تَوحِيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ ومسائلِ القضاءِ والقَدَرِ والمَشِيئَةِ وغَيرِ ذلكَ.

ومَنهَجُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في تقريرِ قضايا العقيدةِ هو: رَبطُها بالنُّصوصِ منَ القُرآنِ والسُّنَّةِ، وما كانَ عليهِ سَلَفُ الأُمَّةِ منَ الصَّحابةِ وتابعِيهِم، ولا يأتِي للمُقايَسَاتِ العَقلِيَّةِ إلَّا إذا أرادَ أن يُبطِلَ حُجَّةَ الخَصمِ، فإذا قَصَمَ حُجَّةَ خَصمِهِ بالحُجَجِ العَقلِيَّةِ، أَورَدَ القَولَ الصَّحيحَ كما وَرَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ، مُحَلًّى بالأدِلَّةِ العَقلِيَّةِ، وأقوالِ الصَّحابةِ وتابعِيهِم، وسَلَفِ الأئمَّةِ الأعلامِ، وهو يُعَوِّلُ كثيرًا على اللُّغَةِ العربيَّةِ الصَّحِيحَةِ في رَدِّهِ على خُصومِهِ، ويَجعَلُها مع النُّصوصِ الصَّحيحةِ مَحَكَّ فَصْلِ النِّزاعِ، فالنُّصُوصُ نَزَلَتْ باللُّغَةِ العربيَّةِ ويَنبَغِي أن تُفهَمَ بِهَا[1].

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسِيرِ قولِ اللهِ - جَلَّ وَعَلا -: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]:

حَيثُ قالَ: «فإنْ قِيلَ: انْبِعاثُهُم إلى طاعتِهِ طاعةٌ له فكَيفَ يَكرَهُها، وإذا كانَ سُبحانَهُ يَكرَهُها، فهو يُحِبُّ ضِدَّها لا مَحالَةَ؛ إذ كَرَاهَةُ أحدِ الضِّدَّينِ تَستَلزِمُ مَحَبَّةَ الضِّدِّ الآخَرِ، فيَكُونُ قُعُودُهُم مَحبُوبًا له، فكيفَ يُعاقِبُهُم عليهِ؟

قيلَ: هذا سؤالٌ له شَأنٌ، وهو من أكبَرِ الأسئلةِ في هذا البابِ[2]، وأجوبةُ الطوائفِ على حَسَبِ أُصُولِهِم:

فالجَبرِيَّةُ تُجِيبُ عنه: بأنَّ أفعالَهُ لا تُعَلَّلُ بالحِكَمِ والمَصالِحِ، وكلُّ مُمكِنٍ، فهو جَائِزٌ عليهِ، ويَجُوزُ أن يُعَذِّبَهُم على فِعلِ ما يُحِبُّهُ

---

(١) ابن القيِّم وآثاره في التفسير: (٢٣٨).

(٢) باب الطَّبع والقفل بين الكفر والإيمان وأن ذلك مجعول للرب تعالى.

ويَرضَاهُ، وتَركِ ما يُبغِضُهُ ويَسخَطُهُ، والجَمِيعُ بالنِّسبَةِ إلَيهِ سَواءٌ.

وهذه الفِرقَةُ قد سَدَّتْ على نَفسِها بابَ الحِكمَةِ والتَّعليلِ.

والقَدَرِيَّةُ تُجِيبُ عنهُ على أُصُولِها: بأنَّهُ سُبحانَهُ لم يُثَبِّطْهُم حقيقةً ولم يَمنَعْهُم؛ بل هم مَنَعُوا أنفُسَهُم، وثَبَّطُوها عنِ الخُرُوجِ وفَعَلُوا ما لا يُرِيدُ، ولمَّا كانَ من خُرُوجِهِمُ المَفسَدَةُ الَّتي ذَكَرَها اللهُ سُبحانَهُ، ألقَى في أنفُسِهِم كراهةَ الخُرُوجِ مع رَسُولِهِ.

قالُوا: وجَعَلَ سُبحانَهُ إلقاءَ كراهةِ الانْبِعَاثِ في قُلُوبِهِم كراهةَ مَشِيئَةٍ، من غيرِ أن يَكرَهَ هو سُبحانَهُ انبِعَاثَهُم، فإنَّهُ أَمَرَهُم به، قالُوا: وكيفَ يَأمُرُهُم بما يَكرَهُهُ؟!

ولا يَخفَى على مَن نَوَّرَ اللهُ بَصِيرَتَهُ فسادُ هذَينِ الجَوابَينِ وبُعدُهُما من دَلالَةِ القُرآنِ.

فالجَوَابُ الصَّحِيحُ: أنه سُبحانَهُ أَمَرَهُم بالخُرُوجِ؛ طاعةً له ولأمرِهِ، واتِّباعًا لرَسُولِهِ ﷺ، ونُصرَةً له وللمُؤمِنِينَ، وأَحَبَّ ذلكَ مِنهُم ورَضِيَهُ لهم دِينًا، وعَلِمَ سُبحانَهُ أنَّ خُرُوجَهُم لو خَرَجُوا لم يَقَعْ على هذا الوَجهِ، بل يكونُ خُرُوجُهُم خُرُوجَ خِذلانٍ لرَسُولِهِ وللمُؤمِنِينَ، فكانَ خُرُوجًا يَتَضَمَّنُ خِلافَ ما يُحِبُّهُ ويَرضَاهُ ويَستَلزِمُ وُقُوعَ ما يُبغِضُهُ ويَكرَهُهُ؛ فكانَ مَكرُوهًا له من هذا الوَجهِ، ومَحبُوبًا له منَ الوَجهِ الَّذي خَرَجَ عليه أولِيَاؤُهُ، وهو يَعلَمُ أنَّهُ لا يَقَعُ منهم إلَّا على الوَجهِ المَكرُوهِ إلَيهِ، فَكَرِهَهُ وعاقَبَهُم على تَركِ الخُرُوجِ الَّذي يُحِبُّهُ ويَرضَاهُ، لا على تَركِ الخُرُوجِ الَّذي يُبغِضُهُ ويَسخَطُهُ.

وعلى هذا: فلَيسَ الخُروجُ الَّذي كَرِهَهُ منهم طاعةً؛ حتى لو فَعَلُوهُ لم يُثِبْهُم عليهِ، ولم يَرْضَهُ منهم.

وهذا الخُرُوجُ المَكرُوهُ له ضِدَّانِ:

أحَدُهُما: الخُرُوجُ المَرضِيُّ المَحبُوبُ، وهذا الضِّدُّ هو الَّذي يُحِبُّهُ.

والثَّاني: التَّخلُّفُ عن رسولِهِ والقُعُودُ عنِ الغَزوِ معهُ، وهذا الضِّدُّ يُبغِضُهُ ويَكرَهُهُ أيضًا.

فكَراهَتُهُ للخُرُوجِ على الوَجهِ الَّذي كانُوا يَخرُجُونَ عليهِ لا يُنافِي كَراهَتَهُ لهذا الضِّدِّ:

فنَقُولُ للسَّائِلِ: قُعُودُهُم مَبْغُوضٌ له، ولكنْ هنا أمرانِ مَكرُوهَانِ له سبحانه، وأَحَدُهُما أكرَهُ له منَ الآخرِ؛ لأنَّهُ أعظَمُ مَفسَدَةً، فإنَّ قُعُودَهُم مَكرُوهٌ له، وخُرُوجَهُم على الوَجهِ الَّذي ذَكَرَهُ أكرَهُ إلَيهِ، ولم يكن لهم بُدٌّ من أحدِ المَكرُوهَينِ إلَيهِ سُبحانَهُ، فدُفِعَ المَكرُوهُ الأعلَى بالمَكرُوهِ الأدنَى؛ فإنَّ مَفسَدَةَ خُرُوجِهِم تَعُودُ على المؤمنِينَ، فتَأَمَّلْ هذا المَوضِعَ»[1].

٥ ـ التَّرجِيحُ المُتَعَلِّقُ بالفِقهِ وأُصُولِهِ:

كَتَبَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الكُتُبَ المُتَخَصِّصَةَ في عُلومِ الفِقهِ فهو فَقِيهٌ مُتَضَلِّعٌ، وهو وإنْ تَخرَّجَ في المَذهَبِ الحنبليِّ، فقدِ انْعَتَقَ منَ التَّقلِيدِ بعِلمِهِ الجَمِّ الغَزِيرِ؛ بل وحارَبَ التَّقلِيدَ الأعمَى؛ فكانَ يَعُدُّهُ مُتَرجِمُوهُ منَ المجتهدِينَ؛ فقالوا: المجتَهِدُ المُطلَقُ[2].

يقولُ عنه بعضُ الباحثِينَ: «وقد كانَ ابنُ القَيِّمِ منَ الفُقهاءِ القادِرِينَ النَّوابغِ الَّذينَ نَظَرُوا إلى الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ نَظرَةً عَمِيقَةً وتَحَرَّوا مقاصِدَها وغاياتِها، وذلكَ أبرَزُ مَظاهِرِ فِكرِهِ»[3].

وهو إذا اشتَهَرَ بالتَّفَنُّنِ في العُلومِ، فلا غَرابَةَ أنْ رَأَينا الفِقهَ وأُصولَهُ تَجرِي معارِفُها في ثنايا تَفسِيرِهِ؛ فهو يُدخِلُ في تفسيرِهِ مُعتَرَكاتٍ فِقهِيَّةً هائلَةً، فنَجِدُهُ في مسألةٍ واحدةٍ يَكتُبُ الصَّفحاتِ العديدةَ من أقوالِ الفُقهاءِ

---

(١) شفاء العليل: (١٠٢).

(٢) انظر: البدر الطالع: (٢/ ١٤٣)، وابن قيم الجوزية عصره ومنهجه: (٩٩).

(٣) نوابغ الفكر الإسلامي: (٤٢٧).

وحُجَجِ كُلِّ فريقٍ ويَنتَهِي المطافُ به من هذا المُعتَرَكِ إلى الخُرُوجِ بالقَولِ الرَّاجحِ منَ الأقوالِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسِيرِ قولِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]:

حَيثُ قالَ: «ومِن ذلكَ اختِلَافُهُم في الأقراءِ؛ هل هي الحِيَضُ أوِ الأطهارُ؟

فقالَ أكابِرُ الصَّحابةِ: إنَّها الحِيَضُ، هذا قَولُ أبي بَكرٍ، وعُمَرَ، وعُثمانَ(١)، وعليٍّ، وابنِ مَسعُودٍ، وأبي مُوسَى(٢)، وعُبادةَ بنِ الصَّامتِ(٣)، وأبي الدَّرْداءِ(٤)، وابنِ عبَّاسٍ، ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ(٥) ﷺ!

---

(١) **هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي أمير المؤمنين أبو عبد الله وأبو عمر**، زوَّجه النبيُّ ﷺ ابنتَه رقيةَ وماتت عنده، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم؛ فلذلك كان يلقب: ذا النورين، بشره النبي ﷺ بالجنة، وهو أول من هاجر إلى الحبشة، توفي سنة: (٣٥هـ). الإصابة: (٢/ ٢٣٨)، والاستيعاب: (١/ ٣١٩).

(٢) **هو: عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، أبو موسى**، صحابي جليل، فقيه، مقرئ، صاحب الصوت الحسن بقراءة القرآن، جاهد مع النبي ﷺ، واستعمله على زبيد وعدن، توفي سنة: (٤٢هـ). التاريخ الكبير: (٥/ ٢٢)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٣٨٠).

(٣) **هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاريّ الخزرجيّ**، صحابيّ جليل، شهد بدرًا وكان أحد النقباء يوم العقبة، روى عن النبيّ ﷺ كثيرًا، وروى عنه: أبو أمامة وأنس وجابر، وغيرهم، مات بالرملة سنة: (٣٤هـ). **انظر**: سير أعلام النبلاء: (٢/ ٥)، والإصابة: (٢/ ٢٦٠).

(٤) **هو: أبو الدرداء عويمر بن مالك بن زيد الخزرجي الأنصاري**، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلَّها بعد أُحُدٍ، ولي قضاء دمشق في عهد عثمان بن عفَّان، توفي سنة: (٣٢هـ). **انظر**: الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٩١)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٣٣٥).

(٥) **هو: معاذ بن جبل الخزرجي الأنصاري**، صحابي جليل، جمع القرآن على عهد =

وهو قَولُ أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ كُلِّهِم؛ كعَلقَمَةَ(١)، والأَسوَدِ(٢)، وإبراهيمَ، وشُرَيحٍ(٣)، وقَولُ الشَّعبِيِّ، والحَسَنِ، وقتادةَ.

وقولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ: سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، وطَاوُوسٍ.

وهو قَولُ: سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ.

وهو قَولُ أئمَّةِ الحديثِ: كإسحاقَ بنِ إبراهيمَ(٤)، وأبي عُبَيدٍ القاسمِ، والإمامِ أحمَدَ... وهو قَولُ أئمَّةِ أهلِ الرَّأيِ؛ كأبي حَنِيفَةَ(٥) وأصحابِهِ.

وقالت طائفةٌ: الأقراءُ: الأطهارُ، وهذا قَولُ عائشةَ أمِّ المؤمنِينَ، وزَيدِ بنِ ثَابِتٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ.

= النبي ﷺ، وبعثه النبي ﷺ إلى اليمن، ووصيته له مشهورة، كان أعلم الصحابة بالحلال والحرام، توفي سنة: (١٧هـ)، التاريخ الكبير: (٧/ ٣٥٩)، وسير أعلام النبلاء: (١/ ٤٤٣).

(١) **هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبل النخعي الفقيه**، عم الأسود بن يزيد، وخال إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي ﷺ، وقرأ القرآن على ابن مسعود، وسمع من عمر، وعلي، وأبي الدرداء، وعائشة ﷺ وطائفة، توفي سنة: (٦٢هـ). معرفة القراء الكبار: (١/ ٥١).

(٢) **هو: الأسود بن يزيد النخعي، أبو عمرو**، أخذ القراءة عرضًا عن ابن مسعود ﷺ، وحدث عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وبلال وعائشة ﷺ وجماعة، توفي سنة: (٧٥هـ). معرفة القراء الكبار: (١/ ٥٠).

(٣) **هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية**، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام، كان ثقة في الحديث مأمونًا في القضاء، له باع في الأدب والشعر، مات بالكوفة سنة: (٧٨هـ). حلية الأولياء: (٤/ ١٣٢)، وشذرات الذهب: (١/ ٨٥).

(٤) **هو: أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي ثُمَّ المروزي**، نزيل نيسابور، المشهور بـ: إسحاق بن راهويه، سئل الإمام أحمد عنه فقال: «مثل إسحاق يُسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام»، توفي سنة: (٢٣٨هـ). تهذيب التهذيب: (١/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء: (١١/ ٣٥٨).

(٥) **هو: أبو حنيفة، النعمان بن ثابت التيمي الكوفي**، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، إليه المنتهى في الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، والناس عيال عليه في ذلك، أول الأئمة الأربعة، توفي سنة: (١٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (٦/ ٣٩٠).

ويُروَى عنِ الفُقهاءِ السَّبْعَةِ، وأبانَ بنِ عُثمانَ[١]، والزُّهرِيِّ، وعامَّةِ فُقَهاءِ المدينةِ، وبه قالَ مالكٌ[٢]، والشَّافعيُّ، وأحمدُ في إحدَى الرِّوايتَينِ عنه. . .

فهذا تقريرُ مذاهبِ النَّاسِ في الأقراءِ.

قالَ مَن نَصَّ (أنَّها الحَيضُ): الدَّلِيلُ عليه وُجوهٌ:

أَحَدُها: أنَّ قَولَهُ تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ إمَّا أن يُرادَ به الأطهارُ فقط، أوِ الحِيَضُ فقط، أو مَجمُوعُهُما:

والثالثُ مُحالٌ إجماعًا، حتَّى عندَ مَن يَحمِلُ اللَّفظَ المُشتَرَكَ على مَعنَيَيْهِ.

وإذا تَعَيَّنَ حَملُهُ على أحدِهِمَا، فالحَيضُ أولَى به لِوُجُوهٍ:

أَحَدُها: أنَّها لو كانتِ الأطهارَ، فالمُعتَدَّةُ بها يَكفِيهَا قُرْءانِ، ولَحظَةٌ مِنَ الثَّالثِ؛ وإطلاقُ الثَّلاثةِ على هذا مجازٌ بَعِيدٌ؛ لنَصِّيَّةِ الثَّلاثةِ في العَدَدِ المخصوصِ. . .

الثَّاني: أنَّ استعمالَ القُرءِ في الحَيضِ أظهَرُ منه في الطُّهرِ؛ فإنَّهُم يَذكُرُونَهُ تفسِيرًا للَفظِهِ، ثم يُردِفُونَهُ بقَولِهِم: «وقِيلَ»، أو: «قالَ فُلانٌ»، أو: «يُقالُ» ـ: على الطُّهرِ، أو: «وهو أيضًا الطُّهرُ»؛ فيَجعَلُونَ تَفسِيرَهُ بالحَيضِ كالمُستَقِرِّ المعلومِ المُستَفِيضِ، وتفسيرُهُ بالطُّهرِ قَولٌ قِيلَ. . .

الثَّالثُ: أنَّ لَفظَ القُرءِ لم يُستَعْمَلْ في كلامِ الشَّارعِ إلا للحَيضِ، ولم يَجِئْ عنهُ في مَوضِعٍ واحدٍ استعمالُهُ للطُّهرِ؛ فحَمْلُهُ في الآيةِ على

---

(١) هو: أبان بن عثمان بن عفان، أبو سعيد الأموي، ثقة من كبار التابعين، ومن فقهاء المدينة، توفي سنة: (١٠٥هـ). تهذيب التهذيب: (١/٩٧).

(٢) هو: مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد الله الأصبحي، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم، توفي سنة: (١٧٩هـ). سير أعلام النبلاء: (٨/٤٨).

المعهودِ المَعرُوفِ من خطابِ الشَّارِعِ أولَى، بل مُتَعَيِّنٌ، فإنَّهُ ﷺ قالَ للمُستحاضَةِ: (**دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ**)[١]، وهو ﷺ المُعَبِّر عنِ اللهِ تعالى، وبِلُغَةِ قومِهِ نَزَلَ القُرآنُ؛ فإذا وَرَدَ المشتَرَكُ في كلامِهِ على أحدِ مَعنَيَيْهِ، وَجَبَ حَملُهُ في سائرِ كلامِهِ عليهِ، إذا لم تَثبُتْ إرادةُ الآخَرِ في شَيءٍ من كلامِهِ البَتَّةَ، ويَصِيرُ هو لُغَةَ القُرآنِ الَّتي خُوطِبْنَا بها ـ وإنْ كانَ له معنًى آخَرُ في كلامِ غَيرِهِ ـ، ويَصِيرُ هذا المعنَى الحقيقةَ الشَّرعيَّةَ في تخصيصِ المُشتَرَكِ بأحدِ مَعنَيَيْهِ، كما يُخَصُّ المُتواطِئُ بأحدِ أفرادِهِ، بل هذا أولَى؛ لأنَّ أغلَبَ أسبابِ الاشتراكِ تَسمِيَةُ أحدِ القَبِيلَتَينِ الشَّيءَ باسمٍ، وتسميةُ الأُخرَى بذلكَ الاسمِ مُسَمًّى آخَرَ، ثم تَشِيعُ الاستعمالاتُ... فإذا ثَبَتَ استعمالُ الشَّارِعِ لَفظَ القُروءِ في الحِيَضِ، عُلِمَ أنَّ هذا لُغَتُهُ، فيَتَعَيَّنُ حَملُهُ على ما في كلامِهِ.

ويُوضِّحُ ذلكَ: ما في سِياقِ الآيةِ من قولِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا هو الحَيضُ والحَملُ عندَ عامَّةِ المُفَسِّرينَ، والمخلوقُ في الرَّحِمِ إنَّما هو الحَيضُ الوُجُودِيُّ، ولهذا قالَ السَّلَفُ والخَلَفُ: هو الحَمْلُ والحَيْضُ، وقالَ بَعضُهُم: الحَملُ، وبعضُهُم: الحَيضُ، ولم يَقُلْ أحدٌ قَطُّ: إنَّهُ الطُّهرُ؛ ولهذا لم يَنقُلْهُ مَن عُنِيَ بجَمعِ أقوالِ أهلِ التَّفسِيرِ؛ كابنِ الجَوزِيِّ وغَيرِهِ.

وأيضًا؛ فقد قالَ سبحانَهُ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فجَعَلَ كُلَّ شَهرٍ بإزاءِ حَيضَةٍ، وعَلَّقَ الحُكمَ بعَدَمِ الحَيْضِ لا بِعَدَمِ الطُّهرِ مِنَ الحَيضِ...

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض، باب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض: (ح٣١٤)، (٢/٤٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في المستحاضة: (ح٦١٥)، (٢/٢٧٩)، وأحمد في مسنده: باقي مسند الأنصار: (ح٢٤٥٠٠)، (٥٢/١٥٧).

وأيضًا: فالمَقصُودُ الأصليُّ منَ العِدَّةِ إنَّما هو استبراءُ الرَّحِمِ، وإنْ كانَ لها فَوائِدُ أُخَرُ، ولِشَرَفِ الحُرَّةِ المَنكُوحَةِ وخَطَرِها جُعِلَ العَلَمُ الدَّالُّ على براءةِ رَحِمِهَا ثلاثةَ أقْرَاءٍ؛ فلو كانَ القُرءُ: هو الطُّهْرَ، لم تَحصُلْ بالقُرءِ الأوَّلِ دَلالةٌ، فإنَّهُ لو جامَعَها في الطُّهرِ، ثمَّ طَلَّقَها، ثمَّ حاضَتْ كانَ ذلكَ قُرءًا مَحسُوبًا منَ الأقراءِ عندَ مَن يقولُ: الأقراءُ الأطهارُ، ومعلومٌ أنَّ هذا لم يَدُلَّ على شَيءٍ، وإنَّما الَّذي يَدُلُّ على البراءةِ الحَيْضُ الحاصلُ بعدَ الطَّلاقِ، ولو طَلَّقَهَا في طُهرٍ، لم يُصِبْهَا فيه، فإنَّما يُعلَمُ هنا بَراءَةُ الرَّحِمِ بالحَيضِ المَوجُودِ قبلَ الطَّلاقِ، والعِدَّةُ لا تكونُ قبلَ الطَّلاقِ؛ لأنَّها حُكمُهُ، والحُكمُ لا يَسبِقُ سَبَبَهُ، فإذا كانَ الطُّهرُ المَوجُودُ بعدَ الطَّلاقِ لا دَلالَةَ له على البَراءَةِ أَصْلًا، لم يَجُزْ إدخالُهُ في العِدَدِ الدَّالَّةِ على براءةِ الرَّحِمِ، وكانَ مَثَلُهُ كمَثَلِ شاهدٍ غيرِ مَقبُولٍ، ولا يجوزُ تعليقُ الحُكمِ بشهادةِ شَاهِدٍ لا شهادةَ له.

يُوَضِّحُهُ: أنَّ العِدَّةَ في المَنكُوحاتِ؛ كالاستبراءِ في المَملُوكاتِ.

وقد ثَبَتَ بصَريحِ السُّنَّةِ أنَّ الاستبراءَ بالحَيضِ لا بالطُّهرِ؛ فكذلكَ العِدَّةُ؛ إذ لا فَرْقَ بَينَهُما إلَّا بتَعَدُّدِ العِدَّةِ، والاكتفاءِ بالاستبراءِ بقُرءٍ واحدٍ، وهذا لا يُوجِبُ اختِلَافَهُما في حقيقةِ القُرءِ، وإنَّما يَختَلِفَانِ في القَدْرِ المُعتَبَرِ منهما...

وأيضًا؛ فالأدلَّةُ والعلاماتُ والحُدُودُ والغاياتُ إنَّما تَحصُلُ بالأمورِ الظَّاهرةِ المُتَمَيِّزَةِ عن غَيرِهَا، والطُّهرُ هو الأمرُ الأصليُّ؛ ولهذا مَتَى كانَ مُستَمِرًّا مُستَصْحَبًا، لم يكن له حُكمٌ يُفرَدُ به في الشَّريعةِ، وإنَّما الأمرُ المُتَمَيِّزُ هو الحَيضُ؛ فإنَّ المرأةَ إذا حاضَتْ، تَغَيَّرَتْ أحكامُهَا؛ من بُلوغِهَا، وتحريمِ العباداتِ عليها؛ منَ الصَّلاةِ والصَّومِ والطَّوَافِ واللُّبثِ في المسجدِ... وغيرِ ذلكَ منَ الأحكامِ».

ثم عَقَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّم فَصْلًا في بيانِ أَدِلَّةِ أصحابِ القَولِ الثَّاني، وجوابِهِم عن أدلَّةِ أصحابِ القَولِ الأوَّلِ، ثمَّ قالَ مُبَيِّنًا رَأْيَهُ ومَوقِفَهُ من هذَينِ القَولَينِ: «فهذا ما احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ استِدْلالًا وجَوابًا، وهذا مَوضِعٌ لا يُمكِنُ فيه التَّوسُّطُ بينَ الفَرِيقَينِ؛ إذ لا تَوَسُّطَ بينَ القَولَينِ؛ فلا بُدَّ منَ التَّحيُّزِ إلى أحدِ الفِئَتَيْنِ، ونحنُ مُتَحَيِّزُونَ في هذه المسألةِ إلى أكابرِ الصَّحابةِ، وقائلونَ فيها بقَولِهِم: إنَّ القُرءَ الحَيضُ، وقد تَقَدَّمَ الاستدلالُ على صِحَّةِ هذا القَولِ، فنُجِيبُ عمَّا عارَضَ به أربابُ القولِ الآخَرِ؛ لِيَتَبَيَّنَ ما رَجَّحْنَاهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ»(١).

❊ ❊ ❊

---

(١) زاد المعاد: (٥/ ٦٠٠).

ٱلْفَصْلُ ٱلْخَامِسُ

مَصادِرُ ابنِ القَيِّمِ
في تَرجِيحَاتِهِ واختياراتِهِ

وفيه خمسة مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ: القُرآنُ الكريمُ.

المبحثُ الثَّاني: السُّنَّةُ والأثرُ.

المبحثُ الثَّالثُ: الإجماعُ.

المبحثُ الرَّابعُ: اللُّغةُ العربيَّةُ وقواعدُها.

المبحثُ الخامسُ: العلماءُ الَّذينَ استفادَ منهُمُ ابنُ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

القُرآنُ الكَرِيمُ

أجمَعَ العلماءُ على أنَّ أشرَفَ مصادرِ التَّفسيرِ، وأَجَلَّها تفسيرُ كتابِ اللهِ بكتابِ اللهِ؛ إذ لا أحدَ أعلَمُ بمعنَى كلامِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ منَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ[(١)].

يقولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ عن مصادرِ التَّفسيرِ ـ: «أَصَحُّ الطُّرُقِ في ذلكَ أن يُفَسَّرَ القُرآنُ بالقُرآنِ؛ فما أُجمِلَ في مكانٍ، فإنَّهُ قد فُسِّرَ في مَوضِعٍ آخَرَ، وما اختُصِرَ في مكانٍ، فقد بُسِطَ في مَوضِعٍ آخَرَ»[(٢)].

ومن أقوالِ ابنِ القَيِّمِ ـ في تقريرِ هذا، وبيانِهِ ـ: «إنَّ تفسيرَ القُرآنِ بعضِهِ ببَعضٍ هو أولَى التَّفاسيرِ ما وُجِدَ إليهِ السَّبيلُ؛ ولهذا كانَ يَعتَمِدُهُ الصَّحابةُ ﷺ، والتَّابعُونَ، والأئمَّةُ بعدَهُم»[(٣)].

ولهذا أولَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ هذا المَصدَرَ منَ التَّفسيرِ عنايةً بالغةً في ترجيحاتِهِ، فهو على كثرةِ استشهادِهِ بالآياتِ واستدلالِهِ بها، لا يَكتَفِي في الغالبِ بآيةٍ واحدةٍ، بل يَسُوقُ ما يَستَحضِرُهُ منَ الآياتِ من سُوَرٍ مُتعدِّدَةٍ، لِيَدعَمَ بها قولَهُ، مع الشَّرحِ والتَّوضيحِ بما يُقنِعُ المخالِفَ، ويَقطَعُ حُجَّتَهُ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسِيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (١/ ٤)، وتفسير الشنقيطي: (١/ ٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ١٠٢٠).

﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤]:

حَيثُ قالَ: «وفي معنَى الآيةِ للنَّاسِ قَولَانِ:

أحَدُهُما: قَولُ مجاهدٍ ومُقاتِلٍ: إن يَشَأِ اللهُ، يَربِطْ على قَلبِكَ؛ بالصَّبرِ على أذاهُم حتَّى لا يَشُقَّ عَلَيكَ.

والثَّاني: قَولُ قتادةَ: إن يَشَأِ اللهُ، يُنْسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عَنكَ الوَحيَ.

وهذا القَولُ دُونَ الأوَّلِ لِوُجُوهٍ: . . .

الثَّالثُ: أنَّ الرابِطَ على قَلبِ العَبدِ لا يُقالُ له: خَتَمَ على قَلبِهِ، ولا يُعرَفُ هذا في عُرفِ المُخاطَبِ ولا لُغَةِ العَرَبِ ولا هو المَعهُودُ في القُرآنِ؛ بلِ المعهودُ استعمالُ الخَتمِ على القَلبِ في شأنِ الكُفَّارِ في جميعِ مَوارِدِ اللَّفظِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] وقولِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] ونظائرِهِ.

وأمَّا رَبطُهُ على قَلبِ العَبدِ بالصَّبرِ، فكَقَولِهِ: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].

والإنسانُ يَسُوغُ له في الدُّعاءِ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اربِطْ على قَلبِي، ولا يَحسُنُ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اختِمْ على قَلبِي.

الرابعُ: أنه سُبحانَهُ حيثُ يَحكِي أقوالَهُم: «إنَّهُ افتَرَاهُ» لا يُجِيبُهُم عليهِ هذا الجوابَ بل يُجِيبُهُم بأنَّهُ لوِ افتَرَاهُ، لم يَملِكُوا له منَ اللهِ شَيئًا، بل كانَ يَأخُذُهُ، ولا يَقدِرُونَ على تَخلِيصِهِ؛ كقَولِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الأحقاف: ٨].

وتارةً يُجِيبُهُم بالمُطالَبَةِ بمُعارَضَتِهِ بمِثلِهِ أو شَيءٍ منهُ، وتارةً بإقامةِ

الأدِلَّةِ القاطِعَةِ على أنَّهُ الحَقُّ وأنَّهم همُ الكاذبونَ المُفتَرُونَ.

وهذا هو الَّذي يَحسُنُ في جوابِ هذا السُّؤالِ لا مُجَرَّدُ الصَّبرِ.

الخامسُ: أنَّ هذه الآيةَ نَظِيرُ ما نَحنُ فيه وأنَّهُ لو شاءَ، لَما أقَرَّهُ، ولا مَكَّنَهُ، وتَفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ من أبلَغِ التَّفاسِيرِ.

السَّادِسُ: أنَّهُ لا دَلالةَ في سِياقِ الآيةِ على الصَّبرِ بوَجهٍ ما: لا بالمطُابَقَةِ ولا التَّضمُّنِ ولا اللُّزومِ، فمِن أينَ يُعلَمُ أنَّهُ أرادَ ذلكَ، ولم يَستَمِرَّ هذا المعنَى في غيرِ هذا المعنَى فيُحمَلَ عليهِ، بخِلافِ كَونِهِ يَحُولُ بَيَنَهُ وبَينَهُ ولا يُمَكِّنُهُ من الافتراءِ عليهِ، فقد ذَكَرَهُ في مواضِعَ... فالقَولُ في الآيةِ هو قَولُ قتادةَ، واللهُ أعلَمُ»[١].

فانظُرْ إلَيهِ هنا يَرُدُّ القَولَ لأنَّهُ خالَفَ المَعهُودَ من أُسلوبِ القُرآنِ واستعمالِهِ للألفاظِ ثمَّ يَحشُدُ كثيرًا منَ الآياتِ الَّتي تُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إلَيهِ؛ كلُّ هذا يُعطِينَا دَلالَةً واضحةً إلى أيِّ مَدًى كانت حَفاوَةُ ابنِ القَيِّمِ بتفسيرِ القُرآنِ بالقُرآنِ.

❁ ❁ ❁

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٨٥).

المبحث الثاني

السُّنَّةُ والأَثَرُ

اعتَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّم في تَرجِيحَاتِهِ بما جاءَ في السُّنَّةِ والآثارِ؛ وذلكَ لأنَّها شارِحَةٌ للنَّصِّ القُرآنيِّ ومُوَضِّحَةٌ له.

○ أوَّلًا: السُّنَّةُ النَّبوِيَّةُ:

تُعَدُّ السُّنَّةُ النَّبوِيَّةُ المصدرَ الثَّاني من مصادِرِ التَّفسيرِ؛ لأنَّ اللهَ سُبحانَهُ أَمَرَ نَبِيَّهُ محمَّدًا ﷺ ببيانِ آياتِ كتابِهِ للنَّاسِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

فالسُّنَّةُ شارحةٌ للقُرآنِ ومُوَضِّحَةٌ لمَعانِيهِ.

يقولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ بعدَ ذِكرِهِ للمَصدَرِ الأوَّلِ من مصادِرِ التَّفسِيرِ وهو القُرآنُ ـ: «فإنْ أَعْيَاكَ ذَلكَ، فعليكَ بالسُّنَّةِ؛ فإنَّها شارحةٌ للقُرآنِ ومُوَضِّحَةٌ له؛ بل قد قالَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إدريسَ الشَّافعيُّ: كلُّ ما حَكَمَ به رسولُ اللهِ ﷺ، فهو ممَّا فَهِمَهُ مِنَ القُرآنِ»(١).

ويقولُ الشَّاطِبِيُّ: «السُّنَّةُ راجعةٌ في معناها إلى الكتابِ؛ ففِيهَا تَفصِيلُ مُجمَلِهِ، وبيانُ مُشكِلِهِ، وبَسطُ مُختَصَرِهِ، وذلكَ لأنَّها بيانٌ له»(٢).

ويقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّم: «وإنَّما يَحسُنُ الاستدلالُ على معانِي القُرآنِ بما رَوَاهُ الثِّقاتُ وَرَثَةُ الأنبياءِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثمَّ يُتبِعُونَ ذلكَ

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦٣).

(٢) الموافقات: (٤/ ٣١٤).

بما قالَهُ الصَّحابةُ والتَّابعُونَ وأئمَّةُ الهُدَى»[١].

ولمَّا كانَ للسُّنَّةِ هذه المكانةُ الجَلِيلَةُ، فقدِ اهتَمَّ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بهذا الجانبِ في مواضِعَ كثيرةٍ من ترجيحاتِهِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسِيرِ قولِ اللهِ ـ جلَّ وَعَلَا ـ: ﴿...وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥ ـ ٩٦]:

حَيثُ قالَ: «قالَ قتادةُ: كانَ يُقالُ: الإسلامُ دَرَجَةٌ، والهِجرَةُ في الإسلامِ دَرَجَةٌ، والجِهادُ في الهِجرَةِ دَرَجَةٌ، والقَتلُ في الجهادِ دَرَجَةٌ»[٢].

وقالَ ابنُ زَيدٍ: الدَّرجاتُ الَّتي فَضَّلَ اللهُ بها المُجاهِدَ على القاعدِ سَبعٌ، وهي الَّتي ذَكَرَهَا اللهُ تعالى؛ إذ يقولُ تعالى: ﴿...وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥ ـ ٩٦] بأنَّ هذه الدَّرجاتِ سَبعٌ: هي ما ذُكِرَ في براءةَ من قولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠] فهذه خمسٌ، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]؛ فهاتانِ اثْنَتانِ[٣]...

والصَّحيحُ أنَّ الدَّرجاتِ هي المَذكُورَةُ في صَحِيحِ البُخاريِّ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: (مَنْ آمَنَ باللهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٤/١٤٠٨).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٩/٩٧).
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٩/٩٨).

فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا) قالوا: يا رسولَ اللهِ، أفَلَا تُخبِرُ النَّاسَ بذلكَ؟! قالَ: **(إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللهُ لِلمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؛ فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ)**[1][2].

فابنُ القَيِّم لا يَعتَدُّ بالاستنباطِ في التَّفسيرِ إذا كانَ هناكَ نَصٌّ صحيحٌ منَ السُّنَّةِ يُعارِضُهُ.

❊ ❊ ❊

○ ثانيًا: الأَثَرُ:

١ - أقوالُ الصَّحابةِ:

تفسيرُ القُرآنِ بأقوالِ الصَّحابةِ يَأتِي في المَرتَبَةِ الثَّالثةِ من مصادرِ التَّفسيرِ؛ وذلكَ لأنَّهُم شاهَدُوا التَّنزِيلَ وعَرَفُوا أحوالَهُ وأسبابَهُ، كما عَرَفُوا أحوالَ العَرَبِ وأهلِ الكتابِ وقتَ نُزُولِ القُرآنِ، مع ما حَبَاهُمُ اللهُ به منَ الفَهمِ والإدراكِ وحِذقِهِم لِلُغَةِ العَرَبِ.

يقولُ ابنُ تَيمِيَّةَ: «إذا لم نَجِدِ التَّفسِيرَ في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ، رَجَعْنَا في ذلكَ إلى أقوالِ الصَّحابةِ؛ فإنَّهُم أدرَى بذلكَ، لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ القَرائِنِ، والأحوالِ الَّتي اختُصُّوا بها، ولِمَا لهم منَ الفَهمِ التَّامِّ، والعِلمِ الصَّحيحِ، والعَمَلِ الصَّالحِ، لا سِيَّما عُلَماؤهم وكُبَرَاؤُهُم؛ كالأئمَّةِ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله: (ح٢٥٨١)، (٩/ ٣٥٤)، والترمذي في سننه: كتاب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في صفة درجات الجنة: (ح٢٤٥٣)، (٩/ ٧٤)، وابن ماجه في سننه: كتاب الزهد، باب: صفة الجنة: (ح٤٣٢٢)، (١٢/ ٣٩٢).

(٢) طريق الهجرتين: (٤٦٦).

الأربعةِ الخُلفاءِ الرَّاشدِينَ والأئمَّةِ المَهدِيِّينَ»[١].

ويقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّم: «لا رَيبَ أنَّ تفسيرَهُم أولَى بالقَبُولِ من تفسيرِ مَن بعدَهُم؛ فهُم أعلَمُ الأُمَّةِ بمُرادِ اللهِ ﷻ من كتابِهِ؛ فعَلَيهِم نَزَلَ، وهُم أوَّلُ مَن خُوطِبَ به مِنَ الأُمَّةِ، وقد شاهَدُوا تَفسيرَهُ منَ الرَّسُولِ عِلمًا وعَمَلًا، وهُمُ العَرَبُ الفُصَحاءُ على الحقيقةِ؛ فلا يُعدَلُ عن تَفسِيرِهِم ما وُجِدَ إلَيهِ سبيلٌ»[٢].

ولهذا اعتَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بنَقلِ تفاسِيرِ الصَّحابةِ عندَ تَرجِيحِهِ في كثيرٍ منَ المواضِعِ.

٢ ـ أقوالُ التَّابعِينَ:

تفسيرُ القُرآنِ بأقوالِ التَّابعِينَ أحدُ المصادرِ الَّتي عَدَّها كثيرٌ منَ العُلماءِ من مصادرِ التَّفسيرِ؛ وذلكَ لأنَّهُم تلاميذُ الصَّحابةِ، وقد تَلَقَّوْا عنهم كثيرًا مِنَ العُلومِ، ومنها التَّفسيرُ، كما أنَّهُم أعلَمُ باللِّسانِ العربيِّ ممَّن بعدَهُم.

يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ: «إذا لم تَجِدِ التَّفسيرَ في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ، ولا وَجدتَّهُ عنِ الصَّحابةِ، فقد رَجَعَ كثيرٌ منَ الأئمَّةِ في ذلكَ إلى أقوالِ التابعِينَ؛ كمُجاهِدِ بن جَبرٍ؛ فإنَّهُ كانَ آيةً في التَّفسيرِ، وكسَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، وعِكرِمَةَ مَولَى ابنِ عبَّاسٍ، وعَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، والحَسَنِ البَصرِيِّ، ومَسرُوقِ بنِ الأجدَعِ، وسعيدِ بن المسيِّبِ، وأبي العاليةِ، والرَّبيعِ بنِ أنَسٍ، وقتادةَ، والضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ، وغَيرِهِم منَ التابعِينَ وتابعِيهِم ومَن بَعدَهُم»[٣].

ويقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «فحَملُ كلامِ اللهِ سُبحانَهُ على ما يُؤخَذُ منَ

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦٤).
(٢) إغاثة اللهفان: (١/ ٣٦٣).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٦٨).

النَّظائرِ في كلامِهِ وكلامِ رسولِهِ وكلامِ الصَّحابةِ ـ الَّذينَ كانُوا يَتَخاطَبُونَ بلُغَتِهِ ـ والتَّابعِينَ الَّذينَ أَخَذُوا عنهم ـ: أَولَى من حَملِ معانِيهِ على ما يُؤخَذُ من كلامِ بعضِ الشُّعراءِ والأعرابِ»[1].

ولهذا اعتَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّم بتفاسيرِ التَّابعِينَ؛ فنَقَلَ عنهم في كثيرٍ منَ المواضعِ.

ومنَ الأمثلةِ على عنايةِ الإمامِ ابنِ القَيِّم بتفسيرِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ:

١ ـ ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]:

حَيثُ قالَ: «فلم يَقُلْ أحدٌ منَ الصَّحابةِ ولا التَّابعِينَ ولا العُلماءِ بالتَّفسيرِ إنَّها النُّجومُ، وهذه الرِّواياتُ عَنهُم:

فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: هِيَ الملائكةُ.

قال عَطاءٌ: وُكِّلَتْ بأُمورٍ عَرَّفَهُمُ اللهُ العَمَلَ بها.

وقالَ عبدُ الرَّحمٰنِ بن سَابِطٍ: يُدَبِّرُ أُمورَ الدُّنيا أربعةٌ: جِبرِيلُ؛ وهو مُوَكَّلٌ بالوَحيِ والجُنودِ، ومِيكائِيلُ؛ وهو مُوَكَّلٌ بالقَطْرِ والنَّباتِ، ومَلَكُ المَوتِ؛ وهو مُوَكَّلٌ بقَبضِ الأنفُسِ، وإِسرَافِيلُ؛ وهو يَنزِلُ بالأمرِ عَلَيهِم. . . .

فتَفسِيرُ ﴿الْمُدَبِّرَاتِ﴾ بالنُّجومِ كَذِبٌ على اللهِ وعلى المُفَسِّرِينَ»[2].

٢ ـ ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختَلَفَ الصَّحابةُ ومَن بعدَهُم في ذلكَ:

فقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ رضي الله عنهما: هي إِبِلُ الحَاجِّ، تَعدُو من عَرَفَةَ إلى مُزدَلِفَةَ، ومِن مُزدَلِفَةَ إلى مِنًى.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: (٤/ ١٤١١).

(٢) مفتاح دار السعادة: (٥٣٦).

وهـذا اختيـارُ: محمَّدِ بن كعبٍ، وأبي صالحٍ، وجماعةٍ من المُفَسِّرينَ.

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هي خَيلُ الغُزاةِ.

وهذا قَولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وجماعةٍ. . .

ـ ولمَّا عَلِمَ أصحابُ الإبِلِ أنَّ أخفافَهَا أبعَدُ شَيءٍ من وَرْيِ النَّارِ، تَأَوَّلُوا الآيَةَ على وُجوهٍ بَعِيدَةٍ:

فقالَ محمَّدُ بنُ كَعبٍ: هُمُ الحاجُّ إذا أوقَدُوا نِيرَانَهُم ليلةَ المُزدَلِفَةِ.

وعلى هذا فيكونُ التَّقديرُ: فالجماعاتِ المُورِيَاتِ.

وهذا خِلافُ الظَّاهِرِ، وإنَّما «المُورِيَاتُ» هي «العادِيَاتُ»، وهي «المُغِيرَاتُ».

رَوَى سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «هُمُ الَّذِينَ يُغِيرُونَ، فيُورُونَ باللَّيلِ نِيرَانَهُم لِطَعامِهِمْ وحَاجَتِهِم».

كأنَّهُم أَخَذُوا من قَولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

وهذا إن أُرِيدَ به التَّمثِيلُ وأنَّ الآيَةَ تَدُلُّ عليهِ، فَصَحِيحٌ.

وإن أُرِيدَ به اختِصاصُ المُورِيَاتِ، فلَيسَ كذلكَ؛ لأنَّ المُورِياتِ هي العادياتُ بعَينِهَا، ولهذا عَطَفَهَا عليهِ بالفَاءِ الَّتي للتَّسبُّبِ؛ فإنَّها عَدَتْ فأَوْرَتْ.

وقالَ قتادةُ: «المُورِيَاتُ» هي: الخَيلُ تُورِي نارَ العَداوَةِ بينَ المُقْتَتِلِينَ.

وهذا ليسَ بشَيءٍ، وهو بعيدٌ من معنَى الآيةِ، وسِياقِها»(١).

❁ ❁ ❁

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الإجماعُ

الإجماعُ في عُرفِ الأصوليِّينَ هو: اتِّفاقُ عُلماءِ عَصرٍ مُعَيَّنٍ بعدَ النَّبيِّ ﷺ على أمرٍ من أمورِ الدِّينِ(١).

والإجماعُ عندَ المُفسِّرينَ: اتِّفاقُ مَن يُعتَبَرُ قَولُهُم في التَّفسيرِ على معنًى منَ المعاني في تفسيرِ آيةٍ من كتابِ اللهِ تعالى(٢).

والإجماعُ حُجَّةٌ، وهو الأصلُ الثَّالثُ من أُصولِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

وتَظهَرُ فائدةُ معرفةِ ما أجمَعَ عليهِ المُفسِّرونَ وأهمِّيَّتُهُ فيما يلي:

١ ـ أنَّ في ذلكَ حَمْلًا لكَلامِ اللهِ تعالى على لَونٍ من أَصَحِّ ألوانِ التَّفسيرِ، وأقواها ثُبوتًا.

٢ ـ أنَّهُ بمَعرِفَةِ إجماعاتِ المُفسِّرينَ لا يَجترِئُ أحدٌ على مناقَضَتِها.

ولمعرفةِ إجماعاتِ المُفسِّرينَ طَرِيقانِ، وكِلاهُما يَعتَمِدُ على الاستقراءِ:

الأوَّلُ: أن يَنُصَّ أحدُ المحقِّقِينَ على حكايةِ الإجماعِ؛ كابنِ جَريرٍ؛ وابنِ عَطِيَّةَ وغيرِهما، وحُكمُهُم على مسألةٍ في التَّفسِيرِ بالإجماعِ يَدُلُّ على استِقرَائِهِمْ لأقوالِ السَّالِفِينَ لهم، ثُمَّ دَورُ الباحِثِ بَعدَهُمُ التَّأَكُّدُ من عَدَمِ وُجودِ المخالِفِ، وهذا لا يكونُ إلَّا بالاستقراءِ كذلكَ.

---

(١) نزهة الخاطر العاطر: (١/ ٢٧٣).

(٢) فصول في أصول التفسير: (٧٠).

الثَّاني: أن تَستَقْرِئَ أقوالَ المُفَسِّرينَ وتَستَنبِطَ الإجماعَ من أقوالِهِم إذا لم يكن بَينَهُم خِلافٌ في الآيةِ.

والإجماعُ في التَّفسيرِ قد يكونُ إجماعًا على لفظٍ، أو إجماعًا على معنًى:

وفي الأوَّلِ: تَتَّفِقُ عباراتُ المُفَسِّرينَ على اللَّفظِ، وهذا الَّذي يَحكِيهِ المُفَسِّرونَ في الإجماعِ.

ومِثالُهُ: قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾ [فصلت: ٤١].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: «والذِّكرُ: القُرآنُ بإجماعٍ»(١).

أمَّا في الثَّاني: فيكونُ المعنَى مُجمَعًا عليهِ، ولكن يَختَلِفُ التَّعبيرُ عنه بألفاظٍ مُتقارِبَةٍ؛ مِثلُ تفسيرِ الإبسالِ ـ في قولِهِ تعالى: ﴿أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الأنعام: ٧٠] ـ قِيلَ: تُحبَسَ، وقِيلَ: تُرتَهَنَ، وقِيلَ: تُسَلَّمَ(٢).

واختياراتُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ بدَلالةِ الإجماعِ تَعنِي:

أن يَنُصَّ على حكايةِ الإجماعِ عندَ اختيارِهِ أحدَ الأقوالِ الواردةِ في تفسيرِ الآيةِ، ومُرادُهُ بهذا الإجماعِ: تقديمُ قولِ الأكثرِينَ على كُلِّ تفسيرٍ آخَرَ، وذلكَ عندَ انْفِرَادِ واحدٍ منَ المُفَسِّرينَ أوِ اثنَينِ أو ثلاثةٍ في تفسيرِ آيةٍ من كتابِ اللهِ بقَولٍ يُخالِفُ فيه عامَّةَ المُفَسِّرينَ، ولم يكن لقَولِهِ دَلالةٌ واضحةٌ، وعليهِ فإنَّ قَولَ الجماعةِ أولَى بالصَّوابِ وأقرَبُ إلى الحَقِّ.

وانْعِقَادُ الإجماعِ بقَولِ عامَّةِ المُفَسِّرينَ أو بقَولِ الأكثرِينَ: مَنهَجٌ سارَ عليهِ جماعةٌ من أهلِ العِلمِ منَ المُفَسِّرينَ والفُقهاءِ والأُصولِيِّينَ(٣).

---

(١) تفسير ابن عطية: (١٣/ ١٢١). (٢) الإجماع في التفسير: (١/ ١٢٠).

(٣) منهم: الإمام أحمد في رواية عنه، وأبو بكر الرازي، وابن حمدان من الحنابلة، وأبو الحسين الخياط. انظر: نزهة الخاطر العاطر: (١/ ٢٩٤).

وهو مَنهَجُ الإمامِ الطَّبَرِيِّ في تفسيرِهِ، فهو كَثِيرًا ما يَنُصُّ على الإجماعِ ويُرِيدُ به: قَولَ عامَّةِ المُفَسِّرينَ، يقولُ ـ في تفسيرِهِ ـ: «وما جاءَ به المُنفَرِدُ فغَيرُ جائزِ الاعتراضُ به على ما جاءَتْ به الجماعةُ الَّتي تقومُ بها الحُجَّةُ نَقْلًا وقولًا وعَمَلًا»[١].

ويقولُ ابنُ جُزَيٍّ الكَلبِيُّ ـ في تفسيرِهِ في بيانِهِ أنواعَ المُرَجِّحَاتِ ـ: «أنْ يكونَ قَولَ الجُمهورِ وأكثَرِ المُفَسِّرينَ؛ فإنَّ كَثرَةَ القائلِينَ بالقَولِ يَقتَضِي تَرجِيحَهُ»[٢].

وصَرَّحَ الشِّنْقِيطِيّ بأنَّ «قَولَ الأكثَرِينَ» من أَوجُهِ الاختيارِ والتَّرجِيحِ ونَسَبَ ذلكَ إلى الأُصولِيِّينَ؛ فقالَ: «وقد تَقَرَّرَ في الأُصولِ أنَّ كَثرَةَ الرُّواةِ منَ المُرَجِّحاتِ، وكذلكَ كثرةُ الأدِلَّةِ، كما عَقَدَهُ في «مَراقِي السعود»؛ في مَبحَثِ التَّرجِيحِ باعتبارِ المَروِيِّ؛ قالَ:

وَكَـثْـرَةُ الـدَّلِـيـلِ وَالـرِّوَايَـةِ مُـرَجِّـحٌ لَـدَى ذَوِي الـدِّرَايَـةِ»[٣]

فالاختيارُ بقَولِ الأكثَرِينَ سائغٌ عندَ كثيرٍ من أهلِ التَّفسيرِ وإنْ لم يُعَبِّرُوا عنه بأنه إجماعٌ[٤].

وقد صَرَّحَ الإمامُ ابنُ القَيِّم بحكايةِ الإجماعِ الَّذي هو قَولُ الأكثَرِينَ عندَهُ، واستَدَلَّ به في ترجيحاتِهِ في التَّفسيرِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا

---

(١) تفسير الطبري: (١/ ٤٠٨). (٢) تفسير ابن جزي: (١/ ٩).

(٣) انظر: تفسير الشنقيطي: (١/ ١٦٦)، وشرح مراقي السعود: (١٣، ٤١٧).
ومراقي السعود: منظومة في أصول الفقه، نَظَمَهَا الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي.

(٤) انظر: العدة لأبي يعلى: (٤/ ١١١٧)، وشرح الكوكب المنير: (٢/ ٢٢٩)، ونزهة الخاطر العاطر: (١/ ٢٩٤).

وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «﴿وَٱلْعَصْرِ﴾: المُقسَمُ به، قيلَ: هو أوَّلُ الوَقتِ الَّذي يَلِي المَغرِبَ منَ النَّهارِ.

وقيلَ: هو آخِرُ ساعةٍ من ساعاتِهِ.

وقيلَ: المُرادُ صلاةُ العَصرِ.

وأكثَرُ المُفَسِّرينَ على أنَّهُ: الدَّهرُ.

وهذا هو الرَّاجِحُ.

وتسميةُ الدَّهرِ عَصْرًا أمرٌ مَعرُوفٌ في لُغَتِهِم»[1].

❁ ❁ ❁

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٥٣).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ وقَواعِدُهَا

اللُّغَةُ العربيَّةُ مَصدَرٌ أَصِيلٌ من أوسَعِ المصادِرِ الَّتي اعتَمَدَها أهلُ التَّفسيرِ في بيانِ معاني القُرآنِ الكريمِ، فإذا لم يَجِدِ الإنسانُ تَفسِيرًا للآيةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ، فإنَّهُ يَرجِعُ إلى لُغَةِ العَرَبِ؛ لأنَّ القُرآنَ نَزَلَ بلِسانِهِم؛ فيُحمَلُ كلامُ اللهِ تعالى على المَعهُودِ من كلامِ العَرَبِ في ألفاظِهِم ومعانِيهِم وأَساليِبِهِم مع مُراعاةِ سِياقِ الآيةِ والقواعدِ الشَّرعيَّةِ(١).

قالَ الزَّركَشِيُّ: «واعلَمْ أنَّهُ ليسَ لغَيرِ العالِمِ بحقائقِ اللُّغَةِ ومَوضُوعَاتِها تَفسِيرُ شَيءٍ من كلامِ اللهِ، ولا يَكفِي في حَقِّهِ تَعلُّمُ اليَسِيرِ منها، فقد يكونُ اللَّفظُ مُشتَرَكًا وهو يَعلَمُ أحدَ المَعنَيَيْنِ والمُرادُ المعنَى الآخَر»(٢).

وقالَ الشَّاطِبِيُّ: «القُرآنُ نَزَلَ بلِسانِ العَرَبِ على الجُملةِ، فطَلَبُ فَهمِهِ إنَّما يكونُ من هذا الطَّريقِ خاصَّةً؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]».

وقالَ: «فمَن أرادَ تَفَهُّمَهُ، فمِن جِهَةِ لِسانِ العَرَبِ يَفهَمُهُ، ولا سَبِيلَ إلى تَطَلُّبِ فَهمِهِ من غيرِ هذه الجِهَةِ»(٣).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: (٣/ ٨٧٧)، وقواعد الترجيح: (١/ ٦٣١).
(٢) البرهان في علوم القرآن: (١/ ١٩٥).
(٣) الموافقات: (٢/ ١٠٢).

والإمامُ ابنُ القَيِّمِ عالِمٌ باللُّغَةِ العربيَّةِ وقواعدِها؛ فقد قَرَأَ أشهَرَ كُتُبِ العربيَّةِ على أبي الفَتحِ البَعلِيِّ؛ قَرَأَ عَلَيهِ «المُلَخَّصَ» لأَبِي البَقاءِ، و: «الجُرجانِيَّةَ»، و: «أَلفِيَّةَ ابنِ مالِكٍ»... وغيرَها[١].

وهذه كُتُبُهُ: «بَدائِعُ الفوائِدِ»[٢] و: «التِّبْيَانُ في أقسامِ القُرآنِ»... وغيرُها تَشهَدُ بإمامتِهِ في هذا الفَنِّ، كما ذَكَرَ مُتَرجِمُوهُ أَنَّ من تأليفِهِ كتابَ: «معاني الأدواتِ والحُرُوفِ»[٣]، وهذا لا يَتَأَتَّى إلَّا لِمَنْ تَقَدَّمَ في هذا العِلمِ وتَمَكَّنَ من أُصولِهِ وفُروعِهِ، وقد شَهِدَ له بذلكَ أصحابُ التَّراجِمِ؛ كالحافِظِ ابنِ رَجَبٍ الَّذي يقولُ عنه: «تَفَنَّنَ في عُلومِ الإسلامِ... وبالعربيَّةِ، وله فيها اليَدُ الطُّولَى وعِلمِ الكلامِ والنَّحْوِ»[٤].

ولهذا اعتَمَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على اللُّغَةِ العربيَّةِ وقواعدِها اعتِمَادًا كَبيرًا في ترجيحاتِهِ، وجَعَلَهَا الحَكَمَ بينَ الأقوالِ المتعدِّدَةِ في تفسيرِ الآيةِ، ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ:

ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]:

حَيثُ قالَ: «فقالت طائفةٌ: هذه واوُ الثَّمانيةِ، دَخَلَتْ في أبوابِ الجَنَّةِ لكَونِهَا ثمانيةً، وأبوابُ النَّارِ سَبعَةٌ؛ فلم تَدخُلْهَا الواوُ، وهذا قَولٌ ضَعِيفٌ؛ لا دليلَ عليهِ، ولا تَعرِفُهُ العَرَبُ، ولا أَئِمَّةُ العربيَّةِ، وإنَّما هو مِنِ استِنباطِ بعضِ المتأخِّرينَ.

---

(١) الوافي بالوفيات: (٢/ ١٩٥).
(٢) قال عنه السيوطي: «وهو كثير الفوائد، أكثره مسائل نحوية». بغية الوعاة: (١/ ٦٣).
(٣) انظر: الوافي بالوفيات: (٢/ ١٩٦)، وبغية الوعاة: (١/ ٦٣).
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٤٤٨).

وقالت طائفةٌ أُخرَى: الواوُ زائدةٌ، والجوابُ الفِعلُ الَّذي بعدَها؛ كما هو في الآيةِ الثَّانيةِ:

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ فإنَّ زيادةَ الواوِ غيرُ معروفٍ في كلامِهِم، ولا يَلِيقُ بأفصَحِ الكلامِ أن يكونَ فيه حَرفٌ زائدٌ لغَيرِ مَعنًى ولا فائدةٍ.

وقالت طائفةٌ ثالثةٌ: الجوابُ مَحذُوفٌ، وقولُهُ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ عَطْفٌ على قولِهِ: ﴿جَآءُوهَا﴾، وهذا اختيارُ أبي عُبَيدَةَ، والمُبَرِّدِ، والزَّجَّاجِ، وغَيرِهِم:

قالَ المُبَرِّدُ: «وحَذفُ الجوابِ أبلَغُ عندَ أهلِ العِلمِ».

قالَ أبو الفَتحِ بنُ جِنِّي: «وأصحابُنَا يَدفَعُونَ زيادةَ الواوِ ولا يُجِيزُونَهُ ويَرَوْنَ أنَّ الجوابَ مَحذُوفٌ للعِلمِ به»(١).

هذا النَّصُّ يُظهِرُ لنا إلى أيِّ مَدًى كانَ يَعتَدُّ ابنُ القَيِّمِ بالعربيَّةِ في تفسيرِهِ، فمَن قالَ: إنَّ الواوَ هنا واوُ الثَّمانيةِ، فلا دَلِيلَ له، وأيضًا فلا تَعرِفُهُ العَرَبُ ولا أئمَّةُ العربيَّةِ، وهذا النَّفيُ حينَ يُطلَقُ مِثلُهُ في عَصرِهِ فإنَّما يَعنِي: استقراءً شِبهَ تَامٍّ قبلَ أن يُطلِقَ هذا الحُكمَ على ما يُطلِقُهُ عليهِ.

وأيضًا: القَولُ الثَّاني بأنَّ الواوَ زائدةٌ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ زيادةَ الواوِ غيرُ مَعرُوفٍ في كلامِهِم.

وهذه الجُملَةُ تُعطِي للدَّارِسِ كيفَ كانَ ابنُ القَيِّمِ يَهتَمُّ بكلامِ العَرَبِ، كذلكَ فهو باحثٌ ومُطَّلِعٌ على ما كَتَبَهُ أئمَّةُ العربيَّةِ؛ ولِذَلِكَ فلم يَجِدْ أحدَهُم يَذكُرُ أنَّ الواوَ واوُ الثَّمانيةِ، ونَفْيُهُ هذا يَعنِي: أنَّهُ كانَ يُنَقِّبُ في أقوالِ أئمَّةِ العربيَّةِ ليَستَعِينَ بذلك في تفسيره، وهذا ما صَرَّحَ به في

---

(١) حادي الأرواح: (٥١).

القَولِ الثَّالثِ؛ من أنَّ «الواوَ» هنا عاطِفَةٌ؛ حيثُ صَرَّحَ بالنَّقلِ به عن عِدَّةٍ من أئمَّةِ العربيَّةِ، ويَبدُو أنَّ هذا القَولَ هو الَّذي يُرَجِّحُهُ؛ لأنَّهُ لم يُضَعِّفْهُ بلِ استَطْرَدَ بعدَ ذلكَ في تقريرِ نُكتَةِ حَذْفِ الجوابِ هنا[1].

فقَولُ أهلِ اللُّغَةِ منَ الأُسُسِ الَّتي يَلجَأُ إلَيهَا ابنُ القَيِّمِ في بيانِ معنَى الآيَةِ أوِ الكلمةِ القُرآنيَّةِ، وأرَى أنَّ هذا النَّصَّ ـ وغَيرُهُ مِثْلُهُ وأكثَرُ منه ممَّا يَمتَلِئُ به تفسيرُ ابنِ القَيِّمِ ـ يُعطِينَا دَلالةً على أُفُقٍ واسِعٍ وبَصَرٍ نافِذٍ وإحاطةٍ قَيِّمَةٍ بعُلومِ اللُّغَةِ ونَقَلَتِهَا ورُوَّادِهَا وأئمَّتِهَا ممَّا يُعطِي المتأمِّلَ لتَفسِيرِهِ ثِقَةً كبيرةً فيما يَنقُلُ عنهم ويُوَجِّهُ من أقوالِهِم.

❁ ❁ ❁

(١) ابن القيِّم وآثاره في التفسير: (٢٦٥).

المَبْحَثُ الخَامِسُ

العُلماءُ الَّذينَ استَفادَ منهمُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحَاتِهِ

تَلَقَّى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ عُلومَهُ ومعارِفَهُ على نُخبَةٍ من عُلماءِ عَصرِهِ، إضافةً إلى ما تَلَقَّاهُ عن طريقِ القِرَاءَةِ والاطِّلاعِ على ما كَتَبَهُ السَّابقُونَ؛ فقد كانَ لَدَيهِ مَكتَبَةٌ جامِعَةٌ لكلِّ فَنٍّ من فُنونِ المعرفةِ.

وقد ظَهَرَ أثَرُ هذا التَّلقِّي على المختصِّينَ وهذا الاقتناءُ للكُتُبِ فيما صَنَّفَهُ حيثُ ظَهَرَ في مُؤَلَّفاتِهِ أسماءُ كثيرٍ من أولئكَ العلماءِ الَّذين تَعَدَّدَتْ أنواعُ استفادتِهِ منهم: إمَّا استِشهَادًا بأقوالِهِم وتَأييدًا لها، أو نَقْدَها وتَصحِيحَها، ومن هؤلاءِ العلماءِ:

١ ـ **الكِسَائيُّ عليُّ بنُ حَمزَةَ الأَسَدِيُّ (ت١٨٩هـ)**: حيثُ استفادَ منه في مَوضِعَينِ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧]:

حَيثُ قالَ: «وقَولُهُ سبحانه: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾.

أَصَحُّ القَولَينِ أنَّ هذا خطابٌ للإنسانِ؛ أَيْ: فما يُكَذِّبُكَ بالجَزاءِ والمَعادِ بعدَ هذا البَيَانِ، وهذا البُرهانِ؟...

قالَ الكِسائِيُّ: «يُقالُ: ما صَدَّقَكَ بكَذَا؟ أو ما كَذَّبَكَ بكَذَا؛ **أَيْ**: ما حَمَلَكَ على التَّصدِيقِ والتَّكذيبِ؟».

قُلتُ: وهو نَظِيرُ: «ما أَجْرَأَكَ على هَذَا؟»؛ **أَيْ**: ما حَمَلَكَ على الاجتراءِ عليهِ، و: «ما قَدَّمَكَ وَمَا أَخَّرَكَ؟»؛ **أَيْ**: ما دَعاكَ وحَمَلَكَ على التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ.

وهذا استعمالٌ سائغٌ مُوافِقٌ للعربيَّةِ، وباللهِ التَّوفِيقُ»[١].

٢ ـ الفَرَّاءُ يَحيَى بنُ زِيادٍ الدَّيلَمِيُّ (ت٢٠٧هـ): حيثُ استَفادَ منه في (١٥) مَوضِعًا؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾ [الانشقاق: ١٦]:

حَيثُ قالَ: «قالَ الفَرَّاءُ، واللَّيثُ، والزَّجَّاجُ، وغَيرُهُم: «الشَّفَقُ»: الحُمرَةُ في السَّماءِ، وأَصلُ مَوضُوعِ الحَرفِ لِرِقَّةِ الشَّيءِ.

ومنه: «شَيءٌ شَفَقٌ»؛ لا تَماسُكَ له؛ لِرِقَّتِهِ، ومنه الشَّفَقَةُ؛ وهو الرِّقَّةُ، وأشفَقَ عليه إذا رَقَّ له.

وأهلُ اللُّغَةِ يقُولُونَ: «الشَّفَقُ»: بَقِيَّةُ ضَوءِ الشَّمسِ وحُمرَتِها.

ولهذا كانَ الصَّحيحُ أنَّ «الشَّفَقَ» الَّذي يَدخُلُ وقتَ العِشاءِ الآخِرَةِ بغَيبُوبَتِهِ هو الحُمرَةُ، فإنَّ الحُمرَةَ لَمَّا كانَتْ بَقِيَّةَ ضَوءِ الشَّمسِ، جُعِلَ بقاؤُها حَدًّا لوَقتِ المَغرِبِ. . .

والعَرَبُ تقولُ: «ثَوبٌ مَصبُوغٌ كأَنَّهُ الشَّفَقُ»؛ إذا كانَ أحمَرَ، حَكَاهُ الفَرَّاءُ»[٢].

٣ ـ أبو عُبَيدَةَ مَعمَرُ بنُ المُثَنَّى البَصرِيُّ (ت٢١٠هـ): حيثُ استفادَ منه في (٧) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ [التكوير: ٢٤]:

حَيثُ قالَ: «واختارَ أبو عُبَيْدَةَ قِراءةَ الظَّاءِ لمَعنَيَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّ الكُفَّارَ لم يُبَخِّلُوهُ وإنَّما اتَّهَمُوهُ؛ فنَفْيُ التُّهمَةِ أَولَى من نَفْيِ البُخلِ.

الثَّانـي: أنَّهُ قالَ: ﴿عَلَى ٱلۡغَيۡبِ﴾، ولو كانَ المرادُ البُخلَ، لَقالَ:

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٣٣).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٦٩)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥١).

«بالغَيبِ»؛ لأنَّهُ يُقالُ: فلانٌ ضَنِينٌ بكَذا، وقَلَّما يُقالُ: على كَذا.

قُلتُ: ويُرَجِّحُهُ أنَّهُ وَصَفَهُ بما وَصَفَ به رَسُولَهُ المَلَكِيَّ منَ الأمانةِ، فنَفَى عنهُ التُّهمَةَ، كما وَصَفَ جِبرِيلَ بأنَّهُ أَمِينٌ»(١).

٤ ـ **أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّام الهَرَوِيُّ (ت٢٢٤هـ)**: حيثُ استفادَ منه في موضِعٍ واحدٍ؛ وهو ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]:

حَيثُ قالَ: «ثمَّ أنكَرَ سُبحانَهُ عَلَيهِم مُكابَرَتَهُم وجَحدَهُم له على ما رآهُ؛ كما يُنكَرُ على الجاهِلِ مُكابَرَتُهُ للعالِمِ ومُمارَاتُهُ له على ما عَلِمَهُ، وفيها قِراءتانِ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ وَ: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾...

ورَجَّحَ **أبو عُبَيدٍ**: قِراءةَ مَن قَرَأَ ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾؛ قالَ: وذلكَ أنَّ المشرِكِينَ إنَّما شَأنُهُمُ الجُحُودُ لِمَا كانَ يَأتِيهِم منَ الوَحيِ، وهذا كانَ أكثَرَ مِنَ المُماراةِ مِنهُم.

يعني: أنَّ مَن قَرَأَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ فمَعناهُ: أفَتُجَادِلُونَهُ؟! ومَن قَرَأَ: ﴿أَفَتَمْرونَهُ﴾: مَعناهُ: أفَتَجْحَدُونَهُ؟!

وجُحُودُهُم لِمَا جاءَ به كانَ هو شَأنَهُم، وكانَ أكثَرَ من مُجادَلَتِهِم له»(٢).

٥ ـ **البُخاريُّ مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ (ت٢٥٦هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٤) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨]:

حَيثُ قالَ: «قالَ قتادةُ: أيْ: إنَّ مُوسَى إنَّما يَطلُبُ هذا، ولكنَّهُ نَسِيَهُ وخالَفَهُ في طريقٍ آخَرَ.

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٦٩)، وتفسير الثعلبي: (٦/ ٣٩١).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥)، وتفسير القرطبي: (١٧/ ٩٤).

هذا هو القَولُ المَشهُورُ: أنَّ قولَهُ: ﴿فَنَسِيَ﴾ مِن كلامِ السَّامِرِيِّ وعُبَّادِ العِجلِ معهُ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ روايةٌ أُخرَى: أنَّ هذا من إخبارِ اللهِ تعالى عنِ السَّامِرِيِّ: أنَّهُ نَسِيَ؛ أيْ: تَرَكَ ما كانَ عليه مِنَ الإيمانِ.

والصَّحيحُ: القَولُ الأوَّلُ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليهِ، ولم يَذكُرِ **البُخاريُّ** في التَّفسيرِ غَيرَهُ؛ فقالَ: «فنَسِيَ مُوسَاهُم» يقولُونَهُ: أَخطَأَ الرَّبُّ»[1].

فإنَّهُ لَمَّا جَعَلَهُ إلَهَ مُوسَى، استَحضَرَ سُؤَالًا من بَنِي إسرائيلَ يُورِدُونَهُ عليهِ، فيَقُولُونَ له: إذا كانَ هذا إلَهَ مُوسَى، فلِأَيِّ شَيءٍ ذَهَبَ عنهُ لِمَوْعِدِ إلَهِهِ؟ فأجابَ عن هذا السُّؤالِ قبلَ إيرادِهِ عليهِ؛ بقَولِهِ: ﴿فَنَسِيَ﴾، وهذا من أقبَحِ تلاعُبِ الشَّيطانِ بِهِم»[2].

٦ ـ **مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ القُشَيرِيُّ (ت٢٦١هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٤) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]:

حَيثُ قالَ: «**ظاهِرُ اللَّفظِ، وصَرِيحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ**: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لِكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بِإِلْهَاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخطابِ ببَعضِ المتَّصِفِينَ بذلكَ.

ويَدُلُّ على ذلكَ: قولُ النَّبيِّ ﷺ ـ عندَ قراءةِ هذه السُّورةِ ـ: (**يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ؟! أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ؟!**)... الحديثَ، وهو في صحيحِ مُسلِمٍ[3].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله ﷻ: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩]، (١١/ ١٨٩).

(٢) إغاثة اللهفان: (٢/ ٣٠٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق. الباب الأول: (ح٥٢٥٦)، (١٤/ ٢٠٥).

وقائلُ ذلكَ قد يكونُ مُسلِمًا، وقد يكونُ كَافِرًا.

ويَدُلُّ عليهِ أيضًا: الأحاديثُ الَّتي تَقَدَّمَتْ، وسؤالُ الصَّحابةِ النَّبيَّ ﷺ وفَهمُهُمُ العُمُومَ، حتَّى قالُوا له: وأيُّ نَعِيمٍ نُسأَلُ عنه، وإنَّما هو الأسوَدَانِ.

فلو كانَ الخطابُ مُختَصًّا بالكُفَّارِ، لَبَيَّنَ لهم ذلكَ، وقالَ: ما لَكُمْ وَلَهَا؟ إنَّما هِيَ للكُفَّارِ، فالصَّحابةُ فَهِمُوا العُمومَ، والأحاديثُ صَرِيحَةٌ في التَّعمِيمِ، والَّذي أُنزِلَ عليه القُرآنُ أَقَرَّهُم على فَهمِ العُمُومِ»[1].

٧ ـ **ابنُ قُتَيبَةَ عبدُ اللهِ بنُ مُسلِمٍ الدِّينَورِيُّ (ت٢٧٦هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٥) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ أخبَرَ سُبحانَهُ أنَّهُ لا يُبَدَّلُ القَولُ لَدَيهِ.

فقِيلَ: المرادُ بذلكَ قَولُهُ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، ووَعدُهُ لأهلِ الإيمانِ بالجَنَّةِ، وأنَّ هذا لا يُبَدَّلُ ولا يُخلَفُ...

وهذا أَصَحُّ القَولَينِ في الآيةِ.

وفيها قَولٌ آخَرُ، أنَّ **المعنَى**: ما يُغَيَّرُ القَولُ عِندِي بالكَذِبِ والتَّلبِيسِ كما يُغَيَّرُ عندَ المُلُوكِ والحُكَّامِ.

فيكونُ المرادُ بالقَولِ: قَولَ المُختَصِمِينَ.

وهو اختِيارُ الفَرَّاءِ، **وابنِ قُتَيبَةَ**.

قالَ الفَرَّاءُ: **المَعنَى**: ما يُكْذَبُ عِندِي لِعِلْمِي بالغَيبِ.

وقالَ **ابنُ قُتَيبَةَ**: ما يُحَرَّفُ القَولُ عِندِي، ولا يُزادُ فيه ولا يُنقَصُ منه.

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

قالَ: لأنَّهُ قالَ: «القَولُ عِندِي»، ولم يَقُلْ قَولِي، وهذا كما يُقالُ: لا يُكْذَبُ عِندِي»(١).

٨ ـ **التِّرمِذِيُّ محمَّدُ بنُ عِيسَى (ت٢٧٩هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٦) مواضعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]:

حَيثُ قالَ: «الشَّرُّ الثَّاني: ﴿شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ فهذا خَاصٌّ بعدَ عامٍّ.

وقد قالَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ: إنَّهُ اللَّيلُ...

فإنْ قِيلَ: فما تَقُولُونَ فيما رواهُ **التِّرمِذِيُّ** من حديثِ ابنِ أبي ذِئبٍ، عنِ الحارِثِ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ، عن أبي سَلَمَةَ، عن عائشةَ، قالَتْ: أَخَذَ النَّبيُّ ﷺ بِيَدِي، فنَظَرَ إلى القَمَرِ، فقالَ: (**يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**)(٢).

قال **التِّرمِذِيُّ**: «هذا حَسَنٌ صحيحٌ»، وهذا أولَى من كُلِّ تَفسِيرٍ؛ فيَتَعَيَّنُ المَصِيرُ إلَيهِ.

قِيلَ: هذا التَّفسيرُ حَقٌّ، ولا يُناقِضُ التَّفسيرَ الأوَّلَ، بل يُوافِقُهُ، ويَشهَدُ لصِحَّتِهِ، فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، فالقَمَرُ هو آيةُ اللَّيلِ، وسُلطانُهُ فيه، فهو أيضًا غاسِقٌ إذا وَقَبَ، كما أنَّ اللَّيلَ غاسِقٌ إذا وَقَبَ»(٣).

---

(١) انظر: الفوائد: (١٢)، وتأويل مشكل القرآن: (٤٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة المعوذتين: (ح٣٢٨٨)، (١١/ ٢١٢).

(٣) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٤).

٩ ـ **المُبَرِّدُ محمَّدُ بنُ يَزِيدَ الأَزدِيُّ (ت٢٨٦هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٤) مواضعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]:

حَيثُ قالَ: «وقالَ في صِفَةِ النَّارِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾؛ بغَيرِ «واوٍ»:

فقالت طائفةٌ: هذه واوُ الثَّمانيةِ؛ دَخَلَتْ في أبوابِ الجَنَّةِ؛ لِكَونِهَا ثمانيةً، وأبوابُ النَّارِ سَبعَةٌ، فلم تَدخُلْهَا الواوُ:

وهذا قَولٌ ضعيفٌ لا دليلَ عليهِ ولا تَعرِفُهُ العَرَبُ ولا أئمَّةُ العربيَّةِ وإنَّما هو مِن استنباطِ بعضِ المتأخِّرِينَ. . .

وقالت طائفةٌ ثالثةٌ: الجوابُ مَحذُوفٌ، وقَولُهُ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ عُطِفَ على قولِهِ: ﴿جَآءُوهَا﴾.

وهذا اختيارُ أبي عُبيدَةَ، والمُبَرِّدِ، والزَّجَّاجِ، وغيرِهِم.

قال المُبَرِّدُ: وحَذفُ الجوابِ أبلَغُ عندَ أهلِ العِلمِ»[1].

١٠ ـ **الزَّجَّاجُ إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ (ت٣١١هـ)**: حيثُ استفادَ منه في (٧) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٧]:

حَيثُ قالَ: «ولا خِلافَ أنَّ المرادَ بِـ: ﴿ٱلصُّلْبِ﴾: صُلبُ الرَّجُلِ.

واختُلِفَ في ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾:

فقيلَ: المرادُ به: تَرائِبُهُ أيضًا، وعظامُ الصَّدرِ ما بينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّندُوَةِ.

وقيلَ: المرادُ بها: تَرائِبُ المَرأَةِ.

---

(١) **انظر**: حادي الأرواح: (٣٨)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤/ ٢٢).

والأوَّلُ الأظهَرُ؛ لأنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٧] ولم يَقُلْ: «يَخرُجُ مِنَ الصُّلبِ والتَّرائِبِ» فلا بُدَّ أن يكونَ ماءُ الرَّجُلِ خارجًا من بينِ هَذَينِ المختَلِفَينِ؛ كما قالَ في اللَّبَنِ: يَخرُجُ ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ...﴾ [النحل: ٦٦].

والَّذي أَوجَبَ لأصحابِ القولِ الآخَرِ ذلكَ: أنَّهُم رَأوْا أهلَ اللُّغَةِ قالُوا: التَّرائِبُ: مَوضِعُ القِلادَةِ مِنَ الصَّدْرِ.

قالَ الزَّجَّاجُ: أهلُ اللُّغَةِ مُجمِعُونَ على ذلكَ، وأنشَدُوا لِامْرِئِ القَيسِ:

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ ... تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ

وهذا لا يَدُلُّ على اختصاصِ «التَّرَائِبِ» بالمَرأةِ؛ بل يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمرأةِ»[1].

١١ ـ أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ الحَسَنُ بنُ أحمَدَ (ت٣٧٧هـ): حيثُ استفادَ منهُ في (٥) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]:

حَيثُ قالَ: «ورَجَّحَ أبو عُبَيدٍ: قِراءةَ مَن قَرَأَ ﴿أَفتَمْرُونَهُ﴾ قالَ: وذلكَ أنَّ المشركِينَ إنَّما شَأنُهُمُ الجُحُودُ لِمَا كانَ يَأتِيهِم منَ الوَحيِ، وهذا كانَ أكثَرَ مِنَ المُماراةِ مِنهُم.

يعني: أنَّ مَن قَرَأَ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ فمَعناهُ: أفَتُجادِلُونَهُ؟ ومَن قَرَأَ ﴿أَفتَمْرُونَهُ﴾ معناهُ: أفَتَجحَدُونَهُ؟ وجُحُودُهُم لِمَا جاءَ به كانَ هو شَأنَهُم، وكانَ أكثَرَ مِن مجادَلَتِهِم له، وخالَفَهُ أبو عليٍّ وغيرُهُ، واختارُوا: قراءَةَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣١٢).

قالَ أبو عليٍّ: مَن قَرأَ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، فمَعناهُ: أفتُجادِلُونَهُ جِدالًا تَرُومُونَ به دَفعَهُ عمَّا عَلِمَهُ وشَاهَدَهُ؟!

ويُقوِّي هذا الوَجهَ قولُهُ تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، ومَن قَرأَ ﴿أَفَتَمۡرُونَهُۥ﴾ كانَ المَعنَى: أَفتَجْحَدُونَهُ؟

قالَ: والمجادَلةُ كأنَّها أشبَهُ في هذا؛ لأنَّ الجُحُودَ كانَ منهم في هذا وغَيرِهِ، وقد جادَلَهُ المُشرِكُونَ في الإسراءِ.

قُلتُ: القَومُ جَمَعُوا بينَ الجِدالِ والدَّفعِ والإنكارِ، فكانَ جِدالُهُم جدالَ جُحودٍ ودَفعٍ لا جِدَالَ اسْتِرشَادٍ وتَبَيُّنٍ للحَقِّ.

وإثباتُ الألِفِ يَدُلُّ على المجادَلةِ، والإتيانُ بِـ: ﴿عَلَىٰ﴾ يَدُلُّ على المكابَرةِ.

فكانت قراءةُ الألِفِ مُنتَظِمَةً للمَعنَيَيْنِ جميعًا؛ فهي أولَى، وباللهِ التَّوفيقُ»(١).

١٢ ـ أبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنِّي (ت٣٩٢هـ): حيثُ استفادَ منه في مَوضِعٍ واحدٍ؛ وهو: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]:

حَيثُ قالَ: «وقالَ في صِفَةِ النَّارِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، بغَيرِ «وَاوٍ»...

وقالت طائفةٌ أُخرَى: «الواوُ» زائدةٌ، والجوابُ الفِعلُ الَّذي بعدَها؛ كما هو في الآيةِ الثَّانيةِ:

وهذا أيضًا ضَعِيفٌ، فإنَّ زيادةَ «الواوِ» غيرُ معروفٍ في كلامِهِم،

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٢٣٠).

ولا يَلِيقُ بأفصَحِ الكلامِ أن يكونَ فيه حَرفٌ زائدٌ لغَيرِ معنًى ولا فائدةٍ.

وقالت طائفةٌ ثالثةٌ: الجوابُ مَحذُوفٌ، وقَولُهُ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] عُطِفَ على قولِهِ: ﴿جَآءُوهَا...﴾ [الزمر: ٧٣].

قال أبو الفَتحِ بنُ جِنِّي: وأصحابُنَا يَدفَعُونَ زيادةَ «الواوِ»، ولا يُجيزُونَهُ، ويَرَوْنَ أنَّ الجوابَ مَحذُوفٌ للعِلمِ به»(١).

١٣ ـ **الجَوهَرِيُّ إسماعيلُ بنُ حَمَّادٍ (ت٣٩٣هـ)**: حيثُ استفادَ منهُ في مَوضِعَينِ؛ من ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٧]:

حَيثُ قالَ: «ولا خِلافَ أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿ٱلصُّلْبِ﴾: صُلبُ الرَّجُلِ.

واختُلِفَ في ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾:

فقيلَ: المرادُ به: تَرائِبُهُ أيضًا، وعظامُ الصَّدرِ ما بينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّندُوَةِ.

وقيلَ: المرادُ بها: تَرائِبُ المَرأةِ.

والأوَّلُ الأظهَرُ... فإنَّهُ سُبحانَهُ أخبرَ أنَّهُ خَلَقَهُ مِن نُطفَةٍ في غيرِ مَوضِعٍ، والنُّطفَةُ هي ماءُ الرَّجُلِ، كذلكَ قالَ أهلُ اللُّغَةِ:

قالَ الجَوهَرِيُّ: والنُّطفَةُ: الماءُ الصَّافِي قَلَّ أو كَثُرَ، والنُّطفَةُ: ماءُ الرَّجُلِ والجَمعُ: نُطَفٌ.

وأيضًا: فإنَّ الَّذي يُوصَفُ بالدَّفْقِ والنَّضحِ إنَّما هو ماءُ الرَّجُلِ.

ولا يُقالُ: نَضَحَتِ المَرأةُ الماءَ ولا دَفَقَتْهُ.

---

(١) انظر: حادي الأرواح: (٣٨)، وسر صناعة الإعراب: (٢/٦٤٧).

والَّذي أوجَبَ لأصحابِ القولِ الآخرِ ذلكَ: أنَّهم رَأَوْا أهلَ اللُّغَةِ قالُوا: التَّرائِبُ: مَوضِعُ القِلادَةِ مِنَ الصَّدْرِ...

قالَ الجوهَرِيُّ: «التَّرائِبُ»: عظامُ الصَّدرِ ما بينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّنْدُوَةِ»(١).

١٤ ـ الوَاحِدِيُّ عليُّ بنُ أحمَدَ (ت٤٦٨هـ): حيثُ استفادَ منه في (٩) مواضِعَ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختَلَفَ المُفَسِّرونَ في الذُّرِّيَّةِ في هذه الآيةِ؛ هلِ المُرادُ بها الصِّغارُ أوِ الكبارُ أوِ النَّوعانِ على ثلاثةِ أقوالٍ...

وقالت فِرقَةٌ مِنهُمُ الواحديُّ: الوَجهُ أن تُحمَلَ الذُّرِّيَّةُ على الصِّغارِ والكِبارِ؛ لأنَّ الكَبِيرَ يَتبَعُ الأبَ بإيمانِ نَفسِهِ، والصَّغيرَ يَتبَعُ الأبَ بإيمانِ الأبِ.

قالُوا: والذُّرِّيَّةُ تَقَعُ على الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، والواحِدِ والكثيرِ، والابنِ والأبِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]؛ أي: آباءَهُم.

والإيمانُ يقعُ على الإيمانِ التَّبَعِيِّ وعلى الاختياريِّ الكَسبِيِّ، فمِن وُقوعِهِ على التَّبَعِيِّ قولُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. فلو أعتَقَ صَغِيرًا، جازَ»(٢).

---

(١) انظر: إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤)، والصحاح: مادة: (نطف): (٤/ ١٤٣٣)، ومادة: (ترب): (١/ ٩١).

(٢) انظر: حادي الأرواح: (٣١٦)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٦٥).

١٥ ـ **الجُرجَانِيُّ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ (ت٤٧١هـ)**: حيثُ استفادَ منه في موضِعَينِ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ١ ـ ٥]:

حَيثُ قالَ: «وإقسامُهُ سبحانَهُ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾، وقدِ اختلَفَ الصَّحابةُ ومَن بَعدَهُم في ذلكَ:

فقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ ﷺ: هي إِبِلُ الحَاجِّ، تَعدُو من عَرَفَةَ إلى مُزدَلِفَةَ، ومِن مُزدَلِفَةَ إلى مِنًى...

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هي خَيلُ الغُزاةِ...

قالَ **الجُرجانِيُّ**: كِلَا القَولَينِ قد جاءَ في التَّفسيرِ، إلَّا أنَّ السِّياقَ يَدُلُّ على أنَّها الخَيلُ، وهو قَولُهُ تعالى: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾:

والإيراءُ لا يكونُ إلَّا للحَافِرِ لصَلابَتِهِ، وأمَّا الخُفُّ ففِيهِ لِينٌ واستِرْخاءٌ»، انتهى[(١)].

١٦ ـ **الزَّمَخشَرِيُّ محمودُ بنُ عُمَرَ (ت٥٣٨هـ)**: حيثُ استفادَ منه في مَوضِعَينِ؛ ومن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝٦٠ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٠ ـ ٦١]، وقولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «والَّذي عِندِي في معنَى هاتَينِ الآيتَيْنِ، وهما آيةُ الواقعةِ والإنسانِ: أنَّ المُرادَ بتَبدِيلِ أمثالِهِم: الخَلقُ الجَدِيدُ، والنَّشأةُ الآخِرَةُ الَّتي وُعِدُوا بها.

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٤٨)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٢٥).

وقد وُفِّقَ **الزَّمخشَرِيُّ** لفَهم هذا من سورةِ الإنسانِ؛ فقالَ: وبَدَّلْنا أَمثالَهُم في شِدَّةِ الأَسْرِ؛ يَعني: النَّشأةَ الأُخرَى.

ثم قالَ: وقِيلَ: وبَدَّلْنا غيرَهُم ممَّنْ يُطِيعُ، وحَقُّهُ أن يَأتِيَ بِـ: «إنْ»، لَا بِـ: «إذا»؛ كقَولِهِ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]:

قُلتُ: وإتيانُهُ بِـ: «إذا»؛ الَّتي لا تكونُ إلَّا للمُحَقَّقِ الوُقوعِ، يَدُلُّ على تَحقُّقِ وُقوعِ هذا التَّبدِيلِ وأَنَّهُ واقِعٌ لا مَحالَةَ، وذلكَ هو النَّشأةُ الأُخرَى الَّتي اسْتَدَلَّ على إمكانِها بقَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الواقعة: ٦٢]، واستَدَلَّ بالمِثْلِ على المِثْلِ، وعلى ما أنكَرُوهُ بما عَايَنُوهُ وشاهَدُوهُ، وكَونُهُم أَمثالَهُم هو إنشاؤُهُم خَلْقًا جَدِيدًا بِعَينِهِ؛ فهُم هم بأعيانِهِم، وهم أمثالُهُم، فهم أنفُسُهُم يُعادُونَ»[1].

١٧ ـ **ابنُ عَطِيَّةَ عبدُ الحَقِّ بنُ غالِبٍ** (ت٥٤١هـ): حيثُ استفادَ منه في (٤) مواضِعَ؛ من ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]:

حَيثُ قالَ: «فلم يَقُلْ أحدٌ مِنَ الصَّحابةِ ولا التَّابِعِينَ ولا العُلماءِ بالتَّفسيرِ: إنَّها النُّجومُ، وهذه الرِّواياتُ عنهم: فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: هي الملائكةُ.

قال عَطاءٌ: وُكِّلَتْ بأُمورٍ عَرَّفَهُمُ اللهُ العَمَلَ بها...

ولم يَذكُرِ المُتَوَسِّعُونَ في نَقلِ أقوالِ المُفَسِّرِينَ؛ كابنِ الجَوزِيِّ، والماوَرْدِيِّ، **وابنِ عَطِيَّةَ**: غيرَ الملائكةِ، حتَّى قالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**: «ولا أَحفَظُ خِلافًا أنَّها الملائكةُ» هذا مع تَوَسُّعِهِ في النَّقلِ وزيادتِهِ فيه على أبي الفَرَجِ وغَيرِهِ، حتَّى إنَّهُ لَيَنْفَرِدُ بأقوالٍ لا يَحكِيهَا غَيرُهُ، فتَفسِيرُ

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٢٢)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٤).

﴿الْمُدَبِّرَاتِ﴾ بالنُّجُومِ كَذِبٌ على اللهِ وعلى المُفَسِّرينَ»(١).

١٨ ـ ابنُ الجَوزِيِّ أبو الفَرَجِ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ عليٍّ (ت٥٩٧هـ):

حيثُ استفادَ منه في (٣) مواضِعَ؛ من ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]:

حَيثُ قالَ: «وكذلكَ ﴿الْمُقَسِّمَاتِ﴾ لم يَقُلْ أحدٌ من أهلِ التَّفسيرِ العالِمِينَ به: إنَّها النُّجُومُ؛ بل قالُوا: هي الملائكةُ الَّتي تَقسِمُ أَمْرَ المَلَكُوتِ بإذنِ رَبِّهَا منَ الأرزاقِ والآجالِ والخَلقِ في الأرحامِ وأَمْرِ الرِّياحِ والجِبالِ...

وكذلكَ قالَ **أبو الفَرَجِ**، ولم يَذكُرْ فيه خِلافًا في ﴿الْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾؛ يَعني: الملائكةَ تُقَسِّمُ الأُمُورَ على ما أَمَرَ اللهُ به»(٢).

هؤلاءِ هُمُ العلماءُ الَّذينَ استَفادَ منهمُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحاتِهِ، وقد أفادَهُ هذا المَصدَرُ مَلَكَةً قَوِيَّةً في التَّفسيرِ؛ حيثُ كانَ يُفَسِّرُ الآياتِ بكَلامٍ يَجمَعُ أطرافَ التَّفسيرِ عندَ كثيرٍ منَ المُفَسِّرينَ، كذلكَ أفادَهُ دُرْبَةً عَجِيبَةً في ترجيحِ وقَبُولِ القَولِ الَّذي يَراهُ صَوَابًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) **انظر**: مفتاح دار السعادة: (٥٣٦)، وتفسير ابن عطية: (١٦/٢١٨).

(٢) **انظر**: مفتاح دار السعادة: (٥٣٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/١٥).

الفَصْلُ السَّادِسُ

طريقةُ ابنِ القَيِّمِ في عَرْضِ المسائِلِ الخِلافِيَّةِ الواردةِ في تَرجيحاتِهِ

وفيه ستة مباحث:

المـبـحـثُ الأوَّلُ: منهجُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ الأقوالِ.

المبحثُ الثَّاني: أنواعُ الخلافِ الواردِ في ترجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ واختياراتِهِ.

المبحثُ الثَّالثُ: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ المخالِفِ.

المبحثُ الرَّابعُ: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ التَّرجيحِ بينَ القِراءاتِ.

المبحثُ الخامسُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّعامُلِ مع وُجوهِ التَّرجيحِ المتعارِضَةِ.

المبحثُ السَّادسُ: أسبابُ تنوُّعِ أساليبِ التَّرجيحِ وصِيَغِها عندَ ابنِ القَيِّمِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في عَرْضِ الأقوالِ

قَلَّ أن يَتَعَرَّضَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ لخِلافٍ في مسألةٍ من مسائلِ التَّفسيرِ إلَّا ويَحرِصُ على ذِكرِ الأقوالِ والمُوازنةِ بَينَها، وذِكرِ الصَّحيحِ منها، أوِ المختارِ، كما يَحرِصُ على بيانِ الضَّعيفِ المَردُودِ منها، أوِ المَفضُولِ الَّذي لا يَنبَغِي تَقدِيمُهُ على ما هو أولَى منه.

وقد تَبَيَّنَ لي من خلالِ التَّتبُّعِ لاختياراتِهِ وترجيحاتِهِ أنَّ مَنهَجَهُ في عَرضِ الأقوالِ يَظهَرُ من خلالِ التَّقسِيمِ التَّالي: في معرفةِ منهجِهِ في ذِكرِ الأقوالِ، وتَرتِيبِها، ونِسبَتِها، والاستدلالِ لها.

○ أوَّلًا: مَنهَجُهُ في ذِكرِ القَولِ:

١ ـ أن يَذكُرَ جميعَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلك: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختَلَفَ النَّاسُ في ﴿الْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] المذكورةِ هنا:

فقالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: هي أرضُ الجَنَّةِ، وهذا قَولُ أكثَرِ المُفَسِّرينَ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ قَولٌ آخَرُ: أنَّها الدُّنيَا الَّتي فَتَحَهَا اللهُ على أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ.

وهذا القَولُ هو الصَّحيحُ. . .

وقالت طائفةٌ منَ المُفسِّرينَ: المرادُ بذلكَ أرضُ بَيتِ المَقدِسِ.

وهي منَ الأرضِ الَّتي أورثَها اللهُ عِبادَهُ الصالحِينَ، ولَيسَتِ الآيةُ مُختَصَّةً بها»(١).

٢ ـ أن يَذكُرَ بعضَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]:

حَيثُ قالَ:

«**وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ**: أنَّ المعنَى: من قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ. . .

وقد قِيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ **أيْ**: في حالِ صِغَرِهِ قبلَ البُلوغِ.

ولَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي: من قبلِ ما ذُكِرَ.

وقيلَ: المعنِيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ **أيْ**: في سابقِ عِلمِنَا.

وليسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ بإبراهيمَ، بل كُلُّ مُؤمِنٍ، فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابِقِ عِلمِهِ»(٢):

فقد ذَكَرَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ثلاثةَ أقوالٍ في المُرادِ بالآيةِ وتَرَكَ قَولَينِ؛ وهُمَا:

ـ مِن قَبلِ النُّبُوَّةِ.

ـ من قَبلِ محمَّدٍ ﷺ(٣).

---

(١) الروح: (١٠٧).

(٢) شفاء العليل: (٣٢).

(٣) تفسير السمرقندي: (٢/ ٣٧٠).

٣ ـ أن يَذكُرَ القَولَ الرَّاجحَ فقطْ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]:

حَيثُ قالَ: «أيْ: على رَجعِ الإنسانِ حَيًّا بعدَ مَوتِهِ.

هذا هو الصَّوابُ في معنَى الآيةِ»(١).

* * *

○ ثانيًا: مَنهَجُهُ في تَرتِيبِ الأقوالِ:

١ ـ أن يَذكُرَ القَولَ الرَّاجِحَ أوَّلًا ثمَّ بَقِيَّةَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]:

حَيثُ قالَ: «وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ أنَّ المعنَى: من قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ...

وقد قيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في حالِ صِغَرِهِ قَبلَ البُلُوغِ.

ولَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي: من قبلِ ما ذُكِرَ.

وقيلَ: المَعنِيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في سابِقِ عِلمِنَا.

وليسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ بإبراهيمَ، بل كلُّ مُؤمِنٍ فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابقِ عِلمِهِ»(٢).

٢ ـ أن يَذكُرَ الأقوالَ المَردُودَةَ أوَّلًا ثُمَّ القَولَ الرَّاجِحَ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ

---

(١) شفاء العليل: (٢٩٣).
(٢) شفاء العليل: (٣٢).

ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «أَقسَمَ سُبحانَهُ بالنَّجمِ عند هُوِيِّهِ على تَنْزِيهِ رسولِهِ وبراءتِهِ ممَّا نَسَبَهُ إليهِ أعداؤُهُ منَ الضَّلالِ والغيِّ.

واختَلَفَ النَّاسُ في المرادِ بِـ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾:

فقالَ الكَلبِيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أَقسَمَ بالقُرآنِ إذا نَزَلَ مُنَجَّمًا على رسولِهِ: أربعَ آياتٍ، وثلاثًا، والسُّورةَ، وكانَ بينَ أوَّلِهِ وآخِرِهِ عِشرُونَ سَنَةً، وكذلكَ رَوَى عطاءٌ عنهُ...

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عليِّ بنِ أبي طَلحَةَ وعَطِيَّةَ ـ: **يَعنِي**: الثُّرَيَّا إذا سَقَطَتْ وغابَتْ، وهو الرِّوايةُ الأُخرَى عن مُجاهِدٍ.

والعَرَبُ إذا أطلَقَتِ النَّجمَ تَعني: به الثُّرَيَّا...

وقالَ أبو حَمزَةَ الثّماليُّ: «**يَعنِي**: النُّجُومَ إذا انتَشَرَتْ يومَ القيامةِ».

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عِكرِمَةَ ـ: «**يعنِي**: النُّجُومَ الَّتي تُرمَى بها الشَّياطينُ إذا سَقَطَتْ في آثارِها عندَ استِرَاقِ السَّمعِ».

وهذا قَولُ الحَسَنِ، وهو أظهَرُ الأقوالِ، ويكونُ سُبحانَهُ قد أقسَمَ بهذه الآيةِ الظَّاهرةِ المُشاهَدَةِ الَّتي نَصَبَهَا اللهُ سُبحانَهُ آيةً وحِفظًا للوَحْيِ مِن استِراقِ الشَّياطِينِ له على أنَّ ما أَتَى به رسولُهُ حَقٌّ وصِدقٌ، لا سبيلَ للشَّيطانِ ولا طريقَ له إليهِ، بل قد أحرَسَ بالنَّجمِ إذا هَوَى رَصَدًا بينَ يَدَيِ الوَحيِ، وحَرَسًا له»(١).

٣ ـ أن يَذكُرَ القَولَ الرَّاجِحَ ضِمنَ بقِيَّةِ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٢).

- جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]:

حَيثُ قالَ: «وقد اختلف الناس في ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ المذكورة هنا:

فقالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: هي أَرضُ الجَنَّةِ، وهذا قَولُ أكثَرِ المُفَسِّرينَ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ قَولٌ آخَرُ: أَنَّها الدُّنيا الَّتي فَتَحَها اللهُ على أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ.

وهذا القَولُ هو الصَّحيحُ...

وقالت طائفةٌ منَ المُفَسِّرينَ: المرادُ بذلكَ أَرضُ بَيتِ المَقدِسِ.

وهي منَ الأرضِ الَّتي أورَثَها اللهُ عِبادَهُ الصالحِينَ، ولَيسَتِ الآيةُ مُختَصَّةً بها»[1].

* * *

○ ثالثًا: مَنهَجُهُ في ذِكرِ القائِلِ:

١ - أن يَنسُبَ جميعَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١ - ٣]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختَلَفَ الصَّحابةُ ومَن بَعدَهُم في ذلكَ:

فقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ رضي الله عنهما: هي إِبِلُ الحَاجِّ، تَعدُو من عَرَفَةَ إلى مُزدَلِفَةَ، ومِن مُزدَلِفَةَ إلى مِنًى.

---

(١) الروح: (١٠٧).

وهذا اختيارُ: محمَّدِ بن كعبٍ، وأبي صالحٍ، وجماعةٍ من المُفسِّرينَ.

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هي خَيلُ الغُزاةِ.

وهذا قَولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وجماعةٍ، واختارَهُ الفَرَّاءُ، والزَّجَّاجُ...

- ولمَّا عَلِمَ أصحابُ الإبِلِ أنَّ أخفافَهَا أبعَدُ شَيءٍ من وَرْيِ النَّارِ، تَأَوَّلُوا الآيةَ على وُجوهٍ بَعِيدَةٍ:

فقالَ محمَّدُ بنُ كَعبٍ: هُمُ الحاجُّ إذا أوقَدُوا نِيرانَهُم ليلةَ المُزدَلِفَةِ.

وعلى هذا فيكونُ التَّقديرُ: فالجماعاتُ المُورِيَاتُ.

وهذا خِلافُ الظَّاهِرِ، وإنَّما «المُورِيَاتُ» هي «العادِيَاتُ»، وهي «المُغيرَاتُ»»[1].

٢ - أن يَنسُبَ بعضَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ① فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ② وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا﴾ [المرسلات: ١ - ٣]:

حَيثُ قالَ: «وأمَّا ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا﴾، فهو استِئنَافُ قَسَم آخَرَ، ولهذا أَتَى به بِـ: «الواوِ»، وما قَبلَهُ معطوفٌ على القَسَمِ الأوَّلِ بالفاءِ.

قال ابنُ مَسعُودٍ والحَسَنُ ومُجاهدٌ وقتادةُ: هي الرِّياحُ تأتي بالمَطَرِ.

ويَدُلُّ على صِحَّةِ قَولِهِم: قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]؛ يَعنِي: أنَّها تَنشُرُ السَّحابَ نَشرًا وهو ضِدُّ الطَّيِّ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

وقالَ مُقاتلٌ: هي الملائكةُ تَنشُرُ كُتُبَ بني آدَمَ وصحائفَ أعمالِهِم.

وقالَهُ مَسرُوقٌ، وعطاءٌ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

وقالت طائفةٌ: هي الملائكةُ تَنشُرُ أجنِحَتَهَا في الجَوِّ عندَ صُعودِها ونُزُولِهَا.

وقِيلَ: تَنشُرُ أوامِرَ اللهِ في الأرضِ والسَّماءِ.

وقيل: تَنشُرُ النُّفُوسَ، فتُحْيِيهَا بالإيمانِ.

وقالَ أبو صالِحٍ: هي الأمطارُ تَنشُرُ الأرضَ؛ أي: تُحيِيهَا.

قلتُ: ويجوزُ أن تكونَ ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ لازِمًا لا مفعولَ له.

ولا يكونُ المرادُ: أنَّهُنَّ نَشَرْنَ كَذَا؛ فإنَّهُ يُقالُ: نَشَرَ المَيِّتُ: حَيِيَ، وأنشَرَهُ اللهُ: إذا أَحيَاهُ.

فيكونُ المرادُ بها: الأنفُسَ الَّتي حَيِيَتْ بِـ: «العُرْفِ» الَّذي أُرسِلَتْ به «المُرْسَلاتُ».

أوِ الأشباحَ والأرواحَ والبِقاعَ الَّتي حَيِيَتْ بالرِّياحِ المُرسَلاتِ»(١).

٣ ـ أن يَنسُبَ القَولَ الرَّاجِحَ فَقَطْ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ١ ـ ٤]:

حَيثُ قالَ: «وقَولُهُ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾:

قيلَ: تَأكِيدٌ لحُصولِ العِلمِ؛ كقَولِهِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢).

وقيلَ: ليسَ تأكيدًا؛ بلِ العِلمُ الأوَّلُ عندَ المُعايَنَةِ ونُزولِ المَوتِ، والعِلمُ الثَّاني في القَبرِ.

وهذا قَولُ: الحَسَنِ ومُقاتلٍ، ورواهُ عَطاءٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا القَولِ، عِدَّةُ أوجُهٍ:

أحَدُها: أنَّ الفائدةَ الجديدةَ والتَّأسِيسَ هو الأصلُ، وقد أمكَنَ اعتبارُهُ، مع فَخامَةِ المعنَى وجلالتِهِ، وعدمِ الإخلالِ بالفَصاحَةِ»[(١)].

٤ ـ أن يَنسُبَ جميعَ الأقوالِ عَدَا القَولَ الرَّاجِحَ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثمَّ ذَكَرَ الأمرَ المُستَدَلَّ عليهِ والمَعادَ؛ بقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾؛ أي: على رَجعِهِ إلَيهِ يومَ القيامةِ، كما هو قادرٌ على خَلقِهِ من ماءٍ هذا شَأنُهُ.

هذا هو الصَّحيحُ في معنَى الآيةِ، وفيها قولانِ ضَعِيفانِ:

أحدُهُما: قَولُ مجاهدٍ: «على رَدِّ الماءِ في الإحليلِ لَقَادِرٌ».

والثَّاني: قَولُ عكرمةَ والضَّحَّاكِ: «على رَدِّ الماءِ في الصُّلْبِ».

وفيه **قَولٌ ثالثٌ**: قالَ مُقاتلٌ: «إن شِئتُ رَدَدتُهُ من الكِبَرِ إلى الشَّبابِ، ومِنَ الشَّبابِ إلى الصِّبا، إلى النُّطفَةِ».

والقولُ الصَّوابُ هو الأوَّلُ؛ لوُجوهٍ:

أحَدُها: أنَّهُ هو المَعهودُ من طريقةِ القُرآنِ من الاستدلالِ بالمَبدَأِ على المَعادِ»[(٢)].

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).

٥ ـ ألَّا يَنسُبَ جميعَ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

حَيثُ قالَ: «﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ المُقسَمُ به:

قيلَ: هو أوَّلُ الوَقتِ الَّذي يَلِي المَغرِبَ منَ النَّهارِ.

وقيلَ: هو آخِرُ ساعةٍ من ساعاتِهِ.

وقيلَ: المرادُ صَلاةُ العَصرِ.

وأكثرُ المُفَسِّرينَ على أنَّهُ: الدَّهرُ.

وهذا هو الرَّاجِحُ»[1].

* * *

○ رابعًا: مَنهَجُهُ في ذِكرِ الدَّليلِ:

١ ـ أن يَستَدِلَّ لجميعِ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]:

حَيثُ قالَ: «وقولُهُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾: الضَّميرُ مَرفُوعٌ في ﴿زَكَّىٰهَا﴾ عائد على ﴿مَن﴾ وكذلك هو في ﴿دَسَّىٰهَا﴾:

المعنَى: قد أفلَحَ مَن زَكَّى نَفسَهُ ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾، هذا القَولُ هو الصَّحيحُ، وهو نَظِيرُ قَولِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٥٣).

وهو سُبحانَهُ إذا ذَكَرَ الفَلاحَ عَلَّقَهُ بفِعلِ المُفلِحِ؛ كقَولِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ...﴾ [المؤمنون: ١ - ٢] إلى آخر الآيات...

وقال طائفةٌ أُخرَى: الضَّميرُ يَرجِعُ إلى اللهِ سبحانه.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ - في روايةِ عطاءٍ -: قد أفلَحَتْ نَفسٌ زَكَّاهَا اللهُ وأَصلَحَها.

وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، وعِكرِمَةَ، والكَلبِيِّ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ، ومُقاتِلٍ.

قالُوا: سَعِدَتْ نفسٌ وأفلَحَتْ نفسٌ أصلَحَها اللهُ وطَهَّرَهَا ووَفَّقَهَا للطَّاعةِ حتَّى عَمِلَتْ بها، وخابَتْ وخَسِرَتْ نَفسٌ أَضَلَّهَا اللهُ وأَغوَاها وأَبطَلَها وأَهلَكَها.

قالَ أربابُ هذا القَولِ: قد أقسَمَ اللهُ بهذه الأشياءِ الَّتي ذَكَرَها؛ لأنَّها تَدُلُّ على وَحدَانِيَّتِهِ، وعلى فلاحِ مَن طَهَّرَهُ وخَسارَةِ مَن خَذَلَهُ، حتَّى لا يَظُنَّ أحدٌ أنَّهُ هو الَّذي يَتَوَلَّى تَطهِيرَ نَفسِهِ، وإهلاكَها بالمعصيةِ من غيرِ قَدَرٍ سابقٍ وقَضاءٍ مُتَقَدِّمٍ.

قالُوا: وهذا أبلَغُ في التَّوحيدِ الَّذي سِيقَتْ له هذه السُّورَةُ.

قالوا: ويَدُلُّ عليهِ قَولُهُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا...﴾ [الشمس: ٨].

قالَ أربابُ القَولِ الأوَّلِ: هذا القَولُ، وإنْ كانَ جَائِزًا في العربيَّةِ، حامِلًا للضَّميرِ المَنصُوبِ على معنَى (من)، وإن كان لفظها مذكرًا، كما في قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]. جمع الضَّميرِ، وإنْ كانَ لفظُ: ﴿مَن﴾ مفردًا؛ حَمْلًا على نَظمِها.

فهذا إنَّما يَحسُنُ حيثُ لا يقعُ لَبسٌ في مُفَسِّرِ الضَّمائرِ.

وها هنا قد تَقَدَّمَ لَفظُ: ﴿مَن﴾، والضَّميرُ المَرفُوعُ في ﴿زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] يَستَحِقُّهُ لَفظًا ومعنًى؛ فهو أَولَى به، ثُمَّ يَعُودُ الضَّميرُ

المَنصُوبُ على «النَّفْسِ» الَّتي هي أولَى به لَفْظًا ومعنًى، فهذا هو النَّظْمُ الطَّبيعيُّ الَّذي يَقتَضِيهِ سِياقُ الكلامِ ووَضعُهُ.

وأمَّا عَودُ الضَّميرِ الَّذي يَلِي ﴿مَن﴾ على المَوصُولِ السَّابقِ؛ وهو قَولُهُ: ﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] وإخلاءُ جارِهِ الملاصِقِ له؛ وهو ﴿مَن﴾، ثُمَّ عَودُ الضَّميرِ المَنصُوبِ، وهو مُؤَنَّثٌ على ﴿مَن﴾ ولَفظُهُ مُذَكَّرٌ دُونَ النَّفسِ المُؤَنَّثةِ.

فهذا يجوزُ لو لم يكن للكلامِ مَحمَلٌ غَيرُهُ أحسَنُ منهُ، فأمَّا إذا كانَ سِياقُ الكلامِ ونَظمُهُ يَقتَضِي خِلافَهُ ولم تَدْعُ الضَّرورةُ إلَيهِ؛ فالحَمْلُ عليه مُمتَنِعٌ.

قالوا: والقَولُ الَّذي ذَكَرناهُ أرجَحُ من جهةِ المعنَى لِوُجوهٍ:

أَحَدُها: أنَّ فيه إشارةً إلى ما تَقَدَّمَ من تعليقِ الفَلاحِ على فِعلِ العَبدِ واختيارِهِ؛ كما هي طريقةُ القُرآنِ»[1].

٢ ـ أن يَستَدِلَّ لبَعضِ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذكره ابن القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝٤ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ١ ـ ٥]:

حَيثُ قالَ: «وقيلَ: ﴿السَّابِحَاتُ﴾ هي النُّجُومُ تَسْبَحُ في الفُلْكِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. وقيلَ: هي السُّفُنُ تَسبَحُ في الماءِ.

وقيل: هي نُفوسُ المؤمنِينَ تَسْبَحُ بعدَ المُفارَقةِ صاعِدَةً إلى رَبِّها.

قُلتُ: والصَّحيحُ أنَّها الملائكةُ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليهِ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥).

وأمَّا السُّفُنُ والنُّجومُ فإنَّما تُسَمَّى جاريةً وجَوارِيَ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وقالَ: ﴿حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، وقالَ: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]، ولم يُسَمِّهَا: «سَابِحَاتٍ» وإن أطلَقَ عليها فِعلَ السِّباحةِ؛ كقَولِهِ: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

ويَدُلُّ عليهِ ذِكرُهُ ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ﴾ بعدَها وَ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ﴾ بالفاءِ، وذِكرُهُ الثَّلاثَةَ الأُوَلَ بالواوِ؛ لأنَّ السَّبْقَ والتَّدبيرَ مُسَبَّبٌ عنِ المذكورِ قَبلَهُ؛ فإنَّها نَزَعَتْ ونَشِطَتْ وسَبَحَتْ؛ فسَبَقَتْ إلى ما أُمِرَتْ به، فَدَبَّرَتْهُ.

ولو كانتِ السَّابِحَاتُ هي السُّفُنَ أوِ النُّجومَ أوِ النُّفوسَ الآدمِيَّةَ، لَمَا عُطِفَ عَلَيهَا فِعلُ السَّبقِ والتَّدبِيرِ بالفاءِ، فتأَمَّلْهُ»(١).

٣ ـ أن يَستَدِلَّ للقَولِ الرَّاجِحِ فَقَطْ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذكره ابن القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ ذَكَرَ الأمرَ المُستَدَلَّ عليه والمُعادَ بقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾؛ **أي**: على رَجعِهِ إلَيهِ يومَ القيامةِ، كما هو قادرٌ على خَلقِهِ مِن ماءٍ هذا شَأنُهُ.

هذا هو الصَّحيحُ في معنَى الآيةِ، وفيها قولانِ ضَعِيفانِ:

أحدُهُما: قَولُ مجاهدٍ: «على رَدِّ الماءِ في الإحليلِ لَقَادِرٌ».

والثَّاني: قَولُ عكرمةَ والضَّحَّاكِ: «على رَدِّ الماءِ في الصُّلْبِ».

وفيه **قَولٌ ثالثٌ**: قالَ مُقاتلٌ: «إن شِئتُ رَدَدتُهُ من الكِبَرِ إلى الشَّبابِ، ومِنَ الشَّبابِ إلى الصِّبَا، إلى النُّطفَةِ».

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢).

والقولُ الصَّوابُ هو الأوَّلُ؛ لوُجوهٍ: . . .

أَحَدُها: أنَّهُ هو المعهودُ من طريقةِ القُرآنِ من الاستدلالِ بالمَبدَأِ على المَعادِ.

الثَّاني: أنَّ ذلكَ أَدَلُّ على المَطلُوبِ منَ القُدرةِ على رَدِّ الماءِ في الإحليلِ.

الثَّالثُ: أنَّهُ لم يَأتِ لهذا المعنَى في القُرآنِ نَظِيرٌ في مَوضِعٍ واحِدٍ، ولا أنكَرَهُ أحدٌ حتَّى يُقِيمَ سُبحانَهُ الدَّليلَ عليهِ»[1].

٤ ـ ألَّا يَستَدِلَّ لجميعِ الأقوالِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذكره ابن القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]:

حَيثُ قالَ: «وقدِ اختُلِفَ في الضَّميرِ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾:

فقِيلَ: يعودُ على الكتابِ.

وقيلَ: على الإيمانِ.

والصَّحيحُ: أنَّهُ يعودُ على الرُّوحِ في قَولِهِ: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾؛ فأخبَرَ تعالى أنَّهُ جَعَلَ أمرَهُ رُوحًا ونُورًا وهُدًى، ولهذا تَرَى صاحِبَ اتِّباعِ الأمرِ والسُّنَّةِ قد كُسِيَ منَ الرُّوحِ والنُّورِ وما يَتبَعُهُما منَ الحلاوةِ والمَهابَةِ والجَلالَةِ والقَبُولِ ما قد حُرِمَهُ غيرُهُ»[2].

❁ ❁ ❁

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٥).

المَبحَثُ الثَّانِي

أَنواعُ الخِلافِ الواردِ في تَرجِيحَاتِ ابنِ القَيِّمِ واختياراتِهِ

الخلافُ الَّذي يَذكُرُهُ الإمامُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِهِ أنواعٌ شَتَّى؛ فمنهُ ما يَتَعَلَّقُ بالقِراءاتِ، ومنه ما يَتَعَلَّقُ بالمَأثورِ، ومنهُ ما يَتَعلَّقُ باللُّغَةِ وفُروعِهَا، ومنه ما يَتَعَلَّقُ بأُصولِ الفِقهِ، ومنه ما يَتَعَلَّقُ بتاريخِ النُّزُولِ، ولا غرابةَ في ذلكَ فالإمامُ ابنُ القَيِّم إمامٌ في جميعِ الفُنونِ، قالَ فيه الإمامُ ابنُ كثيرٍ: «سَمِعَ الحديثَ، واشتَغَلَ بالعِلمِ، وبَرَعَ في عُلومٍ مُتَعَدِّدَةٍ، لا سِيَّما عِلمُ التَّفسيرِ والحديثِ، والأصلَينِ، ولَمَّا عادَ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تَيْمِيَّةَ منَ الدِّيارِ المِصرِيَّةِ في سنةِ ثِنتَيْ عَشْرَةَ وسَبعِ مِئَةٍ، لازَمَهُ إلى أن ماتَ الشَّيخُ، فأخذَ عنه عِلمًا جَمًّا، مع ما سَلَفَ له من الاشتغالِ، فصارَ فَرِيدًا في بابِهِ، في فُنونٍ كثيرةٍ مع كثرةِ الطَّلَبِ لَيْلًا ونَهارًا، وكثرةِ الابتهالِ»(١).

ويُمكِنُ تقسيمُ الخِلافِ الواردِ في ترجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ إلى الأقسامِ التَّاليةِ:

١ ـ الخِلافُ المُتَعَلِّقُ بالقُرآنِ وعُلومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذكره ابن القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]:

حَيثُ قالَ: «ثمَّ أخبَرَ سُبحانَهُ أنَّهُ لا يُبَدَّلُ القَولُ لَدَيهِ.

---

(١) البداية والنهاية: (١٤/ ٢٠٢).

فقِيلَ: المُرادُ بذلكَ قَولُهُ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، ووَعدُهُ لأهلِ الإيمانِ بالجَنَّةِ، وأنَّ هذا لا يُبَدَّلُ ولا يُخلَفُ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: يُرِيدُ: «ما لِوَعْدِي خُلْفٌ لأهلِ طَاعَتِي ولا أهلِ مَعصِيَتِي».

قالَ مُجاهِدٌ: «قد قَضَيْتُ ما أنا قَاضٍ».

وهذا أَصَحُّ القَولَينِ في الآيةِ.

وفيها قَولٌ آخَرُ، أنَّ المعنَى: ما يُغَيَّرُ القَولُ عِندِي بالكَذِبِ والتَّلبِيسِ كما يُغَيَّرُ عندَ المُلُوكِ والحُكَّامِ.

فيكونُ المرادُ بالقَولِ: قَولَ المُختَصِمِينَ.

وهو اختِيارُ الفَرَّاءِ، وابنِ قُتَيبَةَ.

قالَ الفَرَّاءُ: المَعنَى: ما يُكْذَبُ عِندِي لِعِلْمِي بالغَيبِ.

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ: ما يُحَرَّفُ القَولُ عِندِي، ولا يُزادُ فيه ولا يُنقَصُ منه.

قالَ: لأنَّهُ قالَ: «القَولُ عِندِي»، ولم يَقُلْ قَولِي، وهذا كما يُقالُ: لا يُكْذَبُ عِندِي:

فعَلَى القَولِ الأوَّلِ: يكونُ قَولُهُ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] من تمامِ قَولِهِ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ في المعنَى؛ أيْ: ما قُلتُهُ ووَعَدتُ به لا بُدَّ من فِعلِهِ، ومع هذا، فهو عَدْلٌ لا ظُلمَ فيه ولا جَوْرَ.

وعلى الثَّاني: يكونُ قد وَصَفَ نَفسَهُ بأمرَينِ:

أحَدُهُما: أنَّ كمالَ عِلمِهِ واطِّلاعِهِ يَمنَعُ من تَبدِيلِ القَولِ بينَ يَدَيهِ وتَروِيجِ الباطِلِ عليهِ.

والثَّاني: أنَّ كمالَ عَدْلِهِ وغِناهُ يَمنَعُ مِن ظُلمِهِ لِعَبِيدِهِ»[1].

٢ ـ الخِلافُ المُتَعَلِّقُ بالحَدِيثِ وعُلُومِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلك: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٦ ـ ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ خَتَمَ السُّورةَ بالإخبارِ المؤكَّدِ بواوِ القَسَمِ ولامِ التَّأكيدِ والنُّونِ الثَّقيلةِ عن سُؤَالِ النَّعِيم؛ فكلُّ أَحدٍ يُسأَلُ عن نَعِيمِهِ الَّذي كانَ فيه في الدُّنيَا: هل نالَهُ من حلالِهِ ووَجْهِهِ أم لا؟

فإذا تَخَلَّصَ من هذا السُّؤالِ، سُئِلَ سُؤَالًا آخَرَ: هل شَكَرَ اللهَ تعالى عليهِ، فاستعانَ به على طاعتِهِ أم لا؟

فالأَوَّلُ: سُؤَالٌ عن سَبَبِ استِخراجِهِ.

والثَّاني: عن مَحَلِّ صَرفِهِ.

كما في جامعِ التِّرمِذِيِّ، من حديثِ عطاءِ بن أبي رباحٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ: عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**لَا تَزُولُ قَدَمَا ابْنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ: عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ؛ فِيمَ أَبْلَاهُ؟ وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ؟**)...

وفيه أيضًا: من حديثِ الزُّبَيرِ بنِ العَوَّامِ رضي الله عنه قالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾، قالَ الزُّبَيرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَيُّ النَّعِيمِ نُسأَلُ عنهُ، وإنَّما هُوَ الأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ والماءُ؟! قالَ: (**أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ**)، وقالَ: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ»...

---

(١) الفوائد: (١٢).

وقد زَعَمَ طائفةٌ مِنَ المُفَسِّرينَ أنَّ هذا الخطابَ خاصٌّ بالكُفَّارِ، وأنَّهم همُ المَسؤُولُونَ عنِ النَّعيمِ.

وذَكَرُوا ذلكَ عنِ الحَسَنِ ومُقاتِلٍ. . .

واختارَ الواحديُّ ذلكَ، واحتَجَّ بحديثِ أبي بَكرٍ: «لَـمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ، قالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أَكْلَةً أَكَلْتُهَا مَعَكَ بِبَيْتِ أَبِي الهَيْثَم بنِ التَّيِّهانِ مِن خُبزِ شَعِيرٍ ولَحمٍ، وبُسْرٍ قَد ذُنِّبَ، وماءٍ عَذْبٍ؛ أَتَخَافُ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي نُسْأَلُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّمَا ذَلِكَ لِلكُفَّارِ**)، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]». . .

قُلتُ: لَيسَ فِي اللَّفظِ ولا في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا في أدِلَّةِ العَقلِ ما يَقتَضِي اختِصَاصَ الخِطابِ بالكُفَّارِ؛ بل ظاهرُ اللَّفظِ، وصريحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لِكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بإلهاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخِطابِ ببَعضِ المُتَّصِفِينَ بذَلِكَ.

ويَدُلُّ على ذلكَ: قَولُ النَّبيِّ ﷺ - عندَ قراءةِ هذه السُّورَةِ -: (**يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ؟ أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ؟!**). . . الحديثَ، وهو في صحيحِ مُسلِمٍ.

وقائل ذلك قد يكون مسلمًا، وقد يكون كافرًا.

ويَدُلُّ عليهِ أيضًا: الأحاديثُ الَّتي تَقَدَّمَتْ، وسؤالُ الصَّحابةِ النَّبيَّ ﷺ وفَهمُهُمُ العُمومَ، حتَّى قالُوا له: وأيُّ نَعِيمٍ نُسأَلُ عنه، وإنَّما هو الأسوَدَانِ.

فلو كانَ الخطابُ مُختَصًّا بالكُفَّارِ، لَبَيَّنَ لهم ذلكَ، وقالَ: ما لَكُمْ وَلَهَا؟ إنَّما هِيَ للكُفَّارِ، فالصَّحابةُ فَهِمُوا العُمومَ، والأحاديثُ صَرِيحَةٌ في التَّعمِيمِ، والَّذي أُنزِلَ عليه القُرآنُ أَقَرَّهُم على فَهمِ العُمُومِ.

وأمَّا حديثُ أبي بَكرٍ الَّذي احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ، فحديثٌ لا يَصِحُّ.

والحديثُ الصَّحِيحُ في تِلكَ القِصَّةِ يَشهَدُ ببُطلانِهِ، ونحنُ نَسُوقُهُ بلَفظِهِ:

ففي صحيحِ مُسلِمٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يَومٍ أو لَيلَةٍ، فإذا هو بأبي بَكرٍ وعُمَرَ، فقالَ: (**مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟!**) قالا: الجوعُ، يا رَسُولَ اللهِ، قال: (**وَأَنَا - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا؛ قُومَا**)، فقاما معهُ، فأَتَى رَجُلًا منَ الأنصارِ، فإذا هو لَيسَ في بَيتِهِ، فلَمَّا رَأَتْهُ امرأتُهُ، قالَتْ: مَرْحَبًا وأهْلًا، فقالَ لَها رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**أَيْنَ فُلَانٌ؟**) قالَتْ: ذَهَبَ لِيَسْتَعْذِبَ لَنَا مِنَ الماءِ، إذ جاءَ الأنصاريُّ، فنَظَرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وصاحِبَيْهِ، فقالَ: الحَمدُ للهِ ما أَجِدُ اليَومَ أكرَمَ أَضيَافًا مِنِّي، قالَ: فانْطَلَقَ فجاءَهُم بعِذْقٍ فيه بُسْرٌ وتَمْرٌ ورُطَبٌ، فقالَ: كُلُوا مِن هذا، فأَخَذَ المُدْيَةَ، فقالَ له رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**إِيَّاكَ وَالحَلُوبَ**)، فذَبَحَ لهم، فأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، ومِن ذلكَ العِذْقِ، وشَرِبُوا، فلَمَّا أن شَبِعُوا ورَوُوا، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأبي بَكرٍ وعُمَرَ: (**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ القِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ**):

فهذا الحديثُ الصَّحيحُ صَرِيحٌ في تعميمِ الخِطابِ، وأنَّهُ غيرُ مُختَصٍّ بالكُفَّارِ»[1].

٣ - الخِلافُ المُتَعَلِّقُ باللُّغَةِ وعُلُومِهَا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]:

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ فِي: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]:

فقيلَ: المَملُوءُ، هذا قَولُ جميعِ أهلِ اللُّغَةِ.

قالَ الفَرَّاءُ: المَسجُورُ في كلامِ العَرَبِ المَملُوءُ؛ يُقالُ: سَجَرْتُ الإناءَ، إذا مَلأْتَهُ، قال لَبِيدٌ:

فَتَوَسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِرًا قُلَّامُهَا

وقالَ المُبَرِّدُ: المَسجُورُ المَملُوءُ عندَ العَرَبِ، وأنشَدَ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ:

إِذَا شاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً ....

يُرِيدُ: عَيْنًا مَملُوءَةً ماءً.

وكذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ: المَسجُورُ المُمتَلِئُ.

وقالَ مُجاهدٌ: المَسجُورُ المُوقَدُ.

قالَ اللَّيثُ: السَّجْرُ إيقادُكَ في التَّنُّورِ تَسْجُرُهُ سَجْرًا، والسَّجْرُ اسمُ الحَطَبِ، وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ وكَعبٍ.

وغَيرُهُما قالَ: البَحرُ يُسجَرُ فيَزدَادُ في جَهَنَّمَ.

وحُكِيَ هذا القَولُ عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي الله عنه؛ قالَ: مَسجُورٌ.

قالَ الفَرَّاءُ: وهذا يَرجِعُ إلى القَولِ الأوَّلِ؛ لأنَّكَ تَقُولُ: سَجَرْتُ التَّنُّورَ إذا مَلأْتَهُ حَطَبًا.

ورَوَى ذُو الرُّمَّةِ الشَّاعرُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ المَسجُورَ اليابِسُ الَّذي قد نَضَبَ ماؤُهُ وذَهَبَ... وأقوَى الأقوالِ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ أنَّهُ: المُوقَدُ، وهذا هو المعروفُ في اللُّغَةِ منَ المسجورِ»[1].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٨).

٤ ـ الخِلافُ المُتَعَلِّقُ بالفِقهِ وأُصولِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وعَلا ـ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]:

حَيثُ قالَ: «ومِن ذلكَ اختِلَافُهُم في الأقراءِ؛ هل هي الحِيَضُ أوِ الأطهارُ؟

فقالَ أكابِرُ الصَّحابةِ: إنَّها الحِيَضُ، هذا قَولُ أبي بَكرٍ، وعُمَرَ، وعُثمانَ، وعليٍّ، وابنِ مَسعُودٍ، وأبي مُوسَى، وعُبادةَ بنِ الصَّامتِ، وأبي الدَّرْداءِ، وابنِ عبَّاسٍ، ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ، رضي الله عنهم!

وهو قَولُ أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ كُلِّهم؛ كعَلقَمَةَ، والأَسوَدِ، وإبراهيمَ، وشُرَيحٍ، وقَولُ الشَّعبِيِّ، والحَسَنِ، وقتادةَ.

وقولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ: سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، وطَاوُوسٍ.

وهو قَولُ: سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ.

وهو قَولُ أئمَّةِ الحديثِ: كإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، وأبي عُبَيدٍ القاسمِ، والإمامِ أحمَدَ... وهو قَولُ أئمَّةِ أهلِ الرَّأيِ؛ كأبي حَنِيفَةَ وأصحابِهِ.

وقالت طائفةٌ: الأقراءُ: الأَطهارُ، وهذا قَولُ عائشةَ أمِّ المؤمِنِينَ، وزَيدِ بنِ ثَابِتٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ.

ويُروَى عنِ الفُقهاءِ السَّبْعَةِ، وأبانَ بنِ عُثمانَ، والزُّهرِيِّ، وعامَّةِ فُقَهاءِ المدينةِ، وبه قالَ مالكٌ، والشَّافعيُّ، وأحمدُ في إحدَى الرِّوايتَينِ عنه...

فهذا تقريرُ مذاهبِ النَّاسِ في الأقراءِ.

قالَ مَن نَصَّ (أنَّها الحَيضُ): الدَّلِيلُ عليه وُجُوهٌ:

أَحَدُها أنَّ قَولَهُ تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إمَّا أن يُرادَ به الأطهارُ فقط، أوِ الحِيَضُ فقط، أو مَجمُوعُهُما:

والثالثُ مُحالٌ إجماعًا، حتَّى عندَ مَن يَحمِلُ اللَّفظَ المُشتَرَكَ على مَعنَيَيْهِ.

وإذا تَعَيَّنَ حَملُهُ على أحدِهِمَا، فالحَيضُ أولَى به لِوُجُوهٍ:

أَحَدُها: أنَّها لو كانتِ الأطهارَ، فالمُعتَدَّةُ بها يَكفِيهَا قُرْءانِ، ولَحظَةٌ مِنَ الثَّالثِ؛ وإطلاقُ الثَّلاثةِ على هذا مجازٌ بَعِيدٌ؛ لنَصِّيَّةِ الثَّلاثةِ في العَدَدِ المخصوصِ...

الثَّاني: أنَّ استعمالَ القَرءِ في الحَيضِ أظهَرُ منه في الطُّهرِ؛ فإنَّهُم يَذكُرُونَهُ تَفسِيرًا للَفظِهِ، ثم يُردِفُونَهُ بقَولِهِم: «وقِيلَ»، أو: «قالَ فُلانٌ»، أو: «يُقالُ» ـ: على الطُّهرِ، أو: «وهو أيضًا الطُّهرُ»؛ فيَجعَلُونَ تَفسِيرَهُ بالحَيضِ كالمُستَقِرِّ المعلومِ المُستَفِيضِ، وتفسيرُهُ بالطُّهرِ قَولٌ قِيلَ...

الثَّالثُ: أنَّ لَفظَ القُرءِ لم يُستَعْمَلْ في كلامِ الشَّارعِ إلا للحَيضِ، ولم يَجِئْ عنهُ في مَوضِعٍ واحدٍ استعمالُهُ للطُّهرِ؛ فحَمْلُهُ في الآيةِ على المعهودِ المَعرُوفِ من خطابِ الشَّارعِ أولَى، بل مُتَعَيِّنٌ، فإنَّهُ ﷺ قالَ للمُستحاضَةِ: **(دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ)**[1]، وهو ﷺ المُعبِّر عنِ اللهِ تعالى، وبِلُغَةِ قومِهِ نَزَلَ القُرآنُ؛ فإذا وَرَدَ المشتَرَكُ في كلامِهِ على أحدِ مَعنَيَيْهِ، وَجَبَ حَملُهُ في سائرِ كلامِهِ عليهِ، إذا لم تَثبُتْ إرادةُ الآخَرِ في شَيءٍ من كلامِهِ البَتَّةَ، ويَصِيرُ هو لُغَةَ القُرآنِ الَّتي خُوطِبْنَا بها ـ وإنْ كانَ له

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض، باب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض: (ح٣١٤)، (٢/ ٤٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في المستحاضة: (ح٦١٥)، (٢/ ٢٧٩)، وأحمد في مسنده: باقي مسند الأنصار: (ح٢٤٥٠٠)، (٥٢/ ١٥٧).

معنًى آخرُ في كلامِ غَيرِهِ ـ، ويَصِيرُ هذا المعنَى الحقيقةَ الشَّرعيَّةَ في تخصيصِ المُشتَرَكِ بأحدِ مَعنَيَيْهِ، كما يُخَصُّ المُتواطِئُ بأحدِ أفرادِهِ، بل هذا أولَى؛ لأنَّ أغلَبَ أسبابِ الاشتراكِ تَسمِيَةُ أحدِ القَبِيلَتَينِ الشَّيءَ باسمٍ، وتسميةُ الأخرَى بذلكَ الاسمِ مُسَمًّى آخَرَ، ثم تَشِيعُ الاستعمالاتُ... فإذا ثَبَتَ استعمالُ الشَّارِعِ لَفظَ القُروءِ في الحِيَضِ، عُلِمَ أنَّ هذا لُغَتُهُ، فيَتَعَيَّنُ حَملُهُ على ما في كلامِهِ.

ويُوضِّحُ ذلكَ: ما في سِياقِ الآيةِ من قولِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾، وهذا هو الحَيضُ والحَملُ عندَ عامَّةِ المُفَسِّرينَ، والمخلوقُ في الرَّحِمِ إنَّما هو الحَيضُ الوُجُودِيُّ، ولهذا قالَ السَّلَفُ والخَلَفُ: هو الحَمْلُ والحَيْضُ، وقالَ بَعضُهُم: الحَملُ، وبعضُهُم: الحَيضُ، ولم يَقُلْ أحدٌ قَطُّ: إنَّهُ الطُّهرُ؛ ولهذا لم يَنقُلْهُ مَن عُنِيَ بجَمعِ أقوالِ أهلِ التَّفسِيرِ؛ كابنِ الجَوزِيِّ وغَيرِهِ».

ثم عَقَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ فَصْلًا في بيانِ أَدِلَّةِ أصحابِ القَولِ الثَّاني، وجوابِهِم عن أدلَّةِ أصحابِ القَولِ الأوَّلِ، ثمَّ قالَ مُبَيِّنًا رَأيَهُ ومَوقِفَهُ من هذَينِ القَولَينِ: «فهذا ما احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ استِدْلالًا وجَوابًا، وهذا مَوضِعٌ لا يُمكِنُ فيه التَّوسُّطُ بينَ الفَرِيقَينِ؛ إذ لا تَوَسُّطَ بينَ القولَينِ؛ فلا بُدَّ منَ التَّحيُّزِ إلى أحدِ الفِئَتَيْنِ، ونحنُ مُتَحَيِّزُونَ في هذه المسألةِ إلى أكابرِ الصَّحابةِ، وقائلونَ فيها بقَولِهِم: إنَّ القُرءَ الحَيضُ، وقد تَقَدَّمَ الاستدلالُ على صِحَّةِ هذا القَولِ، فنُجِيبُ عمَّا عارَضَ به أربابُ القولِ الآخَرِ، لِيَتَبَيَّنَ ما رَجَّحْنَاهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ»[1].

٥ ـ الخِلافُ المُتَعَلِّقُ بالعَقِيدَةِ وأُصولِهَا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ

---

(١) زاد المعاد: (٥/ ٦٠٠).

- جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]:

حَيثُ قالَ: «ومن ذلكَ إخبارُهُ سُبحانَهُ بأنَّهُ هو الَّذي يُلهِمُ العَبدَ فُجورَهُ وتَقوَاهُ.

والإلهامُ: الإلقاءُ في القَلبِ لا مُجرَّدُ البَيَانِ والتَّعلِيمِ؛ كما قالَهُ طائفةٌ منَ المُفسِّرين.

إذ لا يقالُ لِمَنْ بَيَّنَ لغَيرِهِ شَيْئًا وعَلَّمَهُ إيَّاهُ: إنَّهُ قد أَلهَمَهُ ذلكَ، هذا لا يُعرَفُ في اللُّغَةِ البَتَّةَ.

بلِ الصَّوابُ ما قالَهُ ابنُ زَيدٍ؛ قالَ: جَعَلَ فِيهَا ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾.

وعليه حديثُ عِمرانَ بنِ حُصَينٍ: أنَّ رَجُلًا من مُزَينَةَ أو جُهَينَةَ أَتَى النَّبيَّ ﷺ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أرَأيْتَ ما يَعمَلُ النَّاسُ فيه ويَكدَحُونَ؛ أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيهِم ومَضَى عَلَيهِم مِن قَدَرٍ سَابِقٍ، أو فِيمَا يَسْتَقبِلُونَ مِمَّا أَتَاهُم به نَبِيُّهُم؟ قالَ: (**بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى**)، قالَ: فَفِيمَ العَمَلُ؟! قالَ: (**مَنْ خَلَقَهُ اللهُ لإحْدَى المَنْزِلَتَيْنِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِهَا؛ وَتَصْدِيقُ ذَلِك فِي كِتَابِ اللهِ**: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]):

فقِراءَتُهُ هذه الآيَةَ عَقِيبَ إخبارِهِ بتَقدِيمِ القَضاءِ والقَدَرِ السَّابقِ، يَدُلُّ على أنَّ المُرادَ بالإلهامِ: استِعمالُها فيما سَبَقَ لها لا مُجَرَّدُ تَعرِيفِها، فإنَّ التَّعريفَ والبيانَ لا يَستَلزِمُ وُقُوعَ ما سَبَقَ به القَضاءُ.

ومَن فَسَّرَ الآيةَ مِنَ السَّلَفِ بالتَّعلِيمِ والتَّعرِيفِ: فمُرادُهُ تَعرِيفٌ مُستلزِمٌ لحُصولِ ذلكَ لا تعريفٌ مُجَرَّدٌ عنِ الحُصولِ، فإنَّهُ لا يُسَمَّى إلهامًا، وباللهِ التَّوفِيقُ»[(١)].

---

(١) شفاء العليل: (٥٥).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ المُخالِفِ

لا يكونُ الاختيارُ والتَّرجيحُ إلَّا من بينِ أقوالٍ مُتمايِزَةٍ، بل قد تكون مُتَعارِضَةً، فلا بُدَّ عِندَ ذلكَ مِن رَدِّ القَولِ المُخالِفِ، وتَختَلِفُ مناهجُ العُلماءِ في رَدِّهِم للأقوالِ المُخالِفَةِ لهم، وتَصطَبغُ هذه الرُّدُودُ بشَخصِيَّةِ العالِمِ، وتَنطَلِقُ من أعماقِ ذاتِهِ، ويَتَبَيَّنُ من خلالِها التَّكوينُ العلميُّ والخُلُقِيُّ لذلكَ العالِمِ، والإمامُ ابنُ القَيِّمِ تَميَّزَ بشَخصِيَّتِهِ المُستَقِلَّةِ، فكما أنَّهُ استفادَ ممَّنْ سَبَقَهُ في القِراءاتِ والتَّفسِيرِ واللُّغَةِ وفي جوانِبَ مختلفةٍ، فإنَّهُ أيضًا له استِقلَالِيَّتُهُ؛ فهو يُناقِشُ ويَختارُ ويَستَدرِكُ ويُغَلِّطُ، ومن خلالِ دراسةِ اختياراتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتِهِ يَظهَرُ مَنهَجُهُ مع القَولِ المُخالِفِ فيما يَلِي:

١ ـ **عَدَمُ التَّشنِيعِ أوِ التَّهجُّمِ على أصحابِ الأقوالِ المُخالِفَةِ**، وإنَّما يَنتَقِدُ بأدَبٍ جَمٍّ؛ مِثلَ قَولِهِ: «أَخطَأَ مَن قالَ كَذا»، وهذا يَختَلِفُ عن مُعامَلَتِهِ لأقرانِهِ حِينَما يُدافِعُ عن نَفسِهِ، فإنَّ دِفاعَهُ يَتَّسِمُ بالقُوَّةِ والصَّلابَةِ.

٢ ـ **أنَّهُ أَحيانًا يَشتَدُّ ويَقسُو في الرَّدِّ على بعضِ الأقوالِ في التَّفسيرِ**؛ ولا سِيَّما إذا كانت تُخالِفُ الصَّحيحَ منَ العقيدةِ، فيَقُولُ عنه: «إنَّهُ خَطأٌ مَحضٌ»، وَ: «مِن أَمْحَلِ المُحالِ، وَأَبْطَلِ البَاطِلِ».

٣ ـ **أنَّهُ يُورِدُ الأقوالَ المخالِفَةَ بمَوضُوعِيَّةٍ**، ويَذكُرُ أَدِلَّتَها قبلَ أن يُناقِشَ تِلكَ الأدِلَّةَ، أو يُضَعِّفَهَا.

٤ ـ **أنَّهُ كَثِيرًا ما يُورِدُ الأقوالَ المخالِفَةَ دُونَ أن يَنسُبَها لأَحَدٍ**، وفي

هذا تَجَرُّدٌ في الوُصولِ إلى الحَقِّ بغَضِّ النَّظَرِ عن أصحابِ تلكَ الأقوالِ المُخالِفَةِ.

٥ ـ أنَّهُ يَتْبَعُ القَولَ الَّذي يُرَجِّحُهُ بالحُجَّةِ والبُرهانِ، ونَادِرًا ما يُرَجِّحُ بدُونِ ذِكرِ الدَّليلِ على تَرجِيحِهِ.

٦ ـ أنَّهُ كَثِيرًا ما يَدعَمُ رُدُودَهُ على الأقوالِ المُخالِفَةِ بالأدِلَّةِ النَّقلِيَّةِ والعَقلِيَّةِ؛ وذلكَ لِتَقوِيَةِ حُجَّتِهِ في رَدِّهِ للقَولِ المُخالِفِ.

ومِنَ الأمثلةِ الَّتي يَظهَرُ فيها جَلِيًّا مَوقِفُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ مِنَ المُخالِفِ:

١ ـ ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]؛ فبَعدَ أن ذَكَرَ ثلاثةَ تَقرِيراتٍ في الآيةِ قالَ: «وفِيهَا تقريرٌ رابعٌ ـ وهو خَطَأٌ من جِهَةِ المَعنَى؛ وهو أن يكونَ «مَن» في مَوضِعِ رَفْعٍ، عَطْفًا على اسمِ «اللهِ» ويكونُ المَعنَى: حَسْبُكَ اللهُ وأَتباعُكَ، هذا ـ وإنْ قالَ به بعضُ النَّاسِ ـ فهو خَطَأٌ مَحضٌ لا يَجُوزُ حَمْلُ الآيةِ عليهِ؛ فإنَّ الحَسْبَ والكفايةَ للهِ وَحدَهُ؛ كالتَّوكُّلِ والتَّقوَى والعبادةِ... وأَثنَى اللهُ سبحانَهُ على أهلِ التَّوحيدِ والتَّوكُّلِ من عبادِهِ؛ حيثُ أفرَدُوهُ بالحَسْبِ؛ فقالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يَقُولُوا: حَسْبُنَا اللهُ ورَسُولُهُ؛ فإذا كانَ هذا قَولَهُم، ومَدْحُ الرَّبِّ تعالى لهم بذَلِكَ، فكَيفَ يقولُ لرَسُولِهِ: اللهُ وأتباعُكَ حَسْبُكَ، وأتباعُهُ قد أفرَدُوا الرَّبَّ تعالى بالحَسبِ، ولم يُشرِكُوا بَينَهُ وبَينَ رسولِهِ فيه، فكَيفَ يُشرِكُ بَينَهُم وبَينَهُ في حَسْبِ رسولِهِ؟! هذا من أمحَلِ المُحالِ وأبطَلِ الباطِلِ»[1]:

---

(١) زاد المعاد: (١/٣٦).

ففي هذا المِثالِ نُشاهِدُ شِدَّةَ الرَّدِّ مِن ابنِ القَيِّمِ على القَولِ نفسِهِ دُونَ القائلِ به لمُخالَفتِهِ للصَّحيحِ منَ العقيدةِ.

٢ - بَينَما نُشاهِدُهُ في مَوضِعٍ آخَرَ يَشتَدُّ الرَّدُّ منه على صاحبِ القَولِ وقَولِهِ معًا:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما رَدَّ به على الزَّمَخشَرِيِّ عندَما نَقَلَ قَولَهُ في المَشِيئَةِ الواردةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥ - ١٧٦]:

حَيثُ قالَ: «قالَ الزَّمخشَرِيُّ: المعنَى، ولو لَزِمَ آياتِنا، لَرَفَعْنَاهُ بها، فذَكَرَ المَشِيئَةَ والمرادُ ما هي تابِعَةٌ له ومُسَبَّبَةٌ عنه.

وكأنَّهُ قيلَ: ولو لَزِمَهَا، لَرَفَعْنَاهُ بها.

قالَ: أَلَا تَرَى إلى قَولِهِ: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ﴾ فاستَدْرَكَ المَشِيئَةَ بإخلادِهِ الَّذي هو فِعلُهُ؛ فوَجَبَ أن يكونَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ في معنَى ما هو قالَهُ وفعَلَهُ.

ولو كانَ الكلامُ على ظاهِرِهِ، لَوَجَبَ أن يُقالَ: لو شِئْنا، لَرَفَعْنَاهُ، ولَكِنَّا لم نَشَأْ(١):

فهذا مِنهُ شِنشِنَةٌ نَعرِفُهَا من قَدَرِيٍّ نافٍ للمَشِيئَةِ العامَّةِ، مُبعِدٌ للنُّجعَةِ في جَعْلِ كلامِ اللهِ مُعتزِليًّا قَدَرِيًّا:

فأينَ قَولُهُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ من قَولِهِ: «ولو لَزِمَهَا»، ثمَّ إذا كانَ اللُّزُومُ لها مَوقُوفًا على مَشِيئَةِ اللهِ وهو الحَقُّ، بَطَلَ أَصلُهُ.

وقَولُهُ: «إنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَابِعَةٌ لِلُزُومِهِ الآياتِ»: من أفسَدِ الكلامِ وأبطَلِهِ، بل لُزُومُهُ الآياتِ تابعٌ لمَشِيئَةِ اللهِ، فمَشِيئَةُ اللهِ سُبحانَهُ مَتبُوعَةٌ

(١) تفسير الزمخشري: (٢/ ٥٣١).

لا تابِعَةٌ، وسَبَبٌ لا مُسَبَّبٌ، ومُوجِبٌ مُقتَضٍ لا مُقتَضًى؛ فما شاءَ اللهُ، وَجَبَ وُجُودُهُ، وما لم يَشَأ، امْتَنَعَ وُجُودُهُ»[1]:

فانظُرْ له هنا كَمْ شَدَّدَ القَولَ على القائِلِ وقَولِهِ، وهذا من بابِ نُصرَةِ الحَقِّ.

فلَعَلَّ شِدَّتَهُ على القائلِ هنا لِعِلمِهِ باتِّجاهِهِ وإصرارِهِ على ما يَقولُهُ من خَطَأٍ؛ لأَنَّهُ مُعتَزِلِيٌّ صاحِبُ عَقِيدَةٍ فاسدةٍ.

ولَعَلَّهُ لم يَشتَدَّ على القائلِ الأوَّلِ في المِثالِ السَّابقِ لِعِلمِهِ أنَّ قولَهُ صادرٌ عن جَهلٍ لا عن إصرارٍ، حتَّى إنَّهُ لم يَذكُرْهُ، أمَّا هذا فذَكَرَهُ وشَنَّعَ عليهِ حتَّى يَعرِفَهُ النَّاسُ ويَعرِفُوا مَوقِفَهُ في هذه القَضِيَّةِ.

٣ ـ ولا يَعنِي هذا المَوقِفُ أنَّ ابنَ القَيِّم إذا نَقَلَ عنِ الزَّمخشَرِيِّ أو مِمَّنْ يُخالِفُهُ أنَّهُ يَشُنُّ عليهِ دائمًا، بل قد يَنقُلُ عنه التَّفسِيرَ ويَستَحسِنُ ما قالَهُ ويُشِيرُ إلى أنَّهُ قد وُفِّقَ في ذلكَ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وعَلا ـ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٠ ـ ٦١]:

حَيثُ قالَ: «وأمَّا ذِكرُهُ تَبديلَ أمثالِهِم: ففِي سورةِ الواقعةِ وسُورةِ الإنسانِ:

فقالَ ـ في الواقعةِ ـ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقالَ ـ في سُورةِ الإنسانِ ـ: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [٢٨].

---

(١) إعلام الموقعين: (١/ ١٦٩).

قالَ كَثِيرٌ منَ المُفَسِّرِينَ: **المعنَى**: أنَّا إذا أَرَدْنَا أن نَخلُقَ خَلْقًا غيرَكُم، لم يَسْبِقْنَا سابِقٌ، ولم يَفُتْنَا ذلكَ.

وفي قولِهِ: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨]: إذا شِئْنَا، أَهْلَكْنَاهُم وأَتَيْنَا بأشباهِهِم، فجعَلْنَاهُم بَدَلًا منهم.

قال المَهدَوِيُّ: قَومًا مُوافِقِينَ لهم في الخَلقِ مُخالِفِينَ لهم في العَمَلِ.

ولم يَذكُرِ الواحديُّ ولا ابنُ الجَوزِيِّ غيرَ هذا القَولِ...

والَّذي عِندِي في معنَى هاتَينِ الآيتَينِ؛ وهما آيةُ الواقعةِ والإنسانِ: أنَّ المُرادَ بتَبدِيلِ أمثالِهِم: الخَلقُ الجَدِيدُ، والنَّشأةُ الآخِرَةُ الَّتي وُعِدُوا بها.

وقد وُفِّقَ الزَّمخشَرِيّ لفَهم هذا من سورةِ الإنسانِ؛ فقالَ: وبَدَّلْنَا أمثالَهُم في شِدَّةِ الأَسْرِ؛ يعني: النَّشأةَ الأُخرَى.

ثم قالَ: وقِيلَ: وبَدَّلْنَا غيرَهُم ممَّنْ يُطِيعُ، وحَقُّهُ أن يَأتِيَ بِـ: «إنْ»، لا بِـ: «إذا»؛ كقَولِهِ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]:

قُلتُ: وإتيانُهُ بِـ: «إذا»؛ الَّتي لا تكونُ إلَّا للمُحقَّقِ الوُقوعِ، يَدُلُّ على تَحقُّقِ وُقوعِ هذا التَّبدِيلِ وأنَّهُ واقِعٌ لا مَحالَةَ، وذلكَ هو النَّشأةُ الأُخرَى الَّتي استَدَلَّ على إمكانِها بقَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الواقعة: ٦٢]، واستَدَلَّ بالمِثْلِ على المِثْلِ، وعلى ما أنكَرُوهُ بما عَايَنُوهُ وشاهَدُوهُ، وكَونُهُم أمثالَهُم هو إنشاؤُهُم خَلْقًا جَدِيدًا بِعَينِهِ؛ فهُم هم بأعيانِهِم، وهم أمثالُهُم، فهم أنفُسُهُم يُعادُونَ...

فتَطابَقَتْ ألفاظُ القُرآنِ وصَدَّقَ بعضُهَا بعضًا، وبَيَّنَ بَعضُها بعضًا.

ولهذا تَزُولُ إشكالاتٌ أَورَدَها مَن لم يَفهَمِ المَعادَ الَّذي أَخبَرَتْ به الرُّسُلُ عنِ اللهِ.

ولا يُفهَمُ من هذا القَولِ ما قالَهُ بعضُ المُتأخِّرِينَ: أنَّهُم غَيرُهُم من كُلِّ وَجهٍ:

فهذا خَطأٌ قَطْعًا ـ مَعاذَ اللهِ منِ اعتقادِهِ ـ بل هم أمثالُهُم وهم أعيانُهُم.

فإذا فُهِمَتِ الحقائقُ فلا يُناقِشُ في العبارةِ إلَّا ضَيِّقُ العَطَنِ، صَغِيرُ العَقلِ، ضَعِيفُ العِلم»[1].

من هُنَا نَعلَمُ أنَّ شِدَّةَ ابنِ القَيِّمِ في رَدِّ الأقوالِ ـ سواءٌ على القَولِ وَحدَهُ، أو على القَولِ وقائِلِهِ ـ: سَبَبُها ودافِعُها نُصرَةُ الحَقِّ وتَثْبِيتُهُ في النُّفُوسِ، وبهذا أختِمُ القَولَ في مَوقِفِ ابنِ القَيِّمِ منَ الأقوالِ الَّتي يُخالِفُها، وباللهِ التَّوفِيقُ[2].

❁ ❁ ❁

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٢٢).

(٢) ابن القَيِّم وآثاره في التفسير: (١٥٥).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ التَّرجِيحِ بينَ القِرَاءَاتِ

وَقَعَ من بعضِ المُصَنِّفِينَ في القِراءاتِ والمُفَسِّرينَ التَّرجيحُ بينَ القِراءاتِ المُتواتِرَةِ وتَفضِيلُ بعضِها على بعضٍ؛ إلى أنْ وَصَلَ الحَدُّ بِبَعضِهِم إلى درجةِ تَضعِيفِ القِراءةِ المُتواتِرَةِ الَّتي لا يُرَجِّحُها؛ بزَعمِهِم أنْ ذلكَ لا يجوزُ في النَّحوِ الكُوفِيِّ أوِ البَصرِيِّ، وهم بِعَملِهِم هذا جَعَلُوا النَّحْوَ حَاكِمًا على القُرآنِ؛ فما صَحَّ في النَّحوِ، صَحَّ قُرآنًا، وما لم يَصِحَّ في النَّحْوِ، فإنَّهُ ضَعِيفٌ، وإنْ كانَ قِراءَةً مُتواتِرَةً.

وهذا العَمَلُ من أعظَمِ الخَطَأِ على كتابِ اللهِ ﷻ «فلا يجوزُ الحُكمُ على القِراءةِ صِحَّةً أو ضَعْفًا من خلالِ قواعدِ اللُّغَةِ أوِ النَّحوِ، وإنَّما الحُكمُ على القِراءةِ بالصِّحَّةِ أوِ الضَّعفِ يَرجِعُ في أساسِهِ إلى الرِّوايةِ وصِحَّةِ النَّقْلِ، فإذا ثَبَتَتِ القراءةُ، وصَحَّ نَقلُها، وَجَبَ اتِّباعُهَا؛ لأنَّها سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ؛ لا بُدَّ مِنِ التِزَامِهَا والمَصِيرِ إلَيهَا، ولو خَالَفَتِ الأَقيِسَةَ اللُّغَوِيَّةَ والقواعدَ النَّحْوِيَّةَ»(١).

وقد تَصَدَّى العلماءُ للرَّدِّ على مُنتَقِدِي القِراءاتِ المُتواتِرَةِ:

فهذا ثَعلَبٌ يقولُ: «إذا اختَلَفَ الإعرابُ في القُرآنِ عنِ السَّبعَةِ لم أُفَضِّلْ إعرابًا على إعرابٍ في القُرآنِ، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلامِ - يَعنِي: كلامَ النَّاسِ - فَضَّلْتُ الأقوى»(٢).

---

(١) مدرسة التفسير في الأندلس: (٣٢٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن: (١/ ٣٣٩).

ويقولُ أبو جَعفَرٍ النَّحَّاسُ: «السَّلامةُ عندَ أهلِ الدِّينِ أنَّهُ إذا صَحَّتِ القِراءتانِ عنِ الجماعةِ ألَّا يُقالَ: إحْداهُما أجوَدُ؛ لأنَّهُما جميعًا عنِ النَّبيِّ ﷺ فيأثَمُ مَن قالَ ذلكَ؛ وكانَ رُؤَساءُ الصَّحابةِ ﷺ يُنكِرُونَ مِثلَ هذا»(١).

ويُؤَكِّدُ الشَّيخُ شِهابُ الدِّينِ أبو شامَةَ على هذا المعنَى فيَقولُ: «قد أكثَرَ المصنِّفُونَ في القِراءاتِ والتَّفاسيرِ منَ التَّرجيحِ بينَ قراءةِ: ﴿مَلِكِ﴾ وَ: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] حتَّى إنَّ بَعضَهُم يُبالِغُ إلى حَدٍّ يكادُ يُسقِطُ وَجهَ القِراءةِ الأُخرَى؛ وليسَ هذا بمَحمُودٍ بعدَ ثُبوتِ القِراءَتَينِ»(٢).

وقد حَذَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ حَذْوَ هؤلاءِ العُلماءِ ووَقَفَ مَوقِفَ العالِمِ السَّلَفِيِّ في رَفضِ التَّرجِيحِ بينَ القِراءاتِ المُتواتِرَةِ؛ لأنَّها جميعًا كلامُ اللهِ، لا يجوزُ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ الطَّعنُ فيها، أو في نَقَلَتِها من أئمَّةِ القُرَّاءِ، الَّذينَ ثَبَتَتْ عنهم بالتَّواتُرِ، وأكَّدَ على هذا الأمرِ في أكثَرَ من موضِعٍ في كُتُبِهِ، فتَجِدُهُ يَذكُرُ أقوالَ بعضِ العُلماءِ في تَرجِيحِ إحدَى القِراءاتِ المُتواتِرَةِ على الأُخرَى، ثمَّ يَتَعَقَّبُهُ بانتِقادِهِ لهذا التَّرجِيحِ، ويُثبِتُ صِحَّةَ القِراءةِ وسَلامَتَها من حيثُ اللُّغَةُ والنَّحوُ، وقاعدتُهُ في ذلكَ: مَتَى صَحَّتِ القِراءَةُ، وثَبَتَ تَواتُرُها، فلا الْتِفَاتَ إلى مُنتَقِدِهَا(٣).

وبهذا يُمكِنُ تصوُّرُ مَنهَجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في التَّرجِيحِ بينَ القِراءاتِ من خلالِ النِّقاطِ التَّاليةِ:

١ - أنَّهُ في الغالِبِ يَذكُرُ لِكُلِّ قراءةٍ تَوجِيهًا من غيرِ تَعرُّضٍ لِتَرجِيحِ قراءةٍ وتَضعِيفِ أُخرَى:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِهِ

(١) إعراب القرآن للنحاس: (٥/ ٦٢). (٢) إبراز المعاني: (٧٠).
(٣) توجيه الإمام ابن القيِّم للقراءات القرآنية: (٢١٥).

تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]:

حَيثُ قالَ: «قَرَأَ أهلُ الكُوفةِ على البناءِ للمَفعُولِ؛ حَمْلًا على ﴿زُيِّنَ﴾.

وقَرَأَ الباقُونَ: «وَصَدَّ»؛ بفَتحِ الصَّادِ[١]، ويَحتَمِلُ وَجهَينِ:

أَحَدُهُما: أعرَضَ، فيَكُونُ لازِمًا.

والثَّاني: صَدَّ غَيرَهُ؛ فيكونُ مُتَعَدِّيًا، والقِراءتانِ كالآيَتَيْنِ لا يَتَنَاقَضَانِ»[٢].

٢ ـ أَنَّهُ يَنقُلُ اختياراتِ أصحابِ التَّوجِيهِ، ممَّنِ اشتَهَرُوا في هذا الفَنِّ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «كَسْرُ: «إنَّ» وفَتحُها، فمَن فَتَحَ، كانَ المعنَى: نَدْعُوهُ؛ لأَنَّهُ هو البَرُّ الرَّحِيمُ، ومَن كَسَرَ، كانَ الكلامُ من جُملَتَيْنِ: إحدَاهُما قولُهُ ﴿نَدْعُوهُ﴾، ثُمَّ استأنَفَ؛ فقالَ: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[٣].

قالَ أبو عُبَيدٍ: والكَسْرُ أحسَنُ، ورَجَّحَهُ بما ذَكَرْنَاهُ»[٤].

٣ ـ أَنَّهُ يَختَارُ بينَ القِراءاتِ المُتواتِرَةِ مع تَصحِيحِها جميعًا، مُعَلِّلًا سببَ هذا الاختيارِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢]:

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٤٤)، وحجة القراءات: (٦٣٢).

(٢) شفاء العليل: (٩٦).

(٣) قرأ: (إن) بفتح الهمزة: نافع، والكسائي. وقرأها الباقون: بالكسر.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩١)، وحجة القراءات: (٦٨٤).

(٤) تهذيب مختصر سنن أبي داود: (٢/ ٣٣٨).

حَيثُ قالَ: «قالَ تعالى ـ حَاكِيًا عن مُوسَى أنَّهُ قالَ لِفِرْعَونَ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]؛ أيْ: هَالِكًا؛ على قِراءةِ مَن فَتَحَ التَّاءَ، ﴿عَلِمْتَ﴾، وهِيَ قِراءةُ الجُمهورِ.

وضَمَّهَا الكِسائيُّ وَحدَهُ[1].

وقِراءةُ الجُمهورِ أحسَنُ وأوضَحُ وأفخَمُ مَعنًى، وبها تقومُ الدَّلالةُ ويَتِمُّ الإلزامُ بتَحقُّقِ كُفرِ فِرعَونَ وعِنادِهِ، ويَشهَدُ لها قَولُهُ تعالى ـ إخبارًا عنهُ وعن قَومِهِ ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٣ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٣ ـ ١٤]:

فأخبَرَ سُبحانَهُ أنَّ تَكذِيبَهُم وكُفرَهُم كانَ عن يَقِينٍ ـ وهو أقوَى العِلمِ ـ ظُلمًا منهم وعُلُوًّا، لا جَهْلًا»[2].

٤ ـ أنَّهُ يُورِدُ الاعتراضاتِ على القِراءاتِ المُتَواتِرَةِ ويَرُدُّ عَلَيهَا، بالحُجَّةِ والدَّليلِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]:

حَيثُ قالَ: فِيهَا قِراءتانِ: إحدَاهُما بتَخفِيفِ: ﴿كَذَبَ﴾، والثَّانيةُ بتَشدِيدِها[3]؛ يُقالُ: كَذَبَتْهُ عَينُهُ، وكَذَبَهُ قَلبُهُ، وكَذَبَهُ حَدْسُهُ، إذا أخلَفَ ما ظَنَّهُ وحَدَسَهُ؛ قالَ الشَّاعرُ:

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٥٢)، وحجة القراءات: (٤١١).

(٢) مفتاح دار السعادة: (١/ ٩٠).

(٣) قرأ: (كذب) بالتشديد: هشام، وقرأها الباقون: بالتخفيف.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٤)، وحجة القراءات: (٦٨٥).

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا؟[(١)]

أيْ: أَرَتْكَ ما لا حَقِيقَةَ له.

فنَفَى هذا عن رسولِهِ، وأخبَرَهُ أنَّ فُؤادَهُ لم يَكذِبْ ما رآهُ.

و«مَا» إمَّا أن تكونَ مَصدَرِيَّةً، فيكونَ **المعنَى**: ما كَذَبَ فُؤادُهُ رُؤيَتَهُ.

وإمَّا أن تكونَ مَوصُولَةً؛ فيكونَ **المَعنَى**: ما كَذَبَ الفُؤادُ الَّذي رَآهُ بعَينِهِ[(٢)].

وعلى التَّقدِيرَينِ، فهو إخبارٌ عن تطابُقِ رُؤيَةِ القَلبِ لرُؤيَةِ البَصَرِ وتَوَافُقِهِما، وتَصدِيقِ كُلٍّ منهما لصاحِبِهِ، وهذا ظاهِرٌ جِدًّا في قراءةِ التَّشدِيدِ.

وقدِ استَشْكَلَها طائفةٌ، منهمُ المُبَرِّدُ، وقالَ: في هذه القراءةِ بُعدٌ[(٣)].

قال: لأنَّهُ إذا رأى بقَلبِهِ، فقد عَلِمَهُ أيضًا بقَلبِهِ، وإذا وَقَعَ العِلمُ، فلا كَذِبَ معه، فإنَّهُ إذا كانَ الشَّيءُ في القَلبِ مَعلُومًا، فكَيفَ يكونُ معه تكذِيبٌ؟!

قُلتُ: وجوابُ هذا من وَجهَينِ:

أحدُهُما: أنَّ الرَّجُلَ قد يَتَخَيَّلُ الشَّيءَ على خِلافِ ما هو به، فيَكذِبُهُ قَلبُهُ، إذ يُرِيهِ صُورَةَ المَعلُومِ على خِلافِ ما هي عليهِ، كما تَكذِبُهُ عَينُهُ، فيُقالُ: كَذَبَتْهُ عَينُهُ.

---

(١) القائل هو: الأخطل، من قصيدة له في هجاء جرير؛ كأنه قال: أكذَبَتْكَ عَيْنُكَ، وكَذَبَتْكَ عَيْنُكَ: أَرَتْكَ ما لا حقيقةَ له، **وغلس**: الغَلَسُ: ظلمة آخر الليل. **انظر**: ديوانه: (٤١)، وخزانة الأدب، باب: أسماء الأفعال: (٢/ ٣٣١)، وشرح الرضي على الكافية: (٣/ ١٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن: (٢/ ٦٩٢).

(٣) لم أقف على قول المبرد هذا، ووصف القراءة بالبعد هو قول النحاس في إعراب القرآن: (٤/ ٢٦٨).

فنَفَى سُبحانَهُ ذلكَ عن رسولِهِ، وأخبَرَ أنَّ ما رآهُ الفُؤادُ فهو كما رآهُ، كمَنْ رَأى الشَّيءَ على حقيقةِ ما هو به، فإنَّهُ يَصِحُّ أن يُقالَ: لم تَكذِبْهُ عَيْنُهُ.

الثَّاني: أن يكونَ الضَّميرُ في: ﴿رَأَىٰٓ﴾ عائِدًا إلى الرَّائِي لا إلى الفُؤادِ، ويكونَ المعنَى: ما كَذَّبَ الفُؤادُ ما رآهُ البَصَرُ، وهذا ـ بحَمدِ اللهِ ـ لا إشكالَ فيه.

والمعنَى: ما كَذَّبَ الفُؤادُ ما رآهُ البَصَرُ بل صَدَّقَهُ.

وعلى القِراءتَينِ فالمعنَى: ما أَوهَمَهُ الفُؤادُ أنَّهُ رأى ولم يَرَ، ولا اتَّهَمَ بَصَرَهُ»[(١)].

ـ وهذا مِثالٌ آخَرُ على أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ يَرُدُّ بالحُجَّةِ والدَّليلِ الاعتراضاتِ الواردةَ على القِراءاتِ المُتواتِرَةِ؛ وذلكَ في تفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]:

حيثُ يقولُ ـ في انتقادِ مَن رَدَّ قراءَةَ: ﴿معائش﴾؛ بالهَمزِ[(٢)] ـ: «أما ﴿معائش﴾، فكَدَّرَتْ عَيشَ أهلِ التَّصرِيفِ حتَّى قالَ فيها أبو عُثمانَ[(٣)]

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٦).

(٢) قرأ: (معايش) بالهمز: نافع في رواية خارجة بن مصعب، والأعرج، والأعمش، وقرأها الباقون: بالياء.
انظر: السبعة: (٢٧٨)، والموضح في وجوه القراءات: (٢/ ٥٢٢)، وإتحاف فضلاء البشر: (٢٢٢).

(٣) هو: **بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني**، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، من مصنفاته: «ما تلحن فيه العامة»، و: «التصريف»، و: «الديباج»، أخذ عن: أبي عبيدة، والأصمعي. روى عنه: موسى بن سهل الجوني، ومحمد بن يزيد المبرد، مات بالبصرة سنة: (٢٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٧٠)، والأعلام للزركلي: (٢/ ٦٩).

في تَصرِيفِهِ: وأمَّا قراءةُ أهلِ المدينةِ: ﴿معائش﴾ بالهَمزِ، فهِيَ خَطأٌ؛ فلا يُلتَفَتُ إِلَيهَا؛ فإنَّما أُخِذَتْ عن نافعِ بنِ أبي نُعَيم[1]، ولم يكن يَدرِي مَا العَرَبِيَّةُ وله أَحرُفٌ يَقرؤُها لَحْنًا نَحْوًا من هذا». اهـ[2]...

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «ومنَ المصائبِ تَخْطِئَةُ العَرَبِ وأهلِ المدينةِ، ونحنُ إنَّما نُجهِدُ أنفُسَنا في استخراجِ المقايِيسِ لِنُوافِقَهُم فيما تَكَلَّموا به، فإذا كانَ ما ثَبَتَ عنهم خَطَأً ولَحْنًا، وخالَفْنَاهُم فيه، لم نكن تابِعِينَ لهم، ولا قاصِدِينَ لِنَهْجِ كلامِهِم.

ولا رَيبَ أنَّ المهموزَ في هذا الجَمعِ هو ما كانَتْ حُرُوفُ العِلَّةِ في واحدِهِ مَدَّةً زائدةً؛ كـ: «صَحِيفَةٍ، ورسالةٍ وعَجُوزٍ»، فإذا هَمَزُوا ما كانَ حَرفُ العِلَّةِ فيه أَصلِيًّا في بعضِ المواضِعِ؛ تَشبِيهًا له بما هو فيه مَدَّةٌ زائدةٌ، فأيُّ خَطَأٍ يَلزَمُهُم؟! وأيُّ غَلَطٍ يُسَجَّلُ به عَلَيهِم؟! وطَالَمَا يُخرِجُونَ الشَّيْءَ من كلامِهِم عن أَصلِهِ لِغَرَضٍ ما؛ من تَشبِيهٍ، أو تَخفِيفٍ، أو تَنبِيهٍ على أَنَّهُ كانَ يَنبَغِي أن يكونَ كَذَا، ولأغراضٍ عديدةٍ، أَفَتَراهُمْ لَمَّا صَحَّحُوا: «اسْتَحْوَذَ» فصَحَّحُوا ما حَقُّهُ الإعلالُ كانُوا مُخطِئِينَ، وكذلكَ لَمَّا صَحَّحُوا «اسْتَنْوَقَ»، فهَلَّا قُلتُمْ: إنَّ القَومَ لَمَّا أَلْفَوُا الهَمزَةَ بعدَ أَلِفِ: «مَفَاعِلَ» فيها حَرفُ العِلَّةِ مَدَّةٌ في واحِدِهِ، لم يَستَنْكِرُوها في «مَعَايِشَ» و«مَصَايِبَ» لأنَّ المَوضِعَ مَوضِعُ هَمزٍ؛ فلَيسَتِ الهَمزَةُ بشَدِيدَةِ الغُربَةِ في هذا المَوضِعِ.

ويا لَلعَجَبِ! كَمْ في اللُّغَةِ من قَلبٍ وإبدالٍ وحَذفٍ غيرِ مَقِيسٍ؛ بل

---

(١) هو: نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم اللّيثي المدني، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، أخذ القراءة عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وروى عنه طائفة؛ منهم ورش، وقالون، توفي سنة: (١٦٩هـ). لسان الميزان: (٧/ ٤٠٨)، وسير أعلام النبلاء: (٧/ ٣١٦).

(٢) تفسير أبي حيان: (٥/ ٣١٣).

هو مَسمُوعٌ سماعًا مُجرَّدًا! ولو تُكُلِّمَ بغَيرِهِ، لَكانَ غَلَطًا وَخطأً، وإنْ كانَ مُقتَضى القِياسِ.

وقد ذَكَرَ ابنُ جِنِّي منَ الأمثلةِ الَّتي زَعَمَ أنَّها وَقَعَتْ غَلَطًا في كلامِهِم، ثُمَّ قالَ: وإنَّما يَجُوزُ مِثلُ هذا لِغَلَطٍ عَلَيهِم لِمَا يَستَهْوِيهِم منَ الشَّبَهِ؛ لأنَّهُم لَيسَتْ لهم قِياسَاتٌ يَعتَصِمُونَ بها، وإنَّما يَخلُدُونَ إلى بَدائِعِهِم[(١)].

وأينَ هذا من كلامِ الإمامِ المُقَدَّمِ سِيبَوَيْهِ؛ حيثُ يَقُولُ: ولَيسَ شَيءٌ مِمَّا يُضْطَرُّونَ إلَيهِ إلَّا وهم يُحاوِلُونَ به وَجْهًا[(٢)].

وهذا منَ النُّحاةِ شَبِيهٌ من رَدِّ الجَهمِيَّةِ نُصوصَ الصِّفاتِ لمُخالَفَتِهَا أقيِسَتَهُم، ومن رَدِّ أحاديثِ الأحكامِ عندَ مُخالَفَتِهَا الرَّأيَ، والمَقصُودُ بالأقيسةِ والاستنباطاتِ فَهمُ المَنقُولِ لا تَخطِئَتُهُ، واللهُ المُوَفِّقُ»[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: (٤/ ٤٣٠).
(٢) الكتاب لسيبويه: (١/ ٦).
(٣) بدائع الفوائد: (٤/ ٩٨٤).

المَبحثُ الخامِسُ

مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّعامُلِ مع وُجُوهِ التَّرجيحِ المُتَعارِضَةِ

وُجوهُ التَّرجيحِ كَثِيرَةٌ، وقد يَجتَمِعُ أكثَرُ من وَجهٍ في التَّرجيحِ في مِثالٍ واحدٍ، واجتِماعُهَا لا يَخلُو من حالتَينِ:

١ ـ إمَّا أن تكونَ مُتعاضِدَةً في ترجيحِ أحدِ الأقوالِ:

وهذا لا إشكالَ فيه؛ فهو من قَبِيلِ تعاضُدِ الأدِلَّةِ، فهي تَزِيدُ التَّرجِيحَ قُوَّةً إلى قُوَّةٍ.

٢ ـ وإمَّا أن تكونَ مختلِفَةً مُتضادَّةً، فبَعضُها يُرَجِّحُ قَولًا، وبعضُها يُرَجِّحُ غَيرَهُ.

وهذا النَّوعُ مَحَلُّ الدِّراسَةِ في هذا المَبحَثِ.

والمُتَقَرِّرُ عندَ أهلِ العِلمِ في تعارُضِ وُجُوهِ التَّرجيحِ: أنْ يُقَدَّمَ ما قَوِيَ فيه الظَّنُّ على ما دُونَ ذلكَ.

قالَ الزَّركشيُّ: «واعلَمْ أنَّ التَّراجِيحَ كثيرةٌ، ومَناطُهَا ما كانَ إفادَتُهُ للظَّنِّ أكثَرَ فهو الأرجَحُ، وقد تَتَعَارَضُ هذه المُرَجِّحاتُ؛ كما في كَثرَةِ الرُّواةِ، وقُوَّةِ العدالةِ... وغَيرِهِ، فيَعتَمِدُ المجتهدُ في ذلكَ ما غَلَبَ على ظَنِّهِ»(١).

ويقولُ الشِّنقِيطِيُّ: «والمُرَجِّحاتُ يَرْجُحُ بعضُها على بعضٍ؛ وضابطُ

---

(١) البحر المحيط للزركشي: (٦/ ١٥٩)، وانظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي: (٤/ ١٦٤)، وقواعد الترجيح: (١/ ٥٧).

ذلكَ عندَ الأُصولِيِّينَ هو قُوَّةُ الظَّنِّ»(١).

إذا تَقَرَّرَ هذا، فإنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ سارَ على المَنهَجِ التَّالي في هذا البابِ:

١ - **اعتَمَدَ تقديمَ الوُجوهِ الَّتي تُرَجِّحُ التَّفسيرَ النَّبوِيَّ، وما أجمَعَ عليهِ الحُجَّةُ من أهلِ التَّأوِيلِ تَقدِيمًا مُطلقًا**؛ لأنَّ التَّفسيرَ النَّبوِيَّ إذا صَحَّ، فلا تَجُوزُ مُعارَضَتُهُ بغَيرِهِ منَ الوُجُوهِ، فالنَّبيُّ ﷺ مَصدَرُ البيانِ ومَعدِنُهُ.

كما أنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ لا يَستَجِيزُ مُخالفَةَ ما أجمَعَتْ عليهِ الحُجَّةُ من أهلِ التَّأوِيلِ، وكلُّ قَولٍ خَرَجَ عن أقوالِهِم، فَهُوَ شاذٌّ لا يُنازِعُ قَولَ الجماعةِ.

٢ - **تَقدِيمُ الأَوجُهِ الَّتي تَحمِلُ نُصوصَ القُرآنِ على العُمُومِ على غَيرِها منَ الأَوجُهِ الَّتي تُفَسِّرُ اللَّفظَ على الخُصُوصِ**، ما لم يَرِدْ بخِلافِ ذلكَ حُجَّةٌ يَجِبُ التَّسلِيمُ لها، فالحَمْلُ على العُمُومِ مُقَدَّمٌ على الأَوجُهِ الَّتي تُرَجِّحُ مَدلُولَ السِّياقِ؛ أو بعضِ الأَوجُهِ اللُّغَوِيَّةِ القاضِيَةِ بتَخصِيصِ عُمومِ اللَّفظِ.

٣ - **تقديمُ الأَوجُهِ الَّتي تُرَجِّحُ الدَّلالةَ السِّياقِيَّةَ على الأَوجُهِ الَّتي تُرَجِّحُ الدَّلالةَ اللُّغَوِيَّةَ**.

٤ - **تقديمُ الأَوجُهِ الَّتي تُرَجِّحُ حَمْلَ مُبهماتِ القُرآنِ على أَصلِ إبهامِهَا** - ما لم يَرِدْ نَصٌّ بِبيانِها - على الأَوجُهِ الَّتي تُبَيِّنُها بأقوالٍ اجتهاديَّةٍ مُجَرَّدةٍ عنِ الدَّلِيلِ، أو أخبارٍ إسرائيليَّةٍ، أو أحاديثَ ضعيفةٍ.

٥ - **تقديمُ الأَوجُهِ الَّتي تَحمِلُ ألفاظَ القُرآنِ على المَشهُورِ المُستَفِيضِ من كلامِ العَرَبِ، والأَصلِ المُعتَبَرِ عِندَهُم أوَّلًا** -: على غَيرِهَا

(١) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٣٧١).

منَ الأوجُهِ الَّتي يكونُ الحَمْلُ عَلَيهَا قَلِيلًا في لُغَةِ العَرَبِ، أو خِلافَ الأصلِ في استِعمالِهَا.

٦ ـ تقديمُ قاعدةِ: **«إعادةُ الضَّمِيرِ إلى المُحَدَّثِ عنه أَولَى من إعادتِهِ إلى غَيرِهِ»** على قاعدةِ: «تَوحِيدُ مَرجِعِ الضَّمائرِ في السِّياقِ الواحدِ أَولَى من تَفرِيقِها»، وقاعدةِ: «الأَصلُ إعادةُ الضَّميرِ إلى أقرَبِ مَذكُورٍ»؛ فقاعدةُ المُحَدَّثِ عنه هي المُقَدَّمَةُ، لأجْلِ ارتِكازِهَا على المعنَى ومواردِ الكَلامِ.

أمَّا قاعدةُ: «توحيدُ مَرجِعِ الضَّمائرِ»، وقاعدةُ: «الأصلُ إعادةُ الضَّميرِ إلى أقرَبِ مَذكُورٍ» ـ: فمَلحُوظٌ فيهما جانبُ النَّظْمِ والأُسلوبِ، وتقديمُ المعنَى أولَى.

ثم يأتِي بعدَ قاعدةِ: «المُحَدَّثِ عنه» قاعدةُ: «تَوحِيدُ مَرجِعِ الضَّمائرِ»؛ لأنَّها أكمَلُ من قاعدةِ: «إعادةُ الضَّميرِ إلى أقرَبِ مَذكُورٍ» في جانبِ تَناسُقِ النَّظْمِ، وبيانِ وُجوهِ الإعجازِ فيه.

وقد قَرَّرَ الأئمَّةُ هذا التَّرجِيحَ بينَ هذه القواعدِ عندَ تنازُعِها؛ فالضَّميرُ يَعُودُ إلى أقرَبِ مَذكُورٍ بشَرْطِ أن يكونَ مُتَحَدَّثًا عنهُ، وما لم يكن في ذلكَ تَشتِيتٌ للضَّمائرِ في السِّياقِ الواحِدِ[1].

ومنَ الأمثلةِ على العَمَلِ بهذا المَنهَجِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ:

ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]:

حَيثُ قالَ: «ثُمَّ خَتَمَ السُّورةَ بالإخبارِ المُؤَكَّدِ بواوِ القَسَمِ ولامِ التَّأكِيدِ والنُّونِ الثَّقِيلَةِ عن سُؤالِ النَّعِيمِ:

---

(١) الأشباه والنظائر لابن السبكي: (٢/ ٢٣٦).

فكلُّ أحدٍ يُسأَلُ عن نعيمِهِ الَّذي كانَ فيه في الدُّنيَا: هل نالَهُ من حَلالِهِ ووَجهِهِ أم لا؟

فإذا تَخَلَّصَ من هذا السُّؤالِ، سُئِلَ سُؤَالًا آخَرَ: هل شَكَرَ اللهَ تعالى عليهِ، فاستعانَ به على طاعتِهِ أم لا؟

فالأوَّلُ: سُؤَالٌ عن سَبَبِ استخراجِهِ.

والثَّاني: عن مَحَلِّ صَرفِهِ.

كما في جامعِ التِّرمذيِّ، من حديثِ عَطَاءِ بنِ أبي رَباحٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ: عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**لَا تَزُولُ قَدَمَا ابْنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ: عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ؛ فِيمَ أَبْلَاهُ؟ وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ؟**).

وفيهِ أيضًا: عن أبي بَرزَةَ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ عِلْمِهِ؛ فِيمَ عَمِلَ فِيهِ؟ وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَبْلَاهُ؟**)، وقالَ: «هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وفيه أيضًا: من حديثِ أبي هُرَيرَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ** - يَعْنِي: مِنَ النَّعِيمِ - **أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلَمْ نُصِحَّ جِسْمَكَ؟! وَنُرْوِيَكَ مِنَ المَاءِ البَارِدِ؟!**).

وفيهِ أيضًا: من حديثِ الزُّبَيرِ بنِ العَوَّامِ رضي الله عنه قالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قالَ الزُّبَيرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فأيُّ النَّعِيمِ نُسأَلُ عنهُ، وإنَّمَا هو الأسودانِ: التَّمرُ والماءُ؟! قالَ: (**أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ**).

وقالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وعن أبي هُريرةَ نحوُهُ، وقالَ: إنَّما هو الأسوَدَانِ: العَدُوُّ حاضِرٌ، وسُيُوفُنَا على عَواتِقِنَا؟! فقالَ: (**إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ**).

وقوله ﷺ: (**إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ**):

إمَّا أن يكونَ المُرادُ به: أنَّ النَّعِيمَ سيكونُ ويَحدُثُ لَكُم.

وإمَّا أن يَرجِعَ إلى السُّؤالِ؛ أيْ: إنَّ السُّؤالَ يَقَعُ عن ذلكَ، وإنْ كانَ تَمْرًا وماءً، فإنَّهُ منَ النَّعِيمِ.

ويَدُلُّ عليهِ: قَولُهُ ﷺ في الحديثِ الصَّحِيحِ ـ وقد أكَلُوا معهُ رُطَبًا ولَحْمًا، وشَرِبُوا مِنَ الماءِ البَارِدِ ـ: (**هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي تُسْأَلُونَ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**).

فهذا سُؤَالٌ عن شُكرِهِ والقِيامِ بحَقِّهِ.

وفي التِّرمِذيِّ من حديثِ أنَسٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**يُجَاءُ بِالعَبْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ، كَأَنَّهُ بَذَجٌ، فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ تَعَالَى، فَيَقُولُ اللهُ: أَعْطَيْتُكَ وَخَوَّلْتُكَ، وَأَنْعَمْتُ عَلَيْكَ، فَمَاذَا صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ جَمَعْتُهُ وَثَمَّرْتُهُ؛ فَتَرَكْتُهُ أَوْفَرَ مَا كَانَ، فَارْجِعْنِي؛ آتِكَ بِهِ، فَإِذَا عَبْدٌ لَمْ يُقَدِّمْ خَيْرًا؛ فَيُمْضَى بِهِ إِلَى النَّارِ**).

وفيهِ من حديثِ أبي سَعِيدٍ وأبي هُرَيرَةَ رضي الله عنهما قالا: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**يُؤْتَى بِالعَبْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ اللهُ: أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ سَمْعًا وَبَصَرًا وَمَالًا، وَوَلَدًا، وَسَخَّرْتُ لَكَ الأَنْعَامَ وَالحَرْثَ، وَتَرَكْتُكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ؟! أَفَكُنْتَ تَظُنُّ أَنَّكَ مُلَاقٍ يَوْمَكَ هَذَا؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ لَهُ: اليَوْمَ أَنْسَاكَ؛ كَمَا نَسِيتَنِي**)، وقالَ: «هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وقد زَعَمَ طائفةٌ منَ المُفَسِّرينَ أنَّ هذا الخطابَ خاصٌّ بالكُفَّارِ، وأنَّهم همُ المَسؤُولُونَ عنِ النَّعِيمِ.

وذَكَرُوا ذلكَ عنِ الحَسَنِ ومُقاتِلٍ.

واختارَ الواحديُّ ذلكَ، واحتَجَّ بحديثِ أبي بَكرٍ: «لَـمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ، قالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أَكْلَةً أَكَلْتُهَا مَعَكَ بِبَيْتِ أَبِي الهَيْثَمِ بنِ

التَّيِّهانِ مِن خُبزِ شَعِيرٍ ولَحْمٍ، وبُسْرٍ قَد ذُنِّبَ، وماءٍ عَذْبٍ؛ أَتَخَافُ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي نُسْأَلُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّمَا ذَلِكَ لِلكُفَّارِ**)، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ**﴾ [سبأ: ١٧]».

قَالَ الواحديُّ: والظَّاهِرُ يَشهَدُ بهذا القَولِ؛ لأنَّ السُّورةَ كُلَّها خِطابٌ للمُشرِكِينَ وتَهدِيدٌ لهم.

والمعنَى أيضًا يَشهَدُ بهذا القَولِ؛ وهو أنَّ الكُفَّارَ لم يُؤَدُّوا حَقَّ النَّعِيمِ عَلَيهِم؛ حيثُ أَشرَكُوا بِرَبِّهِم وعَبَدُوا غَيرَهُ، فاسْتَحَقُّوا أن يُسأَلُوا عمَّا أَنعَمَ به عَلَيهِم؛ تَوبِيخًا لهم؛ هل قَامُوا بالواجبِ فيه، أم ضَيَّعُوا حَقَّ النِّعمةِ؟ ثم يُعَذَّبُونَ على تَركِ الشُّكرِ بتَوحِيدِ المُنعِمِ.

قالَ: وهذا معنَى قَولِ مُقاتِلٍ.

وهو قَولُ الحَسَنِ؛ قالَ: «لا يُسأَلُ عنِ النَّعِيمِ إلَّا أَهلُ النَّارِ».

قُلتُ: لَيسَ في اللَّفظِ ولا في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا في أدِلَّةِ العَقلِ ما يَقتَضِي اختِصاصَ الخطابِ بالكُفَّارِ؛ بل ظاهرُ اللَّفظِ، وصريحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بإلهاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخِطابِ ببَعضِ المُتَّصِفِينَ بذَلِكَ.

ويَدُلُّ على ذلكَ: قولُ النَّبيِّ ﷺ - عندَ قراءةِ هذه السُّورةِ -: (**يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ؟! أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ؟!**)... الحديثَ، وهو في صحيح مُسلِمٍ.

وقائلُ ذلكَ قد يكونُ مُسلِمًا، وقد يكونُ كافِرًا.

ويَدُلُّ عليهِ أيضًا: الأحاديثُ الَّتي تَقَدَّمَتْ، وسؤالُ الصَّحابةِ النَّبيَّ ﷺ وفَهمُهُمُ العُمُومَ، حتَّى قالُوا له: وأيُّ نَعِيمٍ نُسأَلُ عنه، وإنَّما هو الأسوَدَانِ.

فلو كانَ الخطابُ مُختَصًّا بالكُفَّارِ، لَبَيَّنَ لهم ذلكَ، وقالَ: ما لَكُمْ

وَلَهَا؟ إنَّما هِيَ للكُفَّارِ، فالصَّحابةُ فَهِمُوا العُمومَ، والأحاديثُ صَرِيحَةٌ في التَّعمِيمِ، والَّذي أُنزِلَ عليه القُرآنُ أَقَرَّهُم على فَهمِ العُمُومِ.

وأمَّا حديثُ أبي بَكرٍ الَّذي احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ، فحديثٌ لا يَصِحُّ.

والحديثُ الصَّحِيحُ في تِلكَ القِصَّةِ يَشهَدُ ببُطلانِهِ، ونحنُ نَسُوقُهُ بلَفظِهِ:

ففِي صحيحِ مُسلِمٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يَومٍ أو لَيلَةٍ، فإذا هو بأبي بَكرٍ وعُمَرَ، فقالَ: **(مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟!)** قالا: الجوعُ، يا رَسُولَ اللهِ، قال: **(وَأَنَا - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا؛ قُومَا)**، فقاما معهُ، فأتَى رَجُلًا منَ الأنصارِ، فإذا هو لَيسَ في بَيتِهِ، فلَمَّا رَأَتْهُ امرأتُهُ، قالَتْ: مَرْحَبًا وأهْلًا، فقالَ لَها رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(أَيْنَ فُلَانٌ؟)** قالَتْ: ذَهَبَ لِيَسْتَعْذِبَ لَنا مِنَ الماءِ، إذ جاءَ الأنصاريُّ، فنَظَرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وصاحِبَيْهِ، فقالَ: الحَمدُ للهِ ما أَجِدُ اليَومَ أَكرَمَ أَضيَافًا مِنِّي، قالَ: فانْطَلَقَ فجاءَهُم بعِذْقٍ فيه بُسْرٌ وتَمْرٌ ورُطَبٌ، فقالَ: كُلُوا مِن هذا، فأَخَذَ المُدْيَةَ، فقالَ له رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(إِيَّاكَ وَالحَلُوبَ)**، فذَبَحَ لهم، فأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، ومِن ذلكَ العِذْقِ، وشَرِبُوا، فلَمَّا أن شَبِعُوا وَرَوُوا، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأبي بَكرٍ وعُمَرَ: **(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ القِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ)**:

فهذا الحديثُ الصَّحيحُ صَرِيحٌ في تعميمِ الخِطابِ، وأنَّهُ غيرُ مُختَصٍّ بالكُفَّارِ.

وأيضًا: فالواقعُ يَشهَدُ بعَدَمِ اختصاصِهِ، وأنَّ الإلهاءَ بالتَّكاثُرِ واقِعٌ مِنَ المسلِمِينَ كَثِيرًا، بل أكثَرُهُم قد أَلهاهُ التَّكاثُرُ.

وخِطابُ القُرآنِ عامٌّ لِمَنْ بَلَغَهُ، وإن كانَ أوَّلَ مَن دَخَلَ فيه المُعاصِرُونَ لرَسُولِ اللهِ ﷺ، فهو مُتناوِلٌ لمَنْ بَعدَهُم، وهذا مَعلُومٌ بضَرُورَةِ الدِّينِ، وإنْ نازَعَ فيه مَن لا يُعتَدُّ بقَولِهِ مِنَ المتأخِّرِينَ.

فنحنُ اليَومَ ومَن قَبلَنَا ومَن بَعدَنا داخِلُونَ تحتَ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ...﴾ [البقرة: ١٨٣] ونظائرِهِ، كما دَخَلَ تَحتَهُ الصَّحابةُ بالضَّرورةِ المعلومةِ مِنَ الدِّينِ.

فقَولُهُ: ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]: خطابٌ لِكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بهَذَا الوَصفِ، وهم في الإلهاءِ والتَّكاثُرِ دَرَجَاتٌ لا يُحصِيهَا إلَّا اللهُ.

فإنْ قِيلَ: فالمؤمنُونَ لم يُلْهِهِمُ التَّكاثُرُ، ولهذا لم يَدخُلُوا في الوَعِيدِ المَذكُورِ لِمَنْ ألهاهُ.

قِيلَ: هذا هو الَّذي أوجَبَ لأربابِ هذا القَولِ تَخصِيصَهُ بالكُفَّارِ؛ لأنَّهُ لم يُمكِنْهُم حَملُهُ على العُمومِ، ورَأَوْا أنَّ الكُفَّارَ أَحَقُّ بالوَعِيدِ، فخَصُّوهُم به.

وجوابُ هذا: أنَّ الخِطابَ للإنسانِ من حَيثُ هو إنسانٌ، على طريقةِ القُرآنِ في تناوُلِ الذَّمِّ له من حيثُ هو إنسانٌ؛ كقَولِهِ: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: ٦]، ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ...﴾ [الحج: ٦٦] ونظائرُهُ كثيرةٌ.

فالإنسانُ من حيثُ هو عارٍ عن كُلِّ خَيرٍ مِنَ العِلمِ النَّافِعِ، والعَمَلِ الصَّالحِ، وإنَّما اللهُ سُبحانَهُ هو الَّذي يُكَمِّلُهُ بذلكَ، ويُعطِيهِ إيَّاهُ، ولَيسَ له ذلكَ من نَفسِهِ.

بل لَيسَ له من نَفسِهِ إلَّا الجَهلُ المُضادُّ للعِلمِ، والظُّلمُ المُضادُّ للعَدْلِ.

وكلُّ عِلمٍ وعَدْلٍ وخَيْرٍ فيه، فمِن رَبِّهِ، لا من نَفسِهِ.

فإلهاءُ التَّكاثُرِ طبيعتُهُ وسَجِيَّتُهُ، الَّتي هي له من نَفْسِهِ، ولا خُروجَ له عن ذلكَ إلَّا بتَزْكِيَةِ اللهِ له، وجَعْلِهِ مُرِيدًا للآخِرَةِ، مُؤْثِرًا لها على التَّكاثُرِ بالدُّنيا، فإنْ أعطاهُ ذلكَ، وإلَّا فهو مُلْتَهٍ بالتَّكاثُرِ في الدُّنيا ولا بُدَّ.

أما احتِجاجُهُم بالوَعِيدِ على اختِصاصِ الخِطابِ بالكُفَّارِ، فيُقالُ:

الوَعِيدُ المَذكُورُ مُشتَرَكٌ، وهو العِلمُ عِندَ مُعايَنَةِ الآخِرَةِ، فهذا أمرٌ يَحصُلُ لكُلِّ أحدٍ، لم يكن حاصِلًا له في الدُّنيَا.

وليسَ في قَولِهِ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤] ما يَقتَضِي دُخولَ النَّارِ، فَضْلًا عنِ التَّخلِيدِ فيها.

وكذلكَ رُؤيَةُ الجَحِيمِ لا يَستَلزِمُ دُخولَها لكُلِّ مَن رآها؛ فإنَّ أهلَ المَوقِفِ يَرَوْنَها، ويُشاهِدُونَها عِيانًا.

وقد أقسَمَ الرَّبُّ ـ تبارَكَ وتعالى ـ أنْ لا بُدَّ أن يَراها الخَلقُ كُلُّهُم مُؤمِنُهُم وكافِرُهُم، وبَرُّهُم وفاجِرُهم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

فليسَ في جُملةِ هذه السُّورةِ ما يَنفِي عُمومَ خِطابِها.

وأمَّا ما ذَكَرُوهُ عنِ الحَسَنِ: «لا يُسأَلُ عنِ النَّعِيمِ إلَّا أهلُ النَّارِ»:

فباطِلٌ قَطْعًا، إمَّا عليهِ وإمَّا مِنهُ، والأحاديثُ الصَّحِيحةُ الصَّرِيحَةُ تَرُدُّهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ.

ولا يَخفَى أنَّ مِثلَ هذه السُّورَةِ مع عِظَمِ شَأنِها وشِدَّةِ تَخوِيفِها، وما تَضَمَّنَتْهُ من تحذيرِ الإنسانِ عنِ التَّكاثُرِ المُلهِي، وانطِباقِ معناهَا على أكثَرِ الخَلقِ، يَأبَى اختِصاصَها من أوَّلِها إلى آخِرِها بالكُفَّارِ، ولا يَلِيقُ ذلكَ بها.

ويَكفِي في ذلكَ تأمُّلُ الأحاديثِ المرفوعةِ فيهَا، واللهُ أعلَمُ»[١].

ففِي هذا المِثالِ قَدَّمَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الوُجُوهَ الَّتي تُرَجِّحُ التَّفسِيرَ النَّبوِيَّ؛ لأنَّ التَّفسيرَ النَّبويَّ إذا صَحَّ، فلا تجوزُ مُعارَضَتُهُ بغَيرِهِ منَ الوُجوهِ.

كما قَدَّمَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في هذا المثالِ الأوجُهَ الَّتي تَحمِلُ نُصوصَ القُرآنِ على العُمومِ على غَيرِها منَ الأوجُهِ الَّتي تُفَسِّرُ اللَّفظَ على الخُصوصِ؛ لأنَّهُ لم يَرِدْ بالخُصوصِ حُجَّةٌ يَجِبُ التَّسلِيمُ لها.

❁ ❁ ❁

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).

المَبْحَثُ السَّادِسُ

أسبابُ تنوُّعِ أساليبِ التَّرجيحِ وصِيَغِها عندَ ابنِ القَيِّمِ

استعمَلَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في التَّعبيرِ عن تَرجيحاتِهِ أساليبَ مُتعدِّدَةً، تَتنوَّعُ في صِيَغِهَا، وتتَّفِقُ كُلُّها في الدَّلالةِ على القَولِ الرَّاجحِ عندَهُ.

وبِتَتَبُّعِ تلكَ التَّرجيحاتِ الَّتي وَرَدَتْ في تفسيرِهِ يُمكِنُ حَصْرُ الأسبابِ الَّتي أدَّتْ إلى تنوُّعِ أساليبِ صِيَغِ التَّرجيحِ لدَيهِ إلى أحدِ أمرَينِ:

١ ـ أنَّ هذا التَّنوُّعَ من أساليبِ اللُّغَةِ العربيَّةِ، فمِن أساليبِ العَرَبِ في الكلامِ إيرادُ المعنَى الواحدِ بألفاظٍ مُتعدِّدَةٍ، والإمامُ ابنُ القَيِّمِ إمامٌ في اللُّغَةِ العربيَّةِ ولِذَا كانَ حَرِيصًا على تنوُّعِ الألفاظِ المستخدمةِ في مؤلَّفاتِهِ الدَّالةِ على المَقصَدِ الواحدِ؛ وذلكَ دَفْعًا للتَّكرارِ الَّذي يَبعَثُ المَلَلَ في نَفْسِ المُتلَقِّي.

٢ ـ اختِلافُ الأقوالِ الواردةِ في المسألةِ من حيثُ القُوَّةُ والضَّعفُ، فعندَما يكونُ للأقوالِ المتعدِّدَةِ في المسألةِ حَظٌّ منَ الوَجاهةِ والقُوَّةِ؛ إلَّا أنَّ أحدَها أقوَى دَلِيلًا وأظهَرُ حُجَّةً، فإنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ يُعَبِّرُ عنه بصِيغَةٍ تَدُلُّ على رُجحانِهِ دُونَ رَدِّ غيرِهِ.

أمَّا إذا كانتِ الأقوالُ الأُخرَى في المسألةِ ضَعِيفَةً أو غَرِيبَةً، فإنَّهُ يُعَبِّرُ عنِ القَولِ الرَّاجحِ بصِيغَةٍ تَدُلُّ على رُجحانِهِ ورَدِّ ما سِواهُ مِنَ الأقوالِ:

فمِثالُ الحالةِ الأُولَى: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]:

حَيثُ قالَ: «وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ أنَّ المعنَى: من قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

وقالَ: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [الأنبياء: ٥١]؛ ولهذا قُطِعَتْ ﴿قَبْلُ﴾ عنِ الإضافةِ وبُنِيَتْ؛ لأنَّ المضافَ مَنويٌّ معلومٌ وإن كانَ غيرَ مَذكُورٍ في اللَّفظِ.

وذَكَرَ سُبحانَهُ هؤلاءِ الثَّلاثةَ وهم أئمَّةُ الرُّسُلِ وأكرَمُ الخَلقِ عليه: محمَّدٌ وإبراهيمُ وموسى.

وقد قيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في حالِ صِغَرِهِ قَبلَ البُلُوغِ.

ولَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي: من قبلِ ما ذُكِرَ.

وقيلَ: المَعنِيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في سابِقِ عِلمِنَا.

وليسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ بإبراهيمَ، بل كلُّ مُؤمِنٍ فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابِقِ عِلمِهِ»(١).

ومِثالُ الحالةِ الثَّانيةِ: ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]:

حَيثُ قالَ: «وقد تَأَوَّلَ قومٌ الآيةَ تأويلاتٍ باطلةً:

---

(١) شفاء العليل: (٣٢).

فمِنهُم مَن قالَ: كُلُّهَا في المسلمِينَ، وقولُهُ: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ يعني: من غيرِ قبيلَتِكم:

وهذا باطلٌ؛ فإنَّ اللهَ افتتَحَ الخطابَ بِـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، ومعلومٌ أنَّ غيرَ المؤمنِينَ همُ الكُفَّارُ، ولم يخاطِبِ اللهُ سُبحانَهُ بهذه الآية قبيلةً دُونَ قبيلةٍ، بلِ الخطابُ بها على عادةِ خطابِ القُرآنِ لعُمومِ المؤمنِينَ.

وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ صَرِيحٌ في المرادِ بها، وأنَّ الشُّهودَ من أهلِ الكتابِ(١).

وقال بعضُهُم: الشَّهادةُ هنا بمعنَى الحضورِ، لا الإخبارِ.

وهذا إخراجٌ للكلامِ عنِ الفائدةِ وحَمْلٌ له على خِلافِ مُرادِهِ، والسِّياقُ يُبطِلُ هذا التَّأويلَ المُستَنْكَرَ.

وقالَ بعضُهُم: الشَّهادةُ هنا بمعنَى اليَمِينِ.

وظاهرُ السِّياقِ، بل صَرِيحُهُ يَشهَدُ بأنَّها شهادةٌ صريحةٌ، مُؤَكَّدَةٌ باليَمِينِ؛ فلا يَجُوزُ تعطيلُ وصفِ الشَّهادةِ»(٢).

❁ ❁ ❁

---

(١) المراد بالحديث: ما أخرجه البخاري عن ابن عباس، قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته، فَقَدُوا جامًا من فِضَّةٍ مُخَوَّصًا من ذَهَبٍ، فأحلَفَهُما رسولُ اللهِ ﷺ، ووَجَدُوا الجامَ بمَكَّةَ، فقيلَ: ابْتَعْنَاهُ من تَمِيم وعَدِيٍّ، فقامَ رَجُلانِ من أولياءِ السَّهميِّ فحَلَفَا باللهِ لَشهادَتُنا أَحَقُّ من شهادَتِهما، وأنَّ الجامَ لِصاحِبِهِم، قال: وفِيهِم نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوصايا، باب: قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾: (ح٢٧٨٠)، (٦/ ٢٤٥)، والترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة: (ح٣٠٥٩)، (٤/ ١٢٤)، والطبري في تفسيره: (١١/ ١٨٦).

(٢) تهذيب مختصر سنن أبي داود: (٥/ ٢٢٢).

ٱلْفَصْلُ ٱلسَّابِعُ

المُوازَنَةُ بين مَنهَجَيِ ابنِ القَيِّمِ وابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجِيحِ

وفيه أربعة مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ: صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الثَّاني: أساليبُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الثَّالثُ: قواعدُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَهُما.

المبحثُ الرَّابعُ: نتيجةُ الدِّراسةِ والمُوازنةِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ عِندَهُما

المرادُ بصِيَغِ الاختيارِ والتَّرجيحِ: العباراتُ والألفاظُ الَّتي يَستَعمِلُها المُفَسِّرُ للدَّلالةِ على اختيارِهِ أو ترجيحِهِ لأحدِ الأقوالِ في معنَى الآيةِ:

مِثْلُ قَولِ: «الأَصَحُّ كَذَا»، و: «الصَّوابُ كذا»... ونحوِ ذلكَ.

وممَّا يَحسُنُ التَّنبِيهُ عليه أنَّ استعمالَ الصِّيَغِ بطريقةٍ صحيحةٍ، واختيارَ المناسِبِ منها لكُلِّ مسألةٍ ممَّا ينبغي أن يَهتَمَّ به الباحثُ اهتِمامًا كبيرًا؛ لأنه يُبنَى على استعمالِ هذه الصِّيَغِ، واختيارِها أحكامٌ لها تأثيرٌ في تفسيرِ كلامِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -، ويترتَّبُ عليها الحكمُ على أقوالٍ قد نُقِلَتْ عن أئمَّةٍ مُعتَبَرِينَ، وعُلماءَ مُتَبَحِّرِينَ؛ وقد أَمَرَنَا اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - أن نكونَ قَوَّامِينَ بالقِسطِ.

وغيرُ خافٍ أنَّ لكُلِّ صيغةٍ دَلالتَها الحُكمِيَّةَ؛ فلا ينبغي أن تُستَعمَلَ صيغةٌ في موضعٍ وغيرُها أنسَبُ منها، وأدَلُّ على المقصودِ.

وكُلَّمَا ابْتَعَدَ الباحثُ عنِ استعمالِ الصِّيَغِ العامَّةِ الجازمةِ، كانَ ذلك أولَى؛ فالجَزمُ بالحُكمِ على قَولٍ - في مسألةٍ خلافيَّةٍ مشهورةٍ - بأنَّهُ الحَقُّ والصَّوابُ جَزمًا قاطعًا غيرُ مناسبٍ؛ لأنَّ الحَقَّ قد يكونُ مع القَولِ الآخَرِ[1].

وقد قَسَمتُ هذا المبحثَ مَطلَبَينِ:

١ - صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ.

٢ - صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ.

---

(١) اختيارات ابن القَيِّمِ للقحطاني: (٠٧).

المطلب الأول

صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ ابنِ تَيْمِيَةَ

○ أوَّلًا: صِيَغُ الاختيارِ:

استعملَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ صِيَغًا مُتَعدِّدةً للتَّعبيرِ عنِ القَولِ الَّذي يختارُهُ في معنَى الآياتِ الَّتي يُفَسِّرُها، وهذه الصِّيَغُ هي:

١ ـ الأظهَرُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤]:

حَيثُ قالَ: «فيه قراءتانِ مشهورتانِ: الرَّفعُ، والنَّصْبُ، وعلى القراءتَينِ قد قِيلَ: إنَّ المرادَ بقَولِ الحَقِّ: عِيسَى؛ كما سُمِّيَ كَلِمَةَ اللهِ(١).

وقيل: بلِ المُرادُ هذا الَّذي ذَكَرْنَاهُ قولُ الحَقِّ؛ فتَكُونُ خَبرَ مُبتدأٍ محذوفٍ، وهذا له نظائِرُ؛ كقَولِهِ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ أي: هذا الحَقُّ من رَبِّكم.

وإنْ أُريدَ عِيسَى فتَسمِيَتُهُ قَولَ الحَقِّ كتَسمِيَةِ كَلِمَةِ اللهِ، وعلى هذا يكونُ خَبَرًا وبَدَلًا . . .

والأظهَرُ أنَّ المُرادَ به أنَّ هذا القَولَ الَّذي ذَكَرْنَاهُ عن عِيسَى ابنِ مَريَمَ قَولُ الحَقِّ . . .

ومَن قالَ: المُرادُ بالحَقِّ: اللهُ، والمرادُ: قَولُ اللهِ، فهو وإنْ كانَ

---

(١) قرأ: «قول» ـ بالنصب ـ: عاصم وابن عامر، وقرأها الباقون: بالرفع.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/٨٨)، وحجة القراءات: (٤٤٣).

معنًى صحيحًا، فعادَةُ القُرآنِ إذا أُضِيفَ القَولُ إلى اللهِ أن يُقالَ: قَولُ اللهِ، لا يُقالُ: قَولُ الحَقِّ»[1].

٢ - الأَشهَرُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾ [الشرح: ٧ - ٨]:

حَيثُ قالَ: «قيلَ: إذا فَرَغْتَ من أشغالِ الدُّنيا، فانْصَبْ في العبادةِ، وإلى رَبِّكَ فارغَبْ، وهذا أشهَرُ القَولَينِ.

وخَرَجَ شُرَيحٌ القاضي على قَومٍ منَ الحاكةِ يومَ عِيدٍ وهم يَلعَبُونَ، فقالَ: ما لكم تَلعَبُونَ؟ قالوا: إنا تَفرَّغْنَا، قالَ: أوَبِهذا أُمِرَ الفارِغُ؟ وتَلَا قولَهُ تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾»[2].

٣ - الأَحسَنُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۝٥ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٥ - ٦]:

حَيثُ قالَ: «وأمَّا قَولُ الفَرَّاءِ: إنَّ المرادَ من شَرِّ الوَسواسِ الَّذي يُوَسْوِسُ في صُدُورِ النَّاسِ: الطَّائفتانِ منَ الجِنِّ والإنسِ، وإنَّهُ سَمَّى الجِنَّ ناسًا كما سَمَّاهُم رِجالًا وسَمَّاهُم نَفَرًا[3].

فهذا ضعيفٌ؛ فإنَّ لفظَ النَّاسِ أشهَرُ وأظهَرُ وأعرَفُ من أن يُحتاجَ إلى تنويعِهِ إلى الجِنِّ والإنسِ، وقد ذَكَرَ اللهُ تعالى لَفظَ النَّاسِ في غيرِ مَوضِعٍ...

وكذلكَ قَولُ الزَّجَّاجِ: إنَّ المعنَى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ الَّذي هو الجِنَّةُ، ومِن شَرِّ النَّاسِ[4].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٤٨٠).
(٢) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٩٥).
(٣) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٠٢).
(٤) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ١٠٦٦).

فيه ضَعفٌ، وإن كانَ أرجَحَ منَ الأوَّلِ؛ لأنَّ شَرَّ الجِنِّ أعظَمُ من شَرِّ الإنسِ؛ فكيفَ يُطلِقُ الاستعاذةَ من جميعِ النَّاسِ ولا يَستَعِيذُ إلَّا من بعضِ الجِنِّ...

وعنِ ابنِ جُرَيجٍ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ قالَ: إنَّهما وَسْوَاسَانِ؛ فوَسْوَاسٌ مِنَ الجِنَّةِ، فهو ﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾، ووَسواسٌ من نفسِ الإنسانِ، فهو قَولُهُ: ﴿وَٱلنَّاسِ﴾[1].

وهذا القَولُ الثَّالثُ وإنْ كانَ يُشبِهُ قَولَ الزَّجَّاجِ، فهذا أحسَنُ منه؛ فإنَّهُ جَعَلَ منَ النَّاسِ الوَسْوَاسَ الَّذي من نفسِ الإنسانِ فمعناه أحسَنُ، ذَكَرَ الثَّلاثةَ ابنُ أبي حاتمٍ[2] في تفسيرِهِ»[3].

٤ ـ **الأَشبَهُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]:

حَيثُ قالَ: «والأشبَهُ ـ واللهُ أعلَمُ ـ أنَّ الآيَةَ تَعُمُّ نَوعَيِ الطَّهارةِ، وتَشمَلُ هذا كُلَّهُ، فيكونُ مَأمُورًا بتَطهِيرِ الثِّيابِ المُتَضَمِّنَةِ تطهيرَ البَدَنِ والنَّفْسِ من كُلِّ ما يُستَقذَرُ شَرْعًا، منَ الأعيانِ والأخلاقِ، والأعمالِ؛ لأنَّ تَطهِيرَها: أن تُجعَلَ طَاهِرَةً، ومَتَى اتَّصَلَ بها وبصاحِبِها شَيءٌ منَ الأنجاسِ، لم تكن مُطَهَّرَةً على الإطلاقِ، فإنَّها مَتَى أُزِيلَ عنها نَجَسٌ دُونَ نَجَسٍ، لم تكن قد طُهِّرَتْ، حتَّى يُزالَ عنها كُلُّ نَجَسٍ، بل كُلُّ ما أَمَرَ اللهُ

---

(١) عزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (٦/ ٧٢٢).

(٢) **هو: ابن أبي حاتم: عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي، أبو محمد،** حفظ القرآن صغيرًا، ثم كتب الحديث، ورحل إلى الشام ومصر ومكة وغيرها، من مصنفاته: تفسير القرآن العظيم، توفي سنة: (٣٢٧هـ). طبقات الحنابلة: (٢/ ٥٥)، وسير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٠٩).

باجتنابِهِ منَ الأرجاسِ وَجَبَ التَّطهُّرُ منه، وهو داخِلٌ في عُمومِ هذا الخِطابِ»[(١)].

٥ ـ الأكمَلُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧]:

حَيثُ قالَ: «فقد قِيلَ: إنَّ «ما» مَصدَرِيَّةٌ، والتَّقديرُ: والسَّماءِ وبناءِ اللهِ إيَّاهَا، والأرضِ وطَحْوِ اللهِ إيَّاهَا، ونَفْسٍ وتَسويَةِ اللهِ إيَّاها...

والقَولُ الثَّاني: أنَّها مَوصُولَةٌ والتَّقديرُ: الَّذي بناها، والَّذي طَحَاها، و«مَا» فيها عُمومٌ وإجمالٌ يَصلُحُ لِمَا لا يَعْلَمُ ولِصفاتِ من يَعلَمُ؛ كَقَولِهِ تعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٢ ـ ٣]، وقولِهِ: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، وهذا المعنَى يَجِيءُ في قَولِهِ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣].

وهذا المعنَى كما أنَّهُ ظاهرُ الكلامِ وأصلُهُ، هو أكمَلُ في المعنَى أيضًا؛ فإنَّ القَسَمَ بالفاعِلِ يَتَضَمَّنُ الإقسامَ بفِعلِهِ بخِلافِ الإقسامِ بمُجَرَّدِ الفِعلِ، وأيضًا فالأقسامُ الَّتي في القُرآنِ عامَّتُها بالذَّوَاتِ الفاعلَةِ وغَيرِ الفاعلةِ...»[(٢)].

٦ ـ الأولَى:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]:

حَيثُ قالَ: «اسمُ الوَجهِ في الكتابِ والسُّنَّةِ، إنَّما يُذكَرُ في سياقِ

---

(١) شرح العمدة: كتاب الصلاة. لابن تَيْمِيَّةَ: (٤٠٤).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٢٧).

العبادةِ له، والعَمَلِ له، والتَّوجُّهِ إلَيهِ، فهو مَذكُورٌ في تقريرِ أُلوهِيَّتِهِ وعبادتِهِ وطاعتِهِ، لا في تقريرِ وَحدانِيَّةِ كَونِهِ خَالِقًا ورَبًّا...

وإذا كانَ كذلكَ، كانَ حَملُ اسمِ الوَجهِ في هذه الآيةِ على ما يَدُلُّ عليهِ في سائرِ الآياتِ أولَى من حَملِهِ على ما لا يَدُلُّ عليهِ لَفظُ الوَجهِ في شَيءٍ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ بل هذا هو الواجبُ دُونَ ذاكَ؛ لأنَّ هذا استعمالٌ لِلَّفظِ فيما لم يَرِدْ به الكتابُ، والكتابُ قد وَرَدَ بغَيرِهِ حيثُ ذُكِرَ»[١].

٧ ـ **الأَصَحُّ**:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِۗ بَلۡ هُمۡ عَن ذِكۡرِ رَبِّهِم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٢]:

حَيثُ قالَ: «وقال تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِۗ﴾؛ أي: بَدَلًا مِنَ الرَّحمٰنِ، هذا أَصَحُّ القَولَينِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ أي: لَجعَلْنا بَدَلًا مِنكُم؛ كما قالَهُ عامَّةُ المُفَسِّرينَ»[٢].

٨ ـ **الأَقوَى**:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ فَقَدۡ كَذَّبۡتُمۡ فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾ [الفرقان: ٧٧]:

حَيثُ قالَ: «قيل: لَولَا دُعاؤُكُمْ إيَّاهُ، وقِيلَ: لَولَا دُعاؤُكُم إيَّاكُم، فإنَّ المَصدَرَ يُضافُ إلى الفاعلِ تارَةً وإلى المفعولِ تارَةً، ولكنَّ إضافتَهُ إلى الفاعلِ أقوَى؛ لأنَّهُ لا بُدَّ له من فاعلٍ؛ فلهذا كانَ هذا أقوَى القَولَينِ؛ أي: ما يَعبَأُ بكم لَولَا أنَّكُم تَدعُونَهُ فتَعبُدُونَهُ وتَسأَلُونَهُ»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٣٠).
(٢) مجموع الفتاوى: (٢٧/ ٤٤١).
(٣) الفتاوى الكبرى: (٢/ ٢٤٠).

٩ ـ **الأَصوَبُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: ٤٢]:

حيثُ ذَكَرَ: أنَّ العُلماءَ اختَلَفُوا في التَّخييرِ في هذه الآيةِ، هل هو مَنسُوخٌ، أم هو باقٍ على إحكامِهِ، فذَهَبَتْ طائفةٌ من أهلِ العِلمِ إلى أنَّهُ مَنسُوخٌ بقَولِهِ تعالى في السُّورَةِ نَفسِها: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

وذَهَبَ آخَرُونَ إلى عَدَمِ النَّسخِ، وأجابوا عنِ الآيةِ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ بأنَّ الأمرَ فيها أمرٌ بصِفَةِ الحُكمِ، لا بأَصلِهِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [المائدة: ٤٢]، وقولِهِ: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨].

ثُمَّ قالَ: «وهذا أصوَبُ، فإنَّ النَّسخَ لا يكونُ بمُحتَمَلٍ، فكَيفَ بمَرجُوحٍ»[١].

١٠ ـ **الأنسَبُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا﴾ [الذاريات: ٣]:

حَيثُ قالَ: «وقد قِيلَ إنَّها السُّفُنُ، ولكنَّ الأنسَبَ أن تكونَ هي الكواكِبَ المَذكُورَةَ في قولِهِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٦]، فسمَّاها جَوارِيَ؛ كما سَمَّى الفُلكَ جَوارِيَ في قولِهِ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢]»[٢].

١١ ـ **الأَتَمُّ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الأنعام: ١٩]:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ١٩٧).

(٢) الجواب الصحيح: (٥/ ٢٠٨).

حيثُ ذَكَرَ في قولِهِ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ وَجهَين:

أحدُهما: أنَّهُ جوابُ السَّائلِ، وقَولُهُ: ﴿شَهِيدُۢ﴾: خَبَرُ مُبتدإٍ مَحذُوفٍ، تقديرُهُ: هو شهيدٌ.

والثَّاني: أنَّهُ مُبتدأٌ، وقولُهُ: ﴿شَهِيدُۢ﴾ خَبَرُهُ.

ثمّ قالَ: «وكِلاهُمَا صحيحٌ، لكنَّ الثَّانِيَ أحسَنُ وأتَمُّ»(١).

* * *

○ ثانيًا: صِيَغُ التَّرجيحِ:

استعمَلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ صِيَغًا مُتَعَدِّدَةً للتَّعبيرِ عنِ القَولِ الَّذي يُرَجِّحُهُ في معنَى الآياتِ التي يُفَسِّرُها، وهذه الصِّيَغُ هي:

١ ـ الصَّحيحُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٥ ـ ٦]:

حَيثُ قالَ: «وقد قيلَ: إنَّ المعنَى: مِنَ الَّذي يُوَسْوِسُ في صُدورِ النَّاسِ مِنَ الجِنَّةِ ومِنَ النَّاسِ، وأنَّهُ جَعَلَ النَّاسَ أوَّلًا تَتَناوَلُ الجِنَّةَ والنَّاسَ، فسَمَّاهُم ناسًا كما سمَّاهُم رِجالًا؛ قالَهُ الفَرَّاءُ(٢).

وقيلَ: المعنَى: مِن شَرِّ المُوَسْوِسِ في صُدورِ النَّاسِ منَ الجِنِّ، ومن شَرِّ النَّاسِ مُطلَقًا؛ قالَهُ الزَّجَّاجُ(٣).

ومِنَ المُفَسِّرينَ ـ كأبي الفَرَجِ بن الجَوزِيِّ ـ من لم يَذكُرْ غيرَهُما(٤)، وكِلاهُما ضعيفٌ، والصَّحيحُ أنَّ المُرادَ القَولُ الثَّالِثُ، وهو أنَّ الاستعاذةَ من شَرِّ المُوَسْوِسِ مِنَ الجِنَّةِ ومِنَ النَّاسِ في صُدورِ النَّاسِ، فأمَرَ

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/ ١٩٣).

(٢) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٠٢).

(٣) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ١٠٦٦)

(٤) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٧٩).

بالاستعاذةِ من شَرِّ شَياطِينِ الإنسِ والجِنِّ»(١).

٢ ـ الصَّوابُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]:

حَيثُ قالَ: «والضَّميرُ في ذلكَ عائدٌ إلى القُرآنِ عندَ المُفَسِّرينَ والسَّلَفِ وعامَّةِ العُلماءِ؛ كما يَدُلُّ على ذلكَ القُرآنُ بقولِهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ﴾ [فصلت: ٥٢ ـ ٥٣].

وقد قِيلَ: إنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلى اللهِ، والصَّوابُ الأوَّلُ؛ كما قالَ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾، وهذا هو القُرآنُ»(٢).

٣ ـ التَّحقِيقُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]:

حَيثُ قالَ: «وأمَّا احتجاجُهُم بقولِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ وأنَّ المُرادَ: «سَبِّحْ رَبَّكَ الأعلَى»، وكذلكَ قولُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨] وما أشبَهَ ذلكَ، فهذا للنَّاسِ فيه قَولانِ معروفانِ وكلاهما حُجَّةٌ عليهم؛ منهم مَن قالَ: (الاسمُ) هنا صِلَةٌ، والمرادُ: سَبِّحْ رَبَّكَ، و: تَبارَكَ رَبُّكَ...

والتَّحقيقُ أنَّهُ ليسَ بصِلَةٍ؛ بل أَمَرَ اللهُ بتسبيحِ اسمِهِ، كما أَمَرَ بذِكرِ

---

(١) منهاج السُّنَّة: (٥/ ١٨٧).

(٢) الجواب الصحيح: (٦/ ٣٧٨).

اسمِهِ، والمقصودُ بتسبيحِهِ وذِكرِهِ هو تسبيحُ المسمَّى وذِكرُهُ؛ فإنَّ المسبِّحَ والذَّاكرَ إنَّما يُسبِّحُ اسمَهُ ويَذكُرُ اسمَهُ؛ فيقولُ: سبحانَ ربِّيَ الأعلى، فهو نَطَقَ بلَفظِ ربِّيَ الأعلى، والمرادُ هو المسمَّى بهذا اللَّفظِ، فتَسبِيحُ الاسمِ هو تسبيحُ المسمَّى»(١).

٤ ـ الرَّاجحُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]:

حَيثُ قالَ: «والرَّاجحُ منَ القولَينِ أنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلى ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، وإذا لم يُحيطوا بهذا عِلمًا وهو بعضُ مخلوقاتِ الرَّبِّ، فأَن لَا يُحيطوا عِلمًا بالخالقِ أولَى وأَحرَى»(٢).

٥ ـ الَّذي يَجِبُ القَطعُ به:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠١ ـ ١٠٢]:

حيثُ قالَ وقد سُئِلَ عنِ الذَّبيحِ من وَلَدِ خليلِ اللهِ إبراهيمَ؟: «وفي الجُملةِ فالنِّزاعُ فيها مَشهُورٌ، لكنِ الَّذِي يَجِبُ القَطعُ به أنَّهُ إسماعيلُ، وهذا الَّذِي عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والدَّلائلُ المشهورةُ، وهو الَّذي تَدُلُّ عليهِ التَّوراةُ الَّتي بأيدِي أهلِ الكتابِ.

وأيضًا: فإنَّ فيها أنَّهُ قال لإبراهيمَ: اذبَحِ ابنَكَ وحيدَكَ، وفي ترجمةٍ أُخرَى: بِكرَكَ، وإسماعيلُ هو الَّذي كانَ وَحِيدَه وبِكرَهُ باتِّفاقِ المسلِمِينَ وأهلِ الكتابِ، لكنَّ أهلَ الكتابِ حَرَّفُوا فزَادُوا إسحاقَ، فتَلَقَّى ذلكَ عنهم

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٨٨).

مَن تَلقَّاهُ، وشاعَ عندَ بعضِ المسلمِينَ أنَّهُ إسحاقُ وأصلُهُ من تحريفِ أهلِ الكتابِ»[١].

٦ ـ الحَقُّ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٢ ـ ٤]:

حَيثُ قالَ: «فيها قَولانِ:

أحدُهُما: أنَّ المعنَى: وُجوهٌ في الدُّنيا خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ تَصلَى يومَ القيامةِ نارًا حاميةً، ويَعنِي بها: عُبَّادَ الكُفَّارِ؛ كالرُّهبانِ، وعُبَّادَ الأصنامِ، ورُبَّما تُؤُوِّلَتْ في أهلِ البِدَعِ؛ كالخَوارِجِ.

والقَولُ الثَّاني: أنَّ المعنَى أنَّها يومَ القيامةِ تَخشَعُ؛ **أيْ**: تَذِلُّ وتَعمَلُ وتَنصَبُ.

قُلتُ: هذا هو الحَقُّ لِوُجوهٍ:

أحدُهَا: أنَّهُ على هذا التَّقديرِ يَتَعَلَّقُ الظَّرفُ بما يليهِ؛ **أيْ**: وُجوهٌ يومَ الغاشيةِ خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ صاليَةٌ، وعلى الأوَّلِ لا يَتَعَلَّقُ إلَّا بقولِهِ: ﴿تَصْلَىٰ﴾، ويكونُ قولُهُ: ﴿خَٰشِعَةٌ﴾ صفةً للوُجوهِ قد فُصِلَ بينَ الصِّفَةِ والمَوصُوفِ بأجنَبِيٍّ متعلِّقٍ بصفةٍ أُخرَى متأخِّرَةٍ، والتَّقديرُ: وُجوهٌ خاشعةٌ عاملةٌ ناصِبَةٌ يَومَئِذٍ تَصلَى نارًا حاميةً، والتَّقديمُ والتَّأخِيرُ على خلافِ الأصلِ»[٢].

٧ ـ القَولُ الجامِعُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٣١).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢١٧).

حَيثُ قالَ: «فالقَولُ الجامعُ أنَّ «الظالِمَ لنَفسِهِ» هو المُفرِّطُ بِتَركِ مأمورٍ أو فِعلِ مَحظُورٍ، و: «المُقتَصِدُ»: القائِمُ بأداءِ الواجباتِ، وتَركِ المُحَرَّماتِ، و: «السَّابِقُ بالخيراتِ»: بمَنْزِلَةِ المُقرَّبِ الَّذي يَتقَرَّبُ إلى اللهِ بالنَّوافلِ بعدَ الفرائضِ حتَّى يُحِبَّهُ الحَقُّ»[1].

المَطْلَبُ الثَّانِي

صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

○ أوَّلًا: صِيَغُ الاختيارِ:

استَعمَلَ الإمامُ ابنُ القَيِّم صِيَغًا مُتعدِّدَةً للتَّعبيرِ عنِ القَولِ الَّذي يختارُهُ في معنَى الآياتِ الَّتي يُفَسِّرُها، وهذه الصِّيَغُ هي:

١ - الأظهَرُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]:

حَيثُ قالَ: «وقولُهُ: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾، قِيلَ: إنَّهُ تَعلِيلٌ للأمرِ، وقيلَ: تعليلٌ للخَلقِ، وقيلَ: **المعنَى**: اعبُدُوهُ لِتَتَّقُوهُ بعِبادتِهِ، وقِيلَ: **المعنَى**: خَلَقَكُمْ لِتَتَّقُوهُ، وهو أظهَرُ؛ لِوُجوهٍ:

أحدُها: أنَّ التَّقوَى هي العبادةُ والشَّيءُ لا يكونُ عِلَّةً لنَفسِهِ»[2].

٢ - الأشهَرُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيۡءٖۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣]:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٦١).

(٢) بدائع الفوائد: (٤/ ١٨٩).

حَيثُ قالَ: «الحِكمةُ في كتابِ اللهِ نوعَانِ: مُفردةٌ، ومُقتَرِنَةٌ بالكتابِ.

فالمُفرَدَةُ فُسِّرَتْ بالنُّبوَّةِ، وفُسِّرَتْ بعِلمِ القُرآنِ...

وأمَّا الحِكمةُ المَقرُونَةُ بالكتابِ، فهي السُّنَّةُ، كذلكَ قالَ الشَّافعيُّ وغيرُهُ منَ الأئمَّةِ.

وقيلَ: هي القضاءُ بالوَحيِ، وتفسيرُها بالسُّنَّةِ أعَمُّ وأشهَرُ»[1].

٣ ـ الأحسَنُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]:

حَيثُ قالَ ـ في المُرادِ بقَولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ ـ: «وأحسَنُ ما قِيلَ في تفسيرِ الآيةِ: أنَّهُ إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ عَمَلَ مَنِ اتَّقاهُ في ذلكَ العَمَلِ، وتَقواهُ فيه أن يكونَ لوَجهِهِ، على مُوافَقَةِ أمرِهِ؛ وهذا إنَّما يَحصُلُ بالعِلمِ»[2].

٤ ـ الأشبَهُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنٗا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرّٗا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٥]:

حَيثُ قالَ: «فالمَثَلُ الأوَّلُ ما ضَرَبَهُ اللهُ سُبحانَهُ لنَفسِهِ وللأوثانِ، فاللهُ سُبحانَهُ هو المالِكُ لكُلِّ شَيءٍ، يُنفِقُ كيفَ يشاءُ على عَبِيدِهِ سِرًّا وجَهرًا ولَيلًا ونهارًا، يَمِينُهُ مَلأَى لا يَغِيضُها نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ؛

---

(١) مدارج السالكين: (٣/ ٣٤٩).

(٢) مفتاح دار السعادة: (١/ ٣٠٣).

والأوثانُ مَملُوكَةٌ عاجزةٌ لا تَقدِرُ على شَيءٍ؛ فكَيفَ تجعَلُونَها شُرَكاءَ لِي، وتَعبُدُونَها من دُونِي مع هذا التَّفاوُتِ العظيمِ والفَرقِ المُبينِ؟! وهذا قَولُ مجاهدٍ وغَيرِه[١].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: هو مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ للمُؤمِنِ والكافِرِ[٢].

ومَثَلُ المؤمنِ في الخَيرِ الَّذي عندَهُ ثمَّ رَزَقَهُ منه رِزْقًا حَسَنًا، فهو يُنفِقُ منه على نفسِهِ وعلى غَيرِهِ سِرًّا وجَهرًا، والكافرُ بمَنزلةِ عبدٍ مملوكٍ عاجزٍ لا يَقدِرُ على شَيءٍ؛ لأنَّهُ لا خيرَ عندَهُ؛ فهل يَستَوِي الرَّجُلانِ عندَ أحدٍ مِنَ العُقَلاءِ؟!

والقَولُ الأوَّلُ أشبَهُ بالمُرادِ؛ فإنَّهُ أظهَرُ في بُطلانِ الشِّركِ، وأوضَحُ عندَ المخاطَبِ، وأعظَمُ في إقامةِ الحُجَّةِ»[٣].

٥ ـ أَهَمُّ وأكمَلُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]:

حَيثُ قالَ: «**والمعنَى:** وآتِنَا ما وَعَدتَّنَا على أَلسِنَةِ رُسُلِكَ؛ من دُخولِ الجَنَّةِ.

وقالت طائفةٌ: **معناهُ:** وآتِنَا ما وَعَدتَّنَا على الإيمانِ برُسُلِكَ...

وقِيلَ: **المعنَى:** آتِنَا ما وَعَدتَّنَا مِنَ النَّصرِ والظَّفَرِ على أَلسِنَةِ الرُّسُلِ.

والأوَّلُ أهَمُّ وأكمَلُ»[٤].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٣١٠)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (٤/ ١٢٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٣٠٨). (٣) إعلام الموقعين: (٢/ ٢٨٣).

(٤) حادي الأرواح: (١٣١).

٦ ـ الأولى:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٧]:

حَيثُ قالَ: «ومنه تسميةُ الجَنَّةِ بدارِ السَّلامِ، وفي إضافتِها إلى السَّلامِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّها إضافةٌ إلى مالِكِها السَّلامِ سبحانَهُ.

الثَّاني: أنَّها إضافةٌ إلى تحيَّةِ أهلِها؛ فإنَّ تَحِيَّتَهُم فيها سَلامٌ.

الثَّالثُ: أنَّها إضافةٌ إلى معنَى السَّلامةِ؛ أيْ: دارُ السَّلامةِ من كُلِّ آفةٍ ونَقصٍ وشَرٍّ.

والثَّلاثةُ مُتلازِمَةٌ، وإن كانَ الثَّالثُ أظهَرَها؛ فإنَّهُ لو كانتِ الإضافةُ إلى مالِكِها لأُضِيفَتْ إلى اسمٍ من أسمائِهِ غيرِ السَّلامِ، وكانَ يُقالُ: دارُ الرَّحمٰنِ، أو: دارُ اللهِ، أو: دارُ المَلِكِ... ونحوُ ذلكَ، فإذا عُهِدَتْ إضافتُها إليهِ، ثمَّ جاءَ دارُ السَّلامِ، حُمِلَتْ على المعهودِ.

وأيضًا: فإنَّ المعهودَ في القُرآنِ إضافتُها إلى صِفَتِهَا، أو إلى أهلِها:

أمَّا الأوَّلُ: فنَحوُ: دارِ القَرارِ، دارِ الخُلدِ، جَنَّةِ المَأوَى، جَناتِ النَّعِيمِ، جَنَّاتِ الفِردَوسِ.

وأمَّا الثَّاني: فنحوُ: دارِ المُتَّقِينَ.

ولم يُعهَدْ إضافتُها إلى اسمٍ من أسماءِ اللهِ في القُرآنِ؛ فالأَولَى حَملُ الإضافةِ على المعهودِ في القُرآنِ»[1].

٧ ـ الأصح:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٦٠١).

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]:

حَيثُ قالَ: «فالله تعالى لا يَغفِرُ شِركَ العادلِينَ به غَيرَهُ؛ كما قالَ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

وأصَحُّ القَولَينِ: أنَّهُم يَعدِلُونَ به غَيرَهُ في العبادةِ والمُوالاةِ والمَحبَّةِ؛ كما في الآية الأخرى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ ـ ٩٨]»(١).

٨ ـ الأقوى:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]:

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾:

فقيلَ: المَملُوءُ، هذا قَولُ جميعِ أهلِ اللُّغَةِ.

قالَ الفَرَّاءُ: المَسجُورُ في كلامِ العَرَبِ المَملُوءُ؛ يُقالُ: سَجَرْتُ الإناءَ، إذا مَلأْتَهُ...

وأقوَى الأقوالِ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ أنَّهُ: المُوقَدُ، وهذا هو المعروفُ في اللُّغَةِ منَ المسجورِ.

ويَدُلُّ عليهِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]:

قالَ عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ: أُوقِدَتْ فصارَتْ نارًا»(٢).

٩ ـ الأَصوَبُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]:

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٥٩٨).

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٨).

حَيثُ قالَ: «وهذا فيه نَفيٌ لسماعِ اللَّغوِ والتَّأثِيمِ، وإثباتٌ لضِدِّهِ وهو السَّلامُ المُنافِي لهما.

فالمَقصُودُ به نَفيُ شَيءٍ وإثباتُ ضِدِّهِ، وعلى هذا: فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ دُخولِهِ تحتَ المُستَثنَى منه؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ زَوالَ هذه الفائدةِ مِنَ الكلامِ.

ومن رَدَّهُ إلى الأوَّلِ، قالَ: لمَّا نَفَى عنهم سماعَ اللَّغوِ والتَّأثِيمِ وهما ممَّا يقالُ، فكأنَّ النَّفسَ تَشوَّفَتْ إلى أنَّهُ هل يُسمَعُ فيها شَيءٌ غيرُهُ؛ فقالَ: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، فعادَ المعنَى إلى: لا يَسمَعُونَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا.

وأنتَ إذا تأمَّلْتَ هذَينِ التَّقدِيرَينِ، رَأيتَ الأوَّلَ أصوَبَ؛ فإنَّهُ نَفَى سماعَ شيءٍ وأثبَتَ ضِدَّهُ.

وعلى الثَّاني: نَفَى سماعَ كُلِّ شَيءٍ إلَّا السَّلامَ، ولَيسَ المعنَى عليهِ، فإنَّهُم يَسمَعُونَ السَّلامَ وغيرَهُ، فتَأمَّلْهُ»(١).

١٠ ـ **الأَبلَغُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]:

حَيثُ قالَ: «وسواءٌ كانَ المَعنَى: ومَثَلُ داعِي الَّذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذي يَنعِقُ بما لا يَسمَعُ منَ الدَّوابِّ إلَّا أصواتًا مُجَرَّدَةً، أو كانَ المعنَى: ومَثَلُ الَّذينَ كَفَرُوا حينَ يُنادَوْنَ كمَثَلِ دَوابِّ الَّذي يَنعِقُ بها فلا تَسمَعُ إلَّا صَوتَ الدُّعاءِ والنِّداءِ؛ فالقَولَانِ مُتلازِمانِ، بل هما واحدٌ، وإن كانَ التَّقديرُ الثَّاني أقرَبَ إلى اللَّفظِ وأبلَغَ في المعنَى؛ فعلى التَّقديرَينِ لم

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٩٦).

يَحصُلْ لهم منَ الدَّعوةِ إلّا الصَّوتُ الحاصلُ للأنعامِ»[١].

١١ ـ المُختارُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤ ـ ٩٥]:

حَيثُ قالَ: «قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، قُلتُ: هذه الآيةُ فيها للنَّاسِ كلامٌ مَعرُوفٌ:

قالُوا: إنها معجزةٌ للنَّبيِّ ﷺ أعجزَ بها اليَهُودَ، ودَعاهُم إلى تمنِّي المَوتِ، وأخبرَ أنَّهُم لا يَتَمَنَّوْنَهُ أبدًا، وهذا عَلَمٌ من أعلامِ نُبُوَّتِهِ ﷺ؛ إذ لا يُمكِنُ الاطِّلاعُ على بواطِنِهِم إلا بأخبارِ الغيبِ، ولم يُنطِقِ اللهُ أَلسِنَتَهُم بتَمَنِّيهِ أبدًا...

وقالت طائفةٌ ـ منهم محمَّدُ بنُ إسحاقَ[٢] وغيرُهُ ـ: هذه من جِنسِ آيةِ المُباهَلَةِ ـ ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وأنَّهُم لمَّا عانَدُوا، ودَفَعُوا الهُدَى عِيانًا، وكَتَمُوا الحَقَّ، دَعاهُم إلى أمرٍ يَحكُمُ بينَهُم وبينَهُ؛ وهو أن يَدعُوا بالمَوتِ على الكاذِبِ المُفتَرِي ـ والتَّمنِّي سؤالٌ ودُعاءٌ ـ فتَمَنَّوُا المَوتَ، وادْعُوا به على المُبطِلِ الكاذِبِ المُفتَرِي[٣]...

---

(١) مفتاح دار السعادة: (١/ ٢٩٤).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر، القرشي المطلبي مولاهم المدني، صاحب السيرة النبوية، توفي سنة: (١٥٠هـ). سير أعلام النبلاء: (٧/ ٣٣)، والتاريخ الكبير: (١/ ٤٠).

(٣) انظر: السيرة لابن هشام: (٢/ ١٩٥)، وتفسير محمد بن إسحاق: (٣٣).

وهذا القَولُ هو الَّذي نَختَارُهُ، واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كتابِهِ»[١].

١٢ ـ وهذا القَولُ أقرَبُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]:

حَيثُ قالَ: «قالَ مُجاهِدٌ: المساكِنُ، والأنعامُ، وسرابيلُ الثِّيابِ والحَدِيدُ؛ يَعرِفُهُ كُفَّارُ قُرَيشٍ ثم يُنكِرُونَهُ بأن يقولُوا: هذا كانَ لآبائِنَا وَرِثْنَاهُ عَنهُم[٢].

وقالَ عَونُ بنُ عبدِ اللهِ[٣]: يقولونَ: لَولَا فُلانٌ، لَكانَ كَذَا وكَذَا[٤].

وقالَ الفَرَّاءُ، وابنُ قُتَيبَةَ: يَعرِفُونَ أنَّ النِّعَمَ مِنَ اللهِ، ولكن يقولونَ: هذه بشَفاعةِ آلهتِنَا[٥].

وقالت طائفةٌ: النِّعمَةُ ههنا: محمَّدٌ ﷺ، وإنكارُها: جَحدُهُم نُبُوَّتَهُ.

وهذا يُروَى عن مُجاهِدٍ[٦]، والسُّدِّيِّ[٧].

وهذا أقرَبُ إلى حقيقةِ الإنكارِ؛ فإنَّهُ إنكارٌ لِمَا هو أجَلُّ النِّعَمِ أن تكونَ نِعمَةً.

وأمَّا على القَولِ الأوَّلِ والثَّاني والثَّالِثِ؛ فإنَّهم لمَّا أضافُوا النِّعمَةَ

---

(١) مدارج السالكين: (٣/ ١٨).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٣٢٥).
(٣) هو: **عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي**، سمع ابن عمر، وأبا هريرة، وغيرهما، وروى عنه الزهري، وأبو الزبير، وغيرهما، وثَّقَهُ يحيى بن معين وغيره، توفي سنة: (١٢٠هـ). الطبقات الكبرى: (٦/ ٣١٣)، وسير أعلام النبلاء: (٥/ ١٠٣).
(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٣٢٦).
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ١١٢)، وتفسير غريب القرآن: (٢٤٨).
(٦) تفسير ابن الجوزي: (٤/ ٤٧٩).
(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٣٢٥).

إلى غيرِ اللهِ، فقد أنكَرُوا نِعمَةَ اللهِ؛ بِنِسبَتِهَا إلى غَيرِهِ»[١].

١٣ ـ الأَوضَحُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]:

حَيثُ قالَ: «فأخبَرَ أنَّ القَولَ المعروفَ ـ وهو الَّذي تَعرِفُهُ القُلُوبُ ولا تُنكِرُهُ ـ والمغفرةَ ـ وهي العَفوُ عمَّن أساءَ إلَيكَ ـ: خَيرٌ منَ الصَّدَقَةِ بالأذَى.

فالقَولُ المعروفُ إحسانٌ وصَدَقَةٌ بالقَولِ، والمغفرةُ إحسانٌ بتَركِ المُؤاخَذَةِ والمُقابَلَةِ؛ فهما نَوعانِ من أنواعِ الإحسانِ، والصَّدَقَةُ المَقرُونَةُ بالأذى حَسَنَةٌ مَقرُونَةٌ بما يُبطِلُها، ولا رَيبَ أنَّ حَسَنَتَيْنِ خَيرٌ من حَسَنَةٍ باطلةٍ.

ويَدخُلُ في المغفرةِ مغفرتُهُ للسَّائِلِ إذا وَجَدَ منهُ بعضَ الجَفوةِ والأذَى له بسَبَبِ رَدِّهِ، فيكونُ عَفوُهُ عَنهُ خَيرًا من أن يَتَصَدَّقَ عليهِ ويُؤذِيَهُ.

هذا على المشهورِ منَ القَولَينِ في الآيةِ.

والقَولُ الثَّاني: أنَّ المغفرةَ منَ اللهِ؛ أيْ: مغفرةٌ لَكُم منَ اللهِ بسَبَبِ القَولِ المَعرُوفِ، والرَّدِّ الجميلِ، خَيرٌ من صدقةٍ يَتبَعُها أذًى.

وفيها قَولٌ ثالثٌ: أيْ: مغفرةٌ وعَفوٌ منَ السَّائلِ إذا رَدَّ وتَعَذَّرَ المَسؤُولُ خَيرٌ من أن يَنالَ بنَفسِهِ صَدَقَةً يَتبَعُها أذًى.

وأَوضَحُ الأقوالِ هو الأوَّلُ، ويَلِيهِ الثَّاني»[٢].

١٤ ـ أَجَلُّ، وأَكبَرُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١]:

---

(١) مفتاح دار السعادة: (١/ ٣٢٥). (٢) طريق الهجرتين: (٦٠٣).

حَيثُ قالَ: «قالَ الحَسَنُ: معناهُ صِراطٌ إِلَيَّ مُستَقِيمٌ»[١].

وهذا يَحتَمِلُ أمرَينِ: أن يكونَ أرادَ به أَنَّهُ من بابِ إقامةِ الأدواتِ بعضِها مقامَ بعضٍ؛ فقامت أداةُ: «عَلَى» مقامَ: «إلى».

والثَّاني: أَنَّهُ أرادَ التَّفسيرَ على المعنَى، وهو الأشبَهُ بطَرِيقِ السَّلَفِ.

أي: صراطٌ مُوَصِّلٌ إِلَيَّ.

وقالَ مُجاهدٌ: «الحَقُّ يَرجِعُ إلى اللهِ، وعليهِ طَرِيقُهُ، لا يُعَرِّجُ على شَيءٍ»[٢].

وهذا مِثلُ قَولِ الحَسَنِ، وأبيَنُ منه، وهو مِن أصَحِّ ما قِيلَ في الآيةِ.

وقيلَ: ﴿عَلَيَّ﴾ فيه للوُجُوبِ؛ أي: عليَّ بيانُهُ وتعريفُهُ والدَّلالةُ عليهِ...

وفي قَولِهِ تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١] قَولٌ ثالثٌ، وهو قَولُ الكِسائيِّ: إنَّهُ على التَّهديدِ والوَعِيدِ[٣]...

مع أنَّ الَّذي قالَهُ السَّلَفُ أَليَقُ بالسِّياقِ، وأَجَلُّ المَعنَيَيْنِ، وأكبَرُهُما»[٤].

١٥ ـ الأَليَقُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابن القَيِّم في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]:

حَيثُ قالَ: «وقولُهُ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، قِيلَ: إنَّهُ تعليلٌ للأمرِ، وقِيلَ: تعليلٌ للخَلقِ، وقِيلَ: المعنَى: اعبُدُوهُ لِتَتَّقُوهُ بعِبادتِهِ، وقيلَ: المعنَى: خَلَقَكُمْ لِتَتَّقُوهُ...

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٧٠).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٧٠). (٣) معاني القرآن للكسائي: (١٧٥).

(٤) مدارج السالكين: (١/ ٦١).

ولِمَن نَصَرَ الأوَّلَ أن يقولَ: لا يَمتَنِعُ أن يكونَ قولُهُ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ تعليلًا للأمرِ بالعبادةِ.

ونَظِيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ فهذا تعليلٌ لكَتبِ الصِّيامِ، ولا يَمتَنِعُ أن يكونَ تَعليلًا للأمرَينِ مَعًا، وهذا هو الأليَقُ بالآيةِ، واللهُ أعلَمُ»(١).

* * *

○ ثانيًا: صِيَغُ التَّرجِيحِ:

استَعمَلَ الإمامُ ابنُ القَيِّم صِيَغًا مُتعدِّدَةً للتَّعبيرِ عنِ القَولِ الَّذي يُرَجِّحُهُ في معنَى الآياتِ الَّتي يُفَسِّرُها، وهذه الصِّيَغُ هي كالتالي:

١ ـ الصَّحِيحُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]:

حَيثُ قالَ: «سُئِلَ أبو بَكرٍ عنِ الكَلالةِ، فقالَ: «إنّي سأقولُ فيها برأيِي، فإن يَكُنْ صَوابًا، فمِنَ اللهِ، وإن يَكُنْ خَطأً، فمِنّي ومِنَ الشَّيطانِ، أراهُ ما خَلا الوَالِدَ والوَلَدَ». . . .

وهذا من ألطَفِ فَهمِ النُّصوصِ وأدَقِّهِ؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ ذَكَرَ الكلالةَ في مَوضِعَينِ منَ القُرآنِ:

ففي أحدِ المَوضِعَيْنِ [النساء: ١٢] وَرِثَ معها الأخُ والأُختُ مِنَ الأُمِّ، ولا رَيبَ أنَّ هذه الكلالةَ ما عَدَا الوَالِدَ والوَلَدَ.

والمَوضِعِ الثَّاني [النساء: ١٧٦] وَرِثَ معها ولدُ الأبوَينِ أوِ الأبُ

---

(١) بدائع الفوائد: (٤/ ١٨٩).

النِّصفَ أوِ الثُّلُثَينِ؛ فاختَلَفَ النَّاسُ في هذه الكلالةِ، والصَّحيحُ فيها قَولُ الصِّدِّيقِ الَّذي لا قَولَ سِواهُ، وهو المُوافِقُ للُغَةِ العَرَبِ»(١).

٢ ـ **الصَّوابُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]:

حَيثُ قالَ: «ومنهُ قَولُ الملائكةِ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾؛ فقيلَ: المعنى: ونُقَدِّسُ أنفُسَنا لَكَ؛ فَعُدِّيَ باللَّامِ، وهذا لَيسَ بشَيءٍ.

والصَّوابُ أنَّ المَعنَى: نُقَدِّسُكَ ونُنَزِّهُكَ عمَّا لا يَلِيقُ بكَ.

هذا قَولُ جُمهورِ أهلِ التَّفسيرِ»(٢).

٣ ـ **التَّحقيقُ:**

ومِثالُ ذلكَ: ما ذكره ابن القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]:

حَيثُ قالَ: «السَّائحُونَ؛ وفُسِّرَتِ السِّياحةُ بالصِّيامِ، وفُسِّرَتْ بالسَّفرِ في طَلَبِ العِلمِ، وفُسِّرَتْ بالجهادِ، وفُسِّرَتْ بدَوامِ الطَّاعةِ.

والتَّحقيقُ فيها: أنَّها سياحةُ القَلبِ في ذِكرِ اللهِ ومَحَبَّتِهِ والإنابةِ إلَيهِ، والشَّوقِ إلى لقائِهِ، ويَتَرَتَّبُ عليها كُلُّ ما ذُكِرَ منَ الأفعالِ؛ ولِذَلِكَ وَصَفَ اللهُ سُبحانَهُ نِساءَ النَّبيِّ ﷺ اللَّاتي لو طَلَّقَ أزواجَهُ بَدَّلَهُ بِهِنَّ بِأَنَّهُنَّ

---

(١) إعلام الموقعين: (٢/ ١٥٤).

(٢) شفاء العليل: (٢/ ٥١٠).

﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، وليسَتْ سياحتُهُنَّ جِهادًا ولا سَفرًا في طَلَبِ عِلمٍ ولا إدامةَ صِيامٍ، وإنَّما هي سياحةُ قُلوبِهِنَّ في مَحَبَّةِ اللهِ تعالى وخَشيَتِهِ والإنابةِ إليهِ وذِكرِهِ»[١].

٤ ـ الرَّاجِحُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣]:

حَيثُ قالَ: «إقسامُهُ ﷻ بِـ: ﴿ٱلۡعَصۡرِ﴾ على حالِ الإنسانِ في الآخرةِ.

هذه السُّورةُ على غايةِ اختِصارِهَا لها شأنٌ عظيمٌ، حتَّى قالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ: لو فَكَّرَ النَّاسُ كُلُّهُم فيها، لَكَفَتْهُم.

﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾: المُقسَمُ به، قِيلَ: هو أوَّلُ الوَقتِ الَّذي يَلِي المَغرِبَ مِنَ النَّهارِ.

وقِيلَ: هو آخِرُ ساعةٍ من ساعاتِهِ.

وقيلَ: المُرادُ صلاةُ العَصرِ.

وأكثَرُ المُفسِّرينَ على أنَّهُ: الدَّهرُ، **وهذا هو الرَّاجِحُ**، وتَسمِيَةُ الدَّهرِ عَصْرًا أمرٌ مَعرُوفٌ في لُغَتِهِم»[٢].

٥ ـ المُتَعَيِّنُ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]:

---

(١) حادي الأرواح: (١٢٥).
(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٥٣).

حَيثُ قالَ: «فإن قِيلَ: ما تَقولُونَ في قولِهِ ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]:

قالَ الشَّافعيُّ: ألَّا تكثُرَ عيالُكُم؛ فدَلَّ على أنَّ قِلَّةَ العيالِ أولَى[١].

قيلَ: قد قالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ ذلكَ، وخالَفَهُ جمهورُ المُفَسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ، وقالوا: معنَى الآيةِ: ذلكَ أدنَى ألا تَجُورُوا ولا تَمِيلُوا؛ فإنَّهُ يُقالُ: عالَ الرَّجلُ يَعُولُ إذا مالَ وجارَ؛ ومنه عَولُ الفرائضِ؛ لأنَّ سِهامَها إذا زادَتْ، دَخَلَها النَّقصُ، ويُقالُ: عالَ يَعِيلُ عَيْلَةً؛ إذا احتاجَ...

لكن يَتَعَيَّنُ الأوَّلُ لوُجوهٍ:

أحدُهَا: أنَّهُ المعروفُ في اللُّغَةِ الَّذي لا يكادُ يُعرَفُ سِواهُ، ولا يُعرَفُ: عالَ يَعُولُ إذا كَثُرَ عيالُهُ، إلَّا في حكايةِ الكسائيِّ[٢]، وسائرُ أهلِ اللُّغَةِ على خِلافِهِ»[٣].

٦ ـ والقَولُ هو:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]:

حَيثُ قالَ: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾، قالَ قتادةُ: وفِيكُمْ من يَسمَعُ كلامَهُم، ويُطِيعُهُم.

وقالَ ابنُ إسحاقَ: وفِيكُم قَومٌ أهلُ مَحَبَّةٍ لهم، وطاعةٍ فيما يَدْعُونَهُم إلَيهِ لشَرَفِهِم فِيهِم.

---

(١) تفسير ابن عطية: (٣/ ٤٩٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (١/ ٢٥٥)، وغريب الحديث: (٤/ ٣٨٣).

(٣) تحفة المودود: (٤٣).

ومعناهُ ـ على هذا القَولِ ـ: وفِيكُم أهلُ سَمعٍ وطاعةٍ لهم، لو صَحِبَهُم هؤلاءِ المنافقُونَ أفسَدُوهُم عَليكُم.

قُلتُ: فتَضمَّنَ: «سَمَّاعِينَ»؛ معنَى: مُستَجِيبِينَ.

وقالَ مُجاهِدٌ، وابنُ زَيدٍ، والكَلبِيُّ: المَعنَى: وفِيكُم عُيُونٌ لهم، يَنقُلُونَ إلَيهِم ما يَسمَعُونَ مِنكُم؛ أي: جَواسِيسُ[(١)].

والقَولُ هو الأوَّلُ؛ كما قالَ تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]؛ أي: قابِلُونَ له، ولم يكن في المؤمنِينَ جواسِيسُ للمُنافِقِينَ؛ فإنَّ المنافقِينَ كانُوا مُختَلِطِينَ بالمؤمنِينَ، يَنزِلُونَ معهم ويَرحَلُونَ، ويُصَلُّونَ معهم، ويُجالِسُونَهُم، ولم يكونُوا مُتَحَيِّزِينَ عَنهُم، قد أرسَلُوا فيهم العُيُونَ يَنقُلُونَ إلَيهِم أخبارَهُم؛ فإنَّ هذا إنَّما يَفعَلُهُ مَن انحازَ عن طائفةٍ، ولم يُخالِطْهَا، وأرصَدَ بَينَهُم عُيُونًا له؛ فالقَولُ قَولُ قَتادةَ وابنِ إسحاقَ، واللهُ أعلَمُ»[(٢)].

٧ ـ وَلَا يُلتَفَتُ إلَى غَيرِ ذَلِكَ:

ومِثالُ ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٣]:

حَيثُ قالَ ـ في سِياقِ ذِكرِهِ أمثِلَةً على نَوعٍ من أنواعِ الاستثناءِ المُنقَطِعِ:

«المِثالُ الثَّالثُ: قولُهُ تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] على أصَحِّ الوُجوهِ في الآيةِ؛ فإنَّه تعالى لمَّا ذَكَرَ العاصِمَ، استَدعَى مَعصُومًا مَفهُومًا منَ السِّياقِ، فكأنَّهُ قِيلَ: لا مَعصُومَ

(١) أخرجه وما قبله الطبري في تفسيره: (١١/ ٤٨٥).
(٢) شفاء العليل: (١/ ٣١٦).

اليَومَ مِن أمرِهِ إلَّا مَن رَحِمَهُ؛ فإنَّهُ لمَّا قالَ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾، بَقِيَ الذِّهنُ طَالِبًا للمَعصُومِ، فكأنَّهُ قِيلَ: فمَنِ الَّذِي يُعصَمُ؟ فأُجِيبَ: لا يُعصَمُ إلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللهُ.

ودَلَّ هذا اللَّفظُ باختصارِهِ وجلالتِهِ وفصاحتِهِ على نَفْيِ كلِّ عاصِمٍ سِواهُ، وعلى نَفْيِ كُلِّ مَعصُومٍ سِوَى مَن رَحِمَهُ اللهُ، فدَلَّ الاستثناءُ على أمرَينِ: على المعصومِ مَن هو، وعلى عاصِمِهِ، وهو ذُو الرَّحمَةِ، وهذا من أبلَغِ الكلامِ وأفصَحِهِ وأوجَزِهِ.

ولا يُلتَفَتُ إلى ما قِيلَ في الآيةِ بعدَ ذلكَ، وقد قالُوا فيها ثلاثةَ أقوالٍ أُخَرَ»(١).

❁ ❁ ❁

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٩٤٠).

المَبْحَثُ الثَّانِي

أساليبُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عِندَهُما

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

أساليبُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ ابنِ تَيْمِيَّةَ

المُرادُ بالأساليبِ هنا: الطُّرُقُ الَّتي يَتَناوَلُ بها المُفَسِّرُ مسائلَ الخلافِ، ويَذكُرُ من خلالِها اختيارَهُ أو ترجيحَهُ لقَولٍ منَ الأقوالِ.

وقدِ استَعمَلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ أساليبَ مُتعدِّدَةً للدَّلالةِ على القَولِ الَّذي يَختارُهُ أو يُرَجِّحُهُ، ومِن أهمِّهَا ما يلي:

١ ـ أن يَذكُرَ الأقوالَ في معنَى الآيةِ بإجمالٍ من غيرِ أن يَذكُرَ القائلِينَ بكُلِّ قَولٍ، ثمَّ يُبيِّنَ المُختارَ، مع بيانِ أسبابِ اختيارِهِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]:

حَيثُ قالَ: «قَولُهُ: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ فيها وَجهانِ:

قِيلَ: هو جوابُ السَّائلِ، وقَولُهُ: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبرُ مبتدأٍ؛ أيْ: هو شَهِيدٌ.

وقِيلَ: هو مُبتَدأٌ، وقَولُهُ: ﴿شَهِيدٌ﴾ خَبَرُهُ؛ فأغنَى ذَلِكَ عن جَوابِ الاستفهامِ.

والأوَّلُ على قراءةِ مَن يَقِفُ على قولِهِ: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، والثَّاني على قراءةِ مَن لا يَقِفُ.

وكِلاهُمَا صحيحٌ، لكنَّ الثَّانِيَ أحسَنُ وأَتَمُّ».

ثم بَيَّنَ دليلَ ذلكَ؛ فقالَ: «وكلُّ أحدٍ يَعلَمُ أنَّ اللهَ أكبَرُ شهادةً، فلَمَّا قالَ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾، عُلِمَ أنَّ اللهَ أكبَرُ شَهادَةً من كُلِّ شَيءٍ، فقِيلَ له: ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾. ولمَّا قالَ: ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾، كانَ في هذا ما يُغنِي عن قولِهِ: إنَّ اللهَ أكبَرُ شهادةً، وذلكَ أنَّ كَونَ اللهِ أكبَرَ شهادةً، هو مَعلُومٌ، ولا يَثبُتُ بمُجَرَّدِ قولِهِ: ﴿أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾، بخِلافِ كَونِهِ شَهِيدًا بَينَهُ وبَينَهُم، فإنَّ هذا ممَّا يُعلَمُ بالنَّصِّ والاستدلالِ، فيَنظُرُ هل شَهِدَ اللهُ بصِدقِهِ، وكَذِبِهم في تكذيبِهِ؟ أم شَهِدَ بكَذِبِهِ وصِدقِهِم في تكذيبِهِ؟ وإذا نَظَرَ في ذلكَ، عَلِمَ أنَّ اللهَ شَهِدَ بصِدقِهِ، وكَذِبِهم بالنَّوعَينِ منَ الآياتِ: بكلامِهِ الَّذي أنزَلَهُ، وبما بَيَّنَ أنَّهُ رَسُولٌ صادقٌ»[1].

٢ ـ أن يَذكُرَ الأقوالَ في معنَى الآيةِ بشَيءٍ منَ التَّفصِيلِ، مع ذِكرِ بعضِ القائلِينَ بكُلِّ قَولٍ، ثُمَّ يَذكُرَ الوُجُوهَ الَّتي تُؤَيِّدُ كُلَّ قَولٍ، مع مُناقشتِها، ثمَّ يُبَيِّنَ اختيارَهُ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧]:

حَيثُ قالَ: «وفي قولِهِ: ﴿يُكَذِّبُكَ﴾ قولانِ:

قِيلَ: هو خطابٌ للإنسانِ؛ كما قالَ مُجاهدٌ، وعِكرِمَةُ، ومُقاتِلٌ، ولم يَذكُرِ البَغَوِيُّ غَيرَهُ[2].

قالَ عِكرِمَةُ: يَقُولُ: فما يُكَذِّبُكَ بعدُ بهذه الأشياءِ الَّتي فُعِلَتْ بِكَ[3].

وعن مُقاتِلٍ: فما الَّذي يَجعَلُكَ مُكَذِّبًا بالجَزاءِ، وزَعَمَ أنَّها نَزَلَتْ

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٣٣). (٢) تفسير البغوي: (٨/ ٤٧٣).
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٢٥).

في عَيَّاشِ بنِ أبي رَبِيعَةَ[1].

والثَّاني: أنَّهُ خِطابٌ للرَّسولِ وهذا أظهَرُ؛ فإنَّ الإنسانَ إنَّما ذُكِرَ مُخبَرًا عنه لم يُخاطَبْ، والرَّسُولُ هو الَّذي أُنزِلَ عليه القُرآنُ والخِطابُ في هذه السُّوَرِ له كقَولِهِ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقولِهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقولِهِ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، والإنسانُ إذا خُوطِبَ، قِيلَ له: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]»[2].

٣ ـ أن يَذكُرَ المسألةَ بالتَّفصِيلِ، مع ذِكرِ مَن قالَ بكُلِّ قَولٍ، والحِرصِ على استيعابِ حُجَجِ كُلِّ فَرِيقٍ، مع المناقشةِ والتَّحليلِ، ويَذكُرَ خِلالَ ذلكَ القَولَ الَّذي يَختارُهُ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]:

حَيثُ قالَ: «قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: وقولُهُ: ﴿فَهَدَىٰ﴾ عامٌّ لوُجوهِ الهداياتِ في الإنسانِ والحَيَوانِ[3].

وقد خَصَّصَ بعضُ المُفَسِّرينَ أشياءَ مِنَ الهِداياتِ:

فقالَ الفَرَّاءُ: «معناهُ: هَدَى وأَضَلَّ واكتَفَى بالواحدِ لدَلالتِها على الأُخرَى»[4].

قال: وقالَ مُقاتِلٌ والكَلبِيُّ: «هَدَى إلى وَطءِ الذُّكُورِ للإناثِ».

وقِيلَ: هَدَى المَولُودَ عِندَ وَضعِهِ إلى مَصِّ الثَّدْيِ.

وقالَ مُجاهِدٌ: «هَدَى النَّاسَ للخَيرِ والشَّرِّ، والبَهائِمَ للمَراتِعِ»[5].

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٨٧٦).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٨٣).
(٣) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٨١).
(٤) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٦).
(٥) تفسير الطبري: (٢٤/ ٣١١).

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: «وهذه الأقوالُ مِثالاتٌ والعُمومُ في الآيةِ أصوَبُ في كُلِّ تَقدِيرٍ، وفي كُلِّ هِدايةٍ»[1].

وقد ذَكَرَ أبو الفَرَجِ بنُ الجَوزِيِّ هذه الأقوالَ وغَيرَها؛ فذَكَرَ سبعة أقوالٍ[2]:

قَدَّرَ السَّعادةَ والشَّقاوةَ، وهَدَى للرُّشدِ والضَّلالةِ؛ قالَهُ مُجاهِدٌ[3].

وقيلَ: جَعَلَ لِكُلِّ دَابَّةٍ ما يُصلِحُها وهَداهَا إليهِ، قالَهُ عَطاءٌ.

وقِيلَ: قَدَّرَ مُدَّةَ الجَنِينِ في الرَّحِمِ ثُمَّ هداهُ للخُروجِ؛ قالَهُ السُّدِّيُّ[4].

وقيل: قَدَّرَهُم ذُكْرَانًا وإناثًا وهَدَى الذُّكُورَ لإتيانِ الإناثِ، قالَهُ مُقاتِلٌ[5].

وقِيلَ: قَدَّرَ فَهَدَى وأَضَلَّ، فحَذَفَ: «وأَضَلَّ»؛ لأنَّ في الكلامِ ما يَدُلُّ عليهِ؛ حكاهُ الزَّجَّاجُ[6].

وقيلَ: قَدَّرَ الأرزاقَ وهَدَى إلى طَلَبِها.

وقيلَ: قَدَّرَ الذُّنُوبَ فَهَدَى إلى التَّوبةِ؛ حَكاهُمَا الثَّعلَبِيُّ[7].

قُلتُ: القَولُ الَّذي حكاهُ الزَّجَّاجُ هو قَولُ الفَرَّاءِ، وهو من جِنسِ قَولِهِ: «إنْ نَفَعَتْ وإن لم تَنفَعْ»، ومن جِنسِ قَولِهِ: «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وَالبَرْدَ»، وقد تَقَدَّمَ ضَعفُ مِثلِ هذا؛ ولهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ مِنَ المُفَسِّرينَ.

---

(١) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٨١).
(٢) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٨٨).
(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٣١١).
(٤) تفسير الثعلبي: (٦/ ٤٣٤).
(٥) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٧٠٠).
(٦) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣١٥).
(٧) انظر: تفسير الثعلبي: (٦/ ٤٣٥)، والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، أحد أوعية العلم، له التفسير الكبير المسمى: «الكشف والبيان»، توفي سنة: (٤٢٧هـ). سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٤٣٥)، وطبقات المفسّرين: (١/ ٢٨).

والأقوالُ الصَّحيحَةُ هي من بابِ المِثالاتِ؛ كما قالَ ابنُ عَطِيَّةَ، وهكذا كثيرٌ من تفسيرِ السَّلَفِ يَذكُرُونَ منَ النَّوعِ مِثالًا لِيُنَبِّهُوا به على غَيرِهِ، أو لحاجةِ المستَمِعِ إلى معرفتِهِ، أو لكونِهِ هو الَّذي يَعرِفُهُ؛ كما يَذكُرُونَ مِثلَ ذلكَ في مواضِعَ كثيرةٍ»(١).

٤ ـ أن يَبدَأَ بذِكرِ القَولِ المختارِ، ويُفَسِّرَ الآيةَ بِناءً عليهِ، ثُمَّ يَذكُرَ القَولَ الآخَرَ، ويُبَيِّنَ وَجهَ ضَعفِهِ باختصارٍ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢]:

حَيثُ قالَ: «واليَمِينُ هنا المُرادُ بها العُهودُ، لا القَسَمُ باللهِ فيما ذَكَرَهُ المُفَسِّرونَ.

وهو كذلكَ، فالنَّبيُّ ﷺ لم يُقاسِمْهُمْ باللهِ عامَ الحُدَيبِيَةِ، وإنَّما عاقَدَهُم عَقْدًا، ونُسخَةُ الكتابِ معروفةٌ، ليسَ فيها قَسَمٌ.

وهذا لأنَّ اليَمِينَ يُقالُ: إنَّما سُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّ المعاهِدَينِ يَمُدُّ كُلٌّ مِنهُما يَمِينَهُ إلى الآخَرِ، ثُمَّ غَلَبَتْ حتَّى صارَ مُجرَّدُ الكلامِ بالعَهدِ يُسَمَّى يَمِينًا.

ويقالُ: سُمِّيَتْ يَمِينًا لأنَّ اليَمِينَ هي القُوَّةُ والشِّدَّةُ؛ كما قالَ تعالى: ﴿لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥]، فلَمَّا كانَ الحَلِفُ مَعقُودًا مُشَدَّدًا، سُمِّيَ يَمِينًا.

فاسمُ اليَمِينِ جَامِعٌ للعَقدِ الَّذي بَينَ العَبدِ وبَينَ رَبِّهِ، وإنْ كانَ نَذْرًا، وللعَهدِ الَّذي بَينَ المخلوقِينَ، ومنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، والنَّهيُ عن نَقضِ العُهودِ وإن لم يكن

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/١٤٦).

فيها قَسَمٌ»[1].

٥ ـ أن يَبدَأَ بذِكرِ الأقوالِ الَّتي قِيلَتْ في معنَى الآيةِ أوِ الكلمةِ، ثُمَّ يَذكُرَ القَولَ المُختارَ أخِيرًا، مع ذِكرِ سَبَبِ اختيارِهِ باختصارٍ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]:

حَيثُ قالَ: «قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾؛ فأَمَرَ بذِكرِ اللهِ في نَفسِهِ، فقد يُقالُ: هو ذِكرُهُ في قَلبِهِ بلا لسانٍ، لقَولِهِ بعدَ ذلكَ: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾.

وقد يقال ـ وهو أَصَحُّ ـ: بل ذِكرُ اللهِ في نَفسِهِ باللِّسانِ مع القَلبِ».

ثمَّ بَيَّنَ شَيخُ الإسلام حُجَّتَهُ؛ فقالَ: «والدَّليلُ على ذلكَ أنَّهُ قالَ: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾، ومعلومٌ أنَّ ذِكرَ اللهِ المَشْرُوعَ بالغُدُوِّ والآصالِ في الصَّلاةِ، وخارِجَ الصَّلاةِ، هو باللِّسانِ مع القَلبِ؛ مِثلُ صلاتَيِ الفَجرِ والعَصرِ، والذِّكرُ المَشرُوعُ عَقِبَ الصَّلاتَينِ.

وما أَمَرَ به النَّبيُّ ﷺ وعَلَّمَهُ وفَعَلَهُ مِنَ الأذكارِ والأدعيةِ المَأثُورَةِ من عَمَلِ اليَومِ واللَّيلةِ، المَشرُوعَةِ طَرَفَيِ النَّهارِ، بالغُدُوِّ والآصالِ.

وقد يَدخُلُ في ذلكَ أيضًا ذِكرُ اللهِ بالقَلبِ فقط، لكن يكونُ الذِّكرُ في النَّفسِ كامِلًا وغيرَ كاملٍ؛ فالكاملُ باللِّسانِ مع القَلبِ، وغيرُ الكامِلِ بالقَلبِ فَقَط».

ثمّ ذَكَرَ شَيخُ الإسلام حُجَّةَ أصحابِ القَولِ الآخَرِ، وأجابَ عنها؛ فقالَ: «وقدِ احتَجَّ بعضُ هؤلاءِ بقَولِهِ: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ

---

(١) الصارم المسلول: (١٨).

بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣]، وجَعَلُوا القَولَ المُسَرَّ في القَلبِ دُونَ اللِّسانِ، لقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

وهذه حُجَّةٌ ضعيفةٌ جِدًّا؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾ يُبَيِّنُ أنَّ القَولَ يُسَرُّ به تارَةً، ويُجهَرُ به أُخرَى، وهذا إنَّما هو فيما يكونُ في القَولِ الَّذي هو بحُروفٍ مَسمُوعَةٍ، وقَولُهُ بعدَ ذلكَ: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ من بابِ التَّنبِيهِ بالأدنَى على الأعلَى، فإنَّهُ إذا كانَ عَلِيمًا بذاتِ الصُّدورِ، فعِلمُهُ بالقَولِ المُسَرِّ والمَجهُورِ به أولَى»[1].

٦ ـ أن يَقتَصِرَ على القَولِ المختارِ، ويَذكُرَهُ بصِيغَةٍ تَدُلُّ على أنَّ هناكَ أقوالًا أُخرَى ليسَتْ في قُوَّتِهِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ [يوسف: ٢٣]:

حَيثُ قالَ: «قَولُ يُوسُفَ ﷺ لمَّا قالت له امرأةُ العزيزِ: ﴿هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣] المرادُ به ـ في أصَحِّ القَولَينِ هنا ـ سَيِّدُهُ، وهو زَوجُها الَّذي اشتَرَاهُ من مِصرَ، الَّذي قالَ لامرأتِهِ: ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗاۚ﴾ [يوسف: ٢١]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]، فلَمَّا وَصَّى به امرأتَهُ فقالَ لها: ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ﴾، قالَ يُوسُفُ: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾، ولهذا قالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، والضَّمِيرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ معلومٌ بينَهُما، وهو سَيِّدُها»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٥/ ١١١).

المَطلَبُ الثَّانِي

أساليبُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

ظَهَرَ لي من خلالِ تَتَبُّعِ مواضعِ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ أنَّ له أساليبَ عديدةً في ذلكَ، وقد كانَ من أشهَرِها ما يَلِي:

١ ـ أن يَذكُرَ الأقوالَ في معنَى الآيةِ بإجمالٍ من غيرِ أن يَذكُرَ القائلِينَ بكُلِّ قَولٍ، ثمَّ يُبَيِّنَ المختارَ، مع بيانِ أسبابِ اختيارِهِ.

وهذا الأُسلوبُ كثيرٌ في اختياراتِهِ؛ لأنَّهُ في الغالبِ يَذكُرُ اختيارَهُ في سِياقِ حديثٍ عن موضوعٍ آخَرَ، والتَّفسيرُ يأتِي تَبَعًا؛ فيَسلُكُ هذا المَسلَكَ لمُناسَبَتِهِ للاختصارِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠]:

حَيثُ قالَ: «وفي تكرارِ هذا الغَضَبِ هنا أقوالٌ:

أحدُهَا: أنَّهُ غَضَبٌ مُتكرِّرٌ في مقابَلةِ تَكرُّرِ كُفرِهِم برَسُولِ اللهِ ﷺ والبَغْيِ عليه ومُحارَبَتِهِ؛ فاستَحَقُّوا بكُفرِهِم غَضَبًا، وبالبَغْيِ والصَّدِّ عنه غَضَبًا آخَرَ.

ونَظِيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، فالعَذَابُ الأوَّلُ بكُفرِهِم، والعَذابُ الَّذي زادَهُم إيَّاهُ بصَدِّهِمُ النَّاسَ عن سبيلِهِ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ الغَضَبَ الأوَّلَ بِتَحْرِيفِهِم وتَبدِيلِهِم وقَتلِهِمُ الأنبياءَ، والغَضَبَ الثَّانِيَ بكُفرِهِم بالمَسِيحِ.

والقَولُ الثَّالثُ: أنَّ الغَضَبَ الأوَّلَ بكُفرِهِم بالمَسِيحِ، والغَضَبَ الثَّانِيَ بكُفرِهِم بمُحمَّدٍ ﷺ.

والصَّحيحُ في الآيةِ أنَّ التَّكرارَ هنا ليسَ المرادُ به التَّثنِيَةَ الَّتي تَشفَعُ الواحدَ، بلِ المرادُ غَضَبٌ بعدَ غَضَبٍ بحَسَبِ تَكرُّرِ كُفرِهِم وإفسادِهِم وقَتلِهِمُ الأنبياءَ، وكُفرِهِم بالمَسِيحِ وبمحمَّدٍ ﷺ، ومعاداتِهِم لرُسُلِ اللهِ، إلى غَيرِ ذلكَ منَ الأعمالِ الَّتي كُلُّ عَمَلٍ منها يَقتَضِي غَضَبًا على حِدَتِهِ.

وهذا كما في قولِهِ: ﴿...فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٣ ـ ٤]؛ أي: كَرَّةً بعدَ كَرَّةٍ لا مَرَّتَينِ فقط.

وقَصدُ التعدُّدِ في قَولِهِ: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ﴾ [البقرة: ٩٠]ـ: أظهَرُ.

ولا رَيبَ أنَّ تَعطيلَهُم ما عَطَّلُوهُ من شرائعِ التَّوراةِ وتَحرِيفَهُم وتَبدِيلَهُم يَستَدْعِي غَضَبًا، وتَكذِيبَهُمُ الأنبياءَ يَستَدعِي غَضَبًا آخَرَ، وقَتلَهُم إيَّاهُم يَستَدعِي غَضَبًا آخَرَ، وتَكذِيبَهُم المَسِيحَ وطَلَبَهُم قَتْلَهُ ورَميَهُم أُمَّهُ بالبُهتانِ العظيمِ يَستَدعِي غَضَبًا، وتَكذِيبَهُم النَّبيَّ ﷺ يَستَدعِي غَضَبًا، ومُحارَبَتَهُم له وأَذاهُم لأتباعِهِ يَقتَضِي غَضَبًا، وصَدَّهُم مَن أرادَ الدُّخولَ في دِينِهِ عَنهُ يَقتَضِي غَضَبًا؛ فهمُ الأُمَّةُ الغَضَبِيَّةُ ـ أعاذَنَا اللهُ من غَضَبِهِ ـ فهي الأُمَّةُ الَّتي باءَتْ بغَضَبِ اللهِ المُضاعَفِ المُتكرِّرِ»[1].

٢ ـ أن يَذكُرَ الأقوالَ في معنَى الآيةِ بشَيءٍ منَ التَّفصِيلِ، مع ذِكرِ بعضِ القائلِينَ بكُلِّ قَولٍ، ثُمَّ يَذكُرَ الوُجوهَ الَّتي تُؤَيِّدُ كُلَّ قَولٍ، مع مُناقَشَتِها، ثُمَّ يُبيِّنَ اختيارَهُ.

وهذا الأُسلوبُ يَسلُكُهُ ابنُ القَيِّمِ عندَما يَقصِدُ تحريرَ المسألةِ؛ لأنَّها مُرتَبِطَةٌ ارتِباطًا وَثِيقًا بالمَوضُوعِ الَّذي يُقرِّرُهُ.

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٣٦).

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]:

حَيثُ قالَ: «وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ﴾:

قالَ سعيدٌ عن قتادةَ: ذُكِرَ لنا: أنَّهُ كانَ بَينَ آدمَ ونُوحٍ ـ عَلَيهما السَّلامُ ـ عَشرَةُ قُرونٍ كُلُّهُم على الهُدَى، وعلى شريعةٍ منَ الحَقِّ، ثُمَّ اختَلَفُوا بعدَ ذلكَ؛ فبَعَثَ اللهُ ﷻ نُوحًا، وكانَ أوَّلَ رسولٍ بَعَثَهُ اللهُ تعالى إلى أهلِ الأرضِ، وبُعِثَ عندَ الاختلافِ بينَ النَّاسِ وتَرْكِ الحَقِّ[(١)].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: «كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحدةً: كانُوا على الإسلامِ كُلُّهُم»[(٢)].

وهذا هو القَولُ الصَّحيحُ في الآيةِ.

وقد رَوَى عطيَّةُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄: «كانُوا أُمَّةً واحدةً، كانُوا كُفَّارًا»[(٣)].

وهذا قَولُ الحَسَنِ وعطاءٍ، قالا: كانَ النَّاسُ من وَقتِ وفاةِ آدمَ إلى مَبعَثِ نُوحٍ ـ عليهما السَّلامُ ـ أُمَّةً واحدةً، على مِلَّةٍ واحدةٍ، وهي الكُفرُ،

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٤/ ٢٧٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٢/ ٣٧٧).
(٢) عزاه السيوطي في الدر لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي يعلى، والطبراني: (٢/ ٢٩٦).
وانظر: التفسير الصحيح: (١/ ٣٢٣).
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٣/ ٦٢٥).

كانُوا كُفَّارًا كُلُّهُم أمثالَ البهائمِ، فبَعَثَ اللهُ نُوحًا وإبراهيمَ والنَّبِيِّينَ(١).

وهذا القَولُ ضعيفٌ جِدًّا، وهو مُنقَطِعٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، والصَّحيحُ عنه خِلافُهُ. . .

عن عِكرمةَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ: «كانُوا على الإسلامِ كُلُّهُم».

وهذا هو الصَّوابُ قَطْعًا؛ فإنَّ قِراءةَ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ: «فاختَلَفُوا فبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ»(٢).

ويَشهَدُ لهذه القِراءةِ: قَولُهُ تعالى ـ في سورةِ يُونُسَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [يونس: ١٩].

والمقصودُ: أنَّ العَدُوَّ كادَهُم وتَلاعَبَ بهم حتَّى انْقَسَمُوا قِسمَينِ، كُفَّارًا ومُؤمِنِينَ، فكادَهُم بعبادةِ الأصنامِ، وإنكارِ البَعثِ»(٣).

٣ ـ أن يَذكُرَ المسألةَ بالتَّفصِيلِ، مع ذِكرِ مَن قالَ بكُلِّ قَولٍ، والحِرصِ على استيعابِ حُجَجِ كُلِّ فَرِيقٍ، مع المناقشةِ والتَّحليلِ، ويَذكُرَ خِلالَ ذلكَ القَولَ الَّذي يَختارُهُ:

وهذا الأُسلوبُ يَسلُكُهُ عندَما تكونُ المسألةُ منَ المسائلِ الَّتي فيها خِلافٌ يحتاجُ إلى تحريرٍ وتفصيلٍ، وهي المسائلُ المشكِلةُ في الغالبِ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]:

---

(١) تفسير الوسيط للواحدي: (١/ ٣١٥).

(٢) أخرجها الطبري في تفسيره: (٣/ ٦٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٢/ ٣٧٦).

(٣) إغاثة اللهفان: (٢/ ٢٩٢).

حَيثُ قالَ: «ومن ذلكَ اختِلافُهُم في الأقراءِ؛ هل هي الحِيَضُ أوِ الأطهارُ؟:

فقالَ أكابِرُ الصَّحابةِ: إنَّها الحِيَضُ، هذا قَولُ أبي بَكرٍ، وعُمَرَ، وعُثمانَ، وعليٍّ، وابنِ مَسعُودٍ، وأبي مُوسَى، وعُبادةَ بنِ الصَّامتِ، وأبي الدَّرْداءِ، وابنِ عبَّاسٍ، ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ!

وهو قَولُ أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ كُلِّهِم؛ كعَلقَمَةَ، والأَسوَدِ، وإبراهيمَ، وشُرَيحٍ، وقَولُ الشَّعبِيِّ، والحَسَنِ، وقتادةَ.

وقولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ: سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، وطَاوُوسٍ.

وهو قَولُ: سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ.

وهو قَولُ أئمَّةِ الحديثِ: كإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، وأبي عُبَيدٍ القاسمِ، والإمامِ أحمَدَ... وهو قَولُ أئمَّةِ أهلِ الرَّأيِ؛ كأبي حَنِيفَةَ وأصحابِهِ.

وقالت طائفةٌ: الأقراءُ: الأَطهارُ، وهذا قَولُ عائشةَ أمِّ المؤمنِينَ، وزَيدِ بنِ ثَابِتٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ.

ويُروَى عنِ الفُقهاءِ السَّبْعَةِ، وأبانَ بنِ عُثمانَ، والزُّهرِيِّ، وعامَّةِ فُقَهاءِ المدينةِ، وبه قالَ مالكٌ، والشَّافعيُّ، وأحمدُ في إحدَى الرِّوايتَينِ عنه...

فهذا تقريرُ مذاهبِ النَّاسِ في الأقراءِ[1].

قالَ مَن نَصَّ (أنَّها الحَيضُ) الدَّلِيلُ عليه وُجُوهٌ:

أَحَدُها أنَّ قَولَهُ تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ إمَّا أن يُرادَ به الأطهارُ فقط، أوِ الحِيَضُ فقط، أو مَجمُوعُهُما:

والثالثُ مُحالٌ إجماعًا، حتَّى عندَ مَن يَحمِلُ اللَّفظَ المُشتَرَكَ على مَعنَيَيْهِ.

---

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص: (١/ ٤٤٦)، وأحكام القرآن لابن العربي: (١/ ٢٥٠).

وإذا تَعَيَّنَ حَمْلُهُ على أحدِهِمَا، فالحَيضُ أولَى به لِوُجُوهٍ:

أحَدُها: أنَّها لو كانتِ الأطهارَ، فالمُعتَدَّةُ بها يَكفِيهَا قُرْءانِ، ولَحظَةٌ مِنَ الثَّالثِ؛ وإطلاقُ الثَّلاثةِ على هذا مجازٌ بَعِيدٌ؛ لنَصِّيَّةِ الثَّلاثةِ في العَدَدِ المخصوصِ. . .

الثَّاني: أنَّ استعمالَ القُرءِ في الحَيضِ أظهَرُ منه في الطُّهرِ؛ فإنَّهم يَذكُرُونَهُ تَفسِيرًا للَفْظِهِ، ثم يُردِفُونَهُ بقَولِهِم: «وقِيلَ»، أو: «قالَ فُلانٌ»، أو: «يُقالُ» ـ: على الطُّهرِ، أو: «وهو أيضًا الطُّهرُ»؛ فيَجعَلُونَ تَفسِيرَهُ بالحَيضِ كالمُستَقِرِّ المعلومِ المُستَفِيضِ، وتفسيرُهُ بالطُّهرِ قَولٌ قِيلَ. . .

الثَّالثُ: أنَّ لَفظَ القُرءِ لم يُستَعْمَلْ في كلامِ الشَّارعِ إلا للحَيضِ، ولم يَجِئْ عنهُ في مَوضِعٍ واحدٍ استعمالُهُ للطُّهرِ؛ فحَمْلُهُ في الآيةِ على المعهودِ المَعرُوفِ من خطابِ الشَّارعِ أولَى، بل مُتَعَيِّنٌ، فإنَّهُ ﷺ قالَ للمُستحاضَةِ: (**دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ**)[1]، وهو ﷺ المُعبِّر عنِ اللهِ تعالى، وبلُغَةِ قومِهِ نَزَلَ القُرآنُ؛ فإذا وَرَدَ المشتَرَكُ في كلامِهِ على أحدِ مَعنَيَيْهِ، وَجَبَ حَملُهُ في سائرِ كلامِهِ عليهِ، إذا لم تَثبُتْ إرادةُ الآخرِ في شَيءٍ من كلامِهِ البَتَّةَ، ويَصِيرُ هو لُغةَ القُرآنِ الَّتي خُوطِبْنَا بها ـ وإنْ كانَ له معنًى آخَرُ في كلامِ غَيرِهِ ـ، ويَصِيرُ هذا المعنَى الحقيقةَ الشَّرعيَّةَ في تخصيصِ المُشتَرَكِ بأحدِ مَعنَيَيْهِ، كما يُخَصُّ المُتواطِئُ بأحدِ أفرادِهِ، بل هذا أولَى؛ لأنَّ أغلَبَ أسبابِ الاشتراكِ تَسمِيَةُ أحدِ القَبِيلَتَينِ الشَّيءَ باسمٍ، وتسميةُ الأُخرَى بذلكَ الاسمِ مُسَمًّى آخَرَ، ثم تَشِيعُ الاستعمالاتُ. . . فإذا ثَبَتَ استعمالُ الشَّارعِ لَفظَ القُروءِ في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض، باب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض: (ح٣١٤)، (٢/ ٤٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في المستحاضة: (ح٦١٥)، (٢/ ٢٧٩)، وأحمد في مسنده: باقي مسند الأنصار: (ح٢٤٥٠٠)، (٥٢/ ١٥٧).

الحِيَضِ، عُلِمَ أنَّ هذا لُغَتُهُ، فيَتَعَيَّنُ حَملُهُ على ما في كلامِهِ.

ويُوضِّحُ ذلكَ: ما في سِياقِ الآيةِ من قولِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾، وهذا هو الحَيضُ والحَملُ عندَ عامَّةِ المُفسِّرينَ، والمخلوقُ في الرَّحِمِ إنَّما هو الحَيضُ الوُجُودِيُّ، ولهذا قالَ السَّلَفُ والخَلَفُ: هو الحَمْلُ والحَيْضُ، وقالَ بَعضُهُم: الحَملُ، وبعضُهُم: الحَيضُ، ولم يَقُلْ أحدٌ قَطُّ: إنَّهُ الطُّهرُ؛ ولهذا لم يَنقُلْهُ مَن عُنِيَ بجَمعِ أقوالِ أهلِ التَّفسيرِ؛ كابنِ الجَوزيِّ وغَيرِهِ.

وأيضًا؛ فقد قالَ سبحانَهُ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فجَعَلَ كُلَّ شَهرٍ بإزاءِ حَيضَةٍ، وعَلَّقَ الحُكمَ بعَدَمِ الحَيْضِ لا بِعَدَمِ الطُّهرِ منَ الحَيضِ...

وأيضًا: فالمَقصُودُ الأصليُّ منَ العِدَّةِ إنَّما هو استبراءُ الرَّحِمِ، وإنْ كانَ لها فَوائِدُ أُخَرُ، ولِشَرَفِ الحُرَّةِ المَنكُوحَةِ وخَطَرِها جُعِلَ العَلَمُ الدَّالُّ على براءةِ رَحِمِهَا ثلاثةَ أَقْرَاءٍ؛ فلو كانَ القُرءُ: هو الطُّهْرَ، لم تَحصُلْ بالقُرءِ الأوَّلِ دَلالةٌ، فإنَّهُ لو جامَعَها في الطُّهرِ، ثمَّ طَلَّقَها، ثمَّ حاضَتْ كانَ ذلكَ قُرءًا مَحسُوبًا منَ الأقراءِ عندَ مَن يقولُ: الأقراءُ الأطهارُ، ومعلومٌ أنَّ هذا لم يَدُلَّ على شيءٍ، وإنَّما الَّذي يَدُلُّ على البراءةِ الحَيْضُ الحاصلُ بعدَ الطَّلاقِ، ولو طَلَّقَهَا في طُهرٍ، لم يُصِبْهَا فيه، فإنَّما يُعلَمُ هنا بَراءَةُ الرَّحِمِ بالحَيضِ المَوجُودِ قبلَ الطَّلاقِ، والعِدَّةُ لا تكونُ قبلَ الطَّلاقِ؛ لأنَّها حُكمُهُ، والحُكمُ لا يَسبِقُ سَبَبَهُ، فإذا كانَ الطُّهْرُ المَوجُودُ بعدَ الطَّلاقِ لا دَلالَةَ له على البَراءَةِ أصلًا، لم يَجُزْ إدخالُهُ في العِدَدِ الدَّالَّةِ على براءةِ الرَّحِمِ، وكانَ مَثَلُهُ كمَثَلِ شاهدٍ غيرِ مَقبُولٍ، ولا يجوزُ تعليقُ الحُكمِ بشهادةِ شَاهِدٍ لا شهادةَ له.

يُوَضِّحُهُ: أنَّ العِدَّةَ في المَنكُوحاتِ؛ كالاستبراءِ في المَملُوكاتِ.

وقد ثَبَتَ بصَرِيحِ السُّنَّةِ أنَّ الاستبراءَ بالحَيضِ لا بالطُّهرِ؛ فكذلكَ العِدَّةُ؛ إذ لا فَرْقَ بَينَهُما إلَّا بتَعَدُّدِ العِدَّةِ، والاكتفاءِ بالاستبراءِ بقُرءٍ واحدٍ، وهذا لا يُوجِبُ اختِلَافَهُما في حقيقةِ القُرءِ، وإنَّما يَختَلِفَانِ في القَدْرِ المُعتَبَرِ منهما. . .

وأيضًا؛ فالأدلَّةُ والعلاماتُ والحُدُودُ والغاياتُ إنَّما تَحصُلُ بالأُمورِ الظَّاهرةِ المُتَمَيِّزَةِ عن غَيرِهَا، والطُّهرُ هو الأمرُ الأصليُّ؛ ولهذا مَتَى كانَ مُستَمِرًّا مُستَصْحَبًا، لم يكن له حُكمٌ يُفرَدُ به في الشَّريعةِ، وإنَّما الأمرُ المُتَمَيِّزُ هو الحَيضُ؛ فإنَّ المرأةَ إذا حاضَتْ، تَغَيَّرَتْ أحكامُهَا؛ من بُلوغِهَا، وتحريمِ العباداتِ عليها؛ منَ الصَّلاةِ والصَّومِ والطَّوَافِ واللُّبثِ في المسجدِ. . . وغيرِ ذلكَ منَ الأحكامِ».

ثم عَقَدَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ فَصْلًا في بيانِ أَدِلَّةِ أصحابِ القَولِ الثَّاني، وجوابِهِم عن أدلَّةِ أصحابِ القَولِ الأوَّلِ، ثمَّ قالَ مُبَيِّنًا رَأْيَهُ ومَوقِفَهُ من هذَينِ القَولَينِ: «فهذا ما احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ استِدْلالًا وجوابًا، وهذا مَوضِعٌ لا يُمكِنُ فيه التَّوسُّطُ بينَ الفَرِيقَينِ؛ إذ لا تَوَسُّطَ بينَ القَولَينِ؛ فلا بُدَّ منَ التَّحيُّزِ إلى أحدِ الفِئَتَيْنِ، ونحنُ مُتَحَيِّزُونَ في هذه المسألةِ إلى أكابرِ الصَّحابةِ، وقائلونَ فيها بقَولِهِم: إنَّ القُرءَ الحَيضُ، وقد تَقَدَّمَ الاستدلالُ على صِحَّةِ هذا القَولِ، فنُجِيبُ عمَّا عارَضَ به أربابُ القولِ الآخَرِ، لِيَتَبَيَّنَ ما رَجَّحْنَاهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ»[1].

٤ ـ أن يَبدَأَ بذِكرِ القَولِ المُختارِ، ويُفَسِّرَ الآيَةَ بِناءً عليه، ثمَّ يَذكُرَ القَولَ الآخَرَ، ويُبَيِّنَ وَجهَ ضَعفِهِ باختصارٍ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى:

---

(١) زاد المعاد: (٥/ ٦٠٠).

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١]:

حَيثُ قالَ: «واختُلِفَ في الضَّميرِ في ﴿يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾؛ فقيلَ: هو ضَمِيرُ الكتابِ الَّذي أُوتُوهُ؛ قالَ ابنُ مَسعودٍ: «يُحِلُّونَ حَلالَهُ، وَيُحَرِّمُونَ حَرامَهُ، وَيَقْرَؤُونَهُ كَمَا أُنزِلَ، وَلَا يُحَرِّفُونَهُ عَن مَوْضِعِهِ»[1].

قالوا: وأُنزِلَتْ في مُؤمِنِي أهلِ الكتابِ.

وقيلَ: هذا وَصفٌ للمُسلِمِينَ، والضَّميرُ في: ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾: للكِتابِ الَّذي هو القُرآنُ، وهذا بَعِيدٌ؛ إذ عُرْفُ القُرآنِ يَأباهُ»[2].

٥ ـ أن يَبدَأ بذِكرِ الأقوالِ الَّتي قِيلَتْ في معنَى الآيةِ أوِ الكلمةِ، ثمَّ يَذكُرَ القَولَ المُختارَ أخِيرًا، مع ذِكرِ سَبَبِ اختيارِهِ باختصارٍ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]:

حَيثُ قالَ: «ومنهُ قَولُ الملائكةِ: ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾؛ فقيلَ: المعنى: ونُقَدِّسُ أنفُسَنا لَكَ؛ فَعُدِّيَ باللَّامِ، وهذا لَيسَ بشَيءٍ.

والصَّوابُ أنَّ المَعنَى: نُقَدِّسُكَ ونُنَزِّهُكَ عمَّا لا يَلِيقُ بكَ.

هذا قَولُ جُمهورِ أهلِ التَّفسيرِ...

وقالَ بَعضُهُم: نُنَزِّهُكَ عنِ السُّوءِ؛ فلا نَنْسُبُهُ إلَيكَ، واللَّامُ فيه على حَدِّها في قَولِهِ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]؛ لأنَّ المعنَى تَنزِيهُ اللهِ لا تَنزِيهُ نُفُوسِهِم لأجْلِهِ.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢/ ٥٦٧)، وتفسير ابن مسعود: (٢/ ٧٣).

(٢) مفتاح دار السعادة: (١/ ٣٤٩).

قُلتُ: ولهذا قُرِنَ هذا اللَّفظُ بقولِهم: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾؛ فإنَّ التَّسبيحَ تَنزيهُ اللهِ سُبحانَهُ عن كُلِّ سُوءٍ»(١).

٦ ـ أن يَقتَصِرَ على القَولِ المختارِ، ويَذكُرَهُ بصِيغَةٍ تَدُلُّ على أنَّ هناكَ أقوالًا أُخرَى لَيسَتْ في قُوَّتِهِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّم في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]:

حَيثُ قالَ: «وأحسَنُ ما قِيلَ في تفسيرِ الآيةِ: أنَّهُ إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ عَمَلَ مَنِ اتَّقاهُ في ذلكَ العَمَلِ، وتَقوَاهُ فيه أن يكونَ لوَجهِهِ، على مُوافَقَةِ أَمرِهِ؛ وهذا إنَّما يَحصُلُ بالعِلمِ»(٢).

وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّهُ ليسَ للإمامِ ابنِ القَيِّمِ مَنهَجٌ واحدٌ في الأساليبِ الَّتي يَتَناوَلُ بها مسائلَ الخِلافِ والَّتي يَختارُ فيها قَولًا يَراهُ مُقَدَّمًا على غَيرِهِ منَ الأقوالِ.

ولعلَّ السَّبَبَ في ذلكَ هو أنَّ ذِكرَهُ للخِلافِ في التَّفسيرِ، واختيارَهُ لِمَا يَختارُ منَ الأقوالِ يَأتِي تَبَعًا لا استِقلَالًا؛ فهو يَأتِي في الغالبِ في سِياقِ تقريرِ مسائلَ عِلمِيَّةٍ أُخرَى.

❁ ❁ ❁

---

(١) شفاء العليل: (٢/ ٥١٠).

(٢) مفتاح دار السعادة: (١/ ٣٠٣).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

قَوَاعِدُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ عِندَهُما

القَواعِدُ: جَمعُ قاعدةٍ، والقاعدةُ في اللُّغَةِ: أساسُ الشَّيءِ، سواءٌ كانَ هذا الشَّيءُ حِسِّيًا؛ كقَواعدِ البَيتِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، أو مَعنَوِيًّا؛ كقولِنَا: قواعدُ الدِّينِ؛ أيْ: دَعائِمُهُ الَّتي يقومُ عليها(١).

وتُعَرَّفُ القاعدةُ في الاصطلاحِ بأَنَّها: قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ مُنطَبِقَةٌ على جميعِ جُزئِيَّاتِهَا(٢).

وهي عِندَ الفُقهاءِ: حُكمٌ أغلَبِيٌّ يَنطَبِقُ على مُعظَمِ جُزئِيَّاتِهِ؛ وذلكَ كقَولِهِم: «الأُمُورُ بِمقاصِدِهَا»، «اليَقِينُ لا يَزُولُ بالشَّكِّ»... وغيرِ ذلكَ(٣).

والمُرادُ بقواعدِ الاختيارِ هنا: الأُمورُ الأغلَبِيَّةُ الَّتي يَعتَمِدُها المُفَسِّرُ في التَّفسيرِ لِيَتَوَصَّلَ بها إلى معرفةِ المختارِ منَ الأقوالِ.

والمُرادُ بقواعدِ التَّرجيحِ هنا: القَواعدُ الَّتي يَعتَمِدُها المُفَسِّرُ في التَّفسيرِ لِيَتَوَصَّلَ بها إلى تَرجِيحِ القَولِ الرَّاجحِ، أو إلى رَدِّ القَولِ الضَّعيفِ أوِ الباطلِ(٤).

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ: (٣/ ٣٨٣)، ومختار الصحاح: مادة: (ق ع د): (٤٧٩)، والقواعد الفقهية: (٣٩).

(٢) التعريفات للجرجاني: (١٨٥).

(٣) شرح القواعد الفقهية: (٣٣).

(٤) اختيارات ابن القيِّم للقحطاني: (٨٩).

وإن ممَّا مَيَّزَ اختياراتِ وترجيحاتِ الإمامَينِ ابنِ تَيْمِيَّةَ وابنِ القَيِّمِ كونَها مَبنِيَّةً على أدِلَّةٍ صحيحةٍ، وقواعِدَ مُنضَبِطَةٍ، وإلَيكَ هذه القواعدَ، مع ذِكرِ بَعضِ الأمثلةِ المُوَضِّحَةِ لذلكَ:

المَطلَبُ الأوَّلُ

قَواعِدُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عندَ ابنِ تَيمِيَّةَ

١ ـ قاعدةٌ: القَولُ الَّذي تُؤَيِّدُهُ آياتٌ قُرآنِيَّةٌ مُقَدَّمٌ على ما عَدِمَ ذلكَ[١]:

أجمَعَ العُلماءُ على أنَّ أشرَفَ أنواعِ التَّفسيرِ وأجَلَّها تفسيرُ كتابِ اللهِ بكتابِ اللهِ، إذ لا أحدَ أعلَمُ بمعنَى كلامِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ منَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ.

يقولُ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: «تفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ أحسَنُ، وأشرَفُ، وأصَحُّ طُرقِ التَّفسيرِ، فما أُجمِلَ في مكانٍ، فإنه قد فُسِّرَ في مَوضِعٍ آخَرَ، وما اختُصِرَ في مكانٍ، فقد بُسِطَ في مَوضِعٍ آخَرَ»[٢].

ويقولُ: «ومَن تَدَبَّرَ القُرآنَ، وَجَدَ بعضَهُ يُفسِّرُ بَعضًا»[٣].

وقدِ اعتَنَى شيخُ الإسلامِ بهذه الطَّريقةِ عنايةً فائقةً، فلا يكادُ يَتَكَلَّمُ عن آيةٍ إلَّا ويَذكُرُ نظائرَها من آياتِ القُرآنِ ويُرَجِّحُ في ضَوءِ ذلكَ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا﴾ [الذاريات: ٣]؛ حيثُ اختارَ أنَّها الكواكبُ، لدَلالةِ القُرآنِ على ذلكَ؛ فقالَ: «وقد قيلَ: إنَّها السُّفُنُ، ولكنِ الأنسَبُ أن تكونَ الكواكبَ

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٣١٥).
(٢) مقدمة في أصول التفسير: (٨٢).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٥٢٢).

المذكورةَ في قولِهِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٦]؛ فسَمَّاها جوارِيَ»[١].

٢ ـ قاعدةٌ: «كُلُّ قَولٍ خالَفَ ما دل عليه الحديث النبوي فهو باطل أو مردود»[٢]:

فقد قَرَّرَ شيخُ الإسلامِ أنَّهُ إذا ثَبَتَ التَّفسيرُ النَّبوِيُّ لم يَجُزِ العُدُولُ عنهُ إلى غَيرِهِ.

وذلكَ لأنَّ السُّنَّةَ شارحةٌ للقُرآنِ مُبينَةٌ له[٣].

يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِمَّا يَنبَغِي أن يُعلَمَ: أنَّ الألفاظَ الموجودةَ في القُرآنِ والحديثِ إذا عُرِفَ تَفسِيرُها من جهةِ النَّبيِّ ﷺ لم يُحتَجْ في ذلكَ إلى الاستدلالِ بأقوالِ أهلِ اللُّغَةِ ولا غَيرِهِم»[٤].

وكانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَتَحَرَّى الصِّحَّةَ فيما يَذكُرُهُ منَ الأحاديثِ في تفسيرِهِ، ويَرَى أنَّ الحديثَ الضَّعيفَ لا تقومُ به حُجَّةٌ في مُعارضةِ الكتابِ والسُّنَّةِ[٥].

وقدِ استَدَلَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالسُّنَّةِ في ترجيحِ بعضِ الأقوالِ على بعضٍ في مواضِعَ كثيرةٍ، كما رَدَّ التَّفاسيرَ المخالِفَةَ لِمَا ثَبَتَ عنِ النَّبيِّ ﷺ.

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠]؛ حيثُ رَجَّحَ أنَّ معنَى الآيةِ: هل من زيادةٍ تُزادُ فِيَّ، واستَدَلَّ على ذلكَ بقولِهِ ﷺ: **(لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِن مَزِيدٍ؟! حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ)**[٦].

---

(١) الجواب الصحيح: (٥/٢٠٨).
(٢) قواعد الترجيح: (١/١٩٦).
(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير: (٨٢)، ومجموع الفتاوى: (٣/١٣٨).
(٤) مجموع الفتاوى: (٧/٢٨٦).
(٥) مجموع الفتاوى: (٣٢/١١٦).
(٦) مجموع الفتاوى: (١٦/٤٦).

٣ ـ قاعدةٌ: «تفسيرُ جمهورِ السَّلَفِ مُقدَّمٌ على كُلِّ تَفسِيرٍ شاذٍّ»(١):

وهذه القاعدةُ من أكثَرِ القواعدِ المعتبرةِ عندَ شيخِ الإسلامِ، ولذا تَنَوَّعَتْ عباراتُهُ في ذلكَ، ومنها: «عامَّةُ السَّلَفِ والخَلَفِ»، «كثيرٌ مِنَ السَّلَفِ»، «عامَّةُ المُفَسِّرينَ»... ونحوُ ذلكَ مِنَ العباراتِ.

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]:

حيثُ تساءَلَ: هلِ المُرادُ بقولِهِ: ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾ مَن هو بعدَ نُزُولِ القُرآنِ مُتَدَيِّنٌ بدِينِ أهلِ الكتابِ.

أوِ المُرادُ: مَن كانَ آباؤُهُ قد دخلوا في دِينِ أهلِ الكتابِ قبلَ النَّسخِ والتَّبدِيلِ؟

ثُمَّ رَجَّحَ الأوَّلَ، وذَكَرَ أنَّهُ: «هو قَولُ جمهورِ المسلمِينَ منَ السَّلَفِ والخَلَفِ»(٢).

٤ ـ قاعدةٌ: «القَولُ المُوافِقُ لمُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مُقَدَّمٌ على ما خالَفَهُ»(٣):

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]:

---

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٢٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣٥/ ٢١٩).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٣٢٨).

حيثُ إنَّ مِن معتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ صَونَ كلامِ اللهِ عنِ التَّناقُضِ: فالقَولُ الَّذي يُفضِي إلى مُناقَضَةِ كلامِ اللهِ بعضِهِ لبَعضٍ، قَولٌ مَردُودٌ.

ولذا قالَ شيخُ الإسلام في تَفسِيرِ هذه الآيةِ: «المعنَى: ما أَوصَلْتَ الرَّميَ إذ حَذَفْتَهُ، ولكنَّ اللهَ أَوصَلَهُ، وهَزَمَهُم به.

فالَّذي أَثبَتَهُ اللهُ لنَبيِّهِ، غيرُ الَّذي نَفاهُ عنهُ، وقد أثبَتَ له رَمْيًا بقَولِهِ: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، ونَفَى عنهُ رَمْيًا بقَولِهِ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾؛ فكانَ هذا غيرَ هذا؛ لِئَلَّا يَتَنَاقَضَ الكَلامُ»[1].

٥ ـ قاعدةٌ: «يَجِبُ حَمْلُ كلامِ اللهِ تعالى على المعروفِ من كلامِ العَرَبِ دُونَ الشَّاذِّ والضَّعيفِ والمُنكَرِ والحادثِ»[2]:

فقد قَرَّرَ شيخُ الإسلامِ هذه القاعدةَ في أكثَرَ من مَوضِعٍ:

ومن ذلكَ قولُهُ: «فمَعرِفَةُ لُغَةِ العَرَبِ الَّتي خُوطِبْنَا بها ممَّا يُعِينُ على أن نَفْقَهَ مُرادَ اللهِ ورسولِهِ بكلامِهِ، وكذلكَ معرفةُ دَلالةِ الألفاظِ على المعاني»[3].

ويقول: «القرآن نزل بلغة العرب، فلا يجوز حَمله على اصطلاح حادث ليس من لغتهم، لو كان معناه صحيحًا، فكيف إذا كان باطلًا بالعقل»[4].

ويُقَرِّرُ رَحِمَهُ اللهُ في موضعٍ آخَرَ أنَّهُ: إذا اختَلَفَ التابعُونَ في التَّفسيرِ، فإنَّهُ يُرجَعُ إلى لغةِ القُرآنِ أوِ السُّنَّةِ، أو عُمومِ لُغَةِ العربِ، أو أقوالِ الصَّحابةِ[5].

---

(١) الاستغاثة: (١/ ١٩٩).
(٢) قواعد الترجيح: (٢/ ٣٦٩).
(٣) مجموع الفتاوى: (٧/ ١١٦).
(٤) درء التعارض: (٦/ ٧).
(٥) مقدمة في أصول التفسير: (٩٢).

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ حيثُ اختارَ أنَّ المُرادَ به؛ أيْ: أنزَلْنا منَ الجبالِ التي خُلِقَ فيها.

ثم بَيَّنَ سَبَبَ اختيارِهِ بأنَّهُ ليسَ في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ لَفظُ: نُزُولٍ إلَّا وفيهِ معنَى النُّزُولِ المعروف، وأنَّ هذا هو اللَّائقُ بالقُرآنِ؛ فإنَّهُ نَزَلَ بلُغَةِ العَرَبِ، ولا تَعرِفُ العَرَبُ نُزُولًا إلَّا بهذا المعنَى، ولو أُرِيدَ غيرُ هذا، لَكانَ خِطابًا بغَيرِ لُغَتِهَا[1].

٦ ـ قاعدةٌ: «القَولُ المُوافِقُ لغَرَضِ الآيةِ وأدِلَّةِ الشَّرعِ مُقدَّمٌ على غَيرِهِ»[2]:

فعندَ احتمالِ الآيةِ لأكثرَ من معنًى صحيحٍ، فإنَّ الأبلَغَ منها، والأقرَبَ هو ما كانَ مُناسِبًا لمقصودِ الآيةِ، ومُتَّفِقًا مع الغَرَضِ الَّذي سِيقَتِ الآيةُ من أَجْلِهِ.

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]:

حيثُ اختارَ أنَّ المُرادَ بالعُقودِ: ما أَمَرَ اللهُ ورسولُهُ، ممَّا أحَلَّ وحَرَّمَ.

وقد بَيَّنَ سَبَبَ اختيارِهِ لهذا القَولِ: بكَونِ سُورةِ المائدةِ أجمَعَ سُورةٍ

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٥٤).

(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٤٤٦).

في القُرآنِ لفُروعِ الشَّرائعِ، منَ التَّحليلِ والتَّحريمِ، والأمرِ والنَّهيِ، حتَّى إنَّ اللهَ ذَكَرَ فيها منَ التَّحليلِ والتَّحريمِ والإيجابِ، ما لم يَذكُرْ في غَيرِها[١].

٧ ـ قاعدةٌ: «القَولُ الَّذي يَدُلُّ عَلَيهِ السِّياقُ أَولَى بالتَّقدِيمِ من غَيرِهِ»[٢]:

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١]:

حيثُ اختارَ أنَّ اللَّامَ في هذه الآيةِ في المَوضِعَينِ: لامُ التَّعدِيَةِ.

وقالَ: «ومَن قالَ: إنَّ اللَّامَ لامُ: «كَيْ»؛ أيْ: يَسمَعُونَ لِيَكْذِبُوا لأجلِ أولئكَ ـ: لم يُصِبْ، فإنَّ السِّياقَ يَدُلُّ على أنَّ الأوَّلَ هو المُرادُ»[٣].

٨ ـ قاعدةٌ: «تفسيرُ السَّلَفِ وفَهمُهُم لِنُصوصِ الوَحْيِ حُجَّةٌ على مَن بَعدَهُم»[٤]:

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: «وحِينَئِذٍ إذ لم تَجِدِ التَّفسِيرَ في القُرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، رَجَعْتَ في ذلكَ إلى أقوالِ الصَّحابةِ؛ فإنَّهُم أدْرَى بذلكَ؛ لِمَا شَاهَدُوهُ منَ القرائنِ والأحوالِ الَّتي اختُصُّوا بها، ولِمَا لهم منَ الفَهمِ التَّامِّ، والعِلمِ الصَّحِيحِ...

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/٤٤٨).
(٢) انظر: قواعد الترجيح: (١/٣٠٢)، واختيارات ابن القيِّم للقحطاني: (٨١).
(٣) مجموع الفتاوى: (٢٥/١٢٩).
(٤) قواعد الترجيح: (١/٢٧٥).

وإذا لم تَجِدِ التَّفسِيرَ في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ، ولا وَجدتَّهُ عندَ الصَّحابةِ، فقد رَجَعَ كثيرٌ منَ الأئمَّةِ في ذلكَ إلى أقوالِ التَّابعِينَ»[1].

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]؛ فقد ذَكَرَ فيها ثلاثةَ أقوالٍ مَروِيَّةٍ عنِ السَّلَفِ، ثمَّ ذَكَرَ فيها قَولًا رَابِعًا، وضَعَّفَهُ قائلًا: «ذَكَرَ أبو الفَرَجِ عنهم أربعةَ أقوالٍ[2]:

أحدُها: الضَّالُّ؛ قالَهُ الحَسَنُ[3].

والثَّاني: الشَّيطانُ؛ قاله مُجاهِدٌ.

والثَّالثُ: المَجنُونُ، قالَهُ الضَّحَّاكُ[4].

والرَّابعُ: المُعَذَّبُ، حكاهُ الماوَرْدِيُّ[5].

فهذا الرَّابعُ ليسَ مَأثُورًا عنِ السَّلَفِ وإنَّما المَأثُورُ ما قدَّمْنَاهُ عنِ السَّلَفِ عن مُجاهِدٍ، وعنِ الضَّحَّاكِ، وعنِ الحَسَنِ»[6].

٩ ـ قاعدةٌ: «حَمْلُ مَعانِي كلامِ اللهِ على الغالِبِ من أُسلوبِ القُرآنِ ومَعهُودِ استعمالِهِ أَولَى منَ الخُرُوجِ به عن ذلكَ»[7]:

فقد قَرَّرَ شيخُ الإسلام أنَّهُ إذا عُرِفَ المتكلِّمُ، فُهِمَ من معنَى كلامِهِ ما لا يُفهَمُ إذا لم يُعرَفْ؛ لأنَّهُ بذلكَ يُعرَفُ عادَتُهُ في خطابِهِ، واللَّفظُ إنَّما يَدُلُّ إذا عُرِفَ لُغَةُ المتكلِّمِ الَّتي بها يَتَكَلَّمُ وهي عادتُهُ، وعُرْفُهُ الَّتي يَعتادُها

(١) مقدمة في أصول التفسير: (٨٤).
(٢) تفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٢٩).
(٣) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٤/ ٦٢٦).
(٤) أخرجه وما قبله الطبري في تفسيره: (٢٣/ ١٥٣).
(٥) تفسير الماوردي: (٦/ ٦٢).
(٦) تفسير آيات أشكلت: (١/ ١٤٦).
(٧) قواعد الترجيح: (١/ ١٧٩).

في خطابِهِ[١].

كما قَرَّرَ أنَّ حَمْلَ الكلامِ على غَيرِ المَعرُوفِ من لُغَةِ المتكلِّمِ وعادتِهِ، يُعَدُّ تَحرِيفًا لكلامِهِ وتَبدِيلًا لمقاصِدِهِ، وكَذِبًا عليهِ[٢].

ويقولُ: «والقُرآنُ نَزَلَ بلُغةِ قُرَيشٍ الموجودةِ في القُرآنِ، فإنَّها تُفَسَّرُ بلُغَتِهِ المعروفةِ فيه إذا وُجِدَتْ، لا يُعدَلُ عن لُغتِهِ المعروفةِ مع وُجُودِهَا، وإنَّما يُحتاجُ إلى غيرِ لُغَتِهِ في لَفظٍ لم يُوجَدْ له نَظِيرٌ في القُرآنِ»[٣].

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]:

حيثُ اختارَ أنَّ المُرادَ بالنِّكاحِ في الآيةِ العَقْدُ، واستَدَلَّ لذلكَ بلُغَةِ القُرآنِ وعُرْفِهِ.

فقالَ: «لَيسَ في القُرآنِ لَفظُ نكاحٍ إلَّا ولا بُدَّ أن يُرادَ به العَقدُ، وإن دَخَلَ فيه الوَطءُ أيضًا، فأمَّا أن يرادَ به مُجرَّدُ الوَطءِ، فهذا لا يُوجَدُ في كتابِ اللهِ قَطُّ»[٤].

١٠ ـ قاعدةٌ: «يَجِبُ حَمْلُ نُصوصِ الوَحيِ على العُمُومِ ما لم يَرِدْ نَصٌّ بالتَّخصِيصِ»[٥]:

الأصلُ أن يُحمَلَ الكلامُ على عمومِهِ، ما لم يَرِدْ دَلِيلٌ على التَّخصِيصِ.

وهذه القاعدةُ من قواعدِ التَّرجِيحِ المعتَمَدَةِ عندَ العُلماءِ، ومنهم

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ١١٥)، (١٢/ ١٠٦).

(٢) الجواب الصحيح: (٤/ ٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى: (٣٢/ ١١٣).

(٥) انظر: قواعد التفسير: (٢/ ٥٩٩)، وقواعد الترجيح: (٢/ ٥٢٧).

شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ؛ حيثُ قالَ ـ في تقريرِهِ لهذه القاعدةِ ـ: «وأنتَ إذا قَرأْتَ القُرآنَ، وَجَدتَّ عُموماتِهِ مَحفُوظَةً، لا مَخصُوصَةً»[(١)].

وقالَ أيضًا: «العُدُولُ عن مُوجَبِ القَولِ العامِّ إلى الخُصوصِ لا بُدَّ له من دليلٍ يَصلُحُ له»[(٢)].

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]؛ حيثُ ذَكَرَ بعضَ الأقوالِ في المُرادِ بالهِدايَةِ، ثمَّ اختارَ أنَّها عامَّةٌ لوُجوهِ الهِداياتِ في الإنسانِ، والحيوانِ، وأنَّ الأقوالَ المذكورةَ فيها من بابِ المِثالاتِ، لا يُرادُ بها التَّخصِيصُ[(٣)].

١١ ـ قاعدةٌ: «الأَصلُ عَودُ الضَّميرِ إلى أَقرَبِ مَذكُورٍ ما لم يَرِدْ دَلِيلٌ بخِلافِهِ»[(٤)]:

فقد بَنَى شيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ من اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]:

حيثُ اختارَ عَودَ الضَّميرِ في قولِهِ: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ إلى النَّاجي منَ الفَتَيَيْنِ، وممَّا احتَجَّ به لاختيارِهِ: «أنَّ الضَّميرَ يَعُودُ إلى القريبِ إذا لم يكن هناكَ دليلٌ على خلافِ ذلكَ»[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٤٥).
(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٦٢).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٦/ ١٤٦).
(٤) انظر: قواعد الترجيح: (٢/ ٦٢١)، وشرح التسهيل لابن مالك: (١/ ١٥٧).
(٥) مجموع الفتاوى: (١٥/ ١١٢).

١٢ ـ قاعدةٌ: «الأصلُ حَمْلُ كلامِ اللهِ على تَرتِيبِهِ المَعرُوفِ إلَّا أن يَدُلَّ دليلٌ على التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ»[١]:

المرادُ بهذه القاعدةِ حَمْلُ الكلامِ على أصلِهِ، والأصلُ فيه عدمُ التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ، ما لم يَدُلَّ دليلٌ على خِلافِ ذلكَ.

وقد بَنَى شَيخُ الإسلامِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٢ ـ ٤]:

حيثُ ضَعَّفَ قَولَ مَن قالَ: إنَّ المعنَى: أنَّها خاشعةٌ عامِلَةٌ ناصِبَةٌ في الدُّنيا، تَصلَى يومَ القيامةِ نارًا حامِيَةً.

واختارَ أنَّ معنَى الآيةِ: أنَّها تَخشَعُ يومَ القيامةِ، وتَعمَلُ وتَنصَبُ.

وقالَ: «هو الحَقُّ لوُجوهٍ: أحَدُها: أنَّهُ على هذا التَّقدِيرِ يَتَعَلَّقُ الظَّرفُ بما يَلِيهِ؛ أيْ: وُجُوهٌ يومَ الغاشيةِ خاشعةٌ عاملةٌ ناصِبَةٌ صالِيَةٌ.

وعلى الأوَّلِ: لا يَتَعَلَّقُ إلَّا بقَولِهِ: ﴿تَصْلَىٰ﴾، ويكونُ قولُهُ: ﴿خَٰشِعَةٌ﴾ صفةً للوُجوهِ، قد فُصِلَ بينَ الصِّفَةِ والمَوصُوفِ بأجنَبِيٍّ مُتَعَلِّقٍ بصِفَةٍ أُخرَى متأخِّرَةٍ، والتَّقدِيرُ: وُجُوهٌ خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ يومَئِذٍ تَصلَى نارًا حاميةً.

والتَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ على خِلافِ الأصلِ؛ فالأصلُ إقرارُ الكلامِ على نَظْمِهِ وتَرتِيبِهِ.

ثمَّ إنَّما يجوزُ فيه التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ مع القَرِينَةِ، أمَّا مع اللَّبْسِ فلا يجوزُ؛ لأنَّهُ يَلتَبِسُ على المخاطَبِ، ومَعلُومٌ أنَّهُ ليسَ هنا قَرِينَةٌ تَدُلُّ على

---

(١) قواعد الترجيح: (٢/ ٤٥١).

التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ؛ بلِ القَرِينَةُ تَدُلُّ على خِلافِ ذلكَ، فإرادةُ التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ بمِثْلِ هذا الخِطابِ خِلافُ البيانِ، وأَمْرُ المخاطَبِ بفَهمِهِ تكليفٌ لِمَا لا يُطاقُ»(١).

المَطْلَبُ الثَّانِي

قواعِدُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ عندَ ابنِ القَيِّمِ

١ ـ قاعدةٌ: «القَوْلُ الَّذي تُؤَيِّدُهُ آياتٌ قُرآنِيَّةٌ مُقَدَّمٌ على ما عَدِمَ ذلكَ»(٢):

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: «تفسيرُ القُرآنِ بعضِهِ ببَعضٍ هو أولَى التَّفاسِيرِ ما وُجِدَ إليهِ السَّبِيلُ؛ ولهذا كانَ يَعتَمِدُهُ الصَّحابةُ ﷺ، والتَّابعُونَ، والأئِمَّةُ بَعدَهُم»(٣).

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]:

حَيثُ قالَ: «... قالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ في قولِهِ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ قالَ: كما كُتِبَ عليكم تكُونُونَ.

وقالَ مُجاهدٌ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ شَقِيٌّ وسعيدٌ.

وقالَ أيضًا: يُبعَثُ المُسلِمُ مُسلِمًا والكافرُ كافرًا.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢١٧). (٢) قواعد الترجيح: (١/ ٣١٥).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ١٠٢٠).

وقالَ أبو العاليةِ: عادُوا إلى عِلمِهِ فيهم: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠][1].

قُلتُ: هذا المعنَى صَحِيحٌ في نفسِهِ، دَلَّ عليه القُرآنُ والسُّنَّةُ والآثارُ السَّلَفِيَّةُ، وإجماعُ أهلِ السُّنَّةِ، وأمَّا كَونُهُ هو المُرادَ بالآيةِ، ففيهِ ما فيهِ.

والَّذي يَظهَرُ منَ الآيةِ أنَّ معناها معنَى نُظَرائِها وأمثالِها منَ الآياتِ الَّتي يَحتَجُّ اللهُ سُبحانَهُ فيها على النَّشأةِ الثَّانيةِ بالأُولَى، وعلى المَعادِ بالمَبدَأِ، فجاءَ باحتجاجٍ في غايةِ الاختِصارِ والبَيَانِ؛ فقالَ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾؛ كقولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ...﴾ [الحج: ٥]، وقولِهِ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ...﴾ الآيةَ [يس: ٧٨]، وقولِهِ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾﴾ إلى قوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ ـ ٤٠]»[2].

٢ ـ قاعدةٌ: «كُلُّ قَولٍ خالَفَ ما دَلَّ عليهِ الحديثُ النَّبوِيُّ فهو باطلٌ أو مَردُودٌ»[3]:

إذا وَرَدَ قَولٌ في تفسيرِ آيةٍ معناهُ مُخالِفٌ لِمَا دَلَّ عليهِ حديثٌ ثابتٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ فهو قَولٌ باطلٌ.

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]:

---

(١) أخرجه وما قبله الطبري في تفسيره: (١٢/ ٣٨٢).

(٢) شفاء العليل: (٢/ ٧٩٩).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ١٩٦).

حَيثُ قالَ: «والتَّأوِيلُ إذا تَضَمَّنَ تكذيبَ الرَّسُولِ فحَسْبُهُ ذلكَ بُطلَانًا»(١).

قالَ ذلكَ بعدَ أنْ بَيَّنَ أنَّ تفسيرَ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بِـ: «أقبَلَ على خَلقِ العَرشِ» باطِلٌ من وُجوهٍ كثيرةٍ؛ قالَ: «لو لم يكن منها إلا تكذيبُ رسولِ اللهِ ﷺ لصاحبِ هذا التَّأويلِ، لَكفاهُ؛ فإنَّهُ قد ثَبَتَ في الصَّحيحِ: (**أَنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَن يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**)(٢)؛ فكانَ العَرشُ مَوجُودًا قَبلَ خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ بأكثَرَ من خمسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ فكيفَ يُقالُ: إنَّهُ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ في سِتَّةِ أيَّامٍ، ثُمَّ أقبَلَ على خَلْقِ العَرشِ؟!»(٣).

٣ ـ قاعدةٌ: «تَفسِيرُ جمهورِ السَّلَفِ مُقَدَّمٌ على كُلِّ تَفسِيرٍ شاذٍّ»(٤):

فإذا ذَهَبَ أحدُ المُفَسِّرينَ إلى قَولٍ مُخالِفٍ لِمَا عليهِ السَّلَفُ، فإنَّهُ مَردُودٌ، والمعتَمَدُ في التَّفسِيرِ هو ما عليه السَّلَفُ.

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِهِ لهذه القاعدةِ ـ: «إحداثُ القَولِ في تفسيرِ كتابِ اللهِ الَّذي كانَ السَّلَفُ والأئمَّةُ على خِلافِهِ يَستَلزِمُ أحدَ أمرَينِ: إمَّا أن يكونَ خَطَأً في نفسِهِ، أو تكونَ أقوالُ السَّلَفِ المُخالفةُ له خَطَأً؛ ولا يَشُكُّ عاقلٌ أنَّهُ أَولَى بالغَلَطِ والخَطَإِ من قَولِ السَّلَفِ»(٥).

---

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام: (ح٤٧٩٧)، (١٣/ ١١٧)، والحاكم في المستدرك: كتاب الإيمان، باب: إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم: (ح٥)، (١/ ٨)، والآجري في الشريعة: باب: الإيمان بأن الله تعالى قدر المقادير: (ح٣٥٦)، (١/ ٣٩٤).

(٣) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩١).

(٤) قواعد الترجيح: (١/ ٢٩٣).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ٨٩٢).

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]:

حَيثُ قالَ: «أكثَرُ المُفَسِّرينَ منَ السَّلَفِ والخَلَفِ ـ بل لا يُعرَفُ عنِ السَّلَفِ فيه نِزاعٌ ـ أنَّ هذا قَسَمٌ منَ اللهِ بحياةِ رسولِهِ ﷺ.

وهذا من أعظَمِ فضائِلِهِ أن يُقسِمَ الرَّبُّ ﷻ بحياتِهِ، وهذه مَزِيَّةٌ لا تُعرَفُ لغَيرِهِ.

ولم يوافِقِ الزَّمخشَرِيُّ على ذلكَ، فصَرَفَ القَسَمَ إلى أنَّهُ بحياةِ لُوطٍ، وأنَّهُ من قولِ الملائكةِ؛ فقالَ: هو على إرادةِ القَولِ؛ أيْ: قالَتِ الملائكةُ لِلُوطٍ ـ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1].

وليسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على واحدٍ منَ الأمرَينِ، بل ظاهرُ اللَّفظِ وسِياقُهُ إنَّما يَدُلُّ على ما فَهِمَهُ السَّلَفُ، لا أهلُ التَّعطِيلِ والاعتزالِ:

قالَ ابنُ عباس رضي الله عنهما: ﴿لَعَمْرُكَ﴾؛ أيْ: وحَيَاتِكَ، قالَ: وما أَقسَمَ اللهُ تعالى بحياةِ نَبِيٍّ غَيرِهِ»[2][3].

٤ ـ قاعدةٌ: «القَولُ المُوافِقُ لمعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مُقَدَّمٌ على ما خالَفَهُ»[4]:

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَنَفْسٍ

---

(١) تفسير الزمخشري: (٢/٣١٧).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/٩١).
(٣) التبيان في أقسام القرآن: (٤٢٨).
(٤) قواعد الترجيح: (١/٣٢٨).

﴿وَمَا سَوَّنٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]:

حَيثُ قالَ: «ومن ذلكَ إخبارُهُ سُبحانَهُ بأنَّهُ هو الَّذي يُلهِمُ العبدَ فُجورَهُ وتَقواهُ.

والإلهامُ: الإلقاءُ في القَلبِ لا مُجَرَّدُ البيانِ والتَّعليمِ، كما قالَهُ طائفةٌ منَ المُفسِّرينَ؛ إذ لا يُقالُ ـ لِمَنْ بَيَّنَ لغيرِهِ شَيْئًا وعَلَّمَهُ إيَّاهُ ـ: إنَّهُ قد أَلهَمَهُ ذلكَ، هذا لا يُعرَفُ في اللُّغَةِ الْبَتَّةَ:

بلِ الصَّوابُ ما قالَهُ ابنُ زَيدٍ؛ قالَ: جَعَلَ فيها ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾.

وعليه حديثُ عِمرانَ بنِ حُصَينٍ: أنَّ رَجُلًا من مُزَينَةَ أو جُهَيْنَةَ أَتى النَّبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ما يَعمَلُ النَّاسُ فيه ويَكدَحُونَ؛ أَشيءٌ قُضِيَ عليهم ومَضَى عَلَيهِم مِن قَدَرٍ سابقٍ أو فِيمَا يَستَقبِلُونَ مِمَّا أتاهُم به نَبِيُّهُم؟ قالَ: (**بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى**) قال: فَفِيمَ العَمَلُ؟! قالَ: (**مَنْ خَلَقَهُ اللهُ لإِحْدَى المَنْزِلَتَيْنِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِهَا؛ وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ؛** ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّنٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]):

فقراءتُهُ هذه الآيةَ عَقِيبَ إخبارِهِ بتقديمِ القَضاءِ والقَدَرِ السَّابقِ، يَدُلُّ على أنَّ المُرادَ بالإلهامِ: استعمالُها فيما سَبَقَ لها، لا مُجَرَّدُ تَعرِيفِها، فإنَّ التَّعريفَ والبيانَ لا يَستَلزِمُ وُقوعَ ما سَبَقَ به القَضاءُ.

ومَن فَسَّرَ الآيةَ منَ السَّلَفِ بالتَّعلِيمِ والتَّعريفِ، فمُرادُهُ تعريفٌ مُستَلزِمٌ لحُصولِ ذلكَ لا تعريفٌ مُجرَّدٌ عنِ الحُصُولِ، فإنَّهُ لا يُسَمَّى إلهامًا، وباللهِ التَّوفيقُ»[١].

---

(١) شفاء العليل: (٥٥).

٥ ـ قاعدةٌ: «يَجِبُ حَمْلُ كَلامِ اللهِ تعالى على المعرُوفِ من كلامِ العَرَبِ دُونَ الشَّاذِّ والضَّعيفِ والمُنكَرِ والحادِثِ»[١]:

القُرآنُ الكريمُ نَزَلَ باللِّسانِ العَرَبِيِّ المُبِينِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وعليهِ، فالتَّرجِيحُ بما يوافِقُ اللِّسانَ العربيَّ الفَصِيحَ، منَ الوُجُوهِ المُعتَبَرَةِ في التَّرجِيحِ.

وممَّا ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تقريرِهِ لهذه القاعدةِ، ما يلي:

١ ـ قولُهُ: «إنَّ هناكَ طوائفَ مِنَ النَّاسِ يَقصِدُونَ الإغرابَ على النَّاسِ؛ فيَأتُونَ بوُجُوهٍ منَ التَّفسِيرِ مُنكَرَةٍ غيرِ معروفةٍ، ويَفرَحُونَ بما عندَهُم منَ النَّوادِرِ الَّتي لا تُوجَدُ عندَ عامَّةِ النَّاسِ، لعِلمِهِم أنَّ الأمرَ الظَّاهِرَ المعلومَ يَشتَرِكُ النَّاسُ في معرفتِهِ؛ فلا مَزِيَّةَ فيهِ، والشَّيءُ النَّادِرُ المُستَظْرَفُ يَحُلُّ مَحَلَّ الإعجابِ، وتَتَحَرَّكُ الهِمَمُ لسَماعِهِ، واستفادتِهِ لِمَا جُبِلَ النَّاسُ عليهِ من إيثارِ المُستَظرَفاتِ والغَرائِبِ.

وهذا من أكثَرِ أسبابِ الأكاذيبِ في المنقولاتِ والتَّحرِيفِ لمعانِيهَا ونِحلَتِهَا معانِيَ غريبةً غيرَ مألوفةٍ؛ وإلَّا فلوِ اقتَصَرُوا على ما يُعرَفُ منَ الآثارِ، وعلى ما يَفهَمُهُ العامَّةُ من معانِيهَا، لسَلِمَ عِلمُ القُرآنِ والسُّنَّةِ منَ التَّأوِيلاتِ الباطلةِ والتَّحرِيفاتِ.

وهذا أمرٌ مَوجُودٌ في غَيرِهِم، كما تَجِدُ المُتَعَنِّتِينَ بوُجوهِ القُرآنِ يَأتُونَ منَ القِراءاتِ البَدِيعَةِ المُستَشْنَعَةِ في ألفاظِها ومعانِيهَا، الخارجةِ عن قراءةِ العامَّةِ وما أَلِفُوهُ ما يُغرِبُونَ به على العامَّةِ، وأنَّهُ قد أُوتُوا من عِلمِ القُرآنِ ما لم يُؤْتَهُ سِوَاهُمْ.

وكذلكَ أصحابُ الإعرابِ؛ يَذكُرُونَ منَ الوُجوهِ المُستَكْرَهَةِ البَعِيدَةِ المُتَعَقِّدَةِ ما يُغرِبُونَ به على النَّاسِ.

---

(١) قواعد الترجيح: (٢/ ٣٦٩).

وكذلكَ كثيرٌ منَ المُفَسِّرينَ؛ يَأتُونَ بالعجائبِ الَّتي تَنفِرُ عنها النُّفوسُ ويَأبَاهَا القُرآنُ أَشَدَّ الإباءِ»[١].

٢ ـ قولُهُ ـ في سِياقِ ذِكرِهِ لأنواعِ التَّأوِيلِ الباطلِ لكَلامِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا ـ: «وهذا مَوضِعٌ زَلَّتْ فيه أقدامُ كثيرٍ منَ النَّاسِ، وضَلَّتْ فيها أفهامُهُم؛ حيثُ تَأَوَّلُوا كثيرًا من ألفاظِ النُّصوصِ بما لم يُؤلَفِ استعمالُ اللَّفظِ له في لُغَةِ العَرَبِ البَتَّةَ، وإنْ كانَ مَعهُودًا في اصطلاحِ المُتأخِّرِينَ، وهذا ممَّا يَنبَغِي التَّنبُّهُ له؛ فإنَّهُ حَصَلَ بسَبَبِهِ منَ الكَذِبِ على اللهِ ورسولِهِ ما حَصَلَ»[٢].

٣ ـ قَولُهُ ـ في سِياقِ رَدِّهِ لبَعضِ تأويلاتٍ من هذا النَّوعِ ـ: «وكثيرٌ من هؤلاءِ يُنشِئُ للَّفظِ مَعنًى، ثم يَدَّعِي إرادةَ ذلكَ المعنى بلَفظِ النَّصِّ من غيرِ نَظَرٍ منه إلى استعمالِ ذلكَ اللَّفظِ في المعنَى الَّذي عَيَّنَهُ، أوِ احتمالِ اللُّغَةِ له.

ومعلومٌ أنَّ هذا يَتَضَمَّنُ الشَّهادةَ على اللهِ تعالى ورسولِهِ ﷺ بأنَّ مُرادَهُ من كلامِهِ كَيتَ وكَيتَ؛ فإن لم يكن ذلك معلومًا بوَضعِ اللَّفظِ لذلكَ المعنَى، أو عُرْفِ الشَّارعِ وعادَتِهِ المُطَّرِدَةِ أوِ الغالبةِ باستعمالِ ذلكَ اللَّفظِ في هذا المعنَى أو تفسيرِهِ له به؛ وإلَّا كانت شهادةً باطلةً، وأدنى أحوالِها أن تكونَ شَهادةً بلا عِلمٍ»[٣].

٤ ـ قولُهُ: «لا يجوزُ أن يُحمَلَ كلامُ اللهِ ﷻ ويُفَسَّرَ بمُجَرَّدِ الاحتمالِ النَّحْوِيِّ الإعرابيِّ الَّذي يَحتَمِلُهُ تركيبُ الكلامِ، ويكونُ الكلامُ به له معنًى ما.

فإنَّ هذا مقامٌ غَلِطَ فيه أكثَرُ المُعرِبِينَ للقُرآنِ؛ فإنَّهُم يُفَسِّرُونَ الآيةَ

---

(١) الصواعق المرسلة: (٢/ ٦٩٣). (٢) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٩).
(٣) الوابل الصيب: (٦٨).

بما يَحتَمِلُهُ تركيبُ تلكَ الجُملةِ، ويُفْهَمُ من ذلكَ التَّرَكِيبِ أيُّ معنًى اتَّفَقَ، وهذا غَلَطٌ عَظِيمٌ يَقطَعُ السَّامِعُ بأنَّ مُرادَ القُرآنِ غَيرُهُ»[١]:

فابنُ القَيِّمِ هنا يُصَحِّحُ مَسارًا أَخطَأَ فيه كثيرٌ مِنَ المُعرِبِينَ لكتابِ اللهِ تعالى.

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]:

حَيثُ قالَ: «وكتَأوِيلِ قولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بأنَّ المَعنَى: أَقبَلَ على خَلقِ العَرشِ؛ فإنَّ هذا لا يُعرَفُ في لُغَةِ العَرَبِ، بل ولا غَيرِهَا منَ الأُمَمِ: أنَّ مَن أقبَلَ على الشَّيءِ يُقالُ: «قدِ استَوَى عليهِ»، ولا لِمَنْ أقبَلَ على عَمَلٍ منَ الأعمالِ من قراءةٍ أو كتابةٍ أو صناعةٍ: «قدِ استَوَى عَلَيْهَا»، ولا لِمَنْ أقبَلَ على الأكلِ: «قدِ استَوَى على الطَّعامِ».

فهذه لُغَةُ القَومِ وأشعارُهُم وألفاظُهُم، مَوجُودَةٌ، لَيسَ في شَيءٍ منها ذلك البَتَّةَ.

وهذا التَّأويلُ يَبطُلُ من وُجوهٍ كثيرةٍ»[٢].

٦ ـ قاعدةٌ: «القَولُ المُوافِقُ لغَرَضِ الآيةِ وأدِلَّةِ الشَّرعِ مُقدَّمٌ على غَيرِهِ»[٣]:

عندَ احتمالِ الآيةِ لأكثَرَ من معنًى صحيحٍ، فإنَّ الأبلَغَ منها،

---

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٢٧).

(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٩).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٤٤٦).

والأقربَ هو ما كانَ مُناسِبًا لمَقصُودِ الآيةِ، ومُتَّفِقًا مع الغَرَضِ الَّذي سِيقَتِ الآيةُ من أجْلِهِ.

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]:

حَيثُ قالَ: «وقد حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حَولَ معنَى هذه الآيةِ، وما أورَدُوا، فراجِعْ أقوالَهُم تَجِدْهَا لا تَشفِي عَلِيلًا، ولا تَروِي غَلِيلًا.

ومعناها أَجَلُّ وأعظَمُ ممَّا فَسَّرُوا به، ولم يَتَفَطَّنُوا لوَجهِ الإضرابِ بِـ: «بَلْ»، ولا للأمرِ الَّذي بدا لهم وكانوا يُخفُونَهُ، وظَنُّوا أنَّ الَّذي بَدَا لَهُمُ العذابُ؛ فلَمَّا لم يَرَوْا ذلك مُلْتَئِمًا مَعَ قولِهِ: ﴿مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ قَدَّرُوا مُضافًا مَحذُوفًا، وهو خَبَرُ: ﴿مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾، فدَخَلَ عليهم أَمرٌ آخَرُ لا جَوابَ لهم عنهُ؛ وهو أنَّ القَومَ لم يكونوا يُخفُونَ شِركَهُم وكُفرَهُم، بل كانُوا يُظهِرُونَهُ ويَدْعُونَ إلَيهِ ويُحارِبُونَ عليهِ.

ولمَّا عَلِمُوا أنَّ هذا وارِدٌ عليهم، قالُوا: إنَّ القَومَ في بعضِ مَوارِدِ القيامةِ ومَواطِنِها أخفَوْا شِركَهُم وجَحَدُوا وقالُوا: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فلمَّا وُقِفُوا على النَّارِ، بَدَا لَهُم جزاءُ ذلكَ الَّذي أخفَوْهُ.

قالَ الواحديُّ: «وعلى هذا أهلُ التَّفسيرِ»[(١)].

ولم يَصنَعْ أربابُ هذا القَولِ شَيئًا؛ فإنَّ السِّياقَ، والإضرابَ بِـ: «بل»، والإخبارَ عنهم بأنَّهم ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وقولَهُم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ -: لا يَلتَئِمُ بهذا الَّذي ذَكَرُوهُ، فتَأَمَّلْهُ.

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٥٢).

وقالت طائفةٌ منهُم الزَّجَّاجُ: «بل بَدَا للأتباعِ ما أَخفاهُ عنهمُ الرُّؤَسَاءُ من أمرِ البَعثِ»[١].

وهذا التَّفسيرُ يحتاجُ إلى تفسيرٍ، وفيه مِنَ التَّكلُّفِ ما لَيسَ بخافٍ.

وأَجوَدُ مِن هذا: ما فَهِمَهُ المُبَرِّدُ منَ الآيةِ؛ قالَ: كأنَّ كُفرَهُم لم يكن بَادِيًا لهم إذ خَفِيَتْ عَلَيهِم مَضَرَّتُهُ:

ومعنَى كلامِهِ: أنَّهُم لمَّا خَفِيَتْ عليهِم مَضَرَّةُ عاقِبَتِهِ، ووَبالِهِ، فكأنَّهُ كانَ خَفِيًّا عَنهُم لم تَظهَرْ لهم حقيقَتُهُ، فلمَّا عايَنُوا العذابَ، ظَهَرَتْ لهم حقيقَتُهُ وشَرُّهُ.

قالَ: وهذا كما تقولُ لِمَنْ كُنتَ حَدَّثْتَهُ في أَمرٍ قَبلُ: قد ظَهَرَ لكَ الآنَ ما كُنتُ قُلتُ لَكَ، وقد كانَ ظَاهِرًا له قَبلَ هذا.

ولا يَسهُلُ أن يُعَبَّرَ عن كُفرِهِم وشِركِهِمُ الَّذي كانُوا يُنادُونَ به على رُؤوسِ الأشهاد، ويَدعُونَ إليهِ كُلَّ حَاضرٍ وباد، بأَنَّهُم كانوا يُخفُونَهُ لخفاءِ عاقِبَتِهِ عنهم، ولا يُقالُ لمَنْ أَظهَرَ الظُّلْمَ والفساد، وقَتْلَ النُّفُوسِ، والسَّعْيَ في الأرضِ بالفساد ـ: إنه أَخفَى ذلكَ لجَهلِهِ بسُوءِ عاقِبَتِهِ، وخَفائِهَا عليهِ.

فمَعنَى الآيةِ ـ واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ ـ: أنَّ هؤلاءِ المشركِينَ لمَّا وُقِفُوا على النَّارِ وعايَنُوهَا، وعَلِمُوا أَنَّهُم داخِلُوها، تَمَنَّوْا أَنَّهُم يُرَدُّونَ إلى الدُّنيا فيُؤمِنُونَ باللهِ وآياتِهِ، ولا يُكَذِّبُونَ رُسُلَهُ؛ فأَخبَرَ سبحانه أنَّ الأمرَ ليسَ كذلكَ، وأنَّهُم ليسَ في طبائِعِهِم وسجاياهُمُ الإيمانُ، بل سَجِيَّتُهُمُ الكُفرُ والشِّركُ والتَّكذيبُ، وأنَّهُم لو رُدُّوا، لَكانُوا بعدَ الرَّدِّ كما كانُوا قَبلَهُ، وأخبَرَ أنَّهُم كاذِبُونَ في زَعمِهِم أنَّهُم لو رُدُّوا لآمَنُوا وصَدَّقُوا.

فإذا تَقَرَّرَ مقصودُ الآيةِ ومُرادُها، تَبيَّنَ معنَى الإضرابِ بِـ: «بل»،

(١) معاني القرآن للزجاج: (٢/ ٢٤٠).

وتَبَيَّنَ معنَى الَّذي بَدَا لهم، والَّذي كانُوا يُخفُونَهُ، والحاملُ لهم على قولِهِم: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ فالقَومُ كانُوا يَعلَمُونَ أنَّهُم كانُوا في الدُّنيَا على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ صَدَقُوهُم فيما بَلَّغُوهُم عنِ اللهِ وتَيَقَّنُوا ذلكَ وتَحَقَّقُوهُ، ولكنَّهم أخفَوْهُ ولم يُظهِرُوهُ بَينَهُم، بل تَواصَوْا بكِتمانِهِ؛ فلم يكنِ الحامِلُ لهم على تَمَنِّي الرُّجوعِ والإيمانِ معرفةَ ما لم يَكُونُوا يَعرِفُونَهُ من صِدقِ الرُّسُلِ؛ فإنَّهُم كانوا يَعلَمُونَ ذلكَ ويُخفُونَهُ، وظَهَرَ لهم يومَ القيامةِ ما كانوا يَنْطَوُونَ عليهِ من عِلمِهِم أنَّهُم على باطِلٍ، وأنَّ الرُّسُلَ على الحَقِّ، فعايَنُوا ذلكَ عِيانًا بعدَ أن كانُوا يَكتُمُونَهُ ويُخفُونَهُ، فلو رُدُّوا لَـمَا سَمَحَتْ نُفوسُهُم بالإيمانِ، ولَعادُوا إلى الكُفرِ والتَّكذيبِ؛ فإنَّهُم لم يَتَمَنَّوُا الإيمانَ لعِلمِهِم يَومَئِذٍ أنَّهُ هو الحَقُّ وأنَّ الشِّركَ باطِلٌ، وإنَّما تَمَنَّوْا لمَّا عايَنُوا العذابَ الَّذي لا طاقةَ لهم باحتمالِهِ.

وهذا كمَن كانَ يُخفِي مَحَبَّةَ شخصٍ ومُعاشَرَتَهُ وهو يَعلَمُ أنَّ حُبَّهُ باطِلٌ، وأنَّ الرُّشدَ في عُدولِهِ عنه، فقِيلَ لهُ: إنِ اطَّلَعَ عليه وَلِيُّهُ، عاقَبَكَ، وهو يَعلَمُ ذلكَ ويُكابِرُ، ويقولُ: بل مَحَبَّتُهُ ومُعاشرتُهُ هي الصَّوابُ، فلمَّا أَخَذَهُ وَلِيُّهُ لِيُعاقِبَهُ على ذلكَ، وتَيَقَّنَ العُقوبةَ، تَمَنَّى أن يُعفَى مِنَ العُقوبةِ وأنَّهُ لا يَجتَمِعُ به بعدَ ذلكَ، وفي قَلبِهِ من مَحَبَّتِهِ والحِرصِ على مُعاشَرَتِهِ ما يَحمِلُهُ على المُعاوَدَةِ بعدَ مُعايَنَةِ العُقوبةِ، بل بعدَ أن مَسَّتْهُ وأنهَكَتْهُ، فظَهَرَ له عندَ العُقوبةِ ما كانَ يُخفِي من مَعرِفَتِهِ بخَطَئِهِ وصوابِ ما نَهاهُ عنه، ولو رُدَّ، لَعادَ لِمَا نُهِيَ عنهُ.

وتأمَّلْ مُطابقةَ الإضرابِ لهذا المعنَى؛ وهو نَفيُ قَولِهِم: إنَّا لَو رُدِدْنَا، لَآمَنَّا وصَدَّقْنَا؛ لأنَّهُ ظَهَرَ لنا الآنَ أنَّ ما قالَهُ الرُّسُلُ هو الحَقُّ؛ أيْ: ليسَ كذلكَ، بل كُنتُمْ تَعلَمُونَ ذلكَ وتَعرِفُونَهُ وكُنتُم تُخفُونَهُ، فلم يَظهَرْ لكم شَيءٌ لِتَكُونُوا عالِمِينَ به لتُعذَرُوا، بل ظَهَرَ لَكُم ما كانَ مَعلُومًا

وكُنتُم تَتَوَاصَوْنَ بإخفائِهِ وكِتمانِهِ، واللهُ أعلَمُ»[١].

٧ ـ قاعدةٌ: «القَولُ الَّذي يَدُلُّ عليهِ السِّياقُ أَولَى بالتَّقدِيمِ من غَيرِهِ»[٢]:

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِهِ لهذه القاعدةِ ـ: «السِّياقُ يُرشِدُ إلى تَبْيِينِ المُجمَلِ، وتَعيِينِ المُحتَمِلِ، والقَطعِ بعَدَمِ احتمالِ غَيرِ المُرادِ، وتَخصِيصِ العامِّ، وتَقييدِ المُطلَقِ، وتَنَوُّعِ الأدِلَّةِ، وهذا من أعظَمِ القَرائنِ الدَّالَّةِ على مُرادِ المُتكلِّمِ، فمَن أهمَلَهُ غَلِطَ في نَظَرِهِ، وغالَطَ في مُناظَرَتِهِ»[٣].

كما ذَكَرَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ أنَّ من أنواعِ التَّأويلِ الباطِلِ: تأويلَ اللَّفظِ بما لا يَحتَمِلُهُ سِياقُ الآيةِ وتَركِيبُها، وإنْ كانَ مُحتَمِلًا في سِياقٍ آخَرَ[٤].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]:

حَيثُ قالَ: «وقالَ بَعضُهم: الشَّهادةُ هنا بمَعنَى الحُضورِ، لا الإخبارِ:

وهذا إخراجٌ للكلامِ عنِ الفائدةِ وحَمْلٌ له على خِلافِ مُرادِهِ، والسِّياقُ يُبطِلُ هذا التَّأوِيلَ المُستَنْكَرَ.

---

(١) عِدَةُ الصابرين: (٢٩٨).

(٢) انظر: قواعد الترجيح: (١/ ١٣١، ٣٠٢)، واختيارات ابن القَيِّم للقحطاني: (٨١).

(٣) بدائع الفوائد: (٤/ ٩).

(٤) الصواعق المرسلة: (١/ ١٨٨).

وقالَ بَعضُهُم: الشَّهادةُ هنا بمعنَى اليَمِينِ.

وظاهرُ السِّياقِ، بل صَرِيحُهُ يَشهَدُ بأنَّها شهادةٌ صريحةٌ، مُؤكَّدةٌ باليَمِينِ؛ فلا يَجُوزُ تَعطِيلُ وَصفِ الشَّهادةِ»[1].

٨ ـ قاعدةٌ: «تَفسِيرُ السَّلَفِ وفَهمُهُم لِنُصُوصِ الوَحيِ حُجَّةٌ على مَن بَعدَهُم»[2]:

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: «لا رَيبَ أنَّ أقوالَهُم في التَّفسِيرِ أصوَبُ من أقوالِ مَن بَعدَهُم، وقد ذَهَبَ بعضُ أهلِ العِلمِ إلى أنَّ تَفسِيرَهُم في حُكمِ المَرفُوعِ»[3].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]:

حَيثُ قالَ: «والأعرافُ جَمعُ عُرفٍ، وهو المكانُ المُرتَفِعُ، وهو سُورٌ عالٍ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ، عليهِ أهلُ الأعرافِ.

قالَ حُذَيفَةُ، وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هُم قَومٌ استَوَتْ حسناتُهُم وسَيِّئَاتُهُم، فقَصَّرَتْ بهم سَيِّئَاتُهُم عنِ الجَنَّةِ، وتجاوَزَتْ بهم حَسَنَاتُهُم عنِ النَّارِ، فوَقَفُوا هناكَ حتَّى يَقضِيَ اللهُ فيهم ما يشاءُ، ثُمَّ يُدخِلُهُمُ الجَنَّةَ بفَضلِ رَحمَتِهِ...

وقِيلَ: هم أولُو الفَضلِ مِنَ المؤمنِينَ، عَلَوْا على الأعرافِ، فيَطَّلِعُونَ على أهلِ النَّارِ وأهلِ الجَنَّةِ جَمِيعًا.

---

(١) تهذيب مختصر سنن أبي داود: (٥/ ٢٢٢).

(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧٥).

(٣) إعلام الموقعين: (٦/ ٣١).

وقيلَ: همُ الملائكةُ، لا من بني آدمَ.

والثَّابتُ عنِ الصَّحابةِ هو القَولُ الأوَّلُ، وقد رُوِيَتْ فيه آثارٌ كَثِيرَةٌ مَرفُوعَةٌ لا تكادُ تَثبُتُ أسانِيدُها.

وآثارُ الصَّحابةِ في ذلكَ المُعتَمَدَةُ...

وقالَ الحَسَنُ: الَّذي جَمَعَ الطَّمعَ في قُلوبِهِم يُوَصِّلُهُم إلى ما يَطمَعُونَ.

وفي هذا رَدٌّ على قَولِ مَن قالَ: إنَّهُم أفاضِلُ المؤمنِينَ عَلَوْا على الأعرافِ يُطالِعُونَ أحوالَ الفريقَينِ:

فعادَ الصَّوابُ إلى تفسيرِ الصَّحابةِ، وهم أعلَمُ الأُمَّةِ بكتابِ اللهِ ومرادِهِ منه»[١].

٩ ـ قاعدةٌ: «حَمْلُ مَعانِي كلامِ اللهِ على الغالِبِ من أُسلُوبِ القُرآنِ ومَعهُودِ استعمالِهِ أَولَى مِنَ الخُرُوجِ به عن ذلكَ»[٢]:

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: «للقُرآنِ عُرْفٌ خاصٌّ، ومعانٍ معهودةٌ، لا يُناسِبُهُ تفسيرُهُ بغَيرِهَا، ولا يجوزُ تَفسِيرُهُ بغَيرِ عُرْفِهِ والمَعهُودِ من معانِيهِ؛ فإنَّ نِسبَةَ معانِيهِ إلى المعاني كنِسبَةِ ألفاظِهِ إلى الألفاظِ، بل أعظَمُ؛ فكما أنَّ ألفاظَهُ مُلُوكُ الألفاظِ وأَجَلُّها وأفصَحُها، ولها مِنَ الفَصاحةِ أعلَى مراتِبِهَا الَّتي يَعجِزُ عنها قَدرُ العالَمِينَ، فكذلكَ معانِيهِ أجَلُّ المعانِي وأعظَمُها وأفخَمُها؛ فلا يجوزُ تَفسِيرُهُ بغَيرِهَا مِنَ المعاني الَّتي لا تَلِيقُ به، بل غَيرُهَا أعظَمُ منها وأَجَلُّ وأفخَمُ...

فتَدَبَّرْ هذه القاعدةَ، ولْتَكُنْ منكَ على بالٍ؛ فإنَّكَ تَنتَفِعُ بها في معرفةِ ضَعفِ كثيرٍ من أقوالِ المُفَسِّرينَ وزَيفِها، وتَقطَعُ أنَّها لَيسَتْ مُرادَ المتكلِّمِ

(١) طريق الهجرتين: (٦٢٥).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ١٧٩).

تعالى بكلامِهِ»[1].

وقالَ ـ في سِياقِ ذِكرِهِ لأنواعِ التَّأويلِ الباطِلِ ـ: «اللَّفظُ الَّذي اطَّرَدَ استعمالُهُ في معنًى هو ظاهرٌ فيهِ، ولم يُعهَدِ استعمالُهُ في المعنَى المُؤَوَّلِ، أو عُهِدَ استعمالُهُ فيه نَادِرًا؛ فتأويلُهُ حيثُ وَرَدَ، وحَمْلُهُ على خِلافِ المَعهُودِ مِن استعمالِهِ باطلٌ؛ فإنَّهُ يكونُ تَلبِيسًا وتَدْلِيسًا يُناقِضُ البَيَانَ والهِدايَةَ»[2].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤]:

حَيثُ قالَ: «وفي معنَى الآيةِ للنَّاسِ قَولَانِ:

أَحَدُهُما: قَولُ مجاهدٍ ومُقاتِلٍ: إن يَشَأِ اللهُ، يَربِطْ على قَلبِكَ؛ بالصَّبْرِ على أذاهُم حتَّى لا يَشُقَّ عَلَيكَ.

والثَّاني: قَولُ قتادةَ: إن يَشَأِ اللهُ، يُنْسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عَنكَ الوَحيَ.

وهذا القَولُ دُونَ الأوَّلِ لِوُجُوهٍ:...

أَحَدُها:... أنَّ الرابِطَ على قَلبِ العَبدِ لا يُقالُ له: ختَمَ على قَلبِهِ، ولا يُعرَفُ هذا في عُرفِ المُخاطَبِ ولا لُغَةِ العَرَبِ ولا هو المَعهُودُ في القُرآنِ؛ بلِ المعهودُ استعمالُ الخَتمِ على القَلبِ في شأنِ الكُفَّارِ في جميعِ مَوارِدِ اللَّفظِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]

---

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٨٧٧).
(٢) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٦).

وقولِهِ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] ونظائرِهِ.

وأمَّا رَبطُهُ على قَلبِ العَبدِ بالصَّبرِ، فكَقَولِهِ: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].

والإنسانُ يَسُوغُ له في الدُّعاءِ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اربِطْ على قَلبِي، ولا يَحسُنُ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اختِمْ على قَلبِي»(١).

١٠ ـ قاعدةٌ: «يَجِبُ حَمْلُ نُصُوصِ الوَحيِ على العُمُومِ ما لم يَرِدْ نَصٌّ بالتَّخصِيصِ»(٢):

وهذه القاعدةُ منَ القواعدِ الَّتي تَميَّزَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ بتَقريرِها وإيضاحِهَا؛ فقد بَيَّنَ أنَّ ألفاظَ القُرآنِ من حيثُ العُمومُ والخُصُوصُ ثلاثةُ أنواعٍ:

أحَدُهَا: ألفاظٌ في غايةِ العُمُومِ؛ فدَعوَى التَّخصِيصِ فيها يُبطِلُ مَقصُودَها وفائدةَ الخِطابِ بها.

الثَّاني: ألفاظٌ في غايةِ الخُصُوصِ؛ فدَعوَى العُمومِ فيها لا سَبِيلَ إلَيهِ.

الثَّالثُ: ألفاظٌ مُتَوَسِّطَةٌ بينَ العُمُومِ والخُصُوصِ.

وممَّا ذَكَرَهُ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ ـ: قولُهُ: «وأكثَرُ طَوَائِفِ أهلِ الباطلِ ادِّعَاءً لتَخصِيصِ العُموماتِ هُمُ الرَّافضةُ، فقَلَّ أن تَجِدَ في القُرآنِ والسُّنَّةِ لَفظًا عامًّا في الثَّناءِ على الصَّحابةِ إلَّا قالُوا: هذا في عَلِيٍّ وأهلِ البَيتِ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١١٦).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٥٢٨).

وهكذا تَجِدُ كُلَّ أصحابِ مَذهَبٍ منَ المذاهبِ إذا وَرَدَ عليهِم عامٌّ يُخالِفُ مَذهَبَهُم، ادَّعَوْا تَخصِيصَهُ، وقالُوا: أكثَرُ عُموماتِ القُرآنِ مَخصُوصَةٌ.

ولَيسَ ذلكَ بصَحِيحٍ؛ بل أكثَرُها مَحفُوظَةٌ باقيةٌ في عُمومِها؛ فعَلَيكَ بحِفظِ العُمُومِ؛ فإنَّهُ يُخَلِّصُكَ من أقوالٍ كثيرةٍ باطلةٍ...

والمقصودُ: أنَّ حَمْلَ عُموماتِ القُرآنِ على الخُصُوصِ تَعطِيلٌ لِدَلالتِها، وإخراجٌ لها عمَّا قُصِدَ بها، وهَضْمٌ لمَعناها، وإزالةٌ لفائِدَتِها...

ولو لم يكن في حَمْلِ تفسيرِ القُرآنِ على الخُصُوصِ دُونَ العُمُومِ إلَّا ما يَتَصَوَّرُهُ التَّالي له في نفسِهِ؛ من أنَّ تِلكَ الآياتِ إنَّما قُصِدَ بها أقوامٌ منَ الماضِينَ دُونَ الغابرِينَ؛ فيَكُونُ نَفعُهُ وعائدتُهُ على البَعضِ دُونَ البَعضِ، لَكانَ في ذلكَ ما يُوجِبُ النُّفْرَةَ عن ذلكَ، والرَّغبَةَ عنه.

وبِحِكْمَةٍ بالغةٍ عَدَلَ الرَّبُّ تعالى عن تسمية من ذكر هؤلاءِ أنَّهم مُرادٌ باللَّفظِ إلى ذِكرِ الأوصافِ والأفعالِ الَّتي يَأخُذُ كُلُّ أحدٍ منها حَظَّهُ، ولو سَمَّى سُبحانَهُ أصحابَها بأسمائِهِم، لَقالَ القائلُ: لَستُ مِنهُم»[(١)].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]:

حَيثُ قالَ: «وهذا نَفيٌ في معنَى النَّهيِ؛ أيْ: لا تُكرِهُوا أحدًا على

---

(١) الصواعق المرسلة: (٢/ ٦٨٦).

الدِّينِ، نَزَلَتْ هذه الآيةُ في رجالٍ مِنَ الصَّحابةِ كانَ لهم أولادٌ قد تَهَوَّدُوا وتَنَصَّرُوا قبلَ الإسلامِ، فلَمَّا جاءَ الإسلامُ، أسلَمَ الآباءُ، وأرادُوا إكراهَ الأولادِ على الدِّينِ، فنهاهُمُ اللهُ سبحانه عن ذلكَ حتَّى يكونُوا هُمُ الَّذينَ يختارُونَ الدُّخولَ في الإسلامِ.

والصَّحيحُ أنَّ الآيةَ على عُمومِها في حَقِّ كلِّ كافرٍ، وهذا ظاهرٌ على قولِ مَن يُجوِّزُ أَخْذَ الجِزيَةِ من جميعِ الكُفَّارِ، فلا يُكرَهُونَ على الدُّخُولِ في الدِّينِ، بل إمَّا أن يَدخُلُوا في الدِّينِ، وإمَّا أن يُعطُوا الجزيةَ؛ كما يقولُهُ أهلُ العراقِ وأهلُ المدينةِ، وإنِ استَثنَى هؤلاءِ بعضَ عَبَدَةِ الأوثانِ»[١].

١١ ـ قاعدةٌ: «الأَصلُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إلى أقرَبِ مَذكُورٍ، ما لم يَرِدْ دَلِيلٌ بخِلافِهِ»[٢]:

وبِناءً على هذه القاعدةِ تكونُ إعادةُ الضَّميرِ إلى غَيرِ مَذكُورٍ، أو إلى مَذكُورٍ بَعِيدٍ مع وُجودِ ما هو أقرَبُ ـ: خِلافَ الأصلِ.

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]:

حيثُ قالَ ـ في رَدِّهِ على مَن أعادَ الضَّميرَ إلى «اللهِ» ـ والمعنَى: اللهُ مُولِيهِ إيَّاهَا ـ: «إنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ لاسمِهِ تعالى ذِكرٌ يَعُودُ الضَّميرُ عليهِ في الآيةِ، وإنْ كانَ مَذكُورًا فيما قَبلَها؛ ففِي إعادةِ الضَّميرِ

---

(١) هداية الحيارى: (٢٣٧).

(٢) انظر: قواعد الترجيح: (٢/ ٦٢١)، وشرح التسهيل لابن مالك: (١/ ١٥٧).

إليهِ تعالى دُونَ «كُلٌّ» رَدُّ الضَّميرِ إلى غَيرِ مَن هو أولَى به، ومَنعُهُ مِنَ القَرِيبِ منه الأحَقِّ به»(١).

١٢ ـ قاعدةٌ: «الأَصلُ حَمْلُ كلامِ اللهِ على تَرتِيبِهِ المَعرُوفِ إلَّا أن يَدُلَّ دَلِيلٌ على التَّقدِيمِ والتَّأْخِيرِ»(٢):

الأصلُ في الكلامِ عَدَمُ التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ؛ يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ ـ في تقريرِ هذه القاعدةِ: «إنَّ نَظْمَ الكلامِ الطَّبيعيَّ المُعتادَ الَّذي عَلَّمَهُ اللهُ للإنسانِ ـ نِعمَةً منه عليهِ ـ أن يكونَ جَارِيًا على المَألُوفِ المعتادِ منه، فالمُقَدَّمُ مُقَدَّمٌ، والمُؤَخَّرُ مُؤَخَّرٌ؛ فلا يَفهَمُ أحدٌ قَطُّ مِنَ المُضافِ والمضافِ إلَيهِ في لُغَةِ العَرَبِ إلَّا تقديمَ هذا وتأخِيرَ هذا، وحيثُ قَدَّمُوا المُؤَخَّرَ مِنَ المفعولِ ونحوِهِ، وأخَّرُوا المُقَدَّمَ مِنَ الفاعلِ ونحوِهِ، فلا بُدَّ أن يَجعَلُوا في الكلامِ دَلِيلًا على ذلكَ لِئَلَّا يَلتَبِسَ الخِطابُ.

فإذا قالُوا: «ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو» لم يكن في هذا التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إلباسٌ، فإذا قالوا: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» لم يكن عِندَهُمُ المُقَدَّمُ إلَّا الفاعلَ، فإذا أرادُوا بيانَ أنَّهُ المفعولُ، أتَوْا بما يَدُلُّ السَّامعَ على ذلكَ؛ من تابعٍ مَنصُوبٍ يَدُلُّ على أنَّهُ مَفعُولٌ، فلا يَأتُونَ بالتَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ إلَّا حَيثُ لَا يَلتَبِسُ على السَّامعِ، ولا يَقدَحُ في بيانِ مُرادِ المتكلِّمِ»(٣).

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) بدائع الفوائد: (٤/ ١٦٠٧).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٤٥٤).
(٣) الصواعق المرسلة: (٢/ ٧١٤).

هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

حَيثُ قالَ ـ بعدَ أنْ ذَكَرَ أمثلةً للتَّقدِيم والتَّأخِيرِ، الَّذي لا يَقدَحُ في المعنَى، ولا في الفَهمِ؛ قالَ ـ: «وأمَّا ما يُدَّعَى مِنَ التَّقدِيم والتَّأخِيرِ في غَيرِ ذلكَ، كما يُدَّعَى مِنَ التَّقدِيم في قولِهِ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، وأنَّ هذا قد تَقدَّمَ فيه جوابُ: «لَولَا» عَلَيْهَا؛ فهذا أوَّلًا لا يُجِيزُهُ النُّحاةُ، ولا دليلَ على دَعواهُ، ولا يَقدَحُ في العِلمِ بالمُرادِ»(١).

١٣ ـ قاعدةٌ: «تَوحِيدُ مَرجِعِ الضَّمائرِ المُتعاقِبَةِ أولَى مِن تَفرِيقِها»(٢):

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِن اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ **الأمثلةِ على ذلكَ**: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٢ ـ ٥٣]:

حَيثُ قالَ: «فإنْ قِيلَ: لكنَّ قَولَهُ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢]، الأحسَنُ أن يكونَ من كلامِ يُوسُفَ عليهِ السَّلامُ؛ أيْ: إنَّما كانَ تَأخِيرِي عنِ الحُضُورِ مع رَسُولِهِ لِيَعْلَمَ المَلِكُ أنِّي لم أَخُنْهُ في امرأتِهِ في حالِ غَيبَتِهِ، وأنَّ اللهَ لا يَهدِي كَيْدَ الخائنِينَ، ثُمَّ إنَّهُ ﷺ قالَ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وهذا من تمامِ مَعرِفَتِهِ ﷺ بِربِّهِ ونَفسِهِ؛ فإنَّهُ لمَّا أظهَرَ بَراءَتَهُ ونَزاهَتَهُ ممَّا قُذِفَ به، أخبَرَ عن حالِ نَفسِهِ، وأنَّهُ لا يُزَكِّيها

---

(١) الصواعق المرسلة: (٢/ ٧١٦).

(٢) انظر: قواعد التفسير: (١/ ٤١٤)، وقواعد الترجيح: (٢/ ٦١٣).

ولا يُبرِّئُهَا، فإنَّها أمَّارةٌ بالسُّوءِ، لكنَّ رَحمَةَ ربِّهِ وفَضلَهُ هو الَّذي عَصَمَهُ؛ فرَدَّ الأمرَ إلى اللهِ بعدَ أن أظهَرَ براءَتَهُ.

قِيلَ: هذا وإنْ كانَ قد قَالَهُ طائفةٌ؛ فالصَّوابُ أنَّهُ من تمامِ كلامِها؛ فإنَّ الضَّمائِرَ كُلَّها في نَسَقٍ واحِدٍ يَدُلُّ عليهِ، وهو قَولُ النِّسوَةِ: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾، وقَولُ امرأةِ العزيزِ: ﴿أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، فهذه خَمسَةُ ضمائِرَ بَينَ بارِزٍ ومُستَتِرٍ، ثُمَّ اتَّصَلَ بها قَولُهُ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾؛ فهَذَا هو المَذكُورُ أوَّلًا بعَينِهِ، فلا شَيءَ يَفصِلُ الكلامَ عن نَظمِهِ، ويُضْمِرُ فيهِ قَولًا لا دَلِيلَ عليهِ»[1].

١٤ ـ قاعدةٌ: «إذا احتَمَلَ الكلامُ الإضمارَ وعَدَمَهُ؛ فالأَصلُ عَدَمُهُ، إلَّا بدَلِيلٍ»[2]:

ذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ أنَّ الإضمارَ ثلاثةُ أنواعٍ:

النَّـوعُ الأوَّلُ: نَوعٌ يُعلَمُ انتفاؤُهُ قَطعًا، وأنَّ إرادتَهُ باطلةٌ، وهو حالُ أكثرِ الكلامِ؛ فإنَّهُ لو سُلِّطَ عليهِ الإضمارُ، فَسَدَ التَّخاطُبُ، ولم يَفهَمْ أحدٌ مُرادَ أحدٍ؛ إذ يُمكِنُهُ أن يُضمِرَ كلمةً تُغيِّرُ المعنَى، ولا يَدُلَّ المُخاطَبَ عَليهَا.

النَّوعُ الثَّاني: ما يَشهَدُ السِّياقُ والكلامُ به؛ فكأنَّهُ مَذكُورٌ في اللَّفظِ، وإنْ حُذِفَ اختِصَارًا.

النَّوعُ الثَّالثُ: كلامٌ يَحتَمِلُ الإضمارَ ويَحتَمِلُ عَدَمَهُ.

وهذا النَّوعُ إذا كان المتكلِّمُ به يُرِيدُ البيانَ والهدايةَ والإيضاحَ بكُلِّ طريقٍ، فإنَّ كلامَهُ يُحمَلُ على الأصلِ فيه، وهو عَدَمُ الإضمارِ، إلَّا أن يُقِيمَ للسَّامِعِ دَلِيلًا يَدُلُّ على ما أَضْمَرَ.

---

(١) روضة المحبين: (٤٥٠).

(٢) انظر: شفاء العليل: (٢/ ٧٦٩)، وقواعد التفسير: (١/ ٤١٦).

وإن لم يَجعَلْ له عليه دَلِيلًا، فإنَّهُ لم يَقصِدْ بيانَهُ له، بل عَدَلَ عن بيانِهِ إلى بيانِ المَذكُورِ؛ فلا يقالُ: إنَّ كلامَهُ دَلَّ عليهِ بالإضمارِ؛ فإنَّ هذا كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَيهِ»[1].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٦]:

حَيثُ قالَ: «وقولُهُ: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾، فهذا أَمْرُ تَقدِيرٍ كَوْنِيٍّ، لا أمرٌ دِينِيٌّ شَرعِيٌّ؛ فإنَّ اللهَ لا يَأمُرُ بالفَحشاءِ، **والمعنَى**: قَضَينَا ذلكَ وقَدَّرْنَاهُ.

وقالت طائِفَةٌ: بل هُوَ أمرٌ دِينِيٌّ؛ **والمَعنَى**: أَمَرْنَاهُم بالطَّاعَةِ فخَالَفُونَا وفَسَقُوا.

والقَولُ الأوَّلُ أَرجَحُ لِوُجُوهٍ:

أَحَدُها: أنَّ الإضمارَ على خِلافِ الأصلِ؛ فلا يُصارُ إِلَيهِ إلَّا إذا لم يُمكِنْ تَصحِيحُ الكلامِ بِدُونِهِ»[2].

١٥ ـ قاعدةٌ: «إنَّما يُفَسَّرُ اللَّفظُ بما يُناسِبُ التَّركِيبَ الَّذي وَرَدَ فيهِ»[3]:

لأنَّهُ لا يَلزَمُ من صلاحيةِ اللَّفظِ لمعنًى ما في تركيبٍ صلاحيتُهُ له في كُلِّ تَركِيبٍ.

---

(١) الصواعق المرسلة: (٢/ ٧١٠).
(٢) شفاء العليل: (٢/ ٧٦٩).
(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٣٥٢).

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]:

حَيثُ قالَ: «ومِن أقبَحِ الغَلَطِ والتَّلبِيسِ تأويلُ اليَدَيْنِ بالنِّعمَةِ.

ولا رَيبَ أنَّ العَرَبَ تقولُ: لِفُلانٍ عِندِي يَدٌ.

وقالَ عُروةُ بنُ مَسعُودٍ للصِّدِّيقِ: «لَوْلَا يَدٌ لَكَ عِندِي، لم أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ»:

ولكنَّ وُقُوعَ اليَدِ في هذا التَّركِيبِ الَّذي أضافَ سُبحانَهُ فيهِ الفِعلَ إلى نفسِهِ ثمَّ تَعَدِّي الفِعلِ إلى اليَدِ بالبَاءِ الَّتي هي نَظِيرُ: كَتَبْتُ بالقَلَمِ وهي اليَدُ.

وجَعْلَ ذلكَ خاصَّةً؛ خَصَّ بها صَفِيَّهُ آدَمَ دُونَ البَشَرِ، كما خَصَّ المسيحَ بأنَّهُ نَفَخَ فيه من رُوحِهِ، وخَصَّ موسى بأنْ كَلَّمَهُ بلا واسطةٍ.

فهذا ممَّا يُحِيلُ تأويلَ اليَدِ في النَّصِّ بالنِّعمَةِ، وإنْ كانت في تركيبٍ آخَرَ تَصلُحُ لِذَلِكَ، فلا يَلزَمُ من صلاحيةِ اللَّفظِ لمعنًى ما، في تركيبٍ، صلاحيتُهُ له في كلِّ تَركِيبٍ»[1].

١٦ ـ قاعدةٌ: «القَولُ الأفصَحُ لَفْظًا، والأبلَغُ مَعنًى أَولَى بالتَّقدِيم»[2]:

لا شَكَّ أنَّ كلامَ اللهِ جَلَّ ثناؤُهُ أفصَحُ الكلام وأبلَغُهُ؛ فتَفسِيرُهُ بالأفصَحِ الأبلَغِ من كلامِ العَرَبِ الَّذينَ نَزَلَ بلُغَتِهِم أَولَى من تفسيرِهِ بما هو أقلُّ فصاحَةً وبلاغةً[3].

---

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٢).
(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٣٧٢).
(٣) اختيارات ابن القَيِّمِ للقحطاني: (٨١).

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]:

حَيثُ قالَ: «قالَ الفَرَّاءُ، وجماعةٌ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ معطوفٌ على الضَّميرِ في: ﴿أَدْعُوٓا۟﴾؛ يَعني: ومَنِ اتَّبَعَني يَدعُو إلى اللهِ كما أدعُو»(١).

وهذا قولُ الكَلبِيِّ، قالَ: «حَقٌّ على كُلِّ مَنِ اتَّبَعَهُ أن يَدْعُوَ إلى ما دَعَا إلَيهِ ويُذَكِّرَ بالقُرآنِ والمَوعِظَةِ»(٢)...

قالَ ابنُ الأنباريِّ(٣): «ويجوزُ أن يَتِمَّ الكلامُ عندَ قولِهِ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾، ثُمَّ يَبتَدِئَ بقولِهِ: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾(٤)؛ فيكونَ الكلامُ على قولِهِ جُملَتَينِ؛ أخبَرَ في أُولاهُمَا أنَّهُ يَدعُو إلى اللهِ، وفي الثَّانيةِ بأنَّهُ وأتباعَهُ على بَصِيرَةٍ.

والقَولَانِ مُتَلازِمَانِ؛ فلا يكونُ الرَّجُلُ من أتباعِهِ حَقًّا حتَّى يَدعُوَ إلى ما دعا إليه.

وقولُ الفَرَّاءِ أحسَنُ وأقرَبُ إلى الفصاحةِ والبلاغةِ»(٥).

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٢/ ٥٥).

(٢) ذكره البغوي في تفسيره: (٤/ ٢٨٤)، وأخرجه الطبري في تفسيره عن ابن زيد: (١٦/ ٢٩٢).

(٣) **هو: ابن الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر**، من مؤلفاته: «الوقف والابتداء»، و: «كتاب المشكل»، توفي سنة: (٣٢٨هـ). تاريخ بغداد: (٣/ ١٨١)، وسير أعلام النبلاء: (١٥/ ٢٧٤).

(٤) تفسير ابن الجوزي: (٤/ ٢٩٥).

(٥) مفتاح دار السعادة: (١/ ٤٧٥).

١٧ ـ قاعدةٌ: «يَجِبُ حَمْلُ كَلامِ اللهِ على الحقيقةِ دُونَ المجازِ»[١]:

تَوَسَّعَ ابنُ القَيِّمِ في تقريرِ هذه القاعدةِ، وسَمَّى المجازَ طاغُوتًا من طواغيتِ الجَهمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ، وتَوَسَّعَ في الرَّدِّ على القائِلِينَ به، وذَكَرَ أكثرَ من خمسِينَ وَجْهًا في ذلكَ[٢].

ثم ذَكَرَ بالتَّفصِيلِ بُطلانَ ما ادَّعَوْا فيه المجازَ من كلامِ اللهِ تعالى، وذَكَرَ التَّفسِيرَ الصَّحِيحَ للآياتِ الَّتي حَمَلُوها على المجازِ[٣].

وقد بَنَى الإمامُ ابنُ القَيِّمِ على هذه القاعدةِ الكثيرَ مِنِ اختياراتِهِ في التَّفسِيرِ:

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ: ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]:

حَيثُ قالَ: «يَستَحِيلُ فيها تأويلُ النَّظَرِ بانتظارِ الثَّوابِ؛ فإنَّهُ أضافَ «النَّظَرَ» إلى «الوُجُوهِ» الَّتي هي مَحَلُّهُ.

وعَدَّاهُ بحَرفِ: ﴿إِلَىٰ﴾ الَّتي إذا اتَّصَلَ بها فِعلُ «النَّظَرِ»، كانَ من نَظَرِ العَينِ ليسَ إلَّا.

ووَصَفَ «الوُجُوهَ» بِـ: «النُّضْرَةِ» الَّتي لا تَحصُلُ إلَّا مع حُضورِ ما يُتَنَعَّمُ به، لا مع التَّنغِيصِ بانتظارِهِ.

ويَستَحِيلُ مع هذا التَّركِيبِ تأويلُ النَّظَرِ بغَيرِ الرُّؤيَةِ»[٤].

❀ ❀ ❀

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٣٩٠).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (٢/ ٦٩٠).
(٣) مختصر الصواعق المرسلة: (٣/ ٨٥٦).
(٤) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٣).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

نَتِيجَةُ الدِّراسَةِ والمُوازَنَةِ

مِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أنَّ مَنهَجَ الإمامَينِ في المباحِثِ السَّابقةِ مُتقارِبٌ إلى حَدٍّ كبيرٍ؛ فكلٌّ منهما يَستَعمِلُ ذاتَ الصِّيَغِ والقَواعدِ والأساليبِ دُونَ عادةٍ مُطَّرِدَةٍ في ذلكَ بل يَذكُرُ كُلٌّ مِنهُما مِنَ الصِّيَغِ والقواعدِ والأساليبِ ما يَتَناسَبُ مع المعنَى الَّذي يُرِيدُ إيضاحَهُ وترجيحَهُ.

ولعلَّ من أبرزِ أسبابِ هذا التَّقارُبِ أنَّهما في عَصرٍ واحدٍ، ولأنَّهُما من مدرسةٍ علميَّةٍ واحدةٍ، بل أحدُهُما تلميذٌ للآخَرِ، كما أنَّ كُلًّا منهما لم يُؤَلِّفْ في التَّفسِيرِ مُنفَرِدًا.

ومع هذا التَّقارُبِ بينَ الإمامَينِ في المَنهَجِ، فإنَّ لِكُلٍّ منهما شَخصِيَّتَهُ العلميَّةَ المُستَقِلَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ؛ فمَنهَجُهُمَا الاجتهادُ لا التَّقليدُ، وإلَيكَ هذا المِثالَ الَّذي يَتَبَيَّنُ به مَدَى التَّقارُبِ بَينَهُما في المنهجِ والاستقلاليَّةِ في الحُكمِ:

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّم ـ في تَفسيرِ قَولِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢]:

«عنِ ابنِ عبَّاسٍ ـ في هذه الآيةِ قالَ ـ: «بَلَغَنِي أنَّ أرواحَ الأحياءِ والأمواتِ تَلتَقِي في المنامِ فيَتَساءَلُونَ بَينَهُم فيُمسِكُ اللهُ أرواحَ المَوتَى،

ويُرسِلُ أرواحَ الأحياءِ إلى أجسادِهَا»[١]. . .

وقالَ السُّدِّيُّ - في قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] -:

«يَتَوَفَّاهَا في مَنامِها، فيلتَقِي روحُ الحيِّ ورُوحُ المَيِّتِ، فيَتَذَاكَرَانِ ويَتَعَارَفَانِ، قالَ: فتَرجِعُ رُوحُ الحَيِّ إلى جَسَدِهِ في الدُّنيا إلى بقيَّةِ أجَلِها، وتريدُ رُوحُ المَيِّتِ أن تَرجِعَ إلى جَسَدِهِ فتُحبَسَ»[٢].

وهذا أحدُ القولَينِ في الآيةِ وهو: أنَّ المُمسَكَةَ مَن تُوُفِّيَتْ وفاةَ المَوتِ أوَّلًا، والمُرسَلَةَ مَن تُوُفِّيَتْ وفاةَ النَّومِ:

والمعنَى - على هذا القَولِ -: أنَّهُ يَتَوَفَّى نفسَ المَيِّتِ فيُمسِكُها ولا يُرسِلُها إلى جَسَدِها قبلَ يوم القيامةِ، ويَتَوَفَّى نفسَ النَّائِمِ ثمَّ يُرسِلُها إلى جَسَدِهِ إلى بقيَّةِ أجَلِها فيَتَوَفَّاهَا الوفاةَ الأُخرَى.

والقَولُ الثَّاني في الآيةِ: أنَّ المُمسَكَةَ والمُرسَلَةَ في الآيةِ كِلاهُمَا تُوُفِّيَ وفاةَ النَّومِ، فمَنِ استكْمَلَتْ أجَلَهَا، أمسَكَهَا عِندَهُ، فلا يَرُدُّها إلى جَسَدِهَا، ومَن لَم تَستَكْمِلْ أجَلَهَا، رَدَّها إلى جَسَدِهَا لِتَستَكْمِلَهُ.

واختارَ شَيخُ الإسلامِ هذا القَولَ الثَّانِيَ، وقالَ: عليهِ يَدُلُّ القُرآنُ والسُّنَّةُ.

قالَ: فإنَّهُ سُبحانَهُ ذَكَرَ إمساكَ الَّتي قَضَى عليها المَوتَ من هذه الأنفُسِ الَّتي تَوَفَّاهَا وفاةَ النَّومِ، وأمَّا الَّتي تَوَفَّاها حينَ مَوتِهَا، فتِلكَ لم يَصِفْهَا بإمساكٍ ولا بإرسالٍ؛ بل هي قِسمٌ ثالثٌ»[٣].

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «والَّذي يَتَرَجَّحُ: هو القَولُ الأوَّلُ؛ لأنَّهُ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٠/ ٢١٥)، والطبراني في المعجم الأوسط: (١٢٢)، وأبو الشيخ في العظمة: (٤٣١).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٠/ ٢١٦). (٣) مجموع الفتاوى: (٥/ ٤٥٢).

سبحانه أخبَرَ بوفاتَينِ: وفاةٍ كُبرَى وهي وفاةُ المَوتِ، ووفاةٍ صُغرَى وهي وفاةُ النَّومِ، وقَسَمَ الأرواحَ قِسمَينِ:

قسمًا قَضَى عَلَيهَا بالمَوتِ فأمسَكَهَا عِندَهُ، وهي الَّتي تَوَفَّاهَا وَفاةَ المَوتِ.

وقِسْمًا لها بقيَّةُ أجَلٍ، فرَدَّهَا إلى جَسَدِها إلى استكمالِ أَجَلِها، وجَعَلَ سبحانَهُ الإمساكَ والإرسالَ حُكمَينِ للوفاتَينِ المذكورتَينِ أوَّلًا، فهذه مُمسَكَةٌ، وهذه مُرسَلَةٌ، وأخبَرَ أنَّ الَّتي لم تَمُتْ هي الَّتي تَوَفَّاها في منامِها.

فلو كانَ قد قَسَمَ وفاةَ النَّومِ إلى قِسمَينِ وفاةِ مَوتٍ ووفاةِ نَومٍ، لم يَقُلْ: ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]؛ فإنَّها من حينَ قُبِضَتْ ماتَتْ، وهو سُبحانَهُ قد أخبر أنَّها لم تَمُتْ فكَيفَ يقولُ ـ بعدَ ذلكَ ـ: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]»[(١)].

وهذا من أصرَحِ الأمثلةِ على استقلاليَّةِ تفكيرِ ابنِ القَيِّمِ وأنَّ تَبَعِيَّتَهُ لشَيخِهِ ابنِ تَيْمِيَّةَ كانت عن طريقِ القناعةِ بمَنهَجِهِ العامِّ لا الخاصِّ.

واللهُ الموفِّقُ والهادِي إلى سواءِ السَّبِيلِ.

❁ ❁ ❁

(١) الروح: (٢٠).

القِسمُ الثَّاني

اختِياراتُ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتُهُ في التَّفسيرِ
دراسةٌ ومُوَازنةٌ
من أوَّلِ سُورةِ الكَهفِ إلى آخرِ القُرآنِ الكريمِ

سُورَةُ الكَهفِ

❁ قولُهُ ـ جلَّ وعَلا ـ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:

«وتفسيرُ الآيةِ عندَ جماعةِ المُفَسِّرينَ: أنَّكَ لا تَقُلْ لِشَيءٍ: «أفعَلُ كذا وكذا» حتَّى تقولَ: «إنْ شاءَ اللهُ»، فإذا نَسِيتَ أن تقولَها، فقُلْهَا مَتَى ذَكَرْتَهَا، وهذا هو الاستثناءُ المتَراخِي، الَّذي جوَّزَهُ ابنُ عبَّاسٍ[1]، وتأوَّلَ عليهِ الآيةَ، وهو الصَّوابُ.

فغَلِطَ عليهِ مَن لم يَفهَمْ كلامَهُ ونَقَلَ عنهُ: «أنَّ الرَّجُلَ إذا قالَ لامرأتِهِ: «أنتِ طالقٌ ثلاثًا»، أو قال: «نِسائِي الأربَعُ طَوالِقُ»، ثمَّ بعدَ سنةٍ يقولُ: «إلَّا واحدةً»، أو: «إلَّا زينبَ»، أن هذا الاستثناء يَنفَعُهُ.

وقد صانَ اللهُ عن هذا مَن هو دُونَ غِلمانِ ابنِ عبَّاسٍ بكثيرٍ، فَضْلًا عنِ البَحرِ حَبْرِ الأُمَّةِ وعالِمِها، الَّذي فَقَّهَهُ اللهُ في الدِّينِ، وعَلَّمَهُ التَّأويلَ.

وما أكثَرَ ما يَنقُلُ النَّاسُ المذاهِبَ الباطلةَ عنِ العلماءِ بالأفهامِ

---

(١) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العباس القرشي الهاشمي، صحابي جليل، وهو حبر الأمة، وترجمان القرآن، دعا له الرسول ﷺ بقوله: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)، فكان أحدَ المكثِرينَ منَ الروايةِ، مات بالطائف سنة: (٦٨هـ). أسد الغابة: (٣/ ٢٩٠)، والاستيعاب: (٢/ ٣٤٢).

القاصرةِ، ولو ذَهَبْنَا لنَذكُرَ ذلكَ لَطالَ جِدًّا، وإنْ ساعَدَ اللهُ، أفرَدْنَا له كِتابًا.

والَّذي أجمَعَ عليهِ المُفسِّرونَ: أنَّ أهلَ مَكَّةَ سَألُوا النَّبيَّ ﷺ عنِ الرُّوحِ وعن أصحابِ الكهفِ وعن ذي القَرنَينِ؛ فقالَ: (**أُخبِرُكُمْ غَدًا**)، ولم يَقُلْ: إنْ شاءَ اللهُ، فتَلَبَّثَ الوَحيُ ثمَّ نَزَلَتْ هذه الآيةُ»[١].

قالَ ابنُ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٌ[٢]، والحَسَنُ[٣] وغَيرُهُم: «معناهُ: إذا نَسِيتَ الاستثناءَ، ثمَّ ذَكَرتَ فاستَثْنِ»[٤].

قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «ويَجُوزُ الاستثناءُ إلى سَنَةٍ»[٥].

وقالَ عِكرِمَةُ[٦] رحمه الله: «وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا غَضِبْتَ»[٧].

---

(١) أخرجه ابن هشام في سيرته: (١/ ٣٢٠)، والطبري في تفسيره: (١٥/ ١٤٣)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٢/ ٢٧٠)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (٩/ ٤٧٩).

(٢) هو: **مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي**، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس، فأكثر عنه الرواية، وقال: «عَرَضتُ القُرآنَ ثلاثَ عرَضاتٍ على ابن عبَّاسٍ، أَقِفُهُ عندَ كلِّ آيةٍ أسألُهُ فِيمَ نَزَلَتْ، وكيفَ كَانَتْ»، مات مجاهد وهو ساجد سنة: (١٠٢هـ). سير أعلام النبلاء: (٤/ ٤٤٩).

(٣) هو: **الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري**، مولى زيد بن ثابت، كان عالمًا مأمونًا عابدًا ناسكًا فصيحًا جميلًا، رأى عشرين ومئة من أصحاب رسول الله ﷺ، وتوفي سنة: (١١٠هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٤٠)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٥٦٣).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٣٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (١١١٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٥٢/ ٢٤٥).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٥/ ٢٢٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٣٥٥)، والطبراني في الكبير: (١١٠٦٩).

(٦) هو: **عكرمة بن عبد الله، أبو عبد الله البربري ثُمَّ المدني الهاشمي**، مولى ابن عباس، وهو ثقة ثبت، عالم بالتفسير، روى له الجماعة، مات بالمدينة سنة: (١٠٤هـ). طبقات المفسرين: (١/ ٣٨٦).

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٥/ ٢٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٣٥٥)، والبيهقي في الشعب: (٨٢٩٦).

وقالَ الضَّحَّاكُ(١) والسُّدِّيُّ(٢): «هذا في الصَّلاةِ؛ أيْ: إذا نَسِيتَ الصَّلاةَ فَصَلِّهَا مَتَى ذَكَرْتَها»(٣)(٤).

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]، وهذا ليسَ بيَمِينٍ، ويُشرَعُ الاستثناءُ في الوَعدِ والوَعِيدِ والخَبَرِ عنِ المستقبَلِ؛ كقَولِهِ: «غَدًا أفعَلُ إنْ شاءَ اللهُ».

وقد عَتَبَ اللهُ على رسولِهِ ﷺ حيثُ قالَ لِمَنْ سألَهُ من أهلِ الكتابِ عن أشياءَ: (غَدًا **أُخبِرُكُم**)، ولم يَقُلْ: إنْ شاءَ اللهُ، فاحتَبَسَ الوَحيُ عنه شَهْرًا ثُمَّ نَزَلَ عليهِ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾(٥):

أيْ: إذا نَسِيتَ ذلكَ الاستثناءَ عَقِيبَ كلامِكَ، فاذْكُرْهُ به إذا ذَكَرْتَ.

هذا معنَى الآيةِ، وهو الَّذي أرادَهُ ابنُ عبَّاسٍ بصِحَّةِ الاستثناءِ المُتراخِي.

ولم يَقُلِ ابنُ عبَّاسٍ قَطُّ، ولا مَن دُونَهُ: إنَّ الرَّجُلَ إذا قالَ لامرأتِهِ: «أنتِ طالِقٌ»، أو لعَبدِهِ: «أنتَ حُرٌّ»، ثُمَّ قالَ بعدَ سَنَةٍ: «إنْ شاءَ اللهُ»،

---

(١) **هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم الخراساني المفسر**، كان من أوعية العلم، وهو صدوق في نفسه، كثير الإرسال، توفي سنة: (١٠٢هـ). سير أعلام النبلاء: (٤/ ٥٩٨)، وطبقات المفسرين: (١/ ٢٢٢).

(٢) **هو: إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد**، الحجازي، ثُمَّ الكوفي، صادق الحديث، وكان من أعلم الناس بالتفسير، توفي سنة: (١٢٧هـ).
وأمَّا السدّي الصغير فهو محمد بن مروان الكوفي: أحد المتروكين. **انظر**: سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢٦٤).

(٣) ذكره البغوي في تفسيره: (٥/ ١٦٣).

(٤) مدارج السالكين: (٢/ ٤٣١).

(٥) أخرجه ابن هشام في سيرته: (١/ ٣٢٠)، والطبري في تفسيره: (١٥/ ١٤٣)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٢/ ٢٧٠)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (٩/ ٤٧٩).

أنَّها لا تَطْلُقُ، ولا يُعتَقُ العَبدُ، وأخطَأَ مَن نَقَلَ ذلكَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أو عن أحدٍ من أهلِ العلمِ البَتَّةَ، ولم يَفهَمُوا مُرادَ ابنِ عبَّاسٍ»(١).

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾:

وهذا إما أن يَختَصَّ بالاستثناءِ إذا نَسِيَهُ كما فَسَّرَهُ به جمهورُ المُفَسِّرينَ، أو يَعُمَّهُ ويَعُمَّ غيرَهُ، وهو **الصَّوابُ**، فأمَّا أن يَخرُجَ منه الاستثناءُ الَّذي سِيقَ الكلامُ لأَجْلِهِ ويُرَدَّ إلى غَيرِهِ، فلا يجوزُ، ولأنَّ الكلامَ الواحدَ لا يُعتَبَرُ في صِحَّتِهِ نِيَّةُ كُلِّ جملةٍ من جُمَلِهِ وبعضٍ من أبعاضِهِ، فالنَّصُّ والقِياسُ يقتَضِي نَفْيَ الاستثناءِ، وإن خَطَرَ له بعدَ انقضاءِ الكلامِ، وهذا هو الصَّوابُ المَقطُوعُ به»(٢).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: أيْ: قُلْ إنْ شاءَ اللهُ إذا نَسِيتَ أن تَقُولَها.

وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: وارجِعْ إلى ذِكرِ رَبِّكَ إذا غَفَلْتَ عنهُ، واذْكُرْهُ في كُلِّ حالٍ.

وقد أفادَ هذا المعنَى قَولُ عائشةَ ﵂: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»(٣).

---

(١) إعلام الموقعين: (٤/ ٩٧). (٢) إعلام الموقعين: (٣/ ٤٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت: (ح١)، (٢/ ٤)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحيض، باب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها: (ح٥٥٨)، (٢/ ٢٩٧).

ـ وقد رَجَّحَ هذا القولَ: ابنُ جُزَيٍّ[(١)].

القَولُ الثَّاني: واذكُرْ رَبَّكَ وعِقَابَهُ إذا تَرَكْتَ بعضَ ما أَمَرَكَ به، لِيَبْعَثَكَ على التَّدارُكِ[(٢)].

القَولُ الثَّالثُ: واذكُرْ رَبَّكَ إذا غَضِبْتَ لِيَزُولَ عنكَ الغَضَبُ عندَ ذِكرِهِ.

ـ وهذا قَولُ عِكرِمَةَ[(٣)].

قالَ ابنُ الأنباريِّ: «وهذا ليسَ ببَعِيدٍ؛ لأنَّ الغَضَبَ يُنتِجُ النِّسيانَ»[(٤)].

القَولُ الرَّابعُ: وَصَلِّ الصَّلاةَ الَّتي كُنتَ نَاسِيًا لها عندَ ذِكرِكَ لها؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤].

ـ وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ، والسُّدِّيِّ[(٥)].

القَولُ الخامسُ: إذا نَسِيتَ شَيْئًا في كلامِكَ فاذْكُرِ اللهَ لِيُذَكِّرَكَ إيَّاهُ.

لأنَّ النِّسيانَ مَنشَؤُهُ منَ الشَّيطانِ؛ كما قالَ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ عن فَتَى مُوسَى عليهِ السَّلامُ: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ كما دلَّ قَولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ﴾ [الزخرف: ٣٦]. على أنَّ ذِكرَ اللهِ تعالى يَطرُدُ الشَّيطانَ، فإذا ذَهَبَ الشَّيطانُ، ذَهَبَ النِّسيانُ؛ فذِكْرُ اللهِ سَبَبٌ للتَّذكُّرِ، ولهذا قالَ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[(٦)].

القَولُ السَّادسُ: إذا نَسِيتَ فِعلَ شَيءٍ، فاذْكُرْ رَبَّكَ.

وذِكرُ رَبِّكَ عندَ نِسيانِ الشَّيءِ أن تقولَ: عَسَى ربِّي أن يَهدِيَنِي لشَيءٍ

---

(١) تفسير ابن جزي: (١/ ٥٠٧).
(٢) تفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٥٠).
(٣) تفسير الطبري: (١٥/ ٢٢٥).
(٤) تفسير ابن الجوزي: (٥/ ١٢٨).
(٥) تفسير البغوي: (٥/ ١٦٣).
(٦) تفسير ابن كثير: (٣/ ٨٤).

آخَرَ بَدَلَ هذا الشَّيءِ المَنسِيِّ أقرَبَ مِنهُ رُشدًا وأدنى خَيْرًا ومَنفَعَةً منه، وقد رَجَّحَ هذا القَولَ: الزَّمخشَرِيُّ.

القَولُ السَّابعُ: واذْكُرْ رَبَّكَ بالتَّسبِيحِ والاستغفارِ إذا نَسِيتَ كَلِمَةَ الاستثناءِ: «إنْ شاءَ اللهُ»؛ تَشدِيدًا في البَعثِ على الاهتمامِ بها[١].

القَولُ الثَّامنُ: واسْتَثْنِ في يَمِينِكَ بقَولِ: «إنْ شاءَ اللهُ» إذا ذَكَرْتَ أنَّكَ نَسِيتَ ذلكَ في حالِ اليَمِينِ.

فالمُسلِمُ مَأمُورٌ بأن يَستَثْنِيَ في يمِينِهِ بقَولِ: «إنْ شاءَ اللهُ».

ولو كانَ ذلكَ بعدَ سِنِينَ أو بعدَ حِنْثِهِ في يَمِينِهِ؛ لِيَخْرُجَ بقِيلِهِ ذلكَ ممَّا أَلزَمَهُ اللهُ في ذلكَ بهذه الآيةِ، فيَسقُطَ عنه الحَرَجُ بتَركِ ما أَمَرَهُ بقِيلِهِ من ذلكَ.

فأمَّا الكَفَّارةُ، فلا تَسقُطُ عنه بحالٍ حتَّى لو حَنِثَ وكانَ مُستَثنِيًا إلَّا أن يكونَ استثناؤُهُ مَوصُولًا بيَمِينِهِ.

ـ وهذا قولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي العاليةِ، والحَسَنِ[٢].

القَولُ التَّاسعُ: واذكُرْ مَشِيئَةَ رَبِّكَ إذا نَسِيتَ أن تَقُولَها.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ ومنهم: ابنُ عبَّاسٍ، وأبو العاليةِ، والحَسَنُ.

ـ ورَجَّحَهُ: ابنُ القَيِّمِ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والقُرطُبِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ[٣].

ـ وهذا هو القولُ الرَّاجحُ: لأمرَينِ:

١ ـ لأنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ.

---

(١) تفسير الزمخشري: (٣/ ٥٧٩). (٢) تفسير الطبري: (١٥/ ٢٢٥).

(٣) انظر: مدارج السالكين: (٢/ ٤٣١)، وتفسير ابن عطية: (١٠/ ٣٨٧)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١١٠)، وتفسير القرطبي: (١٠/ ٣٩٥)، وتفسير الشنقيطي: (٢٠/ ٣٧٣).

٢ ـ لأنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ ـ قبلَ هذه الآيةِ ـ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾، ثمَّ قالَ ـ بعدَ ذلكَ ـ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾، فهذه الآيةُ الكريمةُ مُتَعَلِّقَةٌ بما قبلَها من الآياتِ.

والمعنَى: أنَّكَ إن قُلتَ: سَأَفْعَلُ غدًا كَذَا ونَسِيتَ أن تَقُولَ: «إنْ شاءَ اللهُ» ثمَّ تَذَكَّرْتَ بعدَ ذلكَ، فَقُلْ: «إنْ شاءَ اللهُ».

فالتَّعلِيقُ بمَشِيئَةِ اللهِ هو الَّذي يَنبَغِي أن يُفعَلَ؛ لأنَّهُ تعالى لا يَقَعُ شَيءٌ إلَّا بمَشِيئَتِهِ، فإذا نَسِيَ المُسلِمُ التَّعلِيقَ بالمَشِيئَةِ، ثمَّ تَذَكَّرَ ولو بعدَ طُولِ وَقتٍ فإنَّهُ يقولُ: «إنْ شاءَ اللهُ»، ليَخرُجَ بذلكَ من عُهدَةِ تَركِهِ المُوجِبِ للعِتابِ السَّابقِ منَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ لنَبِيِّهِ ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ عندَما قالَ: إنَّهُ سَيفعَلُ كَذَا غَدًا، ولم يَقُلْ: إنْ شاءَ اللهُ[1].

فجَعْلُ الكلامِ مُتَّصِلًا بما قَبلَهُ يُفِيدُ إتمامَ الكلامِ في المَسألَةِ.

ولذا رُوِيَ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ لمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ قالَ: «إنْ شَاءَ اللهُ»[2].

وأمَّا جَعْلُ الكلامِ مُستَأنَفًا ـ كما تُفِيدُهُ الأقوالُ الأُخرَى ـ فإنَّهُ يُوجِبُ صَيْرُورَةَ الكلامِ مُبْتَدأً مُنقَطِعًا لا صِلَةَ له بما قَبلَهُ، فكانَ الأَوَّلُ أولَى، واللهُ أعلَمُ[3].

* * *

* قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا رَّجُلَيۡنِ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا ﴿٣٢﴾ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ

(١) تفسير الشنقيطي: (٢٠/ ٣٧٣).
(٢) عزاه السيوطي في الدر لابن مردويه: (٩/ ٥١٦).
(٣) تفسير الرازي: (٢١/ ١١١).

تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٢ ـ ٣٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«وقد قِيلَ: إنَّ الثِّمارَ في آيةِ الكَهفِ وفي آيةِ البَقرَةِ المُرادُ بها: المنافعُ والأموالُ، والسِّياقُ يَدُلُّ على أنَّها الثِّمارُ المعروفةُ لا غيرُها؛ لقَولِهِ في البَقرةِ: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ثم قال تعالى: ﴿فَأَصَابَهَآ﴾؛ أيْ: الجَنَّةَ ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾.

وفي الكهفِ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، وما ذلكَ إلَّا ثِمارُ الجَنَّةِ»(١).

○ **الدِّراسةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بـ: «الثَّمَر» في قَولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: ثَمَرُ الشَّجرِ، وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

أ ـ وَرَدَ في كلمةِ: «ثَمَر» قِراءتانِ، وذلكَ في الموضعَينِ من سُورةِ الكَهفِ:

١ ـ ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾.

٢ ـ ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾.

والقراءتانِ هما:

١ ـ **فَتحُ الثَّاءِ**: وهي قراءةُ عاصمٍ، وأبي جَعفرٍ، ويَعقُوبَ.

ـ ولا خِلافَ على أنَّ المُرادَ بـ: «الثَّمرِ» على هذه القراءةِ هو: ما تُخرِجُهُ الشَّجرةُ منَ الثِّمارِ(٢).

---

(١) طريق الهجرتين: (٣٣٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (١٥/ ٢٦٨)، وتفسير البغوي: (٥/ ١٧١).

وعلى هذا فإنَّ الخِلافَ الَّذي ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ مَبْنِيٌّ على القراءةِ الثَّانيةِ.

٢ ـ **بضَمِّ الثَّاءِ**: وهي قراءةُ الباقِينَ(١).

ب ـ وفي المُرادِ بِـ: «الثُّمر» على هذه القراءةِ عِدَّةُ أقوالٍ:

القَـولُ الأوَّلُ: ما تُخرِجُهُ الشَّجرةُ منَ الثِّمارِ.

ـ وهذا قَولُ السُّدِّيِّ، وأبي عُبَيدَةَ، والزَّجَّاجِ(٢).

ـ ورَجَّحَهُ: «ابنُ القَيِّمِ»، والطَّبرِيُّ، وابنُ كَثِيرٍ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ(٣).

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ ـ في تَرجِيحِهِ لهذا القَولِ ـ: «وكونُهُ ههنا «بالجَنَى» أشبَهُ منَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، ويُقَوِّي ذلكَ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا...﴾ [الكهف: ٤٢] والإنفاقُ منَ الورقِ لا مِنَ الشَّجَرِ»(٤).

القَولُ الثَّـانـي: أنَّهُ الذَّهَبُ والفِضَّةُ خاصَّةً.

سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّها أموالٌ مُثمِرَةٌ؛ أي: مكثرةٌ، وهذا قَولُ مجاهدٍ، والفَرَّاءِ(٥).

القَولُ الثَّالثُ: أنَّهُ الأُصُولُ الَّتي فيها الثَّمرُ المأكولُ، منَ الشَّجرِ وما أشبَهَها، وهذا قَولُ أبي يَزِيدَ المدنيِّ(٦).

---

(١) **انظر**: السبعة لابن مجاهد: (٣٩٠)، والمبسوط في القراءات: (٢٣٤)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٢٣٣).

(٢) **انظر**: تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٣٦٣)، ومجاز القرآن: (١/ ٤٠٢)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٢٨٥).

(٣) **انظر**: طريق الهجرتين: (٣٣٩)، وتفسير الطبري: (٥/ ٢٦١)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ٨٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٥/ ١٤٢).

(٤) الحجة للقراء السبعة: (٣/ ٤٣٩).

(٥) **انظر**: تفسير الطبري: (١٥/ ٢٥٩)، وتفسير ابن الجوزي: (٥/ ١٤١)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/ ١٤٤).

(٦) **انظر**: تفسير الطبري: (١٥/ ٢٥٩)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/ ٢٣٩).

ودليلُ هذا القَولِ:

١ - قولُهُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ...﴾ [الكهف: ٤٢]، فلم يُرِدِ اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - أنَّ الثَّمَرَةَ هَلَكَتْ دُونَ الأصلِ المُثمِرِ، بل أرادَ هلاكَ الأصلِ المُثمِرِ، وفي هلاكِهِ هلاكُ ثَمرِهِ، وذلكَ أبلَغُ في العقوبةِ.

٢ - قَولُهُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]؛ فالنَّفَقَةُ أكثَرُ ما تكونُ في الأصلِ المُثمِرِ حتَّى يَبلُغَ إلى وُجوبِ كَونِ الثَّمَرِ فيه.

٣ - قَولُهُ - جلَّ ذِكرُهُ -: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الكهف: ٤٢]؛ فإخبارُهُ عنِ الجَنَّةِ بأنَّها بَقِيَتْ خاوِيَةً على عُرُوشِهَا يَدُلُّ على هلاكِ الأصلِ المُثمِرِ لا الثَّمَرِ فقط[١].

القَولُ الرَّابعُ: أنَّهُ أنواعُ المالِ؛ من قَولِهِم: «ثَمَّرَ مالَهُ»: إذا كَثَّرَهُ.

فالمرادُ الأموالُ الكثيرةُ المُثَمَّرَةُ من كلِّ صِنفٍ؛ ومن ذلكَ قولُ النَّابغةِ الذُّبيانِيِّ:

مَهْلًا فِدَاء لَكَ الأَقْوامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ[٢]

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، وأبي عِمرانَ الجَونِيِّ، وبَشِيرِ بنِ عُبَيدٍ[٣]، ورَجَّحَهُ النَّحَّاسُ، وابنُ الجَوزِيِّ، والآلُوسِيُّ[٤].

ودليلُ هذا القَولِ: قولُهُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۝٣٢ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٦٠).

(٢) انظر: ديوانه: (٣٦)، وخزانة الأدب: (٦/ ١٧٢)، ومعجم مقاييس اللغة: (٤/ ٤٨٣)، ومعنى: (أثمر)؛ أي: أصلح وأجمع. انظر: الأغاني: (٣/ ١٩١).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (١٥/ ٢٥٩)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٣٦١).

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٤/ ٢٣٩)، وتفسير ابن الجوزي: (٥/ ١٤١)، وتفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٤).

وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾:

فهو - جلَّ وعلا - ذَكَرَ أنَّ لَهُ «ثَمَرًا» بعدَ أن ذَكَرَ أنَّ له ﴿جَنَّتَيْنِ﴾ والجنةُ لا تَخلُو عَقْلًا وعادةً من ثَمرٍ مَأكُولٍ في شَجَرِها.

كما أنَّهُ أكَّدَ ذلكَ بقولِهِ: ﴿ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾؛ أيْ: ثَمرَهَا المَأكُولَ؛ فدَلَّ ذلكَ على أنَّهُ لم يُرِدْ بقولِهِ: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ الثَّمَرَ الَّذي هو حِمْلُ الشَّجرِ المَأكُولِ، وإلَّا لَكانَ ذلكَ تكرَارًا لا فائدةَ منهُ.

وعليهِ: فإنَّ المعنَى المرادَ: أنَّهُ كانَ له - إضافةً إلى الجنَّتَينِ المَوصُوفَتَينِ بأنَّها أعطَتْ حِملَها وثِمارَهَا، ولم تَنقُصْ من هذه الثِّمارِ شَيْئًا -: كانَ له إضافةً إلى ذلكَ: الأموالُ الكثيرةُ المُثَمَّرَةُ من كلِّ صِنفٍ؛ كما دَلَّ عليهِ قولُهُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، لأمرَينِ:

١ - لأنَّهُ أعَمُّ الأقوالِ؛ حيثُ يَدخُلُ تحتَهُ: الثِّمارُ المَأكُولَةُ، والأموالُ المجموعةُ من كُلِّ نَوعٍ وصِنفٍ.

٢ - ولدَلالةِ السِّياقِ عليهِ دُونَ غيرِهِ؛ كما تَقدَّمَ بيانُهُ(١)، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قولُ اللهِ - جلَّ وعلا -: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]:

قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ: «أيْ: أمامَهُم؛ بدليلِ: قراءةِ ابنِ عبَّاسٍ: «وكان أمامهم ملك».

وهذا المَذهَبُ ضعيفٌ، و: «وراء» لا يكونُ أمامًا ووَرَاءَ إلَّا بالنِّسبةِ إلى شَيئَينِ، فيكونُ أمامًا لِشَيءٍ وراءَ لغَيرِهِ، ووراءُ الشَّيءِ أمامًا لغَيرِهِ، فهذا الَّذي يُعقَلُ فيها، وأمَّا أن يكونَ وراءَ زَيدٍ بمعنَى أمامَهُ فكَلَّا.

---

(١) **انظر**: تفسير الزمخشري: (٢/ ٢٨٤)، وتفسير ابن الجوزي: (٥/ ١٤١).

وأمَّا ما استَدَلُّوا به، فلا حُجَّةَ فيه.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦]؛ **فالمعنى**: أنَّهُ مُلاقٍ جَهَنَّمَ بعدَ مَوتِهِ، فهي من بعدِهِ؛ أيْ: بعدَ مُفارَقَتِهِ الدُّنيا، فهي لمَّا كانت بعدَ حياتِهِ، كانت وراءَهُ؛ لأنَّ «وراءَ» كـ«بَعدَ»؛ فكما لا يكونُ: «بَعدُ» قَبْلًا، فلا يكونُ: «وراءُ» أمامًا.

وأنتَ لو قُلتَ: «جَهَنَّمُ بعدَ مَوتِ الكافِرِ»، لم يَكُنْ فيها معنَى «قبلُ» بوَجهٍ، فوراءُ ههنا زمانٌ لا مكانٌ، فتَأمَّلْهُ رَحِمَكَ اللهُ تعالى، فهي خَلفَ زمانِ حياتِهِ وبعدَهُ، وهي أمامَهُ ومُستَقبِلَتُهُ فكَونُها خَلْفًا وأمامًا باعتبارَينِ.

وإنَّما وَقَعَ الاشتباهُ؛ لأنَّ بَعدِيَّةَ الزَّمانِ إنَّما يكونُ فيما يُستَقْبَلُ أمامَكَ كقَولِكَ: بعدَ غَدٍ، ووَرَائِيَّةُ المكانِ فيما تَخَلَّفَ وراءَ ظَهرِكَ؛ فـ: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ ورَائِيَّةُ زمانٍ لا مكانٍ، وهي إنَّما تكونُ في المُستقبَلِ الَّذي هو أمامَكَ، فلَمَّا كانَ معنَى الأمامِ لازِمًا لها، ظَنَّ مَن ظَنَّ أنَّها مُشتَرَكَةٌ ولا اشتراكَ فيها، وكذلكَ قولُهُ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وكذلِكَ: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾، فإنْ صَحَّتْ قراءةُ: ﴿وكان أمامَهُمْ مَلِكٌ﴾ فلَهَا معنًى لا يُناقِضُ القراءةَ العامَّةَ؛ وهو: أنَّ المَلِكَ كانَ خَلْفَ ظُهُورِهِم وكانَ مَرجِعُهُم عليه، فهو وراءَهُم في ذَهابِهِم وأمامَهُم في مَرجِعِهِم، فالقِراءتانِ بالاعتبارَينِ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أعلَمُ»[(١)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَرَآءَهُم﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: خَلفَهُم... وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:

---

(١) بدائع الفوائد: (٤/ ١٩٥).

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ معنَى ﴿وَرَآءَهُم﴾؛ أيْ: «أمامَهُم» في المكانِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، وأبي حاتِمٍ، وأبي عُبَيدٍ، وأبي عُبَيدَةَ، وابنِ قُتَيبَةَ(١).

ورَجَّحَ هذا القَولَ: النَّحَّاسُ، والبَغَوِيُّ، والخازنُ، وابن عادلٍ، وأبو حَيَّانَ، والواحديُّ(٢).

وممَّا يُؤَيِّدُ هذا القَولَ:

١ ـ أنَّهُ وَرَدَ في قراءةٍ أُخرَى: ﴿وكانَ أمامَهُم مَلِكٌ﴾(٣)، حيثُ إنَّ لَفظَ «الوَرَاءِ» يَأتِي بمَعنَيَيْنِ: الخَلفِ والأمامِ، وقد دَلَّتْ هذه القِراءةُ على أنَّ المُرادَ به هنا الأمامُ(٤).

وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ:

بأنَّ هذه القراءةَ شاذَّةٌ، والمعنَى الَّذي جاءَتْ به يُخالِفُ المعنَى الَّذي جاءَتْ به القِراءَةُ الصَّحيحةُ فيُجمَعُ بينَ المَعنَيَيْنِ ما أمكَنَ ذلكَ، وفي حالِ تعذُّرِ ذلكَ يُقَدَّمُ المعنَى الَّذي جاءَتْ به القِراءةُ الصَّحيحةُ، لا القراءةُ الشَّاذَّةُ(٥).

وقد أمكَنَ الجَمعُ بَينَهُما: حيثُ أفادَتِ القراءةُ الصَّحيحةُ: أنَّهُ

---

(١) **انظر:** تفسير ابن الجوزي: (٥/١٧٨)، وتفسير أبي حيان: (٧/٢١٣)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/٣٧٨)، ومجاز القرآن: (١/٤١٢)، وتفسير غريب القرآن: (٢٧٠).

(٢) **انظر:** معاني القرآن للنحاس: (٤/٢٧٦)، وتفسير البغوي: (٥/١٩٤)، وتفسير الخازن: (٣/٢٠٧)، وتفسير ابن عادل: (١٢/٥٤٥)، وتفسير أبي حيان: (٧/٢١٣)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/٣٧٨).

(٣) هذه قراءة شاذة قرأ بها: ابن عباس، وسعيد بن جبير.
انظر: تفسير الطبري: (١٥/٣٥٤)، وتفسير القرطبي: (١١/٣٩)، وتفسير أبي حيان: (٧/٢١٣).

(٤) **انظر:** تفسير الطبري: (١٥/٣٥٤)، وتفسير ابن عطية: (١٠/٤٣٦).

(٥) **انظر:** معاني القرآن للفراء: (٢/١٥٧)، وتفسير الماوردي: (٣/٣٣٢)، وتفسير ابن عاشور: (١٦/١١).

خَلفَهُم في طَرِيقِ ذَهابِهِم، وأفادَتِ القراءةُ الشَّاذَّةُ: أنَّهُ أمامَهُم في طريقِ رَجْعَتِهِم[(١)].

٢ ـ أنَّ اللُّغَةَ العربيَّةَ تُجِيزُ أن يكونَ «الوراءُ»؛ بمعنَى: «الأمامِ»؛ لأنَّ ما تَوَارَى عنكَ وغابَ فهو «وراءُ» سواءٌ كانَ أمامَكَ أم خَلْفَكَ، وقد جاءَ بذلكَ القُرآنُ والشِّعرُ[(٢)]:

قالَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وقالَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وقالَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧] وقال الشاعر: سوار بن المضرب السعدي:

أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي ... وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالفَلَاةُ وَرَائِيَا؟![(٣)]

وقالَ عُروةُ بنُ الوَردِ:

أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدِبَّ عَلَى العَصَا ... فَيَأْمَنَ أَعْدَائِي وَيَسْأَمَنِي أَهْلِي[(٤)]

وقالَ لَبِيدُ بن رَبِيعَةَ[(٥)]:

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي ... لُزُومُ العَصَا تُحْنَى عَلَيْهَا الأَصَابِعُ[(٦)]

---

(١) انظر: تفسير البغوي: (٥/ ١٩٤)، وتفسير ابن عطية: (١٠/ ٤٣٦).

(٢) معاني القرآن للنحاس: (٤/ ٢٧٦).

(٣) انظر: جمهرة اللغة: مادة: (ورى): (١/ ٨٨)، ولسان العرب: مادة: (ورى): (١٥/ ٣٨٦).

(٤) انظر: ديوانه: (١١٤)، والحيوان: (١/ ٣٧٥)، ومنتهى الطلب من أشعار العرب: باب: عروة بن الورد: (١/ ١٠٦).

(٥) انظر: ديوانه: (٨٩)، وتهذيب اللغة: مادة: (ورى): (٥/ ١٦٢)، والعباب الزاخر: مادة: (ورأ): (١/ ٥٠)، والموازنة: (١/ ٤٢).

(٦) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٣٧٨).

فلَفظُ «الوَرَاءِ» في الآياتِ والأبياتِ المُتَقدِّمَةِ جاءَ بمعنَى «الأمامِ» فكذا هو في قولِهِ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾، خاصَّةً وأنَّهُ جاءَ في قراءةٍ أُخرَى: ﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾، فَوَجَبَ القَولُ بأنَّ المُرادَ بِـ: «الوَرَاءِ» في الآيةِ:

«الأمامُ» لا «الخَلْفُ»[1].

ـ وقد رَدَّ هذا الاستدلالَ:

بأنَّ «الوَرَاءَ» اسمُ الجِهَةِ الَّتي خَلْفَ ظَهرِ مَن أُضِيفَ إلَيهِ ذلكَ الاسمُ، وهو ضِدُّ: «أمامَ وقُدَّامَ»:

وعليهِ: فإنَّهُ لا يجوزُ أن يُقالَ لرَجُلٍ «أمامَكَ»: هو «وَرَاءَكَ».

وإنَّما يجوزُ استعمالُ «وراءَ» بمعنَى «أمام» في حالتَينِ:

يَجوزُ استعمالُهُ في الأجسامِ الَّتي لا وَجهَ لها، كحَجَرَينِ مُتقابلَينِ كُلُّ واحدٍ منهما وراءَ الآخَرِ.

كما يجوزُ استعمالُهُ في المواقِيتِ منَ الأيَّامِ واللَّيالي والأزمنةِ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَجُوزُها ـ أيْ: يَتَعَدَّاهَا ـ فتَصِيرُ وراءَهُ.

كقَولِكَ: «بَيْنَ يَدَيْكَ بَرْدٌ شَدِيدٌ»، و: «وَرَاءَكَ بَرْدٌ شَدِيدٌ»، قَاصِدًا معنَى: أمامَكَ زَمَانُ بَرْدٍ شَدِيدٍ؛ فجازَ الوَجهانِ؛ لأنَّ البَردَ إذا لَحِقَكَ، صارَ من ورائِكَ، وكأنَّكَ إذا بَلَغْتَهُ، صارَ بينَ يَدَيْكَ.

وعليهِ فإنَّ المُرادَ بِـ: «الوراءِ» في الآياتِ والأبياتِ المُستَشْهَد بها ـ: «الأمام» في الزَّمانِ لا المكانِ[2].

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٣٧٨)، وتفسير البغوي: (٥/ ١٩٤)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٦٠).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٥٧)، وتفسير الماوردي: (٣/ ٣٣٢)، وتفسير ابن عاشور: (١٦/ ١١).

القَولُ الثَّاني: أنَّ معنَى: ﴿وَرَآءَهُم﴾؛ أيْ: «خَلْفَهُم» في المكانِ.

وقد رَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، والفَرَّاءُ، والقُشَيرِيُّ، وابنُ عَرفَةَ، وابنُ عَطِيَّةَ[1].

ويُؤَيِّدُ صِحَّةَ هذا القَولِ: أنَّ لَفظَ «وراءَ» يُطلَقُ في الحقيقةِ اللُّغويَّةِ على اسمِ الجِهَةِ الَّتي خَلْفَ ظَهرِ مَن أُضِيفَ إلَيهِ ذلكَ الاسمُ، فهو ضِدُّ معنَى: «أَمامَ»، و: «قُدَّامَ»[2].

واعتُرِضَ على هذا القَولِ:

بأنَّهُ إذا كانَ المَلِكُ الغاصِبُ خَلْفَهُم في المكانِ، فقد سَلِمُوا مِنهُ.

وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ بجَوَابَيْنِ:

أ ـ أنَّ مكانَ المَلِكِ كانَ خَلْفَ مكانِ انْطِلَاقِ السَّفِينَةِ، وكانَ لا بُدَّ لهم منَ المُرورِ على مكانِ المَلِكِ عندَ رُجوعِهِم إلى مكانِ انطلاقِ السَّفينةِ حيثُ لا طريقَ لهم غَيرُهُ، ولم يكونُوا يَعلَمُونَ أنَّهُ يُوجَدُ في طريقِ رَجعَتِهِم ﴿مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾؛ فأَعلَمَ اللهُ الخَضِرَ بذَلِكَ.

وهذا التَّوجِيهُ مُوافِقٌ للقِراءتَينِ، فالمَلِكُ كانَ خَلفَهُم في طريقِ ذَهابِهِم، وأمامَهُم في طريقِ رَجعَتِهِم.

ب ـ أنَّ مكانَ المَلِكِ كانَ خَلْفَ مكانِ انطلاقِ السَّفينةِ، فهم بعدَ انطلاقِهِم بالسَّفِينَةِ انْطَلَقَ المَلِكُ خَلفَهُم قاصِدًا إدراكَهُم وأَخْذَ سَفِينَتِهِم، ولم يكونُوا على عِلمٍ بأنَّ خَلفَهُم مَن يَسعَى لأَخْذِ سَفِينَتِهِم فأَعلَمَ اللهُ الخَضِرَ بذَلِكَ.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: (٤/ ١٩٥)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٠٥)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/ ١٥٧)، وتفسير القرطبي: (١١/ ٣٩)، وتفسير ابن عطية: (١٠/ ٤٣٦).

(٢) تفسير ابن عاشور: (١٦/ ١١).

وهذا التَّوجِيهُ موافِقٌ للقراءةِ الصَّحيحةِ دُونَ الشَّاذَّةِ[١].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، لأَمرَينِ:

١ ـ لأنَّ فيه تَقدِيمًا للمعنَى الحقيقيِّ على المجازيِّ.

٢ ـ ولأنَّ فيه حَمْلًا للمَعنَى على لَفظِ القراءةِ المتواترةِ لا الشَّاذَّةِ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) **انظر**: تفسير ابن الجوزي: (٥/١٧٨)، وتفسير الآلوسي: (١٦/٩).

سُورَةُ مَرْيَمَ

❁ قولُ اللهِ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وكذلكَ قولُ زكَريَّا ـ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾:

فهذا مِيراثُ العِلمِ والنُّبُوَّةِ والدَّعوةِ إلى اللهِ، وإلَّا فلا يُظَنُّ بِنَبِيٍّ كريمٍ أنَّهُ يخافُ عَصَبَتَهُ أنْ يَرِثُوهُ مالَهُ فيسألُ اللهَ العظيمَ وَلَدًا يَمنَعُهُم ميراثَهُ ويكونُ أحَقَّ به مِنهُم، وقد نَزَّهَ اللهُ أنبياءَهُ ورُسُلَهُ عن هذا وأمثالِهِ، فبُعدًا لِمَنْ حَرَّفَ كتابَ اللهِ وردَّ على رسولِهِ كلامَهُ ونَسَبَ الأنبياءَ إلى ما هُم بُرَآءُ مُنَزَّهُونَ عنهُ، والحمدُ للهِ على توفيقِهِ وهِدايَتِهِ»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿يَرِثُنِي﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: وِراثَةُ العِلمِ والنُّبُوَّةِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ: وِراثَةُ المالِ.

---

(١) مفتاح دار السعادة: (٧٣).

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، والضَّحَّاكِ، وأبي صالِحٍ، وعِكرِمَةَ[١].

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾، فلو كانَ المُرادُ مِنَ الإرثِ إرثَ النُّبُوَّةِ، لَكانَ زَكَرِيَّا قد سَأَلَ رَبَّهُ جَعْلَ النَّبِيِّ رَضِيًّا، وهو غَيرُ جائِزٍ؛ لأنَّ النَّبيَّ لا يكونُ إلَّا رَضِيًّا مَعصُومًا[٢].

وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾:

أ ـ أنَّهُ دُعاءٌ بتَوفِيقِهِ للعَمَلِ، فكأنَّهُ طَلَبَ أن يكونَ وَلَدُهُ عالِمًا عامِلًا فيَكُونُ مَرْضِيًّا عندَ رَبِّهِ قَوْلًا وفِعْلًا، وعلى هذا تكونُ هذه الدَّعوةُ تأكِيدًا؛ لأنَّ الرَّسُولَ شأنُهُ أن يكونَ كذلِكَ.

ب ـ كما أنَّهُ دُعاءٌ بأن يَجعَلَهُ مَرضِيًّا بينَ عِبادِهِ؛ أيْ: مُتَّبَعًا[٣].

٢ ـ ما رواهُ قَتادَةُ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: **(يَرْحَمُ اللهُ زَكَرِيَّا! وَمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ وَرَثَةٍ، وَيَرْحَمُ اللهُ لُوطًا! إنْ كَانَ لَيُؤْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ)**[٤].

فظاهِرُ هذا الأثرِ يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بالإرثِ في الآيةِ: إرثُ المالِ.

وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ من وَجهَينِ:

أ ـ أنَّ هذا الأثرَ لا دَلالةَ فيه ظاهرةٌ على المُرادِ بالمَورُوثِ في الآيةِ، وإنَّما أرادَ الرَّسُولُ ﷺ بقَولِهِ: **(يَرْحَمُ اللهُ زَكَرِيَّا وَمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ**

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (١٥/٤٥٨)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/٣١١)، وتفسير السمرقندي: (٢/٣١٨)، وتفسير الرازي: (٢١/١٨٤).

(٢) تفسير الرازي: (٢١/١٨٤).

(٣) تفسير الآلوسي: (١٥/٦٣).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره. سورة: مريم: (١٨/١٤٦)، وعبد الرزاق الصنعاني في تفسيره: سورة مريم: (ح١٦٨٢)، (٤/٢٠٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (ح١٣٠٨٦)، (٦٤/١٧٢).

وَرَثَةٍ) بيانَ أنَّ زَكَرِيَّا لو لم يَسألِ اللهَ وَلَدًا يَرِثُهُ عِلمَهُ ونُبُوَّتَهُ، ما كانَ اللهُ لِيُضِيعَ دِينَهُ، وكانَ سَيُورِثُ ما كانَ يَقُومُ به زَكَرِيَّا من أمرِ الدِّينِ غيرَ وَلَدِهِ(١).

ب ـ أنَّ هذا الأثرَ مِنَ المُرسَلاتِ الَّتي لا تَقوَى على مُعارَضَةِ ما جاءَ في الصِّحاحِ(٢)؛ كقَولِ الرَّسُولِ ﷺ: (**إِنَّا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ؛ مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ**)(٣).

وقولِهِ ﷺ: (**العُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ العُلَمَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ؛ فَمَنْ أَخَذَهُ، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**)(٤).

٣ ـ أنَّ الوِراثَةَ حقيقةٌ في وِراثةِ المالِ دُونَ غيرِهِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]؛ فوَجَبَ القَولُ بالحقِيقَةِ دُونَ المجازِ.

وقد رُدَّ على هذا الاستدلالِ: بأنَّ الوِراثةَ في الآيةِ مَحمُولَةٌ على وِراثَةِ العِلمِ والنُّبُوَّةِ، ولا نُسَلِّمُ كَونَها حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً في وِراثةِ المالِ.

بل هي حقيقةٌ فيما يَعُمُّ وِرَاثَةَ العِلمِ والمَنصِبِ والمالِ، وإنَّما صارَتْ لِغَلَبَةِ الاستعمالِ في عُرفِ الفُقَهاءِ مُختَصَّةً بالمالِ.

ولو سَلَّمْنَا أنَّها مجازٌ في ذلكَ، فهو مَجازٌ مَشهُورٌ مُتعارَفٌ عليهِ خُصوصًا في استعمالِ القُرآنِ المَجيدِ، بحَيثُ يُساوِي الحقيقةَ، ومن ذلكَ

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٤٦١). (٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ١١٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث): (ح٦٧٢٧)، (١٢/ ٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث): (ح١٧٥٨)، (٣/ ١٣٧٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم، باب: الحث على طلب العلم: (ح٣١٥٧)، (١٠/ ٤٩)، والترمذي في سننه: كتاب العلم، باب: فضل الفقه على العبادة: (ح٢٦٠٦)، (٩/ ٢٩٦)، وابن ماجه في سننه: المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم: (ح٢١٩)، (١/ ٢٥٩).

قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] وقولُهُ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الشورى: ١٤]:

فلَفظُ الوِراثةِ مُستعمَلٌ في تَورِيثِ العِلمِ والنُّبُوَّةِ كما هو مُستعمَلٌ في تَوريثِ المالِ إلَّا أنَّ الأحاديثَ الصَّحيحةَ قد دَلَّتْ على عَدَمِ تَورِيثِ الأنبياءِ لأموالِهِم، فبَقِيَ الاستعمالُ الثَّاني مُرادًا بالآيةِ دُونَ غَيرِهِ.

٤ ـ أنَّ المَورُوثَ هو ما حَصَلَ بلا كَسبٍ، فوَجَبَ حَمْلُهُ على المالِ، أمَّا العِلمُ والنُّبُوَّةُ، فلا تُورَثُ؛ لأنَّها لا تَحصُلُ إلَّا بالاكتسابِ.

وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ الوِراثةَ قد تَعَلَّقَتْ بما لَيسَ بِكَسبِيٍّ[(١)].

كما في قَولِهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٣]:

كما أنَّ المُرادَ بِوراثةِ النُّبُوَّةِ: أن يَصلُحَ الوارثُ بأن يُوحَى إليهِ، فلَيسَ المقصودُ أنَّ نَفْسَ النُّبُوَّةِ تُورَثُ[(٢)].

القَولُ الثَّاني: المُرادُ: وِراثَةُ العِلمِ والنُّبُوَّةِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وأبي صالحٍ، ومُجاهدٍ، والسُّدِّيِّ، وقَتادَةَ، وعَطاءٍ[(٣)].

ـ ورَجَّحَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والطَّبريُّ، والزَّجَّاجُ، والماوَرديُّ، والواحديُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والقُرطُبِيُّ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو الثَّناءِ الأصفهانيُّ، والشَّوكانيُّ، والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ[(٤)].

---

(١) تفسير الآلوسي: (١٥/ ٦٤). (٢) تفسير النسفي: (٢/ ٣١٩).

(٣) **انظر**: تفسير الصنعاني: (٢ ـ ٢/ ٣)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٣٩٧)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/ ٣١١)، وتفسير الماوردي: (٣/ ٣٥٦).

(٤) **انظر**: مفتاح دار السعادة: (٧٣)، وتفسير الطبري: (١/ ٤٥٩)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٢٠)، وتفسير الماوردي: (٣/ ٣٥٦)، وتفسير البسيط للواحدي: =

ومن أدلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ قَولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ فجمَعَ زَكَرِيَّا وِراثَتَهُ إلى وِراثةِ آلِ يَعقُوبَ، ومِنَ المَعلُومِ أنَّ وَلَدَ زَكَرِيَّا لا يَرِثُ من آلِ يَعقُوبَ شَيْئًا من أموالِهِم، بل إنَّما يَرِثُهُم في ذلكَ أولادُهُم وسائرُ وَرَثَتِهِم لو وُرِثُوا[(١)].

٢ ـ قَولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾؛ فذَكَرَ وِراثَتَهُ لآلِ يَعقُوبَ؛ ومنَ المَعلُومِ أنَّ آلَ يَعقُوبَ انْقَرَضُوا من زمنٍ بعيدٍ، فلا يُمكِنُ أن يُورَثَ عنهُم إلَّا العِلمُ والنُّبُوَّةُ والدِّينُ[(٢)].

٣ ـ أنَّ النَّبيَّ لا يَطلُبُ وَلَدًا لِيَرِثَ مَالَهُ؛ فإنَّهُ لو كانَ يُورَثُ، لم يكن بُدٌّ من أن يَنتَقِلَ المالُ إلى غَيرِهِ، سواءٌ كانَ ابْنًا أو غَيرَهُ[(٣)].

٤ ـ أنَّهُ لو كانَ المُرادُ المالَ، لَـمَا خَصَّهُ من بينِ إخوَتِهِ بذَلِكَ، ولَـمَا كانَ في الإخبارِ بذلكَ كَبِيرُ فائدةٍ، إذْ منَ المعلومِ في جميعِ الشَّرائعِ أنَّ الولدَ يَرِثُ أباهُ، فلَولَا أنَّها وِراثَةٌ خاصَّةٌ، لَـمَا أخبَرَ بها[(٤)].

٥ ـ أنَّهُ لا يجوزُ أن يَهتَمَّ نَبِيٌّ منَ الأنبياءِ بالدُّعاءِ هذا الاهتمامَ، وأن يَشتَدَّ خَوفُهُ إلى هذا الحَدِّ حَولَ تحديدِ مَن سَيَرِثُ مالَهُ، فهم أعظَمُ مَنزِلَةً وأجَلُّ قَدْرًا من ذلكَ.

وذلكَ لأنَّهُ قد عُلِمَ من حالِهِم أنَّهُم لا يَخافُونَ أن يَرِثَهُم أقرباؤُهم

= (٢/ ٤٥٩)، وتفسير ابن عطية: (١١/ ١٣)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٨٤)، وتفسير القرطبي: (١١/ ٨٣)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٤)، وتفسير أبي الثناء الأصفهاني: (٢/ ٦٦٨)، وتفسير الشوكاني: (٣/ ٣٢٦)، وتفسير الآلوسي: (١٥/ ٦٤)، وتفسير الشنقيطي: (٢/ ٤٤٢).

(١) أحكام القرآن للكيا الهراسي: (٣/ ٢٧٠).

(٢) تفسير الشنقيطي: (٢/ ٤٤٢).

(٣) منهاج السُّنَّة: (٤/ ٢٢٤).

(٤) تفسير ابن كثير: (٣/ ١١٧).

فيما جَعَلَ الله لهم، كما عُلِمَ من حالِهِم أنَّ دُعاءَهُم واهتمامَهُم لا يَشتَدُّ بأمرِ المالِ كما يَشتَدُّ بأمرِ الدِّينِ.

وعليهِ: فإنَّ خَوفَ زَكَرِيَّا كانَ مِن تَضييعِ قَرابَتِهِ دِينَ اللهِ، وتَغْيِيرِ أحكامِهِ، على ما كانَ شاهَدَهُ من بني إسرائيلَ؛ من تبديلِ الدِّينِ وقَتْلِ الأنبياءِ، فسَأَلَ رَبَّهُ وَلَدًا صالحًا، يَأمَنُهُ على أُمَّتِهِ ويَرِثُ نُبُوَّتَهُ وعِلمَهُ؛ لِئَلَّا يَضِيعَ الدِّينُ والحَقُّ المُبِينُ(١).

٦ - ما رَواهُ أبو هُريرةَ ﷺ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قال: **(إنَّ زَكَرِيَّا كَانَ نَجَّارًا)**(٢)؛ فلم يَكُنْ زَكَرِيَّا ذا مالٍ حتَّى يُورَثَ، بل كانَ نَجَّارًا يَأكُلُ من كَسْبِ يَدِهِ ومِثلُ هذا لا يَجمَعُ مالًا، ولاسِيَّما الأنبياءُ ﷺ فإنَّهُم كانُوا أزهَدَ النَّاسِ في الحياةِ الدُّنيا(٣).

٧ - ما جاءَ منَ الأحاديثِ الدَّالَّةِ على أنَّ الأنبياءَ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِم -: لا يُورَثُ عنهمُ المالُ، وإنَّما يُورَثُ عنهُمُ العِلمُ والدِّينُ؛ ومن ذلكَ:

(١) ما أخرَجَهُ الشَّيخانِ في صَحِيحَيْهِما عن أبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: **(لَا نُورَثُ؛ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ)**(٤).

(٢) ما أخرَجَهُ الشَّيخانِ في صَحِيحَيهِما عن عُمَرَ ﷺ أنَّهُ قالَ

---

(١) **انظر:** تفسير ابن كثير: (٣/ ١١٧)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٢٠)، وتفسير البغوي: (٥/ ٢١٩)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب: من فضائل زكريا ﷺ: (ح٤٣٨٤)، (١٢/ ٨٧)، وابن ماجه في سننه: كتاب التجارات، باب: الصناعات: (ح٢١٤١)، (٦/ ٣٧١).

(٣) تفسير ابن كثير: (٣/ ١١٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: **(لا نورث)**: (ح٦٧٢٧)، (١٢/ ٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: **(لا نورث)**: (ح١٧٥٨)، (٣/ ١٣٧٩).

لعُثمانَ وعبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوفٍ والزُّبَيرِ وسعدٍ وعليٍّ والعبَّاسِ ﷺ: «أنشُدُكُم اللهَ الَّذي بإذْنِهِ تَقُومُ السَّماءُ وَالأرضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ)؟ قالُوا: نَعَمْ»[(١)].

(٣) ما أخرَجَهُ الشَّيخانِ في صَحِيحَيهِما عن عائشةَ ﷺ أنَّ أزواجَ النَّبيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَرَدْنَ أن يَبْعَثْنَ عُثمانَ إلى أبي بَكرٍ يَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ، فقالَتْ عائشةُ: أَلَيْسَ قالَ النَّبيُّ ﷺ: (مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ؟!)[(٢)].

(٤) ما أخرَجَهُ الشَّيخانِ في صَحِيحَيْهِما عن عائشةَ ﷺ: أنَّ فاطمةَ ﷺ قالَتْ لأبِي بَكرٍ ﷺ: مَن يَرِثُكَ إذا مِتَّ؟ قالَ: وَلَدِي وأهلِي، قالَتْ: فَمَا لَنَا لَا نَرِثُ النَّبيَّ ﷺ؟ قالَ: سَمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: (إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورَثُ)[(٣)].

فهذه الأحاديثُ وأمثالُها ظاهرةٌ في الدَّلالةِ على أنَّ عُمومَ الأنبياءِ لا يُورَثُ عنهمُ المالُ، بلِ العِلمُ والدِّينُ، وعليهِ فينبَغِي حَمْلُ الآيةِ على مَعنًى: وِراثةِ العِلمِ والدِّينِ، لبُطلانِ القَولِ بورَاثَةِ وتَورِيثِ الأنبياءِ للمالِ، كما دَلَّتْ عليهِ الأحاديثُ الصَّحيحةُ الصَّريحةُ المُتقدِّمةُ[(٤)].

- وقدِ اعتُرِضَ على هذا الاستدلالِ بِأنَّ هذا الحديثَ: (لَا نُورَثُ، مَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخمس. الباب: الأول: (ح٢٨٦٣)، (١٠/٣٣١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: حكم الفيء: (ح٣٣٠٢)، (٩/ ٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث): (ح٦٢٣٣)، (٢٠/ ٤٥٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث)، (ح٣٣٠٣)، (٩/ ٢٠٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخمس، الباب الأول: (ح٢٨٦٢)، (١٠/ ٣٣٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث): (ح٣٣٠٥)، (٩/ ٢٠٨).

(٤) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٤٦٠)، وتفسير الشنقيطي: (٢/ ٤٤٢).

تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ)، وإن كانت صِيغَتُهُ الجَمعَ إلَّا أنَّ المُرادَ به الواحدُ؛ فهو مُختَصٌّ بالرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ؛ حيثُ جَعَلَ اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - مالَهُ كُلَّهُ صَدَقَةً زِيادَةً في فَضلِهِ، كما خَصَّهُ في النِّكاحِ بأشياءَ أباحَهَا له وحَرَّمَها على غَيرِهِ.

وقد حَمَلَهُ على هذه الخُصُوصيَّةِ: عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه حيثُ قالَ في رِوايتِهِ لهذا الحديثِ في «صحيحِ البخاريِّ»: «يُرِيدُ رسولُ اللهِ بذلكَ نَفسَهُ» وقد صَدَّقَهُ في ذلكَ الصَّحابةُ المَوجُودُونَ معه.

ولمَّا ثَبَتَ خُصُوصيَّةُ ما جاءَ في هذا الحديثِ بالرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ، بَطَلَ الاستدلالُ به على مَنعِ القَولِ بأن يكونَ المَورُوثُ عن زَكَرِيَّا مَالًا(١).

وقد أُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ بـ:

أ - أنَّ ظاهرَ صِيغَةِ الجَمعِ شُمولُ جميعِ الأنبياءِ، فلا يجوزُ العُدُولُ عن هذا الظَّاهرِ إلَّا بدليلٍ من كتابٍ أو سُنَّةٍ ولا دليلَ على ذلكَ.

ب - أنَّ عُمرَ رضي الله عنه قالَ: «يريدُ رسولُ اللهِ بذلكَ نفسَهُ»، ولم يَقُلْ: إنَّ لَفظَ الحديثِ لم يَشمَلْ أحدًا منَ الأنبياءِ غيرَ الرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ.

ج - أنَّهُ قد جاءَ في حديثٍ صحيحٍ تصريحٌ بعُمُومِ عَدَمِ الإرثِ الماليِّ في جميعِ الأنبياءِ؛ فعن أبي الدَّرداءِ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: (**العُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنبِيَاءِ، وَإِنَّ العُلَمَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ؛ فَمَنْ أَخَذَهُ، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**).

فكَلِمَةُ: (**إنَّما**) مُفِيدَةٌ للحَصرِ قَطْعًا، فالأنبياءُ لا يَرِثُونَ مالًا ولا يُوَرِّثُونَهُ(٢).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لِمَا تَقَدَّمَ من أدلَّتِهِ، ولأنَّ فيه تَعظِيمًا لمَقامِ النُّبُوَّةِ، ولأنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

---

(١) **انظر**: تفسير القرطبي: (١١/ ٨٦)، وتفسير الشنقيطي: (٢/ ٤٤٢).

(٢) **انظر**: تفسير الآلوسي: (١٥/ ٦٤)، وتفسير الشنقيطي: (٢/ ٤٤٢).

وعليهِ؛ فإنَّ المُرادَ بالوِرَاثَةِ في الآيةِ: وراثةُ العِلمِ والنُّبُوَّةِ، فلَيسَ قَصدُهُ مِن مسألةِ الوَلَدِ سِوَى إجراءِ أحكامِ اللهِ تعالى، وترويجِ الشَّرِيعَةِ، وبقاءِ النُّبُوَّةِ في أولادِهِ، فإنَّ ذلكَ مُوجِبٌ لتضاعُفِ الأجرِ إلى حيثُ شاءَ اللهُ تعالى منَ الدَّهرِ، ومَن أنصَفَ لم يَتَوَقَّفْ في قَبولِ ذلكَ، واللهُ تعالى الهادي لأقوَمِ المسالِكِ(١).

* * *

❁ **قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ:** ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقد فَسَّرَ الصَّحابةُ والتَّابعُونَ إضاعتَها بتَفويتِ وَقتِها.

والتَّحقِيقُ: أنَّ إضاعتَها تَتَنَاوَلُ تَركَها وتَركَ وقتِها وتَركَ واجباتِها وأركانِها.

وأيضًا: فإنَّ مُؤَخِّرَهَا عن وقتِها عَمْدًا مُتَعَدٍّ لحُدودِ اللهِ، كمُقَدِّمِها عن وَقتِها، فما بالُها تُقبَلُ مع تعدِّي هذا الحَدِّ، ولا تُقبَلُ مع تعدِّي الحدِّ الآخَرِ»(٢).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، مُرَجِّحًا القَولَ بالعُمُومِ في ذلكَ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: تَركُوا الصَّلاةَ بالكُلِّيَّةِ.

---

(١) تفسير الآلوسي: (١٥/ ٦٤).

(٢) كتاب الصلاة: (٧٦).

وهذا قَولُ القُرَظِيِّ، والسُّدِّيِّ، وابنِ زَيدِ بنِ أسلَمَ(١).

ورَجَّحَهُ الطَّبرِيُّ، والزَّجَّاجُ، والنَّحَّاسُ، والرَّازِيُّ(٢).

ودليلُ هذا القولِ: قَولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ، بعدَ هذه الآيةِ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]:

فلو كانَ الَّذِينَ وَصَفَهُم بأنَّهُم ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ مُؤَخِّرِينَ لها عن وَقتِهَا أو مُخِلِّينَ بشَيءٍ من شُرُوطِها، لَكَانُوا مُؤمِنِينَ، ولم يَستَثْنِ منهم مَن آمَنَ وهم مُؤمِنُونَ.

ولَكِنَّهُم كانُوا تارِكِينَ للصَّلاةِ بالكُلِّيَّةِ، فلِذَلِكَ كانُوا كُفَّارًا، وصَحَّ استثناءُ مَن آمَنَ مِنهُم(٣).

ولِذَلِكَ قالَ الرَّسُولُ ﷺ: (**العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ؛ فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ**)(٤).

القَولُ الثَّاني: أَخَّرُوا الصَّلاةَ عن مِيقاتِهَا.

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعُودٍ، والقاسمِ بنِ مُخَيمِرَةَ، وعُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ، والنَّخَعِيِّ، وابنِ المُسَيِّبِ، ومُجاهِدٍ(٥).

---

(١) **انظر:** تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٤١٢)، وتفسير ابن كثير: (٣/ ١٣٤).

(٢) **انظر:** تفسير الطبري: (١٥/ ٥٦٩)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٣٥)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/ ٣٤١)، وتفسير الرازي: (٢١/ ٢٣٥).

(٣) **انظر:** تفسير الطبري: (١٥/ ٥٦٩)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٣٥).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في ترك الصلاة: (ح٢٥٤٥)، (٩/ ٢٠٧)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، والنسائي في سننه: كتاب الصلاة، باب: الحكم في تارك الصلاة: (ح٤٥٩)، (٢/ ٢٤٧)، وابن ماجه في سننه: كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة: (ح١٠٦٩)، (٣/ ٣٧٨).

(٥) **انظر:** تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٤١٢)، وتفسير البغوي: (٥/ ٢٤١)، وتفسير الزمخشري: (٤/ ٣٢).

ويَشهَدُ لهذا القَولِ قَولُ الرَّسُولِ ﷺ: (**لَيْسَ التَّفْرِيطُ فِي النَّوْمِ؛ إِنَّمَا التَّفْرِيطُ أَنْ يَدَعَهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الأُخْرَى**)(١).

القَولُ الثَّالثُ: الإخلالُ بشُرُوطِهَا وعدمُ القِيامِ بحُقُوقِهَا.

ويَدُلُّ على هذا التَّأوِيلِ قَولُ الرَّسُولِ ﷺ للرَّجُلِ الَّذي أَدَّى صلاةً بدُونِ استكمالٍ لِشُرُوطِها: (**ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**)(٢).

القَولُ الرَّابِعُ: جميعُ أنواعِ الإضاعةِ.

ومن هذه الأنواعِ: تأخيرُ الصَّلاةِ عن وَقتِها، وعدمُ إقامتِها في الجماعةِ، والإخلالُ بشُرُوطِها، وجَحدُ وُجُوبِها، وتَركُها بالكُلِّيَّةِ، وتَضييعُ ثَوابِها بارتكابِ أنواعِ المعاصِي.

فكُلُّ ما ذُكِرَ مِنَ الأقوالِ في نَوعِ الإضاعةِ فهو داخلٌ في معنَى قَولِهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وإنْ كانَتْ هذه الأنواعُ تَتَفاوَتُ من حيثُ الجزاءُ والعُقوبةُ:

وهذا القَولُ رَجَّحَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والشَّوكانيُّ، والشِّنقِيطِيُّ(٣).

- والرَّاجِحُ هو القَولُ الأوَّلُ، وذلكَ بدَلالةِ سِياقِ الآياتِ كما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة: (ح١٠٩٩)، (٣/٤٥١)، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: فيمن نام عن الصلاة أو نسيها: (ح٣٧٣)، (٢/٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات: (ح٧١٥)، (٣/٢٠٥)، ومسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة: (ح٦٠٢)، (٢/٣٥٦).

(٣) انظر: كتاب الصلاة: (٧٦)، وتفسير الشوكاني: (٣/٣٤٢)، وتفسير الشنقيطي: (٢/٤٩٦).

سُورَةُ طه

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«قِيلَ: المَصدَرُ مضافٌ إلى الفاعلِ؛ أيْ: لِأَذْكُرَكَ بِهَا.

وقِيلَ: مُضافٌ إلى المذكورِ؛ أيْ: لِتَذْكُرُونِي بها، واللَّامُ على هذا لامُ التَّعليلِ.

وقِيلَ: هي اللَّامُ الوَقتِيَّةُ؛ أيْ: أَقِمِ الصَّلاةَ عِندَ ذِكرِي؛ كقَولِهِ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وهذا المعنى يراد بالآية، لكن تفسيرها به يجعل معناها فيه نظر؛ لأن هذه اللام الوقتية يليها أسماء الزمان والظروف، والذكر: مصدر، إلا أن يقدر زمان محذوف؛ أي: عند وقت ذكري، وهذا محتمل.

والأظهَرُ: أنَّها لامُ التَّعلِيلِ؛ أيْ: أَقِمِ الصَّلاةَ لأَجْلِ ذِكرِي، ويَلزَمُ من هذا أن تكونَ إقامتُها عندَ ذِكرِهِ، وإذا ذَكَرَ العَبدُ رَبَّهُ، فذِكرُ اللهِ سابِقٌ على ذِكرِهِ، فإنَّهُ لمَّا ذَكَرَهُ، أَلهَمَهُ ذِكرَهُ، فالمعاني الثَّلاثةُ حَقٌّ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿لِذِكۡرِيٓ﴾، مختارًا أنَّ المرادَ به: لأَجْلِ ذِكرِي... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

(١) الوابل الصيب: (٩٤).

القَولُ الأوَّلُ: معنَى الآيةِ: وأقِمِ الصَّلاةَ لِأذْكُرَكَ بالثَّناءِ والمَدحِ[(١)].

فَـ: «اللَّامُ» تَعليليَّةٌ[(٢)]

القَولُ الثَّاني: معنَى الآيةِ: أقِمِ الصَّلاةَ عندَ ذِكرِهَا، وهذا قَولُ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ[(٣)]، واختارَهُ: ابنُ جُزَيٍّ[(٤)]

فَـ: «اللَّامُ» وَقتِيَّةٌ؛ بمعنَى: «عِندَ»؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أيْ: عندَ دُلُوكِ الشَّمسِ.

وكقولِهِ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤][(٥)]

ـ ودليلُ هذا القَولِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ استَدَلَّ بالآيةِ على وُجوبِ الصَّلاةِ على النَّاسِي إذا ذَكَرَهَا[(٦)]

١ ـ فعن أبي هُرَيرَةَ ﷺ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: (**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾**)[(٧)].

٢ ـ وعن أبي هُرَيرَةَ ﷺ: «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نامَ عن صلاةِ الصُّبحِ حتَّى طَلَعَتِ الشَّمسُ، فصَلَّاهَا بعدَ طُلُوعِ الشَّمسِ، وقالَ: (**إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾**)[(٨)].

وهذا يَدُلُّ على أنَّ قولَهُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾: قد أُرِيدَ به

---

(١) أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٣٢٥).
(٢) تفسير الزمخشري: (٤/ ٧١).
(٣) تفسير الطبري: (١٦/ ٣٢).
(٤) تفسير ابن جزي: (٢/ ١٦).
(٥) تفسير الآلوسي: (١٥/ ١٧١).
(٦) تفسير ابن جزي: (٢/ ١٦).
(٧) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة: (ح١١٠٤)، (٣/ ٤٥٦)، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: فيمن نام عن الصلاة أو نسيها: (ح٣٧١)، (٢/ ٢٦)، والنسائي في سننه: كتاب المواقيت، باب: إعادة من نام عن الصلاة: (ح٦١٥)، (٢/ ٤٧٤).
(٨) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة: (ح١٠٩٨)، (٣/ ٤٥٠)، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: فيمن نام عن الصلاة أو نسيها: (ح٣٧٦)، (٢/ ٣١).

فِعلُ الصَّلاةِ المَترُوكَةِ[١]

وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لو كانَ معناهُ: حِينَ تَذكُرُها، لجاءَتِ الآيةُ هَكَذَا:

«وأقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِكَهَا»[٢].

القَولُ الثَّالثُ: معنَى الآيةِ: وأَقِمِ الصَّلاةَ لِتَذْكُرَنِي فِيهَا.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ والحَسَنِ.

- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، وابنُ قُتَيبَةَ، والطَّبَرِيُّ[٣].

فَـ: «اللَّامُ» تَعلِيلِيَّةٌ؛ بمعنَى: «لأَجْلِ ذِكرِي»[٤].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ: لأنَّهُ الأعَمُّ، والأقرَبُ للَفظِ الآيةِ، ولا مُعارِضَ له، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وعَلَا -: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨]:

▪ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ومِن عجيبِ أمرِهِم: أنَّهُم لم يَكتَفُوا بكَونِهِ إلَهَهُم، حتَّى جَعَلُوهُ إلَهَ مُوسَى، فنَسَبُوا مُوسَى إلى الشِّركِ وعبادةِ غَيرِ اللهِ تعالى، بل عبادةِ أبلَدِ الحيواناتِ، وأقَلِّها دَفعًا عن نَفسِهِ بحَيثُ يُضرَبُ به المَثَلُ في البَلادةِ والذُّلِّ، فجَعَلُوهُ إلَهَ كَلِيمِ الرَّحمٰنِ، ثم لم يَكتَفُوا بذلكَ حتَّى جَعَلُوا مُوسَى ضالًّا مُخطِئًا؛ فقالُوا: ﴿فَنَسِىَ﴾.

---

(١) أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٣٢٥). (٢) تفسير الطبري: (١٦/ ٣٣).

(٣) انظر: الوابل الصيب: (٩٤)، وتفسير غريب القرآن: (٢٧٧)، وتفسير الطبري: (١٦/ ٣٢).

(٤) تفسير ابن عاشور: (١٦/ ٢٠١).

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: أيْ: ضَلَّ وأخطَأَ الطَّريقَ(١).

وفي روايةٍ عنهُ: أيْ: إنَّ مُوسَى ذَهَبَ يَطلُبُ رَبَّهُ فضَلَّ ولم يَعلَمْ مكانَهُ(٢).

وعنهُ أيضًا: نَسِيَ أن يَذكُرَ لَكُمْ أنَّ هذا إلَهُهُ وإلهُكُم(٣).

وقالَ السُّدِّيُّ: أيْ: تَرَكَ مُوسَى إلَهَهُ ههُنَا وذَهَبَ يَطلُبُهُ(٤).

وقالَ قتادةُ(٥): أيْ: إنَّ مُوسَى إنَّما يَطلُبُ هذا، ولكنَّهُ نَسِيَهُ وخالَفَهُ في طريقٍ آخَرَ(٦).

هذا هو القَولُ المَشهُورُ: أنَّ قَولَهُ: ﴿فَنَسِيَ﴾ من كلامِ السَّامِرِيِّ وعُبَّادِ العِجلِ معهُ.

○ وعنِ ابنِ عبَّاسٍ روايةٌ أُخرَى: أنَّ هذا من إخبارِ اللهِ تعالى عنِ السَّامِرِيِّ: أنَّهُ نَسِيَ؛ أي: تَرَكَ ما كانَ عليهِ منَ الإيمانِ(٧).

والصَّحيحُ: القَولُ الأوَّلُ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليهِ، ولم يَذكُرِ البُخاريُّ في التَّفسيرِ غَيرَهُ؛ فقالَ: «فنَسِيَ مُوسَى» هُم يقولونَهُ: أخطَأَ الرَّبُّ(٨)

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ١٤١)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٤٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٤٣٢)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٠/ ٢٣٠).

(٣) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٠/ ٢٣٠).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ١٤٢).

(٥) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة، أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، توفي سنة: (١١٨هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢٦٩).

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ١٤١)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ١٨).

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ١٤١)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٥/ ١٥٦٧).

(٨) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله ﷻ: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩]: (١١/ ١٨٩).

فإنَّهُ لمَّا جعَلَهُ إلَهَ مُوسَى، استَحضَرَ سؤالًا من بني إسرائيلَ يُورِدُونَهُ عليهِ، فيَقُولُونَ له: إذا كانَ هذا إلَهَ مُوسَى، فلِأَيِّ شَيءٍ ذَهَبَ عنهُ لمَوعِدِ إلهِهِ؟ فأجابَ عن هذا السُّؤالِ قَبلَ إيرادِهِ عليهِ بقَولِهِ: ﴿فَنَسِىَ﴾ وهذا من أقبَحِ تلاعُبِ الشَّيطانِ بهم»[1].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في القائلِ لقَولِهِ: ﴿فَنَسِىَ﴾ مُرَجِّحًا أنَّهُ من كلامِ السَّامِرِيِّ وأتباعِهِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ قولَهُ: ﴿فَنَسِىَ﴾ من كلامِ اللهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ.

ـ **والمعنَى:** أنَّ السَّامِرِيَّ بعبادتِهِ للعِجلِ تَرَكَ الدِّينَ الحَقَّ الَّذي بُعِثَ به مُوسَى؛ وهو عبادةُ اللهِ وَحدَهُ.

ـ وهذا قولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومَكحُولٍ.

ـ ورَجَّحَ هذا القولَ: أبو حَيَّانَ، وابنُ عاشورٍ[2].

القَولُ الثَّاني: أنَّ قَولَهُ: ﴿فَنَسِىَ﴾ من كلامِ السَّامِرِيِّ وأتباعِهِ.

ـ **والمعنَى:** أنَّ مُوسَى ذَهَبَ يَطلُبُ ربَّهُ فنَسِيَ وأَضَلَّ مَوضِعَهُ، وهو هذا العِجلُ الَّذي بَيْنَ أيدِيكُم.

ـ وهذا قَولُ الجمهورِ؛ ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وقتادةُ، ومجاهدٌ، والسُّدِّيُّ، والضَّحَّاكُ، وابنُ زَيدٍ.

ـ ورَجَّحَ هذا القَولَ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ.

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ؛ لكَونِهِ قَولَ جمهورِ المُفَسِّرِينَ.

---

(١) إغاثة اللهفان: (٢/ ٣٠٠).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (١٦/ ١٤١)، وتفسير أبي حيان: (٧/ ٣٦٩)، وتفسير ابن عاشور: (١٦/ ٢٨٧).

ولأنَّهُ عَقِيبَ ذِكرِ مُوسَى، حيثُ قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾[1].

* * *

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وفُسِّرَتِ «المعيشةُ الضَّنْكُ»: بعذابِ القَبرِ.

والصَّحِيحُ: أنَّها في الدُّنيَا، وفي البَرزَخِ.

فإنَّ مَن أعرَضَ عن ذِكرِهِ الَّذي أنزَلَهُ، فلَهُ من ضِيقِ الصَّدرِ، ونَكَدِ العَيشِ، وكَثرةِ الخَوفِ، وشِدَّةِ الحِرصِ والتَّعَبِ على الدُّنيا، والتَّحسُّرِ على فَواتِها قبلَ حُصولِها وبعدَ حُصولِها، والآلامِ الَّتي في خلالِ ذلكَ ما لا يَشعُرُ به القَلبُ، لسَكرَتِهِ، وانغماسِهِ في السُّكرِ؛ فهو لا يَصحُو ساعةً إلَّا أَحَسَّ وشَعَرَ بهذا الألَمِ، فيُبادِرُ إلى إزالتِهِ بسُكرٍ ثانٍ، فهو هكذا مُدَّةَ حياتِهِ، وأيُّ عِيشَةٍ أَضيَقُ من هذه لو كانَ للقَلبِ شُعورٌ؟!

فقُلُوبُ أهلِ البِدَعِ، والمُعرِضِينَ عنِ القُرآنِ، وأهلِ الغَفلةِ عنِ اللهِ، وأهلِ المعاصي: في جَحِيمٍ قبلَ الجَحِيمِ الأكبَرِ، وقُلوبُ الأبرارِ في نعيمٍ قبلَ النَّعيمِ الأكبَرِ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤]، هذا في دُورِهِمُ الثَّلاثِ لَيسَ مُختَصًّا بالدَّارِ الآخرةِ، وإنْ كانَ تمامُهُ وكمالُ ظُهورِهِ إنَّما هو في الدَّارِ الآخرةِ.

وفي البَرزَخِ دُونَ ذلكَ؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور: ٤٧]، وقالَ تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان: (٢/ ٣٠٠)، وتفسير الطبري: (١٦/ ١٤١)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٠٤).

﴿٧١﴾ ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧١ ـ ٧٢].

وفي هذه الدَّارِ دُونَ ما في البَرزَخِ، ولكنْ يَمنَعُ مِنَ الإحساسِ بِهِ الاستغراقُ في سَكرَةِ الشَّهواتِ، وطَرحُ ذلكَ عنِ القَلبِ، وعدمُ التَّفكُّرِ فيه»[1].

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وفُسِّرَتِ «المَعِيشَةُ الضَّنْكُ»: بعذابِ القَبرِ.

ولا رَيبَ أنَّهُ مِنَ المَعِيشَةِ الضَّنْكِ، والآيةُ تَتَناوَلُ ما هو أعَمُّ منه، وإن كانت نَكِرَةً في سِياقِ الإثباتِ، فإنَّ عُمُومَهَا من حيثُ المَعنَى، فإنَّهُ سبحانَهُ رَتَّبَ المَعِيشَةَ الضَّنْكَ على الإعراضِ عن ذِكرِهِ؛ فالمُعرِضُ عنه له من ضَنْكِ المَعِيشَةِ بحَسَبِ إعراضِهِ، وإنْ تَنَعَّمَ في الدُّنيا بأصنافِ النِّعَمِ، ففي قلبِهِ منَ الوَحشَةِ والذُّلِّ والحَسَراتِ الَّتي تُقَطِّعُ القُلُوبَ، والأمانيِّ الباطلةِ والعَذابِ الحاضِرِ ما فيهِ، وإنَّما يُوارِيهِ عنه سَكراتُ الشَّهَواتِ والعِشقِ وحُبِّ الدُّنيَا والرِّياسةِ، وإن لم يَنضَمَّ إلى ذلك سُكرُ الخَمرِ.

فسُكرُ هذه الأُمورِ أعظَمُ من سُكرِ الخَمرِ؛ فإنَّهُ يُفِيقُ صاحبُهُ ويَصحُو، وسُكرُ الهَوَى وحُبِّ الدُّنيا لا يَصحُو صاحبُهُ إلا إذا كانَ صاحبُهُ في عَسكَرِ الأمواتِ.

فالمَعِيشَةُ الضَّنْكُ لازمةٌ لمَنْ أعرَضَ عن ذِكرِ اللهِ الَّذي أنزَلَهُ على رسولِهِ ﷺ في دُنياهُ وفي البَرزَخِ ويومَ معادِهِ.

ولا تَقَرُّ العَينُ ولا يَهدَأُ القَلبُ، ولا تَطمَئِنُّ النَّفْسُ إلا بإلهِهَا ومعبودِها الَّذي هو حَقٌّ، وكلُّ مَعبُودٍ سِواهُ باطلٌ، فمَن قَرَّتْ عينُهُ باللهِ، قَرَّتْ به كُلُّ عَينٍ.

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٤٢٢).

ومَن لم تَقَرَّ عَينُهُ باللهِ، تَقَطَّعَتْ نفسُهُ على الدُّنيَا حَسَراتٍ، واللهُ تعالى إنَّما جَعَلَ الحياةَ الطَّيِّبَةَ لمَنْ آمَنَ به، وعَمِلَ صَالِحًا»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في مكانِ: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾، مُرَجِّحًا أنَّها حاصلةٌ في المراحِلِ الثَّلاثِ: الدُّنيَا والبرزَخِ والآخرةِ[٢].

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ ذلكَ في الدُّنيَا.

ولهذه المَعِيشَةِ الضَّنْكِ في الدُّنيا صُوَرٌ؛ مِنهَا:

١ ـ أنَّهُ لا طُمَأنِينَةَ لقَلبِهِ ولا انشِرَاحَ لصَدرِهِ.

٢ ـ أنَّهُ لا يَعمَلُ إلَّا السَّيِّئَاتِ.

٣ ـ أنَّهُ لا يَكسِبُ ولا يَعِيشُ إلَّا بالمالِ الحرامِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكرِمَةَ، والضَّحَّاكِ، وقَيسِ بنِ أبي حازِمٍ[٣].

ـ ورَجَّحَهُ الآلُوسِيُّ، والقاسِمِيُّ[٤].

القَولُ الثَّاني: أنَّ ذلكَ في الآخرةِ في جَهَنَّمَ؛ حيثُ إنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ جَعَلَ طَعامَهُم فيها الضَّرِيعَ والزَّقُّومَ، وشَرابَهُمُ الحَمِيمَ والغِسلِينَ، فلا يَمُوتُونَ فيها ولا يَحيَوْنَ.

ـ وهذا قَولُ الحَسَنِ، وابنِ زَيدٍ، وقتادةَ.

---

(١) الجواب الكافي: (١٧٦).

(٢) الجواب الكافي: (١٧٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (١٦/ ١٩٣)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٣٠).

(٤) انظر: تفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٧)، وتفسير القاسمي: (٥/ ١٢٣).

القَولُ الثَّالثُ: أنَّ ذلكَ في البَرزَخِ، وهو عذابُ القَبرِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعُودٍ، وأبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ، وأبي هُرَيرَةَ، والكَلبِيِّ، والسُّدِّيِّ.

ـ ورَجَّحَهُ: الطَّبرِيُّ، والقُرطُبِيُّ، والشَّوكانيُّ(١).

ودليلُ هذا القَولِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلا ـ قَالَ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾، ثُمَّ أتبعَ ذلكَ بقَولِهِ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾، وبقَولِهِ: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ١٢٧].

فدَلَّتْ هذه الآياتُ على أنَّ العذابَ المُتَوَعَّدَ به قبلَ ذلكَ ـ مِنَ المعيشَةِ الضَّنْكِ ـ قبلَ يومِ القِيامَةِ؛ لأنَّ ذلكَ لو كانَ في الآخرةِ، لَمَا كانَ لذِكرِ «يوم القيامةِ»؛ في قولِهِ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ معنًى مفهومٌ، ولَبَطَلَ معنَى قولِهِ: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾؛ لأنَّهُ لم يَتَقَدَّمْهُ عذابٌ هو أقلُّ شِدَّةً منه ودَوَامًا.

وعليهِ: فإنَّ هذا العذابَ إمَّا أن يكونَ في الدُّنيَا أو في البَرزَخِ، وقد دَلَّ على أنَّهُ في البَرزَخِ لا الدُّنيَا(٢) ما جاءَ في الحديثِ الَّذي رَواهُ أبو هُرَيرَةَ ﷺ، عَنِ الرَّسُولِ ﷺ؛ في قَولِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قالَ: «عذابُ القَبرِ»(٣).

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (١٦/ ١٩٦)، وتفسير القرطبي: (١١/ ٢٧٦)، وتفسير الشوكاني: (٣/ ٣٩٣).

(٢) تفسير الطبري: (١٦/ ١٩٩).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، باب: تفسير سورة طه (ح٣٣٩٦)، (٨/ ٨٦)، وقال: «هذا حديث صحيح؛ على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه: كتاب الجنائز وما يتعلق بها، فصل: في أحوال الميت في قبره: (ح٣١٨٤)، (١٣/ ٢٣٢)، وقال محققه: «إسناده حسن»، والهيثمي في مجمع الزوائد: كتاب التفسير، سورة طه: (٣/ ٥٤)، وقال: «إسناده حسن»، وابن كثير في تفسيره، سورة طه: (٣/ ١٧٧)، وقال: إسناده جيد.

وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ: وذلكَ بدَلالةِ سِياقِ الآياتِ، وبدَلالةِ الحديثِ الثَّابتِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٤ ـ ١٢٥].

■ **قَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقَولُ اللهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٤ ـ ١٢٥]:

اختُلِفَ فيهِ: هل هو من عَمَى البَصِيرَةِ، أو من عَمَى البَصَرِ؟

ـ والَّذِينَ قالُوا: هو مِن عَمَى البَصِيرَةِ إنَّما حَمَلَهُم على ذلكَ:

قَولُهُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، وقولُهُ: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]:

وقَولُهُ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]:

وقَولُهُ: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ...﴾ [التكاثر: ٦ ـ ٧] ونظائرُ هذا ممَّا يُثبِتُ لهمُ الرُّؤيَةَ في الآخرةِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

وقولُهُ: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴿١٣﴾ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٤﴾ أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٣ ـ ١٥]:

وقَولُهُ: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]:

ـ والَّذِينَ رَجَّحُوا أنَّهُ مِن عَمَى البَصَرِ قالُوا: السِّيَاقُ لا يَدُلُّ إلَّا عليهِ.

لِقَولِهِ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾، وهو لم يكن بَصِيرًا في كُفرِهِ قَطُّ، بل قد تَبَيَّنَ له حِينَئِذٍ أنَّهُ كانَ في الدُّنيا

في عَمًى عنِ الحَقِّ، فكيفَ يقولُ: وقد كُنتُ بَصِيرًا؟!

وكيفَ يُجابُ بقولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٦]، بل هذا الجوابُ فيه تَنبيهٌ على أنَّهُ من عَمَى البَصَرِ، وأنَّهُ جُوزِيَ من جِنسِ عَمَلِهِ، فإنَّهُ لمَّا أعرَضَ عنِ الذِّكرِ الَّذي بَعَثَ اللهُ به رَسُولَهُ، وعَمِيَتْ عنه بصيرتُهُ ـ: أعمَى اللهُ بَصَرَهُ يومَ القيامةِ، وتَرَكَهُ في العَذابِ؛ كما تَرَكَ الذِّكرَ في الدُّنيا، فجازَاهُ على عَمَى بصيرتِهِ عَمَى بَصَرِهِ في الآخرةِ، وعلى تَركِهِ ذِكرَهُ، تَركَهُ في العذابِ.

وقالَ تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ﴾ [الإسراء: ٩٧].

ـ وقد قِيلَ ـ في هذه الآيةِ أيضًا ـ: إنَّهم عُميٌ وبُكمٌ وصُمٌّ عنِ الهُدَى، كما قِيلَ في قولِهِ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾، قالُوا: لأنَّهم يَتَكَلَّمُونَ يَومَئِذٍ ويَسمَعُونَ ويُبصِرُونَ.

ـ ومَن نَصَرَ أنَّهُ العَمَى والبَكَمُ والصَّمَمُ المُضادُّ للبَصَرِ والسَّمعِ والنُّطقِ:

○ **قالَ بعضُهُم**: هو عَمًى وَصَمَمٌ وبَكَمٌ مُقَيَّدٌ لا مُطلَقٌ، فهم عُمْيٌ عن رُؤيَةِ ما يَسُرُّهُم وسَماعِهِ.

ولهذا قد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄ قالَ: «لا يَرَوْنَ شَيْئًا يَسُرُّهُم»(١).

○ **وقالَ آخرُونَ**: هذا الحَشرُ حِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الملائكةُ يَخرُجُونَ منَ الدُّنيا كذَلِكَ، فإذا قامُوا من قُبُورِهِم إلى المَوقِفِ، قامُوا كَذَلِكَ، ثم إنَّهم يَسمَعُونَ ويُبصِرُونَ فيما بعدُ.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٤٣٩)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٠/ ٢٥٧).

وهذا مَروِيٌّ عنِ الحَسَنِ.

○ **وقالَ آخرُونَ**: هذا إنَّما يكونُ إذا دَخلُوا النَّارَ واسْتَقرُّوا فيها، سُلِبُوا الأسماعَ والأبصارَ والنُّطقَ، حِينَ يقولُ لهمُ الرَّبُّ ـ تبارَكَ وتعالى ـ: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فحِينَئِذٍ يَنقَطِعُ الرَّجاءُ وتَبكَمُ عُقولُهُم، فيَصِيرُونَ بأجمَعِهِم عُمْيًا بُكْمًا صُمًّا لا يُبصِرُونَ ولا يَسمَعُونَ ولا يَنطِقُونَ، ولا يُسمَعُ منهم إلَّا الزَّفِيرُ والشَّهِيقُ.

وهذا مَنقُولٌ عن مُقاتِلٍ[(١)]

ـ والَّذينَ قالُوا: المرادُ به العَمَى عنِ الحُجَّةِ، إنَّما مُرادُهُم: أنَّهُم لا حُجَّةَ لهم، ولم يُرِيدُوا أنَّ لهم حُجَّةً هُم عُمْيٌ عنها، بل هُم عُمْيٌ عنِ الهُدَى؛ كما كانُوا في الدُّنيَا؛ فإنَّ العَبدَ يَمُوتُ على ما عاشَ عليهِ، ويُبعَثُ على ما ماتَ عليهِ.

ـ وبهذا يَظهَرُ أنَّ **الصَّوابَ** هو القَولُ الآخَرُ، وأنَّهُ عَمَى البَصَرِ؛ فإنَّ الكافِرَ يَعلَمُ الحَقَّ يَومَ القيامةِ عِيانًا، ويُقِرُّ بما كانَ يَجحَدُهُ في الدُّنيَا، فلَيسَ هو أعمًى عنِ الحَقِّ يومَئِذٍ.

وفَصْلُ الخِطابِ: أنَّ الحَشرَ هو الضَّمُّ والجَمعُ.

ويُرادُ به تارَةً: الحَشرُ إلى مَوقِفِ القيامةِ؛ كقَولِ النَّبيِّ ﷺ: **(إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا)**[(٢)].

وكقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ٥].

---

(١) **هو: مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي الخراساني المفسّر**، كان من أوعية العلم، بحرًا في التفسير، توفي سنة نيف وخمسين ومئة. **انظر**: طبقات المفسرين: (٢/ ٣٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]: (ح٣١٠٠)، (١١/ ١٣٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة: (ح٥١٠٤)، (١٤/ ١٧)، وقوله: «غرلا»؛ أي: غير مختتنين. **انظر**: فتح الباري لابن حجر: (١/ ١٥٨).

وكقولِهِ تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

○ ويُرادُ به: الضَّمُّ والجَمعُ إلى دارِ المُستَقَرِّ.

فحَشرُ المُتَّقِينَ: جَمعُهُم وضَمُّهُم إلى الجَنَّةِ.

وحَشرُ الكافِرِينَ: جَمعُهُم وضَمُّهُم إلى النَّارِ، قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، وقالَ تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢ ـ ٢٣]، فهذا الحَشرُ هو بعدَ حَشرِهِم إلى المَوقِفِ، وهو حَشرُهُم وضَمُّهُم إلى النَّارِ.

لأنَّهُ قد أخبرَ عنهُم أنَّهُم قالُوا: ﴿...يَا وَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [الصافات: ٢٠ ـ ٢١]، ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾، وهذا الحَشرُ الثَّانِي.

وعلى هذا فَهُم ما بَينَ الحَشرِ الأوَّلِ مِنَ القُبُورِ إلى المَوقِفِ، والحَشرِ الثَّاني منَ المَوقِفِ إلى النَّارِ، فعِندَ الحَشرِ الأوَّلِ: يَسمَعُونَ ويُبصِرُونَ ويُجادِلُونَ ويَتَكَلَّمُونَ.

وعندَ الحَشرِ الثَّاني: يُحشَرُونَ على وُجُوهِهِم عُمْيًا وبُكْمًا وصُمًّا، فلِكُلِّ مَوقِفٍ حالٌ يَلِيقُ به، ويَقتَضِيهِ عَدلُ الرَّبِّ تعالى وحِكمَتُهُ، فالقُرآنُ يُصَدِّقُ بَعضُهُ بَعضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»[(١)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بِـ ﴿أَعْمَىٰ﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: عَمَى البَصَرِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

---

(١) مفتاح دار السعادة: (٤٦).

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿أَعْمَىٰ﴾ عَمَى البَصِيرَةِ عنِ الحُجَّةِ الَّتي يَهتَدِي بها.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي صالِحٍ، ومُجاهِدٍ، ومُقاتِلٍ، والضَّحَّاكِ(١).

ـ ورَجَّحَ هذا القَولَ: الزَّجَّاجُ، وإبراهيمُ بنُ عَرَفَةَ(٢).

ـ أدِلَّةُ هذا القَولِ: الآياتُ الَّتي أفادَتْ أنَّ الكافِرَ يُبصِرُ الأشياءَ يومَ القيامةِ؛ ومنها:

قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢].

وقولُهُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]. وقوله: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢].

وقولُهُ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقولُهُ: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦ ـ ٧].

ونظائرُ هذا ممَّا يُثبِتُ لَهُمُ الرُّؤيَةَ في الآخرةِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

وقولِهِ: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ۝١٣ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ۝١٤ أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٣ ـ ١٥].

وقولِهِ: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (١٦/ ٢٠٠)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٣١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج: (٣/ ٣٧٩)، وتفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٨).

ويُجابُ عن هذا الاستدلالِ:

بأنَّهُ لا تعارُضَ بينَ الآياتِ الَّتي أثبَتَتِ العَمَى والآياتِ الَّتي أثبَتَتِ الإبصارَ:

وذلكَ أنَّ الكافِرَ يكونُ أعمَى في بدايةِ الحَشرِ، ثمَّ يُزالُ عنهُ ذلكَ العَمَى فيُبصِرُ بعدَ ذلكَ أهوالَ يومِ القيامةِ والنَّارَ وعذابَها(١).

كما أنَّ هذا القَولَ مَردُودٌ بما يلي:

١ - دَلالَةُ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾؛ فوَصَفَهُ بأنَّهُ كانَ بَصِيرًا في الدُّنيَا، والكافرُ لم يكن له حُجَّةٌ يُبصِرُ بها في الدُّنيَا فهو أعمَى البصيرةِ في الدُّنيا، ويُحشَرُ كذلكَ(٢).

٢ - أنَّهُ في يومِ القيامةِ لا بُدَّ أن يُعلِمَهُمُ اللهُ تعالى بُطلانَ ما كانُوا عليهِ حتَّى يَتَمَيَّزَ لهمُ الحَقُّ منَ الباطلِ، فهم على بصيرةٍ من ذلكَ.

٣ - أنَّهُ تعالى ذِكرُهُ عَلَّلَ ذلكَ العَمَى بأنَّ المُكَلَّفَ نَسِيَ الدَّلائلَ في الدُّنيَا فقالَ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٥ - ١٢٦]، فلَو كانَ العَمَى الحاصلُ في الآخرةِ عَينَ ذلكَ النِّسيانِ، لم يَكُنْ للمُكلَّفِ بسَبَبِ ذلكَ ضَرَرٌ، كما أنَّهُ ما كانَ له في الدُّنيا بسَبَبِ ذلكَ ضَرَرٌ(٣).

القَولُ الثَّاني: أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿أَعْمَىٰ﴾ عَمَى البَصَرِ؛ فلا يَرَى شَيْئًا.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ(٤).

- ورَجَّحَ هذا القَولَ: الجُمهورُ، ومنهمُ ابنُ القَيِّمِ، والواحديُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والنَّسَفِيُّ، والبَيْضاوِيُّ، وأبو حَيَّانَ، وأبو السُّعودِ،

---

(١) انظر: تفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٨)، وتفسير الشنقيطي: (٣/ ٨٨).

(٢) تفسير ابن عطية: (١١/ ١١٣). (٣) تفسير الرازي: (٢١/ ١٣١).

(٤) تفسير السمرقندي: (٢/ ٣٥٨).

والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ، والسَّعدِيُّ[١].

أدِلَّةُ هذا القَولِ:

أنَّ في الآيةِ قَرِينَةً تَدُلُّ على أنَّ المُرادَ: أعمَى البَصَرِ الَّذي لا يَرَى شَيْئًا.

وهذه القرينةُ هي قَولُهُ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾؛ فَصَرَّحَ بأنَّ عَماهُ هو العَمَى المقابِلُ لبَصَرِ العَينِ الَّذي كانَ يُبصِرُ به في الدُّنيَا.

ولا يَصِحُّ أن يُرادَ به عَمَى البَصِيرَةِ؛ لأنَّ الكافِرَ كانَ في الدُّنيَا أعمَى القَلبِ والبَصِيرَةِ كما دَلَّتْ على ذلكَ آياتٌ كثيرةٌ من كتابِ اللهِ.

- وقد أفادَ هذا المعنَى وزادَهُ وُضُوحًا ما جاءَ في سُورةِ الإسراءِ؛ حيثُ إنَّهُ مع ذلكَ العَمَى للبَصَرِ يُحشَرُ أَصَمَّ وأبكَمَ أيضًا، وهو مِمَّا يَتَنَاسَبُ مع عَمَى البَصَرِ لا البَصِيرَةِ؛ حيثُ قالَ - جَلَّ ذِكرُهُ -: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧][٢].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: وذلكَ لدَلالةِ سِياقِ الآياتِ عليهِ، ولكَونِهِ قَولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) **انظر:** مفتاح دار السعادة: (٤٦)، والتفسير البسيط للواحدي: (٣/ ٨٣٦)، وتفسير ابن عطية: (١١/ ١١٣)، وتفسير الرازي: (٢١/ ١٣١)، وتفسير النسفي: (٢/ ٣٨٨)، وتفسير البيضاوي: (٢/ ٦١)، وتفسير أبي حيان: (٧/ ٣٩٤)، وتفسير أبي السعود: (٤/ ٣١٥)، وتفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٨)، وتفسير الشنقيطي: (٣/ ٨٧)، وتفسير السعدي: (٣/ ٣٢٠).

(٢) **انظر:** تفسير الآلوسي: (١٥/ ٢٧٨)، وتفسير الشنقيطي: (٣/ ٨٧).

سُورَةُ الأَنبِيَاءِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١].

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قَولُ اللهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾:

وأَصَحُّ الأقوالِ في الآيةِ أنَّ المعنَى: مِن قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ.

فإنَّهُ سبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨] وقالَ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾؛ ولهذا قُطِعَتْ ﴿قَبْلُ﴾ عَنِ الإضافةِ وبُنِيَتْ؛ لأنَّ المُضافَ مَنوِيٌّ مَعلُومٌ، وإنْ كانَ غيرَ مَذكُورٍ في اللَّفظِ.

وذَكَرَ سُبحانَهُ هؤلاءِ الثَّلاثةَ وهم أئمَّةُ الرُّسُلِ وأكرَمُ الخَلقِ عليهِ محمَّدٌ وإبراهيمُ ومُوسَى.

○ وقد قِيلَ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في حالِ صِغَرِهِ قبلَ البُلُوغِ.

ولَيسَ في اللَّفظِ ما يَدُلُّ على هذا، والسِّياقُ إنَّما يَقتَضِي من قَبلِ ما ذُكِرَ.

وقِيلَ: المعنِيُّ بقَولِهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أيْ: في سابقِ عِلمِنا.

ولَيسَ في الآيةِ أيضًا ما يَدُلُّ على ذلكَ، ولا هو أمرٌ مُختَصٌّ

بإبراهيمَ، بل كلُّ مُؤمِنٍ فقد قَدَّرَ اللهُ هُداهُ في سابقِ عِلمِهِ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ مختارًا أنَّ المُرادَ به: من قَبلِ نُزُولِ التَّوراةِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَـولُ الأوَّلُ: من قَبلِ النُّبُوَّةِ.

- وهذا القَولُ: ذَكَرَهُ السَّمَرْقَنْدِيُّ.

القَولُ الثَّـانـي: من قَبلِ مُحمَّدٍ ﷺ.

- وهذا القَولُ: ذَكَرَهُ السَّمَرقَندِيُّ.

القَولُ الثَّـالـثُ: من قبلِ بُلُوغِهِ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، والكَلبِيِّ[2].

القَولُ الرَّابـعُ: من قَبلُ في العِلمِ السَّابقِ حِينَ كانَ في صُلبِ آدَمَ؛ حِينَ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ[3].

القَولُ الخامسُ: من قَبلِ مُوسَى وهارُونَ عليهما السلام؛ كقَولِهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]؛ أيْ: مِن قَبلِ إبراهيمَ وإسحاقَ ويَعقُوبَ عليهم السلام.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ، ومُقاتِلٍ، والضَّحَّاكِ.

- واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبرِيُّ، وأبو حَيَّانَ، وأبو السُّعُودِ، وابنُ عادلٍ.

---

(١) شفاء العليل: (٣٢).

(٢) تفسير السمرقندي: (٢/ ٣٧٠).

(٣) تفسير الرازي: (٢١/ ١٨٠).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفسِّرينَ، ولأنَّهُ القَولُ الَّذي دَلَّ عليهِ سِياقُ الآياتِ؛ حيثُ تَقدَّمَ ذِكرُ ﴿مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ قَبلَ هَذِهِ الآيةِ؛ في قَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، أمَّا بَقِيَّةُ الأقوالِ ففِيهَا بُعدٌ واضِحٌ عن سِياقِ الآيةِ، كما أنَّهُ لا دَلِيلَ يَدُلُّ على القَولِ بِهَا[1]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❋ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقدِ اختلَفَ النَّاسُ في: ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ المذكورةِ هنا:

فقالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ[2] عنِ ابنِ عبَّاسٍ: هي أرضُ الجنَّةِ[3].

وهذا قَولُ أكثرِ المُفسِّرينَ.

○ وعنِ ابنِ عبَّاسٍ قَولٌ آخَرُ: أنَّها الدُّنيا الَّتي فَتَحَهَا اللهُ على أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ[4].

وهذا القَولُ هو الصَّحِيحُ، ونَظِيرُهُ: قَولُهُ تعالى في سُورةِ النُّورِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

---

(١) انظر: شفاء العليل: (٣٢)، وتفسير الطبري: (١٦/ ٢٩٠)، وتفسير أبي حيان: (٧/ ٤٤١)، وتفسير أبي السعود: (٤/ ٣٤٣)، وتفسير ابن عادل: (١٣/ ٥١٧).

(٢) هو: سعيد بن جبير الوالبي مولاهم، الكوفي، المقرئ الفقيه، أحد الأعلام، سمع ابن عباس، وقرأ عليه، وكان من سادات التابعين؛ علمًا، وفضلًا، وصِدقًا وعبادة، قتله الحجاج بن يوسف سنة: (٩٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (٤/ ٣٢١).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ٤٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٥/ ٢٤٧٠).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٦/ ٤٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (٥/ ٢٤٧١).

وفي الصَّحِيحِ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (زُوِيَتْ لِيَ الأَرْضُ مَشَارِقُهَا وَمَغَارِبُهَا، وَسَيَبْلُغُ مُلْكُ أُمَّتِي مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا)(١).

وقالت طائفةٌ منَ المُفَسِّرينَ: المرادُ بذلكَ أرضُ بيتِ المَقدِسِ.

وهي مِنَ الأرضِ الَّتي أورَثَها اللهُ عِبادَهُ الصَّالِحِينَ، ولَيسَتِ الآيةُ مُختَصَّةً بها»(٢).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بِـ: ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بها: أرضُ الدُّنيا الَّتي فَتَحَهَا اللهُ على عِبادِهِ المؤمِنِينَ من أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ.

وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: هي أرضُ بَيتِ المَقدِسِ يَرِثُهَا عِبادُ اللهِ الصَّالحُونَ.

- وهذا قَولُ الكَلبيِّ.

ويَشهَدُ لهذا القَولِ: قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

- وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ تَخصِيصٌ بلا دَليلٍ(٣).

القَولُ الثَّاني: هي أرضُ الأُمَمِ الكافرةِ الَّتي يُورِثُها اللهُ للمؤمِنِينَ من أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ في الدُّنيَا.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: (ح٥١٤٤)، (١٤/ ٦٨)، وأبو داود في سننه: كتاب الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها: (ح ٣٧١٠)، (١١/ ٣٢٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب الفتن، باب: ما يكون من الفتن: (ح ٣٩٥٢)، (٢/ ١٣٠٤).

(٢) الروح: (١٠٧).

(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٣/ ٤٧٥)، وتفسير الرازي: (٢١/ ٢٣٠).

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ(١).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ جُزَيٍّ(٢).

ويَشهَدُ لهذا القَولِ:

قولُهُ - جلَّ وعلا -: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقولُهُ - جلَّ وعلا -: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧].

وقولُهُ - جلَّ وعلا -: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٣ - ١٤].

وقولُ الرَّسولِ ﷺ: (**زُوِيَتْ لِيَ الأَرْضُ مَشَارِقُهَا وَمَغَارِبُهَا، وَسَيَبْلُغُ مُلْكُ أُمَّتِي مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا**)(٣).

القَولُ الثَّالثُ: هي أرضُ الجَنَّةِ يَرِثُها مَن آمَنَ باللهِ وأطاعَهُ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وأبي العاليةِ، ومُجاهدٍ، وابنِ زَيدٍ، ومُقاتلٍ، وقَتادَةَ(٤).

- ورَجَّحَهُ: الرَّازيُّ، والقُرطُبيُّ، والآلُوسيُّ(٥).

---

(١) تفسير الطبري: (١٦/ ٤٣٧).

(٢) انظر: الروح: (١٠٧)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٤٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الفتن، باب: ما يكون من الفتن: (ح ٣٩٥٢)، (٢/ ١٣٠٤)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب: (ح ٣٣٤٧)، (٢/ ٢٩٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري: (١٦/ ٤٣٤)، وتفسير السمرقندي: (٢/ ٣٨٢).

(٥) انظر: تفسير الرازي: (٢١/ ٢٣٠)، وتفسير القرطبي: (١١/ ٣٦٧)، وتفسير الآلوسي: (١٦/ ١٠٤).

ويَشهَدُ لهذا القَولِ:

قولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤].

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قَالَ: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾؛ فقَصَرَ إرثَ هذه الأرضِ على عبادِهِ الصَّالحِينَ.

وعليهِ: فإنَّ هذه الأرضَ هي أرضُ الجَنَّةِ؛ لأنَّها الأرضُ الَّتي اختصَّ بها الصَّالحُونَ لأنَّها إنَّما خُلِقَتْ لَهُم، وأمَّا أرضُ الدُّنيا فغَيرُ مُختَصَّةٍ بالصَّالحِينَ؛ لأنَّهُ قد وَرِثَهَا الصَّالحُونَ وغَيرُ الصالحِينَ.

٢ ـ أنَّ هذه الآيَةَ ذُكِرَتْ عَقِيبَ آيةِ الإعادةِ بعدَ المَوتِ؛ وهي قولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ولَيسَ بعدَ الإعادةِ بعدَ المَوتِ أرضٌ يَستَقِرُّ بها الصَّالحُونَ ويَمتَنُّ اللهُ بها عَلَيهِم سِوَى أرضِ الجَنَّةِ(١).

ـ **وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ:** لأنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ، ولأنَّهُ الأوفَقُ بالمقامِ حيثُ إنَّ هذه الآيَةَ جاءَتْ في سِياقِ الآياتِ الَّتي تَتَحَدَّثُ عن يَومِ القيامةِ وأحوالِهِ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ **قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وعلا ـ:** ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

---

(١) تفسير الرازي: (٢١/ ٢٣٠).

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قولُ اللهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾.

أَصَحُّ القَولَينِ في هذه الآيةِ: أنَّها على عُمومِهَا.

وفيها على هذا التَّقدِيرِ وَجهانِ:

أحدُهُما: أنَّ عُمومَ العالَمِينَ حَصَلَ لهُمُ النَّفعُ برسالتِهِ.

أمَّا أتباعُهُ: فنَالُوا بها كرامةَ الدُّنيا والآخرةِ.

وأمَّا أعداؤُهُ المُحارِبُونَ له: فالَّذينَ عُجِّلَ قَتلُهُم ومَوتُهُم خَيرٌ لهم؛ لأنَّ حياتَهُم زيادةٌ لهم في تَغلِيظِ العَذابِ عَلَيهِم في الدَّارِ الآخرةِ، وهم قد كُتِبَ عليهِمُ الشَّقاءُ، فتَعجِيلُ مَوتِهِم خيرٌ لهم من طُولِ أعمارِهِم في الكُفرِ.

وأمَّا المُعاهِدُونَ له: فعاشُوا في الدُّنيَا تَحتَ ظِلِّهِ وعَهدِهِ وذِمَّتِهِ، وهم أَقَلُّ شَرًّا بذَلِكَ العَهدِ منَ المحارِبِينَ له.

وأمَّا المنافقُونَ: فحَصَلَ لهم بإظهارِ الإيمانِ به حَقنُ دِمائِهِم وأموالِهِم وأَهلِيهِم واحترامُها، وجَريانُ أحكامِ المُسلِمِينَ عليهم في التَّوارُثِ وغَيرِهِ.

وأمَّا الأُمَمُ النَّائِيَةُ عنه: فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ رَفَعَ برِسالَتِهِ العذابَ العامَّ عن أهلِ الأرضِ، فأصابَ كُلَّ العالَمِينَ النَّفعُ بِرسالَتِهِ.

الوَجهُ الثَّاني: أنَّهُ رَحمَةٌ لكُلِّ أَحَدٍ، لكنِ المؤمنُونَ قَبِلُوا هذه الرَّحمةَ فانْتَفَعُوا بها دُنيا وأُخرَى.

والكُفَّارُ رَدُّوها، فلم يَخرُجْ بذلكَ عن أن يكونَ رَحمَةً لهم، لكن لم يَقبَلُوهَا.

كما يُقالُ: هذا دَواءٌ لهذا المَرَضِ، فإذا لم يَستَعمِلْهُ لم يخرُجْ عن

أن يكونَ دَواءً لذلكَ المَرَضِ»[١].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّم الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾؛ مُختارًا أنَّ المُرادَ به: عامَّةُ النَّاسِ مُؤمِنُهُم وكافِرُهُم، **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المُرادَ بِـ: «العالَمِينَ» أهلُ الإيمانِ دُونَ أهلِ الكُفرِ، وهذا قَولُ ابنِ زَيدٍ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ المُرادَ بِـ: «العالَمِينَ» أهلُ الإيمانِ وأهلُ الكُفرِ.

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، واختَارَهُ ابنُ القَيِّم، والطَّبَرِيُّ[٢]، والسَّمَرقَنْدِيُّ، والزَّمخشَرِيُّ، والرَّازيُّ، والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ[٣].

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ لأنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرِينَ، ولأنَّ الأصلَ حَمْلُ اللَّفظِ على عُمومِهِ إلَّا أن يَرِدَ ما يَصِحُّ به تَخصِيصُهُ، وهنا لم يَرِدْ ما يُخَصِّصُهُ.

وعليهِ: فإنَّ الرَّسُولَ ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ جاءَ رَحمَةً للخَلقِ كافَّةً حيثُ جاءَهُم بما يُسعِدُهُم ويَنالُونَ به كُلَّ خَيرٍ من خَيرِ الدُّنيَا والآخرةِ إنِ اتَّبَعُوهُ، وأمَّا مَن خالَفَ ولم يَتَّبِعْ، فهو الَّذي ضَيَّعَ على نَفسِهِ نَصِيبَهُ من تِلكَ الرَّحمةِ العُظمَى، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) جلاء الأفهام: (١١٥).

(٢) **انظر:** جلاء الأفهام: (١١٥)، وتفسير الطبري: (١٦/ ٤٤٠).

(٣) **انظر:** تفسير السمرقندي: (٢/ ٣٨٢)، وتفسير الزمخشري: (٤/ ١٧٠)، وتفسير الرازي: (٢١/ ٢٣٠)، وتفسير الآلوسي: (١٦/ ١٠٤)، وتفسير الشنقيطي: (٣/ ١٦٨).

سُورَةُ النُّورِ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥]:

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ: «قَولُ اللهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ﴾ هذا مَثَلٌ لنُورِهِ في قَلبِ عَبدِهِ المُؤمِنِ، كما قالَ أُبَيُّ بنُ كَعبٍ(١) وغَيرُهُ.

وقدِ اختُلِفَ في مُفسِّرِ الضَّميرِ في ﴿نُورِهِۦ﴾:

فقِيلَ: هو النَّبيُّ ﷺ؛ **أيْ**: مَثَلُ نُورِ محمَّدٍ ﷺ.

وقِيلَ: مُفَسِّرُهُ المُؤمِنُ؛ **أيْ**: مَثَلُ نُورِ المُؤمِنِ.

والصَّحِيحُ: أنَّهُ يَعُودُ على اللهِ ﷻ؛ **والمعنَى**: مَثَلُ نُورِ اللهِ ﷻ في قَلبِ عَبدِهِ، وأعظَمُ عِبادِهِ نَصِيبًا من هذا النُّورِ: رَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ.

فهذا مع ما تَضَمَّنَهُ عَودُ الضَّميرِ إلى المَذكُورِ، وهو وَجهُ الكلامِ، يَتَضَمَّنُ التَّقادِيرَ الثَّلاثَةَ، وهو أَتَمُّ معنًى ولَفظًا»(٢).

---

(١) **هو: الصحابي الجليل أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري النجاري، أبو المنذر**، سيّد القُرّاء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد كلّها، توفي سنة: (٣٠هـ). الاستيعاب: (١/ ٢٧).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٤٩).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّم الأقوالَ في مَرجِعِ الضَّميرِ «الهاءِ» ومَنِ المعنِيُّ به في قولِهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ مُرَجِّحًا رُجُوعَهُ على اللهِ - جَلَّ وَعَلَا - وأنَّهُ المَعنِيُّ به، **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المعنِيَّ بالضَّميرِ هو: العَبدُ المُؤمِنُ.

فقد كانَ أُبَيُّ بنُ كَعبٍ يَقرَؤُها كَذَلِكَ: (**مَثَلُ نُورِ المُؤمِنِ**)(١).

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأُبَيِّ بنِ كَعبٍ، وسعيدِ بن جُبَيرٍ، والضَّحَّاكِ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ المَعنِيَّ بالضَّمِيرِ هو: الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ.

فقد سَمَّى اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - رَسُولَهُ ﷺ نُورًا؛ فقالَ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١٥].

- وهذا قَولُ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وكَعبِ الأحبارِ.

القَولُ الثَّالثُ: أنَّ المَعنِيَّ بالضَّمِيرِ هو: القُرآنُ الكريمُ.

فقد سَمَّى اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - كتابَهُ نُورًا؛ فقالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ١٧٤].

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وزَيدِ بن أَسلَمَ، وابنِ زَيدٍ.

القَولُ الرَّابِعُ: أنَّ المعنِيَّ بالضَّميرِ هو: اللهُ - جَلَّ وعَلَا -.

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ(٢).

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (١٧/ ٢٩٨)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٨/ ٢٥٩٣).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (١٧/ ٢٩٨)، وتفسير القرطبي: (١١/ ٢٥٨).

ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ عَطِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، والآلُوسِيُّ.

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ لأنَّ الأقوالَ الثَّلاثةَ المُتَقَدِّمَةَ فيها عَودٌ للضَّميرِ على غَيرِ ما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، ونَقلٌ للمَعنَى المقصودِ بالآيةِ.

بخِلافِ عَودِهِ على اللهِ - جَلَّ وَعَلَا - الَّذي تَقَدَّمَ ذِكرُهُ في أوَّلِ الآيةِ في قولِهِ - جَلَّ ذِكرُهُ -: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ فإنَّ فيه تأييدًا للمَعنَى الَّذي جاءَتْ له الآيةُ، وهو بيانُ عَظَمَةِ نُورِ اللهِ - جَلَّ وعَلَا[1] -، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: (٤٩)، وتفسير ابن عطية: (١١/ ٣٠٤)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٩٣)، وتفسير أبي حيان: (٨/ ٤٤)، وتفسير الآلوسي: (١٦/ ١٦٦).

سُورَةُ يسٓ

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾ [يس: ٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقَولُهُ: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾:

قالت طائفةٌ: الضَّمِيرُ يَعُودُ إلى الأَيدِي، وإن لم تُذكَرْ لِدَلالةِ السِّياقِ عَلَيهَا.

قالُوا: لأنَّ الغُلَّ يكونُ في العُنُقِ فتُجمَعُ إليهِ اليَدُ، ولِذَلِكَ سُمِّيَ جامِعَةً.

وعلى هذا فالمعنَى: فأَيدِيهِم أو فأَيمانُهُم مَضمُومَةٌ إلى أذقانِهِم.

هذا قَولُ الفَرَّاءِ[(١)]، والزَّجَّاجِ[(٢)].

وقالت طائفةٌ: الضَّمِيرُ يَرجِعُ إلى الأغلالِ، وهذا هو **الظَّاهِرُ**»[(٣)].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في مَرجِعِ الضَّمِيرِ في قولِهِ: ﴿فَهِىَ﴾

---

(١) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء، إمام أهل الكوفة في النحو، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و: «المقصور والممدود»، توفي وهو ذاهب إلى مكة سنة: (٢٠٧هـ). طبقات المفسرين: (٢/ ٣٦٧).

(٢) هو: إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، قال الخطيب: «كان من أهل الفضل والدين، حَسَنَ الاعتقاد، جميلَ المذهبِ»، له من التصانيف: «معاني القرآن»، و: «الاشتقاق»، و: «ما ينصرف وما لا ينصرف»... وغيرها، توفي سنة: (٣١١هـ). طبقات المفسرين: (١/ ٩).

(٣) شفاء العليل: (٩٥).

مُرَجِّحًا أَنَّهُ راجِعٌ إلى الأغلَالِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: الضَّمِيرُ في: ﴿فَهِىَ﴾ راجِعٌ إلى الأيدِي.

وقد رَجَّحَ هذا القَولَ: الطَّبَرِيُّ، والفَرَّاءُ، والنَّحَّاسُ، والقُرطُبِيُّ[١].

والمعنَى على هذا القَولِ: إنَّا جَعَلْنَا أيدِيَ هؤلاءِ الكُفَّارِ مَغلُولَةً إلى أعناقِهِم بالأغلالِ فلا تَنْبَسِطُ بشَيءٍ منَ الخَيراتِ[٢].

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

أنَّهُ جاءَ في قِراءةٍ شاذَّةٍ: ﴿إنَّا جَعَلْنَا فِي أيمانهم أَغْلالًا﴾[٣] فيَكُونُ المعنَى الَّذي جاءَتْ به هذه القِراءَةُ مَحمُولًا على التَّفسِيرِ لِمَا جاءَ في القِراءةِ الصَّحِيحَةِ.

فالضَّمِيرُ راجِعٌ إلى: «الأيدِي»، وإنْ كانَتْ غيرَ مَذكُورَةٍ؛ لأنَّهُ منَ المعلومِ أنَّ الغُلَّ لا يكونُ إلَّا بأن تكونَ الأيدِي مجموعةً إلى العُنُقِ، ولِذَلِكَ يُسَمَّى «الغُلُّ»: «جامعةً»؛ أيْ: جامِعًا للْيَدِ والعُنُقِ.

فاكتَفَى بذِكرِ أحدِهِما عن ذِكرِ صاحِبِهِ لمعرفةِ السَّامِعِينَ بمعنَى الكلامِ.

ومِنَ الأمثلةِ على الاكتِفَاءِ بذِكرِ أحدِ المتلازِمَينِ لمعرفةِ السَّامِعِينَ بالآخَرِ[٤]:

قولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]؛ فلم

---

(١) **انظر:** تفسير الطبري: (١٩/ ٤٠٣)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/ ٣٧٢)، ومعاني القرآن للنحاس: (٥/ ٤٧٧)، وتفسير القرطبي: (١٥/ ١١).

(٢) تفسير الطبري: (١٩/ ٤٠٣).

(٣) **انظر:** تفسير الطبري: (١٩/ ٤٠٣)، وتفسير الزمخشري: (٥/ ١٦٦) قرأ بها: ابن عباس، وابن مسعود.

(٤) **انظر:** تفسير الطبري: (١٩/ ٤٠٣)، وتفسير النيسابوري: (٥/ ٥٢٥).

يذكر «البَرْدَ»؛ لأنَّ في الكلامِ دَلِيلًا عليهِ، وهو أنَّ ما وَقَى مِنَ الحَرِّ، وَقَى مِنَ البَرْدِ(١).

وقولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨٢] فضَمَّ «الوَرَثَةَ» إلى «الوَصِيِّ» ولم يُذْكَرُوا؛ لأنَّ الجَنَفَ والإثمَ لا يَقَعُ إلَّا على الوَرَثَةِ، والصُّلحُ إنَّما يَقَعُ بينَ «الوَصِيِّ» و: «الوَرَثَةِ»(٢).

ومن ذلكَ قَولُ المُثَقَّبِ العَبدِيِّ:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا ... أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَأَلخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ ... أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي(٣)

فكَنَّى عنِ الشَّرِّ، وإنَّما ذَكَرَ الخَيرَ وَحدَهُ، لِعِلْمِ سامعِ ذلكَ بمَعنى قائلِهِ؛ إذ كانَ الشَّرُّ مع الخَيرِ يُذكَرُ دائِمًا(٤).

القَولُ الثَّاني: أنَّ الضَّمِيرَ في: ﴿فَهِىَ﴾ راجعٌ إلى الأغلالِ.

وقد رَجَّحَ هذا القولَ: ابنُ القَيِّمِ، والزَّمخشَرِيُّ، وأبو حَيَّانَ، والآلُوسِيُّ(٥).

والمعنَى على هذا القولِ: أنَّ هذه الأغلالَ واصِلَةٌ إلى الأذقانِ مَلزُوزَةٌ إليَهَا؛ وذلكَ لأنَّ هذه الأغلالَ مُتَّصِفَةٌ بالعَرضِ والغِلظَةِ فهي مُلبسةٌ للعُنُقِ جميعًا.

---

(١) تفسير السمرقندي: (٣/ ٩٤).
(٢) معاني القرآن للفراء: (٢/ ٣٧٢).
(٣) انظر: تهذيب اللغة: مادة: (أنم): (٥/ ٢٢٣)، وخزانة الأدب، باب: اسم الإشارة: (٢/ ٢٧٩)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه: (١/ ٢٠٥).
(٤) تفسير الطبري: (١٩/ ٤٠٣).
(٥) انظر: شفاء العليل: (٩٥)، وتفسير الزمخشري: (٥/ ١٦٦)، وتفسير أبي حيان: (٩/ ٥٠)، وتفسير الآلوسي: (٢١/ ٢١٤).

كما أنَّ طَوقَ الغُلِّ الَّذي في عُنُقِ المَغلُولِ يكونُ مُلتَقى طَرَفَيهِ تحتَ الذَّقَنِ وفيه حَلقَةٌ فيها رَأسُ العَمُودِ نَادِرًا شَاذًّا منَ الحَلقَةِ إلى الذَّقَنِ، فلا تُخَلِّي المَغلُولَ يُطَأطِئُ رَأسَهُ ويُوطِئُ قَذالَهُ الَّذي هو جِماعُ مُؤَخَّرِ الرَّأسِ، فلا يَزالُ مُقمَحًا.

والمُقمَحُ هو: الَّذي يَرفَعُ رَأسَهُ ويَغُضُّ بَصَرَهُ.

وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ، للأدِلَّةِ التَّاليةِ:

١ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ في هذه الآيةِ: ﴿فَهُم مُّقۡمَحُونَ﴾؛ فجَعَلَ الإقماحَ نتيجةَ قولِهِ: ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾، ولو كانَ الضَّميرُ «للأَيدِي» لم يكن معنَى التَّسبُّبِ في الإقماحِ ظَاهِرًا.

٢ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ في هذه الآيةِ: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾، فالظَّاهِرُ عَودُ الضَّميرِ في: ﴿فَهِيَ﴾ إلى: ﴿أَغۡلَٰلٗا﴾؛ لأنَّها هي المذكورةُ في الآيةِ والمُحدَّثُ عنها.

وأمَّا إضمارُ «الأَيدِي» ففِيهِ ضَربٌ منَ التَّعسُّفِ وتَركٌ للظَّاهِرِ الَّذي يَدعُوهُ المعنَى إلى نفسِهِ إلى الباطِنِ الَّذي يَجفُو عنهُ، وتَركٌ للحَقِّ الأَبلَجِ إلى الباطِلِ اللَّجلَجِ(١)، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

❊ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ۝٤١ وَخَلَقۡنَا لَهُم مِّن مِّثۡلِهِۦ مَا يَرۡكَبُونَ﴾ [يس: ٤١ ـ ٤٢].

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«**والأَصَحُّ** أنَّ «المِثْلَ» المَخلُوقَ هنا هو: السُّفُنُ، وقد أخبَرَ أنَّها مَخلُوقَةٌ، وهي إنَّما صارَتْ سُفُنًا بأعمالِ العِبادِ.

---

(١) **انظر**: تفسير الزمخشري: (٥/ ١٦٦)، وتفسير ابن عادل: (١٦/ ١٧١).

وأبعَدَ مَن قالَ: إنَّ «المَثَلَ» ها هنا هو سُفُنُ البَرِّ وهي الإِبِلُ، لوَجهَينِ:

أحَدُهُما: أنَّها لا تُسَمَّى مِثْلًا للسُّفُنِ لا لُغَةً ولا حقيقةً، فإنَّ المِثْلَيْنِ ما سَدَّ أحدهما مسد الآخر، وحقيقة المماثلة أن يكون بين فلك وفلك، لا بين جمل وفلك.

الثَّانِي: أنَّ قولَهُ: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾ [يس: ٤٣]، عَقِبَ ذلكَ دَلِيلٌ على أنَّ المُرادَ الفُلكُ الَّتي إذا رَكِبُوها، قَدَرْنَا على إغراقِهِم، فذَكَّرَهُم بنِعَمِهِ عَلَيهِم من وَجهَينِ:

أحدُهُما: رُكُوبُهُم إيَّاها.

والثَّاني: أن يُسَلِّمَهُم عندَ رُكُوبِها مِنَ الغَرَقِ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ بِهِ: «السُّفُنُ الَّتي تَجرِي في الماءِ»... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

القولُ الأوَّلُ: أنَّ المُرادَ هو الإبِلُ.

فالإبلُ في البَرِّ بمَنزِلَةِ السُّفُنِ في البَحرِ، فالمُرادُ بالمُماثَلَةِ: أنَّهُ مَركُوبٌ مُبَلِّغٌ للأوطانِ فقط:

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكرِمَةَ، ومُجاهِدٍ، والحَسَنِ[2].

القَولُ الثَّاني: أنَّ المُرادَ هو السُّفُنُ الَّتي تَجرِي على الماءِ، والمُماثِلَةُ لسَفِينَةِ نُوحٍ.

---

(١) بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (١٩/ ٤٤٦)، وتفسير أبي حيان: (٩/ ٧٠).

وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي صالحٍ، وأبي مالكٍ، والحَسَنِ، وقتادةَ، والضَّحَّاكِ، وابنِ زَيدٍ.

واختارَ هذا القَولَ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبرِيُّ، والنَّحَّاسُ، وابنُ جُزَيٍّ[١].

وهذا هو القَولُ المُختارُ، وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّ «الإِبِلَ» لا تُسَمَّى «مِثْلًا» للسُّفُنِ؛ لا لُغَةً ولا حقيقةً، وذلكَ لأنَّ المِثْلَينِ ما سَدَّ أَحَدُهُما مَسَدَّ الآخَرِ.

فحقيقةُ المُماثَلَةِ في الآيةِ أن تكونَ بينَ فُلكٍ وفُلكٍ، ولَيسَ بينَ جَمَلٍ وفُلكٍ لا يَشتَرِكَانِ إلَّا في كَونِهِمَا مِمَّا يُركَبُ دُونَ أن تكونَ بَينَهُما مُماثَلَةٌ في باقِي الأوجُهِ والَّتي منها الشَّكلُ والمادَّةُ والمكانُ[٢].

٢ ـ أنَّهُ لو كانَ المرادُ «الإبلَ»، لَكانَ قولُهُ: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾، فاصِلًا بينَ مُتَّصِلَينِ وهما قولُهُ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ وقولُهُ: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾ [يس: ٤٣][٣].

٣ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ بعدَ هذه الآيةِ: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾ [يس: ٤٣]؛ فالغَرَقُ لا يكونُ إلَّا في الماءِ، ولا غَرَقَ في البَرِّ حتَّى يكونَ المرادُ بالآيةِ الإبلَ.

فالمرادُ بالآيةِ: ذِكرُ مِنَّتِهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ على عبادِهِ بأنَّهُ خَلَقَ الخَشَبَ الَّذي تُعمَلُ منه السُّفنُ والَّذي تَتَمَكَّنُ به من حَمْلِ ما يُحمَلُ عليها وتوصيلِهِ دونَ أن تَتَعَرَّضَ للغَرَقِ في المياهِ[٤].

---

(١) **انظر**: بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣)، وتفسير الطبري: (١٩/ ٤٤٦)، ومعاني القرآن للنحاس: (٥/ ٤٩٩)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٢٢٥).

(٢) **انظر**: بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣). (٣) تفسير الرازي: (٢٥/ ٨١).

(٤) **انظر**: تفسير الطبري: (١٩/ ٤٤٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٧/ ٢٢).

فهذا هو القَولُ المختارُ في الآيةِ لتَوافُقِهِ مع سِياقِ الآياتِ، ولعَدَمِ ما يُعارِضُهُ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

سُورَةُ صٓ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ۝٧٥﴾ [ص: ٧٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ومِن أقبَحِ الغَلَطِ والتَّلبِيسِ تأويلُ اليَدَيْنِ بالنِّعمَةِ.

ولا رَيبَ أنَّ العَرَبَ تقولُ: لِفُلانٍ عِندِي يَدٌ.

وقالَ عُروةُ بنُ مَسعُودٍ[(١)] للصِّدِّيقِ[(٢)]: «لَوْلَا يَدٌ لَكَ عِندِي، لم أجزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ»[(٣)].

ولكنَّ وُقُوعَ اليَدِ في هذا التَّركيبِ الَّذي أضافَ سُبحانَهُ فيهِ الفِعلَ إلى نفسِهِ ثُمَّ تَعَدِّي الفِعلِ إلى اليَدِ بالبَاءِ الَّتي هي نَظِيرُ: كَتَبْتُ بالقَلَمِ وهي اليَدُ.

---

(١) **هو: عروة بن مسعود بن معتب بن مالك الثقفي**: اسمه قيس بن منبه، وكنيته أبو مسعود، كان أحد أكابر قومه، وثبت له اليد البيضاء في تقرير صلح الحديبية، أسلم بعد انصراف رسول الله ﷺ من الطائف، فدعا قومه للإسلام فعصوه، ورماه رجل من ثقيف بسهم فمات ودفن مع الشهداء: الاستيعاب: (٣/ ١١٢).

(٢) **هو: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التيمي أبو بكر الصديق بن أبي قحافة**، صحب النبي ﷺ قبل البعثة، وسبق إلى الإيمان به، واستمر معه طول إقامته بمكة، ورافقه في الهجرة، وفي الغار، وفي المشاهد كلها، واستقر خليفة في الأرض بعده، وكانت وفاته في جمادى الأولى، سنة: (١٣هـ). الإصابة: (٤٨٢٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة: (ح ٢٥٢٩)، (٩/ ٢٥٦)، وأحمد في مسنده: مسند الكوفيين: (ح ١٨١٦٦)، (٣٨/ ٣٩١).

وجَعْلَ ذلكَ خاصَّةً؛ خَصَّ بها صَفِيَّهُ آدَمَ دُونَ البَشَرِ، كما خَصَّ المسيحَ بأنَّهُ نَفَخَ فيه من رُوحِهِ، وخَصَّ موسى بأنْ كَلَّمَهُ بلا واسطةٍ.

فهذا ممَّا يُحِيلُ تأويلَ اليَدِ في النَّصِّ بالنِّعمَةِ، وإنْ كانت في تركيبٍ آخَرَ تَصلُحُ لِذَلِكَ، فلا يَلزَمُ من صلاحيةِ اللَّفظِ لمعنًى ما، في تركيبٍ، صلاحيتُهُ له في كلِّ تَركِيبٍ»[1].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بها: اليدانِ حقيقةً... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ ﴿بِيَدَيَّ﴾: النِّعمَةُ.

- وهذا قَولُ الجَهميَّةِ، والمعتزلةِ، وطائفةٍ من متأخِّري الأشاعرةِ.

حيثُ زَعَمُوا أنَّ صفةَ اليدَينِ للهِ - جَلَّ وَعَلَا - مجازٌ عنِ النِّعمةِ أوِ القُدرةِ، وأنَّ ظاهرَ لفظِها غيرُ مُرادٍ، ولا يَلِيقُ باللهِ؛ لأنَّهُ يَستلزِمُ التَّشبيهَ والتَّجسِيمَ بزَعمِهِم؟!

وقد رُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ - أنَّ لفظَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾: جاءَ مُثَنًّى في الآيةِ؛ فيَبطُلُ حَملُهُ على النِّعمةِ؛ لأنَّ نِعَمَ اللهِ لا تُعَدُّ ولا تُحصَى؛ كما قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، فكيفَ تُحصَرُ بالتَّثنِيَةِ؟!

٢ - لو كانتِ اليَدُ عبارةً عنِ النِّعمةِ فنَقُولُ: النِّعمَةُ مخلوقةٌ للهِ

---

(١) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٣).

فحِينَئِذٍ لا يكونُ آدمُ مَخلُوقًا للهِ تعالى؛ بل يكونُ مخلوقًا لبعضِ المخلوقاتِ، وذلكَ بأنْ يكونَ سَبَبًا لمَزِيدِ النُّقصانِ أولَى من أن يكونَ سَبَبًا لمزيدِ الكمالِ.

٣ ـ لو كانتِ اليدُ عبارةً عنِ النِّعمةِ، لَكانَ قولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] معناهُ: تبارَكَ الَّذي بنِعمَتِهِ المُلكُ.

ولَكانَ قولُهُ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] معناهُ: بنِعمَتِكَ الخَيرُ.

ولَكانَ قولُهُ: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] معناهُ: نِعمتاهُ مَبسُوطتانِ.

ومعلومٌ أنَّ كُلَّ ذلكَ فاسدُ المعنَى[1].

القَولُ الثَّاني: المرادُ ﴿بِيَدَىَّ﴾: القُدرَةُ.

ـ وهذا قَولُ الجهميَّةِ، والمعتزلةِ، وطائفةٍ من متأخِّري الأشاعرةِ[2].

ورُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ ـ أنَّ لفظَ ﴿بِيَدَىَّ﴾ جاءَ مُثَنًّى في الآيةِ؛ فيَبطُلُ حَملُهُ على القُدرةِ؛ لأنَّ قُدرةَ اللهِ واحدةٌ وليستِ اثنتَينِ.

٢ ـ أنَّ الآيةَ تَقتَضِي أنَّ كونَ آدمَ مَخلُوقًا باليَدَينِ يُوجِبُ فَضِيلَتَهُ وكونَهُ مَسجُودًا للمَلائكةِ، فلو كانتِ اليدُ عبارةً عنِ القُدرةِ، لَكانَ آدمُ مَخلُوقًا بالقُدرةِ، مِثلَ جميعِ الأشياءِ المخلوقةِ بقُدرةِ اللهِ تعالى، وهذا أمرٌ لا يَستَوجِبُ تَمييزَهُ أو تَفضِيلَهُ على غَيرِهِ من خَلقِ اللهِ تعالى.

فلَأَنْ تكونَ هذه العِلَّةُ علَّةً لكَونِ آدمَ مَسجُودًا لإبليسِ أولَى من أن يكونَ إبليسُ مَسجُودًا لآدَمَ، وحِينَئِذٍ يَختَلُّ نَظْمُ الآيةِ ويَبطُلُ معناها[3].

---

(١) تفسير الرازي: (٢٥/ ١٣١).

(٢) المسائل الاعتزالية: (٢/ ٨٥٤).

(٣) تفسير الرازي: (٢٥/ ١٣١).

القَولُ الثَّالثُ: المرادُ ﴿بِيَدَيَّ﴾: بيانُ أنَّ اليدَينِ من صفاتِ الذاتِ الثَّابتةِ للهِ ﷻ على المعنَى اللائقِ به سُبحانَهُ.

ـ وهذا قَولُ سَلَفِ الأُمَّةِ أهلِ الجماعةِ والسُّنَّةِ(١).

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ أنكَرَ على اليهودِ نسبةَ يدِهِ إلى النَّقصِ والعَيبِ، ولم يُنكِرْ عَلَيهِم إثباتَ اليَدِ له تعالى؛ فلَعَنَهُم على وَصفِ يدِهِ بالعَيبِ، وأثبَتَ له يدَينِ مَبسُوطَتَيْنِ؛ فقالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

٢ ـ أنَّ اطِّرَادَ لَفظِ اليَدِ أوِ اليَدَينِ في مواردِ الاستعمالِ، وتنوُّعَ ذلكَ، وتصريفَ استعمالِهِ يَمنَعُ المجازَ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وقولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقولِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] فلو كانَ لفظُ (اليَدِ) مجازًا في القُدرةِ والنِّعمةِ، لم يُستَعمَلْ منه لَفظُ: «يَمِين»(٢).

٣ ـ أنَّ القُرآنَ الكريمَ نَزَلَ بلُغةِ العَرَبِ، واليدُ المُطلَقَةُ في لُغةِ العربِ وفي معارِفِهم وعاداتِهِم المرادُ بها: إثباتُ صفةٍ ذاتيَّةٍ للمَوصُوفِ، وهي حقيقةٌ في ذلكَ، ولا يَنتَقِلُونَ عن هذه الحقيقةِ إلى غيرِها ممَّا يُقالُ على سبيلِ المجازِ إلَّا بدليلٍ واضحٍ، وتعذُّرِ حَملِ اللَّفظِ على الحقيقةِ، وهنا لا دليلَ، وليسَ مُتَعَذِّرًا حَملُها على الحقيقةِ، فاللهُ أعلَمُ بنفسِهِ من خَلقِهِ، فهو الَّذي وَصَفَ نفسَهُ بذلكَ، ونَحنُ نُثبِتُها له كما أثبَتَها لنفسِهِ على الوَجهِ اللَّائقِ به سُبحانَهُ(٣)، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٣/ ٢٢٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: (٣٣٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٤٠).

سُورَةُ الزُّمَرِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر: ٦]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فإنَّ كُلَّ حِجابٍ من هذه الحُجُبِ له ظُلمةٌ تَخُصُّهُ، فذَكَرَ سبحانه أطوارَ خَلقِهِ ونَقلِهِ فيها من حالٍ إلى حالٍ وذَكَرَ ظُلُماتِ الحُجُبِ الَّتي تَدُلُّ على الجَنينِ.

○ فقالَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ: هي ظُلمَةُ البَطنِ، وظُلمَةُ الرَّحِمِ، وظُلمَةُ المَشِيمَةِ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منها حِجابٌ على الجَنينِ.

○ وقال آخَرُونَ: هي ظُلمَةُ أصلابِ الآباءِ، وظُلمةُ بُطونِ الأُمَّهاتِ، وظُلمَةُ المَشِيمَةِ.

○ وأضعَفُ من هذا القولِ قولُ مَن قالَ: ظُلمةُ اللَّيلِ، وظُلمةُ البَطنِ، وظُلمةُ الرَّحِمِ؛ فإنَّ اللَّيلَ والنَّهارَ بالنِّسبةِ إلى الجَنينِ سَواءٌ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾.

(١) تحفة المودود: (٢١٧).

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: ظُلمةُ البَطنِ والرَّحِمِ والمَشِيمَةِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَـولُ الأوَّلُ: المُرادُ بِـ: ﴿ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾: ظُلمةُ اللَّيلِ، وظُلمةُ البَطنِ، وظُلمةُ الرَّحِمِ، وهذا قَولُ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ(١).

القَولُ الثَّانـي: المُرادُ بِـ: ﴿ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾: ظُلمةُ صُلبِ الرجلِ، وظُلمةُ البَطنِ، وظُلمةُ المَشِيمَةِ، وهذا قَولُ أبي عُبَيدَةَ(٢).

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾: ظُلمَةُ البَطنِ، وظُلمةُ الرَّحِمِ، وظُلمةُ المَشِيمَةِ:

وهذا قَولُ الجُمهورِ، ومنهـمُ ابنُ عبَّاسٍ، وعِكرمةُ، ومُجاهدٌ، وقَتادةُ، والسُّدِّيُّ، وابنُ زَيدٍ، والضَّحَّاكُ(٣).

- ورَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والنَّحَّاسُ، والقُرطُبِيُّ، وابنُ جُزَيٍّ، وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ:

١ - لكَونِهِ قَولَ جمهورِ المُفسِّرينَ.

٢ - ولأنَّ اللهَ - جَلَّ ذِكرُهُ - قالَ في الآيةِ: ﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾؛ فلم يَذكُرْ ظُلمَةَ اللَّيلِ ولا أصلابَ الرِّجالِ؛ فتكونُ الظُّلُماتُ الثَّلاثُ في حُدودِ بُطونِ الأُمَّهاتِ لا خارِجَها(٤)، واللهُ أعلَمُ.

* * *

* **قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ**

---

(١) تفسير القرطبي: (١٥/ ٢٢٥).
(٢) مجاز القرآن: (٢/ ١٨٨).
(٣) تفسير الطبري: (٢٠/ ١٦٥).
(٤) انظر: تحفة المودود: (٢١٧)، ومعاني القرآن للنحاس: (٦/ ١٥٤)، وتفسير القرطبي: (١٥/ ٢٢٥)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٢٦٥).

زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقالَ ـ في صفةِ النَّارِ ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، بغيرِ واوٍ:

○ **فقالت طائفةٌ:** هذه (واوُ) الثَّمانِيَةِ دَخلَتْ في أبوابِ الجَنَّةِ لِكَونِهَا ثمانيةً، وأبوابُ النَّارِ سَبعَةٌ؛ فلم تَدخُلْهَا الواوُ:

وهذا قَولٌ ضعيفٌ لا دليلَ عليهِ، ولا تَعرِفُهُ العَرَبُ ولا أئمَّةُ العربيَّةِ، وإنَّما هو مِن استنباطِ بعضِ المتأخِّرينَ.

○ **وقالت طائفةٌ أُخرَى:** الواوُ زائدةٌ، والجوابُ الفِعلُ الَّذي بعدَها؛ كما هو في الآيةِ الثَّانيةِ:

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ فإنَّ زيادةَ الواوِ غيرُ معروفٍ في كلامِهِم، ولا يليقُ بأفصَحِ الكلامِ أن يكونَ فيه حَرفٌ زائدٌ لغيرِ معنًى ولا فائدةٍ.

○ **وقالت طائفةٌ ثالثةٌ:** الجوابُ محذوفٌ، وقولُهُ: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ عَطفٌ على قولِهِ: ﴿جَآءُوهَا﴾:

وهذا اختيارُ أبي عُبَيدةَ[١]، والمُبَرِّدِ[٢]، والزَّجَّاجِ، وغيرِهِم[٣].

قال المُبَرِّدُ: «وحَذفُ الجوابِ أبلَغُ عندَ أهلِ العِلمِ»[٤].

---

(١) هو: **أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري اللغوي العلامة**، صاحب التصانيف، روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء، وكان أحد أوعية العلم، توفي سنة: (٢١٠هـ). العبر في خبر من غبر: (١/ ٢٨٢)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٢٦).

(٢) هو: **محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد** ـ بفتح الراء أو بكسرها ـ إمام العربية ببغداد في زمانه، من كتبه: «المقتضب»، و: «الكامل»، و: «معاني القرآن»، توفي ببغداد سنة: (٢٨٦هـ)، طبقات المفسرين: (٢/ ٢٦٩).

(٣) **انظر**: مجاز القرآن: (٢/ ١٩٢)، ومعاني القرآن للزجاج: (٤/ ٣٦٤).

(٤) إعراب القرآن للنحاس: (٤/ ٢٢).

قالَ أبو الفَتحِ بنُ جِنِّي[١]: «وأصحابُنا يَدفَعُونَ زيادةَ الواوِ، ولا يُجيزُونَهُ، ويَرونَ أنَّ الجوابَ مَحذُوفٌ للعِلمِ به»[٢][٣].

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قولُهُ تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾:

فأتَى بالواوِ لمَّا كانت أبوابُ الجَنَّةِ ثمانيةً، وقالَ ـ في النَّارِ ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]. لما كانت سَبعَةً.

وهذا في غاية البُعدِ، ولا دَلالةَ في اللَّفظِ على الثَّمانيةِ حتَّى تَدخُلَ الواوُ لأَجْلِهَا؛ بل هذا من بابِ حَذفِ الجَوابِ لنُكتَةٍ بديعةٍ؛ وهي: أنَّ تَفتِيحَ أبوابِ النَّارِ كانَ حالَ مُوافاةِ أهلِها ففُتِحَتْ في وُجُوهِهِم؛ لأَنَّهُ أبلَغُ في مُفاجَأَةِ المَكرُوهِ.

وأمَّا الجَنَّةُ، فلمَّا كانت ذاتَ الكرامةِ، وهي مأدُبَةُ اللهِ، وكانَ الكريمُ إذا دعا أضيافَهُ إلى دَارِهِ، شَرَعَ لهم أبوابَها، ثُمَّ استَدعَاهُم إلَيهَا مُفَتَّحَةَ الأبوابِ، أَتَى بِالواوِ العاطفةِ ههنا الدَّالَّةِ على أنَّها جاؤُوها بعدَما فُتِحَتْ أبوابُها.

وحُذِفَ الجوابُ تَفخِيمًا لشأنِهِ وتَعظِيمًا لقَدرِهِ؛ كعادَتِهِم في حَذفِ الأجوبةِ.

وقد أَشبَعْنَا الكلامَ على هذا فيما تَقَدَّمَ، واللهُ أعلَمُ»[٤].

---

(١) هو: عثمان بن جني أبو الفتح النحوي. قال ياقوت: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف»، من تصانيفه: «المحتسب في تبيين شواذ القراءات»، و: «الخصائص»، و: «سر صناعة الإعراب»، توفي سنة: (٣٩٢هـ). معجم الأدباء: (٣/ ٤٦١).

(٢) سر صناعة الإعراب: (٢/ ٦٤٧).

(٣) حادي الأرواح: (٣٨).

(٤) بدائع الفوائد: (٣/ ٥٦٢).

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فقالَ ـ في أهلِ الجنَّةِ ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ وحُذِفَ الجوابُ تَفخِيمًا لأمرِهِ، وتَعظِيمًا لشَأنِهِ على عادَتِهِم في حَذفِ الجواباتِ لهذا المَقصَدِ.

وهذه الطَّريقةُ تُرِيحُكَ من دَعوَى زيادةِ (الواوِ)، ومن دَعوَى كونِها (واوَ) الثَّمانيةِ؛ لأنَّ أبوابَ الجَنَّةِ ثَمانِيَةٌ، فإنَّ هذا لو صَحَّ، فإنَّما يكونُ إذا كانتِ الثَّمانيةُ مَنسُوقَةً في اللَّفظِ واحدًا بعدَ واحدٍ، فيَنتَهُونَ إلى السَّبعةِ ثمَّ يَستَأنِفُونَ العددَ منَ الثَّمانيةِ بِـ: (الواوِ)، وهنا لا ذِكرَ للَفظِ الثَّمانيةِ في الآيةِ ولا عَدِّها، فتَأَمَّلْهُ»[1].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في جوابِ ﴿إِذَا﴾ في قولِهِ: ﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ مُرَجِّحًا أنَّهُ مَحذُوفٌ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأَوَّلُ: أنَّ الجوابَ مَذكُورٌ، وفي تَعيِينِهِ قَولَانِ:

أ ـ أنَّ الجوابَ هو قولُهُ: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾.

ب ـ أنَّ الجوابَ هو قولُهُ: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾.

ـ وعلى هذا القَولِ ففِي نوعِ (الواوِ) قَولَانِ:

١ ـ أنَّ هذه الواوَ هي: (واوُ الثَّمانيةِ)، وهذا قَولُ الثَّعلَبِيِّ[2]، فالعَرَبُ تَعطِفُ في العددِ بِـ (الواوِ) على ما فَوقَ السَّبعةِ.

فالواوُ زِيدَتْ هنا لبيانِ أنَّ أبوابَ الجَنَّةِ ثمانيةٌ.

ـ ورُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لو كانَ لواوِ الثَّمانيةِ حقيقةٌ، لم تكنِ الآيةُ

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٠١).

(٢) تفسير الثعلبي: (٥/ ٣٢٦).

منها؛ إذ ليسَ في الآيةِ ذِكرُ عَدَدِ البَتَّةَ، وإنَّما فيها ذِكرُ الأبوابِ، وهي جَمعٌ لا يَدُلُّ على عددٍ خاصٍّ.

ثم إنَّ (الواوَ) لَيسَتْ داخلةً على لفظِ (الأبوابِ)، وإنَّما هي داخلةٌ على جملةٍ هو فيها[١].

٢ ـ أنَّ هذه الواوَ زائدةٌ:

وهذا قَولُ الفَرَّاءِ، والأخفَشِ[٢].

ومِثلُهُ في الشِّعرِ قَولُ تَمِيمِ بن أُبَيِّ بن مُقبِلٍ:

فإذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ   إلَّا كَلَمَّةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ[٣]

أيْ: فإذا ذلكَ.

ـ ورُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ (الواوَ) من حُروفِ المعانِي وهي تُفِيدُ معنَى العطفِ فلا تُزادُ[٤].

القَولُ الثَّاني: أنَّ الجوابَ محذوفٌ.

وحَقُّهُ أن يُقَدَّرَ بعدَ ﴿خَٰلِدِينَ﴾؛ لأنَّهُ يَجِيءُ بعدَ مُتعَلَّقَاتِ الشَّرطِ وما عُطِفَ عليهِ.

وفي تقديرِهِ قَولانِ: أ ـ دَخَلُوا. ب ـ سَعِدُوا.

ـ و(الواوُ) على هذا القَولِ في قولِهِ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ﴾ للعَطفِ.

---

(١) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٧/ ٢٠٠)، وتفسير القاسمي: (٦/ ١٢٦).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ٤٢٤)، ومعاني القرآن للأخفش: (٢/ ٦٧٣).

(٣) اللَّمَمُ: طرفٌ من الجنون؛ يقال: أصابت فلانًا مِنَ الجِنِّ لَـمَّةٌ، وهو المسُّ والشيء القليل. انظر: ديوانه: (٢٥٩)، ولسان العرب: مادة: (لمم): (١٢/ ٥٤٧).

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٦/ ١٩٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٧/ ٢٠٠)، وتفسير الشوكاني: (٤/ ٤٦٠).

- وهذا قَولُ أبي عُبيدَة، والمُبرِّدِ، والزَّجّاجِ[(١)].

- ورَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والطَّبريُّ.

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: أنَّ جوابَ (إذا) مَحذُوفٌ.

وإنَّما جازَ حَذفُهُ؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليهِ، فقَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ يَدُلُّ على أنَّ في الكلام مَترُوكًا، إذ كانَ عَقِيبَهُ قَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، وإذا كانَ ذلكَ كذلِكَ، فمَعنى الكلامِ: «حتَّى إذا جاؤُوها وفُتِحَتْ أبوابُها، وقالَ لهم خَزَنَتُهَا: سلامٌ عليكم طِبتُمْ فادْخُلُوها خالِدِينَ، دَخَلُوها، وقَالُوا: «الحَمدُ للهِ الَّذي صَدَقَنا وَعْدَهُ»[(٢)].

وحَذفُ الجوابِ بليغٌ في كلامِ العَرَبِ، ومن ذلكَ قَولُ امرِئِ القَيسِ:

فَلَوْ أَنَّهَا نَفسٌ تَموتُ جَمِيعَةً ... وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تُسَاقِطُ أَنْفُسَا[(٣)]

فحُذِفَ جوابُ: «لَو»، والتَّقديرُ: «لَهانَ عليَّ ذلكَ» أو: «لَكانَ أروَحَ»[(٤)].

وفائدةُ حَذفِ هذا الجوابِ في الآيةِ: أنَّهُ في صِفَةِ ثوابِ أهلِ الجَنَّةِ؛ فدَلَّ بحَذفِهِ على أنَّهُ شَيءٌ لا يُحِيطُ به الوَصفُ[(٥)]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٧/ ٢٠٠)، وتفسير ابن عادل: (١٦/ ٥٥٤).
(٢) انظر: حادي الأرواح: (٣٨)، وتفسير الطبري: (٢٠/ ٢٦٩).
(٣) انظر: ديوانه: (١٣٥)، والمحكم والمحيط الأعظم: مادة: (جمع): (١/ ١٢١).
(٤) تفسير القرطبي: (٩/ ٣١٩)، و: (١٥/ ٢٧٣).
(٥) تفسير الزمخشري: (٥/ ٣٢٥).

سُورَةُ الشُّورَىٰ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وفي معنَى الآيةِ للنَّاسِ قَولَانِ:

أحدُهُما: قولُ مُجاهِدٍ ومُقاتِلٍ: إن يَشَأِ اللهُ يَربِطْ على قَلبِكَ بالصَّبرِ على أذاهُم حتَّى لا يَشُقَّ عليكَ(١).

والثَّاني: قَولُ قتادةَ: إنْ يَشَأِ اللهُ يُنْسِكَ القُرآنَ، ويَقطَعْ عَنكَ الوَحيَ(٢).

وهذا القَولُ دُونَ الأوَّلِ لوُجوهٍ:

○ **أحدُهَا:** أنَّ هذا خَرَجَ جوابًا لهم وتكذِيبًا لقَولِهِم: إنَّ محمَّدًا كَذَبَ على اللهِ وافتَرَى عليه هذا القُرآنَ، فأجابَهُم بأحسَنِ جوابٍ وهو: أنَّ اللهَ تعالى قادِرٌ لا يُعجِزُهُ شَيءٌ، فلو كانَ كما تقولُونَ، لَخَتَمَ على قَلبِهِ فلا يُمكِنُهُ أن يَأتِيَ بشَيءٍ منه؛ بل يَصِيرُ القَلبُ كالشَّيءِ المَختُومِ عليهِ؛ فلا يُوصَلُ إلى ما فيهِ، فيَعُودُ المعنَى إلى أنَّهُ لوِ افتَرَى عليَّ، لم أُمَكِّنْهُ، ولم أُقِرَّهُ:

(١) ذكره الواحدي في البسيط: (١/ ٢٩٤).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٠/ ٥٠٤)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ١٩١).

ومعلومٌ أنَّ مِثلَ هذا الكلامِ لا يَصدُرُ من قَلبٍ مَختُومٍ عليهِ؛ فإنَّ فيه مِن عُلومِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، وعِلمِ المَبدَأِ والمَعادِ، والدُّنيا والآخِرَةِ، والعِلمِ الَّذي لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ، والبيانِ التَّامِّ، والجَزالةِ والفَصاحَةِ والجَلالَةِ، والإخبارِ بالغُيُوبِ ـ: ما لم يَكُنْ مَن خُتِمَ على قَلبِهِ أن يَأتِيَ به ولا ببَعضِهِ، فلَولَا أنِّي أنزَلْتُهُ على قَلبِهِ ويَسَّرْتُهُ بلِسانِهِ، لَمَا أمكَنَهُ أن يَأتِيَكُمْ بشَيءٍ منه.

فأينَ هذا المعنَى إلى المعنَى الَّذي ذَكَرَهُ الآخَرُونَ؟! وكيفَ يَلتَئِمُ مع حكايةِ قَولِهِم؟! وكيفَ يَتَضَمَّنُ الرَّدَّ عَلَيهِم؟!

○ **الوَجهُ الثَّاني**: أنَّ مجرَّدَ الرَّبطِ على قَلبِهِ بالصَّبرِ على أذاهُم يَصدُرُ منَ المُحِقِّ والمُبطِلِ، فلا يَدُلُّ ذلكَ على التَّمييزِ بَينَهُما ولا يكونُ فيه رَدٌّ لقَولِهِم، فإنَّ الصَّبرَ على أذَى المكذِّبِ لا يَدُلُّ بمُجرَّدِهِ على صِدقِ المُخبِرِ.

○ **الثَّالثُ**: أنَّ الرَّبْطَ على قَلبِ العبدِ لا يُقالُ له: خَتَمَ على قَلبِهِ، ولا يُعرَفُ هذا في عُرْفِ المخاطَبِ، ولا لُغَةِ العربِ، ولا هو المعهودُ في القُرآنِ؛ بلِ المعهودُ استعمالُ الخَتمِ على القَلبِ في شأنِ الكُفَّارِ في جميعِ مَوارِدِ اللَّفظِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] وقولِهِ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] ونظائرِهِ.

وأمَّا رَبطُهُ على قَلبِ العَبدِ بالصَّبرِ، فكَقَولِهِ: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَـٰرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].

والإنسانُ يَسُوغُ له في الدُّعاءِ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اربِطْ على قَلبِي، ولا يَحسُنُ أن يقولَ: اللَّهُمَّ اختِمْ على قَلبِي.

○ **الرابعُ**: أنه سُبحانَهُ حيثُ يَحكِي أقوالَهُم: «إنَّهُ افْتَرَاهُ» لا يُجيبُهُم عليهِ هذا الجوابَ بل يُجيبُهُم بأنَّهُ لوِ افتَرَاهُ، لم يَملِكُوا له منَ اللهِ شَيْئًا، بل كانَ يَأْخُذُهُ، ولا يَقدِرُونَ على تَخلِيصِهِ؛ كقَولِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأحقاف: ٨].

وتارةً يُجيبُهُم بالمُطالَبَةِ بمُعارَضَتِهِ بمِثلِهِ أو شَيءٍ منهُ.

وتارَةً بإقامةِ الأدِلَّةِ القاطِعَةِ على أنَّهُ الحَقُّ وأنَّهُم هُمُ الكاذبونَ المُفتَرُونَ.

وهذا هو الَّذي يَحسُنُ في جوابِ هذا السُّؤالِ لا مُجَرَّدُ الصَّبرِ.

○ **الخامسُ**: أنَّ هذه الآيةَ نَظِيرُ ما نَحنُ فيه وأنَّهُ لو شَاءَ، لَمَا أَقَرَّهُ، ولا مَكَّنَهُ، وتَفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ من أبلَغِ التَّفاسِيرِ.

○ **السَّادِسُ**: أنَّهُ لا دَلالةَ في سِياقِ الآيةِ على الصَّبرِ بوَجهٍ ما: لا بالمُطابَقَةِ ولا التَّضمُّنِ ولا اللُّزومِ، فمِن أينَ يُعلَمُ أنَّهُ أرادَ ذلكَ، ولم يَستَمِرَّ هذا المعنَى في غيرِ هذا المعنَى فيُحمَلَ عليهِ، بخِلافِ كَونِهِ يَحُولُ بَينَهُ وبَينَهُ ولا يُمكِّنُهُ من الافتراءِ عليهِ، فقد ذَكَرَهُ في مواضِعَ.

○ **السَّابعُ**: أنَّهُ سبحانَهُ أخبَرَ أنَّهُ لو شاءَ، لَمَا تَلاهُ عَلَيهِم ولا أدراهُم به، وأنَّ ذلكَ إنَّما هو بمَشِيئَتِهِ وإذنِهِ وعِلمِهِ؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ﴾ [يونس: ١٦] وهذا مِن أبلَغِ الحُجَجِ وأظهَرِهَا.

أيْ: هذا الكلامُ ليسَ من قِبَلِي ولا من عندِي ولا أقدِرُ أن أفتَرِيَهُ على اللهِ، ولو كانَ ذلكَ مَقدُورًا لي، لَكانَ مَقدُورًا لِمَنْ هو مِن أهلِ العِلمِ والكِتابةِ ومُخالَطَةِ النَّاسِ والتَّعلُّمِ منهم، ولكنَّ اللهَ بَعَثَنِي به، ولو شاءَ سُبحانَهُ لم يُنزِلْهُ ولم يُيَسِّرْهُ بلِسانِي، فلم يَدَعْنِي أَتلُوهُ عَلَيكُم ولا أَعلَمَكُم به البَتَّةَ، لا على لِسانِي ولا على لِسانِ غَيرِي، ولكنْ أَوحَاهُ إليَّ وأَذِنَ لي

في تِلاوَتِهِ عَلَيكُم وأدْرَاكُم به بعدَ أن لم تكونُوا دَارِينَ به، فلو كانَ كَذِبًا وافْتِرَاءً كما تقُولُونَ، لأمَكَنَ غَيرِي أن يَتلُوَهُ عَلَيكُم وتَدْرُونَ به من جِهَتِهِ؛ لأنَّ الكَذِبَ لا يَعجِزُ عنه البَشَرُ، وأنتُم لم تَدْرُوا بهذا، ولم تَسمَعُوهُ إلَّا مِنِّي، ولم تَسمَعُوهُ من بَشَرٍ غَيرِي.

ثمَّ أجابَ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ وهو أنَّهُ تَعَلَّمَهُ من غَيرِهِ أوِ افتراهُ من تِلقاءِ نَفسِهِ؛ فقالَ: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٦]؛ تَعلَمُونَ حالي ولا يَخفَى سَيرِي ومَدخَلِي ومَخرَجِي وصِدقِي وأمانَتِي، ومع هذا لم أتَمَكَّنْ من قَولِ شَيءٍ البَتَّةَ، ولا كانَ لي به عِلمٌ ولا ببَعضِهِ، ثُمَّ أتَيتُكُم به وَهْلَةً من غيرِ تَعَمُّلٍ ولا تَعَلُّمٍ ولا مُعاناةٍ للأسبابِ الَّتي أتَمَكَّنُ بها منهُ ولا من بعضِهِ.

وهذا من أظهَرِ الأدلَّةِ وأبيَنِ البَراهِينِ أنَّهُ من عندِ اللهِ أوحاهُ إليَّ وأنزَلَهُ عليَّ، ولو شاءَ ما فَعَلَ؛ فلم يُمَكِّنِّي من تِلاوَتِهِ، ولا أمكَنَكُم منَ العِلمِ به، بل مَكَّنَنِي من تِلاوتِهِ، ومَكَّنَكُم منَ العِلمِ به، فلم تَكُونُوا عالِمِينَ به ولا ببَعضِهِ، ولم أكُنْ قبلَ أن يُوحَى إليَّ تالِيًا له ولا لبَعضِهِ.

فتَأمَّلْ صِحَّةَ هذا الدَّلِيلِ وحُسنَ تَألِيفِهِ وظُهورَ دَلالتِهِ، ومن هذا قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٦]، وهذا هو المناسِبُ لقَولِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، ولقولِهِ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٥]، وبُرهانٌ مُستَقِلٌّ مَذكُورٌ في القُرآنِ على وُجوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ، واللهُ أعلَمُ.

○ **الثَّامِنُ**: أنَّ مِثلَ هذا التَّركِيبِ إنَّما جاءَ في القُرآنِ للنَّفيِ لا للإثباتِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦].

وقولِهِ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣].

وقولِهِ: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣].

وقولِهِ: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ...﴾ [سبأ: ٩] ونظائرِهِ؛ لم يَأْتِ إلَّا فيما كانَ ما بعدَ فِعلِ المَشِيئَةِ مَنْفِيًّا.

○ **التَّاسعُ**: أنَّ الخَتمَ على القَلبِ لا يَستَلزِمُ الصَّبرَ بل قد يَختِمُ على قَلبِ العَبدِ ويَسلُبُهُ صَبرَهُ بل إذا خُتِمَ على القَلبِ، زالَ الصَّبرُ وضَعُفَ، بخِلافِ الرَّبطِ على القَلبِ؛ فإنَّهُ يَستَلزِمُ الصَّبرَ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنفال: ١١].

ومعنَى الرَّبطِ في اللُّغَةِ: الشَّدُّ؛ ولهذا يُقالُ لكُلِّ مَن صَبَرَ على أمرٍ: رُبِطَ قَلبُهُ، كأنَّهُ حُبِسَ قَلبُهُ عن الاضْطِرَابِ؛ ومنهُ يُقالُ: هو رَابِطُ الجَأْشِ.

وقد ظَنَّ الواحديُّ[1] أنَّ ﴿عَلَىٰ﴾ زائدةٌ، والمعنَى: «يَربِطُ قُلُوبَكُم».

وليسَ كما ظَنَّ، بل بَينَ رَبطِ الشَّيءِ والرَّبطِ عليهِ فَرقٌ ظاهرٌ؛ فإنَّهُ يُقالُ: رَبَطَ الفَرَسَ والدَّابَّةَ، ولا يُقالُ: رَبَطَ عَلَيهَا.

فإذا أحاطَ الرَّبطُ بالشَّيءِ وعَمَّهُ، قِيلَ: رَبَطَ عليهِ كأنَّهُ أَحاطَ عليهِ بالرِّباطِ؛ فلهذا قِيلَ: «رَبَطَ على قَلبِهِ» وكانَ أحسَنَ من أن يُقالَ: رَبَطَ قَلبَهُ.

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، من كبار المفسرين، من مصنفاته: تفاسيره: «البسيط»، و: «الوسيط»، و: «الوجيز»، و: «أسباب النُّزول»... وغيرها، توفي في نيسابور سنة: (٤٦٨هـ). طبقات المفسرين: (١/ ٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٥٥).

والمقصودُ: أنَّ هذا الرَّبطَ يكونُ معه الصَّبرُ أَشَدَّ وأَثبَتَ، بخِلافِ الخَتْمِ.

○ **العاشِرُ**: أنَّ الخَتْمَ هو شَدُّ القَلبِ حتَّى لا يَشعُرَ ولا يَفهَمَ؛ فهو مانِعٌ يَمنَعُ العِلمَ والتَّقصُّدَ.

والنَّبيُّ ﷺ كانَ يَعلَمُ قَولَ أعدائِهِ: إنَّهُ افتَرَى القُرآنَ، ويَشعُرُ به، فلم يَجعَلِ اللهُ على قَلبِهِ مانِعًا من شُعورِهِ بذَلِكَ وعِلمِهِ به.

فإذا قِيلَ: الأمرُ كذلكَ، ولكنْ جَعَلَ اللهُ على قَلبِهِ مَانِعًا مِنَ التَّأذِّي بقَولِهِم.

قِيلَ: هذا أَولَى أن يُسَمَّى خَتْمًا، وقد كانَ يُؤذِيهِ قَولُهُم ويَحزُنُهُ؛ كما قالَ تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وكانَ وُصُولُ هذا الأَذَى إليهِ من كرامةِ اللهِ له؛ فإنَّهُ لم يُؤذَ نَبِيٌّ ما أُوذِيَ.

فالقَولُ في الآيةِ هو قَولُ قتادةَ، واللهُ أعلَمُ»(١).

○ **الدِّراسَةُ**:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾. مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: يُنْسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عَنكَ الوَحْيَ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المعنَى هو: فإن يَشَأِ اللهُ يا محمَّدُ يَربِطْ على قَلبِكَ بالصَّبرِ على أذَى الكُفَّارِ وقَولِهِم: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾؛ فلا يَدخُلْ قَلبَكَ حُزنٌ ممَّا قالُوهُ(٢).

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٨٥).
(٢) معاني القرآن للنحاس: (٦/ ٣١١).

ـ وهذا قَولُ مُقاتلٍ، ومُجاهدٍ[(١)].

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لا يَتَضَمَّنُ الرَّدَّ على الكُفَّارِ في قولِهِم: ﴿ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا﴾ [الأنعام: ٢١][(٢)].

القَولُ الثَّاني: المعنَى هو: فإن يَشَأِ اللهُ يا محمَّدُ يُنْسِكَ القُرآنَ، ويَقطَعْ عنكَ الوَحيَ.

ـ وهذا قَولُ قَتادةَ، والسُّدِّيِّ.

ـ ورَجَّحَ هذا القَولَ: ابن القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، وابنُ كثيرٍ، والشَّوكانيُّ، وابنُ عاشورٍ[(٣)].

ودليلُ هذا القَولِ: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ جاءَ للرَّدِّ على قَولِ الكُفَّارِ قبلَ ذلكَ: ﴿ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا﴾.

فكأنَّهُ قالَ: وكيفَ يَصِحُّ أن تكونَ مُفتَرِيًا الكَذِبَ على اللهِ، وأنتَ بمَرأى ومَسمَعٍ منَ اللهِ، وهو قادرٌ لو شاءَ على أن يَختِمَ على قَلبِكَ فلا تَعقِلَ ولا تَنطِقَ ولا يَستَمِرَّ افتِراؤُكَ.

فمَقصَدُ اللَّفظِ هذا المعنَى، وإنَّما حُذِفَ اختِصارًا لدَلالةِ الظَّاهِرِ منَ اللَّفظِ عليهِ.

ـ وقد أفادَ هذا المعنَى ودَلَّ عليهِ منَ الآياتِ الأُخرَى: قولُ اللهِ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧][(٤)].

---

(١) **انظر**: تفسير الماوردي: (٥/ ٢٠٣)، وتفسير البغوي: (٧/ ١٩٢).

(٢) تفسير ابن عطية: (١٣/ ٢٢٠).

(٣) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (١٨٥)، وتفسير الطبري: (٢٠/ ٥٠٤)، وتفسير ابن عطية: (١٣/ ٢١٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ١٢٣)، وتفسير الشوكاني: (٤/ ٥١٣)، وتفسير ابن عاشور: (٢٥/ ٨٦).

(٤) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٣/ ٢١٩)، وتفسير أبي السعود: (٦/ ١٦).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ: لكَونِهِ قولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ولدَلالةِ سِياقِ الآيةِ عليهِ، ولِمَا تَقَدَّمَ ذِكرُهُ ممَّا استَدَلَّ به ابنُ القَيِّمِ على ترجيحِهِ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقدِ اختُلِفَ في الضَّميرِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾:

فقيلَ: يعودُ على الكتابِ.

وقيلَ: على الإيمانِ.

والصَّحيحُ: أنَّهُ يعودُ على الرُّوحِ في قولِهِ: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾.

فأخبَرَ تعالى أنَّهُ جَعَلَ أمرَهُ رُوحًا ونُورًا وهُدًى، ولهذا تَرَى صاحبَ اتِّباعِ الأمرِ والسُّنَّةِ قد كُسِيَ منَ الرُّوحِ والنُّورِ، وما يَتبَعُهما منَ الحلاوةِ والمَهابةِ والجَلالةِ والقَبولِ ما قد حُرِمَهُ غَيرُهُ؛ كما قالَ الحَسَنُ رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ المُؤمِنَ مَن رُزِقَ حَلاوةً ومَهابةً»[1].

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧] فأولياؤُهم يُعيدُونَهم إلى ما خُلِقُوا فيه من ظُلمَةِ طبائِعِهم وجَهلِهِم وأهوائِهِم، وكُلَّما أشرَقَ لهم نُورُ النُّبُوَّةِ والوَحيِ، وكادُوا أن يَدخُلُوا فيه، مَنَعَهُم أولياؤُهُم منه وصَدُّوهُم، فذلِكَ إخراجُهُم إيَّاهُم منَ

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

النُّورِ إلى الظُّلماتِ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في مَرجِعِ الضَّميرِ في قولِهِ: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ مُرَجِّحًا أنَّهُ راجِعٌ إلى قولِهِ: ﴿رُوحًا...﴾ **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: الضَّميرُ راجعٌ إلى ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ الَّذي هو القُرآنُ الكريمُ.

- وهذا قَولُ السُّدِّيِّ، ومُقاتِلٍ.

- دليلُ هذا القَولِ: أنَّهُ لمَّا سَبَقَ ذِكرُ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ وَ: ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾ ثُمَّ قالَ ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ ولم يَقُلْ: «جَعَلْنَاهُمَا نُورًا»؛ فدَلَّ ذلكَ على أنَّ المعنِيَّ هو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فهو دليلٌ على ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾؛ لأنَّهُ هو الَّذي يُعرَفُ به الأحكامُ؛ فلا جَرَمَ شُبِّهَ بالنُّورِ الَّذي يُهتَدَى به[٢].

القَولُ الثَّاني: الضَّميرُ راجعٌ إلى ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾:

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والضَّحَّاكِ.

- دليلُ هذا القَولِ: أنَّ لفظَ: ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾ هو أقرَبُ مَذكُورٍ يَرجِعُ إلَيهِ الضَّميرُ في قولِهِ: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾[٣].

القَولُ الثَّالثُ: الضَّميرُ راجعٌ إلى ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، وإلى: ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾؛ لأنَّ معناهُما واحدٌ، فوَحَّدَ «الهاءَ»؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ يَجمَعُ جميعَها الفِعلُ؛ كما يُقالُ: «إقبالُكَ وإدبارُكَ يُعجِبُني»؛ فيُوَحَّدُ وهما اثنانِ.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٠/ ٥٤٣)، وتفسير الرازي: (٢٧/ ١٩١)، وتفسير السمرقندي: (٣/ ٢٠١).

(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٥/ ٢١٢)، وتفسير البغوي: (٧/ ٢٠١)، وتفسير السمرقندي: (٣/ ٢٠١).

وكما في قولِهِ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١] وكقولِهِ: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ﴾ [المؤمنون: ٥٠].

ـ وهذا القَولُ: ذَكَرَهُ الطَّبرِيُّ[١].

القَولُ الرَّابعُ: الضَّميرُ راجعٌ إلى ﴿رُوحٗا﴾، وإلى: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾؛ لأنَّهُما مَقصَدٌ واحدٌ.

وهذا كقولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ ابنُ عادلٍ.

القَولُ الخامسُ: الضَّميرُ راجعٌ إلى ﴿رُوحٗا﴾:

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ ابنُ عادلٍ[٢].

ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ تَيمِيَّةَ، والشَّوكانيُّ[٣].

وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ: لأنَّ الرُّوحَ هو الأمرُ المُحَدَّثُ عنهُ في الآيةِ دُونَ غَيرِهِ[٤]، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٠/ ٥٤٣)، وتفسير الرازي: (٢٧/ ١٩١).

(٢) تفسير ابن عادل: (١٧/ ٢٢٤).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: (٥)، ومجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٧)، وتفسير الشوكاني: (٤/ ٥٢٣).

(٤) انظر: قواعد الترجيح: (١/ ٦٠١)، والبرهان في علوم القرآن: (٤/ ٣٩).

سُورَةُ الدُّخَانِ

❁ قَــولُ اللهِ - جَــلَّ وَعَــلَا -: ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ﴾ [الدخان: ٥٤]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«والحُورُ: جمعُ حَوْرَاءَ، وهي المرأةُ الشَّابَّةُ الحَسناءُ الجميلةُ البَيضاءُ شَدِيدَةُ سَوادِ العَينِ.

وقالَ زيدُ بنُ أسلَمَ[(١)]: «الحَورَاءُ الَّتي يَحارُ فيها الطَّرْفُ، وعِينٌ: حِسَانُ الأعيُنِ»[(٢)].

وقال مُجاهدٌ: «الحَورَاءُ الَّتي يَحارُ فيها الطَّرْفُ؛ من رِقَّةِ الجِلدِ وصَفاءِ اللَّونِ»[(٣)].

وقالَ الحَسَنُ: «الحَورَاءُ شَدِيدَةُ بياضِ العَينِ شَدِيدَةُ سَوَادِ العَينِ»[(٤)].

واختُلِفَ في اشتقاقِ هذه اللَّفظةِ؛ قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «الحُورُ في كلامِ العَرَبِ: البِيضُ»[(٥)].

---

(١) هو: زيد بن أسلم العدويّ، العمريّ، أبو عبد الله، حدَّثَ عن والدِهِ، وعن عبد الله بن عمر، وحَدَّثَ عنه: مالك بن أنس، وسفيان الثوريّ، له تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمٰن، توفي سنة: (١٣٦هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣١٦).

(٢) لم أقف على مَن أخرجه.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٦٥)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٣/ ٢٨٩).

(٤) لم أقف على مَن أخرجه.

(٥) عزاه السيوطي في الدر للطَّستيّ: (١٣/ ٢٨٩).

وكذلكَ قالَ قتادةُ: «الحُورُ البِيضُ»(١).

وقال مُقاتلٌ: «الحُورُ البِيضُ الوُجُوهِ»(٢).

وقالَ مُجاهِدٌ: «الحُورُ العِينُ الَّتي يَحارُ فِيهِنَّ الطَّرْفُ بَادِيًا مُخُّ سُوقِهِنَّ من وراءِ ثِيابِهِنَّ، وَيَرَى النَّاظرُ وَجهَهُ في كَبِدِ إحداهُنَّ كالمِرآةِ؛ من رِقَّةِ وصَفاءِ اللَّونِ»(٣).

وهذا من الاتِّفاقِ وليستِ اللَّفظةُ مُشتَقَّةً منَ الحيرةِ.

وأصلُ الحَوَرِ: البَياضُ، والتَّحوِيرُ: التَّبييضُ.

والصَّحيحُ: أنَّ الحَوَرَ مَأخُوذٌ منَ الحَوَرِ في العَينِ، وهو: شِدَّةُ بياضِها مع قُوَّةِ سَوادِها، فهو يَتَضَمَّنُ الأمرَينِ.

وفي الصِّحاحِ: «الحَوَرُ شِدَّةُ بياضِ العَينِ في شِدَّةِ سوادِها؛ امرأةٌ حَوْرَاءُ: بَيِّنَةُ الحَوَرِ»(٤).

وقالَ أبو عَمرٍو(٥): «الحَوَرُ: أن تَسْوَدَّ العَينُ كُلُّهَا مِثلَ أعيُنِ الظِّباءِ والبَقَرِ، ولَيسَ في بنِي آدَمَ حَوَرٌ، وإنَّما قِيلَ: «النِّسَاءُ حُورُ العَينِ»؛ لأنَّهُنَّ شُبِّهْنَ بالظِّباءِ والبَقَرِ»(٦).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٦٦)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٢١٠).

(٢) تفسير مقاتل: (٣/ ٢٠٨).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٦٥)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٣/ ٢٨٩).

(٤) الصحاح: مادة: (حور): (١/ ١٥٤).

(٥) هو: **أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام**، مقرئ أهل البصرة، اسمه: زبّان على الأصح، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربيَّة وأيام العرب والشعر وأيام الناس، وهو أحد القراء السبعة، توفي سنة: (١٥٤هـ). معرفة القراء الكبار: (١/ ١٠٠).

(٦) مختار الصحاح: مادة: (ح و ر): (١/ ٧٩).

وقالَ الأصمعيُّ[١]: «ما أدرِي ما الحَوَرُ في العَينِ؟»[٢].

قُلتُ: خَالَفَ أبو عَمرٍو أهلَ اللُّغَةِ في اشتقاقِ اللَّفظةِ، ورَدَّ الحَوَرَ إلى السَّوادِ، والنَّاسُ غَيرُهُ إنَّما رَدُّوهُ إلى البياضِ أو إلى بياضٍ في سوادٍ.

والحَوَرُ في العَينِ: معنًى يَلتَئِمُ من حُسنِ البياضِ والسَّوادِ وتَناسُبِهما واكتِسَابِ كلٍّ واحدٍ منهما الحُسنَ منَ الآخَرِ، عَينٌ حَورَاءُ: إذا اشتَدَّ بياضُ أبيَضِهَا وسَوادُ أسوَدِهَا، ولا تُسَمَّى المَرأَةُ حَورَاءَ حتَّى يكونَ مع حَوَرِ عَينِهَا بياضُ لَونِ الجَسَدِ»[٣].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المراد بالحَور؛ في قوله: ﴿بِحُورٍ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: شِدَّةُ بياضِ العَينِ في شِدَّةِ سَوادِها.

وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِالحَوَرِ: بياضُ أجسادِ أولئكَ النِّساءِ:

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، والضَّحَّاكِ، والفَرَّاءِ.

- ورَجَّحَهُ: الطَّبريُّ[٤].

- **ودليلُ هذا القَولِ**: أنَّهُ جاءَ في قراءةِ ابنِ مَسعُودٍ: «كذلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِعِيسٍ عِينٍ»[٥]، و«العِيسُ» هي: البِيضُ؛ ومنهُ: قَولُ العَرَبِ

---

(١) هو: عبد الملك بن قريب الأصمعي أبو سعيد، صاحب اللغة والنحو والأخبار والمُلَح، يقول عن نفسه: أحفظ سِتَّ عَشْرَةَ ألفَ أرجوزةٍ، توفي سنة: (٢١٢هـ). إنباه الرواة: (٢/ ١٩٧).

(٢) المخصص لابن سِيدَهْ: (١/ ٦٠).

(٣) حادي الأرواح: (١٧٨).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٤٤)، وتفسير الطبري: (٢١/ ٦٥)، وتفسير ابن الجوزي: (٧/ ٣٥١)، وتفسير الآلوسي: (٢٥/ ١٣٥).

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: (٢/ ٢٦١).

للإبِلِ البِيضِ: عِيسٌ، وحَوراءُ(١).

القَولُ الثَّاني: المُراد بِالحَوَرِ: أنَّ الطَّرْفَ يَحارُ في حُسنِ أولئك النِّساءِ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ.

- وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ قَولٌ لا معنًى له في كلامِ العربِ؛ لأنَّ الحَوَرَ إنَّما هو جَمعُ حَورَاءَ، كما أن الحُمْرَ جمع حَمْرَاءَ، والسُّودَ جَمعُ سَوداءَ، والحَوْرَاءُ إنَّما هي «فَعْلَاءُ»؛ منَ الحَوَرِ، وهو نَقاءُ البَياضِ، كما قِيلَ للنَّقِيِّ البَياضِ منَ الطَّعامِ: الحُوَارَى(٢).

القَولُ الثَّالِثُ: المُرادُ بِالحَوَرِ: السَّوادُ الكاملُ لعُيونِ أولئكَ النِّساءِ؛ مِثلُ: أعيُنِ البَقَرِ والظِّباءِ، ولَيسَ في بني آدمَ حَوَرٌ، وإنَّما قِيلَ للنِّساءِ: «حُورُ العَينِ»؛ لأنَّهن يُشَبَّهْنَ بالظِّباءِ والبَقَرِ في جمالِ أعيُنِهِنَّ.

- وهذا قَولُ أبي عَمرٍو(٣).

القَولُ الرَّابعُ: المرادُ بِـ: «الحَورِ»: شِدَّةُ بياضِ العَينِ في شِدَّةِ سَوادِها.

- وهذا قَولُ أبي عُبَيدٍ(٤).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ(٥).

وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ: لأنَّهُ القَولُ المَشهُورُ في اللُّغَةِ، ولعَدَمِ المُعارِضِ له، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) تفسير القرطبي: (١٥/ ١٤٩).
(٢) تفسير الطبري: (٢١/ ٦٥).
(٣) تفسير القرطبي: (١٥/ ١٤٩).
(٤) غريب الحديث: (١/ ٢١٧).
(٥) حادي الأرواح: (١٧٨).

سُورَةُ قٓ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثمَّ أخبَرَ سبحانَهُ أنَّهُ لا يُبَدَّلُ القَولُ لدَيهِ:

فقِيلَ: المُرادُ بذلكَ قولُهُ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، ووَعدُهُ لأَهلِ الإيمانِ بالجَنَّةِ، وأنَّ هذا لا يُبَدَّلُ ولا يُخلَفُ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «يُرِيدُ: ما لِوَعْدِي خُلفٌ لأَهلِ طاعَتِي ولا أهلِ مَعصِيَتِي»(١).

قالَ مُجاهدٌ: قد قَضَيتُ ما أنا قاضٍ(٢).

وهذا أَصَحُّ القَولَينِ في الآيةِ.

وفيها قَولٌ آخَرُ: أنَّ المعنَى: ما يُغَيَّرُ القَولُ عِندِي بالكَذِبِ والتَّلبِيسِ كما يُغَيَّرُ عندَ المُلوكِ والحُكَّامِ؛ فيكونُ المُرادُ بالقَولِ: قَولَ المُختَصِمِينَ:

وهو اختيارُ: الفَرَّاءِ، وابنِ قُتَيبَةَ(٣):

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٤٤٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٤٤٣)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٣/ ٦٣٨).

(٣) **هو: عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينوري،** النحوي اللغوي الكاتب، نزيل بغداد، قال الخطيب: كان رأسًا في العربيَّة واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دينًا فاضلًا، له مصنفات كثيرة رائعة، منها: «تأويل مشكل القرآن»، و: «تأويل مختلف الحديث»، توفي سنة: (٢٧٦هـ). سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٩٦).

قالَ الفَرَّاءُ: «المعنَى: ما يُكْذَبُ عندِي لعِلمِي بالغَيبِ»[١].

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ: «ما يُحَرَّفُ القَولُ عِندِي، ولا يُزادُ فيه ولا يُنقَصُ مِنهُ».

قالَ: لأنَّهُ قالَ: «القَولُ عِندِي ولم يَقُلْ قَولِي، وهذا كما يُقالُ: لا يُكْذَبُ عِندِي»[٢].

فعَلى القَولِ الأوَّلِ: يكونُ قَولُهُ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ من تمامِ قَولِهِ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ في المعنَى؛ أيْ: ما قُلتُهُ ووَعَدتُّ به لا بُدَّ من فِعلِهِ، ومع هذا فهو عَدْلٌ لا ظُلمَ فيه ولا جَوْرَ.

وعلى الثَّاني: يكونُ قد وَصَفَ نفسَهُ بأمرَينِ:

أحدُهُما: أنَّ كمالَ عِلمِهِ واطِّلاعِهِ يَمنَعُ من تبديلِ القولِ بينَ يديهِ وترويجِ الباطلِ عليهِ.

والثَّاني: أنَّ كمالَ عَدلِهِ وغِناهُ يَمنَعُ من ظُلمِهِ لعَبيدِهِ»[٣].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ٱلۡقَوۡلُ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ به: وَعدُهُ ـ جَلَّ وعَلَا ـ بالجَزاءِ لأهلِ الطَّاعةِ ولأهلِ المعصِيَةِ كُلٌّ بحَسَبِ عَمَلِهِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المعنَى هو: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ يقولُ يومَ القيامةِ لعِبادِهِ: لا تَغْييرَ في هذا اليَومِ في القَولِ الَّذي قُلتُهُ لَكُم في الدُّنيا بأنَّ للمُحسِنِ جزاءَهُ وللمُسِيءِ جزاءَهُ.

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٧٩). (٢) تأويل مشكل القرآن: (٤٢٣).

(٣) الفوائد: (١٢).

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ.

- واختارَهُ: ابن القَيِّمِ، والشَّوكانيُّ[1].

القَولُ الثَّاني: المعنَى هو: أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - يقولُ للمُتَخاصِمَينِ عِندَهُ يومَ القيامةِ: إنَّهُ لا يُمكِنُ لأحَدِكُم أن يَكذِبَ في قَولِهِ عِندِي ولا أن يُغَيِّرَهُ عن جِهَتِهِ ولا أن يَحذِفَ منه أو يَزِيدَ فيه شَيئًا؛ لأنِّي أعلَمُ غَيبَ السَّمواتِ والأرضِ؛ فلا تَخفَى عليَّ حقيقةُ الأمورِ وبَواطِنُها[2].

- وهذا قَولُ مُقاتِلٍ، والكَلبِيِّ[3]، والفَرَّاءِ، وابنِ قُتَيبَةَ[4]، واختارَهُ: الواحديُّ[5].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ، لأمرَينِ:

١ - أنَّهُ - تعالى ذِكرُهُ - قالَ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾، ولم يَقُلْ: «مَا يُبَدَّلُ قَولِي»؛ فدَلَّ ذلكَ على أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿ٱلْقَوْلُ﴾ قولُ غيرِهِ لا قَولُهُ[6].

٢ - أنَّ سِياقَ الآياتِ دَلَّ على صِحَّةِ هذا المعنَى؛ حيثُ بَيَّنَ - تعالى ذِكرُهُ - قَبلَ هذه الآيةِ قَولَ القَرِينِ المُضِلِّ؛ بقَولِهِ: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٢٧]، ثم قالَ - تعالى ذِكرُهُ، بعدَ ذلكَ -: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾؛ فدَلَّ ذلكَ على أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿ٱلْقَوْلُ﴾ قَولُ القَرِينِ المُتَقَدِّمُ ذِكرُهُ[7]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

(١) انظر: الفوائد: (١٢)، وتفسير الطبري: (٢١/ ٤٤٣)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٧٨).
(٢) انظر: تفسير السمرقندي: (٣/ ٢٧٢)، وتفسير السمعاني: (٥/ ٢٤٤).
(٣) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٨/ ١٨)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٥).
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٧٩)، وتأويل مشكل القرآن: (٤٢٣).
(٥) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٩٣).
(٦) تفسير البغوي: (٧/ ٣٦١).
(٧) تفسير ابن جزي: (٢/ ٣٦٦).

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثُمَّ أخبَرَ عن سَعَةِ جهَنَّمَ وأنَّها كُلَّما أُلقِيَ فيها: ﴿تَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، وأخطَأَ مَن قالَ: إنَّ ذلك للنَّفْيِ؛ أيْ: لَيسَ مِن مَزِيدٍ، والحديثُ الصَّحيحُ يَرُدُّ هذا التَّأوِيلَ»[(١)][(٢)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: طَلَبُ الزِّيادةِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المُرادُ بالآيةِ: نَفْيُ طَلَبِ الزِّيادةِ.

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ في كتابِهِ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وقالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣] وقالَ: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٤ ـ ٨٥].

---

(١) المراد بالحديث الصحيح: قول الرسول ﷺ: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟! حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العَالَمِينَ فِيهَا قَدَمَهُ؛ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطٍ، قَطٍ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ، حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا، فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ**».

(٢) الفوائد: (١٢).

فاللهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ أقسَمَ ووَعَدَ بأن يَملأَ جهَنَّم، وعليهِ فتُحمَلُ الآيةُ على نَفْيِ جهَنَّمَ طَلَبَ الزِّيادَةِ لامْتِلائِها[١]:

وبيانُ ذلكَ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ يقولُ لجَهَنَّمَ: هلِ امْتَلأْتِ؟ بعدَ أن يَضعَ قَدَمَهُ فِيهَا، فيَنزوِي بعضُها إلى بعضٍ، وتَقُولُ: قَطِ، قَطِ، من تَضايُقِها، فإذا قالَ لها ـ وقد صارَتْ كذلكَ ـ: هلِ امتَلأْتِ؟ قالَتْ حِينَئِذٍ: هل مِن مَزِيدٍ؟! أيْ: ما من مَزِيدٍ لشِدَّةِ امتِلائِهَا، وتضايُقِ بعضِها إلى بعضٍ.

ومِثلُ هذه الآيةِ في الأسلوبِ: قَولُ الرَّسُولِ ﷺ: **(وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ؟!)**[٢]؛ أي: ما تَرَكَ[٣].

ويُجابُ عن هذا الاستدلالِ: بأنَّ هذه الآياتِ لا تُعارِضُ الآيةَ مَحَلَّ الدِّراسةِ؛ فآيةُ طَلَبِ الزِّيادةِ في بيانِ حالِ جهَنَّم قبلَ أن يَضَعَ الرَّبُّ فيها قَدَمَهُ، وآياتُ الوَعدِ بالمَلءِ في بيانِ حالِ جهَنَّمَ بعدَ أن يَضَعَ الرَّبُّ فيها قَدَمَهُ:

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، والضَّحَّاكِ، وعِكرمةَ، وابنِ زَيدٍ[٤].

ـ ورَجَّحَهُ: الواحديُّ، والسَّمْعَانِيُّ[٥].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بالآيةِ: طَلَبُ الزِّيادةِ.

---

(١) تفسير الشنقيطي: (٥/ ١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب: (ح٣٠٥٨)، (١٠/ ٢٧٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: النزول بمكة للحاج وتوريث دورها: (ح٢٤٠٧)، (٧/ ٧٦).

(٣) تفسير السمعاني: (٥/ ٢٤٤).

(٤) **انظر**: تفسير الطبري: (٢١/ ٤٤٣)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٤٣).

(٥) **انظر**: تفسير الوسيط للواحدي: (٤/ ١٦٨)، وتفسير السمعاني: (٥/ ٢٤٤).

- وهذا قَولُ أَنسِ بنِ مالكٍ، وأبي سعيدٍ الخُدرِيِّ، وأبي هُريرةَ، وحُذيفةَ بنِ اليَمانِ، وأُبَيِّ بنِ كَعبٍ(١).

- ورَجَّحَهُ: ابن القَيِّمِ، والطَّبريُّ، والنَّحَّاسُ، وابنُ عَطِيَّةَ، وابنُ تَيمِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، وابنُ كَثيرٍ، والبِقاعيُّ، والسَّعديُّ، والشِّنقِيطِيُّ(٢).

- وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ؛ وذلكَ لما يَلِي:

١ - أنَّ ظاهرَ سِياقِ الآيةِ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] -: يَدُلُّ على أنَّ المَعنَى طَلَبُ الزِّيادةِ تَغَيُّظًا على الكُفَّارِ، وطَلَبٌ لزِيادةِ الانتقامِ ممَّن خالَفَ أَمْرَ اللهِ وتَعَدَّى حُدودَهُ(٣).

٢ - أنَّهُ جاءَ في الحديثِ المتَّفَقِ على صِحَّتِهِ التَّصريحُ بأنَّ قولَ النَّارِ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ جاءَ بعدَهُ قولُها: «قَطْ قَطْ»؛ ممَّا يُؤَكِّدُ أنَّها كانت تَطلُبُ الزِّيادةَ قبلَ ذلكَ؛ فعن أنسٍ ﷺ أنَّهُ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **(لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِن مَزِيدٍ؟! حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العَالَمِينَ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطٍ، قَطٍ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ، حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا، فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ)**(٤):

(١) الدر المنثور للسيوطي: (١٣/ ٦٣٩).

(٢) انظر: الفوائد: (١٢)، وتفسير الطبري: (٢١/ ٤٤٥)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤/ ٢٣٠)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ١٨٣)، ومنهاج السُّنَّة: (٥/ ١٠٠)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٣٦٦)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٤٢)، ونظم الدرر: (١٨/ ٤٣١)، وتفسير السعدي: (٣/ ٣٦٦)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ١٧٩).

(٣) تفسير ابن كثير: (٤/ ٢٤٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]، (ح٦٨٣٦)، (٢٢/ ٣٨١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء: (ح٥٠٨٥)، (١٣/ ٤٩٧).

ففِي قَولِ الرَّسُولِ ﷺ: (**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِن مَزِيدٍ؟!**) دليلٌ واضحٌ على أنَّ ذلكَ بمعنَى الاستزادةِ لا بمعنَى النَّفيِ؛ لأنَّ قولَهُ «لا تَزَالُ» دليلٌ على اتِّصالِ قَولٍ بعدَ قَولٍ[1].

٣ ـ أنَّ هذا قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الطبري: (٢١/٤٤٥).

سُورَةُ الطُّورِ

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ١ ـ ٣]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«الكتابُ المَسطُورُ في الرَّقِّ المَنشُورِ، واختُلِفَ في هذا الكتابِ:

فقِيلَ: هو اللَّوحُ المَحفُوظُ، وهذا غَلَطٌ؛ فإنَّهُ لَيسَ بِرَقٍّ.

وقيلَ: هو الكتابُ الَّذي تَضَمَّنَ أعمالَ بني آدمَ.

وقالَ مُقاتلٌ: «تُخرَجُ إلَيهِم أعمالُهُم يومَ القيامةِ في رَقٍّ مَنشُورٍ»[1].

وهذا وإنْ كانَ أقوَى وأصَحَّ منَ القَولِ الأوَّلِ، واختارَهُ جماعةٌ منَ المُفَسِّرينَ ومنهم مَن لم يُزَكِّ غيرَهُ:

فالظَّاهِرُ أنَّ المُرادَ به: الكتابُ المُنزَلُ من عندِ اللهِ.

وأقسَمَ اللهُ به لعَظَمَتِهِ وجَلالَتِهِ، وما تَضَمَّنَهُ من آياتِ رُبُوبِيَّتِهِ، وأدِلَّةِ تَوحِيدِهِ، وهدايةِ خَلقِهِ.

ثُمَّ قِيلَ: هو التَّوراةُ الَّتي أنزَلَ اللهُ على مُوسَى.

وكأنَّ صاحِبَ هذا القَولِ رَأى اقتِرانَ الكتابِ بالطُّورِ؛ فقالَ: هو التَّوراةُ.

ولكنَّ التَّوراةَ إنَّما أُنزِلَتْ في ألواحٍ لا في رَقٍّ، إلَّا أن يُقالَ: هي في رَقٍّ في السَّماءِ، وأُنزِلَتْ في ألواحٍ.

---

(١) ذكره الماوردي في تفسيره: (٥/ ٣٧٧).

○ وقِيلَ: هو القُرآنُ؛ ولَعَلَّ هذا **أرجَحُ** الأقوالِ؛ لأنَّهُ سبحانَهُ وَصَفَ القُرآنَ بأنَّهُ: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝١٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٣ ـ ١٦]؛ فالصُّحُفُ هي الرَّقُّ، وكَونُهُ بأيدِي سَفَرَةٍ هو كَونُهُ مَنشُورًا.

وعلى هذا فيَكُونُ قد أقسَمَ بسَيِّدِ الجِبَالِ وسَيِّدِ الكُتُبِ، ويكونُ ذلكَ مُتَضَمِّنًا للنُّبُوَّتَينِ المُعَظَّمَتَيْنِ: نُبُوَّةِ مُوسَى ونُبُوَّةِ مُحمَّدٍ، وكثيرًا ما يَقرِنُ بَينَهُما وبينَ مَحَلِّهِما؛ كما في سُورَةِ «التِّينِ والزَّيتُونِ»(١).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾؛ مختارًا أنَّ المرادَ به: القُرآنُ الكريمُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المراد بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾: اللَّوحُ المَحفُوظُ، الَّذي كَتَبَ اللهُ فيه ما هو كائنٌ إلى يَومِ القيامةِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ(٢).

القَولُ الثَّاني: المراد بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾: كتابُ أعمالِ بنِي آدَمَ.

كما قالَ تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣](٣).

ـ وهذا قَولُ مُقاتِلٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ(٤).

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٦).
(٢) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٦٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٥).
(٣) تفسير السمرقندي: (٣/ ٢٨٢).
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٩١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٦١).

- واختارَهُ: الواحديُّ، والقُرطُبِيُّ[١].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾: التَّوراةُ.

- وهذا قَولُ الكَلبِيِّ، وابنِ بَحرٍ[٢].

- ودليلُ هذا القَولِ:

١ - أنَّ القَولَ بأنَّ المُرادَ بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾ هو التَّوراةُ هو القَولُ المُتناسِبُ مع ذِكرِ ﴿الطُّورِ﴾ [الطور: ١] في الآيةِ الَّتي قبلَ هذه الآيةِ.

والطُّورُ هو الجَبَلُ الَّذي كَلَّمَ اللهُ عليه مُوسَى، وأنزَلَ عليه فيه الألواحَ المُشتَمِلَةَ على أُصولِ شريعةِ التَّوراةِ[٣].

فالقَسَمُ بالطُّورِ جاءَ كالتَّوطِئَةِ للقَسَمِ بالتَّوراةِ.

ومُناسَبَةُ القَسَمِ بالتَّوراةِ: أنَّها الكتابُ المَوجُودُ الَّذي فيه ذِكرُ الجَزاءِ وإبطالُ الشِّركِ، وللإشارةِ إلى أنَّ القُرآنَ الَّذي أنكَرُوا أنَّهُ من عندِ اللهِ ليسَ بِدْعًا؛ فقد نَزَلَتْ قَبلَهُ التَّوراةُ.

وذلكَ لأنَّ المقْسَمَ عليهِ وُقُوعُ العذابِ بِهِم؛ ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الطور: ٧] وإنَّما هو جَزاءٌ على تَكذِيبِهِم القُرآنَ ومَن جاءَ به؛ بدَلِيلِ قَولِهِ - بعدَ ذِكرِ العذابِ -: ﴿فَوَيۡلٌ يَوۡمَئِذٍ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي خَوۡضٍ يَلۡعَبُونَ﴾ [الطور: ١١ - ١٢].

٢ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾:

والسَّطْرُ: الكِتابةُ الطَّويلةُ لأنَّها تُجعَلُ سُطُورًا؛ أيْ: صُفُوفًا منَ الكتابةِ.

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٥٥)، وتفسير القرطبي: (١٧/ ٦١).
(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٥/ ٣٧٧)، وتفسير القرطبي: (١٧/ ٦١).
(٣) تفسير النيسابوري: (٦/ ١٩٣).

والرَّقُّ: الصَّحيفةُ تُتَّخَذُ من جِلدٍ مُرَقَّقٍ أبيضَ ليُكتَبَ عليهِ.

والمَنشُورُ: المَبسُوطُ غيرُ المَطوِيِّ.

وكان اليهودُ يَكتُبُونَ التَّوراةَ في رُقُوقٍ مُلصَقٍ بعضُها ببعضٍ أو مَخِيطٍ بعضُها ببعضٍ؛ فتَصِيرُ قِطعَةً واحدةً، ويَطوُونَها طَيًّا أُسطُوَانِيًّا لِتُحفَظَ فإذا أرادُوا قِراءَتَها، نَشَرُوا مَطوِيَّها؛ ومنه ما في حديثِ الرَّجمِ: **(فَنَشَرُوا التَّوْرَاةَ)**[١].

وليسَ المرادُ بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٍ﴾ القُرآنَ الكريمَ؛ لأنَّ القُرآنَ لم يكن يَومَئِذٍ مَكتُوبًا مَسْطُورًا، ولا هو مَكتُوبًا في رَقٍّ[٢].

القَولُ الرَّابعُ: المُرادُ بِـ: ﴿وَكِتَٰبٍ﴾: القُرآنُ الكريمُ.

- وهذا قَولُ الحَسَنِ[٣].

- واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ، والشِّنقِيطِيُّ[٤].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ: لأنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - أكثَرَ منَ الإقسامِ بالقُرآنِ الكريمِ في كتابِهِ الكريمِ دُونَ غيرِهِ من سائرِ الكُتُبِ:

ومن ذلكَ قَولُهُ - جلَّ ذِكرُهُ -: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١ - ٢].

وقولُهُ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ...﴾ [يس: ١ - ٢] إلى غيرِ ذلكَ منَ الآياتِ[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحدود، باب: أحكام أهل الذمة وإحصانهم: (ح ٦٣٣٦)، (٢١/ ١٢١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى: (ح٣٢١١)، (٩/ ٧٣).

(٢) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٣٧).

(٣) تفسير السمعاني: (٥/ ٢٦٦).

(٤) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٦٦)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ١٩٢).

(٥) تفسير الشنقيطي: (٥/ ١٩٢).

فيَجِبُ حَمْلُ كلامِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ على الغالِبِ من أُسلوبِ القُرآنِ ومَعهُودِ استعمالِهِ(١)، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«واختُلِفَ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾:

فقِيلَ: المَملُوءُ، هذا قَولُ جميعِ أهلِ اللُّغَةِ.

قالَ الفَرَّاءُ(٢): المَسجُورُ في كلامِ العَرَبِ المَملُوءُ؛ يُقالُ: سَجَرْتُ الإناءَ، إذا مَلأْتَهُ، قال لَبِيدٌ(٣):

فَتَوَسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِرًا قُلَّامُهَا(٤)

وقالَ المُبَرِّدُ(٥): المَسجُورُ المَملُوءُ عندَ العَرَبِ، وأنشَدَ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ(٦):

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (١٤/ ١٧٥)، وبدائع الفوائد: (٣/ ٨٧٧).

(٢) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٩١).

(٣) هو: لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك الكلابي الجعفري أبو عقيل، قال الشعرَ في الجاهلية دهرًا، ثم أسلم، ولما سأله عمر: ما أحدث من الشعر في الإسلام؟ قال: أبدلني الله بالشعر سورة البقرة وآل عمران، فزاد عمر في عطائه، مات بالكوفة سنة: (٤١هـ). الإصابة: (٧٥٤٧).

(٤) العُرْضُ من النَّهرِ والبَحْرِ: وَسَطُه. السري: النهر الصغير. والصَّدْع: نبات الأرض؛ لأنه يصْدعُها: يشقها، والمسجورة: صفة للعين المملوءة، فهذا يعني عينًا في سفح أو فضاء حولها قلّام، وهو ضرب من الحَمْض. انظر: ديوانه: (١٧٠)، ولسان العرب: مادة: (سجر): (٤/ ٣٤٥)، وجمهرة اللغة: مادة: (قلم): (٢/ ٤٨).

(٥) لسان العرب: مادة: (سجر): (٢/ ٩٩).

(٦) هو: النَّمِرُ بنُ تَوْلَب بن زهير بن أقيش العُكْلِي، ويقال: الذُّهْلي الشَّاعِر، له صُحْبة. روىٰ حديثَهُ يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، روىٰ له أبو داود، والنَّسائي. توفي سنة: (١٤هـ). تهذيب الكمال: (١٨/ ٢٤٠)، والأعلام للزركلي: (٨/ ٤٨).

إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً[١] ....

يُرِيدُ: عَيْنًا مَمْلُوءَةً ماءً.

وكذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ: المَسجُورُ المُمتَلِئُ.

وقالَ مُجاهدٌ: المَسجُورُ المُوقَدُ[٢].

قالَ اللَّيثُ[٣]: السَّجْرُ إيقادُكَ في التَّنُورِ تَسْجُرُهُ سَجْرًا، والسَّجْرُ اسمُ الحَطَبِ[٤]:

وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ وكَعبٍ[٥].

وغَيرُهُما قالَ: البَحرُ يُسجَرُ فيَزدَادُ في جَهَنَّمَ[٦].

وحُكِيَ هذا القَولُ عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ ﷺ[٧]؛ قالَ: مَسجُورٌ.

---

(١) وتكملة البيت هي:

... ... تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ والسَّاسَمَا

المسجور: المتراكب من الماء. والنَّبع والسّاسَم: ضربان من الشجر لا يُكوَّنان إلا في الجبل، يريد عَيْنًا في قُلَّةِ جبل مملوءة ماءً حولها النَّبع والساسَم. انظر: ديوانه: (١٠٣)، جمهرة اللغة: مادة: (سجر): (١/ ٢٢٤)، وجمهرة أشعار العرب. اللفظ المختلف: (١/ ٥).

(٢) أخرجه وما قبله الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٦٨)..

(٣) هو: الليث بن المظفر بن نصر بن يسار اللغوي، من علماء اللغة المتقدمين، نسب له وضع كتاب العين المنسوب للخليل، كان رجلًا صالحًا، وكان من أكتب الناس في زمانه، بارع الأدب، بصيرًا بالشعر والأدب والنحو، مات بعد سنة: (١٧٠هـ). تهذيب اللغة: (١/ ٢٨)، والوافي بالوفيات: (٧/ ٣٠٢)، ومعجم الأدباء: (١٧/ ٤٣).

(٤) تهذيب اللغة: مادة: (سجر): (٣/ ٤٥٨).

(٥) هو: كعب الأحبار بن مانع الحميري اليماني الحبر، كان يهوديًا فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وكان يجالس الصحابة، ويحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، ويحفظ كثيرًا، مع حسن إسلامه ومتانة ديانته، وقد روى عنه أبو هريرة وابن عباس وغيرهما، توفي سنة: (٣٢هـ). سير أعلام النبلاء: (٣/ ٤٨٩).

(٦) أخرجه أبو الشيخ في العظمة: (٩٣١).

(٧) هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وابن عم =

قالَ الفَرَّاءُ: وهذا يَرجِعُ إلى القَولِ الأوَّلِ؛ لأنَّكَ تَقُولُ: سَجَرْتُ التَّنُّورَ إذا مَلَأْتَهُ حَطَبًا[١].

ورَوَى ذُو الرُّمَّةِ الشَّاعرُ[٢] عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ المَسجُورَ اليابِسُ الَّذي قد نَضَبَ ماؤُهُ وذَهَبَ[٣].

وليسَ لذِي الرُّمَّة روايةٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ غيرُ هذا الحَرفِ.

وهذا القَولُ اختيارُ أبي العاليةِ[٤].

قالَ أبو زَيدٍ[٥]: المَسجُورُ المَملُوءُ، والمَسجُورُ الَّذي ليسَ فيه شَيءٌ؛ جَعَلَهُ مِنَ الأضدادِ[٦].

وقد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ المَسجُورَ: «المَحبُوسُ»[٧]؛ ومنه سَاجُورُ الكَلبِ، وهو القِلادَةُ من عُودٍ أو حَدِيدٍ تُمسِكُهُ.

= الرسول ﷺ وصهره، ولي الخلافة بعد عثمان سنة: (٣٥هـ)، وقتل غِيلَةً في السابع من شهر رمضان، سنة: (٤٠هـ). أسد الغابة: (٤/ ٩١)، وتهذيب التهذيب: (٧/ ٣٣٤).

(١) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٩١).

(٢) **هو: ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة بن بُهَيْس**، مُضري النسب، من فحول الشعراء، **والرُّمَّة: هي الحبلُ**، حدث عن ابن عباس، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر النحوي، مات بأصبهان كهلًا سنة: (١١٧هـ). سير أعلام النبلاء: (٤/ ٩٠).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٦٩).

(٤) **هو: رفيع بن مِهرَان، أبو العالية الرِّياحي البصري**، الإمام المقرئ الحافظ المفسّر، كان مولى لامرأة من بني رياح من بني تميم، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر، قال ابن أبي داود: وليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية، مات في شوَّال سنة: (٩٠هـ). سير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٠٧).

(٥) **هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبي زيد الأنصاريّ، البصريّ**، الإمام النحويّ، حدّث عن: سليمان التيميّ، وأبي عمرو بن العلاء، وحَدَّث عنه: أبو عُبَيدٍ القاسمُ، وأبو حاتم الرازي، قيل: كان أبو زيد يحفظ ثلثي اللغة، توفي سنة: (٢٢٥هـ). سير أعلام النبلاء: (٩/ ٤٩٤).

(٦) **انظر**: النوادر لأبي زيد: (٥٨)، وتهذيب اللغة: مادة: (سجر): (١٠/ ٥٧٧).

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٦٩).

والمعنَى على هذا: أنَّهُ مَحبُوسٌ بقُدرةِ اللهِ أن يَفِيضَ على الأرضِ فيُغرِقَها؛ فإنَّ ذلكَ مُقتَضَى الطَّبيعةِ أن يكونَ الماءُ غَامِرًا للأرضِ فوقَها، كما أنَّ الهواءَ فَوقَ الماءِ، ولكنْ أمسَكَهُ الَّذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرضَ أن تَزُولَا، وفي هذا حديثٌ ذَكَرَهُ أحمدُ[1] مَرفُوعًا: **(مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَالبَحْرُ يَسْتَأْذِنُ رَبَّهُ أَنْ يُغْرِقَ بَنِي آدَمَ)**[2].

وهذا الموضِعُ ممَّا هَدَمَ أُصولَ الملاحدةِ والدَّهرِيَّةِ؛ فإنَّهُ لَيسَ في الطبيعةِ ما يَقتَضِي حَبْسَ الماءِ عن بعضِ جوانبِ الأرضِ، مع كَونِ كُرَةِ الماءِ عاليةً على كُرَةِ الأرضِ بالذَّاتِ، ولو فُرِضَ أنَّ في الطبيعةِ ما يَقتَضِي بُرُوزَ جَوانِبِها، لم يَكُنْ فيها ما يَقتَضِي تخصيصَ هذا الجانبِ بالبُرُوزِ دُونَ غَيرِهِ.

وما ذَكَرَهُ الطَّبائِعِيُّونَ والمُتَفَلسِفَةُ أنَّ العنايةَ الإلهيَّةَ اقتَضَتْ ذلكَ لمصلحةِ العالَمِ، فنَعَمْ هو كما ذَكَرُوا، ولكنَّ عنايةَ مَن يَفعَلُ بقُدرتِهِ ومَشِيئَتِهِ، وهو بكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ، وعلى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، وهو أحكَمُ الحاكِمِينَ ـ: غيرُ مَعقُولَةٍ.

فإنَّ العنايةَ الإلٰهيَّةَ تَقتَضِي حياتَهُ، وقُدرَتَهُ، ومَشِيئَتَهُ، وعِلمَهُ، وحِكمَتَهُ، ورَحمَتَهُ، وإحسانَهُ إلى خَلقِهِ، وقيامَ الأفعالِ به، فإثباتُ العنايةِ الإلهيَّةِ مع نَفْيِ هذه الأمورِ مُمتَنِعٌ، وباللهِ التَّوفِيقُ.

---

(١) هو: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثُمَّ البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، قال الشافعي عنه: «خرجت من بغداد، فما خَلَّفْتُ بها رجلًا أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل»، ومناقبه كثيرة جدًّا، توفي سنة: (٢٤١هـ). سير أعلام النبلاء: (١١/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب: (١/ ٤٣).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: مسند: العشرة المبشرين بالجنة: (ح٢٨٦)، (١/ ٢٩٠)، ولفظه: **«لَيسَ مِنْ لَيْلَةٍ إِلَّا وَالبَحْرُ يُشْرِفُ فِيهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى الأَرْضِ، يَسْتَأْذِنُ اللهَ فِي أَنْ يَنْفَضِخَ عَلَيْهِمْ، فَيَكُفُّهُ اللهُ ﷻ»**.

وأقوى الأقوالِ في ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ أنَّهُ: المُوقَدُ:
وهذا هو المعروفُ في اللُّغَةِ منَ المسجورِ.
ويَدُلُّ عليهِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]:
قالَ عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ: «أُوقِدَتْ فصارَتْ نَارًا»[١].
ومَن قالَ: يَبِسَتْ وذَهَبَ ماؤُها، فلا يُناقِضُ كَونَها نارًا مُوقَدَةً، وكذا مَن قالَ: مُلِئَتْ؛ فإنَّها تُمْلَأُ نَارًا.

وإذا اعتَبَرْتَ أُسلوبَ القُرآنِ ونَظْمَهُ ومُفرداتِهِ، رأيتَ اللَّفظةَ تَدُلُّ على ذلكَ كُلِّهِ؛ فإنَّ البَحرَ مَحبُوسٌ بقُدرةِ اللهِ، ومَملُوءٌ ماءً، ويَذهَبُ ماؤُهُ يومَ القيامةِ ويَصِيرُ نَارًا، فكُلٌّ مِنَ المُفَسِّرينَ أَخَذَ معنًى من هذه المعاني، واللهُ أعلَمُ»[٢].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾.
مختارًا أنَّ المُرادَ به: المُوقَدُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**
القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بـ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾؛ أي: المَملُوءُ مَاءً.
- وهذا قَولُ قتادةَ، ومُجاهِدٍ، والكَلبِيِّ، والحَسَنِ، والسُّدِّيِّ، وجميعِ اللُّغَوِيِّينَ[٣].
- واختارَ هذا القَولَ: الطَّبَرِيُّ، والقاسِمِيُّ.
- **دليلُ هذا القَولِ**: أنَّ حالَ البَحرِ في الدُّنيا أنَّهُ مَملُوءٌ ماءً، ولَيسَ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/٥٦٨).
(٢) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٨).
(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢١/٥٦٨)، وتفسير البغوي: (٧/٣٨٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/٤٧).

مُوقَدًا نارًا[١]؛ فالآيةُ في بيانِ حالِهِ في الدُّنيَا لا يومَ القيامةِ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، فهِيَ لبيانِ حالِ البَحرِ يومَ القيامةِ، وعليهِ فيَصِحُّ أن يكونَ المرادُ بِـ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ هنا المُوقَدَ نارًا.

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾؛ أي: الفارغُ منَ الماءِ.

فكأنَّ بِحارَ الأرضِ سَتُفْرَغُ عنِ الماءِ يومَ القيامةِ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وقتادةَ، وأبي العاليةِ[٢].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾؛ أي: المَحبُوسُ المُمْسَكُ ماؤُهُ عن أن يَفِيضَ على الأرضِ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والسُّدِّيِّ[٣].

القَولُ الرَّابعُ: المرادُ بِـ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾؛ أي: المُوقَدُ نَارًا.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وابنِ زَيدٍ، وشِمْرِ بنِ عَطِيَّةَ، والقُرَظِيِّ، والضَّحَّاكِ[٤]، واختَارَهُ ابنُ القَيِّمِ[٥].

وهذا هو القَولُ المختارُ: لأنَّهُ المَشهُورُ من لُغَةِ العَرَبِ؛ فيَجِبُ حَمْلُ كلامِ اللهِ عليهِ[٦]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]:

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢١/ ٥٦٨)، وتفسير القاسمي: (٦/ ٣٥٢).
(٢) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٦٨)، وتفسير البغوي: (٧/ ٣٨٦).
(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٥/ ٣٧٩)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٣٣).
(٤) انظر: تفسير الطبري: (٢١/ ٥٦٧)، وتفسير البغوي: (٧/ ٣٨٦).
(٥) التبيان في أقسام القرآن: (١٦٨).
(٦) انظر: تفسير الطبري: (٧/ ٥٠٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ١٣٢).

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقدِ اختَلَفَ المُفسِّرونَ في «الذُّرِّيَّةِ» في هذه الآيةِ؛ هلِ المرادُ بها الصِّغارُ أوِ الكِبارُ أوِ النَّوعانِ؛ على ثلاثةِ أقوالٍ، واختِلافُهُم مَبنِيٌّ على أنَّ قولَهُ: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ حالٌ مِنَ الذُّرِّيَّةِ التَّابِعِينَ أوِ المؤمنِينَ المَتبُوعِينَ؟

فقالت طائفةٌ: المعنَى: والَّذينَ آمَنُوا، وأَتبَعْناهُم ذُرِّيَّاتِهِم في إيمانِهِم، فأَتَوْا مِنَ الإيمانِ بِمِثلِ ما أُوتُوا به، ألحَقْناهُم بهم في الدَّرجاتِ.

قالُوا: ويَدُلُّ على هذا قِراءةُ مَن قَرأَ: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ ذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾(١)؛ فجعَلَ الفِعلَ في الاتِّباعِ لهم.

قالُوا: وقد أطلَقَ اللهُ سبحانَهُ الذُّرِّيَّةَ على الكبارِ؛ كما قالَ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقالَ: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣].

وقال: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وهذا قَولُ الكِبارِ العُقَلاءِ.

قالُوا: ويَدُلُّ على ذلكَ ما رواهُ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ يَرفَعُهُ: (**إنَّ اللهَ يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤْمِنِ إلَى دَرَجَتِهِ وَإِنْ كَانُوا دُونَهُ فِي العَمَلِ؛ لِتَقَرَّ بِهِمْ عَيْنُه**)(٢).

---

(١) قرأ أبو عمرو: «وأتبعناهم»؛ بقطع الألِف، وإسكانِ التَّاءِ والتخفيف، وبعد العين نون وألف، وقرأ الباقون: «واتبعتهم»؛ بوَصلِ الألِفِ، وتشديد التاء، وبعد العين تاء ساكنة. انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٠)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الطور: (ح٣٧٠٣)، (٨/ ٤٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠/ ٢٦٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: المستخرج من حديث عبد الله بن عباس: (ح٩١٢)، (٣/ ٧٩).

فهذا يَدُلُّ على أنَّهُم دَخَلُوا بأعمالِهِم، ولكنْ لم يكن لهم أعمالٌ يَبلُغُوا بها دَرجَةَ آبائِهِم، فبَلَّغَهُم إيَّاهَا وإن تقاصَرَ عَمَلُهُم عنها.

قالُوا: وأَيضًا فالإيمانُ هو القَولُ والعَمَلُ والنِّيَّةُ، وهذا إنَّما يُمكِنُ منَ الكبارِ.

وعلى هذا: فيكونُ المعنَى: أنَّ اللهَ سبحانَهُ يَجمَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤمِنِ إليهِ إذا أَتَوْا منَ الإيمانِ بمِثلِ إيمانِهِ؛ إذ هذا حقيقةُ التَّبَعِيَّةِ، وهذا كما أنَّ زَوجاتِ النَّبيِّ ﷺ معهُ في الدَّرجةِ تَبَعًا وإنْ لَمْ يَبلُغُوا تِلكَ الدَّرجةَ بأعمالِهِنَّ.

وقالت طائفةٌ أُخرَى: الذُّرِّيَّةُ ههنا الصِّغارُ:

والمعنَى: والَّذينَ آمَنُوا وأَتبَعْنَاهُم ذُرِّيَّاتِهِم في إيمانِ الآباءِ وإنْ كانُوا صِغارًا في الإيمانِ وأحكامِهِ منَ المِيراثِ والدِّيَةِ والصَّلاةِ عَلَيهِم والدَّفنِ في قُبورِ المُسلِمِينَ وغَيرِ ذلكَ إلَّا فيما كانَ من أحكامِ البالغِينَ.

ويكونُ قولُهُ: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ على هذا في موضِعِ نَصْبٍ على الحالِ منَ المفعولَينِ؛ **أيْ:** وأَتبَعْنَاهُم ذُرِّيَّاتِهِم بإيمانِ الآباءِ.

قالُوا: ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا القَولِ: أنَّ البالغِينَ لهم حُكمُ أنفُسِهِم في الثَّوابِ والعِقابِ، فإنَّهُم مُستَقِلُّونَ بأنفُسِهِم لَيسُوا تابِعِينَ الآباءَ في شَيءٍ من أحكامِ الدُّنيا ولا أحكامِ الثَّوابِ والعقابِ لاستقلالِهِم بأنفُسِهِم.

ولو كانَ المرادُ بالذُّرِّيَّةِ البالغِينَ؛ لَكانَ أولادُ الصَّحابةِ البالغُونَ كُلُّهُم في درجةِ آبائِهِم، ويكونُ أولادُ التابعِينَ البالغِينَ كُلُّهُم في درجةِ آبائِهِم، وهَلُمَّ جَرًّا إلى يومِ القيامةِ، فيكونُ الآخِرُونَ في درجةِ السابقِينَ.

قالُوا: ويَدُلُّ عليهِ أيضًا أنَّهُ سُبحانَهُ جَعَلَهُم معهم تَبَعًا في الدَّرجَةِ؛ كما جَعَلَهُم مَعَهُم تَبَعًا في الإيمانِ، ولو كانُوا بالِغِينَ، لم يكن إيمانُهُم تَبَعًا بل إيمانَ استقلالٍ.

قالُوا: ويَدُلُّ عليهِ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ جَعَلَ المَنازِلَ في الجَنَّةِ بحَسَبِ الأعمالِ في حقِّ المُستَقِلِّينَ، وأمَّا الأتباعُ، فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ يَرفَعُهُم إلى درجةِ أهلِيهِم وإن لم يكن لهم أعمالُهُم؛ كما تَقَدَّمَ.

وأيضًا: فالحُورُ العِينُ الخَدَمُ في درجةِ أهلِيهِم وإن لم يكن لهم عَمَلٌ، بخِلافِ المُكَلَّفِينَ البالغِينَ؛ فإنَّهُم يُرفَعُونَ إلى حَيثُ بَلَّغَتْهُم أعمالُهُم.

وقالت فِرقةٌ منهمُ الواحديُّ: الوَجهُ أن تُحمَلَ الذُّرِّيَّةُ على الصِّغارِ والكِبارِ؛ لأنَّ الكبيرَ يَتبَعُ الأبَ بإيمانِ نَفسِهِ، والصَّغيرَ يَتبَعُ الأبَ بإيمانِ الأبِ[1].

- قالُوا: والذُّرِّيَّةُ تَقَعُ على الصَّغيرِ والكبيرِ، والواحِدِ والكثيرِ، والابنِ والأبِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]؛ **أي**: آباءَهُم.

- والإيمانُ يَقَعُ على الإيمانِ التَّبَعِيِّ، وعلى الاختياريِّ الكَسبِيِّ؛ فمِن وُقوعِهِ على التَّبَعِيِّ قَولُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فلو أعتَقَ صَغِيرًا، جازَ.

- قالوا: وأقوالُ السَّلَفِ تَدُلُّ على هذا:

قالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «إنَّ اللهَ يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤمِنِ في دَرَجَتِهِ وَإِنْ كَانُوا دُونَهُ فِي العَمَلِ؛ لِتَقَرَّ بِهِمْ عَيْنُهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هذه الآيةَ[2].

وقالَ ابنُ مَسعُودٍ[3] - في هذه الآيةِ -: «الرَّجُلُ يكونُ له القَدَمُ

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٦٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٧٩)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٣/ ٧٠٢).

(٣) **هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن**، من السابقين =

ويكونُ له الذُّرِّيَّةُ، فيَدخُلُ الجَنَّةَ، فيُرفَعُونَ إليهِ لِتَقرَّ بِهِم عَينُهُ وإن لم يَبلُغُوا ذلكَ»(١).

وقالَ أبو مِجلَزٍ(٢): «يَجمَعُهُمُ اللهُ له كَمَا كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُجْمَعُوا فِي الدُّنْيَا»(٣).

وقالَ الشَّعبيُّ(٤): «أَدْخَلَ اللهُ الذُّرِّيَّةَ بِعَمَلِ الآباءِ الجَنَّةَ»(٥).

وقالَ الكَلبِيُّ(٦): عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «إنْ كانَ الآباءُ أرفَعَ دَرَجَةً مِنَ الأبناءِ، رَفَعَ اللهُ الأبناءَ إلى الآباءِ، وإنْ كانَ الأبناءُ أرفَعَ دَرَجَةً مِنَ الآباءِ، رَفَعَ اللهُ الآبَاءَ إِلَى الأبناءِ»(٧).

وقالَ إبراهيمُ(٨): «أُعطُوا مِثلَ أُجورِ آبائِهِم، ولم يُنقَصِ الآباءُ من

= الأولين، ومن كبار العلماء والقراء، صحابي جليل، مناقبه جمة، أمَّره عمر على الكوفة، وشهد المشاهد مع الرسول ﷺ، وشهد له بالجنة، مات بالمدينة سنة: (٣٢هـ). سير أعلام النبلاء: (١/ ٤٦١)، وأسد الغابة: (٣/ ٢٥٦).

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

(٢) هو: **لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، أبو مِجْلَز**، مشهور بكنيته، أحد علماء البصرة، لحق كبار الصحابة، توفي سنة: (١٠٦هـ). تقريب التهذيب: (٥٨٦)، وشذرات الذهب: (١/ ١٣٤).

(٣) عزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٣/ ٧٠٤).

(٤) هو: **عامر بن شراحيل، أبو عمرو الهمداني ثُمَّ الشعبي**، علامة العصر، من كبار التابعين، كان إمامًا حافظًا فقيهًا متفننًا، ثبتًا، متقنًا، قال ابن عيينة: العلماء ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، توفي سنة: (١٠٤هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٥٤).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٨٢).

(٦) هو: **محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي**، النسابة المفسر، توفي سنة: (١٤٦هـ). تقريب التهذيب: (٨٤٧)، وطبقات المفسرين: (٢/ ١٤٩).

(٧) عزاه السيوطي في الدر لابن أبي حاتم: (١٣/ ٧٠٤).

(٨) هو: **إبراهيم النَّخعي، أبو عمران بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي**، فقيه العراق، دخل على عائشة وهو صبي، قال الأعمش: كان إبراهيم صرفيًا في الحديث، وكان يتوقى الشهرة، مات كهلًا آخر سنة: (٩٥هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٤٥).

أُجورِهِم شَيْئًا»(١).

- قالُوا: ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا القَولِ أنَّ: **القِراءتَينِ كالآيتَينِ**:

فمَن قَرأَ: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾، فهذا في حَقِّ البالغِينَ الَّذِينَ تَصِحُّ نِسبَةُ الفِعلِ إلَيهِم؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومَن قَرأَ: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ فهذا في حَقِّ الصِّغارِ الَّذينَ أَتْبَعَهُمُ اللهُ إيَّاهُم في الإيمانِ حُكمًا، فدَلَّتِ القِراءتانِ على النَّوعَينِ.

قُلتُ: واختِصاصُ الذُّرِّيَّةِ ههنا بالصِّغارِ **أظهَرُ** لِئَلَّا يَلزَمَ استِوَاءُ المتأخِّرِينَ والسَّابقِينَ في الدَّرجاتِ، ولا يَلزَمُ مِثلُ هذا في الصِّغارِ؛ فإنَّ أطفالَ كُلِّ رَجُلٍ وذُرِّيَّتَهُ مَعَهُ في دَرَجَتِهِ، واللهُ أعلَمُ»(٢).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾؛ مُختارًا أنَّ المُرادَ به: الصِّغارُ غَيرُ المكلَّفِينَ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ**:

القَولُ الأوَّلُ: المراد بِـ: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾؛ أي: ذُرِّيَّتُهُمُ الصِّغارُ والكِبارُ.

فالصِّغارُ تَبِعُوا آباءَهُم بسَبَبِ إيمانِ آبائِهِم.

والكِبارُ تَبِعُوا آباءَهُم بسَبَبِ إيمانِهِم أنفُسِهِم.

فالمعنَى: والَّذينَ آمَنُوا واتَّبَعَتْهُم ذُرِّيَّتُهُمُ البالغُونَ بإيمانٍ، ألحَقْنَا بهِم ذُرِّيَّتَهُمُ الصِّغارَ الَّذينَ لم يَبلُغُوا الإيمانَ؛ بإيمانِ آبائِهِم.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٥٨٢)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٣/ ٧٠٤).

(٢) حادي الأرواح: (٣١٦).

- واختارَ هذا القَولَ: الواحديُّ(١).

- **ودليلُ هذا القَولِ**: أنَّ لفظَ «الذُّرِّيَّةِ» يُطلَقُ في اللُّغَةِ على الكبارِ والصِّغارِ.

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾؛ أيْ: ذُرِّيَّتُهُمُ الصِّغارُ غيرُ المكلَّفِينَ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والضَّحَّاكِ(٢).

- واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ(٣).

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾؛ أي: ذُرِّيَّتُهُمُ الكِبارُ البالغُون المكلَّفُونَ المؤمنُونَ؛ فيُلحَقُونَ بآبائِهِم في الدَّرَجَةِ الَّتي هم فيها منَ الجَنَّةِ، وإن كانوا لم يَبلُغُوا بأعمالِهِم درجةَ آبائِهِم في الجَنَّةِ، وذلكَ تكرِمَةً منَ اللهِ تعالى لآبائِهِمُ المؤمنِينَ؛ باجتماعِ أولادِهِم معهم.

- وهذا قَولُ الجمهورِ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وسعيدُ بنُ جُبيرٍ(٤).

- واختارَهُ ابنُ عَطِيَّةَ.

- وهذا هو القَولُ المُختارُ، وذلكَ لما يَلِي:

١ - أنَّ سِياقَ الآياتِ قَبلَ وبعدَ هذه الآيةِ هو في بيانِ صِفَةِ إحسانِ اللهِ تعالى إلى أهلِ الجَنَّةِ، وذَكَرَ في هذه الآيةِ أنَّ من جُملةِ إحسانِهِ: أنَّهُ يَرعَى المُحسِنَ في المُسِيءِ.

فلَفظُ: ﴿أَلْحَقْنَا﴾ يَقتَضِي أنَّ للمُلحَقِ بعضَ التَّقصِيرِ في الأعمالِ، وهذا التَّقصِيرُ إنَّما يُوصَفُ به المكلَّفُ الكبيرُ لا الصَّغيرُ(٥).

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٦٥).

(٢) انظر: تفسير الشوكاني: (٥/ ٩٨)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٥١).

(٣) حادي الأرواح: (٣١٦).

(٤) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٨/ ٥٠)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٣٩).

(٥) تفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٤٠).

٢ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ بَيَّنَ في هذه الآيةِ أنَّهُ يَرفَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤمِنِ إلَيهِ وإن كانُوا دُونَهُ في العَمَلِ بشَرطِ أن يكُونُوا مُؤمِنِينَ؛ ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ فيَختَصُّ ذلكَ بمَن يَتَّصِفُ بالإيمانِ منَ الذُّرِّيَّةِ وهم: الكِبارُ البالغُونَ دُونَ الصِّغارِ؛ لأنَّ الوَلَدَ الصَّغيرَ لا يُحكَمُ له بالإسلامِ إلَّا تبعًا لوَالِدِهِ، فإنَّهُم وإنْ كانُوا لاحقِينَ بآبائِهِم فبِدَليلٍ آخَرَ غيرِ هذه الآيةِ.

٣ ـ أنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ(١)، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]:

اختَلَفَ المُفَسِّرونَ: هل هو كلامٌ مُستَأنَفٌ، أو داخِلٌ في مَضمُونِ هذه الشَّهادةِ فهو بعضُ المشهودِ به.

وهذا الاختِلافُ مَبنِيٌّ على القِراءَتَينِ في كَسرِ «إنَّ» وفَتحِهَا:

فالأكثَرُونَ على كَسرِهَا؛ على الاستئنافِ.

وفَتَحهَا: الكِسائِيُّ وَحدَهُ(٢).

والوَجهُ: هو الكَسرُ؛ لأنَّ الكلامَ الَّذي قَبلَهُ قد تَمَّ، فالجُملَةُ الثَّانيةُ: مُقَرِّرَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لمَضمُونِ ما قَبلَها، وهذا أبلَغُ في التَّقرِيرِ، وأدخَلُ في المَدحِ والثَّناءِ.

---

(١) انظر: تفسير الشوكاني: (٥/ ٩٨)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٥١).

(٢) هو: علي بن حمزة الكسائي، الإمام أبو الحسن الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ النحوي، أحد الأعلام وأحد القراء السبعة، كان بحرًا في العربيَّة والنحو والقراءات، توفي سنة: (١٨٩هـ). معرفة القراء الكبار: (١/ ١٢٠).

ولهذا كانَ كَسرُ ﴿إِنَّ﴾ من قولِهِ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ أحسَنَ منَ الفتحِ.

وكانَ الكَسرُ في قَولِ المُلَبِّي: «لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ» أحسَنَ منَ الفَتحِ»(١).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ القِراءاتِ الواردةَ في قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ﴾ مختارًا قِراءةَ الكَسرِ... **وإليكَ بيانَ المسألةِ:**

القِراءةُ الأُولَى: بفَتحِ الهَمزةِ: «أَنَّهُ» على تقديرِ لامِ التَّعليلِ.

- والمعنَى: نَدعُوهُ لأنَّهُ هو البَرُّ الرَّحِيمُ؛ أيْ: فلِرَحمَتِهِ يُجِيبُ مَن دَعاهُ، فلِهَذَا نَدعُوهُ؛ فَـ: «أَنَّ» بالفَتحِ: اسمٌ، لدُخولِ حَرفِ الجَرِّ عَلَيهَا.

- وهذه قِراءةُ نافِعٍ، والكِسائِيِّ.

القِراءةُ الثَّانيةُ: بكَسرِ الهمزةِ: ﴿إِنَّهُۥ﴾ على أَنَّهُ مَقطُوعٌ ممَّا قَبلَهُ، ومُستَأنَفٌ بما بعدَهُ.

فَـ: «إِنَّ» بالكَسرِ: حَرفٌ للتَّأكِيدِ، وتَختَصُّ بالابتداءِ والاستئنافِ، وهذه قِراءةُ الباقِينَ.

- واختارَها ابنُ القَيِّمِ، وأبو عُبَيدٍ، ومَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ(٢).

- وعِلَّةُ مَنِ اختارَ هذه القِراءَةَ: أنَّ في القِراءَتَينِ معنَى التَّأكِيدِ: أنَّ اللهَ بَرٌّ رَحِيمٌ، لكنَّ الكَسرَ أمكَنُ في التَّأكِيدِ منَ الفَتحِ؛ لأنَّ الكَسرَ فيهِ معنَى الإلزامِ والجَزمِ أنَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - بَرٌّ رَحِيمٌ على كُلِّ حالٍ بالمُؤمِنِينَ.

---

(١) مدارج السالكين: (٣/ ٤٧٤).

(٢) انظر: مدارج السالكين: (٣/ ٤٧٤)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩١).

والفَتحَ فيه معنَى فِعلِ شَيءٍ لأَجْلِ شَيءٍ آخَرَ؛ فدُعاؤُهم إيَّاهُ كانَ لأَجْلِ أنَّهُ بَرٌّ رَحِيمٌ بالمُؤمِنِينَ؛ فكانَ الكَسرُ أبيَنَ في التَّأكِيدِ منَ الفَتحِ[1]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩١)، والموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٢١٤)، وحجة القراءات: (٦٨٤).

سُورَةُ النَّجْمِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٣]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«أقسَمَ سُبحانَهُ بِـ: ﴿النَّجْمِ﴾ عندَ هُوِيِّهِ على تَنزيهِ رسولِهِ، وبراءتِهِ ممَّا نَسَبَهُ إليهِ أعداؤُهُ منَ الضَّلالِ والغَيِّ.

واختَلَفَ النَّاسُ في المُرادِ بِـ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾:

فقالَ الكَلبِيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «أقسَمَ بالقُرآنِ إذا نَزَلَ مُنَجَّمًا على رَسُولِهِ: أربَعَ آياتٍ، وثَلاثًا، والسُّورَةَ، وكانَ بينَ أوَّلِهِ وآخِرِهِ عِشرُونَ سَنَةً»(١).

وكذلكَ رَوَى عَطاءٌ عنهُ(٢).

وهو قَولُ مُقاتِلٍ، والضَّحَّاكِ، ومُجاهِدٍ، واختارَهُ الفَرَّاءُ(٣).

وعلى هذا: فسُمِّيَ القُرآنُ نَجمًا: لِتَفَرُّقِهِ في النُّزُولِ.

والعَرَبُ تُسَمِّي التَّفَرُّقَ: تَنَجُّمًا، والمُفَرَّقَ: نَجْمًا، ونُجُومَ الكتابِ: أقساطَهَا.

---

(١) ذكره البغوي في تفسيره: (٧/ ٤٠٠).

(٢) هو: عطاء بن أبي رباح، أبو محمد القرشيّ مولاهم المكيّ، تابعيٌّ جليلٌ، روى عن عائشة، وأبي هريرة وغيرهما، وروى عنه: مجاهد بن جبر، وأبو إسحاق السبيعي... وخلق كثير، كان ثقة، فقيهًا، عالمًا، وكان يُنادَى في الحجّ: «لا يفتي الناسَ إلَّا عطاءٌ»، توفي سنة: (١١٥هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٧٨)، وتهذيب التهذيب: (٧/ ١٧٩).

(٣) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٩٤).

ويقولُ: جَعَلْتُ مَالِي على فُلانٍ نُجومًا مُنَجَّمَةً؛ كلُّ نَجمٍ كَذَا وكَذَا.

وأَصلُ هذا أنَّ العَرَبَ كانَتْ تَجعَلُ مَطالِعَ مَنازِلِ القَمَرِ ومَساقِطَها، مَوَاقِيتَ لحُلُولِ دُيُونِهَا وآجالِها، فيَقُولُونَ: إذا طَلَعَ النَّجْمُ يُرِيدُونَ الثُّرَيَّا حَلَّ عليكَ الدَّينُ؛ ومنهُ قَولُ زُهَيرٍ[(١)] - في دِيَةٍ جُعِلَتْ نُجُومًا على العاقِلِ:

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهَرِيقُوا بَيْنَهُمْ مِلْءَ مِحْجَمِ[(٢)]

ثُمَّ جُعِلَ كُلُّ تَنَجُّمٍ تَفرِيقًا، وإن لم يكن مُوَقَّتًا بطُلُوعِ نَجمٍ.

وقولُهُ: ﴿هَوَىٰ﴾ على هذا القَولِ؛ أيْ: نَزَلَ من عُلُوٍّ إلى أسفَلَ.

قالَ أبو زَيدٍ: «هوتِ العُقابُ تَهوِي هَوِيًّا - بفَتحِ الهَاءِ - إذا انْقَضَّتْ على صَيْدٍ أو غيرِهِ. وكذلكَ قالَ ابنُ الأعرابيِّ»[(٣)]، وفَرَّقَ بينَ الهَوِيِّ لقَولِهِ:

---

(١) هو: زهير بن ربيعة أبي سُلْمَى المُزني، من شعراء المُعَلَّقاتِ، عَدَّهُ ابن سلَّام من الطبقة الأولى من الجاهليين توفي سنة: (٦٠٩م). طبقات فحول الشعراء: (١/ ٥٠، ٦٣)، والشعر والشعراء: (١/ ١٣٧).

(٢) البيت في دياتٍ جُعِلت نُجوما على العاقلة، والنَّجْمُ: الوَقتُ المضروب؛ ومنه سُمِّيَ المُنَجِّمُ، ويقال: نَجَّمْتُ المال، إذا أدَّيته نُجومًا؛ يعني: أن هذين الساعِيَينِ حملا دماء من قتل، وغرم فيها قوم من رهطهما؛ على أنهما لم يُصِيبُوا دَم أحد ملء محجم؛ أي: إنهم أعطوا فيها ولم يقتلوا، ويهريقوا: أصله يريقوا، وزيدت الهاء المفتوحة. انظر: ديوان زهير: (٨٠)، ولسان العرب: مادة: (نجم): (١٢/ ٥٦٨)، والصحاح: مادة: (نجم): (٢/ ١٩٥).

(٣) هو: محمد بن زياد الأعرابي الهاشمي أبو عبد الله، كان نَسَّابةً، نَحْوِيًّا، راويةً لأشعار القبائل، كثير الحفظ لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، يروي عن: أبي مُعاوية الضَّرير، وأبي الحسن الكِسائي، وعنه: عثمانُ الدَّارمي، وثعلبٌ، له مُصَنَّفات كثيرة أدبية، وتاريخ القبائل، وكان صاحبَ سُنَّة واتِّباع، مات بسَامِرًا في سنة: (٢٣١هـ). سير أعلام النبلاء: (٧/ ٢٢٤)، والأنساب: (١/ ١٨٧).

والدَّلْوُ في إِصْعَادِهَا عَجْلَى الهُوِيّ(١)

وقالَ اللَّيثُ: «العامَّةُ تَقُولُ الهُوِيَّ ـ بالضَّمِّ ـ في مَصدَرِ هَوَى يَهوِي»(٢).

وكذلكَ قالَ الأصمعيُّ: «هَوَى يَهْوِي هُوَ بفَتحِ الهَاءِ، إذا سَقَطَ إلى أسفَلَ».

قالَ: «وكذلكَ الهَوِيُّ في السَّيرِ؛ إذا مَضَى...».

عدنا إلى قولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾:

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عليِّ بنِ أبِي طَلحَةَ(٣) وعطِيَّةَ(٤): «يَعني: الثُّرَيَّا إذا سَقَطَتْ وغابَتْ، وهو الرِّوايةُ الأُخرَى عن مُجاهِدٍ»(٥).

والعربُ إذا أطلَقَتِ النَّجمَ تَعني به الثُّرَيَّا، قالَ:

فَبَاتَتْ تَعُدُّ النَّجْمَ(٦)

---

(١) قال ابن الأعرابيّ: «الهَوِيُّ بفتح الهاء: السريع إلى أسفل، والهُوِيّ بضم الهاء: السريع إلى فوق». انظر: لسان العرب: مادة: (هوا): (١٥/ ٣٧١)، وتهذيب اللغة: مادة: (هوى): (٢/ ٣٩١).

(٢) تهذيب اللغة: مادة: (هوى): (٢/ ٣٩١).

(٣) هو: عَلِيُّ بنُ أبي طَلْحَة، وَاسْمُهُ سَالِم بنُ المُخَارِق الهَاشِمِي، أبو الحَسَن، روى عن: جَبْر الهَمْدانيّ، وابن عبّاس، مرسل بينهما مجاهد، وروى عنه: أرطاة بن المنذر، وثعْلَبة بن مُسلم، وثقه ابن حِبَّان، روى له مسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وتوفي سنة: (١٤٣هـ). تهذيب الكمال: (١٢/ ٤٥٣).

(٤) هو: عطية بن سعد بن جنادة العوفي أبو الحسن الجدلي، من مشاهير التابعين، أخذ القرآن عن ابن عباس وأبي هريرة، وكانت وفاته سنة: (١١١هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٥٢٥)، وشذرات الذهب: (١/ ١٤٤).

(٥) عزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٤/ ٧).

(٦) القائل هو: الراعي النميري. وتمام البيت:

فباتَتْ تَعُدُّ النَّجْمَ في مُسْتَحِيرَةٍ سَرِيعٍ بأَيدي الآكِلينَ جُمودُها

أراد بالنَّجم: الثريا. انظر: ديوانه: (٦٩)، وتهذيبُ اللغة: مادة: (نجم): (٤/ ٢٦)، ولسان العرَب: مادة: (نجم): (١٢/ ٥٦٨)، والتذكرة الحمدونية: (١/ ٣٠٧).

وقال أبو حمزةَ الثُّماليُّ[١]: «يعنِي: النُّجومَ إذا انتَشَرَتْ يومَ القِيامَةِ»[٢].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عِكرمةَ ـ: «يَعنِي: النُّجُومَ الَّتي تُرمَى بها الشَّياطِينُ إذا سَقَطَتْ في آثارِها عندَ استِراقِ السَّمعِ»[٣].

وهذا قَولُ الحَسَنِ، وهو **أظهَرُ** الأقوالِ، ويكونُ سُبحانَهُ قد أقسَمَ بهذه الآيةِ الظَّاهرةِ المُشاهَدَةِ الَّتي نَصَبَها اللهُ سُبحانَهُ آيَةً ـ وحِفْظًا للوَحيِ مِنِ استِراقِ الشَّياطِينِ له ـ على أنَّ ما أتَى به رسولُهُ حَقٌّ وصِدقٌ، لا سبيلَ للشَّيطانِ ولا طريقَ له إلَيهِ، بل قد أُحرِسَ بالنَّجمِ إذا هَوَى رَصَدًا بينَ يَدَيِ الوَحيِ، وحَرَسًا له.

وعلى هذا: فالارتباطُ بينَ المُقسَمِ به والمُقسَمِ عليهِ في غايةِ الظُّهورِ، وفي المُقسَمِ به دليلٌ على المُقسَمِ عليهِ.

وليسَ بالبَيِّنِ تَسمِيَةُ القُرآنِ عندَ نُزولِهِ بِـ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾، ولا تَسمِيَةُ نُزُولِهِ هَوِيًّا، ولا عَهدَ في القُرآنِ لذلكَ فيُحمَلَ هذا اللَّفظُ عليهِ.

وليسَ بالبَيِّنِ تَخصِيصُ هذا القَسَمِ بالثُّرَيَّا وَحدَها إذا غابَتْ.

ولَيسَ بالبَيِّنِ أيضًا القَسَمُ بالنُّجُومِ عندَ انتِشَارِهَا يومَ القيامةِ، بل هذا ممَّا يُقسِمُ الرَّبُّ عليهِ ويَدُلُّ عليهِ بآياتِهِ، فلا يَجعَلُهُ نَفسَهُ دَلِيلًا، لعَدَمِ ظُهورِهِ للمُخاطَبِينَ، ولا سِيَّما مُنكِرُو البَعثِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ إنَّما استَدَلَّ بما لا يُمكِنُ جَحدُهُ، ولا المكابرةُ فيه.

---

(١) هو: ثابت بن دينار أبو صفية، أبو حمزة الثمالي الأزدي الكوفي، من أصحاب علي بن أبي طالب، روى عن: أنس، والشعبي، وعنه: الثوري، ووكيع، قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، توفي في خلافة أبي جعفر. انظر: تهذيب التهذيب: (٢/ ٧)، وميزان الاعتدال: (١/ ٣٦٣).

(٢) ذكره السمعاني في تفسيره: (٥/ ٢٨٤). (٣) ذكره الثعلبي في تفسيره: (٦/ ٤).

فأظهَرُ الأقوالِ: قَولُ الحَسَنِ، واللهُ أعلَمُ»[١].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾.

مختارًا أنَّ المُرادَ به: النُّجُومُ الَّتي تُرمَى بها الشَّياطِينُ إذا سَقَطَتْ في آثارِها عندَ استِراقِ السَّمعِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: الثُّرَيَّا إذا سَقَطَتْ وغابَتْ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وسُفيانَ الثَّوريِّ.

- واختارَهُ الطَّبرِيُّ[٢].

- ودليلُ هذا القَولِ: أنَّ لفظةَ: «النَّجم» عَلَمٌ للثُّرَيَّا بالغَلَبَةِ؛ فلا تكادُ العَرَبُ تُطلِقُ لَفْظَةَ «النَّجمِ» مُجَرَّدًا إلَّا عَلَيهِ؛ ومن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ[٣]:

طَلَعَ النَّجْمُ عِشَاءً فابْتَغَى الرَّاعِي كِسَاءً[٤]

القَولُ الثَّاني: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: الزُّهرَةُ إذا سَقَطَتْ:

- وهذا قَولُ السُّدِّيِّ.

- **ودليلُ هذا القَولِ**: أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - أَقسَمَ بالزُّهرَةِ؛ لأنَّ قَومًا

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٢).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٢/ ٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٦٢).

(٣) **انظر**: المعاني الكبير، باب: أبيات معان في الجفان: (١/ ٩١)، والتذكرة الحمدونية: (٢/ ٣٩٩).

(٤) **انظر**: تفسير الزمخشري: (٥/ ٦٣٣)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ٢٠٠).

منَ العَرَبِ كانُوا يَعبُدُونَها[1].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بقولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: النُّجُومُ حَالَ انْقِضَاضِهَا في أثرِ الشَّياطِينِ المُسترِقِينَ للسَّمعِ[2].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، والضَّحَّاكِ[3].

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ[4].

القَولُ الرَّابعُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: النُّجُومُ إذا تَساقَطَتْ يومَ القيامةِ.

وقد أفادَ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ [التكوير: ٢]؛ أيْ: وإذا النُّجُومُ انْتَثَرَتْ وتَساقَطَتْ يَومَ القيامةِ.

ـ وهذا قَولُ أبي حَمزَةَ الثماليِّ، والحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ[5].

القَولُ الخامسُ: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: النَّباتُ الَّذي لا سَاقَ له إذا سَقَطَ على الأرضِ.

وقد أفادَ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [الرحمٰن: ٦].

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ الأخفشُ[6].

القَولُ السَّادسُ: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: القُرآنُ الكريمُ إذا نَزَلَ مُفرَّقًا.

---

(١) تفسير الماوردي: (٥/ ٣٨٩).

(٢) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٨٤)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٦٤).

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: (٦/ ٤)، وتفسير الماوردي: (٥/ ٣٨٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٦٤).

(٤) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٢).

(٥) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٨٤)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٤).

(٦) تفسير البغوي: (٧/ ٤٠٠).

فالتَّفرِيقُ يُسَمَّى تَنجِيمًا، والمُفَرَّقُ يُسمَّى نَجْمًا:

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والكَلبِيِّ، ومُجاهِدٍ، ومُنذِرِ بن سَعِيدٍ، والفَرَّاءِ[1].

ـ واختارَهُ الشِّنقِيطِيُّ.

فالقُرآنُ الكريمُ لم يَنزِلْ على الرَّسُولِ ﷺ جُملَةً واحدةً، وإنَّما نَزَلَ عليهِ مُفَرَّقًا خلالَ ثلاثٍ وعِشرِينَ سَنَةً، وكلُّ جُملَةٍ منه وَقتَ نُزُولِهَا يَصدُقُ عليها اسمُ النَّجْم صِدقًا عَرَبِيًّا صَحِيحًا؛ كما يُطلَقُ على ما حانَ وقتُهُ منَ الدِّيَةِ المُنَجَّمَةِ على العاقلةِ، والكتابةِ المُنَجَّمَةِ على العَبدِ المُكاتَبِ.

وعلى هذا: فقولُهُ: ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾؛ أيْ: نَزَلَ به المَلَكُ منَ السَّماءِ إلى النَّبيِّ ﷺ؛ يُقالُ: هَوَى يَهوِي هَوِيًّا، إذا اختَرَقَ الهَوَى نَازِلًا من أعلَى إلى أسفَل.

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ أنَّ هذا الَّذي أقسَمَ اللهُ عليهِ بِـ: «النَّجمِ إذا هَوَى» الَّذي هو أنَّ النَّبيَّ ﷺ على حَقٍّ وأنَّهُ ما ضَلَّ، وما غَوَى، وما يَنطِقُ عنِ الهَوَى؛ إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَى ـ: مُوافِقٌ في المعنَى لِمَا أقسَمَ عليهِ بِـ: «مَواقِعِ النُّجوم»، وهو قَولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩].

والإقسامُ بالقُرآنِ على صِحَّةِ رسالةِ النَّبيِّ ﷺ وعلى صِدقِ القُرآنِ العظيمِ وأنَّهُ مُنَزَّلٌ منَ اللهِ جاءَ مُوَضَّحًا في آياتٍ من كتابِ اللهِ كقَولِهِ تعالى: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤﴾ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [يس: ١ ـ ٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا

---

(١) انظر: تفسير البغوي: (٧/ ٤٠٠)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٩٤).

جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ١ ـ ٤]، وخَيرُ ما يُفَسَّرُ به القُرآنُ القُرآنُ.

٢ ـ أنَّ كَونَ المُقسَمِ به المُعَبَّرِ عنهُ بالنُّجُومِ، هو القُرآنَ العَظِيمَ أنسَبُ لقَولِهِ بَعدَهُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]؛ لأنَّ هذا التَّعظِيمَ منَ اللهِ يَدُلُّ على أنَّ هذا المُقسَمَ به في غايةِ العَظَمَةِ.

ولا شَكَّ أنَّ القُرآنَ الَّذي هو كلامُ اللهِ أنسَبُ لذَلِكَ من نُجُومِ السَّماءِ ونَجمِ الأَرضِ[1].

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ فيه بُعدًا، وتَحامُلًا على اللُّغَةِ العربيَّةِ[2].

القَولُ السَّابعُ: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾: جميعُ النُّجُومِ الَّتي في سَماءِ الدُّنيَا إذا سَقَطَتْ وغَرَبَتْ.

وهذا قَولُ قتادةَ، ومُجاهِدٍ، والحَسَنِ، وأبي عُبَيدَةَ[3].

ـ واختارَهُ: السَّمْعَانِيُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والآلُوسِيُّ، والسَّعْدِيُّ[4].

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ، وذلكَ لما يَلِي:

١ ـ أنَّ هذا قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

٢ ـ أنَّ أَصلَ لَفظِ: «النَّجم» أنَّهُ اسمٌ لِكُلِّ جِنسِ كَوكَبٍ، فالكَوكَبُ إنَّما سُمِّيَ نَجمًا لطُلُوعِهِ وكلُّ طَالِعٍ نَجمٌ؛ يقالُ: نَجمُ الثُّرَيَّا، ونَجمُ القَرنِ، ونَجمُ السِّنِّ، ونَجمُ النَّبْتِ، وغيرُ ذلكَ.

---

(١) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٢٠٠).

(٢) انظر: تفسير البغوي: (٧/ ٤٠٠)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٤).

(٣) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٨٣)، وتفسير البغوي: (٧/ ٣٩٩)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٩)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٣٥).

(٤) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٢٨٣)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٤)، وتفسير الرازي: (٢٧/ ٢٧٩)، وتفسير الآلوسي: (٢٧/ ٣٨)، وتفسير السعدي: (٣/ ٣٨٠).

فالنَّجمُ في الآيةِ لَفظُهُ واحدٌ، ومعناهُ: الجَمْعُ[(١)].

ـ وقد جاءَ في كلامِ العَرَبِ ما يَدُلُّ على جوازِ إطلاقِ النَّجمِ مُفرَدًا مع إرادةِ جميعِ النُّجومِ؛ ومن ذلكَ قَولُ الشَّاعِرِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ:

أَحْسَنُ النَّجْمِ فِي السَّمَاءِ الثُّرَيَّا وَالثُّرَيَّا فِي الأرْضِ زَيْنُ النِّسَاءِ[(٢)]

ومَعناهُ: أحسَنُ النُّجومِ في السَّماءِ نَجمُ الثُّرَيَّا[(٣)].

ومنهُ قَولُ الشَّاعِرِ: عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى وَالتُّرابِ[(٤)]

ومِنهُ قَولُ الرَّاعِي النُّمَيرِيِّ:

فَبَاتَتْ تَعُدُّ النَّجْمَ فِي مُسْتَحِيرَةٍ سَرِيعٍ بأَيْدِي الآكِلِينَ جُمُودُهَا[(٥)]

فالنَّجمُ جاءَ في هذه الأبياتِ مُفرَدًا لَفْظًا ومَعناهُ: جَمِيعُ النُّجومِ، وكذا هو المرادُ بالنَّجمِ في الآيةِ الَّتي معنا؛ لأنَّهُ هو الأظهَرُ عندَ السَّامعِ، والسَّابقُ إلى الفَهمِ من كلامِ العَرَبِ[(٦)].

٣ ـ أنَّ الأصلَ حَمْلُ ألفاظِ الوَحيِ على ظَواهِرِها وحقيقتِها، والقَولَ بأنَّ المرادَ بالآيةِ: نُجومُ القُرآنِ خِلافٌ للظَّاهرِ والحقيقةِ، ولم يُسَمَّ نُزولُهُ هَوِيًّا، ولا عَهْدَ في القُرآنِ لذلكَ، فيُحمَلَ هذا اللَّفظُ عليهِ،

---

(١) تفسير البغوي: (٧/ ٣٩٩).

(٢) انظر: ديوانه: (٢٢)، والمحب والمحبوب: باب: صفة السماء والأهلة: (١/ ٦٩).

(٣) تفسير السمعاني: (٥/ ٢٨٣).

(٤) معنى قوله: (بَهْرًا)؛ أي: جَهرًا لا أكاتِمُ، والبَهْرُ: العَجب. انظر: ديوانه: (٦٤)، وجمهرة اللغة: مادة: (بهر): (١/ ١٤٩)، وتهذيب اللغة: مادة: (بهر): (٢/ ٣٢٩).

(٥) انظر: ديوان الراعي: (١٩٤)، وتهذيب اللغة: مادة: (نجم): (٤/ ٢٦)، ولسان العرب: مادة: (نجم): (١٢/ ٥٦٨).

(٦) انظر: تفسير الرازي: (٢٧/ ٢٧٩)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٤)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ٢٠٠).

وكذلكَ القَولُ بأنَّهُ النَّباتُ الَّذي لا ساقَ له، كلُّ ذلكَ خِلافٌ للظَّاهرِ، كما أنَّهُ لا يَظهَرُ للهَوِيِّ فيها معنًى صحيحٌ[(١)].

٤ ـ أنَّ كُلَّ اسمِ مَعرِفَةٍ ذِي إفرادٍ يُفِيدُ العُمومَ، وهذا يَنطَبِقُ على لَفظَةِ النَّجمِ فتَعُمُّ جميعَ النُّجُومَ، ومَنِ ادَّعَى التَّخصِيصَ سُئِلَ الدَّليلَ، وعليهِ فلا تعارُضَ يَظهَرُ بينَ القَولِ بالعُمومِ والقَولِ بأنَّهُ الثُّرَيَّا أوِ الرُّجُومُ منَ النُّجُومِ، فهي داخلةٌ في العُمومِ، وإنَّما رُوِيَتْ هذه الأقوالُ عنِ السَّلَفِ من بابِ القَولِ بالمِثالِ؛ لتَنْبِيهِ المُستَمِعِ على النَّوعِ، لا على سبيلِ الحدِّ المطابِقِ للمَحدُودِ في عُمومِهِ وخُصوصِهِ[(٢)]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وعَلا ـ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ثُمَّ قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ يُنَزِّهُ نُطقَ رسولِهِ أن يَصدُرَ عن هَوًى، وبهذا الكمالِ هُداهُ ورُشدُهُ.

وقالَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾، ولم يَقُلْ: «وما يَنطِقُ بِالهَوَى»؛ لأنَّ نُطقَهُ عنِ الهَوَى أبلَغُ؛ فإنَّهُ يَتَضَمَّنُ أنَّ نُطقَهُ لا يَصدُرُ عن هَوًى، وإذا لم يَصدُرْ عن هَوًى، فكيفَ يَنطِقُ به؟! فتَضَمَّنَ نَفْيَ الأمرَينِ: نَفْيَ الهَوَى عن مَصدَرِ النُّطقِ، ونَفيَهُ عنِ النُّطقِ نفسِهِ، فنُطقُهُ بالحَقِّ، ومَصدَرُهُ الهُدَى والرَّشادُ لا الغَيُّ والضَّلالُ.

ثُمَّ قالَ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾؛ فأعادَ الضَّميرَ على المَصدَرِ المَفهُومِ منَ الفِعلِ؛ أيْ: ما نُطقُهُ إلَّا وَحيٌ يُوحَى.

---

(١) انظر: تفسير الشوكاني: (٥/١٣٨)، وقواعد الترجيح: (١/١٣٧).

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير: (٣١)، وقواعد التفسير: (٢/٥٤٨).

وهذا أحسَنُ من قَولِ مَن جَعَلَ الضَّميرَ عائدًا إلى القُرآنِ؛ فإنَّهُ يَعُمُّ نُطقَهُ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ، وأنَّ كِلَيهِمَا وَحْيٌ يُوحَى.

وقدِ احتَجَّ الشَّافعيُّ(١)؛ لذَلِكَ فقالَ: لَعَلَّ مِن حُجَّةِ مَن قالَ بهذا قولَهُ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]»(٢)(٣).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المرادِ بالضَّميرِ في قولِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ مُختارًا أنَّ المُرادَ به: عُمومُ ما يَنطِقُ به الرَّسُولُ ﷺ منَ القُرآنِ والسُّنَّةِ؛ وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بالضَّميرِ ﴿هُوَ﴾: ما يَنطِقُ به الرَّسُولُ ﷺ مُطلَقًا.

واختارَ هذا القَولَ ابنُ القَيِّمِ(٤).

فضَمِيرُ ﴿هُوَ﴾ عائدٌ إلى المَنطُوقِ به المأخُوذِ من فِعلِ: ﴿يَنطِقُ﴾؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العَدْلُ المَأخُوذُ من فِعلِ: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾.

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

ما ثَبَتَ في سُنَنِ أبي داودَ والتِّرمذِيِّ، من حديثِ المِقدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ

---

(١) هو: محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي، أبو عبد الله الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، بَرَع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثُمَّ أقبل على التفقه والتحديث، مناقبه كثيرة جدًا، توفي بمصر سنة: (٢٠٤هـ). طبقات علماء الحديث: (١/٥١٦)، وتذكرة الحفاظ: (١/٢٦٥)، وسير أعلام النبلاء: (١٠/٥).

(٢) الأم للشافعي: (٥/١٣٦).

(٣) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥).

(٤) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥).

رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا القُرْآنِ؛ فَمَا وَجَدتُّمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ، فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدتُّمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ، فَحَرِّمُوه)[1].

فالنَّبيُّ ﷺ كانَ يَنطِقُ بغَيرِ القُرآنِ عن وَحيٍ؛ كما في حديثِ الحُدَيبِيَةِ في جوابِهِ للَّذِي سَأَلَهُ: «ما يَفعَلُ المُعتَمِرُ؟»[2]، وكقولِهِ: **(إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ أَجَلَهَا)**[3]، ومِثلِ جميعِ الأحاديثِ القُدُسِيَّةِ الَّتي فيها: «قالَ اللهُ تعالى»... ونحوِهِ.

وقد يَنطِقُ عنِ اجتهادٍ: كَـ: **(أَمرِهِ بِكَسْرِ القُدُورِ الَّتِي طُبِخَتْ فِيهَا الحُمُرُ الأَهْلِيَّةُ)**، فقيل له: أَوْ نُهَرِيقُهَا وَنَغْسِلُها؟! فقالَ: **(أَوْ ذَاكَ)**[4][5].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بالضَّميرِ: ﴿هُوَ﴾: القُرآنُ الكريمُ.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم: مُقاتِلٌ، والكَلبِيُّ[6].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السُّنَّة، باب: في لزوم السُّنَّة: (ح٣٩٨٨)، (١٢/ ٢٠٨)، والترمذي في سننه: كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ: (ح٢٥٨٧)، (٩/ ٢٦٨)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ: (ح١٢)، (١/ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج، باب: يفعل في العمرة ما يفعل في الحج: (ح١٦٦٤)، (٦/ ٢٩٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة: (ح٢٠١٧)، (٦/ ١٠٧).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب البيوع، باب: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة، إلا قد أمرتكم به»: (ح٢٠٩٥)، (٥/ ٢٣٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (ح٣١)، (٨/ ١٢٩)، وعبد الرزاق في مصنفه: (ح٢٠١٠٠)، (١١/ ١٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المظالم والغصب، باب: هل تكسر الدنان التي فيها الخمر: (ح٢٢٩٧)، (٨/ ٣٧٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية: (ح٣٥٩٢)، (١٠/ ٩٣).

(٥) **انظر**: تفسير البغوي: (٧/ ٤٠٠)، وتفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٩٤).

(٦) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٥/ ٢٥٦)، وتفسير الرازي: (٢٧/ ٢٨٢)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٩٤).

- واختارَهُ القاسِمِيُّ.

- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّ الوَحيَ هو الكَلامُ الخَفِيُّ المُدرَكُ بسُرعةٍ، فلا يَندَرِجُ فيه قَولُ الرَّسُولِ إلا بعُمومِ المجازِ، مع أنَّهُ يَأباهُ قولُهُ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥].

وجملةُ ﴿يُوحَىٰ﴾ لأنَّها صِفَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِـ: ﴿وَحۡيٌ﴾ رافعةٌ لاحتمالِ المجازِ(١).

٢ - أنَّ هذا القَولَ هو المَفهُومُ منَ السِّياقِ.

فكلامُ المنكرِينَ كانَ في شأنِ القُرآنِ، وفي هذه الآيةِ رَدٌّ لقَولِهِمُ: «افْتَرَاهُ» والقَرِينَةُ من أكبَرِ المُخَصِّصَاتِ.

فالضَّميرُ يعودُ إلى معلومٍ من سِياقِ الرَّدِّ على المنكرِينَ وهو القُرآنُ؛ لأنَّهُم زَعَمُوا في أقوالِهِم - المردودةِ بقَولِهِ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢] - أنَّ القُرآنَ سِحرٌ، أو شِعرٌ، أو كِهانَةٌ، أو أساطيرُ الأَوَّلِينَ، أو إفْكٌ افْتَرَاهُ(٢).

٣ - أنَّ هذا قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

❊ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثُمَّ أنكَرَ سُبحانَهُ عَلَيهِم مُكابَرَتَهُم وجَحدَهُم له على ما رآهُ، كما يُنكَرُ على الجاهِلِ مُكابَرَتُهُ للعالِمِ ومُمارَاتُهُ له على ما عَلِمَهُ.

(١) تفسير القاسمي: (٦/ ٣٥٩).
(٢) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٩٤).

وفيها قِراءتانِ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ وَ: ﴿أَفتَمْرُونَهُ﴾ وهذه المُمارَاةُ أصلُها منَ الجَحدِ والدَّفعِ؛ يقولُ: مَرَيْتُ الرَّجُلَ حَقَّهُ إذا جَحَدتَّهُ؛ كما قالَ الشَّاعِرُ:

لَئِنْ هَجَرْتَ أَخَا صِدْقٍ وَمَكْرُمَةٍ لَقَدْ مَرَيْتَ أَخًا مَا كَانَ يَمْرِيكَا[1]

ومنهُ المُمارَاةُ، وهي المُجادَلَةُ والمُكابَرَةُ.

ولهذا عُدِّيَ هذا الفِعلُ بِـ: ﴿عَلَىٰ﴾، وهي على بابِهَا.

ولَيسَتْ بمعنَى «عن»؛ كما قالَهُ المُبرِّدُ[2].

بلِ الفِعلُ مُتَضَمِّنٌ معنَى المكابرةِ، وهذا في قراءةِ الألِفِ أظهَرُ.

ورَجَّحَ أبو عُبَيدٍ[3] قراءةَ مَن قَرَأَ: ﴿أَفتَمْرُونَهُ﴾؛ قالَ: وذلكَ أنَّ المشركِينَ إنَّما شَأنُهُمُ الجُحُودُ لِمَا كانَ يَأتِيهِم منَ الوَحيِ، وهذا كانَ أكثَرَ منَ المماراةِ منهم[4].

يعني: أنَّ مَن قَرَأَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ فمَعناهُ: أفتُجادِلُونَهُ؟ ومَن قَرَأَ: ﴿أَفتَمْرُونَهُ﴾ معناهُ: أفتَجحَدُونَهُ؟ وجُحُودُهُم لِمَا جاءَ به كانَ هو شَأنَهُم، وكانَ أكثَرَ مِن مجادَلَتِهِم له.

وخالَفَهُ أبو عليٍّ[5] وغيرُهُ، واختارُوا: قراءةَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.

---

(١) القائل هو: عمرو القصافي. انظر: طبقات الشعراء، باب: القصافي التميمي: (١/ ٩٣).

(٢) تهذيب اللغة: مادة: (مرى): (٥/ ١٥٥).

(٣) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، من مصنفاته: غريب الحديث، والناسخ والمنسوخ، وفضائل القرآن، مات بمكة سنة: (٢٢٤هـ)، طبقات علماء الحديث: (٢/ ٦٢)، وسير أعلام النبلاء: (٤٩٠).

(٤) تفسير القرطبي: (١٧/ ٩٤).

(٥) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي الأصل، إمام في العربية، من مؤلفاته: «الإيضاح»، و: «الحجة»، توفي سنة: (٣٧٧هـ). تاريخ بغداد: (٧/ ٢٧٥)، ووفيات الأعيان: (٢/ ٨٠).

قالَ أبو عليٍّ: مَن قَرأ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، فمَعناهُ: أفتُجادِلُونَهُ جِدالًا تَرُومُونَ به دَفعَهُ عمَّا عَلِمَهُ وشاهَدَهُ؟

ويُقوِّي هذا الوَجهَ قولُهُ تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، ومَن قَرأ: ﴿أفتَمْرُونَهُ﴾ كانَ المَعنَى: أفتَجْحَدُونَهُ؟

قالَ: والمجادَلةُ كأنَّها أشبَهُ في هذا؛ لأنَّ الجُحُودَ كانَ منهم في هذا وغَيرِهِ، وقد جادَلَهُ المُشرِكُونَ في الإسراءِ[١].

قُلتُ: القَومُ جَمَعُوا بينَ الجِدالِ والدَّفعِ والإنكارِ، فكانَ جِدالُهُم جدالَ جُحودٍ ودَفعٍ لا جِدَالَ اسْتِرشَادٍ وتَبَيُّنٍ للحَقِّ.

وإثباتُ الألِفِ يَدُلُّ على المجادَلةِ، والإتيانُ بِـ: ﴿عَلَىٰ﴾ يَدُلُّ على المكابَرةِ.

فكانت قراءةُ الألِفِ مُنتَظِمَةً للمَعنَيَيْنِ جميعًا؛ فهي أولَى، وباللهِ التَّوفيقُ»[٢].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابن القَيِّمِ القِراءاتِ الواردةَ في قولِهِ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ [النجم: ١٢].

والمعنَى على كُلِّ قراءةٍ، مُختارًا قِراءةَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، وإلَيكَ بيانَ القِراءاتِ في الآيةِ:

القِراءَةُ الأُولَى: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ﴾؛ بفَتحِ التَّاءِ، وإسكانِ الميمِ، من غيرِ ألِفٍ بعدَ المِيمِ.

- وهذه قِراءةُ حمزَةَ، والكِسائيِّ، وخَلَفٍ، ويَعقُوبَ[٣].

---

(١) الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٢٣٠). (٢) التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥).

(٣) انظر: التذكرة في القراءات الثمان: (٢/ ٥٦٨)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٣٧٩).

- واختارَ هذه القِراءةَ: أبو عُبَيدٍ.
- فَلَفظُ: «تَمْرُونَهُ» من: مَرَى، يَمْرِي؛ إذا جَحَدَ[١].

وعُدِّيَ بِـ: «عَلَى»؛ لتَضَمُّنِهِ معنَى الغَلَبَةِ؛ لأنَّهُ إذا جَحَدَهُ حَقَّهُ، فقد غَلَبَهُ عليهِ[٢].

ومِنهُ قَولُ الشَّاعِرِ عَمرِو القصافِيِّ:

لَئِنْ هَجَرْتَ أَخَا صِدْقٍ وَمَكْرُمَةٍ لَقَدْ مَرَيْتَ أَخًا مَا كَانَ يَمْرِيكَا[٣].

والمعنَى: لَقَدْ جَحَدتَّ أخًا ما كانَ يَجحَدُكَ[٤].

- وحُجَّةُ مَنِ اختارَ هذه القِراءةَ: أنَّ حالَ المُشرِكِينَ أنَّهُم لم يَكُونُوا يُجادِلُونَ الرَّسُولَ ﷺ فيما كانَ يَقُولُهُ لهم، وإنَّما كانُوا يَجحَدُونَهُ ويُكَذِّبُونَهُ ابتِدَاءً[٥].

القِراءةُ الثَّانيةُ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾؛ بضَمِّ التَّاءِ، وفَتحِ المِيمِ، وأَلِفٍ بعدَ المِيمِ.

- وهذه قراءةُ الباقِينَ.
- واختارَ هذه القراءةَ: ابنُ القَيِّمِ، ومَكِّي بنُ أبي طالبٍ[٦].

فلَفظُ: «تُمَارُونَهُ» من: «مَارَاهُ، يُمَارِيهِ، مِرَاءً»؛ أيْ: جَادَلَهُ.

وكانَ حَقُّهُ أن يَتَعَدَّى بِـ: «فِي»؛ كقَولِكَ: «جَادَلْتُهُ في كَذَا»، ولكنْ لمَّا ضُمِّنَ معنَى الغَلَبَةِ، عُدِّيَ بِـ: «عَلَى»[٧].

فَالمُمارَاةُ هي: المُجادَلَةُ، وهي أيضًا مَأخُوذَةٌ منَ الجُحُودِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منَ المُجادِلَينِ يَجحَدُ ما أتى به صاحبُهُ.

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٤). (٢) تفسير ابن عادل: (١٨/ ١٦٨).
(٣) انظر: طبقات الشعراء، باب: القصافي التميمي: (١/ ٩٣).
(٤) تفسير ابن عادل: (١٨/ ١٦٨). (٥) تفسير القرطبي: (١٧/ ٩٤).
(٦) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٥٥)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٤).
(٧) تفسير ابن عادل: (١٨/ ١٦٨).

والمرادُ بالآيةِ: أَتُجادِلُونَهُ جِدَالًا تُحاوِلُونَ به دَفعَ وإنكارَ ما شاهَدَهُ منَ الآياتِ ليلةَ أُسرِيَ به؛ لأنَّهُم قالُوا له: صِفْ لَنَا بَيتَ المَقدِسِ، وأَخبِرْنَا عن عِيرِنَا الَّتي في طريقِ الشَّامِ... وغيرَ ذلكَ؛ ممَّا جادَلُوهُ به[1].

ـ وحُجَّةُ مَنِ اختارَ هذه القِراءَةَ:

١ ـ أنَّ الأكثَرَ قَرَأَ بها.

٢ ـ أنَّ «تُمارُونَ» يَتَعَدَّى بِـ: «عَلَى»، ولا يَتَعَدَّى «جَحَدَ» بِـ: «عَلَى»؛ فالألِفُ أليَقُ به لدُخولِ «على» بعدَهُ[2].

٣ ـ أنَّ حالَ المُشرِكِينَ أنَّهُم كانُوا يُجادِلُونَ الرَّسُولَ ﷺ فيما كانَ يَقُولُهُ لهم، مع عِلمِهِم بأنَّهُ الحَقُّ من رَبِّهِم، وذلكَ من بابِ الجُحُودِ والتَّكذيبِ، وليسَ جَهْلًا بالحَقِّ أو طَلَبًا له.

وقد تواتَرَتِ الأخبارُ بمُجادلةِ المُشركِينَ للرَّسُولِ ﷺ؛ كما دلَّ على ذلكَ قولُهُ ـ جلَّ وعَلا ـ: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦][3].

٤ ـ أنَّهُ لا مُجادِلَ إلَّا وهو جاحِدٌ، وقد يَجحَدُ الشَّيْءَ مَن لا يُجادِلُ فيهِ، فالجِدَالُ إذًا أعَمُّ[4].

٥ ـ إجماعُ الجميعِ على القِراءةِ بالألِفِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي ٱلسَّاعَةِ لَفِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، وعلى هذا تكونُ القِراءةُ بالألِفِ في هذه الآيةِ الَّتي معنا أولَى[5].

ـ أمَّا ترجيحُ إحدَى هاتَينِ القِراءتَينِ على الأُخرَى فلا يَصِحُّ؛ لأنَّهما

---

(١) الموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٢١٧).
(٢) الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٥).
(٣) الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٤).
(٤) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٢٠٩). (٥) حجة القراءات: (٦٨٥).

قِراءتَانِ مُتواتِرَتَانِ صَحِيحَتَا المعنَى، وذلكَ أنَّ المُشرِكِينَ قد جَحَدُوا أن يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ رَأى ما أراهُ اللهُ لَيلَةَ أُسرِيَ به، وجَادَلُوهُ في صِحَّةِ ذلكَ.

كما أنَّ القِراءتَينِ مُتداخِلَتَانِ من حيثُ المعنَى؛ لأنَّ مَن جادَلَ في إبطالِ شَيءٍ فقد جَحَدَهُ، ومَن جَحَدَ شَيئًا جادَلَ في إبطالِهِ؛ فبِأيِّ قراءةٍ قَرَأَ القَارِئُ فمُصِيبٌ، ولا تَفضِيلَ لإحداهُمَا على الأُخرَى[1]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«و: ﴿ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: «مَفعَلٌ»؛ من: أَوَى يَأْوِي؛ إذا انْضَمَّ إلى المكانِ، وصارَ إلَيهِ، واستَقَرَّ به.

وقالَ عَطاءٌ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «هي الجَنَّةُ الَّتي يَأْوِي إلَيهَا جِبرِيلُ والمَلائِكَةُ»[2].

وقالَ مُقاتلٌ، والكَلبِيُّ: «هي جَنَّةٌ تَأْوِي إلَيهَا أَروَاحُ الشُّهَدَاءِ»[3].

وقالَ كَعبٌ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: «جَنَّةٌ فيها طَيرٌ خُضرٌ، تَرتَعُ فيها أرواحُ الشُّهَداءِ»[4].

وقالت عائشةُ رضي الله عنها[5]، وزِرُّ بنُ حُبَيشٍ[6]: «هِيَ جَنَّةٌ مِنَ

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٢٨)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٢٩٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٤٠). (٣) ذكره البغوي في تفسيره: (٧/ ٤٠٦).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٣٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (١٣/ ١٥٠).

(٥) هي: أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، تزوجها النبي ﷺ وهي بنت سبع سنين، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة، كانت من أفقه الناس، وأعلمهم، وأحسنهم رَأيًا في العامة، وهي أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، وفضائلها مستفيضة، تُوُفِّيَتْ بالمدينة في رمضان سنة: (٥٨هـ). الاستيعاب: (٤/ ٣٤٥).

(٦) هو: زِرُّ بنُ حُبَيْشِ بن حُبَاشَة بن أَوْس بن بِلَال، أبو مَرْيَم الكُوفِي، مخضرم أدرك =

الجِنَانِ»[(١)].

والصَّحيحُ: أنَّهُ اسمٌ من أسماءِ الجَنَّةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١].

وقالَ في النَّارِ: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩].

وقالَ: ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [العنكبوت: ٢٥][(٢)]».

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: أنَّهُ اسمٌ من أسماءِ الجَنَّةِ الَّتي أعَدَّهَا اللهُ لعِبادِهِ المؤمنِينَ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: الجَنَّةُ الَّتي يَأْوِي إلَيهَا جِبرِيلُ والملائكةُ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعَطاءٍ[(٣)].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: الجَنَّةُ الَّتي تَأْوِي إلَيهَا أرواحُ الشُّهَداءِ.

= الجَاهلية، كان عالمًا بالقرآن، قارئًا، فاضلًا كثير الحديث روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وعنه: إبراهيم النخعي، والمنهال بن عمرو، وثَّقَهُ ابن سعد، توفي سنة: (٨١هـ). تهذيب التهذيب: (٢/ ٢٤٤).

(١) ذكره الماوردي في تفسيره: (٥/ ٣٩٦).

(٢) حادي الأرواح: (٨٦).

(٣) تفسير البغوي: (٧/ ٤٠٦).

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، ومُقاتلٍ، والكَلبِيِّ، وكَعبِ الأحبارِ(١).

القَولُ الثَّالِثُ: المراد بِـ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: جَنَّةٌ مِنَ الجِنانِ.

- وهذا قَولُ عائشةَ، وزِرِّ بنِ حُبَيشٍ.

القَولُ الرَّابعُ: المراد بِـ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: الجَنَّةُ الَّتي يَأْوِي إلَيها عِبادُ اللهِ المؤمنُونَ.

- وهذا قَولُ أبي هُريرةَ، وعليِّ بنِ أبي طالبٍ، والحَسَنِ(٢).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ جُزَيٍّ، والآلُوسِيُّ(٣).

- وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ: لعَدَمِ وُرُودِ دليلٍ على تَخصِيصِها بنَوعٍ مِنَ الجِنَانِ.

فـ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾: اسمٌ من أسماءِ الجَنَّةِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٩]، وكما في قولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]:

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٤٠)، وتفسير السمعاني: (٥/ ٢٩١)، وتفسير البغوي: (٧/ ٤٠٦).

(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٥/ ٣٩٦)، وتفسير الزمخشري: (٥/ ٦٤٠).

(٣) انظر: حادي الأرواح: (٨٦)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٣٨٢)، وتفسير الآلوسي: (٢٥/ ٤٣).

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّم:**

«وقد قِيلَ: إنَّ ﴿ٱللَّمَمَ﴾ المَذكُورَ في الآيةِ مِنَ الكبائرِ، حكاهُ البَغوِيُّ[١] وغَيرُهُ[٢].

قالُوا: ومعنَى الاستثناءِ: أن يُلِمَّ بالكبيرةِ مَرَّةً، ثمَّ يَتُوبَ منها، ويقَعَ فيها، ثُمَّ يَنتَهِي عَنهَا لا يَتَّخِذَها دَأْبَهُ.

وعلى هذا: يكونُ استثناءُ ﴿ٱللَّمَمَ﴾ من «الاجتنابِ»؛ إذ معناهُ: لا يَصدُرُ منهم، ولا تَقَعُ منهمُ الكبائرُ إلَّا لَمَمًا.

والجُمهورُ على أنَّهُ استثناءٌ منَ «الكبائرِ» وهو مُنقَطِعٌ؛ أيْ: لكنْ يَقَعُ منهمُ اللَّمَمُ.

وحَسَّنَ وُقوعَ الانقطاعِ بعدَ الإيجابِ والغالبُ خِلافُهُ، أنَّهُ إنَّما يَقَعُ حيثُ يَقَعُ التَّفرِيغُ، إذ في الإيجابِ هنا معنَى النَّفْيِ صَرِيحًا.

فالمعنَى: لا يَأتُونَ ولا يَفعَلُونَ كبائرَ الإثمِ والفواحشَ، فحَسُنَ استثناءُ ﴿ٱللَّمَمَ﴾.

ولَعَلَّ هذا الَّذي شَجَّعَ أبا إسحاقَ على أن قالَ: الذُّنُوبُ كُلُّهَا كبائرُ، إذِ الأصلُ في الاستثناءِ الاتِّصالُ؛ ولا سِيَّما وهو من مُوجب[٣].

ولكنَّ النُّصُوصَ وإجماعَ السَّلَفِ على انقسامِ الذُّنُوبِ إلى صغائِرَ وكبائِرَ.

ثم اختَلَفُوا في فَصلَينِ:

(١) هو: **الحسين بن مسعود بن الفراء، أبو محمد، البغوي الشافعي**، المفسّر المُحدِّث، صاحب التصانيف النافعة؛ كـ: «شرح السُّنَّة»، و: «معالم التنزيل»، و: «المصابيح».. وغيرها، وقد بورك له فيها، ورزق فيها القبول، كان زاهدًا قانعًا باليسير، توفي بمرو سنة: (٥١٦هـ). سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٤٣٩).

(٢) تفسير البغوي: (٧/ ٤١١).

(٣) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٧٥).

أحدُهُما: في اللَّمَمِ ما هو؟

والثَّاني: في الكبائرِ، وهل لها عددٌ يَحصُرُها أو حَدٌّ يَحُدُّها.

فلْنَذْكُرْ شَيئًا يَتَعَلَّقُ بالفَصلَينِ:

فَصلٌ: فَأَمَّا: ﴿ٱللَّمَمَۚ﴾:

فقد رُوِيَ عن جماعةٍ منَ السَّلَفِ: أنَّهُ الإلمامُ بالذَّنبِ مَرَّةً ثُمَّ لا يعودُ إلَيهِ، وإنْ كانَ كَبيرًا.

قالَ البَغَوِيُّ: هذا قَولُ أبي هُريرةَ(١)، ومُجاهِدٍ، والحَسَنِ، ورِوايةُ عطاءٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

قالَ: وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عَمرِو بنِ العاصِ(٢): ﴿ٱللَّمَمَۚ﴾: ما دُونَ الشِّركِ(٣).

قالَ السُّدِّيُّ: قالَ أبو صالحٍ(٤): سُئِلْتُ عن قَولِ اللهِ ﷻ: ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ فقُلتُ: هو الرَّجُلُ يُلِمُّ بالذَّنْبِ ثمَّ لا يُعاوِدُهُ، فذَكَرْتُ ذلكَ لابنِ عبَّاسٍ، فقالَ: «لَقَدْ أعانَكَ عَلَيها مَلَكٌ كَرِيمٌ»(٥).

والجُمهورُ: على أنَّ: ﴿ٱللَّمَمَۚ﴾ ما دُونَ الكَبائِرِ.

---

(١) **هو: عبد الرحمٰن بن صخر، أبو هريرة الدوسي اليماني**، سيد الحفاظ الأثبات، أسلم عام خيبر سنة: (٧هـ)، روى عن النبي ﷺ الكثير، توفي بالمدينة سنة: (٥٧هـ). سير أعلام النبلاء: (٢/ ٥٧٨)، وأسد الغابة: (٦/ ٣١٨).

(٢) **هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي، أبو محمد**، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، كان يكتب في الجاهلية وكان يحسن السريانية، وأحد العبادلة الفقهاء، مات بالطائف في ذي الحجة سنة: (٦٥هـ). سير أعلام النبلاء: (٢/ ٢٥٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٦٦).

(٤) **هو: أبو صالح باذام مولى أم هانئ بنت أبي طالب**، تابعي، روى عن: مولاته أم هانئ، وابن عباس، وحدَّث عنه: السُّدِّيُّ، ومحمد بن السائب الكلبي، قال يحيى بن معين: «ليس به بأس، وإذا حدَّث عنه الكلبي، فليس بشيء»، روى له الأربعة. تهذيب الكمال: (٢/ ٢٧٣).

(٥) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٤/ ٣٩).

وهو أصَحُّ الرِّوايتَينِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، كما في صحيحِ البُخاريِّ[١]، من حديثِ طَاوُوسٍ[٢] عنهُ قالَ: ما رَأَيتُ أَشبَهَ باللَّمَمِ ممَّا قالَ أبو هُريرةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ: (**إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَى، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ فَزِنَى العَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ النُّطْقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ، أَوْ يُكَذِّبُه**)[٣]، رواهُ مُسلِمٌ[٤] من حديثِ سُهَيلِ بن أبي صَالِحٍ[٥]، عن أبيهِ، عن أبي هُريرةَ، وفيهِ: (**وَالعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الإسْتِمَاعُ، واللِّسَانُ زِنَاهُ الكَلَامُ، وَاليَدُ زِنَاهَا البَطْشُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الخُطَى**)[٦].

---

(١) **هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري**، صاحب صحيح البخاري، الذي هو أصح كتاب حديث على الإطلاق، قال ابن خزيمة ـ في البخاري ـ: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخاري»، مناقبه وأخباره كثيرة جدًا، توفي سنة: (٢٥٦هـ). تهذيب التهذيب: (٣/ ٥٠٨).

(٢) **هو: طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن اليماني**، سمع زيد بن ثابت وعائشة، وكان شيخ أهل اليمن ومفتيهم، وكان كثير الحج، فاتفق موته بمكة قبل التروية بيوم سنة: (١٠٦هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٥٩)، وسير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستئذان، باب: زنا الجوارح دون الفرج: (ح٥٧٧٤)، (١٩/ ٢٦٢)، ومسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره. (ح٤٨٠١)، (١٣/ ١٢٤).

(٤) **هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين**، تنقل في الأمصار لطلب الحديث، ولما قدم البخاري نيسابور لازمه ونظر في علمه وحذا حذوه، وقد خلف الإمام مسلم علما كثيرًا، توفي في مدينة نصر آباد قرب نيسابور سنة: (٢٦١هـ). تذكرة الحفاظ: (٢/ ٥٨٨)، ووفيات الأعيان: (٥/ ١٩٤).

(٥) **هو: سُهَيْلُ بنُ أبي صَالِحٍ، واسمه ذَكْوَان السَّمَّان أبو يَزِيد المَدَنِي**: روى عن: أبيه، وسعيد بن المسيب. وعنه: ربيعة، والأعمش، وجماعة، قال ابن حجر: صدوق تغير حفظه بأخرةٍ، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا، توفي سنة: (١٤٠هـ). الكاشف: (١/ ٣٢٧)، وتهذيب التهذيب: (٢/ ٥١٣).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره: (ح٤٨٠٢)، (١٣/ ١٢٥)، وأبو داود في سننه: كتاب النكاح، باب: ما يؤمر به من غض البصر: (ح١٨٤٠)، (٦/ ٥٧).

وقالَ الكَلبِيُّ: ﴿اللَّممُ﴾ على وَجهَينِ:

كلُّ ذَنبٍ لم يَذكُرِ اللهُ عليهِ حَدًّا في الدُّنيا ولا عَذابًا في الآخِرَةِ، فذَلِكَ الَّذي تُكَفِّرُهُ الصَّلَواتُ الخَمسُ، ما لم يَبلُغِ الكبائرَ والفَواحِشَ.

والوَجهُ الآخَرُ: هو الذَّنْبُ العظيمُ يُلِمُّ به المُسلِمُ المَرَّةَ بعدَ المَرَّةِ فيَتُوبُ عنهُ.

قالَ سعيدُ بنُ المُسَيِّبِ[1]: هو ما أَلَمَّ بالقَلبِ؛ أيْ: ما خَطَرَ عليهِ.

قالَ الحُسَينُ بنُ الفَضلِ[2]: ﴿اللَّممُ﴾: النَّظَرُ من غَيرِ تَعَمُّدٍ، فهُوَ مَغفُورٌ، فإنْ أعادَ النَّظَرَ، فلَيسَ بِلَمَمٍ، وهو ذَنبٌ[3].

وقد رَوَى عطاءٌ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: (**إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغفِرْ جَمًّا، وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا**)[4][5].

---

(١) هو: سعيد بن المسيِّب، أبو محمد المخزومي، أعلم التابعين على الإطلاق، وكان قد سمع من كثير من الصحابة، وكان من أعبد الناس، مناقبه كثيرة، توفي سنة: (٩٤هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٢٧).

(٢) هو: الحسين بن الفضل بن عمير بن القاسم بن كيسان البجلي الكوفي أبو علي، العلامة المفسِّر، كان إمام عصره في معاني القرآن، ومن كبار أهل العلم والفضل، نزل نيسابور فبقي فيها يعلم الناس العلم خمسًا وستين سنة، وتوفي سنة: (٢٩٢هـ). لسان الميزان: (٢/ ٣٧٥)، وسير أعلام النبلاء: (٢/ ٢٥٢).

(٣) ذكره وما قبله البغوي في تفسيره: (٧/ ٤١٣).

(٤) القائل هو: أميّة بن أبي الصّلت؛ أي: لم يلمّ بالذنب. انظر: ديوانه: (٤٩١)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦٤)، والصحاح: مادة: (لمم): (٢/ ١٤٩)، ومختار الصحاح: مادة: (لمم): (١/ ٢٨٦).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب الإيمان، باب: حديث سمرة بن جندب: (ح١٦٧)، (١/ ١٧٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة والنجم: (ح٣٢٠٦)، (١١/ ٩٠)، وقال: حديث حسن صحيح غريب، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠/ ١٨٥).

وذَهَبَتْ طائفةٌ ثالثةٌ: إلى أنَّ ﴿ٱللَّمَمَ﴾: ما فَعَلُوهُ في الجاهليَّةِ قبلَ إسلامِهِم، فاللهُ لا يُؤَاخِذُهُم به.

وذلكَ أنَّ المُشرِكِينَ قالُوا للمُسلِمِينَ: أنتُم بالأمسِ كُنتُم تَعمَلُونَ مَعَنَا، فأنزَلَ اللهُ هذه الآيةَ.

وهذا قَولُ زَيدِ بنِ ثابِتٍ(١)، وزَيدِ بنِ أسلَمَ.

والصَّحِيحُ: قَولُ الجُمهورِ: إنَّ ﴿ٱللَّمَمَ﴾: صغائرُ الذُّنُوبِ كالنَّظْرَةِ والغَمزَةِ والقُبلَةِ... ونحوِ ذلكَ.

هذا قَولُ جُمهورِ الصَّحابةِ ومَن بعدَهُم.

وهو قَولُ: أبي هُريرةَ، وعبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ، وابنِ عبَّاسٍ، ومَسرُوقٍ(٢)، والشَّعبِيِّ.

ولا يُنافِي هذا قَولَ أبي هُريرةَ، وابنِ عبَّاسٍ في الرِّوايةِ الأُخرَى: «إنَّهُ يُلِمُّ بالكبيرةِ، ثُمَّ لا يعودُ إلَيهَا»(٣):

فإنَّ: ﴿ٱللَّمَمَ﴾ إمَّا أنَّهُ يَتَنَاوَلُ هذا وهذا، ويكونُ على وَجهَينِ؛ كما قالَ الكَلبِيُّ.

أو أنَّ أبا هُريرةَ وابنَ عبَّاسٍ ألْحَقَا مَنِ ارتَكَبَ الكبيرةَ مَرَّةً واحدةً، ولم يُصِرَّ عَلَيهَا، بل حَصَلَتْ منه فَلْتَةً في عُمُرِهِ: باللَّمَمِ.

---

(١) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي النجاري المقرئ، كاتب وحي رسول الله ﷺ وحفظ القرآن وأتقنه، انتدبه الصديق لجمع القرآن في مصحف واحد، ثم عيّنه عثمان لكتابة المصحف وثوقًا بحفظه ودينه وأمانته وحسن كتابته، توفي سنة: (٤٥هـ). صفة الصفوة: (٧٠٤)، وتذكرة الحفاظ: (٢٧).

(٢) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله، أبو عائشة الهمداني الوادعي الكوفي، العابد الفقيه، تولى القضاء، من المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، روى عن: الخلفاء الأربعة، وروى عنه: أبو الضحى، وشعبة، وثقه ابن معين، توفي سنة: (٦٢هـ). الجرح والتعديل: (٨/ ٣٩٦)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٦٣).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٦٢)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٧٠٥٨).

ورَأَيَا أنَّها إنَّما تَتغَلَّظُ وتَكبُرُ وتَعظُمُ في حَقِّ مَن تَكَرَّرَتْ منه مِرارًا عديدةً.

وهذا من فِقهِ الصَّحابةِ ﷺ وغَورِ عُلومِهِم.

ولا رَيبَ أنَّ اللهَ يُسامِحُ عبدَهُ المَرَّةَ والمَرَّتَينِ والثَّلاثَ.

وإنَّما يُخافُ العَنَتُ على مَنِ اتَّخذَ الذَّنبَ عادَتَهُ، وتَكَرَّرَ منه مِرارًا كثيرةً، وفي ذلكَ آثارٌ سَلَفِيَّةٌ، والاعتبارُ بالواقعِ يَدُلُّ على هذا.

ويُذكَرُ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ: أنَّهُ دُفِعَ إلَيهِ سَارِقٌ، فأمَرَ بقَطعِ يَدِهِ، فقَالَ: يا أمِيرَ المُؤمِنِينَ، واللهِ ما سَرَقْتُ غيرَ هذه المَرَّةِ، فقالَ: كَذَبْتَ، فلَمَّا قُطِعَتْ يَدُهُ، قالَ: اصْدُقْنِي؛ كَمْ لكَ بهذه المَرَّةِ؟ فقالَ: كَذَا وكَذَا مَرَّةً؟ فقالَ: صَدَقْتَ؛ إنَّ اللهَ لا يُؤَاخِذُ بأوَّلِ ذَنبٍ، أو كما قالَ[1].

فأوَّلُ ذَنبٍ إن لم يكن هو ﴿اللَّمَمَ﴾، فهو من جِنسِهِ ونَظِيرِهِ.

فالقولانِ عن أبي هُريرةَ وابنِ عبَّاسٍ، مُتَّفِقَانِ غيرُ مُختَلِفَينِ، واللهُ أعلَمُ.

وهذه اللَّفظَةُ فيها معنَى المُقارَبَةِ والإعتابِ بالفِعلِ حِينًا بعدَ حِينٍ، فإنَّهُ يُقالُ: ألَمَّ بكَذَا؛ إذا قارَبَهُ ولم يَغْشَهُ، ومِن هذا سُمِّيَتِ القُبْلَةُ والغَمزَةُ لَمَمًا؛ لأنَّها تُلِمُّ بما بعدَها.

ويُقالُ: فلانٌ لا يَزُورُنا إلَّا لِمَامًا؛ أيْ: حِينًا بعدَ حِينٍ.

فمعنَى اللَّفظةِ ثابتٌ في الوَجهَينِ اللَّذَينِ فَسَّرَ الصَّحابةُ بهما الآيَةَ.

ولَيسَ معنَى الآيةِ: «والَّذِينَ يَجتَنِبُونَ كبائرَ الإثمِ والفَواحِشَ إلَّا اللَّمَمَ فإنَّهُم لا يَجتَنِبُونَهُ» فإنَّ هذا يكونُ ثَناءً عَلَيهِم بتَركِ اجتنابِ اللَّمَمِ، وهذا مُحالٌ.

---

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

وإنَّما هذا استثناءٌ من مَضمُونِ الكلامِ ومعناهُ؛ فإنَّ سِياقَ الكَلامِ في تقسِيمِ النَّاسِ إلى مُحسِنٍ ومُسِيءٍ، وأنَّ اللهَ يَجزِي هذا بإساءتِهِ وهذا بإحسانِهِ.

ثمَّ ذَكَرَ المُحسِنِينَ ووَصَفَهُم بأنَّهُم يَجتَنِبُونَ كبائرَ الإثمِ والفَواحِشَ، ومَضمُونُ هذا: أنَّهُ لا يكونُ مُحسِنًا مَجزِيًّا بإحسانِهِ، ناجِيًا من عذابِ اللهِ إلَّا مَنِ اجتَنَبَ كبائرَ الإثمِ والفواحِشَ؛ فحَسُنَ حينئذٍ استثناءُ: ﴿ٱللَّمَمَ﴾ وإن لم يَدخُلْ في الكبائرِ، فإنَّهُ داخِلٌ في جِنسِ الإثمِ والفواحِشِ»(١).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: صغائرُ الذُّنُوبِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿ٱللَّمَمَ﴾: جميعُ الذُّنُوبِ الَّتي ألَمُّوا بها في الجاهليَّةِ قبلَ الإسلامِ؛ فإنَّ اللهَ قد عَفَا لهم عنهَا فلا يُؤَاخِذُهُم بها.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ زَيدٍ، وزَيدِ بنِ أسلَمَ، وزَيدِ بنِ ثابتٍ.

القَولُ الثَّاني: المُرادُ بِـ: ﴿ٱللَّمَمَ﴾: كبائرُ الذُّنُوبِ، الَّتي يَفعَلُها العَبدُ المَرَّةَ الواحدةَ، ثمَّ يَتُوبُ منها، ولا يَعُودُ لها.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُريرةَ، وعبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٣١٥).

العاصِ، ومُجاهِدٍ، والحَسَنِ، وأبي صالحٍ، والسُّدِّيِّ، والكَلبِيِّ[١].

ورَجَّحَهُ: الزَّجَّاجُ[٢].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿ٱللَّمَمَۚ﴾: صغائرُ الذُّنوبِ، الَّتي لم يَذكُرِ اللهُ عَلَيهَا حَدًّا في الدُّنيا ولا عَذَابًا في الآخِرَةِ.

ونَظِيرُ هذه الآيةِ في المعنَى: قولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا﴾ [النساء: ٣١]؛ فوَعَدَ جلَّ ثناؤُهُ «باجتنابِ الكبائرِ» العَفوَ عمَّا دُونَها من صغائرِ الذُّنوبِ؛ وهيَ: اللَّمَمُ.

ـ وهذا قَولُ الجمهورِ، ومنهُم: ابنُ عبَّاسٍ، وأبو هُريرةَ، وابنُ مَسعُودٍ، وأبو سَعِيدٍ الخُدرِيُّ، وحُذَيفَةُ بنُ اليَمانِ، وعبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ، ومَسرُوقٌ، والشَّعبيُّ، وعِكرمةُ، وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، وسعيدُ بنُ المُسَيِّبِ، والحُسَينُ بنُ الفَضلِ[٣].

ورَجَّحَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والطَّبريُّ، والوَاحديُّ، والشَّوكانيُّ، والقاسِمِيُّ[٤].

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ، لكَونِهِ قولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٦١)، وتفسير البغوي: (٧/ ٤١١)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٧٦).

(٢) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٧٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٦١)، وتفسير البغوي: (٧/ ٤١١)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٧٦).

(٤) انظر: مدارج السالكين: (١/ ٣١٥)، وتفسير الطبري: (٢٢/ ٦١)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٢٣٦)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ١١٣)، وتفسير القاسمي: (٦/ ٣٧٦).

سُورَةُ القَمَرِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا صَرۡصَرٗا فِي يَوۡمِ نَحۡسٖ مُّسۡتَمِرّٖ﴾ [القمر: ١٩]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«وكانَ اليَومُ نَحْسًا عَلَيهِم؛ لإرسالِ العذابِ عَلَيهِم.

أيْ: لا يُقلِعُ عَنهُم كما تُقلِعُ مصائبُ الدُّنيا عن أهلِهَا؛ بل هذا النَّحْسُ دائِمٌ على هؤلاءِ المُكَذِّبِينَ للرُّسُلِ.

و: ﴿مُّسۡتَمِرّٖ﴾: صِفَةٌ للنَّحْسِ، لا لليَومِ.

ومن ظَنَّ أنَّهُ صِفَةُ اليَوم، وأنَّهُ كانَ يومَ أربعاءَ آخِرَ الشَّهْرِ، وأنَّ هذا اليَومَ نَحْسٌ أَبَدًا، فقد غَلِطَ وأَخطَأَ فَهْمَ القُرآنِ، فإنَّ اليَومَ المَذكُورَ بحَسَبِ ما يَقَعُ فيهِ، وكَمْ للهِ من نِعمَةٍ على أوليائِهِ في هذا اليَومِ، وإنْ كانَ له فيه بَلَايَا ونِقَمٌ على أعدائِهِ، كما يَقَعُ ذلكَ في غَيرِهِ منَ الأيامِ، فسُعُودُ الأَيَّامِ ونُحُوسُهَا إنَّما هو بِسُعُودِ الأعمالِ ومُوافَقَتِهَا لمَرضاةِ الرَّبِّ، ونُحوسُ الأعمالِ مُخالَفَتُها لِمَا جاءَتْ به الرُّسُلُ.

واليَومُ الواحدُ يكونُ يومَ سَعدٍ لطَائِفَةٍ ونَحسٍ لطائفةٍ، كما كانَ يومُ بَدرٍ يَومَ سَعدٍ للمُؤمِنِينَ ويومَ نَحسٍ على الكافرِينَ.

فما للكَوكَبِ والطَّالعِ والقراناتِ وهذا السَّعدِ والنَّحسِ، وكيفَ يُستَنبَطُ عِلمُ أحكامِ النُّجوم مِن ذلكَ؟!

ولو كانَ المؤثِّرُ في هذا النَّحسِ هو نفسَ الكَوكَبِ والطَّالِعِ، لَكانَ نَحْسًا على العالَمِ، فأمَّا أنْ يقتَضِيَ الكَوكَبُ نَحسًا لطائفةٍ، سَعْدًا لطائفةٍ،

فهذا هو المُحالُ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في قولِهِ: ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ صِفَةٌ لِمَنْ؟ مُرَجِّحًا أنَّهُ صِفَةٌ لِـ: ﴿نَحْسٍ...﴾ وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ قولَهُ: ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ صِفَةٌ لِـ: ﴿يَوْمِ﴾.

ورُدَّ هذا القَولُ بأنَّهُ لا معنَى لوَصفِهِ بالاستِمرَارِ؛ إذ إنَّ اليَومَ الواحدَ يَقَعُ فيه الخَيرُ والشَّرُّ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ قَولَهُ: ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ صِفَةٌ لِـ: ﴿نَحْسٍ﴾؛ أيْ: نَحْسٍ دائمٍ عَلَيهِم.

فعُلِم من الاستمرارِ: أنَّهُ أبادَهُم؛ إذ لو نَجَوْا، لَـمَا كانَ النَّحْسُ مُستَمِرًّا[٢].

ـ وقد رَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والطَّبرِيُّ، والرَّازيُّ، وابنُ عاشورٍ[٣].

فقَولُهُ: ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ صِفَةٌ لِـ: ﴿نَحْسٍ﴾؛ أيْ: مُستَمِرٌّ ذلكَ الشُّؤمُ؛ لأنَّهُم بعدَ أن أُهلِكُوا، لم يَزَالُوا مُعَذَّبِينَ في البَرزَخِ، حتَّى يَدخُلُوا جَهَنَّمَ يومَ القيامةِ.

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأنَّهُ القَولُ الموافِقُ للمُعتَقَدِ الصَّحِيحِ.

وأمَّا القَولُ الأوَّلُ: ففِيهِ وَصفٌ لِيَومِ الأربعاءِ بالنَّحسِ المُستَمِرِّ.

وهذا من بابِ التَّطيُّرِ ضَرُورَةً، ولَيسَ مِنَ الدِّينِ؛ بل من فِعلِ الجاهليَّةِ.

---

(١) مفتاح دار السعادة: (٥٣٧). (٢) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ١٩٢).

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة: (٥٣٧)، وتفسير الطبري: (٢٢/ ١٣٥)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٤٦)، وتفسير ابن عاشور: (٢٧/ ١٩٢).

فالأيَّامُ لا تُنحِسُ أو تُسعِدُ باختيارِها، بلِ الكُلُّ مِن فِعلِ اللهِ تعالى وَحدَهُ.

فيَومُ الأربعاءِ وإنْ وَقَعَ فيه ما هو نَحسٌ وشَرٌّ، فقد وَقَعَ فيه غَيرُ ذلكَ ممَّا هو خَيرٌ ونَفعٌ.

ويَكفِي في الاستدلالِ على ذلكَ: أنَّ حادثةَ عادٍ استَوعَبَتْ أيَّامَ الأُسبوعِ كُلَّها، فقد قالَ سُبحانَهُ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]؛ فكُلُّ الأيَّامِ سَواءٌ، ولا اختِصاصَ لذَلِكَ النَّحسِ بيَومِ الأربعاءِ، وما من ساعةٍ منَ السَّاعاتِ إلَّا وهي سَعدٌ على شَخصٍ نَحسٌ على آخَرَ؛ باعتبارِ ما يُحدِثُ اللهُ تعالى فيها منَ المُلائِمِ والمُنافِرِ والخَيرِ والشَّرِّ، فكُلُّ يَومٍ منَ الأيَّامِ يَتَّصِفُ بالأمرَينِ لاختِلافِ الاعتبارِ[1].

كما أنَّ المرادَ بِـ: (اليَوم) في الآيةِ: مُطلَقُ الوَقتِ والزَّمانِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وذلكَ بدَليلِ أنَّهُ قالَ هنا: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾، وقالَ في سُورةِ فُصِّلَتْ: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٩]، وقالَ في سُورةِ الحاقَّةِ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، فلم يُرِدْ باليَومِ في الآيةِ يومًا مُعَيَّنًا.

فإضافةُ ﴿يَوْمِ﴾ إلى: ﴿نَحْسٍ﴾ من إضافةِ الزَّمانِ إلى ما يَقَعُ فيه[2]، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

(١) تفسير الألوسي: (٢٥/ ٧٢).

(٢) تفسير الرازي: (٢٩/ ٤٦).

سُورَةُ الرَّحۡمَٰنِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ٣٣﴾ [الرحمن: ٣٣]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فيها قَولانِ:

أحدُهُما: إنِ استَطَعْتُم أن تنفُذُوا ما في السَّمواتِ والأرضِ عِلمًا ـ أيْ: أن تَعلَمُوا ما فِيهِمَا ـ فاعلَمُوهُ، ولن تَعلَمُوهُ إلَّا بسُلطانٍ؛ أيْ: إلَّا ببيِّنَةٍ منَ اللهِ.

وعلى هذا فالنُّفوذُ ها هنا: نُفوذُ عِلمِ الثَّقَلَينِ في السَّمَواتِ والأرضِ.

الثَّاني: إنِ استَطَعْتُم أن تَخرُجُوا عن قَهرِ اللهِ ومَحَلِّ سُلطانِهِ ومَملَكَتِهِ بنُفُوذِكُم من أقطارِ السَّمَوَاتِ والأرضِ، وخُرُوجِكُم عن مَحَلِّ حُكمِ اللهِ وسُلطانِهِ، فَافْعَلُوا، ومَعلُومٌ أنَّ هذا منَ المُمتَنِعِ عَليكُم؛ فإنَّكُم تحتَ سُلطانِي، وفي مَحَلِّ مُلكِي وقُدرَتِي أينَ كُنتُمْ.

وقالَ الضَّحَّاك: «معنَى الآيةِ: إنِ استَطَعْتُم أن تَهرُبُوا عندَ المَوتِ فاهرُبُوا فإنَّهُ مُدرِكُكُم»[١].

وهذه الأقوالُ على أن يكونَ الخِطابُ لهم بهذا القَولِ في الدُّنيا.

وفي الآيةِ تَقرِيرٌ آخَر؛ وهو: أن يكونَ هذا الخِطابُ لهم في الآخِرَةِ

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/٢١٨).

إذا أحاطَتِ الملائكةُ بأقطارِ الأرضِ، وأحاطَ سُرادِقُ النَّارِ بالآفاقِ، فهَرَبَ الخلائقُ فلا يَجِدُونَ مَهرَبًا ولا مَنفَذًا؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٢ ـ ٣٣]:

قالَ مُجاهدٌ: «فارِّينَ غيرَ مُعجِزِينَ»(١).

وقالَ الضَّحَّاكُ: «إذا سَمِعُوا زَفِيرَ النَّارِ، نَدُّوا هَرَبًا، فلا يَأتُونَ قُطرًا منَ الأقطارِ، إلَّا وَجَدُوا الملائكةَ صُفُوفًا، فيَرجِعُونَ إلى المكانِ الَّذي كانُوا فيه»، فذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَآ﴾ [الحاقة: ١٧](٢).

وقولُهُ تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾ [الرحمن: ٣٣]:

وهذا القَولُ أظهَرُ، واللهُ أعلَمُ.

فإذا بَدَأَ الخَلائِقُ وَلَّوْا مُدبِرِينَ، يُقالُ لهم: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾؛ أيْ: إن قَدَرْتُم أن تَتَجاوَزُوا أقطارَ السَّمَوَاتِ والأرضِ، فتُعجِزُوا رَبَّكُم حتَّى لا يَقدِرَ على عَذابِكُم، فافعَلُوا.

وكأنَّ ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدَها يَدُلُّ على هذا القَولِ؛ فإنَّ قَبلَها: ﴿سَنَفْرُغُ﴾ [الرحمن: ٣١] وهذا في الآخِرَةِ، وبعدَها: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] وهذا في الآخرةِ.

وأيضًا: فإنَّ هذا خِطابٌ لجميعِ الإنسِ والجِنِّ، فإنَّهُ أَتى فيه بصيغةِ العُمومِ؛ وهي قولُهُ تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾؛ فلا بُدَّ أن يَشتَرِكَ الكُلُّ في سماعِ الخطابِ ومَضمُونِهِ، وهذا إنَّما يكونُ إذا جَمَعَهُمُ اللهُ في صعيدٍ واحدٍ يُسمِعُهُمُ الدَّاعِي ويَنفُذُهُمُ البَصَرُ، وقال

(١) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٤/ ١٢٣).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٢١٨).

تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، ولم يَقُلْ «إنِ استَطَعْتُما»؛ لإرادةِ الجماعةِ؛ كما في آيةٍ أُخرَى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقالَ تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا﴾ [الرحمٰن: ٣٥] ولم يَقُلْ: «يُرسَلُ عَلَيكُمْ»؛ لإرادةِ الصِّنفَينِ؛ أيْ: لا يَختَصُّ به صِنفٌ على صِنفٍ؛ بل يُرسَلُ ذلكَ على الصِّنفَينِ مَعًا، وهذا وإنْ كانَ مُرادًا بقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ فخطابُ الجماعةِ في ذلكَ بلَفظِ الجَمعِ أحسَنُ؛ أيْ: منِ استطاعَ مِنكُم.

وحَسَّنَ الخطابَ بالتَّثنِيَةِ في قولِهِ تعالى: ﴿عَلَيْكُمَا﴾ [الرحمٰن: ٣٥] أمرٌ آخَرُ، وهو: مُوافَقَةُ رُؤُوسِ الآيِ، فاتَّصَلَتِ التَّثنِيَةُ بالتَّثنِيَةِ، وفيهِ التَّسوِيَةُ بينَ الصِّنفَينِ في العَذابِ بالتَّنصِيصِ عَلَيهِمَا، فلا يَحتَمِلُ اللَّفظُ إرادةَ أحدِهِما، واللهُ أعلَمُ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في وقتِ المخاطَبَةِ بما جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ مختارًا أنه يكونُ في الآخرةِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ هذا الخطابَ يكونُ في الدُّنيا.

- وفي المرادِ بالآيةِ على هذا القَولِ: ثلاثةُ أقوالٍ:

١ - المعنَى: إنِ استَطَعتُم أن تَعلَمُوا ما في السَّمواتِ والأرضِ، فاعلَمُوهُ، ولن تَعلَمُوهُ إلا بِبيِّنَةٍ منَ اللهِ ﷻ:

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعطِيَّةَ العَوفِيِّ[٢].

---

(١) طريق الهجرتين: (٦٢٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٢١٩)، وتفسير الماوردي: (٥/ ٤٣٤).

٢ ـ المعنَى: إنِ استَطَعْتُم أن تَجُوزُوا أطرَافَ السَّمَواتِ والأرضِ، فتُعجِزُوا ربَّكُم بخُروجِكُم عن قَهرِهِ ومَحَلِّ سُلطانِهِ ومُلكِهِ حتَّى لا يَقدِرَ عَلَيكُم، فجُوزُوا واخرُجُوا، ولن تَتَمَكَّنُوا من ذلكَ إلَّا بقُوَّةٍ وقَهرٍ وغَلَبَةٍ، وأنَّى لكم ذلكَ.

وممَّا أفادَ هذا المعنَى قولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ(١).

٣ ـ المعنَى: إنِ استَطَعْتُم أن تَخرُجُوا من أقطارِ السَّمَواتِ والأرضِ هارِبِينَ منَ المَوتِ، فاخْرُجُوا بسُرعةٍ، فإنَّ المَوتَ مُدرِكُكُم لا محالةَ، ولا يَنفَعُكُم هَرَبُكُم منهُ.

ومـمَّا أفادَ هـذا المـعنَى قولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ﴾ [النساء: ٧٨].

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، والضَّحَّاكِ، ومقاتلٍ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ هذا الخِطابَ يكونُ في الآخرةِ.

ـ والمعنَى: إنِ استَطَعْتُم يومَ القيامةِ أن تَجُوزُوا أطرافَ السَّمَواتِ والأرضِ، فتُعجِزُوا رَبَّكُم حتَّى لا يَقدِرَ على مُجازاتِكُم، فجُوزُوا ذلكَ، فإنَّكُم لا تَجُوزُونَهُ إلا بسُلطانٍ وأمرٍ من رَبِّكُم، فلا قُدرَةَ لكم على الخُرُوجِ عن أمرِهِ؛ لأنَّ الكُلَّ مُلكُهُ.

ـ ومـمَّا أفادَ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١٠ ـ ١٢].

---

(١) انظر: تفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٣١)، وتفسير القاسمي: (٦/ ٤٠٢).

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والضَّحَّاكِ، والكَلبيِّ(١).

ـ واختارَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، وابنُ كثيرٍ، والقاسِمِيُّ.

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ سِياقُ الآياتِ؛ فإنَّهُ قالَ ـ قبلَ هذه الآيةِ ـ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، فلَمَّا بَيَّنَ في هذه الآيةِ أنَّهُ لا مَحالَةَ مُجازِ العبادَ على ما قَدَّمُوا، عَقَّبَهُ بما جاءَ في هذه الآيةِ: ﴿يَٰمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ [الرحمٰن: ٣٣]، مُبَيِّنًا فيها: أنَّهُ لا مَفَرَّ من مَوقِفِ الحسابِ والمُجازاةِ.

٢ ـ كما أفادَتِ الآيةُ الَّتي بعدَها أنَّ الآياتِ في سِياقِ يوم القيامةِ والحَشرِ؛ حيثُ قالَ ـ جلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٥]، وهذا إنَّما يكونُ يومَ القيامةِ، ولَيسَ في أيَّامِ الدُّنيا(٢)، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

❊ **قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ۝٥٦ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝٥٧ كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ ۝٥٨﴾ [الرحمٰن: ٥٦ ـ ٥٨]:**

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وَصَفَهُنَّ سُبحانَهُ بقَصرِ الطَّرْفِ في ثلاثةِ مواضِعَ:

أحَدُهَا: هذا.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٢/ ٢١٧)، وتفسير السمرقندي: (٣/ ٣٠٨)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٣٢٧).

(٢) انظر: طريق الهجرتين: (٦٢٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٢٩٤)، وتفسير القاسمي: (٦/ ٤٠٢).

والثَّاني: قولُهُ تعالى في الصَّافَّاتِ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨].

والثَّالثُ: قولُهُ تعالى في ص: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢].

والمُفَسِّرونَ كُلُّهُم على أنَّ المعنَى: قَصَرْنَ طَرْفَهُنَّ على أزواجِهِنَّ، فلا يَطْمَحْنَ إلى غَيرِهِمْ.

وقيلَ: قَصَرْنَ طَرْفَ أزواجِهِنَّ عَلَيهِنَّ؛ فلا يَدَعُهُم حُسنُهُنَّ وجمالُهُنَّ أن يَنظُرُوا إلى غَيرِهِنَّ.

وهذا صحيحٌ من جهةِ المعنَى.

وأمَّا من جهةِ اللَّفظِ: فقَاصِرَاتٌ صِفَةٌ مُضافةٌ إلى الفاعلِ الحِسَانِ الوُجوهِ وأَصلُهُ «قاصِرٌ طَرْفُهُنَّ»؛ أيْ: ليسَ بطامحٍ مُتَعَدٍّ.

قالَ آدمُ[1]: حدَّثَنا وَرْقَاءُ[2]، عن ابنِ أبي نجيحٍ[3]، عن مُجاهدٍ - في قولِهِ: ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ قال: يقولُ قاصراتُ الطَّرْفِ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يَبغِينَ غيرَ أزواجِهِنَّ[4].

---

(١) هو: آدَمُ بنُ أبي إيَاس نَاهِيَةَ بنِ شُعَيْب الخُرَاسَانِي، أبو الْحَسَنِ العَسْقَلَانِي، تنقل بين الأمصار لطلب الحديثِ، روى عن: إسماعيل بن عَيَّاش، وورقاء اليَشْكري، روى عنه: البخاري، وإبراهيم الفِرْيابيُّ، وثقه أبو حاتم، روى له الجماعة سوى مسلم، واستوطن عسقلان، إلى أن مات بها في جُمادى الآخرة، سنة: (٢٢٠هـ). تهذيب الكمال: (١/ ٤١٧).

(٢) هو: وَرْقَاءُ بنُ عُمَرَ بنِ كُلَيْب اليَشْكُرِي، الشَّيْبَانِي، أبو بِشْرٍ الكُوفِي، نَزِيل المَدَائِن، روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الله بن أبي نَجِيح، وروى عنه: آدم بن أبي إياس، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وثقه ابن حبان، توفي سنة: (١٦٠هـ). تهذيب الكمال: (١٩/ ١٢٤).

(٣) هو: عبد الله بن أبي نَجِيح، واسمه: يسارٌ الثقفي، أبو يسار المكيُّ، مِنَ التابعين، إمام، ثقة، مفسِّر، روى عن: إبراهيم الأخنسي، ومجاهد بن جبر، وروى عنه: إبراهيم بن نافع المكيُّ، وورقاء بن عمر اليشكري، روى له الجماعة، وتوفي سنة: (١٣١هـ). تهذيب الكمال: (١٠/ ١٥).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٢٤٥)، والبيهقي في البعث والنشور: (٣٨٨).

قالَ آدَمُ: وحدَّثَنا المباركُ بنُ فَضالَةَ[1]، عنِ الحَسَنِ، قالَ: قَصَرْنَ طَرْفَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يُرِدْنَ غيرَهُم، واللهِ ما هُنَّ مُتَبَرِّجاتٍ ولا مُتَطَلِّعاتٍ[2].

وقالَ منصورٌ[3] عن مُجاهِدٍ: قَصَرْنَ أبصارَهُنَّ وقُلُوبَهُنَّ وأنفُسَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فلا يُرِدْنَ غيرَهُم[4].

وفي تفسيرِ سعيدٍ، عن قتادةَ، قالَ: وقَصَرْنَ أطرافَهُنَّ على أزواجِهِنَّ؛ فَلَا يُرِدْنَ غيرَهُم»[5][6].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المرادِ بِـ: ﴿ٱلطَّرْفِ﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به طَرْفُ النِّساءِ الزَّوجاتِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ: طَرْفُ الرِّجالِ الأزواجِ.

- **والمعنى**: أنَّهُنَّ يَقصُرْنَ أطرافَ أزواجِهِنَّ عَلَيهِنَّ، فلا تَتَوَجَّهُ إلى

---

(١) **هو: مبارك بن فضالة بن أبي أمية، أبو فضالة القرشي العدوي**، مولى عمر بن الخطاب، من كبار علماء البصرة، ولد في أيام الصَّحابة، وصحب الحسن، وحدَّث عنه فأكثر، وعن بكر بن عبد الله المُزَني، حدَّث عنه: يحيى بن أبي زائدة، ووكيع، وثقه يحيى بن معين. سير أعلام النبلاء: (٥/ ١٦٧).

(٢) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٤/ ١٤٣).

(٣) **هو: منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة، أبو عتَّاب الكوفي**، روى عن: إبراهيم النخعي، ومجاهد بن جبر، وعنه: أبان بن صالح، وسفيان الثوري، وثقه العِجلي، روى له الجماعة، توفي سنة: (١٣٢هـ). تهذيب الكمال: (١٨/ ٦٠).

(٤) عزاه السيوطي في الدر لابن أبي شيبة وعبد بن حميد: (١٤/ ١٤٣).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٢٤٦)، والبيهقي في البعث والنشور: (٣٩٢).

(٦) حادي الأرواح: (١٥٢).

غَيرِهِنَّ؛ اكتِفَاءً منهم بحُسنِهِنَّ، وذلكَ كِنايَةٌ عن تمامِ حُسنِهِنَّ في أنظارِ أزواجِهِنَّ، بحَيثُ لا يَتَعَلَّقُ استحسانُهُم بغَيرِهِنَّ.

وإسنادُ: ﴿قَٰصِرَٰتُ﴾ إليهِنَّ إسنادٌ مَجازِيٌّ عَقلِيٌّ، إذ كانَ حُسنُهُنَّ سَبَبَ قَصْرِ أطرافِ الأزواجِ؛ فإنَّهُنَّ مُلابِسَاتٌ سَبَبَ القَصرِ[١].

ـ وهذا قَولُ أبي محمَّدِ بنِ الخَشَّابِ النَّحْويِّ[٢].

القَولُ الثَّاني: المرادُ: طَرْفُ النِّساءِ الزَّوجاتِ.

ـ والمعنَى: أنَّهُنَّ قاصِرَاتٌ أطرافَهُنَّ على أزواجِهِنَّ، فلا يُرِدْنَ غَيرَهُم، ولا يَمْدُدْنَ أعيُنَهُنَّ إلى سِواهُم[٣].

وإسنادُ: ﴿قَٰصِرَٰتُ﴾ إلى ضميرِهِنَّ إسنادٌ حقيقيٌّ.

والكلامُ إمَّا على ظاهرِهِ، فلا يُوَجِّهْنَ أنظارَهُنَّ إلى غَيرِهِم.

وإما كِنايَةٌ عن فَرطِ مَحَبَّتِهِنَّ لأزواجِهِنَّ، وعَدَمِ مَيلِهِنَّ إلى سِواهُم[٤].

ـ وهذا قولُ جمهورِ المُفَسِّرِينَ؛ ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، ومُجاهدٌ، وقَتادةُ، والسُّدِّيُّ، وابنُ زَيدٍ[٥].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والنَّحَّاسُ، والآلُوسِيُّ.

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ؛ لكَونِهِ قولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ[٦]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

(١) تفسير ابن عاشور: (٢٢/ ٢٨٢). (٢) تفسير ابن الجوزي: (٧/ ٥٧).

(٣) تفسير الطبري: (٢٠/ ١٢٣).

(٤) انظر: تفسير الآلوسي: (٢٣/ ٨٩)، وتفسير ابن عاشور: (٢٢/ ٢٨٢).

(٥) تفسير الطبري: (٢٠/ ١٢٣).

(٦) انظر: حادي الأرواح: (١٥٢)، ومعاني القرآن للنحاس: (٦/ ٢٧)، وتفسير الآلوسي: (٢٣/ ٨٩).

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ۝﴾ [الرحمٰن: ٧٤]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«قالَ أبو عُبَيْدَةَ: لم يَمَسَّهُنَّ؛ يُقالُ: ما طَمَثَ هذا البَعِيرَ حَبْلٌ قَطُّ؛ أيْ: ما مَسَّهُ[(١)].

وقالَ يُونُسُ[(٢)]: «تَقُولُ العربُ: هذا جَمَلٌ ما طَمَثَهُ حَبْلٌ قَطُّ؛ أي: ما مَسَّهُ»[(٣)].

وقال الفَرَّاءُ: «الطَّمْثُ الافتِضَاضُ، وهو النِّكاحُ بالتَّدْمِيَةِ، والطَّمْثُ هو الدَّمُ، وفيه لُغتانِ: طَمَثَ يَطمِثُ ويَطمُثُ»[(٤)].

قالَ اللَّيثُ: «طَمَثْتُ الجاريةَ إذا افتَرَعْتَهَا، والطَّامِثُ في لُغَتِهِم هي الحائضُ».

قالَ أبو الهَيثَمِ[(٥)]: «يُقالُ للمَرأةِ: طُمِثَتْ تُطْمَثُ؛ إذا أُدمِيَتْ بالافتِضاضِ، وطُمِثَتْ على «فُعِلَتْ»، تُطمَثُ: إذا حاضَتْ أوَّلَ ما تَحِيضُ؛ فهي طامِثٌ».

وقالَ ـ في قَولِ الفَرزْدَقِ[(٦)] ـ:

---

(١) مجاز القرآن: (٢/ ٢٤٧).

(٢) هو: يونس بن حبيب البصري الضبي، أخذ عن: أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه: الكسائي وسيبويه والفراء وآخرون، صنف في القرآن واللغات، توفي سنة: (١٨٣هـ). سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٩١).

(٣) لسان العرب: مادة: (طمث): (٢/ ١٦٥).

(٤) معاني القرآن للفراء: (٣/ ١١٩).

(٥) هو: أبو الهَيثم خالد بن يزيد الرازي، كان نَحوِيًا إمامًا علامة، اشتهر بكنيته، روى عنه: الأزهري من طريق أبي الفضل، توفي سنة: (٢٧٦هـ). إنباه الرواة: (٤/ ١٨٨)، ومقدمة تهذيب اللغة: (١/ ٢٦).

(٦) هو: همَّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التَّميميُّ البصريّ، أبو فراس الفرزدق: شاعر عصره، ونظمه في الذروة، روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وعنه: الكُمَيْت، =

خَرَجْنَ إِلَيَّ لَمْ يُطْمَثْنَ قَبْلِي وَهُنَّ أَصَحُّ مِنْ بَيْضِ النَّعَامِ(١)

أيْ: لم يُمْسَسْنَ(٢).

قالَ المُفَسِّرونَ: لم يَطَأْهُنَّ ولم يَغْشَهُنَّ ولم يُجامِعْهُنَّ.

هذه ألفاظُهُم، وهم مُختَلِفُونَ في هؤلاءِ:

فبَعضُهُم يقولُ: هُنَّ اللَّواتِي أُنشِئْنَ في الجَنَّةِ من حُورِها.

وبَعضُهُم يقولُ: يَعنِي: نِساءَ الدُّنيا أُنشِئْنَ خَلْقًا آخَرَ أبكَارًا كما وَصَفَهُنَّ.

قالَ الشَّعبيُّ: «نِساءٌ من نِساءِ الدُّنيا لم يُمْسَسْنَ مُنذُ أُنْشِئْنَ خَلْقًا»(٣).

وقالَ مُقاتلٌ: «لأنَّهُنَّ خُلِقْنَ في الجَنَّةِ»(٤).

وقالَ عَطاءٌ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «هُنَّ الآدَمِيَّاتُ اللَّائِي مِتْنَ أبْكَارًا».

وقالَ الكَلبِيُّ: «لم يُجامِعْهُنَّ في هذا الخَلقِ الَّذي أُنْشِئْنَ فيهِ إِنْسٌ ولا جَانٌّ»(٥).

قُلتُ: ظاهرُ القُرآنِ أنَّ هؤلاءِ النِّسوَةَ لَسنَ من نِساءِ الدُّنيا، وإنَّما هُنَّ منَ الحُورِ العِينِ، أمَّا نِساءُ الدُّنيا، فقد طَمَثَهُنَّ الإنسُ، ونِساءُ الجِنِّ قد طَمَثَهُنَّ الجِنُّ، والآيةُ تَدُلُّ على ذلكَ.

= ومروان الأصفر، توفي سنة: (١١٠هـ). سير أعلام النبلاء: (٣/ ٤٢٨)، والضعفاء والمتروكين للنسائي: (٣/ ٤).

(١) «لم يطمثنَ»؛ أي: هُنَّ عذارى غير مُفترعات. انظر: ديوانه: (٣٠٥)، وتهذيب اللغة: مادة: (طمث): (٤/ ٣٩٥)، ولسان العرب: مادة: (طمث): (٢/ ١٦٥).

(٢) انظر: لسان العرب: مادة: (طمث): (٢/ ١٦٥)، وخزانة الأدب: (١١/ ٢٤١).

(٣) عزاه السيوطي في الدر لهناد: (١٤/ ١٦٧).

(٤) تفسير مقاتل: (٣/ ٣١٠).

(٥) ذكره وما قبله البغوي في تفسيره: (٧/ ٤٥٤).

وقالَ أبو إسحاقَ: «وفي هذه الآيةِ دَلِيلٌ على أنَّ الجنَّ يُغْشَى كما أنَّ الإنسَ تُغشَى»[1]، ويَدُلُّ على أنَّهُنَّ الحُورُ اللَّائِي خُلِقْنَ في الجَنَّةِ: أنَّهُ سُبحانَهُ جَعَلَهُنَّ ممَّا أَعَدَّهُ اللهُ في الجَنَّةِ لأهلِهَا، منَ الفواكِهِ والثِّمارِ والأنهارِ والملابِسِ وغَيرِهَا.

ويَدُلُّ عليهِ أيضًا: الآيةُ الَّتي بَعدَها؛ وهي قولُهُ تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ثُمَّ قالَ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾[2]».

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المَوصُوفِ بقولِهِ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المَوصُوفَ به: الحُورُ العِينُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ**:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المَوصُوفَ بِـ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾: نِساءُ الدُّنيا.

- وتحتَ هذا القَولِ قَولانِ:

١ - أنَّهُنَّ النِّساءُ اللَّاتِي طُمِثْنَ في الدُّنيا، فإنَّهُنَّ في الآخرةِ يُنَشَّأْنَ خَلْقًا آخَرَ أبْكَارًا كأنَّهُنَّ لم يُطْمَثْنَ من قَبلُ في الدُّنيا.

٢ - أنَّهُنَّ النِّساءُ اللَّاتِي تُوُفِّينَ في الدُّنيا ولم يُطْمَثْنَ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والشَّعبِيِّ، والكَلبِيِّ.

القَولُ الثَّاني: أنَّ المَوصُوفَ بِـ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾: الحُورُ العِينُ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، ومُقاتِلٍ[3].

---

(١) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ١٠٣).
(٢) حادي الأرواح: (١٥٣).
(٣) تفسير البغوي: (٧/ ٤٥٤).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، وابنُ عاشورٍ(١).

- وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ، وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ في الآيةِ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾؛ فنَفَى عنهُنَّ الوَصفَ بالطَّمثِ، وهذا حالُ الحُورِ العِينِ، أمَّا نِساءُ الدُّنيا، فقد سَبَقَ طَمثُهُنَّ أو كُنَّ بحَالٍ من يُمكِنُ طَمثُهُنَّ(٢).

٢ - أنَّ هذا الوَصفَ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾ جاءَ في سِياقِ ما أَعَدَّ اللهُ لعبادِهِ المؤمنِينَ في الآخرةِ، فانْتَفَى أن يكونَ وَصْفًا لشَيءٍ من متاعِ الحياةِ الدُّنيا.

فقد قالَ - تعالى ذِكرُهُ، قبلَ هذه الآيةِ -: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٩﴾ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ٦٨ - ٧٣]، ثمَّ قالَ - في سِياقِ ذلكَ -: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٧٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ٧٤ - ٧٥]، ثمَّ قالَ - بعدَ ذلكَ -: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ٧٦ - ٧٧].

٣ - أنَّهُ - تعالى جَلَّ ذِكرُهُ - قالَ - قبلَ هذه الآيةِ -: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٢]، ثمَّ قالَ - بعدَ ذلك -: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾. وَالحُورُ المَقصُوراتُ في الخِيامِ ممَّا اتُّفِقَ على أنَّ المُرادَ بها: الحُورُ العِينُ، فكذا يكونُ الوَصفُ الَّذي بَعدَهُ من وَصفِهِنَّ، وليسَ من وَصفِ نساءِ الدُّنيا اللَّاتِي لم يُسبَقْ لهُنَّ ذِكرٌ قبلَ ذلكَ(٣)، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: حادي الأرواح: (١٥٣)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ١٠٣)، وتفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٢٧٠).

(٢) تفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٥٢).

(٣) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٢٧٤).

سُورَةُ الوَاقِعَةِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وهذا فيه نَفيٌ لسَماعِ اللَّغوِ والتَّأثِيمِ، وإثباتٌ لضِدِّهِ وهو السَّلامُ المُنافِي لهما.

فالمَقصُودُ به نَفيُ شيءٍ وإثباتُ ضِدِّهِ، وعلى هذا، فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ دُخولِهِ تحتَ المُستَثنَى منه؛ لأنَّهُ يَتضَمَّنُ زوالَ هذه الفائدةِ منَ الكلامِ.

ومَن رَدَّهُ إلى الأوَّلِ، قالَ: لمَّا نَفَى عنهم سماعَ اللَّغوِ والتَّأثِيمِ وهما ممَّا يُقالُ، فكأنَّ النَّفْسَ تَشَوَّفَتْ إلى أنَّهُ هل يُسمَعُ فيها شَيءٌ غَيرُهُ، فقالَ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾، فعادَ المعنَى إلى: «لا يَسمَعُونَ فيها شَيْئًا إلَّا قِيلًا سَلامًا سَلامًا»، وأنتَ إذا تَأَمَّلْتَ هَذَينِ التَّقدِيرَينِ، رَأيتَ الأوَّلَ أصوَبَ، فإنَّهُ نَفَى سماعَ شَيءٍ، وأثبَتَ ضِدَّهُ.

وعلى الثَّانِي: نَفَى سماعَ كُلِّ شَيءٍ إلَّا السَّلامَ.

وليسَ المعنَى عليهِ، فإنَّهُم يَسمَعُونَ السَّلامَ وغَيرَهُ، فتَأمَّلْهُ»[1].

---

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٩٦).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في نَوعِ الاستثناءِ في قولِهِ: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَمًا﴾ مُختارًا أنَّهُ استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: الاستثناءُ هنا مُتَّصِلٌ، بطَرِيقِ التَّعلِيقِ بالمُحالِ.

فالمُستَثنَى من جِنسِ المُستَثنَى منه؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ: «لا يَسمَعُونَ فيها كَلَامًا» فاللَّغوُ كلامٌ مَسمُوعٌ، والسَّلامُ كلامٌ مَسمُوعٌ.

والمُرادُ بالآيةِ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾؛ أيْ: يَسمَعُونَ فيها كَلَامًا فَائِقًا عَظِيمَ الفائدةِ كامِلَ اللَّذَّةِ، أدنَاها وأقرَبُها إلى اللَّغوِ: قَولُ بعضِهِم لبَعضٍ: «سَلَامٌ عَلَيكُم».

فلا يَسمَعُونَ ما يَقرُبُ منَ اللَّغوِ إلَّا سَلامًا، فما ظَنُّكَ بالَّذي يَبعُدُ منهُ.

ـ والمعنَى: إنْ كانَ تَسلِيمُ بعضِهِم على بعضٍ لَغْوًا، فلا يَسمَعُونَ لَغْوًا إلَّا ذلكَ.

فحَيثُ استحالَ كَونُ السَّلامِ لَغْوًا، استَحَالَ سَماعُهُم له بالكُلِّيَّةِ[1].

ومِثلُ ذلكَ: قَولُ النَّابغةِ الذُّبيانِيِّ:

ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتائِبِ[2]

حيثُ إنَّهُ جَعَلَ الفُلُولَ عَيْبًا على سَبِيلِ التَّجَوُّزِ، بَتًّا لنَفْيِ العَيبِ

---

(١) تفسير أبي السعود: (٤/ ٢٤٩).

(٢) من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصغر حين هرب من النعمان بن المنذر اللخمي من الحيرة، والفلول: جمع فل، وهو الثلم، وقراع الكتائب: مضاربة الجيوش. انظر: ديوانه: (١١)، والعين: مادة: (فل): (٢/ ١٨٥)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص: (١/ ٢٨٣).

بالكُلِّيَّةِ، كأنَّهُ يقولُ: إنْ كانَ فُلُولُ السُّيُوفِ منَ القِراعِ عَيْبًا، فإنَّهُم ذَوُو عَيبٍ.

معناهُ: وإنْ لم يكن عَيْبًا فلَيسَ فِيهِم عَيبٌ البَتَّةَ؛ لأنَّهُ لا شَيءَ سِوَى هذا، فهو بعدَ هذا التَّجوُّزِ والفَرضِ استثناءٌ مُتَّصِلٌ[(١)].

القَولُ الثَّاني: الاستثناءُ هنا مُنقَطِعٌ.

وهو بمعنَى: «لَكِنْ» فالمُستَثْنَى ليسَ من جنسِ المُستَثنَى منهُ.

فَـ: «السَّلامُ» لَيسَ من جِنسِ اللَّغوِ، ولا يَندَرِجُ تَحتَهُ.

فهو مَجازٌ من تأكِيدِ الشَّيءِ بما يُشبِهُ ضِدَّهُ.

وعلى هذا فتَقدِيرُ الكَلام: «لا يَسمَعُونَ فيها لَغْوًا ولا تَأْثِيمًا، لكن يَسمَعُونَ قِيلًا: سَلامًا سَلامًا»[(٢)].

ـ وهذا قَولُ أبي عُبَيدَةَ، وابنِ الأنباريِّ[(٣)].

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّم، والطَّبريُّ، والواحديُّ، والرَّازيُّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ عادلٍ، والشَّوكانيُّ[(٤)].

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

٢ ـ أنَّهُ الأبلَغُ في المعنَى حَيثُ لم يَجعَلْ تَحِيَّةَ السَّلامِ منَ اللَّغوِ، فالسَّلامُ من أفضَلِ الكلامِ، أمَّا القَولُ الأوَّلُ، فيَتَرتَّبُ عليهِ جَعلُ السَّلامِ من لَغوِ الكلامِ الَّذي يَرغَبُ عنه المُتكلِّمُ فيَستَحِقُّ أن يُلغَى.

---

(١) حاشية ابن المنير على تفسير الزمخشري: (٤/ ٣٤).

(٢) انظر: تفسير الرازي: (٢٩/ ١٥٩)، وتفسير السمعاني: (٥/ ٣٤٨).

(٣) انظر: مجاز القرآن: (٢/ ٨)، وتفسير ابن الجوزي: (٥/ ٢٤٧).

(٤) انظر: بدائع الفوائد: (٣/ ٩٦)، وتفسير الطبري: (٢٠/ ١٢٥)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٣٧٦)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ١٥٩)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٨١)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٩٤)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ١٥٠).

٣ ـ أنَّهُ الأعَمُّ في المعنَى؛ لأنَّهُ جَعَلَ السَّلامَ بمعنَى: أنَّ قولَهُم يَسلَمُ منَ اللَّغوِ؛ فلا يَقُولُونَ إلَّا خَيْرًا، كما أنَّ مَسمُوعَهُم لا يكونُ مَقصُورًا على التَّحِيَّةِ فقطْ، بل يَسمَعُونَ غَيرَها منَ الكلامِ الَّذي لا لَغْوَ فيه ولا تَأثِيمَ.

أمَّا القَولُ الأوَّلُ، فقد قَصَرَ المُرادَ بالسَّلامِ على مُجَرَّدِ التَّحِيَّةِ(١).

فيكونُ المُختارُ هو القَولَ الثَّانِيَ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وأمَّا «الطَّلحُ» فأكثَرُ المُفَسِّرينَ قالُوا: إنَّهُ شَجَرَةُ المَوزِ.

قالَ مُجاهِدٌ: أَعجَبَهُم طَلحُ «وَجٍّ» وحُسنُهُ، فقِيلَ لهم: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾(٢).

وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُريرةَ، وأبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ(٣).

وقالت طائفةٌ أُخرَى: بل هو شَجَرٌ عِظامٌ طِوَالٌ، وهو شَجَرُ البَوادِي الكثيرُ الشَّوكِ عندَ العَرَبِ.

---

(١) **انظر**: لسان العرب: مادة: (لغا): (٣/ ٣٧٨)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٣٧٦).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٣١١)، والبيهقي في البعث والنشور: (٣٠٤).

(٣) هو: **سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبجر الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري**، وقد استصغر يوم أحد، ثم شهد ما بعدها، روى عن النبي ﷺ وعن الخلفاء الأربعة، وروى عنه ابن عباس وابن عمر، مات بالمدينة سنة: (٦٣هـ). الاستيعاب: (٢/ ٦٠٢)، وأسد الغابة: (٢/ ٢٨٩).

قال حادِيهِم:

بَشَّرَهَا دَلِيلُهَا وَقَالَا   غَدًا تَرَيْنَ الطَّلْحَ وَالجِبَالَا[١]

ولهذا الشَّجَرِ نَورٌ ورَائِحَةٌ، وظِلٌّ ظَلِيلٌ، وقد نُضِّدَ بالحِمْلِ والثَّمرِ مكانَ الشَّوكِ.

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ: «هو الَّذي نُضِّدَ بالحِملِ أو بالوَرَقِ والحِمْلُ من أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ، فلَيسَ له ساقٌ بارزٌ»[٢].

وقالَ مَسرُوقٌ: «وَرَقُ الجَنَّةِ نَضِيدٌ من أسفَلِهَا إلى أعلاها، وأنهارُهَا تَجرِي من غَيرِ أُخدُودٍ»[٣].

وقالَ اللَّيثُ: «الطَّلحُ شَجَرُ أُمِّ غَيلَانَ، لَيسَ له شَوكٌ، أحجَنُ، من أعظَمِ العِضَاهِ شَوْكًا، وأَصلَبِهِ عُودًا، وأَجوَدِهِ صَمْغًا»[٤].

قالَ أبو إسحاقَ: «يجوزُ أن يُعنَى به شَجَرُ أُمِّ غَيلانَ؛ لأنَّ له نَورًا طَيِّبَ الرَّائحةِ جِدًّا، فوُعِدُوا بما يُحِبُّونَ مِثلَهُ إلَّا أنَّ فَضلَهُ على ما في الدُّنيَا كفَضلِ سائرِ ما في الجَنَّةِ على سائرِ ما في الدُّنيَا، فإنَّهُ لَيسَ في الجَنَّةِ ممَّا في الدُّنيا إلَّا الأسامِي»[٥].

والظَّاهرُ أنَّ مَن فَسَّرَ الطَّلحَ المَنضُودَ بالمَوزِ إنَّما أرادَ: التَّمثِيلَ به لِحُسنِ نَضدِهِ، وإلَّا فالطَّلحُ في اللُّغَةِ: هو الشَّجَرُ العِظَامُ من شَجَرِ البَوادِي، واللهُ أعلَمُ»[٦].

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قالَ تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾:

(١) المدهش: (١/ ١١٤).
(٢) تفسير غريب القرآن: (٤٤٨).
(٣) لم أقف على مَن أخرجه.
(٤) تهذيب اللغة: مادة: (طلح): (٢/ ٦٠).
(٥) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ١١٢).
(٦) حادي الأرواح: (١٣٦).

قالَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ: هو المَوزُ.

والمَنضُودُ: هو الَّذي قد نُضِّدَ بَعضُهُ على بَعضٍ كالمُشطِ.

وقِيلَ: الطَّلحُ: الشَّجَرُ ذُو الشَّوكِ نُضِّدَ مكانَ كُلِّ شَوكَةٍ ثَمَرَةٌ، فثَمَرُهُ قد نُضِّدَ بَعضُهُ إلى بعضٍ، فهو مِثلُ المَوزِ.

وهذا القَولُ أصَحُّ، ويكونُ مَن ذَكَرَ المَوزَ مِنَ السَّلَفِ أرادَ التَّمثِيلَ لا التَّخصِيصَ، واللهُ أعلَمُ»(١).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ به: شَجَرَةُ العِضَاهِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾:

الطَّلحُ: شَجَرٌ من شَجَرِ العِضاهِ، واحِدُهُ طَلحَةٌ، وهو مِن شَجَرِ الحِجازِ واليَمَنِ، يَنبُتُ في بُطونِ الأودِيَةِ، شديدُ الطُّولِ، غَلِيظُ السَّاقِ، من أصلَبِ شَجَرِ العِضَاهِ عُودًا، وأغصَانُهُ طِوَالٌ عِظامٌ شَدِيدَةُ الارتفاعِ في الجَوِّ، ولها شَوكٌ كثيرٌ، قليلةُ الوَرَقِ، شَدِيدَةُ الخُضرَةِ، كثيرةُ الظِّلِّ؛ مِنِ التفافِ أغصانِها، وصَمغُهَا جَيِّدٌ، وشَوكُها أقَلُّ الشَّوكِ أذًى، ولها نَورٌ طَيِّبُ الرَّائحةِ، وتُسَمَّى هذه الشَّجرةُ أُمَّ غَيلَانَ، وهو أكثَرُ شَجَرِ العَرَبِ، وله مَنظَرٌ حَسَنٌ، وثَمَرُهُ أحلَى مِنَ العَسَلِ.

والمَنضُودُ: المُتَراصُّ المُتراكِبُ بالأغصانِ لَيسَتْ له سُوقٌ بارِزَةٌ، أوِ المُنَضَّدُ بالحِملِ؛ أي: النُّوارُ فتَكثُرُ رائحتُهُ(٢).

---

(١) زاد المعاد: (٤/ ٣٣٧).

(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٥/ ٤٥٤)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٩٧)، وتفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٢٩٩).

وعلى ظاهرِ هذا اللَّفظِ يكونُ القَولُ في البِشارةِ لأصحابِ اليَمِينِ بالطَّلحِ على نحوِ ما قُرِّرَ في قَولِهِ: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]، ويُعتاضُ عن نِعمَةِ نَكهَةِ ثَمَرِ السِّدرِ بِنِعمَةِ عَرْفِ نَورِ الطَّلحِ(١).

ـ وهذا قَولُ عبدِ اللهِ بنِ حُمَيدٍ، والسُّدِّيِّ، والحَسَنِ(٢)، والفَرَّاءِ، وأبي عُبَيدَةَ، والزَّجَّاجِ(٣).

ـ واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ(٤).

القَولُ الثَّاني: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾: شَجَرَةُ المَوزِ(٥).

والامتنانُ به على هذا التَّفسِيرِ امتنانٌ بثَمَرِهِ؛ لأنَّهُ ثَمرٌ طَيِّبٌ لَذِيذٌ، وشَجَرُهُ حَسَنُ المَنظَرِ، ولم يَكُنْ شَائِعًا في بلادِ العَرَبِ لاحتياجِهِ إلى كثرةِ الماءِ(٦).

ـ وعِلَّةُ مَنِ اختارَ هذا القَولَ: أنَّهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨ ـ ٢٩]؛ فذَكَرَ طَرَفَيْنِ ليَندَرِجَ ما بَينَهُما؛ فإنَّ وَرَقَ السِّدرِ صَغِيرٌ، ووَرَقَ المَوزِ كَبِيرٌ، وما بَينَهُما أنواعٌ مِنَ الأوراقِ مُتوسِّطَةٌ(٧).

ـ وهذا قَولُ الجمهورِ، ومنهمُ: ابنُ عبَّاسٍ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ، وأبو هُريرةَ، وأبو سعيدٍ الخُدرِيُّ، ومجاهدٌ، وقَسَامَةُ، وعِكرِمَةُ، وقَتادَةُ، وعَطاءٌ، وابنُ زَيدٍ(٨).

---

(١) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٢٩٩).
(٢) **انظر**: تفسير البغوي: (٨/ ١٢)، وتفسير الماوردي: (٥/ ٤٥٤)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٩٧).
(٣) **انظر**: معاني القرآن للفراء: (٣/ ١٢٤)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٥٠)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ١١٢).
(٤) حادي الأرواح: (١٣٦).
(٥) تفسير الطبري: (٢٢/ ٣١١).
(٦) تفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٢٩٩).
(٧) تفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٩٧).
(٨) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٢/ ٣١١)، وتفسير الماوردي: (٥/ ٤٥٤).

- ورَجَّحَهُ: السَّمْعَانِيُّ، والرَّازِيُّ، وابنُ عادلٍ[1].

- **وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي**: لكَونِهِ قَولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ منَ الصَّحابةِ فمَن بعدَهُم.

ولأنَّ تفسيرَ السَّلَفِ وفَهمَهُم لنُصوصِ الوَحيِ حُجَّةٌ على مَن بَعدَهُم[2]، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

❁ **قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤]:**

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قالَ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٣٥ - ٣٨]؛ أعادَ الضَّميرَ إلى النِّساءِ ولم يَجرِ لَهُنَّ ذِكرٌ؛ لأنَّ الفُرُشَ دَلَّتْ عَلَيهِنَّ إذ هي مَحَلُّهُنَّ.

وقيلَ: الفُرُشُ في قولِهِ: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ كنايةٌ عنِ النِّساءِ كما يُكَنَّى عَنهُنَّ بالقَواريرِ والأُزُرِ وغيرِهَا.

ولكنَّ قَولَهُ: ﴿مَّرْفُوعَةٍ﴾ يأبَى هذا، إلَّا أن يقالَ: المُرادُ رِفعَةُ القَدرِ.

وقد تَقَدَّمَ تفسيرُ النَّبيِّ ﷺ للفُرُشِ وارتفاعِها[3].

فالصَّوابُ أنَّها الفُرُشُ نَفسُها، ودَلَّتْ على النِّساءِ لأنَّها مَحَلُّهُنَّ غالبًا»[4].

---

(١) **انظر**: تفسير السمعاني: (٥/ ٣٤٨)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ١٦٣)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٣٩٧).

(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧٥).

(٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في قوله، ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾: قال: **(مَا بَيْنَ الفِرَاشَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ)**.

(٤) حادي الأرواح: (١٥٥).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَفُرُشٍ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بها: فُرُشُ النَّومِ والجُلُوسِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿وَفُرُشٍ﴾: النِّساءُ.

- **ودَلِيلُ هذا القَولِ:**

١ - أنَّ العَرَبَ تُسَمِّي المرأةَ: فِرَاشَ الرَّجُلِ ولِحَافَهُ ولِباسَهُ، على الاستعارةِ؛ ومِن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ووَصَفَهُنَّ بقَولِهِ: «مَرفُوعَةٍ»؛ لأنَّهُنَّ رُفِعْنَ بالفَضلِ والجَمالِ والكَمالِ على نِساءِ الدُّنيا(١).

٢ - أنَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ - عَقِبَ هذه الآيةِ -: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ [الواقعة: ٣٥]؛ فأعادَ الضَّميرَ عَلَيهِنَّ في قولِهِ: ﴿أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾؛ فالضَّميرُ عادَ على المَفهُومِ لا المَنطُوقِ(٢).

- ورُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ لَفظَ: «الفُرُشِ» دَلَّ على النِّساءِ لأنَّهُ يُكَنَّى به عنِ النِّساءِ، ولَيسَ مُرادِفًا للَفظِ: «النِّساءِ».

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿وَفُرُشٍ﴾: الفُرُشُ المَعرُوفَةُ المُعَدَّةُ للجُلُوسِ والنَّومِ، وهي مَرفُوعَةٌ عاليةٌ بزيادةِ حَشوِهَا وبِرَفعِهَا على الأسِرَّةِ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُريرةَ، وأبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ،

---

(١) انظر: تفسير السمعاني: (٥/ ٣٥٠)، وتفسير البغوي: (٨/ ١٣).

(٢) انظر: تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٧)، وتفسير ابن عادل: (١٨/ ٤٠٠).

وعليّ بنِ أبي طالبٍ، وأبي أُمامَةَ، والحَسَنِ[١].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، وابنُ جُزَيٍّ، وابنُ كَثيرٍ[٢].

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

ما ثَبَتَ في السُّنَّةِ عن أبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قالَ ـ في قولِهِ: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ قالَ ـ: **(إنَّ ارْتِفَاعَهَا لَكَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَإِنَّ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لَمَسِيرَةُ خَمْسِ مِئَةِ عَامٍ)**[٣]:

فدَلَّ هذا الحديثُ على أنَّ المُرادَ بالفُرُشِ في الآيةِ: الفُرُشُ المَعرُوفَةُ لا النِّساءُ.

وهذا هو القَولُ الرَّاجحُ، وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ التَّفسِيرُ الثَّابتُ عنِ الرَّسُولِ ﷺ.

٢ ـ أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ.

٣ ـ أنَّ فيه قَولًا بالحَقِيقَةِ لا المجازِ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

---

(١) **انظر**: تفسير الماوردي: (٥/ ٤٥٤)، وتفسير البغوي: (٨/ ١٣)، والدر المنثور للسيوطي: (١٤/ ١٩٧).

(٢) **انظر**: حادي الأرواح: (١٥٥)، وتفسير ابن عطية: (١٥/ ٣٧٠)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ١٦٦)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٤٠١)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٣١٢).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في صفة ثياب أهل الجنة: (ح٢٤٦٣)، (٩/ ٨٨)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده: من مسند أبي سعيد الخدري: (ح١٣٦٥)، (٣/ ٤٠٩)، وابن حبان في صحيحه: كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: ذكر الإخبار عن الفرش التي أعدها الله لأوليائه. (ح ٧٥٢٨)، (٣٠/ ٣٣٦).

❁ قولُ اللهِ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٠ ـ ٦١].

○ وقولُ اللهِ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨].

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«وقد وَقَعَ الإخبارُ عن قُدرَتِهِ عليه سُبحانَهُ عن تَبدِيلِهِم بخَيرٍ منهم.

وفي بعضِها تبديلُ أمثالِهِم.

وفي بعضِها استبدالُهُ قومًا غيرَهُم ثُمَّ لا يكُونُوا أمثالَهُم.

فهذه ثلاثةُ أُمورٍ يَجِبُ معرفةُ ما بينَها منَ الجَمعِ والفَرقِ:

فحيثُ وَقَعَ التَّبدِيلُ بخيرٍ منهم فهو: إخبارٌ عن قُدرتِهِ على أن يَذهَبَ بهم، ويأتِيَ بأطوَعَ وأتقى له منهم في الدُّنيَا، وذلكَ قولُهُ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [محمد: ٣٨]؛ يَعنِي: بل يَكُونُوا خيرًا مِنكُم.

قالَ مُجاهِدٌ: يَستَبدِلُ بهم مَن شاءَ من عبادِهِ فيَجعَلُهُم خيْرًا من هؤلاءِ، فلَم يَتَوَلَّوْا بحَمدِ اللهِ، فلَم يَستَبْدِلْ بِهِم[1].

وأمَّا ذِكرُهُ تَبدِيلَ أمثالِهِم: ففِي سُورةِ الواقعةِ وسورةِ الإنسانِ:

فقالَ في الواقعةِ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقالَ ـ في سورةِ الإنسانِ ـ: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [٢٨].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٢٣٤)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٣/ ٤٥٤).

قالَ كثيرٌ منَ المُفسِّرينَ؛ المعنَى: أنَّا إذا أَرَدْنَا أن نَخلُقَ خَلْقًا غيرَكُم لم يَسْبِقْنَا سابِقٌ، ولم يَفُتْنَا ذلكَ.

وفي قولِهِ: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨] إذا شِئْنَا، أهلَكْنَاهُم وأتَيْنَا بأشباهِهِمْ، فجَعَلْناهُم بَدَلًا مِنهُم.

قالَ المَهدَوِيُّ[١]: «قومًا مُوافِقِينَ لهم في الخَلقِ مخالِفِينَ لهم في العَمَلِ»[٢].

ولم يَذكُرِ الواحديُّ ولا ابنُ الجَوزِيِّ[٣] غيرَ هذا القَولِ[٤].

وعلى هذا: فتكونُ هذه الآياتُ نَظِيرَ قولِهِ تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، فيكونُ استِدْلالًا بقُدرَتِهِ على إذهابِهِم والإتيانِ بأمثالِهِم، على إتيانِهِ بهم أنفُسِهِم إذا ماتُوا.

ثم استَدَلَّ سُبحانَهُ بالنَّشأةِ الأُولَى فذَكَّرَهُم بها؛ فقالَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢]؛ فنَبَّهَهُم بما عَلِمُوهُ وعَايَنُوهُ على صِدقِ ما أَخبَرَتْهُم به رُسُلُهُ منَ النَّشأةِ الثَّانيةِ.

والَّذِي عِندِي في معنَى هاتَينِ الآيتَينِ، وهما آيةُ الواقعةِ والإنسانِ: أنَّ المُرادَ بتَبدِيلِ أمثالِهِم: الخَلقُ الجَدِيدُ، والنَّشأةُ الآخِرَةُ الَّتي وُعِدُوا بها.

---

(١) هو: أحمد بن عمّار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس، مقرئ أندلسي، له مصنفات في التفسير والقراءات، منها كتابه: شرح الهداية في توجيه القراءات، توفي سنة: (٤٤٠هـ). الأعلام للزركلي: (١/ ١٨٤).

(٢) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٥).

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن علي بن محمد القُرشي، أبو الفرج بن الجوزي، التميمي البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة في فنون العلم، ومنها: «زاد المسير في التفسير»، و: «ناسخ القرآن ومنسوخه»، و: «الوجوه والنظائر»، توفي سنة: (٥٩٧هـ). طبقات علماء الحديث: (٤/ ١١٩)، وطبقات المفسرين: (١/ ١٧٥).

(٤) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٤٤٢)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٤٢).

وقد وُفِّقَ الزَّمخشَرِيُّ(١) لفَهم هذا من سورةِ الإنسانِ؛ فقالَ: وبَدَّلْنا أمثالَهُم في شِدَّةِ الأَسْرِ؛ يَعني: النَّشأةَ الأُخرَى.

ثم قالَ: وقِيلَ: وبَدَّلْنا غيرَهُم ممَّنْ يُطِيعُ، وحَقُّهُ أن يَأتِيَ بِـ: «إِنْ»، لَا بِـ: «إذا»؛ كقَولِهِ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾(٢) [محمد: ٣٨].

قُلتُ: وإتيانُهُ بِـ: «إذا»؛ الَّتي لا تكونُ إلَّا للمُحقَّقِ الوُقوعِ، يَدُلُّ على تَحقُّقِ وُقوعِ هذا التَّبدِيلِ وأنَّهُ واقِعٌ لا مَحالَةَ، وذلكَ هو النَّشأةُ الأُخرَى الَّتي استَدَلَّ على إمكانِها بقَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الواقعة: ٦٢]، واستَدَلَّ بالمِثْلِ على المِثْلِ، وعلى ما أنكَرُوهُ بما عَايَنُوهُ وشاهَدُوهُ، وكَونُهُم أمثالَهُم هو إنشاؤُهُم خَلْقًا جَدِيدًا بِعَينِهِ؛ فهُم هم بأعيانِهِم، وهم أمثالُهُم، فهم أنفُسُهُم يُعادُونَ.

فإذا قُلتَ: المَعادُ هذا هو الأوَّلُ بعَينِهِ صَدَقْتَ، وإن قُلتَ: هو مِثْلُهُ صَدَقْتَ، فهو هو مُعادٌ أو هو مِثلُ الأوَّلِ.

وقد أوضَحَ هذا سُبحانَهُ بقولِهِ: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، فهذا الخَلقُ الجَدِيدُ هو المُتَضَمِّنُ لكَونِهِم أمثالَهُم.

وقد سَمَّاهُ اللهُ ﷻ إعادةً، والمُعادُ مِثلُ المُبدَأِ.

وسَمَّاهُ نَشأةً أُخرَى وهي مِثلُ الأُولَى.

وسَمَّاهُ خَلْقًا جَدِيدًا وهو مِثلُ الخَلقِ الأوَّلِ؛ كما قالَ: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

وسَمَّاهُ أمثالًا وهُم هُم.

---

(١) هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة اللغة والتفسير، من مؤلفاته: «الكشاف»، و: «أساس البلاغة»... وغيرها، توفي سنة: (٥٣٨هـ). طبقات المفسِّرين: (٢/ ٣١٤)، والأعلام للزركلي: (٧/ ١٧٨).

(٢) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٤).

فتَطابَقَتْ ألفاظُ القُرآنِ وصَدَّقَ بَعضُها بَعضًا، وبَيَّنَ بَعضُها بَعضًا.

وبهذا تَزُولُ إشكالاتٌ أورَدَها مَن لم يَفهَمِ المَعادَ الَّذي أخبَرَتْ به الرُّسُلُ عنِ اللهِ.

ولا يُفهَمُ من هذا القَولِ ما قالَهُ بعضُ المتأخِّرِينَ: أنَّهم غَيرُهُم من كُلِّ وَجهٍ:

فهذا خَطَأٌ قَطعًا ـ مَعاذَ اللهِ منِ اعتقادِهِ ـ بل هم أمثالُهُم وهم أعيانُهُم.

فإذا فُهِمَتِ الحقائقُ فلا يُناقِشُ في العبارةِ إلَّا ضَيِّقُ العَطَنِ، صَغِيرُ العَقلِ، ضَعِيفُ العِلمِ.

وتأمَّلْ قولَهُ تعالى ـ في الواقعةِ ـ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٥٨ ـ ٦٠]؛ كيفَ ذَكَرَ مَبدَأَ النَّشأةِ وآخِرَها مُستَدِلًّا بها على النَّشأةِ الثَّانيةِ بقَولِهِ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فإنَّكُم إنَّما عَلِمْتُمُ النَّشأةَ الأُولَى في بُطونِ أُمَّهاتِكُم، ومَبدَؤُها مِمَّا تُمنُونَ، ولن نُغلَبَ على أن نُنشِئَكُم نَشأةً ثانيةً فيما لا تَعلَمُونَ، فإذا أنتُمْ أمثالُ ما كُنتُمْ في الدُّنيَا في صُوَرِكُم وهَيئَاتِكُم.

وهذا من كمالِ قُدرةِ الرَّبِّ تعالى ومَشِيئَتِهِ، لو تَذَكَّرْتُم أحوالَ النَّشأةِ الأُولَى لدَلَّكُم ذلكَ على قُدرةِ مُنشِئِهَا على النَّشأةِ الَّتي كَذَّبتُم بها.

فأيُّ استدلالٍ وإرشادٍ أحسَنُ من هذا، وأقرَبُ إلى العَقلِ والفَهمِ، وأبعَدُ من كُلِّ شُبهَةٍ وشَكٍّ؟!

وليسَ بعدَ هذا البيانِ والاستدلالِ إلَّا الكُفرُ باللهِ وما جاءَتْ به الرُّسُلُ والإيمانُ.

وقالَ - في سورةِ الإنسانِ -: ﴿نَّحۡنُ خَلَقۡنَٰهُمۡ وَشَدَدۡنَآ أَسۡرَهُمۡۖ﴾ [٢٨]، فهذه النَّشأةُ الأُولَى.

ثم قالَ: ﴿وَإِذَا شِئۡنَا بَدَّلۡنَآ أَمۡثَٰلَهُمۡ تَبۡدِيلًا ۝٢٨﴾ [الإنسان: ٢٨]، فهذه النَّشأةُ الأُخرَى.

ونَظِيرُ هذا: ﴿مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ ۝٤٦ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٦ - ٤٧].

وهذا في القُرآنِ كَثِيرٌ جِدًّا؛ يَقرِنُ بينَ النَّشأتَيْنِ، مُذَكِّرًا للفِطَرِ والعُقُولِ بإحداهُما على الأُخرَى، وباللهِ التَّوفِيقُ»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّم الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿نُّبَدِّلَ أَمۡثَٰلَكُمۡ﴾ وقولِهِ: ﴿بَدَّلۡنَآ أَمۡثَٰلَهُمۡ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بالتَّبدِيلِ: النَّشأةُ الثَّانيةُ للإنسانِ ذاتِهِ يومَ القيامةِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المعنَى: وإذا نَحنُ شِئنَا، أهلَكْنَا هؤلاءِ الَّذينَ أعرَضُوا عن طاعَتِي، وجِئنَا بآخَرِينَ أمثالِهِم في الخِلقَةِ، مُخالِفِينَ لهم في العَمَلِ؛ فالتَّبدِيلُ في الذَّواتِ لا في الصِّفاتِ، وقد أفادَ هذا المعنَى قولُهُ تعالى: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣].

وقولُهُ: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ۝١٩ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ﴾ [إبراهيم: ١٩ - ٢٠].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ زَيدٍ(٢).

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٢٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/٥٧٧)، وتفسير ابن كثير: (٤/٤٨٨).

ـ وقدِ اعترِضَ على هذا القَولِ: بأنَّهُ لو كانَ هذا هو المُرادَ، لَكانَ حَقُّهُ أن يَجِيءَ بِـ: «إن» الَّتي هي للأمرِ المُمكِنِ، لا بِـ: «إذا» الَّتي هي للأمرِ المُحَقَّقِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨].

وقولِهِ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣][1].

ـ **وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ**: بأنَّهُ ضَعِيفٌ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من: «إنْ» و: «إذا» حَرفُ شَرطٍ، إلَّا أنَّ حَرفَ «إنْ» لا يُستَعمَلُ فيما يكونُ مَعلُومَ الوُقوعِ، فلا يُقالُ: «إنْ طَلَعَتِ الشَّمسُ أكرَمْتُكَ»، أمَّا حَرفُ: «إذا» فإنَّهُ يُستَعمَلُ فيما كانَ مَعلُومَ الوُقوعِ، تَقُولُ: «آتِيكَ إِذا طَلَعَتِ الشَّمسُ»، فها هُنَا لمَّا كانَ اللهُ تعالى عَالِمًا بأنَّهُ سَيَجِيءُ وَقتٌ يُبَدِّلُ اللهُ فيه أُولئِكَ الكَفَرَةَ بأمثالِهِم في الخِلقَةِ وأَضدادِهِم في الطَّاعَةِ، لا جَرَمَ حَسُنَ استعمالُ حَرفِ: «إذا»[2].

فَـ: «إذا» لتَحَقُّقِ قُدرَتِهِ تعالى عليهِ وتَحَقُّقِ ما يَقتَضِيهِ من كُفرِهِم المُقتَضِي لاستِئصَالِهِم، فجُعِلَ ذلكَ المَقدُورُ المُهَدَّدُ به كالمُحَقَّقِ، وعُبِّرَ عنه بما يُعَبَّرُ به عنهُ[3].

فقد تُوضَعُ «إذا» مَوضِعَ: «إنْ»، و: «إنْ»، مَوضِعَ: «إذا»؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، فالنُّكاتُ لا يَلزَمُ اطِّرَادُها[4].

القَولُ الثَّاني: المعنَى: وإذا شِئْنَا بَعَثْنَاهُم يومَ القيامةِ على نَفسِ الصِّفاتِ الَّتي كانُوا عَلَيهَا في الدُّنيا قَبلَ مَماتِهِم[5].

(١) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٤).
(٢) تفسير الرازي: (٢٩/ ١٦٢).
(٣) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٦٧).
(٤) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٦٩).
(٥) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٨).

ولِكَونِ أمرِ البَعثِ مُحَقَّقًا كَائِنًا لا مَحالَةَ، جِيءَ بِـ: «إذا»(١).

ـ وقد رَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والزَّمخشَرِيُّ، والآلُوسِيُّ(٢).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ بدَلالةِ ما يَلِي:

١ ـ ما ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ من أدلَّةِ تَرجِيحِهِ.

٢ ـ دَلالَةُ سِياقِ الآياتِ؛ فإنَّهُ لمَّا كانَ الإخبارُ عنهم بأنَّهُم ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧]، يَتَضَمَّنُ أنَّهُم يُنكِرُونَ وُقوعَ ذلكَ اليَومِ؛ كما قَدَّمناهُ، وكانَ البَاعِثُ لهم على إنكارِهِ شُبهَةَ استحالَةِ إعادةِ الأجسادِ بعدَ بِلاهَا وفَنائِها، وكانَ الكلامُ السَّابقُ مَسُوقًا مَساقَ الذَّمِّ لهم والإنكارِ عَلَيهِم، جِيءَ هنا بما هو دليلٌ للإنكارِ عَلَيهِم وإبطالٌ لِشُبْهَتِهِم ببَيانِ إمكانِ إعادةِ خَلقِهِم، فيُعِيدُهُ الَّذي خَلَقَهُم أوَّلَ مَرَّةٍ؛ كما قالَ تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ...﴾ [الإسراء: ٥١] إلى غيرِ ذلكَ منَ الآياتِ الحائِمَةِ حَولَ هذا المعنَى(٣)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) تفسير الرازي: (٢٩/ ١٦٢).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٢٢)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٤)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٦٧).

(٣) تفسير ابن عاشور: (٢٩/ ٤٠٩).

سُورَةُ الحَدِيدِ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلا -: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٧]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«وفي نَصبِ قولِهِ: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ:

أَحَدُها: أنَّهُ مفعولٌ له؛ أيْ: نكتُبُها عَلَيهِم إلَّا ابتِغاءَ رِضوانِ اللهِ:

وهذا فاسِدٌ؛ فإنَّهُ لم يَكتُبْها عَلَيهِم سُبحانَهُ، كيفَ وقد أَخبَرَ: أنَّهُم هُمُ ابتَدَعُوهَا! فَهِيَ مُبتَدَعَةٌ غيرُ مَكتُوبَةٍ.

وأَيضًا: فإنَّ المَفعُولَ لأَجْلِهِ يَجِبُ أن يكونَ عِلَّةً لِفِعلِ الفاعِلِ المَذكُورِ مَعَهُ، فيَتَّحِدَ السَّبَبُ والغايَةُ؛ نحوُ: «قُمتُ إكرَامًا»؛ فالقائمُ هو المُكرِمُ.

وفِعلُ الفاعلِ ههُنَا هو: «الكتابةُ» وَ: ﴿ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ فِعلُهُم، لا فِعلُ اللهِ؛ فلا يَصلُحُ أن يكونَ عِلَّةً لِفعلِ اللهِ؛ لاختِلافِ الفاعِلِ.

وقِيلَ: بَدَلٌ من مَفعُولِ ﴿كَتَبْنَٰهَا﴾؛ أيْ: ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾:

وهو فاسِدٌ أيضًا: إذ لَيسَ ابتِغَاءُ رِضوانِ اللهِ عَينَ الرَّهبانِيَّةِ، فتكونَ بَدَلَ الشَّيءِ منَ الشَّيءِ.

ولا بَعضَهَا، فتَكُونَ بَدَلَ بَعضٍ من كُلٍّ.

ولا أحدُهُما مُشتَمِلٌ على الآخَرِ، فتَكُونَ بَدَلَ اشتِمالٍ، ولَيسَ بَدَلَ غَلَطٍ.

فالصَّوابُ: أَنَّهُ مَنصُوبٌ نَصبَ الاستثناءِ المُنقَطِعِ؛ أي: لم يَفعَلُوها ولم يَبتَدِعُوها إلَّا لِطَلَبِ رِضوانِ اللهِ.

ودلَّ على هذا قولُهُ: ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في سببِ نَصبِ قولِهِ: ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾.

مُرَجِّحًا أَنَّهُ مَنصُوبٌ على أَنَّهُ استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ استِثنَاءٌ مُتَّصِلٌ ممَّا هو مَفعُولٌ من أَجلِهِ.

- والمعنَى: ما كَتَبْنَاهَا عَلَيهِم لشَيءٍ مِنَ الأشياءِ إلَّا ابتِغَاءَ مَرضاةِ اللهِ، فيَكُونُ: «كَتَبَ» بمعنَى: «قَضَى»؛ فصارَ المعنَى: كَتَبْنَاهَا عَلَيهِمُ ابتِغَاءَ مَرضاةِ اللهِ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ[2].

والمُرادُ أَنَّها لَيسَتْ واجبةً؛ فإنَّ المقصودَ من فِعلِ الواجبِ: دَفعُ العِقابِ وتَحصِيلُ رِضَا اللهِ، أَمَّا المَندُوبُ: فلَيسَ المَقصُودُ مِن فِعلِهِ دَفْعَ العِقابِ، بلِ المَقصُودُ منه: لَيسَ إلَّا تَحصِيلَ رِضَا اللهِ تعالى[3].

- **وقدِ اعتُرِضَ على هذا القَولِ:** بأَنَّهُ يُفِيدُ معنًى باطِلًا، وهو أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - كَتَبَ عَلَيهِمُ الرَّهبانِيَّةَ، والصَّحِيحُ أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - لم

---

(١) مدارج السالكين: (٢/ ٦١).

(٢) **انظر:** تفسير ابن عادل: (١٨/ ٥٠٦)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: (٩/ ٤٧٩).

(٣) تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٤٦).

يَكتُبْ عَلَيهِمُ الرَّهبانِيَّةَ لا فَرْضًا ولا نَدْبًا وإنَّما هُمُ الَّذينَ فَرَضُوها على أنفُسِهِم.

ـ ورَجَّحَهُ: أبو حَيَّانَ(١).

القَولُ الثَّاني: أنَّهُ بَدَلٌ منَ الضَّميرِ المَنصُوبِ «الهاءِ والألِفِ» في: «كَتَبْنَاهَا».

ـ والمعنَى: ما كَتَبْنَا عَلَيهِم إلَّا ابتغاءَ رِضوَانِ اللهِ(٢).

ـ وهذا قَولُ مَكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ(٣).

ـ وقدِ اعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّهُ مُشكِلٌ، فكَيفَ يَكُونُ بَدَلًا ولَيسَ هو الأوَّلَ لا بَعضَهُ، ولا مُشتَمِلًا عليهِ، فالرَّهبانِيَّةُ لَيسَتْ هي رِضوانَ اللهِ.

وقد يُقالُ: إنَّهُ بَدَلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ الرَّهبانِيَّةَ الخالصةَ المَرعِيَّةَ حَقَّ الرِّعايةِ قد يكونُ فيها ابتِغاءُ رِضوانِ اللهِ، ويَصِيرُ نَظِيرَ قَولِكَ: الجاريةُ ما أَحبَبْتُهَا إلَّا أدَبَها فـ: «أدَبُها» بَدَلٌ منَ الضَّميرِ في «أَحْبَبْتُهَا» بدلَ اشتِمالٍ، وهذا نهايةُ التَّمَحُّلِ لصِحَّةِ هذا القَولِ(٤).

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّهُ استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ:

ـ والمعنَى: ما فَرَضْنَا عليهِمُ الرَّهبانِيَّةَ، ولكِنَّهُم فَعَلُوها من تِلقاءِ أنفُسِهِمُ ابتغاءَ رِضوانِ اللهِ تعالى.

وذلكَ بدَلالةِ: قِراءةِ ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ لكن ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧](٥).

---

(١) تفسير أبي حيان: (١٠/١١٦).

(٢) تفسير الشوكاني: (٥/١٧٦).

(٣) مشكل إعراب القرآن: (٢/ ٣٦١).

(٤) تفسير ابن عادل: (١٨/٥٠٦).

(٥) تفسير ابن جزي: (٢/٤١٦).

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم: قَتادةُ[١].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والثَّعلَبِيُّ، والسَّمْعَانِيُّ، والبَغَوِيُّ، والزَّمخشَرِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابن جُزَيٍّ، وابنُ عاشورٍ، والسَّعديُّ[٢].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلك لِمَا يَلِي:

١ - أنَّهُ ظاهرُ لَفظِ الآيةِ، ولا يَتَرَتَّبُ على القَولِ به معنًى فاسدٌ كما تَرَتَّبَ على غَيرِهِ.

٢ - أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٣ - أنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ كتابِ اللهِ على الأوجُهِ الإعرابيَّةِ اللَّائقَةِ بالسِّياقِ، والمُوافِقَةِ لأدِلَّةِ الشَّرعِ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) **انظر**: تفسير ابن الجوزي: (٧/ ٣١١)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ١١٦).

(٢) **انظر**: مدارج السالكين: (٢/ ٦١)، وتفسير الثعلبي: (٦/ ١٢١)، وتفسير السمعاني: (٥/ ٣٨٠)، وتفسير البغوي: (٤/ ٣٠٠)، وتفسير الزمخشري: (٤/ ٦٩)، والجواب الصحيح: (٢/ ١٨٨)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٤١٦)، وتفسير ابن عاشور: (٢٧/ ٤٢٣)، وتفسير السعدي: (٤/ ١٥٢).

ـ وهذا قول جمهور المفسرين، ومنهم: قتادة(١).

ـ ورجحه ابن القيم، والثعلبي، والسمعاني، والبغوي، والخازن، وابن عطية، وابن جزي، والشنقيطي، والسعدي(٢).

وهذا هو القول الراجح؛ وذلك لما يلي:

١ ـ أنه ظاهر لفظ الآية، ولا يترتب عليه [illegible] كما ترتب على غيره.

٢ ـ أنه قول جمهور المفسرين، ولم أقف له على مخالف.

٣ ـ أنه يجمع شمل كلام الله على الأحاديث الصحيحة المتفقة بالشريعة، والموافقة لأدلة الشرع، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٧/١١٦)، وتفسير أبي حيان: (١٠/٢١١).

(٢) انظر: بدائع التفسير: (٢/١٣)، وتفسير الثعلبي: (٣/١٢١)، وتفسير السمعاني: (٣/٦٢)، والخازن: (٥/٠٨٦)، وتفسير البغوي: (٣/٢٠٠)، وتفسير ابن عطية: (٧/٢٤٣)، وتفسير ابن جزي: (٢/٨٨١)، والشنقيطي: (٧٢/٢٢٣)، وتفسير السعدي: (٥/٢٥١).

سُورَةُ الصَّفِّ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قالَ تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾:

معناهُ: آمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ وجاهِدُوا في سبيلِ اللهِ بأموالِكُم وأنفُسِكُم.

ولذلكَ أُجيبَ بالجَزمِ في قولِهِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ﴾.

ولا يَصِحُّ أن يكونَ جَوابًا للاستفهامِ في قولِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾؛ لأنَّ المغفرةَ وإدخالَ الجَنَّاتِ لا يَتَرَتَّبُ على مُجَرَّدِ الدَّلالةِ.

وهذا من مجازِ التَّشبيهِ؛ شَبَّهَ الطَّلَبَ في تأكيدِهِ بخَبَرِ الصَّادِقِ الَّذي لا بُدَّ من وُقوعِهِ، وإذا شُبِّهَ بالخَبَرِ الماضِي، كانَ آكَدَ.

وكذلكَ الدُّعاءُ والأَمرُ والنَّهيُ بالخَبَرِ الماضِي إذا أُرِيدَ تأكِيدُ ما، عُبِّرَ عنها بالخَبَرِ المُستقبَلِ، فإنْ بالَغْتَ في التَّأكِيدِ، تَجَوَّزْتَ عنها بالخَبَرِ الماضِي»[١].

---

(١) الفوائد: (٣٤).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المَوقِعِ الإعرابيِّ لقولِهِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ مُرَجِّحًا أنَّهُ جاءَ جَوابًا للأمرِ المَدلُولِ عليهِ بلَفظِ الخَبَرِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ قولَهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ مجزومٌ على أنَّهُ جوابُ الاستفهامِ في قولِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ﴾.

- وهذا قَولُ الأخفَشِ، والفَرَّاءِ[1].

- **وقد رُدَّ هذا القَولُ:** بأنَّهُ إنَّما يَصِحُّ على الحَمْلِ على المعنَى، وذلكَ أن يكونَ قولُهُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عَطْفَ بيانٍ على قولِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ كأنَّ التِّجارةَ لم يُدْرَ ما هي؟ فبُيِّنَتْ بالإيمانِ والجهادِ، فهِيَ هما في المعنَى؛ فكأنَّهُ قالَ: هل تؤمِنُونَ باللهِ ورسولِهِ وتُجاهِدُونَ، يَغفِرْ لَكُم.

فإنْ لم نُقَدِّرْ هذا التَّقدِيرَ، لم تَصِحَّ المسألةُ؛ لأنَّ التَّقديرَ يكونُ حِينَئِذٍ: «إنْ دُلِلْتُم يغفِرْ لَكُم»، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّهُ لا يَترَتَّبُ على مُجَرَّدِ دَلالتِهِم على ما يَنفَعُهُم غُفرانُ ذُنوبِهِم، وإنَّما تُغفَرُ ذُنُوبُهُم إذا آمَنُوا وجَاهَدُوا[2].

القَولُ الثَّاني: أنَّ قَولَهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ مجزومٌ على أنَّهُ جوابٌ لِلأمرِ المَدلُولِ عليه بلَفظِ الخَبَرِ؛ فقَولُهُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هذه الجُملةُ مُستأنَفَةٌ مُبيِّنَةٌ لِمَا قَبلَها في قولِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ فهو - جَلَّ وعَلا - بَيَّنَ هذه التِّجارةَ الَّتي دَلَّ علَيها؛ فقالَ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فهذه

---

(١) **انظر:** تفسير ابن جزي: (٢/ ٤٤٣)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ١٥٤).

(٢) **انظر:** تفسير القرطبي: (١٧/ ٨٤)، والمسائل المنثورة: (١٦٣).

الجُملةُ خَبَرٌ في معنَى الأمرِ؛ فكأنَّهُ قالَ: «آمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ وجَاهِدُوا في سبيلِ اللهِ».

وإنَّما جاءَ بصِيغَةِ الخَبَرِ للإيذانِ بوُجوبِ الامتثالِ، فكأنَّهُ قد وَقَعَ فأخبَرَ بوُقوعِهِ.

وقد دَلَّ على هذا التَّوجِيهِ: قِراءةُ ابنِ مَسعودٍ: ﴿آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله﴾ [الصف: ١١] بصِيغَةِ الأمرِ.

ـ وهذا قَولُ المُبَرِّدِ، والزَّجَّاجِ، وابنِ الأنباريِّ(١).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وأبو الحَسَنِ عليٌّ الباقوليُّ، والشَّوكانيُّ، والآلُوسِيُّ(٢).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ ظاهرُ لَفظِ الآيةِ، ولا اعتِراضَ على القَولِ به.

٢ ـ أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٣ ـ أنَّهُ يَجِبُ حَملُ كتابِ اللهِ على الأوجُهِ الإعرابيَّةِ اللَّائقةِ بالسِّياقِ، والمُوافِقَةِ لأدِلَّةِ الشَّرعِ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: تفسير الزمخشري: (٦/١٠٦)، وتفسير القرطبي: (١٧/٨٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/١٦٦)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢/٤٣٦).

(٢) انظر: بدائع الفوائد: (٣/١٩٦)، وكشف المشكلات: (٣٦٣)، وتفسير الشوكاني: (٥/٢١٩)، وتفسير الآلوسي: (٢٨/٨٩).

سُورَةُ التَّحْرِيمِ

❁ قولُ اللهِ ـ جلَّ وعَلَا ـ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ...﴾ [التوبة: ١١١].

أَخبَرَهُم إخبارًا مُؤَكَّدًا بأنَّ ذلكَ البَيعَ الَّذي بايَعُوهُ به هو الفَوزُ العَظِيمُ.

والبَيعُ ههنا بمعنَى: المَبِيعِ الَّذي أَخَذُوهُ بهذا الثَّمَنِ وهو الجَنَّةُ، وقَولُهُ: ﴿بَايَعْتُم بِهِۦ﴾؛ أي: عَاوَضْتُم وثامَنْتُمْ به.

ثم ذَكَرَ سُبحانَهُ أهلَ هذا العَقدِ الَّذي وَقَعَ العَقدُ وتَمَّ لهم دُونَ غَيرِهِم، وهُم:

﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾: ممَّا يَكْرَهُ.

﴿ٱلْعَٰبِدُونَ﴾: له بما يُحِبُّ.

﴿ٱلْحَٰمِدُونَ﴾: له على ما يُحِبُّونَ وما يَكرَهُونَ.

﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]: وفُسِّرَتِ السِّياحَةُ بالصِّيامِ.

وفُسِّرَتْ: بالسَّفَرِ في طَلَبِ العِلمِ.

وفُسِّرَتْ بالجهادِ.

وفُسِّرَتْ: بدَوامِ الطَّاعةِ.

والتَّحقيقُ فيها: أنَّها سياحةُ القَلبِ في ذِكرِ اللهِ ومَحَبَّتِهِ والإنابةِ إلَيهِ، والشَّوقِ إلى لقائِهِ، ويَتَرَتَّبُ عليها كُلُّ ما ذُكِرَ منَ الأفعالِ؛ ولِذَلِكَ وَصَفَ اللهُ سُبحانَهُ نِساءَ النَّبيِّ ﷺ اللَّاتي لو طَلَّقَ أزواجَهُ بَدَّلَهُ بِهِنَّ بِأَنَّهُنَّ ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾، وليسَتْ سياحتُهُنَّ جِهادًا ولا سَفَرًا في طَلَبِ عِلمٍ ولا إدامةَ صِيامٍ، وإنَّما هي سياحةُ قُلوبِهِنَّ في مَحَبَّةِ اللهِ تعالى وخَشيَتِهِ والإنابةِ إلَيهِ وذِكرِهِ.

وتأمَّلْ كيفَ جَعَلَ اللهُ سُبحانَهُ التَّوبةَ والعِبادَةَ قَرِينَتَيْنِ: هذه تَركُ ما يَكرَهُ، وهذه فِعلُ ما يُحِبُّ.

والحَمدَ والسِّياحَةَ قَرِينَتَيْنِ: هذا الثَّناءُ عليهِ بأوصافِ كمالِهِ، وسياحةُ اللِّسانِ في أفضَلِ ذِكرِهِ، وهذه سِياحَةُ القَلبِ في حُبِّهِ وذِكرِهِ وإجلالِهِ.

كما جَعَلَ سُبحانَهُ العبادةَ والسِّياحةَ قَرِينَتَيْنِ في صِفَةِ الأزواجِ: فهذه عِبادَةُ البَدَنِ، وهذه عبادةُ القَلبِ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: هو سِياحَةُ قُلوبِهِنَّ في مَحبَّةِ اللهِ وذِكرِهِ... وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ هو سِياحَةُ قُلوبِهِنَّ في مَحَبَّةِ اللهِ تعالى وخَشيَتِهِ والإنابةِ إلَيهِ وذِكرِهِ.

---

(١) حادي الأرواح: (٥٨).

ويَتَرَتَّبُ عَلَيهَا ما ذُكِرَ من سائرِ الأفعالِ الَّتي فيها طاعَةٌ للهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: ابنُ أبي حاتمٍ(١).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ(٢).

القَـولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾؛ أيْ: مُهاجِرَاتٍ.

ـ وهذا قَولُ زَيدِ بنِ أسلَمَ، وابنِ زَيدٍ(٣).

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾؛ أيْ: مسافراتٍ؛ سواءٌ كانَ السَّفَرُ لهجرةٍ أوِ اعتبارٍ أو اطِّلاعٍ على آثارِ الأُمَمِ البائدةِ... أو غيرِ ذلكَ من أنواعِ السَّفَرِ الَّذي فيه قُربَةٌ وطاعةٌ للهِ ـ جلَّ وعلا ـ.

ـ فالمُرادُ هو المعنَى الحقيقيُّ للسِّياحةِ وهو السَّفَرُ؛ لِعَدَمِ ما يَمنَعُ منه.

ـ وهذا القَولُ: رَجَّحَهُ القاسِمِيُّ، والسَّعديُّ(٤).

القَولُ الرَّابِعُ: المرادُ بِـ: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾؛ أيْ: صَائِمَاتٍ.

وقد دَلَّ على هذا المعنَى: ما جاءَ في الحديثِ المَرفُوعِ: **(سِيَاحَةُ هَذِهِ الأُمَّةِ الصِّيَامُ)**(٥).

وإنَّما سُمِّيَ الصَّائِمُ سَائِحًا؛ لأنَّ السَّائحَ ـ بمعنَى المسافِرِ ـ لا زادَ

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم: (٦/ ١٨٩٠). (٢) حادي الأرواح: (٥٨).

(٣) تفسير الطبري: (٢٣/ ١٠٢).

(٤) انظر: تفسير القاسمي: (٧/ ١٣٩)، وتفسير السعدي: (١/ ٣٩٤).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (١٤/ ٥٠٣) عن أبي هريرة بلفظ: «السائحون هم الصائمون»، وعزاه السيوطي في «الدر» لأبي الشيخ، وابن مردويه، وابن النجار: (٧/ ٥٤٧)، وذكره ابن كثير في تفسيره: (٤/ ١٧١٣)، وقال: «وهذا الموقوف أصح»، وأخرجه الطبري أيضًا: (١٤/ ٥٠٢) عن عبيد بن عمير، قال: سئل النبي ﷺ عن السائحين، فقال: «هم الصائمون»، قال ابن كثير: وهذا مرسل جيد.

معهُ فلا يَزالُ مُمسِكًا إلى أن يَجِدَ ما يَطعَمُهُ، فَشُبِّهَ به الصَّائمُ في إمساكِهِ إلى أن يَجِيءَ وقتُ إفطارِهِ(١).

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ: ابنُ عبَّاسٍ، وابنُ مسعودٍ، وأبو هُريرةَ، وعائشةُ، وقَتادَةُ، والضَّحَّاكُ، وسعيدُ بنُ جُبيرٍ، وعطاءٌ، والحَسَنُ، وعِكرِمَةُ، ومُجاهدٌ، والقُرَظِيُّ، وأبو عبدِ الرَّحمٰنِ السُّلَمِيُّ، وأبو مالكٍ، والنَّخَعِيُّ، والرَّبِيعُ، والسُّدِّيُّ... وغَيرُهُم.

- ورَجَّحَهُ الزَّجَّاجُ، والواحديُّ، وابنُ كثيرٍ(٢).

- **وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلك لِمَا يَلِي:**

١ - أنَّ سِياقَ الآيةِ في وَصفِ نساءِ الرَّسُولِ ﷺ، وأقرَبُ وَصفٍ يَصلُحُ للنِّساءِ في الغالبِ هو: الصَّائماتُ، أمَّا الأوصافُ الأُخرَى؛ كالجهادِ، والسَّفرِ لطَلَبِ العِلمِ، وغيرِ ذلكَ، فغَيرُ شَائِعَةٍ في حقِّ النِّساءِ.

٢ - أنَّهُ القَولُ الثَّابتُ عنِ الصَّحابةِ ﷺ، ولا شَكَّ أنَّ تفسيرَ الصَّحابيِّ مُقَدَّمٌ على تفسيرِ مَن دُونَهُ، وخاصَّةً إذا لم يُنقَلْ عن غيرِهِ منَ الصَّحابةِ ما يُخالِفُهُ.

٣ - أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ منَ الصَّحابةِ فمَن بَعدَهُم.

٤ - أنَّهُ التَّفسِيرُ الشَّرعِيُّ للآيةِ، وأمَّا التَّفاسيرُ الأُخرَى فلُغَوِيَّةٌ؛ وقد تَقَرَّرَ أنَّ الحقيقةَ الشَّرعِيَّةَ للألفاظِ مُقَدَّمَةٌ على الحقيقةِ اللُّغَوِيَّةِ في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ.

ولا شَكَّ أنَّ الصَّحابةَ، وجمهورَ التَّابعِينَ لم يَعدِلُوا عن تفسيرِ لَفظِ السَّائحاتِ بحقيقتِهِ اللُّغويَّةِ - مع أنَّها أقرَبُ لفَهمِ السَّامِعِ - إلى حقيقةٍ

---

(١) تفسير الزمخشري: (٦/ ١٦٠).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج: (٢/ ٤٧٢)، وتفسير الوسيط للواحدي: (٢/ ٥٢٧)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤١٦).

شَرعِيَّةٍ خاصَّةٍ إلَّا لأنَّ هذا المعنَى الشَّرعيَّ هو المعتَمَدُ عندَهُم[1]، والله أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: قواعد الترجيح: (١/٣٠٢، ٢٢٠، ٢٧٥، ٤٠٤)، والحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم: (١٤).

سُورَةُ المُلكِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«والمقصودُ: أَنَّهُ سُبحانَهُ جَعَلَ لنا الأرضَ كالجَمَلِ الذَّلُولِ كَيفَما يُقادُ يَنقادُ.

وحَسُنَ التَّعبيرُ بِـ: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾ عن طُرُقِها وفِجَاجِهَا: لِمَا تَقَدَّمَ من وَصفِها بكَونِها ﴿ذَلُولًا﴾ فالماشِي عليها يَطَأُ على ﴿مَنَاكِبِهَا﴾ وهو: أعلَى شَيءٍ فيها؛ ولهذا فُسِّرَتِ «المناكِبُ»: بالجبالِ كمناكبِ الإنسانِ، وهي أعالِيهِ.

قالُوا: وذلكَ تَنبيهٌ على أنَّ المَشيَ في سُهولِها أيسَرُ.

○ وقالت طائفةٌ: بلِ المناكبُ: الجوانبُ والنَّواحِي؛ ومنه مناكِبُ الإنسانِ لجَوانِبِهِ:

والَّذي يَظهَرُ: أنَّ المُرادَ بِالمناكبِ: الأعالِي.

وهذا الوَجهُ الَّذي يَمشِي عليه الحيوانُ هو: العالي مِنَ الأرضِ دُونَ الوَجهِ المقابِلِ له؛ فإنَّ سَطحَ الكُرَةِ أعلَاها، والمشيَ إنَّما يَقَعُ في سَطحِها.

وحَسُنَ التَّعبيرُ عنه بِـ: «المناكب»؛ لِمَا تَقَدَّمَ من وَصفِهَا بأَنَّها ذَلُولٌ»[1].

---

(١) الفوائد: (٢٠).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾. مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الأعالي... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾: أعالي الأرضِ؛ جبالِها وآكامِها.

ومعنَى الآيةِ: أنِّي سَهَّلْتُ عليكمُ المَشيَ في أعالي الأرضِ وهي أبعَدُ أجزائِها عنِ التَّذلِيلِ، فكيفَ الحالُ في سائرِ أجزائِها، فهِيَ ولا شَكَّ أكثرُ تَذْلِيلًا من ذلكَ.

فالمُرادُ المبالغةُ في الامتنانِ بنِعمَةِ تذليلِ الأرضِ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، والضَّحَّاكِ، وبَشِيرِ بنِ كَعبٍ الأنصاريِّ(١).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاج(٢).

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾: أطرافُ الأرضِ ونواحِيها وطُرُقُها وجوانبُها.

وقد أفادَ هذا المعنَى قولُهُ - تعالى ذِكرُهُ -: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ﴿١٩﴾ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ [نوح: ١٩ - ٢٠].

- وهذا قولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومجاهدٍ، والسُّدِّيِّ، والحَسَنِ، ومُنذرِ بنِ سعيدٍ، والكَلبِيِّ، ومُقاتلٍ(٣).

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ١٢٧)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٦٩).

(٢) انظر: الفوائد: (٢٠)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ١٩٩).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ١٢٨)، وتفسير السمرقندي: (٣/ ٣٨٨)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٥٤)، وتفسير البغوي: (٨/ ١٧٨)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٣٢٢).

- ورَجَّحَهُ الفَرَّاءُ، وأبو عُبَيدَةَ، وابنُ قُتَيْبَةَ، والطَّبَرِيُّ، وابنُ عَطِيَّةَ(١).

- **وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ**؛ لأنَّ أصلَ كلمةِ: «المَنكِبِ» في اللُّغَةِ بمَعنَى: «الجانبِ»؛ ومنهُ: «مناكِبُ الرَّجُلِ» الَّتي هي أطرافُهُ وجوانبُهُ، «والرِّيحُ النَّكْبَاءُ» لأنَّها تأتي من جانبٍ دُونَ جانبٍ، ومنهُ قَولُهُم: «تَنَكَّبَ فُلانٌ»؛ أيْ: جانَبَ(٢).

فالقَولُ الَّذي يُؤَيِّدُهُ تَصرِيفُ الكلمةِ وأصلُ اشتقاقِها مُقَدَّمٌ على غَيرِهِ(٣)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ١٧١)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٦٢)، وتفسير غريب القرآن: (٤٧٥)، وتفسير الطبري: (٢٣/ ١٢٨)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٦٦).

(٢) معاني القرآن للفراء: (٣/ ١٧١).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٥١٣).

سُورَةُ الحَاقَّةِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثُمَّ ذَكَرَ سُبحانَهُ المُقسَمَ عليهِ؛ فقالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

وهذا رَسُولُهُ البَشَرِيُّ محمَّدٌ ﷺ.

وفي إضافتِهِ إلَيهِ باسمِ الرِّسالةِ أَبيَنُ دليلٍ أنَّهُ كلامُ المُرسِلِ؛ فمَن أنكَرَ أن يكونَ اللهُ قد تكَلَّمَ بالقُرآنِ، فقد أنكَرَ حقيقةَ الرِّسالةِ.

ولو كانت إضافتُهُ إلَيهِ إضافةَ إنشاءٍ وابتِدَاءٍ، لم يَكُنْ رَسُولًا.

ولناقَضَ ذلكَ إضافتَهُ إلى رسولِهِ المَلَكِيِّ في سورةِ التَّكوِيرِ»[(١)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأَوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ جِبرِيلُ.

ـ وهذا قَولُ مُقاتِلٍ، والكَلبِيِّ، والحَسَنِ، وابنِ قُتَيْبَةَ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١١٠).

ـ ودليلُ هذا القَولِ:

أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ ـ في آيةٍ أُخرَى ـ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢٠]:

فالرَّسُولُ الكريمُ هو جِبرِيلُ؛ إذ هو الرَّسولُ عنِ اللهِ إلى الرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ(١).

فالمَقصُودُ من سِياقِ الآياتِ إثباتُ حقيقةِ المُنْزَلِ وأنَّهُ مِنَ اللهِ ﷻ؛ فإنَّهُ تَذكِرَةٌ لهؤلاءِ وحَسرَةٌ لمُقابِلِيهِم، وهو في نفسِهِ صِدقٌ ويَقِينٌ لا يَحُومُ حَولَهُ شَكٌّ كما يَدُلُّ عليه ما بَعدَهُ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ ـ ٤٢].

فكأنَّهُ قيلَ: «إنَّ هذا القُرآنَ لَقَوْلُ جِبرِيلَ الرَّسُولِ الكريمِ، وما هو مِن تِلقاءِ محمَّدٍ ﷺ كما تَزعُمُونَ وتَدَّعُونَ أنَّهُ شاعرٌ وكاهنٌ».

فيكونُ بذَلِكَ قد نَفَى عنِ الرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ الشِّعرَ والكِهانَةَ على سبيلِ الإدماجِ(٢).

القَولُ الثَّاني: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم أبو العاليةِ، والكَلبِيُّ، وابنُ قُتَيبَةَ(٣).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والواحديُّ، والرَّازيُّ، وابنُ تَيمِيَّةَ، والآلُوسِيُّ، وابنُ عاشورٍ(٤).

---

(١) **انظر**: تفسير القرطبي: (١٧/ ٢٦٣)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٢٦٤).

(٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٥٣).

(٣) **انظر**: تفسير السمرقندي: (٣/ ٤٠٠)، وتفسير القرطبي: (١٧/ ٢٦٣).

(٤) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (١١٠)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ١٠٩)، ومجموع الفتاوى: (٥/ ٥٠)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ١١٦)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ٥٣)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ١٤١).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلك لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّ واقعَ الحالِ والسِّياقَ دالٌّ على ذلكَ، فإنَّهُ ـ جَلَّ وَعَلا ـ لمَّا قالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ قال بعدَهُ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ ـ ٤٢]؛ فنَفَى عنه الوَصفَ بـ: «الشَّاعِرِ والكاهِنِ» والقَومُ المشركُونَ ما كانوا يَصِفُونَ جبريلَ بالشَّاعِرِ والكاهنِ، بل كانُوا يَصِفُونَ بهما الرَّسُولَ محمَّدًا ﷺ[١].

٢ ـ أنَّ العَطفَ بقَولِهِ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] يقتَضِي أنَّ المُرادَ بالرَّسُولِ الكريمِ الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ.

لأنَّهُ المُتَّهَمُ منَ المشركِينَ بالتَّقَوُّلِ على اللهِ الكَذِبَ؛ لِكَونِهِ المُبَلِّغَ لهم، دُونَ جِبرِيلَ؛ حيثُ لم يَتَّهِمْهُ المشركونَ بذلكَ، لعَدَمِ ارتباطِهِم به[٢].

٣ ـ أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ[٣]، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) تفسير الرازي: (٢٩/١١٦).
(٢) تفسير ابن عاشور: (٢٩/١٤١).
(٣) قواعد الترجيح: (١/٢٨٨).

سُورَةُ المُدَّثِّر

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر: ١ ـ ٥]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«قالَ تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾:

قالَ قتادة، ومجاهدٌ: نَفسَكَ فَطَهِّرْ مِنَ الذَّنبِ، فكَنَّى عنِ النَّفْسِ بالثَّوْبِ[١].

وهذا قَولُ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ، والضَّحَّاكِ، والشَّعبيِّ، والزُّهرِيِّ[٢]، والمحَقِّقِينَ من أهلِ التَّفسِيرِ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: «لا تَلْبَسْهَا على مَعصِيَةٍ ولا غَدْرٍ»[٣].

ثمَّ قالَ: أَمَا سَمِعْتَ قَولَ غَيْلَانَ بنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ[٤]:

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/ ٤٠٧)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٢٧).

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري المدني، حَدَّثَ عن جماعة من الصحابة، قال الليث: «ما رأيت عالمًا قط أجمع من الزهري»، ومناقبه وأخباره كثيرة جدًا، توفي سنة: (١٢٤هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٨١)، وسير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٢٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/ ٤٠٥)، وابن عبد البر في التمهيد: (٢٢/ ٢٣٦).

(٤) هو: غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي، أسلم بعد فتح الطائف، روى حديثه عبد الله بن عمر، وكان أحد وجوه ثقيف، ومقدميهم، وهو ممن وفد على كسرى، وكان شاعرًا محسنًا، توفي في آخر خلافة عمر ﷺ سنة: (٢٣هـ)، الإصابة: (٦٩٢٩)، والاستيعاب: (٣/ ٨١).

وَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ لا ثَوْبَ غَادِرٍ لَبِسْتُ وَلَا مِنْ غَدْرَةٍ أَتَقَنَّعُ[(١)]

والعَرَبُ تَقُولُ - في وَصفِ الرَّجُلِ بالصِّدقِ والوَفاءِ -: طَاهِرُ الثِّيابِ، وتقولُ للغادِرِ والفاجِرِ: دَنِسُ الثِّيابِ.

وقالَ أُبَيُّ بنُ كَعبٍ: «لَا تَلْبَسْهَا عَلَى الغَدْرِ وَالظُّلْمِ وَالإِثْمِ، وَلَكِنِ الْبَسْهَا وَأَنْتَ بَرٌّ طَاهِرٌ»[(٢)].

وقالَ الضَّحَّاكُ: «عَمَلَكَ فَأَصْلِحْ»[(٣)].

قالَ السُّدِّيُّ: «يُقالُ للرَّجُلِ - إِذَا كَانَ صالحًا -: إِنَّهُ لَطَاهِرُ الثِّيَابِ، وَإِذَا كَانَ فَاجِرًا: إِنَّهُ لَخَبِيثُ الثِّيابِ»[(٤)].

وقالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: «وَقَلْبَكَ وَنِيَّتَكَ فَطَهِّرْ»[(٥)].

وقالَ الحَسَنُ، والقُرَظِيُّ[(٦)]: «وَخُلُقَكَ فَحَسِّنْ»[(٧)].

وقالَ ابنُ سِيرِينَ[(٨)]، وابنُ زَيدٍ[(٩)]: «أَمَرَ بِتَطهِيرِ الثِّيابِ مِنَ

---

(١) انظر: ديوانه: (٥٧)، وتهذيب اللغة: مادة: (طهر): (٢/ ٢٩٦)، وأساس البلاغة: مادة: (خزي): (١/ ١١٣)، والأغاني: (٤/ ٣٢٥).

(٢) ذكره البغوي في تفسيره: (٨/ ٢٦٤).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/ ٤٠٧).

(٤) ذكره البغوي في تفسيره: (٨/ ٢٦٥).

(٥) عزاه السيوطي في الدر لابن أبي شيبة وابن المنذر: (١٥/ ٦٥).

(٦) هو: محمد بن كعب بن سُليم، أبو حمزة، القُرَظي المدني، كان من أئمة التفسير، توفي سنة: (١٠٨هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٦٥).

(٧) عزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٥/ ٦٦).

(٨) هو: محمد بن سيرين، أبو بكر، مولى أنس بن مالك ﷺ كان إمامًا غزير العلم، ثبتًا، علّامة في التعبير، رأسًا في الورع، رأى ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ، توفي سنة: (١١٠هـ). طبقات علماء الحديث: (١/ ١٥١)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٦٠٦).

(٩) هو: عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العُمَري المدني، كان صاحب قرآن وتفسير، وهو ضعيف في الحديث، جمع تفسيرًا في مجلد، وكتابًا في الناسخ والمنسوخ، توفي سنة: (١٨٢هـ). سير أعلام النبلاء: (٨/ ٣٤٩).

النَّجاسَاتِ الَّتي لا تَجوزُ الصَّلاةُ مَعَهَا؛ لأنَّ المُشرِكِينَ كَانُوا لا يَتَطَهَّرُونَ ولا يُطَهِّرُونَ ثِيَابَهُم»(١).

وقالَ طاوُوسٌ: «وثِيَابَكَ فَقَصِّرْ؛ لِأَنَّ تَقصِيرَ الثِّيابِ طُهرَةٌ لَهَا»(٢).

والقَولُ الأوَّلُ أَصَحُّ الأقوالِ.

ولا رَيبَ أنَّ تَطهيرَها منَ النَّجاساتِ وتَقصِيرَها من جُملةِ التَّطهِيرِ المَأمُورِ به؛ إذ به تمامُ إصلاحِ الأعمالِ والأخلاقِ؛ لأنَّ نجاسةَ الظَّاهِرِ تُورِثُ نجاسةَ البَاطِنِ، ولِذَلِكَ أُمِرَ القائمُ بينَ يَدَي اللهِ ﷻ بإزالتِهَا والبُعدِ عنها»(٣).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾، مختارًا أنَّ المرادَ به: ونَفْسَكَ فطَهِّرْ منَ الذُّنُوبِ... **وإليك بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

أ ـ المرادُ: المعنَى الحقيقيُّ وهو: تَطهِيرُ الثِّيابِ المَلبُوسَةِ.

وتحتَ هذا المعنَى: قولانِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ **أيْ**: وثِيابَكَ فَقَصِّرْ.

ـ وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وطاوُوسٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ(٤).

فالآيةُ أَمرٌ بتَقصِيرِ الثِّيابِ، ومُخالَفَةِ المُشرِكِينَ في تَطوِيلِهِمُ الثِّيابَ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/٤٠٩)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٥/٦٧).

(٢) ذكره ابن الجوزي في تفسيره: (٨/٤٠١).

(٣) مدارج السالكين: (٢/٢٠).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/١٨٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/٢٤٥)، وتفسير السمرقندي: (٣/٤٢٠)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/٤٠١)، وتفسير النيسابوري: (٦/٣٨٦).

وجَرِّهِمُ الذُّيُولَ خُيَلاءَ، وذلكَ ما لا يُؤمَنُ معهُ إصابةُ النَّجاساتِ.

ولأنَّ تَطوِيلَهَا إنَّما يُفعَلُ للخُيَلاءِ والكِبرِ، وهو أمرٌ مَنهِيٌّ عنهُ[1].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ أيْ: وثِيَابَكَ ومَلابِسَكَ فطَهِّرْهَا مِنَ النَّجاساتِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ سِيرِينَ، وابنِ زَيدٍ، والشَّافعيِّ[2].

ـ واختارَهُ: الجَصَّاصُ، وابنُ الأَثِيرِ، وأبو حَيَّانَ، والشَّوكانيُّ[3].

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ أنَّهُ المعنَى المناسِبُ لسِياقِ الآياتِ، فإنَّهُ لَـمَّا قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾؛ فأمَرَهُ بالصَّلاةِ، أمَرَهُ بعدَ ذلكَ بالتَّطهُّرِ لها؛ لأنَّهُ شَرطٌ لصِحَّتِهَا؛ فقالَ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[4].

٢ ـ أنَّ سِياقَ الآياتِ يَشهَدُ لِصِحَّةِ هذا القَولِ؛ حيثُ قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾، فاشتَمَلَتْ هذه الآياتُ على أمرَينِ:

أ ـ طهارةِ الثَّوبِ. ب ـ هَجرِ الرِّجزِ.

ومن معاني الرِّجزِ: المعاصِي.

فيَكُونُ حَمْلُ طهارةِ الثَّوبِ على حقيقتِهِ، وحَمْلُ الرِّجزِ على حقيقتِهِ لمعنًى جديدٍ أولَى من جَعْلِ المعنَى مُكَرَّرًا، فيَكُونُ قولُهُ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ وقولُهُ: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ بمعنًى واحدٍ[5].

---

(١) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٥٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٤٠٩)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٥٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٧٠٤)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٢٠٧)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٢٥)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٢١).

(٤) تفسير ابن عاشور: (٢٨/ ٢٩٧).

(٥) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٥٠٥).

٣ ـ أنَّ هاتَينِ الآيتَينِ جاءَ نَظِيرُهُما وبأصرَحَ منهما في قولِهِ تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأنفال: ١١].

٤ ـ أنَّ الأصلَ في المعنَى أن يُحمَلَ اللَّفظُ على ظاهرِهِ في اللُّغَةِ، والظَّاهرُ من لَفظِ الثِّيابِ هو ما يُلبَسُ منَ الملابِسِ، وتَطهِيرُها بأنْ تُصَانَ عنِ النَّجاسةِ، وتَجَنُّبُهَا بتَقصِيرِهَا، وتَبعِيدِهَا منها، وبأنْ تُماطَ منها النَّجاسةُ إذا أصابَتْهَا.

ومَن تأوَّلَهُ بخِلافِ ذلكَ، فهو مجازٌ لا يَجُوزُ صَرفُ الكلامِ إلَيهِ إلا بدَلِيلٍ؛ لأنَّهُ عُدُولٌ عن ظاهرِ اللَّفظِ، ولا دليلَ على ذلكَ[1].

فالآيةُ أمرٌ للرَّسُولِ ﷺ بتَنظِيفِ ثيابِهِ وملابِسِهِ، وإزالةِ ما يكونُ فيها من وَسَخٍ وغَيرِهِ من كُلِّ ما يُستَقْذَرُ، فإنَّهُ مُنَفِّرٌ لا يَلِيقُ بمَقامِ النُّبُوَّةِ.

ويَستَلزِمُ هذا بالأولَى: الأمرَ بتَنظِيفِ البَدَنِ من ذلك، ولذا كانَ رسولُ اللهِ ﷺ أنظفَ النَّاسِ ثوبًا وبَدَنًا.

ويَستَلزِمُ ذلكَ بالأولَى أيضًا: الأمرَ بالتَّنَزُّهِ عن كُلِّ مُنَفِّرٍ قَولِيٍّ وفِعلِيٍّ كالفُحشِ والفَظَاظَةِ والغِلظَةِ... إلى غيرِ ذلكَ، فيكونُ أمْرًا بطَهارةِ النَّفسِ وحُسنِ الخُلُقِ والعَمَلِ[2].

واعتُرِضَ على هذا القَولِ بما يَلي:

١ ـ أنَّ هذه الآيةَ في سورةِ المُدَّثِّرِ، وهي أوَّلُ ما أُنزِلَ منَ القُرآنِ بعدَ أوَّلِ سُورةِ ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، ولعَلَّ الصَّلاةَ لم تكن فُرِضَتْ حِينَئِذٍ، فَضْلًا عنِ الطَّهارةِ الَّتي هي من توابِعِها.

٢ ـ أنَّ هذه الطَّهارةَ من فُروعِ الشَّريعةِ وتَتِمَّاتِهَا، فلا تُفرَضُ إلَّا بعدَ استقرارِ الأُصولِ والقَواعِدِ كسَائِرِ فُروعِ الشَّريعةِ، ثمَّ إنَّ الاهتمامَ في

---

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٧٠٤)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٢٠٧).

(٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١١٨).

أوَّلِ الأمرِ بجُمَلِ الشَّرائعِ، وكُلِّيَّاتِهَا دُونَ تَفاصِيلِها وجُزئِيَّاتِهَا، وهو المعروفُ من طريقةِ القُرآنِ.

٣ ـ أنَّ ثيابَ النَّبيِّ ﷺ لم تَعرِضْ لها نجاسةٌ، إلَّا أن تكونَ في الأحيانِ، فتَخصِيصُها بالذِّكرِ دُونَ طَهارةِ البَدَنِ وغَيرِهِ مع قِلَّةِ الحاجةِ ـ: في غايةِ البُعدِ[(١)].

ب ـ **المُرادُ: المعنَى المَجازِيُّ** وهو: تَطهِيرُ النَّفْسِ والعَمَلِ.

وتحتَ هذا المعنَى: خَمسَةُ أقوالٍ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ أيْ: وقَلبَكَ ونِيَّتَكَ فَطَهِّرْ.

ـ وهذا قَولُ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

فالثَّوبُ يأتي بمعنَى القَلبِ؛ ومن ذلكَ قَولُ امرِئِ القَيسِ:

فَإِنْ يَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ[(٢)]

أيْ: فَسُلِّي قَلبِي من قَلبِكِ، تَنْسُلْ[(٣)].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ أيْ: وخُلُقَكَ فَحَسِّنْ.

ـ فهذا قَولُ: الحَسَنِ، والقُرَظِيِّ[(٤)].

فالثَّوبُ يأتي بمعنَى: الخُلُقِ؛ ومن ذلكَ قَولُ الشَّاعِرِ:

وَيَحْيَى لَا يُلَامُ بِسُوءِ خُلْقٍ وَيَحْيَى طَاهِرُ الأَثْوَابِ حُرُّ

أيْ: حَسَنُ الأخلاقِ حُرٌّ[(٥)].

---

(١) شرح العمدة: كتاب الصلاة. لابن تَيْمِيَّةَ: (٤٠٤).

(٢) انظر: ديوانه: (١٦٩)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: (١/١١٨)، والمعاني الكبير، باب: ثياب الملوك وغيرهم: (١/١١٥).

(٣) تفسير ابن الجوزي: (٨/٤٠١).

(٤) تفسير ابن الجوزي: (٨/٤٠١).

(٥) تفسير القرطبي: (١٩/٦٤)، ولم أقف على قائله.

- والسَّبَبُ في حُسنِ الكِنايةِ عن حُسنِ الخُلُقِ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾:

١ - أنَّ الثَّوبَ كالشَّيءِ المُلازِمِ للإنسانِ، فلِهَذا السَّبَبِ جَعَلُوا الثَّوبَ كِنايَةً عنِ الإنسانِ؛ يُقالُ: «المَجدُ في ثَوبِهِ، والعِفَّةُ في إزارِهِ».

٢ - أنَّ الغالِبَ أنَّ مَن طَهُرَ باطِنُهُ، فإنَّهُ يَطهُرُ ظاهِرُهُ(١).

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ **أيْ**: ودِينَكَ **فَطَهِّرْ**.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومالكِ بنِ أنَسٍ.

واستَدَلُّوا على أنَّ الثَّوبَ يأتي بمعنَى الدِّينِ: بما رواهُ أبو سعيدٍ الخُدريُّ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: (**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّه**)، قالوا: فما أَوَّلْتَ ذلكَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: (**الدِّينُ**)(٢).

القَولُ الرَّابعُ: المُرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ **أيْ**: وعَمَلَكَ **فأَصلِحْ**.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومجاهِدٍ، وأبي رَزِينٍ، والضَّحَّاكِ، والسُّدِّيِّ، وابنِ زَيدٍ، وأبي رَوقٍ(٣).

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ - في آية أُخرَى -: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ **أيِ**: العَمَلُ الصَّالِحُ(٤).

٢ - أنَّهُ جاءَ في الحديثِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قالَ: (**يُحْشَرُ المَرْءُ**

---

(١) تفسير الرازي: (٢٩/ ١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان: (ح٢٢)، (١/ ٣٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر ﷺ: (ح٤٤٠٣)، (١٢/ ١١٠).

(٣) **انظر**: تفسير البغوي: (٨/ ٢٦٥)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٦٢).

(٤) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٣/ ٤٠٥)، وتفسير ابن كثير: (٨/ ٤٠١).

فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ مَاتَ فِيهِمَا)[١]. يعني: عَمَلَهُ الصَّالحَ والطَّالِحَ[٢].

٣ ـ أنَّ العَرَبَ تقولُ للرَّجُلِ إذا كان خَبِيثَ العَمَلِ: «فُلانٌ خَبِيثُ الثِّيابِ» وإذا كانَ حَسَنَ العَمَلِ تقولُ: «فُلَانٌ طَاهِرُ الثِّيَابِ»[٣]؛ ومنهُ قَولُ الشَّاعِرِ أبي عُبَيدَةَ:

لَاهُــمَّ إنَّ عَــامِــرَ بْــنَ جَــهْــمِ أَوْذَمَ حَـجًّـا فـي ثِـيَـابٍ دُسْـمِ[٤]

القَولُ الخامسُ: المُرادُ بِـ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾؛ أيْ: وَنَفْسَكَ فطَهِّرْ بالتَّوبَةِ عنِ الذُّنُوبِ والمعاصِي.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ ومنهُمْ: ابنُ عبَّاسٍ، وأُبَيُّ بنُ كَعبٍ، والضَّحَّاكُ، والشَّعبِيُّ، والزُّهرِيُّ، وقَتادةُ، وعِكرِمَةُ، والنَّخَعِيُّ، وعَطاءٌ، وابنُ قُتَيْبَةَ.

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ تَيْمِيَّةَ[٥].

ـ فالعَرَبُ كانت تقولُ: «طَهِّرْ ثِيَابَكَ»؛ أيْ: مِنَ الذَّنبِ.

وتقولُ للرَّجُلِ المُذنِبِ: «دَنِسُ الثِّيابِ»[٦].

ومن ذلكَ قَولُ الشَّاعرِ غَيلانَ بنِ سَلَمَةَ الدِّمَشْقِيِّ:

---

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

(٢) تفسير الماوردي: (٦/ ١٣٦).

(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٦٢).

(٤) يعني: أنه حَجَّ وهو مُتَدَنِّسٌ بالذنوب، وأَوْذَمَ الحَجَّ: أوجبه، وتَدْسِيم الشيء: جَعْلُ الدَّسَم عليه، وثياب دُسْمٌ: وَسِخَةٌ، ويقال للرجل إذا تَدَنَّسَ بمَذَامِّ الأخلاقِ: إنه لَدَسِمُ الثوبِ. انظر: لسان العرب: مادة: (دسم): (١٢/ ١٩٩)، وتهذيب اللغة: مادة: (ذمى): (٥/ ٧٤).

(٥) انظر: مدارج السالكين: (٢/ ٢٠)، وتفسير الطبري: (٢٣/ ٤٠٥)، وتفسير البغوي: (٨/ ٢٦٤)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٠٠)، وتفسير غريب القرآن: (٤٩٥)، وتهذيب مختصر سنن أبي داود: (١/ ١٩٨)، وشرح العمدة: كتاب الصلاة. لابن تَيمِيَّةَ: (٤٠٤).

(٦) تفسير السمرقندي: (٣/ ٤٢٠).

وَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ لا ثَوْبَ غَادِرٍ لَبِسْتُ وَلَا مِنْ غَدْرَةٍ أَتَقَنَّعُ[(١)]

ومنهُ قَولُ الشَّاعِرِ عَنتَرَةَ بنِ شَدَّادٍ:

فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيابَهُ لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ[(٢)]

فالمُرادُ بِقوله: «ثيابَهُ»؛ أيْ: نَفْسَهُ[(٣)].

- فالآيةُ: أمرٌ بتَطهِيرِ النَّفْسِ ممَّا يُستَقْذَرُ منَ الأفعالِ، ويُستَهْجَنُ من العاداتِ[(٤)].

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ منَ السَّلَفِ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٢ - أنَّ حَمْلَ الآيةِ على الطَّهارةِ منَ الرِّجسِ، والإثمِ، والكَذِبِ، والغَدْرِ، والخِيانةِ، والفَواحِشِ -: تكونُ قاعدةً عظيمةً من قواعدِ الشَّريعةِ.

٣ - أنَّ الكنايةَ بطَهارةِ الثِّيابِ عن طهارةِ صاحِبِها منَ الفواحِشِ والكَذِبِ، والخيانةِ ونحوِها -: مَشهُورٌ في لسانِ العَرَبِ، غالِبٌ في عُرْفِهِم؛ نَظْمًا ونَثْرًا، حتَّى صارَ حقيقةً عُرْفِيَّةً، فلا مانِعَ منَ القَولِ بها[(٥)].

٤ - أنَّ الغالِبَ أنَّ مَن طَهَّرَ باطنَهُ ونَقَّاهُ، عُنِيَ بتَطهِيرِ الظَّاهرِ وتَنْقِيَتِهِ، وأَبَى إلَّا اجتنابَ الخُبثِ، وإيثارَ الطُّهرِ في كُلِّ شَيءٍ[(٦)]، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) **انظر**: ديوانه: (٥٧)، وتهذيب اللغة: مادة: (طهر): (٢/ ٢٩٦).

(٢) **انظر**: ديوانه: (١٥٠)، والمحكم والمحيط الأعظم: مادة: (طهر): (٢/ ١٧٣)، ولسان العرب: مادة: (طهر): (٤/ ٥٠٤).

(٣) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٣/ ٤٠٥)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٠٠).

(٤) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٥٢).

(٥) شرح العمدة: كتاب الصلاة. لابن تَيْمِيَّةَ: (٤٠٤).

(٦) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٥٢).

سُورَةُ القِيَامَةِ

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]:

▪ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فإنْ قِيلَ: فقد قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾؛ أيْ: نَجعَلُهُ كَخُفِّ البَعِيرِ.

قِيلَ: هذه أيضًا فيها قَولَانِ:

أحدُهُما: هذا.

والثَّاني ـ وهو الأرجَحُ ـ: أنَّ تَسوِيَةَ بَنانِهِ إعادَتُها كما كانت، بعدَما فَرَّقَهَا البِلَى في التُّرابِ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾.

مختارًا أنَّ المُرادَ به: إعادةُ بَنانِهِ في الآخرةِ إلى الحالةِ الَّتي كان عليها في الدُّنيا.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾؛ أيْ: نَجعَلَ أصابعَهُ في

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٦٥).

الدُّنيا مُستَوِيَةً مُلتَصِقَةً شَيْئًا واحِدًا؛ كخُفِّ البَعِيرِ وحافِرِ الحِمارِ؛ فلا يَتَمَكَّنَ بها من القَبضِ والبَسطِ والأعمالِ اللَّطِيفَةِ؛ كالكتابةِ والخِياطةِ... وغَيرِهَا[١].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكرِمةَ، والحَسَنِ، ومُجاهِدٍ، وقَتادةَ، والضَّحَّاكِ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ[٢].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بقَولِهِ: ﴿نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾؛ **أيْ**: نَجمَعَ ما صَغُرَ من عظامِهِ وهي عِظامُ الأصابعِ ونُؤَلِّفَ بينَهَا، وذلكَ في الآخرةِ بعدَ أن تَفَرَّقَتْ وكانت تُرابًا بعدَ المَوتِ في الدُّنيا.

- وهذا قَولُ جريرِ بنِ عبدِ العزيزِ، والزَّجَّاجِ، وابنِ قُتَيْبَةَ[٣].

- واختاره ابنُ القَيِّمِ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والقُرطُبِيُّ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ كثيرٍ، وابنُ عادلٍ، والآلُوسِيُّ، والشَّوكانيُّ[٤].

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفسِّرينَ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٢ - أنَّهُ الأنسَبُ مع رَصفِ الكلامِ وسِياقِهِ؛ فسِياقُ الآياتِ في الرَّدِّ على مُنكِرِي البَعثِ يومَ القيامةِ، وليسَ في الرَّدِّ على مُنكِرِي قُدرةِ اللهِ على

---

(١) تفسير البغوي: (٨/ ٢٨٠)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥١٣).

(٢) تفسير الطبري: (٢٣/ ٤٧١).

(٣) **انظر**: تفسير السمرقندي: (٣/ ٤٢٥)، وتفسير الماوردي: (٦/ ١٥٢)، وتفسير البغوي: (٨/ ٢٨١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٥١)، وتأويل مشكل القرآن: (٣٤٦).

(٤) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٦٥)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٧٢)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٢١٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٩٢)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥١٣)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٤٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٧٨)، وتفسير ابن عادل: (١٩/ ٥٤٧)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٣٨)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٣٣).

الخَلقِ والتَّكوينِ[1]؛ حيثُ قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١ ـ ٤].

وإنَّما خُصَّ البَنَانُ بالذِّكرِ لأنَّهُ ـ تعالى شَأنُهُ ـ إذا قَدَرَ على جَمعِ العظامِ الصِّغارِ وإعادةِ تَكوينِها بعدَ صَيرُورَتِها تُرابًا، كانَ على جَمعِ بَقِيَّةِ الأعضاءِ الكِبارِ أقدَرَ[2]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«يَستَحِيلُ فيها تأويلُ النَّظَرِ بانتظارِ الثَّوابِ؛ فإنَّهُ أضافَ النَّظَرَ إلى الوُجُوهِ الَّتي هي مَحَلُّهُ.

وعَدَّاهُ بحَرفِ ﴿إِلَىٰ﴾ الَّتي إذا اتَّصَلَ بها فِعلُ النَّظَرِ، كانَ من نَظَرِ العَينِ لَيسَ إلَّا.

ووَصَفَ الوُجُوهَ بِالنُّضرَةِ الَّتي لا تَحصُلُ إلَّا مع حُضورِ ما يُتَنَعَّمُ به لا مع التَّنغِيصِ بانتظارِهِ.

ويَستَحِيلُ مع هذا التَّركِيبِ تَأوِيلُ النَّظَرِ بغَيرِ الرُّؤيَةِ.

وإن كانَ النَّظَرُ بمعنَى الانتظارِ قدِ استُعمِلَ في قَولِهِ: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[3] [النمل: ٣٥]».

---

(١) تفسير ابن عطية: (١٦/ ١٧٢).
(٢) تفسير السمعاني: (٦/ ١٠٢).
(٣) الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٣).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الرُّؤيَةُ للهِ - جَلَّ وَعَلَا - يومَ القيامةِ، **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المراد بِـ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ **أيْ:** إلى ثَوابِ رَبِّها مُنتَظِرَةٌ.

على حَذفِ مُضافٍ.

وقد رُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ - أنَّ الحَذفَ خِلافُ الأَصلِ والظَّاهِرِ[(١)].

فظاهرُ الآيةِ صَرِيحٌ في إثباتِ النَّظَرِ بالعَينِ، والقَولُ بخِلافِ هذا الظَّاهِرِ يحتاجُ إلى دليلٍ، ولا دليلَ، بلِ الأدِلَّةُ كُلُّهَا تَدُلُّ على إثباتِ هذا النَّظَرِ[(٢)].

٢ - أنَّ العَرَبَ إذا أرادُوا بلَفظِ «النَّاظِرَةِ»؛ معنَى: «الانتظارِ»، فإنَّهم لا يَصِلُونَهُ بِـ: «إلَى»، ومنهُ قَولُ الشَّاعِرِ امرِئِ القَيسِ[(٣)]:

فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِيَ سَاعَةً ... مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدُبِ[(٤)]

فَالنَّظَرُ الواردُ بمعنَى الانتظارِ كثيرٌ في القُرآنِ، ولكنَّهُ لم يُقرَنِ البَتَّةَ بحَرفِ «إلى» كقَولِهِ تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]،

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٥).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية: (٣/ ٧٢).

(٣) انظر: ديوانه: (٦٢)، والأغاني: (٢/ ٣٧٤)، والحماسة المغربية، باب: النسيب: (١/ ٩٢).

(٤) تفسير السمعاني: (٦/ ١٠٨).

وقولِهِ - جَلَّ ذِكرُهُ -: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فالنَّظَرُ بمعنَى الانتظارِ لا يَتَعَدَّى بِـ: «إلى»؛ بل بنَفسِهِ[١].

٣ - كما أنَّ الانتظارَ لا يُسنَدُ إلى الوَجهِ؛ فلا يُقالُ: وَجهُ خالدٍ مُنتَظِرٌ[٢].

٤ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ - قبلَ هذه الآيةِ -: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ والنَّضارَةُ والطَّلاقةُ والهَشاشَةُ والسُّرُورُ إنَّما تكونُ بالوُصولِ إلى المَطلُوبِ، فأمَّا مع الانتظارِ فلا؛ لأنَّ في الانتظارِ تَنَغُّصًا ومَشَقَّةً؛ فهو لا يَصِحُّ أن يكونَ جَزَاءً منَ اللهِ لأهلِ طاعتِهِ[٣].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ أيْ: إلى رَحمَةِ رَبِّها ناظرةٌ، أو إلى ثوابِهِ أو إلى مُلكِهِ؛ على حَذفِ مُضافٍ مُقَدَّرٍ.

- وهذا قَولُ المعتزلةِ؛ فإنَّهم يَنفُونَ رُؤيَةَ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا - يَومَ القيامةِ[٤].

- واستَدَلُّوا على امتناعِ رُؤيةِ اللهِ بقَولِهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وقد رُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ - أنَّ هذه الآيَةَ في بيانِ حالِهِم في الدُّنيا، والآيةُ الَّتي معنا لبيانِ حالِهِم في الآخِرَةِ.

أو تكونُ الآيةُ دالَّةً على الرُّؤيةِ للهِ، وهُم في رُؤيَتِهِم للهِ لا تُحِيطُ أبصارُهُم به من عَظَمَتِهِ، ونَظَرُهُ سُبحانَهُ يُحِيطُ بهم[٥].

---

(١) تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٢٨). (٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٥).
(٣) تفسير السمعاني: (٦/ ١٠٨).
(٤) انظر: تفسير ابن عطية: (١٦/ ١٧٧)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٢٧٠).
(٥) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٠٧).

٢ ـ أنَّ المُستَدِلَّ بالآيةِ على نَفيِ الرُّؤيةِ، عليهِ أن يُبيِّنَ أنَّ الإدراكَ في لُغةِ العَرَبِ مُرادِفٌ للرُّؤيةِ، وأنَّ كُلَّ مَن رَأى شَيْئًا، يُقالُ في لُغتِهِم: إنَّهُ أدرَكَهُ، وهذا لا سَبيلَ إليهِ، كَيفَ وبَينَ لَفظِ الرُّؤيةِ، ولَفظِ الإدراكِ عُمُومٌ وخُصُوصٌ؛ فقد تَقَعُ رُؤيةٌ بلا إدراكٍ، وقد يَقَعُ إدراكٌ بلا رُؤيةٍ[(١)].

٣ ـ أنَّ نَفيَ الرُّؤيةِ يُشارِكُهُ فيه المَعدُومُ، فلَيسَ هو صِفَةَ مَدحٍ. بخِلافِ كَونِهِ لا يُحاطُ به، ولا يُدرَكُ، فإنَّ هذا يَقتَضِي كَمالًا عَظِيمًا تَعجِزُ معه الأبصارُ عنِ الإحاطةِ[(٢)].

٤ ـ أنَّهُ لو جازَ أن يكونَ النَّظَرُ في الآيةِ من نَظَرِ العَينِ؛ على حَذفِ مُضافٍ؛ أيْ: إلى ثوابِ رَبِّهَا ناظرةٌ، لَجازَ في قولِكَ: «نَظَرْتُ إلى عُمَرَ» أنْ يكونَ بمعنَى: «نَظَرْتُ إلى عَطاءِ عُمَرَ»، ولَـمَّا لم يَجُزْ ذلكَ، عَلِمْنَا أنَّ في هذا نَقضًا لكلامِ العَرَبِ، وتَخليطًا في المعاني[(٣)].

٥ ـ أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ معنَى قولِهِ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ أي: إلى ثوابِ رَبِّهَا ناظرةٌ؛ لأنَّ الثَّوابَ غيرُ اللهِ، وإنَّما قالَ اللهُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا﴾ ولم يَقُلْ: إلى غَيرِ رَبِّهَا ناظرةٌ، والقُرآنُ على ظاهِرِهِ، ولَيسَ لنا أن نُزِيلَهُ عن ظاهرِهِ إلَّا بحُجَّةٍ[(٤)].

القَولُ الثَّالِثُ: المُرادُ بِـ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ أيْ: إلى اللهِ ناظرةٌ بأعيُنِهَا.

وهذا هو القَولُ الحَقُّ المُجمَعُ عليهِ بينَ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ وسَلَفِ هذه الأُمَّةِ، كما هو مُتَّفَقٌ عليهِ بينَ أئِمَّةِ الإسلامِ وهُداةِ الأنامِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عُمَرَ، وابنِ عبَّاسٍ، وعُبادَةَ بنِ الصَّامتِ،

---

(١) منهاج السُّنَّة: (١/ ٢١٦). (٢) الصفدية: (١/ ٩١).
(٣) تفسير ابن عادل: (١٩/ ٥٦٤).
(٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: (٥٩).

وعِكرِمَةَ، والحَسَنِ، وعَطِيَّةَ العَوفِيِّ، وأبِي الصَّهباءِ المَوصِلِيِّ، والزَّجَّاجِ[(١)].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ والطَّبَرِيُّ، والأزهَرِيُّ، والواحديُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، وابنُ الجَوزِيِّ، والقُرطُبِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ كَثِيرٍ، وابنُ عاشورٍ، والقاسِمِيُّ[(٢)].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قَالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، فقَرَنَ - جَلَّ وَعَلَا - لَفظَ: «النَّظَرِ» بِذِكرِ الوُجوهِ، وعَدَّاهُ إلَيهِ بحَرفِ: «إلَى»؛ فوَجَبَ أن يكونَ بمَعنَى: الرُّؤيَةِ والمُعايَنَةِ.

ولا يَصِحُّ أن يَرِدَ بمَعنَى: «الانتظارِ»؛ دَفْعًا للاشتراكِ، فـ: «إلَى» تَصحَبُ نَظَرَ العَينِ لا نَظَرَ الانتظارِ، فالعَرَبُ لا تقولُ: «انتَظَرْتُ إلى خالدٍ»، لكنْ تقولُ: «نَظَرْتُ إلى خالدٍ»[(٣)].

٢ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ - عن جزاءِ الكُفَّارِ -: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فيُستفادُ من دَلالةِ هذه الآيةِ على أنَّ الكُفَّارَ مَحجُوبُونَ عن رُؤيَةِ رَبِّهِم، الدَّلالةُ على أنَّ المُؤمِنِينَ يَرونَ رَبَّهُم - جَلَّ وعَلَا[(٤)] -.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٠٧)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٥٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة: (١/ ١٩٣)، وتفسير الطبري: (٢٣/ ٥٠٧)، وتهذيب اللغة: (٤/ ٣٧١)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٣٧٥)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٧٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٢٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٠٥)، ومنهاج السُّنَّة: (١/ ٢١٦)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥١٤)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٥٠)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٧٩)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ٣٥٣)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٢٢٢).

(٣) انظر: تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٢٨)، وتفسير ابن عادل: (١٩/ ٥٦٤)، وشرح العقيدة الطحاوية: (١٤٦).

(٤) تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٠).

٣ ـ أنَّهُ قد ثَبَتَتْ رُؤيَةُ المؤمِنِينَ للهِ ﷻ في الدَّارِ الآخرةِ في الأحاديثِ الصِّحاحِ من طُرُقٍ مُتواترةٍ عندَ أئمَّةِ الحديثِ لا يُمكِنُ دفعُها ولا مَنعُها؛ ومنها:

عن أبي هُريرةَ ﷺ: أنَّ نَاسًا قالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟!)** قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **(هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟)** قَالُوا: لا يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: **(فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ)**[1].

وعن صُهَيبٍ ﷺ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: **(ثُمَّ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ، وَتُنْجِنَا مِنَ النَّارِ؟! قَالَ: فَيُكْشَفُ الحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ)**[2].

فثَبَتَ بما تَقَدَّمَ: رُؤيةُ المؤمِنِينَ للهِ ـ جَلَّ وعلا ـ بالأعيُنِ يَومَ القيامةِ، وهي رُؤيةٌ حقيقيَّةٌ لا مجازَ فيها أو تأويلَ[3]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾: (ح٦٨٨٥)، (٢٢/ ٤٤٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية: (ح٢٦٧)، (١/ ٤٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم: (ح٢٦٦)، (١/ ٤٢٣)، والترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة يونس: (ح٣٠٣٠)، (١٠/ ٣٧٢)، وابن ماجه في سننه: المقدمة، باب: فيما أنكرت الجهمية: (ح١٨٣)، (١/ ٢١٩).

(٣) حادي الأرواح: (٣٣٦، ٣٨٠).

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴿٢٧﴾ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦ ـ ٣٠]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«فما أجمَعَ هذه السُّورةَ لمعانِي الجَمعِ والضَّمِّ! وقدِ افتُتِحَت بالقَسَمِ: ﴿بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الَّذي يَجمَعُ اللهُ فيه بينَ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ.

وَ: ﴿بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ الَّتي اجتَمَعَ فيها هُمُومُها وغُمُومُها، وإرادَتُها واعتقاداتُها، وتَضَمَّنَتْ ذِكرَ المَبدَأِ والمَعادِ، والقِيامةِ الصُّغرَى، والكُبرَى، وأحوالَ النَّاسِ في المعادِ، وانقسامَ وُجوهِهِم إلى ناظرةٍ مُنَعَّمَةٍ، وباسِرَةٍ مُعَذَّبَةٍ.

وتَضَمَّنَتْ وَصفَ الرُّوحِ بأنَّها جِسمٌ يَنتَقِلُ من مكانٍ إلى مكانٍ، فتُجمَعُ من تفاريقِ البَدَنِ حتَّى تَبلُغَ التَّراقِيَ، ويقولُ الحاضِرُونَ: ﴿مَنْ ۜ رَاقٍ﴾:

○ أيْ: مَن يَرقِي من هذه العِلَّةِ الَّتي أعيَتْ على الحاضِرِينَ؟

أيِ: الْتَمِسُوا له مَن يَرقِيهِ، والرُّقيَةُ آخِرُ الطِّبِّ.

○ وقِيلَ: مَن يَرقَى بها ويَصعَدُ، أمَلائِكَةُ الرَّحمةِ أم مَلائِكَةُ العَذابِ؟

فعَلَى الأوَّلِ: تكونُ مِن: «رَقَى يَرقِي»؛ كَـ: «رَمَى يَرمِي».

وعلى الثَّاني: من «رَقِيَ يَرْقَى»؛ كَـ: «شَقِيَ يَشْقَى».

ومَصدَرُهُ الرُّقاءُ، ومَصدَرُ الأوَّلِ الرُّقْيَةُ.

والقَولُ الأوَّلُ أظهَرُ لِوُجُوهٍ:

○ أحَدُها: أنَّهُ ليسَ كُلُّ مَيِّتٍ يَقُولُ حاضِرُوهُ: مَن يَرقَى برُوحِهِ، وهذا إنَّما يقُولُهُ مَن يُؤمِنُ برُقِيِّ الملائكةِ برُوحِ المَيِّتِ وأنَّهُم ملائكةُ

رَحمةٍ، وملائكةُ عذابٍ، بخِلافِ الْتِمَاسِ الرُّقيَةِ وهي الدُّعاءُ، فإنَّهُ قَلَّما يَخلُو منه المُحتَضَرُ.

○ **الثَّاني**: أنَّ الرُّوحَ إنَّما يَرقَى بها المَلَكُ بعدَ مُفارَقَتِهَا، وحِينَئِذٍ يُقالُ: مَن يَرقَى بها، وأمَّا قبلَ المُفارَقَةِ فطَلَبُ الرُّقيَةِ للمَرِيضِ منَ الحاضِرِينَ أنسَبُ من طَلَبِ عِلمِ مَن يَرقَى بها إلى اللهِ.

○ **الثَّالثُ**: أنَّ فاعِلَ الرُّقيَةِ يُمكِنُ العِلمُ به، فيَحسُنُ السُّؤالُ عنهُ ويُفِيدُ السَّامِعَ، وأمَّا الرَّاقِي إلى اللهِ، فلا يُمكِنُ العِلمُ بتَعيِينِهِ حتَّى يُسأَلَ عنهُ.

وَ: ﴿مَنۡ﴾ إنَّما يُسأَلُ بها عن تَعيِينِ ما يُمكِنُ السَّائلَ أن يَصِلَ إلى العِلمِ بتَعيِينِهِ.

○ **الرَّابعُ**: أنَّ مِثلَ هذا السُّؤالِ إنَّما يُرادُ به: تَحضِيضٌ، وإثارةُ اهتمامٍ إلى فِعلٍ يَقَعُ بَعدُ؛ نحوُ قولِهِ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

أو يُرادُ به إنكارُ فِعلٍ ما يُذكَرُ بعدَها؛ كقولِهِ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وفِعلُ الرَّاقِي إلى اللهِ لا يَحسُنُ فيه واحدٌ منَ الأمرَينِ هنا.

بخِلافِ فاعلِ الرُّقيَةِ؛ فإنَّهُ يَحسُنُ فيه الأوَّلُ.

○ **الخامسُ**: أنَّ هذا خَرَجَ على عادةِ العَرَبِ وغَيرِهِم في طَلَبِ الرُّقيَةِ لمَنْ وَصَلَ إلى مِثلِ تِلكَ الحالِ، فحَكَى اللهُ سُبحانَهُ ما جَرَتْ عادَتُهُم بقَولِهِ.

وحُذِفَ فاعلُ القَولِ لأنَّهُ لَيسَ الغَرَضُ مُتَعَلِّقًا بالقائِلِ؛ بل بالقَولِ، ولم تَجرِ عادةُ المخاطَبِينَ بأن يَقُولُوا: مَن يَرقَى برُوحِهِ.

فكانَ حَملُ الكلامِ على ما أُلِفَ وَجَرَتِ العادةُ بقَولِهِ أولَى، إذ هو تَذكِيرٌ لهم بما يُشاهِدُونَهُ ويَسمَعُونَهُ.

○ السَّادسُ: أنَّهُ لو أُرِيدَ هذا المعنَى، لَكَانَ وَجهُ الكلامِ أن يُقالَ: مَنِ الرَّاقِي؟ ولا وَجهَ للكَلامِ غَيرُ ذلكَ؛ كما يُقالُ: مَنِ القائلُ مِنكُما كَذا وكَذَا؟ وفِي الحديثِ: (**مَنِ القَائِلُ كَلِمَةَ كَذا؟**)[1].

○ السَّابعُ: أنَّ كلمةَ: ﴿مَنْ﴾ إنَّما يُسأَلُ بها عنِ التَّعيِينِ؛ كما يَقُولُ: منْ فَعَلَ كَذا؟ ومَن ذَا الَّذِي قَالَهُ؟ فيُعلَمُ أنَّ فاعِلًا وقَائِلًا فَعَلَ وقالَ، ولا يُعلَمُ تَعيِينُهُ؛ فيُسأَلُ عن تَعيِينِهِ بِـ: «مَنْ» تارَةً، وَبِـ: «أيٍّ» تارَةً.

وهم لم يَسأَلُوا عن تَعيِينِ المَلَكِ الرَّاقِي بالرُّوحِ إلى اللهِ.

فإنْ قِيلَ: بل عَلِمُوا أنَّ مَلَكَ الرَّحمَةِ والعذابِ صاعِدٌ برُوحِهِ، ولم يَعلَمُوا تَعيِينَهُ، فيُسأَلُ عن تَعيِينِ أحدِهِما:

قِيلَ: هم يَعلَمُونَ أنَّ تَعيِينَهُ غَيرُ مُمكِنٍ، فكَيفَ يَسأَلُونَ عن تَعيِينِ ما لا سَبِيلَ للسَّامعِ إلى تَعيِينِهِ، ولا إلى العِلمِ به.

○ الثَّامِنُ: أنَّ الآيةَ إنَّما سِيقَتْ لبيانِ يَأسِهِ من نفسِهِ ويَأسِ الحاضِرِينَ معه، وتَحَقُّقِ أسبابِ المَوتِ، وأنَّهُ قد حُضِرَ، ولم يَبْقَ شَيءٌ يَنجَعُ فيه، ولا مَخلَصَ منه، بل هو قد ظَنَّ أنه مُفارِقٌ لا مَحالَةَ.

فالحاضِرُونَ قد عَلِمُوا أنَّهُ لم يَبْقَ لأسبابِ الحياةِ المعتادةِ تَأثِيرٌ في بقائِهِ، فطَلَبُوا أسبابًا خارجةً عنِ المقدورِ تُستَجْلَبُ بالرُّقَى والدَّعَواتِ، فقَالُوا ﴿مَنْ رَاقٍ﴾؛ أيْ: مَن يَرقِي هذا العليلَ من أسبابِ الهَلاكِ.

والرُّقيَةُ عِندَهُم كانت مُستَعمَلَةً حيثُ لا يُجدِي الدَّواءُ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة: (ح٩٤٣)، (٣/ ٢٦٧)، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء: (ح٦٥٧)، (٢/ ٤٢٥)، والترمذي في سننه: كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب: دعاء أم سلمة: (ح٣٥١٦)، (١٢/ ١٧).

○ التَّاسِعُ: أنَّ مِثلَ هذا إنَّما يُرادُ به النَّفيُ والاستبعادُ، وهو أحدُ التَّقدِيرَينِ في الآيةِ:

أيْ: لا أَحَدَ يَرقِي من هذه العِلَّةِ بعدَما وَصَلَ صاحبُها إلى هذه الحالِ.

فهو استبعادٌ لنَفيِ الرُّقيةِ، لا طَلَبٌ لوُجودِ الرَّاقِي؛ كقَولِهِ: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨]؛ أيْ: لا أَحَدَ يُحيِيهَا، وقد صارَتْ إلى هذه الحالِ.

فإنْ أُرِيدَ بها هذا المعنَى، استَحَالَ أن يكونَ مِنَ الرُّقْيَةِ.

وإنْ أُرِيدَ بها الطَّلَبُ، استَحَالَ أيضًا أن يكونَ منهُ، وقد بَيَّنَّا أنَّها في مِثلِ هذا إنَّما تُستَعمَلُ للطَّلبِ أو للإنكارِ؛ وحِينَئِذٍ فنَقُولُ في:

○ الوَجه العاشِر: إنَّها إمَّا أن يُرادَ بها الطَّلَبُ أو الاستبعادُ، والطَّلَبُ إمَّا أن يُرادَ به طَلَبُ الفِعلِ أو طَلَبُ التَّعيينِ، ولا سَبِيلَ إلى حَمْلِ واحدٍ من هذه المعاني على الرُّقِيِّ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ، واللهُ أعلَمُ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾، مُختارًا أنَّ المُرادَ به: أيْ: مَن يَرقِيهِ ويَشفِيهِ ممَّا أَلَمَّ به.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾؛ أيْ: مَن يَرقَى برُوحِ ذلكَ الكافرِ ويَصعَدُ بها إلى السَّماءِ، أَمَلَائِكَةُ الرَّحمةِ، أم مَلائكةُ العَذابِ؟[٢].

فهذا من قَولِ الملائكةِ بَعضِهِم لبَعضٍ، وذلكَ لِكَرَاهَتِهِمُ الصُّعودَ

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٩٦).
(٢) تفسير الطبري: (٢٣/ ٥١٤).

بِرُوحِ الكافرِ لِنَتَنِهَا وخُبْثِهَا[١].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُقاتلٍ، وأبي العاليةِ، وأبي الجَوزاءِ، وسُلَيمانَ التَّيمِيِّ[٢].

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ جَعَلَ ملائكةً للكافِرِينَ، وهم ملائكةُ العذابِ، وملائكةً للمُؤمِنِينَ، وهم ملائكةُ الرَّحمةِ، فلا يَستَكْرِهُ فريقٌ منهما أن يَصعَدَ بما تَخَصَّصَ له، بل قد لا يُسمَحُ للآخَرِ بما يَخُصُّهُ[٣].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٍ﴾؛ **أيْ**: مَن يَرقِيهِ ويَشفِيهِ ويُنجِيهِ ممَّا قد نَزَلَ بِهِ[٤]؛ منَ الرُّقيَةِ، وهي: ما يَستَشْفِي به المَلسُوعُ والمَرِيضُ منَ الكلامِ المُعَدِّ لذلكَ؛ ومنهُ آياتُ الشِّفاءِ[٥].

يُقالُ: «رَقَاهُ يَرقِيهِ رُقْيَةً»: إذا عَوَّذَهُ بما يَشفِيهِ؛ كما يُقالُ: «بِاسمِ اللهِ أَرْقِيكَ».

والقائلُ همُ النَّاسُ الَّذينَ يَكُونُونَ حَولَ الإنسانِ المُشرِفِ على المَوتِ.

فالآيةُ: ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾ استفهامٌ بمَعنَى الطَّلَبِ؛ كأنَّهُم طَلَبُوا له طَبِيبًا يَشفِيهِ، ورَاقِيًا يَرقِيهِ[٦].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والضَّحَّاكِ، وأبي قِلابةَ، وقَتادةَ، وابنِ زَيدٍ، وعِكرمةَ، وأبي عُبَيدَةَ، وابنِ قُتَيْبَةَ، والزَّجَّاجِ[٧].

---

(١) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٥٢).

(٢) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٢٤)، وتفسير البغوي: (٨/ ٢٨٥)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٠٩).

(٣) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٥١٣).

(٤) تفسير الطبري: (٢٣/ ٥١٢).

(٥) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٦).

(٦) تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٣١).

(٧) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥١٢)، وتفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٢٤)، وتفسير غريب القرآن: (٥٠١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٥٤).

- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والواحديُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، والآلُوسِيُّ[(١)].

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - دَلالةُ سِياقِ الآياتِ؛ فإنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ﴾ ثم قَالَ: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾؛ فدَلَّ هذا على أنَّ القَولَ بطَلَبِ الرَّاقِي صادِرٌ قَبلَ مَوتِهِ، فهم يَرجُونَ شِفاءَهُ؛ ولِذَا طَلَبُوا له رَاقِيًا يُداوِيهِ، ولم يَمُتْ حتَّى يَسأَلُوا عمَّن يَرقَى برُوحِهِ.

٢ - ولأَنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٣ - وللأدِلَّةِ الَّتي ذَكَرَهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في اختيارِهِ، واللهُ أعلَمُ.

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٩٦)، وتفسير الوسيط للواحدي: (٤/ ٣٩٥)، ومجموع الفتاوى: (٤/ ٢٦٤)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥١٥)، وتفسير الآلوسي: (١٤٦/٢٩).

سُورَةُ الإنسَانِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«قالَ تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾:

وتَأَمَّلْ ما دَلَّتْ عليهِ لَفظَةُ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾؛ من كَونِ ذلكَ اللِّباسِ ظَاهِرًا بارِزًا يُجَمِّلُ ظواهِرَهُم، لَيسَ بمَنزِلَةِ الشِّعارِ الباطِنِ، بلِ الَّذي يُلبَسُ فوقَ الثِّيابِ للزِّينَةِ والجَمالِ.

وقدِ اختَلَفَ القُرَّاءُ السَّبعةُ في نَصْبِ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ ورَفعِهِ على قِراءَتَينِ.

واختَلَفَ النُّحاةُ في وَجهِ نَصبِهِ: هل هو على الظَّرفِ، أو على الحالِ؟ على قَولَينِ.

واختَلَفَ المُفَسِّرونَ: هل ذلكَ للوِلدَانِ الَّذينَ يَطُوفُونَ عَلَيهِم، فيَطُوفُونَ وعَلَيهِمْ ثِيابُ السُّنْدُسِ والإِستَبْرَقِ، أو للسَّاداتِ الَّذينَ يَطُوفُ عليهِمُ الوِلدانُ، فيَطُوفُونَ على سادَتِهِم، وعلى السَّاداتِ هذه الثِّيابُ.

○ ولَيسَ الحالُ ههنا بالبَيِّنِ، ولا تَحتَهُ ذلكَ المعنَى البَدِيعُ الرَّائِعُ.

فالصَّوابُ: أنَّهُ مَنصُوبٌ على الظَّرفِ، فإنَّ: «عالِيًا» لمَّا كانَ بمعنَى: «فَوقُ»، أَجراهُ مُجراهُ:

قالَ أبو عليٍّ: «وهذا الوَجهُ أبيَنُ، وهو أنَّ: «عَالِيًا» صِفَةٌ، فَجُعِلَ ظَرْفًا؛ كما كانَ قولُهُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] كذلِكَ،

وكما قالُوا: «هو ناحيةً منَ الدَّارِ»[١].

○ وأمَّا مَن رَفَعَ «عَالِيهِم»، فعَلَى الابتداءِ، وَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ خَبَرُهُ.

ولا يَمنَعُ من هذا إفرادُ: «عَالٍ» وجَمعُ: «الثِّيابِ»؛ لأنَّ: «فاعلًا» قد يُرادُ به الكَثرَةُ؛ كما قالَ:

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ[٢]

قال تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧].

○ ومَن رَفَعَ: ﴿خُضْرٌ﴾ أجرَاهُ صِفَةً للثِّيابِ، وهو الأَقيَسُ من وُجُوهٍ:

أحَدُها: المُطابَقَةُ بَينَهُما في الجَمعِ.

الثَّاني: مُوافَقَتُهُ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ [الكهف: ٣١].

الثَّالِثُ: تَخلُّصُهُ من وَصفِ المُفرَدِ بالجَمعِ.

○ ومَن جَرَّ: ﴿خُضْرٍ﴾، أجرَاهُ صِفَةً لِـ: ﴿سُندُسٍ﴾؛ على إرادةِ الجِنسِ.

كما يُقالُ: أَهلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ الصُّفْرُ، والدِّرهَمُ البِيضُ.

وتَتَرَجَّحُ القِراءةُ الأُولَى بوَجهٍ رابعٍ أيضًا؛ وهو: أنَّ العَرَبَ تَجِيءُ بالجَمعِ الَّذي هو في لَفظِ الوَاحِدِ فيُجْرُونَهُ مُجرَى الواحدِ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]، وكقولِهِ: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

فإذا كانُوا قد أَفرَدُوا صفاتِ هذا النَّوعِ منَ الجَمعِ، فإفرادُ صِفَةِ

---

(١) الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٣٥٤).

(٢) **انظر:** معجم ما استعجم: مادة: (الهمزة والغين): (١/ ٥٢)، ورسالة الصاهل والشاحج: (١/ ٨٠).

الواحدِ وإنْ كانَ في معنَى الجَمعِ أولَى»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ القِراءاتِ الواردةَ في قولِهِ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ وتَوجِيهَهَا من حيثُ الإعرابُ مُرَجِّحًا أنَّهُ مَنصُوبٌ على الظَّرفِ.

كما بَيَّنَ القِراءاتِ الواردةَ في قَولِهِ: ﴿خُضْرٌ﴾، مُختارًا قِراءةَ الرَّفعِ.

وإلَيكَ بيانَ المسألةِ الأُولَى: القِراءاتِ الواردةِ في قولِهِ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾:

القِراءةُ الأُولَى: «عاليْهم» بإسكانِ الياءِ:

- وهي قراءةُ نافعٍ، وحمزةَ، وأبي جعفرٍ.
- واختَارَهَا: أبو عُبَيدٍ(٢).

وفي تَوجِيهِ هذه القِراءةِ ثلاثةُ أقوالٍ:

١ - أن يكونَ: «عاليْهم» مُبتَدأً مَرفُوعًا بضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على الياءِ، وَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ خَبَرُهُ؛ والمعنَى: ما يَعلُوهُم من لِباسِهِم ثِيابُ سُندُسٍ.

فإنْ قِيلَ: «عاليْهم» مُفرَدٌ، وَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ جمعٌ، والمُبتَدأُ إذا كانَ مُفرَدًا لا يكونُ خَبَرُهُ جَمْعًا.

قُلنَا: المُبتَدَأُ وهو قولُهُ: «عاليْهم» وإنْ كانَ مُفرَدًا في اللَّفظِ، فهو جَمعٌ في المعنَى؛ نَظِيرُهُ قَولُهُ تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ونَظِيرُ قولِهِ تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنعام: ٤٥] كأنَّهُ أُفرِدَ من حيثُ جُعِلَ بمَنزِلَةِ المَصدَرِ(٣).

---

(١) حادي الأرواح: (١٦٣).

(٢) انظر: تفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٠)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٣٩٦)، وإتحاف فضلاء البشر: (٤٢٩).

(٣) انظر: تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٥٢)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٥٤).

٢ ـ أن يكونَ: «عاليْهِم» خَبرًا مُقَدَّمًا، و: ﴿ثِيَابُ﴾ مُبتَدأٌ مُؤَخَّرًا، وأُخبِرَ به عنِ النَّكِرَةِ؛ لأنَّهُ نَكِرَةٌ وإضافَتُهُ لَفظِيَّةٌ، وهو في معنَى الجَمعِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧][1].

٣ ـ أن يكونَ: «عاليْهِم» مَنصُوبًا بفَتحَةٍ مُقَدَّرَةٍ على اليَاءِ، وإنَّما سُكِّنَ تَخفِيفًا.

وَرُدَّ هذا التَّوجِيهُ: بأنَّ تقديرَ الفَتحَةِ منَ المَنقُوصِ لا يَجُوزُ إلَّا في ضرورةٍ أو شُذُوذٍ، وهذه القِراءةُ مُتواتِرَةٌ فلا يَنبَغِي أن يُقالَ به فيها[2].

القِراءةُ الثَّانيةُ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ بفَتحِ الياءِ.

ـ وهي قِراءةُ الباقِينَ.

ـ وفي تَوجِيهِ هذه القِراءةِ أقوالٌ:

١ ـ أن يكونَ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حَالًا من ضميرِ المَفعُولِ في: ﴿حَسِبْتَهُمْ﴾ [الإنسان: ١٩] والعائِدُ عَلَى ﴿وِلْدَٰنٌ﴾ [الإنسان: ١٩] ويُقَدَّرُ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ بِـ: «عَاليًا لَهُم»؛ أيْ: للوِلدَانِ.

والمعنَى: إذا رَأَيتَهُم حَسِبْتَهُم لُؤْلُؤًا مَنثُورًا حالَ ما يكونُ عَالِيَهُم ثِيَابُ سُندُسٍ.

وهذا التَّوجِيهُ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الضَّمائرَ الآتِيَةَ بعدَ ذلكَ تَدُلُّ على أنَّها للمَطُوفِ عَلَيهِم؛ من قَولِهِ: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢١ ـ ٢٢]، وفَكُّ الضَّمائرِ وجَعْلُ هذا كَذَا، وذاكَ كَذَا، مع عدمِ الاحتياجِ، والاضْطِرَارِ إلى ذلكَ لا يجوزُ[3].

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٦٢).

(٢) تفسير ابن عادل: (٢٠/ ٤٢).

(٣) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٦٧).

٢ ـ أن يكونَ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حالًا مِنَ الضَّميرِ في: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾ [الإنسان: ١٩](١).

والتَّقدِيرُ: ويَطُوفُ على الأبرارِ وِلدَانٌ مُخَلَّدُونَ حالَ ما يكونُ عَاليًا للأبرَارِ ثِيَابُ سُندُسٍ(٢).

٣ ـ أن يكونَ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حالًا من المَفعُولِ في: ﴿وَجَزَىٰهُم﴾ [الإنسان: ١٢].

والتَّقدِيرُ: وجَزَاهُم بما صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا حالَ ما يكونُ عَالِيَهُم ثِيابُ سُندُسٍ.

٤ ـ أن يكونَ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حالًا من مَفعُولِ: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ﴾ [الإنسان: ١١].

والتَّقدِيرُ: ولَقَّاهُم نَضرَةً وسُرُورًا حالَ ما يكونُ عَالِيَهُم ثِيابُ سُنْدُسٍ(٣).

٥ ـ أن يكونَ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حالًا مِن مُضافٍ مَحذُوفٍ مُقَدَّرٍ قَبلَ ﴿نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠] أو قبلَ ﴿وَمُلْكًا﴾ [الإنسان: ٢٠]:

أيْ: رأيتَ أهلَ نَعِيمٍ، أو أهلَ مُلكٍ كَبِيرٍ عَالِيَهُم ثِيابُ سُندُسٍ.

فـ: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ حالٌ من «أهلِ» المُقدَّرِ.

وهو تَكَلُّفٌ غيرُ مُحتاجٍ إلَيهِ، مع صِحَّةِ الكَلامِ وبَراعَتِهِ دُونَ تَقدِيرِ ذلكَ المَحذُوفِ(٤).

٦ ـ أن يكونَ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ ظَرْفًا.

فإنَّهُ لَمَّا كانَ: «عالي»؛ بمَعنَى: «فَوقُ»؛ أُجرِيَ مُجرَاهُ في هذا الإعرابِ؛ فجُعِلَ ظَرْفًا وجازَ نَصْبُهُ.

كما كانَ ذلكَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

---

(١) انظر: تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٢)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢/ ٤٨٣).
(٢) تفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٣٩).
(٣) انظر: تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٥٢)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٣٥٤).
(٤) انظر: تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٦٧)، وتفسير ابن عادل: (٢٠/ ٤٢).

وكما في قَولِهِم: «هو ناحِيَةً مِنَ الدَّارِ»[١].

ـ وقد رَجَّحَ هذا التَّوجِيهَ: «ابن القَيِّمِ»، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[٢].

ـ وهذا هو التَّوجِيهُ الرَّاجِحُ: فالأحسَنُ أن تَتَّفِقَ الضَّمائِرُ، وألَّا يُقَدَّرَ مَحذُوفٌ، واللهُ أعلَمُ.

○ **بيانُ المَسأَلَةِ الثَّانِيَةِ**: القِراءاتُ الواردةُ في قَولِهِ: ﴿خُضْرٌ﴾:

القِراءَةُ الأُولَى: ﴿خُضْرٍ﴾ بالخَفضِ:

ـ وهي قِراءَةُ الكِسائِيِّ، وابنِ كَثِيرٍ، وحَمزَةَ، وأبي بَكرٍ، وخَلَفٍ.

ـ والجَرُّ على أنَّها صِفَةٌ: ﴿سُندُسٍ﴾.

لأنَّ: «سُندُسٍ» أُرِيدَ به الجِنسُ؛ فكانَ في معنَى الجَمعِ.

ـ فيَجُوزُ وَصفُ اللَّفظِ المُفرَدِ الَّذي يُرادُ به الجِنسُ بالجَمعِ؛ كما يُقالُ: «أهلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ، والدِّرْهَمُ البِيضُ».

والدَّلِيلُ: أنَّ العَرَبَ تَجِيءُ بالجَمعِ الَّذِي هو في لَفظِ الواحِدِ، فَيُجْرُونَهُ مُجرَى الواحِدِ، وذلكَ كَقَولِهِمْ: «حَصًى أبيَضُ» وكقَولِهِ تعالى: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، وقولِهِ: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

فإذا كانُوا قد أَفرَدُوا صِفاتِ هذا الضَّربِ منَ الجَمعِ، فالواحدُ الَّذي في معنَى الجَمعِ أَولَى أن تُفرَدَ صِفَتُهُ[٣].

القِراءَةُ الثَّانيةُ: ﴿خُضْرٌ﴾ بالرَّفعِ.

---

(١) **انظر**: تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٥٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٠)، ومشكل إعراب القرآن: (٢/ ٤٣٩).

(٢) **انظر**: حادي الأرواح: (١٦٣)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٣٥٤).

(٣) **انظر**: الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٣٥٦)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٢)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٢٥٢).

- وهي قِراءةُ الباقِينَ.

- والرَّفعُ على أنَّها صِفَةٌ لِـ: ﴿ثِيَابُ﴾؛ وذلكَ لأنَّهُما جَمِيعًا بِلَفظِ الجَمعِ، وذلكَ ظاهِرٌ؛ لأنَّها صِفَةٌ مَجمُوعَةٌ لِمَوصُوفٍ مَجمُوعٍ.

والمعنَى: «عَالِيهِم ثِيَابٌ خُضْرٌ مِن سُنْدُسٍ»(١).

- واختارَ هذه القِراءةَ: ابنُ القَيِّمِ، وأبو عُبَيدٍ، وأبو حاتِمٍ، والزَّجَّاجُ، وأبو زُرعَةَ(٢).

وحُجَّتُهُم في اختيارِهِم:

١ - أنَّ في هذه القِراءةِ تَنَاسُبًا بينَ الصِّفَةِ والمَوصُوفِ؛ فَـ: «خُضْرٌ» صِفَةٌ مَجمُوعَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَجمُوعٍ؛ وهو: «ثِيَابٌ».

٢ - أنَّ في هذه القِراءةِ مُوافَقَةً لآيةِ سُورةِ الكَهفِ: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ [الكهف: ٣١]؛ حيثُ جاءَتْ: «خُضْرًا» على النَّعتِ لِـ: «ثِيَابًا»، قَولًا واحدًا لا خِلافَ فيهِ(٣)، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٥٢).

(٢) انظر: حادي الأرواح: (١٦٣)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٠)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٦٢)، وحجة القراءات: (٧٤٠).

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: (٣٥٩)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٥٤).

سُورَةُ المُرْسَلاتِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۝٢ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ۝٣ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ۝٤ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ۝٥ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ۝٦ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المرسلات: ١ ـ ٧]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«فُسِّرَت: ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾: بالملائكةِ.

وهو قَولُ: أبي هُرَيرَةَ، وابنِ عبَّاسٍ في روايةِ مُقاتلٍ، وجماعةٍ.

ـ وفُسِّرَتْ: بالرِّياحِ.

وهو قَولُ: ابنِ مَسعُودٍ، وإحدَى الرِّوايَتَينِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وقولُ قَتادَةَ.

ـ وفُسِّرَتْ بالسَّحابِ.

وهو قَولُ: الحَسَنِ.

ـ وفُسِّرَتْ بالأنبياءِ.

وهو رِوايةُ عَطاءٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

قُلتُ: اللهُ سُبحانَهُ يُرسِلُ الملائكةَ، ويُرسِلُ الأنبياءَ، ويُرسِلُ الرِّياحَ، ويُرسِلُ السَّحابَ فيَسُوقُهُ حَيثُ يَشاءُ، ويُرسِلُ الصَّواعِقَ فيُصِيبُ بها مَن يَشاءُ.

فإرسَالُهُ واقِعٌ على ذلكَ كُلِّهِ، وهو نَوعَانِ:

إرسالُ دِينٍ؛ يُحِبُّهُ ويَرضَاهُ؛ كإرسالِ رُسُلِهِ وأنبيائِهِ.

وإرسالُ كَونٍ؛ وهو نَوعانِ:

نَوعٌ يُحِبُّهُ ويَرضَاهُ؛ كإرسالِ ملائكتِهِ في تَدبيرِ أمرِ خَلقِهِ.

ونَوعٌ لا يُحِبُّهُ، بل يَسخَطُهُ ويُبغِضُهُ؛ كإرسالِ الشَّيطانِ على الكُفَّارِ.

فـ: «الإرسالُ» المُقسَمُ به ههنا مُقَيَّدٌ بالعُرْفِ؛ فإمَّا أن يكونَ ضِدَّ المُنكَرِ، فهو إرسالُ رُسُلِهِ منَ الملائكةِ.

ولا يَدخُلُ في ذلكَ إرسالُ الرِّياحِ، ولا الصَّواعِقِ، ولا الشَّياطِينِ.

وأمَّا إرسالُ الأنبياءِ فلَو أُرِيدَ، لَقَالَ: والمُرسَلِينَ.

ولَيسَ بالفَصِيحِ تَسمِيَةُ الأنبياءِ مُرسَلاتٍ.

وتَكَلُّفُ: «الجماعَاتِ المُرسَلَاتِ» خِلافُ المَعهُودِ منِ استعمالِ اللَّفظِ؛ فلم يُطلَقْ في القُرآنِ جَمعُ ذلكَ إلَّا جَمعَ تَذكِيرٍ لا جَمعَ تأنِيثٍ.

وأيضًا: فاقتِرَانُ اللَّفظةِ بما بَعدَها منَ الإقسامِ لا يُناسِبُ تَفسِيرَها بالأنبياءِ.

وأيضًا: فإنَّ «الرُّسُلَ» مُقسَمٌ عَلَيهِم في القُرآنِ لا مُقسَمٌ بِهِم؛ كقَولِهِ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [النحل: ٦٣].

وقولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

وقولِهِ: ﴿يس ﴿١﴾ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ ـ ٣].

وإنْ كانَ «العُرفُ» مِنَ التَّابِعِ، كعُرفِ الفَرَسِ وعُرفِ الدِّيكِ، والنَّاسُ إلى فُلانٍ عُرفٌ واحدٌ؛ أي: سَابِقُونَ في قَصدِهِ والتَّوجُّهِ إلَيهِ:

جازَ أن تكونَ: ﴿الْمُرْسَلَاتُ﴾: الرِّياحَ:

ويُؤَيِّدُهُ: عَطفُ: ﴿الْعَاصِفَاتِ﴾ عليهِ، وَ: ﴿النَّاشِرَاتِ﴾.

وجازَ أن تكونَ: الملائكةَ.

وجازَ أن يَعُمَّ النَّوعَينِ، لوُقوعِ الإرسالِ عُرفًا عَلَيهِمَا.

ويُؤَيِّدُهُ: أنَّ الرِّياحَ مُوَكَّلٌ بها مَلَائِكَةٌ تَسُوقُها وتَصرِفُها.

ويُؤَيِّدُ كَونَها الرِّياحَ عَطفُ: ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ﴾ عَلَيهَا بفَاءِ التَّعقِيبِ والتَّسبُّبِ، فكأنَّها أُرسِلَتْ فعَصَفَتْ.

ومَن جَعَلَ ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ الملائكةَ، قالَ: هي تَعصِفُ في مُضِيِّها مُسرِعَةً كما تَعصِفُ الرِّياحُ.

والأكثَرُونَ على أنَّها: الرِّياحُ.

وفِيهَا قَولٌ ثالثٌ: أنَّها تَعصِفُ برُوحِ الكافرِ.

يُقالُ: عَصَفَ بالشَّيءِ إذا أبادَهُ وأهلَكَهُ.

قالَ الأعشَى[1]:

... ... تَعْصِفُ بالدَّارِعِ والحاسِرِ[2]

حكاهُ: أبو إسحاقَ[3].

وهو قَولٌ مُتَكَلَّفٌ؛ فإنَّ المُقسَمَ به لا بُدَّ أن يكونَ آيَةً ظاهرةً تَدُلُّ على الرُّبُوبِيَّةِ.

وأمَّا الأُمورُ الغائبةُ الَّتي يُؤمَنُ بها، فإنَّما يُقسَمُ عَلَيها، وإنَّما يُقسِمُ سُبحانَهُ بمَلائكتِهِ وكتابِهِ، لِظُهُورِ شَأنِهِما، ولِقيامِ الأدِلَّةِ والأعلامِ الظَّاهرةِ الدَّالَّةِ على ثُبُوتِهِما.

---

(١) هو: أبو بصير ميمون بن قيس البكري، اشتهر بالأعشى الكبير، ولقب بصنَّاجةِ العرب، عده ابن سلام من الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، وهو أكثر من استشهد المفسرون بشعره من شعراء الجاهلية، أحد أصحاب المعلَّقات، لُقِّبَ بالأعشى لضعف بصره، مات سنة: (٣هـ)، وقيل سنة: (٧هـ). طبقات فحول الشعراء: (١/ ٦٧)، والشعر والشعراء: (١/ ٢٥٧).

(٢) صدر البيت:

يَجْمَعُ خَضْرَاءَ لَهَا سَوْرَة

والمعنى: أن الحربَ تَعْصِفُ بالقوم؛ أي: تذهب بهم وتُهلكهم، وسُمُّوا حاسرين لأنه لا دُرُوع عليهم. انظر: ديوانه: (٩٦)، والصحاح: مادة: (عصف): (١/ ٤٧٤)، وتهذيب اللغة: مادة: (حسر): (٢/ ٢٨).

(٣) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٦٥).

○ وأمَّا ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشۡرٗا﴾، فهو استِئنَافُ قَسَمٍ آخَرَ، ولهذا أتَى بِهِ بِـ: «الوَاوِ».

وما قَبلَهُ مَعطُوفٌ على القَسَمِ الأوَّلِ بالفَاءِ.

قالَ ابنُ مَسعُودٍ والحَسَنُ ومُجاهِدٌ وقَتادَةُ: «هِيَ الرِّياحُ تَأتِي بالمَطَرِ»[١].

ويَدُلُّ على صِحَّةِ قَولِهِم: قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]؛ يَعنِي: أنَّها تَنْشُرُ السَّحابَ نَشْرًا وهو ضِدُّ الطَّيِّ.

وقالَ مُقاتِلٌ: «هِيَ الملائكةُ تَنشُرُ كُتُبَ بَنِي آدَمَ وصَحائِفَ أعمالِهِم»[٢].

وقالَهُ: مَسرُوقٌ، وعَطاءٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

وقالت طائفةٌ: هي الملائكةُ تَنْشُرُ أجنِحَتَهَا في الجَوِّ عندَ صُعودِهَا ونُزُولِهَا.

وقِيلَ: تَنشُرُ أوامِرَ اللهِ في الأرضِ والسَّماءِ.

وقِيلَ: تَنشُرُ النُّفُوسَ، فتُحْيِيهَا بالإيمانِ.

وقالَ أبو صالحٍ: «هي الأمطارُ تَنشُرُ الأرضَ؛ أيْ: تُحْيِيهَا»[٣].

قُلتُ: ويَجُوزُ أن تكونَ: ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ لَازِمًا؛ لا مَفعُولَ له.

ولا يكونُ المُرادُ: أنَّهُنَّ نَشَرْنَ كذا؛ فإنَّهُ يُقالُ: نُشِرَ المَيِّتُ: حَيِيَ، وأنشَرَهُ اللهُ: إذا أحيَاهُ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/ ٥٨٠)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ١٧٤).

(٢) تفسير مقاتل: (٣/ ٤٣٥).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٣/ ٥٨٧)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ١٧٦).

فيكونُ المُرادُ بها: الأنفُسَ الَّتي حَيِيَتْ بِـ: «العُرْفِ» الَّذي أُرسِلَتْ به الْمُرْسَلَاتُ، أوِ الأشباحَ والأرواحَ والبِقاعَ الَّتي حَيِيَتْ بالرِّياحِ المُرسلاتِ.

فإنَّ الرِّياحَ سَبَبٌ لِنُشُورِ الأبدانِ والنَّباتِ، والوَحْيَ سَبَبٌ لنُشُورِ الأرواحِ وحَياتِهَا.

لكِنَّ هنا أمرًا يَنبَغِي التَّفَطُّنُ له، وهو أنَّهُ سُبحانَهُ جَعَلَ الإقسامَ في هذهِ السُّورةِ نَوعَينِ، وفَصَلَ أحدَهُما منَ الآخرِ.

وجَعَلَ: ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ﴾ مَعطُوفًا على: ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ بفَاءِ التَّعقِيبِ فصَارَا كأنَّهُما نَوعٌ واحدٌ، ثُمَّ جَعَلَ ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ كأنَّهُ قَسَمٌ مُبتَدأٌ، فأتَى فيه بالوَاوِ.

ثمَّ عَطَفَ عليهِ: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ﴾ و: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ﴾ بالفَاءِ.

فأوهَمَ هذا أنَّ: ﴿فالفَارِقَاتِ﴾ وَ: ﴿المُلْقِيَاتِ﴾ مُرتَبِطٌ بِـ: ﴿النَّاشِرَاتِ﴾، وأنَّ: ﴿العَاصِفَاتِ﴾ مُرتَبِطٌ بِـ: ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾.

○ وقدِ اختُلِفَ في ﴿الْفَارِقَاتِ﴾ والأكثَرُونَ على أنَّها: الملائكةُ.

ويَدُلُّ عليهِ: عَطفُ ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ عليها بالفَاءِ، وهي الملائكةُ بالاتِّفاقِ.

وعلى هذا فيكونُ القَسَمُ بِالملائكة الَّتي تَنشُرُ أجنِحَتَها عندَ النُّزُولِ، ففَرَّقَتْ بَينَ الحَقِّ والباطِلِ، فألقَتِ الذِّكرَ على الرُّسُلِ إعذَارًا وإنذَارًا.

ومَن جَعَلَ ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ الرِّياحَ، جَعَلَ: ﴿الْفَارِقَاتِ﴾ صِفَةً لها.

وقالَ: هي تُفَرِّقُ السَّحابَ هَهُنَا وهَهُنَا:

ولكن يَأبَى ذلكَ: عَطفُ: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ﴾ بالفاءِ عَلَيهَا.

ومَن قالَ: ﴿الْفَارِقَاتِ﴾؛ أيِ: القُرآنُ يُفَرِّقُ بينَ الحَقِّ والباطِلِ:

فقَولُهُ يَلتَئِمُ مع كَونِ ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ الملائكةَ، أكثَرُ مِنِ التِئامِهِ إذا قِيلَ: إنَّها الرِّياحُ، ومَن قالَ: هي جماعاتُ الرُّسُلِ، فإنْ أرادَ الرُّسُلَ مِنَ الملائكةِ فظاهِرٌ.

وإنْ أرادَ الرُّسُلَ مِنَ البَشَرِ، فقد تَقَدَّمَ بيانُ ضَعفِ هذا القَولِ.

○ **ويَظهَرُ** - واللهُ أعلَمُ بما أرادَ من كلامِهِ - أنَّ القَسَمَ في هذه الآيةِ وَقَعَ على النَّوعَينِ: الرِّياحِ، والمَلائِكَةِ.

ووَجهُ المُناسَبَةِ: أنَّ حياةَ الأرضِ والنَّباتِ وأبدانِ الحَيَوانِ بِـ: «الرِّياحِ»، فإنَّها من رُوحِ اللهِ، وقد جَعَلَهَا اللهُ تعالى نُشُورًا.

وحياةُ القُلوبِ والأرواحِ بِـ: «الملائكةِ»، فبِهَذَينِ النَّوعَينِ يَحصُلُ نَوعَا الحياةِ.

ولهذا - واللهُ أعلَمُ - فُصِلَ أحدُ النَّوعَينِ مِنَ الآخَرِ بالوَاوِ، وجُعِلَ ما هو تَابعٌ لِكُلِّ نَوعٍ بَعدَهُ بالفاءِ.

وتَأَمَّلْ كيفَ وَقَعَ القَسَمُ في هذه السُّورةِ على المَعادِ والحياةِ الدَّائمةِ الباقيةِ، وحالِ السُّعداءِ والأشقياءِ فيها، وقَرَّرَها بالحياةِ الأُولَى في قولِهِ: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فذَكَرَ فيها المَبدَأَ والمَعادَ، وأَخلَصَ السُّورةَ لِذَلِكَ.

فحَسُنَ الإقسامُ بما يَحصُلُ به نَوعَا الحياةِ المُشاهَدَةِ وهو: الرِّياحُ، والملائكةُ.

فكانَ في القَسَمِ بذَلِكَ أَبيَنُ دَلِيلٍ وأظهَرُ آيَةٍ على صِحَّةِ ما أَقسَمَ عليهِ وتَضَمَّنَتْهُ السُّورةُ.

ولهذا كانَ المُكَذِّبُ بعدَ ذلكَ في غايةِ الجُحودِ والعِنادِ والكُفرِ؛ فاستَحَقَّ الوَيلَ بعدَ الوَيلِ، فتَضاعَفَ عليهِ الوَيلُ، كما تَضاعَفَ منه الكُفرُ والتَّكذِيبُ.

فلا أحسَنَ من هذا التَّكرارِ في هذا المَوضِعِ، ولا أعظَمَ منه مَوقِعًا، فإنَّهُ تَكرَّرَ عَشرَ مرَّاتٍ، ولم يُذكَرْ إلَّا في إثرِ دَلِيلٍ أو مَدلُولٍ عليهِ عَقِيبَ ما يُوجِبُ التَّصدِيقَ، وما يُوجِبُ التَّصدِيقَ به، فتأمَّلْهُ»[١].

○ الدِّراسةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴿٢﴾ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ﴿٣﴾ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴿٤﴾ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿الْمُرْسَلَاتِ ـ الْعَاصِفَاتِ﴾: الرِّياحُ.

وأنَّ المُرادَ بِـ: ﴿النَّاشِرَاتِ ـ الْفَارِقَاتِ ـ الْمُلْقِيَاتِ﴾: الملائكةُ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في ذلكَ:

○ أوَّلًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ هِيَ: الزَّواجِرُ والمَواعِظُ المُتتابِعَةُ والمَعرُوفَةُ في العُقُولِ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ الماوَرْدِيُّ[٢].

القَولُ الثَّاني: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ هي: السُّحُبُ؛ لِمَا فِيهَا من نِعمَةٍ ونِقمَةٍ، عارِفَةٌ بما أُرسِلَتْ فيه، ومَن أُرسِلَتْ إليهِ.

ـ وفي المُرادِ بِـ: ﴿عُرْفًا﴾ أقوالٌ:

١ ـ أنَّها تُرسَلُ كثيرًا.

تقولُ العَرَبُ: «النَّاسُ إلى فُلانٍ عُرفٌ واحدٌ»، إذا تَوَجَّهُوا إليهِ فأكثَرُوا[٣].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢).
(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ١٧٥)، وتفسير ابن عادل: (٢٠/ ٦١).
(٣) تفسير البغوي: (٨/ ٣٠٣).

٢ ـ أنَّها تُرسَلُ بما عَرَّفَها اللهُ تعالى.

٣ ـ أنَّها تُرسَلُ مُتابِعَةً يَتبَعُ بعضُها بَعضًا كعُرفِ الفَرَسِ.

٤ ـ أنَّها السُّحُبُ الَّتي يَعرِفُها النَّاسُ ويَعهَدُونَها.

٥ ـ أنَّها تُرسَلُ بالمعروفِ منَ النِّعَمِ والأرزاقِ.

ـ وهذا قَولُ الحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ[1].

القَولُ الثَّالِثُ: ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ هي: الرُّسُلُ منَ الأنبياءِ.

ـ وفي المرادِ بِـ: ﴿عُرْفًا﴾ أقوالٌ:

١ ـ أنَّها مُرسَلةٌ بالمعروفِ الَّذي هو أمرُ اللهِ ونَهيُهُ[2].

٢ ـ أنَّها مُرسَلةٌ عُرفًا منَ اللهِ وإفضالًا منَ اللهِ تعالى على عبادِهِ؛ ومنه قَولُ الحُطَيئَةِ جَروَلِ بنِ أوسٍ:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ ... لَا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ والنَّاسِ[3]

٣ ـ أنَّها مُرسَلَةٌ مُتابِعَةً؛ تَشبِيهًا بعُرفِ الفَرَسِ في تَتَابُعِ شَعرِهِ؛ ومِنهُ قَولُ العَرَبِ: «النَّاسُ إلى فُلانٍ عُرفٌ وَاحِدٌ»؛ إذا تَوَجَّهُوا إلَيهِ مُتَتَابِعِينَ.

ويقولُونَ: «وَهُم عَلَيهِ كَعُرفِ الضَّبُعِ»، إذا تَتابَعُوا وتَألَّبُوا عليهِ[4].

ـ وقد يُقالُ: كيفَ جُمِعَ صِفَةُ المُذَكَّرِ العاقِلِ بالألِفِ والتَّاءِ، وحقُّهُ أن يُجمَعَ بالوَاوِ والنُّونِ، نَقُولُ: الأنبياءُ المُرسَلُونَ، ولا نَقُولُ: الأنبياءُ المُرسَلَاتُ؟

والجَوابُ: أنَّ: ﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ جَمعُ مُرسَلَةٍ، وَ: «مُرسَلَةٌ» صِفَةٌ

---

(١) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ١٧٥)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٩).

(٣) انظر: ديوانه: (١٠٩)، والأغاني: (١/ ١٦٦)، والكامل في اللغة، باب: من أخبار الحطيئة: (١/ ١٥٨).

(٤) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٧٣).

لجماعةٍ منَ الأنبياءِ؛ فـ: الْمُرْسَلاتُ: جمعُ: «مُرسَلَةٍ» الواقعةِ صِفَةً لجماعةٍ، لا جَمعُ: «مُرسَلٍ» مُفرَدًا(١):

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والكَلبِيِّ(٢).

القَولُ الرَّابعُ: الْمُرْسَلاتُ هي: الملائكةُ.

- وفي المُرادِ بِـ: ﴿عُرۡفٗا﴾ أقوالٌ:

١ - أنَّها تُرسَلُ بالمَعرُوفِ والوَحيِ الَّذي هو أَمرُ اللهِ ونَهيُهُ(٣).

٢ - أنَّها تُرسَلُ مُتَتَابِعَةً بعضُها في إثرِ بَعضٍ؛ كعُرفِ الفَرَسِ، فتَتَعاقَبُ على العِبادِ طَرَفَيِ النَّهارِ بالنِّعَمِ والنِّقَمِ(٤):

- وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، وأبي هُريرَةَ، ومَسرُوقٍ، والكَلبِيِّ، ومُقاتلٍ، ومُجاهد، وأبي الضُّحَى، والسُّدِّيِّ، والرَّبيعِ(٥).

القَولُ الخامسُ: الْمُرْسَلاتُ هي: الرِّياحُ.

- وفي المرادِ بِـ: ﴿عُرۡفٗا﴾ أقوالٌ:

١ - أنَّها تُرسَلُ بما عَرَّفَها اللهُ تعالى.

٢ - أنَّها تُرسَلُ مُتتابِعَةً يَتبَعُ بعضُها بَعضًا؛ كعُرفِ الفَرَسِ(٦).

٣ - أنَّها تُرسَلُ كَثِيرًا؛ تَقُولُ العَرَبُ: «النَّاسُ إلى فُلانٍ عُرفٌ واحدٌ»؛ إذا تَوَجَّهُوا إلَيهِ فأكثَرُوا»(٧).

---

(١) تفسير ابن عادل: (٢٠/ ٦٠).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٩).

(٣) تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٢).

(٤) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٦)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٢٦٤).

(٥) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٢)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٩)، وتفسير الماوردي: (٦/ ١٧٥).

(٦) **انظر**: تفسير الماوردي: (٦/ ١٧٥)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٦).

(٧) تفسير البغوي: (٨/ ٣٠٣).

٤ ـ أنَّها الرِّياحُ الَّتي يَعرِفُها النَّاسُ ويَعهَدُونَها.

٥ ـ أنَّها تُرسَلُ بالمَعرُوفِ منَ النِّعَمِ والأرزاقِ[(١)].

فَـ: ﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ هِيَ الرِّياحُ تُرسَلُ بما عَرَّفَهَا اللهُ تعالى، يَتبَعُ بَعضُها بَعضًا كَثيرًا؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعُودٍ، وابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادةَ، والكَلبِيِّ[(٢)].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ كَثِيرٍ، والشَّوكانيُّ، والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ، وابنُ عاشورٍ[(٣)].

ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا القَولِ: أنَّهُ عَطفَ الصِّفَةَ ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ﴾ بالفاءِ، والعَصْفُ من صفاتِ الرِّيحِ في عِدَّةِ مواضِعَ من كتابِ اللهِ؛ كما في قولِهِ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١][(٤)].

○ **ثانيًا:** المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: ﴿الْعَاصِفَاتُ﴾ هِيَ: الآياتُ المُهلِكَاتُ؛ كالزَّلازِلِ والصَّواعقِ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: الماوَرْدِيُّ.

القَولُ الثَّاني: ﴿الْعَاصِفَاتُ﴾ هي الملائكةُ؛ سُمُّوا بذلكَ لأنَّهم يَعصِفُونَ كما تَعصِفُ الرِّياحُ في سُرعةِ مُضِيِّهِم إلى امتثالِ أوامِرِ اللهِ تعالى:

---

(١) تفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٨).
(٢) تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨١).
(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٢٤)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٧٤)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٩)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٥٣)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٧٢)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ٥٢٩)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ٤٢٠).
(٤) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٧٤).

- وهذا قَولُ مُسلمِ بنِ صبيحٍ[1].

القَولُ الثَّالِثُ: «الْعَاصِفَاتُ» هي الملائكةُ؛ تَعصِفُ بأرواحِ الكُفَّارِ؛ أيْ: تُزعِجُها بشِدَّةٍ؛ يُقالُ: عَصَفَ بالشَّيءِ إذا أَبادَهُ وأَهلَكَهُ، ويُقالُ: «نَاقَةٌ عَصُوفٌ»؛ أيْ: تَعصِفُ براكِبِها؛ فتَمضِي كأنَّها الرِّيحُ في سُرعتِها، ويُقالُ: «عَصَفَتِ الحَربُ بالقَومِ»؛ أيْ: ذَهَبَتْ بهم وأهلَكَتْهُم.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ الرَّازيُّ[2].

القَولُ الرَّابِعُ: «الْعَاصِفَاتُ» هي الرِّياحُ الشَّدِيدَاتُ الهُبوبِ، السَّريعاتُ المَرِّ.

فَـ: «العَصفُ» من صفاتِ الرِّيحِ في عِدَّةِ مواضِعَ من كتابِ اللهِ؛ ومِن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿رِيحٌ عَاصِفٌ﴾.

وسُمِّيَتِ الرِّياحُ بِـ: ﴿الْعَاصِفَاتِ﴾؛ لأنَّها تَأتِي بالعَصفِ الَّذي هو وَرَقُ الزَّرعِ وحُطامُهُ[3].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعليٍّ، وابنِ مَسعُودٍ، وقَتادةَ، وأبي صالحٍ، ومُجاهدٍ[4].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ جُزَيٍّ، والآلُوسِيُّ، وابنُ عاشورٍ[5].

○ **ثالثًا:** المرادُ بقولِهِ: ﴿وَالنَّشِرَٰتِ نَشْرًا﴾:

القَولُ الأَوَّلُ: «النَّاشِرَاتُ» هو: البَعثُ للقيامةِ تُنشَرُ فيه الأرواحُ.

- وهذا قَولُ الرَّبيعِ.

---

(١) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٧٦)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٢٣).

(٢) تفسير الرازي: (٢٩/ ١٤٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٩)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٧٤).

(٤) تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٣).

(٥) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٢٣)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٧٢)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ٤٢٠).

القَولُ الثَّانِي: «النَّاشِرَاتُ» هي: الصُّحُفُ تُنشَرُ على اللهِ تعالى بأعمالِ العِبادِ.

ـ وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ(١).

القَولُ الثَّالِثُ: «النَّاشِرَاتُ» هي: الأمطارُ تَنشُرُ النَّباتَ في الأرضِ.

فالنَّشرُ بمعنَى الإحياءِ؛ يُقالُ: نَشَرَ اللهُ المَيِّتَ وأنشَرَهُ؛ بمعنَى: أحياهُ.

ـ وهذا قَولُ أبي صالحٍ(٢).

القَولُ الرَّابعُ: «النَّاشِرَاتُ» هي: الرِّياحُ تَنشُرُ السَّحابَ فيَأتِي المَطَرُ، وتُعِينُ الزَّرعَ والشَّجَرَ على النُّشُورِ والإنباتِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعُودٍ، ومُجاهِدٍ، وأبي صالحٍ، وقَتادةَ، والحَسَنِ.

القَولُ الخامسُ: «النَّاشِرَاتُ» هي: الملائكةُ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وأبي صالحٍ، ومُقاتلٍ، والسُّدِّيِّ، والرَّبيعِ، والضَّحَّاكِ.

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ(٣).

ـ وفي المرادِ بإطلاقِ هذا الوَصفِ عَلَيهِم أقوالٌ:

١ ـ أنَّهم يَنشُرُونَ يَومَ القيامةِ الكُتُبَ الَّتي فيها أعمالُ بنِي آدَمَ(٤)؛ ومِن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

---

(١) تفسير الماوردي: (٦/ ١٧٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٦)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٩).

(٣) التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢).

(٤) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٥)، وتفسير الرازي: (٢٩/ ٢٦٥).

٢ ـ أنَّهُم يَنشُرُونَ المَوتَى من قُبُورِهِم ويُخرِجُونَهُم للبَعثِ وللحِسابِ فكأنَّهُم يُحيُونَهُم[1].

٣ ـ أنَّهُم يَنشُرُونَ أجنِحَتَهُم في الجَوِّ عندَ نُزُولِهِم بالوَحيِ إلى الأرضِ.

٤ ـ أنَّهُم يَنشُرُونَ الشَّرائعَ في الأرضِ.

٥ ـ أنَّهُم يَنشُرُونَ النُّفُوسَ المَوتَى بالكُفرِ بما يَنزِلُونَ به من وَحيِ اللهِ[2].

٦ ـ أنَّهُم يَنشُرُونَ السُّحُبَ على الأرضِ[3].

○ رابعًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: «الْفَارِقَاتُ» هو: القَبرُ فَرَقَ بينَ الدُّنيا والآخِرَةِ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ السَّمَرْقَنْدِيُّ[4].

القَولُ الثَّاني: «الْفَارِقَاتُ» هي السَّحاباتُ المَاطِرَةُ؛ سُمِّيَتْ بِـ: ﴿الْفَارِقَاتِ﴾؛ تَشبِيهًا بالنَّاقَةِ الفَارِقِ؛ وهي الحامِلُ الَّتي تَخرُجُ وتَنِدُّ في الأرضِ حِينَ تَضَعُ؛ يُقالُ: نُوقٌ فَوَارِقُ وفُرُقٌ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ القُرطُبِيُّ[5].

القَولُ الثَّالِثُ: «الْفَارِقَاتُ» هي: الرِّياحُ تَفرُقُ بينَ السَّحابِ فتُبَدِّدُهُ.

ـ وهذا قَولُ مُجاهِدٍ[6].

القَولُ الرَّابعُ: «الْفَارِقَاتُ» هي: الرُّسُلُ الَّذينَ يَفرُقُونَ بينَ الحَلالِ والحَرامِ:

---

(١) تفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٩).
(٢) تفسير الزمخشري: (٦/ ٢٨٦).
(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٤٩).
(٤) تفسير السمرقندي: (٣/ ٥٣٤).
(٥) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٥٠).
(٦) تفسير ابن الجوزي: (٨/ ٤٤٦).

- وهذا قَولُ أبي صالحٍ[(١)].

القَولُ الخَامِسُ: «الْفَارِقَاتُ» هي: القُرآنُ فَرَقَ اللهُ فيهِ بينَ الحَقِّ والباطِلِ.

- وهذا قَولُ قَتادةَ، والحَسَنِ، وابنِ كَيسَانَ.

القَولُ السَّادِسُ: «الْفَارِقَاتُ» هي: الملائكةُ الَّتي تَنزِلُ بالفَرْقِ بينَ الحَقِّ والباطِلِ.

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وابنُ مَسعُودٍ، وأبو صالحٍ، ومُجاهدٌ، والضَّحَّاكُ، ومسروقٌ، وقَتادةُ، والرَّبيعُ، والثَّوريُّ[(٢)].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ[(٣)].

○ خامسًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: «الْمُلْقِيَاتُ» هي: الرُّسُلُ يُلقُونَ إلى أُمَمِهِم ما أُنزِلَ إلَيهِم من رَبِّهِم؛ فهم يَدعُونَ الخَلقَ إلى ذِكرِ اللهِ، ويَأمُرُونَهُم به، ويَحُثُّونَهُم عليهِ.

- وهذا قَولُ قُطرُبٍ[(٤)].

القَولُ الثَّاني: «الْمُلْقِيَاتِ»: هي الملائكةُ الَّتي تُلقِي وَحيَ اللهِ وكُتُبَهُ إلى أنبيائِهِ ورُسُلِهِ.

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وابنُ مسعودٍ،

---

(١) تفسير الماوردي: (٦/ ١٧٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٨)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٤٤٨)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٠٣)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٩).

(٣) التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢).

(٤) تفسير الرازي: (٢٩/ ٢٦٦).

والسُّدِّيُّ، ومُجاهدٌ، ومَسرُوقٌ، وقَتادةُ، والرَّبيعُ، والثَّوريُّ[(١)].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّم، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ كَثِيرٍ، والشَّوكانيُّ، والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ، وابنُ عاشورٍ[(٢)].

- والقَولُ الرَّاجحُ: في ﴿الْمُرْسِلَاتِ﴾ وَ: ﴿الْعَاصِفَاتِ﴾ هو أنَّها الرِّياحُ؛ لأنَّ وَصفَ الرِّيحِ بالعَصفِ حقيقةٌ لا مجازَ فيهِ.

كما أنَّ القَولَ الرَّاجِحَ في: ﴿النَّاشِرَاتِ﴾ وَ: ﴿الْفَارِقَاتِ﴾ هو أنَّها: الملائكةُ.

لأنَّ الوَصفَ بِـ: «الفارقاتِ» أَلْيَقُ بهم منَ الرِّياحِ.

ولأنَّ ﴿الْمُلْقِيَاتِ﴾ المذكورةَ بعدَها هي الملائكةُ بالإجماعِ؛ فلم يَقُلْ أحدٌ: إنَّها الرِّياحُ، ولذلكَ عَطَفَ المُتجانِسَيْنِ بالفاءِ؛ فقالَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾، ﴿فَالْعَاصِفَاتِ﴾، ثمَّ عَطَفَ ما ليسَ من جِنسِها بالواوِ؛ فقالَ: ﴿وَالنَّاشِرَاتِ﴾.

ثمَّ عَطَفَ عليه المتجانِسَينِ بالفاءِ؛ فقالَ: ﴿فَالْفَارِقَاتِ﴾، ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ﴾[(٣)]، واللهُ أعلَمُ.

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٥٨٨)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ١٩٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٩).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٤٢)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٢٤)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٧٤)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٨٩)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٥٣)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٧٢)، وتفسير الشنقيطي: (٥/ ٥٢٩)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ٤٢٠).

(٣) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٢٤).

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ۝٤ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [النازعات: ١ ـ ٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«فهذه خَمسَةُ أُمورٍ؛ وهي صفاتُ الملائكةِ.

فأقسَمَ سُبحانَهُ بالملائكةِ الفاعلةِ لهذه الأفعالِ، إذ ذلكَ من أعظَمِ آياتِهِ.

○ وحُذِفَ مفعولُ النَّزعِ والنَّشطِ؛ لأنَّهُ لو ذُكِرَ ما تَنزِعُ وتَنشَطُ، لأَوهَمَ التَّقيُّدَ به، وأنَّ القَسَمَ على نَفْسِ الأفعالِ الصَّادرةِ من هؤلاءِ الفاعِلِينَ.

فلم يَتعَلَّقِ الغَرَضُ بذِكرِ المَفعُولِ، كقَولِهِ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ونظائِرِهِ؛ فكانَ نَفسُ النَّزعِ هو المقصودَ، لا عَينُ المَنزُوعِ.

١ ـ وأكثَرُ المُفسِّرينَ على أنَّها الملائكةُ الَّتي تَنزِعُ أرواحَ بني آدمَ من أجسامِهِم، وهم جماعةٌ؛ كقَولِهِ: ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١].

وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧].

وأمَّا قولُهُ: ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ﴾ [السجدة: ١١]:

فإمَّا أن يكونَ وَاحِدًا، وله أعوانٌ.

وإمَّا أن يكونَ المرادُ الجِنسَ لا الواحدةَ؛ كقولِهِ: ﴿وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾، وقولِهِ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨].

والنَّزعُ هو: اجتِذَابُ الشَّيءِ بقُوَّةٍ، والإغراقُ في النَّزعِ هو: أن يَجتَذِبَهُ إلى آخِرِهِ.

ومنهُ إغراقُ النَّزعِ في جَذبِ القُوَّةِ؛ بأن يَبلُغَ بها غايةَ المَدِّ، فيُقالُ: أَغرَقَ في النَّزعِ، ثمَّ صارَ مَثَلًا لِكُلِّ مَن بالَغَ في فِعلٍ حتَّى وَصَلَ إلى آخِرِهِ.

والغَرَقُ: اسمُ مَصدَرٍ أُقِيمَ مقامَهُ، كالعَطاءِ والكلامِ، أُقِيمَ مُقامَهُ: الإعطاءُ والتَّكلُّمُ، واختَلَفَ النَّاسُ؛ هلِ «النَّازِعَاتُ» مُتَعَدٍّ أو لازمٌ؟

فعلى القَولِ الَّذي حَكَينَاهُ يكونُ مُتَعَدِّيًا.

وهذا قَولُ عليٍّ، ومَسرُوقٍ، ومُقاتلٍ، وأبي صالحٍ، وعطيَّةَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

٢ ـ وقالَ ابنُ مسعودٍ: «هي أَنفُسُ الكُفَّارِ»[1].

وهو قَولُ قَتادةَ، والسُّدِّيِّ، وعطاءٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

وعلى هذا: فهو فِعلٌ لازِمٌ.

وَ: ﴿غَرْقًا﴾ على هذا معناهُ: نَزْعًا شَدِيدًا أبلَغَ ما يكونُ وأَشَدَّهُ.

ـ وفي هذا القَولِ ضَعفٌ من وُجوهٍ:

أحَدُها: أنَّ عَطفَ ما بَعدَهُ عليهِ يَدُلُّ على أنَّها الملائكةُ؛ فهِيَ ﴿السابحات﴾ وَ: ﴿المدبرات﴾ وَ: ﴿النازعات﴾.

الثَّاني: أنَّ الإقسامَ بنُفوسِ الكُفَّارِ خاصَّةً لَيسَ بالبَيِّنِ، ولا في اللَّفظِ ما يَدُلُّ عليهِ.

الثَّالثُ: أنَّ النَّزعَ مُشتَرَكٌ بينَ نُفوسِ بنِي آدَمَ، والإغراقَ لا يَختَصُّ بالكافِرِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/٥٧)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٥/٢٢٠).

٣ ـ وقالَ الحَسَنُ: ﴿النازعات﴾ هي النُّجُومُ، تَنزِعُ منَ المَشرِقِ إلى المَغرِبِ.

وَ: ﴿غَرْقًا﴾ هو غُرُوبُها؛ قالَ: تَنزِعُ مِن ههنا وتَغرَقُ ههنا(١).

واختارَهُ الأخفَشُ(٢)، وأبو عُبَيدَةَ(٣).

٤ ـ وقالَ مُجاهِدٌ: هي شدائدُ المَوتِ وأهوالُهُ، الَّتي تَنزِعُ الأرواحَ نَزْعًا شَدِيدًا(٤).

٥ ـ وقالَ عَطاءٌ وعِكرِمَةُ: هِيَ القِسِيُّ(٥).

وَ: «النَّازِعَاتُ» على هذا القَولِ بمعنَى النَّسَبِ أو ذواتِ النَّزعِ الَّتي يَنزِعُ بها الرَّامِي، فهو النَّازِعُ.

ـ قُلتُ: «النَّازِعَاتُ» اسمُ فاعلٍ من: «نَزَعَ»، ويُقالُ: «نَزَعَ كَذَا»؛ إذا اجتَذَبَهُ بقُوَّةٍ، «ونَزَعَ عَنهُ» إذا خَلَّاهُ وتَرَكَهُ بعدَ مُلابَسَتِهِ له، وَ: «نَزَعَ إلَيهِ» إذا ذَهَبَ إلَيهِ ومالَ إلَيهِ.

وهذا إنَّما تُوصَفُ به النُّفُوسُ الَّتي لها حَرَكَةٌ إراديَّةٌ للمَيلِ إلى الشَّيءِ أوِ المَيلِ عنهُ، وأحَقُّ ما صَدَقَ عليهِ هذا الوَصفُ: (الملائكةُ)؛ لأنَّ هذه القُوَّةَ فيها أكمَلُ، ومَوضِعُ الآيةِ فيها أعظَمُ؛ فهِيَ الَّتي تُغرِقُ في النَّزعِ إذا طَلَبَتْ ما تَنزِعُهُ أو تَنزِعُ إلَيهِ.

والنَّفسُ الإنسانيَّةُ أيْضًا لها هذه القُوَّةُ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٨)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٤٥).

(٢) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي البصري، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، من مؤلفاته: معاني القرآن، والاشتقاق، توفي سنة: (٢١٥هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٩٠)، والأعلام للزركلي: (٣/ ١٠١).

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: (٦/ ٣٦٨)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٤).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة: (٤٦٤).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٩)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٢٢١).

والنُّجُومُ أَيضًا تَنزِعُ من أُفُقٍ إلى أُفُقٍ.

فالنَّزعُ حركةٌ شديدةٌ، سواءٌ كانت مِن مَلَكٍ، أو نَفسٍ إنسانيَّةٍ، أو نَجْمٍ، والنُّفُوسُ تَنزِعُ إلى أوطانِها، وإلى مَأْلَفِهَا، وعندَ المَوتِ تَنزِعُ إلى رَبِّهاَ، والمَنَايَا تَنزِعُ النُّفُوسَ، والقِسِيُّ تنزعُ بالسِّهامِ، والملائكةُ تَنزِعُ من مكانٍ إلى مكانٍ، وتَنزِعُ ما وُكِّلَتْ بنَزعِهِ، والخَيلُ تَنزِعُ في أَعِنَّتِهَا نَزْعًا تُغرِقُ فيه الأَعِنَّةَ لطُولِ أعناقِهَا.

فالصِّفَةُ واقعةٌ على كُلِّ مَن له هذه الحَرَكَةُ الَّتي هي آيةٌ من آياتِ الرَّبِّ تعالى، فإنَّهُ هو الَّذِي خَلقَهَا وخَلَقَ مَحلَّها، وخَلَقَ القُوَّةَ والنَّفْسَ الَّتي بها تَتَحَرَّكُ.

ومَن ذَكَرَ صُورةً من هذه الصُّوَرِ فإنَّما أرادَ التَّمثِيلَ، وإنْ كانتِ الملائكةُ أحَقَّ مَن تناوَلَهُ هذا الوَصفُ.

○ **فأَقسَمَ بطَوائِفِ الملائكةِ وأصنافِهِم:**

- فهمُ «النَّازِعَاتُ» الَّتي تَنزِعُ الأرواحَ منَ الأجسادِ.
- وَ: «النَّاشِطَاتُ» الَّتي تَنشَطُها؛ أي: تُخرِجُها بسُرعةٍ وخِفَّةٍ؛ من قَولِهِم: «نَشِطَ الدَّلْوَ مِنَ البِئرِ»؛ إذا أخرَجَها، وَ: «أَنا أَنشَطُ بكذا»؛ أيْ: أخَفُّ له وأسرَعُ.
- وَ: «السَّابِحَاتُ» الَّتي تَسبَحُ في الهواءِ في طريقِ مَمَرِّها إلى ما أُمِرَتْ به، كما تَسبَحُ الطَّيرُ في الهواءِ.
- ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ﴾ الَّتي تَسبِقُ وتُسرِعُ إلى ما أُمِرَتْ به، لا تُبطِئُ عنهُ، ولا تتأَخَّرُ.
- ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ﴾ أُمورَ العبادِ الَّتي أَمرَهَا رَبُّهَا بِتَدبِيرِهَا.

وهذا أَولَى الأقوالِ.

٦ - وقد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ ﴿النَّازِعَاتِ﴾ الملائكةُ تَنزِعُ

نُفُوسَ الكُفَّارِ بشِدَّةٍ وعُنفٍ، ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ﴾ الملائكةُ الَّتي تَنشَطُ أرواحَ المؤمنِينَ بيُسرٍ وسُهولةٍ(١).

واختارَ الفَرَّاءُ هذا القَولَ؛ فقالَ: هِيَ الملائكةُ تَنشَطُ نَفسَ المؤمنِ فتَقبِضُها، وتَنزِعُ نَفْسَ الكافرِ(٢).

قالَ الواحِدِيُّ: إنَّما اختارَ ذلكَ؛ لِمَا بَينَ النَّشطِ والنَّزعِ منَ الفَرقِ في الشِّدَّةِ واللِّينِ؛ فالنَّزعُ: الجَذبُ بشِدَّةٍ، والنَّشطُ: الجَذبُ بِرِفقٍ ولِينٍ(٣).

- ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ﴾ هِيَ النُّفوسُ الَّتي تَنشَطُ لِمَا أُمِرَتْ به، والملائكةُ أحَقُّ الخَلقِ بذلكَ، ونُفوسُ المؤمنِينَ ناشطةٌ لِمَا أُمِرَتْ به.

- وقِيلَ: «السَّابِحَاتُ» هي النُّجومُ تَسبَحُ في الفَلَكِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

- وقِيلَ: هي السُّفُنُ تَسبَحُ في الماءِ.

- وقِيلَ: هي نُفُوسُ المؤمنِينَ تَسبَحُ بعدَ المُفارَقَةِ صَاعِدَةً إلى رَبِّها.

- قُلتُ: **والصَّحِيحُ** أنَّها الملائكةُ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليهِ.

وأمَّا السُّفُنُ والنُّجُومُ، فإنَّما تُسَمَّى جاريةً وجَوارِيَ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وقالَ: ﴿حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، وقالَ: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]، ولم يُسَمِّهَا: «سابحاتٍ» وإنْ أطلَقَ عليها فِعلَ السِّباحةِ؛ كقَولِهِ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

ويَدُلُّ عليهِ ذِكرُهُ ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ﴾ بعدَها وَ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ﴾ بالفاءِ، وذِكرُهُ الثَّلاثةَ الأُوَلَ بالوَاوِ؛ لأنَّ السَّبْقَ والتَّدبِيرَ مُسَبَّبٌ عنِ المَذكُورِ قَبلَهُ؛

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧). (٢) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٣٠).
(٣) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٠٦).

فإنَّها نَزَعَتْ ونَشَطَتْ وسَبَحتْ فسَبَقَتْ إلى ما أُمِرَتْ به فَدَبَّرَتْه.

ولو كانتِ: «السَّابِحَاتُ» هيَ السُّفُنَ أوِ النُّجُومَ أوِ النُّفُوسَ الآدميَّةَ، لَـمَا عُطِفَ عليها فِعلُ السَّبقِ والتَّدبيرِ بالفَاءِ، فتأَمَّلْهُ.

- قالَ مَسرُوقٌ ومُقاتلٌ والكَلبيُّ: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ «هي الملائكةُ»[1].

قالَ مُجاهد وأبو رَوقٍ[2]: «سَبَقَتِ ابنَ آدَمَ بالخَيرِ والعَمَلِ الصَّالحِ والإيمانِ والتَّصديقِ»[3].

- قالَ مُقاتلٌ: «تَسبِقُ بأرواحِ المؤمنِينَ إلى الجَنَّةِ»[4].

- وقالَ الفَرَّاءُ والزَّجَّاجُ: «هي الملائكةُ تَسبِقُ الشَّياطِينَ بالوَحيِ إلى الأنبياءِ؛ إذ كانتِ الشَّياطِينُ تَستَرِقُ السَّمعَ»[5].

وهذا القَولُ خَطَأٌ، لا يَخفَى فَسادُهُ؛ إذ يَقتَضِي الاشتراكَ بينَ الملائكةِ والشَّياطينِ في إلقائِهِمُ الوَحيَ، وأنَّ الملائكةَ تَسبِقُهُم به إلى الأنبياءِ.

وهذا لَيسَ بصحيحٍ؛ فإنَّ الوَحيَ الَّذي تَأتِي به الملائكةُ إلى الأنبياءِ لا تَستَرِقُهُ الشَّياطِينُ، وهم مَعزُولُونَ عن سماعِهِ، وإنِ استَرَقُوا بعضَ ما يَسمَعُونَهُ من ملائكةِ السَّماءِ الدُّنيا من أُمورِ الحوادثِ، فاللهُ سُبحانَهُ صانَ وَحيَهُ إلى الأنبياءِ أن تَستَرِقَ الشَّياطينُ شَيئًا منهُ، وعَزَلَهُم عن سَمعِهِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧)، وأبو الشيخ في العظمة: (٤٩٣).

(٢) هو: **عَطِيَّةُ بنُ الحَارِث، أبو رَوْق الهَمْدانِي الكُوفِي**، روى عن: الضحَّاك بن مُزاحم، وعامر الشَّعبيِّ، وروى عنه: إبراهيم بن الزِّبْرِقان، وبِشر بن خالد الكُوفيُّ، وثقه ابن حِبَّان، روى له أبو داود، والنَّسائيُّ وابن ماجه. تهذيب الكمال: (٩/ ٢٥٧)، والطبقات الكبرى: (٦/ ٣٤٨).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٦٤)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٢٢٠).

(٤) ذكره البغوي في تفسيره: (٨/ ٣٢٥).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٣٠)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٧٨).

ولو أنَّ قائلَ هذا القَولِ فَسَّرَ ﴿السَّابِقَاتِ﴾ بالملائكةِ الَّتي تَسبِقُ الشَّياطينَ بالرَّجْم بالشُّهُبِ قبلَ إلقاءِ الكلمةِ الَّتي استَرَقَها، لَكانَ له وَجهٌ؛ فإنَّ الشَّيطانَ يُبادِرُ مُسرِعًا بإلقائِهِ إلى وَلِيِّهِ، فتَسبِقُهُ الملائكةُ في نُزُولِهِ بالشُّهُبِ الثَّواقِبِ فتُهلِكُهُ، ورُبَّما ألقَى الكلمةَ قبلَ إدراكِ الشِّهابِ إيَّاه.

- وفُسِّـرَتِ ﴿السَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ بالأنفُسِ السَّابقاتِ إلى طاعةِ اللهِ ومَرضَاتِهِ.

- وأمَّا ﴿الْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ فأجمَعُوا على أنَّها الملائكةُ:

قالَ مُقاتلٌ: هُم جبريلُ، ومِيكائيلُ، وإسرافيلُ، ومَلَكُ المَوتِ: يُدَبِّرُونَ أَمْرَ اللهِ تعالى في الأرضِ، وهُمُ: ﴿الْمُقَسِّمَاتِ أَمرًا﴾ [الذاريات: ٤].

قال عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ سابطٍ[(١)]: «جِبريلُ مُوَكَّلٌ بالرِّياحِ وبالجُنُودِ، ومِيكائيلُ مُوَكَّلٌ بالقَطرِ والنَّباتِ، ومَلَكُ المَوتِ مُوَكَّلٌ بقَبضِ الأنفُسِ، وإسرافيلُ يَنزِلُ بأمرِ اللهِ عَلَيهِم».

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: «هُمُ الملائكةُ، وَكَّلَهُمُ اللهُ بأُمورٍ عَرَّفَهُمُ العَمَلَ بها والوُقوفَ عَلَيهَا، بَعضُهُم لبَنِي آدمَ يَحفَظُونَ ويَكتُبُونَ، وبَعضُهُم وُكِّلُوا بالأمطارِ والنَّباتِ، والخَسْفِ والمَسخِ، والرِّياحِ والسَّحابِ»[(٢)]، انتهى.

وقد أخبَرَ أنَّ اللهَ وَكَّلَ بالرَّحِمِ مَلَكًا، وللرُّؤيَا مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بها، وللجَنَّةِ ملائكةٌ مُوَكَّلُونَ بعِمارتِها وعَمَلِ آلاتِهَا وأوانِيهَا وغِراسِهَا وفِراشِهَا ونَمارِقِهَا وأرائِكِها، وللنَّارِ مَلائكةٌ مُوَكَّلَةٌ بعَمَلِ ما فِيهَا وإيقادِها... وغيرِ ذلكَ.

فالدُّنيَا وما فِيهَا، والجَنَّةُ والنَّارُ، والمَوتُ وأحكامُ البَرزَخِ قد

---

(١) هو: عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَبْدِ الله بن سَابِط بن أبي حُمَيْضَة بن عَمْرو الجُمَحِي المَكِّي، تابعي. روى عن: عمر، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما، وعنه: ابن جريج، وليث بن أبي سليم، قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، مات سنة: (١١٨هـ). تهذيب التهذيب: (٣/ ٤١١)، ومعرفة الثقات: (٢/ ٧٧).

(٢) ذكره وما قبله البغوي في تفسيره: (٨/ ٣٢٥).

وَكَّلَ اللهُ بذَلِكَ كُلِّهِ مَلائكةً يُدَبِّرُونَ ما شاءَ اللهُ من ذلكَ؛ ولهذا كانَ الإيمانُ بالملائكةِ أحدَ أركانِ الإيمانِ الَّذي لا يَتِمُّ الإيمانُ إلَّا به.

- وأمَّا مَن قالَ: إنَّها النُّجُومُ، فلَيسَ هذا من قَولِ أهلِ الإسلامِ، ولم يَجعَلِ اللهُ النُّجومَ تُدَبِّرُ شيئًا مِنَ الخلقِ، بل هي مُدَبَّرَةٌ ومُسَخَّرَةٌ؛ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ فاللهُ سُبحانَهُ هو المُدَبِّرُ بمَلائكتِهِ لأمرِ العالَمِ العُلويِّ والسُّفليِّ.

قالَ الجُرجانِيُّ[(١)]: وذُكِرَ ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ﴾ وَ: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ﴾ بالفاءِ وما قَبلَها بالوَاوِ؛ لأنَّ ما قَبلَها أقسامٌ مُستَأنَفَةٌ، وهذانِ القِسمانِ مُنشَأانِ عنِ الَّذي قَبلَهُما كأنَّهُ قالَ: «فاللَّاتِي سَبَحْنَ فَسَبَقْنَ»؛ كما نَقُولُ: «قامَ فذَهَبَ»، أوجَبَ الفاءُ أنَّ القيامَ كانَ سَبَبًا للذَّهابِ.

ولو قُلتَ: «قامَ وذَهَبَ»، لم تَجعَلِ القيامَ سَبَبًا للذَّهابِ.

واعتَرَضَ عليهِ الوَاحِدِيُّ؛ فقالَ: هذا غَيرُ مُطَّرِدٍ في هذه الآيةِ لأنَّهُ يَبعُدُ أن يُجعَلَ السَّبقُ سَبَبًا للتَّدبيرِ، مع أنَّ ﴿السَّابِقَاتِ﴾ ليستِ الملائكةَ في قَولِ المُفَسِّرينَ[(٢)].

قُلتُ: الملائكةُ دَاخِلُونَ في ﴿السَّابِقَاتِ﴾ قَطعًا.

وأمَّا اختِصاصُ: ﴿السَّابِقاتِ﴾ بالملائكةِ فهذا مُحتَمَلٌ.

وأمَّا قولُهُ: يَبعُدُ أن يكونَ السَّبقُ سَبَبًا للتَّدبيرِ، فلَيسَ كما زَعَمَ.

بلِ السَّبقُ المُبادَرَةُ إلى تَنفِيذِ ما يُؤمَرُ به المَلَكُ؛ فهو سَبَبٌ للفِعلِ الَّذي أُمِرَ به، وهو التَّدبيرُ.

مع أنَّ «الفاءَ» دالَّةٌ على التَّعقِيبِ، وأنَّ التَّدبيرَ يَتَعَقَّبُ السَّبقَ بلا

---

(١) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد، أبو بكر الجرجاني، الإمام النحوي، من مصنفاته: «المغني في شرح الإيضاح»، و: «دلائل الإعجاز»، توفي سنة: (٤٧١هـ). طبقات المفسِّرِينَ: (١/ ٣٣٦).

(٢) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٠٦).

تَراخٍ، بخِلافِ الأقسامِ الثَّلاثةِ، واللهُ أعلَمُ»[١].

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«قولُهُ تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾.

فلَم يَقُلْ أحدٌ منَ الصَّحابةِ ولا التَّابعِينَ ولا العُلماءِ بالتَّفسِيرِ: إنَّها النُّجُومُ، وهذه الرِّواياتُ عنهم:

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «هي الملائكةُ»[٢].

قالَ عطاءٌ: «وُكِّلَتْ بأُمورٍ عرَّفَهُمُ اللهُ العَمَلَ بها»[٣].

وقالَ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ سابِطٍ: «يُدَبِّرُ أُمورَ الدُّنيا أربعةٌ: جِبرِيلُ؛ وهو مُوَكَّلٌ بالوَحيِ والجُنُودِ، ومِيكائيلُ؛ وهو مُوَكَّلٌ بالقَطْرِ والنَّباتِ، ومَلَكُ المَوتِ؛ وهو مُوَكَّلٌ بقَبضِ الأنفُسِ، وإسرافيلُ؛ وهو يَنزِلُ بالأمرِ عَلَيهِم»[٤].

وقِيلَ: جِبرِيلُ للوَحيِ، وإسرافيلُ للصُّورِ.

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ: «﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ الملائكةُ تَنزِلُ بالحَلالِ والحَرامِ»[٥].

ولم يَذكُرِ المُتَوَسِّعُونَ في نَقلِ أقوالِ المُفَسِّرينَ؛ كابنِ الجَوزِيِّ، والماوَرْدِيِّ[٦]، وابنِ عَطِيَّةَ[٧]: غيرَ الملائكةِ، حتَّى قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: «ولا

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢).

(٢) عزاه السيوطي في الدر لابن أبي الدنيا: (١٥/ ٢٢٢).

(٣) ذكره الماوردي في تفسيره: (٦/ ١٩٤).

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: (١٥٨)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٢٢٢).

(٥) تفسير غريب القرآن: (٥١٢).

(٦) **هو: علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي**، كان ثقة شافعيًا، من تصانيفه: «النكت والعيون»، و: «الأحكام السلطانية»، توفي سنة: (٤٥٠هـ). طبقات المفسرين: (١/ ٤٢٧).

(٧) **هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية، أبو محمد الغرناطي القاضي** =

أحفَظُ خِلافًا أنَّها الملائكةُ» هذا مع تَوَسُّعِهِ في النَّقلِ وزِيادتِهِ فيه على أبي الفَرَجِ وغَيرِهِ حتَّى إنَّهُ لَينفَرِدُ بأقوالٍ لا يَحكِيهَا غَيرُهُ[(١)]؛ فتَفسِيرُ: ﴿الْمُدَبِّرَاتِ﴾ بالنُّجُومِ كَذِبٌ على اللهِ وعلى المُفَسِّرينَ.

وكذلكَ: ﴿الْمُقَسِّمَاتِ﴾ [الذاريات: ٤] لم يَقُلْ أحدٌ من أهلِ التَّفسِيرِ العالِمِينَ به: إنَّها النُّجُومُ؛ بل قالُوا: هي الملائكةُ الَّتي تَقسِمُ أَمْرَ المَلَكُوتِ بإذنِ رَبِّها منَ الأرزاقِ والآجالِ والخَلقِ في الأرحامِ وأمرِ الرِّياحِ والجبالِ.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: «لأنَّ كُلَّ هذا إنَّما هو بمَلائكةٍ تَخدُمُهُ، فالآيةُ تَتَضَمَّنُ جميعَ الملائكةِ؛ لأنَّهُم كُلَّهُم في أُمورٍ مُختَلِفَةٍ»[(٢)].

قالَ أبو الطُّفَيلِ عامرُ بنُ واثِلَةَ[(٣)]: «كانَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ على المِنبَرِ فقالَ: لا تَسأَلُونَ عن آيةٍ من كتابِ اللهِ وسُنَّةٍ ماضيةٍ، إلَّا قُلتُ لَكُم، فقامَ إلَيهِ ابنُ الكَوَّاءِ[(٤)]، فَسأَلَهُ عن: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝٢ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۝٣ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ١ ـ ٤]؟

فقالَ: «الذَّارِيَاتُ»: الرِّياحُ، وَ: «الْحَامِلَاتُ»: السَّحابُ، وَ:

= المالكي، كان فقيهًا عالمًا بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، له تفسير: «المحرر الوجيز»، أحسن فيه وأبدع، توفي سنة: (٥٤١هـ). سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٥٨٧)، وطبقات المفسِّرينَ: (١/ ٦٠).

(١) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٥)، وتفسير الماوردي: (٦/ ١٩٢)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨).

(٢) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨).

(٣) هو: أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي المكي، ولد عام أحد وأدرك من حياة النبي ﷺ ثمان سنين، مات بمكة سنة: (١٠٠هـ)، ويقال: إنه آخر من مات ممّن رأى الرسول ﷺ، ذكره ابن أبي خيثمة في شعراء الصحابة، وكان فاضلًا عاقلًا حاضر الجواب فصيحًا. الاستيعاب: (٤/ ٧٣).

(٤) هو: عبد الله بن عمرو اليشكري ابن الكواء كان اسمه الأعرس فغيره النبي ﷺ. الإصابة: (٦٣٤١).

«الْجَارِيَاتِ»: السُّفُنُ، وَ: «الْمُقَسِّمَاتِ»: الملائكةُ، ثمَّ قالَ: «سَلْ سُؤَالَ تَعَلُّمٍ، ولا تَسْأَلْ سُؤَالَ تَعَنُّتٍ»[1].

وكذلكَ قالَ أبو الفَرَجِ، ولم يَذكُرْ فيه خِلافًا في: ﴿المقسمات أمرا﴾؛ يعني: الملائكةَ تَقسِمُ الأُمورَ على ما أَمَرَ اللهُ به[2].

قالَ ابنُ السَّائبِ: «المُقَسِّمَاتُ أربعةٌ: جِبرِيلُ؛ وهو صاحبُ الوَحيِ، والغِلظَةِ؛ يَعنِي: العُقُوبةَ على أعداءِ الرُّسُلِ، وميكائيلُ؛ وهو صاحبُ الرِّزقِ والرَّحمةِ، وإسرافيلُ؛ وهو صاحبُ الصُّورِ واللَّوحِ، وعِزرَائِيلُ؛ وهو قابضُ الأرواحِ»[3]:

فتفسيرُ الآيةِ بأنَّها: النُّجومُ، تَفسِيرُ المُنَجِّمِينَ ومَن سَلَكَ سَبِيلَهُم»[4].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝١ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۝٢ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۝٣ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ۝٤ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾، مختارًا أنَّ جميعَ هذه الصِّفاتِ مُرادٌ بها: الملائكةُ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في ذلكَ:**

○ **أوَّلًا**: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: «النَّازِعَاتِ» هي: النُّفُوسُ حِينَ تَنزِعُ بالمَوتِ إلى رَبِّهَا.

يُقالُ: «فُلانٌ في النَّزعِ»، إذا كانَ في سِياقِ المَوتِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢١/ ٤٧٩)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٢٤١).

(٢) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٥).

(٣) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٣/ ٦٦٥).

(٤) مفتاح دار السعادة: (٥٣٦).

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾؛ أيْ: إنَّ النُّفوسَ تَغرَقُ في الصُّدُورِ حِينَ الخُروجِ مِنَ الجَسَدِ:

- وهذا قَولُ السُّدِّيِّ، وقَتادةَ[١].

القَولُ الثَّاني: «النَّازِعَاتُ» هي: الوَحشُ تَنزِعُ مِنَ الكَلأِ وتَنفِرُ.

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾؛ أي: إبعادًا في النَّزعِ.

- وهذا القَولُ حَكاهُ: يَحيَى بنُ سَلامٍ[٢].

القَولُ الثَّالِثُ: «النَّازِعَاتُ» هي: الجماعاتُ النَّازعاتُ بالقِسِيِّ؛ كالغُزاةِ والرُّماةِ.

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾؛ أيْ: إنَّ النَّازِعَ يَبلُغُ بالقَوسِ المَدَى، حتَّى تَنتَهِيَ إلى النَّصْلِ[٣]:

- وهذا القَولُ حكاهُ: الثَّعلَبِيُّ[٤].

القَولُ الرَّابِعُ: «النَّازِعَاتُ» هي: القِسِيُّ أنفُسُهَا؛ لأنَّها تَنزِعُ بالسِّهامِ.

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾؛ أيْ: أن يَبلُغَ القَوسُ المَدَى حتَّى يَنتَهِيَ إلى العَقِبِ الَّذي عِندَ النَّصْلِ المَلفوفِ عليهِ.

فالمُرادُ المُبالَغَةُ في النَّزعِ والاستيعابِ[٥].

- وهذا قَولُ عطاءٍ، وعِكرمةَ[٦].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٩)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٣٠).

(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ١٩٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٤).

(٣) انظر: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٣).

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: (٦/ ٣٦٩)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٥).

(٥) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٣).

(٦) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٩)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٢٤).

القَولُ الخامسُ: «النَّازِعَاتُ» هي: النُّجومُ تنزِعُ وتَذهَبُ من أُفُقٍ إلى أُفُقٍ تَطلُعُ ثُمَّ تَغِيبُ؛ من قَولِهِم: «نَزَعَ إلَيهِ»؛ أيْ: ذَهَبَ، أو مِن قَولِهِم: «نَزَعَتِ الخَيلُ»؛ أيْ: جَرَتْ.

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾؛ أيْ: إنَّها تَغرَقُ وتَغِيبُ في أُفُقِ الغَرْبِ.

«فالنَّازعاتُ»: إشارةٌ إلى طُلوعِها، وَ: «غَرْقًا»: إشارةٌ إلى غُرُوبِها[(١)].

- وهذا قَولُ الحَسَنِ، وقَتادةَ، وابنِ كَيْسَانَ، وأبي عُبَيدَةَ، وَالأخفَشِ[(٢)].

القَولُ السَّادسُ: ﴿النَّازِعَاتُ﴾ هي الملائكةُ الَّتي تَنزِعُ رُوحَ الكَافِرِ من جَسدِهِ.

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾ الغَرْقُ؛ اسمٌ أُقِيمَ مُقامَ الإغراقِ، والمُرادُ بِهِ: المُبالَغَةُ في المَدِّ.

فمَلَكُ المَوتِ وأعوانُهُ يَنزِعُونَ رُوحَ الكافِرِ من سائرِ أعضاءِ جَسدِهِ من تَحتِ كُلِّ شَعرَةٍ ومن تَحتِ الأظفَارِ وأُصُولِ القَدَمَينِ نَزْعًا كالسُّفُّودِ يُنزَعُ مِنَ الصُّوفِ الرَّطْبِ، ثمَّ يُغرِقُها ويَرجِعُها في جَسَدِهِ، ثُمَّ يَنزِعُها[(٣)].

- وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وابنِ مَسعُودٍ، ومُقاتلٍ[(٤)].

- واختارَهُ: السَّمْعَانِيُّ[(٥)].

القَولُ السَّابعُ: «النَّازِعَاتُ» هي الملائكةُ الَّتي تَنزِعُ أروَاحَ بَنِي آدَمَ.

---

(١) تفسير الرازي: (٣١/ ٢٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٨)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٢٤)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٤).

(٣) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٣)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٣).

(٤) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٣)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٤).

(٥) تفسير السمعاني: (٦/ ١٤٥).

- ومعنَى ﴿غَرْقًا﴾: الغَرْقُ اسمٌ أُقِيمَ مُقامَ الإغراقِ، والمُرادُ به: المُبالَغَةُ في المَدِّ والإغراقِ[(١)].

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ ومنهمُ: ابنُ مَسعودٍ، وابنُ عبَّاسٍ، ومَسرُوقٌ، والسُّدِّيُّ، ومُجاهدٌ، وسعيدُ بنُ جُبيرٍ، وأبو صالحٍ، وأبو الضُّحَى.

- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، وابنُ كَثِيرٍ، والآلُوسِيُّ[(٢)].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ لكَونِهِ قَولَ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

○ ثانيًا: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا﴾:

القَـولُ الأوَّلُ: أنَّها المَوتُ يَنشَطُ نَفسَ الإنسانِ.

- وهذا قَولُ مُجاهدٍ[(٣)].

القَولُ الثَّاني: أنَّها النَّفْسُ حِينَ تَنشَطُ بالمَوتِ، فالنَّشْطُ بمعنَى: الخُروجِ.

- وهذا قَولُ السُّدِّيِّ[(٤)].

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّها نَفسُ المُؤمِنِ تَنشَطُ للخُروجِ عندَ المَوتِ، لِمَا يَرَى منَ الكرامةِ والنَّعيمِ؛ لأنَّهُ تُعرَضُ عليهِ الجَنَّةُ قَبلَ أن يَموتَ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ.

القَولُ الرَّابـعُ: أنَّها الأوهاقُ.

والأوهاقُ جَمعُ وَهَقٍ وهو الحَبلُ المغاريرُ في طَرَفِهِ أُنشوطَةٌ فتُؤخَذُ فيه الدَّابَّةُ والإنسانُ.

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/٥٨)، وتفسير البغوي: (٨/٣٢٣).

(٢) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/١٨٣)، وتفسير ابن كثير: (٤/٤٩٧)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/٢٦).

(٣) تفسير الطبري: (٢٤/٦٠).

(٤) تفسير الماوردي: (٦/١٩٣).

وعلى هذا فـ: «النَّاشِطاتُ» منَ النَّشطِ الَّذي هو الجَذبُ.

ـ وهذا قَولُ عكرمةَ، وعَطاءٍ[(١)].

القَولُ الخامسُ: أنَّها البَقَرَةُ الوَحشِيَّةُ وما جَرَى مَجرَاها منَ الحيوانِ الَّذي يَنشَطُ مِن بَلَدٍ إلى بَلَدٍ؛ بمعنَى: أنَّها تَذهَبُ وتَسِيرُ بسُرعةٍ.

ـ وهذا قَولُ عطاءٍ، وأبي عُبَيدَةَ.

القَولُ السَّادسُ: أنَّها النُّجُومُ تَنشَطُ من أُفُقٍ إلى أُفُقٍ؛ بمعنَى: أنَّها تَذهَبُ وتَسِيرُ بسُرعةٍ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقَتادةَ، والحَسَنِ، والأخفَشِ[(٢)].

القَولُ السَّابعُ: أنَّها الملائكةُ؛ لنَشاطِهَا تَذهَبُ وتَجِيءُ بأمرِ اللهِ حيثُ كانَ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ[(٣)].

القَولُ الثَّامنُ: أنَّها الملائكةُ تَنشَطُ رُوحَ الكافرِ ممَّا بَينَ الجِلدِ والأظفَارِ ومِن قَدَمِهِ إلى حَلقِهِ حتَّى تُخرِجَهَا من فَمِهِ بالكَربِ والغَمِّ.

فالملائكةُ تَنزِعُ رُوحَ الكافرِ وتَجذِبُها بسُرعةٍ؛ كما يُجذَبُ السُّفُّودُ منَ الصُّوفِ الرَّطبِ.

فمِن معانِي النَّشطِ في اللُّغَةِ: الجَذبُ والنَّزعُ؛ يُقالُ: نَشَطْتُ الدَّلْوَ نَشْطًا: إذا نَزَعْتَهَا.

ـ وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، ومُقاتلٍ[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٠٧)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٢٤).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٨)، وتفسير الماوردي: (٦/ ١٩٣)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٤).

(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٤).

(٤) انظر: تفسير السمعاني: (٦/ ١٤٥)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٢٤).

القَولُ التَّاسعُ: أنَّها الملائكةُ تَنشَطُ رُوحَ المؤمنِ فتَقبِضُها.

فالملائكةُ تَأخُذُ رُوحَ المؤمنِ بيُسرٍ وسُهولةٍ، كما يُنشَطُ العِقالُ من يَدِ البَعِيرِ إذا حُلَّ عنه برِفقٍ[1].

فمِن معانِي النَّشطِ في اللُّغةِ: الإخراجُ؛ يُقالُ: «نَشَطْتُ الدَّلْوَ مِنَ البِئرِ»؛ إذا أخرَجْتَها[2].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، والكَلبِيِّ، ومُجاهِدٍ، والفَرَّاءِ.
- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، وابنُ كَثِيرٍ[3].
- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ لكَونِهِ قَولَ جمهورِ المُفَسِّرينَ.

○ ثالثًا: المرادُ بقَولِهِ: ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّها السَّمَواتُ؛ لأنَّها كالعائمةِ في الهواءِ.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ ابنُ عَطِيَّةَ.

القَولُ الثَّاني: أنَّها الحِيتَانُ دَوَابُّ البَحرِ فما دُونَها.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ ابنُ عَطِيَّةَ[4].

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّها الأرواحُ الَّتي تَسبِقُ الأجسادَ إلى الجَنَّةِ أوِ النَّارِ.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ القُرطُبِيُّ.

القَولُ الرَّابعُ: أنَّها أرواحُ المؤمِنِينَ تَسبَحُ شَوْقًا إلى لِقاءِ اللهِ ورَحمَتِهِ حِينَ تُخرَجُ.

- وهذا قَولُ ابن عبَّاسٍ[5].

---

(١) تفسير السمعاني: (٦/ ١٤٥). (٢) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٣١).

(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٦٠)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٣٠)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٤٩٧).

(٤) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٩). (٥) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٦).

القَوْلُ الخامسُ: أنَّها المَوتُ يَسبَحُ في نفسِ ابنِ آدمَ.

- وهذا قَولُ مُجاهد[١].

القَوْلُ السَّادسُ: أنَّها الخَيلُ، وسَبْحُها هو سُرعةُ جَرْيِها؛ يُقال للفَرَسِ الجَوادِ: سابحٌ.

- وهذا قَولُ عطاءٍ[٢].

القَولُ السَّابعُ: أنَّها السُّفُنُ الَّتي تَجرِي وتَسبَحُ في الماءِ.

- وهذا قَولُ عطاءٍ[٣].

القَولُ الثَّامِنُ: أنَّها النُّجومُ والشَّمسُ والقَمَرُ تَسبَحُ في فَلَكِهَا؛ وسُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّ مُرورَها في الجَوِّ كالسَّبحِ، ولهذا وَصَفَهَا اللهُ - جَلَّ وَعَلَا - بِـ: «السَّبح» بقَولِهِ: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠][٤].

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

أنَّ سِياقَ الآياتِ في أَمرِ البَعثِ والمَعادِ، وأَقرَبَ ما يكونُ إلَيهِ: «الآياتُ الكَونِيَّةُ»؛ الَّتي منها الشَّمسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ[٥].

- وهذا قَولُ قَتادةَ، والحَسَنِ، وأبي رَوقٍ، وأبي عُبَيدَةَ[٦].

القَولُ التَّاسعُ: أنَّها الملائكةُ الَّذينَ يَقبِضُونَ أرواحَ المؤمِنِينَ، فإنَّهُم يَسُلُّونَها سَلًّا رَفِيقًا ثمَّ يَدعُونَها حَتَّى تَستَرِيحَ، كالَّذي يَسبَحُ بالشَّيءِ في الماءِ فإنَّهُ يَتَحَرَّكُ برِفقٍ ولَطافَةٍ؛ لِئَلَّا يَغرَقَ، فكذا ههنا الملائكةُ

---

(١) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٢).

(٢) انظر: تفسير السمعاني: (٦/ ١٤٦)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٩).

(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٣).

(٤) تفسير الرازي: (٣١/ ٣٠).

(٥) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٥٤٢).

(٦) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٣)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢١٩)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٦)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٤).

يَرفُقُونَ برُوحِ المؤمِنِ في ذلكَ الاستخراجِ، لِئَلَّا يَصِلَ إلَيهِ أَلَمٌ وشِدَّةٌ[١].

ـ وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وابنِ مَسعُودٍ، ومُجاهِدٍ، وسعيدِ بنِ جُبيرٍ، وأبي صالحٍ، والكَلبِيِّ[٢].

القَولُ العاشرُ: أنَّها الملائكةُ.

وسَبْحُها هو: سَيرُها بينَ السَّماءِ والأرضِ مُسرِعَةً لأمرِ اللهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ؛ كالفَرَسِ الجَوادِ؛ يُقالُ له: «سابحٌ» إذا أَسرَعَ في جَرْيِهِ[٣].

ـ وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، وأبي صالحٍ، والفَرَّاءِ[٤].

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ[٥].

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لأنَّ فيه أَخْذًا بعُمومِ اللَّفظِ.

○ رابعًا: المرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّها المَوتُ يَسبِقُ إلى النُّفُوسِ.

ـ وهذا قَولُ مُجاهد[٦].

القَولُ الثَّاني: أنها النَّفسُ تَسبِقُ بالخُروجِ عندَ المَوتِ.

ـ وهذا قَولُ الرَّبيعِ[٧].

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّها أنفُسُ المؤمِنِينَ تَسبِقُ إلى الملائكةِ الَّذينَ يَقبِضُونَها؛ شَوْقًا إلى لِقاءِ اللهِ وكَرامَتِهِ وقد عايَنَتْ ذلك النَّعِيمَ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ مسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ[٨].

القَولُ الرَّابعُ: أنَّها الخَيلُ يَسبِقُ بَعضُها بَعضًا عندَ المُسابَقَةِ.

---

(١) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٤)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٢٧).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٤٩٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٦).
(٣) تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٥).
(٤) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٦)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٣٠).
(٥) التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢).
(٦) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٤).
(٧) تفسير الماوردي: (٦/ ١٩٣).
(٨) تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٥).

- وهذا قَولُ عطاءٍ[١].

القَولُ الخامسُ: أنَّها النُّجُومُ يَسبِقُ بعضُها بَعضًا في السَّيرِ؛ بسَبَبِ كَونِ بعضِها أسرَعَ حَرَكَةً منَ البَعضِ[٢].

- وهذا قَولُ قَتادةَ، والحَسَنِ، وأبي عُبَيدَةَ[٣].

القَولُ السَّادسُ: أنَّها الملائكةُ تَسبِقُ إلى تَبلِيغِ الوَحيِ للأنبياءِ قبلَ استِراقِ الشَّياطِينِ السَّمعَ.

- وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، ومَسرُوقٍ، ومُجاهِدٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ[٤].

القَولُ السَّابعُ: أنَّها مَلائكةُ قَبضِ الأرواحِ تَسبِقُ بأرواحِ المؤمِنِينَ إلى الجَنَّةِ، وتَسبِقُ بأرواحِ الكُفَّارِ إلى النَّارِ.

- وهذا قَولُ مُقاتِلٍ، ومُجاهِدٍ، وأبي رَوقٍ.

القَولُ الثَّامنُ: أنَّها الملائكةُ تَسبِقُ بني آدمَ إلى امتِثالِ أمرِ اللهِ إذا جاءَهُم بالإيمانِ والأعمالِ الصَّالحةِ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، والحَسَنِ، وأبي رَوقٍ[٥].

- واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ[٦].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ ذلكَ لأنَّ فيه أَخذًا بعُمومِ اللَّفظِ.

---

(١) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٤). (٢) تفسير الرازي: (٣١/ ٣٠).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٦)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٤).

(٤) انظر: تفسير السمعاني: (٦/ ١٤٦)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٦)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٣٠)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٧٨).

(٥) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٣٢٥)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٧)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٢٧).

(٦) التبيان في أقسام القرآن: (١٣٢).

○ خامسًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّها النُّجُومُ والكَواكِبُ:

- وهذا قَولُ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ(١).

ومعنَى تَدبيرِها للأمرِ: أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - عَلَّقَ كثيرًا من أمرِ العالَمِ بحَركاتِ النُّجُومِ، فأُضِيفَ التَّدبيرُ إلَيهَا وإنْ كانَ مِنَ اللهِ تعالى(٢).

ومِن تَدبِيرِهَا للأمرِ: أنَّهُ بسَبَبِ سَيرِهَا وحَرَكَتِهَا تَختَلِفُ الفُصُولُ الأربعةُ، ويَختَلِفُ بسَبَبِ اختِلافِهَا أحوالُ النَّاسِ في المَعاشِ.

كما أنَّهُ بسَبَبِ حَرَكَتِهَا تَتَمَيَّزُ بعضُ الأوقاتِ عن بعضٍ، فتَظهَرُ مَثَلًا أوقاتُ العباداتِ على ما قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وكما قالَ تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ لِّتَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٢]، وكما قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٥](٣).

القَولُ الثَّاني: أنَّها الملائكةُ المُدَبِّرَةُ ما أُمِرَتْ به من أمرِ اللهِ تعالى:

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم ابنُ عبَّاسٍ، وقَتادةُ(٤).

- والقَولُ المُختارُ: أنَّ جميعَ هذه الصِّفاتِ للمَلائكةِ.

لأنَّ العَطفَ بِـ: «الفاء» يُفِيدُ أنَّ جميعَ هذه الصِّفاتِ لِمَوصُوفٍ واحِدٍ

---

(١) تفسير الماوردي: (٦/ ١٩٤).
(٢) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٨٦).
(٣) تفسير الرازي: (٣١/ ٣٠).
(٤) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٤)، وتفسير الماوردي: (٦/ ١٩٤)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٢٥).

وهو الملائكةُ، فالعَرَبُ يَعطِفُونَ بالفاءِ الصِّفاتِ الَّتي شأنُها أن يَتفرَّعَ بعضُها عن بعضٍ، وقد أجمَعَ المُفَسِّرونَ على أنَّ المُرادَ بِـ: «المُدَبِّرَاتِ» هو: الملائكةُ فيَكُونُ ما عُطِفَتْ عليهِ منَ الصِّفاتِ تابعةً لها[1]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وهو مَقامُ الرَّبِّ على عَبدِهِ بالاطِّلاعِ والقُدرةِ والرُّبُوبِيَّةِ، فخَوفُهُ من هذا المقامِ: يُوجِبُ له خُشُوعَ القَلبِ لا محالةَ، وكُلَّما كانَ أشَدَّ استِحضارًا له، كانَ أشَدَّ خُشوعًا، وإنَّما يُفارِقُ القَلبُ إذا غَفَلَ عنِ اطِّلاعِ اللهِ عليهِ ونَظَرِهِ إلَيهِ.

والتَّأوِيلُ الثَّاني: أنَّهُ مَقامُ العَبدِ بينَ يَدَيْ رَبِّهِ عندَ لِقَائِهِ.

فعلى الأوَّلِ: يكونُ من بابِ إضافةِ المَصدَرِ إلى الفاعلِ.

وعلى الثَّاني ـ وهو أليَقُ بالآيةِ ـ يكونُ من بابِ إضافةِ المَصدَرِ إلى المَفعُولِ، واللهُ أعلَمُ»[2].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ به: مَقامُ العَبدِ بينَ يَدَيْ رَبِّهِ يومَ القيامةِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ هو: خَوفُ العَبدِ في الدُّنيا عندَ المَعصِيَةِ

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٠٧)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٦٤).

(٢) مدارج السالكين: (١/ ٥٢٢).

قيامَ اللهِ عليهِ وهو: مُراقَبَتُهُ لأعمالِهِ وإحصاؤُهَا عليهِ، فعِندَها لا يُقدِمُ على فِعلِ تِلكَ المعصيةِ:

فقَولُهُ: ﴿مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾: مَصدَرٌ مُضافٌ إلى الفاعِلِ؛ أيْ: قيامَ رَبِّهِ عَليهِ، وحِفظَهُ لأعمالِهِ[1].

ومنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، والنَّخَعِيِّ[2].

القَولُ الثَّاني: المُرادُ هو: خَوفُ العَبدِ عندَ المعصيةِ منَ الوُقوفِ والقِيامِ بينَ يَدَيْ رَبِّهِ يَومَ القيامةِ لمُحاسَبَتِهِ على ما قَدَّمَ من أعمالٍ في الدُّنيا:

فقَولُهُ: ﴿مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ مَصدَرٌ مُضافٌ إلى المَفعُولِ.

أي: قيامَ العبدِ بَينَ يَدَيْ رَبِّهِ يَومَ القيامةِ؛ للمُحاسبةِ والمُجازاةِ[3].

فالمقامُ: اسمُ مَصدَرٍ؛ بمعنَى: القيام، وفاعِلُهُ على هذا الوَجهِ هو العَبدُ الخائفُ، وإنَّما أُضِيفَ إلى الرَّبِّ المَخُوفِ لوُقوعِهِ بينَ يَدَيهِ[4].

ومنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى: قَولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦].

ـ وهذا قَولُ الرَّبيعِ، ومُقاتلٍ[5].

ـ واختَارَهُ ابنُ القَيِّمِ، والشَّوكانيُّ[6].

---

(١) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٦٧).

(٢) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٢٠٠)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٢٦).

(٣) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٦٧). (٤) تفسير الشنقيطي: (٥/ ٢٢٨).

(٥) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٢٠٠)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٤).

(٦) انظر: مدارج السالكين: (١/ ٥٢٢)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٧٦).

- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لمُناسَبتِهِ لسِياقِ الآياتِ من قولِهِ - تعالى ذِكرُهُ -: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾...﴾ إلى قَولِهِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤ - ٤١]، فسِياقُ هذه الآياتِ في الحديثِ عن أهوالِ يومِ القيامةِ وما يكونُ فيه من وُقوفِ العِبادِ بينَ يَدَيِ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا - للمُحاسَبَةِ والمُجازاةِ على ما قَدَّمُوا من أعمالِهِم.

فإدخالُ الكَلامِ في معانِي ما قَبلَهُ وما بَعدَهُ أولَى من الخُرُوجِ به عَنهُما[1]، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

(١) قواعد الترجيح: (١/ ١٣١).

سُورَةُ التَّكْوِيرِ

❁ قـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«أقسَمَ سُبحانَهُ بالنُّجومِ في أحوالِها الثَّلاثةِ، من طُلوعِها وجَرَيانِها وغُروبِها.

هذا قَولُ: عليٍّ وابنِ عبَّاسٍ، وعامَّةِ المُفَسِّرينَ، وهو الصَّوابُ.

وَ: «الخُنَّسُ»: جَمعُ خَانِسٍ، والخَنْسُ: الانقباضُ والاختِفَاءُ؛ ومنهُ سُمِّيَ الشَّيطانُ: «خَنَّاسًا»؛ لانْقِباضِهِ وانكماشِهِ حِينَ يَذكُرُ العَبدُ رَبَّهُ.

ومنه قَولُ أبي هُريرةَ: فانْخَنَسْتُ(١).

وَ: «الكنسُ»: جَمعُ كانِسٍ؛ وهو الدَّاخِلُ في كِنَاسِهِ؛ أيْ: في بَيتِهِ.

ومنه تَكَنَّسَتِ المَرأةُ، إذا دَخَلَتْ في هَودَجِهَا.

ومنهُ كَنَسَتِ الظِّباءُ، إذا أَوَتْ إلى أَكنَاسِهَا.

وَ: ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾: جمعُ جاريةٍ؛ كغاشِيَةٍ وغَوَاشٍ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الغسل، باب: عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس: (ح ٢٧٤)، (١/ ٤٧١)، والترمذي في سننه: كتاب الطهارة، باب: ما جاء في مصافحة الجنب: (ح١١٢)، (١/ ٢٠٣)، وأحمد في مسنده: باقي مسند المكثرين، مسند أبي هريرة: (ح٩٧٠٤)، (٢٠/ ٢٤٧).

قالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﷺ: «النُّجومُ تَخنُسُ بالنَّهارِ، وتَظهَرُ باللَّيلِ»(١).

وهذا قَولُ مُقاتلٍ، وعطاءٍ، وقَتادةَ، وغَيرِهم.

قالُوا: الكَواكِبُ تَخنُسُ بالنَّهارِ فتَختَفِي ولا تُرَى، وتَكنِسُ في وَقتِ غُروبِها(٢).

ومعنى: «تَخنُسُ» ـ على هذا القول ـ: تَتَأَخَّرُ عنِ البَصَرِ، وتَتَوارَى عنهُ بإخفاءِ النَّهارِ لها.

وفيهِ قَولٌ آخَرُ وهو: أنَّ خُنُوسَها رُجُوعُهَا، وهي حَرَكَتُها الشَّرقِيَّةُ؛ فإنَّ لها حَرَكَتَيْنِ حركةً بِفِعلِهَا وحركةً بنَفسِهَا، فخُنُوسُها حركَتُها بنَفسِهَا راجِعَةً.

وفيهِ قَولٌ ثالثٌ: وهو أنَّ خُنُوسَها وكُنُوسَها اختِفاؤُهَا وقتَ مَغِيبِها، فتَغِيبُ في مواضعِها الَّتي تَغِيبُ فيها.

وهذا قَولُ الزَّجَّاجِ(٣).

ولَمَّا كانَ للنُّجومِ حالُ ظُهورٍ، وحالُ اختفاءٍ، وحالُ جَرَيانٍ، وحالُ غُروبٍ: أقسَمَ سُبحانَهُ بها في أحوالِها كُلِّهَا.

ونَبَّهَ بخُنوسِهَا على حالِ ظُهورِها؛ لأنَّ الخُنُوسَ هو الاختفاءُ بعدَ الظُّهورِ؛ ولا يُقالُ ـ لِمَا لا يَزَالُ مُختَفِيًا ـ: إنَّهُ قد خَنَسَ.

فذَكَرَ سُبحانَهُ جَريانَها وغُروبَها صَرِيحًا، وخُنُوسَها وظُهُورَها.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ١٥٢)، وعزاه السيوطي في الدر للفريابي، وعبد بن حميد: (١٥/ ٢٦٨).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ١٥٤)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٢٧٠).

(٣) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٩٢).

واكتَفَى من ذِكرِ طُلوعِها بجَريانِها الَّذي مَبدَؤُهُ الطُّلُوعُ؛ فالطُّلُوعُ أَوَّلُ جَرَيانِها.

فتَضَمَّنَ القَسَمُ طُلوعَهَا، وغُرُوبَها وجَرَيانَها، واختفاءَها، وذلكَ من آياتِهِ ودَلائلِ رُبُوبِيَّتِهِ.

○ ولَيسَ قَولُ مَن فَسَّرَها بالظِّباءِ وبَقَرِ الوَحشِ بالظَّاهِرِ لِوُجوهٍ:

○ أحَدُها: أنَّ هذه الأحوالَ في الكواكبِ السَّيَّارةِ أعظَمُ آيةٍ وعِبرةٍ.

○ الثَّاني: اشتراكُ أهلِ الأرضِ في معرفتِهِ بالمُشاهَدَةِ والعِيانِ.

○ الثَّالثُ: أنَّ البَقَرَ والظِّباءَ لَيسَتْ لها حالةٌ تَختَفِي فيها عنِ العِيانِ مُطلقًا؛ بل لا تَزالُ ظاهرةً في الفَلَواتِ.

○ الرَّابعُ: أنَّ الَّذينَ فَسَّرُوا الآيةَ بذَلِكَ قالُوا: لَيسَ خُنُوسُها من الاختفاءِ.

قالَ الواحِدِيُّ: هو مِنَ الخَنْسِ في الأنفِ، وهو تَأَخُّرُ الأَرنَبَةِ وقِصَرُ القَصَبَةِ.

والبَقَرُ والظِّباءُ أُنوفُهُنَّ خُنَّسٌ، والبَقَرَةُ خَنسَاءُ، والظَّبيُ أخنَسُ.

ومنه سُمِّيَتِ الخَنساءُ؛ لخَنَسِ أنفِهَا.

ومعلومٌ أنَّ هذا أمرٌ خَفِيٌّ يحتاجُ إلى تأمُّلٍ، وأكثَرُ النَّاسِ لا يَعرِفُونَهُ.

وآياتُ الرَّبِّ الَّتي يُقسِمُ بها لا تكونُ إلا ظاهرةً جَلِيَّةً يَشتَرِكُ في معرفتِها الخلائقُ.

وليسَ الخَنسُ في أنفِ البَقَرَةِ والظِّباءِ بأعظَمَ من الاستواءِ والاعتدالِ في أنفِ ابنِ آدمَ، فالآيةُ فيه أظهَرُ[1].

(١) تفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٨٤).

○ الخامِسُ: أنَّ كُنوسَهَا في أَكِنَّتِهَا لَيسَ بأعظَمَ من دُخولِ الطَّيرِ وسائرِ الحيواناتِ في بَيتِهِ الَّذي يَأوِي فيه، ولا أظهَرَ منه حتَّى يَتَعَيَّنَ للقَسَمِ.

○ السَّادسُ: أنَّهُ لو كانَ جَمْعًا للظَّبيِ، لَقالَ: الخُنْسَ ـ بالتَّسكِينِ ـ لأنَّهُ جَمعُ أخنَسَ؛ فهو كَـ: أحمَرَ وحُمرٍ.

ولو أُرِيدَ به جَمعُ بَقَرَةٍ خَنْسَاءَ، لَكانَ على وَزنِ: «فَعْلَاءَ» أيضًا؛ كَـ: حَمرَاءَ وحُمرٍ.

فلَمَّا جاءَ جَمعُهُ على: «فُعَّلٍ» بالتَّشدِيدِ، استحالَ أن يكونَ جَمْعًا لواحدٍ منَ الظِّباءِ والبَقَرِ.

وتَعَيَّنَ أن يكونَ جَمْعًا لخَانِسٍ، كشَاهِدٍ وشُهَّدٍ، وصَائِمٍ وصُوَّمٍ، وقَائِمٍ وقُوَّمٍ، ونظائِرِها.

○ السَّابعُ: أنَّهُ ليسَ بالبَيِّنِ إقسامُ الرَّبِّ تعالى بالبَقَرِ والغِزلانِ.

ولَيسَ هذا عُرْفَ القُرآنِ ولا عادتَهُ.

وإنَّما يُقسِمُ سُبحانَهُ من كُلِّ جِنسٍ بأعلاهُ:

كما أنَّهُ لمَّا أقسَمَ بالنُّفوسِ، أقسَمَ بأعلاهَا، وهي النَّفسُ الإنسانيَّةُ.

ولمَّا أقسَمَ بكلامِهِ، أقسَمَ بأشرفِهِ وأَجَلِّهِ، وهو القُرآنُ.

ولمَّا أقسَمَ بالعُلوِيَّاتِ، أقسَمَ بأشرَفِهَا وهي السَّماءُ، وشَمسُها وقَمَرُها، ونُجُومُها.

ولمَّا أقسَمَ بالزَّمانِ، أقسَمَ بأشرَفِهِ، وهي اللَّيالِي العَشْرُ.

وإذا أرادَ سُبحانَهُ أن يُقسِمَ بغَيرِ ذلكَ، أدرَجَهُ في العُمُومِ:

كقَولِهِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الحاقة: ٣٨ ـ ٣٩].

وقولِهِ: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، في قراءةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ونحوِ ذلكَ.

○ الثَّامِنُ: أنَّ اقتِرانَ القَسَمِ باللَّيلِ والصُّبحِ يَدُلُّ على أنَّها النُّجُومُ. وإلَّا فلَيسَ باللَّائقِ اقتِرَانُ البَقَرِ والغِزلانِ، واللَّيلِ والصُّبحِ في قَسَمٍ واحدٍ.

وبهذا احتَجَّ أبو إسحاقَ على أنَّها النُّجُومُ؛ فقالَ: «هذا أَليَقُ بذِكرِ النُّجومِ منهُ بذِكرِ الوَحْشِ»[١].

○ التَّاسِعُ: أنَّهُ لو أرادَ ذلكَ سُبحانَهُ لَبيَّنَهُ، وذَكَرَ ما يَدُلُّ عليهِ؛ كما أنَّهُ لمَّا أرادَ بالجَوارِي السُّفُنَ، قالَ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢].

وهنا لَيسَ في اللَّفظِ، ولا في السِّياقِ ما يَدُلُّ على أنَّها البَقَرُ والظِّباءُ.

وفيه ما يَدُلُّ على أنَّها النُّجُومُ منَ الوُجوهِ الَّتي ذَكَرْنَاهَا وغَيرِها.

○ العَاشِرُ: أنَّ الارتباطَ الَّذي بينَ النُّجومِ الَّتي هي هدايةٌ للسَّالِكِينَ ورُجُومٌ للشَّياطِينِ، وبَينَ المُقسَمِ عليهِ؛ وهو القُرآنُ، الَّذي هو هُدًى للعالَمِينَ وزِينَةٌ للقُلُوبِ ودَاحِضٌ لِشُبُهاتِ الشَّياطينِ ـ: أعظَمُ من الارتباطِ الَّذي بينَ البَقَرِ والظِّباءِ، والقُرآنِ، واللهُ أعلَمُ»[٢].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: النُّجُومُ في أحوالِهَا الثَّلاثةِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّها الظِّباءُ وبَقَرُ الوَحشِ.

وَ: «الخُنَّسُ»: هو من صِفَةِ الأُنوفِ؛ لأنَّها يَلزَمُها الخَنَسُ.

---

(١) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٩٢). (٢) التبيان في أقسام القرآن: (٧٣).

وَ: «الخنس»: هو تأخُّرُ الأنفِ عنِ الوَجهِ مع ارتفاعٍ قليلٍ في الأَرنَبَةِ.

فالظِّبَاءُ وبَقَرُ الوَحشِ إذا رَأَينَ الإنسانَ خَنَسْنَ وانْقَبَضْنَ وتَأَخَّرْنَ ودَخَلْنَ كِنَاسَهُنَّ، وهو المَوضِعُ الَّذي تَأْوِي إِلَيهِ مِنَ الحَجَرِ والشَّجَرِ والغيرانِ ونَحوِهَا[١].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ مَسعُودٍ، وعليِّ بنِ أبي طالبٍ، وأبي مَيْسَرَةَ، وجابرِ بنِ زَيدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ وَهبٍ، ومُجاهدٍ، والضَّحَّاكِ، والنَّخَعِيِّ، وعَمرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ[٢].

القَولُ الثَّاني: أنَّها النُّجُومُ في الأحوالِ الثَّلاثةِ:

فخُنُوسُها هو: اختِفاؤُهَا عنِ الأبصارِ في النَّهارِ.

وجَرَيانُها هو: مع جَرَيانِ الشَّمسِ والقَمَرِ.

وكُنُوسُها هو: ظُهُورُها للأبصارِ في اللَّيلِ في أماكِنِهَا.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ، والحَسَنُ، ومُجاهدٌ، وقَتادةُ، وابنُ زَيدٍ، والفَرَّاءُ، وأبو عُبَيدَةَ، وابنُ قُتَيْبَةَ، والمُبَرِّدُ، والكِسَائِيُّ[٣].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، والواحِدِيُّ، والسَّمْعَانِيُّ، والرَّازيُّ، والقُرطُبِيُّ، والشَّوكانيُّ، وابنُ عاشورٍ[٤].

---

(١) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٤٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٢٦).

(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ١٥٤).

(٣) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ١٥٤)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٤٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٤٢)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٧)، وتفسير غريب القرآن: (٥١٧)، والكامل في اللغة: (٢/ ٨٦٦)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٨٤).

(٤) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٧٣)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٩٢)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٨٤)، وتفسير السمعاني: (٦/ ١٦٨)، وتفسير الرازي: =

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، وذلكَ لِقُوَّةِ الأوجُهِ الَّتي ذَكَرَهَا ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحِهِ، والَّتي منها ما يَلِي:

١ ـ أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٢ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ بعدَ ذلكَ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾، فهذا السِّياقُ الَّذي فيه ذِكرُ اللَّيلِ، والصُّبْحُ أليَقُ بالنُّجُومِ منهُ بِبَقَرِ الوَحشِ.

٣ ـ أنَّ مَحلَّ قَسَمِ اللهِ كُلَّمَا كانَ أعظَمَ وأعلَى مَرتَبَةً، كانَ أولَى، ولا شَكَّ أنَّ النُّجُومَ أعلى رُتبَةً منَ الظِّباءِ وبَقَرِ الوَحشِ؛ فكانَ القَسَمُ بها أجَلَّ وأعظَمَ[1]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«واختُلِفَ في عَسعَسَةِ اللَّيلِ، هل هي إقبالُهُ أم إدبارُهُ؟

فالأكثَرُونَ على أنَّ ﴿عَسۡعَسَ﴾؛ بمعنَى: وَلَّى وذَهَبَ وأدبَرَ.

هذا قَولُ عليٍّ، وابنِ عبَّاسٍ وأصحابِهِ.

وقالَ الحَسَنُ: أقبَلَ بظَلامِهِ، وهو إحدَى الرِّوايتَينِ عن مُجاهِدٍ[2].

فمَن رَجَّحَ الإقبالَ، قالَ: أقسَمَ اللهُ ﷻ بإقبالِ اللَّيلِ وإقبالِ

= (٣١/ ٧١)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٢٦)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٨٧)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٦٨).

(١) تفسير الرازي: (٣١/ ٧١).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ١٦١)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٥٢).

النَّهارِ؛ فقَولُهُ: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ مُقابِلُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾.

قالُوا: ولهذا أقسَمَ اللهُ بِـ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]. وبِـ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١].

قالُوا: فغِشْيَانُ اللَّيلِ نَظِيرُ عَسْعَسَتِهِ، وتَجلِّي النَّهارِ نَظِيرُ تَنفُّسِ الصُّبحِ؛ إذ هو مَبدَؤُهُ وأوَّلُهُ.

ومَن رَجَّحَ أنَّهُ إدبارُهُ احتَجَّ بقَولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ۝٣٢ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ۝٣٣ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ﴾ [المدثر: ٣٢ ـ ٣٤].

فأقسَمَ بإدبارِ اللَّيلِ وإسفارِ الصُّبحِ، وذلكَ نَظِيرُ عَسعَسَةِ اللَّيلِ، وتَنَفُّسِ الصُّبحِ.

قالُوا: والأحسَنُ أن يكونَ القَسَمُ بانصِرامِ اللَّيلِ وإقبالِ النَّهارِ، فإنَّهُ عَقِيبَهُ من غَيرِ فَصلٍ، فهذا أعظَمُ في الدَّلالَةِ والعِبرةِ.

بخِلافِ إقبالِ اللَّيلِ وإقبالِ النَّهارِ؛ فإنَّهُ لم يُعرَفِ القَسَمُ في القُرآنِ بِهِمَا.

ولأنَّ بَينَهُما زَمَنًا طَوِيلًا؛ فالآيةُ في انصرامِ هذا ومَجِيءِ الآخَرِ عَقِيبَهُ بغَيرِ فَصلٍ أبلَغُ.

فذَكَرَ سُبحانَهُ حالَةَ ضَعفِ هذا وإدبارِهِ، وحالَةَ قُوَّةِ هذا وتَنَفُّسِهِ، وإقبالُهُ يَطرُدُ ظُلمَةَ اللَّيلِ بتَنَفُّسِهِ، فكُلَّمَا تَنَفَّسَ، هَرَبَ اللَّيلُ وأدبَرَ بَينَ يَدَيهِ، وهذا هو القَولُ، واللهُ أعلَمُ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿عَسۡعَسَ﴾.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٧٤).

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به؛ **أيْ**: أدبَرَ. . . **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ**:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿عَسْعَسَ﴾؛ **أيْ**: أقبَلَ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ مَسعُودٍ، والحَسَنِ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ، وابنِ جُبَيرٍ(١).

- ورَجَّحَهُ ابنُ كَثِيرٍ، والآلُوسِيُّ.

- دليلُ هذا القَولِ: أنَّ كَونَ المُرادِ بقَولِهِ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾؛ بمعنَى: واللَّيلِ إذا أقبَلَ ظَلامُهُ؛ يكونُ أنسَبَ وأوفَقَ بقَولِهِ بعدَ ذلكَ: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨] فتكونُ الآيتانِ قد جاءَتَا لوَصفِ حالتَينِ مُتماثِلَتَيْنِ والإقسامِ بهما، وهما: إقبالُ أوَّلِ اللَّيلِ وإقبالُ أوَّلِ الصُّبحِ؛ كما في قولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ - ٢]، وقولِهِ: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ [الأنعام: ٩٦].

القَولُ الثَّاني: أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿عَسْعَسَ﴾؛ **أيْ**: أدبَرَ(٢).

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ، ومُجاهدٌ، وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، وابنُ زَيدٍ، وزَيدُ بنُ أسلَمَ(٣).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، وابنُ جُزَيٍّ(٤).

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّ اللهَ - جَلَّ وَعَلَا - قالَ بعدَ هذه الآيةِ: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾؛

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/١٥٩)، وتفسير القرطبي: (١٩/٢٢٧)، وتفسير الماوردي: (٦/٢١٧).

(٢) **انظر**: تفسير ابن كثير: (٤/٥١١)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/٥٨).

(٣) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/١٥٩)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/٥٨٦).

(٤) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٧٤)، وتفسير الطبري: (٢٤/١٦١)، وتفسير ابن جزي: (٢/٥٤٢).

فدَلَّ بذلكَ على أنَّ القَسَمَ باللَّيلِ مُدبِرًا، وبالنَّهارِ مُقبِلًا، وذلكَ أنسَبُ لِمَا بينَ إدبارِ اللَّيلِ وتَنَفُّسِ الصُّبحِ منَ المُلاصَقَةِ، فيكونُ بينَهُما مُناسبةُ الجِوارِ، كما في قولِهِ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ﴿٣٣﴾ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ﴾ [المدثر: ٣٣ ـ ٣٤][1].

٢ ـ أنَّ القَسَمَ يكونُ بالأفضلِ والأعظَمِ، ولا شَكَّ أنَّ آخِرَ اللَّيلِ أفضَلُ من أوَّلِهِ[2].

٣ ـ أنَّ هذا قولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ[3]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢١]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ثُمَّ ذَكَرَ سُبحانَهُ المُقسَمَ عليهِ، وهو القُرآنُ، وأخبَرَ أنَّهُ ﴿لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾، وهو ههُنَا: جِبرِيلُ قَطعًا؛ لأنَّهُ ذَكَرَ صِفتَهُ بعدَ ذلكَ بما يُعَيِّنُهُ به.

وأمَّا الرَّسُولُ الكريمُ في الحاقَّةِ؛ في قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٤٠] ـ: فهو محمَّدٌ ﷺ؛ لأنَّهُ نَفَى بعدَهُ أن يكونَ قَولُ مَن زَعَمَ من أعدائِهِ أنَّهُ قَولُهُ؛ فقالَ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ ـ ٤٢]؛ فأضافَهُ إلى الرَّسُولِ المَلَكِيِّ تارَةً، وإلى البَشَرِيِّ تارَةً.

---

(١) تفسير الطبري: (٢٤/١٦١).
(٢) تفسير ابن جزي: (٢/٥٤٢).
(٣) تفسير القرطبي: (١٩/٢٢٧).

وإضافَتُهُ إلى كُلٍّ واحدٍ منَ الرَّسُولَينِ ـ: إضافةُ تَبليغٍ لا إضافةُ إنشاءٍ من عِندِهِ، وإلَّا تناقَضَتِ النِّسْبَتانِ.

ولَفظُ الرَّسُولِ يَدُلُّ على ذلكَ؛ فإنَّ الرَّسُولَ هو الَّذي يُبَلِّغُ كلامَ مَن أرسَلَهُ، وهذا صَريحٌ في أنَّهُ كلامُ مَن أرسَلَ جِبرِيلَ ومُحمَّدًا ﷺ، وأنَّ كُلًّا مِنهُمَا بَلَّغَهُ عنِ اللهِ، فهو قَولُهُ مُبَلِّغًا، وقَولُ اللهِ الَّذي تَكَلَّمَ به حَقًّا.

فلا رَاحَةَ لِمَنْ أنكَرَ أن يكونَ اللهُ مُتَكَلِّمًا بالقُرآنِ، وهو كلامُهُ حَقًّا في هاتَينِ الآيتَينِ، بل هما من أظهَرِ الأدِلَّةِ على كَونِهِ كلامَ الرَّبِّ تعالى، وأنَّهُ لَيسَ للرَّسُولَينِ الكَرِيمَينِ منهُ إلَّا التَّبلِيغُ، فجِبريلُ سَمِعَهُ منَ اللهِ، ومحمَّدٌ ﷺ سَمِعَهُ من جِبرِيلَ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: جِبرِيلُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّهُ الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عِيسَى[٢].

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ الآيةَ نَزَلَتْ في الرَّدِّ على المشرِكِينَ الَّذينَ قالُوا: إنَّ الرَّسُولَ محمَّدًا ﷺ قالَ القُرآنَ من تِلقاءِ نَفسِهِ، فكَيفَ يُخبِرُ اللهُ أنَّهُ قَولُ الرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ فيُؤَكِّدُ بذَلِكَ صِحَّةَ زَعمِهِم[٣].

القَولُ الثَّاني: أنَّهُ جِبرِيلُ.

ـ وهذا قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرِينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، والحَسَنُ،

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٧٥). (٢) تفسير الماوردي: (٦/ ٢١٨).
(٣) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٤٢).

وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، والشَّعْبِيُّ، ومُقاتلٌ، والرَّبيعُ بنُ أَنَسٍ، ومَيمُونُ بنُ مِهرَانَ[1].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، والواحِدِيُّ، وابن عَطِيَّةَ، وابنُ تَيمِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، والشَّوكَانيُّ[2].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ القَولُ المُجمَعُ عليهِ عندَ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ[3].

٢ ـ دَلالَةُ سِياقِ الآياتِ، فإنَّهُ جاءَ بعدَ قَولِهِ: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ الوَصفُ بما يُعَيِّنُهُ ويُحَدِّدُهُ؛ حيثُ قالَ: ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾.

فهذه الصِّفاتُ ممَّا اختُصَّ بها جِبريلُ؛ كما جاءَ وَصفُهُ بها في قولِهِ تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥ ـ ٦].

فوَصَفَهُ بالقُوَّةِ في الآيتَينِ؛ فعُلِمَ أنَّهُ جِبريلُ قَطْعًا[4]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«واختارَ أبو عُبَيدَةَ قِراءةَ الظَّاءِ لمعنَيَيْنِ:

أحَدُهُما: أنَّ الكُفَّارَ لم يُبَخِّلُوهُ وإنَّما اتَّهَمُوهُ، فنَفْيُ التُّهمَةِ أولَى من نَفْيِ البُخلِ.

(١) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٢١٨)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥١٢).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٧٥)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٩٢)، وتفسير البسيط للواحدي: (١/ ٥٩٠)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٤٢)، ومجموع الفتاوى: (٢/ ٤٩)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٤٢)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٣٨٧).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٢٢٠).

(٤) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٤٢).

الثَّاني: أنَّهُ قالَ: ﴿عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾، ولو كانَ المُرادُ البُخلَ، لَقالَ: «بالغَيبِ»؛ لأنَّهُ يُقالُ: فُلانٌ ضَنِينٌ بكَذَا، وقَلَّما يُقالُ: «على كَذَا»[(١)].

قُلتُ: ويُرَجِّحُهُ أنَّهُ وَصَفَهُ بما وَصَفَ به رسولَهُ المَلَكِيَّ منَ الأمانةِ، فنَفَى عنهُ التُّهمَةَ، كما وَصَفَ جِبرِيلَ بأنَّهُ أَمِينٌ.

ويُرَجِّحُهُ أيضًا: أنَّهُ سُبحانَهُ نَفَى أقسامَ الكَذِبِ كُلَّها عمَّا جاءَ به منَ الغَيبِ، فإنَّ ذلكَ لو كانَ كَذِبًا، فإمَّا أن يكونَ منهُ، أو مِمَّنْ عَلَّمَهُ.

وإنْ كانَ منهُ، فإمَّا أن يكونَ تَعَمَّدَهُ أو لم يَتَعَمَّدْهُ.

فإنْ كانَ مِن مُعَلِّمِهِ، فلَيسَ هو بِـ: ﴿شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥].

وإنْ كانَ منهُ مع التَّعمُّدِ، فهو المُتَّهَمُ ضِدُّ الأَمِينِ.

وإنْ كانَ عن غَيرِ تَعَمُّدٍ، فهو المجنونُ.

فنَفَى سُبحانَهُ عن رسولِهِ ذلكَ كُلَّهُ، وزَكَّى سَنَدَ القُرآنِ أعظَمَ تَزكِيَةٍ، فلِهَذَا قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥]، لَيسَ تَعلِيمَ الشَّيطانِ، ولا يَقدِرُ عليهِ، ولا يَحسُنُ منهُ.

كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠ ـ ٢١١]، فنَفَى فِعلَهُ وابتِغاءَهُ مِنهُم، وقُدرَتَهُم عليهِ»[(٢)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ القراءاتِ الواردةَ في قولِهِ: ﴿بِضَنِينٍ﴾ مُختارًا القِراءةَ بالظَّاءِ... وإلَيكَ بيانَ القِراءاتِ في الآيةِ:

القِراءةُ الأُولَى: بالظَّاءِ: ﴿بظنين﴾؛ مِنَ: «الظَّنِّ»؛ بمعنَى: «التُّهمَةِ».

ـ وهي قِراءةُ ابنِ كَثِيرٍ، وأبي عَمرٍو، والكِسائِيِّ.

---

(١) تفسير الثعلبي: (٦/ ٣٩١).

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٧٩).

- ومعنَى الآيةِ على هذه القراءةِ: نَفْيُ أن يكونَ الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ مُتَّهَمًا بالكَذِبِ فيما يُخبِرُ به ممَّا يُوحَى إلَيهِ مِنَ اللهِ، وإثباتُ أنَّهُ ثِقَةٌ فيما يُخبِرُ به؛ فلا يَزِيدُ أو يَنقُصُ منهُ شَيْئًا، وإنَّما يُؤَدِّيهِ كَامِلًا كما أُوحِيَ إلَيهِ(١).

- وقال بهذا المعنَى: ابنُ عبَّاسٍ، وابنُ جُبَيرٍ، والنَّخَعِيُّ، والضَّحَّاكُ(٢).

- واختارَ هذه القِراءةَ: ابنُ القَيِّمِ، وأبو عُبَيدَةَ(٣).

- وعِلَّةُ مَنِ اختارَ هذه القِراءةَ:

١ - أنَّ كُفَّارَ قُرَيشٍ لم يَصِفُوا الرَّسُولَ محمَّدًا ﷺ بالبَخِيلِ فيما يَأتِيهِم به، وإنَّما اتَّهَمُوهُ بالكَذِبِ فيما يأتِيهِم به عنِ اللهِ.

فكانَ نفيُ التُّهمَةِ أولَى من نَفيِ البُخلِ.

٢ - أنَّهُ - جلَّ وعَلَا - قالَ في الآيةِ: ﴿عَلَى﴾ ولو كانَ المُرادُ: «البُخلَ»، لَقالَ: «وما هو بِالغَيبِ»؛ لأنَّ العَرَبَ تقولُ: «فُلانٌ ضَنِينٌ بكذا»، وقَلَّما تَقُولُ: «فُلانٌ ضَنِينٌ على كَذَا»(٤).

القِراءةُ الثَّانيةُ: بالضَّادِ: ﴿بِضَنِينٍ﴾ منَ الضَّنِّ؛ بمعنَى: البُخلِ.

- وهي قِراءةُ الباقِينَ؛ نافعٍ، وعاصمٍ، وابنِ عامرٍ، وحمزةَ.

- ومعنَى الآيةِ - على هذه القراءةِ -: وما مُحَمَّدٌ ﷺ على ما عَلَّمَهُ اللهُ من وَحْيِهِ وتَنزِيلِهِ، ببَخِيلٍ بتَعلِيمِكُمُوهُ أيُّها النَّاسُ، بل هو حَرِيصٌ

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٦٤)، والموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٣٤٤).

(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ١٦٧).

(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٧٩)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٨٨).

(٤) تفسير الرازي: (٣١/ ٧٤).

على أن تُؤمِنُوا به وتَتَعَلَّمُوهُ؛ فهو لا يَكتُمُ ما يُوحَى إلَيهِ كما يَكتُمُ الكاهِنُ ما عِندَهُ حتَّى يَأخُذَ عليهِ حُلْوَانًا بل يُبَلِّغُ ما عِندَهُ؛ ابتِغاءَ وَجهِ رَبِّهِ[1].

ـ وقال بهذا المعنَى: مُجاهدٌ، وقَتادةُ، والثَّوريُّ، والنَّخَعِيُّ، وابنُ زَيدٍ.

ـ واختارَ هذه القراءةَ الطَّبَرِيُّ.

ـ **وعِلَّةُ مَنِ اختارَ هذه القِراءةَ**: أنَّ علَيهَا خُطوطَ مصاحِفِ المُسلِمِينَ[2].

ولا شَكَّ أنَّ الَّذينَ قَرَؤُوهُ بالظَّاءِ: «بظَنِينٍ»، قد رَوَوْهُ مُتَواتِرًا عنِ النَّبيِّ ﷺ ولِذَلِكَ فلا يَقدَحُ في قراءتِهِم كَونُها مُخالِفَةً لجميعِ نُسَخِ مصاحِفِ الأمصارِ؛ لأنَّ تَواتُرَ القراءةِ أقوَى من تواتُرِ الخَطِّ إنِ اعتُبِرَ للخَطِّ تواتُرٌ.

وما ذُكِرَ من شَرطِ مُوافَقَةِ القِراءةِ لِمَا في مُصحَفِ عُثمانَ لِتَكُونَ قِراءةً صحيحةً تَجُوزُ القراءةُ بها ـ: إنَّما هو بالنِّسبَةِ للقِراءاتِ الَّتي لم تُرْوَ مُتواتِرَةً[3].

فالقِراءةُ الأُولَى أَولَى لِمَا ذُكِرَ من عِلَّةِ اختِيارِها، واللهُ أعلَمُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) **انظر**: حجة القراءات: (٧٥٢)، والموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٣٤٤).
(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ١٧٠).
(٣) تفسير ابن عاشور: (٢٩/ ١٦٣).

سُورَةُ المُطَفِّفِينَ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٢ ـ ٢٣]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«قالَ ـ تعالى ـ في حقِّ الكُفَّارِ ـ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٥ ـ ١٦]:

فجَمَعَ عَلَيهِم نوعَي العَذابِ: عذابَ النَّارِ، وعذابَ الحِجابِ عنهُ سُبحانَهُ.

كما جَمَعَ لأولِيائِهِ نوعَي النَّعِيمِ: نَعِيمَ التَّمتُّعِ بما في الجَنَّةِ ونَعِيمَ التَّمتُّعِ برُؤيَتِهِ.

وذَكَرَ سُبحانَهُ هذه الأنواعَ الأربعةَ في هذه السُّورةِ؛ فقالَ ـ في حَقِّ الأبرارِ ـ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾.

ولَقَد هَضَمَ معنَى الآيةِ مَن قالَ: يَنظُرُونَ إلى أعدائِهِم يُعَذَّبُونَ.

أو: يَنظُرُونَ إلى قُصُورِهِم وبَساتِينِهِم.

أو: يَنظُرُ بَعضُهُم إلى بعضٍ:

وكُلُّ هذا عُدُولٌ عنِ المقصودِ إلى غَيرِهِ.

وإنَّما المعنَى: يَنظُرُونَ إلى وَجهِ رَبِّهِم، ضِدَّ حالِ الكُفَّارِ؛ الَّذِينَ هم ﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ﴾.

وتَأمَّلْ كيفَ قابَلَ سُبحانَهُ ما قالَهُ الكُفَّارُ في أعدائِهِم في الدُّنيا

وسَخِرُوا به مِنهُم، بِضِدِّهِ في القيامةِ؛ فإنَّ الكُفَّارَ كانُوا إذا مَرَّ بِهِمُ المؤمنُونَ، يَتَغَامَزُونَ ويَضحَكُونَ منهم: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ [المطففين: ٣٢]؛ فقالَ تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]؛ مُقابَلَةً لتَغامُزِهِم وضَحِكِهِم منهم، ثمَّ قالَ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٣٥]، فأطلَقَ النَّظَرَ ولم يُقَيِّدْهُ بمَنظُورٍ دُونَ مَنظُورٍ، وأعلَى ما نَظَرُوا إلَيهِ وأَجَلُّهُ وأعظَمُهُ: هو اللهُ سُبحانَهُ، والنَّظَرُ إلَيهِ أَجَلُّ أنواعِ النَّظَرِ وأَفضَلُها وهو أعلَى مَراتِبِ الهِدايَةِ، فقابَلَ بذلِكَ قَولَهُم ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾.

فالنَّظَرُ إلى الرَّبِّ سُبحانَهُ مُرادٌ من هذَينِ المَوضِعَينِ ولا بُدَّ إمَّا بخُصُوصِهِ، وإمَّا بالعُمومِ والإطلاقِ.

ومَن تَأَمَّلَ السِّياقَ، لم يَجِدِ الآيتَينِ تَحتَمِلانِ غَيرَ إرادةِ ذلكَ؛ خُصُوصًا أو عُمُومًا»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣].

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: النَّظَرُ إلى اللهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ.

كما رَجَّحَ أنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]:

أيْ: إنَّهم مَحجُوبُونَ عن رُؤيَةِ رَبِّهِم ـ جَلَّ وعَلَا ـ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في ذلكَ:**

○ **أوَّلًا**: المرادُ بقَولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾:

---

(١) إغاثة اللهفان: (٣٢).

القَولُ الأوَّلُ: أنَّهم مَحجُوبُونَ عن رُؤيَةِ رَبِّهم - جَلَّ وعَلَا -.

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومِنهُم ابنُ عبَّاسٍ، ومُقاتلٌ، والكَلبِيُّ، والحَسَنُ، والحُسَينُ بنُ الفَضلِ، ومالكُ بنُ أنَسٍ، والشَّافعيُّ[١].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، والواحِدِيُّ[٢].

القَولُ الثَّاني: أنَّهم مَحجُوبُونَ عن كرامةِ رَبِّهم ورَحمَتِهِ.

- وهذا قَولُ ابن عبَّاسٍ، وقَتادةَ، وابنِ كَيسَانَ، ومُجاهدٍ، وابنِ أبي مُلَيكَةَ[٣].

- ورَجَّحَهُ الطَّبَرِيُّ، والآلُوسِيُّ، وابنُ عاشورٍ.

- **وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ:** وهو القَولُ بالعُمومِ؛ لأنَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - أَخبَرَ أنَّهم عن رَبِّهم مَحجُوبُونَ؛ فيَحتَمِلُ أن يكونَ المُرادُ أنَّهم مَحجُوبُونَ عن رُؤيَتِهِ أو عن كَرامَتِهِ أو عن ذلكَ كُلِّهِ:

ولا دَلالَةَ في الآيةِ أو عنِ الرَّسُولِ ﷺ تَدُلُّ على المرادِ بذلكَ الحَجْبِ على جِهَةِ التَّخصِيصِ؛ فوَجَبَ القَولُ بالعُمومِ؛ فهم مَحجُوبُونَ عن عُمومِ كرامةِ رَبِّهم ورَحمَتِهِ والَّتي من أعظَمِها رُؤيَتُهُ - جَلَّ وعَلَا[٤] -، واللهُ أعلَمُ.

○ **ثانيًا:** المرادُ بقَولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾:

---

(١) **انظر:** تفسير السمعاني: (٦/ ١٨٢)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٥٦)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٥٠).

(٢) **انظر:** إغاثة اللهفان: (٣٢)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٩٩)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٦٢٧).

(٣) **انظر:** تفسير الزمخشري: (٦/ ٣٣٧)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٠٥).

(٤) **انظر:** تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٠٥)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ٧٣)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٠٠).

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: لا يَنامُونَ.

فَـ: «النَّظَرُ» كِنايةٌ عن سَلبِ النَّومِ، وذلكَ لدَفعِ تَوهُّمِ حُدوثِ النَّومِ مِن ذِكرِ ﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ المُعَدَّةِ للنَّومِ غالِبًا:

- ذَكَرَ هذا القَولَ: الآلُوسِيُّ[1].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: يَنظُرُ المؤمِنُونَ بعضُهُم إلى بعضٍ في الجَنَّةِ.

- ذَكَرَ هذا القَولَ: ابنُ عَطِيَّةَ[2].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ بِـ: ﴿يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: يَنظُرُونَ إلى الكُفَّارِ حِينَ يُعَذَّبُونَ في النَّارِ.

- وهذا قَولُ مُقاتِلٍ[3].

القَولُ الرَّابعُ: المُرادُ بِـ: ﴿يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: يَنظُرُونَ إلى اللهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: الرَّازيُّ[4].
- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ[5].
- ودليلُ هذا القَولِ: سِياقُ الآياتِ:

١ ـ أنَّهُ قالَ ـ بعدَ هذهِ الآيةِ ـ: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤] وَ: «النَّظَرُ»، المَقرُونُ بِـ: «النُّضرَةِ» هو رُؤيَةُ اللهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ؛ على ما قالَ تعالى ذِكرُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣][6].

٢ ـ أنَّ هذه الآيةَ جاءَتْ في مُقابِلِ جَزاءِ الكُفَّارِ المَذكُورِ في قَولِهِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٧٥).
(٢) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٥٦).
(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٥٢).
(٤) تفسير الرازي: (٣١/ ٩٨).
(٥) إغاثة اللهفان: (٣٢).
(٦) تفسير الرازي: (٣١/ ٩٨).

فلَمَّا حَجبَ أولئِكَ الكُفَّارَ عنِ النَّظرِ إلى اللهِ - جَلَّ وَعَلَا - كانَ المقابِلُ لذلكَ: إباحةَ نَظَرِ المؤمنِينَ إلَيهِ - جَلَّ وَعَلَا - وهو المُبيَّنُ في قولِهِ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: إلى اللهِ - جَلَّ وعلا[1] -.

القَولُ الخامسُ: المرادُ بِـ: ﴿يَنظُرُونَ﴾؛ أيْ: يَنظُرُونَ إلى ما أعطاهُمُ اللهُ منَ الكرامةِ والنَّعيمِ والحَبْرَةِ في جَنَّاتِ النَّعيمِ[2].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكرِمَةَ، ومُجاهِدٍ[3].

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ - أنَّهُ القَولُ الثَّابتُ من تفسيرِ السَّلَفِ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ[4].

٢ - أنَّهُ لا دَلالَةَ في الآيةِ أو عنِ الرَّسُولِ ﷺ تَدُلُّ على المُرادِ بذَلِكَ النَّظرِ على جِهَةِ التَّخصِيصِ، فوَجَبَ القَولُ بالعُمُومِ وهو النَّظَرُ إلى ما أعطاهُمُ اللهُ منَ الكرامةِ والنَّعيمِ، ويَدخُلُ فيه ابتِداءً النَّظَرُ إلى اللهِ - جَلَّ وعَلَا -، إذ هو من أعظَمِ النَّعيمِ والكَرامةِ المُعطَاةِ لعِبادِ اللهِ المؤمنِينَ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٧ - ٢٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وأخبَرَ أنَّهم يَشرَبُونَ بتِلكَ العَينِ صِرْفًا مَحضًا، وأنَّها تُمزَجُ للأبرارِ مَزْجًا؛ كما قالَ في سُورةِ المُطَفِّفِينَ في شَرابِ الأبرارِ: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾.

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥١٩).
(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٢١٣).
(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٥٢).
(٤) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧٥).

وقالَ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾، ولم يَقُلْ: «منها»؛ إشعارًا بأنَّ شُربَهُم بالعَينِ نَفسِهَا خالِصَةً لا بها وبغَيرِهَا، فضُمِّنَ ﴿يَشْرَبُ﴾؛ معنَى: «يُرْوَى»؛ فعُدِّيَ بِـ: «الباءِ».

وهذا ألطَفُ مَأْخَذًا وأحسَنُ معنًى من أن يُجعَلَ: «الباءُ» بمعنَى: «مِن»، ويُضَمَّنَ ﴿يَشْرَبُ﴾ الفِعلُ معنَى فعلٍ آخَرَ فيَتَعَدَّى تَعدِيَتَهُ.

وهذه طريقةُ الحُذَّاقِ مِنَ النُّحاةِ، وهي طريقةُ سِيبَوَيْهِ[1] وأئمَّةِ أصحابِهِ.

وقــالَ ـ فــي الأبــرارِ ـ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]؛ لأنَّ شُربَ المُقَرَّبِينَ لمَّا كانَ أكمَلَ، استُعِيرَ له «الباءُ» الدَّالَّةُ على شُربِ الرَّيِّ بالعَينِ خالِصَةً.

ودَلالَةُ القُرآنِ ألطَفُ وأبلَغُ من أن يُحِيطَ بها البَشَرُ»[2].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في معنَى الباءِ في قولِهِ: ﴿بِهَا﴾: مُختارًا أنَّها على ظاهِرِها... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ «البَاءَ» زائدةٌ.

والمعنَى: يَشرَبُها المُقَرَّبُونَ صِرفًا وتُمزَجُ لأصحابِ اليَمِينِ مَزْجًا.

ومن أمثلةِ زِيادةِ «الباءِ»: قَولُ الشَّاعرِ أَبِي ذُؤَيبٍ الهُذَلِيِّ يَصِفُ السَّحَابَ:

---

(١) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثمّ البصري، أبو بشر، إمام النحويين، سُمّيَ سيبويهِ؛ لأنّ وجنتيه كانتا كالتفّاحتين، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ولازمه، وتَلمَذَ له، وصنف كتابه المشهور في النحو واللغة: (الكتاب)، توفي سنة: (١٨٠هـ). معجم الأدباء: (٤/ ٤٩٩)، وسير أعلام النبلاء: (٨/ ٣٥١).

(٢) طريق الهجرتين: (٣٠٠).

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُـجَجٍ خُضْرٍ لَـهُنَّ نَئِيجُ(١)

أيْ: شَرِبْنَ ماءَ البَحرِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ مسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ، ومسروقٍ، وقَتادةَ(٢).

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ ضعيفٌ لأنَّ «الباءَ» إنَّما تُزادُ في مواضِعَ لَيسَ هذا منها(٣).

القَولُ الثَّاني: أنَّ «الباءَ» بمعنَى: «مِن» التَّبعِيضِيَّةِ.

والمعنَى: يَشرَبُ منها المُقَرَّبُونَ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: البَغَوِيُّ(٤).

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لَيسَ بالبَيِّنِ؛ لأنَّ الاستعمالَ العَرَبِيَّ يَكثُرُ فيه تَعدِيَةُ فِعلِ: «الشُّربِ» بِـ: «البَاءِ» دُونَ: «مِن»(٥).

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّ: «الباءَ» على مَعناها، بتَضمِينِ: ﴿يَشْرَبُ﴾؛ معنَى: «يَروَى»؛ فيَتَعَدَّى بِـ: «البَاءِ»؛ والمعنَى: عَيْنًا يَروَى بها المُقَرَّبُونَ.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: أبو حَيَّانَ(٦).

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ(٧).

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لأنَّ فيه حَمْلًا للَّفظِ على ظاهِرِهِ، ولعَدَمِ وُرُودِ اعتراضٍ عليهِ، ولأنَّهُ الأبلَغُ في المعنَى المُرادِ بيانُهُ مِنَ الآيةِ؛ كما أوضَحَ ذلكَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) قوله: «شربن»؛ يعني: أن السحاب شربن من ماء البحر: و: «مَتَى»: معناها: «من» في لغة هُذَيل، «لهن نئيج»؛ أي: مَرٌّ سريعٌ مع صوت. انظر: لسان العرب: مادة: (متى): (١٥/ ٣٦٤)، وشرح أدب الكاتب: (١/ ١٣٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٢٠)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢١٥).

(٣) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥١٨). (٤) تفسير البغوي: (٨/ ٣٦٨).

(٥) انظر: تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٠٨)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢/ ٥٠٢).

(٦) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٣٦١). (٧) طريق الهجرتين: (٣٠٠).

سُورَةُ الانْشِقَاقِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٦ ـ ١٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فأقسَمَ بثلاثةِ أشياءَ مُتعلِّقَةٍ باللَّيلِ:

أحَدُها: ﴿الشفق﴾.

○ وهو في اللُّغَةِ: الحُمرَةُ بعدَ غُروبِ الشَّمسِ إلى وَقتِ صلاةِ العِشاءِ الآخِرَةِ، وكذلِكَ هو في الشَّرعِ.

قالَ الفَرَّاءُ، واللَّيثُ، والزَّجَّاجُ، وغيرُهُم: ﴿الشفق﴾: الحُمرَةُ في السَّماءِ[١].

وأَصلُ مَوضُوعِ هذا الحَرفِ: لِرِقَّةِ الشَّيءِ.

ومنهُ: «شَيءٌ شَفَقٌ لا تَماسُكَ له لِرِقَّتِهِ»، ومنهُ: «الشَّفَقَةُ»؛ وهو الرِّقَّةُ، و: «أَشفَقَ عليهِ» إذا رَقَّ له.

وأهلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: ﴿الشفق﴾ بَقِيَّةُ ضَوءِ الشَّمسِ وحُمرَتُها.

ولهذا كانَ الصَّحيحُ أنَّ: ﴿الشفق﴾ الَّذي يَدخُلُ وَقتُ العشاءِ الآخِرَةِ بغَيبُوبَتِهِ هو: الحُمرَةُ، فإنَّ الحُمرَةَ لَمَّا كانت بَقِيَّةَ ضَوءِ الشَّمسِ، جُعِلَ بقاؤُها حَدًّا لوَقتِ المَغرِبِ.

فإذا ذَهَبَتِ الحُمرةُ، بَعُدَتِ الشَّمسُ عنِ الأُفُقِ؛ فدَخَلَ وَقتُ العِشاءِ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٠٥).

وأمَّا البَيَاضُ، فإنَّهُ يَمتَدُّ وَقتُهُ بِطُولِ لُبثِهِ، ويكونُ حَاصِلًا مع بُعدِ الشَّمسِ عنِ الأُفقِ؛ ولهذا صَحَّ عنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما[1] أنَّهُ قالَ: ﴿الشفق﴾: الحُمرَةُ[2].

والعَرَبُ تَقُولُ: «ثَوبٌ مَصبُوغٌ كَأَنَّهُ الشَّفَقُ»، إذا كانَ أحمَرَ، حكاهُ الفَرَّاءُ[3].

وكذلكَ قالَ الكَلبِيُّ: «﴿الشفق﴾: الحُمرَةُ الَّتي تكونُ في المَغرِبِ»[4].

وكذلك قالَ مُقاتِلٌ: هو الَّذي يكونُ بعدَ غُروبِ الشَّمسِ في الأُفُقِ قبلَ الظُّلمَةِ[5].

○ وقالَ عِكرِمَةُ: هو بَقِيَّةُ النَّهارِ[6].

وهذا يَحتَمِلُ أن يُرِيدَ به أنَّ تِلكَ الحُمرةَ بَقِيَّةُ ضَوءِ الشَّمسِ الَّتي هي آيةُ النَّهارِ.

○ وقالَ مُجاهِدٌ: هو النَّهارُ كُلُّهُ[7].

وهذا ضَعِيفٌ جِدًّا، وكأنَّهُ لمَّا رآهُ قابَلَهُ بِـ: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ ظَنَّ أنَّهُ النَّهارُ، وهذا لَيسَ بلازِمٍ»[8].

---

(١) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المكي، ثم المدني، أسلم وهو صغير، وشهد الخندق، وما بعدها، وهو ممن بايع تحت الشجرة، روى عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا، توفي في ذي الحجة سنة: (٧٣هـ). أسد الغابة: (٣/ ٢٢٧)، وسير أعلام النبلاء: (٣/ ٢٠٣).

(٢) ذكره ابن الجوزي في تفسيره: (٩/ ٦٦). (٣) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥١).

(٤) ذكره القرطبي في تفسيره: (١٩/ ٢٦٣). (٥) تفسير مقاتل: (٣/ ٤٦٨).

(٦) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٣٢٠).

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٢٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٢/ ٥٣٠).

(٨) التبيان في أقسام القرآن: (٦٩).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّم الأقوالَ في المُرادِ ﴿بِٱلشَّفَقِ﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الحُمرةُ الَّتي تَكُونُ بعدَ غُرُوبِ الشَّمسِ إلى وَقتِ صَلاةِ العِشاءِ الآخِرَةِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَـولُ الأوَّلُ: ﴿الشفق﴾ هو: الشَّمسُ.

ـ وهذا قَولُ مُجاهِدٍ.

القَولُ الثَّاني: ﴿الشفق﴾ هو: السَّوَادُ الَّذي يكونُ بعدَ ذَهابِ البَياضِ.

ـ وهذا قَولُ أبي جَعفَرٍ محمَّدِ بنِ عليٍّ[1].

القَولُ الثَّالِثُ: ﴿الشفق﴾ هو: ما بَقِيَ منَ النَّهارِ.

ـ وهذا قَولُ عِكرِمَةَ[2].

القَولُ الرَّابِعُ: ﴿الشفق﴾ هو: اسمٌ للحُمرَةِ والبَياضِ، فهو منَ الأضدادِ.

فوَقتُ الشَّفَقِ الأحمَرِ هو: مِن لَدُنْ غُرُوبِ الشَّمسِ إلى وَقتِ صَلاةِ العِشاءِ ثُمَّ يَغِيبُ، ويَبقَى الشَّفَقُ الأبيَضُ: إلى نِصفِ اللَّيلِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ قُتَيْبَةَ[3].

القَولُ الخامِسُ: ﴿الشفق﴾ هو: البَيَاضُ الَّذي تَتلُوهُ الحُمرَةُ[4].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عُمَرَ، وابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُريرةَ، وعُمَرَ بنِ عبدِ العَزيزِ، والأَوزَاعِيِّ، وابنِ المُنذِرِ، والمُزَنِيِّ[5].

---

(١) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٦٥).
(٢) تفسير البغوي: (٨/ ٣٧٥).
(٣) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٦٥).
(٤) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٦٤).
(٥) انظر: تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٦٤)، وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: (٢/ ٨).

ـ ورُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لا مُتَمَسَّكَ له؛ لا مِن لُغَةِ العَرَبِ، ولا مِنَ الشَّرعِ[١].

القَولُ السَّادسُ: ﴿الشفق﴾ هو: النَّهارُ كُلُّهُ.

تَوجِيهُ هذا القَولِ: أنَّهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ لَـمَّا قالَ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾ ثُمَّ عُطِفَ عليهِ: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، دَلَّ على أنَّ المَذكُورَ أوَّلًا هو «النَّهارُ» فالقَسَمُ على هذا الوَجهِ واقِعٌ باللَّيلِ والنَّهارِ اللَّذينِ أحَدُهُما معاشٌ والثَّاني سَكَنٌ، وبهما قِوامُ أُمورِ العالَمِ[٢].

ـ وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، والضَّحَّاكِ، وابنِ أبي نُجَيحٍ[٣].

القَولُ السَّابعُ: ﴿الشفق﴾ هو: الحُمرَةُ الَّتي تَبقَى في الأُفُقِ بعدَ غُرُوبِ الشَّمسِ، وبِذَهابِ هذه الحُمرَةِ يَخرُجُ وَقتُ المَغرِبِ، ويَدخُلُ وَقتُ صَلاةِ العِشَاءِ.

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، وأكثَرِ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ، والفُقَهاءِ وأهلِ اللُّغةِ، فقالَ به مِنَ الصَّحابةِ: عليُّ بنُ أبي طالِبٍ، ومُعاذُ بنُ جَبَلٍ، وعُبادَةُ بنُ الصَّامتِ، وشَدَّادُ بنُ أوسٍ، وأبو هُريرةَ، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ مَسعُودٍ، وعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وابنُ عُمَرَ، وجابرُ بنُ عبدِ اللهِ، وأَنَسُ بنُ مالِكٍ، وأبو قَتادةَ.

وقالَ به مِنَ التَّابعِينَ: سعيدُ بنُ المُسَيِّبِ، وسعيدُ بنُ جُبَيرٍ، وطَاوُوسٌ، ومَكحُولٌ، وعبدُ اللهِ بنُ دِينارٍ، واللَّيثُ، والكَلبِيُّ، ومُقاتلٌ[٤].

وقالَ به مِنَ الفُقَهاءِ: مالكٌ، والأَوْزَاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وأحمدُ،

---

(١) تفسير الشوكاني: (٥/٤٠٣). (٢) تفسير الرازي: (٣١/١٠٨).
(٣) تفسير أبي حيان: (١٠/٤٣٨).
(٤) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٩/٦٦)، وتفسير الرازي: (٣١/١٠٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/٢٦٣).

وإسحاقُ، وأبو يُوسُفَ، وأبو ثَورٍ، وابنُ قُدامَةَ، والنَّوَوِيُّ(١).

وقالَ به مِن أهلِ اللُّغَةِ: الفَرَّاءُ، وابنُ قُتَيْبَةَ، وأبو عُبَيدٍ، والزَّجَّاجُ(٢).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، والقُرطُبِيُّ، وابنُ جُزَيٍّ، والشَّوكانيُّ، والشِّنقِيطِيُّ(٣).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ بدَلالةِ ما يَلِي:

١ ـ أنَّهُ قَولُ جُمهورِ العُلَماءِ مِنَ الصَّحابةِ فمَن بعدَهُم؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ(٤).

٢ ـ أنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ كلامِ اللهِ على المَعرُوفِ من كلامِ العَرَبِ دُونَ الضَّعِيفِ والمُنكَرِ(٥).

وقد دَلَّتْ شَواهِدُ كلامِ العَرَبِ على أنَّ الشَّفَقَ في الآيةِ هو: الحُمرةُ.

فالعَرَبُ تَقُولُ: «عليهِ ثَوبٌ مَصبُوغٌ كَأنَّهُ الشَّفَقُ» إذا كانَ لَونُ الثَّوبِ أحمَرَ(٦).

٣ ـ أنَّهُ القَولُ الَّذي يُؤَيِّدُهُ تَصرِيفُ الكَلِمَةِ وأصلُ اشتقاقِها؛ فيُقَدَّمُ على غَيرِهِ(٧).

فأصلُ كلمةِ: ﴿الشفق﴾: مُشتَقَّةٌ مِنَ الرِّقَّةِ؛ يُقالُ: «شَيءٌ شَفَقٌ»؛ أيْ: لا تَماسُكَ له لِرِقَّتِهِ، ويُقالُ: «أشفَقَ عليهِ»؛ أيْ: رَقَّ قَلبُهُ عَلَيهِ.

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة: (١/ ٣٨٢)، والمجموع شرح المهذب: (٣/ ٣٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥١)، وتفسير غريب القرآن: (٥٢١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٠٥).

(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٦٩)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٢٤٤)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٦٤)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٥٣)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤٠٣)، وتفسير الشنقيطي: (٦/ ٩).

(٤) قواعد الترجيح: (١/ ٢٢٠).

(٥) قواعد الترجيح: (١/ ٣٧٢).

(٦) تفسير الرازي: (٣١/ ١٠٨).

(٧) قواعد الترجيح: (١/ ٥١٣).

فـ: ﴿الشفق﴾ في الآيةِ هو بَقِيَّةُ ضَوءِ الشَّمسِ وحُمرَتُها[١]؛ لأنَّ ضَوءَ الشَّمسِ يَأخُذُ في الرِّقَّةِ والضَّعفِ عندَ بدايةِ مَغِيبِها، حتَّى تكونَ الحُمرةُ شَفَقًا.

٤ ـ أنَّ ذهابَ الشَّفَقِ جُعِلَ وَقْتًا لصَلاةِ العِشاءِ الأخيرةِ، فوَجَبَ أن يكونَ المُعتَبَرُ هو الحُمرَةَ لا البَيَاضَ؛ لأنَّ البَيَاضَ يَمتَدُّ وَقتُهُ ويَطُولُ لُبثُهُ.

والحُمرَةُ لمَّا كانت بَقِيَّةَ ضَوءِ الشَّمسِ، ثمَّ بَعُدَتِ الشَّمسُ عنِ الأُفُقِ، ذَهَبَتِ الحُمرةُ[٢].

٥ ـ أنَّهُ جاءَ في الحديثِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قالَ: (**الشَّفَقُ هُوَ الحُمْرَةُ**)[٣].

والحديثُ إذا ثَبَتَ، وكانَ في معنَى أحدِ الأقوالِ، فهو مُرَجِّحٌ له على ما خالَفَهُ[٤]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ **قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ۝٢٢ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ۝٢٣ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونِۭ﴾ [الانشقاق: ٢٢ ـ ٢٥]:**

▪ **قَالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فهذا يَبعُدُ تَقدِيرُ دُخولِهِ فيما تَقَدَّمَ قَبلَهُ جِدًّا.

وإنَّما هو إخبارٌ عن مآلِ الفَرِيقَينِ، فلَمَّا بَشَّرَ الكافِرِينَ بالعذابِ، بَشَّرَ المؤمنِينَ بالأجرِ غيرِ المَمنُونِ.

---

(١) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٦٤). (٢) تفسير الرازي: (٣١/ ١٠٨).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (١/ ٣٧٣)، والدارقطني في سننه: كتاب الصلاة، باب: في صفة المغرب والصبح: (ح١٠٦٦)، (٣/ ١٦١).

(٤) قواعد الترجيح: (١/ ٢١١).

فهذا من بابِ المَثانِي الَّذي يُذكَرُ فيه الشَّيءُ وضِدُّهُ؛ كقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]؛ فلَيسَ هناكَ مُقَدَّرٌ يُخرَجُ منه هذا المُستَثنَى، واللهُ أعلَمُ»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في نوعِ الاستثناءِ في قولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾، مُرَجِّحًا أنَّهُ استِثناءٌ مُنقَطِعٌ... وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: الاستثناءُ مُتَّصِلٌ مِنَ الضَّميرِ في قولِهِ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، جَرْيًا على تأويلِهِ: «بِرُكُوبِ طِبَاقِ الشَّدائدِ والأهوالِ يَومَ القيامةِ»، وما هو في معنَى ذلكَ مِنَ التَّهدِيدِ والوَعِيدِ(٢).

القَولُ الثَّاني: الاستثناءُ مُتَّصِلٌ من ضَميرِ الجَمعِ المَنصُوبِ في قَولِهِ: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾، والتقديرُ: إلَّا مَن تابَ منهم، فإنَّهُم وإنْ كانُوا في الحالِ كُفَّارًا إلَّا أنَّهم مَتَى تَابُوا وآمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ، فلَهُم أجرٌ غيرُ مَمنُونٍ(٣).

والمَجِيءُ بالمُضِيِّ في الفِعلَينِ ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟﴾ هو باعتبارِ ما مَضَى في عِلمِ اللهِ تعالى، أو باعتبارِ المعنَى المضارِعِ «يُؤمِنُونَ ـ وَيَعمَلُونَ».

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ ـ في الآيةِ ـ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ والأجرُ المَذكُورُ لا يَخُصُّ المؤمنِينَ من أولَئِكَ الكَفَرَةِ؛ بل يَعُمُّ المؤمنِينَ كافَّةً، حتَّى على القَولِ بأنَّ هذا الاختصاصَ إنَّما هو إضافيٌّ بالنِّسبَةِ إلى الباقِينَ على الكُفرِ مِنهُم: هو خِلافُ الظَّاهرِ

(١) بدائع الفوائد: (٣/ ٧١).
(٢) انظر: تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٣٤)، ومشكل إعراب القرآن: (١/ ٤٦٦).
(٣) تفسير الرازي: (٣١/ ١١٢).

أيضًا(١).

القَولُ الثَّالِثُ: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ منَ الضَّمِيرِ المَنصُوبِ في قولِهِ: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ فهو داخِلٌ في: «التَّبشِيرِ» المُستَعمَلِ في التَّهكُّمِ زِيادَةً في إدخالِ الحُزنِ عَلَيهِم.

فحَرفُ: ﴿إِلَّا﴾ بمَنزِلَةِ: «لَكِنْ»، والاستدراكُ فيهِ لِمُجَرَّدِ المُضادَّةِ لا لِدَفعِ تَوَهُّمِ إرادةِ ضِدِّ ذلكَ؛ كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]، فكأنَّهُ قالَ: «لَكِنِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيرُ مَمنُونٍ»(٢).

ومِمَّنْ رَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والزَّمخشَرِيُّ، والآلُوسِيُّ، والقاسِمِيُّ(٣).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لمَجِيءِ قَولِهِ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ﴾ بغَيرِ: «فَاءٍ»(٤)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٨٤).

(٢) انظر: تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٣٥)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢/ ٥٠٤).

(٣) انظر: بدائع الفوائد: (٣/ ٧١)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٢٤٥)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ٨٤)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٢٩٣).

(٤) تفسير القاسمي: (٧/ ٢٩٣).

سُورَةُ البُرُوجِ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝١ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ١ - ٣]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«والأحسَنُ أن يكونَ هذا القَسَمُ مُستَغْنِيًا عنِ الجَوابِ؛ لأنَّ القَصدَ التَّنبيهُ على المُقسَمِ به، وأنَّهُ من آياتِ الرَّبِّ العَظِيمَةِ.

ويَبعُدُ أن يكونَ الجَوابُ: قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ الَّذِينَ فَتَنُوا أولياءَهُ وعَذَّبُوهُم بالنَّارِ ذاتِ الوَقُودِ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في جوابِ القَسَمِ في قولِهِ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، مختارًا أنَّهُ منَ القَسَمِ المُستَغْنِي عنِ الجوابِ.

وإلَيك بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ هذا القَسَمَ مُستَغْنٍ عنِ الجَوابِ؛ لأنَّ القَصدَ من هذا القَسَمِ التَّنبيهُ على المُقسَمِ به، وأنَّهُ من آياتِ الرَّبِّ العظيمةِ.

- واختارَ هذا القَولَ ابن القَيِّم[٢].

القَولُ الثَّاني: جوابُ القَسَمِ هو قَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢]، والكلامُ الَّذي بَينَهُما اعتِرَاضٌ قُصِدَ به التَّوطِئَةُ

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٥٧). (٢) التبيان في أقسام القرآن: (٥٧).

للمُقسَمِ عليهِ، وتَوكِيدُ التَّحقِيقِ الَّذي أفادَه القَسَمُ بتحقِيقِ ذِكرِ النَّظِيرِ[(١)].

- واختارَ هذا القَولَ ابنُ مَسعُودٍ، وقَتادةُ، والزَّجَّاجُ، والمُبَرِّدُ[(٢)].

- وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ قَبِيحٌ؛ لأنَّ الكلامَ قد طالَ بينَ القَسَمِ وجوابِهِ[(٣)].

القَولُ الثَّالِثُ: جوابُ القَسَمِ هو قَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، والكلامُ الَّذي بَينَهُما اعتِرَاضٌ قُصِدَ به التَّوطِئَةُ للمُقسَمِ عليهِ، وتَوكِيدُ التَّحقِيقِ الَّذي أفادَهُ القَسَمُ بتَحقِيقِ ذِكرِ النَّظِيرِ[(٤)].

- وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ قَبِيحٌ؛ لأنَّ الكلامَ قد طالَ بينَ القَسَمِ وجوابِهِ[(٥)].

القَولُ الرَّابِعُ: جوابُ القَسَمِ هو قَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]، حُذِفَتِ اللَّامُ لطُولِ القَسَمِ؛ والتَّقدِيرُ: «لَقُتِلَ أَصحابُ الأُخدُودِ»؛ كما في قولِهِ تعالى ذِكرُهُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أَيْ: لَقَدْ أفلَحَ مَن زَكَّاهَا فحُذِفَتِ اللَّامُ[(٦)].

- واختارَ هذا القَولَ: أبو حَيَّانَ، وابنُ عادلٍ، والشَّوكانيُّ[(٧)].

القَولُ الخامِسُ: جوابُ القَسَمِ هو قَولُهُ تعالى ذِكرُهُ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]، على أنَّ في الكلامِ تَقدِيمًا وتَأخِيرًا، والتَّقدِيرُ: «قُتِلَ

---

(١) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٤٠).

(٢) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٧٣)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١١٦)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٠٧)، والدر المصون: (٦/ ٥٠٢).

(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٧٥).

(٤) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٢٤٠).

(٥) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٥٦).

(٦) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٧٧)، وتفسير ابن عادل: (٢٠/ ٢٤٧).

(٧) انظر: تفسير أبي حيان: (١٠/ ٤٤٣)، وتفسير ابن عادل: (٢٠/ ٢٤٧)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤٠٨).

أصحابُ الأُخدُودِ ـ والسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ»[1].

ـ واختارَ هذا القَولَ: الفَرَّاءُ، والأخفشُ، وأبو حاتمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، وابنُ الأَنْبَارِيِّ[2].

ـ وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ غَلَطٌ؛ لأنَّهُ لا يَجُوزُ لقائِلٍ أن يَقُولَ: «واللهِ قامَ خَالِدٌ»؛ على معنَى: «قَامَ خَالِدٌ واللهِ»[3].

كما أنَّنا لم نَجِدِ العَرَبَ تَدَعُ القَسَمَ بغَيرِ «لامٍ» يُستَقبَلُ بها، أو: «لَا»، أو: «إِنَّ»، أو: «مَا»[4].

القَولُ السَّادسُ: جوابُ القَسَمِ مَحذُوفٌ لِعلمِ السَّامعِ به، ويَدُلُّ عليهِ قولُهُ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]، والتَّقدِيرُ: «لَقَدْ قُتِلَ كُفَّارُ قُرَيشٍ كَمَا قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ»[5].

فكأنَّهُ تعالى ذِكرُهُ: أقسَمَ بهذه الأشياءِ على أنَّ كُفَّارَ قُرَيشٍ مَلعُونُونَ كما لُعِنَ أصحابُ الأُخدُودِ؛ وذلكَ أنَّ السُّورةَ وَرَدَتْ في تَثبِيتِ المُؤمِنِينَ وتَصبِيرِهِم على أذَى أهلِ مَكَّةَ، وتَذكِيرِهِم بما جَرَى على مَن تَقَدَّمَهُم مِنَ التَّعذِيبِ على الإيمانِ، وإلحاقِ أنواعِ الأذَى، وصَبرِهِم وثَبَاتِهِم، حتَّى يَأنَسُوا بهم ويَصبِرُوا على ما كانُوا يَلقَوْنَ من قَومِهِم، ويَعلَمُوا أنَّ كُفَّارَهُم عندَ اللهِ بمَنزِلَةِ أُولَئِكَ المُعَذِّبِينَ المُحَرِّقِينَ بالنَّارِ، مَلعُونُونَ أَحِقَّاءُ بأن يُقالَ فِيهِم: قُتِلَتْ قُرَيشٌ؛ كما قِيلَ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[6].

ـ واختارَ هذا القَولَ: الطَّبَرِيُّ، والزَّمخشَرِيُّ.

---

(١) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٧٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٣)، ومعاني القرآن للأخفش: (٢/ ٧٣٦)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١١٦)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٢٧٥).

(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٧٥).

(٤) تفسير الطبري: (٢٧/ ٢٧٧).

(٥) انظر: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٧٠)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٥٧).

(٦) تفسير الزمخشري: (٦/ ٣٤٦).

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ لأنَّ عَلامَةَ جَوابِ القَسَمِ لا تَحذِفُهَا العَرَبُ مِنَ الكلامِ إذا أجابَتْهُ[١]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«فلا يَصِحُّ في بَدَلِ الاشتمالِ أن يكونَ الثَّاني جَوهَرًا؛ لأنَّهُ لا يُبْدَلُ جَوهَرٌ من عَرَضٍ، ولا بُدَّ من إضافتِهِ إلى ضَمِيرِ الاسمِ؛ لأنَّهُ بيانٌ لِمَا هو مُضافٌ إلى ذلكَ الاسمِ في التَّقدِيرِ.

○ والعَجَبُ منَ الفارسيِّ أنَّهُ يقولُ ـ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ ـ: «إنَّها بَدَلٌ منَ ﴿ٱلۡأُخۡدُودِ﴾ بَدَلَ اشتِمَالٍ»[٢].

وَ: ﴿ٱلنَّارِ﴾ جَوهَرٌ قائِمٌ بنَفسِهِ.

ثم لَيسَتْ مُضافَةً إلى ضَمِيرِ الأُخدُودِ.

ولَيسَ فيها شَرطٌ من شرائطِ الاشتِمَالِ.

○ وذَهِلَ أبو عليٍّ عن هذا، وتَرَكَ ما هو أَصَحُّ في المعنَى وألْيَقُ بصِناعةِ النَّحوِ، وهو: حَذفُ المُضافِ، وإقامةُ المُضافِ إلَيهِ مُقامَهُ.

فكأنَّهُ قِيلَ: «أصحابُ الأُخدودِ أُخدُودِ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ».

فيَكُونُ مِن بَدَلِ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، وهما لِعَينٍ واحدةٍ؛ كما قالَ الشَّاعرُ:

رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ....[٣]

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٧٧)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٣٤٦).

(٢) الإيضاح: (٢٢١).

(٣) القائل هو: الأعشى ميمون، وتكملة البيت هي:

.... بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ =

علـى روايـةِ الـجَرِّ فـي: «ثَـدْيِ أُمٍّ»؛ أرادَ: لِـبَانَ ثَـدْيٍ، فـحَـذَفَ المُضافَ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في سَبَبِ جَرِّ قَولِهِ: ﴿ٱلنَّارِ﴾ مختارًا أَنَّهُ بسَبَبِ حَذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إلَيهِ مُقامَهُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ بَدَلُ اشتِمالٍ منَ: ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾؛ في قولِهِ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾؛ فإنَّ الأُخدُودَ مُشتَمِلٌ على النَّارِ، فكأنَّهُ قالَ: «قتل أصحاب النار».

والمعنَى: أنَّ اللهَ نَجَّى المؤمِنِينَ الَّذِينَ أُلقُوا في النَّارِ بقَبضِ أرواحِهِم قَبلَ أن تَمَسَّهُمُ النَّارُ، وخَرَجَتِ النَّارُ إلى الكُفَّارِ الَّذينَ على شَفِيرِ الأُخدُودِ، فأَحرَقَتْهُم[2].

وهذا رأيُ البَصْرِيِّينَ[3].

- واختارَ هذا القَولَ: أبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ الأَنْبَارِيِّ، ومَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ، والزَّمخشَرِيُّ، وأبو الحَسَنِ علي البَاقُولِيُّ[4].

= والبيت الذي قبله هو:

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا ... وباتَ على النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ

يعني: أن المحلق الممدوح والندى ارتضعا ثدي أمٍّ، وتحالفا على أنَّهما لا يَتَفَرَّقَانِ أبدًا؛ لأن «عَوْضًا» من أسماء الدهر، وعنى بالأسحم الداجي: ظُلمةَ الرَّحِم. انظر: ديوانه: (١٢٥)، ولسان العرب: مادة: (عوض): (٧/ ١٩٢)، ودرة الغواص في أوهام الخواص: (١/ ٥٣).

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٢).

(٢) انظر: تفسير الزمخشري: (٦/ ٣٤٨)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١١٨).

(٣) المقتضب: (٤/ ٢٩٧).

(٤) انظر: الإيضاح: (٢٢١)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢/ ٥٠٥)، ومشكل =

ورُدَّ هذا القَولُ لأمرَينِ:

١ ـ أنَّ بَدَلَ الاشتمالِ لا بُدَّ أن يَتَّصِلَ بضَمِيرٍ يَرجِعُ إلى المُبدَلِ منه، ولا ضَمِيرَ هنا.

٢ ـ كَونُ البَدَلِ هنا جَوهَرًا وهو النَّارُ، وبَدَلُ الاشتمالِ لا بُدَّ فيه أن يكونَ عَرَضًا(١).

القَولُ الثَّاني: أنَّهُ بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، ولا بُدَّ حِينَئِذٍ من حَذفِ مُضافٍ، تقديرُهُ: «أُخدُودِ النَّارِ»(٢).

ـ واختارَ هذا القَولَ: ابن القَيِّمِ، والسُّهَيلِيُّ(٣).

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّ التَّقدِيرَ: «ذِي النَّارِ»؛ لأنَّ الأُخدُودَ هو الشَّقُّ في الأَرضِ.

ـ وهذا القولُ: حكاهُ أبو البَقَاءِ(٤).

وهذا يُفهِمُ أنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ خُفِضَ بالإضافةِ لتِلكَ الصِّفَةِ المَحذُوفَةِ، فلَمَّا حُذِفَ المُضافُ، قامَ المُضافُ إلَيهِ مُقامَهُ في الإعرابِ، واتَّفَقَ أنَّ المَحذُوفَ كانَ مَجرُورًا.

وقَولُهُ: «إنَّ الأُخدُودَ هو الشَّقُّ»: تعليلٌ بصِحَّةِ كَونِهِ صاحِبَ نارٍ.

القَولُ الرَّابعُ: أنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ خُفِضَ على الجِوَارِ.

ـ وهذا قَولُ الكُوفِيِّينَ(٥).

وهذا يَقتَضِي أنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ كانَتْ مُستَحِقَّةً لغَيرِ الجَرِّ، فعُدِلَ عنهُ إلى

= إعراب القرآن: (٢/ ٤٦٧)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٣٤٨)، وكشف المشكلات: (٢/ ٤١٥).

(١) نتائج الفكر: (٢٤١).

(٢) تفسير أبي حيان: (٨/ ٤٥٠).

(٣) انظر: بدائع الفوائد: (٢/ ٤٢)، ونتائج الفكر: (٢٤١).

(٤) إملاء ما من به الرحمٰن للعكبري: (٢/ ٢٨٤).

(٥) مشكل إعراب القرآن: (٢/ ٤٦٧).

الجَرِّ للجِوَارِ، والَّذي يقتَضِي الحالُ أنَّهُ عُدِلَ عنِ الرَّفعِ، ويَدُلُّ على ذلكَ: أنَّهُ قد قُرِئَ في الشَّاذِّ: «النَّارُ»؛ رَفْعًا، والرَّفعُ على أنَّهُ خَبَرُ ابتداءٍ مُضمَرٍ، تَقدِيرُهُ: «هي النَّارُ».

وقِيلَ: بل هي مَرفُوعَةٌ على الفاعليَّةِ، تقديرُهُ: «قَتَلَتْهُمْ»؛ أيْ: أحرَقَتْهُم، والمرادُ ـ حِينَئِذٍ ـ بِـ: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾: المؤمنُونَ[(١)].

ـ وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي: لأنَّهُ يَجِبُ حَملُ كتابِ اللهِ على الأوجُهِ الإعرابيَّةِ القَوِيَّةِ دُونَ الضَّعِيفَةِ، كما أنَّهُ لا مانِعَ منَ القَولِ بِهِ[(٢)]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

* قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٢ ـ ١٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ومَن قَرأَ ﴿الْمَجِيدِ﴾ [البروج: ١٥]؛ بالكَسْرِ[(٣)]، فهو صِفَةٌ لعَرشِهِ سُبحانَهُ.

وإذا كانَ عَرشُهُ مَجِيدًا، فهُوَ سُبحانَهُ أَحَقُّ بالمَجدِ.

وقدِ استَشْكَلَ هذه القراءةَ بعضُ النَّاسِ، وقالَ: لم يُسمَعْ في صفاتِ الخَلقِ مَجِيدٌ، ثم خَرَّجَهَا على أحدِ الوَجهَينِ:

إمَّا على الجِوارِ، وإمَّا أن يكونَ صِفَةً لِـ: ﴿رَبِّكَ﴾.

---

(١) انظر: تفسير أبي حيان: (٨/ ٤٤٤)، وتفسير ابن عادل: (٢٠/ ٢٥١).

(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٦٤١، ٦٣١).

(٣) قرأ: (المجيد) بالكسر: حمزةُ، والكسائيُّ. حجة القراءات: (٧٥٧)، والكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٦٩).

وهذا من قِلَّةِ بِضاعةِ هذا القائلِ؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ وَصَفَ عَرشَهُ بالكَرَمِ، وهو نَظِيرُ المَجدِ، ووَصَفَهُ بالعَظَمَةِ، فوَصْفُهُ سُبحانَهُ بالمَجْدِ مُطابِقٌ لوَصفِهِ بالعَظَمَةِ والكَرَمِ، بل هو أَحَقُّ المَخلُوقاتِ أن يُوصَفَ بذَلِكَ؛ لِسَعَتِهِ وحُسنِهِ وبَهاءِ مَنظَرِهِ؛ فإنَّهُ أَوسَعُ كلِّ شَيءٍ في المخلوقاتِ وأَجمَلُهُ، وأَجمَعُهُ لصِفاتِ الحُسنِ، وبَهاءِ المَنظَرِ، وعُلُوِّ القَدرِ والرُّتبَةِ والذَّاتِ، ولا يَقدُرُ قَدْرَ عَظَمَتِهِ وحُسنِهِ، وبَهاءِ مَنظَرِهِ إلَّا اللهُ، ومَجدُهُ مُستفادٌ من مَجدِ خَالِقِهِ ومُبدِعِهِ.

والسَّمَوَاتُ السَّبعُ والأَرَضُونَ السَّبعُ في الكُرسِيِّ الَّذي بَينَ يَدَيهِ كحَلقَةٍ مُلقاةٍ في أرضٍ فَلاةٍ، والكُرسِيُّ فيه كتِلكَ الحَلْقَةِ في الفَلاةِ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «السَّمَوَاتُ السَّبعُ في العَرشِ كسَبْعَةِ دَرَاهِمَ جُعِلْنَ في تُرسٍ»[1]:

فكَيفَ لا يكونُ مَجِيدًا وهذا شَأنُهُ، فهو عَظِيمٌ كَرِيمٌ مَجِيدٌ.

وأمَّا تكلُّفُ هذا المُتكلِّفِ جَرَّهُ إلى الجِوَارِ، أو أنَّهُ صِفَةٌ لِـ: ﴿رَبِّكَ﴾، فتَكلُّفٌ شَدِيدٌ، وخُرُوجٌ عنِ المَألُوفِ في اللُّغَةِ من غَيرِ حاجَةٍ إلى ذلكَ»[2].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في تَوجِيهِ قِراءَةِ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ [البروج: ١٥] بالكَسرِ، مُرَجِّحًا أنَّهُ صِفَةٌ لعَرشِ الرَّحمٰنِ تَبارَكَ وتَعالى... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ صِفَةٌ للهِ تعالى، إلَّا أنَّهُ خُفِضَ بالجِوارِ.

القَولُ الثَّاني: ﴿الْمَجِيدِ﴾ صِفَةٌ لِـ: ﴿رَبِّكَ﴾؛ في قولِهِ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ

---

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٦٠).

لَشَدِيدٌ﴾؛ فكأنَّهُ قالَ: «إن بطش ربك المجيدِ لشديد»[١].

ـ وهذا القَولُ حَكاهُ: أبو عليٍّ الفارسيُّ[٢].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ الأنْبَارِيِّ[٣].

واعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّ الأصلَ عَدَمُ الفَصلِ بينَ التَّابعِ والمَتبُوعِ[٤].

وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ:

بأنَّ ما بَينَ: ﴿رَبِّكَ﴾ وَ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ كُلُّها صِفَاتٌ للهِ تعالى؛ فلا يَضُرُّ الفَصلُ بينَهُما؛ حيثُ قالَ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ۝١٢ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ۝١٣ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[٥].

القَولُ الثَّالِثُ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ صِفَةٌ لِـ: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ ومَجْدُهُ بمعنَى: عُلُوِّهِ وعَظَمَتِهِ، وحُسنِ صُورَتِهِ وتَركِيبِهِ[٦].

ـ واعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّ ﴿الْمَجِيدِ﴾ من صِفاتِ اللهِ تعالى؛ فلا يجوزُ أن يُوصَفَ بِهِ ﴿ٱلْعَرْشِ﴾[٧].

ـ وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ:

١ ـ بأنَّهُ لا مانِعَ من وَصفِ ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ بِـ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ كما وُصِفَ بِهِ القُرآنُ الكَرِيمُ؛ في قَولِهِ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١][٨].

٢ ـ أنَّ مِن صفاتِ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: «الكريمَ»، وقد وُصِفَ

---

(١) تفسير السمعاني: (٦/ ٢٠٠).
(٢) الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٣٩٥).
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: (٢/ ٥٠٦).
(٤) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٩٢).
(٥) تفسير الشوكاني: (٥/ ٤١٠).
(٦) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٩٢).
(٧) تفسير ابن عادل: (٢٠/ ٢٥٥).
(٨) الموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٣٥٦).

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ بها؛ كما في قولِهِ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وعليهِ فَلَا مانِعَ مِن وَصفِ: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ بِـ: ﴿الْمَجِيدِ﴾ وإنْ كانَ من صِفاتِ اللهِ تعالى، إذ لِكُلٍّ مَوصُوفٍ من لَفظِ الوَصفِ الوَاحِدِ المعنَى المُعتَبَرُ له واللَّائِقُ به(١).

ـ وهذا قَولُ ابن عبَّاسٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ، وأكثَرِ النَّحوِيِّينَ(٢).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ أبي مَريَمَ(٣).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأَنَّهُ الوَجهُ الأَقوَى والأَشهَرُ في إعرابِ الآيةِ، والمُناسِبُ لِسِيَاقِهَا، كما أَنَّهُ لا مانِعَ مِنَ القَولِ به(٤)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) الحجة في القراءات: (٧٥٧).

(٢) **انظر:** تفسير الوسيط للواحدي: (٤/ ٤٦٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٠٨).

(٣) **انظر:** التبيان في أقسام القرآن: (٦٠)، والموضح في وجوه القراءات: (٣/ ١٣٥٦).

(٤) قواعد الترجيح: (١/ ٦٣١، ٦٤١).

سُورَةُ الطَّارِقِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٧]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثمَّ أخبَرَ سُبحانَهُ أنَّهُ خَلقَهُ ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾، والدَّفقُ: صَبُّ الماءِ؛ يُقالُ: «دفَقْتُ الماءَ، فَهُوَ مَدفُوقٌ، ودَافِقٌ، ومُنْدَفِقٌ»:

فالمَدفُوقُ: الَّذي وَقَعَ عليهِ فِعلُكَ؛ كالمَكسُورِ، والمَضرُوبِ.

والمُندَفِقُ: المُطاوعُ لفِعلِ الفَاعِلِ؛ تقولُ: «دَفَقْتُهُ فَانْدَفَقَ»؛ كما تقولُ: «كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ».

والدَّافِقُ قِيلَ: إنَّهُ فاعِلٌ بمعنَى مَفعُولٍ؛ كقَولِهِم: «سِرٌّ كاتِمٌ، وعِيشَةٌ رَاضِيَةٌ».

وقيلَ: هو على النَّسَبِ لا على الفِعلِ؛ أيْ: ذِي دَفْقٍ، أو ذاتِ.

ولم يرد الجَرَيَانُ على الفِعلِ.

وقِيلَ ـ وهو الصَّوابُ ـ: إنَّهُ اسمُ فاعلٍ على بابِهِ؛ ولا يَلزَمُ من ذلكَ أن يكونَ هو فاعلَ الدَّفقِ؛ فإنَّ اسمَ الفاعلِ هو مَن قامَ به الفِعلُ، سَوَاءٌ فَعَلَهُ هو أو غَيرُهُ.

كما يُقالُ: «مَاءٌ جَارٍ»، و: «رَجُلٌ مَيِّتٌ»، وإن لم يَفعَلِ المَوتَ، بل لِمَا قامَ به مِنَ المَوتِ، نُسِبَ إلَيهِ على جِهَةِ الفِعلِ.

وهذا غَيرُ مُنكَرٍ في لُغَةِ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ، فَضْلًا عن أوسَعِ اللُّغاتِ وأفصَحِها.

وأمَّا «العِيشَةُ الرَّاضِيَةُ» فالوَصفُ بها أحسَنُ منَ الوَصفِ بالمَرضِيَّةِ، فإنَّها اللَّائِقَةُ بهم، فشُبِّهَ ذلكَ برِضاها بهم؛ كما رَضُوا بها، كأنَّها رَضِيَتْ بهم، ورَضُوا بها، وهذا أبلَغُ من مُجَرَّدِ كَونِهَا مَرضِيَّةً فقطْ، فتَأَمَّلْهُ.

وإذا كانُوا يَقُولُونَ: «الوَقتُ الحاضِرُ»، وَ: «السَّاعَةُ الرَّاهِنَةُ»، وإن لم يَفعَلَا ذلكَ، فكَيفَ يَمتَنِعُ أن يَقُولُوا: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾، وَ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]؟!»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في صيغةِ قَولِهِ: ﴿دَافِقٍ﴾، مُرَجِّحًا أنَّهُ اسمُ فاعلٍ على بابِهِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: ﴿دَافِقٍ﴾ جاءَ بلَفظِ: «فاعِلٍ»، وهو بمَعنَى «المَفعُولِ»؛ أيْ: مَدفُوقٌ. بمعنَى: مَصبُوبٍ في الرَّحِمِ(٢).

وقد قُرِئَ بذلكَ في القِراءةِ الشَّاذَّةِ: «خُلِقَ مِن مَّاءٍ مَدفُوقٍ»(٣).

- وهذا قَولُ الفَرَّاءِ، والأخفَشِ(٤).

وهذا مَذهَبُ أهلِ الحجازِ؛ حيثُ يَجعَلُونَ المَفعُولَ فاعِلًا، ومن ذلكَ قَولُهُم: «سِرٌّ كَاتِمٌ، وهَمٌّ نَاصِبٌ، وعِيشَةٌ رَاضِيَةٌ»(٥)، وكما في قَولِ الشَّاعِرِ الحُطَيئَةِ:

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).
(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٢).
(٣) انظر: تفسير أبي حيان: (٨/ ٤٤٤)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ٩٧) قرأ بها: زيد بن علي.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٥٥)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٨).
(٥) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٨٢).

دَعِ المَكارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ... وَاقْعُدْ فإِنَّكَ أَنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[(١)]

أي: المَكْسُوُّ[(٢)].

القَولُ الثَّاني: ﴿دَافِقٍ﴾ جاءَ على النَّسَبِ، والمعنى: ذُو دَفقٍ.

والدَّفقُ: دَفعُ الماءِ بعضِهِ إلى بعضٍ؛ يُقالُ: تَدَفَّقَ الوَادِي وَالسَّيْلُ؛ إذا جاءَ يَدفَعُ ويَركَبُ بعضُهُ بَعضًا[(٣)]؛ ومن ذلكَ قَولُهُم: «دَارِعٌ، وفَارِسٌ، ونَابِلٌ، ولَابِنٌ، وتَامِرٌ»؛ بمعنَى: ذي دِرعٍ، وفَرَسٍ، ونَبْلٍ، ولَبَنٍ، وتَمرٍ[(٤)].

- وهذا قَولُ جميعِ النَّحوِيِّينَ، ومنهمُ: الخليلُ، وسِيبَوَيْهِ، والزَّجَّاجُ[(٥)].

- ورَجَّحَهُ القاسِمِيُّ[(٦)].

القَولُ الثَّالِثُ: ﴿دَافِقٍ﴾ اسمُ فاعلٍ؛ من: «دَفَقَ»، وإسنادُهُ إلى: «الماءِ» مجازٌ؛ حيثُ أُسنِدَ إليهِ ما لِصاحِبِهِ مُبالَغَةً، والمُرادُ صاحِبُ الماءِ؛ لأَنَّهُ الدَّافِقُ له[(٧)].

- ورَجَّحَ هذا القَولَ: ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، والآلُوسِيُّ، وابنُ عاشورٍ[(٨)].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأَنَّهُ يَجِبُ حَملُ كتابِ اللهِ على الأوجُهِ

---

(١) ديوان الحطيئة: (١٠٨).

(٢) تفسير الطبري: (١٢/ ٤١٨).

(٣) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٧٦).

(٤) تفسير الرازي: (٣١/ ١٢٨).

(٥) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٦٨٤)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٧٦)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣١١).

(٦) تفسير القاسمي: (٧/ ٣٠١).

(٧) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٩٧).

(٨) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٦٤)، وتفسير الطبري: (١٢/ ٤١٨)، وتفسير الآلوسي: (١١/ ٦٠)، (٢٩/ ٤٨)، وتفسير ابن عاشور: (٢٩/ ١٣٣)، (٣٠/ ٢٦٢).

الإعرابيَّةِ القَوِيَّةِ دُونَ الضَّعِيفَةِ، وهذا القَولُ هو الأفصَحُ والأشهَرُ في لُغَةِ العَرَبِ؛ فيُقَدَّمُ على غَيرِهِ[١]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٧]:

▪ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ولا خِلافَ أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿ٱلصُّلْبِ﴾: صُلبُ الرَّجُلِ.

واختُلِفَ في ﴿الترائب﴾ [الطارق: ٧]:

○ فقِيلَ: المُرادُ به: تَرائِبُهُ أيضًا، وعِظَامُ الصَّدرِ ما بَينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّنْدُوَةِ.

○ وقِيلَ المُرادُ بها: تَرائِبُ المَرأةِ.

○ والأوَّلُ الأظهَرُ:

لأنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾، ولم يَقُلْ: «يَخرُجُ مِنَ الصُّلْبِ والتَّرائِبِ»؛ فلا بُدَّ أن يكونَ ماءُ الرَّجُلِ خارِجًا من بَينِ هَذَينِ المختَلِفَينِ؛ كما قالَ في اللَّبَنِ: يَخرُجُ ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: ٦٦].

وأيضًا: فإنَّهُ سُبحانَهُ أخبَرَ أنَّهُ خَلَقَهُ من نُطفةٍ في غَيرِ مَوضِعٍ، والنُّطفَةُ هي ماءُ الرَّجُلِ؛ كذلكَ قالَ أهلُ اللُّغَةِ.

قالَ الجَوهَرِيُّ[٢]: والنُّطفَةُ: الماءُ الصَّافِي قَلَّ أو كَثُرَ، والنُّطفَةُ ماءُ

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (١٢/٤١٨)، وقواعد الترجيح: (١/٦٤١).

(٢) هو: إسماعيلُ بن حمّاد التركيُّ الأتراري أبو نصر الجوهري، إمام في علم لغة العرب، وقد أخذ العربيةَ عن: أبي سعيدٍ السِّيرافي، وأبي علي الفارسي، وأبي إبراهيم الفارابي، وصنف كتاب: «الصحاح»، توفي بنيسابور سنة: (٣٩٣هـ). يتيمة الدهر: (٤/٤٦٨)، وسير أعلام النبلاء: (٩/١٨٠).

الرَّجُلِ، والجَمعُ: نُطَفٌ[(١)].

وَأَيْضًا: فإنَّ الَّذي يُوصَفُ بالدَّفقِ والنَّضحِ إنَّما هو ماءُ الرَّجُلِ.

ولا يُقالُ: نَضَحَتِ المَرأةُ الماءَ ولا دَفَقَتْهُ.

والَّذي أَوجَبَ لأصحابِ القَولِ الآخَرِ ذلكَ: أنَّهُم رَأَوْا أَهلَ اللُّغَةِ قالُوا:

التَّرائِبُ: مَوضِعُ القِلادَةِ مِنَ الصَّدرِ.

قَالَ الزَّجَّاجُ: «أَهلُ اللُّغَةِ مُجمِعُونَ على ذلكَ، وأَنشَدُوا لِامرِئِ القَيسِ[(٢)]:

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ[(٣)]

وهذا لا يَدُلُّ على اختِصاصِ «الترائب» بالمَرأَةِ؛ بل يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمَرأَةِ.

قَالَ الجَوهَرِيُّ: «التَّرائِبُ»: عِظامُ الصَّدرِ ما بَينَ التَّرقُوَةِ إلى الثُّندُوَةِ»[(٤)(٥)].

(١) الصحاح: مادة: (نطف): (٢/ ٢١٦).

(٢) **هو: امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو الكندي**، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه؛ فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي. أحد ملوك كِندة وابن ملوكهم، من شعراء الجاهلية، وأول من فتح باب الشعر، مات سنة: (٥٤٥م). طبقات فحول الشعراء: (١/ ٥١)، وبغية الطلب: (٤/ ١٩٩١).

(٣) البيت من معلقته، ومعناه: **المهفهفة**: اللطيفة الخصر الضامرة البطن، **والمفاضة**: المرأة العظيمة البطن المسترخية اللحم، **والترائب**: جمع التريبة وهي موضع القلادة من الصدر، **والسقل والصقل بالسين والصاد**: إزالة الصدأ والدنس وغيرهما، **والسجنجل**: المرآة، لغة رومية عربتها العرب، وقيل: بل هي قطع الذهب والفضة؛ يقول: هي المرأة دقيقة الخصر ضامرة البطن، غير عظيمة البطن ولا مسترخية، وصدرها براق اللون متلألئ الصفاء كتلألؤ المرآة. **انظر**: ديوانه: (١٧١)، وتهذيب اللغة: مادة: (ترب): (٥/ ٦)، وتاج العروس: مادة: (ترب): (١/ ٣٠٥).

(٤) الصحاح: مادة: (ترب): (١/ ٦٢).

(٥) إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ به: تَرائِبُ الرَّجُلِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بِـ: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾: تَرائِبُ الرَّجُلِ.

- وهذا قَولُ قَتادةَ، وسعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، والحَسَنِ(١).

- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والسَّعديُّ.

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - أنَّ «ماءَ الرَّجُلِ» خارجٌ منَ الصُّلبِ فَقَطْ، وَ: «ماءَ المَرأةِ» خارجٌ منَ التَّرائِبِ فَقَطْ، وعلى هذا التَّقدِيرِ لا يَحصُلُ هُناكَ مَاءٌ خارجٌ من بَينِ الصُّلبِ والتَّرائِبِ، وذلكَ على خِلافِ نَصِّ الآيةِ(٢).

- **ورُدَّ هذا الاستدلالُ:** بأنَّهُ يَجُوزُ أن يُقالَ للشَّيئَينِ المُتَبايِنَيْنِ: إنَّهُ يَخرُجُ من بَينِ هذَينِ الشَّيئَينِ خيرٌ كَثِيرٌ؛ باعتبارِ أنَّهُما سَبَبانِ فيه، وكذا هو الحالُ في الماءِ الخارجِ منَ الصُّلبِ والماءِ الخارجِ منَ التَّرائِبِ.

أو باعتبارِ أنَّ الرَّجُلَ والمرأةَ عِندَ اجتِماعِهِمَا يَصِيرَانِ كالشَّيءِ الواحدِ، فكأنَّ الصُّلبَ والتَّرائِبَ لشَخصٍ واحدٍ، فحَسُنَ هذا اللَّفظُ ﴿مِنۢ بَيۡنِ﴾ هُنَا(٣).

٢ - أنَّ اللهَ تعالى بَيَّنَ أنَّ الإنسانَ مَخلُوقٌ مِن ﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾ والَّذي يُوصَفُ بذَلِكَ غَالِبًا هو: «مَاءُ الرَّجُلِ»، ثُمَّ عَطَفَ عليه بأن وَصَفَهُ بأنَّهُ

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٤)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٢٤٦).

(٢) انظر: إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١٢٩)، وتفسير السعدي: (٩٢٠).

(٣) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٩٧).

﴿يَخۡرُجُ﴾؛ يَعنِي: هذا الماءَ الدَّافِقَ من بَينِ الصُّلبِ والتَّرائبِ، وذلكَ يَدُلُّ على أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿الترائب﴾ تَرائِبُ الرَّجُلِ فقط.

ورُدَّ هذا الاستدلالُ:

(١) بأنَّ وَصفَ الماءِ بالدَّافِقِ هو من بابِ إطلاقِ اسمِ البَعضِ على الكُلِّ، فلَمَّا كانَ أحدُ قِسمَي المَنِيِّ دافِقًا، أُطلِقَ هذا الاسمُ على المَجمُوعِ(١).

(٢) أنَّ الإنسانَ يُخلَقُ من ماءِ الرَّجُلِ وماءِ المَرأةِ مُجتَمِعَينِ؛ كما في قولِهِ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣].

وكما في الحديثِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قالَ: (**إِذَا عَلَا مَاءُ المَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ، أَشْبَهَ الوَلَدُ أَخْوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا، أَشْبَهَ أَعْمَامَه**)(٢).

وفي الحديثِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ أنَّهُ قالَ: (**يُخلَقُ الإِنْسَانُ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ؛ العَظْمُ وَالعَصَبُ، وَمِنْ مَاءِ المَرْأَةِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ تَرَائِبِهَا؛ اللَّحْمُ وَالدَّمُ**)(٣).

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾: تَرائِبُ المَرأةِ.

وتَرائِبُ المرأةِ هي: مَوضِعُ القِلادَةِ منَ الصَّدرِ من بَينِ ثَديَي المرأةِ:

---

(١) تفسير الرازي: (٣١/١٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها: (ح٤٧٢)، (٢/١٨٨)، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل: (ح٥٩٣)، (٢/٢٤٩)، وأحمد في مسنده: حديث السيدة عائشة ﵂: (ح٢٣٤٦٩)، (٥٠/١٢٥).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: مسند المكثرين من الصحابة: (ح٤٢٠٦)، (٩/٢٤١)، والنسائي في السنن الكبرى: (ح٩٠٧٥)، (٥/٣٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير: (ح١٠٢٠٩)، (٩/١٧).

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكرمةَ، والكَلبيِّ، وقَتادةَ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وأبي عِيَاضٍ، وابنِ زَيدٍ، والثَّورِيِّ، والفَرَّاءِ، والنَّحَّاسِ.

ـ واختارَهُ الطَّبَرِيُّ(١).

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ قد دَلَّا على أنَّ الإنسانَ إنَّما يُخلَقُ من مَاءَيِ الرَّجُلِ والمَرأَةِ جميعًا، لا من ماءِ أحدِهِما فقطْ، ومن هذه الأدِلَّةِ:

ـ قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢] والأمشاجُ: الأخلاطُ، ماءُ الرَّجُلِ وماءُ المَرأةِ(٢).

ـ قَولُهُ تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؛ فالوَلَدُ لا يكونُ إلَّا من بَينِ الذَّكَرِ والأُنثَى(٣).

٢ ـ أنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ(٤).

٣ ـ أنَّ قَولَ الصَّحابيِّ مُقَدَّمٌ على قَولِ غَيرِهِ في التَّفسِيرِ(٥).

وقد ثَبَتَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّهُ فَسَّرَ «التَّرائِبَ» بقَولِهِ: «مِن بَيْنِ ثَدْيَي المَرأةِ»(٦).

٤ ـ أنَّهُ في تفسيرِ القُرآنِ باللُّغَةِ يُراعَى المعنَى الأغلَبُ والأشهَرُ والأفصَحُ، دُونَ الشَّاذِّ والقَلِيلِ(٧).

وكلمةُ: «التَّرائبِ»: وإنْ أُطلِقَتْ على مَوضِعِها في الرَّجُلِ، إلَّا أنَّ

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٥)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ١٩٩).

(٢) تفسير ابن كثير: (٨/ ٢٨٥).

(٣) تحفة الودود: (٢٣٩).

(٤) تفسير الوسيط للواحدي: (٤/ ٤٦٥).

(٥) قواعد التفسير: (١/ ١٨٦).

(٦) تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٢)، وحسَّن إسناده: حكمت ياسين في: التفسير الصحيح: (٤/ ٦١٧).

(٧) انظر: قواعد التفسير: (١/ ٢١٣)، وقواعد الترجيح: (٢/ ٣٦٩).

الأشهَرَ في لُغَةِ العَرَبِ إطلاقُها على المَرأةِ، وبهذا جاءَتْ أشعارُهُم(١)؛ ومِن ذلكَ: قَولُ المُثَقَّبِ العَبْدِيِّ:

وَمِنْ ذَهَبٍ يَلُوحُ عَلَى تَرِيبٍ ... كَلَوْنِ العَاجِ لَيْسَ لَهُ غُضُونُ(٢)

وقالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ:

والزَّعْفَرَانُ عَلَى تَرائِبِها ... شَرِقًا بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ(٣)

وقالَ امرُؤُ القَيسِ:

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ ... تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ(٤)

فالمرادُ بالتَّرائِبِ في هذه الأبياتِ: تَرائِبُ المَرأةِ، وكذلكَ هي في الآيةِ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❋ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ٥ ـ ١٠]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«ثُمَّ ذَكَرَ الأمرَ المُستَدَلَّ عليهِ والمَعادَ بقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾:

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٥)، ومعاني القرآن للنحاس: (٥/ ١٩٩).

(٢) **العاجُ**: أنياب الفِيَلَةِ، ولا يسمى غير الناب عاجًا، **والغَضَنُ**: الكَسْرُ في الجِلْد والثوب والدرع وغيرها. **انظر**: ديوانه: (١٥٩)، والمحكم والمحيط: مادة: (عوج): (١/ ٣٠٣)، ومادة: (غضن): (٢/ ٣٩٨).

(٣) **شرق الشيء شرقًا**؛ أي: اختلط، **والتشريق**: الصبغ بالزعفران غير المشبع. **انظر**: ديوانه: (١٦٠)، وتهذيب اللغة: مادة: (ترب): (٥/ ٦)، والمحكم والمحيط الأعظم: مادة: (شرق): (٢/ ٤٨٤).

(٤) **انظر**: ديوانه: (١٧١)، وتهذيب اللغة: مادة: (ترب): (٥/ ٦).

أي: عَلَى رَجعِهِ إلَيهِ يومَ القيامةِ، كما هو قادرٌ على خَلقِهِ مِن ماءٍ هذا شَأنُهُ.

هذا هو الصَّحِيحُ في معنَى الآيةِ، وفيها قَولَانِ ضَعيفانِ:

أحدُهُما: قَولُ مُجاهد: «على رَدِّ الماءِ في الإحلِيلِ لَقادِرٌ».

والثَّاني: قَولُ عِكرِمَةَ، والضَّحَّاكِ: «عَلَى رَدِّ الماءِ في الصُّلْبِ»(١).

وفيه قَولٌ ثالثٌ: قال مُقاتل: «إنْ شِئتُ رَدَدتُهُ مِنَ الكِبَرِ إلى الشَّبابِ، ومِنَ الشَّبابِ إلى الصِّبا، إلى النُّطفَةِ»(٢).

والقَولُ الصَّوابُ هو الأوَّلُ؛ لوُجوهٍ:

أحدُها: أنَّهُ هو المَعهُودُ من طريقةِ القُرآنِ؛ من الاستدلالِ بالمَبدَأِ على المَعادِ.

الثَّاني: أنَّ ذلكَ أدَلُّ على المَطلُوبِ من القُدرةِ على رَدِّ الماءِ في الإحلِيلِ.

الثَّالثُ: أنَّهُ لم يَأتِ لهذا المعنَى في القُرآنِ نَظِيرٌ في مَوضِعٍ واحدٍ، ولا أنكَرَهُ أحدٌ حتَّى يُقِيمَ سُبحانَهُ الدَّليلَ عليهِ.

الرَّابعُ: أنَّهُ قَيَّدَ الفِعلَ بالظَّرفِ وهو قَولُهُ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ وهو يَومُ القيامةِ؛ أيْ: إنَّ اللهَ قادِرٌ على رَجعِهِ إلَيهِ حَيًّا في ذلكَ اليومِ.

الخامِسُ: أنَّ الضَّميرَ في ﴿رَجْعِهِۦ﴾ هو الضَّمِيرُ في قَولِهِ: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ وهذا للإنسانِ قَطعًا لا للماءِ.

السَّادسُ: أنَّهُ لا ذِكرَ للإحليلِ، حتَّى يَتَعَيَّنَ كَونُ المَرجِعِ إلَيهِ، فلو

---

(١) أخرجه وما قبله الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٢٩٧)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٣٥٢).

(٢) ذكره البغوي في تفسيره: (٨/ ٣٩٤).

قالَ قائلٌ: على رَجعِهِ إلى الفَرْجِ الَّذي صُبَّ فيهِ، لم يكن فَرْقٌ بَينَهُ وبينَ هذا القَولِ، ولم يَكُنْ أولَى مِنهُ.

السَّابعُ: أنَّ رَدَّ الماءِ إلى الإحليلِ أوِ الصُّلبِ بعدَ خُروجِهِ منه غَيرُ مَعرُوفٍ، ولا هو أمرٌ مُعتادٌ جَرَتْ به القُدرةُ، وإنْ كانَ مَقدُورًا للرَّبِّ تعالى، ولكن هو لم يُجرِهِ ولم تَجرِ به العادةُ، ولا هو ممَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فيه، نَفيًا أو إثبَاتًا.

ومِثلُ هذا لا يُقَرِّرُهُ الرَّبُّ، ولا يَستَدِلُّ عليهِ ويُنَبِّهُ على مُنكِرِيهِ.

وهو سُبحانَهُ إنَّما يَستَدِلُّ على أمرٍ واقعٍ ولا بُدَّ، إمَّا قد وقع ووُجِدَ أو سَيَقَعُ.

فإنْ قِيلَ: فقد قالَ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]؛ أيْ: نَجعَلُهُ كَخُفِّ البَعِيرِ.

قِيلَ: هذه أيضًا فيها قَولانِ:

أحَدُهُما: هذا.

والثَّاني ـ وهو الأرجَحُ ـ: أنَّ تَسوِيَةَ بَنانِهِ إعادَتُها كما كانت بعدَما فَرَّقَهَا البِلَى في التُّرابِ.

الثَّامنُ: أنَّهُ سُبحانَهُ دعا الإنسانَ إلى النَّظَرِ فيما خُلِقَ منهُ؛ لِيَرُدَّهُ نَظَرُهُ عن تَكذِيبِهِ بما أخبَرَ به، وهو لم يُخبِرْهُ بقُدرةِ خالِقِهِ على رَدِّ الماءِ في إحلِيلِهِ بعدَ مُفارَقَتِهِ له، حتَّى يَدعُوَهُ إلى النَّظَرِ فيما خُلِقَ منه، لِيُستَقبَحَ منه صِحَّةُ إمكانِ رَدِّ الماءِ.

التَّاسعُ: أنَّهُ لا ارتباطَ بينَ النَّظَرِ في مَبدَإِ خَلقِهِ ورَدِّ الماءِ في الإحليلِ بعدَ خُروجِهِ، ولا تلازُمَ بَينَهُما، حتَّى يُجعَلَ أحدُهُما دَلِيلًا على إمكانِ الآخَرِ.

بخِلافِ الارتباطِ الَّذي بَينَ المَبدَإِ والمَعادِ، والخَلقِ الأوَّلِ والخَلقِ

الثَّانِي، والنَّشأةِ الأُولَى والنَّشأةِ الثَّانيةِ، فإنَّهُ ارتِباطٌ من وُجوهٍ عديدةٍ، ويَلزَمُ من إمكانِ أحدِهِما إمكانُ الآخَرِ، ومن وُقوعِهِ صِحَّةُ وُقوعِ الآخَرِ، فحَسُنَ الاستدلالُ بأحدِهِما على الآخَرِ.

العاشِرُ: أنَّهُ سُبحانَهُ نَبَّهَ بقَولِهِ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]: على أنَّهُ قد وَكَّلَ عليهِ مَن يَحفَظُ عليهِ عَمَلَهُ ويُحصِيهِ، فلا يَضِيعُ منه شَيءٌ.

ثُمَّ نَبَّهَ بقَولِهِ: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ على بَعثِهِ لِجَزَائِهِ على العَمَلِ الَّذي حُفِظَ وأُحصِيَ عليهِ.

فذَكَرَ شَأنَ مَبدَأِ عَمَلِهِ ونِهايتِهِ، فمَبدَؤُهُ مَحفُوظٌ عليهِ، ونِهايَتُهُ الجَزاءُ عليهِ، ونَبَّهَ على هذا بقَولِهِ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾؛ أيْ: تُختَبَرُ.

وقالَ مُقاتِل: «تَظهَرُ وَتَبْدُو»[١].

وبَلَوْتُ الشَّيءَ: إذا اختَبَرْتَهُ لِيَظهَرَ لَكَ باطِنُهُ وما خَفِيَ منه.

والسَّرائرُ: جَمعُ سَرِيرَةٍ، وهي سَرائِرُ اللهِ الَّتي بَيْنَهُ وبَينَ عَبدِهِ في ظاهِرِهِ وباطِنِهِ للهِ، فالإيمانُ منَ السَّرائِرِ، وشَرائعُهُ منَ السَّرائِرِ، فتُختَبَرُ ذلكَ اليَومَ، حتَّى يَظهَرَ خَيرُها من شَرِّهَا، ومُؤَدِّيهَا من مُضَيِّعِها، وما كانَ للهِ ممَّا لم يَكُن له.

قالَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: «يُبدِي اللهُ يومَ القيامةِ كُلَّ سِرٍّ، فيكونُ زَيْنًا في الوُجُوهِ، وشَيْنًا فيها»[٢].

والمعنَى: تُختَبَرُ السَّرائرُ بإظهارِها، وإظهارِ مُقتضياتِها منَ الثَّوابِ والعِقابِ، والحَمدِ والذَّمِّ[٣].

---

(١) تفسير مقاتل: (٣/ ٤٧٣).
(٢) ذكره القرطبي في تفسيره: (١٩/ ١١).
(٣) التبيان في أقسام القرآن: (٦٤).

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقولُهُ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾.

الصَّحيحُ: أنَّ الضَّمِيرَ يَرجعُ على ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾:

أيْ: إنَّ اللهَ على رَدِّهِ إليهِ لَقادرٌ يومَ القيامةِ، وهو اليوم الَّذي تُبلَى فيه السَّرائرُ.

ومَن قالَ: إنَّ الضَّمِيرَ يَرجِعُ على الماءِ؛ أيْ: إنَّ اللهَ على رَجعِهِ في الإحليلِ أو في الصَّدرِ أو حَبسِهِ عنِ الخُرُوجِ لَقادرٌ:

فقد أبعَدَ، وإنْ كانَ اللهُ سُبحانَهُ قادِرًا على ذلكَ، ولكِنَّ السِّياقَ يَأباهُ وطريقةُ القُرآنِ وهي الاستدلالُ بالمَبدَأِ والنَّشأةِ الأُولَى على المَعادِ والرُّجُوعِ إليهِ.

وأيضًا: فإنَّهُ قَيَّدَهُ بالظَّرفِ وهو ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾»[1].

■ **وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقولُهُ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾:

أيْ: على رَجعِ الإنسانِ حَيًّا بعدَ مَوتِهِ.

هذا هو الصَّوابُ في معنَى الآيةِ»[2].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: أنَّ اللهَ قادِرٌ على إحياءِ الإنسانِ من بعدِ مَماتِهِ.

---

(١) إعلام الموقعين: (١/ ١٩٤). (٢) شفاء العليل: (٢٩٣).

وإِلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَـــولُ الأوَّلُ: معنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ قادِرٌ على حَبسِ ذلكَ الماءِ الَّذي هو النُّطفةُ في الصُّلبِ أوِ الإحلِيلِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ زَيدٍ.

القَولُ الثَّانـي: معنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ قادرٌ على رَدِّ النُّطفَةِ في المَوضِعِ الَّذي خَرَجَتْ منه؛ وهو الصُّلْبُ أوِ الإحلِيلُ.

ـ وهذا قَولُ عِكْرِمَةَ، ومُجاهِدٍ، والنَّخَعِيِّ، والضَّحَّاكِ.

القَـولُ الثَّالِـثُ: معنَى الآيةِ: إنَّ اللهَ لَقادِرٌ على رَدِّ الإنسانِ ماءً كما كانَ قبلَ أن يَخلُقَهُ منهُ:

ـ وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ(١).

الـقَـولُ الـرَّابـعُ: معنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ قادرٌ على إعادةِ الإنسانِ من حالِ الكِبَرِ إلى حالِ الصِّغَرِ، ومن حالِ الصِّغَرِ إلى حالِ النُّطفَةِ.

ـ وهذا قَولُ الضَّحَّاكِ، ومُقاتلِ بنِ حَيَّانَ(٢).

القَولُ الخامسُ: معنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ قادرٌ على إحياءِ الإنسانِ من بعدِ مماتِهِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وقَتادةَ، والحَسَنِ، وعِكْرِمَةَ، ومُقاتلِ بنِ سُلَيمانَ، والضَّحَّاكِ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ(٣).

ورَجَّحَهُ جمهورُ المُفَسِّرينَ، ومنهُمُ ابن القَيِّم، والطَّبَرِيُّ، والنَّحَّاسُ، والسَّمَرْقَنْدِيُّ، والسَّمْعَانِيُّ، والبَغَوِيُّ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازيُّ، والقُرطُبِيُّ،

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٨)، وتفسير الرازي: (٣/ ١٣٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٢٩٩)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٩٤).

(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٢٤٧)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٠٣)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٣٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٥٥)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣١٢).

وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، والشَّوكانيُّ، والسَّعديُّ(١).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ بدَلالةِ ما يَلِي:

١ ـ دَلالَةُ الآياتِ الأُخرَى الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى؛ كقَولِهِ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، وقولِهِ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]؛ فهذا القَولُ تُؤَيِّدُهُ آياتٌ قُرآنِيَّةٌ أُخرَى؛ فيُقَدَّمُ على ما عَدِمَ ذلكَ منَ الأقوالِ الأُخرَى(٢).

٢ ـ دَلالَةُ سِياقِ الآياتِ؛ فإنَّهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ بعدَ أن قالَ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ أتبَعَهُ بقَولِهِ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾؛ فأتبَعَهُ بأنباءٍ من أنباءِ يَومِ القيامةِ، وفي ذلكَ دَلالَةٌ على أنَّ السَّابِقَ قَبلَها أيضًا منهُ.

٣ ـ أنَّ «اليَومَ» من صفةِ «الرَّجْعِ»؛ وعليهِ فيَكونُ المعنَى: «إنَّهُ على رَجْعِهِ يَوْمَ تُبلَى السَّرَائِرُ لَقادِرٌ» وهذا الوَصفُ والمعنَى إنَّما يَصِحُّ إذا كانَ «الرَّجعُ» بمَعنَى الإعادةِ والإحياءِ بعدَ المَماتِ دُونَ غَيرِهِ منَ المعاني(٣).

٤ ـ أنَّ الأقوالَ الأُخرَى يُحتاجُ معها إلى تقديرِ عاملٍ لـ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾؛ نحوِ: «اذْكُرْ» بخِلافِ هذا القَولِ؛ فإنَّ العامِلَ فيه هو: ﴿لَقَادِرٌ﴾؛

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٦٤)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٣٠٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ٢٠٠)، وتفسير السمرقندي: (٣/ ٤٦٨)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٠٣)، وتفسير البغوي: (٨/ ٣٩٤)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٧٧)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١٣٠)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١١)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٦٠)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٤٥٢)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤١٦)، وتفسير السعدي: (٩٢٠).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٣٢)، وقواعد الترجيح: (١/ ٣١٢).

(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٣٠٠).

أيْ: لَقادِرٌ على رَجعِهِ يَومَ تُبلَى السَّرائِرُ[١].

وكُلُّ مَن خالَفَ ذلكَ إنَّما فَرَّ من أن يكونَ: ﴿لَقَادِرٌ﴾ هو العامِلَ في الظَّرفِ ﴿يَوْمَ﴾؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ قُدرَتَهُ على رَجعِهِ مُقَيَّدَةٌ بذَلِكَ، ولكنْ بتَأمُّلِ الأُسلوبِ العربيِّ للآيةِ يُعلَمُ جوازُهُ؛ لأنَّهُ قالَ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾؛ أيْ: على الإطلاقِ أوَّلًا وآخِرًا، وفي كُلِّ وَقتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ تعالى وخَصَّصَ منَ الأوقاتِ: الوَقتَ الأهَمَّ بالنِّسبةِ إلى الكُفَّارِ؛ لأنَّهُ وَقتُ الجزاءِ والوُصولِ إلى العَذابِ، وذلكَ للتَّحذيرِ منهُ[٢].

٥ ـ أنَّ الأقوالَ الأُخرَى دَلَّتْ على إثباتِ القُدرةِ للهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ، بخِلافِ هذا القَولِ؛ فإنَّهُ كما دَلَّ على إثباتِ القُدرةِ للهِ ـ جَلَّ وعَلَا ـ، فقد دَلَّ على إثباتِ يوم القيامةِ وسائِرِ ما يَتَعَلَّقُ به من أحكامٍ[٣].

٦ ـ قُوَّةُ الأَوجُهِ الَّتي ذَكَرَهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحِهِ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الشنقيطي: (٦/ ٢٣).
(٢) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٢٧٥).
(٣) تفسير الشنقيطي: (٦/ ٢٣).

سُورَةُ البَلَدِ

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝١١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١١ ـ ١٢].

▪ قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:

«واختُلِفَ في هذه ﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾؛ هل هي في الدُّنيا أو في الآخِرَةِ؟

فقالت طائفةٌ: ﴿ٱلْعَقَبَةُ﴾ ههنا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ تعالى لمُجاهَدَةِ النَّفْسِ والشَّيطانِ في أعمالِ البِرِّ.

وحَكَوْا ذلكَ عنِ الحَسَنِ ومُقاتِلٍ.

قالَ الحَسَنُ: «عَقَبَةٌ ـ واللهِ ـ شَدِيدَةٌ، مُجاهَدَةُ الإنسانِ نَفسَهُ وهَواهُ وعَدُوَّهُ والشَّيطانَ»[(١)].

وقالَ مُقاتِلٌ: هذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ، يُرِيدُ: أنَّ المُعتِقَ رَقَبَةً، والمُطعِمَ اليَتِيمَ والمِسكِينَ، يُقاحِمُ نفسَهُ وشَيطانَهُ، مِثْلَ أن يَتَكَلَّفَ صُعُودَ العَقَبَةِ[(٢)]:

فشَبَّهَ المُعتِقَ رَقَبَةً في شِدَّتِهِ عليهِ بالمُكَلَّفِ صُعُودَ العَقَبَةِ:

وهذا قَولُ أبي عُبَيدَةَ[(٣)].

وقالت طائفةٌ: بل هي عَقَبَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، يَصعَدُها النَّاسُ.

قالَ عطاءٌ: هي عَقَبَةُ جَهَنَّمَ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٤٢٠). (٢) تفسير مقاتل: (٣/ ٤٨٦).
(٣) مجاز القرآن: (٢/ ٢٩٩).

وقالَ الكَلبِيُّ: هي عَقَبَةٌ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ.

وهذا قَولُ مُقاتِلٍ: إنَّها عَقَبَةُ جَهَنَّمَ.

وقال مُجاهدٌ، والضَّحَّاكُ: «هي الصِّراطُ، يُضرَبُ على جَهَنَّمَ»[١]، وهذا لَعَلَّهُ قَولُ الكَلبِيِّ.

وقَولُ هؤلاءِ أَصَحُّ نظرًا، وأثرًا، ولُغَةً.

قالَ قَتادةُ: «فإنَّها عَقَبَةٌ شَدِيدَةٌ، فاقتَحِمُوها بطاعةِ اللهِ»[٢].

وفي أَثَرٍ معروفٍ: «إنَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ عَقَبَةً كَؤُودًا، لَا يَقْتَحِمُهَا إِلَّا المُخِفُّونَ»[٣] أو نَحوَ هذا، وأنَّ اللهَ سَمَّى الإيمانَ به، وفِعلَ ما أَمَرَ، وتَرْكَ ما نَهَى: عَقَبَةً.

فكثيرًا ما يَقَعُ في كلامِ السَّلَفِ الوَصِيَّةُ بالتَّضمُّرِ لاقتحامِ العَقَبَةِ.

وقالَ بعضُ الصَّحابةِ ـ وقد حَضَرَهُ المَوتُ، فجَعَلَ يَبكِي ويَقُولُ ـ: «مَا لي لا أَبكِي وَبَيْنَ يَدَيَّ عَقَبَةٌ كَؤُودٌ أَهبِطُ مِنهَا إِلَى جَنَّةٍ وَإِمَّا إِلَى نَارٍ»[٤].

فهذا القَولُ أقرَبُ إلى الحقيقةِ، والآثارِ السَّلَفِيَّةِ، والمَألُوفِ من عادةِ القُرآنِ في استعمالِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ في الأُمُورِ الغائبةِ العَظِيمَةِ؛ كما تَقَدَّمَ، واللهُ أعلَمُ»[٥].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في مكانِ العقبةِ المَذكُورَةِ في قولِهِ:

---

(١) ذكره وما قبله الواحدي في البسيط: (٢/ ٧٨٤).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٤٢٠)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٧٤).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (ح٤٩٦٥)، (١١/ ٢٣)، والبيهقي في شعب الإيمان: فصل: فيما يقول العاطس في جواب التشميت: (ح١٠٠٢٠)، (٢١/ ٣٤١)، وأحمد بن بشر في الزهد وصفة الزاهدين: (ح١٠٠)، (١/ ١٤٧).

(٤) لم أقف على مَن أخرجه.

(٥) التبيان في أقسام القرآن: (٤٣).

﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ مُختارًا أنَّ مكانَها في الدَّارِ الآخِرَةِ، وأنَّها بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ هذه العَقَبَةَ في الدَّارِ الدُّنيَا.

وعليهِ فالمُرادُ بِـ: ﴿ٱلۡعَقَبَةُ﴾: المُحاسَبَةُ والمُجاهَدَةُ للنَّفسِ والهَوَى والشَّيطانِ في سَبِيلِ القيامِ بأعمالِ البِرِّ والخَيرِ.

فالآيَةُ مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ؛ لأنَّ عَقَبَةَ الجَبَلِ يَشُقُّ صُعُودُها، وكذلكَ الإنسانُ يَشُقُّ عليهِ مُجاهَدَةُ النَّفسِ والهَوَى والشَّيطانِ من أجْلِ دَفعِ شَرٍّ أو فِعلِ خَيرٍ.

- وهذا قَولُ قَتادةَ، ومُقاتِلٍ، والحَسَنِ، وأبي عُبَيدَةَ[1].

- واختارَهُ الواحِدِيُّ، والرَّازِيُّ[2].

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - أنَّهُ مِنَ المعلوم أنَّ هذا الإنسانَ وغَيرَهُ لم يَقتَحِمُوا عَقَبَةَ جَهَنَّمَ ولا جاوَزُوها، فإذًا لا معنًى لِحَملِهَا عَلَى عَقَبَةِ الآخِرَةِ[3].

٢ - أنَّ هذا الاقتحامَ للعَقَبَةِ مُفَسَّرٌ بما بَعدَهُ بما يُبَيِّنُ أنَّهُ في الدُّنيَا؛ حَيثُ قالَ - تعالى ذِكرُهُ -: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ﴿١٢﴾﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ﴾ [البلد: ١١ - ١٧]، ومِثلُ هذه الأعمالِ إنَّما هي في الدُّنيَا.

---

(١) انظر: تفسير السمعاني: (٦/ ٢٢٩)، وتفسير البغوي: (٨/ ٤٣١)، ومجاز القرآن: (٢/ ٢٩٩).

(٢) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٧٨٦)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١٨٤).

(٣) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٧٨٦).

ومِثلُ هذه الآيةِ في تفسيرِها بما يَأتِي بعدَها: قَولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: ٥ ـ ٦]؛ أي: الحُطَمةُ هي نَارُ اللهِ المُوقَدَةُ(١).

القَولُ الثَّاني: أنَّ هذه العَقَبَةَ في الدَّارِ الآخِرَةِ.

وعليهِ ففِي المُرادِ بِـ: ﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾ قولانِ:

١ ـ ﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾ هي: جَبَلٌ في جَهَنَّمَ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عُمَرَ، والحَسَنِ، وقَتادةَ، وكَعبٍ، وعَطاءٍ، والكَلبِيِّ(٢).

٢ ـ ﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾ هي: الصِّراطُ يُضرَبُ على جَهَنَّمَ كحَدِّ السَّيفِ.

ـ وهذا قَولُ أبي هريرةَ، وأبي ذَرٍّ الغِفارِيِّ، ومُجاهِدٍ، والضَّحَّاكِ، والكَلبِيِّ(٣).

ـ واختارَهُ ابنُ القَيِّمِ.

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ قولُ جمهورِ المُفسِّرينَ منَ الصَّحابةِ فمَن بعدَهُم؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٢ ـ أنَّ فيه حَمْلًا للَّفظِ على الحقيقةِ، فيُقَدَّمُ على القَولِ بالمَجازِ لعَدَمِ القَرِينَةِ.

٣ ـ أنَّ فيه مُوافَقَةً للمَعهُودِ من عادةِ القُرآنِ في استعمالِهِ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ في الأُمُورِ الغائبةِ العَظِيمَةِ؛ كما في قولِهِ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَمَآ

(١) الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٤١٤).
(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٤١٩)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١٨٣).
(٣) انظر: تفسير السمرقندي: (٣/ ٤٨٠)، وتفسير البغوي: (٨/ ٤٣٢).

أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾[(١)]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«وقِراءةُ مَن قَرأَ ﴿فَكَّ رَقَبَةً﴾ بالفِعلِ، كأنَّها أرجَحُ من قراءةِ مَن قَرأَهَا بالمَصدَرِ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١٢] على حدِّ قولِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧]، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١]، ونظائرِهِ؛ تَعظِيمًا لشَأنِ العَقَبَةِ وتَفخِيمًا لأمرِهَا.

وهي جُملةُ اعتراضٍ بَينَ المُفَسَّرِ والمُفسِّرِ؛ فإن قولَهُ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ۝ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ۝ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٣ ـ ١٧] ـ: تفسيرٌ لاقتحامِ العَقَبَةِ: مكانٌ شاقٌّ كَؤُودٌ، يَقتَحِمُهُ النَّاسُ حتَّى يَصِلُوا إلى الجَنَّةِ، واقتِحامُهُ بفِعلِ هذه الأُمورِ، فمَن فَعَلَهَا، فقدِ اقتَحَمَ العَقَبَةَ.

ويَدُلُّ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وهذا عُطِفَ على قولِهِ: ﴿فَكَّ رَقَبَةً﴾.

والأحسَنُ تناسُبُ هذه الجُمَلِ المعطوفةِ الَّتي هي تَفسِيرٌ لِمَا ذُكِرَ أوَّلًا.

وأيضًا: فإنَّ مَن قَرأَهَا بالمَصدَرِ المُضافِ فلا بُدَّ له من تقديرٍ، وهو: ما أدرَاكَ ما اقتِحَامُ العَقَبةِ؟ واقتِحَامُهَا فَكُّ رَقَبَةٍ.

وأيضًا: فمَن قَرأَهَا بالفِعلِ، فقد طابَقَ بينَ المُفَسَّرِ وما فَسَّرَهُ.

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٤٣)، وقواعد الترجيح: (١/ ١٧٩، ٢٩٣، ٣٩٠).

ومَن قَرَأَهَا بالمَصدَرِ، فقد طابَقَ بَينَ المُفَسِّرِ وبعضِ ما فَسَّرَهُ:

فإنَّ التَّفسِيرَ إن كانَ لقَولِهِ: ﴿أَقْتَحَمَ﴾ [البلد: ١١] طابَقَهُ بقَولِهِ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، ومَا بعدَهُ، دُونَ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ وما يَلِيهِ.

وإنْ كانَ لقَولِهِ: ﴿ٱلْعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١١] طابَقَهُ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾ دُونَ قولِهِ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، وما بعدَهُ.

وإنْ كانتِ المُطابَقَةُ حاصلةً معنًى، فحُصُولُها لَفْظًا ومعنًى أتَمُّ وأحسَنُ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ التَّوجِيهَ الإعرابيَّ للقِراءاتِ الواردةِ في قولِهِ: ﴿فَكُّ﴾ مُختارًا قِراءةَ النَّصبِ على الفِعلِ... وإلَيكَ بيانَ المَسألَةِ:

القِراءةُ الأُولَى: ﴿فكَّ﴾ بالفَتحِ للكَافِ:

- وهي قراءةُ أبي عَمرٍو، وابنِ كَثِيرٍ، والكِسائِيِّ[٢].

- واختارها ابنُ القَيِّمِ، والفَرَّاءُ، والطَّبَرِيُّ[٣].

- والتَّوجِيهُ الإعرابيُّ لهذه القِراءةِ ﴿فكَّ﴾ بالفَتحِ على أنَّها فِعلٌ ماضٍ، وبِنَصبِ: ﴿رَقَبَةً﴾؛ على أنَّها مَفعُولٌ لِـ: ﴿فَكَّ﴾.

- وحُجَّةُ مَن فَتَحَ: ﴿فَكَّ﴾:

١ - أنَّهُ لمَّا وَقَعَ لَفظُ الماضِي في قولِهِ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ﴾، واحتاجَ إلى

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٤٢).

(٢) انظر: السبعة في القراءات: (٦٨٦)، والمبسوط في القراءات العشر: (٤١٠).

(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٤٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٦٥)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٤٢٤).

تفسيرِ الاقتحام ما هو؟ فَسَّرَهُ بفِعلٍ ماضٍ مِثلِهِ: ﴿فَكُّ﴾؛ كما قالَ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، ثُمَّ فَسَّرَهُ بفِعلٍ ماضٍ بقولِه: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الحاقة: ٤].

ومِثلُهُ ـ في تفسيرِ الجُمَلِ بالفِعلِ الماضِي ـ قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ثُمَّ فَسَّرَ التَّمثِيلَ بينَ آدمَ وعِيسَى كيفَ هو؟ فقالَ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ أيْ: مِن غيرِ أبٍ كما خَلَقَ عِيسَى من غَيرِ أبٍ، وهذا قد فُسِّرَ فيه الاسمُ بالماضِي، فتَفسِيرُ الماضي بالماضي أقوَى وأحسَنُ.

ولو جُعِلَتْ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ في قراءةِ مَن فَتَحَ تَفسِيرًا للجُملةِ في قولِهِ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١٢]، لَحَسُنَ، كما حَسُنَ أن يكونَ ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تَفسِيرًا للجُملةِ الَّتي هي اسمُ: «إن» وخَبَرُها.

٢ ـ أنَّ قولَهُ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ جاءَ بَعدَهُ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، فعُطِفَ عليهِ بالفِعلِ الماضِي؛ فوَجَبَ أن يكونَ ما قَبلَهُ بلَفظِ الفِعلِ الماضِي، لِيَتَّفِقَ المَعطُوفُ والمَعطُوفُ عليهِ في اللَّفظِ(١).

أمَّا لو قِيلَ: «ثم إن كان من الذين آمنوا»، «لَكانَ ذلكَ مُناسِبًا لقَولِهِ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ بالرَّفعِ؛ لأنَّهُ يكونُ عَطفًا للاسمِ على الاسمِ، فالعَرَبُ تُؤْثِرُ رَدَّ الأسماءِ على الأسماءِ مِثلِهَا، والأفعالِ على الأفعالِ(٢).

٣ ـ أنَّ مَن قَرَأَ بالفَتحِ، لا يحتاجُ إلى تقديرِ مُضافٍ، بل يكونُ التَّعظِيمُ للعَقَبَةِ نَفسِها، ويَجِيءُ الفِعلُ ﴿فَكَّ﴾ بَيانًا لجُملةِ ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] أو بَدَلًا منها، وما بَينَهُما اعتِرَاضًا، فكأنَّهُ قالَ:

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٧٥)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٤١٥).
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٦٥)، وتفسير الرازي: (٣١/ ١٨٥).

فلا اقتَحَمَ العَقَبَةَ، ولا فَكَّ رَقَبَةً[١]

القِراءةُ الثَّانيةُ: ﴿فَكُّ﴾ بالضَّمِّ للكافِ.

- وهي قِراءةُ الباقِينَ[٢].

- واختارَها أبو عُبَيدٍ، وأبو حاتم[٣].

- والتَّوجِيهُ الإعرابيُّ لهذه القِراءةِ: ﴿فَكُّ﴾ بالضَّمِّ: أنَّها مَصدَرٌ مَرفُوعٌ، على إضمارِ مُبتَدَإٍ؛ أيْ: هو فَكٌّ، وأضافُوا: ﴿فَكُّ﴾ إِلَى ﴿رَقَبَةٍ﴾؛ على إضافةِ المَصدَرِ إلى المَفعُولِ به؛ فخَفَضُوا ﴿رَقَبَةٍ﴾.

- وحُجَّةُ مَن ضَمَّ ﴿فَكُّ﴾: أنَّهُ لمَّا تَقَدَّمَ السُّؤالُ في قولِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١٢]، احتاجَ هذا السُّؤالُ إلى جوابٍ وتَفسِيرٍ.

وتَفسِيرُ مِثلِ هذا إنَّما وَقَعَ في القُرآنِ بالجُمَلِ، بالابتداءِ والخَبَرِ؛ كقَولِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ﴾ [الهمزة: ٥] ثُمَّ فُسِّرَ هذا السُّؤالُ بالابتداءِ والخَبَرِ؛ فقالَ: ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: ٦]؛ أيْ: هي نَارُ اللهِ المُوقَدَةُ.

ومِثلُهُ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠] ثُمَّ فُسِّرَ؛ فقالَ: ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ١١]؛ أي: هي نَارٌ حَامِيَةٌ.

فلَمَّا احتاجَ إلى تفسيرِ السُّؤالِ في قولِهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ [البلد: ١٢] فُسِّرَ بالابتداءِ والخَبَرِ؛ فرُفِعَ ﴿فَكُّ﴾ على خَبَرِ ابتداءٍ مَحذُوفٍ.

وفي الكلامِ حَذفٌ دَلَّ عليهِ ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ﴾ [البلد: ١١] والتقديرُ: وما أدراكَ ما اقتِحَامُ العَقَبَةِ.

ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ، وأُقِيمَ المُضافُ إلَيهِ مُقامَهُ، والتَّفسِيرُ: إنَّما هو

---

(١) انظر: تفسير أبي حيان: (١٠/ ٤٨٣)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٣٥٧).
(٢) انظر: السبعة في القراءات: (٦٨٦)، والمبسوط في القراءات العشر: (٤١٠).
(٣) تفسير القرطبي: (١٩/ ٧١).

على اقتِحامِ العَقَبَةِ ما هو؟ ففَسَّرَهُ بقَولِهِ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾؛ أيِ: «اقتِحامُ العَقَبَةِ فَكُّ رَقَبَةٍ أو إطعامٌ».

وإنَّما احتِيجَ إلى هذا الإضمارِ لِيَكُونَ المُفَسِّرُ مِثلَ المُفَسَّرِ؛ لأنَّهُ لمَّا فُسِّرَ بمَصدرٍ؛ وهو ﴿فَكُّ﴾، وَجَبَ أن يكونَ المُفَسَّرُ مَصدَرًا.

ولو جَعَلْتَ ﴿فَكُّ﴾ تَفسِيرًا لِـ: ﴿ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]، لَجَعَلْتَ المَصدَرَ تَفسِيرًا لِغَيرِ مَصدَرٍ.

ولو لم تُضمِرْ، لَصارَ التَّقديرُ: والعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ، ولَيسَ الأمرُ على ذلكَ، إنَّما المعنَى: اقتِحَامُ العَقَبَةِ هو فَكُّ رَقَبَةٍ[1]؛ فكانَ المُختارُ هذهِ القِراءَةَ، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) الكشف عن وجوه القراءات: (٢/ ٣٧٥).

سُورَةُ الشَّمْسِ

❁ قَولُ اللهِ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ - ١٠]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ومِن ذلكَ إخبارُهُ سُبحانَهُ بأنَّهُ هو الَّذي يُلهِمُ العَبدَ فُجورَهُ وتَقواهُ.

والإلهامُ: الإلقاءُ في القَلبِ لا مُجرَّدُ البَيانِ والتَّعليمِ؛ كما قالَهُ طائفةٌ منَ المُفسِّرينَ.

إذ لا يقالُ لِمَنْ بَيَّنَ لغَيرِهِ شَيْئًا وعَلَّمَهُ إيَّاهُ: إنَّهُ قد أَلهَمَهُ ذلكَ، هذا لا يُعرَفُ في اللُّغَةِ البتَّةَ.

بلِ الصَّوابُ ما قالَهُ ابنُ زَيدٍ؛ قالَ: جَعَلَ فِيهَا ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[1].

وعليه حديثُ عِمرانَ بنِ حُصَينٍ[2]: أنَّ رَجُلًا من مُزَينَةَ أو جُهَينَةَ أَتَى النَّبيَّ ﷺ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ما يَعملُ النَّاسُ فيه ويَكدَحُونَ؛ أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيهِم ومَضَى عَلَيهِم مِن قَدَرٍ سَابِقٍ، أو فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَ مِمَّا أَتَاهُم به نَبِيُّهُم؟ قالَ: (بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى)، قالَ: فَفِيمَ العَمَلُ؟! قالَ: (مَنْ خَلَقَهُ اللهُ لإحْدَى المَنْزِلَتَيْنِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِهَا؛

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٤٤٢).

(٢) هو: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي يكنى بأبي نجيد، أسلم عام خيبر، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، روى عدة من الأحاديث، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، وممن اعتزل الفتنة، وكان مجاب الدعوة مات بالبصرة سنة: (٥٣هـ). الاستيعاب: (٣/ ٢٢).

وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾):

فقِراءَتُهُ هذه الآيةَ عَقِيبَ إخبارِهِ بتَقدِيمِ القَضاءِ والقَدَرِ السَّابقِ، يَدُلُّ على أنَّ المُرادَ بالإلهامِ: استِعمالُها فيما سَبَقَ لها لا مُجَرَّدُ تَعرِيفِها؛ فإنَّ التَّعرِيفَ والبيانَ لا يَستَلزِمُ وُقُوعَ ما سَبَقَ به القَضاءُ.

ومَن فَسَّرَ الآيةَ مِنَ السَّلَفِ بالتَّعلِيمِ والتَّعرِيفِ: فمُرادُهُ تَعرِيفٌ مُستلزِمٌ لحُصولِ ذلكَ لا تعريفٌ مُجَرَّدٌ عنِ الحُصولِ، فإنَّهُ لا يُسَمَّى إلهامًا، وباللهِ التَّوفِيقُ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بِـ: «الإلهامِ»: الإلقاءُ في القَلبِ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾؛ أيْ: عَلَّمَهَا وعَرَّفَها وبَيَّنَ لها.

ومعنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وعَلَا ـ بَيَّنَ لنَفسِ العَبدِ وعَرَّفَهَا وعَلَّمَهَا الطَّاعَةَ والمعصِيَةَ والخيرَ والشَّرَّ، كما بَيَّنَ لها ما يَنبَغِي أن تَأتِيَ أو تَذَرَ، فمَكَّنَها من الاختيارِ ولم يُلزِمْهَا.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادةَ، والضَّحَّاكِ، والكَلبِيِّ، والثَّورِيِّ، والفَرَّاءِ[2].

---

(١) شفاء العليل: (٥٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٤٤٠)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٦٦).

دليلُ هذا القولِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ فنَسَبَ فِعلَ التَّزكِيَةِ والتَّدسِيَةِ إلى العَبدِ ممَّا يُفِيدُ أنَّ المُرادَ بِـ: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ مُجرَّدُ تَعرِيفِها ولَيسَ إلزَامَهَا الفِعلَ المُلهَمَ.

وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ الَّذي نَسَبَ إلَيهِ فِعلَ التَّزكِيَةِ والتَّدسِيَةِ هو اللهُ ـ جلَّ وعلا ـ، فالآيَةُ بيانٌ لنتيجةِ الإلهامِ السَّابقِ ذِكرُهُ.

فمَعنَى الآيةِ: أنَّ مَن أَلهَمَهُ اللهُ وأَلزَمَهُ الطَّاعةَ والصَّلاحَ، فقد أفلَحَ ونَجا، ومَن أَلهَمَهُ اللهُ وأَلزَمَهُ المَعصِيَةَ والفَسادَ، فقد خابَ وهَلَكَ[1].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بقَولِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾؛ أيْ: جَعَلَ فيها وأَلزَمَهَا.

ومعنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ جَعَلَ في قَلبِ العَبدِ فُجورَ نَفسِهِ وتَقوَاها، وذلكَ بتَوفِيقِهِ إيَّاها للتَّقوَى، وخِذلانِهِ إيَّاها للفُجورِ[2].

ـ وهذا قَولُ ابنِ زَيدٍ، وابنِ جُبَيرٍ، والقُرَظِيِّ، وعَطاءٍ، وعِكرِمَةَ، ومُقاتلٍ، والكَلبِيِّ[3].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّجَّاجُ، والواحِدِيُّ، والسَّمْعَانِيُّ، وابنُ تَيمِيَّةَ[4].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّهُ يَجِبُ حَملُ كلامِ اللهِ على المَعرُوفِ في لُغَةِ العَرَبِ[5].

وَ: «الإلهامُ» في اللُّغَةِ العربيَّةِ فَوقَ مُجَرَّدِ التَّعرِيفِ والإعلامِ.

---

(١) تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٢).
(٢) تفسير البغوي: (٨/ ٤٣٨).
(٣) **انظر**: تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٢)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ٧٧).
(٤) **انظر**: شفاء العليل: (٥٥)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٣٢)، وتفسير الوسيط للواحدي: (٤/ ٤٩٥)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٣٣)، ومجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٢٩).
(٥) قواعد الترجيح: (١/ ٣٧٢).

فأصلُ معنَى الإلهامِ مِن قَولِهِم: «لَهَمَ الشَّيءَ والْتَهَمَهُ»، إذا ابتَلَعَهُ. «وَأَلْهَمْتُهُ ذَلِكَ الشَّيءَ»؛ أي: أبلَغْتُهُ، هذا هو الأصلُ، ثمَّ استُعمِلَ ذلكَ فيما يَقذِفُهُ اللهُ تعالى في قَلبِ العَبدِ؛ لأنَّهُ كالإبلاغِ.

فالإلهامُ هو: أن يُوقِعَ اللهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ في قلبِ العَبدِ شَيئًا، وإذا أوقَعَ في قَلبِهِ شَيئًا، فقد ألزَمَهُ إيَّاهُ[1].

٢ ـ أنَّهُ إذا ثَبَتَ الحديثُ، وكانَ في معنَى أحدِ الأقوالِ، فهو حُجَّةٌ له على ما خالَفَهُ[2].

وقد جاءَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما يَدُلُّ على أنَّ هذا المعنَى هو المُرادُ دُونَ غَيرِهِ؛ فعَن أبي الأسودِ الدِّيلِيِّ ﷺ قالَ: قالَ لي عِمرانُ بنُ حُصَينٍ: أرَأيْتَ ما يَعمَلُ النَّاسُ فيهِ ويَتَكَادَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ ومَضَى عَلَيهِم؛ مِن قَدَرٍ قد سَبَقَ، أو فِيمَا يَستَقبِلُونَ ممَّا أتاهُم بِهِ نَبيُّهُم ﷺ، وأُكِّدَتْ عليهِمُ الحُجَّةُ؟

قُلتُ: بَل شَيءٌ قُضِيَ عَلَيهِم.

قالَ: فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ ظُلمًا؟

قالَ: فَفَزِعتُ منهُ فَزَعًا شَدِيدًا.

قالَ: قُلتُ له: لَيسَ شَيءٌ إلَّا وهو خَلقُهُ ومِلكُ يَدِهِ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال: سَدَّدَكَ اللهُ، إنَّما سَألْتُكَ ـ قالَ أبو جَعفرٍ الطَّبَرِيُّ: أظُنُّهُ قالَ ـ: لِأَخْبُرَ عَقلَكَ.

وعن رَجُلٍ من مُزَينَةَ ـ أو جُهَينَةَ ـ أَتَى النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أرَأيْتَ مَا يَعمَلُ النَّاسُ فيهِ ويَتَكَادَحُونَ، أَشَيءٌ قُضِيَ عَلَيهِم ومَضَى عَلَيهِم؛

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٨٠٦)، وتهذيب اللغة: مادة: (لهم): (٦/ ٣٠٨).

(٢) قواعد الترجيح: (١/ ٢١١).

مِن قَدَرٍ سَبَقَ، أو فِيمَا يَستقبِلُونَ ممَّا أتاهُم به نَبِيُّهُم، وأُكِّدَتْ به عَلَيهِمُ الحُجَّةُ؟ قالَ: (فِي شَيْءٍ قَدْ قُضِيَ عَلَيْهِمْ) قالَ: ففِيمَ نَعمَلُ؟! قالَ: (مَنْ كَانَ اللهُ خَلَقَهُ لإِحْدَى المَنْزِلَتَيْنِ، يُهَيِّئْهُ لَهَا؛ وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾)[1].

وعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ قالَ: جاءَ سُرَاقَةُ بنُ مالكِ بنِ جُعشُم، فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الآنَ، أرَأَيتَ عُمْرَتَنَا هذِهِ أَلِعَامِنَا هذا أم للأَبَدِ؟ قالَ: بَل للأَبَدِ، قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَيِّنْ لنا دِينَنَا كأنَّنا خُلِقْنَا الآنَ، ففِيمَ العَمَلُ اليَومَ؛ فِيمَا جَفَّتْ به الأقلامُ وجَرَتْ به المَقادِيرُ؟! أو فِيمَا يُستَقْبَلُ؟ قالَ: (لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ)، قالَ: ففِيمَ العَمَلُ؟ فَقالَ زُهَيرٌ: فَقَالَ كَلِمَةً خَفِيَتْ عليَّ، فسَأَلْتُ عنهَا نِسبَتِي بعدُ، فذَكَرَ أنَّهُ سَمِعَهَا، فَقَالَ: (اعْمَلُوا؛ فَإِنَّ كُلًّا مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَه)[2].

٣ ـ أنَّ القَولَ الَّذي تُؤَيِّدُهُ قَرائِنُ السِّياقِ مُرَجَّحٌ على ما خالَفَهُ[3]:

وقد دَلَّ سِياقُ الآياتِ على هذا المعنَى؛ فإنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ ثُمَّ فَسَّرَ هذا «الإلهامَ» بقَولِهِ بعدَ ذلكَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩ ـ ١٠] والمعنَى: قد أَفلَحَتْ نَفسٌ زَكَّاهَا اللهُ وأَصلَحَها، وخابَتْ وَخَسِرَتْ نَفسٌ أَضَلَّهَا اللهُ وأَغوَاهَا.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، (ح٤٧٩٠)، (١٣/ ١٠٩)، وأحمد في مسنده: مسند: البصريين: (ح١٩٠٨٩)، (٤٠/ ٤٠٩)، وابن حبان في صحيحه: كتاب التاريخ، باب: ذكر كتابة الله جل وعلا أولاد آدم لداري الخلود: (ح٦٢٨٨)، (٢٥/ ٤٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: (ح٤٧٨٨)، (١٣/ ١٠٧)، وابن ماجه في سننه: المقدمة، باب: في القدر: (ح٨٨)، (١/ ٩٩)، وأحمد في مسنده: مسند: باقي مسند المكثرين: (ح١٣٦٠٢)، (٢٨/ ١٥١).

(٣) قواعد الترجيح: (١/ ٣٠٢).

فاللهُ أقسَمَ بهذِهِ الأشياءِ الَّتي ذَكَرَهَا مِن خَلقِهِ في بدايةِ السُّورةِ؛ لأنَّها تَدُلُّ على وَحدَانِيَّتِهِ سُبحانَهُ، وعلى فلاحِ مَن طَهَّرَهُ، وخَسَارَةِ مَن خَذَلَهُ، حتَّى لا يَظُنَّ أحدٌ أنَّهُ هو الَّذي يَتَوَلَّى تَطهِيرَ نَفسِهِ، وإهلاكَهَا بالمعصيةِ من غَيرِ قَدَرٍ وقَضَاءٍ سَابِقٍ(١).

وقد دَلَّ على هذا المعنَى أنَّ الرَّسُولَ ﷺ كانَ يقُولُ: (**رَبِّ أَعْطِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا؛ أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا**)(٢).

فدلَّ ذلكَ على أنَّ المُرادَ بِـ: «الإلهام» في الآيةِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ جَعَلَ في قَلبِ العَبدِ فُجُورَ نَفسِهِ وتَقوَاهَا، وليسَ مُجَرَّدَ إعلامِهِ بذَلِكَ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّنٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَنٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقَولُهُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنٰهَا﴾ الضَّمِيرُ مَرفُوعٌ في ﴿زَكَّنٰهَا﴾ عائدٌ على ﴿مَن﴾، وكذلكَ هو في: ﴿دَسَّنٰهَا﴾.

المعنَى: قد أفلَحَ مَن زَكَّى نَفسَهُ ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنٰهَا﴾ هذا القَولُ هو الصَّحِيحُ؛ وهو نظيرُ قولِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤].

وهو سُبحانَهُ إذا ذَكَرَ الفَلاحَ عَلَّقَهُ بفِعلِ المُفلِحِ؛ كقَولِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٨٠٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل: (ح٤٨٩٩)، (١٣/ ٢٥١)، وأحمد في مسنده: مسند: باقي مسند الأنصار: (ح٢٤٥٧٥)، (٥٢/ ٢٣٢).

ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ...﴾ [المؤمنون: ١ ـ ٢] إلى آخرِ الآياتِ.

وقولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣ ـ ٥].

وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ...﴾ [النور: ٥١] ونظائرِهِ.

قالَ الحَسَنُ: «قد أفلَحَ مَن زَكَّى نَفسَهُ وحَمَلَهَا على طاعةِ اللهِ، وقد خابَ مَن أهلَكَهَا وحَمَلَهَا على معصيةِ اللهِ»[1]، وقاله قَتادةُ.

وقالَ ابن قُتَيْبَةَ: «يُرِيدُ: أفلَحَ مَن زَكَّى نَفسَهُ؛ أيْ: نَمَّاها وأَعلَاها بالطَّاعةِ والبِرِّ والصَّدَقَةِ واصطِناعِ المَعرُوفِ.

وقد خابَ مَن دَسَّاهَا؛ أيْ: نَقَصَها وأخفَاها بتَركِ عَمَلِ البِرِّ، ورُكُوبِ المعاصِي.

والفاجِرُ أَبَدًا خَفِيُّ المكانِ زَمِرُ المُرُوءَةِ، غامِضُ الشَّخصِ، ناكِسُ الرَّأسِ.

فكأنَّ النَّطِفَ بارتكابِ الفواحِشِ دَسَّ نفسَهُ وقَمَعَهَا.

ومُصطَنِعَ المَعرُوفِ شَهَرَ نَفسَهُ ورَفَعَهَا.

وكانت أجوادُ العَرَبِ تَنزِلُ الرُّبَى وأيفاعَ الأرضِ لتُشهِرَ أنفُسَهَا للمُعتفِينَ، وتُوقِدُ النِّيرانَ في اللَّيلِ للطَّارِقِينَ.

وكانتِ اللِّئامُ تَنزِلُ الأولَاجَ والأطرَافَ والأهضامَ؛ لِتَخفَى أماكِنُها على الطَّالِبِينَ[2]، فأُولئِكَ أعلَوْا أنفُسَهُم وزَكَّوْها، وأُولَئِكَ أخفَوْا أنفُسَهُم

---

(١) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٤٦١).

(٢) معنى: (زَمِرُ): قليل: (النَّطِف): المتَّهم، (أيفاع): المرتفع من الأرض، (الأولاج): =

ودَسُّوهَا، وأَنشَدَ[١]:

وَبَـوَّأتَ بَـيْـتَـكَ فِـي مَـعْـلَـمٍ رَحِـيـبِ الـمَـبَـاءَةِ وَالـمَـسْـرَحِ
كَـفَـيْـتَ الـعُـفَـاةَ طِـلَابَ الـقِـرَى وَنَـبْـحَ الـكِـلَابِ لـمُـسْـتَـنْـبِـحِ»[٢]

وقالَ أبو العبَّاسِ: سَأَلتُ ابنَ الأعرابيِّ عن قولِهِ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنٰهَا﴾.

فقالَ: دَسَّى؛ معناهُ: دَسَّ نفسَهُ مع الصَّالِحِينَ ولَيسَ مِنهُم.

وعلى هذا: فالمعنَى: أخفَى نَفسَهُ في الصَّالِحِينَ، يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ مِنهُم، وهو مُنطَوٍ على غَيرِ ما يَنطَوِي عليهِ الصَّالحُونَ[٣].

وقالَ طائفةٌ أُخرَى: الضَّمِيرُ يَرجِعُ إلى اللهِ سُبحانَهُ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ ـ في روايةِ عطاءٍ ـ: «قد أفلَحَتْ نَفسٌ زَكَّاهَا اللهُ وأَصلَحَهَا»[٤].

وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، وعِكْرِمَةَ، والكَلبِيِّ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ، ومُقاتِلٍ.

قالُوا: سَعِدَتْ نَفسٌ وأفلَحَتْ نَفسٌ أصلَحَهَا اللهُ وطَهَّرَهَا ووَفَّقَهَا

= الكهف أو الموضع الذي يستتر فيه الناس من المطر وغيره، (الأهضام): المنخفض من الأرض. انظر: لسان العرب: مادة: (زمر): (٤/٣٢٨)، ومادة: (نطف): (١١/ ٤٨)، ومادة: (يفع): (٨/ ٤١٤)، ومادة: (ولج): (١٤/٣٠٦)، ومادة: (هضم): (١٢/٦١٥).

(١) القائل هو: ابن أراكة الطائي. وتَبَوَّأَ: نزَلَ وأقامَ، ويقال: هو رَحيب المَباءة؛ أي: سَخِيٌّ واسعُ المعروفِ.
انظر: تاج العروس: مادة: (بوأ): (١/ ٨٢)، والحيوان، باب: ما قالوا في أنس الكلب وإلفه: (١/ ١١٥).

(٢) تأويل مشكل القرآن: (٣٤٤).

(٣) تهذيب اللغة: مادة: (دسس): (١٢/ ٢٨١).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٤٤٣)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٥/ ٤٦١).

للطَّاعةِ حتَّى عَمِلَتْ بها، وخابَتْ وخَسِرَتْ نَفسٌ أَضَلَّهَا اللهُ وأغوَاها وأَبطَلَها وأَهلَكَهَا[١].

قالَ أربابُ هذا القَولِ: قد أقسَمَ اللهُ بهذه الأشياءِ الَّتي ذَكَرَهَا؛ لأنَّها تَدُلُّ على وَحدَانِيَّتِهِ، وعلى فلاحِ مَن طَهَّرَهُ وخسارَةِ مَن خَذَلَهُ، حتَّى لا يَظُنَّ أحدٌ أنَّهُ هو الَّذي يَتَوَلَّى تَطهِيرَ نَفسِهِ، وإهلاكَهَا بالمعصيةِ من غيرِ قَدَرٍ سابقٍ وقَضاءٍ مُتَقَدِّمٍ.

قالُوا: وهذا أبلَغُ في التَّوحِيدِ الَّذي سِيقَتْ له هذه السُّورَةُ.

قالُوا: ويَدُلُّ عليهِ قَولُهُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾.

قالُوا: ويَشهَدُ له حديثُ نافعٍ[٢] عنِ ابنِ عُمَرَ عنِ ابنِ أبي مُلَيكَةَ[٣] عن عائشةَ ﵂ أنَّها قالَتْ: انْتَبَهْتُ نَفْسِي لَيلَةً، فَوَجَدتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وهو يَقُولُ: (**رَبِّ أَعْطِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا؛ أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا**)[٤].

قالوا: فهذا الدُّعاءُ هو تَأوِيلُ الآيةِ؛ بدَلِيلِ الحديثِ الآخرِ: أنَّ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٤٤٣)، وعزاه السيوطي في الدر للفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٤٥٧).

(٢) هو: **نافع أبو عبد الله القُرشي، ثم العدوي العُمري**، الإمام المفتي الثبت، عالم المدينة، مولى ابن عمر، روى عن: ابن عمر، وعائشة، وأبي هُريرة، وعنه: الزُّهريُّ، وأُسامة بن زيد، قال العِجْلي والنسائي: «مدني ثقة»، توفي سنة: (١١٧هـ). سير أعلام النبلاء: (٣/ ٥٠٩)، والتاريخ الكبير: (٨/ ٨٤).

(٣) هو: **عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيْكة، زهير بن عبد الله بن جُدْعان بن عمرو بن كعب**، وكان عالمًا مُفتيًا صاحبَ حديث وإتقان، وحدَّث عن عائشة أم المؤمنين، وأختها أسماء، حدَّث عنه: عطاءُ بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وثقه أبو زُرْعة وأبو حاتم، توفي سنة: (١١٧هـ). سير أعلام النبلاء: (٣/ ٥٠٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل: (ح٤٨٩٩)، (١٣/ ٢٥١)، وأحمد في مسنده: مسند: باقي مسند الأنصار: (ح٢٤٥٧٥)، (٥٢/ ٢٣٢).

النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا قَرأَ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا﴾، وَقَفَ ثمَّ قالَ: (اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا؛ أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، وَزَكِّهَا؛ أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا)(١).

قالُوا: وفِي هذا ما يُبَيِّنُ أنَّ الأمرَ كُلَّهُ له سُبحانَهُ؛ فإنَّهُ هو خالِقُ النَّفسِ ومُلهِمُها الفُجُورَ والتَّقوَى وهو مُزَكِّيهَا ومُدَسِّيهَا، فلَيسَ للعَبدِ في الأمرِ شَيءٌ، ولا هو مَالِكٌ من أمرِ نَفسِهِ شَيْئًا.

قالَ أربابُ القَولِ الأوَّلِ: هذا القَولُ، وإنْ كانَ جَائِزًا في العربيَّةِ، حامِلًا للضَّميرِ المَنصُوبِ على معنَى: ﴿مَن﴾، وإنْ كانَ لَفظُها مُذَكَّرًا؛ كما في قولِهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، جمع الضَّمير، وإنْ كانَ لَفظُ: ﴿مَنْ﴾ مُفرَدًا، حَمْلًا على نَظْمِهَا.

فهذا إنَّما يَحسُنُ حيثُ لا يَقعُ لَبسٌ في مُفَسِّرِ الضَّمائرِ.

وههنا قد تَقَدَّمَ لَفظُ: ﴿مَن﴾، والضَّميرُ المَرفُوعُ فِي: ﴿زَكَّنهَا﴾ يَستَحِقُّهُ لَفظًا ومعنًى؛ فهو أولَى به، ثُمَّ يَعُودُ الضَّميرُ المَنصُوبُ على «النَّفسِ» الَّتي هي أولَى به لَفظًا ومعنًى، فهذا هو النَّظمُ الطَّبيعيُّ الَّذي يَقتَضِيهِ سِياقُ الكلامِ ووَضعُهُ.

وأمَّا عَودُ الضَّميرِ الَّذي يَلِي ﴿مَن﴾ على المَوصُولِ السَّابقِ؛ وهو قَولُهُ: ﴿وَمَا سَوَّنهَا﴾ وإخلاءُ جارِهِ المُلاصِقِ له؛ وهو ﴿مَن﴾، ثُمَّ عَودُ الضَّميرِ المَنصُوبِ، وهو مُؤَنَّثٌ على ﴿مَن﴾ ولَفظُهُ مُذَكَّرٌ دُونَ النَّفسِ المُؤَنَّثةِ.

فهذا يجوزُ لو لم يكن للكلامِ مَحمَلٌ غَيرُهُ أحسَنُ منهُ، فأمَّا إذا كانَ سِياقُ الكلامِ ونَظمُهُ يَقتَضِي خِلافَهُ ولم تَدْعُ الضَّرورةُ إلَيهِ؛ فالحَمْلُ عليه مُمتَنِعٌ.

قالوا: والقَولُ الَّذي ذَكَرنَاهُ أرجَحُ من جهةِ المعنَى لِوُجوهٍ:

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الدعاء: (ح٤)، (٧/ ١٧)، والطبراني في المعجم الكبير: (ح١١٠٢٨)، (٩/ ٣١٥).

أَحَدُها: أنَّ فيه إشارةً إلى ما تَقَدَّمَ من تعليقِ الفَلاحِ على فِعلِ العَبدِ واختيارِهِ؛ كما هي طريقةُ القُرآنِ.

الثَّاني: أنَّ فيه زيادةَ فائدةٍ؛ وهي إثباتُ فِعلِ العَبدِ وكَسبِهِ، وما يُثابُ وما يُعاقَبُ عليهِ، وفي قَولِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ إثباتُ القَضاءِ والقَدَرِ السَّابقِ.

فتَضَمَّنَتِ الآيتانِ هَذَينِ الأصلَينِ العَظِيمَينِ، وهُمَا كَثِيرًا ما يَقتَرِنَانِ في القُرآنِ؛ كقَولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤ ـ ٥٦]، وقولِهِ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، فتَضَمَّنَتِ الآيتانِ الرَّدَّ على القَدَرِيَّةِ والجَبْرِيَّةِ.

الثَّالثُ: أنَّ قولَنا يَستَلزِمُ قَولَكُم دُونَ العَكسِ:

فإنَّ العَبدَ إذا زَكَّى نَفسَهُ ودَسَّاها، فإنَّما يُزَكِّيهَا بعدَ تَزكِيَةِ اللهِ لها بتَوفِيقِهِ وإعانتِهِ، وإنَّما يُدَسِّيهَا بعدَ تَدسِيَةِ اللهِ لها بخِذلانِهِ، والتَّخلِيَةِ بَينَهُ وبينَ نَفسِهِ.

بخِلافِ ما إذا كانَ المعنَى على القَدَرِ السَّابقِ المَحضِ، لم يَبْقَ للكَسبِ وفِعلِ العَبدِ ههُنَا ذِكرٌ البَتَّةَ»[1].

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المرادِ بالضَّميرِ في قولِهِ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الإنسانُ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألَةِ:**

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (١٥).

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ بالضَّميرِ في قولِهِ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ هو: اللهُ - جَلَّ وعَلَا -:

ومِنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى: قَولُهُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، وقولُهُ - جَلَّ ذِكرُهُ -: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]:

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ زَيدٍ، ومُقاتلٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ[١].

- ورَجَّحَهُ الرَّازِيُّ.

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - أنَّ أهلَ اللُّغَةِ العربيَّةِ اتَّفقُوا على أنَّ عَودَ الضَّميرِ إلى الأقرَبِ أَولَى من عَودِهِ إلى الأبعَدِ، وقولُهُ: ﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾ أقرَبُ إلى قولِهِ: ﴿مَا﴾ منهُ إلى قولِهِ: ﴿وَنَفۡسٍ﴾؛ فيكونُ المُرادُ بالضَّميرِ هو اللهَ - جَلَّ وعَلَا[٢] -.

٢ - أنَّ الضَّمائرَ في الآياتِ المتقدِّمَةِ من قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧]، عائدةٌ كُلُّها إلى اللهِ - جَلَّ وعلا -، فكذلِكَ يَجِبُ أن تكونَ في قولِهِ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ عائدةً إلى اللهِ - جَلَّ وعلا -؛ حتَّى تكونَ جميعُ الضَّمائرِ مُتَّسِقَةً ومُتَناسِبَةً.

٣ - أنَّ كَونَ المُرادِ بالضَّميرِ في: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ هو اللهَ - جَلَّ وعَلَا -، أَوفَقُ بقَولِهِ - جَلَّ وعلا - في الآيةِ الأُخرَى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]؛ لأنَّ «تَزَكَّى» مُطاوِعُ: «زَكَّى»؛ فيَكُونُ المعنَى: قد أفلَحَ مَن زَكَّاهُ اللهُ

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٤٤٤)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٤١)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٦٧)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٣٣).

(٢) تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٣).

تعالى فتزكَّى[١].

القَولُ الثَّاني: المُرادُ بالضَّميرِ في قولِهِ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ هو الإنسانُ.

فالفَاعِلُ بِـ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ ضميرٌ يعودُ على: ﴿مَن﴾.

والمعنى: قد أفلَحَ مَن زَكَّى نَفسَهُ[٢].

ـ ومِنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥]، وقولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٨].

ـ وهذا قَولُ قَتادةَ، والحَسَنِ، ومُجاهِدٍ، وعِكْرِمَةَ، والرَّبيعِ، وابنِ جُبيرٍ، وابنِ عُيَينَةَ، وابنِ قُتَيْبَةَ[٣].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والزَّمخشَرِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ جُزَيٍّ، وأبو حَيَّانَ، والسَّمِينُ الحَلَبِيُّ، والآلُوسِيُّ[٤].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلك لِمَا يَلِي:

١ ـ وَجاهَةُ الأوجُهِ الَّتي ذَكَرَهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجيحِهِ.

٢ ـ أنَّ ما ذَكَرَهُ أصحابُ القَولِ الأوَّلِ مِنَ الأخبارِ والآثارِ في القَولِ بأنَّ المرادَ هو «الله» لَيسَتْ نَصًّا في تَعيينِ هذا القَولِ دُونَ غَيرِهِ[٥].

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٥). (٢) تفسير ابن جزي: (٢/ ٥٧٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٤٤٤)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ١٤١)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٥١)، وتأويل مشكل القرآن: (٣٤٤).

(٤) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٥)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٣٨٣)، ومجموع الفتاوى: (١٠/ ٦٢٥)، (١٦/ ٢٣١)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٥٧٧)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٤٨٩)، والدر المصون: (١١/ ٢١)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٥).

(٥) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٤٥).

وأمَّا ما نُسِبَ إلى ابنِ عبَّاسٍ ﷺ في القَولِ به فضَعِيفٌ؛ لانقطاعِ سَنَدِهِ[١].

٣ ـ أنَّ ذِكرَ «النَّفسِ» قد تَقَدَّمَ ظاهِرًا؛ فرَدُّ الضَّمِيرِ عليه أولَى من رَدِّهِ على ما هو في حُكمِ المَذكُورِ لا أنَّهُ مَذكُورٌ[٢].

٤ ـ أنَّ قولَهُ: ﴿مَن زَكَّىٰهَا﴾ اسمٌ مَوصُولٌ ولا بُدَّ فيه من عائدٍ عَلَى ﴿مَن﴾:

فإذا قِيلَ: قد أفلَحَ الشَّخصُ الَّذي زَكَّاها، كانَ ضَمِيرُ الشَّخصِ في ﴿زَكَّىٰهَا﴾ يعودُ على ﴿مَن﴾، هذا وَجهُ الكلامِ الَّذي لا رَيبَ في صِحَّتِهِ؛ كما يُقالُ: قد أفلَحَ مَنِ اتَّقَى اللهَ، وقد أفلَحَ مَن أطاعَ رَبَّهُ.

وأمَّا إذا كانَ المعنَى: قد أفلَحَ مَن زَكَّاهُ اللهُ، لم يَبقَ في الجُملةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ على ﴿مَن﴾؛ فإنَّ الضَّميرَ على هذا يعودُ على «اللهِ» ولَيسَ هو ﴿مَن﴾ وضَمِيرُ المفعولِ يَعُودُ على «النَّفسِ» المتقدِّمَةِ فلا يعودُ على ﴿مَن﴾ لا ضميرُ الفاعلِ ولا المفعولِ، فتَخلُو الصِّلَةُ من عائدٍ، وهذا لا يجوزُ.

٥ ـ أنَّهُ لو قُدِّرَ احتِمالُ عَودِ ضميرِ: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ إلى: ﴿نَفْسٍ﴾ وإلى: ﴿مَن﴾ مع أنَّ لفظَ: ﴿مَن﴾ لا دليلَ يُوجِبُ عَودَهُ عليهِ، لَكانَ إعادتُهُ إلى المؤنَّثِ أولَى من إعادتِهِ إلى ما يَحتَمِلُ التَّذكِيرَ والتَّأنِيثَ، وهو في التَّذكِيرِ أظهَرُ؛ لعَدَمِ دَلالتِهِ على التَّأنِيثِ؛ **فإنَّ الكلامَ إذا احتَمَلَ مَعنَيَيْنِ، وَجَبَ حَمْلُهُ على أظهَرِهِما**، ومَن تَكَلَّفَ غيرَ ذلكَ فقد خَرَجَ عن كلامِ العَرَبِ المَعرُوفِ، والقُرآنُ مُنَزَّهٌ عن ذلكَ، والعُدُولُ عمَّا يَدُلُّ عليهِ ظاهِرُ الكلامِ إلى ما لا يَدُلُّ عليهِ بلا دليلٍ لا يجوزُ البَتَّةَ[٣]، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٠/ ٦٢٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٥١)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٦٤٨).

(٢) تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٣).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٠/ ٦٢٥).

سُورَةُ التِّينِ

❁ قولُ اللهِ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ ـ ٦]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«وتَضَمَّنَ إقسامُهُ بتلكَ الأمكنةِ الثَّلاثةِ الدَّالَّةِ عليهِ وعلى عِلمِهِ وحِكمَتِهِ وعِنايَتِهِ بخَلقِهِ، بأنْ أرسَلَ منها رُسُلًا أنزَلَ عَلَيهِم كُتُبَهُ، يُعَرِّفُونَ العبادَ بربِّهِم، وحُقُوقِهِ عَلَيهِم، ويُنذِرُونَهُم باللهِ ونقمَتِهِ، ويَدعُونَهُم إلى كرامتِهِ وثَوابِهِ.

ثمَّ لمَّا كانَ النَّاسُ في إجابةِ هذه الدَّعوةِ فريقَينِ؛ منهم مَن أجابَ، ومنهم مَن أبَى، ذَكَرَ حالَ الفريقَينِ، فذَكَرَ حالَ الأكثرِينَ، وهمُ المَردُودُونَ إلى ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾:

والصحيحُ أنَّهُ: النَّارُ:

قالَهُ: مُجاهِدٌ، والحَسَنُ، وأبو العاليةِ.

قالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﵁: هي النَّارُ بعضُها أسفَلَ مِن بعضٍ(١).

○ وقالت طائفةٌ، منهم قَتادةُ وعِكْرِمَةُ، وعطاءٌ، والكَلبيُّ، وإبراهيمُ: إنَّهُ أرذَلُ العُمُرِ(٢):

---

(١) لم أقف على مَن أخرجه.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٠١)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن المنذر: (١٥/ ٥١٣).

وهو مَروِيٌّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

والصَّوابُ: القَولُ الأوَّلُ، لِوُجوهٍ:

○ **أحَدُها**: أنَّ أرذَلَ العُمُرِ لا يُسَمَّى ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ لا في لُغةٍ ولا عُرْفٍ.

وإنَّما ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ هو: «سِجِّينٌ»، الَّذي هو مكانُ الفُجَّارِ، كما أنَّ ﴿عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨] مكانُ الأبرارِ.

○ **الثَّاني**: أنَّ المَردُودِينَ إلى أرذَلِ العُمُرِ بالنِّسبَةِ إلى نَوعِ الإنسانِ قليلٌ جِدًّا، فأكثَرُهُم يَموتُ ولا يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمُرِ.

○ **الثَّالِثُ**: أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الانشقاق: ٢٥] يَستَوُونَ هم وغَيرُهُم في رَدِّ مَن طالَ عُمُرُهُ منهم إلى أرذَلِ العُمُرِ، فلَيسَ ذلكَ مُختَصًّا بالكُفَّارِ، حتَّى يُستَثْنَى منهمُ المؤمنونَ.

○ **الرَّابِعُ**: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ لمَّا أرادَ ذلكَ لم يَخُصَّهُ بالكُفَّارِ؛ بل جَعَلَهُ لجنسِ بني آدمَ؛ فقالَ: ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، فجَعَلَهُم قِسمَينِ: قِسمًا مُتَوَفًّى قبلَ الكِبَرِ، وقِسْمًا مَردُودًا ﴿إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [النحل: ١٦]، ولم يُسَمِّهِ: ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾.

○ **الخامسُ**: أنَّهُ لا تَحسُنُ المُقابَلَةُ بينَ «أرذَلِ العُمُرِ» وبينَ جزاءِ المؤمنِينَ، وهو سُبحانَهُ قابَلَ بينَ جزاءِ هؤلاءِ وجزاءِ أهلِ الإيمانِ، فجَعَلَ جزاءَ الكُفَّارِ ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾، وجزاءَ المؤمنِينَ ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾.

○ **السَّادسُ**: أنَّ قولَ مَن فَسَّرَهُ بِـ: «أرذَلِ العُمُرِ» يَستَلزِمُ خُلُوَّ الآيةِ عن جزاءِ الكُفَّارِ وعاقِبَةِ أمرِهِم، ويَستَلزِمُ تَفسِيرَها بأمرٍ مَحسُوسٍ، فيكونُ قد تَرَكَ الإخبارَ عنِ المقصودِ الأهَمِّ، وأخبَرَ عن أمرٍ يُعرَفُ بالحِسِّ والمُشاهَدَةِ، وفي ذلكَ هَضمٌ لمَعنَى الآيةِ، وتَقصِيرٌ بها عنِ المعنَى اللَّائقِ بها.

○ السَّابعُ: أنَّهُ سُبحانَهُ ذَكَرَ حالَ الإنسانِ في مَبدَئِهِ ومَعادِهِ، فمَبدَؤُهُ خَلقُهُ ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾، ومَعادُهُ رَدُّهُ إلى «أسفَلِ سَافِلِينَ» أو إلى «أجْرٍ غَيرِ مَمنُونٍ»، وهذا مُوافِقٌ لطَرِيقَةِ القُرآنِ وعادَتِهِ في ذِكرِ مَبدَأِ العَبدِ ومَعادِهِ.

فما لأرذَلِ العُمُرِ وهذا المعنَى المطلوبِ المَقصُودِ إثباتُهُ والاستدلالُ عليه؟!

○ الثَّامنُ: أنَّ أربابَ القَولِ الأوَّلِ مُضطَرُّونَ إلى مُخالَفَةِ الحِسِّ، وإخراجِ الكلامِ عن ظاهرِهِ، والتَّكلُّفِ البَعِيدِ له:

فإنَّهم إنْ قالُوا: إنَّ الَّذي يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمُرِ هُمُ الكُفَّارُ دُونَ المؤمنِينَ، كابَرُوا الحِسَّ.

وإنْ قالُوا: إنَّ مِنَ النَّوعَينِ مَن يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمُرِ، احتاجُوا إلى التَّكلُّفِ لصِحَّةِ الاستثناءِ: فمِنهُم مَن قَدَّرَ ذلكَ: بأنَّ الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لا تَبطُلُ أعمالُهُم، إذا رُدُّوا إلى أرذَلِ العُمُرِ، بل تَجرِي عَلَيهِم أعمالُهُمُ الَّتي كانوا يَعمَلُونَها في الصِّحَّةِ.

فهذا ـ وإنْ كانَ حَقًّا ـ فإنَّ الاستثناءَ إنَّما وَقَعَ مِنَ الرَّدِّ لا مِنَ الأجرِ والعَمَلِ.

ولمَّا عَلِمَ أربابُ هذا القَولِ ما فيهِ مِنَ التَّكلُّفِ، خَصَّ بعضُهُم ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بقِراءةِ القُرآنِ خاصَّةً، فقَالُوا: مَن قَرأَ القُرآنَ لا يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمُرِ:

وهذا ضَعِيفٌ من وَجهَينِ:

أحَدُهما: أنَّ الاستثناءَ عامٌّ في المؤمنِينَ قارِئِهم وأُمِّيِّهِم، وأنَّهُ لا دليلَ على ما ادَّعَوْهُ، وهذا لا يُعلَمُ بالحِسِّ، ولا خَبَرَ يَجِبُ التَّسلِيمُ له يَقتَضِيهِ، واللهُ أعلَمُ.

○ التَّاسِعُ: أَنَّهُ سُبحانَهُ ذَكَرَ نِعمَتَهُ على الإنسانِ بخَلقِهِ ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾، وهذه النِّعمَةُ تُوجِبُ عليهِ أن يَشكُرَها بالإيمانِ وعبادتِهِ وَحدَهُ لا شَرِيكَ له، فَيَنْقُلَهُ حِينَئِذٍ من هذه الدَّارِ إلى «أعلى عِلِّيِّينَ».

فإذا لم يُؤمِنْ به، وأشرَكَ به، وعَصَى رُسُلَهُ، نَقَلَهُ منها إلى «أسفَلِ سَافِلِينَ»، وبَدَّلَهُ بعدَ هذه الصُّورَةِ الَّتي هي ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ صورةً من أقبَحِ الصُّوَرِ في «أسفَلِ سافِلِينَ»، فتِلكَ نِعمَتُهُ عليهِ؛ وهذا عَدلُهُ فيهِ وعُقُوبَتُهُ على كُفرانِ نِعمَتِهِ.

○ العاشرُ: أنَّ نظيرَ هذه الآيةِ قولُهُ تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونِۭ﴾ [الانشقاق: ٢٤ ـ ٢٥]؛ فالعَذابُ الأَلِيمُ هو: «أسفَلُ سافِلِينَ»، والمُستَثْنَوْنَ هنا هم المُسْتَثْنَوْنَ هُناكَ، والأجرُ غَيرُ المَمنُونِ هُناكَ هو المَذكُورُ هُنَا، واللهُ أعلَمُ»(١).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾.

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: نارُ جَهَنَّمَ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: ﴿أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ هو: أرذَلُ العُمُرِ.

ـ ومَعنَى الآيةِ: أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ رَدَّ الإنسانَ بعدَ قُوَّتِهِ وشَبابِهِ إلى أرذَلِ العُمُرِ: الكِبَرِ والهَرَمِ، وضَعفِ الجِسمِ والعَقلِ.

ـ ومنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنى: قولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرۡهُ نُنَكِّسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِۚ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨]، وقولُهُ تعالى ذِكرُهُ:

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٣٠).

﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، وقوله ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]:

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكْرِمَةَ، والنَّخعِيِّ، وقَتادةَ، والضَّحَّاكِ، والكَلبِيِّ، وابنِ قُتَيْبَةَ[١].

ـ ورَجَّحَهُ الطَّبَرِيُّ، وابنُ عَطِيَّةَ[٢].

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

سِياقُ الآياتِ؛ فإنَّ اللهَ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ أقسَمَ وأخبَرَ عن خَلقِهِ ابنَ آدمَ وتَصرِيفِهِ في الأحوالِ، احتِجَاجًا بذَلِكَ على مُنكِرِي قُدرَتِهِ على البَعثِ بعدَ المَوتِ؛ ألَا تَرَى أنَّهُ يقولُ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧]؛ يَعنِي: بعدَ هذه الحُجَجِ.

ومُحالٌ أن يَحتَجَّ على قَومٍ كانُوا مُنكِرِينَ معنًى منَ المعانِي بما كانُوا له مُنكِرِينَ، وإنَّما الحُجَّةُ على كُلِّ قَومٍ ما لا يَقدِرُونَ على دَفعِهِ؛ ممَّا يُعايِنُونَهُ ويُحِسُّونَهُ، أو يُقِرُّونَ به، وإن لم يَكُونُوا له مُحِسِّينَ.

وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ، وكانَ القَومُ كانُوا للنَّارِ الَّتي كانَ اللهُ يَتَوَعَّدُهُم بها في الآخِرَةِ غيرَ مُشاهِدِينَ، ولها مُنكِرِينَ، وكانُوا لأهلِ الهَرَمِ والخَرَفِ من بعدِ الشَّبابِ والجَلَدِ شَاهِدِينَ، عُلِمَ أنَّهُ إنَّما احتَجَّ عليهم بما كانُوا له مُعايِنِينَ؛ من تَصرِيفِهِ خَلقَهُ، ونَقلِهِ إيَّاهُم من حالِ التَّقوِيمِ الحَسَنِ والشَّبَابِ والجَلَدِ إلى الضَّعفِ والهَرَمِ وفَناءِ العُمُرِ وحُدُوثِ الخَرَفِ[٣].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥١٣)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٣٠٢)، وتأويل مشكل القرآن: (٣٤٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥١٣)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٣١).

(٣) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥١٦)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٦٣).

واعتُرِضَ على هذا القَولِ بما يَلِي:

١ - أنَّهُ لَيسَ كُلُّ مَن سِوَى المؤمنِينَ يَهرَمُ فيُرَدُّ إلى أسفَلِ سافِلِينَ؛ بل كثيرٌ منَ الكُفَّارِ يَمُوتُ قَبلَ الهَرَمِ، وكَثِيرٌ منَ المؤمنِينَ يَهرَمُ، وإنْ كانَ حالُ المؤمِنِ في الهَرَمِ أحسَنَ حالًا منَ الكافِرِ، فكذلكَ في الشَّبابِ حالُ المؤمِنِ أحسَنُ من حالِ الكافِرِ، فجُعِلَ الرَّدُّ إلى أسفَلِ سافِلِينَ في آخِرِ العُمُرِ وتَخصِيصُهُ بالكُفَّارِ ضَعِيفٌ.

٢ - أنَّهُ على هذا القَولِ يكونُ الاستثناءُ مُنقَطِعًا، وهو ضَعِيفٌ؛ لأنَّ المُنقَطِعَ لا يكونُ في المُوجِبِ، ولو جازَ هذا، لَجَازَ لِكُلِّ أحدٍ أن يَدَّعِيَ في أيِّ استثناءٍ شاءَ أنَّهُ مُنقَطِعٌ.

وأيضًا: فالمُنقَطِعُ لا يكونُ الثَّاني منهُ بعضَ الأوَّلِ، والمؤمنُونَ بعضُ نوعِ الإنسانِ[1].

أ - أجابَ أصحابُ هذا القَولِ بأنَّ المُرادَ بالآيةِ: ثُمَّ رَدَدْنَاهُ إلى أَرذَلِ العُمُرِ، إلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ في حالِ صِحَّتِهِم وشَبابِهِم، فلَهُم أجرٌ غَيرُ مَمنُونٍ بعدَ هَرَمِهِم، كَهَيئَةِ ما كانَ لهم من ذلكَ على أعمالِهِم في حالِ ما كانُوا يَعمَلُونَ وهم أقوِيَاءُ على العَمَلِ[2].

ورُدَّ: بأنَّ هذا ثابتٌ في حالِ الشَّبابِ إذا عَجَزَ الشَّابُّ لمَرَضٍ أو سَفَرٍ ولَيسَ مُختَصًّا بحالِ أرذَلِ العُمُرِ؛ كما في الصَّحِيحَينِ عن أبي مُوسَى ﷺ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: **(إِذَا مَرِضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ، كَتَبَ اللهُ لَهُ مِنَ العَمَلِ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ)**[3].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٧٩). (٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥١٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة: (ح٢٧٧٤)، (١٠/ ١٧٦)، وأحمد في مسنده: مسند الكوفيين: (ح١٨٨٤٨)، (٤٠/ ١٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (ح١٥٧٦)، (٢٠/ ١٦٩).

ب ـ وقالَ بعضُ أصحابِ هذا القَولِ: المُرادُ بالآيةِ: هو أنَّ مَن قَرَأَ القُرآنَ فإنَّهُ لا يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمُرِ.

ورُدَّ: بأنَّ هذا مَخصُوصٌ بقارِئِ القُرآنِ، والآيةُ اسْتَثْنَتِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ، سَواءٌ قَرَؤُوا القُرآنَ أو لم يَقرَؤُوهُ، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ في الحديثِ الصَّحِيحِ: (**مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُجَّةِ؛ طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ؛ طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَلَا رِيحَ لَهَا**)[1]؛ فالمؤمنُ في كِلَا الحالَينِ حَسَنٌ أمرُهُ.

٣ ـ أنَّ الهَرَمَ لَيسَ مَخصُوصًا بالإنسانِ، بل غَيرُهُ مِنَ الحيوانِ إذا كَبِرَ هَرِمَ، وأيضًا فالشَّيخُ وإنْ ضَعُفَ بَدَنُهُ فعَقلُهُ أقوى من عَقلِ الشَّابِّ، ولو قُدِّرَ أنَّهُ يُنقَصُ بعض قُواهُ، فَلَيسَ هذا رَدًّا إلى أسفَلِ سافِلِينَ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ إنَّما يَصِفُ الهَرَمَ بالضَّعفِ؛ كقَولِهِ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗ﴾ [الروم: ٥٤]، وقولِهِ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرۡهُ نُنَكِّسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِ﴾ [يس: ٦٨]، فهو يُعِيدُهُ إلى حالِ الضَّعفِ.

ومَعلُومٌ أنَّ الطِّفلَ لَيسَ هو في أسفَلِ سافِلِينَ، فالشَّيخُ كذلكَ وأولَى.

وإنَّما في أسفَلِ سافِلِينَ مَن يكونُ في سِجِّينٍ لا في عِلِّيِّينَ؛ كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥][2].

القَولُ الثَّاني: ﴿أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ هو: نارُ جَهَنَّمَ.

ـ ومعنَى الآيةِ: ثمَّ بعدَ هذا الحُسنِ والنَّضارَةِ رَدَدْنَا ذلكَ الكافِرَ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأطعمة، باب: ذكر الطعام: (ح٥٠٠٧)، (١٧/ ٤٨)، وأبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب: من يؤمر أن يجالس: (ح٤١٩١)، (١٢/ ٤٥٧)، والترمذي في سننه: كتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن: (ح٢٧٩١)، (١٠/ ٩١)، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٧٩).

والفاجِرَ بعدَ مَوتِهِ إلى نارِ جَهَنَّمَ في أقبَحِ صورةٍ؛ جزاءَ مُخالَفَتِهِ أمْرَ اللهِ ونَهْيَهُ(١).

ـ ومِنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى: قولُهُ ـ جَلَّ ذِكرُهُ ـ: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

ـ وهذا قَولُ أبي العاليةِ، ومُجاهِدٍ، والحَسَنِ، وابنِ زَيدٍ، والفَرَّاءِ(٢).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ كَثيرٍ، والشِّنقِيطِيُّ(٣).

وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ بدَلالةِ ما يَلي:

١ ـ قُوَّةُ الأوجُهِ الَّتي ذَكَرَها الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحِهِ.

٢ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ۝٤ ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ١ ـ ٥]؛ فأكَّدَ اللهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ هذا الخَبَرَ: ﴿ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ بالقَسَمِ؛ فيَنبَغِي أن يكونَ هذا الأمرُ المُقسَمُ عليهِ ممَّا يَقَعُ فيه تَرَدُّدُ السَّامِعِينَ من حيثُ تصديقُهُ وهو: رَدُّ المُعرِضِينَ عن طاعتِهِ إلى نارِ الجَحِيمِ.

أما رَدُّ الإنسانِ بعد كِبَرِهِ إلى أرذَلِ العُمُرِ، فهو أمرٌ لم يَقَعْ فيه تكذِيبٌ من أحدِ السَّامِعِينَ حتَّى يَتِمَّ التَّأكِيدُ على صِحَّتِهِ بالقَسَمِ(٤).

٣ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٦٣).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥١٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٧٧).

(٣) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٣٠)، ومجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٧٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٦٣)، وتفسير الشنقيطي: (٦/ ٣٨١).

(٤) **انظر**: تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٢٤)، ومجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٧٩).

﴿بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٥ ـ ٨]. فـ: ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ هو مَصِيرُ الكافرِينَ، ولِذَا استَثْنَى المؤمِنينَ من ذلكَ المَصِيرِ؛ فقالَ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وقولُهُ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ هذا الجَزاءُ إنَّما هو للمُؤمِنِينَ في دارِ النَّعيمِ.

وقولُهُ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾؛ أيْ: فما الدَّافِعُ لكَ أيُّها الكافرُ على التَّكذِيبِ بيومِ الحسابِ والجَزاءِ على الأعمالِ، وذلكَ بعدَ أن شاهَدتَّ وأيقَنْتَ قُدرَةَ اللهِ العَلِيِّ العظيمِ على الخَلقِ والتَّكوِينِ.

وقَولُهُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾: استفهامٌ بمعنَى التَّحقِيقِ والتَّأكِيدِ على أنَّ حُكمَ اللهِ على العبادِ يومَ القيامةِ بالمَصِيرِ إلى النَّعِيمِ أوِ الجَحِيمِ إنَّما هو حُكمٌ في مَحلِّهِ ولِذَا كانَ عَدْلًا لا ظُلمَ فيه؛ لأنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ جَزاءَهُ.

فجَمِيعُ الآياتِ في سِياقِ أحوالِ يوم القيامةِ، ولِذَا كانَ القَولُ الرَّاجحُ المُتَبادِرُ إلى الذِّهنِ من قَولِهِ: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾؛ أيْ: رَدَدْناهُ إلى نارِ الجَحِيمِ مَصِيرِ الظَّالِمِينَ في أقبَحِ صُورةٍ وأبشَعِهَا بعدَ أن كانَ على أحسَنِ صُورةٍ وأبدَعِهَا لعَدَمِ شُكرِهِ تلكَ النِّعَمَ والعَمَلِ بمُوجَبِها[1]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٤ ـ ٨]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾:

أَصَحُّ القَولَينِ أنَّ هذا خِطابٌ للإنسانِ؛ أيْ: فما يُكَذِّبُكَ بالجَزَاءِ

---

(١) انظر: تفسير الآلوسي: (٢٩/١٧٦)، ومجموع الفتاوى: (١٦/٢٧٩).

والـمَعـادِ بعدَ هذا البَيانِ، وهذا البُرهانِ؟ فتَقُولُ: إنَّكَ لا تُبعَثُ ولا تُحاسَبُ، ولو تفكَّرْتَ في مَبدَإِ خَلقِكَ وصُورَتِكَ، لَعَلِمْتَ أنَّ الَّذي خَلَقَكَ أقدَرُ على أن يُعِيدَكَ بعدَ مَوتِكَ، ويُنشِئَكَ خَلْقًا جَدِيدًا، وأنَّ ذلكَ لو أعجَزَهُ، لأعجَزَهُ وأعْيَاهُ خَلقُكَ الأوَّلُ.

وأيضًا: فإنَّ الَّذي كَمَّلَ خَلقَكَ ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ بعدَ أن كُنتَ نُطفَةً من ماءٍ مَهِينٍ، كيفَ يَلِيقُ به أن يَترُكَكَ سُدًى، لا يُكَمِّلُ ذلكَ بالأمرِ والنَّهيِ، وبيانِ ما يَنفَعُكَ ويَضُرُّكَ، ولا تُنقَلُ لدَارٍ هي أكمَلُ من هذه، ويَجعَلُ هذه الدَّارَ طَرِيقًا لكَ إلَيهَا؟ فحِكمَةُ أحكَمِ الحاكِمِينَ تَأبَى ذلكَ وتَقتَضِي خِلافَهُ.

قالَ مَنصُورٌ: قُلتُ لمُجاهِدٍ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ﴾؛ عَنَى به مُحَمَّدًا؟ فقالَ: «مَعاذَ اللهِ، إنَّما عَنَى به الإنسانَ»(١).

وقالَ قَتادةُ: «الضَّميرُ للنَّبيِّ ﷺ»(٢).

واختارَهُ: الفَرَّاءُ(٣).

وهذا مَوضِعٌ يحتاجُ إلى شَرحٍ وبيانٍ:

يُقالُ: كَذَبَ الرَّجلُ، إذا قالَ الكَذِبَ.

وكَذَّبْتُهُ أنا، إذا نَسَبْتَهُ إلى الكَذِبِ، ولوِ اعتَقَدتَ صِدقَهُ.

وكَذَّبْتُهُ، إذا اعتَقَدتَ كَذِبَهُ وإن كانَ صَادِقًا.

قالَ تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٢٣)، وعزاه السيوطي في الدر للفريابي وعبد بن حميد: (١٥/ ٥١٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٠٣).

(٣) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٧٧).

وقالَ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

فالأوَّلُ: بمعنَى: وإن يَنسُبُوكَ إلى الكَذِبِ.

والثَّاني: بمعنَى: لا يَعتَقِدُونَ أنَّكَ كَاذِبٌ، ولكنَّهُم يُعانِدُونَ ويَدفَعُونَ الحَقَّ بعدَ مَعرِفَتِهِ؛ جُحُودًا وعِنادًا، هذا أصلُ هذه اللَّفظَةِ.

ويَتَعَدَّى الفِعلُ إلى الخَبَرِ بنَفسِهِ، وإلى خَبَرِهِ بِـ: «الباءِ»، وبِـ: «في»؛ فيُقالُ: كَذَّبْتُهُ بِكَذَا، وكَذَّبْتُهُ فِيهِ.

والأوَّلُ أكثَرُ استِعمَالًا؛ ومنهُ قولُهُ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥]، وقولُهُ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [البقرة: ٣٩].

إذا عُرِفَ هذا، فقَولُهُ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ اختُلِفَ في: «مَا»؛ هل هي بمعنَى: أيُّ شَيءٍ يُكَذِّبُكَ؟ أو بمعنَى: مَنِ الَّذِي يُكَذِّبُكَ؟

فمَن جَعَلَهَا بمعنَى: أيُّ شَيءٍ، تَعَيَّنَ على قولِهِ أن يكونَ الخِطابُ للإنسانِ.

أيْ: فأيُّ شَيءٍ يَجعَلُكَ بعدَ هذا البيانِ مُكَذِّبًا بالدِّينِ، وقد وَضَحَتْ لكَ دَلائِلُ الصِّدقِ والتَّصدِيقِ؟

ومَن جَعَلَهَا بمعنَى: فمَنِ الَّذي يُكَذِّبُكَ؟ جَعَلَ الخِطابَ للنَّبيِّ ﷺ.

قالَ الفَرَّاءُ: «كأنَّهُ يقولُ: مَن يَقدِرُ على تَكذِيبِكَ بالثَّوابِ والعِقابِ، بعدَما تَبَيَّنَ له من خَلقِ الإنسانِ ما وَصَفْنَاهُ؟!»(١).

وقالَ قَتادة: «فمَن يُكَذِّبُكَ أيُّها الرَّسُولُ بعدَ هذا بالدِّينِ؟!»(٢).

وعلى قولِ قَتادةَ والفَرَّاءِ إشكالٌ من وَجهَينِ:

أحَدُهما: إقامةُ: «مَا» مقامَ: «من»، وأمرُهُ سَهلٌ.

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٧٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (٨/ ٧١٣)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٨٢).

والثَّاني: أنَّ الجارَّ والمجرورَ يَستَدعِي مُتَعَلَّقًا، وهو «يُكَذِّبُكَ»؛ أيْ: فمَن يُكَذِّبُكَ بالدِّينِ؟!:

فلا يَخلُو إمَّا أن يكونَ المعنَى: فمَن يَجعَلُكَ كَاذِبًا بالدِّينِ، أو مُكَذِّبًا به.

ولا يَصِحُّ واحدٌ منهما.

أما الثَّاني والثَّالثُ، فظَاهِرٌ؛ فإنَّ: «كَذَّبْتُهُ» لَيسَ معناهُ: جَعَلْتُهُ مُكَذَّبًا أو مُكَذِّبًا؛ وإنَّما معناهُ: نَسَبْتُهُ إلى الكَذِبِ.

فالمعنَى على هذا: فمَن يَجْعَلُكَ بعدُ كاذِبًا بالدِّينِ.

وهذا إنَّما يَتَعَدَّى إلَيهِ بِـ: «الباءِ»: الفِعلُ المُضاعَفُ لا الثُّلاثِيُّ.

فلا يُقالُ: كَذَبَ كَذَا، وإنَّما يُقالُ: كَذَّبَ بِهِ.

وجوابُ هذا الإشكالِ أنَّ قولَهُ: كَذَّبَ بكَذَا، معناهُ: كَذَّبَ المُخبِرَ به، ثمَّ حُذِفَ المفعولُ به لِظُهورِ العِلمِ به، حتَّى كأنَّهُ نُسِيَ، وعَدَّوْا الفِعلَ إلى المُخبِرِ به.

فإذا قِيلَ: مَن يُكَذِّبُكَ بكَذَا؟ فهو بمعنى: كَذَّبُوكَ بكَذَا سَواءٌ.

أيْ: نَسَبُوكَ إلى الكَذِبِ في الإخبارِ به.

بلِ الإشكالُ في قَولِ مُجاهدٍ والجُمهورِ، فإنَّ الخِطابَ إذا كانَ للإنسانِ، وهو المُكَذِّبُ؛ أيْ: فاعلُ التَّكذِيبِ، فكيفَ يُقالُ له: ما يُكَذِّبُكَ؟! أيْ: يَجعَلُكَ مُكَذِّبًا، والمعروفُ: كَذَّبَهُ: إذا جَعَلَهُ كَاذبًا لا مُكَذِّبًا، ومِثلُ: «فَسَّقَهُ» إذا جَعَلَهُ فَاسِقًا، لا مُفَسِّقًا لِغَيرِهِ.

وجوابُ هذا الإشكالِ: أنَّ صَدَّقَ وكَذَّبَ ـ بالتَّشدِيدِ ـ يُرادُ به مَعنَيانِ:

أحَدُهُما: النِّسبَةُ، وهي إنَّما تكونُ للمَفعُولِ كما ذَكَرتُم.

والثَّاني: الدَّاعِي والحامِلُ على ذلكَ، وهو يكونُ للفاعِلِ.

قالَ الكِسائيُّ: يُقالُ: «ما صَدَّقَكَ بِكَذا»، أو: «ما كَذَّبَكَ بِكَذا»؛ أيْ: ما حَمَلَكَ على التَّصدِيقِ والتَّكذيبِ(١).

قُلتُ: وهو نَظِيرُ: «ما أَجرَأَكَ على هذا؟»؛ أيْ: ما حَمَلَكَ على الاجتراءِ عَلَيهِ، و: «ما قَدَّمَكَ، وما أَخَّرَكَ؟»؛ أيْ: ما دَعَاكَ وحَمَلَكَ على التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ.

وهذا استِعمالٌ سائغٌ مُوافِقٌ للعَرَبِيَّةِ، وباللهِ التَّوفِيقُ»(٢).

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المخاطَبِ بقولِهِ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ مُختارًا أنَّهُ خِطابٌ للإنسانِ... **وإلَيك بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: الخِطابُ للرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ.

ومعنَى الآيةِ: فمَن يُكَذِّبُكَ يا محمَّدُ بعدَ هذه الحُجَجِ الَّتي احْتَجَجْنَا بها، بطاعةِ اللهِ وما بَعَثَكَ به منَ الحَقِّ، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَن في القُبورِ للمُجازاةِ على أعمالِهِم. فـ: «ما» في الآيةِ بمعنَى «مَنْ» لأنَّهُ عُنِيَ به ابنُ آدمَ ومَن بُعِثَ إلَيهِ الرَّسُولُ محمَّدٌ ﷺ(٣).

- فـ: «مَا» في مَحَلِّ مُبتَدَإٍ.

والخِطابُ للرَّسُولِ محمَّدٍ ﷺ، والضَّمِيرُ المُستَتِرُ في: «يُكَذِّبُكَ» عائدٌ على: «ما» وهو الرَّابِطُ للصِّلَةِ بالمَوصُولِ و: «الباءُ» للسَّبَبِيَّةِ(٤).

- وهذا قَولُ قَتادةَ، والفَرَّاءِ، والأخفشِ(٥).

---

(١) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٨٧٦).
(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٣٣).
(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٢٣).
(٤) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٣١).
(٥) انظر: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٣٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٧٧)، ومعاني =

- واختارَهُ: الطَّبَرِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ(١).

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

أنَّ الإنسانَ إذا ذُكِرَ مُخبَرًا عنه، لم يُخاطَبْ، والرَّسُولُ هو الَّذي أُنزِلَ عليهِ القُرآنُ والخِطابُ في هذه السُّوَرِ لَهُ؛ كقولِهِ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقولِهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] وقولِهِ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

والإنسانُ إذا خُوطِبَ قِيلَ لَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦].

وأيضًا: فبِتَقدِيرِ أن يكونَ خِطابًا للإنسانِ يَجِبُ أن يكونَ خِطابًا للجِنسِ؛ كقَولِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦] وعلى قَولِ هؤلاءِ إنَّما هو خِطابٌ للكافِرِ خَاصَّةً المُكَذِّبَ بالدِّينِ.

- واعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّ مَجِيءَ «مَا» بمعنَى: «مَنْ» يَبعُدُ في اللُّغَةِ؛ فهو خِلافُ المعروفِ في: «ما»؛ فلا يَنبَغِي ارتكابُهُ مع صِحَّةِ بَقائِهِ على المَعرُوفِ فِيهَا(٢).

القَولُ الثَّاني: الخِطابُ للإنسانِ الكافِرِ.

ومعنَى الآيةِ: فما الَّذِي يَجعَلُكَ أيُّهَا الإنسانُ بعدَ هذه الحُجَجِ الَّتي احْتَجَجْنَا بها تُكَذِّبُ بطَاعةِ اللهِ وما بَعَثَ به رَسُولَهُ مِنَ الحَقِّ، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَن في القُبُورِ؛ للمُجازاةِ على أعمالِهِم(٣).

- فَـ: «مَا» للاستفهامِ التَّوبِيخِيِّ.

والخِطابُ للإنسانِ المَذكُورِ في قولِهِ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ

= القرآن للأخفش: (٢/ ٧٤٠).

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٢٤)، ومجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٨٣).

(٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٧٧). (٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٢٣).

تَقْوِيمٍ﴾؛ فإنَّهُ بعدَ أنِ استثنَى منهُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بَقِيَ الإنسانُ المُكَذِّبُ.

وضَمِيرُ الخِطابِ الْتِفَاتٌ، ومُقتَضَى الظَّاهرِ أن يُقالَ: «فما يُكَذِّبُهُ».

ونُكتَةُ الِالتِفَاتِ هنا أنَّهُ أصرَحُ في مُواجَهَةِ الإنسانِ المُكَذِّبِ بالتَّوبِيخِ، ومعنَى ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾؛ أيْ: فما يَجعَلُكَ مُكَذِّبًا؛ أيْ: لا عُذرَ لَكَ في تَكذِيبِكَ بالدِّينِ[1].

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم: مُجاهدٌ، والكَلبِيُّ، ومُقاتلٌ، وعِكْرِمَةُ[2].

ـ واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والنَّحَّاسُ، والسَّمْعَانِيُّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ عاشورٍ[3].

وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لأَمرَينِ:

١ ـ أنَّهُ يَجِبُ حَملُ كلامِ اللهِ تعالى على الوَجهِ الأفصَحِ المعروفِ من كلامِ العَرَبِ دُونَ الضَّعِيفِ المُنكَرِ.

٢ ـ أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ[4]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٣٠).

(٢) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٢٣)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٦٣)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ١٧٧).

(٣) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٣٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ٢٥٩)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٥٤)، وتفسير أبي حيان: (٨/ ٤٨٦)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٣٠).

(٤) **انظر**: قواعد الترجيح: (١/ ٢٩٣، ٣٧٢).

سُورَةُ العَادِيَاتِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ١ ـ ٥]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ:**

«وإقْسامُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾، وقدِ اختَلَفَ الصَّحابةُ ومَن بعدَهُم في ذلكَ:

فقالَ عليُّ بنُ أبي طَالبٍ، وعبدُ اللهِ بن مَسعودٍ ﭬ: «هي إِبِلُ الحَاجِّ، تَعدُو مِن عَرَفَةَ إلى مُزدَلِفَةَ، ومِن مُزدَلِفَةَ إلى مِنًى»(١).

وهذا اختيارُ: محمَّدِ بن كعبٍ، وأبي صالحٍ، وجماعةٍ منَ المُفَسِّرينَ.

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ: هي خَيلُ الغُزاةِ(٢).

وهذا قَولُ أصحابِ ابنِ عبَّاسٍ، والحَسَنِ، وجماعةٍ.

واختارَهُ: الفَرَّاءُ، والزَّجَّاجُ(٣).

قالَ أصحابُ الإبِلِ:

السُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، ولم يَكُنْ ثَمَّ جهادٌ ولا خَيلٌ تُجاهِدُ.

وإنَّما أقسَمَ بما يَعرِفُونَهُ ويَألَفُونَهُ، وهي إبِلُ الحاجِّ إذا عَدَتْ من عَرَفَةَ إلى مُزدَلِفَةَ، فهي عادِيَاتٌ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧٣)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٥٩٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٨٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٥٣).

والضَّبْحُ والضَّبْعُ: مَدُّ النَّاقةِ ضَبْعَها في السَّيرِ؛ يُقالُ: ضَبَحَتْ وضَبَعَتْ بمعنًى واحدٍ، وأنشد أبو عُبَيْدَةَ، وقدِ اختارَ هذا القَولَ[1]:

فَكَانَ لَكُمْ أَجْرِي جَمِيعًا وَأَصْبَحَتْ بِيَ البَازِلُ الوَجْنَاءُ فِي الرَّمْلِ تَضْبَعُ[2]

قالُوا: فهي تَعدُو ضَبْحًا، فَتُورِي بأخفَافِهَا النَّارَ مِن حَكِّ الأحجارِ بعضِها ببعضٍ، فتُثِيرُ النَّقعَ - وهو الغُبَارُ - بِعَدْوِها، فيَتَوَسَّطُ جَمْعًا، وهي المُزدَلِفَةُ.

قالَ أصحابُ الخَيلِ:

المَعرُوفُ في اللُّغَةِ أنَّ الضَّبحَ أصواتُ أنفاسِ الخَيلِ إذا عَدَوْنَ.

والمعنَى: والعادياتِ ضابِحَةً.

فيَكُونُ: ﴿ضَبْحًا﴾ مَصْدرًا على الأوَّلِ، وحالًا على الثَّاني.

قالُوا: والخَيلُ هي الَّتي تَضبَحُ في عَدْوِهَا ضَبْحًا، وهو صَوتٌ يُسمَعُ من أجوافِها، ليسَ بالصَّهِيلِ ولا الحَمْحَمَةِ، ولكنْ صَوتُ أنفاسِها في أجوافِها من شِدَّةِ العَدْوِ.

وقال الجُرجانيُّ: «كِلَا القَولَينِ قد جاءَ في التَّفسِيرِ، إلَّا أنَّ السِّياقَ يَدُلُّ على أنَّها الخَيلُ؛ وهو قَولُهُ تعالى: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾.

والإيراءُ لا يكونُ إلَّا للحافِرِ لصَلابَتِهِ، وأمَّا الخُفُّ ففِيهِ لِينٌ واستِرخَاءٌ». انتهى[3].

قالُوا: والضَّبحُ في الخَيلِ أظهَرُ منه في الإبِلِ.

---

(١) مجاز القرآن: (٢/ ٣٠٧).

(٢) البازل: البعيرُ إذا فَطَرَ نابُه في تاسع سِنيه. والوَجِينُ: العارضُ من الأرض ينقاد ويرتفع قليلًا، وهو غليظ. ومنه الوَجْناءُ، وهي الناقة الشديدة شبِّهت به في صلابتها. وقال قومٌ: هي العظيمة الوَجْنتين. انظر: جمهرة اللغة: مادة: (ضبع): (١/ ١٦٢)، ومادة: (بزل): (١/ ١٥٠)، والصحاح: مادة: (وجن): (٢/ ٢٦٨).

(٣) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٢٥).

والإيراءُ لِسَنابِكِ الخَيلِ أبيَنُ منهُ لأخفافِ الإبِلِ.

قالُوا: والنَّقعُ هو الغُبارُ، وإثارةُ الخَيلِ بعَدْوِهَا له أظهَرُ من إثارةِ أخفافِ الإبِلِ، والضَّميرُ في: ﴿بِهِۦ﴾ عائِدٌ على المكانِ الَّذي تَعدُو فيهِ.

قالُوا: وأعظَمُ ما يُثِيرُ الغُبارَ عندَ الإغارةِ إذا تَوَسَّطَتِ الخَيلُ جَمْعَ العَدُوِّ، لكَثرةِ حَرَكَتِهَا واضْطِرابِهَا في ذلكَ المكانِ.

وأمَّا حَمْلُ الآيةِ على إثارةِ الغُبارِ في وادِي مُحَسِّرٍ عندَ الإغارةِ ـ: فلَيسَ بالبَيِّنِ، ولا يَثُورُ هناكَ غُبارٌ في الغالِبِ، لصَلابَةِ المكانِ.

قالُوا: وأمَّا قَولُكُم: إنَّهُ لم يَكُن بمَكَّةَ حِينَ نُزُولِ الآيةِ جِهادٌ ولا خَيلٌ تُجاهِدُ، فهذا لا يَلزَمُ؛ لأنَّهُ سُبحانَهُ أقسَمَ بما يَعرِفُونَهُ من شَأنِ الخَيلِ إذا كانَتْ في غَزْوٍ، فأغارَتْ فأثَارَتِ النَّقعَ وتَوَسَّطَتْ جَمْعَ العَدُوِّ، وهذا أمرٌ مَعرُوفٌ.

وذِكرُ خَيلِ المُجاهِدِينَ أحَقُّ ما دَخَلَ في هذا الوَصفِ، فذِكرُهُ على وَجهِ التَّمثِيلِ لا الاختِصاصِ؛ فإنَّ هذا شأنُ خَيلِ المُقاتِلَةِ، وأشرَفُ أنواعِ الخَيلِ خَيلُ المُجاهِدِينَ.

والقَسَمُ إنَّما وَقَعَ بما تَضَمَّنَهُ شأنُ هذه العادياتِ منَ الآياتِ البَيِّنَاتِ: مِن خَلقِ هذا الحَيَوانِ الَّذي هو من أكرَمِ البَهِيمِ وأشرَفِهِ، وهو الَّذي يَحصُلُ به العِزُّ والظَّفَرُ، والنَّصرُ على الأعداءِ، فتَعْدُو طَالِبَةً للعَدُوِّ وهارِبَةً منهُ، فيُثِيرُ عَدْوُها الغُبارَ لشِدَّتِهِ، وتُورِي حَوافِرُها وسَنابِكُها النَّارَ منَ الأحجارِ، لشِدَّةِ عَدْوِها، فتُدرِكُ الغارَةَ الَّتي طَلَبَتْهَا حتَّى تَتَوَسَّطَ جَمْعَ الأعداءِ.

فهذا من أعظَمِ آياتِ الرَّبِّ تعالى، وأدِلَّةِ قُدرَتِهِ وحِكمَتِهِ.

فذَكَّرَهُم بنِعَمِهِ عَلَيهِم في خَلقِ هذا الحَيَوانِ الَّذي يَنتَصِرُونَ به على أعدائِهِم، ويُدرِكُونَ به ثَأرَهُم.

كما ذَكَّرَهُم سُبحانَهُ بنِعَمِهِ عَلَيهِم في خَلقِ الإبِلِ الَّتي تَحمِلُ أثقالَهُم من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ؛ فالإبِلُ أخَصُّ بحَمْلِ الأثقالِ، والخَيلُ أخَصُّ بنُصرَةِ الرِّجالِ، فذَكَّرَهُم بنِعَمِهِ؛ بهذا وهذا.

ـ وخَصَّ الإغارةَ بالصُّبحِ؛ لأنَّ العَدُوَّ لم يَنتَشِرُوا إذ ذاكَ ولم يُفارِقُوا مَحَلَّهُم، وأصحابُ الإغارةِ حَامُونَ مُستَرِيحُونَ، يُبصِرُونَ مواقِعَ الغَارَةِ والعَدُوِّ، لم يَأخُذُوا أُهبَتَهُم بل هم في غِرَّتِهِم وغَفلَتِهِم؛ ولهذا «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الغَارَةَ، صَبَرَ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ، فَإِنْ سَمِعَ مُؤَذِّنًا، أَمْسَكَ، وَإِلَّا أَغَارَ»[١].

ـ ولمَّا عَلِمَ أصحابُ الإبِلِ أنَّ أخفافَهَا أبعَدُ شَيءٍ من وَرْيِ النَّارِ، تَأَوَّلُوا الآيَةَ على وُجوهٍ بَعِيدَةٍ:

فقالَ محمَّدُ بنُ كَعبٍ: هُمُ الحَاجُّ إذا أوقَدُوا نِيرَانَهُم لَيلَةَ المُزدَلِفَةِ[٢].

وعلى هذا: فيَكُونُ التَّقدِيرُ: فالجَماعاتِ المُورِيَاتِ.

وهذا خِلافُ الظَّاهِرِ، وإنَّما «المُورِيَاتُ» هي «العَادِيَاتُ»، وهِيَ «المُغِيرَاتُ».

رَوَى سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «هُمُ الَّذِينَ يُغِيرُونَ، فَيُورُونَ بِاللَّيْلِ نِيرَانَهُمْ لِطَعَامِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ»[٣].

كأنَّهُم أخَذُوا من قَولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام: (ح٢٧٢٥)، (١٠/ ٩٥)، ومسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: الإمساك عن الإغارة: (ح٥٧٥)، (٢/ ٣٢٤).

(٢) عزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٦٠٤).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧٦)، وعزاه السيوطي في الدر لابن مردويه: (١٥/ ٦٠٣).

وهذا إنْ أُرِيدَ به التَّمثِيلُ وأنَّ الآيَةَ تَدُلُّ عليهِ، فصَحِيحٌ.

وإنْ أرِيدَ به اختِصَاصُ المُورِيَاتِ، فلَيسَ كذلِكَ؛ لأنَّ المُورِيَاتِ هي العادِيَاتُ بعَينِهَا، ولهذا عَطَفَهَا عليهِ بالفَاءِ الَّتي للتَّسبُّبِ، فإنَّها عَدَتْ فأوْرَتْ.

وقالَ قَتادةُ: «المُورِيَاتُ هِيَ: الخَيلُ تُورِي نارَ العَداوَةِ بَينَ المُقتَتِلِينَ»[1].

وهذا لَيسَ بشَيءٍ، وهو بَعِيدٌ من معنَى الآيةِ، وسِيَاقِهَا.

وأضعَفُ منه قَولُ عِكْرِمَةَ: «هي الألسِنَةُ تُورِي نارَ العَدَاوَةِ بعَظِيمِ ما تَتَكَلَّمُ به»[2].

وأضعَفُ منه ما ذُكِرَ عن مُجاهِدٍ: «هِيَ أفكَارُ الرِّجَالِ، تُورِي نَارَ المَكْرِ وَالخَدِيعَةِ في الحَربِ»[3].

وهذه الأقوالُ إنْ أُرِيدَ أنَّ اللَّفظَ دَلَّ عَلَيهَا وأنَّها هي المُرادُ، فغَلَطٌ.

وإنْ أُرِيدَ أنَّها أُخِذَتْ من طريقِ الإشارةِ والقِيَاسِ، فأمرُهَا قَرِيبٌ.

وتَفسِيرُ النَّاسِ يَدُورُ على ثلاثةِ أُصُولٍ:

١ ـ تفسيرٌ على اللَّفظِ، وهو الَّذي يَنحُو إلَيهِ المُتَأخِّرُونَ.

٢ ـ وتفسيرٌ على المعنَى، وهو الَّذي يَذكُرُهُ السَّلَفُ.

٣ ـ وتفسيرٌ على الإشارةِ والقِيَاسِ، وهو الَّذي يَنحُو إلَيهِ كثيرٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وغَيرِهِم، وهذا لا بَأسَ به بأربَعَةِ شُرُوطٍ:

١ ـ ألَّا يُناقِضَ معنَى الآيةِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧١)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٣٩٠).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧٧)، وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد: (١٥/ ٦٠٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٥٧٧)، وعزاه السيوطي في الدر للفريابي وعبد بن حميد: (١٥/ ٦٠٢).

٢ ـ وأن يكونَ معنًى صحيحًا في نفسِهِ.

٣ ـ وأن يكونَ في اللَّفظِ إشعارٌ به.

٤ ـ وأن يكونَ بَينَهُ وبينَ معنَى الآيةِ ارتِباطٌ وتلازُمٌ.

فإذا اجتَمَعَتْ هذه الأُمورُ الأربعةُ، كانَ استِنْباطًا حَسَنًا.

وأَضعَفُ من ذلكَ كُلِّهِ قَولُ ابنِ جُرَيجٍ[١]: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ **يعني**: فالمُنْجِحَاتِ أَمْرًا[٢]؛ يُرِيدُ البالِغِينَ بنُجْحِهِم فيما طَلَبُوهُ»[٣].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المرادِ بهذه الأوصافِ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ بها: الخيلُ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

أوَّلًا: المرادُ بقولِهِ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾:

القَولُ الأوَّلُ: المُرادُ بِـ: ﴿العَادِياتِ﴾ هِيَ: الإبِلُ الَّتي تُسرِعُ السَّيرَ في أماكنِ مَنَاسِكِ الحَجِّ فتَعدُو من عَرَفَةَ إلى المُزدَلِفَةِ ومِنَ المُزدَلِفَةِ إلى مِنًى[٤].

والمرادُ بِـ: ﴿ضَبْحًا﴾: الضَّبحُ: لَفظٌ مُستعارٌ لصَوتِ الإبِلِ، وذلكَ أنَّ الإبِلَ مِن شِدَّةِ العَدْوِ وسُرعَةِ السَّيرِ يَشتَدُّ نَفَسُها وتَقوَى الأصواتُ المُتَرَدِّدَةُ في حناجِرِها حتَّى أشبَهَتْ صَوتَ الخَيلِ العادِي[٥].

---

(١) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد مولى بني أمية، وهو أول من دون العلم بمكة، حدث عن عطاء، ونافع، وحدث عنه الأوزاعي، والسفيانان، وآخرون، وثقه ابن معين، توفي سنة: (١٥٠هـ). سير أعلام النبلاء: (٦/ ٣٢٥)، وشذرات الذهب: (١/ ٢٢٦).

(٢) ذكره الواحدي في البسيط: (٢/ ٩٢٧).

(٣) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

(٤) تفسير البغوي: (٨/ ٥٠٧).

(٥) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٩٩).

- وهذا قَولُ ابن مَسعودٍ، وعليِّ بنِ أبي طَالبٍ، والنَّخعِيِّ، والسُّدِّيِّ، وعُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ، والقُرَظِيِّ(١).

- واعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّ الضَّبْحَ لا يُطلَقُ على صَوتِ الإبِلِ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وإنَّما يُطلَقُ على صَوتِ الخَيلِ(٢).

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿العَادِيَاتِ﴾: الخَيلُ الَّتي تَعدُو بالفُرسانِ في القِتالِ وغَيرِهِ(٣).

والمرادُ بِـ: ﴿ضَبْحًا﴾: صَوتُ أنفاسِ الخَيلِ وحَمْحَمَتُهَا عِندَ العَدْوِ(٤).

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، وأنسُ بنُ مالكٍ، وعِكْرِمَةُ، ومُجاهدٌ، وعطاءٌ، وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، والحَسَنُ، ومُقاتلٌ، والكَلبِيُّ، وأبو العاليةِ، والرَّبيعُ، وعطيةُ العَوفِيُّ(٥).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، والفَرَّاءُ، والزَّجَّاجُ، والسَّمْعَانِيُّ، والرَّازِيُّ(٦).

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: وذلك لأنَّ الضَّبْحَ: صَوتُ أنفاسِ الخَيلِ، واستِعمَالُ هذا اللَّفظِ للإبِلِ يكونُ على سبيلِ الاستعارةِ، والعُدُولُ عنِ

---

(١) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٢)، وتفسير البغوي: (٨/ ٥٠٧)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٥٢).

(٢) **انظر**: تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٤٩٨)، وتهذيب اللغة: مادة: (ضبح): (٤/ ٢١٩).

(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٠).

(٤) تفسير الزمخشري: (٦/ ٤١٧).

(٥) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٠)، وتفسير البغوي: (٨/ ٥٠٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٠٧)، وتفسير أبي حيان: (١٠/ ٥٢٧).

(٦) **انظر**: التبيان في أقسام القرآن: (٤٨)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٨٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٥٣)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٧٠)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٦٤).

الحقيقةِ إلى المجازِ بغيرِ ضَرُورةٍ لَا يَجُوزُ[١].

ثانيًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾:

القَولُ الأَوَّلُ: هي: المُنجِحَاتُ أَمْرًا.

أي: البالِغِينَ بنُجحِهِم فيما طَلَبُوهُ وقَصَدُوهُ من أَمرِ الغَزوِ والحَجِّ، والعَرَبُ تَقولُ للمُنجِحِ في حاجتِهِ: «وَرِيَ زَنْدُهُ»، وفي ضِدِّهِ تَقُولُ: «صَلدَ زَنْدُهُ»؛ أيْ: لم يَظفَرْ ببُغيَتِهِ.

ـ وهذا قَولُ ابنِ جُرَيجٍ[٢].

القَولُ الثَّاني: هي أفكارُ الرِّجالِ الَّتي تُورِي نارَ المَكرِ والخَدِيعَةِ في الحَربِ[٣].

والعَرَبُ تقولُ ـ إذا أرادَ الرَّجُلُ أن يَمكُرَ بصَاحِبِهِ ـ: «أَمَا واللهِ لَأَقْدَحَنَّ لَكَ ثُمَّ لَأُورِيَنَّ لَكَ»[٤].

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وزَيدِ بنِ أَسْلَمَ[٥].

القَولُ الثَّالِثُ: هي: الأَلسِنَةُ تُورِي نارَ العداوةِ لعِظَمِ ما تَتَكَلَّمُ به[٦].

ـ وهذا قَولُ عِكْرِمَةَ[٧].

القَولُ الرَّابِعُ: هي نِيرَانُ الحَجِيجِ بالمُزدَلِفَةِ.

ـ وهذا قَولُ القُرَظِيِّ[٨].

القَولُ الخَامِسُ: هي نِيرانُ المُجاهِدِينَ الَّتي يُوقِدُونَها باللَّيلِ بعدَ انصِرَافِهِم منَ الحَربِ لحَاجَتِهِم وطعامِهِم.

---

(١) انظر: تفسير الرازي: (٣١/ ٦٤)، وتهذيب اللغة: مادة: (ضبح): (٤/ ٢١٩).
(٢) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٢٧). (٣) تفسير الرازي: (٣١/ ٦٥).
(٤) تفسير البغوي: (٨/ ٥٠٨).
(٥) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٠٨).
(٦) تفسير الرازي: (٣١/ ٦٥). (٧) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٧).
(٨) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٠٨).

- وهذا قَولُ ابن عبَّاسٍ[١].

القَولُ السَّادسُ: هي الإِبِلُ حِينَ تَسِيرُ تَنسِفُ الحَصَى بمَناسِمِها، فيَضرِبُ الحَصَى بعضُهُ بَعضًا، فتَخرُجُ منه النَّارُ.

- وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ[٢].

القَولُ السَّابعُ: هي الخَيلُ الَّتي تَقدَحُ النَّارَ بحَوافِرِهَا إذا عَدَتْ في مكانٍ ذِي صُخُورٍ وأَحجارٍ[٣].

فالقَدْحُ هو: الصَّكُّ، **والإيراءُ هو:** إخراجُ النَّارِ[٤].

فالإِيراءُ لا يكونُ إلَّا للحَافِرِ لصَلابَتِهِ، وأمَّا الخُفُّ، ففِيهِ لِينٌ واستِرخَاءٌ[٥].

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهم: عِكْرِمَةُ، ومُجاهدٌ، وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، والكَلبِيُّ، وعطاءٌ[٦].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والقُرطُبِيُّ، والشَّوكانيُّ.

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأنَّ فيه الحَمْلَ على الحقيقةِ والظَّاهِرِ مِنَ اللَّفظِ، وباقِي الأقوالِ مَجازٌ، ولا يَجُوزُ تَركُ الحقيقةِ والحَمْلُ على المجازِ بلا دَلِيلٍ[٧].

ثَالِثًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾:

القَولُ الأَوَّلُ: هي: الإِبِلُ حِينَ تَندَفِعُ وَقتَ الصَّبَاحِ برُكبانِهَا من جَمْعٍ يَومِ النَّحرِ إلى مِنًى.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٦)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٦٥).
(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٨).
(٣) تفسير السمرقندي: (٣/ ٥٠٢).
(٤) تفسير الزمخشري: (٦/ ٤١٨).
(٥) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٢٥).
(٦) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٥)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٠٨).
(٧) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٤٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٥٧)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤٨٣).

- وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، والقُرَظِيِّ.

القَولُ الثَّاني: هي الخَيلُ المُغِيراتُ بفُرسَانِهَا على العَدُوِّ وقتَ الصَّباحِ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكْرِمَةَ، ومُجاهِدٍ، وقَتادةَ[١].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ[٢].

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، لكَونِهِ قَولَ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

رَابِعًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾:

القَـولُ الأَوَّلُ: هي الإِبِلُ تُثِيرُ الغُبارَ بأَخفافِهَا.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: ابنُ عَطِيَّةَ[٣].

القَولُ الثَّاني: هي الخَيلُ تُثِيرُ الغُبارَ بحَوافِرِهَا إذا عَدَتْ بمَكانٍ سَهْلٍ فيه تُرابٌ.

- وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، وابنِ زَيدٍ، وعِكْرِمَةَ، وقَتادةَ، وعطاءٍ.

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ[٤].

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، لكَونِهِ قَولَ جُمهورِ المُفَسِّرينَ.

خَامِسًا: المُرادُ بقَولِهِ: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾:

القَـولُ الأَوَّلُ: هي الإِبِلُ وَسَطْنَ بِرُكْبَانِهِنَّ جَمْعَ مُزدَلِفَةَ.

- وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، والقُرَظِيِّ.

القَولُ الثَّاني: هي الخَيلُ وَسَطْنَ بِرُكْبَانِهِنَّ جَمْعَ العَدُوِّ.

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعِكْرِمَةَ، ومُجاهِدٍ، وعطاءٍ، وقَتادةَ، والضَّحَّاكِ[٥].

---

(١) **انظر:** تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٧٨)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٢٩).

(٢) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

(٣) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٥٤).

(٤) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

(٥) **انظر:** تفسير الطبري: (٢٤/ ٥٨٠)، وتفسير الثعلبي: (٦/ ٥٢٥).

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ[١].

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ لأنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ولأنَّ في الآيةِ قَرائِنَ عَدِيدَةً تَمنَعُ من إرادةِ المُزدَلِفَةِ بمعنَى: جَمْعٍ، وهِيَ كالآتي:

١ - وَصفُ الخَيلِ أوِ الإبِلِ على حدٍّ سواءٍ بِـ: ﴿العَادِيَاتِ﴾، حتَّى حَدِّ الضَّبْحِ ووَرْيِ النَّارِ بالحَوافِرِ وبالحَصَى؛ لأنَّها أوصَافٌ تَدُلُّ على الجَرْيِ السَّرِيعِ.

ومَعلُومٌ أنَّ الإفاضةَ من عَرَفَاتٍ ثُمَّ مِنَ المُزدَلِفَةِ لا تَحتَمِلُ هذا العَدْوَ، ولَيسَ هو فِيهَا بمَحمُودٍ؛ لأنَّهُ ﷺ كانَ يُنادِي: (**السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ**)[٢]؛ فلو وُجِدَ، لَمَا كَانَ مَوضِعَ تَعظِيمٍ وتَفخِيمٍ.

٢ - أنَّ المَشهُورَ أنَّ إثارةَ النَّقعِ من لَوازِمِ الحَرْبِ لا الحَجِّ، كما قالَهُ بَشَّارُ بنُ بُرْدٍ العُقَيلِيُّ:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ[٣]

أي: لِشِدَّةِ الكَرِّ والفَرِّ.

٣ - قَولُهُ تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾، جاءَ مُرَتَّبًا بِـ: «الفَاءِ»، وهي تَدُلُّ على التَّرتِيبِ والتَّعقِيبِ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ: (ح٢١٣٧)، (٦/ ٢٤٥)، والنسائي في سننه: كتاب مناسك الحج، باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة: (ح٢٩٦٩)، (١٠/ ٣٢)، وابن ماجه في سننه: كتاب المناسك، باب: حجة رسول الله ﷺ: (ح٣٠٦٥)، (٩/ ٢٠٠).

(٣) المراد: تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف البيض متفرقات فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه. انظر: ديوانه: (٣٣٥)، ومفتاح العلوم، باب: في الكلام في التشبيه: (١/ ١٥٠)، وسر الفصاحة: (١/ ٨٧)، وخاص الخاص، باب: عجائب الشعر والشعراء: (١/ ٣٥).

وقد تَقَدَّمَ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾، وبعدَها ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾.

وجَمْعٌ: هِيَ المُزدَلِفَةُ، وإنَّما يُؤتَى إلَيهَا لَيْلًا، فكَيفَ يُغِرْنَ صُبْحًا، ويَتَوَسَّطْنَ المُزدَلِفَةَ لَيْلًا؟!

فالمعنَى ـ عندَ أصحابِ الإِبلِ ـ: أنَّهُم يُغِيرُونَ صُبْحًا مِنَ المُزدَلِفَةِ إلى مِنًى، فتَكُونُ تلكَ الإغارةُ صُبْحًا بعدَ التَّوسُّطِ بجَمعٍ، والسِّياقُ يُؤَخِّرُ التَّوسُّطَ بجَمْعٍ عنِ الإغارةِ ولم يُقَدِّمْهَا عَلَيهَا.

فتَبَيَّنَ بذلكَ أنَّ إرادةَ المُزدَلِفَةِ غَيرُ مُتَأَتِّيَةٍ في هذا السِّياقِ، ويَبقَى القَولُ الآخَرُ هو الرَّاجِحَ[1]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) تفسير الشنقيطي: (٦/ ١٢٠).

سُورَةُ التَّكَاثُرِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٧]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقولُهُ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾:

قِيلَ: تأكِيدٌ لِحُصُولِ العِلمِ؛ كقَولِهِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥].

وقِيلَ: لَيسَ تأكِيدًا، بلِ العِلمُ الأوَّلُ عِندَ المُعايَنَةِ ونُزُولِ المَوتِ، والعِلمُ الثَّاني في القَبرِ.

وهذا قَولُ الحَسَنِ، ومُقاتلٍ، ورواهُ عطاءٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا القَولِ، عِدَّةُ أوجُهٍ:

أَحَدُها: أنَّ الفائدةَ الجديدةَ والتَّأسِيسَ هو الأصلُ، وقد أمكَنَ اعتِبارُهُ، مع فَخامَةِ المعنَى وجَلالَتِهِ، وعَدَمِ الإخلالِ بالفَصاحَةِ.

الثَّاني: تَوَسُّطُ ﴿ثُمَّ﴾ بينَ العِلمَينِ، وهي مُؤذِنَةٌ بتَراخِي ما بَينَ المَرتَبَتَيْنِ زَمانًا وخَطَرًا.

الثَّالثُ: أنَّ هذا القَولَ مُطابِقٌ للواقِعِ؛ فإنَّ المُحتَضَرَ يَعلَمُ عندَ المُعايَنَةِ حقيقةَ ما كانَ عليهِ، ثمَّ يَعلَمُ في القَبرِ وما بعدَهُ ذلكَ عِلمًا يَقِينيًّا، هو فَوقَ العِلمِ الأوَّلِ.

الرَّابعُ: أنَّ عليَّ بنَ أبي طَالبٍ ﷺ وغيرَهُ مِنَ السَّلَفِ فَهِمُوا مِنَ الآيةِ عَذابَ القَبرِ:

قالَ التِّرمِذِيُّ(١): حَدَّثَنا أبو كُرَيبٍ(٢)، حدَّثَنا حَكَّامُ بنُ سَلْمٍ الرَّازِيُّ(٣)، عن عَمرِو بنِ أبي قَيسٍ(٤)، عنِ الحَجَّاجِ(٥)، عنِ المِنهَالِ بنِ عَمرٍو(٦)، عن زِرٍّ، عن عليٍّ ﷺ قالَ: ما زِلنَا نَشُكُّ في عَذابِ القَبرِ حتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١](٧).

---

(١) هو: **محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي، أبو عيسى الترمذي الضرير**، صاحب الجامع، وكتاب العلل، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، مات بترمذ في شهر رجب، سنة: (٢٧٩هـ). تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥٠)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٦٣٣).

(٢) هو: **مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ بنِ كُرَيْب الهَمْدَاني، أبو كُرَيْبٍ الكُوفي**، روىٰ عن: إبراهيم بن إسماعيل اليشكريِّ، وحَكَّام بن سَلْم الرازيِّ، وروىٰ عنه: الجَماعةُ، وإبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفِيُّ، وثقه ابن حِبَّان، وتوفي سنة: (٢٤٨هـ). تهذيب الكمال: (١٦/ ٢٤٦).

(٣) هو: **حَكَّام بن سَلْم الكِنَاني، أبو عبد الرحمٰن الرازي**، روى عن: عمرو بن أبي قيس، والثوري، وجماعة. وعنه: أبو كريب، ويحيى بن معين، وغيرهما، وثقه ابن سعد وأبو حاتم، مات بمكَّة، وكان قد قدم للحجِّ سنة: (١٩٠هـ). تهذيب الكمال: (٤/ ٢٣٣).

(٤) هو: **عَمْرُو بنُ أبي قَيْس الرَّازِي الأَزْرَق كُوفِيٌّ نَزَل الرَّي**، روى عن: إبراهيم بن مُهاجر، والحجاج بن أرطاة، وروى عنه: إبراهيم بن المختار، وحَكَّام بن سَلْم، وثقه ابن حِبَّان. وروى له الأربعة: تهذيب الكمال: (١/ ٤٦).

(٥) هو: **حَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ بنِ ثَوْرِ بنِ هُبَيْرَةَ بنِ شَرَاحِيلَ النَّخَعِي، أبو أرطاة الكوفيُّ**، روى عن: ثابت بن عُبيد، والمِنْهال بن عمرو، وروى عنه: إسماعيل بن عَيَّاش، وعمرو بن أبي قيس، قال فيه يحيى بن مَعِين: صدوق، ليس بالقوي، مات بالري، سنة: (١٤٥هـ). تهذيب الكمال: (٣/ ٣٠٥).

(٦) هو: **المِنْهَالُ بنُ عَمْرو الأَسَدِي الكُوفي**، روى عن: أنس بن مالك، وزِرّ بن حُبَيْش. وروى عنه: أيوب أبو المُعَلَّى، والحجاج بن أرطاة، وثقه العِجْلي وابن حبان، روى له الجماعة سوى مسلم، توفي سنة بضع عشرة ومئة. تهذيب الكمال: (١١/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٦).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر: (ح٣٢٧٨)، (١١/ ١٩٧)، وقال: «هذا حديث غريب»، والبيهقي في شعب الإيمان: فصل: في عذاب القبر: (ح٤٢٨)، (١/ ٤٦٧)، والطحاوي في شرح =

قالَ الواحِديُّ: يَعنِي: أنَّ معنَى قولِهِ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ في القَبرِ[١].

الخامسُ: أنَّ هذا مطابِقٌ لِمَا بعدَهُ من قولِهِ: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾؛ فهذه الرُّؤيَةُ الثَّانيةُ غيرُ الأولَى من وَجهَينِ:

١ ـ إطلاقُ الأُولَى، وتَقيِيدُ الثَّانيةِ بعَينِ اليَقِينِ.

٢ ـ وتقدُّمُ الأُولَى، وتَراخِي الثَّانيةِ عنها»[٢].

○ الدِّراسَةُ:

أوَّلًا: بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في: هل قَولُهُ: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تكرارٌ لتأكِيدِ قولِهِ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أو لا؟

مُرَجِّحًا أنَّهُ ليسَ تَكرَارًا له، وإنَّما يُفِيدُ معنًى آخَرَ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: الآيةُ الثَّانيةُ تأكِيدٌ لمَعنَى الآيةِ الأُولَى.

ـ وهذا قَولُ الحَسَنِ، ومُقاتِلٍ، ومُجاهِدٍ، والفَرَّاءِ[٣].

ـ فكَرَّرَ قَولَهُ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ مَرَّتَينِ لأنَّ العَرَبَ إذا أرادَتِ التَّغلِيظَ في التَّخوِيفِ والتَّهدِيدِ، كَرَّرُوا الكَلِمَةَ مَرَّتَينِ[٤]؛ فهو تَكرَارٌ على وَجهِ التَّأكِيدِ والتَّغلِيظِ والإنذارِ عَلَيهِم، وجاءَ بِـ: ﴿ثُمَّ﴾ الَّتي للبُعدِ

= مشكل الآثار: (ح٤٥٠٧)، (١١/ ٣٢٦)، والطبري في تفسيره: (٢٤/ ٦٠٠).

(١) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٥١). (٢) عدة الصابرين: (١٥٧).

(٣) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٥١٨)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٨٧).

(٤) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٠٠).

والتَّفاوُتِ الرُّتْبِيِّ لإفادةِ تحقُّقِ الإنذارِ الأوَّلِ وللدَّلالةِ على أنَّ الإنذارَ الثَّانِيَ أبلَغُ منَ الأوَّلِ وأشَدُّ.

كما تقولُ للمَنصُوحِ: «أَقُولُ لكَ ثُمَّ أقولُ لَكَ لا تَفعَلْ»[١].

ولكَونِهِ أبلَغَ نُزِّلَ مَنزِلَةَ المُغايَرَةِ؛ فعُطِفَ، وإلَّا فالمُؤَكِّدُ لا يُعطَفُ على المؤكَّدِ؛ لِمَا بَينَهُما من شِدَّةِ الاتِّصالِ[٢].

والمعنَى: كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ الخَطَأَ فِيمَا أَنتُم عليهِ مِنِ اشتِغالِكُمْ عن طاعةِ رَبِّكُم بالتَّكاثُرِ إذا زُرتُمُ المَقابِرَ وعايَنْتُم ما قُدَّامَكُم ممَّا تَلْقَوْنَ من مَكرُوهٍ، ومن هَولِ لِقاءِ اللهِ، وإنَّ هذا التَّنبِيهَ نَصِيحَةٌ لَكُم ورَحمَةٌ عَلَيكُم[٣].

القَولُ الثَّاني: الآيَةُ الثَّانِيَةُ لها معنًى غيرُ معنَى الآيةِ الأُولَى:

ـ وهذا قَولُ عليِّ بنِ أبي طَالبٍ، وابنِ عبَّاسٍ[٤].

وتحتَ هذا القَولِ ثلاثةُ أقوالٍ:

١ ـ معنَى الآيةِ الأُولَى: كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ عِندَ نُزُولِ المَوتِ.

ومعنى الآيةِ الثَّانيةِ: ثُمَّ كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ عِندَ نُزُولِ القَبرِ[٥].

٢ ـ معنى الآية الأولى: كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ عِندَ النُّزُولِ في القُبُورِ.

ومعنى الآية الثانية: ثم كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ عِندَ البَعثِ والنُّشُورِ[٦].

٣ ـ معنى الآية الأولى: كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ عِندَ البَعثِ والنُّشُورِ.

---

(١) **انظر**: تفسير الزمخشري: (٦/ ٤٢٥)، وتفسير البغوي: (٨/ ٥١٨)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٢٢).

(٢) **انظر**: تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٢٤)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٢٤٣).

(٣) **انظر**: تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٠٠)، وتفسير الزمخشري: (٦/ ٤٢٥).

(٤) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٥٩)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٢).

(٥) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٢٠).

(٦) **انظر**: تفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٥٩)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٢).

ومعنى الآية الثانية: ثم كَلَّا سوف تَعلَمُونَ عِندَ مُلاقاةِ العَذابِ في نارِ السَّعِيرِ(١).

ثانيًا: بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في: هل قَولُهُ: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ تَأكِيدٌ لمعنى قولِهِ: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ أو لا؟

مُرَجِّحًا أنَّهُ لَيسَ تَأكِيدًا له وإنَّما يُفِيدُ معنًى جديدًا... **وإلَيك بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: معنَى الآيةِ الثَّانيةِ تَأكِيدٌ لمَعنَى الآيةِ الأولَى، والمعنَى فيهما واحدٌ:

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ(٢).

فالمرادُ بالآيتَينِ: لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ غَيرَ مَرَّةٍ، فيَكُونُ ذِكرُ الرُّؤيَةِ مَرَّتَينِ عبارةً عن تتابُعِ الرُّؤيَةِ واتِّصالِها؛ لأنَّهُم مُخَلَّدُونَ في نارِ الجَحِيمِ.

فكأنَّهُ قيلَ لهم - على جهةِ الوَعِيدِ -: لَئِنْ كُنتُمُ اليَومَ شَاكِّينَ في أنَّ الجَحِيمَ مَصِيرُ الظَّالِمِينَ فسَتَرَوْنَها رُؤيَةً دائِمَةً مُتَّصِلَةً فتَزُولُ عَنكُم تلكَ الشُّكُوكُ(٣).

والإخبارُ عن رُؤيَتِهِمُ الجَحِيمَ كنايةٌ عنِ الوُقُوعِ فيها؛ فإنَّ الوُقُوعَ في الشَّيءِ يَستَلزِمُ رُؤيَتَهُ فيُكَنَّى بالرُّؤيَةِ عنِ الحُضُورِ.

وأكَّدَ ذلكَ بقَولِهِ: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾؛ قَصْدًا لتَحقِيقِ الوَعِيدِ بمعناهُ الكِنائِيِّ، وقد عُطِفَ هذا التَّأكِيدُ بـ: ﴿ثُمَّ﴾ الَّتِي هي للتَّراخِي الرُّتْبِيِّ، ولَيسَ هُنالِكَ رُؤيَتَانِ تَقَعُ إحداهما بعدَ الأُخرَى بمُهلَةٍ(٤).

---

(١) تفسير الماوردي: (٦/ ٣٣١).

(٢) تفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٦٠).

(٣) تفسير الرازي: (٣١/ ٨٠).

(٤) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٢٢).

وإنَّما عُطِفَ بها تَغلِيظًا في التَّهدِيدِ وزِيادَةً في التَّهوِيلِ(١).

القَولُ الثَّاني: الآيةُ الثَّانيةُ لها معنًى غيرُ معنى الآيةِ الأُولَى.

وتَحتَ هذا القَولِ ثلاثةُ أقوالٍ:

١ ـ معنَى الآيةِ الأُولَى: لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ في القَبرِ.

ومعنَى الآيةِ الثَّانيةِ: ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَينَ اليَقِينِ في القِيامَةِ.

٢ ـ معنَى الآيةِ الأُولَى: لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ بأبصارِكُم على البُعدِ مِنكُم إذا أُبرِزَتْ.

ومعنَى الآيةِ الثَّانيةِ: ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَينَ اليَقِينِ مُشاهَدَةً على القُربِ مِنكُم إذا دَخَلْتُمُوهَا(٢).

٣ ـ معنَى الآيةِ الأُولَى: لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ أيُّها النَّاسُ جَمِيعًا؛ وذلكَ عندَ المُرُورِ على الصِّراطِ.

ومعنَى الآيةِ الثَّانيةِ: ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَينَ اليَقِينِ أيُّها الكافِرُونَ؛ وذلكَ عِندَ التَّكَرْدُسِ بها(٣).

وقد رُدَّ هذا القَولُ: بأنَّهُ لَيسَ بحَسَنٍ؛ لأنَّهُ قالَ ـ بعدَ هذه الآيةِ ـ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، والسُّؤالُ يكونُ قبلَ الدُّخولِ لدَارِ الجزاءِ لا بعدَهُ(٤).

ـ والقَولُ الرَّاجحُ في المسألتَينِ: القَولُ بأنَّ لِكُلِّ آيةٍ مَعنًى مستَقِلًّا؛ فلا تكرَارَ في الآيتَينِ:

وذلكَ لقُوَّةِ الأوجُهِ الَّتي ذَكَرَهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحِهِ، والَّتي منها:

---

(١) تفسير الزمخشري: (٦/ ٤٢٥). (٢) تفسير السمعاني: (٦/ ٢٧٦).
(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٣٣١)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٦٠).
(٤) تفسير الرازي: (٣١/ ٨٠).

أنَّهُ إذا دارَ الكلامُ بينَ التَّأسِيسِ لمعنًى جديدٍ، أوِ التَّأكِيدِ لمعنًى سابقٍ، فحَمْلُهُ على التَّأسِيسِ أولَى.

أنَّ إفادةَ معنًى جديدٍ أولَى من إلغاءِ هذا المعنَى بجَعلِهِ مُؤَكِّدًا لِمَا تَقَرَّرَ في كلامٍ سابقٍ.

فالتَّأكِيدُ خِلافُ الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في وَضعِ الكلامِ إنَّما هو إفهامُ السَّامِعِ ما لَيسَ عِندَهُ، فإنْ تَعذَّرَ حَمْلُهُ على فائدةٍ جديدةٍ حُمِلَ حِينَئِذٍ على التَّأكِيدِ[١]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ثُمَّ خَتَمَ السُّورةَ بالإخبارِ المؤكَّدِ بواوِ القَسَمِ، ولامِ التَّأكِيدِ، والنُّونِ الثَّقِيلَةِ عن سُؤالِ النَّعِيمِ:

فكُلُّ أحدٍ يُسأَلُ عن نَعِيمِهِ الَّذي كانَ فيه في الدُّنيا: هل نَالَهُ من حَلالِهِ ووَجهِهِ أم لا؟

فإذا تَخلَّصَ من هذا السُّؤالِ، سُئِلَ سُؤَالًا آخَرَ: هَل شَكَرَ اللهَ تعالى عليهِ، فاسْتَعَانَ به على طاعتِهِ أم لا؟

فالأوَّلُ: سُؤَالٌ عن سَبَبِ استخراجِهِ.

والثَّاني: عن مَحَلِّ صَرفِهِ.

١ ـ كما في جامعِ التِّرمِذِيِّ، من حديثِ عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**لَا تَزُولُ قَدَمَا ابْنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ: عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ؛ فِيمَ أَبْلَاهُ؟**

(١) قواعد الترجيح: (١/ ٤٧٦).

وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ؟)[1].

٢ ـ وفيه أيضًا: عن أبي بَرزَةَ[2] قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ عِلْمِهِ: فِيمَ عَمِلَ فِيهِ؟ وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَبْلَاهُ؟)** وقالَ: «هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»[3].

٣ ـ وفيهِ أيْضًا: من حديثِ أبي هُريرةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **(إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ ـ يَعني: مِنَ النَّعِيمِ ـ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلَمْ نُصِحَّ جِسْمَكَ؟! وَنَرْوِكَ مِنَ المَاءِ البَارِدِ؟!)**[4].

٤ ـ وفيه أيضًا: من حديثِ الزُّبَيرِ بنِ العَوَّامِ ﷺ[5] قالَ: لَـمَّا

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة، باب: ما جاء في شأن الحساب والقصاص: (ح٢٣٤٠)، (٨/ ٤٤٢)، والطبراني في المعجم الكبير: (ح٩٦٥٣)، (٨/ ٣١٦)، والبيهقي في شعب الإيمان: (ح١٧٣٧)، (٤/ ٣٠٢)، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٩٤٦).

(٢) هو: نضلة بن عبيد، أبو برزة الأسلميّ، صحابي جليل، شهد فتح خيبر، وفتح مكّة، وحُنَينًا، وروي عنه أنَّهُ قال: «قتلت ابن خطل الذي أهدر النبيُّ ﷺ دَمَه»، توفي سنة: (٦٠هـ). الاستيعاب: (٣/ ٥٢٦).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة، باب: ما جاء في شأن الحساب والقصاص: (ح٢٣٤١)، (٨/ ٤٤٣)، والطبراني في المعجم الأوسط: (ح٢٢٨١)، (٥/ ٢٣٦)، والدارمي في سننه: المقدمة، باب: من كره الشهرة والمعرفة: (ح٥٤٦)، (٢/ ٩٠).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر: (ح٣٢٨١)، (١١/ ٢٠٠)، وقال: غريب، والحاكم في المستدرك: كتاب الأشربة، باب: وشاهده حديث عروة بن هشام: (ح٧٣١٠)، (١٧/ ٣٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، والطبراني في المعجم الكبير: (ح٢٢٤)، (١٩/ ١٠٠)، وصححه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٥٣٩)، ورد استغراب الترمذي.

(٥) هو: الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي أبو عبد الله: حواريُّ رسولِ الله ﷺ وابن عمَّتِهِ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو أول رجل سلَّ سَيفَهُ في سبيلِ الله =

نَزَلَتْ: ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ قالَ الزُّبَيرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَيُّ النَّعِيمِ نُسأَلُ عنهُ، وإنَّما هُوَ الأَسوَدانِ: التَّمْرُ والماءُ؟! قالَ: (أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ)، وقالَ: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ»[1].

٥ ـ وعن أبي هُريرةَ نحوُهُ، وقالَ: «إنَّما هو الأَسوَدانِ: العَدُوُّ حاضِرٌ، وسُيُوفُنَا على عَواتِقِنا؟!»، فقالَ: (إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ)[2]:

وقولُهُ ﷺ: (إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ):

إمَّا أن يكونَ المرادُ به: أنَّ النَّعِيمَ سَيَكُونُ ويَحدُثُ لَكُم.

وإمَّا أن يَرجِعَ إلى السُّؤالِ؛ أيْ: إنَّ السُّؤالَ يَقَعُ عن ذلكَ، وإنْ كانَ تَمْرًا وماءً، فإنَّهُ مِنَ النَّعِيمِ.

٦ ـ ويَدُلُّ عليهِ: قَولُهُ ﷺ ـ في الحديثِ الصَّحيحِ، وقد أَكَلُوا مَعَهُ رُطَبًا ولَحْمًا، وشَرِبُوا مِنَ الماءِ البَارِدِ ـ: (هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي تُسْأَلُونَ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ)[3].

فهذا سؤالٌ عن شُكرِهِ والقِيامِ بحَقِّهِ.

= تعالى، ومناقبه كثيرة مشهورة، مات مقتولًا على يد ابن جرمز سنة: (٣٦هـ). الاستيعاب: (١/ ٥٦٠).

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر: (ح٣٢٧٩)، (١١/ ١٩٨)، وقال: «هذا حديث حسن»، ووافقه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٥٣٩)، وابن ماجه في سننه: كتاب الزهد، باب: معيشة أصحاب النبي ﷺ: (ح٤١٤٨)، (١٢/ ١٩١)، وأحمد في مسنده: مسند العشرة المبشرين بالجنة: (ح١٣٣١)، (٣/ ٣٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر: (ح٣٢٨٠)، (١١/ ١٩٩)، وقال: هذا حديث حسن، وأحمد في مسنده: مسند باقي مسند الأنصار: (ح٢٢٥٣٢)، (٤٨/ ١٣٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الزهد: (ح٤٤)، (٨/ ١٣١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأشربة: باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك: (ح٣٧٩٩)، (١٠/ ٣٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: (ح٤٤٢٦)، (١٠/ ١٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (ح٤٠٤)، (١/ ٤٧٣).

٧ ـ وفي التِّرمِذِيِّ من حديثِ أَنسٍ[(١)]، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (يُجَاءُ بِالعَبْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ، كَأَنَّهُ بَذَجٌ، فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ تَعَالَى، فَيَقُولُ اللهُ: أَعْطَيْتُكَ وَخَوَّلْتُكَ، وَأَنْعَمْتُ عَلَيْكَ، فَمَاذَا صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ جَمَعْتُهُ، وَثَمَّرْتُهُ، فَتَرَكْتُهُ أَوْفَرَ مَا كَانَ، فَارْجِعْنِي آتِكَ بِهِ، فَإِذَا عَبْدٌ لَمْ يُقَدِّمْ خَيْرًا، فَيُمْضَى بِهِ إِلَى النَّارِ)[(٢)].

٨ ـ وفيه من حديثِ أبي سَعِيدٍ وأبي هُريرةَ رضي الله عنهما قالا: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: (يُؤْتَى بِالعَبْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ اللهُ: أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ سَمْعًا وَبَصَرًا وَمَالًا، وَوَلَدًا، وَسَخَّرْتُ لَكَ الأَنْعَامَ وَالحَرْثَ، وَتَرَكْتُكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ، أَفَكُنْتَ تَظُنُّ أَنَّكَ مُلَاقٍ يَوْمَكَ هَذَا؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ لَهُ: اليَوْمَ أَنْسَاكَ؛ كَمَا نَسِيتَنِي)[(٣)].

وقال: «هذا حديثٌ صَحِيحٌ».

---

(١) هو: أنس بن مالك بن النَّضْـر الأنصاري الخزرجي، أبو حمزة، خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين عنه، وغزا معه ثمان غزوات، مات بالبصرة سنة: (٩١هـ). الاستيعاب: (١/ ٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة، باب: ما جاء في العرض: (ح٢٣٥١)، (٨/ ٤٥٧)، وعبد الله بن المبارك في مسنده: (ح١٠٠)، (١/ ١٠١). قوله: «بذج»: أي: ولد الضأن، أراد بذلك هوانه وعجزه. **انظر**: تحفة الأحوذي: (٦/ ٢١٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق: الباب: الأول: (ح٥٢٧٠)، (١٤/ ٢١٩)، والترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة، باب: ما جاء في العرض، وقال: «هذا حديث صحيح غريب»: (ح٢٣٥٢)، (٨/ ٤٥٨)، وابن حبان في صحيحه: كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: ذكر الخبر المُدحِض قولَ مَن زعم أن رؤية المؤمنين ربهم في المعاد إنما هي بقلوبهم دون أبصارهم: (ح٧٥٦٨)، (٣٠/ ٤١٥). قوله: «تربع»: معناه: تأخذ المرباع الذي كانت ملوك الجاهلية تأخذه من الغنيمة، وهو رُبعُها، يقال: رَبَعْتُهُم؛ أي: أخذتُ رُبُعَ أموالِهم، ومعناه: «ألم أجعلك رئيسًا مطاعًا»، وقيل: معناه: «تركتك مستريحًا لا تحتاج إلى مشقة وتعب»؛ من قولهم: «اربَعْ على نفسِكَ»؛ أي: ارفق بها. **انظر**: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (٩/ ٣٥٤).

وقد زَعَمَ طائفةٌ مِنَ المُفَسِّرينَ: أنَّ هذا الخِطابَ خاصٌّ بالكُفَّارِ، وأنَّهم همُ المَسؤُولُونَ عنِ النَّعِيمِ.

وذَكَرُوا ذلكَ عنِ الحَسَنِ، ومُقاتلٍ.

واختارَ الواحِدِيُّ ذلكَ، واحتَجَّ:

١ ـ بحديثِ أبي بَكرٍ: لمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ، قالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أرَأيْتَ أكْلَةً أكَلْتُهَا مَعَكَ بِبَيْتِ أبي الهَيثَمِ بنِ التَّيِّهَانِ[1]، من خُبزِ شَعِيرٍ ولَحمٍ، وبُسرٍ قَدْ ذُنِّبَ، وماءٍ عَذبٍ؛ أتَخافُ عَلَينا أن يكونَ هذا مِنَ النَّعِيمِ الَّذي نُسأَلُ عنهُ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **(إنَّمَا ذَلِكَ لِلكُفَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾** [سبأ: ١٧])[2].

٢ ـ قالَ الواحِدِيُّ: والظَّاهرُ يَشهَدُ بهذا القَولِ؛ لأنَّ السُّورةَ كُلَّهَا خِطابٌ للمُشرِكِينَ وتَهدِيدٌ لهم.

٣ ـ والمعنَى أيضًا يَشهَدُ بهذا القَولِ: وهو أنَّ الكُفَّارَ لم يُؤَدُّوا حَقَّ النَّعِيمِ عَلَيهِم، حيثُ أشرَكُوا بِربِّهِم وعَبَدُوا غَيرَهُ، فاسْتَحَقُّوا أن يُسأَلُوا عمَّا أَنعَمَ به عَلَيهِم؛ تَوبِيخًا لهم؛ هل قَامُوا بالوَاجِبِ فيه، أم ضَيَّعُوا حَقَّ النِّعمةِ؟ ثُمَّ يُعَذَّبُونَ على تَركِ الشُّكرِ بتَوحِيدِ المُنعِمِ.

قالَ: وهذا معنَى قَولِ مُقاتلٍ.

وهو قَولُ: الحَسَنِ؛ قالَ: لا يُسأَلُ عنِ النَّعِيمِ إلَّا أهلُ النَّارِ[3].

قُلتُ: لَيسَ في اللَّفظِ ولا في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا في أدِلَّةِ العَقلِ ما يَقتَضِي اختِصاصَ الخِطابِ بالكُفَّارِ.

---

(١) **هو: عبد الله بن مالك التَّيِّهانِ بن عتيك بن عمرو، أبو الهيثم الأنصاري الأوسي**، فيمن شهد بدرًا والعقبة وكان أول من بايع، توفي سنة: (٢٠هـ). الإصابة: (١٠٦٨٣).

(٢) عزاه السيوطي في الدر لابن مردويه: (٨/ ٦١٨)، وذكره السمرقندي في تفسيره: (٣/ ٥٠٧).

(٣) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٥٦).

١ - بل ظاهِرُ اللَّفظِ، وصريحُ السُّنَّةِ والاعتبارُ: يَدُلُّ على عُمومِ الخِطابِ لكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بإلهاءِ التَّكاثُرِ له، فلا وَجهَ لتَخصِيصِ الخِطابِ ببَعضِ المُتَّصِفِينَ بذَلِكَ.

ويَدُلُّ على ذلكَ: قَولُ النَّبيِّ ﷺ - عندَ قراءةِ هذه السُّورةِ -: (**يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِن مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ؟! أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ**)... الحديثَ، وهو في صحيحِ مُسلِمٍ(١).

وقائلُ ذلكَ قد يكونُ مُسلِمًا، وقد يكونُ كَافِرًا.

٢ - ويَدُلُّ عليهِ أيضًا: الأحاديثُ الَّتي تَقَدَّمَتْ، وسُؤالُ الصَّحابةِ النَّبيَّ ﷺ وفَهمُهُمُ العُمُومَ، حتَّى قالُوا له: وأيُّ نَعِيمٍ نُسأَلُ عنه، وإنَّما هُوَ الأَسوَدَانِ؟!

فلَو كانَ الخِطابُ مُختَصًّا بالكُفَّارِ، لَبَيَّنَ لهم ذلكَ، وقالَ: ما لَكُم ولها؟ إنَّما هي للكُفَّارِ، فالصَّحابةُ فَهِمُوا العُمُومَ، والأحاديثُ صَرِيحَةٌ في التَّعمِيمِ، والَّذي أُنزلَ عليهِ القُرآنُ أَقَرَّهُم على فَهمِ العُمُومِ.

٣ - وأمَّا حديثُ أبي بَكرٍ الَّذي احتَجَّ به أربابُ هذا القَولِ، فحديثٌ لا يَصِحُّ.

والحديثُ الصَّحيحُ في تلكَ القِصَّةِ يَشهَدُ ببُطلانِهِ، ونَحنُ نَسُوقُهُ بلَفظِهِ:

ففِي صحيحِ مُسلمٍ عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه قالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق، الباب الأول: (ح٥٢٥٦)، (١٤/ ٢٠٥)، والترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر، وقال: هذا حديث حسن صحيح: (ح٣٢٧٧)، (١١/١٩٦)، والنسائي في سننه: كتاب الوصايا، باب: الكراهية في تأخير الوصية: (ح٣٥٥٥)، (١١/٣٨١).

ذاتَ يَومٍ أو لَيلَةٍ، فإذا هو بِأبِي بَكرٍ وعُمَرَ[(١)]، فقالَ: (**مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟**) قالا: الجُوعُ، يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: (**وَأَنَا - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومَا**)، فقَامَا معهُ، فأتَى رَجُلًا منَ الأنصارِ، فإذا هو لَيسَ في بَيتِهِ فلَمَّا رَأتْهُ امرَأتُهُ قَالَتْ: مَرحَبًا وأهْلًا، فقالَ لها رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**أَينَ فُلانٌ؟**) قالَتْ: ذَهَبَ لِيَسْتَعْذِبَ لَنا منَ الماءِ، إذ جاءَ الأنصاريُّ، فنَظَرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وصاحِبَيْهِ، فقالَ: الحَمدُ للهِ! ما أجِدُ اليَومَ أكرَمَ أضيافًا مِنِّي، قالَ: فانْطَلَقَ فجَاءَهُم بعِذقٍ فيه بُسْرٌ وتَمْرٌ ورُطَبٌ، فقالَ: كُلُوا من هذا، فأخَذَ المُدْيَةَ، فقالَ له رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**إِيَّاكَ وَالحَلُوبَ**)، فذَبَحَ لَهُم، فأكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، ومِن ذَلِكَ العِذْقِ، وشَرِبُوا، فلَمَّا أنْ شَبِعُوا ورَوُوا، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأبي بَكرٍ وعُمَرَ: (**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ**)[(٢)].

فهذا الحديثُ الصَّحيحُ صَرِيحٌ في تَعمِيمِ الخِطابِ، وأنَّهُ غَيرُ مُختَصٍّ بالكُفَّارِ.

٤ - وأيضًا: فالواقِعُ يَشهَدُ بعَدَمِ اختِصاصِهِ، وأنَّ الإلهاءَ بالتَّكاثُرِ واقعٌ منَ المُسلِمِينَ كَثِيرًا، بل أكثَرُهم قد ألهاهُ التَّكاثُرُ.

٥ - وخِطابُ القُرآنِ عامٌّ لِمَنْ بَلَغَهُ، وإنْ كانَ أَوَّلَ مَن دَخَلَ فيهِ

---

(١) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص، أوَّلُ من لُقِّبَ بأمير المؤمنين، بويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر سنة: (١٣هـ)، توفي بالمدينة مقتولًا غِيلَةً وهو في صلاة الصبح سنة: (٢٣هـ). أسد الغابة: (٤/ ١٤٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك: (ح٣٧٩٩)، (١٠/ ٣٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: (ح٤٤٢٦)، (١٠/ ١٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (ح٤٠٤)، (١/ ٤٧٣).

المُعاصِرُونَ لرَسُولِ اللهِ ﷺ، فهو مُتناوِلٌ لمَنْ بَعدَهُم، وهذا مَعلُومٌ بضَرُورَةِ الدِّينِ، وإن نازَعَ فيه مَن لا يُعْتَدُّ بقَولِهِ منَ المتأخِّرِينَ.

فنَحنُ اليومَ ومَن قَبلَنا ومَن بَعدَنا داخِلُونَ تحتَ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ...﴾ [البقرة: ١٨٣] ونظائرِهِ، كما دَخَلَ تَحتَهُ الصَّحابةُ بالضَّرُورَةِ المعلومةِ منَ الدِّينِ.

فقَولُهُ: ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] خِطابٌ لِكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بهذا الوَصفِ، وهُم في الإلهاءِ والتَّكاثُرِ دَرَجاتٌ لا يُحصِيهَا إلَّا اللهُ.

٦ ـ فإنْ قِيلَ: فالمُؤمِنُونَ لم يُلهِهِمُ التَّكاثُرُ، ولهذا لم يَدخُلُوا في الوَعِيدِ المَذكُورِ لِمَنْ ألهاهُ.

قِيلَ: هذا هو الَّذي أوجَبَ لأربابِ هذا القَولِ تَخصِيصَهُ بالكُفَّارِ؛ لأنَّهُ لم يُمكِنْهُمْ حَملُهُ على العُمُومِ، ورَأَوْا أنَّ الكُفَّارَ أَحَقُّ بالوَعِيدِ، فخَصُّوهُم به.

وجوابُ هذا: أنَّ الخِطابَ للإنسانِ من حيثُ هو إنسانٌ، على طريقةِ القُرآنِ في تناوُلِ الذَّمِّ له من حيثُ هو إنسانٌ؛ كقَولِهِ: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: ٦]، ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ...﴾ [الحج: ٦٦] ونظائرُهُ كثيرةٌ.

فالإنسانُ ـ من حيثُ هو ـ عارٍ عن كُلِّ خَيرٍ مِنَ العِلمِ النَّافِعِ، والعَمَلِ الصَّالِحِ، وإنَّما اللهُ سُبحانَهُ هو الَّذي يُكَمِّلُهُ بذلكَ، ويُعطِيهِ إيَّاهُ، ولَيسَ له ذلكَ من نَفسِهِ؛ بل لَيسَ له من نَفسِهِ إلا الجَهلُ المُضادُّ للعِلمِ، والظُّلمُ المُضادُّ للعَدلِ.

وكلُّ عِلمٍ وعَدْلٍ وخَيرٍ فيه، فَمِن رَبِّهِ، لا مِن نَفسِهِ.

فإلهاءُ التَّكاثُرِ طَبِيعَتُهُ وسَجِيَّتُهُ، الَّتي هي له من نفسِهِ، ولا خُروجَ له

عن ذلكَ إلَّا بتَزكِيَةِ اللهِ له، وجَعلِهِ مُرِيدًا للآخِرَةِ، مُؤثِرًا لها على التَّكاثُرِ بالدُّنيَا، فإنْ أَعطاهُ ذلكَ، وإلَّا فهو مُلْتَهٍ بالتَّكاثُرِ في الدُّنيا ولا بُدَّ.

٧ ـ أمَّا احتِجاجُهُم بالوَعِيدِ على اختِصاصِ الخِطابِ بالكُفَّارِ، فيُقالُ:

الوَعِيدُ المَذكُورُ مُشتَرَكٌ، وهو العِلمُ عِندَ مُعايَنَةِ الآخرةِ، فهذا أمرٌ يَحصُلُ لِكُلِّ أحدٍ، لم يَكُنْ حَاصِلًا له في الدُّنيَا.

ولَيسَ في قَولِهِ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤] ما يَقتَضِي دُخُولَ النَّارِ، فَضْلًا عنِ التَّخلِيدِ فيها.

وكذلكَ «رُؤيَةُ الجَحِيم» لا يَستَلزِمُ دُخُولَها لِكُلِّ مَن رَآها؛ فإنَّ أهلَ المَوقِفِ يَرَوْنَها، ويُشاهِدُونَها عِيانًا.

وقد أقسَمَ الرَّبُّ ـ تبارَكَ وتعالى ـ أنَّهُ لا بُدَّ أن يَرَاهَا الخَلقُ كُلُّهُم مُؤمِنُهُم وكَافِرُهُم، وبَرُّهُم وفَاجِرُهُم؛ ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

فلَيسَ في جملةِ هذه السُّورةِ ما يَنفِي عُمُومَ خِطابِهَا.

٨ ـ وأمَّا ما ذَكَرُوهُ عنِ الحَسَنِ: «لا يُسأَلُ عَنِ النَّعِيمِ إلَّا أهلُ النَّارِ»:

فبَاطِلٌ قَطعًا، إمَّا عليهِ وإمَّا مِنهُ، والأحاديثُ الصَّحيحةُ الصَّريحَةُ تَرُدُّهُ، وباللهِ التَّوفِيقُ.

٩ ـ ولا يَخفَى أنَّ مِثلَ هذه السُّورَةِ مع عِظَمِ شَأنِهَا وشِدَّةِ تَخوِيفِها، وما تَضمَّنَتْهُ من تَحذِيرِ الإنسانِ عنِ التَّكاثُرِ المُلهِي، وانطباقِ معناها على أكثَرِ الخَلقِ، يَأبَى اختِصاصَها من أوَّلِها إلى آخِرِها بالكُفَّارِ، ولا يَلِيقُ ذلكَ بها.

ويَكفِي في ذلكَ تأمُّلُ الأحاديثِ المَرفُوعَةِ فِيهَا، واللهُ أعلَمُ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في مسألةِ: لِمَنِ الخِطابُ في قولِهِ: ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ مُرَجِّحًا أنَّهُ خِطابٌ عامٌّ مُوَجَّهٌ للمُؤمِنِ والكافِرِ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ الخِطابَ مُوَجَّهٌ للكُفَّارِ خاصَّةً:

حيثُ يُسألُونَ يومَ القيامةِ عن تَركِهِم شُكرَ مَن أنعَمَ عَلَيهِم بما هم فيه مِنَ النَّعِيمِ، وذلكَ بتَركِهِم عِبادَةَ اللهِ والإيمانَ به، مع أنَّهُ المُنعِمُ المُتَفَضِّلُ حقيقةً عَلَيهِم، وإقبالِهِم على عبادةِ غَيرِهِ وطاعتِهِ، مع أنَّهُ لا يَملِكُ لَهُم ضَرًّا ولا نَفْعًا[2].

وهذا السُّؤالُ عنِ النَّعِيمِ المُوَجَّهُ إلى المُشرِكِينَ هو غَيرُ السُّؤالِ الَّذي يُسْأَلُهُ كلُّ مُنعَمٍ عليهِ فيما صَرَفَ فيه النِّعمَةَ؛ فإنَّ النِّعمَةَ لَمَّا لم تكن خاصَّةً بالمُشرِكِينَ - خِلافًا للتَّكاثُرِ - كانَ السُّؤالُ عَنها حَقِيقًا بكُلِّ مُنعَمٍ عليهِ وإنِ اختَلَفَتْ أحوالُ الجزاءِ المُتَرَتِّبِ على هذا السُّؤالِ[3].

- وهذا قَولُ مُقاتِلٍ، والحَسَنِ[4].
- ورَجَّحَهُ الواحِدِيُّ، وابنُ عاشورٍ.

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - أنَّ جميعَ آياتِ هذه السُّورةِ جاءَ مُخاطَبًا بها الكافرونَ؛ فوَجَبَ أن تكونَ هذه الآيةُ على نَسَقِ الخِطاباتِ السَّابقةِ مُخاطَبًا بها الكافِرُونَ

---

(١) عدة الصابرين: (١٥٧).
(٢) تفسير البغوي: (٨/ ٥١٩).
(٣) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٢٢).
(٤) تفسير البغوي: (٨/ ٥١٩).

دُونَ المؤمنِينَ(١).

٢ ـ سِياقُ الآياتِ؛ فقَولُهُ تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] الخِطابُ فيه صَرِيحٌ للكافِرِينَ؛ لأنَّ الجَحِيمَ مَصِيرُ الكافرِينَ لا المؤمنِينَ.

وقَولُهُ: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧] ـ: مُرادٌ به الدُّخُولُ في نارِ الجَحِيمِ، وهذا جزاءُ الكافرِينَ لا المؤمنِينَ.

فكذَلِكَ السُّؤالُ عنِ النَّعِيمِ يكونُ مُوَجَّهًا للكافرِينَ، وإنْ كانَ بعدَ رُؤيَةِ الجَحِيمِ والدُّخولِ فيها، كما يُسألُونَ كذلكَ عن أشياءَ أُخَرَ على ما يُؤذِنُ به قَولُهُ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨]، وقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢].

فالسُّؤالُ بعدَ الدُّخولِ يكونُ أشَدَّ إيلامًا وأدعَى للاعترافِ بالتَّقصِيرِ(٢).

٣ ـ أنَّ كَونَ الخِطابِ للكافرِينَ هو الَّذي يَظهَرُ من معانِي السُّورَةِ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ فيها لَيسَ من خُلُقِ المُسلِمِينَ يومَئِذٍ ولا يَلِيقُ بهم.

فقدِ اشتَمَلَتِ السُّورَةُ على التَّوبِيخِ على اللَّهوِ عنِ النَّظَرِ في دلائلِ القُرآنِ ودَعوَةِ الإسلامِ؛ بإيثارِ المالِ والتَّكاثُرِ به، والتَّفاخُرِ بالأسلافِ، وعَدَمِ الإقلاعِ عن ذلكَ إلى أن يَصِيرُوا في القُبُورِ.

وحَثِّهِم على التَّدبُّرِ فيما يُنجِيهِم منَ الجَحِيمِ.

والتَّأكِيدِ على أنَّهم مَبعُوثُونَ ومَسؤُولُونَ عن إهمالِ شُكرِ المُنعِمِ العَظِيمِ.

٤ ـ غِلظَةُ الوَعِيدِ الوارِدِ في السُّورَةِ؛ حيثُ قالَ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤]، وقالَ: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴿٦﴾

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٥٦)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٢٢).

(٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٢٥).

﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦ ـ ٧]؛ فهذا الوَعِيدُ المُغَلَّظُ إنَّما يَلِيقُ بحالِ الكافرِينَ لا المؤمنِينَ(١).

٥ ـ أنَّ ظاهِرَ الآيةِ يَدُلُّ على ذلكَ؛ لأنَّ الكُفَّارَ ألهاهُمُ التَّكاثُرُ بالدُّنيا، والتَّفاخُرُ بلَذَّاتِهَا عن طاعةِ اللهِ، والاشتغالِ بذِكرِ اللهِ تعالى، فيَسألُهُم عنها يومَ القيامةِ، حتَّى يَظهَرَ لهم أنَّ الَّذي ظَنُّوهُ لِسَعادَتِهِم كانَ من أعظَمِ الأسبابِ لشَقاوَتِهِم(٢).

٦ ـ دَلالَةُ حديثِ أبي بَكرٍ ﷺ أنَّهُ لمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ، قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: أرَأيْتَ أكْلَةً أكَلْتُهَا مَعَكَ بِبَيْتِ أبي الهَيثَم بنِ التَّيِّهَانِ، من خُبزِ شَعِيرٍ ولَحم، وبُسرٍ، وماءٍ عَذبٍ؛ أتَخافُ عَلَينَا أن يكونَ هذا مِنَ النَّعِيمِ الَّذي نُسألُ عنهُ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: (**إنَّمَا ذَلِكَ لِلكُفَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾** [سبأ: ١٧])(٣).

٧ ـ وأمَّا ما وَرَدَ في حديثِ مُسلِمٍ، عن أبي هُريرةَ قالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يَومٍ، فإذا هو بأبِي بَكرٍ وعُمَرَ، فقَامَا معهُ، فأتَى رَجُلًا مِنَ الأنصارِ، فإذا هو لَيسَ في بَيتِهِ، إذ جاءَ الأنصاريُّ فنَظَرَ إلى رَسُولِ الله ﷺ وصاحِبَيهِ، ثمَّ قالَ: الحَمدُ للهِ! مَا أحَدٌ اليومَ أكرَمَ أضيَافًا مِنِّي، فانْطَلَقَ فجاءَهُم بعِذقٍ فِيهِ بُسْرٌ وَتَمْرٌ وَرُطَبٌ، وأخَذَ المُديَةَ فَذَبَحَ لَهُمْ، فَأكَلُوا مِنَ الشَّاةِ ومِن ذَلِكَ العِذقِ وَشَرِبُوا، قالَ رَسُولُ اللهِ: (**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ القِيَامَةِ**)... الحديثَ(٤).

---

(١) تفسير ابن عاشور: (٣٠/٥١٨). (٢) تفسير الرازي: (٣١/ ٨٠).

(٣) عزاه السيوطي في الدر لابن مردويه: (٨/٦١٨)، وذكره السمرقندي في تفسيره: (٣/ ٥٠٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك: (ح٣٧٩٩)، (١٠/٣٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: (ح٤٤٢٦)، (١٠/ ١٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (ح٤٠٤)، (١/ ٤٧٣).

فهذا السُّؤالُ عنِ النَّعِيمِ الثَّابتُ بالسُّنَّةِ هو غَيرُ الَّذي جاءَ في هذه الآيةِ[١].

فالمُرادُ بالسُّؤالِ في الآيةِ: سُؤَالُ تَوبِيخٍ وتَقرِيعٍ ومُحاسَبَةٍ، والمُرادُ بالسُّؤالِ في الأحاديثِ: سُؤَالُ تَعْدَادِ النِّعَمِ، والإعلامِ بالامتِنانِ بها، وإظهارِ الكَرامَةِ بإسباغِهَا[٢].

القَولُ الثَّاني: أنَّ الخِطابَ مُوَجَّهٌ للمُؤمِنِينَ والكافِرِينَ عامَّةً:

- وهذا قَولُ قَتادةَ[٣].

- ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّم، وابنُ الجَوزِيِّ، والرَّازِيُّ، والقُرطُبِيُّ، وأبو نَصرٍ القُشَيرِيُّ، والشَّوكانِيُّ[٤].

- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ، لقُوَّةِ الأوجُهِ الَّتي ذَكَرَهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في تَرجِيحِهِ، والَّتي منها:

١ - أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ.

٢ - أنَّ الآيَةَ جاءَتْ بلَفظِ العُمُومِ، ولا وَجهَ لتَخصِيصِ النَّعِيمِ بفَردٍ منَ الأفرادِ، أو نَوعٍ منَ الأنواعِ[٥].

ومُجَرَّدُ السُّؤالِ لا يَستَلْزِمُ تَعذِيبَ المَسؤُولِ عنِ النِّعمَةِ الَّتي يُسأَلُ عَنهَا؛ فقد يَسأَلُ اللهُ المُؤمِنَ عنِ النِّعَمِ الَّتي أنعَمَ بها عليهِ فِيمَ صَرَفَهَا؟ وبِمَ عَمِلَ فِيهَا؟ لِيَعْرِفَ ذَلِكَ المُؤمِنُ تَقصِيرَهُ وعَدَمَ قِيامِهِ بما وَجَبَ مِنَ الشُّكرِ لِرَبِّهِ[٦].

---

(١) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٢٢).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم: (١٣/ ٢٢٧). (٣) تفسير البغوي: (٨/ ٥١٩).

(٤) انظر: عدة الصابرين: (١٥٧)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٢٣)، وتفسير الرازي: (٣١/ ٨١)، وتفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٦)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤٩٢).

(٥) قواعد الترجيح: (١/ ٢٩٣، ٥٢٨). (٦) تفسير الشوكاني: (٥/ ٤٩٢).

فكُلُّ ما يُنعِمُ به اللهُ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ يَجِبُ أن يكونَ مَصْـرُوفًا إلى طاعتِهِ سُبحانَهُ لا إلى معصيتِهِ ﷻ فيكُونُ السُّؤالُ وَاقِعًا عنِ الكُلِّ ولِلكُلِّ"(١).

ويُؤَكِّدُ صِحَّةَ هذا القَولِ:

قَولُ الرَّسُولِ ﷺ: **(لَا تَزُولُ قَدَمَا العَبْدِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ عُمُرِهِ؛ فِيمَ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ؛ فِيمَ أَبْلَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ؛ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ بِهِ)**(٢).

وقَولُ الرَّسُولِ ﷺ: **(أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنِ النَّعِيمِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: أَلَمْ نُصَحِّحْ جِسْمَكَ؟! أَلَمْ نَرْوِكَ مِنَ المَاءِ البَارِدِ؟!)**(٣):

فدَلَّتْ هذه الأحاديثُ على أنَّ جميعَ النَّاسِ يُسأَلُونَ عمَّا كانُوا فيه مِن نَعِيمٍ وهو ما دَلَّ عليهِ ظاهِرُ العُموم في الآيةِ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ فالكافِرُ يُسأَلُ تَوبِيخًا، ثُمَّ يُعَذَّبُ لِتَرْكِهِ الشُّكْرَ، والمُؤمِنُ يُسأَلُ عن ذلكَ؛ إظهَارًا للمِنَّةِ عليهِ، وإذا كانَ قد قامَ بشُكرِهِ، فلا عَتْبَ عَلَيهِ(٤)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٢٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (ح٢٠)، (٨/ ١٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (ح١٦٥٣٣)، (١٤/ ٤٦٠)، والدارمي في سننه: المقدمة، باب: من كره الشهرة والمعرفة: (ح٥٤٨)، (٢/ ٩١).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة ألهاكم التكاثر: (ح٣٢٨١)، (١١/ ٢٠٠)، والحاكم في المستدرك: كتاب الأشربة، باب: وشاهده حديث عروة بن هشام: (ح٧٣١٠)، (١٧/ ٣٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، والطبراني في المعجم الكبير: (ح٢٢٤)، (١٩/ ١٠٠).

(٤) تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٥٨).

سُورَةُ العَصْرِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«إقسامُهُ ﷻ بـ: ﴿العصر﴾ على حالِ الإنسانِ في الآخِرَةِ.

هذه السُّورةُ على غايةِ اختِصَارِهَا، لها شأنٌ عظيمٌ، حتَّى قالَ الشَّافِعِيُّ ﵀: «لَو فَكَّرَ النَّاسُ كُلُّهُمْ فِيهَا، لَكَفَتْهُمْ»[(١)].

﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ المُقسَمُ به:

قِيلَ: هو أوَّلُ الوَقتِ الَّذي يَلِي المَغرِبَ منَ النَّهارِ.

وقِيلَ: هو آخِرُ ساعةٍ من ساعاتِهِ.

وقِيلَ: المُرادُ صلاةُ العَصرِ.

وأكثَرُ المُفَسِّرينَ على أنَّهُ الدَّهرُ.

وهذا هو الرَّاجِحُ.

وتَسمِيَةُ الدَّهرِ عَصرًا أمرٌ معروفٌ في لُغَتِهِم؛ قالَ:

وَلَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ ... إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَا مَا تَيَمَّمَا[(٢)]

ويومٌ ولَيلةٌ بَدَلٌ منَ «العَصرانِ».

فأقسَمَ سُبحانَهُ بالعَصرِ لِمَكانِ العِبرةِ والآيةِ فيهِ.

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

(٢) القائل هو: حميد بن ثور. انظر: ديوانه: (٨)، ولسان العرب: مادة: (عصر): (٤/ ٥٧٥)، والصحاح: مادة: (عصر): (١/ ٤٧٣).

فإنَّ مُرُورَ اللَّيلِ والنَّهارِ على تقديرِ قُدرةِ العزيزِ العليم، مُنتَظِمٌ لمصالِحِ العالَمِ على أكمَلِ تَرتِيبٍ ونظام، وتعاقُبَهُما واعتدالَهُما تارَةً، وأَخْذَ أحدِهِما من صاحبِهِ تارَةً، واختلافَهُما في الضَّوءِ والظَّلامِ، والحَرِّ والبَردِ، وانتشارَ الحيوانِ وسُكُونَهُ، وانقسامَ العَصرِ إلى القُرُونِ والسِّنِينَ والأَشهُرِ والأيَّامِ والسَّاعاتِ وما دُونَها: آيةٌ من آياتِ الرَّبِّ تعالى، وبُرهانٌ من بَراهِينِ قُدرتِهِ وحِكمَتِهِ.

فأقسَمَ بِـ: ﴿العصر﴾ الَّذي هو زَمانُ أفعالِ الإنسانِ ومَحَلُّها على عاقبةِ تلكَ الأفعالِ وجزائِها.

ونَبَّهَ بالمَبدَأِ وهو خَلقُ الزَّمانِ والفاعِلِينَ وأفعالِهِم على المَعادِ.

وأنَّ قُدرَتَهُ كما لم تَقصُرْ عنِ المَبدَأِ؛ لم تَقصُرْ عنِ المَعادِ.

وأنَّ حِكمَتَهُ الَّتي اقتضَتْ خَلْقَ الزَّمانِ وخَلْقَ الفاعلِينَ وأفعالِهِم، وجَعْلَها قِسمَينِ خَيرًا وشَرًّا، تَأبَى أن يُسوَّى بَينَهُم، وألَّا يُجازَى المُحسِنُ بإحسانِهِ والمُسِيءُ بإساءَتِهِ، وأن يَجعَلَ النَّوعَينِ رابحَينِ أو خاسِرَينِ.

بلِ الإنسانُ من حيثُ هو إنسانٌ خاسِرٌ، إلَّا مَن رَحِمَهُ اللهُ، فهَداهُ ووَفَّقَهُ للإيمانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ في نَفسِهِ، وأَمْرِ غَيرِهِ بِهِ.

وهذا نَظِيرُ رَدِّهِ الإنسانَ إلى ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٥] واستِثْناءِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: ٦] من هؤلاءِ المَردُودِينَ»[١].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾:

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (٥٣).

مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الدَّهرُ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: ﴿العصر﴾ هو عَصرُ الرَّسُولِ ﷺ.

وخُصَّ بالذِّكرِ لفَضلِهِ بتَجدِيدِ النُّبُوَّةِ فيه.

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: الماوَرْدِيُّ[(١)].

القَولُ الثَّاني: ﴿العصر﴾ هو: وَقتُ العَشِيِّ الَّذي يَبدَأُ بِزَوَالِ الشَّمسِ ويَنتَهِي بغُرُوبِ الشَّمسِ[(٢)].

وممَّا وَرَدَ في تَسمِيَةِ هذا الوَقتِ بالعَصرِ قَولُ الشَّاعِرِ:

تَرَوَّحْ بِنَا يَا عَمْرُو قَدْ قَصُرَ العَصْرُ ... وَفِي الرَّوْحَةِ الأُولَى الغَنِيمَةُ والأَجْرُ[(٣)]

وخُصَّ هذا الوَقتُ بالقَسَمِ في السُّورةِ؛ لأنَّهُ آخِرُ ساعةٍ من ساعاتِ النَّهارِ، ولأنَّ فيه خَواتِيمَ الأعمالِ.

- وهذا قَولُ أُبيِّ بنِ كَعبٍ، والحَسَنِ، وقَتادةَ[(٤)].

القَولُ الثَّالِثُ: ﴿العصر﴾ هو صلاةُ العَصرِ.

وأقسَمَ بصَلاةِ العَصرِ؛ لأنَّها أفضَلُ الصَّلواتِ: قالَ ﷺ: **(مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ العَصْرِ، فَكَأَنَّما وُتِرَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِه)**[(٥)].

ولأنَّ التَّكلِيفَ في أدائِها أشَقُّ لِتهافُتِ النَّاسِ في تِجارَاتِهِم

---

(١) تفسير الماوردي: (٦/ ٣٠٣). (٢) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٨).

(٣) لم أقف على قائله. انظر: لسان العرب: مادة: (عصر): (٤/ ٥٧٥)، والمحكم والمحيط: مادة: (عصر): (١/ ١٥٢).

(٤) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٣٣٣)، وتفسير ابن عطية: (١٦/ ٣٦١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر: (ح٩٩٢)، (٣/ ٣٢٤)، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب: في وقت صلاة العصر: (ح٣٥١)، (١/ ٥٠٠)، والترمذي في سننه: كتاب الصلاة، باب: ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر: (ح١٦٠)، (١/ ٢٩٢)، وقال: حديث حسن صحيح.

ومَكاسِبِهِم آخِرَ النَّهارِ واشتِغَالِهِم بمعايِشِهِم[١].

- وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُقاتِلٍ[٢].

القَـولُ الرَّابعُ: ﴿العصر﴾ هو عَصـرُ الإنسانِ؛ أيْ: عُمُرُهُ ومُدَّةُ حَياتِهِ الَّذي هو مَحَلُّ الكَسبِ والخُسرانِ.

ومِن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ - إشعارُ السِّياقِ به، وأنَّهُ يَخُصُّ العَبدَ في نفسِهِ مَوعِظَةً وانتِفَاعًا.

٢ - أنَّهُ يَرجِعُ لهذا المعنَى ما يَكتَنِفُ هذه السُّورةَ من سُوَرِ التَّكاثُرِ قَبلَها، والهُمَزَةِ بَعدَها، إذِ الأُولَى تَذُمُّ هذا التَّلهِّي والتَّكاثُرَ بالمالِ والوَلَدِ، حتَّى زيارةِ المقابِرِ بالمَوتِ، ومَحَلُّ ذلكَ هو حياةُ الإنسانِ.

وسورةُ الهُمَزَةِ في نَفسِ المعنَى تَقرِيبًا؛ في ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢ - ٣]؛ فجَمْعُ المالِ وتَعدَادُهُ في حياةِ الإنسانِ، وحياتُهُ مَحدُودَةٌ، ولَيسَ مُخَلَّدًا في الدُّنيَا، كما أنَّ الإيمانَ وعَمَلَ الصَّالحاتِ مُرتَبِطٌ بحياةِ الإنسانِ.

وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: عَطِيَّة محمَّد سالم[٣].

القَولُ الخامِسُ: ﴿العصر﴾ هو الدَّهرُ الَّذي يَشمَلُ عُمُومَ وَقتِ اللَّيلِ والنَّهارِ[٤]:

وممَّا وَرَدَ في تَسمِيَةِ الدَّهرِ بالعَصرِ: قَولُ الشَّاعِرِ حُمَيدِ بنِ ثَورٍ:

وَلَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ ... إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَا مَا تَيَمَّمَا[٥]

---

(١) تفسير الزمخشري: (٦/ ٤٢٧).

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: (٣/ ٥٠٨)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٣٣٣).

(٣) تفسير الشنقيطي: (٦/ ١٣٧).

(٤) تفسير القرطبي: (١٩/ ١٧٨).

(٥) انظر: ديوانه: (٨)، ولسان العرب: مادة: (عصر): (٤/ ٥٧٥).

فإبدالُهُ «اليَومَ واللَّيلَةَ» مِنَ: «العَصرَانِ» يَدُلُّ على أنَّهما «العَصرَانِ»[(١)].

وخُصَّ الدَّهرُ بالقَسَمِ؛ لأنَّ فيه عِبرَةً للنَّاظِرِ بحُدوثِ أصنافِ العجائبِ والَّتي مِنهَا: مُرُورُ اللَّيلِ والنَّهارِ على تقديرٍ لا يَنخَرِمُ[(٢)]؛ كما قالَ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]:

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعليِّ بنِ أبي طَالبٍ، وزَيدِ بنِ أَسْلَمَ، وابنِ كَيْسَانَ، والفَرَّاءِ، وابنِ قُتَيْبَةَ[(٣)].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، والشَّوكانيُّ[(٤)].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ لم يُخَصِّصْ ممَّا شَمِلَهُ هذا الاسمُ: ﴿العصر﴾ معنًى دُونَ معنًى؛ فوَجَبَ أن يكونَ كُلُّ ما لَزِمَهُ هذا الاسمُ أن يكونَ دَاخِلًا فيهِ[(٥)].

٢ ـ أنَّ في هذا القَولِ شُمُولًا لجميعِ الأقوالِ المُتَقَدِّمَةِ[(٦)].

٣ ـ أنَّهُ قَولُ جُمهُورِ المُفَسِّرِينَ؛ فَيُقَدَّمُ على ما خَالَفَهُ[(٧)]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٤٤٠). (٢) تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٢٤).
(٣) انظر: تفسير السمرقندي: (٣/ ٥٠٨)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٣٣٣)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٨٩)، وتفسير غريب القرآن: (٥٣٨).
(٤) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (٥٣)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٦١٢)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٤٩٥).
(٥) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦١٢). (٦) تفسير الشنقيطي: (٦/ ١٣٧).
(٧) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧٥، ٢٩٣).

سُورَةُ الماعُونِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤ ـ ٥]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«ولَيسَ السَّهوُ عنها تَركَهَا، وإلَّا لم يَكُونُوا مُصَلِّينَ؛ وإنَّما هو السَّهوُ عن واجِبِها: إمَّا عنِ الوَقتِ؛ كما قالَ ابنُ مَسعودٍ وغَيرُهُ.

وإمَّا عنِ الحُضُورِ والخُشُوعِ.

والصَّوابُ: أنَّهُ يَعُمُّ النَّوعَينِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ أثبَتَ لهمُ الصَّلاةَ، ووَصَفَهُم بالسَّهوِ عنها، فهو السَّهوُ عن وَقتِهَا الوَاجِبِ أو عن إخلاصِها وحُضُورِها الواجِبِ.

ولِذَلِكَ وَصَفَهُم بالرِّياءِ، ولو كانَ السَّهوُ سَهوَ تَركٍ، لَمَا كانَ هُناكَ رِياءٌ»[(١)].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: التَّهاوُنُ بوَقتِهَا وطريقةِ أدائِها.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المرادُ هو: أنَّهم يُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عن وَقتِهَا الأوَّلِ؛

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٥٢٧).

فلا يُصَلُّونَها إلَّا في آخِرِ وَقتِهَا أو بَعدَ خُروجِ وَقتِهَا بالكُلِّيَّةِ[١].

ـ وهذا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وسعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ، ومُصعَبِ بنِ سَعدٍ، ومَسرُوقٍ، ومُقاتلٍ، وأبي الضُّحى، ومُسلِمِ بنِ صبيحٍ، والنَّخعِيِّ[٢].

ودليلُ هذا القَولِ: حديثُ سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ ﷺ أنَّهُ قالَ: سَألْتُ النَّبيَّ ﷺ عنِ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، فقالَ: **(هُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا)**[٣]؛ فوَجَبَ الأَخذُ بتَفسِيرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

ـ وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ الأَصَحَّ في هذا الحديثِ أَنَّهُ مَوقُوفٌ على سَعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ، ولَيسَ مَرفُوعًا إلى الرَّسُولِ ﷺ؛ لأنَّ في سَنَدِ المَرفُوعِ عِكْرِمَةَ بنَ إبراهيمَ، وهو ضَعِيفٌ جِدًّا.

قالَ بذلكَ الهَيثَمِيُّ، والبَيهَقِيُّ، والحاكمُ، وابنُ كَثِيرٍ[٤].

القَولُ الثَّاني: المرادُ هو أَنَّهُم يَتَهَاوَنُونَ في أدائِها بأركانِها وشُرُوطِها على الوَجهِ المَأمُورِ به.

ـ وهذا القَولُ ذَكَرَهُ: ابنُ كَثِيرٍ[٥].

ـ وقدِ اعتُرِضَ على هذا القَولِ: بأنَّ اللهَ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قالَ: ﴿عَن

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

(٢) **انظر:** تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٦٠)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/ ١٠٠٠).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (٢/ ٢١٤)، والطبراني في المعجم الأوسط: (ح٢٣٦٧)، (٥/ ٣٢٢)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده: مسند سعد بن أبي وقاص: (ح٧٩٠)، (٢/ ٢٩٧).

(٤) **انظر:** مجمع الزوائد: (٧/ ١٤٣)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٢/ ٢١٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

(٥) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

صَلَاتِهِمْ﴾؛ أيْ: عن أدائِها، ولم يَقُلْ «فِي صَلاتِهِم»، فيكونُ المُرادُ: في أدائِها.

وذلكَ لأنَّ السَّهوَ في الصَّلاةِ لا يَسلَمُ منه أحدٌ حتَّى إنَّهُ وَقَعَ منَ الرَّسُولِ ﷺ، ولذا شُرِعَ سُجودُ السَّهوِ تَصحِيحًا لِذَلِكَ[1].

القَولُ الثَّالِثُ: المرادُ هو: أنَّهُم يَتَهاوَنُونَ بالصَّلاةِ، ويَتَغافَلُونَ عنها، ولا يَتَعَهَّدُونَ أوقاتَ الصَّلاةِ ولا شرائطَها، فلا يُبالُونَ أَصَلَّوْا أم لم يُصَلُّوا.

ـ وهذا قَولُ مُجاهِدٍ، وقَتادةَ، وابنِ زَيدٍ، وأبي العالِيةِ[2].

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والطَّبَرِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ كَثِيرٍ[3].

ـ فهو قَولٌ بالعُمومِ لجميعِ ما قِيلَ في المُرادِ بالآيةِ، فاللَّفظُ يَشمَلُ ذلكَ كُلَّهُ، ولِكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بشَيءٍ من ذلكَ قِسطٌ من هذه الآيةِ، ومَنِ اتَّصَفَ بجَمِيعِ ذلكَ، فقد تَمَّ له نَصِيبُهُ منها، وكَمُلَ له النِّفاقُ العَمَلِيُّ[4].

القَولُ الرَّابعُ: المرادُ هو أنَّهُم عن صلاتِهِم مُعرِضُونَ تارِكُونَ، ساهُونَ عنِ اعتِقادِ وُجوبِها.

ـ وهذا قَولُ ابنِ عبَّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وابنِ زَيدٍ، والحَسَنِ، والقُرَظِيِّ، ومُقاتِلٍ، والكَلبِيِّ، وقَتادةَ، وعطاءٍ، والفَرَّاءِ، والزَّجَّاجِ[5].

---

(١) تفسير الشنقيطي: (٦/ ١٥٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٦٢)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٣٥٢).

(٣) انظر: مدارج السالكين: (١/ ٥٢٧)، وتفسير الطبري: (٢٤/ ٦٦٢)، ومجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٣٤)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

(٤) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٩٢).

(٥) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٦١)، وتفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٩٩)، وتفسير السمعاني: (٦/ ٢٨٨)، وتفسير البغوي: (٨/ ٥٥٢)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٩٥)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٦٧).

ـ ورَجَّحَهُ الواحِدِيُّ، والقاسِمِيُّ، وابنُ عاشورٍ، والشِّنقِيطِيُّ[١].

ـ فالآيةُ جاءَتْ في بيانِ حالِ المنافِقِينَ الَّذينَ لا يَعتَقِدُونَ وُجوبَ الصَّلاةِ، وإنَّما كانُوا يُراؤُونَ المُسلِمِينَ بصَلاتِهِم، فإذا حَضَرُوا مع المسلمِينَ، صَلَّوْا، وإذا غابُوا عنِ المسلمِينَ، لم يُصَلُّوا[٢].

فوَصفُهُ ـ جَلَّ وَعَلا ـ لَهُم بقَولِهِ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ إنَّما هو وَصفٌ للهَيئاتِ الَّتي كانُوا يَفعَلُونَها بالظَّاهِرِ.

ثُمَّ قالَ ـ في وَصفِهِم ـ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾؛ فكانَ هذا وَصْفًا لحَقِيقَةِ أمرِهِم، وبيانَ أنَّهم لا يُوقِعُونَ هذه الصَّلاةَ الَّتي يَفعَلُونَها بالظَّاهِرِ كما يُوقِعُها المُسلِمُ الحَقُّ مِنِ اعتقادِ وُجوبِها والتَّقرُّبِ بها إلى اللهِ تعالى[٣].

وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي:

١ ـ أنَّ مَوقِعَ «الفَاءِ» في قولِهِ: ﴿فَوَيۡلٞ﴾ صريحٌ في اتِّصالِ ما بَعدَها بما قَبلَها منَ الكلامِ على معنَى التَّفريعِ والتَّرتِيبِ والتَّسبُّبِ.

فيَجِبُ على القَولِ بأنَّ السُّورةَ مَكِّيَّةٌ جميعُها أن يكونَ المُرادُ بِـ: «المُصَلِّينَ» عَينَ المُرادِ بِـ: «الَّذِي يُكَذِّبُ بالدِّينِ، ويَدُعُّ اليَتِيمَ، ولا يَحُضُّ على طَعامِ المِسكِينِ».

فَقَولُهُ: ﴿لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ إظهارٌ في مَقامِ الإضمارِ كأنَّهُ قِيلَ: فَوَيْلٌ له على سَهوِهِ عنِ الصَّلاةِ، وعلى الرِّياءِ، وعلى مَنعِ المَاعُونِ.

فوَصْفُهُم بِـ: «المُصَلِّينَ» إذَنْ تَهكُّمٌ، والمُرادُ عَدَمُهُ؛ أي: الَّذِينَ لا يُصَلُّونَ؛ أيْ: لَيْسُوا بمُسلِمِينَ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ

---

(١) انظر: تفسير البسيط للواحدي: (٢/ ٩٩٩)، وتفسير القاسمي: (٧/ ٣٩٦)، وتفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٦٦)، وتفسير الشنقيطي: (٦/ ٣٨٦).

(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٦٦١).

(٣) تفسير أبي حيان: (١٠/ ٥٥٣).

﴿٤٣ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣ - ٤٤]، وقَرِينَةُ التَّهكُّمِ وَصْفُهُم بِـ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾.

٢ - أَنَّهُ عَدَّى: ﴿سَاهُونَ﴾ بحَرفِ: ﴿عَن﴾؛ لإفادةِ أَنَّهُم تَجاوَزُوا إقامةَ صلاتِهِم وتَرَكُوها، فلا عَلاقَةَ لهذه الآيةِ بأحكامِ السَّهوِ في الصَّلاةِ[1].

٣ - أَنَّهُ قالَ - في وَصفِ ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ -: قال: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٦] وهذا وَصفٌ لحالِ المنافقِينَ[2].

٤ - أَنَّهُ لو قالَ اللهُ: «في صلاتهم ساهون»، لَكانَ هذا الوَعِيدُ في حَقِّ المؤمنِينَ، لكِنَّهُ قالَ: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ والسَّاهِي عنِ الصَّلاةِ هو الَّذي لا يَتَذَكَّرُها ويَكُونُ فَارِغًا عنها، وهمُ المنافقونَ.

واعتُرِضَ على هذا الاستدلالِ: بأنَّ السَّهوَ عنِ الصَّلاةِ لا يجوزُ أن يكونَ مُفَسَّرًا بتَركِ الصَّلاةِ؛ لأَنَّهُ تعالى أثبَتَ لهمُ الصَّلاةَ؛ بقَولِهِ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾:

وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ: بأنَّ اللهَ تعالى حَكَمَ عَلَيهِم بكَونِهِم: «مُصَلِّينَ» نَظَرًا إلى الصُّورةِ، وبأَنَّهُم نَسُوا الصَّلاةَ بالكُلِّيَّةِ نَظَرًا إلى المعنَى؛ كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

٥ - أنَّ نِسيَانَ الصَّلاةِ هو أن يَبقَى نَاسِيًا لِذِكرِ اللهِ في جميعِ أجزاءِ الصَّلاةِ، وهذا لا يَصدُرُ إلَّا عنِ المنافِقِ الَّذي يَعتَقِدُ أَنَّهُ لا فائدةَ في الصَّلاةِ، أمَّا المُسلِمُ الَّذي يَعتَقِدُ فيها فائدةً عَيْنِيَّةً فإنَّهُ يَمتَنِعُ أَلَّا يَتَذَكَّرَ أمرَ الدِّينِ والثَّوابِ والعقابِ في شيءٍ من أجزاءِ الصَّلاةِ، بل قد يَحصُلُ له السَّهوُ في الصَّلاةِ بمعنَى أَنَّهُ يَصِيرُ سَاهِيًا في بعضِ أجزاءِ الصَّلاةِ؛ فثَبَتَ

(١) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٥٦٦).
(٢) تفسير القرطبي: (١٩/ ٢٠٩).

أنَّ السَّهوَ في الصَّلاةِ من أفعالِ المؤمِنِ، والسَّهوَ عنِ الصَّلاةِ من أفعالِ الكافِرِ[١]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الرازي: (٣١/ ١١٤).

سُورَةُ الفَلَقِ

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]:

■ قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:

«الشَّـرُّ الثَّاني: ﴿شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ فهذا خاصٌّ بعدَ عامٍّ.

وقد قالَ أكثرُ المُفَسِّرينَ: إنَّهُ اللَّيلُ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «اللَّيلُ إذا أقبلَ بظُلمَتِهِ منَ المَشـرِقِ، ودَخَلَ في كُلِّ شَيءٍ وأظلَمَ»[١].

والغَسَقُ: الظُّلمَةُ؛ يُقالُ: غَسَقَ اللَّيلُ، وأغسَقَ: إذا أظلَمَ؛ ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

وكذلكَ قالَ الحَسَنُ ومُجاهدٌ: «الغاسِقُ إذا وَقَبَ: اللَّيلُ إذا أقبلَ ودَخَلَ».

والوُقُوبُ: الدُّخولُ، وهو دُخولُ اللَّيلِ بغُروبِ الشَّمسِ[٢].

وقالَ مُقاتلٌ: «يَعنِي: ظُلمَةَ اللَّيلِ إذا دَخَلَ سَوادُهُ في ضَوءِ النَّهارِ»[٣].

وفي تَسمِيَةِ اللَّيلِ غاسِقًا قَولٌ آخَرُ: أنَّهُ منَ البَرْدِ، واللَّيلُ أبرَدُ منَ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٧٤٦)، وعزاه السيوطي في الدر لابن المنذر: (١٥/ ٨٠٠).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٧٤٦)، وعبد الرزاق في تفسيره: (٢/ ٤٠٨).

(٣) تفسير مقاتل: (٣/ ٥٣٧).

النَّهارِ، والغَسَقُ: البَرْدُ، وعليهِ حَمَلَ ابنُ عبَّاسٍ قولَهُ تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧].

وقولُهُ: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [النبأ: ٢٤ - ٢٥]. قالَ: «هو الزَّمهَريرُ يُحرِقُهُمْ بِبَرْدِهِ كما تُحرِقُهُمُ النَّارُ بِحَرِّهَا»(١).

وكذلِكَ قالَ مُجاهدٌ ومُقاتلٌ: «هو الَّذِي انتَهَى بَردُهُ»(٢).

- ولا تَنافِيَ بينَ القَولَينِ؛ فإنَّ اللَّيلَ بارِدٌ مُظلِمٌ، فمَن ذَكَرَ بَردَهُ فَقَط أو ظُلمَتَهُ فقط، اقتَصَرَ على أَحَدِ وَصفَيْهِ.

- والظُّلْمَةُ في الآيةِ أنسَبُ لِمَكانِ الاستعاذةِ؛ فإنَّ الشَّرَّ الَّذِي يُناسِبُ الظُّلمةَ أولَى بالاستعاذةِ منَ البردِ الَّذي في اللَّيلِ، ولهذا استعاذَ ﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] الَّذي هو: الصُّبحُ والنُّورُ، مِن شَرِّ الغاسِقِ؛ الَّذي هو الظُّلمَةُ.

فنَاسَبَ الوَصفُ المُستعاذُ به المَعنَى المَطلُوبَ بالاستعاذةِ.

كما سَنَزِيدُهُ تَقرِيرًا عن قريبٍ إنْ شاءَ اللهُ.

فإنْ قِيلَ: فما تقولُونَ فيما رَواهُ التِّرمِذِيُّ، من حديثِ ابنِ أبي ذِئبٍ(٣)، عنِ الحارثِ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ(٤)، عن أبي سَلَمَةَ(٥)، عن عائشةَ،

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/ ٣٠)، والبيهقي في البعث والنشور: (٥٦٧).

(٢) لم أقف على مَن أخرجه.

(٣) **هو: محمد بن عبد الرحمٰن بن المُغيرة بن الحارث بن أبي ذِئب هشام بن شُعبة، أبو الحارث القُرَشي العامري المَدَني**، الفقيه، سمع: عِكْرِمة، والحارث بن عبد الرحمٰن القُرَشي، حدَّث عنه: ابن المبارك، ويحيى القَطَّان، وثقه الإمام أحمد، مات بالكوفة سنة: (١٥٩هـ). سير أعلام النبلاء: (٥/ ٨٢).

(٤) **هو: الحارث بن عبد الرحمٰن القرشي العامري، أبو عبد الرحمٰن المدني**: روى عن: جبير بن أبي سليمان، وأبي سلَمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، روى عنه: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذِئب، ولا يُعلم له راوٍ غيره، وثقه أبو حاتم، روى له الأربعة، توفي سنة: (١٢٩هـ). تهذيب الكمال: (٣/ ٢٢٤).

(٥) **هو: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عوف القرشي الزهري، أبو سلَمة المدني**، روىٰ عن: =

قالَتْ: أخَذَ النَّبيُّ ﷺ بِيَدِي، فنَظَرَ إلى القَمَرِ، فقالَ: (**يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**)، قالَ التِّرمِذِيُّ: «هذا حَسَنٌ صَحِيحٌ»[1].

وهذا أولَى من كُلِّ تَفسِيرٍ؛ فيَتَعَيَّنُ المَصِيرُ إليهِ.

قِيلَ: هذا التَّفسِيرُ حَقٌّ، ولا يُناقِضُ التَّفسِيرَ الأوَّلَ، بل يُوافِقُهُ، ويَشهَدُ لِصِحَّتِهِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، فالقَمَرُ هو آيةُ اللَّيلِ، وسُلطانُهُ فيه، فهو أيضًا غاسِقٌ إذا وَقَبَ، كما أنَّ اللَّيلَ غاسِقٌ إذا وَقَبَ.

والنَّبيُّ ﷺ أخبَرَ عنِ القَمَرِ بأنَّهُ غاسِقٌ إذا وَقَبَ، وهذا خَبَرُ صِدقٍ، وهو أصدَقُ الخَبَرِ، ولم يَنفِ عنِ اللَّيلِ اسمَ الغاسِقِ إذا وَقَبَ.

وتَخصِيصُ النَّبيِّ ﷺ له بالذِّكرِ لا يَنفِي شُمُولَ الاسمِ لِغَيرِهِ.

ونَظِيرُ هذا: قَولُهُ في المَسجِدِ الَّذي أُسِّسَ على التَّقوَى ـ وقد سُئِلَ عنهُ ـ فقالَ: (**هُوَ مَسْجِدِي هَذَا**)[2].

= أسامة بن زيد، وعائشة أم المؤمنين. وروى عنه: إسماعيل بن أمية، والحارث بن عبد الرحمٰن القرشي، كان ثقة، فقيهًا، كثير الحديث، روى له الجماعة، توفي بالمدينة سنة: (٩٤هـ). تهذيب الكمال: (٢١/ ١٦٣).

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة المعوذتين: (ح٣٢٨٨)، (١١/ ٢١٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد في مسنده: مسند باقي مسند الأنصار: (ح٢٣١٨٧)، (٤٩/ ٣٤٣)، والحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الفلق: (ح٣٩٤٨)، (٩/ ٢٣١)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة التوبة: (ح٣٠٢٤)، (١٠/ ٣٦٥)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، والنسائي في سننه: كتاب المساجد، باب: ذكر المسجد الذي أسس على التقوى: (ح٦٩٠)، (٣/ ١٠٢)، وأحمد في مسنده: مسند: باقي مسند المكثرين: (ح١٠٦٢٤)، (٢٢/ ١٦٩).

ومعلومٌ أنَّ هذا لا يَنفِي كَونَ مسجِدِ قُباءٍ مُؤَسَّسًا على التَّقوَى مِثلَ ذاكَ.

ونَظِيرُهُ أيضًا: قولُهُ في عليٍّ وفاطمةَ(١) والحَسَنِ(٢) والحُسَينِ(٣) - رَضِيَ اللهُ عنهُم أجمَعِينَ -: **(اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي)**(٤)؛ فإنَّ هذا لا يَنفِي دُخولَ غَيرِهِم من أهلِ بَيتِهِ في لَفظِ أهلِ البَيتِ، ولكنَّ هؤلاءِ أَحَقُّ مَن دَخَلَ في لَفظِ أهلِ بَيتِهِ.

ونَظِيرُ هذا: قَولُهُ: **(لَيْسَ المِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي تَرُدُّهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنِ المِسْكِينُ الَّذي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ؛ فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْه)**(٥) وهذا لا يَنفِي اسمَ المَسكَنَةِ عنِ الطَّوَّافِ،

---

(١) هي: فَاطِمَةُ بنتُ رسول الله ﷺ، سيدة نساء العالمين، ما عدا مريم بنت عمران، أمها خديجة بنت خُوَيلد، زوجت من علي بن أبي طالب بعد أحد، وانقطع نسل رسول الله ﷺ إلا منها، وهي أوّل من غُطّي نَعشُها في الإسلام، توفيت في رمضان سنة: (١١هـ). أسد الغابة: (٥/ ٣٦٣).

(٢) هو: الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد، سبط رسول الله وريحانته من الدنيا، وأحد سيِّدَيْ شباب أهل الجنة، روى عن: جده رسول الله، وأبيه علي، وأخيه الحسين، وعنه: ابنه الحسن، وعائشة أم المؤمنين. وكانت وفاته سنة: (٤٩هـ). تهذيب التهذيب: (١/ ٥٢٩).

(٣) هو: الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، سبطُ رَسُول الله وريحانته من الدنيا، وأحد سيدَيْ شبابِ أهلِ الجنة، روى عن: جده رسول الله، وأبيه علي، وعنه: أخوه الحسن بن عليّ، وعامر الشَّعْبيُّ، وقتل في يوم عاشوراء سنة: (٦١هـ). الجرح والتعديل: (٣/ ٥٥)، وتهذيب التهذيب: (٢/ ٣٤٥).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في فضل فاطمة بنت محمد ﷺ: (ح٣٨٠٦)، (١٢/ ٣٧٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد في مسنده: مسند باقي مسند الأنصار: (ح٢٥٣٠٠)، (٥٣/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الأحزاب: (ح٣٥١٧)، (٨/ ٢٢٠)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]: (ح١٣٨٥)، (٥/ ٣٣٠)، ومسلم في صحيحه: =

بل يَنفِي اختِصاصَ الاسمِ به، وتناوُلُ المِسكِينِ لغَيرِ السَّائلِ أولَى من تَناوُلِهِ له.

ونَظِيرُ هذا: قولُهُ: (**لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، وَلَكِنِ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ**)(١)؛ فإنَّهُ لا يَقتَضِي نَفْيَ الاسم عنِ الَّذِي يَصرَعُ الرِّجالَ، ولكنْ يَقتَضِي أنَّ ثُبُوتَهُ للَّذِي يَملِكُ نَفسَهُ عندَ الغَضَبِ أولَى.

ونَظِيرُهُ: الغَسَقُ، والوُقُوبُ... وأمثالُ ذلكَ.

فكذلكَ قَولُهُ ـ في القَمَرِ ـ: (**هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**): لا يَنفِي أن يكونَ اللَّيلُ غَاسِقًا، بل كِلاهُمَا غاسِقٌ.

فإنْ قِيلَ: فما تقولُونَ في القَولِ الَّذي ذَهَبَ إلَيهِ بعضُهُم؛ أنَّ المُرادَ بـه: القَمَرُ إذا خَسَفَ واسْوَدَّ، وقَولُهُ: ﴿وَقَبَ﴾؛ أيْ: دَخَلَ في الخُسُوفِ، أو غابَ خَاسِفًا؟

قِيلَ: هذا القَولُ ضعيفٌ، ولا نَعلَمُ به سَلَفًا.

والنَّبيُّ ﷺ لمَّا أشارَ إلى القَمَرِ، وقالَ: (**هَذَا الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**): لم يَكُنْ خَاسِفًا إذ ذاكَ، وإنَّما كانَ مُستَنِيرًا.

ولو كانَ خَاسِفًا لَذَكَرَتْهُ عائشةُ، وإنَّما قالت: نَظَرَ إلى القَمَرِ، وقالَ: (**هَذَا هُوَ الغَاسِقُ**).

ولو كانَ خاسِفًا لم يَصِحَّ أن يُحذَفَ ذلكَ الوَصفُ منه، فإنَّ ما أُطلِقَ عليه اسمُ «الغاسق»؛ باعتبارِ صِفَةٍ، لا يجوزُ أن يُطلَقَ عليه بدُونِهَا؛ لِمَا فيهِ منَ التَّلبِيسِ.

= كتاب الزكاة، باب: المسكين الذي لا يجد غنى: (ح١٧٢٢)، (٥/٢٤٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب: الحذر من الغضب: (ح٥٦٤٩)، (١٩/٧٢)، ومسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب، باب: فضل من يملك نفسه عند الغضب: (ح٤٧٢٣)، (١٣/١٩).

وأيضًا: فإنَّ اللُّغَةَ لا تُساعِدُ على هذا؛ فلا نَعلَمُ أحَدًا قالَ: «الغاسِقُ»: القَمَرُ في حالِ خُسُوفِهِ.

وأيضًا: فإنَّ «الوُقُوبَ» لا يقولُ أحدٌ من أهلِ اللُّغَةِ: إنَّهُ الخُسُوفُ، وإنَّما هو الدُّخُولُ؛ من قَولِهِم: «وَقَبَتِ العَينُ»: إذا غارَتْ، «ورَكِيَّةٌ وَقْبَاءُ»: غارَ ماؤُهَا؛ فدَخَلَ في أعماقِ التُّرابِ؛ ومنه: «الوَقْبُ»؛ للثُّقبِ الَّذي يُدخَلُ فيه المِحوَرُ.

وتقولُ العَرَبُ: وَقَبَ يَقِبُ وُقُوبًا، إذ دَخَلَ.

فإنْ قِيلَ: فما تقولُونَ في القَولِ الَّذي ذَهَبَ إلَيهِ بعضُهُم؛ إنَّ «الغاسِقَ» هو: الثُّرَيَّا إذا سَقَطَتْ، فإنَّ الأسقامَ تَكثُرُ عِندَ سُقُوطِها وغُروبِها، وتَرتَفِعُ عِندَ طُلُوعِهَا؟

قيلَ: إنْ أرادَ صاحبُ هذا القَولِ اختِصاصَ «الغاسِقِ» بالنَّجمِ إذا غَرَبَ، فباطلٌ.

وإنْ أرادَ: أنَّ اسمَ «الغاسِقِ» يَتَنَاوَلُ ذلكَ بوَجهٍ ما، فهذا يَحتَمِلُ أن يَدُلَّ اللَّفظُ عليهِ بفَحواهُ ومَقصُودِهِ وتَنبِيهِهِ، وأمَّا أن يَختَصَّ اللَّفظُ به، فباطِلٌ»[1].

○ **الدِّراسَةُ**:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ مختارًا أنَّ المُرادَ به: اللَّيلُ إذا أظلَمَ... **وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ**:

القَولُ الأوَّلُ: الغاسِقُ هو: القَمَرُ إذا دَخَلَ في الظَّلامِ[2].

وخُصَّ بالاستعاذةِ؛ لأنَّ اللُّصوصَ يَتَحَيَّنُونَ غُرُوبَ القَمَرِ للقِيامِ

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٤).
(٢) تفسير الطبري: (٢٤/ ٧٤٩).

بأعمالِ الشَّرِّ والإفسادِ في الأرضِ[١].

- وهذا القَولُ ذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ.

ودَلِيلُ هذا القَولِ: ما ثَبَتَ عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَظَرَ إلى القَمَرِ، فقالَ: (**يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ**):

فهذا نَصٌّ صحيحٌ صَرِيحٌ في أنَّ المُرادَ بِالغاسِقِ: القَمَرُ.

القَولُ الثَّانـي: الغاسق هو: القَمَرُ إذا انْكَسَفَ واسْوَدَّ[٢].

- وهذا القَولُ: ذَكَرَهُ ابنُ قُتَيْبَةَ[٣].

ورُدَّ هذا القَولُ: بأنَّ ما قالَهُ رسولُ اللهِ ﷺ لا يُعارَضُ بقولِ غَيرِهِ، فهو لا يقولُ إلَّا الحَقَّ، وهو لم يَأمُرْ عائشةَ رضي الله عنها بالاستعاذةِ مِنَ القَمَرِ عندَ كُسُوفِهِ؛ بل مع ظُهُورِهِ[٤].

القَولُ الثَّالِثُ: الغاسِقُ هو: نَجمُ الثُّرَيَّا إذا سَقَطَ.

وخُصَّ بالاستعاذةِ؛ لأنَّ الأسقامَ والطَّواعِينَ تَكثُرُ عِندَ وُقوعِهَا، وتَرتَفِعُ عِندَ طُلوعِهَا:

- وهذا قَولُ أبي هُريرةَ، وابنِ زَيدٍ.

ودليـلُ هذا القَولِ: أَنَّهُ رُوِيَ عن أبي هُريرةَ مَرفُوعًا: (**الغَاسِقُ: النَّجْمُ**)[٥].

كما أنَّ العَرَبَ كانَتْ تَقُولُ: «الغَاسِقُ: سُقُوطُ الثُّرَيَّا»[٦].

---

(١) تفسير السمعاني: (٦/٣٠٦).
(٢) تفسير السمرقندي: (٣/٥٢٦).
(٣) تفسير غريب القرآن: (٥٤٣).
(٤) مجموع الفتاوى: (١٧/٥٠٦).
(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: (٢٤/٧٤٨)، وأبو الشيخ في العظمة، باب: ذكر النجوم: (ح٦٧٤)، (٢/١٩٦)، وعزاه السيوطي في الدر لابن مردويه: (٦/٧١٨).
(٦) تفسير الطبري: (٢٤/٧٤٨).

القَولُ الرَّابعُ: الغاسق هو: اللَّيلُ إذا أبرَدَ.

فلَفظُ «الغاسِقِ» يُطلَقُ ويُرادُ به: «البارِدُ» وخُصَّ اللَّيلُ بهذا اللَّفظِ؛ لأنَّهُ أبرَدُ منَ النَّهارِ[1]:

وهذا قَولُ الزَّجَّاجِ[2].

القَولُ الخامِسُ: الغاسِقُ هو: اللَّيلُ إذا أظلَمَ.

ومنَ الآياتِ الَّتي أفادَتْ هذا المعنَى:

قَولُهُ - تعالى ذِكرُهُ -: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ووَجهُ تَخصِيصِ اللَّيلِ إذا أظلَمَ بالذِّكرِ والتَّعوُّذِ: أنَّ الشَّرَّ فيه أكثَرُ؛ ففِي اللَّيلِ تَخرُجُ السِّباعُ من آجامِهَا، والهَوامُّ من مكامِنِهَا، ويَنشَطُ أهلُ الشَّرِّ فيهِ على العَبَثِ والفَسادِ، كما أنَّ التَّحرُّزَ مِنَ الشُّرُورِ فيه أصعَبُ لظُلمَتِهِ، ولِذَا قالُوا: «اللَّيْلُ أخفَى لِلوَيْلِ»[3].

- وهذا قَولُ جمهورِ المُفسِّرينَ؛ ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، والضَّحَّاكُ، ومُقاتلٌ، والسُّدِّيُّ، والقُرَظِيُّ، وقَتادةُ، والحَسَنُ، وعِكْرِمَةُ، ومُجاهدٌ[4].

- واختارَهُ: ابنُ القَيِّمِ، والفَرَّاءُ، والزَّجَّاجُ، والشَّوكانيُّ[5].

- وهذا هو القَولُ المُختارُ؛ وذلكَ لِمَا يَلِي: أنَّهُ قَولُ جمهورِ المُفسِّرينَ وأهلِ اللُّغَةِ، وباقِي الأقوالِ تابِعَةٌ له، ولا تُنافِيهِ:

١ - فالقَولُ بأنَّهُ «اللَّيلُ إذا أبرَدَ» لا يُنافِيهِ، إلَّا أنَّ الاستعاذَةَ من

---

(١) تفسير البغوي: (٨/ ٥٩٥). (٢) تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٤).

(٣) انظر: تفسير الماوردي: (٦/ ٣٧٥)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٥٢٨).

(٤) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/ ٧٤٦)، وتفسير الماوردي: (٦/ ٣٧٥)، وتفسير ابن جزي: (٢/ ٦٢٨).

(٥) انظر: بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٠١)، ومعاني القرآن للزجاج: (٥/ ٣٧٩)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٥٢٨).

شَرِّهِ إذا أظلَمَ أولَى من الاستعاذةِ من شَرِّهِ إذا أبرَدَ؛ لكونِ الشَّرِّ الحاصِلِ بالظَّلامِ أعظَمَ منَ الشَّرِّ الحاصلِ بالبَرْدِ.

٢ ـ والقَولُ بأنَّهُ «النَّجمُ إذا أظلَمَ» لا يُنافِيهِ إلَّا أنَّهُ أولَى منه؛ لأنَّهُ تابعٌ له؛ فالنُّجومُ لا تُضِيءُ إلَّا باللَّيلِ المُظلِمِ.

٣ ـ والقَولُ بأنَّهُ «القَمَرُ إذا أظلَمَ» لا يُنافِيهِ، إلَّا أنَّهُ أولَى منه؛ لأنَّهُ تابعٌ له؛ فهو آيةُ اللَّيلِ ولا يُوجَدُ له سُلطانٌ إلَّا فيه، فالقَمَرُ في ظُهورِهِ واختفائِهِ مُرتَبِطٌ باللَّيلِ، فهو بَعضُ ما يكونُ باللَّيلِ[1].

فالأمرُ بالاستعاذةِ في قولِهِ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ أمرٌ بالاستعاذةِ منَ اللَّيلِ، ومِن آيةِ اللَّيلِ؛ الَّذي هو القَمَرُ، ومن دليلِ اللَّيلِ وعلامتِهِ؛ الَّذي هو النَّجمُ، والدَّليلُ مُستَلزِمٌ للمَدلُولِ، فإذا كانَ شَرُّ القَمَرِ أوِ النَّجمِ مَوجُودًا، فَشَرُّ اللَّيلِ مَوجُودٌ.

وتَخصِيصُ الرَّسُولِ ﷺ للقَمَرِ بالذِّكرِ لا يَنفِي شُمُولَ هذا الوَصفِ ﴿غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ لغَيرِهِ، ويكونُ هذا كقَولِهِ ﷺ ـ عندَما سُئِلَ عنِ المسجِدِ المُؤَسَّسِ على التَّقوَى؛ المذكورِ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، فقال ـ: (هُوَ مَسْجِدِي هَذَا) مع أنَّ الآيةَ تَتَناوَلُ مَسجدَ قُباءٍ قَطعًا.

وكقولِهِ ﷺ عن أهلِ الكِساءِ عليٍّ وفاطمةَ والحَسَنِ والحُسَينِ ﷺ: (اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهلُ بَيتِي) مع أنَّ اللَّفظَ يَتَناوَلُ نِساءَهُ أيضًا[2]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (٤/ ٦١٤)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٥٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٠٥).

❁ قَولُ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«فإن قِيلَ: فالسِّحرُ يكونُ منَ الذُّكُورِ والإناثِ، فلِمَ خَصَّ الاستعاذةَ منَ الإناثِ دُونَ الذُّكُورِ؟

قِيلَ في جوابِهِ: إنَّ هذا خَرَجَ على السَّبَبِ الواقِعِ، وهو أنَّ بناتِ لَبِيدِ بنِ الأَعصَمِ سَحَرْنَ النَّبيَّ ﷺ، هذا جوابُ أبي عُبَيْدَةَ[١]، وغيرِهِ:

وليسَ هذا بسَدِيدٍ؛ فإنَّ الَّذي سَحَرَ النَّبيَّ ﷺ هو لَبِيدُ بنُ الأعصَمِ[٢]، لا بناتُهُ؛ كما جاءَ في الصَّحِيحِ.

والجوابُ المُحَقَّقُ: أنَّ: ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ هنا: هيَ الأرواحُ والأنفُسُ النَّفَّاثاتُ لا النِّساءُ النَّفَّاثاتُ؛ لأنَّ تأثيرَ السِّحرِ إنَّما هو من جِهَةِ الأنفُسِ الخَبِيثَةِ والأرواحِ الشِّرِّيرَةِ، وسُلطانُهُ إنَّما يَظهَرُ منها.

فلِهَذا ذُكِرَتِ النَّفَّاثاتُ هنا بلَفظِ التَّأنِيثِ، دُونَ التَّذكِيرِ، واللهُ أعلَمُ.

ففي الصَّحِيحِ: عن هشامِ[٣] بنِ عُروَةَ، عن أبيه[٤]، عن عائشةَ، أنَّ

---

(١) مجاز القرآن: (٢/ ٣١٧).

(٢) هو: لبيد بن الأعصم كان حليفًا في بني زريق، وكان ساحرًا، قد علمت اليهود أنه من أسحَرِهِم، وإليه يَرجِعُ القول بنفي الصفات التي قال بها الجعد بن درهم، وأخذها عنه جهم بن صفوان، الذي ينسب إليه المذهب العقدي الجهمي المنحرف. الطبقات الكبرى: (٢/ ١٩٧)، وطبقات الشافعية: (٩/ ٧٣).

(٣) هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر المدني، روى عن: بكر بن وائل، وأبيه عُروة بن الزبير، وروى عنه: عُمر بن حبيب، والفضل بن موسى، وثقه أبو حاتم. روى له الجماعة، توفي سنة: (١٤٧هـ). تهذيب الكمال: (٢/ ٦٧).

(٤) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشيّ الأسديّ، التابعيّ الجليل عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة. حدَّثَ عن أبيه، وعن أُمِّهِ أسماءَ بنتِ أبي بكر، وعن خالته أم المؤمنين عائشة، وحَدَّثَ عنه بَنُوهُ، توفي سنة: (٩٣هـ)، وفيات الأعيان: (٣/ ٢٥٥)، وسير أعلام النبلاء: (٤/ ٤٢١).

النَّبيَّ ﷺ طُبَّ، حتَّى إنَّهُ لَيُخَيَّلُ إليهِ أنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وما صَنَعَهُ، وأنَّهُ دَعَا رَبَّهُ، ثُمَّ قَالَ: (أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟) فقالت عائشةُ: وما ذاكَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: (جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ الآخَرُ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي مَاذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعِ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي ذِرْوَانَ؛ بِئْرٍ فِي بَنِي زُرَيْقٍ)، قالت عائشةُ رضي الله عنها: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إلى عائشةَ، فقالَ: واللهِ لَكَأَنَّ ماءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، ولَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ.

قالت: فقُلتُ له: يا رَسُولَ اللهِ، هَلَّا أخرَجْتَهُ؟!

قالَ: (أمَّا أنا، فقد شَفَانِي اللهُ، وكَرِهْتُ أن أُثِيرَ على النَّاسِ شَرًّا)، فأَمَرَ بها، فَدُفِنَتْ[1].

قالَ البُخاريُّ: «وقالَ اللَّيثُ[2]، وابنُ عُيَينَةَ[3] عن هِشامٍ: في مُشطٍ ومُشَاقَةٍ»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب، باب: السحر: (ح٥٣٢١)، (١٨/ ٥٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب السلام، باب: السحر: (ح٤٠٥٩)، (١١/ ١٧٧).

(٢) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن، عالم الديار المصرية، سمع من عطاء، وابن أبي مُليكة، والزهري، وخلق كثير، وروى عنه خلق كثير، منهم ابن عجلان شيخه، وابن لهيعة، وهشيم، وابن المبارك، مات سنة: (١٧٥هـ). سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٣٦)، وتهذيب التهذيب: (٨/ ٤١٢).

(٣) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران، الإمام المجتهد الحافظ، محدث الحرم، من مصنفاته: «جوابات القرآن»، توفي سنة: (١٩٨هـ). طبقات المفسرين: (١/ ١٩٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده: (ح٣٠٢٨)، (١١/ ٤٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (ح٥١٨٧)، (١٣/ ١٤٨). قوله: والجف: غشاء الطلع، قوله: في مشط ومشاطة: ويروى: مشاقة، فبالطاء: ما يمشط من الشعر ويخرج في المشط منه، وبالقاف مثله، وقيل: ما يمشط =

ويُقالُ: إنَّ المُشاطَةَ: ما يَخرُجُ منَ الشَّعْرِ إذا مُشِطَ، والمُشَاقَةُ: من مُشَاقَةِ الكَتَّانِ.

قُلتُ: هكذا في هذه الرِّوايةِ: أنَّهُ لم يُخرِجْهُ؛ اكتِفَاءً بمُعافاةِ اللهِ له وشِفائِهِ إيَّاهُ»[1].

○ الدِّراسَةُ:

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّم الأقوالَ في المُرادِ بقَولِهِ تعالى: ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾، مُرَجِّحًا أنَّ المُرادَ به: الأَنفُسُ الخَبِيثَةُ والأرواحُ الشِّرِّيرَةُ.

وإلَيكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:

القَولُ الأوَّلُ: المُرادُ بِـ: ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ هو: النِّساءُ السَّواحِرُ.

ـ وهذا قَولُ أبي عُبَيدَةَ، وابنِ قُتَيْبَةَ[2].

ومن أدِلَّةِ هذا القَولِ:

١ ـ أنَّ الَّذي سَحَرَ الرَّسُولَ ﷺ هُنَّ بَناتُ لَبِيدِ بنِ الأعصَمِ اليَهُودِيِّ[3].

ـ وقد رُدَّ هذا الاستدلالُ: بأنَّ الَّذي سَحَرَ الرَّسُولَ ﷺ هو لَبِيدُ بنُ الأعصَمِ اليَهُودِيُّ؛ كما دَلَّ على ذلكَ الحديثُ الصَّحِيحُ[4].

٢ ـ أنَّ الغالِبَ عندَ العَرَبِ أن يَتَعَاطَى السِّحرَ النِّسَاءُ؛ لأنَّ نِساءَهُم لا شُغلَ لَهُنَّ بعدَ تَهيِئَةِ لَوازِمِ الطَّعامِ والماءِ والنَّظافةِ، فلِذَلِكَ يَكثُرُ انْكِبَابُهُنَّ على مِثلِ هاتِهِ السَّفاسِفِ؛ منَ السِّحرِ والتَّكَهُّنِ... ونحوِ ذَلِكَ[5].

= من الكتان. انظر: فتح الباري لابن حجر: (١/ ١٨٣).

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٨).

(٢) انظر: مجاز القرآن: (٢/ ٣١٧)، وتفسير غريب القرآن: (٥٤٣).

(٣) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٥٩٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٧٥).

(٤) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٨٢).

(٥) تفسير ابن عاشور: (٣٠/ ٦٢٨).

كما أنَّهُ لأجْلِ كَثرَةِ حُبِّهِنَّ في قُلوبِ الرِّجالِ يَتَصَرَّفْنَ في الرِّجالِ يُحوِّلْنَهُمْ من رَأْيٍ إلى رَأْيٍ، ومن عَزِيمَةٍ إلى عَزِيمَةٍ، فأَمَرَ اللهُ رَسُولَهُ بالتَّعَوُّذِ من شَرِّهِنَّ؛ كقَولِهِ: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤]. فلِذَلِكَ عَظَّمَ اللهُ كَيدَهُنَّ؛ فقالَ: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٨][١].

القَولُ الثَّاني: المرادُ بِـ: ﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾: النُّفُوسُ الخَبِيثَةُ والأرواحُ الشِّرِّيرَةُ مِنَ السَّواحِرِ والسَّحَرَةِ[٢]:

- وهذا قَولُ ابنِ زَيدٍ، والحَسَنِ[٣].
- ورَجَّحَهُ «ابنُ القَيِّمِ»، والآلُوسِيُّ.
- وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ: لأنَّهُ قَولٌ بالعُمُومِ فيَشمَلُ السَّواحِرَ مِنَ النِّساءِ والسَّحَرَةَ مِنَ الرِّجالِ، ولم يَثْبُتْ دَلِيلٌ لتَخصِيصِهِ بالنِّساءِ السَّواحِرِ فيُحتَجَّ به[٤]، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الرازي: (٣١/ ١٩٥).
(٢) تفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٨٢).
(٣) تفسير الطبري: (٢٤/ ٧٥٠).
(٤) انظر: بدائع الفوائد: (٢/ ٤٤٨)، وتفسير الآلوسي: (٢٩/ ٢٨٢)، وقواعد الترجيح: (١/ ٥٢٨، ٥٤٥).

سُورَةُ النَّاسِ

❁ قَـولُ اللهِ ـ جَـلَّ وَعَـلَا ـ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١ ـ ٦]:

■ **قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ:**

«وقولُهُ تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾.

اختَلَفَ المُفَسِّرونَ في هذا الجارِّ والمجرورِ: بِمَ يَتَعَلَّقُ؟

فقالَ الفَرَّاءُ وجماعةٌ: هو بيانٌ للنَّاسِ المُوسوَسِ في صُدورِهِم[(١)].

والمعنَى: يُوَسوِسُ في صُدورِ النَّاسِ الَّذينَ هم منَ الجِنِّ والإنسِ؛ أي: المُوَسْوَسُ في صُدورِهِم قِسمانِ: إنسٌ وجِنٌّ، فالوَسْوَاسُ يُوَسْوِسُ للجِنِّيِّ، كما يُوَسْوِسُ للإنسِيِّ.

وعلى هذا القَولِ: فيكونُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ نُصِبَ على الحالِ؛ لأنَّهُ مجرورٌ بعدَ معرفةٍ، على قولِ البَصريِّينَ.

وعلى قَولِ الكُوفيِّينَ: نُصِبَ بالخُرُوجِ منَ المعرفةِ.

هذه عبارَتُهم، ومعناها: أنَّهُ لمَّا لم يَصلُحْ أن يكونَ نَعتًا للمَعرفةِ، انْقَطَعَ عنها، فكانَ مَوضِعُهُ نَصْبًا.

والبَصرِيُّونَ: يُقَدِّرُونَهُ حَالًا؛ أيْ: كائِنِينَ منَ الجِنَّةِ والنَّاسِ.

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٠٢).

وهذا القولُ ضَعِيفٌ جِدًّا، لِوُجوهٍ:

أَحَدُها: أنَّهُ لم يَقُمْ دليلٌ على أنَّ الجِنِّيَّ يُوَسْوِسُ في صَدرِ الجِنِّيِّ ويَدخُلُ فيه، كما يَدخُلُ في الإنسيِّ ويَجرِي منهُ مَجراهُ منَ الإنسيِّ، فأيُّ دليلٍ يَدُلُّ على هذا، حتَّى يَصِحَّ حَملُ الآيةِ عليهِ؟!

الثَّاني: أنَّهُ فاسدٌ من جهةِ اللَّفظِ أيضًا؛ فإنَّهُ قالَ: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ فكيفَ يُبَيِّنُ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بـ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾؟! فإنَّ معنَى الكلامِ - على قولِهِ -: يُوَسْوِسُ في صُدورِ النَّاسِ الَّذينَ هُمْ، أو كائنِينَ، منَ الجِنَّةِ والنَّاسِ، أفَيَجُوزُ أن يُقالَ: في صُدُورِ النَّاسِ الَّذينَ هم مِنَ النَّاسِ وغَيرِهِم؟! هذا ما لا يجوزُ، ولا هو في الاستعمالِ فصيحٌ.

الثَّالثُ: أن يكونَ قد قَسَمَ النَّاسَ قِسمَينِ: جِنَّةً، وناسًا:

وهذا غَيرُ صحيحٍ؛ فإنَّ الشَّيءَ لا يكونُ قَسِيمَ نَفسِهِ.

الرَّابعُ: أنَّ ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾ لا يُطلَقُ عَلَيهِمُ اسمُ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بوَجهٍ، لا أصلًا، ولا اشتِقَاقًا، ولا استِعمَالًا، ولَفظُهُما يَأبَى ذلكَ؛ فإنَّ الجِنَّ إنَّما سُمُّوا جِنًّا من الاجتنانِ، وهو الاستِتارُ، فهم مُستَتِرُونَ عن أَعيُنِ البَشَرِ، فسُمُّوا جِنًّا لِذَلِكَ؛ مِن قَولِهِم: «جَنَّهُ اللَّيلُ وأَجَنَّهُ»: إذا سَتَرَهُ، «وأَجَنَّ المَيِّتَ»: إذا سَتَرَهُ في الأرضِ، قالَ:

وَلَا تَبْكِ مَيْتًا بَعْدَ مَيْتٍ أَجَنَّهُ ... عَلِيٌّ وعَبَّاسٌ وآلُ أبي بَكْرِ[1]

يُرِيدُ النَّبيَّ ﷺ.

---

(١) القائل هو: ابن أراكة الطائي. انظر: التعازي والمراثي، باب: من التعازي والمواعظ: (١/ ١٧)، وربيع الأبرار، باب: الموت وما يتصل به: (١/ ٤٣٤)، وأمالي الزجاجي: (١/ ٢).

ومِنهُ الجَنِينُ: لاستتارِهِ في بَطنِ أُمِّهِ؛ قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

ومنهُ: المِجَنُّ؛ لاستِتَارِ المُحارِبِ به من سلاحِ خَصمِهِ.

ومنهُ: الجَنَّةُ؛ لاستِتارِ ما بداخِلِها بالأشجارِ.

ومنه: الجُنَّةُ ـ بالضَّمِّ ـ لِمَا يَقِي الإنسانَ مِنَ السِّهامِ والسِّلاحِ.

ومنهُ: المَجنُونُ؛ لاستتارِ عَقلِهِ.

ـ وأمَّا النَّاسُ: فبَينَهُ وبينَ الإنسِ مُناسَبَةٌ في اللَّفظِ والمعنَى، وبَينَهُما اشتِقاقٌ أوسَطُ، وهو عَقدُ تَقالِيبِ الكَلِمَةِ على معنًى واحِدٍ.

والإنسُ والإنسانُ: مُشتَقٌّ منَ الإيناسِ، وهو الرُّؤيَةُ والإحساسُ؛ ومنهُ قولُهُ: ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ [القصص: ٢٩]؛ أيْ: رَآها.

ومنهُ: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]؛ أيْ: أحسَستُمُوهُ ورَأيتُمُوهُ.

فالإنسانُ سُمِّيَ إنسانًا؛ لأنَّهُ يُؤنَسُ؛ أيْ: يُرَى بالعَينِ.

و: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ فيه قولانِ:

أحَدُهُما: أنَّهُ مَقلُوبٌ من أنِسَ:

وهو بَعِيدٌ، والأصلُ عَدَمُ القَلبِ.

والثَّاني ـ وهو الصَّحِيحُ ـ: أنَّهُ مِنَ النَّوسِ، وهو الحَرَكَةُ المُتَتابِعَةُ.

فسُمِّيَ النَّاسُ نَاسًا للحَركةِ الظَّاهرةِ والباطِنَةِ...

والمقصودُ: أنَّ النَّاسَ اسمٌ لبَنِي آدمَ، فلا يَدخُلُ الجِنُّ في مُسَمَّاهُم؛ فلا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ بَيَانًا لقَولِهِ: ﴿فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾، وهذا واضِحٌ لا خَفاءَ فيهِ.

ـ فإنْ قِيلَ: لا مَحذُورَ في ذلكَ؛ فقد أُطلِقَ على الجِنِّ اسمُ الرِّجالِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ

﴿ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]؛ فإذا أُطلِقَ عَلَيهِمُ اسمُ الرِّجالِ، لم يَمتَنِعْ أن يُطلَقَ عَلَيهِمُ اسمُ النَّاسِ؟

قُلتُ: ذا هو الَّذي غَرَّ مَن قالَ: إنَّ «النَّاسَ» اسمٌ للجِنِّ والإِنسِ في هذه الآيةِ، وجوابُ ذلكَ:

١ ـ أنَّ اسمَ الرِّجالِ إنَّما وَقَعَ عليهم وُقوعًا مُقَيَّدًا في مُقابَلَةِ ذِكرِ الرِّجالِ منَ الإنسِ، ولا يَلزَمُ من هذا أن يَقَعَ اسمُ النَّاسِ والرِّجالِ عَلَيهِم مُطلَقًا.

وأنتَ إذا قُلتَ: إنسانٌ من حِجارةٍ، أو رَجُلٌ من خَشَبٍ، ونحوَ ذلكَ، لم يَلزَمْ من ذلكَ: وُقوعُ اسمِ الرَّجُلِ والإنسانِ عندَ الإطلاقِ على الحَجَرِ والخَشَبِ.

٢ ـ **وأيضًا**: فلا يَلزَمُ من إطلاقِ اسمِ الرَّجُلِ على الجِنِّيِّ أن يُطلَقَ عليهِ اسمُ النَّاسِ، وذلكَ لأنَّ النَّاسَ والجِنَّةَ مُتقابِلَانِ، وكذلِكَ الإنسُ والجِنُّ، فاللهُ سُبحانَهُ يُقابِلُ بينَ اللَّفظَينِ؛ كقَولِهِ: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الرحمن: ٣٣]، وهو كثيرٌ في القُرآنِ، وكذلكَ قولُهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ يَقتَضِي أنَّهُما مُتقابِلَانِ، فلا يَدخُلُ أحدُهُما في الآخَرِ.

بخِلافِ الرِّجالِ والجِنِّ؛ فإنَّهُما لم يُستَعْمَلا مُتَقابِلَينِ؛ فلا يُقالُ: الجِنُّ والرِّجالُ، كما يُقالُ: الجِنُّ والإِنسُ.

وحِينَئِذٍ فالآيةُ أبيَنُ حُجَّةٍ عَلَيهِم في أنَّ الجِنَّ لا يَدخُلُونَ في لفظِ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنَّهُ قابَلَ بينَ الجِنَّةِ والنَّاسِ، فعُلِمَ أنَّ أحدَهُما لا يَدخُلُ في الآخَرِ.

فالصَّوابُ: القَولُ الثَّاني: وهو أنَّ قولَهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ بيانٌ لِـ: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾، وأنَّهم نَوعانِ: إنسٌ وجِنٌّ، فالجِنِّيُّ يُوَسْوِسُ في صُدورِ الإنسِ، والإنسِيُّ أيضًا يُوَسْوِسُ في صُدُورِ الإنسِ.

فالمُوَسْوِسُ نَوعَانِ: إنسٌ، وجِنٌّ.

فإنَّ الوَسوَسَةَ هي: الإلقاءُ الخَفِيُّ في القَلبِ، وهذا مُشتَرَكٌ بينَ الجِنِّ والإنسِ.

وإنْ كانَ إلقاءُ الإنسيِّ وَسْوَسَتَهُ إنَّما هو بواسطةِ الأُذُنِ.

والجِنِّيُّ لا يحتاجُ إلى تلكَ الواسطةِ؛ لأنَّهُ يَدخُلُ في ابنِ آدمَ، ويَجرِي منه مَجرَى الدَّمِ.

على أنَّ الجِنِّيَّ قد يَتَمَثَّلُ له، ويُوَسْوِسُ إلَيهِ في أُذُنِهِ كالإنسِيِّ؛ كما في البُخاريِّ عن عُروَةَ، عن عائشةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: (**إنَّ المَلَائِكَةَ تُحدِّثُ فِي العَنَانِ ـ وَالعَنَانُ: الغَمَامُ ـ بِالأَمْرِ يَكُونُ فِي الأَرْضِ، فَتَسْتَمِعُ الشَّيَاطِينُ الكَلِمَةَ، فَتُقِرُّهَا فِي أُذُنِ الكَاهِنِ، كَمَا تُقَرُّ القَارُورَةُ، فَيَزِيدُونَ مَعَهَا مِئَةَ كِذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ**)(١):

فهذه وَسوَسَةٌ وإلقاءٌ منَ الشَّيطانِ بواسطةِ الأُذُنِ.

ونَظِيرُ اشتِراكِهِما في هذه الوَسوَسَةِ: اشتِراكُهُما في الوَحيِ الشَّيطانيِّ؛ قالَ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]:

فالشَّيطانُ يُوحِي إلى الإنسيِّ باطِلَهُ، ويُوحِي الإنسيُّ إلى إنسيٍّ مِثلِهِ.

فشَياطِينُ الإنسِ والجِنِّ يَشتَرِكَانِ في الوَحْيِ الشَّيطانيِّ، ويَشتَرِكَانِ في الوَسوَسَةِ.

وعلى هذا: تَزُولُ تلكَ الإشكالاتُ والتَّعسُّفاتُ الَّتي ارتَكَبَها أصحابُ القَولِ الأوَّلِ، وتَدُلُّ الآيةُ على الاستعاذةِ من شَرِّ نَوعَي الشَّياطِينِ: شَيَاطِينِ الإنسِ، وشَياطِينِ الجِنِّ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده: (ح٣٠٤٥)، (١١/ ٦٥)، وابن ماجه في سننه: المقدمة، باب: فيما أنكرت الجهمية: (ح١٩٠)، (١/ ٢٢٦)، والطبراني في المعجم الأوسط: (ح٩٠٤٨)، (١٩/ ١٣٠).

وعلى القَولِ الأوَّلِ: إنَّما تكونُ استعاذةً من شَرِّ شَياطِينِ الجِنِّ فَقَطْ.

فتأمَّلْهُ؛ فإنَّهُ بَدِيعٌ جدًّا»(١).

○ **الدِّراسَةُ:**

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ الأقوالَ في قولِهِ تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾؛ هل هو بيانٌ لفاعِلِ الوَسوَسَةِ في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾، أو بيانٌ لِمَنْ وَقَعَ عليهِ فِعلُ الوَسوَسَةِ؛ في قَولِهِ: ﴿صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾؟

مُرَجِّحًا أنَّهُ بيانٌ لفاعِلِ الوَسوَسَةِ... **وإليكَ بيانَ الأقوالِ في المَسألةِ:**

القَولُ الأوَّلُ: معنَى الآيةِ: الاستعاذةُ من شَرِّ المُوَسْوِسِ في صُدُورِ النَّاسِ منَ الجِنِّ، والاستعاذةُ من شَرِّ النَّاسِ مُطلَقًا:

ـ وهذا قَولُ الزَّجَّاجِ، والأخفشِ الصَّغيرِ، والنَّحَّاسِ، ومَكِّيِّ بنِ أبي طَالبٍ.

ـ فقَولُهُ: ﴿وَٱلنَّاسِ﴾: مَعطُوفَةٌ على ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾؛ فالتَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ في العَطفِ بالواوِ حَسَنٌ كَثِيرٌ.

ولا يَجُوزُ عَطفُهُ على ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾؛ لأنَّ النَّاسَ لا يُوَسْوِسُونَ في صُدُورِ النَّاسِ، إنَّما يُوَسْوِسُ الجِنُّ، فلَمَّا استَحَالَ المعنَى حُمِلَ على العَطفِ عَلَى: ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾(٢).

وقد رُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ ـ أنَّ النَّاسَ يُوَسوِسُونَ أيضًا بمعنًى يَلِيقُ بهم؛ كما دَلَّ على ذلكَ

---

(١) بدائع الفوائد: (٢/ ٤٨٦).

(٢) انظر: تفسير ابن الجوزي: (٩/ ٢٧٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/ ٣١٦)، ومشكل إعراب القرآن: (٢/ ٥٨٧).

كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ(١).

٢ ـ أنَّ شَرَّ الجِنِّ أعظَمُ من شَرِّ الإنسِ، فكَيفَ يُطلِقُ الاستعاذةَ من جميعِ النَّاسِ ولا يَستَعِيذُ إلَّا من بعضِ الجِنِّ؟!

٣ ـ أنَّ ﴿ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ إن لم يَكُنْ إلَّا مِنَ ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾ فلا حاجةَ إلى قَولِهِ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ فلِمَاذَا يَخُصُّ الاستعاذةَ من وَسوَاسِ الجِنَّةِ دُونَ وَسوَاسِ النَّاسِ؟!

٤ ـ أنَّهُ إذا تَقَدَّمَ المعطوفُ اسمًا، كانَ عَطفُهُ على القَرِيبِ أولَى؛ كما أنَّ عَودَ الضَّميرِ إلى الأقرَبِ أولَى، إلَّا إذا كانَ هناكَ دَلِيلٌ يَقتَضِي العَطفَ على البَعِيدِ؛ فعَطفُ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ هنا عَلَى ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾ المَقرُونِ به أولَى من عَطفِهِ عَلَى ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ البَعِيدِ عنهُ(٢).

القَولُ الثَّاني: قولُهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ بيانٌ لِمَنْ وَقَعَ عليهِ فِعلُ الوَسوَسَةِ المَذكُورُ في قولِهِ: ﴿فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ فالجِنِّيُّ يُوَسوِسُ في صُدورِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الَّذينَ هُمُ: الجِنُّ والنَّاسُ.

ـ وهذا قَولُ الكَلبِيِّ، والفَرَّاءِ(٣).

فلَفظُ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في الآيةِ جاءَ مُرادًا به: الإنسُ والجِنُّ.

وقد دَلَّ على صِحَّةِ إطلاقِ لَفظِ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على الجِنِّ:

أنَّ اللهَ تعالى سَمَّى الجِنَّ: «رِجَالًا»، و: «نَفَرًا»؛ فقالَ ـ تعالى ذِكرُهُ ـ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، وقال ﷻ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]؛ فصَحَّ بذلكَ أن يُسَمَّى «الجِنُّ»: «ناسًا» كما سُمُّوا:

---

(١) الدر المصون: (١١/ ١٦٤). (٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٠٩).

(٣) انظر: تفسير البغوي: (٨/ ٥٩٩)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/ ٣٠٢).

«رِجَالًا»، وَ: «نَفَرًا»[(١)].

وقد رُدَّ هذا القَولُ بما يلي:

١ ـ أنَّ هذا القَولَ بعيدٌ منَ اللُّغَةِ وفَصاحةِ القُرآنِ؛ لأنَّ «الجِنَّ» إنَّما سُمُّوا «جِنًّا» لِاجْتِنَانِهِم؛ أي: استِتَارِهِم واختِفائِهِم.

والنَّاسُ إنَّما سُمُّوا: نَاسًا؛ لإيناسِهِم؛ أيْ: ظُهُورِهِم وإبصارِهِم؛ فلا يَصِحُّ إطلاقُ أحدِ الاسمَينِ على الآخرِ[(٢)].

٢ ـ أنَّ في هذا القَولِ جَعْلَ قِسمِ الشَّيءِ قَسِيمًا له، ومِثلُ ذلكَ لا يَتَناسَبُ مع بَلاغَةِ القُرآنِ الكريمِ، وإن سُلِّمَ صِحَّتُهُ؛ لأنَّهُ جَعَلَ: «النَّاس» قَسِيمَ: «الجِنِّ»، ثُمَّ جَعَلَ الجِنَّ نوعًا منَ النَّاسِ، وهذا كما يقولُ: «أكرِمِ العَرَبَ مِنَ العَجَمِ والعَرَبِ»، فهل يَقُولُ هذا أحدٌ؟![(٣)]

٣ ـ أنَّهُ يَلزَمُ ـ على هذا القَولِ ـ القولُ بأنَّ الشَّيطانَ يُوَسوِسُ في صُدورِ الجِنِّ كما يُوَسْوِسُ في صُدورِ الإنسِ، ولم يَقُمْ دليلٌ على ذلكَ، فلا يجوزُ جَعْلُ الآيةِ دَلِيلًا لِمَا لا يَخفَى[(٤)].

٤ ـ أنَّ الخِطابَ في السُّورةِ للرَّسُولِ ﷺ ولأُمَّتِهِ تَبَعًا له، فهو في حَقِّ النَّاسِ أظهَرُ.

٥ ـ أنَّنا لو جَعَلْنَا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الأُولَى عامَّةً لِمَن يُوَسْوَسُ إلَيهِ، كانَ مِنَ الجِنَّةِ والنَّاسِ مَصدَرُ الوَسوَسَةِ؛ فيكونُ مِن وَسوَاسِ النَّاسِ مَن يُوَسْوِسُ في صُدُورِ الجِنِّ، وهذا بَعِيدٌ.

٦ ـ أنَّهُ لو كانَ لَفظُ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ يَشمَلُ الجِنَّ والإنسَ، لَمَا احتِيجَ إلى هذا التَّقسِيمِ ﴿ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾، واكتَفَى في الثَّانيةِ بما

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٤/٧٥٦)، وتفسير ابن الجوزي: (٩/٢٧٩).

(٢) تفسير الزمخشري: (٦/٤٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٧/٥٠٩).

(٤) تفسير الآلوسي: (٢٩/٢٨٧).

اكتفى به في الأولَى، وكانَ يكونُ «الَّذِي يُوَسْوِسُ في صُدُورِ النَّاسِ مِنَ النَّاسِ»، ولكنْ جاءَ بيانُ مَحلِّ الوَسوَسَةِ ﴿صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾، ثمَّ جاءَ بيانُ مَصدَرِ الوَسوَسَةِ: ﴿صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾.

٧ - أنَّ القياسَ على لَفظَتَيْ: «رَجُلٍ ونَفرٍ»، مَردُودٌ بأنَّهما وَرَدَتا مُقيَّدَتَينِ ﴿بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾، ﴿نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾.

أمَّا على الإطلاقِ، فلم يَرِدَا، وهكذا لَفظُ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، فلا مانِعَ مِن استعمالِهِ مُقيَّدًا: «ناسٌ مِنَ الجِنِّ»، أمَّا على الإطلاقِ، فَلَا.

وعليهِ، فحَيثُ وَرَدَ لَفظُ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ هنا مُطلَقًا، فلا يَصِحُّ حَملُهُ على الجِنِّ والإنسِ مَعًا، بل يكونُ خاصًّا بالإنسِ فقَطْ، ويكونُ: ﴿فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾؛ أيْ: في صُدُورِ الإنسِ[(١)].

٨ - أنَّهُ يَكفِي في رَدِّ هذا القَولِ والَّذي قَبلَهُ أنَّ المسلِمِينَ كُلَّهُم يَقرَؤُونَ هذه السُّورةَ من زَمَنِ نَبِيِّهِم ﷺ، ولم يُنقَلْ هذانِ القَولانِ إلَّا عن بعضِ النُّحاةِ، والأقوالُ المأثورةُ عنِ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ لهم بإحسانٍ لَيسَ فيها شَيءٌ من هذا؛ بل إنَّما فِيهَا القَولُ الَّذي نَصَرْنَاهُ والآتِي ذِكرُهُ[(٢)].

القَولُ الثَّالِثُ: قَولُهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ بيانٌ لفاعِلِ الوَسوَسَةِ، المَذكُورِ في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ فالَّذِي يَقُومُ بفِعلِ الوَسوَسَةِ للإنسانِ قد يكونُ مِنَ الجِنِّ وقد يكونُ مِنَ الإنسِ.

وقد أفادَ هذا المعنَى: قولُهُ - جلَّ ذِكرُهُ -: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وإيحاؤُهم هو وَسْوَسَتُهُم، ولَيسَ من شَرطِ المُوَسْوِسِ أن يكونَ مُستَتِرًا عنِ البَصَرِ؛ بل قد يُشاهَدُ.

---

(١) تفسير الشنقيطي: (٦/ ٢٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٠٩).

كما أفادَ هذا المعنَى: قولُ الرَّسولِ ﷺ: (**يَا أَبَا ذَرٍّ، تَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ شَيَاطِينِ الإِنْسِ وَالجِنِّ**)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَلِلإِنْسِ شَيَاطِينُ؟! قَالَ: (**نَعَمْ شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الجِنِّ**)(١).

فالَّذي يُوَسْوِسُ في صُدُورِ النَّاسِ نُفُوسُهُم، وشَياطِينُ الجِنِّ وشَيَاطِينُ الإِنسِ، والوَسْوَاسُ الخَنَّاسُ يَتَنَاوَلُ وَسوَسَةَ الجِنَّةِ ووَسْوَسَةَ الإِنسِ، وإِلَّا فَأَيُّ معنًى للاستعاذةِ من وَسوَسَةِ الجِنِّ فقط؛ مع أنَّ وَسوَسَةَ نَفسِهِ وشَياطينِ الإنسِ هي ممَّا تَضُرُّهُ، وقد تكونُ أَضَرَّ عليهِ من وَسوَسَةِ الجِنِّ(٢).

فالآيةُ أمرٌ بالاستعاذةِ من وَسوَسَةِ الجِنِّ والإنسِ جَمِيعًا(٣).

ـ وهذا قَولُ جمهورِ المُفَسِّرينَ، ومنهمُ ابنُ عبَّاسٍ، ومُقاتلٌ، وقَتادةُ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ زَيدٍ، وابنُ جُرَيجٍ، والحَسَنُ، والثَّوريُّ(٤).

ـ ورَجَّحَهُ ابنُ القَيِّمِ، والسَّمْعَانِيُّ، وابنُ تَيْمِيَّةَ، والشَّوكانيُّ، وابنُ عاشورٍ(٥).

ـ وهذا هو القَولُ الرَّاجِحُ؛ لأنَّهُ لا مانِعَ منَ القَولِ به، ولأنَّهُ قَولُ جُمهورِ المُفَسِّرينَ منَ الصَّحابةِ فمَن بَعدَهُم؛ فيُقَدَّمُ على ما خالَفَهُ(٦)، واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه النسائي في سننه: كتاب الاستعاذة، باب: الاستعاذة من شر شياطين الإنس: (ح٥٤١٢)، (٤٢١/١٦)، وأحمد في مسنده: مسند: الأنصار: (ح٢٠٥٦٦)، (٤٤/٣٢)، وعبد الرزاق في مصنفه: (ح٢٥٧٩)، (٢/ ٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥٠٩/١٧).

(٣) تفسير البغوي: (٨/ ٦٠٠).

(٤) **انظر**: تفسير البسيط للواحدي: (١٠٦٥/٢)، والرد على المنطقيين: (٥٠٦/١).

(٥) **انظر**: بدائع الفوائد: (٤٨٦/٢)، وتفسير السمعاني: (٣٠٨/٦)، ومجموع الفتاوى: (٥٠٩/١٧)، ومنهاج السُّنَّة: (١٨٧/٥)، وتفسير الشوكاني: (٥/ ٥٣٢)، وتفسير ابن عاشور: (٦٣٥/٣٠).

(٦) قواعد الترجيح: (١/ ٢٧٥، ٢٩٣).

الخَاتِمَة

الحَمدُ للهِ الَّذي هَدَانَا لهذا، وما كُنَّا لِنَهتَدِيَ لَولَا أن هَدَانا اللهُ، الحَمدُ للهِ الَّذي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحاتُ، أَحمَدُهُ سُبحانَهُ على ما مَنَّ به عَلَيَّ من إتمامِ هذا البَحثِ؛ فلَهُ الحَمدُ كُلُّهُ، وإليهِ يَرجِعُ الفَضلُ كُلُّهُ.

أمَّا بعدُ: فقدِ اشتَمَلَتْ هذه الرِّسالةُ على دراسةِ تَرجِيحَاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ واختياراتِهِ في التَّفسِيرِ، ومُقارَنَتِهَا بأقوالِ المُفَسِّرينَ، مع دراسةِ مَنهَجِهِ في ذلكَ.

وقد ظَهَرَ لي من خلالِ هذه الدِّراسةِ العديدُ منَ النَّتائجِ، من أَهَمِّهَا ما يَلِي:

أوَّلًا: النَّتائِجُ العامَّةُ:

١ ـ تفاوُتُ المُفَسِّرينَ في العنايةِ بالتَّرجِيحِ بينَ الأقوالِ في التَّفسِيرِ، واختِلافُ طرائِقِهِم في ذلكَ:

- فمِنهُم مَن يَهتَمُّ بهذا الجانبِ، ويَستَدِلُّ ويُناقِشُ.
- ومِنهُم مَن يُورِدُ الأقوالَ دُونَ نَقدٍ أو تَرجِيحٍ.
- ومِنهُم مَن يُرَجِّحُ أحيانًا، ويَسكُتُ أَحيَانًا.

وأكثَرُ المُفَسِّرينَ الَّذِينَ لهم عِنايةٌ بهذا الجانبِ واعتَمَدتُ على ترجيحاتِهِم في المُوازَنَةِ: هُم: ابنُ جَريرٍ، وابنُ عَطِيَّةَ، والرَّازِيّ، والقُرطُبِيُّ، وأبو حَيَّانَ، وابنُ كَثِيرٍ، وابنُ عاشورٍ، والآلُوسِيُّ، والشِّنقِيطِيُّ.

ومنَ المُفَسِّرينَ الَّذِينَ لِتَرجِيحَاتِهِم قِيمَةٌ كبيرةٌ في آياتِ الأحكامِ: أبو بَكرٍ الجَصَّاصُ، وابنُ العربيِّ.

٢ - تَبَيَّنَ لي أنَّ الرَّاجِحَ منَ الأقوالِ، والصَّحِيحَ منها لا يَخرُجُ في الغالِبِ عنِ المَشهُورِ عندَ المُفَسِّرينَ، والشُّذُوذَ عنِ الجماعةِ غالبًا ما يكونُ خُرُوجًا عنِ الصَّوابِ؛ ولهذا يَنبَغِي لطَالِبِ الحَقِّ ألَّا يَستَعجِلَ في قَبُولِ القَولِ الَّذي فِيهِ شُذُوذٌ، وخاصَّةً إذا تَرَتَّبَ عليهِ تَخطِئَةُ القائلِينَ بالقَولِ المَشهُورِ مع كَونِهِمُ الكَثرَةَ الكَاثِرَةَ.

٣ - لَيسَ منَ السُّهولَةِ بمكانِ الوُصُولُ إلى القَولِ الرَّاجحِ عندَ الاختِلافِ في التَّفسيرِ، بل لا بُدَّ من بَذلِ الجُهدِ، واستِفرَاغِ الوُسعِ بالتَّأمُّلِ الدَّقِيقِ، والنَّظَرِ العَمِيقِ في تحليلِ النُّصوصِ، وسَبرِ القَرائنِ، ومُوازَنَةِ الأقوالِ، وتحريرِ مواضعِ النِّزاعِ، وتَوْسِيعِ دائرةِ البَحثِ، والتَّأنِّي وعدمِ العَجَلَةِ.

كما أنَّهُ لا بُدَّ منَ الإتيانِ بالأسبابِ المُوَصِّلَةِ إلى الحَقِّ؛ كتَقوَى اللهِ عزَّ وجلَّ، والصَّبرِ والجَلَدِ على مَشَقَّةِ البَحثِ في ذلكَ، والاستعانةِ بالأسبابِ الأُخرَى المُعِينَةِ على مَعرِفَةِ الصَّوابِ؛ كسُؤالِ أهلِ العِلمِ الثِّقاتِ، والإلمامِ بالقَواعِدِ التَّرجِيحِيَّةِ المُعِينَةِ على ذلكَ.

٤ - أنَّ النَّظَرَ في أقوالِ العُلماءِ، ودِرَاسَتَها، ومُقارَنَتَها، بالنَّظَرِ في أدِلَّةِ كُلِّ قَولٍ ومَدَى قُوَّتِهِ ورُجحانِهِ على غَيرِهِ؛ هذا النَّوعُ منَ الدِّراسةِ يُنَمِّي في الباحِثِ مَلَكَةَ مُناقَشَةِ الآراءِ المختلفةِ والمُوازَنَةِ بَينَهَا، والحُكمِ عَلَيهَا؛ صِحَّةً أو ضَعفًا؛ بمعرفةِ قُوَّةِ الدَّليلِ ومَأْخَذِهِ.

ثانيًا: النَّتائِجُ الخاصَّةُ بالإمامِ ابنِ القَيِّمِ:

١ - أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ كانَ عَالِمًا مُجتَهِدًا ذا عَقلِيَّةٍ استِقلَالِيَّةٍ في بُحوثِهِ ودِراساتِهِ يَظهَرُ ذلكَ في تَحَرِّيهِ للصَّوابِ والتزامِهِ المَوضُوعِيَّةَ في

التَّرجِيحِ، وعدمِ تَعَصُّبِهِ لقَولٍ أو لِمَذهَبٍ أو لِشَخصٍ مُعَيَّنٍ، فالمُعتَمَدُ عِندَهُ صِحَّةُ الدَّليلِ.

كما أنَّهُ يَأتِي بالتَّفسِيرِ الجَدِيدِ الَّذي يَرَى أنَّ غَيرَهُ لم يَأتِ به ويقولُ: حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حولَ هذا المعنَى ولم يَرِدُوهُ.

٢ ـ أنَّ من مَنهَجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسِيرِ والَّذي يَظهَرُ فيه تَمَيُّزُهُ ـ: ضَبطَهُ التَّفسِيرَ العَقلِيَّ واللُّغَوِيَّ بمَنهَجِ السَّلَفِ وأقوالِهِم، ومَقدِرَتَهُ الفَرِيدَةَ على ذلكَ بِمَا تَوَافَرَ لَدَيهِ من عِلمٍ وإحاطةٍ بسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وآثارِ السَّلَفِ من صحابةٍ وتابعِينَ وأئمَّةٍ، ومَعرِفَةٍ بمَقاصِدِهِم، وعِلمٍ بمَقاصِدِ القُرآنِ.

ولِذَا حَرَصَ كثيرًا على التَّوفِيقِ بينَ أقوالِ المُفَسِّرينَ وما تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وتَضيِيقِ دائرةِ الاختِلافِ في ذلكَ.

٣ ـ أنَّ النَّاحيةَ النَّقدِيَّةَ بارزةٌ في تفسيرِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ؛ فهو منَ الأئمَّةِ الَّذِينَ لهمُ اهتمامٌ ظاهرٌ بالمُوازَنَةِ بينَ الأقوالِ في التَّفسِيرِ، ولهم عِنايَةٌ بالِغَةٌ بالتَّرجِيحِ والاختيارِ.

فالقَارِئُ لتَفسِيرِهِ يَظهَرُ له هذا بوُضُوحٍ؛ فهو لا يَتَعَرَّضُ ـ في الأَعَمِّ الأَغلَبِ ـ لمَوضِعٍ فيه خِلافٌ في التَّفسِيرِ إلَّا وتَجِدُ له تَعلِيقًا عليهِ، وحُكمًا على الأقوالِ فيه: إمَّا تَوجِيهًا لها جميعًا مع قَبُولها، وإمَّا ذِكرًا للصَّحِيحِ منها، وإمَّا بَيانًا لِمَا هو أَولَى وأَقوَى، وإمَّا تَضعِيفًا لِمَا يَرَى ضَعفَهُ، أو رَدًّا وإبطَالًا لِمَا تَبَيَّنَ له أنَّهُ مُستَحِقٌّ لذَلِكَ.

٤ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ كانَ على العقيدةِ الصَّحيحةِ، عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ من غيرِ مُخالَفَةٍ لهم في شَيءٍ منها، ولِذَا حَمَلَ في تفسيرِهِ كافَّةَ آياتِ الاعتقادِ على حَقِيقَتِها من غيرِ تَأوِيلِ شَيءٍ منها.

٥ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ حَمَلَ الآياتِ القُرآنِيَّةَ في الإعرابِ على

الأَوجُهِ الإعرابيَّةِ القَويَّةِ والمَشهُورَةِ اللَّائقةِ بالسِّياقِ القُرآنيِّ دُونَ الأَوجُهِ الضَّعِيفَةِ والغَرِيبَةِ والشَّاذَّةِ، الَّتي لا تَلِيقُ بالسِّياقِ.

٦ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ اعتَمَدَ في التَّرجِيحِ على القواعِدِ المُعتَبَرَةِ المُقَرَّرَةِ لَدَى عُلماءِ التَّفسِيرِ.

وأكثَرُ هذه القواعِدِ دَوَرَانًا في أدِلَّةِ ابنِ القَيِّمِ: دَلالَةُ الكتابِ والسُّنَّةِ، ثُمَّ إجماعُ الحُجَّةِ من أهلِ التَّفسِيرِ، ثمَّ دَلالَةُ سِياقِ الآياتِ، ثمَّ المَعرُوفُ المُستَفِيضُ في لُغَةِ العَرَبِ، ثُمَّ بَقِيَّةُ القَواعِدِ على تفاوُتٍ بينَها.

٧ ـ أنَّ مِن مَنهَجِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ استعمالَ أكثَرِ من وَجهٍ من أَوجُهِ التَّرجِيحِ عندَ تَرجِيحِهِ لقَولٍ مُعَيَّنٍ.

كما أنَّهُ يُقارِنُ بينَ هذه الوُجوهِ عندَ تعارُضِها، ويُقَدِّمُ بعضَها على بعضٍ بالحُجَّةِ والدَّلِيلِ.

٨ ـ سَعَةُ عِلمِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ، وتَبَحُّرُهُ في مُختَلِفِ الفُنُونِ؛ فهو مُفَسِّرٌ ومُحَدِّثٌ وفَقِيهٌ وأُصُولِيٌّ وبَلاغِيٌّ ونَحوِيٌّ ولُغَوِيٌّ وأخبارِيٌّ، فلَهُ من كُلِّ فَنٍّ نَصِيبٌ.

وهذا كُلُّهُ ظَاهِرٌ في اختياراتِهِ وتَرجِيحَاتِهِ في التَّفسِيرِ.

٩ ـ القِيمَةُ العِلمِيَّةُ الكبيرةُ لتَفسِيرِ ابنِ القَيِّمِ؛ فالإمامُ ابنُ القَيِّمِ مُتَمَيِّزٌ جِدًّا في استِخرَاجِ كُنوزِ الآياتِ، واستنباطِ الفَوائِدِ والأحكامِ منهَا.

كما أنَّهُ مُتَمَيِّزٌ في جانبِ التَّفسِيرِ التَّحلِيلِيِّ للقُرآنِ الكريمِ، وما يَلحَقُ به من عَرضِ الأقوالِ، وذِكرِ الرَّاجحِ والمَرجُوحِ، والصَّحِيحِ والضَّعِيفِ، وذلكَ في المَواضِعِ الَّتي يُعنَى بها، ويَقصِدُ تَحرِيرَها، وتَتَعَلَّقُ بصُلبِ المَوضُوعِ الَّذي يُورِدُها من أَجْلِهِ.

ومن خلالِ ما تَقَدَّمَ يَتَّضِحُ لنا أنَّ لتَرجِيحَاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسِيرِ قيمةً علميَّةً كبيرةً، فكانت بحَقٍّ جَدِيرَةً بالجَمعِ والدِّراسةِ، رَحِمَ اللهُ

الإمامَ ابنَ القَيِّمِ رَحمَةً واسِعَةً، وأجزَلَ له الأجرَ والمَثُوبَةَ، وأسكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، وجَزَاهُ عنِ الإسلامِ وأهلِهِ خَيرَ الجَزاءِ.

ثالثًا: التَّوصِيَاتُ العِلمِيَّةُ:

١ ـ أُوصِي الباحِثِينَ، والدَّارسِينَ للتَّفسِيرِ، والمَعنِيِّينَ بالدِّراسَاتِ القُرآنِيَّةِ بألَّا يَقتَصِرُوا على ما في كُتُبِ التَّفسِيرِ؛ ففِي غَيرِها من كُتُبِ العُلومِ الأُخرَى ثَروَةٌ تَفسِيرِيَّةٌ نَفِيسَةٌ، وهي بحاجةٍ إلى مَن يَجمَعُها ويَقُومُ بدِراسَتِها.

ومع أنَّ هُناكَ دِراساتٍ في هذا الجانِبِ، إلَّا أنَّها لم تَأتِ إلَّا على القَلِيلِ من تِلكَ الثَّروةِ الكَبِيرَةِ.

٢ ـ أُوصِي الأقسامَ، والجمعيَّاتِ العِلمِيَّةَ المُتَخَصِّصَةَ في الدِّراساتِ القُرآنِيَّةِ أن تُولِيَ دِراسَةَ المسائلِ المُشكِلَةِ في التَّفسِيرِ العِنايةَ، وأن تَحُثَّ الباحِثِينَ على إفرادِ كلِّ مسألةٍ بدِراساتٍ مُستَقِلَّةٍ؛ فقد ظَهَرَ لي أنَّ هناكَ الكثيرَ منَ المسائلِ لا زالَتْ بحَاجَةٍ إلى تحريرٍ.

وإذا كانَ المتقدِّمُونَ قدِ اهتَمُّوا بتَفسِيرِ القُرآنِ كَامِلًا للحَاجَةِ إلى ذلكَ؛ فإنَّ الحاجةَ الآنَ تَدعُو إلى إفرادِ تِلكَ المسائلِ بالدِّراسَةِ.

٣ ـ أُوصِي بالعَمَلِ على إعدادِ مَوسُوعَةٍ شاملةٍ لأقوالِ السَّلَفِ في التَّفسِيرِ، وتَمييزِ الصَّحِيحِ منها منَ السَّقِيمِ، حيثُ إنَّها من أقوَى المُرَجِّحَاتِ.

لأنَّهُ لو جُمِعَتْ أقوالُ السَّلَفِ في التَّفسِيرِ من مصادِرِها المُعتَمَدَةِ، ثمَّ قُورِنَتْ بما نُسِبَ إلَيهِم في كُتُبِ التَّفسِيرِ وغَيرِها، لوُجِدَ أنَّ هناكَ فُرُوقًا بينَ حقيقةِ قَولِهِم، وبينَ ما نُسِبَ إلَيهِم، إمَّا من حيثُ اللَّفظُ، وإمَّا من حيثُ ما رُتِّبَ عليه منَ المعانِي.

وهذا مَوضُوعٌ جديرٌ بالبَحثِ والتَّحرِيرِ.

٤ ـ منَ المَوضُوعاتِ الَّتي أُوصِي بدِرَاسَتِها، بعدَ أن ظَهَرَ لي أنَّها بحاجةٍ إلى البَحثِ والتَّحريرِ ـ: جَمعُ المسائلِ التَّفسِيريَّةِ الَّتي تَتَعارَضُ فيها القَرائِنُ المُرَجِّحَةُ.

وهذه المَسائِلُ من أصعَبِ مسائلِ التَّفسيرِ بَحْثًا، وفيها يَتَحَوَّلُ البَحثُ من تَرجِيحِ قَولٍ على قَولٍ إلى تَرجِيحِ قَرِينَةٍ من قَرائِنِ التَّرجِيحِ على قرينةٍ أُخرَى. فالمُرَجِّحاتُ يُرَجَّحُ بعضُها على بَعضٍ حَسَبَ قُوَّةِ كلِّ قَرِينَةٍ، ولهذا ضَوابِطُ عندَ العلماءِ وخاصَّةً الأُصُولِيِّينَ.

٥ ـ أُوصِي بمُواصَلَةِ دِراسَةِ تُراثِ هذا الإمامِ الكبيرِ ابنِ القَيِّمِ؛ فإنَّهُ رَغْمَ الكَمِّ الهائلِ منَ الدِّراساتِ والبُحوثِ الَّتي كُتِبَتْ حَولَهُ، ما زالَتْ هُناكَ كُنُوزٌ لم تُكتَشَفْ في تَرِكَتِهِ؛ وذلكَ لأنَّ مُؤَلَّفاتِ هذا الإمامِ بحاجةٍ إلى فَهرَسَةٍ مُعجَمِيَّةٍ دَقِيقَةٍ، فإنَّ مِن شَأنِ هذه الفَهرَسَةِ إذا كانت ناجِحَةً أن تُخرِجَ عُلُومًا للإمامِ ابنِ القَيِّمِ ما زَالَتْ في غَياهِبِ الإهمالِ، لتَعَرُّضِهِ لها استِطْرَادًا، وتَفرُّقِها في كُتُبِهِ الكَثِيرَةِ غَيرِ المُفهْرَسَةِ.

وفي الختامِ أحمَدُ اللهَ تعالى على ما مَنَّ به عليَّ من إتمامِ هذا البَحثِ، وأسألُهُ تعالى أن يَجعَلَ عَمَلِي هذا خالِصًا لوَجهِهِ الكريمِ، وأنْ يَكتُبَ لي به الأَجرَ والمَثُوبَةَ يومَ الدِّينِ، وأن يَتَجاوَزَ عمَّا كانَ فيه من خَطَإٍ أو تَقصِيرٍ؛ إنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

وآخِرُ دَعوَانا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنا مُحمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أجمَعِينَ.

❁ ❁ ❁

الفَهَارِسُ

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآية	الرقم	الصفحة
١ ـ سورة الفاتحة		
ـ ﴿مَٰلِكِ﴾	٤	٢٥٩
ـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٥	٩٩، ١٠٠، ١٠١
ـ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٩٩، ١٠١
ـ ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	٩٩، ١٠١
ـ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٩٩
ـ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾	٧	٩٩
٢ ـ سورة البقرة		
ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ ... ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾	٣ ـ ٥	٧٤٢
ـ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾	٧	١٩٦، ٣٥٠، ٤٥٣
ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	٢١	٢٩٢، ٣٠١
ـ ﴿فِرَٰشًا﴾	٢٢	٩١
ـ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾	٣٠	٣٠٣، ٣٢٣
ـ ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾	٣٩	٧٦٢
ـ ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٦٣، ١٥٧
ـ ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ...﴾	٩٠	٣١٥

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾	٩٠	٣١٦
- ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ... ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٩٤، ٩٥	٢٩٨
- ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	١١٥	١٦٤
- ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾	١٢١	٣٢٣
- ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾	١٢٧	٣٢٥
- ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾	١٤٨	٣٥٣
- ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً...﴾	١٧١	٢٩٧
- ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ...﴾	١٨٢	٤٣٢
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ...﴾	١٨٣	٢٧٣، ٣٠٢، ٧٩٥
- ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾	١٨٧	٥٥٤
- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾	١٨٩	٦٥٧
- ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	١٩٣	٨١
- ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ...﴾	٢١٣	١٥٨، ٣١٧
- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾	٢١٧	٨٠
- ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ...﴾	٢٢٨	١٨٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣١٨
- ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾	٢٢٨	١٩٠
- ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	٢٤٥	٦٠٧
- ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٢٥٢	٦٢٣
- ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	٢٥٥	٦٠٧
- ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ...﴾	٢٥٦	٦٦، ١٧١، ٣٥٢
- ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ...﴾	٢٥٧	٤٥٩

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾	٢٦٣	٣٠٠
- ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾	٢٦٦	٣٧٥
- ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾	٢٦٦	١٣٤

٣ - سورة آل عمران

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾	١٩	٤٩٤
- ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾	٢٦	٤٤٠
- ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾	٥٩	٧٣٢
- ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾	٥٩	٧٣٢
- ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟...﴾	٦١	٢٩٨
- ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ...﴾	١٧٣	٢٥٣
- ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾	١٨٤	٧٦١
- ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ...﴾	١٩٤	٢٩٤

٤ - سورة النساء

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾	٣	٧٢، ٣٠٥
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ...﴾	٣	٧٢، ٣٠٤
- ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	٢٨٥
- ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾	٦	٨٣٤
- ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ...﴾	١٢	٣٠٢
- ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾	٢٣	٩٥
- ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٢٤	١١٥

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما﴾	٣١	٥٢٥
- ﴿بل الله يزكي من يشاء ولا يظلمون فتيلا﴾	٤٩	٧٤٧
- ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾	٥٨	٢٨٧
- ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...﴾	٥٩	٦٤
- ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾	٧٨	٥٣٥
- ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾	٨٢	١٣٧، ٤١٠
- ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾	٩٢	٢٢٢، ٤٩٠
- ﴿ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها...﴾	٩٣	١١٥
- ﴿وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما﴾، ﴿وكان الله غفورا رحيما﴾	٩٥، ٩٦	١٩٩
- ﴿إن الذين توفاهم الملائكة﴾	٩٧	٦٣٨
- ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم﴾	١١٣	٢٩٢
- ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾	١١٣	٥٠٨
- ﴿إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين﴾	١٣٣	٤٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١
- ﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى...﴾	١٤٢	٨١٤
- ﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار﴾	١٤٥	٧٥٨
- ﴿فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق...﴾	١٥٥	١٧٠
- ﴿يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا﴾	١٧٤	٤٢٧
- ﴿الكلالة﴾	١٧٦	٧٥
- ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة...﴾	١٧٦	٣٠٢

الآية	الرقم	الصفحة
٥ ـ سورة المائدة		
ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾	١	٣٣٠
ـ ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	٥	٣٢٨
ـ ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	٨	٥٠٨
ـ ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَـٰبٌ مُّبِينٌ...﴾	١٥	٤٢٧
ـ ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا...﴾	٢٧	٢٩٣، ٣٢٤
ـ ﴿سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾	٤١	٣٠٦
ـ ﴿سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾	٤١	٣٣١
ـ ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ﴾	٤٢	٢٨٧
ـ ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾	٤٢	٢٨٧
ـ ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	٤٩	٢٨٧
ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟...﴾	٦٤	٤٤١
ـ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	٤٤٠
ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ...﴾	١٠٦	٢٧٧، ٣٤٧
ـ ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾	١٠٦	١٦٢
ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ...﴾	١٠٦	١٥٥
٦ ـ سورة الأنعام		
ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	١	٢٩٦
ـ ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾	١٩	٢٨٧، ٣٠٨
ـ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	٨١
ـ ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	٧٦، ١٢٧، ١٤٦، ٣٤٤

الآية	الرقم	الصفحة
ـ ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾	٢٧	٧٨، ١٢٩، ١٤٧
ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ ... ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾	٢٧، ٢٨	٧٦، ١٢٧، ١٤٥
ـ ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ...﴾	٢٨	٣٤٤
ـ ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾	٣٣	٤٥٧
ـ ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾	٣٣	٧٦٢
ـ ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم...﴾	٣٨	١٤٤
ـ ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾	٤٥	٦١٦
ـ ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾	٦١	٦٣٨
ـ ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٧٠	٢٠٥
ـ ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾	٨٤	٤١٧
ـ ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾	٨٤	٤٨٨
ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ...﴾	٨٩	١٥٢
ـ ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾	٩٦	٦٧٠
ـ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾	١٠١	٧١٥
ـ ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	١٠٣	٦٠٢
ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ...﴾	١١٢	٨٣٦، ٨٤٠
ـ ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	١٢٧	٢٩٥
ـ ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾	١٣٠	٥٣٤
٧ ـ سورة الأعراف		
ـ ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾	١٠	٢٦٣
ـ ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾	٢٩	٣٣٦

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَٰلَةُ﴾	٣٠	٣٣٧
- ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ...﴾	٤٦	٧٠، ١٦٦، ٣٤٨
- ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾	٥٣	٦٠٢
- ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤	٣٣٧
- ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤	٣٤٣
- ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ﴾	٥٤	٦٤٥
- ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَٰحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾	٥٧	٢٣٤، ٦٢٥
- ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ الْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا الَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾	١٣٧	٤١٩
- ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَٰبَ﴾	١٦٩	٣٨٩
- ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾	١٧٣	٤٨٨
- ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا...﴾	١٧٥، ١٧٦	٢٥٤
- ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ...﴾	٢٠٥	٣١٣
٨ ـ سورة الأنفال		
- ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾	٦	١٢٥، ٢٢٠، ٥١٢
- ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾	٦	٥١٤
- ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَٰنِ﴾	١١	٤٥٦، ٥٩٢
- ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾	١٧	٣٢٨
- ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾	٤٢	٦١٤، ٦١٨
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٦٤	٢٥٣

الآية	الرقم	الصفحة
٩ ـ سورة التوبة		
ـ ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾	٧	٦٧
ـ ﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾	١٢	٣١٢
ـ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾	٢٨	٧٢
ـ ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ...﴾	٤٦	١٨٤
ـ ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا...﴾	٤٧	٣٠٥
ـ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾	٦٢	٤٦١
ـ ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ﴾	١٠٠	٤٩٢
ـ ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾	١٠٨	٨٢٦
ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ...﴾	١١١	٥٧٤
ـ ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ...﴾	١١٢	٣٠٣
ـ ﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾	١١٢	٥٧٤
ـ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴾	١٢٠	١٩٩
ـ ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا...﴾	١٢١	١٩٩
١٠ ـ سورة يونس		
ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾	٥	٦٥٧
ـ ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾	١٦	٤٥٤

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ﴾	١٦	٤٥٥
- ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾	١٩	١٥٩، ٣١٨
- ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	٤٢	٢٣٨، ٧٤٥

١١ - سورة هود

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	٣٧	٣٠٦
- ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ...﴾	٤٣	٣٠٦
- ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	٣٠٦
- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	١١٩	٤٧٣
- ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	١١٩	٢١٦، ٤٧٠

١٢ - سورة يوسف

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾	٢	٧١، ٢٠٨
- ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ...﴾	٣	١٠٥
- ﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾	٢١	٣١٤
- ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ...﴾	٢١	٣١٤
- ﴿هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ...﴾	٢٣	٣١٤
- ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ....﴾	٢٤	٣٥٥
- ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾	٢٨	٨٣٠
- ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾	٤٢	٣٣٤
- ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾	٥٢	٣٥٥
- ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ ... ﴿إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٥٢، ٥٣	٣٥٥

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾	١٠٨	٣٥٩
١٣ ـ سورة الرعد		
- ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	٤	٧٣
- ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ﴾	٣٣	٦٥٩
- ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ...﴾	٤٣	١٦٢
١٤ ـ سورة إبراهيم		
- ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ﴾ ... ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾	١٣، ١٤	٤٢٠
- ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾	١٦	٣٧٩، ٣٨١
- ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾	١٧	٣٧٩
- ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾	١٩، ٢٠	٥٦٠
١٥ ـ سورة الحجر		
- ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ﴾	٢٢	٦٣١
- ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ﴾	٤١	٣٠٠، ٣٠١
- ﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ... ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٠ ـ ٧٢	١٦٩
- ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٢	١٦٨، ٣٣٩
١٦ ـ سورة النحل		
- ﴿إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾	١٦	٧٥٣
- ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	١٨	٤٣٩، ٦٣٨
- ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ﴾	٢١	١٣٢
- ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾	٤٤	٦٤، ١٦٣، ١٩٨
- ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾	٦٣	٦٢٣

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ....﴾	٦٦	١٧٧، ٢١٩، ٧١١
- ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ....﴾	٧٥	٢٩٣
- ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ....﴾	٧٦	٩٦
- ﴿وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾	٨١	٤٣١
- ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	٨٣	٢٩٩
- ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ﴾	٨٨	٣١٥
- ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾	٨٩	١٤٤
- ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾	٩١	٣١٢
- ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾	١٠٢	٨٩
١٧ ـ سورة الإسراء		
- ﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ﴾	٣	٤٨٨
- ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا﴾	١١	٢٧٣، ٧٩٥
- ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ﴾	١٢	١٧٦، ٢١٧، ٦٥٧، ٨٢٠
- ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾	١٣	٤٧٩، ٦٣٣
- ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا....﴾	١٦	١٠٢، ٣٥٧
- ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ....﴾	٥١	٥٦٢
- ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾	٦٧	٢٧٣، ٧٩٥
- ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾	٧٨	٣٩٨، ٣٩٩، ٨١٨، ٨٢٥
- ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾	٨٥	١١٣
- ﴿وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا﴾	٨٦	٤٥٥

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ...﴾	٩٧	٤٠٨، ٤١٣
- ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١٠٢	٢٦٠، ٢٦١
- ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	١٦٠
- ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	١٦١
١٨ ـ سورة الكهف		
- ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١٤	١٩٦، ٣٥١، ٤٥٣
- ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٢٨٢
- ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ...﴾	٢٣، ٢٤	١٣٩، ٣٦٨*، ٣٧٠، ٣٧٤
- ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾	٢٤	٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤
- ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾	٢٩	٢٨٢
- ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾	٣١	٦١٥، ٦٢٠
- ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ ... ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	٣٢ ـ ٣٤	٣٧٤، ٣٧٨
- ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	٣٤	١٣٤
- ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾	٣٤	٣٧٨
- ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا...﴾	٤٢	١٣٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧
- ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾	٤٢	٣٧٧
- ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾	٤٢	٣٧٧
- ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾	٤٧	١٣٧، ٤١٠

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾	٥٣	٤٠٧، ٤١١
- ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾	٦٣	٣٧٢
- ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ...﴾	٧٩	٣٧٨
- ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾	٧٩	٣٨٢
- ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى...﴾	١٠١	٦٣، ١٥٨
١٩ - سورة مريم		
- ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى﴾ ... ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾	٥، ٦	١٦٩، ٣٨٦*
- ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾	٦	٣٩٠
- ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	٣٣	٥٣٠
- ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾	٣٤	٢٨٢
- ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾	٣٨	١٣٦، ٤٠٧، ٤١١
- ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾	٥٩	٣٩٤
- ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾	٦٠	٣٩٥
- ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾	٧١	٢٧٤، ٧٩٦
- ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ وَفْدًا﴾	٨٥	١٣٧، ٤١٠
٢٠ - سورة طه		
- ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾	١٤	٣٧٢، ٣٩٨*
- ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾	٣٩	١٠٤
- ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَـٰذَآ إِلَـٰهُكُمْ وَإِلَـٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾	٨٨	٢١٤، ٤٠٠
- ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾	١١٠	٢٩٠

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾	١٢٤	٤٠٣، ٤٠٧
- ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾	١٢٤	٤٠٥
- ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾	١٢٤	٤٠٦، ٤٠٨
- ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ ... ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾	١٢٤، ١٢٥	١٣٦، ٤٠٧
- ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾	١٢٥	١٣٦، ٤٠٧، ٤١٣
- ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾	١٢٥	٤١٢
- ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ ... ﴿وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾	١٢٥، ١٢٦	٤١٢
- ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾	١٢٦	١٣٦، ٤٠٨
- ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾	١٢٧	٤٠٦

٢١ ـ سورة الأنبياء

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾	٢٣	٧٣٩
- ﴿أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾	٣٤	٥٦١
- ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ...﴾	٤٢	٢٨٦
- ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾	٤٧	٣٩٨
- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٤٨	١٢٥، ١٧٥، ٢٧٧، ٤١٦، ٤١٨
- ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾	٢١	١٢٥، ١٧٥، ٢٧٧، ٤١٦
- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ﴾	٥١	١٢٥، ١٧٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٤١٦*
- ﴿مِن قَبْلُ﴾	٥١	٤١٧
- ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾	٨١	٦٣١
- ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ...﴾	١٠٤	٤٢١

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾	١٠٥	٢٢٩، ٢٣٣، ٤١٨
- ﴿أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾	١٠٥	٤٢١
- ﴿الْأَرْضَ﴾	١٠٥	٢٢٩، ٤١٩
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾	١٠٧	٤٢١، ٤٢٢
- ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾	١٠٧	٤٢٣
٢٢ ـ سورة الحج		
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ...﴾	٥	٣٣٧
- ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾	٥	٧٥٣، ٧٥٦
- ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ...﴾	٦٦	٢٧٣، ٧٩٥
٢٣ ـ سورة المؤمنون		
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ...﴾	١، ٢	٢٣٨، ٧٤١
- ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾	٥٠	٤٦١
- ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	٦٧	٦١٥، ٦١٦
- ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	٦٧	٦١٧
- ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾	١٠٠	٣٨١
- ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾	١٠٨	٤٠٩
- ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾	١١٦	٧٠٥
٢٤ ـ سورة النور		
- ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ...﴾	٣	٣٣٣
- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾	٢١	٧٤٧

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ...﴾	٣٥	١١٤، ١٣١، ٤٢٦*، ٤٢٨
- ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾	٣٥	٤٢٧
- ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا...﴾	٥١	
- ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ...﴾	٥٥	٤١٨، ٤٢٠
٢٥ ـ سورة الفرقان		
- ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾	٢٢	١٣٦، ٤٠٧، ٤١١
- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾	٦٢	٨٠٨
- ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا﴾	٧٧	٢٨٦
٢٦ ـ سورة الشعراء		
- ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٩٧، ٩٨	٢٩٦
- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾	١٩٥	١٥٣، ٣٤١
- ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾	٢١٠، ٢١١	٦٧٤
٢٧ ـ سورة النمل		
- ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا﴾ ... ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾	١٣، ١٤	٢٦١
- ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾	٣٥	٦٠٠

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿قَرَارًا﴾	٦١	٩١، ٩٢
- ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٧١﴾ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾	٧١، ٧٢	٤٠٤
- ﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٣٢٣
- ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾	٨٨	٨٦
٢٨ - سورة القصص		
- ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾	١٠	١٩٦، ٣٥١، ٤٥٣
- ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾	٢٩	٨٣٤
- ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ...﴾	٨٨	٢٨٥
٢٩ - سورة العنكبوت		
- ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾	٢٢	٥٣٥
- ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ﴾	٢٥	٥١٦
٣٠ - سورة الروم		
- ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	٦٥٧
- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ...﴾	٢٧	٧٢٢
- ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾	٥٤	٧٥٦، ٧٥٨
٣٢ - سورة السجدة		
- ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾	١١	٦٣٨
- ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ...﴾	١٢	٤١١
- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى...﴾	١٣	٤٧٣
- ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾	١٣	٨٩

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	١٩	٥١٧
٣٣ ـ سورة الأحزاب		
- ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾	٤	٩٥
- ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ﴾	٢٧	٣٨٨، ٤٢٠
- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾	٣٦	٩٤
- ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ...﴾	٣٧	٩٤
- ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾	٣٧	٩٥
- ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾	٤٠	٩٥
- ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾	٧٢	٢٧٣، ٧٩٥
٣٤ ـ سورة سبأ		
- ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ...﴾	٩	٤٥٦
- ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾	١٧	٢٤٥، ٢٧١، ٧٩٢، ٧٩٩
٣٥ ـ سورة فاطر		
- ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾	١٨	٧٤٨
- ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾	٣٢	٢٩١، ٣٨٩
٣٦ ـ سورة يس		
- ﴿يسٓ (١) وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ...﴾	١، ٢	٤٨١
- ﴿يسٓ (١) وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	١ ـ ٣	٦٢٣

الآية	الرقم	الصفحة
ـ ﴿يسٓ ۝١ وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤ تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾	١ ـ ٥	٥٠٤
ـ ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾	٨	٤٣٠*
ـ ﴿لَا الشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٤٠	٦٥٤
ـ ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٤٠	٢٣٩، ٢٤٠، ٦٤٢
ـ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	٤١	٢٢٢، ٤٣٥، ٤٩٠
ـ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ۝٤١ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾	٤١، ٤٢	١٢٦، ٤٣٣
ـ ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾	٤٢	٤٣٥
ـ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾	٤٢	٤٣٤
ـ ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾	٤٣	١٢٦، ٤٣٤، ٤٣٥
ـ ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾	٦٨	٧٥٥، ٧٥٨
ـ ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ...﴾	٧٨	٣٣٧
ـ ﴿قَالَ مَن يُحْىِ الْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾	٧٨	٦٠٩
ـ ﴿الَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾	٨٠	٦١٥
ـ ﴿مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾	٨٠	٦١٩

٣٧ ـ سورة الصافات

ـ ﴿يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ الدِّينِ ۝٢٠ هَٰذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾	٢٠، ٢١	١٣٧، ٤١٠
ـ ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ ... ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ الْجَحِيمِ﴾	٢٢، ٢٣	١٣٧، ٤١٠
ـ ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾	٤٨	١٣٨، ٥٣٨
ـ ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى الْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَٰٓأَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ اللَّهُ مِنَ الصَّٰبِرِينَ﴾	١٠١ ـ ١٠٢	٢٩٠

الآية	الرقم	الصفحة
٣٨ ـ سورة صۤ		
ـ ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾	٥٢	١٣٨، ٥٣٧
ـ ﴿فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾	٥٧	٨١٩
ـ ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ...﴾	٧٥	١٣٩، ٣٥٨، ٤٣٨*
ـ ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾	٧٥	٤٤١
ـ ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٨٤، ٨٥	٤٧٣
٣٩ ـ سورة الزمر		
ـ ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ...﴾	٦	٤٤٤*
ـ ﴿ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾	٢٤	٨١
ـ ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾	٢٨	١٥٣
ـ ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا...﴾	٤٢	١١٠، ٣٦١
ـ ﴿وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾	٤٢	١١١، ٣٦٢، ٣٦٣
ـ ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾	٤٢	٣٦٣
ـ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	٦٧	٤٤١
ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧١	١٣٣، ٤٤٦، ٤٤٧
ـ ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا...﴾	٧٣	١٣٣، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٢٠، ٤٤٦، ٤٤٧
ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	٤٤٨
ـ ﴿جَآءُوهَا﴾	٧٣	١٣٤، ٢٢١
ـ ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	١٣٤، ٢٢١
ـ ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾	٧٣	٤٥٠
ـ ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ...﴾	٤٧	٤٢١، ٤٥٠

الآية	الرقم	الصفحة
٤٠ ـ سورة غافر		
- ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾	٣٢، ٣٣	٥٣٣
- ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾	٣٧	٢٦٠
- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾	٥٣	٣٨٩
٤١ ـ سورة فصّلت		
- ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾	٥	٦٣، ١٥٨
- ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾	١٦	٥٣٠
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾	٤١	٢٠٥
- ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ...﴾	٥٢، ٥٣	٢٨٩
- ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ...﴾	٥٣	٢٨٩
٤٢ ـ سورة الشورى		
- ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾	١٤	٣٨٩
- ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي ٱلسَّاعَةِ لَفِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾	١٨	٥١٤
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ...﴾	٢٤	١٩٥، ٣٥٠، ٤٥٢*، ٤٥٥
- ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾	٢٤	٤٥٧
- ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾	٢٤	٤٥٨
- ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾	٣٢	٢٤٠، ٢٨٧، ٦٤٢، ٦٦٦
- ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾	٣٣	٤٥٦

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾	٤٥	٤٠٧، ٤١١
- ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا...﴾	٥٢	١٣٢، ٢٤١، ٤٥٩
- ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾	٥٢	١٣٣
- ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾	٥٢	١٣٣
٤٣ ـ سورة الزخرف		
- ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾	١، ٢	٤٨١
- ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾	١ ـ ٤	٥٠٥
- ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾	٣٦	٣٧٢
- ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾	٦٠	٢٨٦
٤٤ ـ سورة الدخان		
- ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾	٥٤	٤٦٤
٤٥ ـ سورة الجاثية		
- ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ...﴾	٢٣	١٩٦، ٣٥١، ٤٥٣
٤٦ ـ سورة الأحقاف		
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾	٨	١٩٦، ٤٥٤
٤٧ ـ سورة محمد ﷺ		
- ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾	٢٤	٧٣
- ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾	٣٨	٢٢٤، ٢٥٦، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦١

الآية	الرقم	الصفحة
٤٩ ـ سورة الحجرات		
ـ ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾	١٣	٧١٤
٥٠ ـ سورة قٓ		
ـ ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾	٥	٧٦٢
ـ ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٥	٥٥٨
ـ ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾	٢٢	١٣٦، ٤٠٧، ٤١١
ـ ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾	٢٧	٤٧٢
ـ ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	٢٩	٢١٦، ٢٤٢، ٤٧٠*، ٤٧٢
ـ ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	٢٩	٢٤٣، ٤٧١
ـ ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾	٣٠	٤٧٣
٥١ ـ سورة الذاريات		
ـ ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ ... ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾	١ ـ ٤	٦٤٧
ـ ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾	٣	٢٨٧، ٣٢٦
ـ ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾	٤	٢٢٥، ٦٤٤
ـ ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ﴾	٤	٦٤٧
ـ ﴿ذُوقُوا۟ فِتْنَتَكُمْ﴾	١٤	٨١
ـ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾	٢٠، ٢١	٩١
ـ ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ ... ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾	٢٤ ـ ٣٠	٨٧
٥٢ ـ سورة الطور		
ـ ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾	١ ـ ٣	١٤٩، ٤٧٨*
ـ ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾	٢، ٣	٤٨٠
ـ ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾	٦	٨٣، ٢٤٦، ٤٨٢
ـ ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾	٦	٨٥، ٢٤٧

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾	٧	٤٨٠
- ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾	١١، ١٢	٤٨٠
- ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ۝١٣ هَـٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ۝١٤ أَفَسِحْرٌ هَـٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾	١٣ ـ ١٥	٤٠٧ ـ ٤١١
- ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾	٢١	٢٢٢، ٤٨٧
- ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾	٢١	٤٨٨
- ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾	٢٨	٢٦٠، ٤٩٤، ٤٩٥
- ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾	٤٧	٤٠٣
٥٣ ـ سورة النجم		
- ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾	١	١٥١، ٥٠٢
- ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	١ ـ ٣	١٢١، ١٥٠، ٢٣٢، ٤٩٨*
- ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾	٢	٥١٠
- ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٣، ٤	٥٠٧
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٤	٥٠٨
- ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾	٥	٥١٠
- ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾	٥، ٦	٦٧٣
- ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾	١١	٢٦١
- ﴿أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ﴾	١٢	٥١١
- ﴿أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾	١٢	١٢٤، ٢١٤، ٢١٩، ٥١٠
- ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾	١٥	٥١٥
- ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾	٢١	٦٦٥
- ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ...﴾	٣٢	٥١٧

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾	٣٢	٨٣٤
- ﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾	٤٦، ٤٧	٥٦٠
٥٤ - سورة القمر		
- ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾	١٤	١٠٤
- ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾	١٩	١٣٤، ٥٢٨
- ﴿فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾	١٩	٥٣٠
- ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٩	١٣٥
- ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾	٢٠	٦١٥
- ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾	٢٠	٦١٩
٥٥ - سورة الرحمٰن		
- ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾	٦	٥٠٣
- ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١٦٤
- ﴿سَنَفْرُغُ﴾	٣١	٥٣٣
- ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾	٣١	٥٣٦
- ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟...﴾	٣٣	٥٣٢*، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٨٣٥
- ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾	٣٣	٥٣٣
- ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا﴾	٣٥	٥٣٤
- ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾	٣٥	٥٣٦
- ﴿عَلَيْكُمَا﴾	٣٥	٥٣٤
- ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾	٣٧	٥٣٣
- ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾	٥٦	١٣٧
- ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾	٥٦	١٣٨، ٥٣٧
- ﴿ٱلطَّرْفِ﴾	٥٦	٥٣٨
- ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ ... ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾	٥٦ - ٥٨	٥٣٦

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ ... ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٦٨ ـ ٧٣	٥٤٣
- ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾	٧٢	٥٤٢، ٥٤٣
- ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾	٧٤	٥٤٢
- ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾	٧٤	٨٢، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣
- ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ (٧٤) فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٧٤، ٧٥	٥٤٣
- ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ (٧٦) فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٧٦، ٧٧	٥٤٣
- ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِي ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٧٨	٢٨٩
٥٦ ـ سورة الواقعة		
- ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا (٢٥) إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾	٢٥، ٢٦	٢٩٦، ٥٤٦*
- ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾	٢٦	٢٩٧، ٥٤٧
- ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾	٢٨	٥٥٢
- ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾	٢٨، ٢٩	٥٥٢
- ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾	٢٩	٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١
- ﴿وَفُرُشٍ﴾	٣٤	٥٥٤
- ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾	٣٤	٥٥٣
- ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾	٣٥	٥٥٤
- ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً (٣٥) فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا (٣٦) عُرُبًا أَتْرَابًا (٣٧) لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾	٣٥ ـ ٣٨	٥٥
- ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ ... ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾	٥٨ ـ ٦٠	٥٥٩
- ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ (٦٠) عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٦٠، ٦١	٢٢٣، ٢٥٥، ٥٥٦، ٥٥٩
- ﴿نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ﴾	٦١	٥٦٠

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾	٦٢	٢٢٤، ٢٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨
- ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾	٧١	٢٠٣، ٧٧١
- ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	٧٦	٥٠٥
- ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٧ - ٧٩	٥٠٤
- ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٨٠	٨٨، ٨٩
- ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾	٨٣	١١٣
٥٧ - سورة الحديد		
- ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾	١٣	٦٠٠، ٦٠١
- ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾	٢٥	٣٣٠
- ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ...﴾	٢٧	٥٦٤*
- ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾	٢٧	٥٦٦
٥٩ - سورة الحشر		
- ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾	٧	٦٥
٦١ - سورة الصف		
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ... ﴿ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	١٠ - ١٢	٥٧٠*
- ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	١١	٥٧١
٦٢ - سورة الجمعة		
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١	٤٦١
٦٤ - سورة التغابن		
- ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾	١٤	٨٣٠

الآية	الرقم	الصفحة
٦٥ - سورة الطلاق		
- ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ...﴾	٤	١٩٠، ٣٢١
٦٦ - سورة التحريم		
- ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ...﴾	٥	٥٧٤*
- ﴿سَٰٓئِحَٰتٖ﴾	٥	٣٠٤، ٥٧٥
- ﴿وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾	١٢	٦٣٨
٦٧ - سورة الملك		
- ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾	١	٤٤٠
- ﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾	٣، ٤	٣١٦
- ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ﴾	٨	٧٩٨
- ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾	١٣	٣١٤
- ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾	١٥	٥٨٠*
- ﴿ذَلُولٗا﴾	١٥	٩١، ٩٢
٦٨ - سورة القلم		
- ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾	٦	٣٣٢
٦٩ - سورة الحاقة		
- ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾	٣	٧٣٠، ٧٣٢
- ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ﴾	٤	٧٣٢
- ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا﴾	٧	٥٣٠
- ﴿حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾	١١	٢٤٠، ٦٤٢
- ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَآ﴾	١٧	٥٣٣
- ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾	٢١	١٨٣، ٧٠٩
- ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ﴾	٣٨، ٣٩	٦٦٥

الآية	الرقم	الصفحة
ـ ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾	٤٠	٥٨٤*، ٦٧١
ـ ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	٤١، ٤٢	٥٨٥، ٥٨٦، ٦٧١
ـ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾	٤٤	٥٨٦
ـ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾	٤٤، ٤٥	٤٥٥
ـ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ ... ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾	٤٤ ـ ٤٧	٤٥٨
٧١ ـ سورة نوح		
ـ ﴿بِسَاطٗا﴾	١٩	٩١
ـ ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطٗا ﴿١٩﴾ لِّتَسْلُكُواْ مِنْهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾	١٩، ٢٠	٥٨١
٧٢ ـ سورة الجنّ		
ـ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبٗا﴾	١	٨٣٨
ـ ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقٗا﴾	٦	٨٣٥، ٨٣٨
٧٤ ـ سورة المدثر		
ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾	١ ـ ٥	٥٨٨*
ـ ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	٤	٢٨٤، ٥٩٠
ـ ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ ... ﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ﴾	٣٢ ـ ٣٤	٦٦٩
ـ ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ﴾	٣٣، ٣٤	٦٧١
ـ ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾	٤٢	٧٩٨
ـ ﴿قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾	٤٣، ٤٤	٨١٣
ـ ﴿إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٞ﴾ ... ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾	٥٤ ـ ٥٦	٧٤٦

الآية	الرقم	الصفحة
٧٥ ـ سورة القيامة		
ـ ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ... ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾	١ ـ ٤	٦٠٠
ـ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝٣ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾	٣، ٤	١٢٣، ٥٩٨*، ٧١٨
ـ ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾	١٠ ـ ١٢	٥٣٥
ـ ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ... ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	١٧ ـ ١٩	٥
ـ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	١٨	١٠٥
ـ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٢، ٢٣	٣٦٠، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٨١
ـ ﴿إِلَىٰ﴾	٢٣	
ـ ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ ... ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾	٢٦ ـ ٣٠	٦٠٦
ـ ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾	٢٧	٦٠٩
ـ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ ... ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾	٣٦ ـ ٤٠	٣٣٧
٧٦ ـ سورة الإنسان		
ـ ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾	٢	٧١٥
ـ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾	٥	٦٨٣
ـ ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾	٩	١٦٤
ـ ﴿وَلَقَّاهُمْ﴾	١١	٦١٨
ـ ﴿وَجَزَاهُم﴾	١٢	٦١٨
ـ ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾	١٩	٦١٨
ـ ﴿وِلْدَانٌ﴾	١٩	٦١٧
ـ ﴿حَسِبْتَهُمْ﴾	١٩	٦١٧
ـ ﴿نَعِيمًا﴾	٢٠	٦١٨
ـ ﴿وَمُلْكًا﴾	٢٠	٦١٨

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾	٢١	٦١٤*
- ﴿وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ ... ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾	٢١، ٢٢	٦١٧
- ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾	٢٧	٣٨١
- ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾	٢٧	٥٦٢
- ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾	٢٨	٢٢٣، ٢٥٥، ٥٥٦، ٥٦٠
- ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾	٢٨	٢٥٦، ٥٦٠

٧٧ ـ سورة المرسلات

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا﴾	١ ـ ٣	٢٣٤
- ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ ... ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾	١ ـ ٥	٦٢٨
- ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ ... ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾	١ ـ ٧	٦٢٢*
- ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾	٢٠	٦٢٧
- ﴿كِفَاتًا﴾	٢٥	٩١

٧٨ ـ سورة النبأ

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾	٤، ٥	٢٣٥، ٧٨٢
- ﴿مِهَٰدًا﴾	٦	٩١

٧٩ ـ سورة النازعات

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا﴾ ... ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾	١ ـ ٥	٢٣٩، ٦٣٨*، ٦٣٩، ٦٤٨
- ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾	٥	٢٠٢، ٢٢٤
- ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾	٣١	٩١

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَىٰ﴾ ... ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٣٤ ـ ٤١	٦٦٠
- ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٣٩	٥١٦
- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٤٠، ٤١	٥١٦، ٥١٧، ٦٥٨
٨٠ ـ سورة عبس		
- ﴿فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾	١٣ ـ ١٦	١٤٩، ٤٧٩
٨١ ـ سورة التكوير		
- ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾	٢	٥٠٣
- ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾	٥	١٣٧، ٤٠٩
- ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾	٦	٨٥، ٢٩٦، ٤٨٦، ٤٨٧
- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾	١٥، ١٦	٢٨٧، ٣٢٧
- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾ ... ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾	١٥ ـ ١٨	٦٦٢*
- ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾	١٦	٦٤٢
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾	١٧	٦٦٨، ٦٦٩
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾	١٧، ١٨	٦٦٨
- ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾	١٨	٦٦٩، ٦٧٠
- ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	٦٧١
- ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	٦٧٢
- ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾	١٩، ٢٠	٥٨٥
- ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ... ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾	١٩ ـ ٢١	٦٧١
- ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾	٢٠، ٢١	٦٧٣
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	٢٤	٢١٣، ٦٧٣
- ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾	٢٥	٦٧٤
- ﴿شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾	٢٥	٦٧٤

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٢٨، ٢٩	٧٤٦
٨٢ ـ سورة الانفطار		
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾	٦	٣١٠، ٧٦٥
- ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾	١٣، ١٤	٤٠٣، ٦٩٢، ٦٩٣
- ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾	١٧	٧٣٠
٨٣ ـ سورة المطففين		
- ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٦	٦٥٩
- ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	٦٠٤، ٦٨١
- ﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	٦٧٩
- ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ﴾	١٥، ١٦	٦٧٨*
- ﴿عِلِّيِّينَ﴾	١٨	٧٥٣
- ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾	٢٢، ٢٣	٦٧٨*
- ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾	٢٣	٦٨٠
- ﴿يَنظُرُونَ﴾	٢٣	٦٧٩
- ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾	٢٤	٦٨١
- ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾	٢٧، ٢٨	٦٨٢
- ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾	٣٢	٦٧٩
- ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾	٣٤	٦٧٩
- ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾	٣٥	٦٧٩، ٦٨٠
٨٤ ـ سورة الانشقاق		
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾	٦	٧٦٥
- ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾	١٦	٢١٣
- ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾	١٦ ـ ١٨	٦٨٦*

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	١٩	٦٩٢
- ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ﴾ ... ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍۭ﴾	٢٢ ـ ٢٥	٦٩١
- ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍۭ﴾	٢٤، ٢٥	٧٥٥
- ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٢٥	٧٥٣

٨٥ ـ سورة البروج

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ ... ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾	١ ـ ٣	٦٩٦*
- ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾	٤	٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٠
- ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾	٤، ٥	١٥٤، ٦٩٩
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟...﴾	١٠	٨١، ٦٩٧
- ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾	١٢	٦٩٦، ٧٠٣
- ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ... ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾	١٢ ـ ١٥	٧٠٢، ٧٠٤
- ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾	١٥	٧٠٢
- ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾	٢١	٧٠٤

٨٦ ـ سورة الطارق

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾	٢	١٧٩
- ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	٧١٩
- ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾	٥	١٨٠، ٧٢٠
- ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ... ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾	٥ ـ ٧	١٧٧، ١٨٢، ٢٢١، ٧٠٨*، ٧١١
- ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ... ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾	٥ ـ ٨	٢٣٦، ٢٤٠، ٧٢٠
- ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ... ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾	٥ ـ ١٠	٧١٦
- ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾	٦	١٨٣، ٧١٣
- ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾	٧	٢١٨، ٢١٩
- ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾	٧	٧١٣
- ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾	٨	١٢٢، ١٨٠، ٢٣١، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٢

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿رَجِيمٍ﴾	٨	٧١٧
- ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾	٩	١٨٠، ٧١٧، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٢
- ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾	١٠	٧١٧

٨٧ ـ سورة الأعلى

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾	١	٢٨٩
- ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾	٣	٣١٠، ٣٣٤
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾	١٤	٢٣٧، ٧٤١، ٧٤٧
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾	١٤، ١٥	٧٤٨

٨٨ ـ سورة الغاشية

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾	٢ ـ ٤	٢٩١، ٣٣٥
- ﴿وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾	٢٠	٩١

٨٩ ـ سورة الفجر

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾	٢٤	٣٩٩

٩٠ ـ سورة البلد

الآية	الرقم	الصفحة
- ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾	١١	١٧٨، ٧٢٨، ٧٣٢
- ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ﴾	١١	٧٣٣
- ﴿ٱقْتَحَمَ﴾	١١	٧٣١
- ﴿ٱلْعَقَبَةُ﴾	١١	٧٣١
- ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ﴾	١١، ١٢	٧٢٦*
- ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ ... ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾	١١ ـ ١٧	٧٢٨
- ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ﴾	١٢	٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٣
- ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾	١٣	٧٣٠
- ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ ... ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	١٣ ـ ١٧	٧٣٠

الآية	الرقم	الصفحة
ـ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	١٧	٧٣١، ٧٣٢
٩١ ـ سورة الشمس		
ـ ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾	٥ ـ ٧	٢٨٥، ٧٤٧
ـ ﴿طَحَىٰهَا﴾	٦	٩١
ـ ﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾	٧	٢٣٩
ـ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾	٧، ٨	٢٥١، ٣٤٠، ٧٣٧، ٧٤٠
ـ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ ... ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾	٧ ـ ١٠	٢٣٧، ٢٥١، ٣٤٠، ٧٣٦*، ٧٤١
ـ ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾	٨	٢٣٨
ـ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾	٩	٦٩٧
ـ ﴿زَكَّىٰهَا﴾	٩	٢٣٨
ـ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾	٩، ١٠	٧٤٠
٩٢ ـ سورة الليل		
ـ ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾	١، ٢	٦٦٩، ٦٧٠
ـ ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾	٣	٢٨٥
ـ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾	٥	٦٣٨
ـ ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٢٠	١٦٤
٩٣ ـ سورة الضحى		
ـ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١	٦٦٩
ـ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾	٣	٣١٠، ٧٦٥
٩٤ ـ سورة الشرح		
ـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٣١٠، ٧٦٥
ـ ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾	٧، ٨	٢٨٣

الآية	الرقم	الصفحة
٩٥ ـ سورة التين		
ـ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾	١	١١٦
ـ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ... ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾	١ ـ ٥	٧٥٩
ـ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ... ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾	٤ ـ ٦	*٧٥٢
ـ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ... ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾	٤ ـ ٨	٧٦٠
ـ ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾	٥	٨٠٥
ـ ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ ... ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾	٥ ـ ٨	٧٥٩
ـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٦	٨٠٥
ـ ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾	٧	٢١٢، ٣٠٩، ٧٥٦
٩٦ ـ سورة العلق		
ـ ﴿اقْرَأْ﴾	١	٥٩٢
ـ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾	١	٣١٠، ٧٦٥
١٠٠ ـ سورة العاديات		
ـ ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ۝١ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ۝٢ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾	١ ـ ٣	٢٠٢، ٢٣٣
ـ ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ۝١﴾ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾ ... ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾	١ ـ ٥	٢٢٣، *٧٦٨
ـ ﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾	٢	٧٧٥
ـ ﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾ ... ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾	٢ ـ ٥	٧٧٣
ـ ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾	٣	٧٧٦
ـ ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ... ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾	٣ ـ ٥	٧٧٨
ـ ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾	٤	٧٧٧
ـ ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾	٥	٧٧٧
ـ ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾	٦	٢٧٣، ٧٩٥

الآية	الرقم	الصفحة
١٠١ ـ سورة القارعة		
ـ ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾	١٠	٧٣٣
ـ ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾	١٠، ١١	٧٣٠
ـ ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾	١١	٧٣٣
١٠٢ ـ سورة التكاثر		
ـ ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾	١	٢٧٣، ٧٨٣، ٧٩٥
ـ ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ ... ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾	١ ـ ٤	٢٣٥
ـ ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ ... ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	١ ـ ٨	١٥٦، ١٥٩
ـ ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾	٣، ٤	٧٩٨
ـ ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ ... ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾	٣ ـ ٧	٧٨٢*
ـ ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾	٤	٢٧٤، ٧٨٤
ـ ﴿تَعۡلَمُونَ﴾	٤	٧٩٦
ـ ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾	٦	٧٩٨
ـ ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾	٦، ٧	١٣٦، ٤٠٧، ٤١١، ٧٨٤، ٧٩٨
ـ ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ ... ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	٦ ـ ٨	٢٤٤
ـ ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾	٧	٧٩٨
ـ ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	٨	٢١٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٧٨٧، ٧٨٨، ٨٠١
١٠٣ ـ سورة العصر		
ـ ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾	١	٨٠٤*، ٨٠٥
ـ ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ ... ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾	١ ـ ٣	٢٠٧، ٢٣٧، ٣٠٤، ٧٥٩

الآية	الرقم	الصفحة
١٠٤ ـ سورة الهمزة		
ـ ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾	٢، ٣	٨٠٧
ـ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ﴾	٥	٧٣٣
ـ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾	٥، ٦	٧٢٩
ـ ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾	٦	٧٣٣
١٠٧ ـ سورة الماعون		
ـ ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	٤، ٥	٨١٠*
ـ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾	٦	٨١٤
١٠٩ ـ سورة الكافرون		
ـ ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾	٢، ٣	٢٨٥
١١٣ ـ سورة الفلق		
ـ ﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾	١	٨١٩
ـ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ ... ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾	١ ـ ٣	١٧٦
ـ ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾	٣	٢١٧، ٨١٨*
ـ ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾	٤	١٨٠، ٨٢٧
ـ ﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾	٤	١٨١
١١٤ ـ سورة الناس		
ـ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ... ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾	١ ـ ٦	٨٣٢*
ـ ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾	٥، ٦	٢٨٣، ٢٨٨

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
ـ أ ـ		
ـ أخبركم غدًا	ابن عباس	١٤٠، ٣٦٩
ـ إذا علا ماء المرأة ماء الرجل	عائشة	٧١٤
ـ إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإنّما يستقبل ربّه	أبو سعيد	١٦٤
ـ إذا مرض العبد أو سافر، كتب الله له	أبو موسى الأشعري	٧٥٧
ـ ارجع فصلّ؛ فإنّك لم تصلّ	أبو هريرة	٣٩٦
ـ أشعرتِ أنّ الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه؟	عائشة	٨٢٨
ـ اعملوا، فإن كُلًّا ميسَّر لما خلق له	جابر بن عبد الله	٧٤٠
ـ اللَّهُمَّ آت نفسي تقواها، أنت وليها ومولاها		٧٤٥
ـ اللَّهُمَّ فقّهه في الدين، وعلّمه التأويل	ابن عباس	٣٦٨
ـ اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي	عامر بن سعد	٨٢١، ٨٢٦
ـ أمّا أنا، فقد شفاني الله	عائشة	١٨٢، ٨٢٨
ـ أما إنّه سيكون	الزبير بن العوام	٢٤٤، ٢٦٩، ٧٩٠
ـ إنّ ارتفاعها لَكَمَا بين السماء والأرض	أبو سعيد الخدري	٥٥٥
ـ إن الله تعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾	أبو هريرة	٣٩٩
ـ أنّ الله قدّر مقادير الخلائق	عبد الله بن عمرو	٣٣٨
ـ إنّ الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنى	أبو هريرة	٥٢٠
ـ إنّ الله يأمركم بالصلاة، فإذا صلّيتم، فلا تلتفتوا	الحارث الأشعري	١٦٤
ـ إنّ الله يرفع ذرّيّة المؤمن إلى درجته وإن كانوا دونه في العمل	ابن عباس	٤٨٨

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
ـ أن أهل مكة سألوا النبي ﷺ عن الروح		١٤٠
ـ إنّ أوّل ما يسأل عنه العبد يوم القيامة	أبو هريرة	٢٦٩، ٧٨٩
ـ إنّ بين السماء والأرض لمسيرة خمس مئة عام	أبو سعيد الخدري	٥٥٥
ـ إن تغفر اللَّهُمَّ تغفر جمّا	ابن عباس	٥٢١
ـ إنّ ذلك سيكون	أبو هريرة	٢٦٩، ٢٧٠، ٧٩٠
ـ أن رجلًا من مزينة أو جهينة	عمران بن حصين	٢٥١، ٣٤٠، ٧٣٦، ٧٣٩
ـ أن الرسول ﷺ نام عن صلاة الصبح حتى	أبو هريرة	٣٩٩
ـ أن الرسول ﷺ نظر إلى القمر	عائشة	٨٢٤
ـ إنّ روح القدس نفث في روعي	عبد الله بن مسعود	٥٠٩
ـ إنّ زكريّا كان نجّارًا	أبو هريرة	٣٩١
ـ إن شاء الله		٣٧٤
ـ إنّ في الجنّة مئة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيله	أبو هريرة	٢٠٠
ـ إنّ الملائكة تحدّث في العنان	عائشة	٨٣٦
ـ أن ناسًا قالوا لرسول الله ﷺ: يا رسول الله	أبو هريرة	٦٠٥
ـ أن النبي ﷺ طب، حتى إنه	عائشة	١٨١، ٨٢٨
ـ أن النبي ﷺ كان إذا قرأ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾	ابن عباس	٧٤٥
ـ إنّ النبيّ لا يورث	أبو بكر	٣٩٢
ـ أنّ نفسًا لن تموت حتّى تستكمل أجلها		٥٠٩
ـ إن هذا هو الغاسق إذا وقب	عائشة	٨٢٤
ـ إنّا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه فهو صدقة	أبو بكر	٣٨٨
ـ انتبهت نفسي ليلة، فوجدت	عائشة	٧٤٤
ـ إنّكم ترونه كذلك	أبو هريرة	٦٠٥
ـ إنّكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلًا	ابن عباس	١٣٦، ٤٠٩
ـ إنّما ذلك للكفّار	أبو بكر	٢٤٥، ٢٧١، ٧٩٢، ٧٩٩

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
- أنه لما نزلت هذه الآية ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾		٣٧٤
- إني أوتيت الكتاب ومثله معه	المقدام بن معدي كرب	٥٠٨
- أو ذاك		٥٠٩
- أول ما يُسأل العبد يوم القيامة عن النعيم	أبو هريرة	٨٠١
- إيّاك والحلوب	أبو هريرة	٢٤٦، ٢٧٢
- أين فلان؟	أبو هريرة	٢٧٢
- أينقص الرّطب إذا جفّ؟		١١٢
- ب -		
- بل شيء قضي عليهم ومضى	عمران بن حصين	٢٥١، ٣٤٠، ٧٣٦
- بينا أنا نائم، رأيت الناس يعرضون عليّ	أبو سعيد الخدري	٥٩٤
- ث -		
- ثم إذا دخل أهل الجنّة الجنة، قال:	صهيب	٦٠٥
- ج -		
- جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال	جابر بن عبد الله	٧٤٠
- جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي	عائشة	١٨١، ٨٢٨
- خ -		
- خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة	أبو هريرة	٢٤٦، ٧٩٣
- د -		
- دعي الصلاة أيّام أقرائك	عائشة	١٩٠، ٢٤٩، ٣٢٠
- ر -		
- رأيت الناس يعرضون عليّ، وعليهم قمص	أبو سعيد الخدري	٥٩٤
- رب أعط نفسي تقواها، وزكّها أنت خير من زكّاها	عائشة	٧٤١، ٧٤٤

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
- ز -		
- زويت لي الأرض مشارقها ومغاربها	ثوبان	٤١٩، ٤٢٠
- س -		
- سياحة هذه الأمة الصيام	أبو هريرة	٥٧٦
- سئل النبي ﷺ عن السائحين، فقال: هم الصائمون	عبيد بن عمير	(٥٧٦)
- ش -		
- الشفق هو الحمرة	عبد الله بن عمر	٦٩١
- ع -		
- عذاب القبر	أبو هريرة	٤٠٦
- عرض عليّ عمر بن الخطاب، وعليه قميص يجرّه	أبو سعيد الخدري	٥٩٤
- العلماء ورثة الأنبياء، وإن العلماء لم يورّثوا دينارًا	أبو الدرداء	٣٨٨، ٣٩٣
- العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة؛ فمن تركها، فقد كفر	عبد الله بن بريدة	٣٩٥
- العينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع	أبو هريرة	٥٢٠
- ف -		
- فزجر عنه		١١٢
- فنشروا التوراة	عبد الله بن عمر	٤٨١
- في شيءٍ قد قضي عليهم	عمران بن حصين	٧٤٠
- في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾	أبو هريرة	٤٠٦
- ك -		
- كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كلّ أحيانه	عائشة	٣٧١

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
- كان النبي ﷺ إذا أراد الغارة	أنس بن مالك	٧٧١
- كان النبي ﷺ يدعو ربه فيقول	ابن عباس	١٦٠
- كرهت أن أثير على الناس شرًّا	عائشة	٨٢٨
- ل -		
- لا، بل فيما جفّت به الأقلام، وجرت به المقادير	جابر بن عبد الله	٧٤٠
- لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد؟!		٣٢٧
- لا تزال جهنّم يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟!	أنس بن مالك	(٤٧٣)، ٤٧٥، ٤٧٦
- لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربّه حتّى	ابن عمر	٢٤٤، ٢٦٩، ٧٨٨
- لا تزول قدما العبد حتى يُسأل عن أربع	معاذ بن جبل	٨٠١
- لا تزول قدما عبد يوم القيامة، حتّى يسأل	أبو برزة الأسلمي	٢٦٩، ٧٨٩
- لا نورث، ما تركناه صدقة	عائشة	٣٩١، ٣٩٢
- لما نزلت ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	الزبير بن العوام	٢٤٤، ٢٦٩، ٧٩٠
- ليس التفريط في النوم؛ إنّما التفريط	أبو قتادة	٣٩٦
- ليس الشديد بالصرعة، ولكن الذي يملك نفسه عند الغضب	أبو هريرة	٨٢٢
- ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة	أبو هريرة	٨٢١
- م -		
- ما أخرجكما من بيوتكما في هذه الساعة؟	أبو هريرة	٢٤٦، ٢٧٢، ٧٩٤
- ما أعطوا شيئًا أحبّ إليهم من النظر إلى ربّهم ﷻ	صهيب	٦٠٥
- ما بين الفراشين كما بين السماء والأرض	أبو سعيد الخدري	(٥٥٣)

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
- ما تركناه صدقة؟!		٣٩٢
- ما من يوم إلّا والبحر يستأذن ربّه أن يغرق بني آدم	عمر بن الخطاب	٨٥، ٤٨٥
- ما وجدتم فيه من حلال، فأحلّوه	المقدام بن معدي كرب	٥٠٩
- مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأُترجَّة	أبو موسى الأشعري	٧٥٨
- من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان	أبو هريرة	١٩٩
- من خلقه الله لإحدى المنزلتين، استعمله بعمل أهلها	عمران بن حصين	٢٥١، ٣٤٠، ٧٣٦
- من فاتته صلاة العصر، فكأنما وتر في أهله وماله	عبد الله بن عمر	٨٠٦
- من قال في القرآن برأيه، فليتبوّأ مقعده من النار	ابن عباس	٧٥
- من القائل كلمة كذا؟	عبد الله بن عمر	٦٠٨
- من كان اللهُ خلقه لإحدى المنزلتين، يهيئه لها	عمران بن حصين	٧٤٠
- من نسي صلاة، فليصلّها إذا ذكرها	أبو هريرة	٣٩٩
- ن -		
- نعم شرّ من شياطين الجنّ		٨٤١
- هـ -		
- هذا الغاسق إذا وقب		٨٢٢
- هذا من النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة		٢٧٠، ٧٩٠
- هذا هو الغاسق إذا وقب		١٧٧، ٨٢٢
- هل تضارّون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟	أبو هريرة	٦٠٥
- هل تضارّون في رؤية القمر ليلة البدر؟!	أبو هريرة	٦٠٥
- هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها	سعد بن أبي وقاص	٨١١
- هو مسجدي هذا		١٧٧، ٨٢٠، ٨٢٦

الحديث ومواضع وروده	الراوي	الصفحة
- و -		
- والذي نفسي بيده، لأخرجني الذي أخرجكما	أبو هريرة	٢٤٦، ٢٧٢
- والذي نفسي بيده لتسألنّ عن هذا النعيم يوم القيامة	أبو هريرة	٢٤٦، ٢٧٢، ٧٩٤، ٧٩٩
- والله لكأنّ ماءها نقاعة الحنّاء	عائشة	١٨١
- وأنا - والذي نفسي بيده - لأخرجني الذي أخرجكما	أبو هريرة	٧٩٤
- وهل ترك لنا عقيل من دار؟!	أسامة بن زيد	٤٧٤
- ي -		
- يا أبا ذرّ، تعوّذ بالله من شياطين الإنس والجن	أبو ذر	٨٤١
- يا الله		١٦٠
- يا عائشة، استعيذي بالله من شرّ هذا	عائشة	١٧٦، ٢١٧، ٨٢٠، ٨٢٤
- يجاء بالعبد يوم القيامة، كأنّه بذج	أنس	٢٧٠، ٧٩١
- يحشر المرء في ثوبيه اللذين مات فيهما	-	٥٩٤
- يخلق الإنسان من ماء الرجل الذي يخرج من صلبه	عبد الله بن مسعود	٧١٤
- يرحم الله زكريّا! وما كان عليه من ورثة	قتادة	٣٨٧
- يقول ابن آدم: مالي مالي، وهل لك من مالك إلّا ما أكلت		٢١٥، ٢٤٥، ٢٧١، ٧٩٣
- يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟!	صهيب	٦٠٥
- يؤتى بالعبد يوم القيامة، فيقول الله	أبو سعيد الخدري	٢٧٠، ٧٩١

٣ ـ فهرس الآثار

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ أ ـ		
ـ أبرّ هذه الأمّة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلّفًا	ابن مَسعودٍ	١٦٥
ـ الأبكم أبي بن خلف، ومن يأمر بالعدل حمزة وعثمان بن عفان وعثمان بن مظعون	عطاء	٩٧
ـ أدخل الله الذرية بعمل الآباء الجنة	الشعبي	٤٩١
ـ إذا سمعوا زفير النار ندوا هربًا فلا يأتون قطرًا من الأقطار إلا	الضَّحَّاك	٥٣٣
ـ إذا نسيت الاستثناء ثم ذكرت فاستثن	ابن عبَّاسٍ	١٤٠
ـ إذا نسيت الصلاة فصلها متى ذكرتها	الضَّحَّاك	٣٧٠
ـ أعجبهم طلح «وج» وحسنه، فقيل لهم: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾	مُجاهد	٥٤٩
ـ أعطوا مثل أجور آبائهم، ولم ينقص الآباء من أجورهم شيئًا	إبراهيم	٤٩١
ـ أقبل بظلامه	الحسن	٦٦٨
ـ أقسم بالقرآن إذا نزل منجمًا على رسوله ـ ١٢١، ١٥٠، ٢٣٢	ابن عبَّاسٍ	٤٩٨
ـ الذي جمع الطمع في قلوبهم يوصلهم إلى ما يطمعون	الحسن	١٦٧
ـ أمر بتطهير الثياب من النجاسات التي لا تجوز الصلاة معها	ابن سيرين	٥٨٩

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- إن استطعتم أن تهربوا عند الموت فاهربوا فإنه مدرككم	الضَّحَّاك	٥٣٢
- إن الله يرفع ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقر بهم عيونهم ثم قرأ هذه الآية	ابن عبَّاسٍ	٤٩٠
- إن شئت رددته من الكبر إلى الشباب، ومن الشباب إلى الصبا، إلى النطفة ـ ١٢٣، ٢٣٦، ٢٤٠	مُقاتل	٧١٧
- إن كان الآباء أرفع درجة من الأبناء رفع الله الأبناء إلى الآباء	ابن عبَّاسٍ	٤٩١
- إن موسى إنما يطلب هذا، ولكنه نسيه وخالفه في طريق آخر	قَتادة	٤٠١
- إن موسى ذهب يطلب ربه فضل ولم يعلم مكانه ـ ١٧١	ابن عبَّاسٍ	٤٠١
- إن المؤمن من رزق حلاوة ومهابة	الحسن	٤٥٩
- أن ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ الملائكة تنزع نفوس الكفار بشدة وعنف	ابن عبَّاسٍ	٦٤١
- أن هذا من إخبار الله تعالى عن السامري: أنه نسي ـ ٢١٥	ابن عبَّاسٍ	٤٠١
- إن يشأ الله يربط على قلبك بالصبر على أذاهم حتى لا يشق عليك ـ ١٩٦، ٣٥٠	مُجاهد	٤٥٢
- إن يشأ الله ينسك القرآن، ويقطع عنك الوحي ـ ١٩٦، ٣٥٠	قَتادة	٤٥٢
- إنه أرذل العمر	قَتادة	٧٥٢
- أنه دفع إليه سارق، فأمر بقطع يده فقال: يا أمير المؤمنين	علي بن أبي طَالبٍ	٥٢٣
- أنه يلم بالكبيرة ثم لا يعود إليها	أبو هريرة	٥٢٢
- أنها الدنيا التي فتحها الله على أمة محمد ﷺ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٣	ابن عبَّاسٍ	٤١٨
- إنها عقبة جهنم ـ ١٧٩	مُقاتل	٧٢٧

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- إنهما وسواسان؛ فوسواس من الجنة فهو ﴿الْخَنَّاسِ﴾، ووسواس من نفس الإنسان فهو قوله: ﴿وَالنَّاسِ﴾	ابن جريج	٢٨٤
- أوقدت فصارت نارًا - ٨٥، ٢٩٦	علي	٤٨٦
- أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله برأيي؟	أبو بكر	٧٥
- ب -		
- البحر يسجر فيزداد في جهنم - ٨٤، ٢٤٧	الضَّحَّاك	٤٨٣
- بلغني أن أرواح الأحياء والأموات تلتقي في المنام فيتساءلون بينهم	ابن عبَّاسٍ	٣٦١
- ت -		
- تخرج إليهم أعمالهم يوم القيامة في رق منشور	مُقاتل	٤٧٨
- ترك موسى إلٰهه ههنا وذهب يطلبه	السُّدِّيّ	٤٠١
- تسبق بأرواح المؤمنين إلى الجنة	مُقاتل	٦٤٣
- تكذيبهم	ابن عبَّاسٍ	٨١
- ج -		
- جبريل موكل بالرياح وبالجنود، وميكائيل موكل بالقطر والنبات	عبد الرحمٰن بن سابط	٦٤٤
- جعل فيها ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ - ٢٥١، ٣٤٠	ابن زيد	٧٣٦
- جعل لكل دابة ما يصلحها وهداها إليه	عطاء	٣١١
- جنة المأوى: جنة فيها طير خضر، ترتع فيها أرواح الشهداء	كعب	٥١٥
- ح -		
- حق على كل من اتبعه أن يدعو إلى ما دعا إليه ويُذَكِّر بالقرآن والموعظة	الكَلبِيّ	٣٥٩

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ الحق يرجع إلى الله، وعليه طريقه، لا يعرج على شيء	مُجاهد	٣٠١
ـ الحور: البيض	قَتادة	٤٦٥
ـ الحور: البيض الوجوه	مُقاتل	٤٦٥
ـ الحور العِين: التي يحار فيهن الطرف باديًا مخ سوقهن من وراء ثيابهن	مُجاهد	٤٦٥
ـ الحور في كلام العرب البيض	ابن عبَّاسٍ	٤٦٤
ـ الحوراء التي يحار فيها الطرف من رقة الجلد وصفاء اللون	مُجاهد	٤٦٤
ـ الحوراء التي يحار فيها الطرف. وعين: حسان الأعين	زيد بن أسلم	٤٦٤
ـ الحوراء شديدة بياض العين شديدة سواد العين	الحسن	٤٦٤
ـ خ ـ		
ـ الخيل توري نار العداوة بين المقتتلين	قَتادة	٢٠٣
ـ د ـ		
ـ الدرجات التي فضل الله بها المُجاهد على القاعد	ابن زيد	١٩٩
ـ ذ ـ		
ـ ذكر لنا أنه كان بين آدم ونوح ﷺ عشرة قرون كلهم على الهدى ـ ٣١٧	قَتادة	١٥٨
ـ ر ـ		
ـ الرجل يكون له القدم ويكون له الذرية فيدخل الجنة فيرفعون إليه	ابن مَسعودٍ	٤٩٠
ـ س ـ		
ـ سبقت ابن آدم بالخير والعمل الصالح والإيمان والتصديق	مُجاهد	٦٤٣

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ سعدت نفس وأفلحت نفس أصلحها الله وطهرها ووفقها للطاعة حتى عملت بها	مُجاهد	٧٤٣
ـ السمٰوات السبع في العرش كسبعة دراهم جعلن في ترس	ابن عبَّاسٍ	٧٠٣
ـ سئل أبو بكر عن ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]: فقال: إني سأقول فيها برأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، أراه ما خلا الوالد والولد ـ ٣٠٢	الشعبي	٧٤
ـ سئلت عن قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ فقلت: هو الرجل يلم بالذنب ثم لا يعاوده	أبو صالح	٥١٩
ـ ش ـ		
ـ الشفق: الحمرة	ابن عمر	٦٨٧
ـ الشفق: الحمرة التي تكون في المغرب	الكَلبِيّ	٦٨٧
ـ ص ـ		
ـ صراط إليّ مستقيم	الحسن	٣٠١
ـ ض ـ		
ـ ضل وأخطأ الطريق	ابن عبَّاسٍ	٤٠١
ـ الضمير للنبي ﷺ	قَتادة	٧٦١
ـ ع ـ		
ـ عادوا إلى علمه فيهم: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]	أبو العاليةِ	٣٣٧
ـ عقبة والله شديدة، مُجاهدة الإنسان نفسه وهواه وعدوه والشيطان	الحسن	٧٢٦
ـ على رد الماء في الإحليل لقادر ـ ١٢٢، ٢٣٦، ٢٤٠	مُجاهد	٧١٧
ـ على رد الماء في الصلب ـ ١٢٢، ٢٣٦، ٢٤٠	عِكْرِمَة	٧١٧

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- على قلوبنا غشاوة، فهي في أوعية لا تعي ولا تفقه ما تقول	ابن عبَّاسٍ	٦٣
- عملك فأصلح	الضَّحَّاك	٥٨٩
- غ -		
- الغاسق إذا وقب: الليل إذا أقبل ودخل	الحسن	٨١٨
- ف -		
- فارين غير معجزين	مُجاهد	٥٣٣
- فالسابقات: هي الملائكة	مسروق	٦٤٣
- فانخنستُ	أبي هريرة	٦٦٢
- فإنها عقبة شديدة، فاقتحموها بطاعة الله - ١٧٩	قَتادة	٧٢٧
- فما الذي يجعلك مكذبًا بالجزاء، وزعم أنها نزلت في عياش بن أبي ربيعة	مُقاتل	٣٠٩
- فمن يكذبك أيها الرسول بعد هذا بالدين؟	قَتادة	٧٦٢
- ق -		
- قال بعض الصحابة - وقد حضره الموت - فجعل يبكي ويقول:	-	٧٢٧
- قد أفلح من زكى نفسه وحملها على طاعة الله	الحسن	٧٤٢
- قد أفلحت نفس زكاها الله وأصلحها - ٢٣٨	ابن عبَّاسٍ	٧٤٣
- قد قضيت ما أنا قاض - ٢٤٣	مُجاهد	٤٧٠
- قدر السعادة والشقاوة، وهدى للرشد والضلالة	مُجاهد	٣١١
- قدر مدة الجنين في الرحم ثم هداه للخروج	السُّدِّيّ	٣١١
- قدرهم ذكرانًا وإناثًا وهدى الذكور لإتيان الإناث	مُقاتل	٣١١
- قصرن أبصارهن وقلوبهن وأنفسهن على أزواجهن، فلا يردن غيرهم - ١٣٨	مُجاهد	٥٣٨
- قصرن أطرافهن على أزواجهن، فلا يردن غيرهم - ١٣٩	قَتادة	٥٣٨

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ قصرن طرفهن على أزواجهن، فلا يردن غيرهم ـ ١٣٨	الحسن	٥٣٨
ـ قلت لمُجاهد: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ عنى به محمدًا؟ فقال:	منصور	٧٦١
ـ ك ـ		
ـ كان الناس أمة واحدة: كانوا على الإسلام كلهم ـ ٣١٧	ابن عبَّاسٍ	١٥٩
ـ كان الناس من وقت وفاة آدم إلى مبعث نوح ﷺ أمة واحدة	الحسن	٣١٧
ـ كان يقال: الإسلام درجة، والهجرة في الإسلام درجة، والجهاد في الهجرة درجة	قَتادة	١٩٩
ـ كانوا أمة واحدة، كانوا كفارًا	ابن عبَّاسٍ	٣١٧
ـ كما بدأكم تعودون: شقي وسعيد	مُجاهد	٣٣٦
ـ كما كتب عليكم تكونون	سعيد بن جبير	٣٣٦
ـ الكواكب تخنس بالنهار فتختفي ولا ترى، وتكنس في وقت غروبها	قَتادة	٦٦٣
ـ ل ـ		
ـ لا تسألون عن آية من كتاب الله وسُنَّة ماضية إلا قلت لكم، فقام إليه ابن الكواء، فسأله عن:	علي بن أبي طَالبٍ	٦٤٧
ـ لا تلبسها على الغدر والظلم والإثم، ولكن البسها وأنت بر طاهر	أُبي بن كعب	٥٨٩
ـ لا تلبسها على معصية ولا غدر. ثم قال: أما	ابن عبَّاسٍ	٥٨٨
ـ لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب	مُجاهد	١٥٣
ـ لا يرون شيئًا يسرهم	ابن عبَّاسٍ	٤٠٨
ـ لا يسأل عن النعيم إلا أهل النار ـ ٢٧١، ٢٧٤، ٧٩٦	الحسن	٧٩٢
ـ لأنهن خلقن في الجنة	مُقاتل	٥٤١

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- لعمرك؛ أي: وحياتك، قال: وما أقسم الله تعالى بحياة نبي غيره	ابن عبَّاسٍ	٣٣٩
- لم يجامعهن في هذا الخلق الذي أنشئن فيه إنس ولا جان	الكَلبِيّ	٥٤١
- اللمم، على وجهين: كل ذنب لم يذكر الله عليه حدًّا في الدنيا ولا عذابًا في الآخرة	الكَلبِيّ	٥٢١
- اللمم: ما دون الشرك	عبد الله بن عمرو	٥١٩
- اللمم: النظر من غير تعمد، فهو مغفور، فإن أعاد	الحسين بن الفضل	٥٢١
- لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك - ١٣٩، ٣٥٨	عروة بن مَسعودٍ	٤٣٨
- الليل إذا أقبل بظلمته من المشرق، ودخل في كل شيء وأظلم	ابن عبَّاسٍ	٨١٨

- م -

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- ما جعل الله ذلك الطمع فيهم إلا كرامة يريدها بهم	أبو العاليةِ	١٦٧
- ما زلنا نشك في عذاب القبر حتى نزلت: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾	علي	٧٨٣
- ما لوعدي خلف لأهل طاعتي ولا أهل معصيتي - ٢٤٣	ابن عبَّاسٍ	٤٧٠
- ما لي لا أبكي وبين يدي عقبة	بعض الصحابة	٧٢٧
- المحبوس - ٨٤	ابن عبَّاسٍ	٤٨٤
- المساكن، والأنعام، وسرابيل الثياب والحديد	مُجاهد	٢٩٩
- المسجور الممتلئ - ١٨٤ - ٢٤٧	ابن عبَّاسٍ	٤٨٣
- المسجور الموقد - ٨٤، ٢٤٧	مُجاهد	٤٨٣
- المسجور اليابس الذي قد نضب ماؤه وذهب	ابن عبَّاسٍ	٤٨٤
- معناه: إذا نسيت الاستثناء ثم ذكرت فاستثن	ابن عبَّاسٍ	٣٦٩
- المقسمات أربعة: جبريل وهو صاحب الوحي	ابن السائب	٦٤٨

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- من بين ثديي المرأة	ابن عبَّاسٍ	٧١٥
- الموريات، هي: الخيل توري نار العداوة بين المقتتلين	قَتادة	٧٧٢
- ن -		
- النازعات: هي النجوم، تنزع من المشرق إلى المغرب	الحسن	٦٤٠
- النجوم تخنس بالنهار، وتظهر بالليل	علي	٦٦٣
- نساء من نساء الدنيا لم يمسسن منذ أنشئن خلقًا	الشعبي	٥٤١
- نسي أن يذكر لكم أن هذا إلٰهه وإلٰهكم	ابن عبَّاسٍ	٤٠١
- نفسك فطهر من الذنب، فكنى عن النفس بالثوب	قَتادة	٥٨٨
- هـ -		
- هدى إلى وطء الذكور للإناث	الكَلبِيّ	٣١٠
- هدى الناس للخير والشر والبهائم للمراتع	مُجاهد	٣١٠
- هذا مثل ضربه الله، يريد: أن المعتق رقبة	مُقاتل	٧٢٦
- هم الذين يغيرون، فيورون بالليل نيرانهم لطعامهم وحاجتهم - ٢٠٣	ابن عبَّاسٍ	٧٧١
- هم جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت:	مُقاتل	٦٤٤
- هم الحاج إذا أوقدوا نيرانهم ليلة المزدلفة - ٢٠٣، ٢٣٤	محمد بن كعب	٧٧١
- هم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة - ١٦٦، ٣٤٨	حذيفة	٧٠
- هم الملائكة، وكلهم الله بأمور عرفهم العمل بها والوقوف عليها	ابن عبَّاسٍ	٦٤٤
- هن الآدميات اللائي متن أبكارًا	ابن عبَّاسٍ	٥٤١
- هو الذي انتهى برده	مُجاهد	٨١٩
- هو الذي يكون بعد غروب الشمس في الأفق قبل الظلمة	مُقاتل	٦٨٧

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- هو بقية النهار	عِكْرِمَة	٦٨٧
- هو الزمهرير يحرقهم ببرده كما تحرقهم النار بحرها	ابن عبَّاسٍ	٨١٩
- هو ما ألم بالقلب؛ أي: ما خطر عليه	سعيد بن المسيب	٥٢١
- هو مثل ضربه الله للمؤمن والكافر	ابن عبَّاسٍ	٢٩٤
- هو النهار كله	مُجاهد	٦٨٧
- هي إبل الحاج، تعدو من عرفة إلى مزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى ـ ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٣٣	علي بن أبي طَالبٍ	٧٦٨
- هي أرض الجنة ـ ٢٢٩، ٢٣٣	ابن عبَّاسٍ	٤١٨
- هي أفكار الرجال، توري نار المكر والخديعة في الحرب	مُجاهد	٧٧٢
- هي الألسنة توري نار العداوة بعظيم ما تتكلم به	عِكْرِمَة	٧٧٢
- هي الأمطار تنشر الأرض؛ أي: تحييها ـ ٢٣٥	أبو صالح	٦٢٥
- هي أنفس الكفار	ابن مَسعودٍ	٦٣٩
- هي الجنة التي يأوي إليها جبريل والملائكة	ابن عبَّاسٍ	٥١٥
- هي جنة تأوي إليها أرواح الشهداء	مُقاتل	٥١٥
- هي جنة من الجنان	عائشة	٥١٥
- هي خيل الغزاة ـ ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٣٤	ابن عبَّاسٍ	٧٦٨
- هي الرياح تأتي بالمطر ـ ٢٣٤	ابن مَسعودٍ	٦٢٥
- هي شدائد الموت وأهواله، التي تنزع الأرواح نزعًا شديدًا	مُجاهد	٦٤٠
- هي الصراط، يضرب على جهنم ـ ١٧٩	مُجاهد	٧٢٧
- هي عقبة بين الجنة والنار ـ ١٧٩	الكَلبيّ	٧٢٧
- هي عقبة جهنم ـ ١٤٢	عطاء	٧٢٦
- هي القسي	عطاء	٦٤٠
- هي الملائكة ـ ٢٠٢، ٢٢٤	ابن عبَّاسٍ	٦٤٦
- هي الملائكة تنشر كتب بني آدم وصحائف أعمالهم ـ ٢٣٥	مُقاتل	٦٢٥
- هي النار بعضها أسفل من بعض	علي	٧٥٢

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- و -		
ـ واذكر ربك إذا غضبت	عِكْرِمَة	٣٦٩
ـ وثيابك فقصر؛ لأن تقصير الثياب طهرة لها	طاووس	٥٩٠
ـ وخلقك فحسن	الحسن	٥٨٩
ـ ورق الجنة نضيد من أسفلها إلى أعلاها، وأنهارها تجري من غير أخدود	مسروق	٥٥٠
ـ وفيكم عيون لهم، ينقلون إليهم ما يسمعون	مُجاهد	٣٠٦
ـ وفيكم قوم أهل محبة لهم، وطاعة فيما يدعونهم إليه لشرفهم فيهم	ابن إسحاق	٣٠٥
ـ وفيكم من يسمع كلامهم، ويطيعهم	قَتادة	٣٠٥
ـ وقلبك ونيتك فطهر	سعيد بن جبير	٥٨٩
ـ وكلت بأمور عرفهم الله العمل بها ـ ٢٠٢، ٢٢٤	عطاء	٦٤٦
ـ وهذا حق على كل من اتبعه أن يدعو إلى ما دعا إليه ويُذَكِّر بالقرآن والموعظة	الكَلبِيّ	٣٥٩
- ي -		
ـ يبدي الله يوم القيامة كل سر، فيكون زينًا في الوجوه، وشينًا فيها	عبد الله بن عمر	٧١٩
ـ يبعث المسلم مسلمًا والكافر كافرًا	مُجاهد	٣٣٦
ـ يتوفاها في منامها، فيلتقي روح الحي وروح الميت فيتذاكرون ويتعارفان ـ ٣٦٢	السُّدِّيّ	١١١
ـ يجمعهم الله له كما كان يحب أن يجمعوا في الدنيا	أبو مجلز	٤٩١
ـ يجوز الاستثناء إلى سنة	ابن عبَّاسٍ	٣٦٩
ـ يحلون حلاله، ويحرمون حرامه ويقرؤونه كما أنزل، ولا يحرفونه عن موضعه	ابن مَسعودٍ	٣٢٣
ـ يدبر أمور الدنيا أربعة: جبريل وهو موكل بالوحي والجنود ـ ٢٠٢	عبد الرحمٰن بن سابط	٦٤٦
ـ يدلكم على صراط مستقيم	الكَلبِيّ	٩٦

الأثر ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ يستبدل بهم من شاء من عباده فيجعلهم خيرًا من هؤلاء	مُجاهد	٥٥٦
ـ يعني الثريا إذا سقطت وغابت ـ ١٢١، ٢٣٢	ابن عبَّاسٍ	٥٠٠
ـ يعني ظلمة الليل إذا دخل سواده في ضوء النهار	مُقاتل	٨١٨
ـ يعني فالمنجحات أمرًا	ابن جريج	٧٧٣
ـ يعني النجوم إذا انتشرت يوم القيامة ـ ١٢١، ٢٣٢	أبو حمزة الثمالي	٥٠١
ـ يعني النجوم التي ترمى بها الشياطين إذا سقطت ـ ١٢٢، ١٥٠، ٢٣٢	ابن عبَّاسٍ	٥٠١
ـ يقال للرجل إذا كان صالحًا: إنه لطاهر الثياب	السُّدِّيّ	٥٨٩
ـ يقول: فما يكذبك بعد بهذه الأشياء التي فعلت بك	عِكْرِمَة	٣٠٩
ـ يقول قاصرات الطرف على أزواجهن، فلا يبغين غير أزواجهن ـ ١٣٨	مُجاهد	٥٣٧
ـ يقولون: لولا فلان لكان كذا وكذا	عون بن عبد الله	٢٩٩
ـ يوم تبلى السرائر: تظهر وتبدو	مُقاتل	٧١٩

٤ ـ فهرس الأبيات الشعرية

البيت ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ أحسن النجم في السماء الثريا ـ والثريا في الأرض زين النساء	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٦
ـ إذا طلع النجم عشاء ـ ابتغى الراعي كساء	الشاعر	٥٠٢
ـ إذا شاء طالع مسجورة ـ ترى حولها النبع والساسما: ٨٤، ٢٤٧.	النمر بن تولب	٤٨٣
ـ ألا إن جيراني العشية رائح ـ دعتهم دواع من هوى ومنادح		٦١٥
ـ أليس ورائي أن أدب على العصا ـ فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي	عروة بن الورد	٣٨١
ـ أليس ورائي إن تراخت منيتي ـ لزوم العصا تحنى عليها الأصابع	لبيد بن ربيعة	٣٨١
ـ إن تغفر اللَّهُمَّ تغفر جمًا ـ وأي عبد لك لا ألمَّا	أميّة بن أبي الصّلت	٥٢١
ـ أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي ـ وقومي تميم والفلاة ورائيا؟	سوار السَّعديّ	٣٨١
ـ بشرها دليلها وقالا ـ غدا ترين الطلح والجبالا		٥٥٠
ـ تروح بنا يا عمرو قد قصر العصر ـ وفي الروحة الأولى الغنيمة والأجر	الشاعر	٨٠٦
ـ ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهرا ـ عدد النجم والحصى والتراب	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٦
ـ خرجن إلي لم يطمثن قبلي ـ وهن أصح من بيض النعام: ٨٣.	الفرزدق	٥٤١

البيت ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- دع المكارم لا ترحل لبغيتها - واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	الحطيئة	٧١٠
- رضيعي لبان ثدي أم تحالفا - بأسحم داج عوض لا نتفرق: ١٥٤.	الأعشى	٦٩٩
- شربن بماء البحر ثم ترفعت - متى لجج خضر لهن نئيج	أبو ذؤيب الهذلي	٦٨٤
- فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن - إلا كلمة حالم بخيال	تميم بن أبي مقبل	٤٤٩
- فإن يك قد ساءتك مني خليقة - فسلي ثيابي من ثيابك تنسل	امرؤ القيس	٥٩٣
- فإنكما إن تنظراني ساعة - من الدهر تنفعني لدى أم جندب	امرؤ القيس	٦٠١
- فباتت تعد النجم في مستحيرة - سريع بأيدي الآكلين جمودها: ٥٠٦.	الراعي النميري	٥٠٠
- فتوسطا عرض السري وصدعا - مسجورة متجاورا قلامها: ٨٤، ٢٤٧.	لبيد بن ربيعة	٤٨٢
- فشككت بالرمح الأصم ثيابه - ليس الكريم على القنا بمحرم	عنترة بن شداد	٥٩٦
- فكان لكم أجري جميعا وأصبحت - بي البازل الوجناء في الرمل تضبع		٧٦٩
- فلو أنها نفس تموت جميعة - ولكنها نفس تساقط أنفسا	امرؤ القيس	٤٥٠
- كأن مثار النقع فوق رؤوسنا - وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه	بشار بن برد	٧٧٨
- كذبتك عينك أم رأيت بواسط - غلس الظلام من الرباب خيالا	الأخطل	٢٦٢
- لئن هجرت أخا صدق ومكرمة - لقد مريت أخًا ما كان يمريكا: ٥١١، ٥١٣.	عمرو القصافي	١٢٤

البيت ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
ـ لاهم إن عامر بن جهم ـ أوذم حجا في ثياب دسم		٥٩٥
ـ من يفعل الخير لا يعدم جوازيه ـ لا يذهب العرف بين الله والناس	الحطيئة	٦٢٩
ـ مهفهفة بيضاء غير مفاضة ـ ترائبها مصقولة كالسجنجل: ١٧٨، ٢١٩، ٧١٦.	امرؤ القيس	٧١٢
ـ مهلا فداء لك الأقوام كلهم ـ وما أثمر من مال ومن ولد	النابغة الذبياني	٣٧٧
ـ والدلو في إصعادها عجلى الهوي.		٥٠٠
ـ والزعفران على ترائبها ـ شرقًا به اللبات والنحر	عمر بن أبي ربيعة	٧١٦
ـ وإني بحمد الله لا ثوب غادر ـ لبست ولا من غدرة أتقنع: ٥١٦.	غيلان بن سلمة	٥٨٩، ٥٩٦
ـ وبوأت بيتك في معلم ـ رحيب المباءة والمسرح كفيت العفاة طلاب القرى ـ ونبح الكلاب لمستنبح	ابن أراكة الطائي	٧٤٣
ـ وكثرة الدليل والرواية ـ مرجح لدى ذوي الدراية	عبد الله الحاج	٢٠٦
ـ ولا تبك ميتا بعد ميت أجنه ـ علي وعباس وآل أبي بكر	ابن أراكة الطائي	٨٣٣
ـ ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ـ بهن فلول من قراع الكتائب	النابغة الذبياني	٥٤٧
ـ ولن يلبث العصران يوم وليلة ـ إذا طلبا أن يدركا ما تيمما: ٨٠٧.	حميد بن ثور	٨٠٤
ـ وما أدري إذا يممت أرضا ـ أريد الخير أيهما يليني أألخير الذي أنا أبتغيه ـ أم الشر الذي هو يبتغيني	المثقب العبدي	٤٣٢
ـ وما يدري الفقير متى غناه ـ وما يدري الغني متى يعيل	أحيحة بن الجلاح	٧٢
ـ ومن ذهب يلوح على تريب ـ كلون العاج ليس له غضون	المثقب العبدي	٧١٦

البيت ومواضع تكرره	القائل	الصفحة
- ويحيى لا يلام بسوء خلق - ويحيى طاهر الأثواب حر	الشاعر	٥٩٣
- يا قوم والله العظيم نصيحة - من مشفق وأخ لكم معوان جربت هذا كله ووقعت في - تلك الشباك وكنت ذا طيران حتى أتاح لي الإله بفضله - من ليس تجزيه يدي ولساني حبر أتى من أرض حران فيا - أهلًا بمن قد جاء من حران فالله يجزيه الذي هو أهله - من جنة المأوى مع الرضوان أخذت يداه يدي وسار فلم يرم - حتى أراني مطلع الإيمان	ابن القيِّم	٣٩
- يجمع خضراء لها سورة - تعصف بالدارع والحاسر	الأعشى	٦٢٤
- ينجمها قوم لقوم غرامة - ولم يهريقوا بينهم ملء محجم	زهير بن أبي سلمى	٤٩٩

٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
ـ أ ـ	
ـ آدم بن أبي إياس ناهية ـ ١٣٨، ٥٣٨	٥٣٧
ـ أبان بن عثمان بن عفان ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٩
ـ إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي ـ ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩، ٣٩٥، ٥٨٨، ٧٥٢	٤٩١
ـ ابن أبي حاتم عبد الرحمٰن بن محمد	٢٨٤
ـ ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمٰن أبو الحارث ـ ١٧٦، ٢١٧	٨١٩
ـ ابن أبي مُلَيْكة عبد الله بن عبيد الله	٧٤٤
ـ ابن أبي نجيح عبد الله بن يسار ـ ١٣٨	٥٣٧
ـ ابن الأعرابي محمد بن زياد ـ ٧٤٣	٤٩٩
ـ ابن الأنباري محمد بن القاسم أبو بكر ـ ٣٧٢	٣٥٩
ـ ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم ـ ٣٦٣	١١١
ـ ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز	٧٧٣
ـ ابن جزي	٣٧٢، ٣٨٩
ـ ابن الجوزي عبد الرحمٰن بن علي ـ ٢٢٥، ٢٥٦، ٣٢١، ٣٧٧، ٦٤٦	٥٥٧
ـ ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٨
ـ ابن سيرين محمد	٥٨٩
ـ ابن عادل	٣٨٠
ـ ابن عبَّاسٍ عبد الله ـ ٦٣، ٨١، ٨٤، ٩٧، ١٢١، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٧، ٣١٨،	

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
٣١٩، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٠١، ٤٠٨، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٤٩، ٥٨٨، ٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٦٢، ٦٦٧، ٦٦٨، ٧٠٣، ٧٤٣، ٧٥٣، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٤، ٨١١، ٨١٨	٣٦٨
ـ ابن عرفة	٣٨٣
ـ ابن عطية عبد الحق بن غالب ـ ٢٢٤، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٩	٦٤٦
ـ ابن عمر عبد الله ـ ١٨٨، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٩، ٣١٩، ٦٨٧، ٧١٩، ٧٤٤، ٧٨٨	٦٨٧
ـ ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ـ ٢١٦، ٢٤٣، ٢٩٩، ٣٨٠، ٤٠٠، ٥٥٠، ٦٤٦، ٧٤٢	٤٧٠
ـ ابن كثير	٣٧٦
ـ ابن الكواء عبد الله بن عمرو	٦٤٧
ـ ابن مسعود عبد الله ـ ١٦٥، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٩٥	٤٩٠
ـ أبو برزة الأسلمي نضلة بن عبيد ـ ٢٦٩	٧٨٩
ـ أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان ـ ١٣٩، ١٨٧، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٧٠، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٥٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٧٩٢	٤٣٨
ـ أبو الثناء الأصفهاني	٣٨٩
ـ أبو جعفر (القارئ)	٣٧٥
ـ أبو حاتم	٣٨٠
ـ أبو حمزة الثمالي ثابت ـ ١٢١، ٢٣٢	٥٠١
ـ أبو حنيفة النعمان بن ثابت ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٨
ـ أبو حيان	٣٨٠
ـ أبو داود	٥٠٨
ـ أبو الدرداء عويمر بن مالك ـ ٢٤٨، ٣١٩، ٣٩٣	١٨٧
ـ أبو روق عطية بن الحارث ـ ١٢١، ١٣٢	٦٤٣
ـ أبو زيد سعيد بن أوس ـ ٨٤، ٤٩٩، ٥٣٩	٤٨٤
ـ أبو سعيد الخدري سعد بن مالك ـ ٢٧٠، ٧٩١	٥٤٩

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
ـ أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ ١٧٦، ٢١٧	٨١٩
ـ أبو صالح باذام ـ ٢٠٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٨٩، ٥٢٠، ٦٢٥، ٦٣٩، ٧٦٨	٥١٩
ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة	٦٤٧
ـ أبو العالية رفيع بن مهران ـ ٨٤، ١٦٧، ٣٣٧، ٣٧٣، ٧٥٢	٤٨٤
ـ أبو عبيد القاسم بن سلام ـ ١٢٤، ١٨٨، ٢١٤، ٢١٩، ٢٤٨، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٨٠	٥١١
ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى ـ ٨٢، ١٣٤، ١٨١، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٨، ٣٧٦، ٣٨٠، ٤٤٦، ٥٤٠، ٦٤٠، ٦٧٣، ٧٢٦، ٧٦٩، ٨٢٧	٤٤٦
ـ أبو عثمان المازني بكر بن محمد	٢٦٣
ـ أبو علي الفارسي الحسن ـ ١٢٤، ١٥٤، ٢١٩، ٣٧٦، ٦١٤، ٦٩٩	٥١١
ـ أبو عمران الجويني	٣٧٧
ـ أبو عمرو بن العلاء زبان	٤٦٥
ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ ١٣٤، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٦٥	٤٤٧
ـ أبو كريب محمد بن العلاء	٧٨٣
ـ أبو مجلز لاحق بن حميد	٤٩١
ـ أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٧
ـ أبو هريرة عبد الرحمٰن بن صخر ـ ٧٠، ٢٤٦، ٢٦٩، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٤٩، ٦٢٢، ٦٦٢، ٧٨٩، ٧٩٠	٥١٩
ـ أبو الهيثم بن التيهان عبد الله بن مالك ـ ٢٤٥، ٢٧٠	٧٩٢
ـ أبو الهيثم خالد بن يزيد ـ ٨٢	٥٤٠
ـ أبو يزيد المدني	٣٧٦
ـ أبي بن كعب ـ ١٣١، ١٥٩، ٣١٨، ٥٨٩	٤٢٦
ـ أحمد بن محمد بن حنبل ـ ٨٥، ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩	٤٨٥
ـ الأخفش سعيد بن مسعدة	٦٤٠
ـ الأسود بن يزيد النخعي ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٨
ـ الأصمعي عبد الملك ـ ٥٠٠	٤٦٦
ـ الأعشى ميمون بن قيس	٦٢٤
ـ الآلوسي	٣٧٧، ٣٨٩

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
ـ امرؤ القيس بن حجر ـ ٤٥٠	٧١٢
ـ أنس بن مالك بن النضر ـ ٢٧٠	٧٩١
ـ ب ـ	
ـ البخاري محمد بن إسماعيل ـ ١٨٢، ٢١٤، ٣٩٣، ٤٠١، ٨٢٨، ٨٣٦	٥٢٠
ـ بشير بن عبيد	٣٧٧
ـ البغوي الحسين بن مسعود ـ ٣٨٠	٥١٨
ـ ت ـ	
ـ الترمذي محمد بن عيسى ـ ١٧٦، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٦٩، ٥٠٨، ٧٨٨، ٨١٩	٧٨٣
ـ تميم بن أبيٍّ بن مقبل	٤٤٩
ـ ث ـ	
ـ الثعلبي أحمد بن محمد أبو إسحاق	٣١١
ـ ج ـ	
ـ الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمٰن ـ ٢٢٣، ٧٦٩	٦٤٥
ـ الجرجاني إسماعيل بن حماد أبو نصر ـ ١٧٨، ٢٢١	٧١١
ـ ح ـ	
ـ الحارث بن عبد الرحمٰن القرشي ـ ١٧٦، ٢١٧	٨١٩
ـ الحاكم محمد بن عبد الله	١٦٧
ـ حجاج بن أرطاة بن ثور	٧٨٣
ـ حذيفة بن اليمان بن جابر ـ ١٦٦، ٣٤٨	٧٠
ـ الحسن البصري ـ ١٢٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٧، ١٨٨، ٢٠٣، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٧٠، ٣٠١، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٩، ٣٧٣، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤٥٩، ٤٦٤، ٥٠١، ٥١٩، ٥٣٨، ٥٨٩، ٦٢٢، ٦٤٠، ٦٦٧، ٧٢٦، ٧٤٢، ٧٥٢، ٧٦٨، ٧٧٤، ٧٩٢، ٨١٨	٣٦٩

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
- الحسن بن علي الهاشمي	٨٢١
- الحسين بن علي الهاشمي	٨٢١
- الحسين بن الفضل	٥٢١
- الحطيئة، جرول بن أوس	٦٢٩
- حكام بن سلم الكناني	٧٨٣
- خ -	
- الخازن	٣٨٠
- ذ -	
- ذو الرمة غيلان بن عقبة - ٢٤٧	٤٨٤
- ر -	
- الرازي	٣٧٣، ٣٨٩
- الراعي النميري	٥٠٦
- ز -	
- الزبير بن العوام بن خويلد - ٢٤٤، ٢٦٩، ٣٩٢	٧٨٩
- الزجاج إبراهيم أبو إسحاق - ٧٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٦، ١٧٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٤، ٣٤٥، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٩، ٤٣٠، ٤٤٦، ٥٤٢، ٥٥٠، ٦٢٤، ٦٤٣، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٨٦، ٧١٢، ٧٦٨	٤٣٠
- زر بن حبيش بن حباشة - ٧٨٣	٥١٥
- الزمخشري محمود بن عمر - ١٦١، ١٦٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٣٩، ٣٧٣	٥٥٨
- الزهري محمد بن مسلم - ١٨٩، ٢٤٨، ٣١٩	٥٨٨
- زهير بن ربيعة أبي سلمى	٤٩٩
- زيد بن أسلم - ٥٢٢	٤٦٤
- زيد بن ثابت - ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩	٥٢٢
- زيد بن حارثة بن شراحيل	٩٤
- زينب بنت جحش الأسدية	٩٤

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
- س -	
- السدي إسماعيل بن عبد الرحمٰن - ١١١، ٢٩٩، ٣٦٢، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٩، ٥١٩، ٥٨٩، ٦٣٩	٣٧٠
- سراقة بن مالك بن جعشم	٧٤٠
- سعد بن أبي وقاص	٣٩٢، ٨١١
- سعيد بن جبير - ١٣٨، ١٥٨، ١٨٨، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٨، ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٦، ٤١٨، ٤٨٨، ٥٨٩، ٧٤٣، ٧٧١	٤١٨
- سعيد بن المسيب - ١٣٨، ١٥٨، ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩، ٣٩٥، ٥٣٨	٥٢١
- سفيان بن عيينة بن أبي عمران - ١٨٢	٨٢٨
- سهيل بن أبي صالح	٥٢٠
- السهيلي عبد الرحمٰن أبو القاسم	١٠٤
- سوار بن المضرب السعدي	٣٨١
- سيبويه عمرو بن عثمان - ٢٦٥	٦٨٣
- ش -	
- الشافعي محمد بن إدريس - ٧٢، ١٦٤، ١٨٩، ٢٤٨، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣١٩، ٨٠٤	٥٠٨
- شريح بن الحارث بن قيس - ٢٤٨، ٣١٩	١٨٨
- الشعبي عامر بن شراحيل - ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩، ٥٢٢، ٥٤١، ٥٨٨	٤٩١
- الشنقيطي	٣٧٣، ٣٨٩، ٣٩٦
- الشوكاني	٣٨٩، ٣٩٦
- ض -	
- الضحاك بن مزاحم - ٨٤، ١٢١، ١٢٢، ١٧٩، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧، ٤٨٣، ٤٩٨، ٥٣٢، ٥٨٨، ٧١٧، ٧٢٧	٣٧٠
- ط -	
- طاووس بن كيسان - ١٨٨، ٢٤٨، ٣١٩، ٥٩٠	٥٢٠
- الطبري	٣٧٦، ٣٨٩، ٤٠٠

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
- ع -	
- عاصم (القارئ)	٣٧٥
- عائشة بنت أبي بكر الصديق ـ ١٧٦، ١٨١، ١٨٨، ٢٤٨، ٢١٧، ٣١٩، ٣٧١، ٣٩٢، ٧٤٤، ٨١٩، ٨٢٧، ٨٣٦	٥١٥
- عبادة بن الصامت بن قيس ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٧
- العباس بن عبد المطلب	٣٩٢
- عبد الله بن سلام بن الحارث	١٦٢
- عبد الله بن عمرو بن العاص	٥١٩
- عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ـ ١٩٩، ٢٥١، ٣٠٦، ٣٤٠، ٧٣٦	٥٨٩
- عبد الرحمٰن بن عبد الله بن سابط ـ ٢٠٢	٦٤٤
- عبد الرحمٰن بن عوف	٣٩٢
- عثمان بن عفان بن أبي العاص ـ ٩٧، ٢٤٨، ٣١٩، ٣٩٢	١٨٧
- عثمان بن مظعون	٩٧
- عروة بن الزبير بن العوام ـ ١٨١، ٨٣٦	٨٢٧
- عروة بن مسعود ـ ١٣٩، ٣٥٨	٤٣٨
- عروة بن الورد	٣٨١
- عطاء بن أبي رباح ـ ٩٧، ١٢١، ١٥٠، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٦٩، ٣١٧، ٣٨٩، ٥١٥، ٥١٩، ٥٤١، ٦٢٢، ٦٣٩، ٦٦٣، ٧٢٦، ٧٤٣، ٧٥٢، ٧٧٤، ٧٨٨	٤٩٨
- عطية بن سعد العوفي ـ ٩٧، ١٢١، ٢٣٢، ٣١٧، ٦٣٩	٥٠٠
- عكرمة بن عبد الله ـ ١٢٢، ١٥٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٣١٨، ٥٠١، ٦٤٠، ٦٨٧، ٧١٧، ٧٤٣، ٧٥٢، ٧٧٢	٣٦٩
- علقمة بن قيس بن عبد الله ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٨
- علي بن أبي طالب ـ ٨٤، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٩٦، ٣١٩، ٣٩٢، ٥٢٣، ٥٤٩، ٦٣٩، ٦٥٢، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٨، ٧٦٨، ٧٧٤، ٨٢١	٤٨٣
- علي بن أبي طلحة سالم ـ ١٢١، ٢٣٢، ٢٦٠	٥٠٠
- عمر بن أبي ربيعة	٥٠٦

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
ـ عمر بن الخطاب بن نفيل ـ ١٨٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٧٩٤	٧٩٤
ـ عمر بن عبد العزيز	٣٩٥
ـ عمران بن حصين بن عبيد ـ ٢٥١، ٣٤٠	٧٣٦
ـ عمرو بن أبي قياس الرازي	٧٨٣
ـ عون بن عبد الله بن عتبة	٢٩٩
ـ عياش بن أبي ربيعة	٣١٠
ـ غ ـ	
ـ غيلان بن سلمة ـ ٨٤	٥٨٨
ـ ف ـ	
ـ فاطمة بنت رسول الله ﷺ	٨٢١
ـ الفراء يحيى أبو زكريا ـ ٨٢، ٨٣، ١٢١، ٢١٣، ٢١٦، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٥٩، ٤٣٠، ٤٧٠، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٤٠، ٦٤٢، ٦٨٦، ٧٥٩، ٧٦٨، ٨٣٢	٤٣٠
ـ الفرزدق همام بن غالب	٥٤٠
ـ ق ـ	
ـ القاسم بن مخيمرة	٣٩٥
ـ قتادة بن دعامة ـ ٦٣، ١٣٨، ١٧٩، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٤٨، ٣٠٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٥٠، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٠١، ٤٥٢، ٤٦٥، ٥٣٨	٤٠١
ـ القرطبي	٣٧٣، ٣٨٩
ـ القرظي محمد بن كعب ـ ٢٠٣، ٢٣٤، ٧٦٨	٥٨٩
ـ القشيري	٣٨٣
ـ ك ـ	
ـ الكسائي علي بن حمزة ـ ٢١٢، ٣٠١، ٣٠٥، ٧٦٤	٤٩٤

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
ـ كعب الأحبار ـ ٨٤، ٢٤٧، ٥١٥	٤٨٣
ـ الكلبي محمد بن السائب ـ ٩٦، ١٢١، ١٥٠، ١٧٩، ٢٣٢، ٢٣٨، ٣٠٦، ٣٥٩، ٤٩٨، ٥١٥، ٥٢١، ٥٤١، ٦٤٣، ٦٨٧، ٧٢٧، ٧٤٣، ٧٥٢	٤٩١
ـ ل ـ	
ـ لبيد بن الأعصم ـ ١٨١، ٨٢٩	٨٢٧
ـ لبيد بن ربيعة ـ ٨٣، ٢٤٧، ٣٨١	٤٨٢
ـ الليث بن سعد ـ ١٨٢	٨٢٨
ـ الليث بن المظفر ـ ٨٢، ٨٤، ٢١٣، ٢٤٧، ٥٠٠، ٥٤٠، ٥٥٠، ٦٨٦	٤٨٣
ـ م ـ	
ـ مالك بن أنس الأصبحي ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٩
ـ الماوردي علي بن محمد ـ ٢٢٤، ٣٨٩	٦٤٦
ـ مبارك بن فضالة أبو فضالة ـ ١٣٨	٥٣٨
ـ المبرد محمد أبو العباس ـ ٨٤، ١٢٤، ١٣٤، ٢١٠، ٢١٨، ٢٤٧، ٢٦٢، ٤٨٢، ٥١١	٤٤٦
ـ المثقب العبدي	٤٣٢
ـ مجاهد أبو الحجاج ـ ٦٣، ٨٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٣، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٦٩، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٨٣، ٤٩٨، ٥١٩، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٥٦، ٥٨٨، ٦٢٥، ٦٤٠، ٦٦٧، ٦٨٧، ٧١٧، ٧٢٧، ٧٤٣، ٧٥٢، ٧٥٩، ٧٧٢، ٨١٨	٣٦٩
ـ محمد بن إسحاق ـ ٣٠٥	٢٩٨
ـ مسروق بن الأجدع ـ ٢٣٥، ٥٥٠، ٦٢٥، ٦٣٩	٥٢٢
ـ مسلم بن الحجاج القشيري ـ ٢١٥، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٧١، ٧٩٣	٥٢٠
ـ معاذ بن جبل الخزرجي ـ ٢٤٨، ٣١٩	١٨٧

الاسم ومواضع تكرره	موضع الترجمة
- مقاتل بن سليمان - ١٢١، ١٢٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٧٩، ١٩٦، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٧٠، ٣٥٠، ٤٠٩، ٤٥٢، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٨، ٥١٥، ٥٤١، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٣٩، ٦٦٣، ٦٨٧، ٧١٧، ٧١٩، ٧٢١، ٧٢٦، ٧٤٣، ٧٧٤، ٧٩٢، ٨١٨	٤٠٩
- المقدام بن معدي كرب	٥٠٨
- مكي بن أبي طالب	٤٩٥، ٥١٣
- منصور بن المعتمر بن عبد الله - ١٣٨، ٧٦١	٥٣٨
- المنهال بن عمرو الأسدي	٧٨٣
- المهدوي أحمد بن عمار أبو العباس - ٢٥٦، ٧٤٣	٥٥٧
- ن -	
- نافع أبو عبد الله القرشي - ٢٦٤	٧٤٤
- نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم	٢٦٤
- النحاس	٣٧٧، ٣٨٠
- النمر بن تولب - ٨٤، ٢٤٧	٤٨٢
- هـ -	
- هشام بن عروة بن الزبير - ١٨١، ١٨٢	٨٢٧
- و -	
- الواحدي أبو الحسن علي - ٧٦، ١٢٧، ١٤٦، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٤٤، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٩٠، ٥٥٧، ٦٤٢، ٦٦٤، ٧٨٤، ٧٩٢	٤٥٦
- ورقاء بن عمر بن كليب - ١٣٨	٥٣٧
- ي -	
- يعقوب (القارئ)	٣٧٥
- يونس بن حبيب الضبي - ٨٢	٥٤٠

٦ ـ ثبت المصادر والمراجع

١ ـ ثبت مؤلفات الإمام ابن القيم

١ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢ ـ أحكام أهل الذمة: لابن قيم الجوزية، ت: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

٣ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية، ت: طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤ ـ إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان: لابن قيم الجوزية، ت: أحمد حجازي السقا، مكتبة الثقافة الدينية.

٥ ـ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: لابن قيم الجوزية، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ.

٦ ـ بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية، ت: بشير عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.

٧ ـ التبيان في أقسام القرآن: لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، ت: حامد الفقي، ١٤٠٢هـ.

٨ ـ تحفة المودود بأحكام المولود: لابن قيم الجوزية، ت: عبد الغفار سليمان، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٣هـ.

٩ ـ تهذيب مختصر سنن أبي داود: لابن قيم الجوزية، ت: أحمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٠ ـ جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام: لابن قيم الجوزية، ت: طه يوسف شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١١ ـ الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، أو: الداء والدواء: لابن قيم الجوزية، ت: محمد جميل غازي، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٢ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: لابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٣ ـ حكم تارك الصلاة، أو: كتاب الصلاة وحكم تاركها: لابن قيم الجوزية، ت: تيسير زعيتر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٤ ـ رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه: لابن قيم الجوزية، ت: عبد الله بن محمد المديفر، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٥ ـ الرسالة التبوكية، أو: زاد المهاجر إلى ربه: لابن قيم الجوزية، ت: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٦ ـ الروح: لابن قيم الجوزية، ت: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ.
١٧ ـ روضة المحبين ونزهة المشتاقين: لابن قيم الجوزية، ت: بشير محمد عيون، دار البيان، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.
١٨ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤، ١٤١٠هـ.
١٩ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ.
٢٠ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ.
٢١ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: لابن قيم الجوزية، ت: محمد جميل غازي، مكتبة المدني، جدة، ١٩٨٥م.
٢٢ ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين: لابن قيم الجوزية، ت: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ.
٢٣ ـ عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين: لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٢٤ ـ فتيا في صيغة الحمد: لابن قيم الجوزية، مركز التراث لأبحاث الحاسب، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٥ ـ الفروسية: لابن قيم الجوزية، ت: مشهور بن حسن بن سلمان، دار الأندلس، حائل، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦ ـ الفوائد: لابن قيم الجوزية، دار المكتبة القيمة، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٧ ـ الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، أو: القصيدة النونية: لابن قيم الجوزية، ت: عبد الله بن محمد العمير، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٨ ـ الكلام على مسألة السماع: لابن قيم الجوزية، ت: راشد الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٩ ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لمحمد بن الموصلي، دار الندوة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٠ ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لابن قيم الجوزية، ت: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٣١ ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: لابن قيم الجوزية، ت: محمود حسن ربيع، مكتبة حميدو، مصر، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٣٢ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن قيم الجوزية، ت: حسن السماحي سويدان، دار القادري، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣٣ ـ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى: لابن قيم الجوزية، المكتبة القيمة، مصر، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٣٤ ـ الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، أو: الكلم الطيب والعمل الصالح: لابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرناؤوط، دار الريان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢ ـ ثبت الدراسات المتعلقة بالإمام ابن القيم

٣٥ ـ ابن القيم من آثاره العلمية: لأحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، ١٣٩٧هـ.

٣٦ ـ ابن القيم وآثاره في التفسير، جمعًا ودراسة: لقاسم بن أحمد القثردي، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠هـ.

٣٧ ـ ابن القيم وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف: لعبد الله محمد جار النبي، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٣٨ ـ ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن: لعبد الفتاح لاشين، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

٣٩ ـ ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي: لعوض الله جاد حجازي، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

٤٠ ـ ابن قيم الجوزية: لمحمد مسلم الغنمي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٩٧هـ.

٤١ ـ ابن قيم الجوزية: حياته، وآثاره، وموارده: لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٤٢ ـ ابن قيم الجوزية: عصره ومنهجه وآراؤه في الفقه والعقائد والتصوف: لعبد العظيم عبد السلام شرف الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٣ ـ ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السُّنَّة النبوية وعلومها: لجمال بن محمد السيد عبد الحميد، رسالة دكتوراه، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٤ ـ ابن قيم الجوزية ومواقفه الأصولية: لإبراهيم بن أحمد الكندي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٧هـ.

٤٥ ـ أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية: لبكر بن عبد الله أبو زيد، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٤٦ ـ اختيارات ابن القيم الفقهية في المسائل الخلافية في العبادات: لعبد العزيز بن محمد الغامدي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٤٧ ـ اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير، من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الإسراء، دراسة وموازنة: لمحمد بن عبد الله بن جابر القحطاني، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٤٨ ـ الإمام ابن القيم وجهوده في الحديث: لحسين محمد السيد، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، مصر.

٤٩ ـ الإمام ابن قيم الجوزية وآراؤه النحوية: لأيمن عبد الرزاق الشوا، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٠ ـ بيان موقف ابن القيم من بعض الفرق: لعواد عبد الله المقنف، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٥١ ـ التربية الجسمية في الإسلام مع التركيز على كتاب الطب النبوي لابن قيم الجوزية: لسمية عوض علي أبو إسحاق، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٥٢ ـ التقريب لعلوم ابن القيم: لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ.

٥٣ ـ توجيه الإمام ابن القيم للقراءات القرآنية: لعبد العزيز بن حميد الجهني، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد الأول، ١٤٢٧هـ.

٥٤ ـ الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال سبعة قرون: لعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٥٥ ـ جهود ابن القيم في توضيح توحيد العبادة: لعبد الله حاج علي منيب، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥٦ ـ جهود الإمام ابن قيم الجوزية في تقرير توحيد الأسماء والصفات: لوليد بن محمد بن عبد الله العلي، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥٧ ـ جهود الإمامين ابن تيمية وابن القيم في دحض مفتريات اليهود: لسميرة عبد الله بناني، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٥٨ ـ الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، دراسة وموازنة: لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥٩ ـ الحسبة عند ابن القيم: لمحمد عوض مرعي قرين، رسالة ماجستير، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٦٠ ـ الفكر التربوي عند ابن القيم: لحسن علي حسن الحجاجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٧هـ.

٦١ ـ القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين: لعبد المجيد جمعة الجزائري، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٢١هـ.

٦٢ ـ منهج ابن القيم في التفسير: لمحمد أحمد السنباطي، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٦٣ ـ منهج ابن القيم في الدعوة إلى الله تعالى: لأحمد بن عبد العزيز الخلف، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٦٤ ـ منهج ابن القيم في الفتيا: تأصيلات وتطبيقات: لإبراهيم بن يحيى بن عبد الله الزهراني، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.

٦٥ ـ منهج ابن القيم في تفسير القرآن الكريم: لجاسم محمد سلطان، جامعة بغداد، ١٤١٥هـ.

٦٦ ـ منهج ابن القيم في تقرير التوحيد: لآمال بنت عبد العزيز بن محمد العمرو، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٦٧ ـ منهج أهل السُّنَّة في تفسير القرآن الكريم، دراسة موضوعية لجهود ابن القيم التفسيرية: لصبري المتولي، دار الثقافة، مصر، ١٩٨٦م.

٣ ـ ثبت المراجع العامة

٦٨ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية: لابن بطة الحنبلي، ت: الوليد بن محمد النصر، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٩ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: لأبي شامة عبد الرحمٰن بن إسماعيل، ت: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى، مصر.

٧٠ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لأحمد بن محمد بن عبد الغني البناء، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٧١ ـ الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ.

٧٢ ـ الإجماع في التفسير: لمحمد بن عبد العزيز الخضيري، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٣هـ.

٧٣ ـ أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد الرازي الجصاص، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٧٤ ـ أحكام القرآن للكيا الهراسي: لعماد الدين بن محمد الطبري الكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٧٥ ـ في أصول الأحكام: لأبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، ط١، ١٣٨٧هـ.
٧٦ ـ اختيارات ابن تيمية في التفسير (١) من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة النساء. جمعًا ودراسة: لمحمد بن زيلعي هندي، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ.
٧٧ ـ اختيارات ابن تيمية في التفسير (٢) من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء. جمعًا ودراسة: لمحمد بن عبد العزيز المسند، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢هـ.
٧٨ ـ اختيارات ابن تيمية في التفسير (٣) من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم. جمعًا ودراسة: لإبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ.
٧٩ ـ أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها: لبدران أبو العينين بدران، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٨٠ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني، ت: محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ.
٨١ ـ أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٨٢ ـ الاستغاثة في الرد على البكري: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: عبد الله بن دجين السهيلي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
٨٣ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، ت: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٨٤ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين بن الأثير الجزري، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.
٨٥ ـ الأشباه والنظائر في فروع الشافعية: لعبد الوهاب بن علي ابن السبكي، ت: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٨٦ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٢٨هـ.

٨٧ ـ أصول السرخسي: لأبي بكر محمد أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

٨٨ ـ أصول السُّنَّة: لأحمد بن حنبل، دار المنار، الخرج، ط١، ١٤١١هـ.

٨٩ ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السُّنَّة والجماعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد الله محمد الدرويش، دار اليمامة، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٩٠ ـ إعراب القرآن الكريم وبيانه: لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩١ ـ إعراب القرآن للنحاس: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٩٢ ـ الأعلام، قاموس تراجم: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

٩٣ ـ الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٩٤ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ت: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٥ ـ الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٩٦ ـ أمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي، ت: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٣٨٢هـ.

٩٧ ـ إملاء ما من به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٩٨ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٩٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: لعلي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٠ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة: لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

١٠١ ـ الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: عبد الله بن عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٢ ـ الإيضاح: لأبي علي الحسن الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، دار عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ.

١٠٣ ـ البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين الزركشي، ت: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٠٤ ـ البداية والنهاية: لابن كثير إسماعيل بن عمر الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٠٥ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني، ت: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٦ ـ البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٧ ـ البعث والنشور: لأحمد بن الحسين البيهقي، ت: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٨ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب: لكمال الدين عمر بن أبي جرادة، ت: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٠٩ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

١١٠ ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، دار القاسم، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ.

١١١ ـ البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٤٠٠هـ.

١١٢ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١١٣ ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: صديق حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٤ ـ التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد إسماعيل البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١١٥ ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

١١٦ ـ تاريخ دمشق: لابن عساكر علي بن الحسن الشافعي، ت: عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

١١٧ ـ تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٠١هـ.

١١٨ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لأبي العلا محمد عبد الرحمٰن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٩ ـ تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٢٠ ـ التذكرة الحمدونية: لأبي المعالي بهاء الدين البغدادي، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.

١٢١ ـ التذكرة السعدية في الأشعار العربية: لمحمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الحميد العبيدي، ت: عبد الله الجبوري، تونس، ١٩٨١م.

١٢٢ ـ التذكرة في القراءات الثمان: لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ت: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٢٣ ـ ترجيحات الإمام الطبري في تفسيره (١) من أول سورة الفاتحة إلى آخر الآية (٢٠٢) من سورة البقرة، جمعًا ودراسة: لحسين بن علي الحربي، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٢٤ ـ ترجيحات الإمام الطبري في تفسيره (٢) من أول الآية (٢٠٣) من سورة البقرة إلى آخر الآية (٥٧) من سورة النساء، جمعًا ودراسة: لعبد الحميد بن عبد الرحمٰن السحيباني، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٢٥ ـ التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: لعبد اللطيف عبد الله البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

١٢٦ ـ التعازي والمراثي: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد الديباجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٢٧ ـ التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني، ت: محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

١٢٨ ـ تفسير ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم: لعبد الرحمٰن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، مكتبة نزار الباز، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٢٩ ـ تفسير ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفَرَجِ عبد الرحمٰن بن علي الجوزي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٣٠ ـ تفسير ابن جزي: زاد التسهيل لعلوم التنزيل: لمحمد بن أحمد بن جُزَيٍّ الكلبيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣١ ـ تفسير ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب: لعمر بن علي بن عادل الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣٢ ـ تفسير ابن عاشور: التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤م.

١٣٣ ـ تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، المجلس العلمي بفاس، ط١، ١٣٩٥هـ.

١٣٤ ـ تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، دار المعرفة، بيروت، ٥، ١٤١٢هـ.

١٣٥ ـ تفسير ابن مسعود: لمحمد أحمد عيسوي، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٣٦ ـ تفسير أبي الثناء الأصفهاني: أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية: لمحمود الأصفهاني، من أول سورة الإسراء إلى آخر سورة الحج، تحقيقا ودراسة: ت: جمال الدين أحمد القادري، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٣٧ ـ تفسير أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣٨ ـ تفسير أبي حيان: البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٩ ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: لأبي المرشد المعري، ت: مجاهد الصواف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بمكة المكرمة.

١٤٠ ـ تفسير الآلوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لمحمود بن عبد الله الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ.

١٤١ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة الكهف إلى آخر سورة طه، تحقيقًا ودراسة: ت: عبد العزيز بن محمد اليحيى، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٤٢ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة الأنبياء إلى آخر سورة النور، تحقيقًا ودراسة: ت: عبد الله بن عبد العزيز المديميغ، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٤٣ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة الفرقان إلى آخر سورة الروم، تحقيقًا ودراسة: ت: سليمان بن إبراهيم الحصين، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٤٤ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة لقمان إلى آخر سورة «ص»، تحقيقًا ودراسة: ت: محمد بن عبد الله الطيار، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٤٥ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة الزمر إلى آخر سورة الحجرات، تحقيقًا ودراسة: ت: علي بن عمر السحيباني، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٤٦ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة «ق» إلى آخر سورة القلم، تحقيقًا ودراسة: ت: فاضل بن صالح الشهري، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٤٧ ـ تفسير البسيط: لعلي الواحدي من أول سورة الحاقة إلى آخر الكتاب، تحقيقًا ودراسة: ت: نورة بنت عبد الله الورثان، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٤٨ ـ تفسير البغوي: معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار طيبة، الرياض، ط٣، ١٤١٦هـ.

١٤٩ ـ تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٥٠ ـ تفسير الثعلبي: الكشف والبيان في تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد الثعلبي، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٥١ ـ تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل: لعلي بن محمد الخازن، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٥هـ.

١٥٢ ـ تفسير الرازي: التفسير الكبير: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

١٥٣ ـ تفسير الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لمحمود بن عمر الزمخشري، مع حاشية ابن المنير، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٥٤ ـ تفسير السعدي: تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٥٥ ـ تفسير السمرقندي: بحر العلوم: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٥٦ ـ تفسير السمعاني: تفسير القرآن: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٥٧ ـ تفسير الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١٥٨ ـ تفسير الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٩ ـ تفسير الصنعاني: تفسير القرآن: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦٠ ـ تفسير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٦١ ـ تفسير القاسمي: محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٢ ـ تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.

١٦٣ ـ تفسير الماوردي: النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٨٠هـ.

١٦٤ ـ تفسير النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: لعبد الله بن أحمد النسفي، ت: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٦٥ ـ تفسير النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، ت: إبراهيم عطوة عوض، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٩هـ.

١٦٦ ـ تفسير الوسيط للواحدي: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٧ ـ تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: عبد العزيز محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٦٨ ـ تفسير غريب القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٦٩ ـ تفسير مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي: ت: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٧٠ ـ التفسير والمفسرون: لمحمد حسين الذهبي، دار القلم، بيروت، ط١.

١٧١ ـ تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٧٢ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ.

١٧٣ ـ تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٧٤ ـ تهذيب الكمال: لأبي الحجاج يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٧٥ ـ تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار القومية العربية، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ.

١٧٦ ـ جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، مكتبة عاطف، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ.

١٧٧ ـ الجرح والتعديل: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، ت: عبد الرحمٰن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.
١٧٨ ـ جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٨هـ.
١٧٩ ـ جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٨٠ ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: علي بن حسن بن ناصر، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.
١٨١ ـ حجة القراءات: لأبي زرعة عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.
١٨٢ ـ الحجة في القراءات السبع: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ.
١٨٣ ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٣هـ.
١٨٤ ـ الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسُّنَّة النبوية: لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
١٨٥ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
١٨٦ ـ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: لأبي بكر محمد بن أحمد بن القفال الشاشي، ت: ياسين أحمد درادكة، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، ط١، ١٩٨٨م.
١٨٧ ـ الحماسة المغربية، أو: صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب: لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي، ت: رضوان الداية، دار ابن قتيبة، دمشق، ١٩٩١م.
١٨٨ ـ الحيوان: لعمرو بن بحر الجاحظ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
١٨٩ ـ خاص الخاص: لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ت: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م.
١٩٠ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

١٩١ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي أحمد بن يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٩٢ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٩٣ ـ درء تعارض العقل والنقل: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٩٤ ـ درة الغواص في أوهام الخواص: للقاسم بن علي الحريري، ت: عرفان مطر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ.

١٩٥ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ.

١٩٦ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٩٧ ـ ديوان ابن مقبل: ت: عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٨١هـ.

١٩٨ ـ ديوان أبي ذؤيب الهذلي: ت: سوهام المصري، الناشر المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٩هـ.

١٩٩ ـ ديوان الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠٠ ـ ديوان الأعشى ميمون بن قيس: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٢٠١ ـ ديوان الحطيئة: المؤسسة العربية للطباعة، بيروت.

٢٠٢ ـ ديوان الراعي النميري: ت: ناصر الحاني، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٨٣هـ.

٢٠٣ ـ ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ.

٢٠٤ ـ ديوان المثقب العبدي: ت: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٣٩١هـ.

٢٠٥ ـ ديوان النابغة الذبياني: دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٠٦ ـ ديوان النمر بن تولب العكلي: ت: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد.

٢٠٧ ـ ديوان امرئ القيس: ت: حسن السندوبي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٠٨ ـ ديوان أمية بن أبي الصلت: ت: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٤م.

٢٠٩ ـ ديوان بشار بن برد: ت: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، قرطاج، ١٩٧٦م.

٢١٠ ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي: ت: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٢١١ ـ ديوان ذي الرمة: ت: سيف الدين الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢١٢ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢١٣ ـ ديوان عروة بن الورد والسموءل: دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ.

٢١٤ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة: ت: عبد الله علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢١٥ ـ ديوان عنترة بن شداد: ت: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢١٦ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ.

٢١٧ ـ الذيل على طبقات الحنابلة: لعبد الرحمٰن بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.

٢١٨ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: لمحمود بن عمر الزمخشري، ت: سليم النعيمي، بغداد.

٢١٩ ـ الرد على المنطقيين: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، إدارة ترجمان السُّنَّة، لاهور، باكستان، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢٢٠ ـ الرسالة: لمحمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٣٩م.

٢٢١ ـ رسالة الصاهل والشاحج: لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري، ت: عائشة عبد الرحمٰن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٢٢ ـ الزهد وصفة الزاهدين: لأحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم أبو سعيد بن الأعرابي، ت: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٢٣ ـ زهر الأكم في الأمثال والحكم: لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي، ت: محمد حجي، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، الدار البيضاء، ١٤٠١هـ.
٢٢٤ ـ السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن مجاهد، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩١هـ.
٢٢٥ ـ سر الفصاحة: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٢هـ.
٢٢٦ ـ سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٢٧ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٢٢٨ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ.
٢٢٩ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك: لأحمد بن علي المقريزي، ت: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب، ١٩٧٢م.
٢٣٠ ـ سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٢٣١ ـ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: عزت الدعاس، دار الحديث، ط١، ١٣٨٩هـ.
٢٣٢ ـ سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٣٣ ـ سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٣٤ ـ سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
٢٣٥ ـ السنن الكبرى للبيهقي: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
٢٣٦ ـ السنن الكبرى للنسائي: لأحمد بن شعيب النسائي، ت: عبد الغفور البنداري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
٢٣٧ ـ سنن النسائي: لأحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٣٨ ـ سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٢٣٩ ـ السيرة النبوية: لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٥٥هـ.

٢٤٠ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي الدمشقي، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٤١ ـ شرح أدب الكاتب: لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، مكتبة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦٣م.

٢٤٢ ـ شرح التسهيل: لجمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمٰن السيد، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٤٣ ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٤٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية: لابن أبي العز علي بن علي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ.

٢٤٥ ـ شرح العمدة: كتاب الصلاة: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: خالد بن علي المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٤٦ ـ شرح القصيدة النونية لابن عيسى: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد «شرح قصيدة ابن القيم: الكافية الشافية»: لأحمد بن إبراهيم عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٢٤٧ ـ شرح القواعد الفقهية: لأحمد بن محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٤٨ ـ شرح الكوكب المنير. المسمى: بمختصر التحرير في أصول الفقه: لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٢٤٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢٥٠ ـ شرح مراقي السعود: لمحمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ت: محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٥١ ـ شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٥٢ ـ الشريعة: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ت: محمد حامد الفقي، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٥٣ ـ شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٥٤ ـ الشعر والشعراء: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٦م.
٢٥٥ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٢٥٦ ـ صحاح اللغة وتاج العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.
٢٥٧ ـ صحيح ابن حبان: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٥٨ ـ صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ.
٢٥٩ ـ صحيح سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٦٠ ـ صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.
٢٦١ ـ صفة الصفوة: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، ت: إبراهيم رمضان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٦٢ ـ الصفدية: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: سيد الجليمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٦٣ ـ الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط١، ١٣٩٦هـ.
٢٦٤ ـ طبقات الحنابلة: لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ت: أبو حازم أسامة بن حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٦٥ ـ طبقات الشافعية: لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ.

٢٦٦ ـ طبقات الشعراء: لعبد الله بن المعتز بن المتوكل، ت: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، مصر، ط٢.
٢٦٧ ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد أبي عبد الله محمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ.
٢٦٨ ـ طبقات المفسرين: لمحمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٦٩ ـ طبقات علماء الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الهادي الدمشقي، ت: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٧٠ ـ طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٢٧١ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر: لحسن بن محمد الصغاني، ت: محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨١م.
٢٧٢ ـ العبر في خبر من غبر: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٢٧٣ ـ العدة في أصول الفقه: لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، ت: أحمد علي المباركي، مطبعة المدني، ط٢، ١٤١٠هـ.
٢٧٤ ـ العظمة: لأبي الشيخ الأصبهاني، ت: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٧٥ ـ علم التفسير أصوله وقواعده: لخالد الكبيسي، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٧٦ ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسَّمِينِ الحلبي أحمد بن يوسف، ت: محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٧٧ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، ت: محمد قزقزان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٧٨ ـ العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ.
٢٧٩ ـ غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.
٢٨٠ ـ الفتاوى الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٨١ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني، ت: أبي قتيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.
٢٨٢ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٨٣ ـ الفردوس بمأثور الخطاب: لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي الهمداني، ت: سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ.
٢٨٤ ـ فصول في أصول التفسير: لمساعد الطيار، دار النشر الدولي، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٨٥ ـ فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: مروان العطية، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٨٦ ـ الفقيه والمتفقه: للخطيب البغدادي، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي الدمام، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٨٧ ـ القاسمي ومنهجه في تفسيره: محاسن التأويل: لإبراهيم بن علي الحسن، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٥هـ.
٢٨٨ ـ قواعد الترجيح عند المفسرين: لحسين بن علي الحربي، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ.
٢٨٩ ـ قواعد التفسير جمعا ودراسة: لخالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، الخبر، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٩٠ ـ القواعد الحسان لتفسير القرآن: لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، ت: عبد الله بن محمد النجدي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٩١ ـ القواعد الفقهية: لعلي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٩٢ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٩٣ ـ الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٩٤ ـ كشف الأسرار عن أصول البزدوي: لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٩٥ ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، ت: عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٩٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٩٧ ـ لباب الآداب: لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ت: قحطان رشيد صال، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٨هـ.

٢٩٨ ـ لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٩٩ ـ لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ.

٣٠٠ ـ مؤلفات الشيخ وتلميذه ابن القيم: مركز التراث لأبحاث الحاسب، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٠١ ـ المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن مهران الأصبهاني، ت: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ١٤٢٤هـ.

٣٠٢ ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٣٠٣ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي علي بن أبي بكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٣٠٤ ـ مجموع الفتاوى: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ط٣، ١٤١٦هـ.

٣٠٥ ـ المجموع شرح المهذب: ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٠٦ ـ المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: للسري الرفاء الكندي الموصلي، ت: مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٣٠٧ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ.

٣٠٨ ـ المحصول في علم الأصول: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

٣٠٩ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

٣١٠ ـ **مختار الصحاح**: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٣١١ ـ **المخصص**: لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٢ ـ **مدرسة التفسير في الأندلس**: لمصطفى إبراهيم المشني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣١٣ ـ **المدهش**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، ت: مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٤ ـ **المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير**: لصالح غرم الله الغامدي، دار الأندلس، حائل، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٣١٥ ـ **المسائل المنثورة**: لأبي علي الحسن الفارسي، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣١٦ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣١٧ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**: لأحمد بن علي بن المثنى التميمي، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

٣١٨ ـ **مسند أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٣١٩ ـ **مسند الحميدي**: لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، المجلس العلمي، الهند، ط١، ١٣٨٢هـ.

٣٢٠ ـ **مسند عبد الله بن المبارك**: ت: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٢١ ـ **مسند عبد بن حميد**: ت: صبحي البدري السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٣٢٢ ـ **مشكل إعراب القرآن**: لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٢١هـ.

٣٢٣ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٢٤ ـ المصنف في الأحاديث والآثار: لابن أبي شيبة، ت: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٢٥ ـ معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر، ط٢، ١٤٠١هـ.

٣٢٦ ـ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، مركز الأهرام، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٢٧ ـ معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٢٨ ـ معاني القرآن للكسائي: لعيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٢٩ ـ معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣٠ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٣١ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: لعبد الرحيم أحمد العباسي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٣٦٧هـ.

٣٣٢ ـ معجم الأدباء: لأبي عبد الله ياقوت الحموي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٣٣ ـ المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٣٤ ـ معجم البلدان: لأبي عبد الله ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٣٥ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي عبد الحميد السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط١، ١٩٧٨م.

٣٣٦ ـ المعجم الوسيط: وضعه لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تحت إشراف: إبراهيم أنيس، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٣٣٧ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، ت: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٣٣٨ ـ معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٣٣٩ ـ معرفة الثقات: لأبي الحسن أحمد العجلي، ت: عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٥م.
٣٤٠ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
٣٤١ ـ المغني: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣٤٢ ـ مفتاح العلوم: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٣٤٣ ـ مقدمة في أصول التفسير: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٤٤ ـ مكتبة التفسير وعلوم القرآن: مركز التراث لأبحاث الحاسب، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٤٥ ـ منتهى الطلب من أشعار العرب: لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، ت: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٣٤٦ ـ منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٤٧ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.
٣٤٨ ـ الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: محمد عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٣٤٩ ـ الموسوعة الشاملة: www.shamela.ws.
٣٥٠ ـ موسوعة الصحيح المسبور في التفسير بالمأثور: لحكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٥١ ـ الموضح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم نصر بن علي بن محمد الشيرازي، ت: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٥٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٥٣ ـ نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر: لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقي، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٣٥٤ ـ النشر في القراءات العشر: لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٥٥ ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٥٦ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ.
٣٥٧ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ.
٣٥٨ ـ نوابغ الفكر الإسلامي: لأنور الجندي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٩م.
٣٥٩ ـ النوادر في اللغة: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ.
٣٦٠ ـ الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٦١ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، ت: يوسف طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٣٦٢ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.

٧ ـ فهرس المسائل محل الدراسة

ت	السورة	الآية	المسألة	الصفحة
١	الكهف	٢٤	المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾.	٣٦٨
٢	الكهف	٣٤	المراد بـ: «الثمر» في قوله: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ﴾.	٣٧٥
٣	الكهف	٧٩	المراد بقوله: ﴿وَرَآءَهُم﴾.	٣٧٩
٤	مريم	٦	المراد بقوله: ﴿يَرِثُنِي﴾.	٣٨٦
٥	مريم	٥٩	المراد بقوله: ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾.	٣٩٤
٦	طه	١٤	المراد بقوله: ﴿لِذِكۡرِيٓ﴾.	٣٩٨
٧	طه	٨٨	القائل لقوله: ﴿فَنَسِيَ﴾.	٤٠١
٨	طه	١٢٤	الأقوال في مكان ﴿مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾.	٤٠٣
٩	طه	١٢٤	المراد بـ: ﴿أَعۡمَىٰ﴾.	٤٠٦
١٠	الأنبياء	٥١	المراد بقوله: ﴿مِن قَبۡلُ﴾.	٤١٦
١١	الأنبياء	١٠٥	المراد بـ: ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾.	٤١٨
١٢	الأنبياء	١٠٧	المراد بِـ: ﴿لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾.	٤٢٢
١٣	النور	٣٥	الأقوال في مرجع الضمير: «الهاء» ومن المعنيُّ به في قوله جلَّ وعلا: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾.	٤٢٦
١٤	يس	٨	الأقوال في مرجع الضمير في قوله: ﴿فَهِيَ﴾.	٤٣٠
١٥	يس	٤٢	المراد بقوله: ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ مَا يَرۡكَبُونَ﴾.	٤٣٣

ت	السورة	الآية	المسألة	الصفحة
١٦	ص	٧٥	المراد بقوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾.	٤٣٨
١٧	الزمر	٦	المراد بقوله: ﴿ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾.	٤٤٤
١٨	الزمر	٧٣	الأقوال في جوابِ: ﴿إِذَا﴾ في قوله: ﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾.	٤٤٦
١٩	الشورى	٢٤	المراد بقوله: ﴿يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾.	٤٥٢
٢٠	الشورى	٥٢	الأقوال في مرجع الضمير في قوله: ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾.	٤٥٩
٢١	الدخان	٥٤	المراد (بالحور) في قوله: ﴿بِحُورٍ﴾.	٤٦٤
٢٢	ق	٢٩	المراد بقوله: ﴿ٱلۡقَوۡلُ﴾.	٤٧٠
٢٣	ق	٣٠	المراد بقوله: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾.	٤٧٣
٢٤	الطور	٢	المراد بقوله: ﴿كِتَٰبٖ﴾.	٤٧٨
٢٥	الطور	٦	المراد بقوله: ﴿ٱلۡمَسۡجُورِ﴾.	٤٨٢
٢٦	الطور	٢١	المراد بقوله: ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾.	٤٨٨
٢٧	الطور	٢٨	القراءات الواردة في قوله: ﴿إِنَّهُۥ﴾.	٤٩٤
٢٨	النجم	١	المراد بقوله: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾.	٤٩٨
٢٩	النجم	٤	المراد بالضمير في قوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾	٥٠٤
٣٠	النجم	١٢	القراءات الواردة في قوله: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.	٥١٠
٣١	النجم	١٥	المراد بقوله: ﴿جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾.	٥١٥
٣٢	النجم	٣٢	المراد بقوله: ﴿ٱللَّمَمَ﴾.	٥١٨
٣٣	القمر	١٩	قوله: ﴿مُّسۡتَمِرّٖ﴾ صفة لمن؟	٥٢٨
٣٤	الرحمٰن	٣٣	وقت المخاطبة بما جاء في قوله: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ﴾.	٥٣٢
٣٥	الرحمٰن	٥٦	المراد بـ ﴿ٱلطَّرۡفِ﴾.	٥٣٦
٣٦	الرحمٰن	٧٤	الموصوف بقوله: ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ﴾.	٥٤٠

ت	السورة	الآية	المسألة	الصفحة
٣٧	الواقعة	٢٦	نوع الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا﴾.	٥٤٦
٣٨	الواقعة	٢٩	المراد بقوله: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾.	٥٤٩
٣٩	الواقعة	٣٤	المراد بقوله: ﴿وَفُرُشٍ﴾.	٥٥٣
٤٠	الواقعة	٦١	المراد بقوله: ﴿نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ﴾.	٥٥٦
٤١	الحديد	٢٧	سبب نصب قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾.	٥٦٤
٤٢	الصف	١٢	الموقع الإعرابي لقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.	٥٧٠
٤٣	التحريم	٥	المراد بقوله: ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾.	٥٧٤
٤٤	الملك	١٥	المراد بقوله: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾.	٥٨٠
٤٥	الحاقة	٤٠	المراد بقوله: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.	٥٨٤
٤٦	المدثر	٤	المراد بقوله: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾.	٥٨٨
٤٧	القيامة	٤	المراد بقوله: ﴿نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾.	٥٩٨
٤٨	القيامة	٢٣	المراد بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.	٦٠٠
٤٩	القيامة	٢٧	المراد بقوله: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ﴾.	٦٠٦
٥٠	الإنسان	٢١	القراءات الواردة في قوله: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾.	٦١٤
٥١	الإنسان	٢١	القراءات الواردة في قوله: ﴿خُضْرٌ﴾.	٦١٥
٥٢	الإنسان	٢٨	المراد بقوله: ﴿بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ﴾.	
٥٣	المرسلات	١	المراد بقوله: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾.	٦٢٢
٥٤	المرسلات	٢	المراد بقوله: ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾.	٦٢٢
٥٥	المرسلات	٣	المراد بقوله: ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا﴾.	٦٢٥
٥٦	المرسلات	٤	المراد بقوله: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا﴾.	٦٢٦
٥٧	المرسلات	٥	المراد بقوله: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾.	٦٢٦
٥٨	النازعات	١	المراد بقوله: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾.	٦٣٨
٥٩	النازعات	٢	المراد بقوله: ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا﴾.	٦٣٨
٦٠	النازعات	٣	المراد بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا﴾.	٦٣٩

ت	السورة	الآية	المسألة	الصفحة
٦١	النازعات	٤	المراد بقوله: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ .	٦٤١
٦٢	النازعات	٥	المراد بقوله: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ .	٦٤١
٦٣	النازعات	٤٠	المراد بقوله: ﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ .	٦٥٨
٦٤	التكوير	١٥، ١٦	المراد بقوله: ﴿ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ .	٦٦٢
٦٥	التكوير	١٧	المراد بقوله: ﴿عَسۡعَسَ﴾ .	٦٦٨
٦٦	التكوير	١٩	المراد بقوله: ﴿رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ .	٦٧١
٦٧	التكوير	٢٤	القراءات الواردة في قوله: ﴿بِضَنِينٖ﴾ .	٦٧٣
٦٨	المطففين	١٥	المراد بقوله: ﴿عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ .	٦٧٨
٦٩	المطففين	٢٣	المراد بقوله: ﴿يَنظُرُونَ﴾ .	٦٧٨
٧٠	المطففين	٢٨	معنى الباء في قوله: ﴿بِهَا﴾ .	٦٨٢
٧١	المطففين	٣٥	المراد بقوله: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ .	٦٨٢
٧٢	الانشقاق	١٦	المراد: ﴿بِٱلشَّفَقِ﴾ .	٦٨٦
٧٣	الانشقاق	٢٥	نوع الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ .	٦٩٢
٧٤	البروج	١	جواب القسم في قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾ .	٦٩٦
٧٥	البروج	٥	سبب جر قول: ﴿ٱلنَّارِ﴾ .	٦٩٩
٧٦	البروج	١٥	توجيه قراءة: ﴿ٱلۡمَجِيدُ﴾ بالكسر.	٧٠٢
٧٧	الطارق	٦	صيغة قوله: ﴿دَافِقٖ﴾ .	٧٠٨
٧٨	الطارق	٧	المراد بقوله: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ .	٧١١
٧٩	الطارق	٨	المراد بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ﴾ .	٧١٦
٨٠	البلد	١١	مكان العقبة في قوله: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ .	٧٢٦
٨١	البلد	١٣	التوجيه الإعرابي للقراءات الواردة في قوله: ﴿فَكُّ﴾ .	٧٣٠
٨٢	الشمس	٨	المراد بقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾ .	٧٣٦
٨٣	الشمس	٩ ـ ١٠	المراد بالضمير في قوله: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ ، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ .	٧٤٠

ت	السورة	الآية	المسألة	الصفحة
٨٤	التين	٥	المراد بقوله: ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ .	٧٥٢
٨٥	التين	٧	المخاطب بقوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ .	٧٥٦
٨٦	العاديات	١	المراد بقوله: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ .	٧٦٨
٨٧	العاديات	٢	المراد بقوله: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ .	٧٦٨
٨٨	العاديات	٣	المراد بقوله: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ .	٧٧٦
٨٩	العاديات	٤	المراد بقوله: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ .	٧٧٧
٩٠	العاديات	٥	المراد بقوله: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ .	٧٧٧
٩١	التكاثر	٤	قوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ هل هو تكرار لتأكيد قوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أم لا؟ .	٧٨٢
٩٢	التكاثر	٧	قوله: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ هل هو تأكيد لمعنى قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ أم لا؟	٧٨٢
٩٣	التكاثر	٨	لمن الخطاب في قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ .	٧٨٧
٩٤	العصر	١	المراد بقوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ .	٨٠٤
٩٥	الماعون	٥	المراد بقوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ .	٨١٠
٩٦	الفلق	٣	المراد بقوله: ﴿غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ .	٨١٨
٩٧	الفلق	٤	المراد بقوله: ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ .	٨٢٧
٩٨	الناس	٦	قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ هل هو بيان لفاعل الوسوسة في قوله: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ أو بيان لمن وقع عليه فعل الوسوسة في قوله: ﴿صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ ؟	٨٣٢

٨ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة حوله، وخطته، ومنهج الكتابة فيه	٥
التمهيد: ترجمة موجزة لابن القَيِّم	٢٥
القسم الأول منهج ابن القَيِّمِ في الاختيار والترجيح في التفسير	٤٣
التمهيد: معنى الترجيح وشروطه وقواعده	٤٥
المبحث الأول: معنى الترجيح عند المُفَسِّرِينَ	٤٧
المبحث الثاني: شروط الترجيح عند المُفَسِّرِينَ	٤٨
المبحث الثالث: القواعد الترجيحية في التفسير	٥٠
الفصل الأول: مكانة ابن القَيِّم في التفسير	٥٩
المبحث الأول: أصول التفسير عند ابن القَيِّم	٦١
المبحث الثاني: خصائص تفسير ابن القَيِّم	٨٠
المبحث الثالث: المكانة العلمية لترجيحات ابن القَيِّم التفسيرية	١٠٦
الفصل الثاني: أسباب الاختيار والترجيح في التفسير عند ابن القَيِّم	١١٩
المبحث الأول: أسباب الاختيار	١٢١
المبحث الثاني: أسباب الترجيح	١٣١
الفصل الثالث: وجوه الاختيار والترجيح في التفسير عند ابن القَيِّم	١٤١
المبحث الأول: وجوه الاختيار	١٤٣
المبحث الثاني: وجوه الترجيح	١٥٥
الفصل الرابع: أنواع الاختيار والترجيح في التفسير عند ابن القَيِّم	١٧٣
المبحث الأول: أنواع الاختيار	١٧٥

الموضوع | رقم الصفحة

المبحث الثاني: أنواع الترجيح ١٨٠
الفصل الخامس: مصادر ابن القَيِّم في ترجيحاته واختياراته ١٩٣
المبحث الأول: القرآن الكريم ١٩٥
المبحث الثاني: السُّنَّة والأثر ١٩٨
المبحث الثالث: الإجماع ٢٠٤
المبحث الرابع: اللغة العربية وقواعدها ٢٠٨
المبحث الخامس: العلماء الذين استفاد منهم ابن القَيِّم في ترجيحاته ٢١٢
الفصل السادس: طريقة ابن القَيِّم في عرض المسائل الخلافية الواردة في ترجيحاته ٢٢٧
المبحث الأول: منهج ابن القَيِّم في عرض الأقوال ٢٢٩
المبحث الثاني: أنواع الخلاف الوارد في ترجيحات ابن القَيِّم واختياراته . ٢٤٢
المبحث الثالث: موقف ابن القَيِّم من المخالف ٢٥٢
المبحث الرابع: موقف ابن القَيِّم من الترجيح بين القراءات ٢٥٨
المبحث الخامس: منهج ابن القَيِّم في التعامل مع وجوه الترجيح المتعارضة . ٢٦٦
المبحث السادس: أسباب تنوع أساليب الترجيح وصيغها عند ابن القَيِّم ٢٧٦
الفصل السابع: الموازنة بين منهجي ابن القَيِّم وابن تَيْمِيَّةَ في الاختيار والترجيح ٢٧٩
المبحث الأول: صيغ الاختيار والترجيح عندهما ٢٨١
المبحث الثاني: أساليب الاختيار والترجيح عندهما ٣٠٨
المبحث الثالث: قواعد الاختيار والترجيح عندهما ٣٢٥
المبحث الرابع: نتيجة الدراسة والموازنة ٣٦١

القسم الثاني
اختيارات ابن القَيِّم وترجيحاته في التفسير ـ دراسة وموازنة ـ
من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم ٣٦٥

سورة الكهف ٣٦٧
سورة مريم ٣٨٥
سورة طه ٣٩٧
سورة الأنبياء ٤١٥
سورة النور ٤٢٥

الموضوع	رقم الصفحة
سورة يس	٤٢٩
سورة ص	٤٣٧
سورة الزمر	٤٤٣
سورة الشورى	٤٥١
سورة الدخان	٤٦٣
سورة ق	٤٦٩
سورة الطور	٤٧٧
سورة النجم	٤٩٧
سورة القمر	٥٢٧
سورة الرحمٰن	٥٣١
سورة الواقعة	٥٤٥
سورة الحديد	٥٦٣
سورة الصف	٥٦٩
سورة التحريم	٥٧٣
سورة الملك	٥٧٩
سورة الحاقة	٥٨٣
سورة المدثر	٥٨٧
سورة القيامة	٥٩٧
سورة الإنسان	٦١٣
سورة المرسلات	٦٢١
سورة النازعات	٦٣٧
سورة التكوير	٦٦١
سورة المطففين	٦٧٧
سورة الانشقاق	٦٨٥
سورة البروج	٦٩٥
سورة الطارق	٧٠٧
سورة البلد	٧٢٥
سورة الشمس	٧٣٥
سورة التين	٧٥١

الموضوع | رقم الصفحة

سورة العاديات ٧٦٧
سورة التكاثر ٧٨١
سورة العصر ٨٠٣
سورة الماعون ٨٠٩
سورة الفلق ٨١٧
سورة الناس ٨٣١
الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات ٨٤٣
* الفهارس ٨٤٩
فهرس الآيات القرآنية ٨٥١
فهرس الأحاديث النبوية ٨٩١
فهرس الآثار ٨٩٩
فهرس الأبيات الشعرية ٩١١
فهرس الأعلام المترجم لهم ٩١٥
ثبت المصادر والمراجع ٩٢٥
فهرس المسائل محل الدراسة ٩٥٣
فهرس الموضوعات ٩٥٩

الملخص العربي

عنوان البحث: «**اختياراتُ ابن القَيِّمِ وترجيحاتُهُ في التَّفسيرِ؛ من أَوَّلِ سورةِ الكهفِ إلى آخرِ القُرآنِ الكريمِ، دراسةٌ ومُوَازَنَةٌ**».

رسالة مقدَّمةٌ لنَيلِ درجة الدكتوراه في القرآنِ وعلومِهِ من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

إعداد الباحث: محمد بن عبد الله بن محمد الوزره الدوسري.

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: زاهر بن عواض الألمعي، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان.

تاريخ تقديم الرسالة: العام الجامعي: ١٤٢٩/ ١٤٣٠هـ.

خطة البحث:

هذا البحث مكوَّنٌ من مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وقِسمَينِ، وخاتمةٍ، وفهارِسَ.

المقدِّمَةُ: وفيها: أهميَّةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختيارِهِ، وأهدافُ البَحثِ، والدِّراساتُ السَّابقةُ حَولَهُ، وخُطَّتُهُ، ومَنهَجُ الكتابةِ فيه.

التَّمهيد: ترجمة موجزة لابن القَيِّمِ.

القِسمُ الأَوَّل: **منهجُ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسِيرِ**، وفيه: تمهيدٌ، وسبعةُ فُصولٍ:

التمهيد: **معنى الترجيحِ وشُروطُهُ وقواعدُهُ**، وفيه ثلاثةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأَوَّلُ: معنَى التَّرجيحِ عندَ المُفَسِّرينَ.

المبحثُ الثَّاني: شُروطُ التَّرجيحِ عندَ المُفَسِّرينَ.

المبحثُ الثَّالثُ: القواعدُ التَّرجِيحِيَّةُ في التَّفسِيرِ.

الفصل الأول: مكانة ابن القَيِّم في التفسير، وفيه ثلاثة مباحث:
المبحثُ الأوَّلُ: أُصولُ التَّفسيرِ عندَ ابن القَيِّمِ.
المبحثُ الثَّاني: خصائصُ تفسيرِ ابنِ القَيِّمِ.
المبحثُ الثَّالثُ: المكانةُ العِلمِيَّةُ لتَرجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ التفسيريَّةِ.
الفصلُ الثَّاني: أسبابُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسِيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ، وفيه مَبحثانِ:
المبحثُ الأوَّلُ: أسبابُ الاختيارِ.
المَبحَثُ الثَّاني: أسبابُ التَّرجِيحِ.
الفَصلُ الثَّالثُ: وُجُوهُ الاختيارِ والتَّرجيحِ في التَّفسِيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ، وفيه مَبحَثانِ:
المبحثُ الأوَّلُ: وُجوهُ الاختيارِ.
المبحثُ الثَّاني: وُجوهُ التَّرجِيحِ.
الفَصلُ الرَّابعُ: أنواعُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ في التَّفسِيرِ عندَ ابنِ القَيِّمِ، وفيه مَبحثانِ:
المبحثُ الأوَّلُ: أنواعُ الاختيارِ.
المبحثُ الثَّاني: أنواعُ التَّرجِيحِ.
الفَصلُ الخامسُ: مصادِرُ ابنِ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ واختياراتِهِ، وفيه خمسةُ مباحِثَ:
المبحثُ الأوَّلُ: القُرآنُ الكريمُ.
المبحثُ الثَّاني: السُّنَّةُ والأثَرُ.
المَبحَثُ الثَّالثُ: الإجماع.
المبحثُ الرَّابعُ: اللُّغَةُ العربيَّةُ وقواعدُها.
المبحثُ الخامسُ: العُلماءُ الَّذينَ استَفَادَ منهمُ ابنُ القَيِّمِ في ترجيحاتِهِ.
الفَصلُ السَّادسُ: طريقةُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ المسائِلِ الخلافيَّةِ الواردةِ في ترجيحاتِهِ، وفيه سِتَّةُ مَباحِثَ:

المبحث الأوَّل: منهجُ ابنِ القَيِّمِ في عَرضِ الأقوالِ.
المبحثُ الثَّاني: أنواعُ الخِلافِ الواردِ في ترجيحاتِ ابنِ القَيِّمِ واختياراتِهِ.
المبحثُ الثَّالث: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ المُخالِفِ.
المبحثُ الرَّابعُ: مَوقِفُ ابنِ القَيِّمِ منَ التَّرجيحِ بينَ القِراءاتِ.
المبحثُ الخامسُ: مَنهَجُ ابنِ القَيِّمِ في التَّعامُلِ مع وُجوهِ التَّرجِيحِ المُتعارِضَةِ.
المبحثُ السَّادسُ: أسبابُ تنوُّعِ أساليبِ التَّرجِيحِ وصِيَغِهَا عندَ ابنِ القَيِّم.

الفَصلُ السَّابعُ: **المُوازَنَةُ بينَ مَنهَجَي ابنِ القَيِّمِ وابنِ تَيْمِيَّةَ في الاختيارِ والتَّرجيحِ**، وفيه أربعةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأوَّل: صِيَغُ الاختيارِ والتَّرجيحِ عِندَهُما.
المبحثُ الثَّاني: أساليبُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ عندَهُما.
المبحثُ الثَّالثُ: قواعِدُ الاختيارِ والتَّرجِيحِ عندَهُما.
المبحثُ الرَّابعُ: نتيجةُ الدِّراسةِ والمُوازَنَةِ.

القِسمُ الثَّاني: **اختِياراتُ ابنِ القَيِّمِ وترجيحاتُهُ في التَّفسِيرِ، دراسةٌ ومُوازَنَةٌ، من أوَّلِ سورةِ الكَهفِ إلى آخِرِ القُرآنِ الكريمِ:**

وكانت طريقةُ عَرضِ المادَّةِ العلميَّةِ على النَّحوِ التَّالي:

١ ـ نصُّ الآيةِ الَّتي وَرَدَ فيها اختيارٌ أو ترجيحٌ.
٢ ـ نصُّ كلامِ ابنِ القَيِّمِ في الاختيارِ أوِ التَّرجِيحِ.
٣ ـ الدِّراسةُ والمُوازَنَةُ.
٤ ـ الخُلاصَةُ والتَّرجِيحُ.

الخاتمةُ: وفيها أهمُّ النَّتائجِ والتَّوصِيَاتِ.

الفهارسُ الفَنيَّةُ للبَحثِ؛ وهي:

١ ـ فهرسُ الآياتِ القُرآنيَّةِ.

٢ ـ فهرسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ.
٣ ـ فهرسُ الآثارِ.
٤ ـ فهرسُ الأبياتِ الشِّعريَّةِ.
٥ ـ فهرسُ الأعلامِ المترجَمِ لهم.
٦ ـ ثَبتُ المَصادِرِ والمراجِعِ.
٧ ـ فهرسُ المسائلِ مَحَلِّ الدِّراسةِ.
٨ ـ فهرسُ المَوضُوعاتِ.

* * *

أبرَزُ نتائجِ الرِّسالةِ:

١ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ كانَ عَالِمًا مُجتَهِدًا ذا عَقلِيَّةٍ استِقلَالِيَّةٍ في بحوثِهِ ودراساتِهِ؛ يَظهَرُ ذلكَ في: تَحَرِّيهِ للصَّوابِ والتزامِهِ الموضوعيَّةَ في التَّرجيحِ، وعدمِ تَعَصُّبِهِ لقَولٍ أو مَذهَبٍ أو شَخصٍ، فالمعتَمَدُ عندَهُ صِحَّةُ الدَّليلِ.

كما أنَّهُ يأتي بالتَّفسِيرِ الجديدِ الَّذي يَرَى أنَّ غيرَهُ لم يَأْتِ به ويقولُ: حامَ أكثَرُ المُفَسِّرينَ حولَ هذا المعنَى ولم يَرِدُوهُ.

٢ ـ أنَّ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ اعتَمَدَ في التَّرجِيحِ على القواعدِ المعتَبَرَةِ المقرَّرَةِ لَدَى عُلماءِ التَّفسِيرِ.

وأكثَرُ هذه القواعدِ دَورانًا في أدِلَّةِ ابنِ القَيِّمِ: دَلالَةُ الكتابِ والسُّنَّةِ، ثمَّ إجماعُ الحُجَّةِ من أهلِ التَّفسِيرِ، ثمَّ دَلالَةُ سِياقِ الآياتِ، ثمَّ المَعرُوفُ المُستَفِيضُ في لُغَةِ العَرَبِ، ثمَّ بَقِيَّةُ القواعدِ على تفاوُتٍ بَينَها.

ومن خلالِ ما تَقَدَّمَ يَتَّضِحُ لنا أنَّ لِتَرجِيحاتِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في التَّفسِيرِ قِيمَةً عِلميَّةً كبيرةً، فكانت بحَقٍّ جديرةً بالجَمعِ والدِّراسةِ، رَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القَيِّمِ رَحمَةً واسعةً، وأجزَلَ له الأجرَ والمَثُوبَةَ، وأسكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، وجَزَاهُ عنِ الإسلامِ وأهلِهِ خَيرَ الجَزاءِ، وآخِرُ دَعْوانَا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أجمَعِينَ.

worthy of study, the womb of God Imam Ibn Qayyim wide, and Adzl taking away his pay, housing rest in peace, the two parts of Islam and its people the best penalty. The latest pretext that Praise to Allah, Lord of the Worlds.

The blessings of God and peace upon our Prophet Muhammad, his family and companions.

Study III: The rules of selection kicks off.

Study IV: The result of the study and the budget.

-Division II: Son of values and choices weighting in the interpretation. The study's budget. From the first cave to another Al-Quran.

The presentation of the scientific article as follows:

1- verse text which stated choice or weights.

2- the son of talk of values in the selection or kicks.

3- study and the budget.

4- Conclusion and kicks.

-Conclusion:

And the most important findings and recommendations.

-Professional indexes for research, namely:

1- Index Koranic verses.

2- Index hadith.

3- the index.

4- Index verses of poetry.

5- Information Index translator for them.

6- proved sources and references.

7- Index matters of the study.

8- Index topics.

Highlighted the results of the letter:

1- The son of Imam values was a hard mentality to be independent in its research and studies to appear in: investigating the correctness and commitment to objectivity in the shootout, intolerance and lack of words or doctrine or a particular person, he has accredited health guide.

It also comes the new interpretation, which believes that others did not come by and say: welding mufassireen more about this did not opining on.

2- The son of Imam values adopted in the shootout to the rules established when scientists considered interpretation.

And most of these rules of the same evidence son of values: sign the book year, then unanimity argument from the explanation, then sign the context of the verses, then known as extensive in the language of the Arabs, then the rest of rules to the disparity between them.

Through the above is clear to us that the weights of Imam Ibn values of interpretation great scientific value, with the right combination and

Study III: standing scientific weights son interpretative values.

Chapter II: The reasons for the selection and weighting of interpretation when the son of values. And it Study:

Study One: the reasons for selection.

Study II: the reasons for kicks.

Chapter III: The object of choice and weighting of interpretation when the son of values. And it Study:

Study I: The object of choice.

Study II: Faces kicks.

Chapter IV: species selection and interpretation kicks in when the son of values. And it Study.

Study first: the types of choice.

Study II: the types of kicks.

Chapter V: sources son in the weighting values and choices. And when five DETECTIVES.

Study first: the Koran.

Study II: Year and impact.

Study III: unanimity.

Study IV: Arabic language and norms.

Study V: scientists who have benefited them the son of values in the weights.

Chapter VI: how the son of values in the presentation of controversial issues contained in the weights. And when six DETECTIVES:

Study first: a son of values in the presentation of words.

Study II: the difference in the types of weights son of values and choices.

Study III: Son of the position of opposing values.

Study IV: Ibn position values of the weighting between readings.

Study V: a son of values in dealing with the object of conflicting kicks.

Study VI: the reasons for diversity weighting methods, formats when the son of values.

Chapter VII: the balance between values and systematic Ibn Ibn Taymiyah in the selection and weighting. The four DETECTIVES:

Study I: selection and weighting formulas when.

Study II: selection methods and weighting it down.

الملخص الإنجليزي

English summary

Title: Son of values and choices weighting in the interpretation of the first cave to another Al-Quran. The study's budget.

Submitted a letter to Neil doctorate degree in the Quran and its Sciences of the University of Imam Muhammad bin Saud Islamic.

Preparation Investigator: Mohammed bin Abdullah bin Mohammed Al-Dosari Tozeur.

Grand supervision of Prof. Dr.: Zahir bin Awwad Ermai

Council member human rights body

Date of the letter: academic year: 1429 / 1430 e

Research Plan

This research component of the introduction, and paving, and two divisions, and Conclusion, and indexes.

- **Provided:** which included: the importance of the subject, and the reasons for his choice, and research goals, and previous studies around him, and his plan, curriculum writing it.

- **Preface:** brief interpretation of the son of values.

Division I: a son of values in the selection and weighting of interpretation. Where: paving, and seven chapters:

Preface: the meaning of kicks and conditions and rules. The three detectives:

Study first: the meaning of kicks when mufassireen.

Study II: Conditions kicks when mufassireen.

Study III: Rules utilised in the interpretation.

Chapter I: son standing values of interpretation. The three detectives:

Study I: master of interpretation when the son of values.

Study II: Son of the characteristics of the interpretation of values.